

الجدار والجامع

في

العلوم النافعة

التي نزلت بها اسم الله محمد بن عبد الله
ونخبته من طلبة العالم



أولاً: أ- الفقه ، ب- أصول الفقه ، ج- القواعد الفقهية

ثانياً: أ- العقيدة ، ب- الفرق والملل

ثالثاً: أ- علوم القرآن ، ب- علم التجويد ، ج- مناهج التفسير

رابعاً: أ- علم مصطلح الحديث ، ب- علم التخریج

والتعرف على كتب الحديث

خامساً: علم النحو

الْحَمْدُ لِلَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي الْعُلُومِ الْمُسْتَفِيدَةِ

الفقه - أصول الفقه - القواعد الفقهية - العقيدة - الملل والنحل - علوم القرآن - علم التجويد
مناهج التفسير - علم مصطلح الحديث - علم التخريج والتعرف على كتب الحديث - علم النحو

التي نزلت بها الوحي على سيدنا محمد بن عبد الله
ونخبته من طلبة العلم

بسم الله الرحمن الرحيم



جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الثالثة

١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

طبعة منقحة ومزينة

مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع

مؤسسة الريان

للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - تليفون: (00961 1) 651327 - 655383 ص.ب: 14/5136 الرمز البريدي 11052020
البريد الإلكتروني: Alrayan@cyberia.net.lb الموقع الإلكتروني: <http://alrayanpub.com>

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَكَفَى وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى وَبَعْدُ:
فَالْأَمَمُ الْمُتَقَدِّمَةُ - الْيَوْمَ - حَضَارِيًّا وَثَقَافِيًّا وَاقْتِصَادِيًّا مَا بَلَغَتْ وَمَا كَانَتْ لِتَبْلُغَ مَا هِيَ فِيهِ مِنْ عِزٍّ رَفِيعٍ وَمَجْدٍ عَظِيمٍ وَمَنْعَةٍ وَسِيَادَةٍ وَرِيَادَةٍ إِلَّا بِمَا أَخَذَتْ بِهِ مِنْ
أَسْبَابِ ذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ وَمَعْرِفَةٍ وَثَقَافَةٍ، وَإِلَّا بِالتَّزَوُّدِ مِنَ الْمَعَارِفِ وَالْعُلُومِ وَبِالْبَحْثِ فِيمَا يَسْمُو بِهَا وَيَرْقِيهَا مَعْنَى وَمَادَةٍ. مُصَدِّاقُ قَوْلِ حَافِظِ إِبْرَاهِيمَ:

أُرُونِي أُمَّةً بَلَغَتْ مِنْهَا
بَغْيَرُ الْعِلْمِ وَالسَّيْفِ الْيَمَانِي

فَالْعِلْمُ وَطَلَبُهُ سَبَبٌ رَئِيسٌ فِي بُلُوغِ الْمَجْدِ وَالسُّمُوِّ عَلَى الْأَقْرَانِ وَالْأَتْرَابِ حَتَّى لَقَدْ قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «تَفَقَّهُوا قَبْلَ أَنْ
تُسَوِّدُوا»^(١)؛ ذَلِكَ أَنَّ الْإِكْثَارَ مِنَ الْعِلْمِ وَالِاسْتِزَادَةَ مِنْهُ تَرْتَفِعُ بِصَاحِبِ الْعِلْمِ إِلَى أَعْلَى الدَّرَجَاتِ وَأَسْمَى الْمَرَاتِبِ مَهْمَا قَلَّ شَأْنُهُ، وَضَاعَ حَسَبُهُ، وَنَزَلَتْ بِهِ
مِهْنَتُهُ وَرَتَبَتُهُ.

فَالْعِلْمُ يَرْفَعُ بَيْتًا لَا عِمَادَ لَهُ وَالْجَهْلُ يَخْفِضُ بَيْتَ الْعِزِّ وَالْكَرَمِ
وَلَيْسَ الْعِلْمُ وَحْدَهُ يَكْفِي فِي ذَلِكَ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ مُدَارَسَتِهِ وَالْمُذَاكِرَةِ فِيهِ حَتَّى يَظُلَّ طَرِيًّا رَطْبًا كَانَ صَاحِبُهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِهِ.
وَأَدَمٌ لِلْعِلْمِ مُذَاكِرَةٌ فَحَيَاةُ الْعِلْمِ مُذَاكِرَةٌ

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ كَانَ إِقْدَامُنَا عَلَى عَمَلِ هَذِهِ الْجَدَاوِلِ النَّافِعَةِ الَّتِي وَضَعْنَاهَا بِقَصْدِ تَسْهِيلِ وَصُولِ طَالِبِ الْعِلْمِ إِلَى الْحُكْمِ السَّرِيعِ الَّذِي يُرِيدُهُ وَيَبْتَغِيهِ، فَيَصِلُ
فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ إِلَى مَا يَطْلُبُ فِي قِرَاءَةِ سَرِيعَةٍ، وَيَلِمُ بِكَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ وَالْفُرُوعِ الْفَقْهِيَّةِ بِنَظَرَةٍ خَاطِفَةٍ عَلَى جَدَاوِلِ الْفِقْهِ، وَيَمْتَعُ نَاطِرُهُ وَيَشْحَذُ فِكْرُهُ فِي
إِطْلَالَةٍ قَصِيرَةٍ عَلَى الْجَدَاوِلِ الْخَاصَّةِ بِالنَّحْوِ وَغَيْرِهِ مِنْ عُلُومِ الْأَلَةِ.
وَقُلْ مِثْلَ ذَلِكَ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ وَمُقَدِّمَاتِ التَّفْسِيرِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْعُلُومِ الَّتِي قَدْ تَكَلَّفْنَا عَنْ قِرَاءَةِ الْمُصَنَّفَاتِ وَالْمُطَوَّلَاتِ فِيهَا الْهَمَمُ، وَتَتَقَاعَسُ عَنِ الْإِحَاطَةِ بِهَا

(١) - رواه البخاري تعليقاً في باب الاغتراب في العلم والحكمة.

نُفُوسُ الْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ وَالْهَمَّةِ وَالْعَزْمِ الشَّدِيدِ، فَجَاءَتْ هَذِهِ الْجَدَاوِلُ لَتُسَدِّي يَدًا بَيَضَاءً إِلَى كُلِّ مُتَعَطِّشٍ لِلْعِلْمِ وَوَارِدٍ لِلْمَعْرِفَةِ، فَكَفَّتْهُمْ الْهَمُّ وَاخْتَصَرَتْ لَهُمُ الزَّمَنَ وَالْمَسَافَاتِ وَجَمَعَتْ الْعُلُومَ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ فِي وَرِيقَاتٍ قَلِيلَةٍ وَصَفَحَاتٍ مَعْدُودَةٍ، فَكَانَتْ بِحَقِّ كَقَوْلِ الْقَائِلِ (كُلُّ الصَّيْدِ فِي جَوْفِ الْفَرَا). وَقَدْ عَمَدْنَا فِي هَذِهِ الطَّبْعَةِ الْأَخِيرَةِ بَعْدَ تَوْفِيقِ اللَّهِ وَإِعَانَتِهِ وَبَعْدَ أَنْ تَمَّ طِبَاعَةُ هَذِهِ الْجَدَاوِلِ عَلَى مَدَى خَمْسَةِ وَعَشْرِينَ سَنَةً طُبِعَتْ مِنْهَا أَكْثَرُ مِنْ مِائَةِ أَلْفِ نُسْخَةٍ وَتَمَّ تَرْجُمَتُهَا إِلَى اللُّغَةِ الْإِنْجِلِيزِيَّةِ وَالْإِسْبَانِيَّةِ وَالصِّينِيَّةِ، كَمَا عَمِلَ مِنْهَا بِرَنَامِجٍ مُتَلَفِزٍ مَرَّيْ خَرَجَ فِي مَجْمُوعِ سَمِينَاهُ (حَقِيقَةُ السَّمَاحَةِ لِلْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ). وَلَقَدْ عَمَدْنَا فِي هَذِهِ الْجَدَاوِلِ إِلَى إِضَافَةِ مَبَاحِثَ جَدِيدَةٍ عَنْ عِلْمِ الْعَقِيدَةِ وَهُوَ مَبْحَثٌ مِنَ الْأَهَمِيَّةِ فِي حَيَاةِ الْإِنْسَانِ بِمَكَانٍ وَلَا غِنَى لِلْمُسْلِمِ عَنْهُ بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، كَيْفَ وَهُوَ أَسَاسُ الدِّينِ وَسَبَبُ سَعَادَةِ الْإِنْسَانِ، وَالْقَضِيَّةُ الْمَصِيرِيَّةُ فِي حَيَاتِهِ، فَهَذَا مَبَاحِثُ الْعَقِيدَةِ لِلتَّسْهِيلِ عَلَى الْقَارِئِ وَطَالِبِ الْعِلْمِ وَكَانَتْ هَذِهِ الْإِضَافَةُ فِي هَذِهِ الطَّبْعَةِ فِي قَالِبٍ جَدِيدٍ وَحُلَّةٍ قَشِيَّةٍ وَنُصُوصٍ مَضْبُوطَةٍ بِالشَّكْلِ وَمُخْرَجَةٍ وَمَعْرُوءَةٍ إِلَى مَصَادِرِهَا وَمِظَانِهَا فِي الْكُتُبِ الْأَصْلِيَّةِ. كَمَا أَنَّنَا حَسَنَّا فِي طَرِيقَةِ الْإِخْرَاجِ هَذِهِ الْمَرَّةَ، فَتَوَسَّعْنَا فِي الْجَدَاوِلِ وَكَبَّرْنَا فِي الْحُرُوفِ فَصَارَتْ بِذَلِكَ - فِعْلًا - سَبِيكَةً ذَهَبِيَّةً يَخْطِفُ لَمَعَانِهَا وَبَرِيقُهَا كُلَّ عَيْنٍ، وَسَفَرًا لَا غِنَى لِكُلِّ أَحَدٍ عَنْهُ، وَرَفِيقًا فِي الْحُلِّ وَالتَّرَحُّالِ يَمْلَأُ لَحَظَاتِ الْفَرَاغِ، وَيُغْنِي عَنِ الْأَنِيْسِ وَالْجَلِيسِ. وَهَذَا الْيَوْمَ بِهَا فَرِحَ فَرَحَ الْوَالِدِ بَوْلَدِهِ بَعْدَ أَنْ أَتَتْ أَكْلَهَا وَأَيَّعَتْ ثَمَارَهَا وَكُتِبَ لَهَا الْقَبُولُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. فَلَأَجْلِ هَذَا أَنْصَحُ طَلَبَةَ الْعِلْمِ الْيَوْمَ أَنْ يَأْخُذُوهُ بِقُوَّةٍ وَيَدْرُسُوهُ جِدًّا وَيَتَدَارَسُوا فَصُولَهُ فَهُوَ حَرِيٌّ بِذَلِكَ وَخَلِيقٌ بِهِ، وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَهُ عَمَلًا خَالِصًا لَوَجْهِهِ، وَأَنْ يُثَقِّلَ بِهِ مَوَازِينَ الْوَالِدِ وَمِيزَانِي يَوْمَ تَوْضَعُ الْمَوَازِينُ الْقِسْطُ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا، إِنَّهُ قَرِيبٌ مُجِيبٌ.

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ الْأَمِينِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ قِيَوْمُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ مَلِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ بِكُلِّ نِعْمَةٍ أَنْعَمْتَ بِهَا عَلَيْنَا فِي قَدِيمٍ أَوْ حَدِيثٍ أَوْ سِرٍّ أَوْ عَلَانِيَةٍ أَوْ خَاصَّةٍ أَوْ عَامَّةٍ، اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنْ زَوَالِ نِعْمَتِكَ، وَفَجَاءَةِ نِقْمَتِكَ وَتَحَوُّلِ عَافِيَتِكَ وَجَمِيعِ سَخَطِكَ.

أَمَّا بَعْدُ...

فَالْإِنْسَانُ مِمَّا يُكْثِرُ مِنَ الْحَمْدِ وَالثَنَاءِ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ حَيَاءً مِنْ عَظِيمِ عَطَائِهِ سُبْحَانَهُ لِكَثْرَةِ تَقْصِيرِنَا، وَبِالْإِكْتَارِ مِنَ الشُّكْرِ تَدْوِمُ نِعَمُ اللَّهِ عَلَيْنَا، قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «قِيدُوا نِعَمَ اللَّهِ بِالشُّكْرِ لِلَّهِ تَعَالَى»، وَإِنِّي أَذْكُرُ هَذَا فِي مُقَدِّمَةِ هَذَا الْكِتَابِ لِأَبِينِ أَنَّهُ مَا مِنْ شَيْءٍ يَتَحَصَّلُ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ فِي بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الْخَيْرِ إِلَّا وَالْمِنَّةُ وَالْفَضْلُ فِيهِ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ: «وَمَا بِكُمْ مَصْحَفٌ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ» (النحل / ٥٣) وَخُرُوجُ هَذَا الْكِتَابِ وَتَبْسِيرُ أَمْرِهِ مَعَ اِزْدِحَامِ الْأَعْمَالِ وَانْشِغَالَاتِ الْحَيَاةِ وَجَوَازِئِهَا إِنَّمَا هُوَ مُحَضَّرٌ كَرَمٍ مِنَ اللَّهِ وَإِلَّا فَالْأَمْرُ كَمَا قَالَ الصَّالِحُونَ خُضُوعًا وَتَذَلُّلًا لِلَّهِ سُبْحَانَهُ: «مَا أَنَا بِشَيْءٍ وَمَا مَنِي شَيْءٌ وَإِنَّمَا أَنَا الْمَكْدِيُّ وَابْنُ الْمَكْدِيِّ وَكَذَلِكَ كَانَ أَبِي وَجَدِّي». فَنَحْنُ نَسْتَعِذُّ الْعَوْنَ وَالسَّدَادَ وَالتَّوْفِيقَ مِنَ اللَّهِ، وَهَذَا نَحْنُ أَوْلَاءُ نَرَى التَّوْفِيقَ الظَّاهِرِي وَنَسْأَلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى التَّوْفِيقَ فِي دَاخِلِ أَنْفُسِنَا بِالصُّدُقِ وَالْإِخْلَاصِ وَإِرَادَةِ وَجْهِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَأَنْ يَكُونَ عَمَلْنَا فِي هَذَا الْكِتَابِ عِلْمًا يَنْتَفِعُ بِهِ، فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ فِي كُلِّ أَمْرٍ...

وَأَنْتَ الَّذِي عَرَّفْتَنِي طُرُقَ الْعُلَا
وَأَنْتَ الَّذِي بَلَّغْتَنِي كُلَّ رُتَبَةٍ
وَأَنْتَ الَّذِي هَدَيْتَنِي كُلَّ مَقْصِدٍ
مَشَيْتُ إِلَيْهَا فَوْقَ أَعْنَاقِ حُسَدِي

وَاهْتِمَامُنَا بِالْعِلْمِ لِأَنَّنَا نَرَى أَنَّ بِهِ الْمَخْرَجَ مِنَ الْفِتَنِ، وَهَذَا لَيْسَ بِفَقْهِنَا، وَإِنَّمَا هُوَ فَقْهُ الْأَكَابِرِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، فَهَذَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الَّذِي عَاشَ فَنَنْ وَمَسَاكِلَ زَمَانِهِ عِنْدَمَا تَوَلَّى الْخِلَافَةَ، كَتَبَ لِكُلِّ وَالٍ مِنْ وَلَاتِهِ: أَمَّا بَعْدُ: فَمُرْ أَهْلَ الْفِقْهِ وَالْعِلْمِ مِنْ عِنْدِكَ فَلْيَنْشُرُوا مَا عَلَّمَهُمُ اللَّهُ فِي مَجَالِسِهِمْ وَمَسَاجِدِهِمْ؛ وَهَذَا مُتَنَاسِبٌ مَعَ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهُهُ فِي الدِّينِ»، وَالِدَاعِيَةُ الْيَوْمَ وَهُوَ يَعِيشُ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الْمُضْطَرِبَةِ يَحْتَاجُ إِلَى مَنْ يَأْتِسُ بِهِ، وَلَنْ يَجِدَ أَفْضَلَ مِنَ الْكِتَابِ فَهُوَ أَمِينٌ لَا يَغْدُرُ، صَامِتٌ لَا يَهْذُرُ، نَاصِحٌ لَا يُسَاغِبُ...

نِعَمَ الْجَلِيسُ إِذَا خَلَوْتَ بِهِ لَا مَكْرَهًا يَخْشَى وَلَا شَغَبَ
هَذَا وَنَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ كِتَابَنَا هَذَا وَغَيْرَهُ مِمَّا دَفَعَنَاهُ بَيْنَ أَيْدِي السَّيِّئَاتِ مِنْ رَسَائِلِ وَكُتُبٍ عَلَى السُّنَّةِ الْمُخْتَصَّةِ الَّتِي لَا ابْتِدَاعَ فِيهَا، وَعَلَى قَوَاعِدِ أَصِيلَةٍ أَصْلَها عُلَمَاءُ الْأُمَّةِ مِنْ خِلَالِ وَقُوفِهِمْ عَلَى أَحْكَامِ وَأَسْرَارِ النُّصُوصِ الْقُرْآنِيَّةِ وَالْحَدِيثِيَّةِ، فَإِنْ كَانَ هَذَا فِيمَا نَكْتُبُ فَاللَّهُ هُوَ صَاحِبُ الْفَضْلِ سُبْحَانَهُ...

فَالْحَمْدُ وَالشُّكْرُ وَالثَنَاءُ لَهُ وَلِلْحَسُودِ الثَّرَابُ وَالْحَجَرُ
وَقَدْ يَكُونُ مَا كَتَبْنَاهُ لَيْسَ بِجَدِيدٍ عَلَى الْقَلِيلِ وَهَذَا الْقَلِيلُ لِعَالَمِنَا الْإِسْلَامِيِّ كَثِيرٌ وَيَكْفِينَا أَنْ نَكُونَ لَهُ مَصَابِيحَ الْهُدَى وَمَنْ يَرَى أَنَّ لَا شَيْءَ فِي هَذَا الْكِتَابِ فَنَقُولُ لَهُ: كُنْ مَعَنَا كَذَلِكَ الَّذِي قَالَ عَنْهُ مَا دَحُوهُ:

إِذَا مَا رَوَى الرَّاوي حَدِيثًا فَلَا تَقُلْ سَمِعْنَا بِهِذَا قَبْلَ أَنْ يُتِمَّ مَا
وَلَكِنْ تَسْمَعُ لِلْحَدِيثِ مُوَهِّمًا بِأَنَّكَ لَمْ تَسْمَعْهُ فِيمَا تَقْدَمُ
وَكُنْتِي كَغَيْرِهَا مِنَ الْكُتُبِ لَا يُعْطِيهَا صَاحِبُهَا إِلَّا مَنْ هُوَ أَهْلٌ لِأَخْذِهَا وَالِانْتِفَاعِ بِهَا...
وَأَمْنَعُهَا الْجُهَّالَ فَهِيَ حَبِيبَةٌ جَرَى حُبُّهَا مَجْرَى دَمِي فِي مَفَاصِلِي

وَكِتَابُ الْجَدَاوِلِ الْجَامِعَةِ فِي الْعُلُومِ النَّافِعَةِ «الجزء الثاني» يسيرٌ بنفسٍ منهجِ الجزء الأول وهو تكملةٌ للمواضيع الشرعية التي بدأناها في الجزء الأول، فكلّاهما يمثلُ منهجاً شرعياً علمياً للدعاة إلى الله سبحانه لا غنى لهم عنه، وبمقارنة بسيطة ننتبهُنُ ألا غنى عن الجزء الثاني كما أن الاحتياج للجزء الأول ضروري، فالجزء الثاني مكملٌ ومتممٌ للجزء الأول.

وإليك أخي القارئ هذه المقارنة:

الرقم	اسم الفن	مادته	اسم الفن	مادته
١	الفقه	كتاب الطهارة والعبادات	الفقه	تكملة العبادات إلى آخر كتاب من كتب الفقه مع الاستثناء المتعلق بالمرأة حيث وضع في مجلد واحد متكامل.
٢	أصول الفقه	كل مباحث الأصول وأخذنا كتاب روضة الناظر	القواعد الفقهية	أخذنا القواعد المتفق عليها بين العلماء.
٣	علوم القرآن	مباحث علوم القرآن كلها	علم التجويد	وضعناها في جداول لتسهيل عملية الفهم لها وننبه على ضرورة أخذ التجويد عن طريق شيخ عالم بالأحكام متقن لقراءة التحفيظ.
٤	مصطلح الحديث	مباحث علم مصطلح الحديث	علم التخريج والتعرف	فن الوصول للحديث في مظهره. على كتب الحديث.
٥	التوحيد	مادة علم التوحيد التي تمثل قواعده الفهم والمأخوذة من الرسالة النبوية وشرح العقيدة الطحاوية.	الفرق والميل	فيها تعريف للفرق والميل القديمة والحديثة.
٦			علم النحو	بسطناه بصورة مبسطة لمعرفة ضوابط أحكام آخر الكلمة.

وهكذا نرى أن علوم الجزء الثاني هي تكملة للجزء الأول وبهذا يصبح الكتاب جزءاً من الأول والثاني كما قال الشاعر:

مجموعة فيها علوم كثيرة يقرُّ^(١) بما فيها عيون الأفاضل
ألد من النعمى^(٢) وأحلى من المنى وأحسن من وجه الحبيب المواصل
حكّت روضة حاكّت يد القطر وشيها ومسك ربّاهها، نسيم الأصائل^(٣)
أطالعها في كل وقت فأجتلي^(٤) عقائل يغلي مهرها كل عاقل

وهذه الأوراق هي هديتي لكل طالب متعلم جاد في نصرة الدين فهي منه وإليه كما قيل:
أهدي لمجلسه الكريم ودائماً أهدي له ما حزت من نعمائه
كالبحر يطره السحاب وماله فضل عليه لأنه من مائه
وفي هذه المساهمات يجد الإنسان أن الإخوة الدعاة بحاجة إليها، فيقدم عليها لعل الدعاة ينتفعون بما فيها من علم، والكاتب ينتفع من الأجر في نشر العلم وكما قيل:
وإذا تكون كريمة أذى لها وإذا يحاس الحيس يدعى جندبا
وإننا نقول لأنفسنا ولإخواننا: إياكم والعجز والتواني فإن منهما نتجت الفاقة، وكان السلف رضوان الله عليهم إذا سمعوا موعظة غرست لهم نخلة العزائم.
فالعمل جاد بعيد عن الترهات والعوائق عماده الإخلاص، فالعمل صورة والإخلاص روح.

وانطلق أخي معنا في هذه الأوراق واعزم ولا تتردد كما قيل:

إذا كنت ذا رأي فكن ذا عزيمة فإن فساد الرأي أن تتردداً

(١) قرت عنه: بردت سروراً وجفت دمعها، ورأت ما كانت متشوقة إليه.

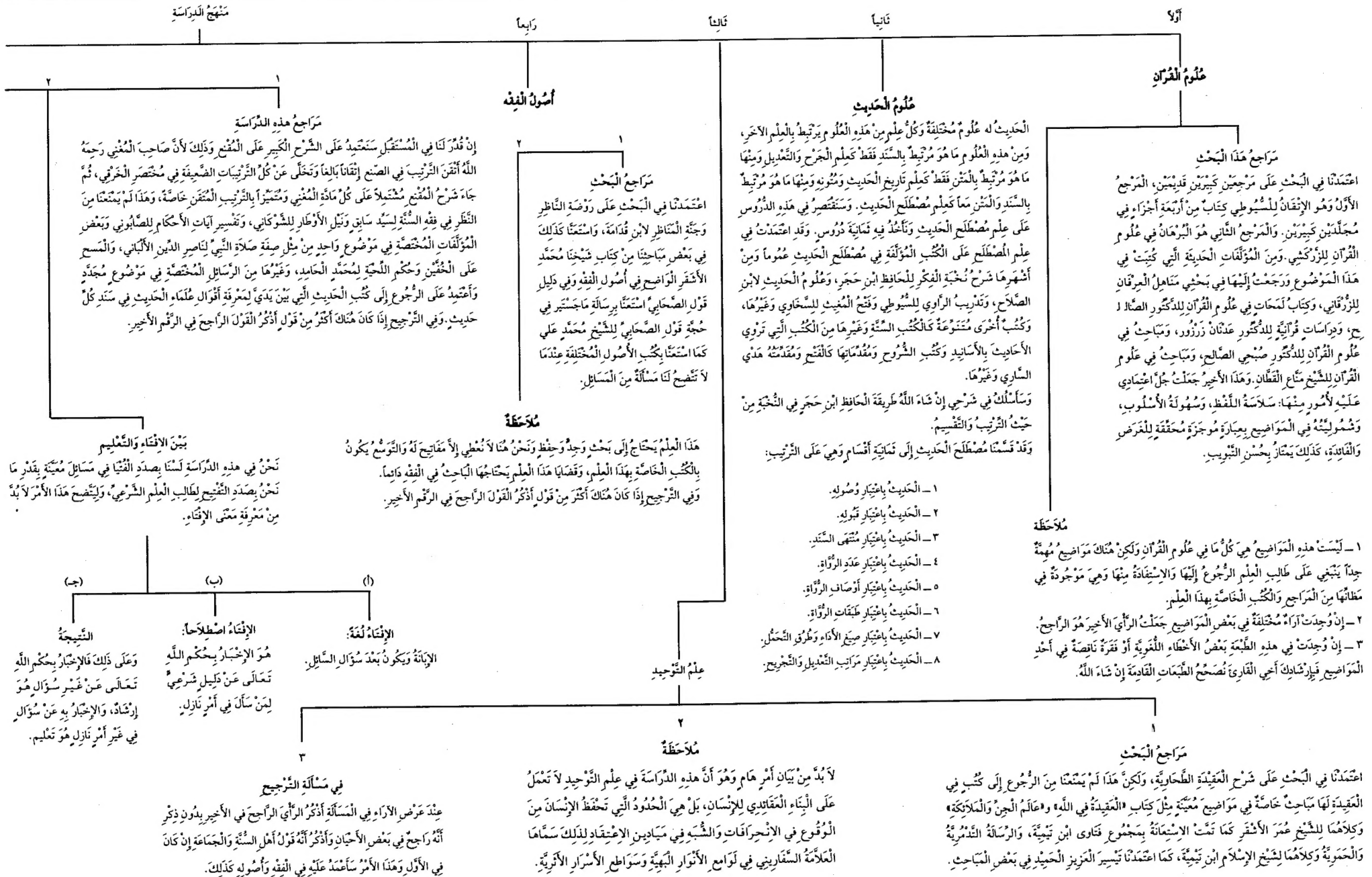
(٢) النعمى: خفض العيش ورغده.

(٣) حكّت: شهابت. الروضة: أرض مخضرة بأنواع النبات. حاك القطر: نسهج. المسك: طيبه بالمسك. الربا: الريح الطيبة. الأصائل: جمع الأصل: الوقت بين العصر والمغرب.

(٤) اجتلى الشيء: نظر إليه. العقائل: جمع العقيلة: وهي من النساء، الكريمة المخدرة.

منهج الدراسة

منهج الدراسة



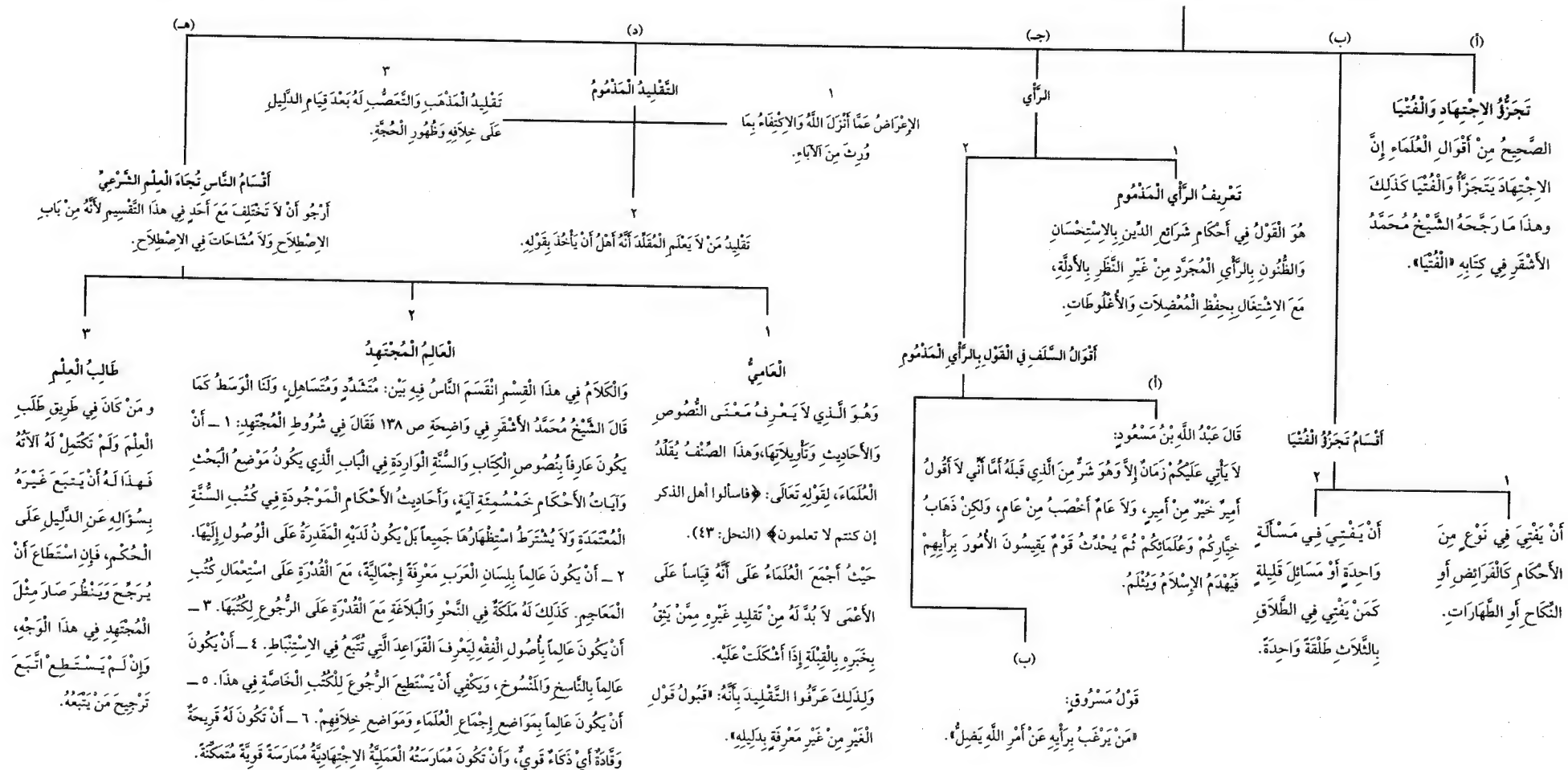
مَاذَا نَعْنِي بِقَوْلِ كَلِمَةِ (الْجُمْهُورِ)

يُطْلَقُ اللَّفْظُ عَلَى:

- ١- الْأَيُّمَةُ الْأَرْبَعَةُ، وَإِنْ خَالَفَهُمْ غَيْرُهُمْ مِنَ الْمُعْتَرِينَ.
٢- كَذَلِكَ يُطْلَقُ عَلَى ثَلَاثَةٍ مِنْهُمْ إِنْ اتَّفَقُوا فِي الْمَسْأَلَةِ وَخَالَفَهُمْ رَابِعٌ.
٣- وَطُلُقٌ عَلَى اثْنَيْنِ مِنْهُمْ إِنْ اتَّفَقَا عَلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ وَخَالَفَهُ الْآخَرَانِ كُلُّهُمَا عَلَى قَوْلٍ.

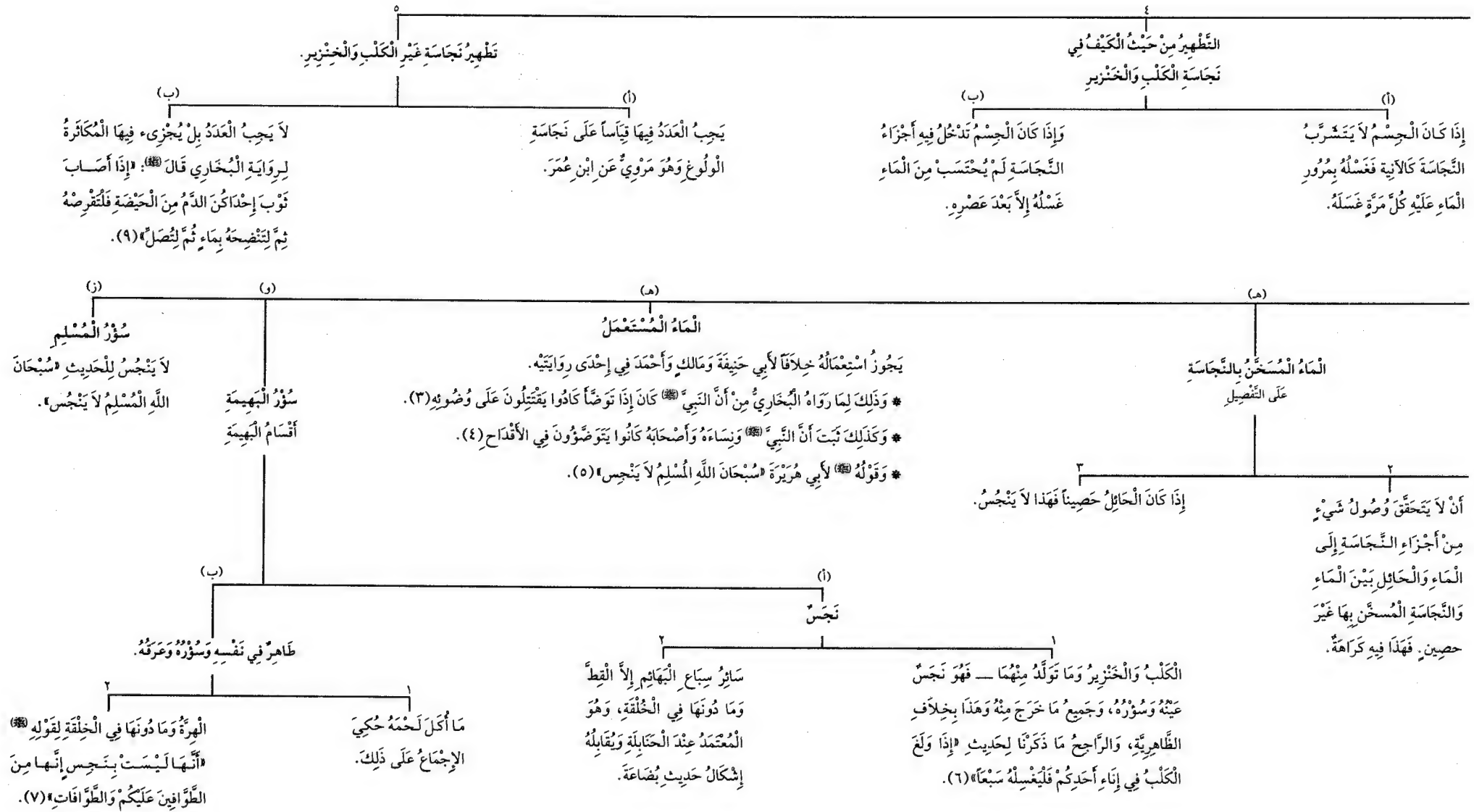
مَنْهَجِي مِنْ حَيْثُ الْجَهْدُ وَالْقَلْبُ

إِنِّي فِي هَذَا الْبَحْثِ لَا أَدْعِي الْإِجْتِهَادَ الْمُطْلَقَ وَلَا أَسْلُبُ رِفْصِي الْإِثْرَاقَ وَالْمَقْلَ وَلَكِنِّي فِي بَعْثِي هَذَا قَدْ أَجْتَهَدْتُ فِي بَعْضِ الْمَسْأَلِ وَأَتَمُّعُ فِي الْمَسْأَلِ الْآخَرَى نَاطِرًا بِالْإِدْلِيلِ، وَحَتَّى يَتَضَمَّنَ هَذَا الْأَمْرُ لَا يَدُّ مِنَ الرُّوْفِ عِنْدَ الْمَسْأَلِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِمَعْرِفَةِ الرَّأْيِ فِيهَا.



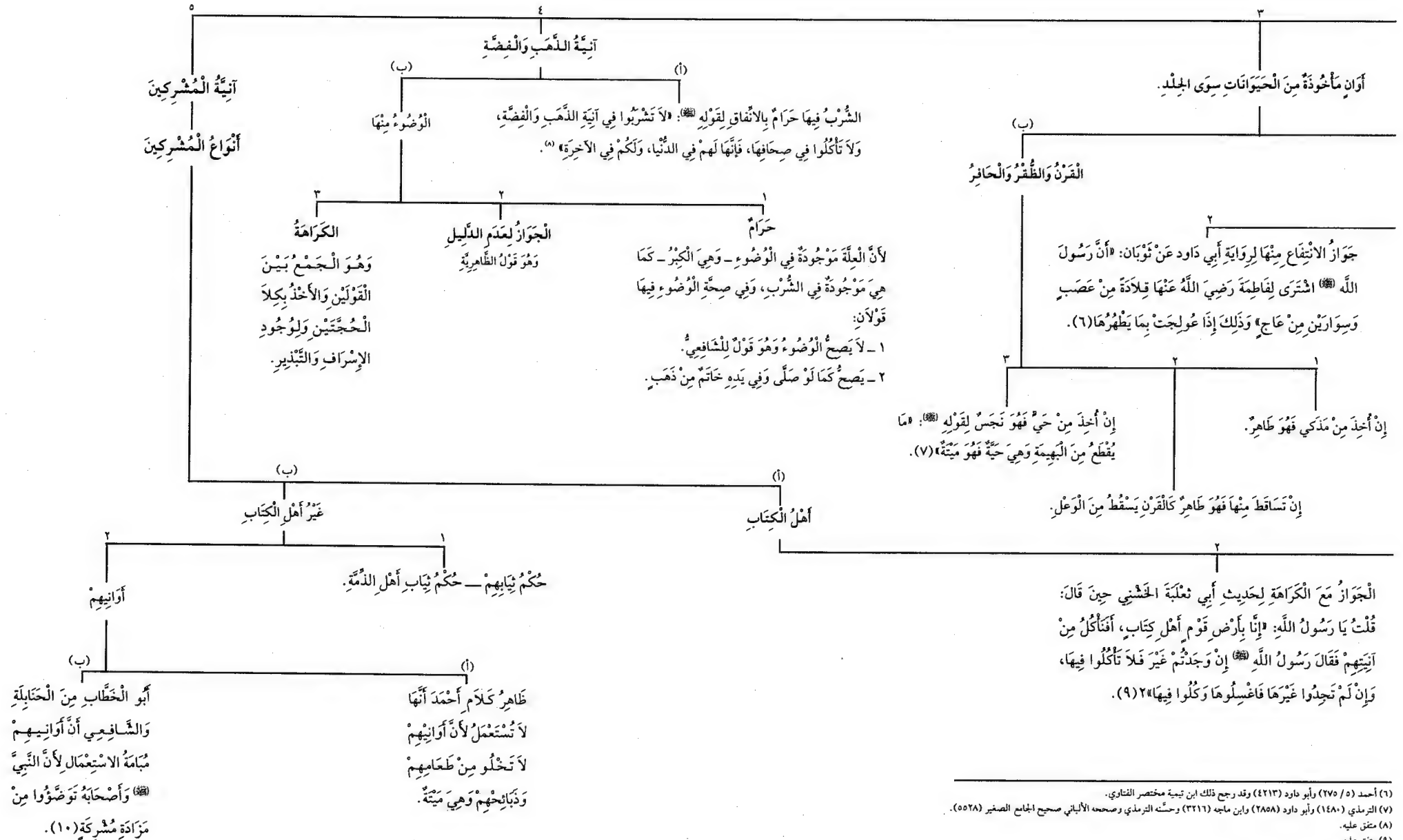
الفقه

فقه الطهارة

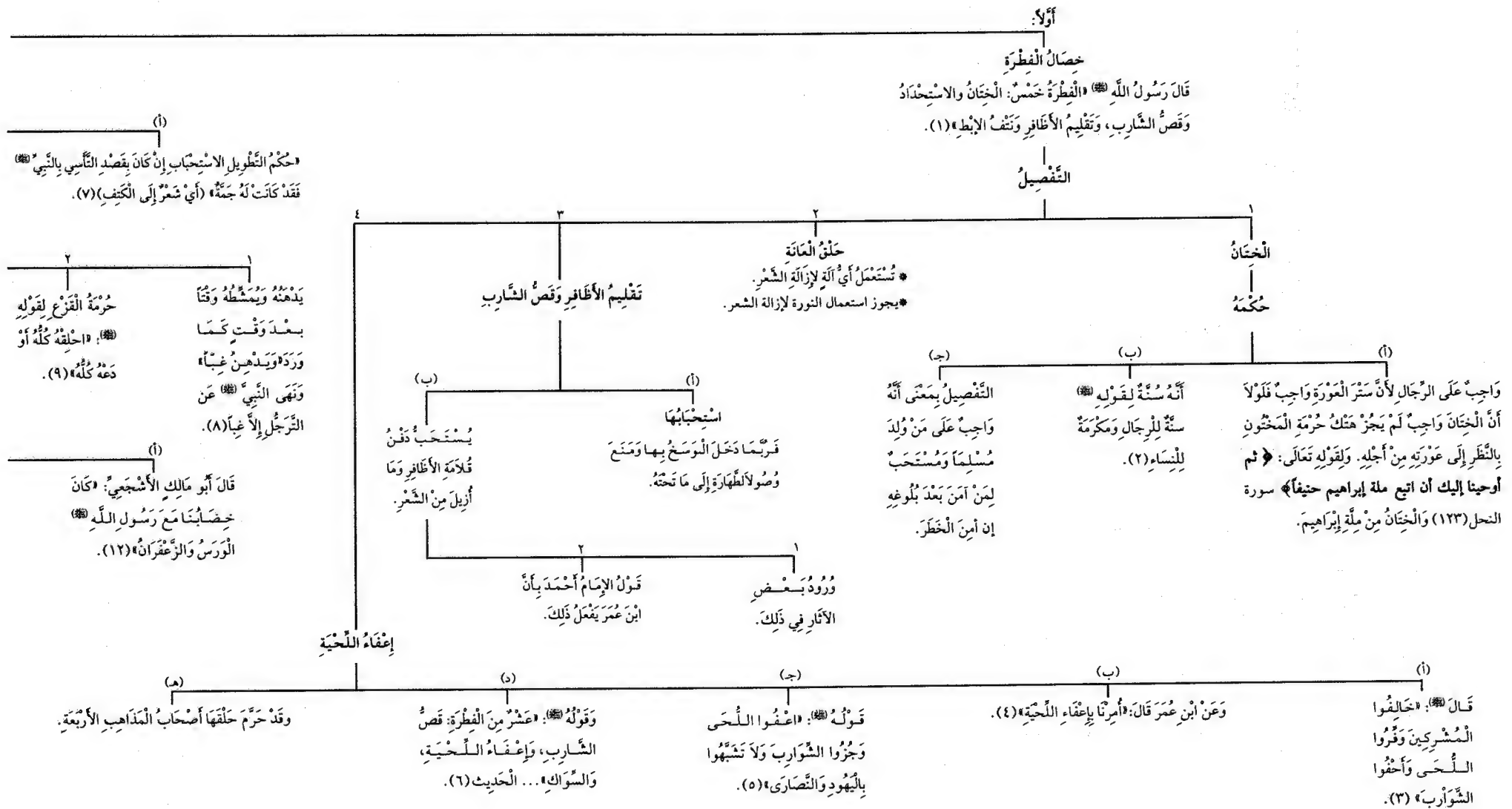


(٧) ابن ماجه (٣٦٧) وأبو داود / طهارة — باب سؤر الهرّة — والترمذي والنسائي وأحمد ومالك والدارمي وابن حبان والحاكم من حديث أبي قتادة، وأخرجه أبو داود والبيهقي من حديث عائشة، وصححه الألباني (صحيح الجامع الصغير ٤٢٣).

(٨) البخاري (الفتح ٣٠٧) من حديث أسماء بنت أبي بكر.



(٦) أحمد (٥/ ٢٧٥) وأبو داود (٤٢١٣) وقد رجع ذلك ابن تيمية مختصر الفتاوى.
(٧) الترمذي (١٤٨٠) وأبو داود (٢٨٥٨) وابن ماجه (٣٢١٦) وحسنه الترمذي وصححه الألباني صحيح الجامع الصغير (٥٥٢٨).
(٨) متفق عليه.
(٩) متفق عليه.
(١٠) قال الألباني: لم أجده (إرواء الغليل ١/ ٧٢).



(٩) أبو داود (٤١٩٥) وإسناده صحيح ورواته ثقات.

(١٠) البخاري في التوحيد (٥٧).

(١١) الترمذي والنسائي عن كعب بن عجرة وصححه الألباني صحيح الجامع الصغير (٦١٨٣).

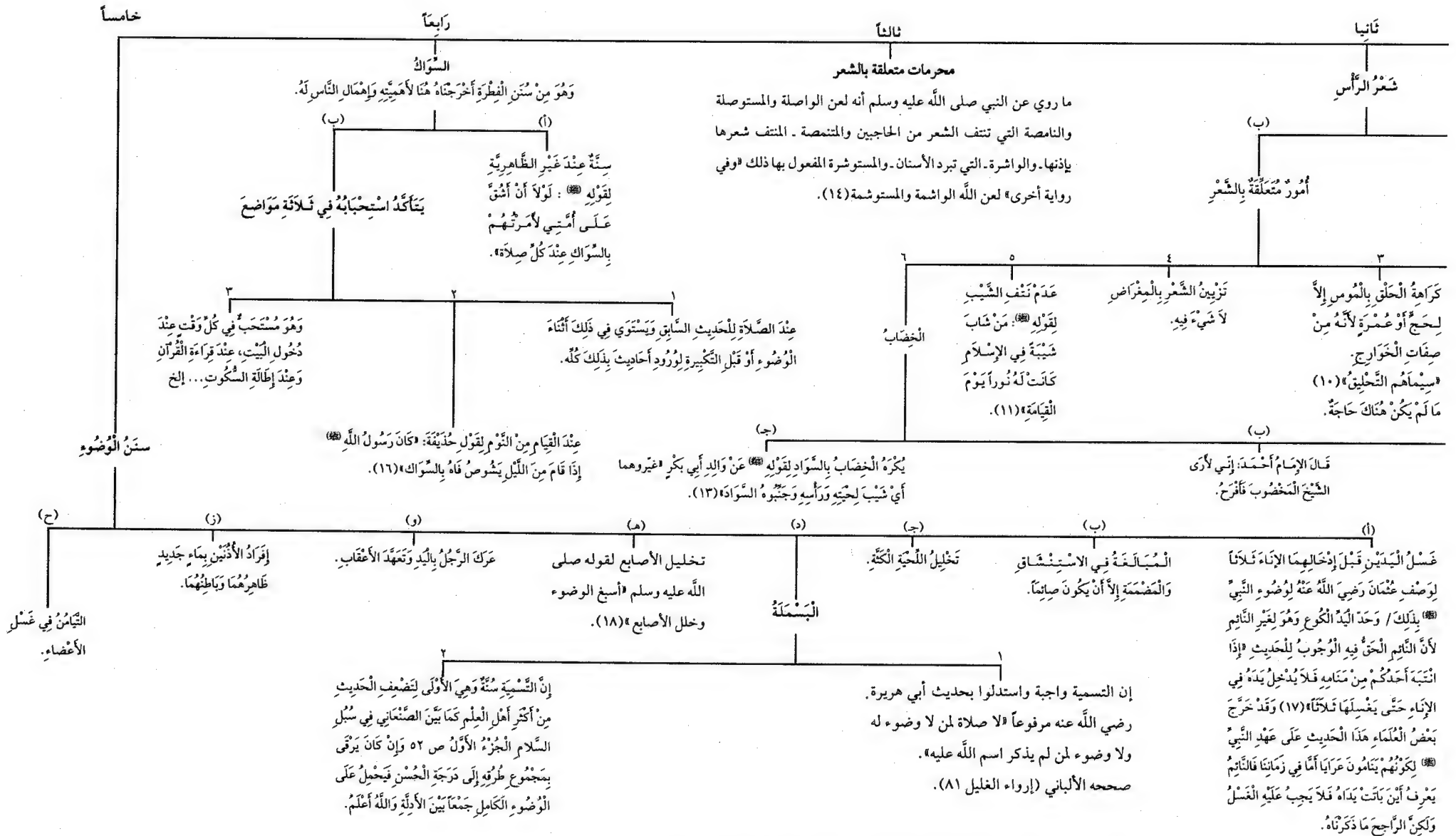
(١٢) أبو داود (٤٠٦٤) والنسائي (١٣٨/٨) وإسناده حسن.

(٥) أحمد عن أبي هريرة وصححه الألباني صحيح الجامع الصغير (١٠٨٧).

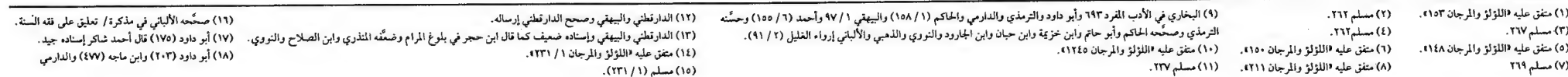
(٦) مختصر صحيح مسلم (١٨٢).

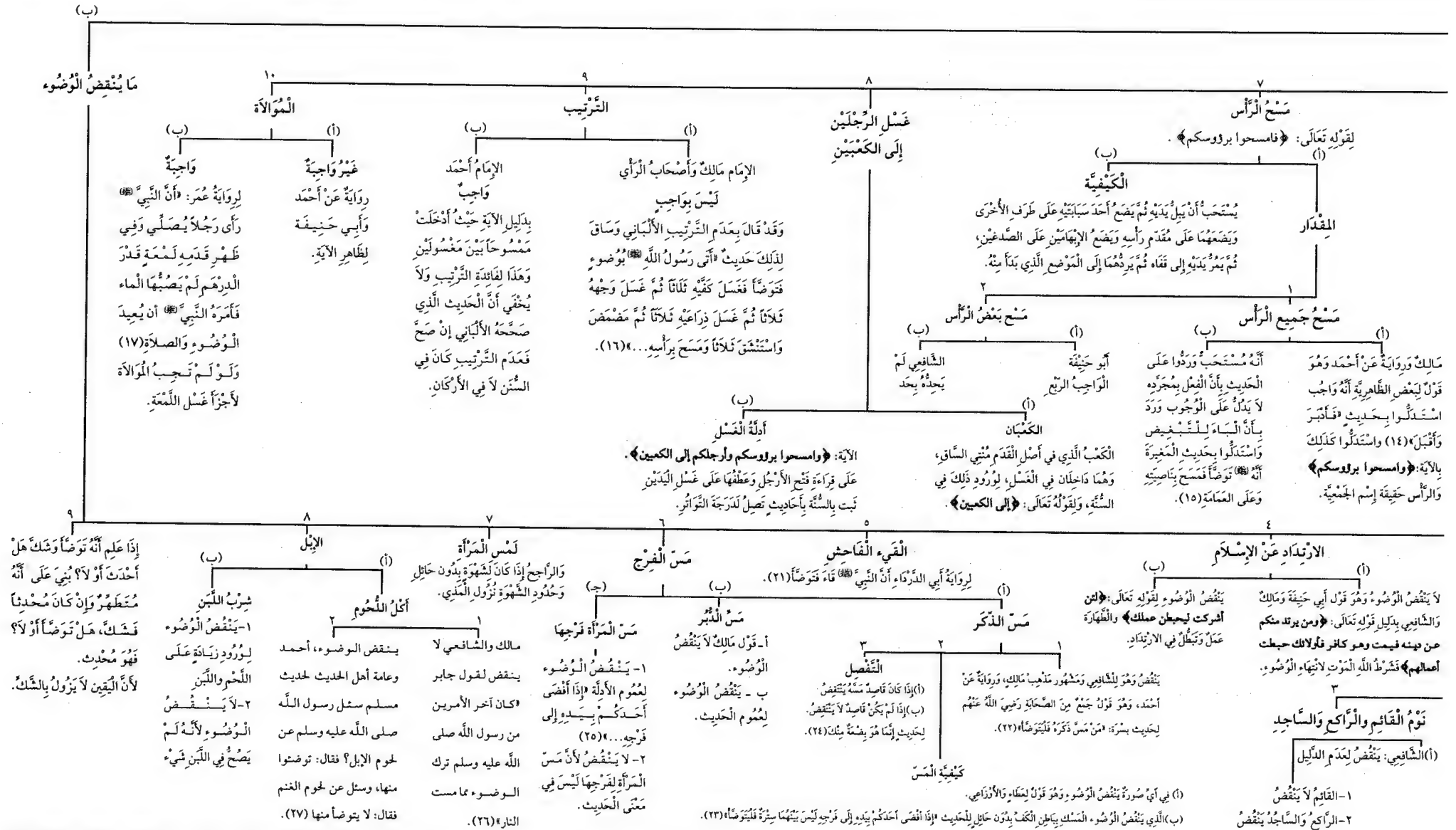
(٧) حديث حسن غريب صحيح من هذا الوجه تحفة الأحوذى (١٨٠٨).

(٨) أبو داود (٤١٥٩) والترمذي (١٧٥٦) حسنه الترمذي وغيره.



(١٣) رواه مسلم (٢١٠٢).
 (١٤) متفق عليه للؤلؤ والمرجان (١٣٧٥) (١٣٧٦) (١٣٧٧).
 (١٥) البخاري (٨٨٧، ٧٢٤) ومسلم (٢٥٢) من حديث أبي هريرة.
 (١٦) متفق عليه للؤلؤ والمرجان (١٤٤).
 (١٧) مسلم (٢٧٨).
 (١٨) رواه أحمد وابن حبان وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم عن لقيط بن صبرة وصححه الألباني صحيح الجامع الصغير (٩٤١).





(٢٢) ابن حبان (موارد ٢١٢) وأبو داود (١٨١) والترمذي (٨٢) وقال حسن صحيح وصححه الدارقطني والحاكم والإمام أحمد والألباني إرواء الغليل (١٥٠ / ١).

(٢٤) حديث حسن صحيح أخرجه أحمد (٢٢ / ٢٢) وأبو داود (١٨٢) والترمذي (٨٥) والنسائي (٢٨ / ١) وابن ماجه (٤٨٣) وإسناده صحيح (شرح السنة ١ / ٣٤٢، ٣٤٣).

(٢٥ - ٢٣) الشافعي (٢٥ / ١) والدارقطني (٥٣ / ١) وأحمد (٢٣٣ / ١) والبيهقي (١٣٣ / ١) من طريق يزيد بن عبد الملك وهو ضعيف كما في التقريب ورواه ابن حبان في صحيحه ٢١٠ من طريق تالف بن أبي نعيم وي زيد بن مالك. وقال في كتاب الصلاة هذا حديث صحيح سنده، وصححه الحاكم ١ / ١٢٨ (شرح السنة ١ / ٣٤١).

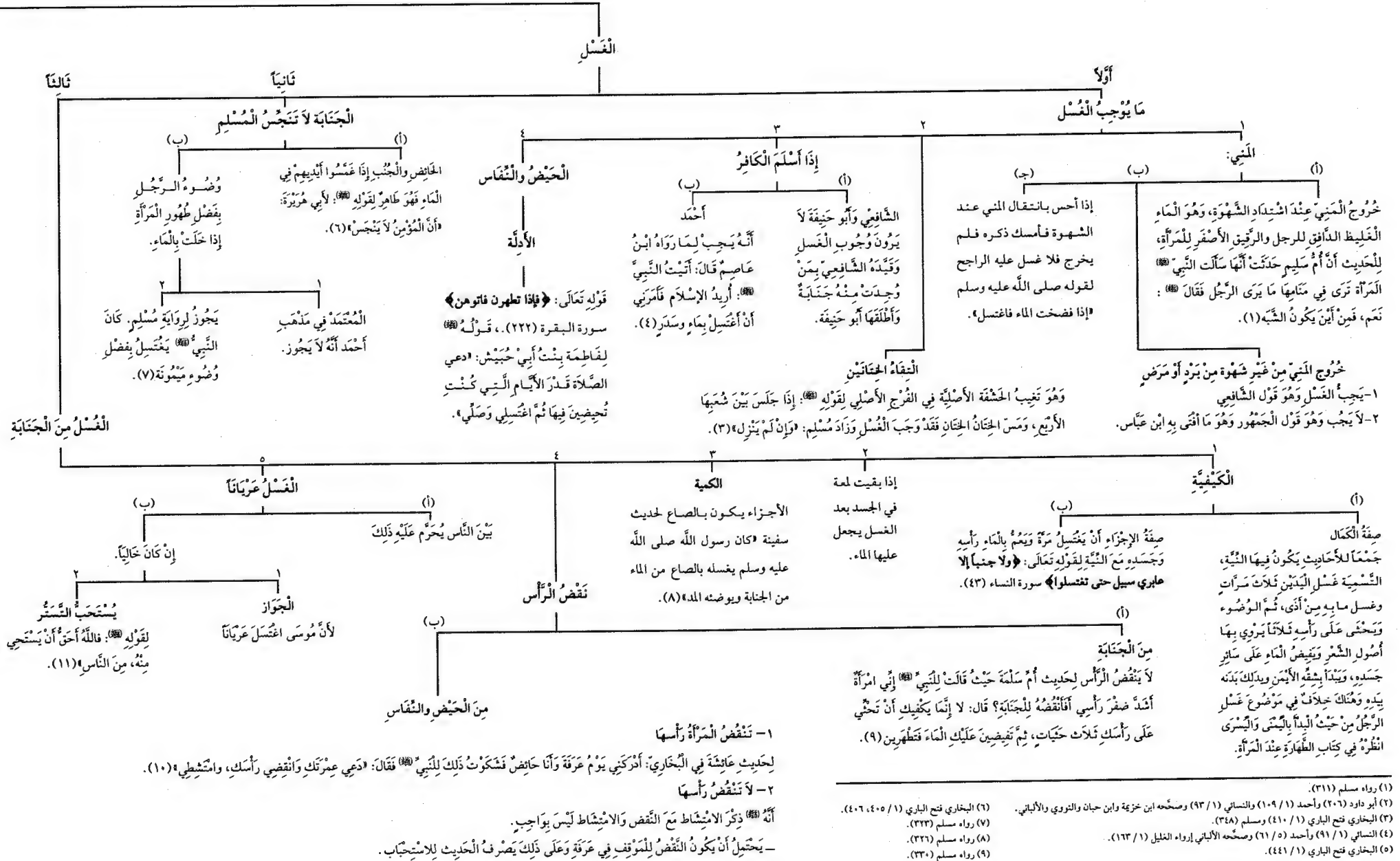
(٢٦) أبو داود ١٩٢ والنسائي (١٥٥ / ١) وصححه أحمد شاكر (سنن الترمذي ١ / ١٢١).

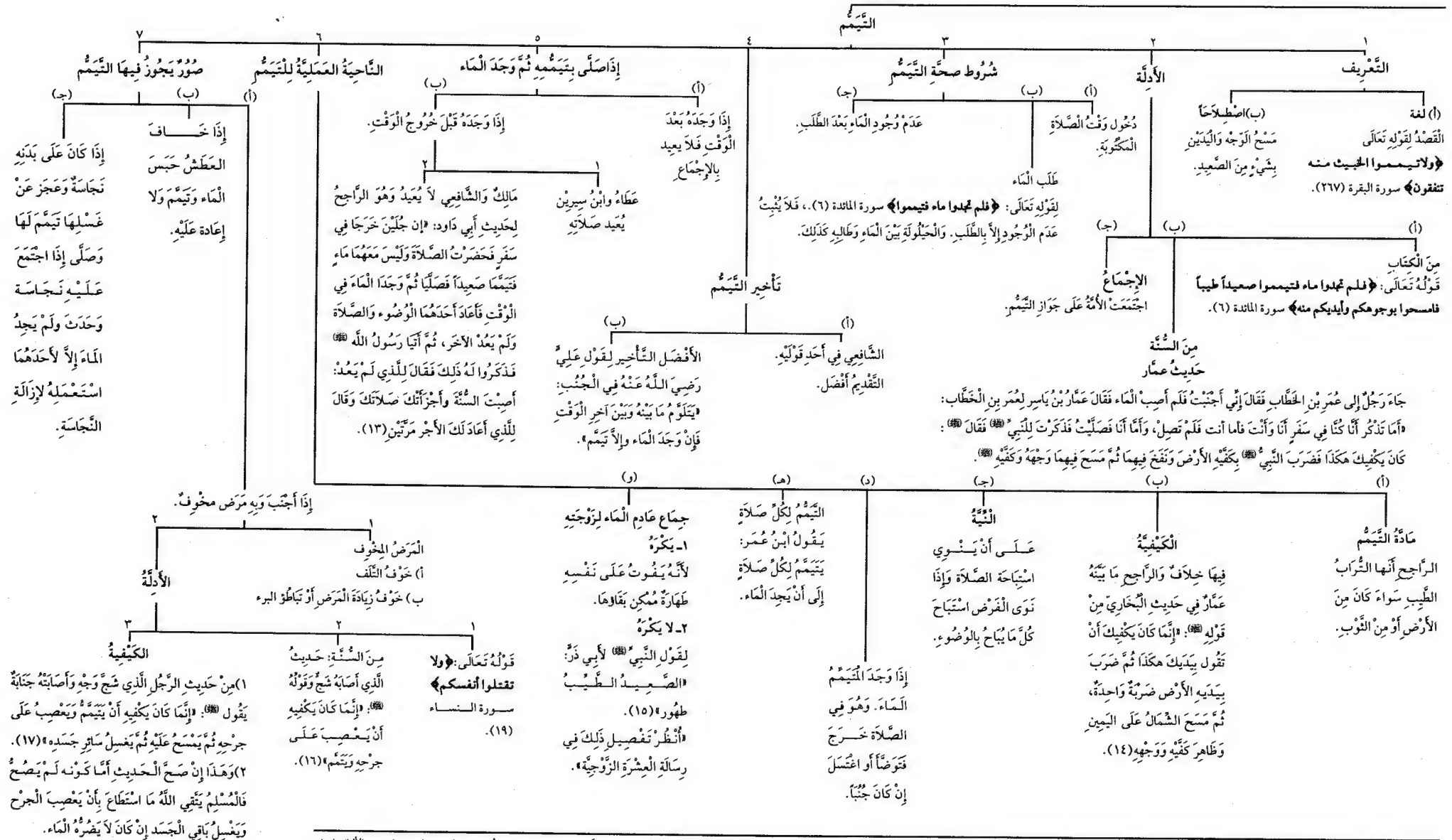
(٢٧) مسلم ٣٦٠.

(٧٢٨) وأحمد (٩٧ / ٤) والبيهقي (١١٨ / ١) وسنده حسن وحسنه الترمذي وابن الصلاح ورواه أحمد والبيهقي من حديث معاوية وفيه أبو بكر بن أبي مريم وهو ضعيف أ. هـ (شرح السنة ١ / ٣٣٧).

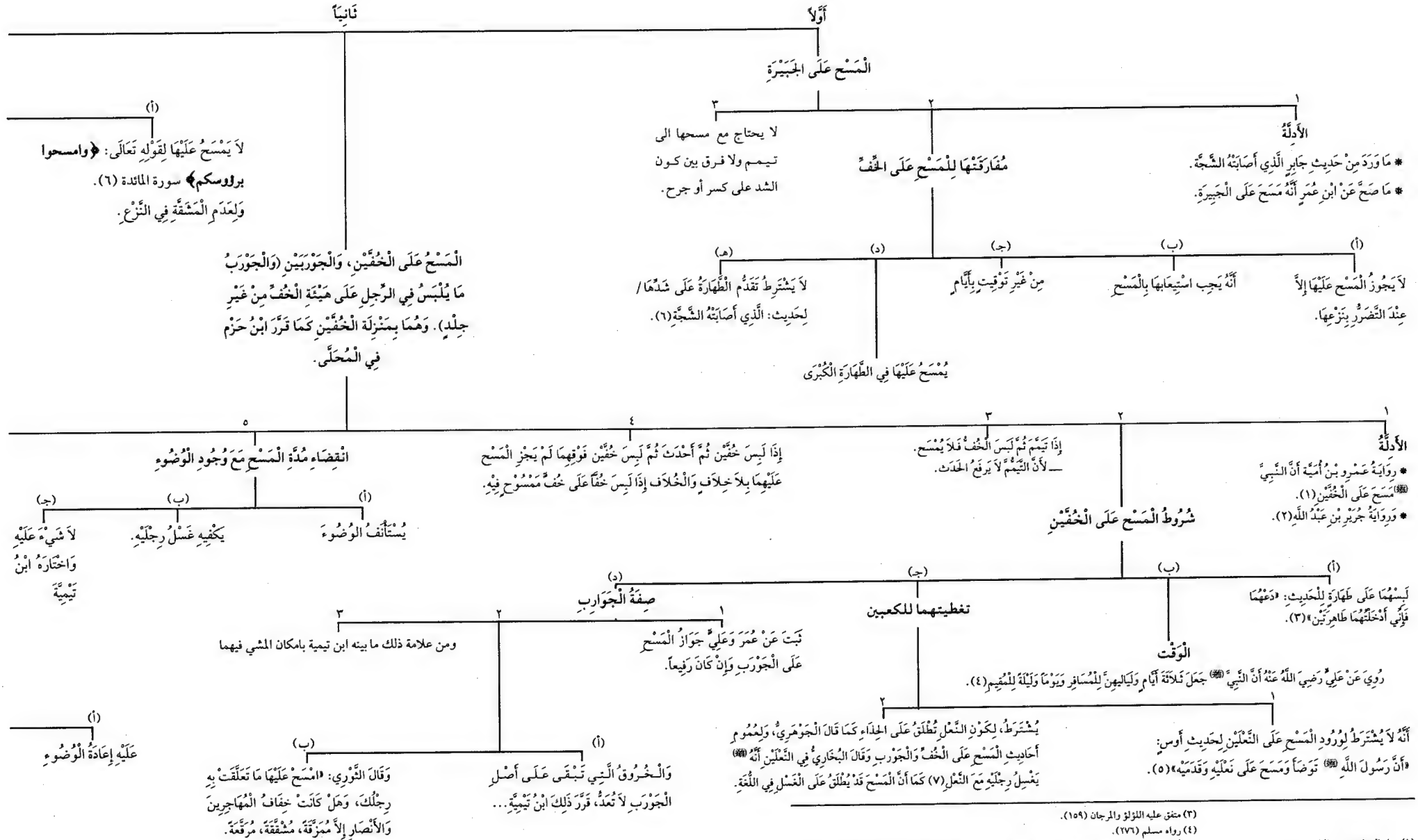
(١٩) مسلم ٣٧٦. (٢٠) أبو داود ٢٠٠ وإسناده صحيح (شرح السنة ١ / ٣٣٨).

(٢١) الترمذي (١٤٢ / ١) وصححه الألباني إرواء الغليل (١٤٧ / ١).





(١٠) البخاري فتح الباري (٣١٧).
(١١) البخاري فتح الباري (٤٠٠/١) تعليقاً وصيغة الجزم، الترمذي (٢٧٩٩، ٢٧٩٨) وابن ماجه (١٩٢٠) وأحمد (٤٠٣/٥) وحسنه الترمذي وصححه الحاكم.
(١٢) البخاري فتح الباري (٣٣٨).
(١٣) أبو داود (٣٣٨)، موصولاً. (٣٣٩) مرسلًا وصححه إرساله. (١٤) متفق عليه للؤلؤ والمرجان (٢٠٧).
(١٥) أبو داود (٣٣٢، ٣٣٣) والترمذي (١٢٤) وقال حسن صحيح وصححه ابن حبان والدارقطني وأبو حاتم والحاكم والذهبي والنسائي وإرواه الغليل (١٨١/١).
(١٦) أبو داود (٣٣٦).
(١٧) أبو داود (٣٣٦) والدارقطني والبيهقي (٢٢٨/١) وقال: وليس بالقوي؛ وضعفه ابن حجر في بلوغ الرام والألباني في إرواه الغليل (١٤٢/١).



(٣) متفق عليه للؤلؤ والمرجان (١٥٩).

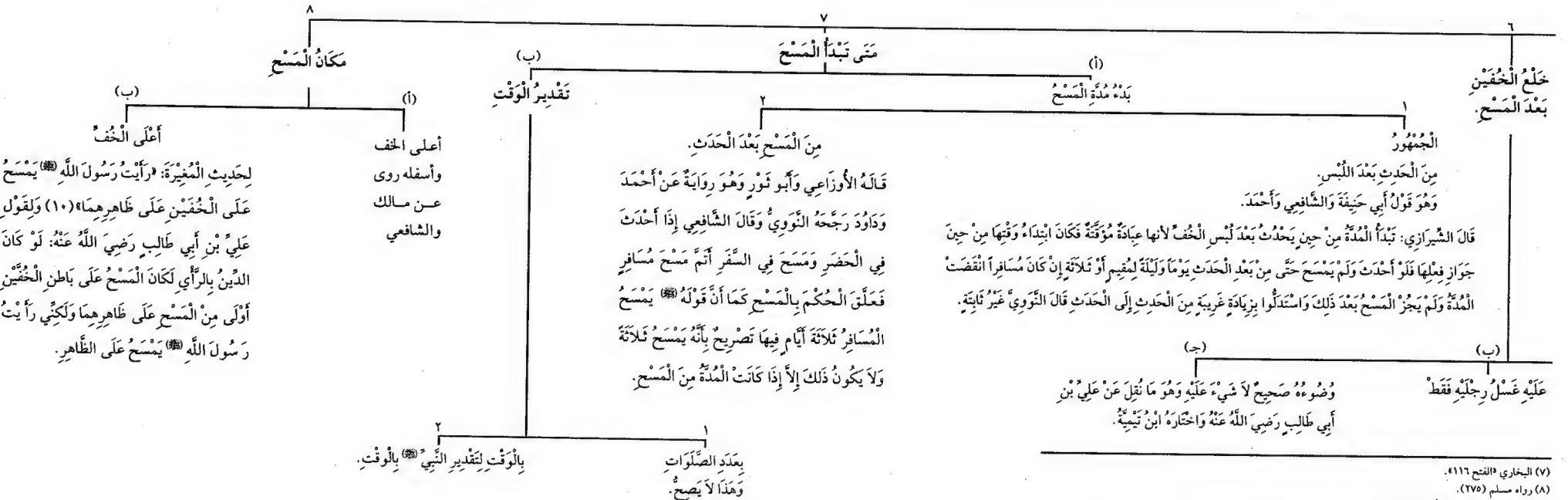
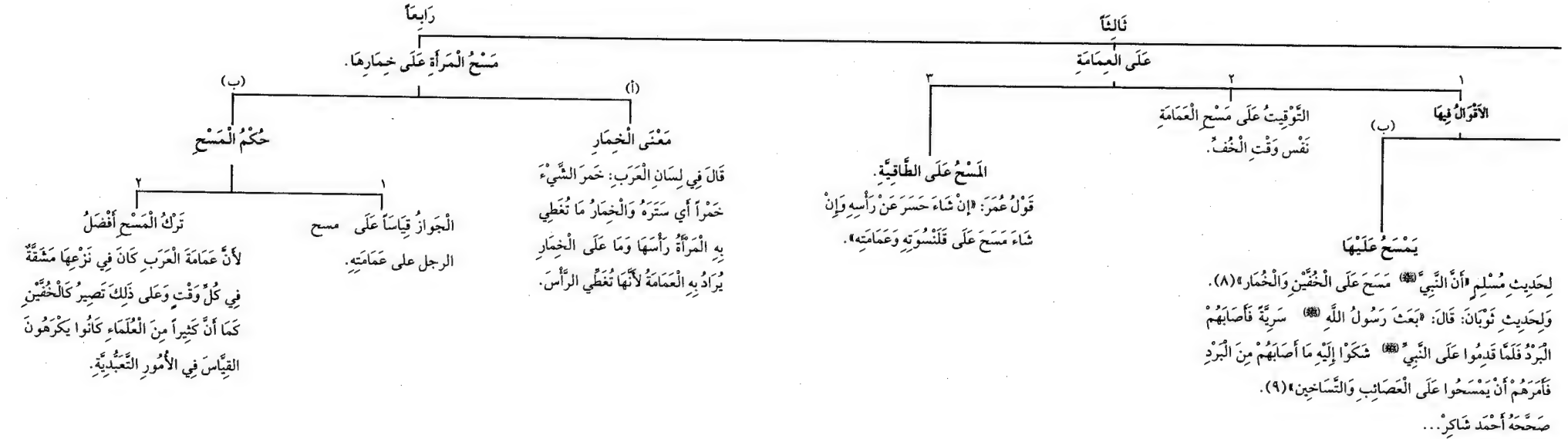
(٤) رواه مسلم (١٧٦).

(٥) أبو داود (١٦٠) وأحمد والبيهقي (٢٨٦ / ١) وصححه الألباني في تخريج المسح على الجوربين ص ٤٧.

(٦) رواه أبو داود والبيهقي (٢٢٨ / ١) وضعفه البيهقي وابن حجر في بلوغ المرام والألباني إرواه الغليل (١٤٢ / ١).

(١) رواه البخاري «فتح الباري» ٢٠٢.

(٢) رواه مسلم (١٧٦) وأبو داود (١٥٤).

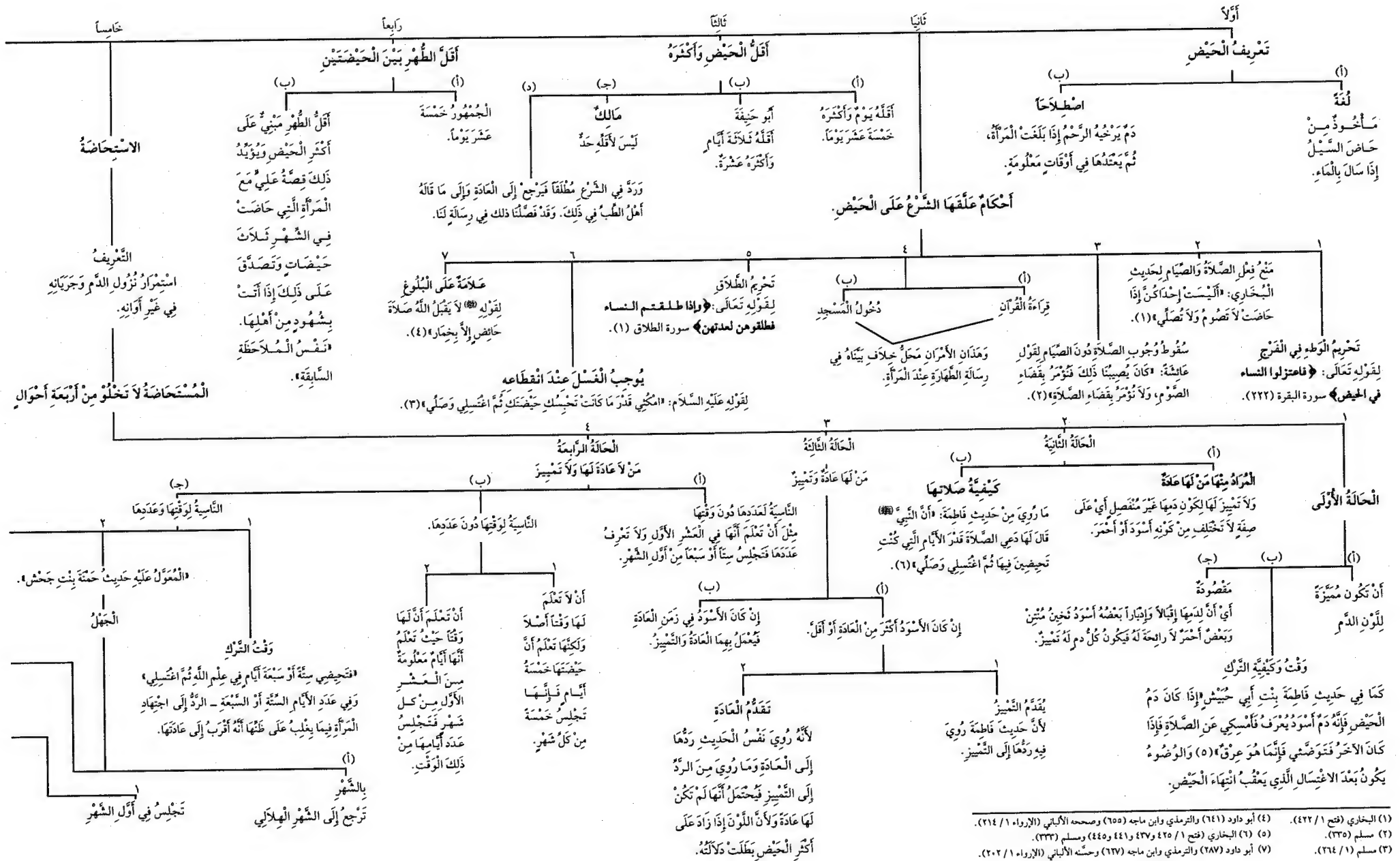


(٧) البخاري «الفتح» ١١٦.

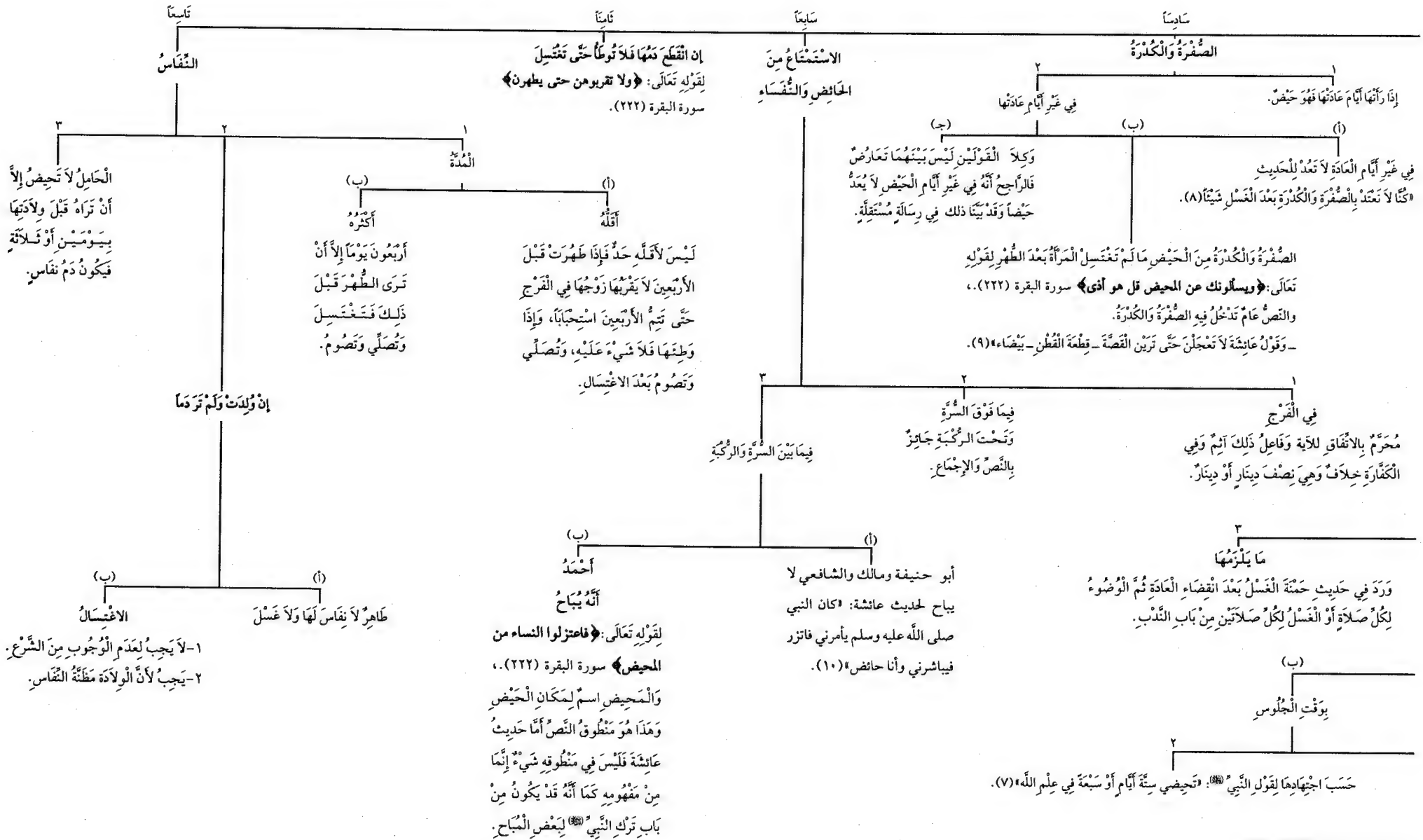
(٨) رواه مسلم (٢٧٥).

(٩) رواه أحمد (٢٧٥ / د) وأبو داود (١٤٦).

(١٠) رواه أبو داود (١٦١) والترمذي (٩٨) وقال حديث حسن، وصحَّحه أحمد شاكر (سنن الترمذي ١ / ١٦٦) والبيهقي (٢٩١ / ١).



(١) البخاري (فتح ١/ ٤٢٢). (٢) أبو داود (٢٤١) والترمذي وابن ماجه (٦٥٥) وصححه الألباني (الإرواء ١/ ٢١٤). (٣) مسلم (٢٣٥). (٤) البخاري (فتح ١/ ٤٢٥ و ٤٢٧ و ٤٤٥) ومسلم (٣٣٣). (٥) الآخر فتوضئي فإنما هو عرق (٥) والوضوء يكون بعد الاغتسال الذي يعقب انتهاء الحيض. (٦) أبو داود (٢٨٧) والترمذي وابن ماجه (٦٢٧) وحسنه الألباني (الإرواء ١/ ٢٠٢).

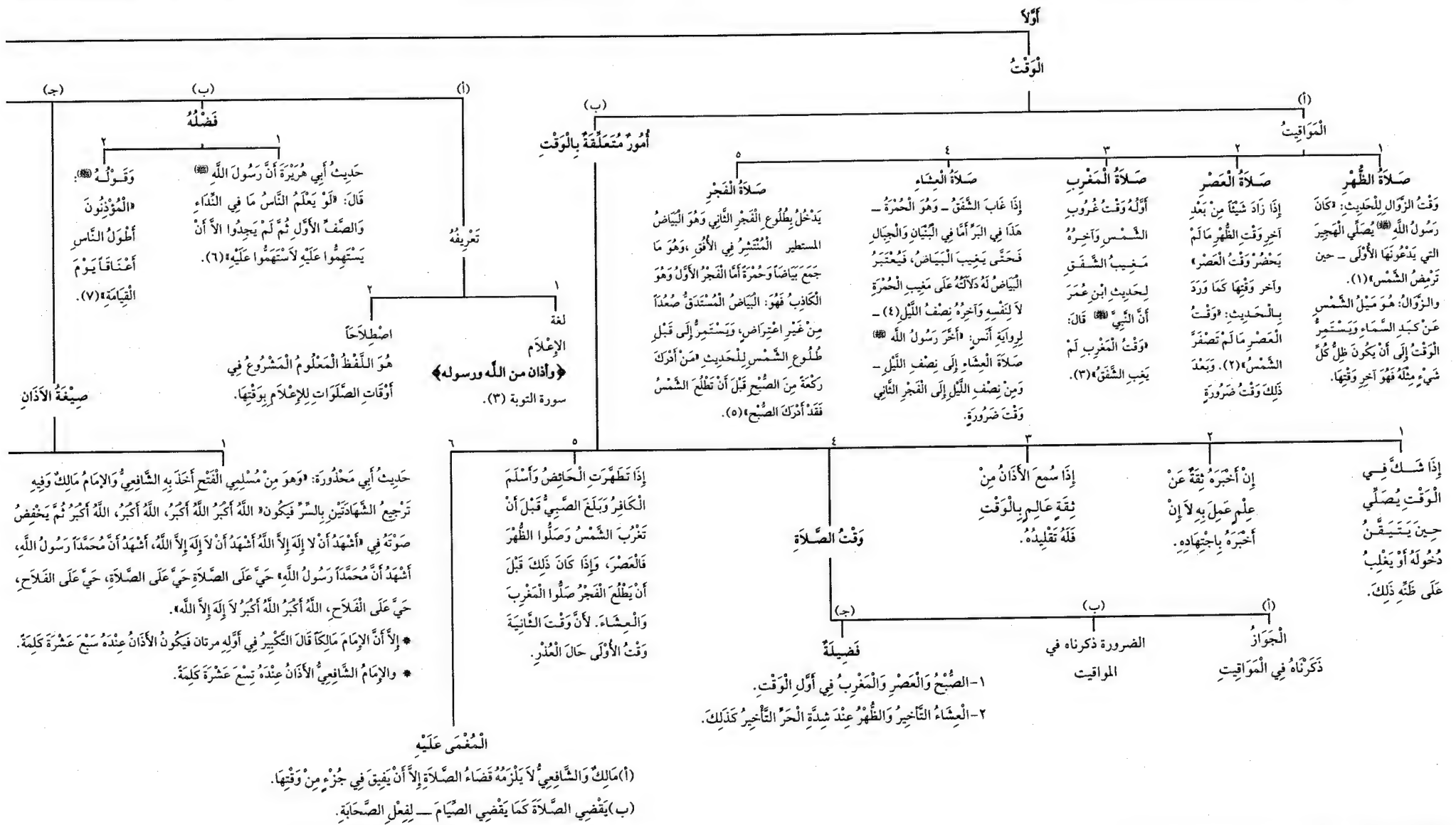


(٨) البخاري (فتح ١ / ٤٤٢).

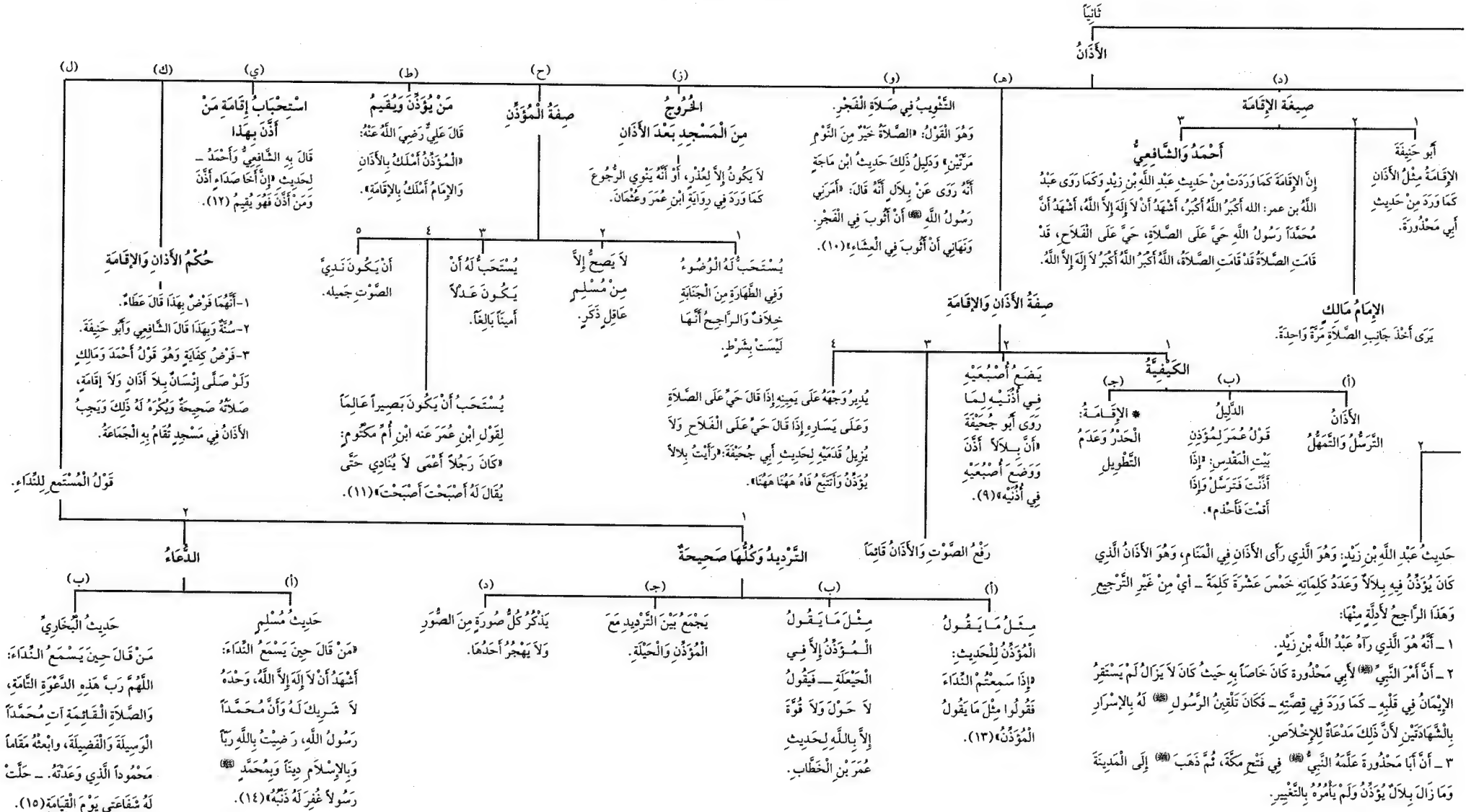
(٩) مالك وعلقه البخاري (فتح ٤٣٦ / ٤٣٦).

(١٠) مسلم (٢٩٣) والبخاري (فتح ١ / ٤١٩).

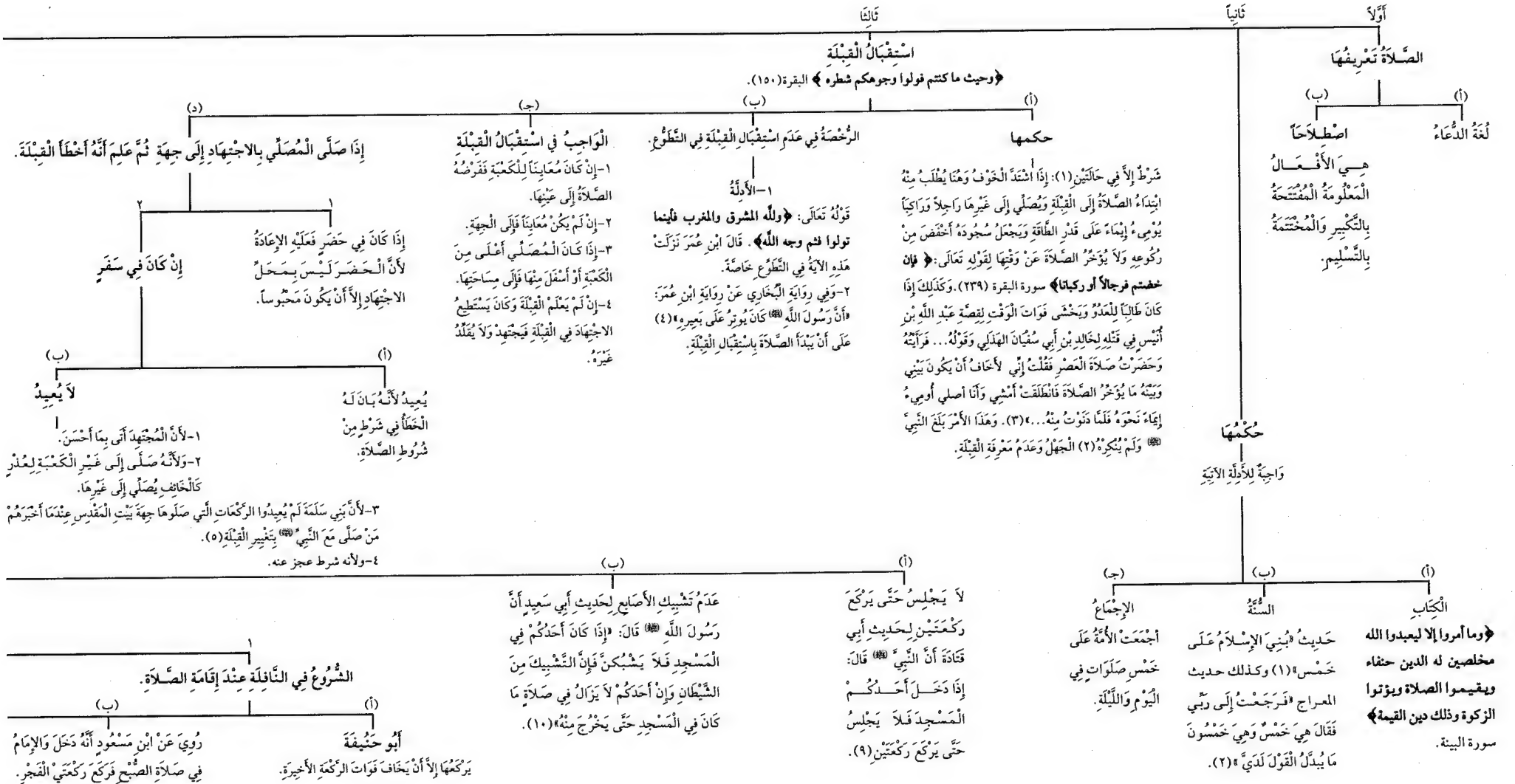
فقه الصلاة



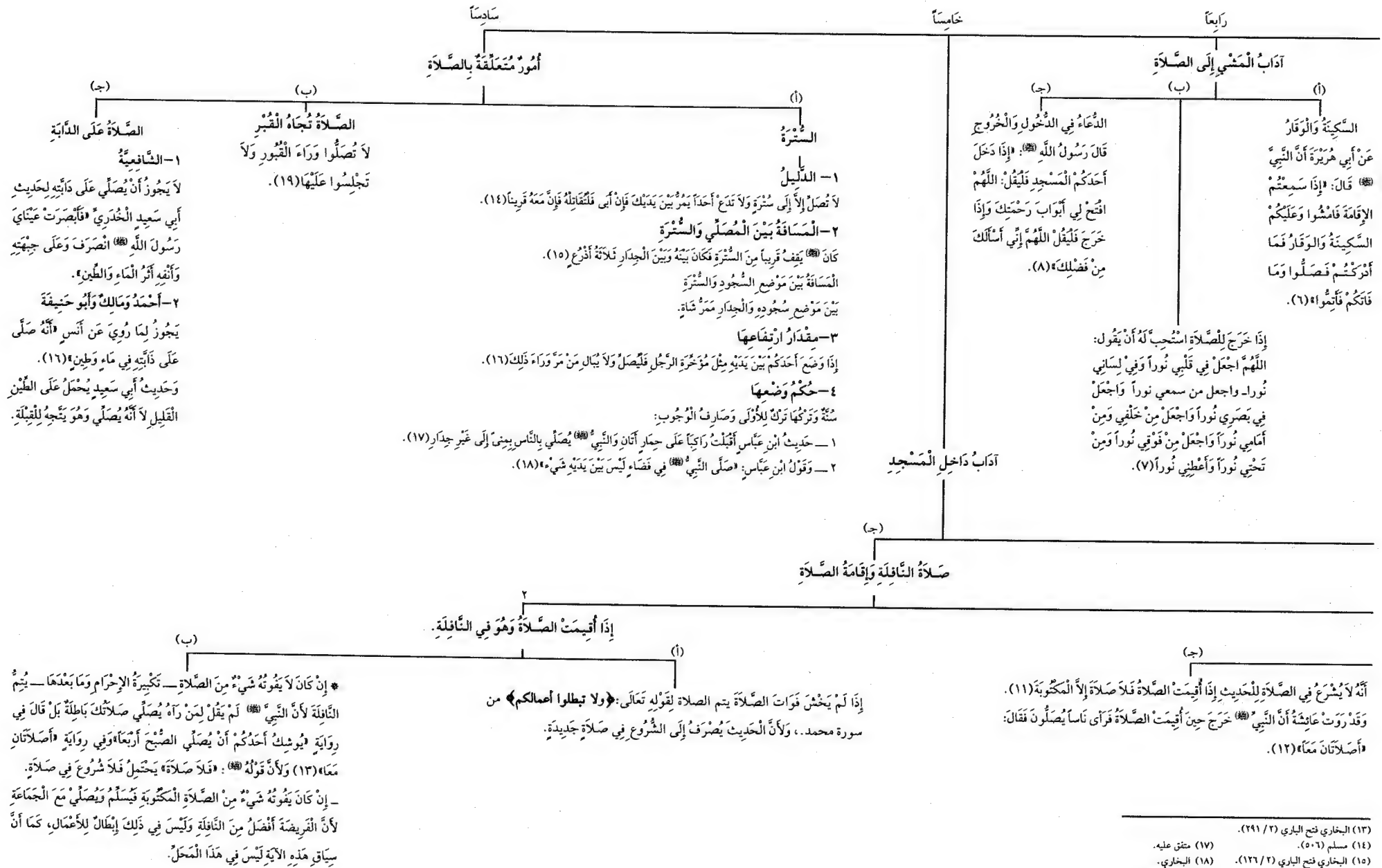
(١) البخاري فتح الباري (٢/ ١٦٥). (٢) البخاري فتح الباري (٢/ ١٩٦) عن أبي هريرة. (٣) مسلم (١١٢). (٤) مسلم (١١٢). (٥) أبو داود (٤٩٩) والبخاري في غلق أعمال العباد (ص ٧٦) والبيهقي (٣٩١/ ١) وأحمد (٤٣/ ٤) وحسنه الألباني إرواء الغليل (١/ ٣٦٥). (٦) ابن ماجه (٧١١)، أحمد (٣٠٨/ ٤) والبخاري في صحيحه تعليقاً وصيغة الترميز والحاكم (٢٠٢/ ١) قال البوصيري في الزوائد: هذا الإسناد فيه حجاج بن أرطاة وهو ضعيف وقال الترمذي حسن صحيح وصححه الحاكم والذهبي والألباني إرواء الغليل (٢٤٨١). (٧) مسلم (١١٢). (٨) أبو داود (٤٩٩) والبخاري في غلق أعمال العباد (ص ٧٦) والبيهقي (٣٩١/ ١) وأحمد (٤٣/ ٤) وحسنه الألباني إرواء الغليل (١/ ٣٦٥). (٩) ابن ماجه (٧١١)، أحمد (٣٠٨/ ٤) والبخاري في صحيحه تعليقاً وصيغة الترميز والحاكم (٢٠٢/ ١) قال البوصيري في الزوائد: هذا الإسناد فيه حجاج بن أرطاة وهو ضعيف وقال الترمذي حسن صحيح وصححه الحاكم والذهبي والألباني إرواء الغليل (٢٤٨١). (١٠) ابن ماجه (٧١٥) وصححه الألباني إرواء الغليل (١/ ٣٦٣).



(١١) البخاري فتح الباري (٢/ ٢٤٠).
(١٢) الترمذي (١٩٩) وأبو داود (٥١٥) وابن ماجه (٧١٧) وأحمد (١٦٩/ ٤)، وضعفه الألباني إرواء الغليل (١/ ٢٥٥).
(١٣) رواه البخاري فتح الباري (٢/ ٢٣).
(١٤) رواه مسلم (٣٨٦).
(١٥) رواه البخاري فتح الباري (٢/ ٢٣٥).



(١) متفق عليه المأثور والمرجان (٩).
 (٢) مسلم (١٦٢) والبخاري (٣٤٩) واللفظ والترمذي (٢١٣).
 (٣) أبو داود (١٢٤٩) وأحمد (٤٩٦/٣) وحسنه ابن حجر في الفتح — جامع الأصول (٧٥٠/٥).
 (٤) فتح الباري (٤٠٣).
 (٥) فتح الباري (٤٢/٣).
 (٦) فتح الباري (٤٢/٣).
 (٧) مسلم (٥٢٩/١١).
 (٨) مسلم (٧١٣).
 (٩) متفق عليه المأثور والمرجان (٩).
 (١٠) أخرجه ابن عبد البر في التمهيد.



(١٣) البخاري فتح الباري (٢/ ٢٩١).

(١٤) مسلم (٥٠٦).

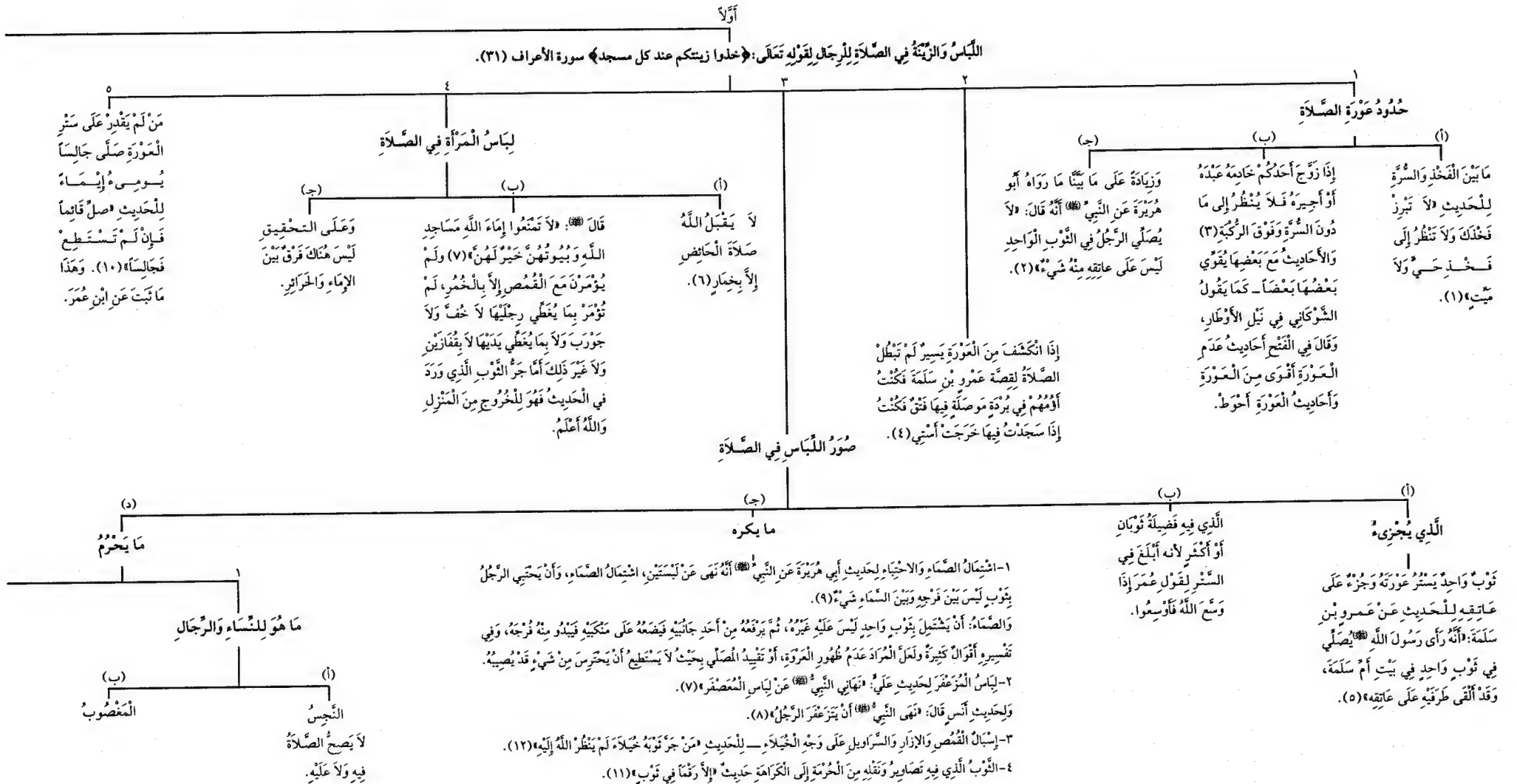
(١٥) البخاري فتح الباري (٢/ ١٣٦).

(١٦) مسلم (٤٩٩).

(١٧) متفق عليه.

(١٨) البخاري.

(١٩) مسلم (٤٩٣).



(١) أبو داود (٣١٤٠) وابن ماجه (١٤٦٠) وأحمد (١٤٦/١) والبيهقي (٢٢٨/٢) والحاكم (١٨٠/٤) قال أبو داود هذا الحديث فيه تكرار وقال الألباني ضعيف جداً إرواه الغليل (٢٩٦/١).

(٢) رواه البخاري فتح الباري (١٧/٢) والحديث متفق عليه.

(٣) رواه أبو داود (٤٩٦).

(٤) رواه أبو داود (٥٨٦).

(٥) متفق عليه للؤلؤ والمرجان (٢٩٦).

(٦) أبو داود (٦٤١) وابن ماجه (٦٥٥) والحاكم (٢٥١/١) والبيهقي (٣٣٣/٢) وأحمد (١٥٠/٦، ٣١٨، ٣٥٩) وحسنه الترمذي وصححه الحاكم والذهبي والألباني إرواه الغليل (٢١٤/١).

(٧) أبو داود (٥٦٧) والحاكم (٢٩/١) والبيهقي (١٣١/٣) وصححه الألباني صحيح الجامع الصغير (٧٣٣٥).

(٨) رواه مسلم (٢٠٧٨).

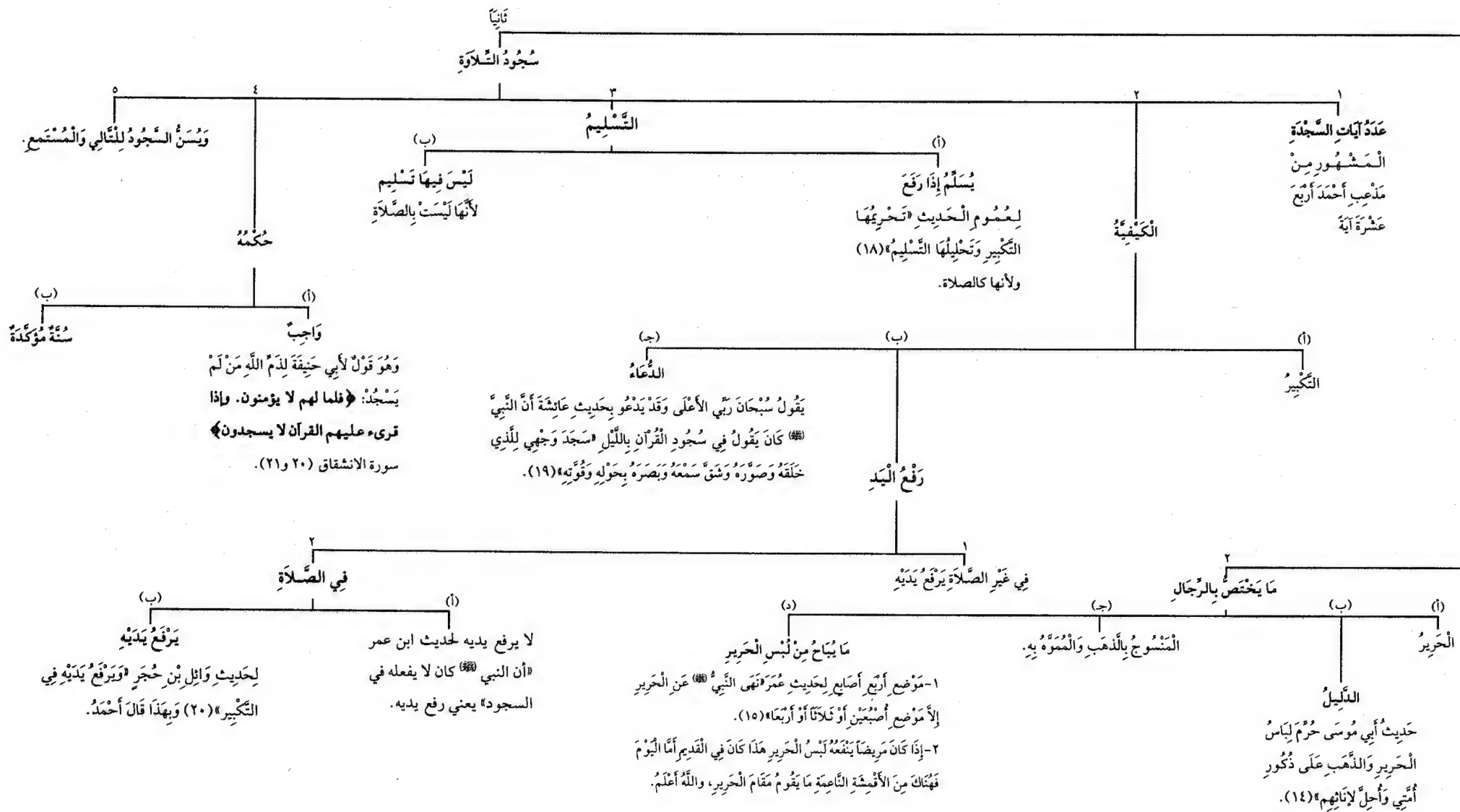
(٩) البخاري (٥٨٤٦).

(١٠) رواه البخاري فتح الباري (٢٠٠، ٢٣/٢).

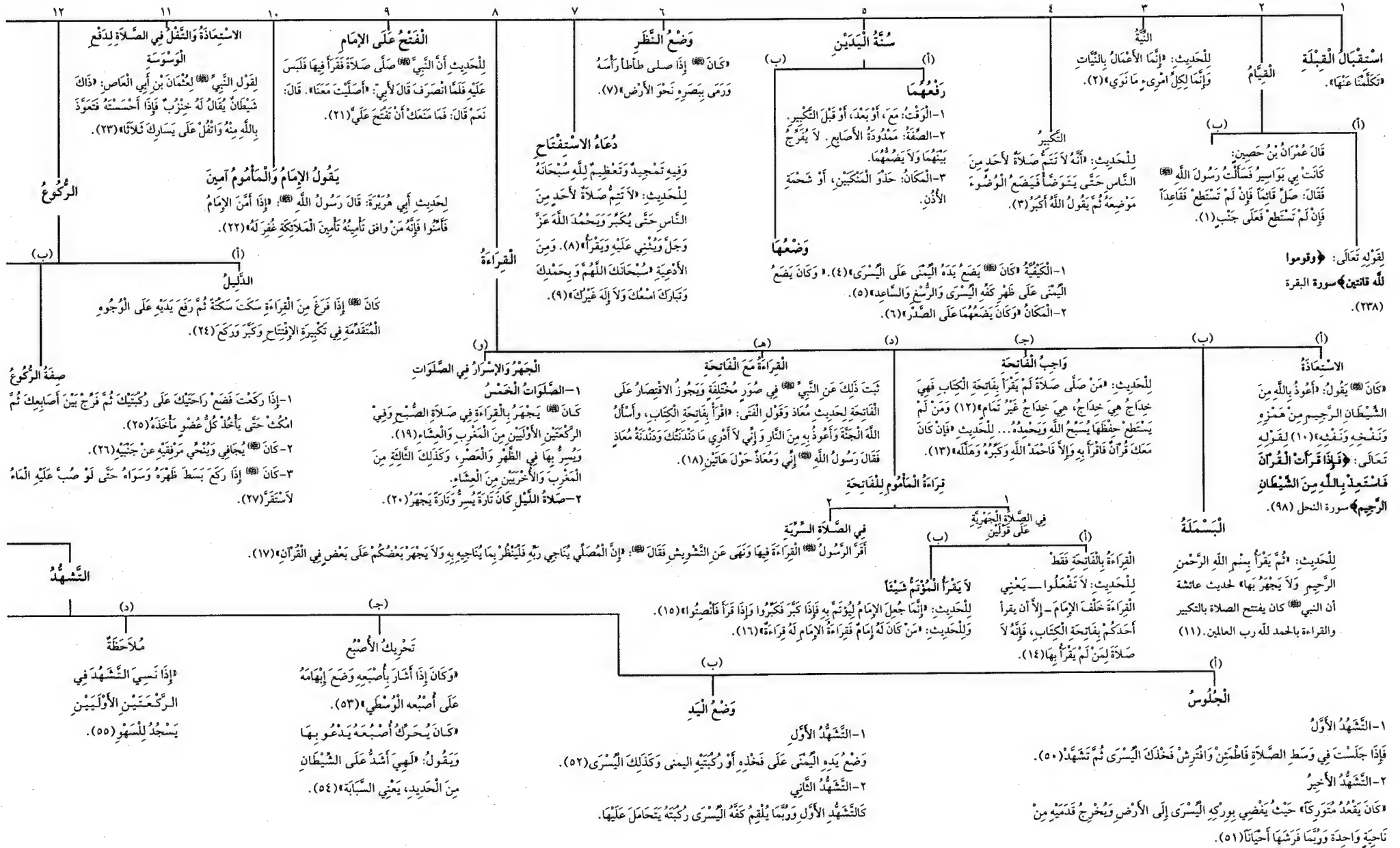
(١١) رواه البخاري.

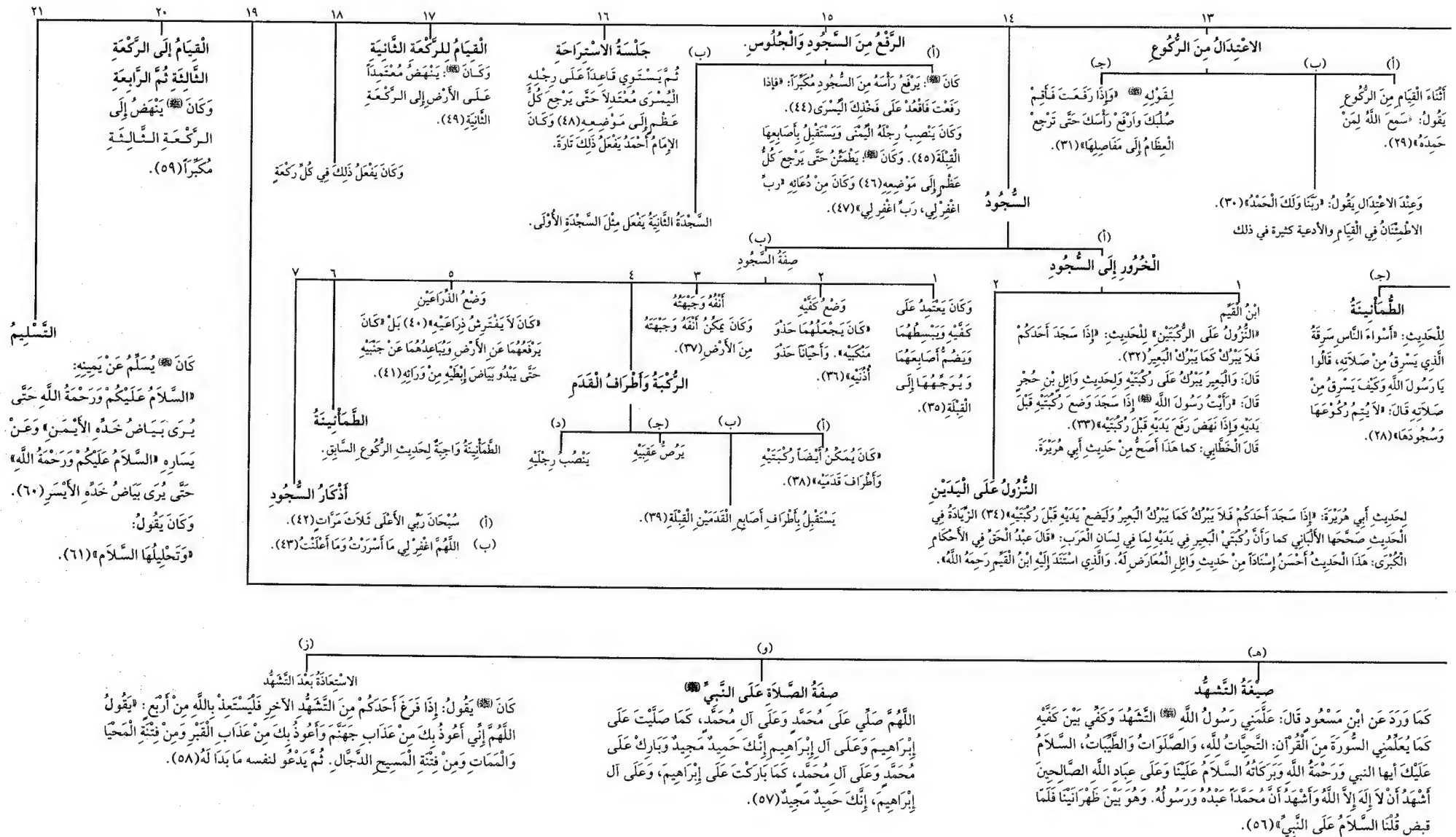
(١٢) متفق عليه للؤلؤ والمرجان (١٣٦٤).

(١٣) متفق عليه للؤلؤ والمرجان (١٣٤٩).



(١٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢/ ٢٩٩) (٢/ ٤٤١) وَأَحْمَدُ (٧٧، ٧٦/ ٣) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَالْذَّهَبِيُّ.
(١٥) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤/ ٣٩٤، ٤٠٧) وَالْبَيْهَقِيُّ (٣/ ٢٧٥) وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ إِرْوَاهُ الْغُطَّلِيُّ (١/ ٣٠٥).
(١٦) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ تَفْهِيمَ الْأَوْحَدِيِّ (١٧٧٥).
(١٧) التِّرْمِذِيُّ (٢/ ٣١٨) تَعْلِيلًا وَصِفَةً لِلتَّرْغِيزِ وَرَوَّاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَنْصِفِ (٤٥١٢) عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ عَنْ أَنَسٍ وَرَوَّاهُ ثِقَاتُ.



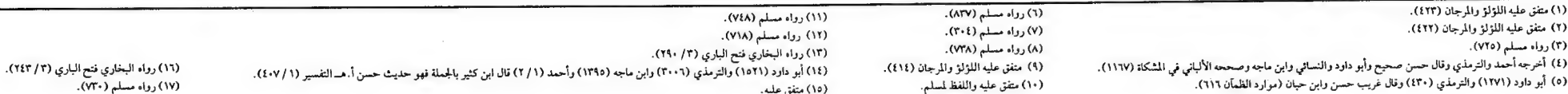


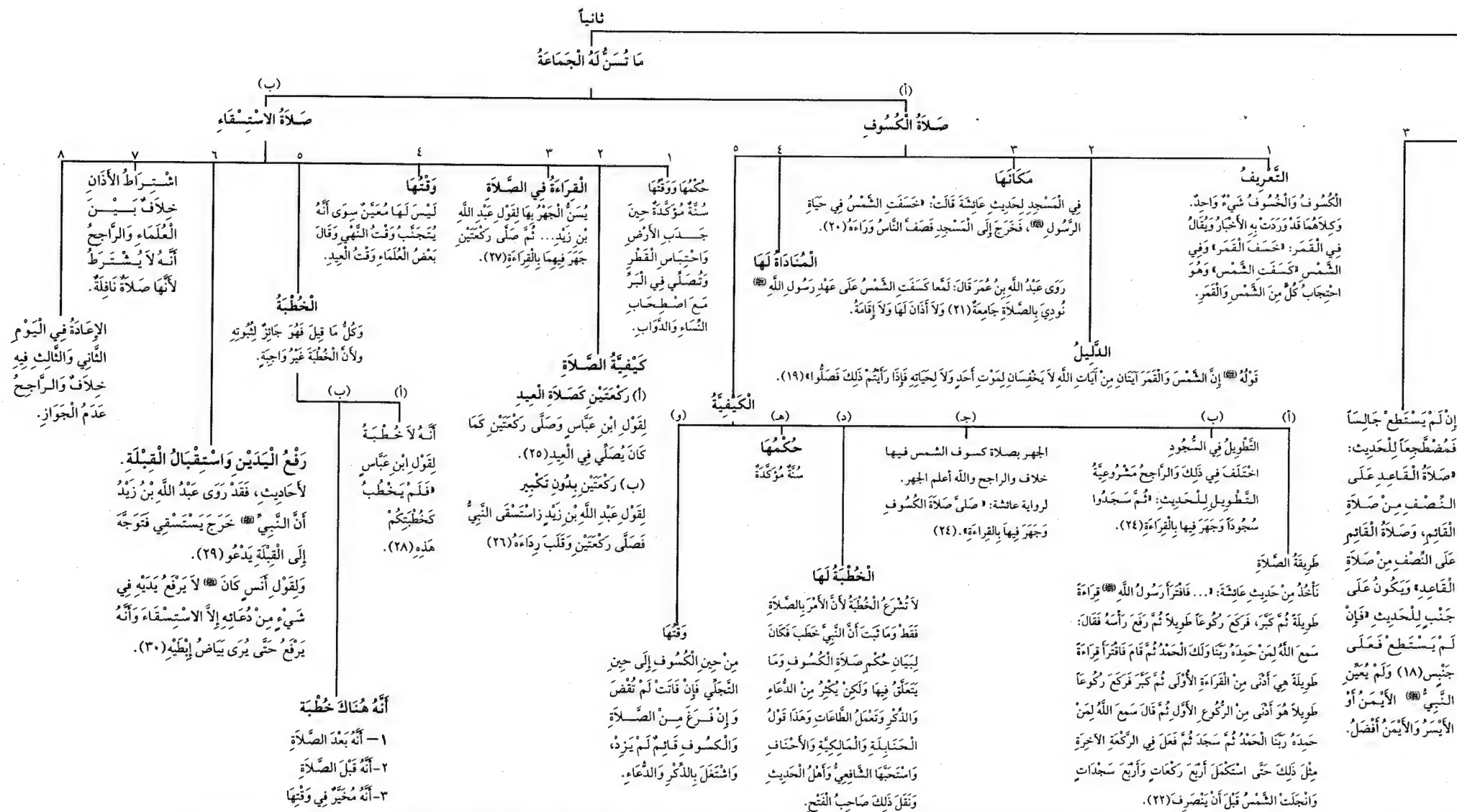
- (١) البخاري فتح الباري (٣/ ٢٤١، ٢٤٢).
- (٢) البخاري فتح الباري (١/ ١٣).
- (٣) النسائي (٢/ ١٧٩) والترمذي وحسنه ابن ماجه (٤٦٠) والحاكم وابن حبان والدارمي (١٢٣٥) وأبو داود (٨٥٨) وأحمد (٤/ ٣٤٠).
- (٤) رواء مسلم (٤٠١).
- (٥) أبو داود والنسائي وابن خزيمة
- (٦) أبو داود وأحمد والترمذي وحسنه وصححه ابن خزيمة.
- (٧) البيهقي والحاكم وصححه، وقال الألباني: وهو كما قال صفة صلاة النبي (٨٠).
- (٨) البخاري ومسلم (صفة صلاة النبي ٩٠).
- (٩) أبو داود (٧٧٦) والترمذي (٢٤٣) وابن ماجه (٨٠٦) وصححه الحاكم والذهبي والمقبلي.
- (١٠) أبو داود (٧٦٤) وابن ماجه (٨٠٧)، صححه الحاكم (١/ ٢٣٥) والذهبي وابن حبان، وله شواهد ذكرها الألباني في إرواء الغليل (٢/ ٥٣، ٥٧).
- (١١) متفق عليه للؤلؤ والمرجان (٢٢٥).
- (١٢) رواء مسلم (٣٩٥).
- (١٣) أبو داود والترمذي (٣٠٢) وقال: حديث حسن.
- (١٤) أبو داود (٨١٣) والترمذي (٢٤٧) وقال حديث حسن.
- (١٥) أحمد (٢/ ٤٢٠، ٣١٦) والنسائي (٢/ ١٠٩) وأبو داود (٦٠٤) وابن ماجه (٨٤٦) وصححه الألباني صحيح الجامع الصغير.
- (١٦) ابن ماجه (٨٥٠) وأحمد، وحسنه الألباني في صحيح الجامع الصغير (٦٣١٣).
- (١٧) أحمد (٢/ ٦٧) وصححه الألباني صحيح الجامع الصغير (١٩٤٩).
- (١٨) أبو داود (٧٩٢) وابن ماجه (٩١٠) وأحمد (٣/ ٤٧٤) وصححه الألباني صفة صلاة النبي (١١٨).
- (١٩) صفة صلاة النبي (١٠٣).
- (٢٠) البخاري مسلم، صفة صلاة النبي (١٠٤).
- (٢١) أبو داود (٩٠٧) وابن حبان وصححه الألباني صفة صلاة النبي (٧٤).
- (٢٢) متفق عليه للؤلؤ والمرجان (٢٣١).
- (٢٣) رواء مسلم (٢٢٠٣).
- (٢٤) البخاري ومسلم (صفة صلاة النبي ١٢٢).
- (٢٥) ابن خزيمة وابن حبان (٤٨٤) في صحيحهما.
- (٢٦) الدارمي (١٣١٣) والترمذي (٢١٠) وقال حسن صحيح.
- (٢٧) هما حديثان الأول أخرجه البيهقي بسند صحيح والثاني أخرجه الطبراني في الكبير والصغير وعبد الله بن أحمد بن زوائد على المسند. وابن ماجه.
- (٢٨) أحمد (٣/ ٥٦) والدارمي (١٣٢٤) وصححه الحاكم وابن خزيمة.
- (٢٩) متفق عليه للؤلؤ والمرجان (٢٠٠).
- (٣٠) رواء البخاري وأحمد.
- (٣١) رواء البخاري ومسلم.
- (٣٢) رواء أبو داود.
- (٣٣) النسائي (٢/ ١٦٣) والترمذي وابن ماجه (٨٨٢) والحاكم (١/ ٢٢٦) والبيهقي (٢/ ٩٨) وضعفه الألباني إرواء الغليل (٢/ ٧٥).
- (٣٤) أبو داود (٨٤٠) والنسائي (٢/ ١٦٣) والدارمي (١٣٢٧) وأحمد (٢/ ٣٨١) وصححه الألباني (صفة صلاة النبي ١١٧).
- (٣٥) البيهقي وسنده صحيح كما قال الألباني (صفة صلاة النبي ٨٤).
- (٣٦) أبو داود والترمذي وصححه هو وابن الملقن.
- (٣٧) رواء أبو داود وأحمد.
- (٣٨) البيهقي وسنده صحيح كما قال الألباني (صفة صلاة النبي ٨٥).
- (٣٩) البخاري فتح الباري (٨٢٨).
- (٤٠) البخاري فتح الباري (٨٢٨).
- (٤١) البخاري فتح الباري (٨٠٧).
- (٤٢) أحمد (٥/ ٢٨٢، ٢٨٤) وأبو داود وابن ماجه (٨٨٨).
- (٤٣) النسائي وابن أبي شبة وصححه الحاكم والذهبي.
- (٤٤) رواء البخاري والبيهقي.
- (٤٥) أبو داود والحاكم وصححه ووافقه الذهبي.
- (٤٦) أبو داود والبيهقي وسنده صحيح كما قال الألباني إرواء الغليل (٢/ ٤١) في (صفة صلاة النبي ٩٢).
- (٤٧) ابن ماجه (٨٩٧) وصححه الألباني إرواء الغليل (٢/ ٤١).
- (٤٨) البخاري وأبو داود وأحمد (صفة صلاة النبي ١٦٥).
- (٤٩) البخاري فتح الباري (٨٢٤).
- (٥٠) أبو داود (٨٦٠) والبيهقي (٢/ ١٣٣، ١٣٤) وحسنه الألباني إرواء الغليل (٢/ ٤٤).
- (٥١) مسلم وأبو عروانة (صفة صلاة النبي ١٩٧).
- (٥٢) مسلم (٥٨٠).
- (٥٣) مسلم (٥٧٩).
- (٥٤) أحمد والبخاري والبيهقي وحسنه الألباني (صفة صلاة النبي ٩٦).
- (٥٥) البخاري فتح الباري (١٢٢٥) ومسلم (٥٧٠).

- (٥٦) مسلم (٤٠٢).
- (٥٧) البخاري (٢٩٢ / ٦) أبو داود (٩٧٦) والترمذي (٤٨٣) والنسائي (٤٨، ٤٧ / ٣) وابن ماجه (٩٠٤) شرح السنة (١٩٠ / ٣).
- (٥٨) مسلم (٥٨٨).
- (٥٩) البخاري فتح الباري (٨٢٦).
- (٦٠) ابن ماجه (٢٧٥) وأحمد (١٢٣ / ١، ١٢٩) وصححه النووي في المجموع والحافظ ابن حجر في الفتح والألباني في إرواء الغليل (٩ / ٢).
- (٦١) أبو داود (٩٩٦) والنسائي وابن ماجه (٩١٤) والبيهقي (١٧٧ / ٢) وأحمد (٣٩٠، ٤٠٦، ٤٠٨).

(د)	(ز)	(ح)	(ط)	(ي)	(ك)	(ل)	(م)	(ن)	(س)	(ع)	(ف)	(ص)	(ق)
الترتيب في أحقية الإمامة لنا حديث ابن مسعود أن النبي ﷺ قال: يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سلماً وفي رواية مسلم.	أمر مختلف فيها ١- إمامة المجنون لا تصح لأن صلاته لنفسه باطلة. ٢- إمامة العبد والأعمى والأصم تصح لأن ذلك لا يخل بشيء من أفعال الصلاة ولا شروطها.	كيفية ترتيب من يلي الإمام لنا حديث أنس حيث روى أن رسول الله ﷺ صلى بهم، قال: فصغت أنا واليتيم وراءه والمرأة خلفنا فصلّى لنا رسول الله ﷺ ركعتين ثم انصرف (٢٢).	صاحب البيت والسلطان وإمام المسجد أولى بالإمامة لقوله ﷺ: «ولا يؤمن الرجل في بيته ولا في سلطانه ولا يجلس على تكبرته إلا بإذنه» (٢٣).	لا يكون الإمام أعلى من المأموم لقول عبد الله بن مسعود لعمار حين جره من على الدكان ألم تسع رسول الله ﷺ يقول: إذا أم الرجل القوم فلا يقومن في مكان أرفع من مقامهم (٢٤).	من يلي الإمام الشيوخ وأهل القرآن لحديث أبي مسعود الأنصاري قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ليليني منكم أولوا الأحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم».	صلاة المأمومين بين السواري يكره ذلك لما روي عن معاوية بن قرة عن أبيه قال: «كنا ننهي أن تصيب بين السواري، على عهد رسول الله ﷺ ونظرنا عنها طرداً» (٢٩).	إذا صلى إمام المسجد جالساً صلى من وراءه جلوساً لحديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما جعل الإمام ليؤتم به لا تختلقوا عليه وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعون» (٣٠).	في الثقل تصح لحديث ابن عباس قال: «بث عند خالتي ميمونة فقام النبي ﷺ متطوعاً من الليل، فقام إلى القرية فتوضأ فقام فصلى ففقت لنا رائحته صنع ذلك فتوضأت من القرية ثم فقت إلى شقة الأيسر فأخذ بيدي من وراء ظهره بعدلني كذلك إلى الشق الأيمن» (٣٥).	لو أحرمت منفرداً ثم جاء آخر فصلّى معه فتوى إمامته.	سنة الإمام معناها أنه متى لم يخل بين الإمام وسنته شيء يقطع الصلاة فصلاة المأمومين صحيحة لا يضرهم مرور شيء بين أيديهم في بعض الصف ولا فيما بينهم وبين الإمام وإن مر ما يقطع الصلاة بين الإمام وسنته قطع صلاته والأمر فيه خلاف ويحتاج إلى نظر.	حديث ابن عباس قال: «أقبلت رابكاً على حمار أتان والنبي ﷺ يصلي بالناس بمنى إلى غير جدار فمررت بين يدي بعض أهل الصف فنزلت فأرسلت الأتان ترتع فدخلت في الصف فلم ينكر علي أحد» (٣٦) وكذلك لصق النبي صلى الله عليه وسلم بطنه بالجدار حتى تمر البهيمة (٣٧) ولولا أن سترته سترة لهم لم يكن بين مروءة بين يديه وخلفه فرق.		
صلاة المفترق بالخسنة ١- إذا كان يعلن بدعيه يعيد المصلي صلاته. ٢- إذا كان لا يعلمها ففيها قولان ولكنا أنه لا يعيدها لأنه يشبه المحدث والنجس.	صلاة المفترق بالخسنة ١- إذا كان يعلن بدعيه يعيد المصلي صلاته. ٢- إذا كان لا يعلمها ففيها قولان ولكنا أنه لا يعيدها لأنه يشبه المحدث والنجس.	صلاة المفترق بالخسنة ١- إذا كان يعلن بدعيه يعيد المصلي صلاته. ٢- إذا كان لا يعلمها ففيها قولان ولكنا أنه لا يعيدها لأنه يشبه المحدث والنجس.	صلاة المفترق بالخسنة ١- إذا كان يعلن بدعيه يعيد المصلي صلاته. ٢- إذا كان لا يعلمها ففيها قولان ولكنا أنه لا يعيدها لأنه يشبه المحدث والنجس.	صلاة المفترق بالخسنة ١- إذا كان يعلن بدعيه يعيد المصلي صلاته. ٢- إذا كان لا يعلمها ففيها قولان ولكنا أنه لا يعيدها لأنه يشبه المحدث والنجس.	صلاة المفترق بالخسنة ١- إذا كان يعلن بدعيه يعيد المصلي صلاته. ٢- إذا كان لا يعلمها ففيها قولان ولكنا أنه لا يعيدها لأنه يشبه المحدث والنجس.	صلاة المفترق بالخسنة ١- إذا كان يعلن بدعيه يعيد المصلي صلاته. ٢- إذا كان لا يعلمها ففيها قولان ولكنا أنه لا يعيدها لأنه يشبه المحدث والنجس.	صلاة المفترق بالخسنة ١- إذا كان يعلن بدعيه يعيد المصلي صلاته. ٢- إذا كان لا يعلمها ففيها قولان ولكنا أنه لا يعيدها لأنه يشبه المحدث والنجس.	صلاة المفترق بالخسنة ١- إذا كان يعلن بدعيه يعيد المصلي صلاته. ٢- إذا كان لا يعلمها ففيها قولان ولكنا أنه لا يعيدها لأنه يشبه المحدث والنجس.	صلاة المفترق بالخسنة ١- إذا كان يعلن بدعيه يعيد المصلي صلاته. ٢- إذا كان لا يعلمها ففيها قولان ولكنا أنه لا يعيدها لأنه يشبه المحدث والنجس.	صلاة المفترق بالخسنة ١- إذا كان يعلن بدعيه يعيد المصلي صلاته. ٢- إذا كان لا يعلمها ففيها قولان ولكنا أنه لا يعيدها لأنه يشبه المحدث والنجس.	صلاة المفترق بالخسنة ١- إذا كان يعلن بدعيه يعيد المصلي صلاته. ٢- إذا كان لا يعلمها ففيها قولان ولكنا أنه لا يعيدها لأنه يشبه المحدث والنجس.	صلاة المفترق بالخسنة ١- إذا كان يعلن بدعيه يعيد المصلي صلاته. ٢- إذا كان لا يعلمها ففيها قولان ولكنا أنه لا يعيدها لأنه يشبه المحدث والنجس.	صلاة المفترق بالخسنة ١- إذا كان يعلن بدعيه يعيد المصلي صلاته. ٢- إذا كان لا يعلمها ففيها قولان ولكنا أنه لا يعيدها لأنه يشبه المحدث والنجس.
صلاة المفترق بالخسنة ١- إذا كان يعلن بدعيه يعيد المصلي صلاته. ٢- إذا كان لا يعلمها ففيها قولان ولكنا أنه لا يعيدها لأنه يشبه المحدث والنجس.	صلاة المفترق بالخسنة ١- إذا كان يعلن بدعيه يعيد المصلي صلاته. ٢- إذا كان لا يعلمها ففيها قولان ولكنا أنه لا يعيدها لأنه يشبه المحدث والنجس.	صلاة المفترق بالخسنة ١- إذا كان يعلن بدعيه يعيد المصلي صلاته. ٢- إذا كان لا يعلمها ففيها قولان ولكنا أنه لا يعيدها لأنه يشبه المحدث والنجس.	صلاة المفترق بالخسنة ١- إذا كان يعلن بدعيه يعيد المصلي صلاته. ٢- إذا كان لا يعلمها ففيها قولان ولكنا أنه لا يعيدها لأنه يشبه المحدث والنجس.	صلاة المفترق بالخسنة ١- إذا كان يعلن بدعيه يعيد المصلي صلاته. ٢- إذا كان لا يعلمها ففيها قولان ولكنا أنه لا يعيدها لأنه يشبه المحدث والنجس.	صلاة المفترق بالخسنة ١- إذا كان يعلن بدعيه يعيد المصلي صلاته. ٢- إذا كان لا يعلمها ففيها قولان ولكنا أنه لا يعيدها لأنه يشبه المحدث والنجس.	صلاة المفترق بالخسنة ١- إذا كان يعلن بدعيه يعيد المصلي صلاته. ٢- إذا كان لا يعلمها ففيها قولان ولكنا أنه لا يعيدها لأنه يشبه المحدث والنجس.	صلاة المفترق بالخسنة ١- إذا كان يعلن بدعيه يعيد المصلي صلاته. ٢- إذا كان لا يعلمها ففيها قولان ولكنا أنه لا يعيدها لأنه يشبه المحدث والنجس.	صلاة المفترق بالخسنة ١- إذا كان يعلن بدعيه يعيد المصلي صلاته. ٢- إذا كان لا يعلمها ففيها قولان ولكنا أنه لا يعيدها لأنه يشبه المحدث والنجس.	صلاة المفترق بالخسنة ١- إذا كان يعلن بدعيه يعيد المصلي صلاته. ٢- إذا كان لا يعلمها ففيها قولان ولكنا أنه لا يعيدها لأنه يشبه المحدث والنجس.	صلاة المفترق بالخسنة ١- إذا كان يعلن بدعيه يعيد المصلي صلاته. ٢- إذا كان لا يعلمها ففيها قولان ولكنا أنه لا يعيدها لأنه يشبه المحدث والنجس.	صلاة المفترق بالخسنة ١- إذا كان يعلن بدعيه يعيد المصلي صلاته. ٢- إذا كان لا يعلمها ففيها قولان ولكنا أنه لا يعيدها لأنه يشبه المحدث والنجس.	صلاة المفترق بالخسنة ١- إذا كان يعلن بدعيه يعيد المصلي صلاته. ٢- إذا كان لا يعلمها ففيها قولان ولكنا أنه لا يعيدها لأنه يشبه المحدث والنجس.	صلاة المفترق بالخسنة ١- إذا كان يعلن بدعيه يعيد المصلي صلاته. ٢- إذا كان لا يعلمها ففيها قولان ولكنا أنه لا يعيدها لأنه يشبه المحدث والنجس.

- (١) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٣٨١).
- (٢) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٣٨٣).
- (٣) أحمد بسند صحيح وأبو داود (٥٥٢، ٥٥٣) وصححه الألباني في إرواء الغليل (٢/ ٢٤٧).
- (٤) رواه مسلم (٦٧٢).
- (٥) ابن ماجه (٧٩٣) والبيهقي (١٧٤/ ٣) والطبراني في الكبير والحاكم والدارقطني عن ابن عباس مرفوعاً وصححه ابن حجر في تلخيص الحبير وعبد الحق في الأحكام الكبرى وابن حزم والحاكم والذهبي والألباني (إرواء الغليل ٢/ ٣٣٧).
- (٦) البخاري (فتح الباري ٢/ ٣٠٠) ومسلم (٥٥٩).
- (٧) رواه مسلم (٥٦٠).
- (٨) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٤٠٥).
- (٩) البخاري فتح الباري (٢/ ٢٩٨، ٢٥٣).
- (١٠) ابن ماجه (٩٧٢) والبيهقي (٦٩/ ٣) وضعفه الألباني (إرواء الغليل ٢/ ٢٤٨).
- (١١) الحاكم (٢٤٦/ ١) والبيهقي (٥٧/ ٣) عن أبي هريرة وضعفه البيهقي والألباني (إرواء الغليل ٢/ ٢٥١).
- (١٢) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٢٩٩).
- (١٣) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٢٣٣).
- (١٤) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٣٨٠).
- (١٥) علقه البخاري ووصله البيهقي بسند صحيح.
- (١٦) أحمد (٦٤/ ٣ - ٤٥٥) وأبو داود (٥٧٤) والحاكم (١/ ٢٠٩) والبيهقي (٦٩/ ٣) وحسنه الترمذي وصححه الحاكم والذهبي والألباني (إرواء الغليل ٢/ ٣١٦).
- (١٧) مسلم (٦٧٣).
- (١٨) الطبراني في الكبير عن عبد الله بن السائب، وصححه الألباني (إرواء الغليل ٢/ ٢٩٥).
- (١٩) أحمد وأبو داود ومالك عن ابن عمر، وصححه الألباني (صحيح الجامع الصغير ٧٣٥).
- (٢٠) البخاري (فتح الباري ٨٧٢).
- (٢١) أبو داود (٥٦٧) والحاكم (١/ ٢٠٩) والبيهقي (١٣١/ ٣) وأحمد (٧٦/ ٢) وصححه الحاكم والذهبي والألباني (إرواء الغليل ٢/ ٢٩٤).
- (٢٢) البخاري (الفتح ٣٨٠) ومسلم (٦٥٨).
- (٢٣) مسلم (٦٧٣).
- (٢٤) أبو داود (٥٩٨) وضعفه الألباني ولكن للحديث أصل بنحوه وقد حسنه الألباني بنفس المرجح (إرواء الغليل ٢/ ٣٣١).
- (٢٥) البخاري (الفتح ٨٧٣).
- (٢٦) أبو داود (٦٨٢) والبيهقي (١٠٤/ ٣) وأحمد (٢٢٨/ ٤) وحسنه الترمذي وصححه الألباني (إرواء الغليل ٢/ ٣٢٣).
- (٢٧) أبو داود (٦٦٦) والنسائي (٩٣/ ٢) وإسناده حسن (جامع الأصول ٥/ ٦١٠).
- (٢٨) مسلم (٤٣٢).
- (٢٩) ابن ماجه (١٠٠٢) وفي الزوائد: في إسناده هارون، وهو مجهول كما قال أبو حاتم. والحديث رواه أصحاب السنن الأربعة ما خلا ابن ماجه، ومن حديث أنس.
- (٣٠) متفق عليه (٢٣٣) واللفظ لمسلم.
- (٣١) أحمد وابن ماجه (٢٨٣/ ١) وصححه الألباني (فقه السيرة للقرطبي).
- (٣٢) متفق عليه (اللؤلؤ ٢٣٢، ٢٣٣) واللفظ لمسلم.
- (٣٣) مسلم (٤٦٥).
- (٣٤) الترمذي (٣٦٠) وقال حسن غريب وحسنه الألباني (صحيح الجامع الصغير ٣٠٥٢) وصححه أحمد شاكر (سنن الترمذي ٢/ ٢٩٣).
- (٣٥) متفق عليه (اللؤلؤ والمرجان ٤٣٧) واللفظ لمسلم.
- (٣٦) متفق عليه (اللؤلؤ والمرجان ٢٨٢).
- (٣٧) أحمد (٤٦٢) وأبو داود وسنده جيد وهو طرف من حديث طويل (الفتح الرباعي ٣/ ١٣٧).

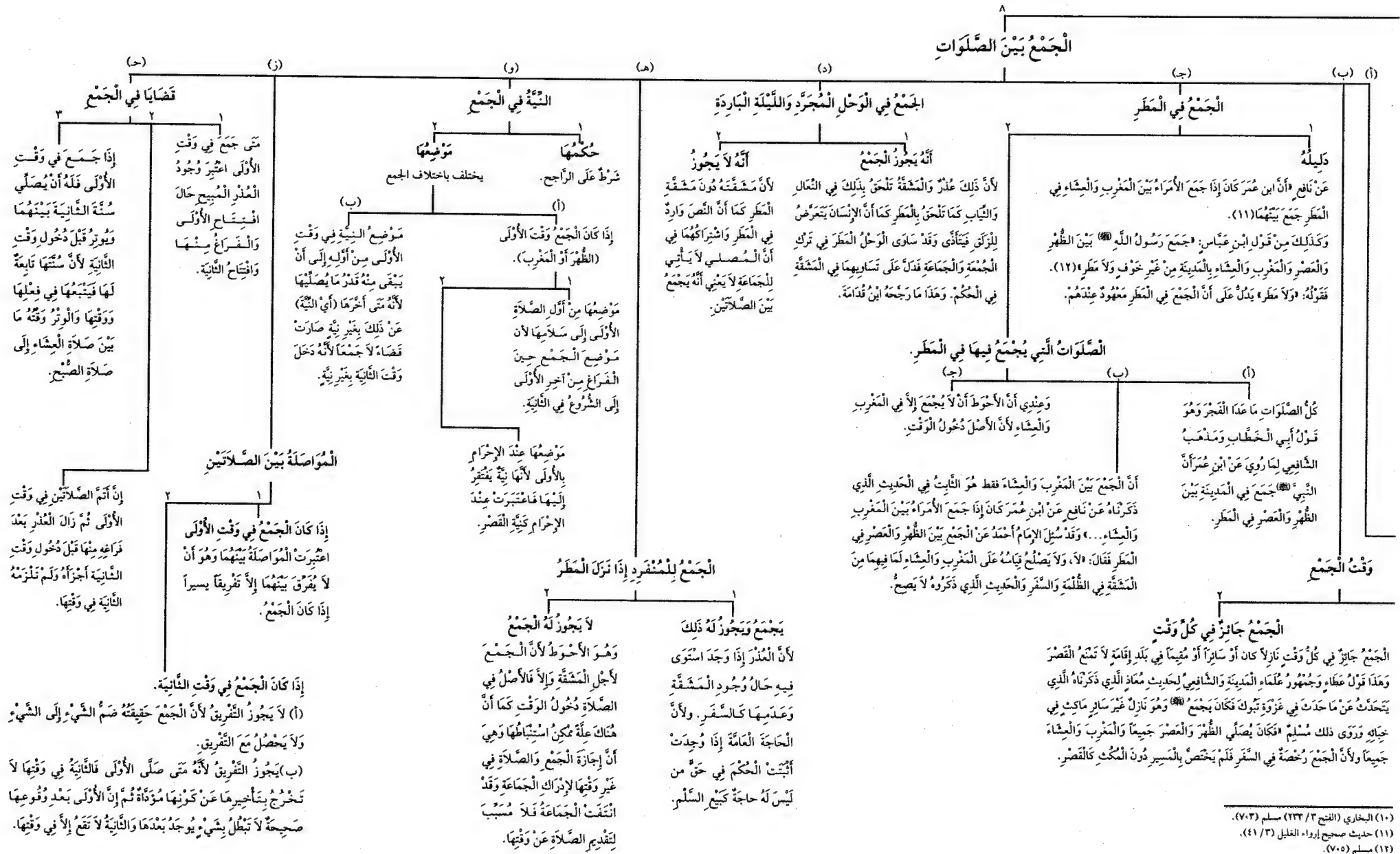




(١٨٨) رواء البخاري فتح الباري (١٤١/١) من عماد بن حصين.
(١٩) رواء البخاري فتح الباري (١٨١، ١٨٢).
(٢٠) رواء مسلم (١٨٣).
(٢١) متفق عليه للؤلؤ والمرجان (٥٦٦).
(٢٢) رواء البخاري فتح الباري (١٨٧/٣). (٢٣) رواء البخاري فتح الباري (١٨٩/٣). (٢٤) رواء البخاري فتح الباري (٢٠٣/٣).
(٢٥) أخرجه الترمذي وقال حسن صحيح وصححه ابن حبان والحاكم وأبو داود (١١٦٥) والترمذي (٥٥٨) والنسائي (١٢٧/٣، ١٢٨، ١٢٩) وقال الترمذي حسن صحيح وصححه ابن حبان والحاكم وقال عبد القادر والأرغلاوط وإسناده حسن. أ.م. (جامع الأصول ٦/١٩٢).
(٢٦) رواء البخاري فتح الباري (١٥٣، ١٥٤/٣) ومسلم (٨٩٤).
(٢٧) رواء البخاري فتح الباري (١٦٧/٣).
(٢٨) أبو داود (١١٦٥) والترمذي (٥٥٨) والنسائي (١٢٧/٣، ١٢٨، ١٢٩) وقال الترمذي حسن صحيح وصححه ابن حبان والحاكم وقال عبد القادر والأرغلاوط وإسناده حسن. أ.م. (جامع الأصول ٦/١٩٢).
(٢٩) رواء البخاري فتح الباري (١٦٧/٣).
(٣٠) رواء البخاري فتح الباري (١٧١/٣) ومسلم (٨٩٥).



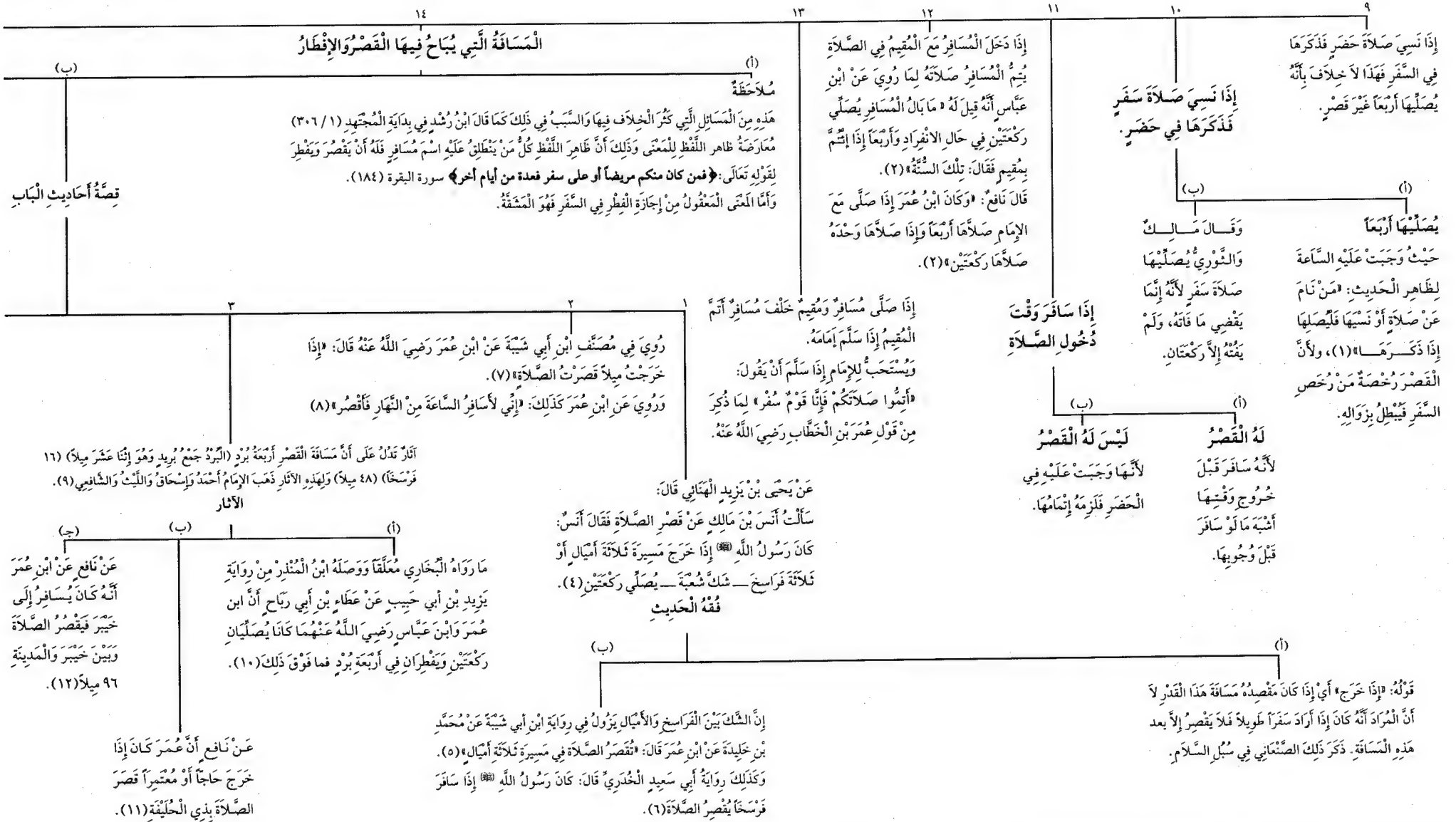
(١) مسلم رقم ٦٨٦.
 (٢) مسلم رقم ٦٩١.
 (٣) رواه البخاري (٢٢٤ / ٣) مسلم (٦٩٠).
 (٤) أخرجه مسلم (٦٨٩).
 (٥) حديث صحيح إرواه الخليل (٥ / ٣).
 (٦) البخاري (الفتح ٣ / ٢٣٦، ٢٣٢، ٢٣٣) مسلم (٦٨٩).
 (٧) مسلم (٧٠٦).
 (٨) البخاري (الفتح ٣ / ٢٣٦، ٢٣٢، ٢٣٣) مسلم (٦٨٩).
 (٩) مسلم رقم ٦٨٦.
 (١٠) مسلم رقم ٦٩١.



(١٠) البخاري (الفتح ٣/ ١٣٣) مسلم (٧٠٣).

(١١) حديث صحيح إرواه الغليل (٢/ ٤١).

(١٢) مسلم (٧٠٥).



(٣) رواه مسلم.

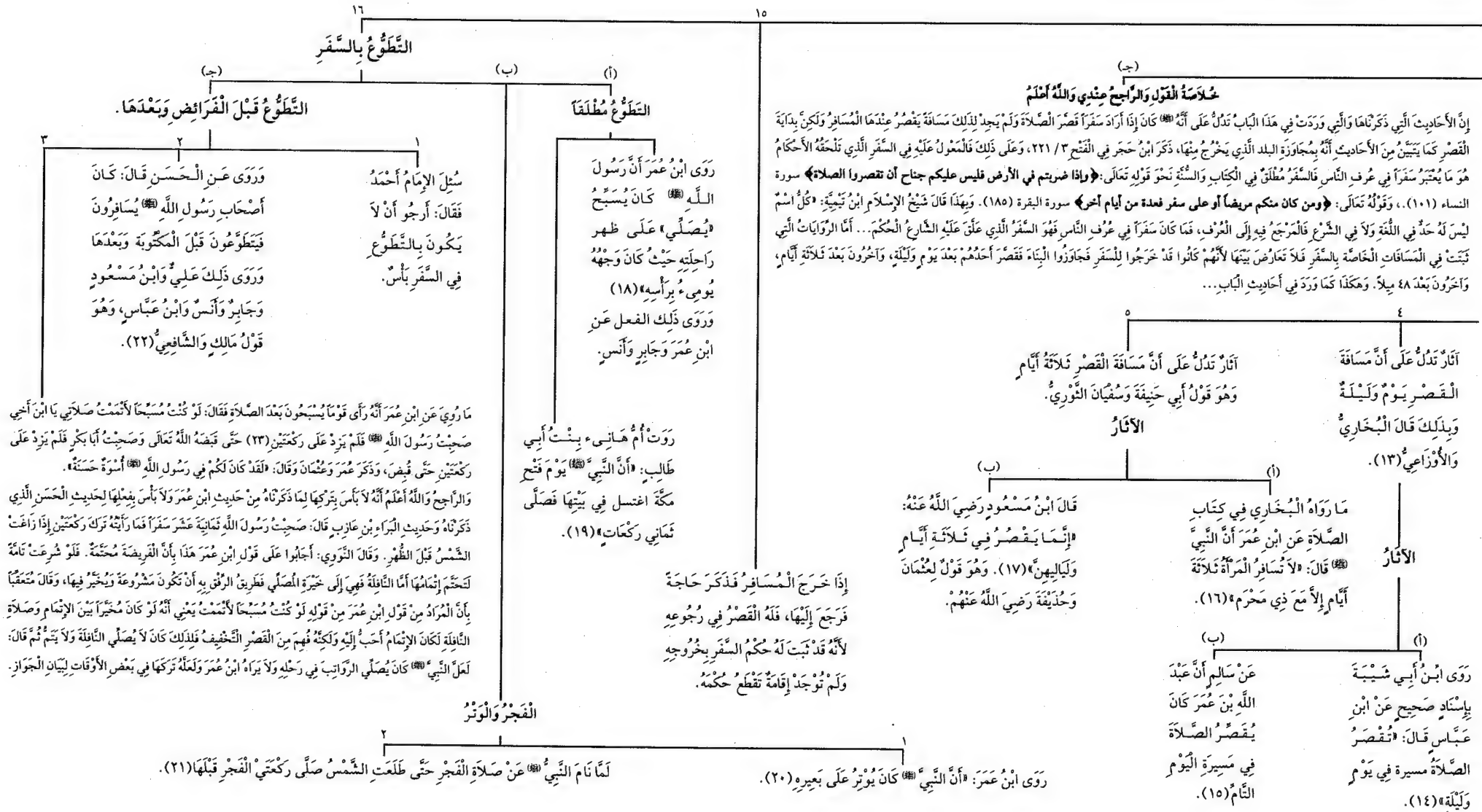
(٤) رواه مسلم (٦٩١) وأبو عروانة (٣٤٦/٢)، وأبو داود والبيهقي (١٤٦/٣) وأحمد (١٢٩/٣).

(٥) صححه الألباني الأحاديث الصحيحة (٩٩/٢).

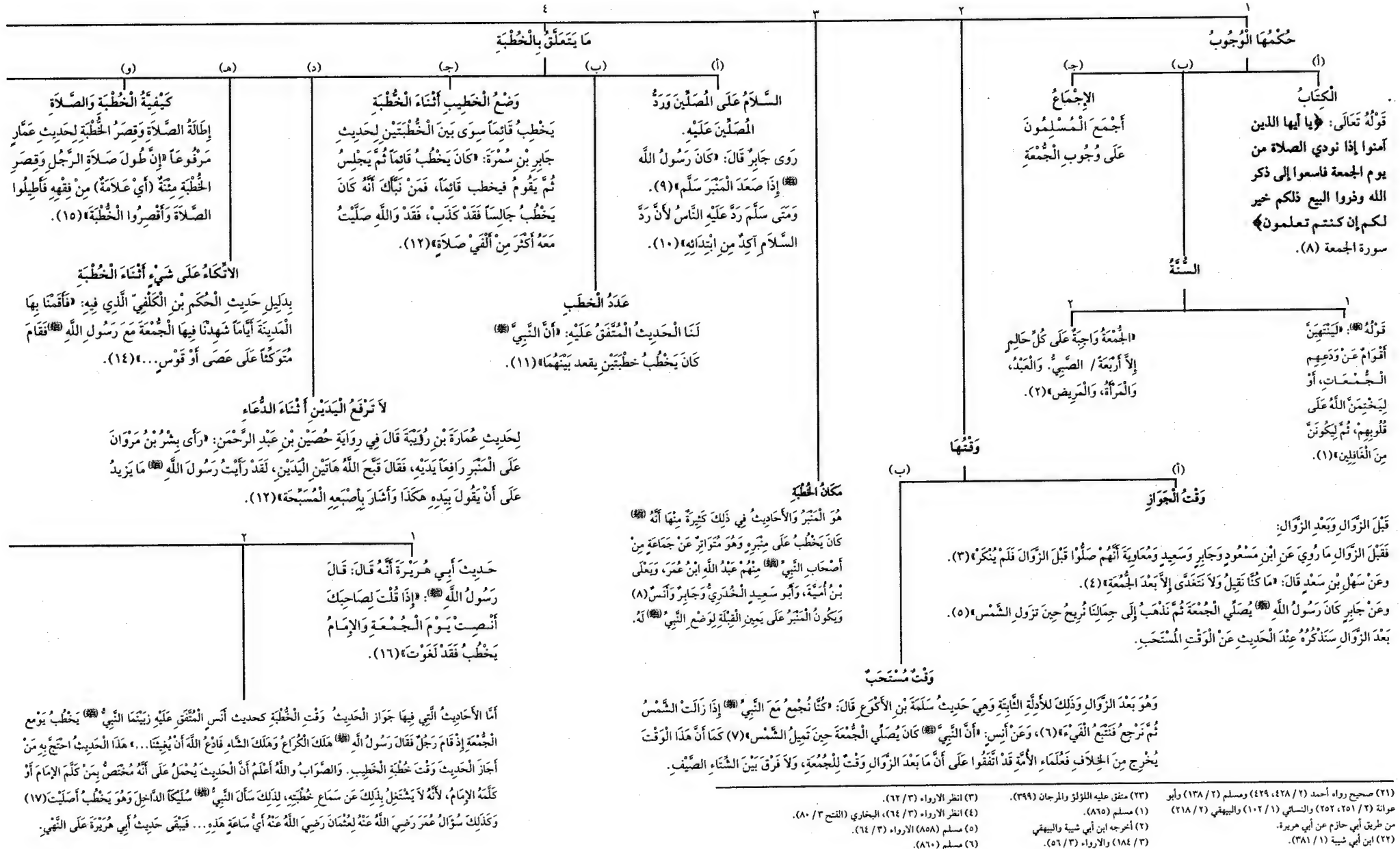
(٦) ضعيف: فيه أبي هارون العبدوي عبارة بن جوين وهو متروك ومنهم من كذبه كما في التقريب ومن عجابه أنه سكت عن الحديث في التلخيص (١٣٠) راجع الارواء (١٥/٣). وقال الحافظ: وهو أصح حديث ورد في ذلك وأصرحه آ. ه. الفتح (٣٢١/٣).

(١٦) متفق عليه للؤلؤ والمرجان (٣٩٧).

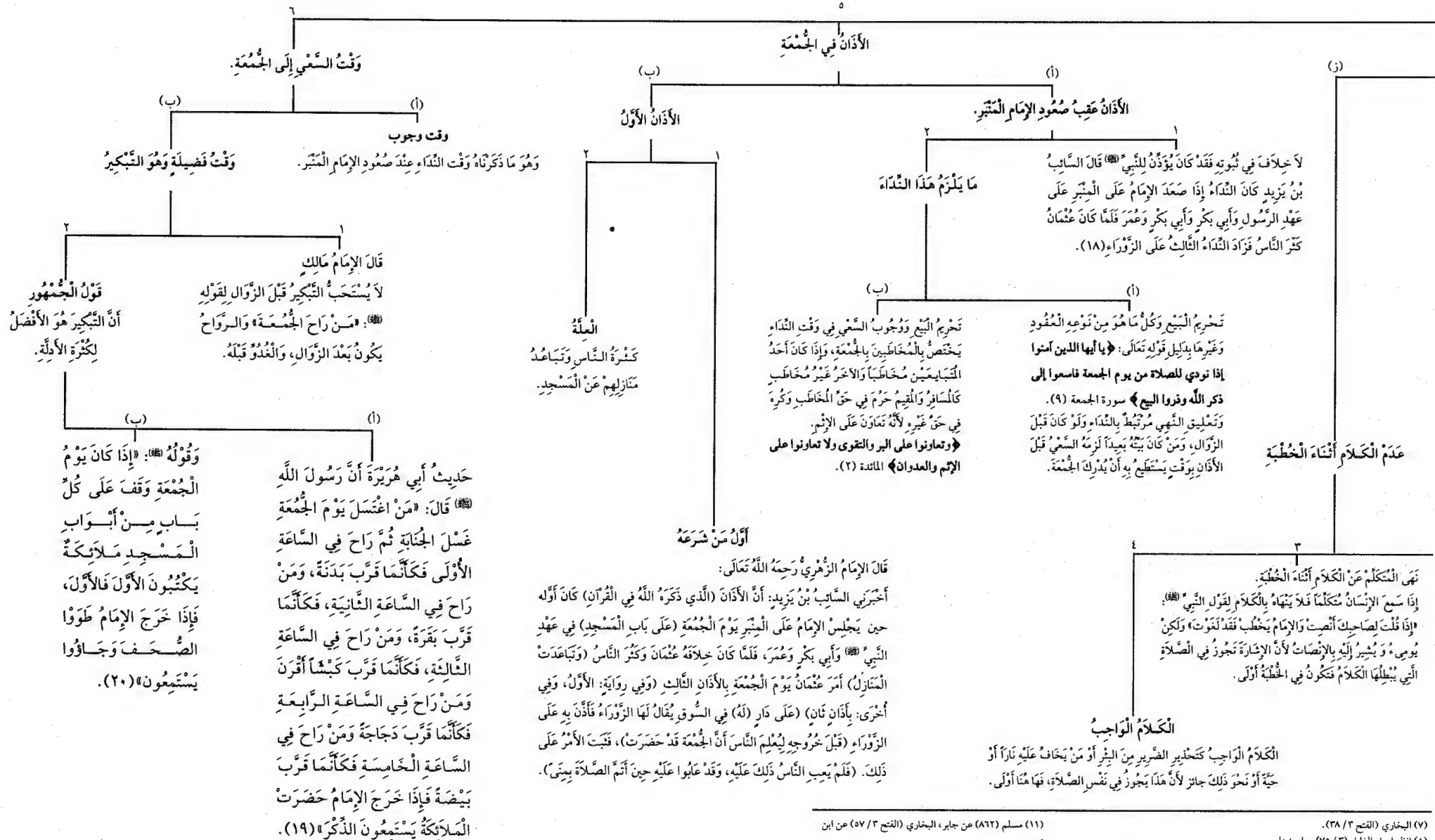
(٢٢) رواه الإمام أحمد وصححه الألباني إرواء الغليل (٢١/٣).



(٧) ذكره الحافظ في الفتح وصححه. (٨) صحيحه الحافظ في الفتح (٢٢٠ / ٣) والألباني في الأحاديث الصحيحة (٩٩ / ٢). (٩) شرح السنة للبرقي (١٧٣ / ٤) وتفسير آيات الأحكام (٢٠٤ / ١). (١٠) فتح الباري (٢٢٠ / ٣) وشرح المعبر (٦٩ / ٤). (١١) رواه الإمام مالك بإسناد صحيح (أنظر كتاب قصر الصلاة في السفر، باب ما يجب فيه قصر الصلاة). (١٢) شرح الموطأ للزرقاني (١٤ / ٢). (١٣) عون المعبود (٦٩ / ٤)، الجامع لأحكام القرآن (٣٢٥ / ٥) وشرح السنة (١٧٢ / ٤). (١٤) فتح الباري (٢٢٠ / ٣). (١٥) مالك في الموطأ بإسناد صحيح وهو في مصنف عبد الرزاق (٤٣٠٠). (١٦) متفق عليه الموطأ والمرجان (٨٤٧). (١٧) الجامع لأحكام القرآن (٣٥٥ / ٥) شرح ثلاثيات مستند الإمام أحمد (١٣٨ / ٢). (١٨) حديث ابن عمر (الموطأ والمرجان ٤٠٦) وحديث أنس بن مالك (الموطأ والمرجان ٤٠٨) وعامر بن ربيعة (الموطأ والمرجان ٤٠٧). (١٩) متفق عليه البخاري (الفتح ٣ / ٢٢٢، ٢٢٣) مسلم (٢٣٦). (٢٠) متفق عليه الموطأ والمرجان (٤٠٦).



(٢١) صحيح رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٢٨/٢)، وَمُسْلِمٌ (١٣٨/٢) وَأَبُو عُرَاةَ (٢٥١/٢) وَالتَّيْمِيُّ (٢٥٢/٢) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ أَبِي حَزِيمٍ (١٠٢/١) وَابْنُ أَبِي حَزِيمٍ (٢١٨/٢).
(٢٢) مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَزِيمٍ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنِ أَبِي حَزِيمٍ (٣٨١/١).
(٢٣) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ابْنُ أَبِي حَزِيمٍ (٣٩٩).
(٢٤) انْظُرِ الْإِسْرَافَ (٦٤/٣)، الْبُخَارِيُّ (الْفَتْحُ ٨٠/٣).
(٢٥) مُسْلِمٌ (٨٥٨) الْإِسْرَافَ (٦٤/٣).
(٢٦) مُسْلِمٌ (٨٦٠).
(٢٧) انْظُرِ الْإِسْرَافَ (٦٤/٣).



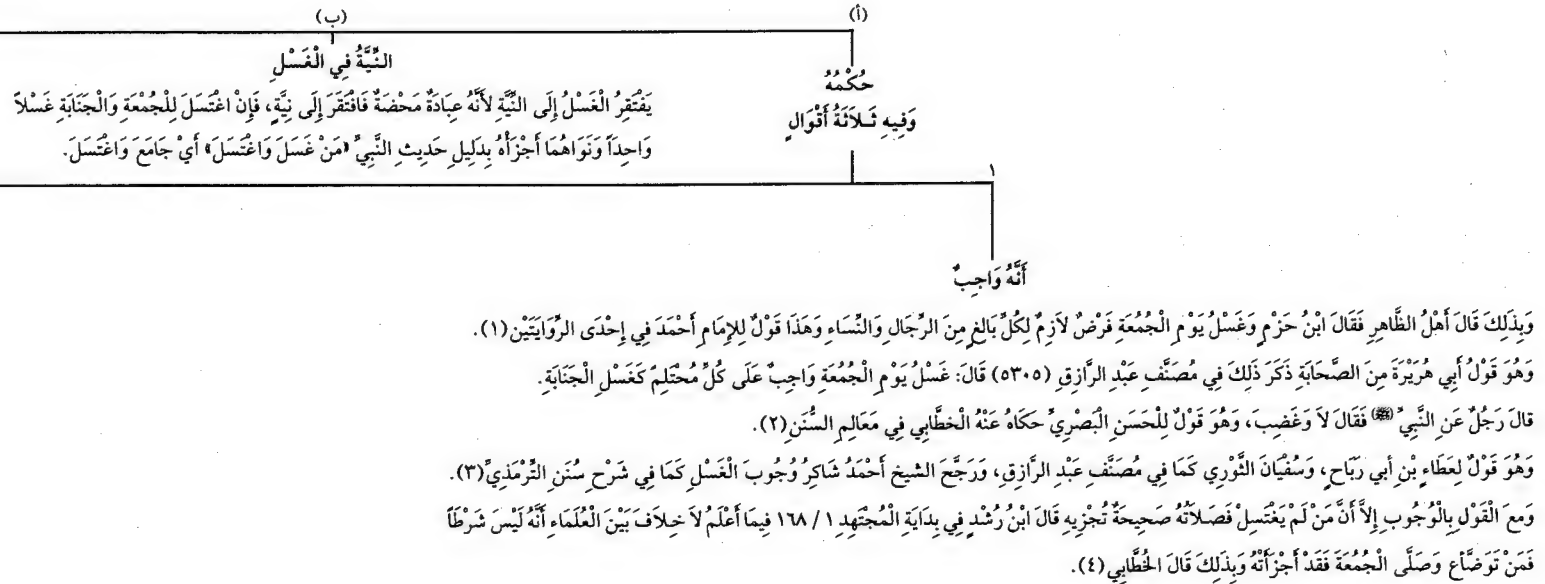
(ن) عَدَمُ الْكَلَامِ أَثْنَاءَ الْخُطْبَةِ

نَهَى الْمُتَكَلِّمُ عَنِ الْكَلَامِ أَثْنَاءَ الْخُطْبَةِ. إِذَا سَمِعَ الْإِنْسَانُ مُتَكَلِّمًا فَلَا يَنْتَهَاهُ بِالْكَلَامِ لِقَوْلِ النَّبِيِّ (ص): «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ أَتَيْتَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَعَنْتَ» وَلَكِنْ يَوْمِيءٌ وَبَشِيرٌ إِلَيْهِ بِالْإِنْصَاتِ لِأَنَّ الْإِشَارَةَ تَجُوزُ فِي الصَّلَاةِ الَّتِي يَبْطُلُهَا الْكَلَامُ فَتَكُونُ فِي الْخُطْبَةِ أَوَّلَى.

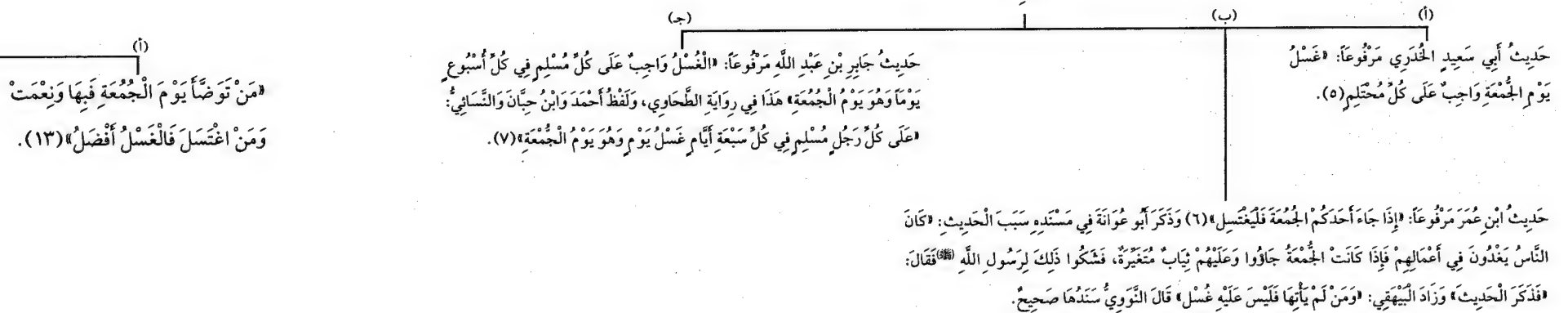
الْكَلَامُ الْوَاجِبُ

الْكَلَامُ الْوَاجِبُ كَتَحْذِيرِ الْفَرِيرِ مِنَ الْبُخْرِ أَوْ مَنْ يَخَافُ عَلَيْهِ نَارًا أَوْ حَيَّةً أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ جَائِزٌ لِأَنَّ هَذَا يَجُوزُ فِي نَفْسِ الصَّلَاةِ، فَهَذَا أَوَّلَى.

(٧) البخاري (الفتح ٣/ ٣٨).
 (٨) انظر إرواء الغليل (٧٥/ ٣) وما بعدها.
 (٩) ابن ماجه.
 (١٠) ابن ماجه (١١٠٩) قال في الزوائد: في إسناده ابن لهيعة وهو ضعيف.
 (١١) مسلم (٨١٢) عن جابر، البخاري (الفتح ٣/ ٥٧) عن ابن عمر.
 (١٢) مسلم (٨١٢).
 (١٣) مسلم (٨٧٤) الأرواء (٧٧/ ٣).



الأدلة



(١٤) أبو داود (١٠٩٦) وأحمد (٢١٢ / ٤) والبيهقي (٢٠٦ / ٣) وحسب الألباني إرواه الغليل (٧٨ / ٣).
(١٥) مسلم (٨٦٩).
(١٦) البخاري (الفتح ٦٥ / ٣) ومسلم (٨٥١).
(١٧) ذكر ذلك في المعلى (١٢ / ٢) وفتح الباري (١٢ / ٣) وذكره كذلك البيهقي (١٨) البخاري (الفتح ٤٤ / ٣).
(١٩) البخاري (الفتح ١٧ / ٣) ومسلم (٨٥٠).
(٢٠) البخاري (الفتح ٥٨ / ٣) ومسلم (٥٨ / ٣) ومسلم (٨٥٠).
(٢١) ذكر ذلك في المعلى (١٢ / ٢) وفتح الباري (١٢ / ٣) وذكره كذلك البيهقي (٢٢) البخاري (الفتح ٢٤٣ / ١).
(٢) معالي السنن (٢٤٣ / ١).
(٣) الترمذي (٣٧١ / ٢).
(٤) شرح السنة (١٦٢ / ٢) والخطابي في معالم السنن (٢٤٣ / ١).

(ج)

مَنْ لَا يَأْتِي الْجُمُعَةَ هَلْ عَلَيْهِ غَسْلٌ.

مَنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ كَالنِّسَاءِ وَالْعَبِيدِ وَالْمَسَافِرِينَ، وَلَمْ يَحْضُرُوا إِلَى الْجُمُعَةِ فَلَا يَلْزَمُهُمُ الْغَسْلُ لِلْحَدِيثِ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ» فَرَبَطَ الْغَسْلَ بِالْمَجِيءِ لِيَوْمِ الْجُمُعَةِ.

٢

أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ

وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ، وَمَذْهَبُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَبِهِ قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنَّفِهِ: «الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سُنَّةٌ» (٨). وَيَذْكُرُ ذَلِكَ قَالَ الشَّعْبِيُّ: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَحَسَنٌ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ» (٩) وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ وَذَكَرَ ذَلِكَ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ (١٠) وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ: «مَذْهَبُنَا أَنَّهُ سُنَّةٌ لَيْسَ بِوَاجِبٍ يُعْقَبُ بِتَرْكِهِ، بَلْ لَهُ حُكْمُ سَائِرِ الْمُنْدُوبَاتِ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي نَهَايَةِ الْمُحْتَاجِ (١١). وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَنَابِلَةِ فَقَالُوا: يُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ أَنْ يَغْتَسِلَ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي الْكَافِي لِابْنِ قُدَّامَةَ وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي حَاشِيَةِ الدُّسُوقِيِّ (١٢).

وَوَجْهٌ أَصْحَابُ هَذَا الْقَوْلِ أدلةُ الْوُجُوبِ إِلَى:

١ — أَنَّ الْمَرَادَ بِالْأَمْرِ التَّنَبُّهُ، وَالْوُجُوبُ التَّأَكُّدُ.

٢ — أَنَّ الْغُسْلَ كَانَ وَاجِبًا لِعِلَّةٍ ثُمَّ انْتَهَى هَذَا الْحُكْمُ بِانْتِهَاءِ الْعِلَّةِ.

٣ — أَنَّ أَحَادِيثَ الْوُجُوبِ مُتَسَوِّخَةٌ.

الأدلة

(ب)

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءِ ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ، فَدَنَا وَأَنْصَتَ وَاسْتَمَعَ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى، وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَمَنْ مَسَّ الْحَصَى فَقَدْ لَغِيَ» (١٤).

(ج)

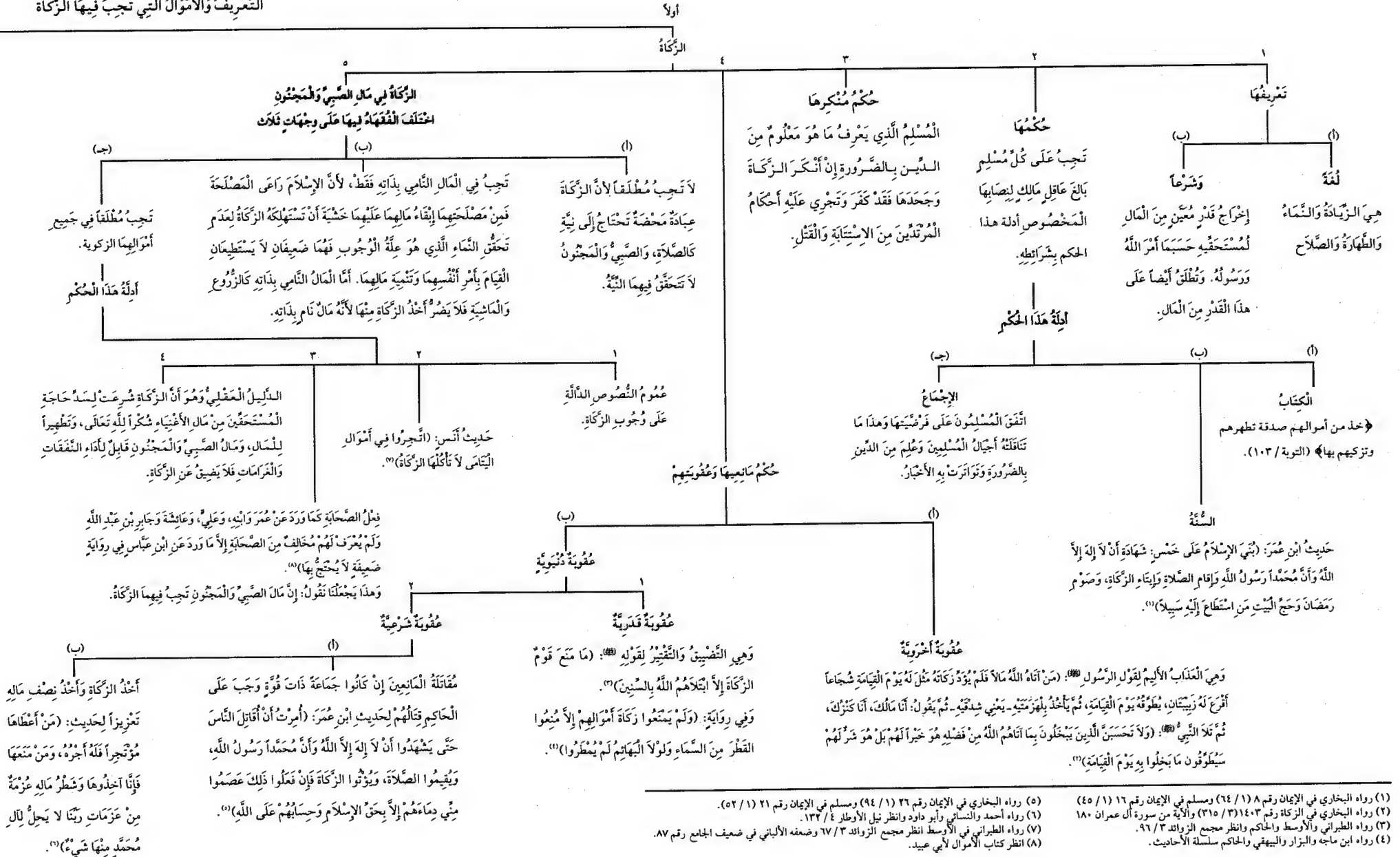
عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْاجِبٌ هُوَ؟ قَالَ: لَا وَلَكِنَّهُ طَهُورٌ وَخَيْرٌ فَمَنْ اغْتَسَلَ فَحَسَنٌ، وَمَنْ لَمْ يَغْتَسِلْ فَلَيْسَ عَلَيْهِ بِوَاجِبٍ وَسَأَخِّرُكُمْ كَيْفَ بَدَأَ كَانَ النَّاسُ مُجْهُودِينَ يَلْبِسُونَ الصُّوفَ وَيَعْمَلُونَ عَلَى ظُهُورِهِمْ وَكَانَ الْمَسْجِدُ ضَيْقًا، مُقَارِبَ السَّقْفِ، إِنَّمَا هُوَ عَرِيضٌ فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمٍ حَارٍ، وَقَدْ عَرِقَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ الصُّوفِ حَتَّى ثَارَتْ رِيحٌ حَتَّى أَذَى بَعْضُهُمْ بَعْضًا، فَوَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ تِلْكَ الرِّيَاحَ فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ إِذَا كَانَ هَذَا الْيَوْمُ فَاغْتَسِلُوا، وَلَيْسَ أَحَدُكُمْ أَمثلُ مَا يَجِدُ مِنْ ذَهَبٍ وَطَبِيخٍ» قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ثُمَّ جَاءَ اللَّهُ بِالْخَيْرِ، وَلَبَسُوا غَيْرَ الصُّوفِ وَكَفُّوا الْعَمَلَ وَوَسِعَ مَسْجِدُهُمْ (١٥). حَدِيثُ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّاسُ أَهْلَ عَمَلٍ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ كِفَاةٌ، فَكَانُوا يَكُونُ لَهُمْ نَقْلٌ فَقِيلَ لَهُمْ لَوْ اغْتَسَلْتُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ (١٦) قَالَ الطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِهِ لِلْأَثَارِ: فَهَذِهِ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تُخْبِرُ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا كَانَ تَدْبِيهُمُ إِلَى الْغُسْلِ لِلصَّلَاةِ الَّتِي أَخْبَرَ بِهَا ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَعَائِشَةُ وَابْنُ عَبَّاسٍ مِمَّنْ رَوَى عَنْهُمَا بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِالْغُسْلِ.

(٨) قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٧٣/٢)، رواه الزوار ورجاله ثقات
وهو قول لابن عباس ذكر ذلك الطحاوي في شرح معاني الآثار (١١٦/٢).
(٩) ذكر ذلك في مصنف ابن أبي شيبة (٩٦/٢).

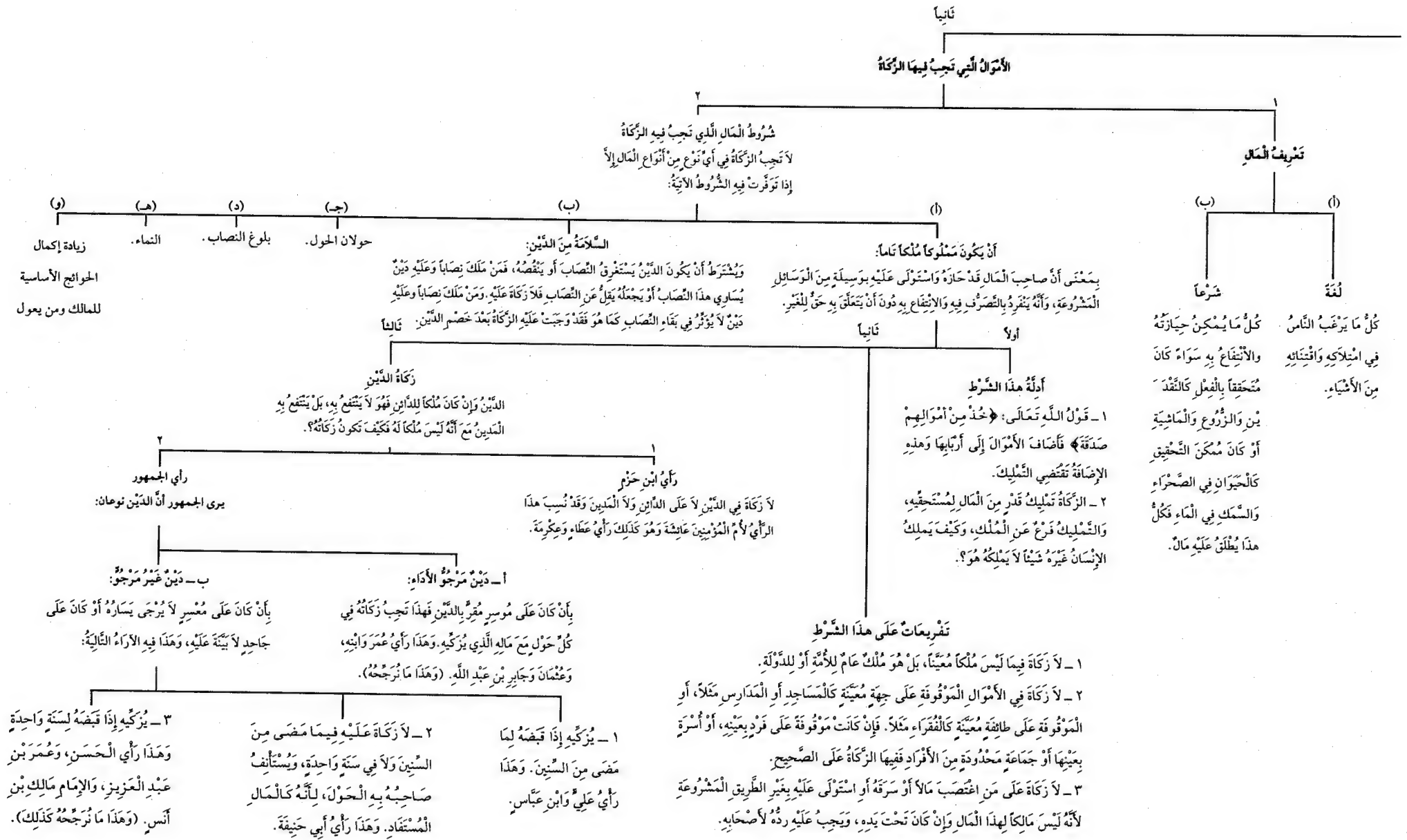
(٤) معالم السنن (٢٤٣/١).
(٥) البخاري (الفتح ٢/٤٨٩، ١١/٣، ٢٠٧/٦)، مسلم (٨٤٦).
(٦) البخاري (٧/٣) ومسلم (٨٤٤).
(٧) السنن (٧٦/٣)، وابن خزيمة (١٧٤٧) وأحمد (٤، ٣/٣) والطحاوي في شرح معاني الآثار (١١٦/١) وصححه الألباني (ص ج ص ٣٩٢٢).

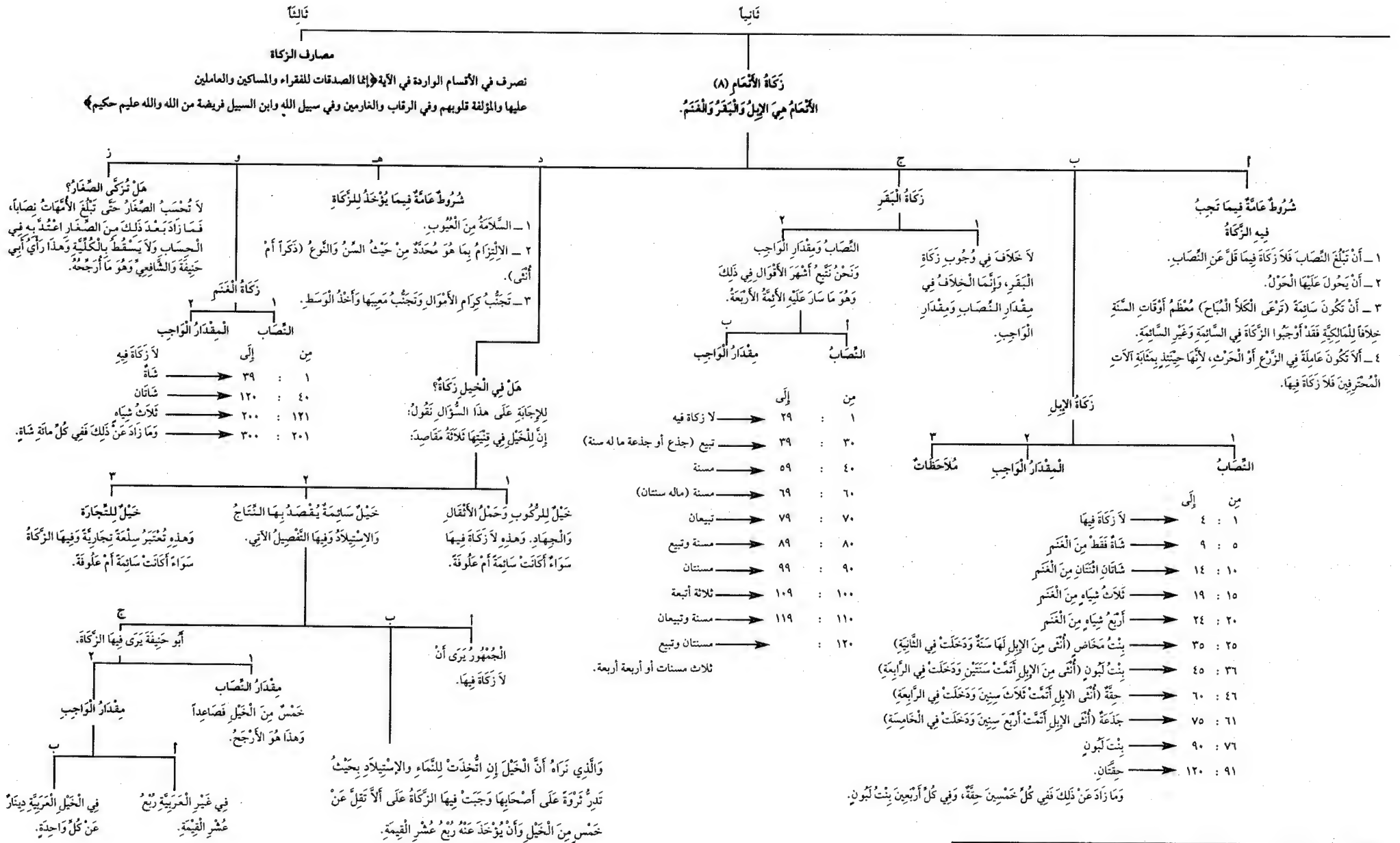
فقه الزكاة

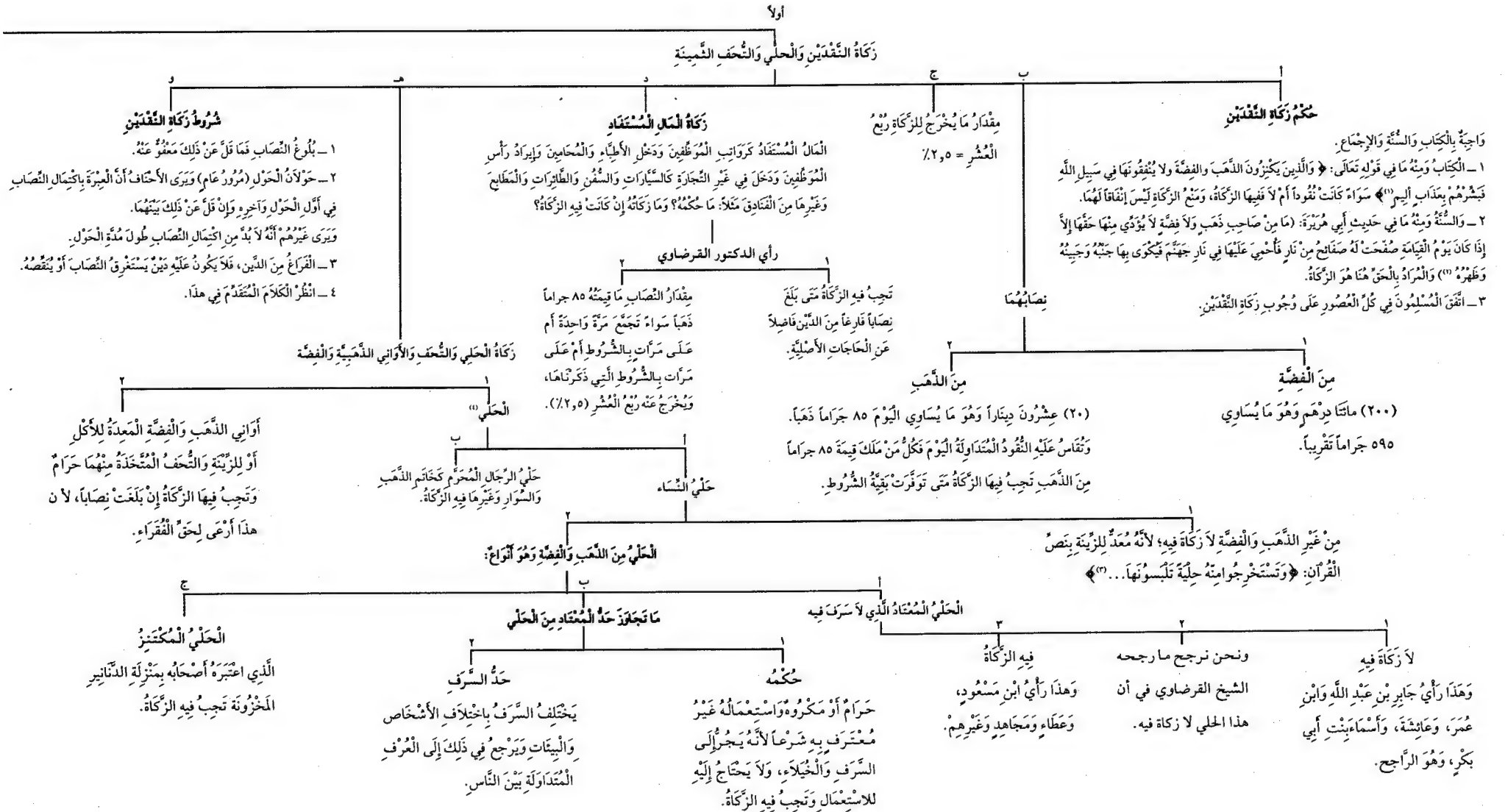
التعريف والأموال التي تجب فيها الزكاة



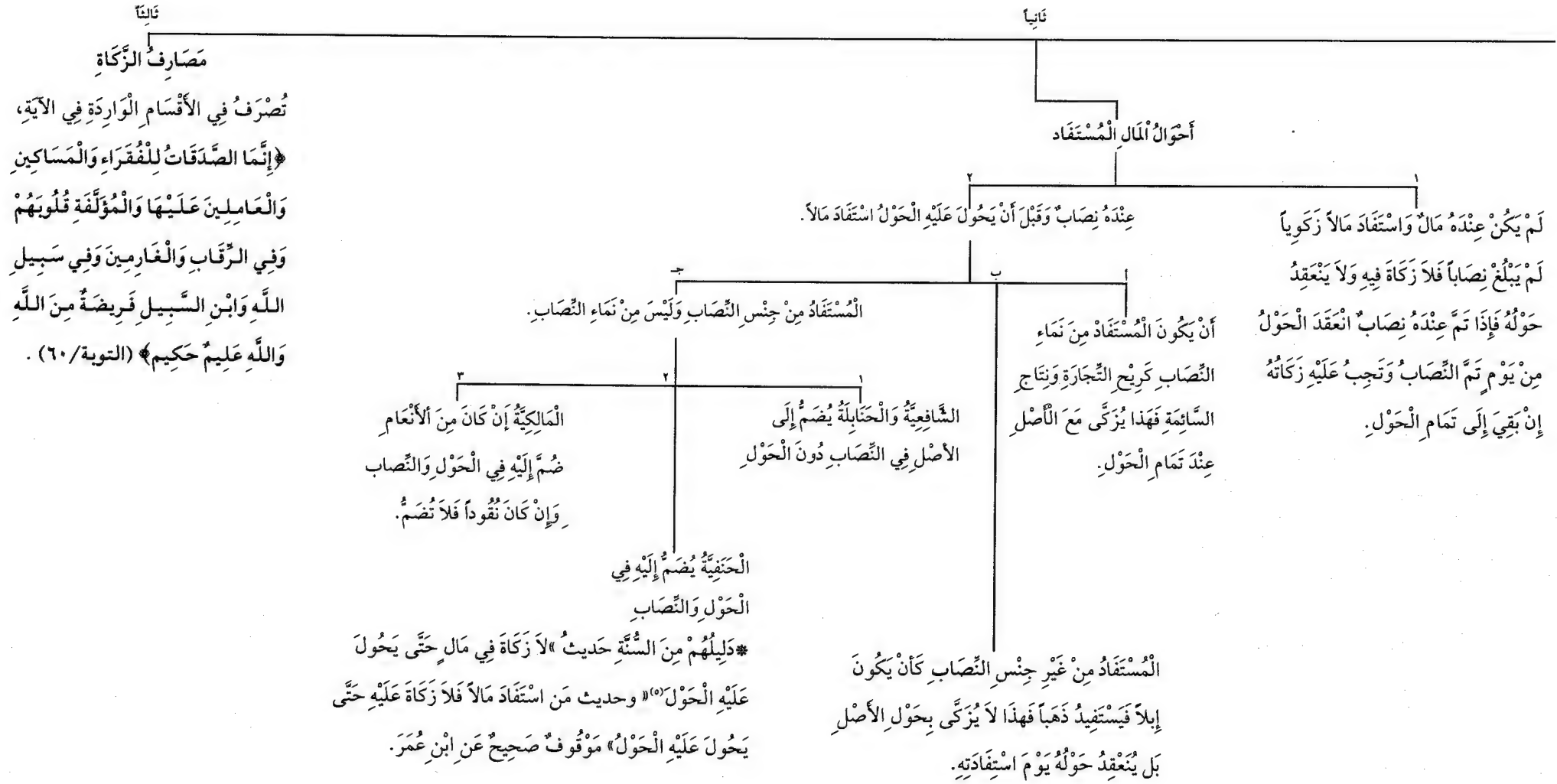
(١) رواه البخاري في الإيمان رقم ٨ (١٦ / ٦٤) ومسلم في الإيمان رقم ١٦ (١ / ٤٥).
 (٢) رواه البخاري في الزكاة رقم ١٤٠٣ (٣ / ٣١٥) والأية من سورة آل عمران ١٨٠.
 (٣) رواه الطبراني والوسط والحاكم وانظر مجمع الزوائد ٩٦ / ٣.
 (٤) رواه ابن ماجه والبخاري والبيهقي والحاكم سلسلة الأحاديث.
 (٥) رواه البخاري في الإيمان رقم ٢٦ (١ / ٩٤) ومسلم في الإيمان رقم ٢١ (١ / ٥٢).
 (٦) رواه أحمد والنسائي وأبو داود وانظر تيل الأوطار ١٣٢ / ٤.
 (٧) رواه الطبراني في الأوسط وانظر مجمع الزوائد ٦٧ / ٣ وضعفه الألباني في ضعيف الجامع رقم ٨٧.
 (٨) انظر كتاب الأموال لأبي عبيد.

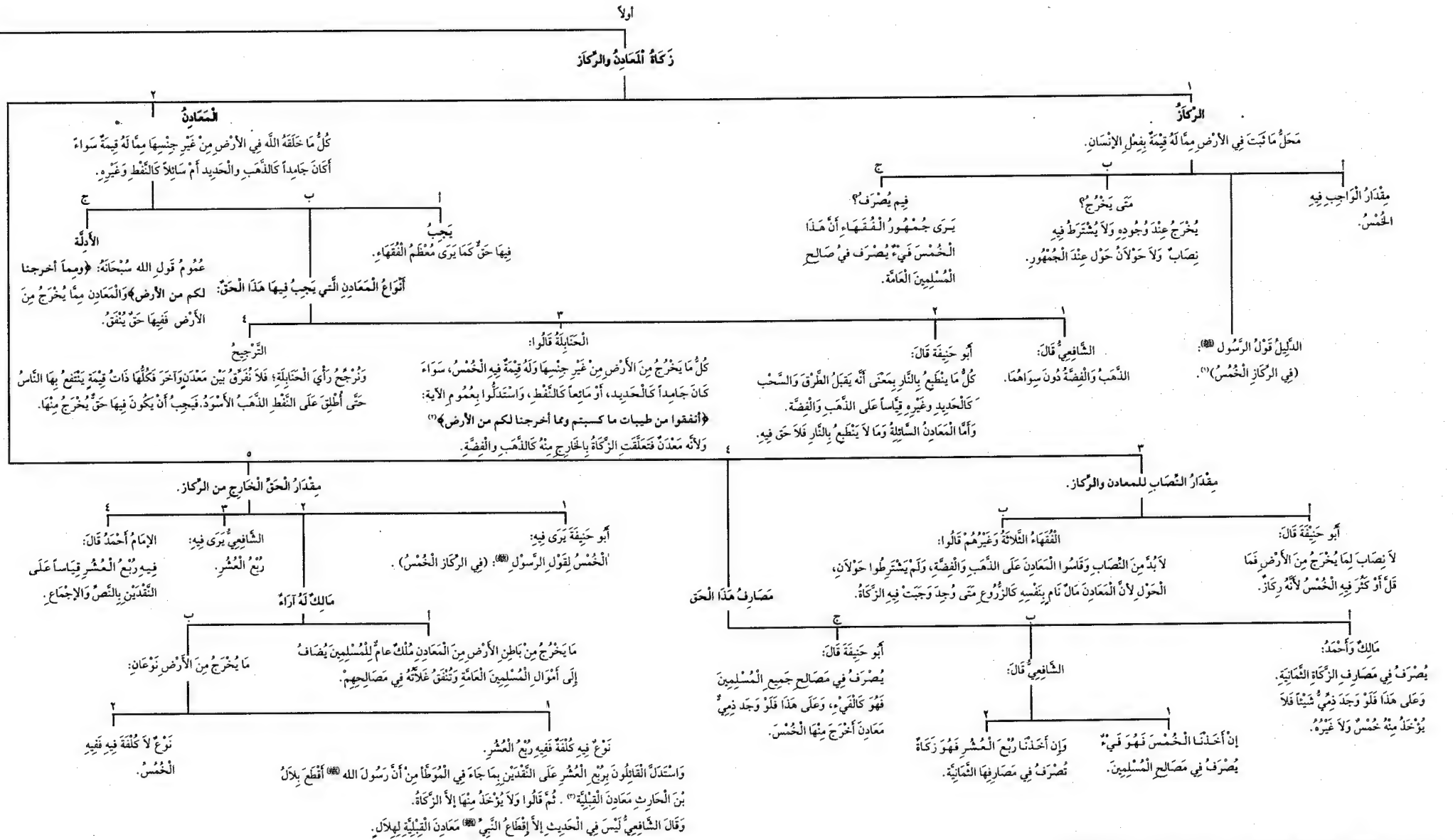






(١) سورة التوبة، الآية: ٣٤.
 (٢) سورة فاطر، الآية: ١٢.
 (٣) جعل الشيخ القرصاوي اعتبار نصابه بالقيمة والصواب الوزن للذهب لأن الصيغة قد تفوق القيمة أضعاف مضاعفة.
 (٤) رواه مسلم في الزكاة رقم ٩٨٧ (٢/ ٦٨٠).





١

نَوْعٌ لَا كَلْفَةَ فِيهِ فِيهِ الْخُمْسُ.

٢

نَوْعٌ فِيهِ كَلْفَةٌ فِيهِ رُبْعُ الْعُشْرِ. وَاسْتَدْلُّ الْقَائِلُونَ بِرُبْعِ الْعُشْرِ عَلَى التَّقْدِيرِ بِمَا جَاءَ فِي الْمُوطَأِ مِنْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) أَقْطَعَ بِلَانَ بَنِي الْحَارِثِ مَعَادِنَ الْقَبِيلَةِ^(٣). ثُمَّ قَالُوا وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا إِلَّا الزَّكَاةُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ إِلَّا إقْطَاعُ النَّبِيِّ (ﷺ) مَعَادِنَ الْقَبِيلَةِ لِوِلَايَتِهِ.

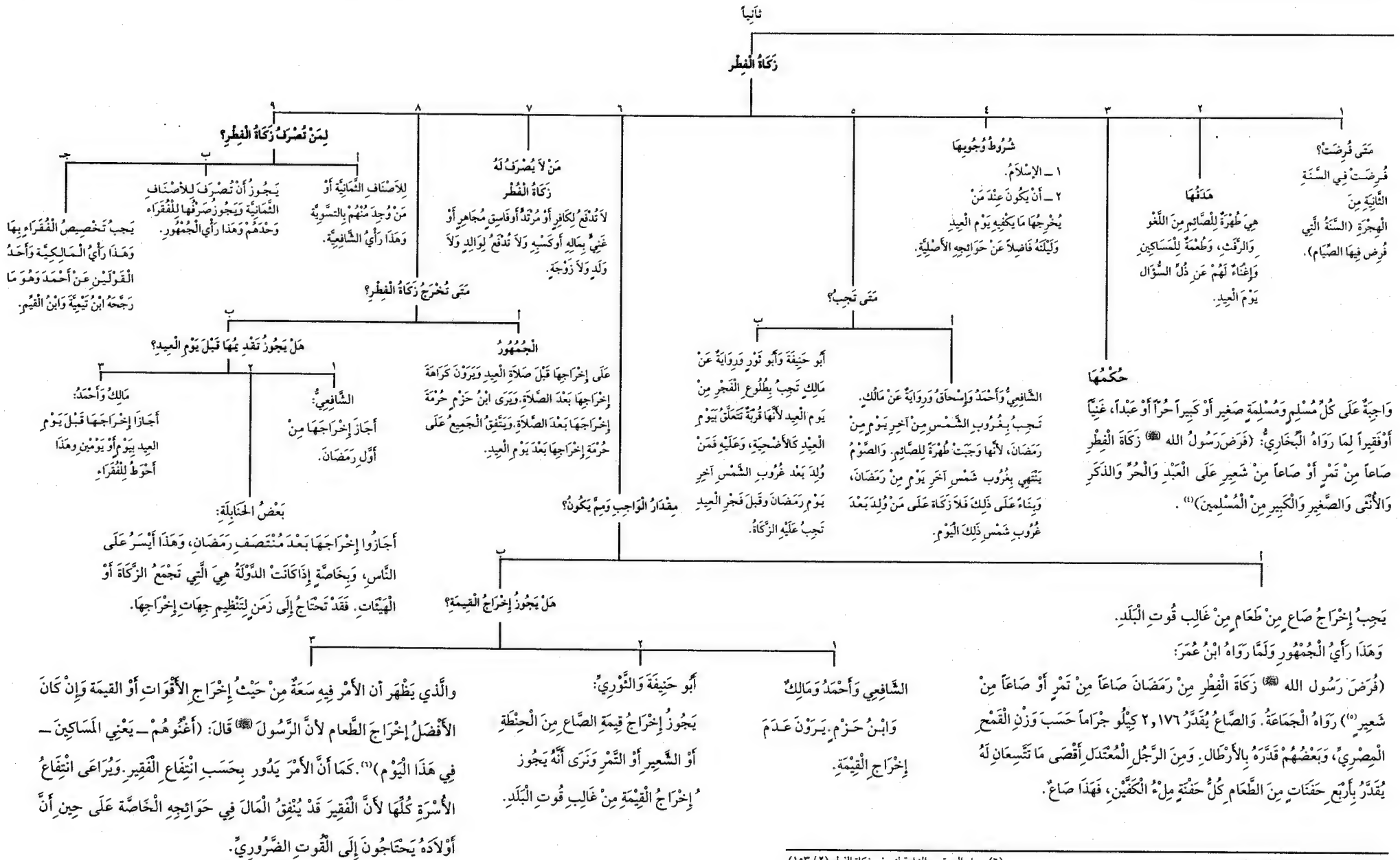
١

نَوْعٌ لَا كَلْفَةَ فِيهِ فِيهِ الْخُمْسُ.

٢

نَوْعٌ فِيهِ كَلْفَةٌ فِيهِ رُبْعُ الْعُشْرِ. وَاسْتَدْلُّ الْقَائِلُونَ بِرُبْعِ الْعُشْرِ عَلَى التَّقْدِيرِ بِمَا جَاءَ فِي الْمُوطَأِ مِنْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) أَقْطَعَ بِلَانَ بَنِي الْحَارِثِ مَعَادِنَ الْقَبِيلَةِ^(٣). ثُمَّ قَالُوا وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا إِلَّا الزَّكَاةُ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ إِلَّا إقْطَاعُ النَّبِيِّ (ﷺ) مَعَادِنَ الْقَبِيلَةِ لِوِلَايَتِهِ.

(١) رواه البخاري في الزكاة رقم ١٤٩٩ (٤٦٦/٣) ومسلم في الحدود رقم ١٧١٠ (١٣٢٤/٣).
 (٢) سورة البقرة، الآية: ٢٦٧.
 (٣) رواه الترمذي في الجمعة ٦١٦ (٥١٦).



(٦) رواه البيهقي والدارقطني في زكاة الفطر (١٥٣/٢).

(٤) رواه مالك في الزكاة (٢٤٨/١).

(٥) رواه البخاري في الزكاة رقم ١٥٠٣ (٤٣٠/٣) ومسلم في الزكاة رقم ٩٨٤ (٦٧٧/٢).

أولاً	ثانياً	ثالثاً	رابعاً	خامساً	سادساً
عروض التجارة هي الأشياء التي اشتراها المُكَلَّفُ لِبَتَّاعٍ يَقْصِدُ الرِّبْحَ (فَلَوْ وَرِثَهَا فَلَا زَكَاةَ حَتَّى يَبِيعَ ثُمَّ يَشْتَرِي) يَقْصِدُ الرِّبْحَ.	حُكْمُ الزَّكَاةِ الْوُجُوبُ.		نِصَابُ عُرُوضِ التِّجَارَةِ مَا قِيمَتُهُ ٨٥ جَرَاماً مِنَ الذَّهَبِ.	مِقْدَارُ مَا يُخْرَجُهُ رُبْعُ الْعُسْرِ (٢,٥٪) مِنْ قِيَمَةِ رَأْسِ الْمَالِ مَعَ الرِّبْحِ.	مَتَى يُعْتَبَرُ كَمَالُ النِّصَابِ؟
			يُعْتَبَرُ كَمَالُ النِّصَابِ آخِرَ الْحَوْلِ. وَهَذَا رَأْيُ الْإِمَامِ مَالِكٍ وَنَصٌّ لِلشَّافِعِيِّ وَمَعْنَى ذَلِكَ: أَنَّ التَّاجِرَ لَوْ بَدَأَ بِأَقْلٍ مِنَ النِّصَابِ ثُمَّ اسْتَوْفَى النِّصَابَ بَعْدَ ذَلِكَ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ.	لَا بُدَّ أَنْ يَكْتُمِلَ النِّصَابُ طُولَ الْحَوْلِ فَلَوْ نَقَصَ فِي أَيِّ وَقْتٍ فَقَدْ انْقَطَعَ الْحَوْلُ. وَهَذَا رَأْيُ الثَّوْرِيِّ وَإِسْحَاقَ وَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِمْ.	اعْتِبَارُ النِّصَابِ فِي أَوَّلِ الْحَوْلِ وَآخِرِهِ وَلَوْ نَقَصَ بَيْنَهُمَا لَا يَضُرُّ ذَلِكَ. وَهَذَا رَأْيُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ وَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ.
أَدِلَّةُ هَذَا الْحُكْمِ					
١- الْكِتَابُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ...﴾ ^(١) وَالتَّجَارَةُ نَوْعٌ مِنَ الْكَسْبِ.					
٢- السُّنَّةُ: (أَدُّوا زَكَاةَ أَمْوَالِكُمْ).					

سابعاً	ثامناً	ثامناً	عاشراً
شُرُوطُهَا هِيَ نَفْسُ شُرُوطِ الْمَالِ مِنْ بُلُوغِ النِّصَابِ، وَحَوْلَانِ الْحَوْلِ، وَالْفَرَاغِ مِنَ الدَّيْنِ وَالْفَضْلِ عَنِ الْحَاجَاتِ الْأَصْلِيَّةِ.	كَيْفِيَّةُ زَكَاةِهَا	رَأْيُ الْإِمَامِ مَالِكٍ يَرَى الْإِمَامُ مَالِكٌ أَنَّ التَّجَارَ تَوْعَانِ:	تطبيقات عامة للزكاة
	١ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	٢ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	١ - زكاة على المرأة تكون على الزائد عن الحاجة وهذا بحسب العرف وتقتضى على مثلاتها ولا حيرة بقية الحلي بسبب النصيحة ولا بقية ما فيها من الأحجار الكريمة وهذا بخلاف زكاة الذهب الذي عند تجار الذهب بالقيمة والاعتبار بالذهب عيار ٢٤ والذهب غير الخالص تنسب من وزنه مقدار ما يخالطه من غير الذهب ومثال ذلك: وزن الذهب ١٠٠٠ غم لا نوع البيلار = (٢١) × سعر الجرام وقت الزكاة = (د.ك) ٢٤ / ٢٢.
	٢ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	٣ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	٢ - ما حرم من استعمال الذهب كالذي يستخدمه الرجل في الزينة عليه زكاة بخلاف عام الفضة.
	٣ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	٤ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	٣ - يجوز تمجيد إخراج الزكاة قبل وجوبها بتمام الحول فإن كان بعد الحساب وسوّل أن أكثر من الزكاة يرسل إلى السنة التي بعدها وإن كان أقل أخرج الباقي في وقت.
	٤ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	٥ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	٤ - عروض التجارة المدة للبيع والتي تسمى في المعالجة المالية (بالأصول المتداول) يجب فيها الزكاة إذا استوفت شروط وجوب الزكاة السنة السابقة بضاف إليها (المسلي) وهو البيع والشراء (والتي) وهي قصد تحصيل الربح والتي المعتبرة هي الغالبية في وقت الشراء.
	٥ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	٦ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	٥ - مثال إخراج زكاة عروض التجارة، مقدار الزكاة = قيمة البضاعة الموجودة (سعر السوق) + السيولة المتوفرة بالبنك + الدين المرجو السداد - (الدين التي على الزكوي للغير × ٢/٢٥).
	٦ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	٧ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	٦ - إخراج زكاة تجارة الأصل أن يكون نقدًا بحسب قيمة العروض يوم وجوب الزكاة، وعند وجود فدر على التجارة يخرج من الأرباح ما لا يفيض حق القير من احتلاك وحيازة المال.
	٧ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	٨ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	٧ - الزكاة في المصانع، الآلات والألوات المستخدمة في الصناعة لا زكاة عليها والمواد الخام والأمان المستوردة عليها زكاة.
	٨ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	٩ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	٨ - الأسهم الجاهز التعامل فيها تنقسم إلى قسمين بحسب نية المالك:
	٩ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	١٠ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	٩ - أ. إذا اتخذها للتجارة تكون الزكاة فيها ربع العشر من القيمة السوقية لها وقت الزكاة.
	١٠ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	١١ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	١٠ - ب. إذا اتخذ أسهمه للاستفادة من ربحها السري فيقسم ربحها إلى ماله وقت الحول ويخرج الزكاة على المجموع.
	١١ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	١٢ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	١١ - أ. لو بلغ الزكوي الدائن الزكاة للمدين ثم ردها للمدين إلى الدائن وقتها، رده لا يوجب من الزكاة ولو كان المدين مستحقاً للزكاة ومن هذه الحكم العام يخرج:
	١٢ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	١٣ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	١٢ - ب. لو بلغ الدائن الزكاة إلى المدين بشرط أن يردّها إليه من دينه، أو ترواها الائتمان على الرد فلا يصح الدفع ولا تسقط الزكاة وهذا رأي أكثر الفقهاء.
	١٣ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	١٤ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	١٣ - ج. لو قال المدين للمزكي: ادفع الزكاة إلى حتى أقضيتك دينك لتسقط، اجزأه الدفوع من الزكاة ولكنه التاخير، ولكن لا يلزم المدين التخليص مع ذلك المال إلى الدائن من دينه.
	١٤ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	١٥ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	١٤ - د. لو قال رب المال للمدين: اقبض يا فلان ما عليك من الدين على أن أردّه عليك من زكاتي لكفاه، صح الكفاه، ولا يلزم الدائن رد ذلك المال إلى المدين بالاتفاق.
	١٥ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	١٦ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	١٥ - ٩. مباح نهاية الخدمة لغير الكوفي والموجودة عند صاحب العمل والراتب التقاعدي في مؤسسة التأمينات الاجتماعية لا زكاة عليها لعدم وجود الملك التام لهذه الأموال من مستحقيها أما مل هذه الأموال التي عند صاحب الشركة فتعتبر ديوناً على الشركة بخصمها من رأس المال الشركة فهذه تحتاج إلى دراسة.
	١٦ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	١٧ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	١٦ - ١٠. المال الحرام للمالك ليس محلّاً للزكاة لأنه ليس ملاً مشروعاً في نظر الشرع ويجب التخلص من التزويد على الفقراء مع تجنب مصرف الجهاد والمساعد وطباعة كتب العلم.
	١٧ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	١٨ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	١٧ - ١١. الأصل عدم نقل الزكاة القروضة من المبلد، الموجود فيه المال ويستثنى من ذلك:
	١٨ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	١٩ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	أ. وجود من أهم أسرار من أهل البلد الموجود فيه المال.
	١٩ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	٢٠ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	ب. وجود قرابة للمزكي من أهل استحقاق الزكاة.
	٢٠ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	٢١ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	ج. اصطفاها لعلية السلم.
	٢١ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	٢٢ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	د. إذا كان في نقلها مصلحة عامة للمسلمين أكثر مما لو لم تنقل.
	٢٢ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	٢٣ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	٢٢ - يجوز دفع الزكاة لأصول الزكوي إذا كان غرضاً أو معلماً على الزكاة وغيرها من المصارف التلقائية باستثناء سهمي «الفقراء والمساكين».
	٢٣ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	٢٤ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	٢٣ - يجوز للزوجة أن تنقل زوجها من زكاة مالها إذا كان مستحقاً لشروط استحقاق الزكاة ولا بأس بأن يستعين الزوج بهذا المال على تقفها ونفقة غيرها.
	٢٤ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	٢٥ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	٢٤ - يجوز أن ينقل المزكي زكاة نفسه إذا كثر من المستحقين للزكاة على ألا يضرها أجرة أو جزءاً منها أو مكافأة.
	٢٥ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	٢٦ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	٢٥ - ١٥. يلاحظ عند توزيع الأموال على مستحقيها الأمور الآتية:
	٢٦ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	٢٧ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	• أولاً: لا يخرج من وصف الفقراء أو المسكين من تحقق فيه ما يلي:
	٢٧ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	٢٨ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	أ. من له مسكن ملائم يحتاج إليه فلا يكتفى بيمه للاتفاق منه.
	٢٨ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	٢٩ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	ب. من له مال لا يقدر على الانتفاع به ولا يسكن من المحصول عليه.
	٢٩ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	٣٠ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	ت. من له نصيب أو نصيب لا يفي بحوائجه ووجوب من يمولهم.
	٣٠ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	٣١ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	ج. من له حالي تزين بها ولا تزيد على حوائج مثلها عادة.
	٣١ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	٣٢ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	ح. من له أدوات حرة يحتاج إلى استعمالها في سنته ولا يكتفي كسبه منها ولا من غيرها.
	٣٢ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	٣٣ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	خ. من كانت له كتب علم يحتاج إليها أسراء أكتبت كتب علوم شرعية أو كانت كتب علوم أخرى نافعة.
	٣٣ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	٣٤ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	د. من كان له دين لا يستطع تحصيله لكونه مؤجلاً أو على مدين مفلس أو مغل.
	٣٤ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	٣٥ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	• ثانياً: يعطى للفقير والمسكين كفايته لمدة عام.
	٣٥ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	٣٦ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	• ثالثاً: يقصد بالكفاية كل ما يحتاج إليه من يمولهم من مطعم وملبس وسكن وعلاج وتعليم وأولاده وكتب إن كان ذلك لازماً لئلا يلهو بكل ما يلقيه به عادة من غير إسراف ولا تفريط.
	٣٦ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	٣٧ رَأْيُ الْجُمْهُورِ	• رابعاً: مراعاة حاجات المسلم بلا تفرق بين فقير وفقير باعتراف جنس أو لون.

مَا الَّذِي يُخْرَجُ مِنْ سِلْعِ التَّجَارَةِ؟ هَلْ تُخْرَجُ الْقِيَمَةُ
أَوْ تُخْرَجُ مِنْ عَيْنِ السِّلْعِ؟ الرَّأْيُ الْأَوْفَقُ إِخْرَاجُ
الْقِيَمَةِ لِأَنَّهَا فِي مَصْلَحَةِ الْفَقِيرِ، وَيُمْكِنُ إِخْرَاجُ
السِّلْعَةِ إِنْ رَأَيْنَا أَنَّ انْتِفَاعَ الْفَقِيرِ بِهَا أَعْظَمُ.

شُرُوطُهَا
هِيَ نَفْسُ شُرُوطِ الْمَالِ مِنْ بُلُوغِ
النِّصَابِ، وَحَوْلَانِ الْحَوْلِ،
وَالْفَرَاغِ مِنَ الدَّيْنِ وَالْفَضْلِ عَنِ
الْحَاجَاتِ الْأَصْلِيَّةِ.

كَيْفِيَّةُ زَكَاةِهَا

رَأْيُ الْإِمَامِ مَالِكٍ

يَرَى الْإِمَامُ مَالِكٌ أَنَّ التَّجَارَ تَوْعَانِ:

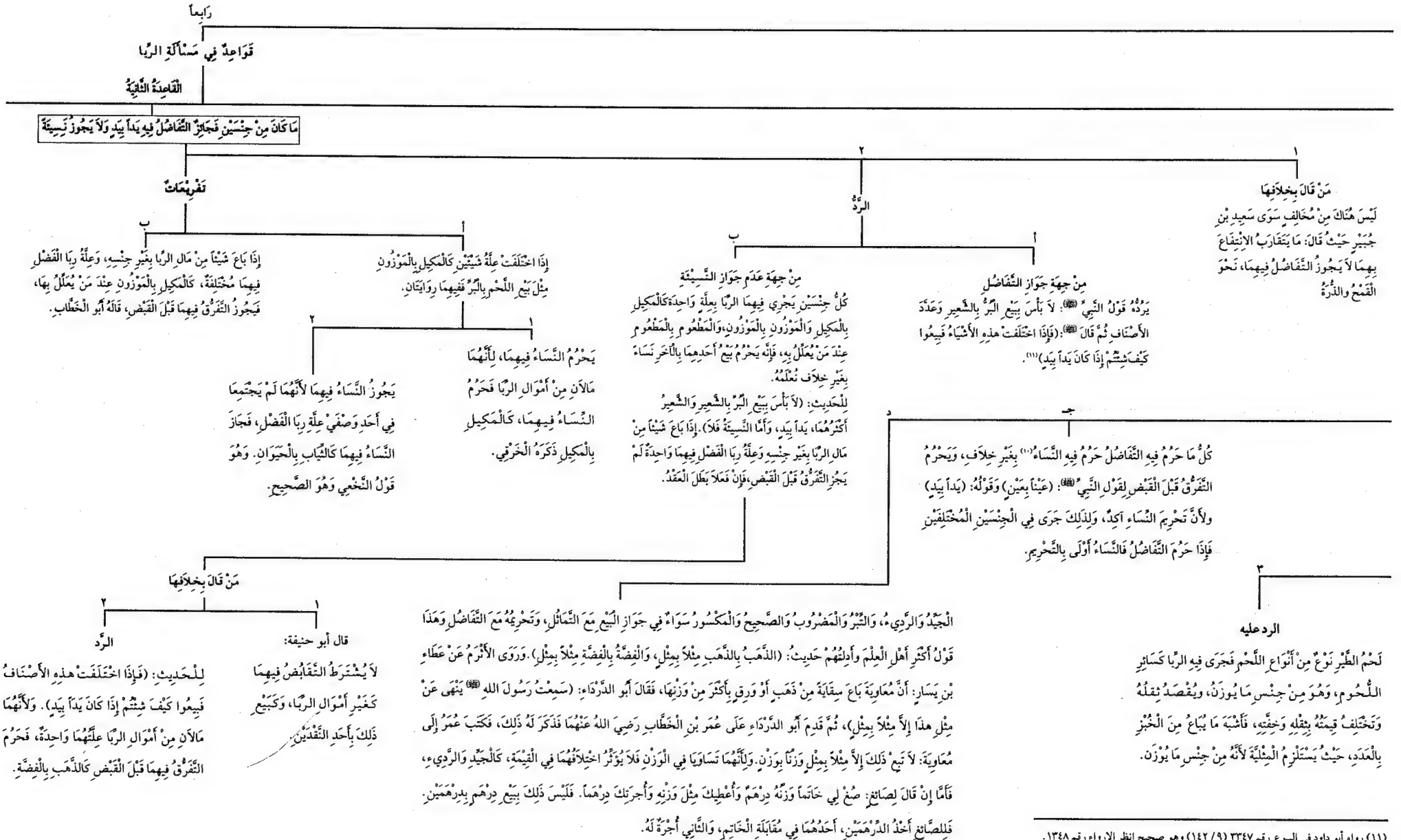
تَاجِرٌ مُعْتَكِرٌ:

وَهُوَ الَّذِي يَشْتَرِي السِّلْعَةَ وَيَتَرَبَّصُ بِهَا رَجَاءَ
ارْتِفَاعِ سِعْرِهَا (كَالْعَقَارَاتِ وَأَرَاظِي الْبَنَاءِ
وَعَبَرِهَا). وَهَذِهِ تَزَكَّى عِنْدَ بَيْعِهَا عَنْ مَنَّةٍ
وَاحِدَةٍ وَإِنْ كَانَتْ قَدْ بَقِيَتْ تَحْتَ يَدِهِ سِنِينَ.

تَاجِرٌ مُدِيرٌ:

وَهُوَ الَّذِي لَا يَحْتَكِرُ السِّلْعَةَ بَلْ يَشْتَرِي وَيَبِيعُ
بِسِعْرِ السُّوقِ الْحَاضِرِ (كَالْبَقَالَاتِ وَتَجَارِ
الْأَقْمِيسَةِ وَغَيْرِهِمْ) وَهُوَ لَا يَزَكَّى تِجَارَتُهُمْ
عَلَى رَأْسِ كُلِّ حَوْلٍ مَتَى بَلَغَتْ النِّصَابَ
وَتَوَقَّرَتْ فِيهَا بَقِيَّةُ الشَّرْطِ.

يَحْسِبُ التَّاجِرُ أَمْوَالَهُ الْمُعَدَّةَ لِلتَّجَارَةِ سَوَاءَ بَاعَهَا فِي الْحَوْلِ أَمْ
لَا، وَيُقِيمُ بِضَاعَتَهُ بِحَسَبِ ثَمَنِهَا حَالِيًا فِي السُّوقِ (عَلَى
الْمُسْهُورِ)، وَيَحْسِبُ مَا عِنْدَهُ مِنَ الثُّقُودِ وَمَالَهُ مِنْ دُيُونٍ مَرْجُوءَةٍ
الدَّفْعِ، ثُمَّ مِنْ مَجْمُوعِ ذَلِكَ يَخْصِمُ مَا عَلَيْهِ مِنْ دُيُونٍ، فَإِنْ بَقِيَ
بَعْدَ ذَلِكَ نِصَابٌ أَخْرَجَ عَنْهُ رُبْعَ الْعُشْرِ (٢,٥٪). وَالْمُعْتَبَرُ فِي
رَأْسِ مَالِ التَّجَارَةِ هُوَ الْمَالُ الْمُعَدُّ لِلْبَيْعِ، فَلَا تُحْسَبُ الْأَشْيَاءُ الَّتِي
كَيْسَتْ لِلْبَيْعِ بَلْ لِلْعَمَلِ مِثْلَ الْمَبَانِي وَالْأَكَاثِ الثَّابِتِ لِلْمَحَلَّاتِ
التَّجَارِيَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُبَاعُ كَالْمُبَرَّدَاتِ وَغَيْرِهَا فَلَا تُقِيمُ وَلَا
تُخْرَجُ عَنْهَا زَكَاةٌ وَيُرْجَعُ السَّيِّئُ يُوسُفُ الْقُرْصَاوِي رَأْيَ الْجُمْهُورِ
وَيَقُولُ: إِنَّهُ أَقْوَى فِي الظُّرُوفِ الْعَادِيَةِ. وَيُمْكِنُ الْعَمَلُ بِرَأْيِ الْإِمَامِ
مَالِكٍ فِي سَنَوَاتِ الْكَسَادِ، وَالرُّكُودِ فَمَا يَبِيعُ مِنْ سِلْعٍ فَعَلَيْهِ الزَّكَاةُ
بِشُرُوطِهِ وَمَا لَمْ يَبِيعْ فَلَيْسَ مَعْفُوعاً عَنْهُ.



(١١١) رواه أبو داود في البيوع رقم ٣٣٤٧ (١٤٢/٩) وهو صحيح انظر الإرواء رقم ١٣٤٨.
(١١٢) رواه مسلم في المساقاة رقم ٢٥٨٧ (٣/١٢١١).

القاعدة الرابعة

القاعدة الثالثة

مَا كَانَ مِمَّا لَا يَكُلُ وَلَا يُوزَنُ فَجَائِزُ التَّمَاثُلِ فِيهِ وَلَوْ
كَانَ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ يَدًا يَدًا وَلَا يَجُوزُ نَسِيتُهُ.

أَقْوَانُ الْعَلَمَةِ

لَا يَحْرُمُ النِّسَاءُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ سِوَاءَ بَيْعِ بَعْضِهِ أَوْ بَعْضِهِ
مُتَسَاوِيًا أَوْ مُتَفَاضِلًا إِلَّا عَلَى قَوْلِنَا أَنَّ الْعِلَّةَ الطَّعْمُ، فَيَحْرُمُ
النِّسَاءُ فِي الْمَطْعُومِ وَلَا يَحْرُمُ فِي غَيْرِهِ.

كَلِيلُهُ

رَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُجَهَّزَ جَيْشًا، فَتَنَدَّتِ الْإِبِلُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ
قِلَاصٍ^(١) الصَّدَقَةِ فَكَانَ يَأْخُذُ الْبَعِيرَ بِالْبُعَيْرَيْنِ إِلَى إِبِلِ
الصَّدَقَةِ^(٢)). وَلَهُمَا مَالَانِ لَا يَجْرِي فِيهِمَا رِبَا الْفَضْلِ،
فَجَازَ النِّسَاءُ فِيهِمَا كَالْعُرْضِ بِالْذِّتَارِ وَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ.

يَحْرُمُ النِّسَاءُ فِي كُلِّ مَالٍ يَبِيعُ بِجِنْسِهِ كَالْحَيَوَانِ
بِالْحَيَوَانِ وَالنَّيَابِ وَلَا يَحْرُمُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ.

الدَّلِيلُ

لِلْحَدِيثِ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ
بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيتُهُ^(٣)).

لَا يَحْرُمُ النِّسَاءُ إِلَّا فِيمَا يَبِيعُ بِجِنْسِهِ
مُتَفَاضِلًا، فَأَمَّا مَعَ التَّمَاثُلِ فَلَا.

الدَّلِيلُ

لِمَا رَوَى جَابِرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:
(الْحَيَوَانُ اثْنَتَيْنِ يَوَاحِدُهُ لَا
يَصْلُحُ نِسَاءً، وَلَا بَأْسُ بِهِ يَدًا
يَدًا)^(٤) وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى إِباحَةِ
النِّسَاءِ مَعَ التَّمَاثُلِ بِمَقْهُومِهِ.

تَفْرِيعَةٌ

إِذَا كَانَ أَحَدُ الْمُبِيعِينَ مِمَّا لَا رِبَا فِيهِ وَالْآخَرُ
فِيهِ رِبَا، كَالْمَكِيلِ بِالْمَعْدُودِ فَفِيهِ رَوَاتَانِ:

يَحْرُمُ النِّسَاءُ فِيهِمَا.

لَا يَحْرُمُ النِّسَاءُ فِيهِمَا كَمَا لَوْ
بَاعَ مَعْدُودًا مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ.

لَا يُبَاعُ شَيْءٌ مِنَ الرُّطْبِ بِبَابِيسٍ مِنْ جِنْسِهِ إِلَّا الْعَرَايَا. وَالْمُرَادُ
بِالرُّطْبِ: هُوَ مِمَّا يَجْرِي فِيهِ الرِّبَا، كَالرُّطْبِ بِالتَّمْرِ، وَالْعَنْبِ
بِالزَّيْتِ، وَاللَّبَنِ بِالْحَبِّ، وَالْحِنْطَةِ الْمَبْلُولَةِ أَوْ الرُّطْبَةِ بِالْبَابِيسِ.

الْأَقْوَانُ وَالْأَكِلَةُ

الرَّدُّ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ

عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ فَقَالَ:
(أَيَنْقُصُ الرُّطْبُ إِذَا بَيْسَ؟ قَالُوا: نَعَمْ. فَنَهَى عَنْ ذَلِكَ)^(٥). فَعَلَّلَ التَّحْرِيمَ أَنَّ
الرُّطْبَ يَنْقُصُ إِذَا بَيْسَ. أَمَّا بَيْعُ الْحَدِيثِ بِالتَّمْرِ فَجَائِزٌ، لِأَنَّ التَّفَاوُتَ يَسِيرُ.

تَفْرِيعَةٌ

فَأَمَّا بَيْعُ الرُّطْبِ بِالرُّطْبِ،
وَالْعَنْبِ بِالْعَنْبِ وَنَحْوَهُ، فَيَجُوزُ
مَعَ التَّمَاثُلِ مِنْ قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ
الْعِلْمِ. وَمَنْعَ مِنْهُ الشَّافِعِيُّ^(٦).

قَوْلُ الْمُخَلَّفِ

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَجُوزُ بَيْعُ الرُّطْبِ بِبَابِيسٍ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِهِ
فَيَجُوزُ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (التَّمْرُ بِالتَّمْرِ مِثْلًا بِمِثْلٍ)^(٧)، أَوْ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ فَيَجُوزُ
لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَيَبِعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ)^(٨).

(١) القلاص: جمع قلاص، يفتح القاف وضم اللام، وهي الشابة من الإبل، والقوية الباقية على السير.

(٢) حسن - الإرواء رقم ١٣٥٨.

(٣) صحيح - الإرواء رقم ١٣٥٢.

(٤) رواه أصحاب السنن انظر صحيح الجامع رقم ٦٩٣٠.

(٥) رواه أحمد وابن ماجه انظر صحيح الجامع رقم ٧١٨١.

(٦) (٥) رواه مسلم في المساقاة رقم ١٥٨٧ (٣/ ١٢١١).

(٧) صحيح - الإرواء رقم ١٣٥٢.

(٨) (٧) أما ما لا يَنْقُصُ كالتفاه والخيار ونحوه فعلى قولين.

يمكن الرجوع في تفصيل ذلك إلى الغني ج ٤ ص ١٣.

القاعدة الخامسة

وَلَا يَبَاعُ مَا أَصْلُهُ الْكَيْلُ بِشَيْءٍ مِنْ جَنْبِهِ وَزَنًا، وَلَا
مَا أَصْلُهُ الْوَزْنُ كَيْلًا، فِيمَا يَحْرُمُ التَّضَاهُلُ بِهِ.

المُخَالَفُ لِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ

لَا تَعْلَمُ مُخَالَفًا إِلَّا مَنْ قَالَ يَجُوزُ بَيْعُ
الْمُوزُونَاتِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ جِزَافًا^(٨).

توضيح

فلو باع رطلاً من المكيل برطلٍ حصل
في الرطل من الخفيف أكثر مما يحصل من الثقيل
فيختلفان في المكيل وإن لم يعلم الفضل لكن
بجهل التساوي فلا يصح. وكذلك لو باع
الموزون بالموزون كيلاً فلا يصح.

الرد على المخالف

قَوْلُ النَّبِيِّ^(٩): «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزَنًا يوزن وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَزَنًا يوزن، وَالْبُرُّ
بِالْبُرِّ كَيْلًا يَكِيلُ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ كَيْلًا يَكِيلُ»^(١٠). فَأَمَرَ بِالمُساوَةِ فِي الموزُونَاتِ
المذكورة فِي الوزن، كَمَا أَمَرَ بِالمُساوَةِ فِي المكيلَاتِ مِنَ الكَيْلِ، وَمَا عَدَا الذَّهَبَ
وَالْفِضَّةَ مِنَ الموزُونَاتِ مَقِيسَ عَلَيْهِمَا وَمُشَبَّهَ بِهِمَا.

الدليل

عَنْ جَابِرٍ قَالَ: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ^(١١) عَنْ
بَيْعِ الصَّبْرَةِ^(١٢) مِنَ التَّمْرِ لَا يَعْلَمُ مَكِيلَتَهَا،
بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى مِنَ التَّمْرِ^(١٣)). وَقَوْلُهُ^(١٤):
الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزَنًا وَزَنًا.. فَذَلِكَ
الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ إِلَّا كَذَلِكَ.

مَا لَا يُشْتَرَطُ التَّمَاثُلُ فِيهِ كَالْجَنَسَيْنِ
وَمَا لَا رِبَا فِيهِ يَجُوزُ بَيْعُ بَعْضِهِ
بِبَعْضٍ، كَيْلًا، وَوزَنًا، وَجِزَافًا.
وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

تفريعات

— لَوْ قَالَ: يَبْتَكَ هَذِهِ الصَّبْرَةُ بِهَذِهِ الصَّبْرَةِ، وَهُمَا مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ، وَلَا
يَعْلَمَانِ كَيْلَهُمَا، كَمْ يَصَحُّ، وَإِنْ عَلِمَا كَيْلَهُمَا، وَتَسَاوَيْتَهُمَا صَحَّ الْبَيْعُ.
— وَإِنْ قَالَ: يَبْتَكَ هَذِهِ الصَّبْرَةُ مِثْلًا بِمِثْلِ فَكَيْتَا فَكَانَتْ سَوَاءً، صَحَّ الْبَيْعُ وَإِنْ
لَمْ تَتَسَاوَيَا فِي الْكَيْلِ فَلَا يَصَحُّ.
— وَإِنْ بَاعَ صَبْرَةً بِصَبْرَةٍ مِنْ غَيْرِ جَنْبِهَا صَحَّ عِنْدَ مَنْ يُجُوزُ بَيْعُ الْمَكِيلِ
بِالْمَكِيلِ جِزَافًا.
— وَإِنْ قَالَ: يَبْتَكَ هَذِهِ الصَّبْرَةُ بِهَذِهِ مِثْلًا بِمِثْلِ، فَكَيْتَا فَكَانَتْ سَوَاءً صَحَّ
الْبَيْعُ، وَإِنْ زَادَتْ إِحْدَاهُمَا قَرْضِي صَاحِبِ النَّاصَةِ بِهَا مَعَ تَقْصِيفِهَا، أَوْ رَضِيَ
صَاحِبُ الزَّائِلَةِ بِرَدِّ الْفَضْلِ عَلَى صَاحِبِ جَارٍ، وَإِنْ امْتَنَعَ فَسُخِ الْبَيْعُ بَيْنَهُمَا.

يَجُوزُ قَسْمُ الْمَكِيلِ وَزَنًا، وَقَسْمُ الْموزُونِ كَيْلًا، وَقَسْمُ
الشَّارِ خَرْصًا، وَقَسْمُ مَا لَا يَجُوزُ بَيْعُ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ، لِأَنَّ
الْقِسْمَةَ إِفْرَازُ حَقٍّ، وَلَيْسَتْ نَيْمًا، لِأَنَّهَا لَا تَقْتَضِي إِلَى لَفْظِ بَيْعٍ
وَلَا تَمْلِكُ، وَلَا يَدْخُلُهَا خِيَارٌ. وَلِلْحَدِيثِ: (قَسَمْتُ
الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الْغَنَائِمَ الْحَجَفَ^(١٥)).

في معرفة المكيل والموزون

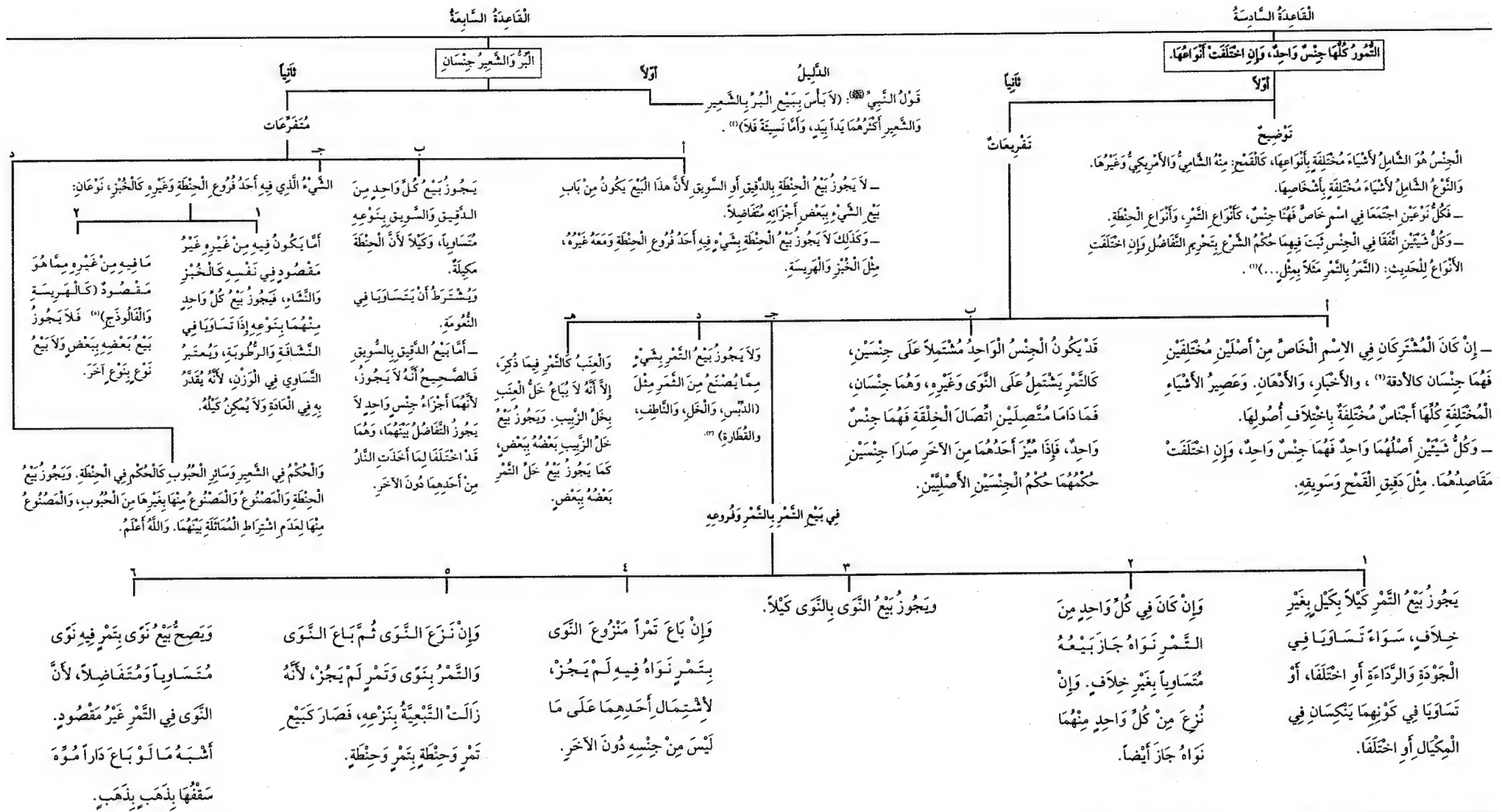
المرجع في معرفة المكيل والموزون إلى العرف، ففي الحجاز في عهد النبي^(١٦) كَانَ الْمُتَعَارَفُ عَلَيْهِ مَا وَرَدَ
بِالْحَدِيثِ: (الْمِكْيَالُ مِكْيَالُ الْمَدِينَةِ، وَالْمِيزَانُ مِيزَانُ مَكَّةَ)^(١٧). وَعَلَى هَذَا يَرُدُّ الْأَمْرُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ الْقَوْمُ.
وَمَا لَا عُرْفَ لَهُ بِالْحِجَازِ

يُرَدُّ إِلَى أَقْرَبِ الْأَشْيَاءِ شَبْهًا بِهِ بِالْحِجَازِ وَهُوَ الْقِيَاسُ.
يَعْتَبَرُ عُرْفُهُ فِي مَوْضِعِهِ.

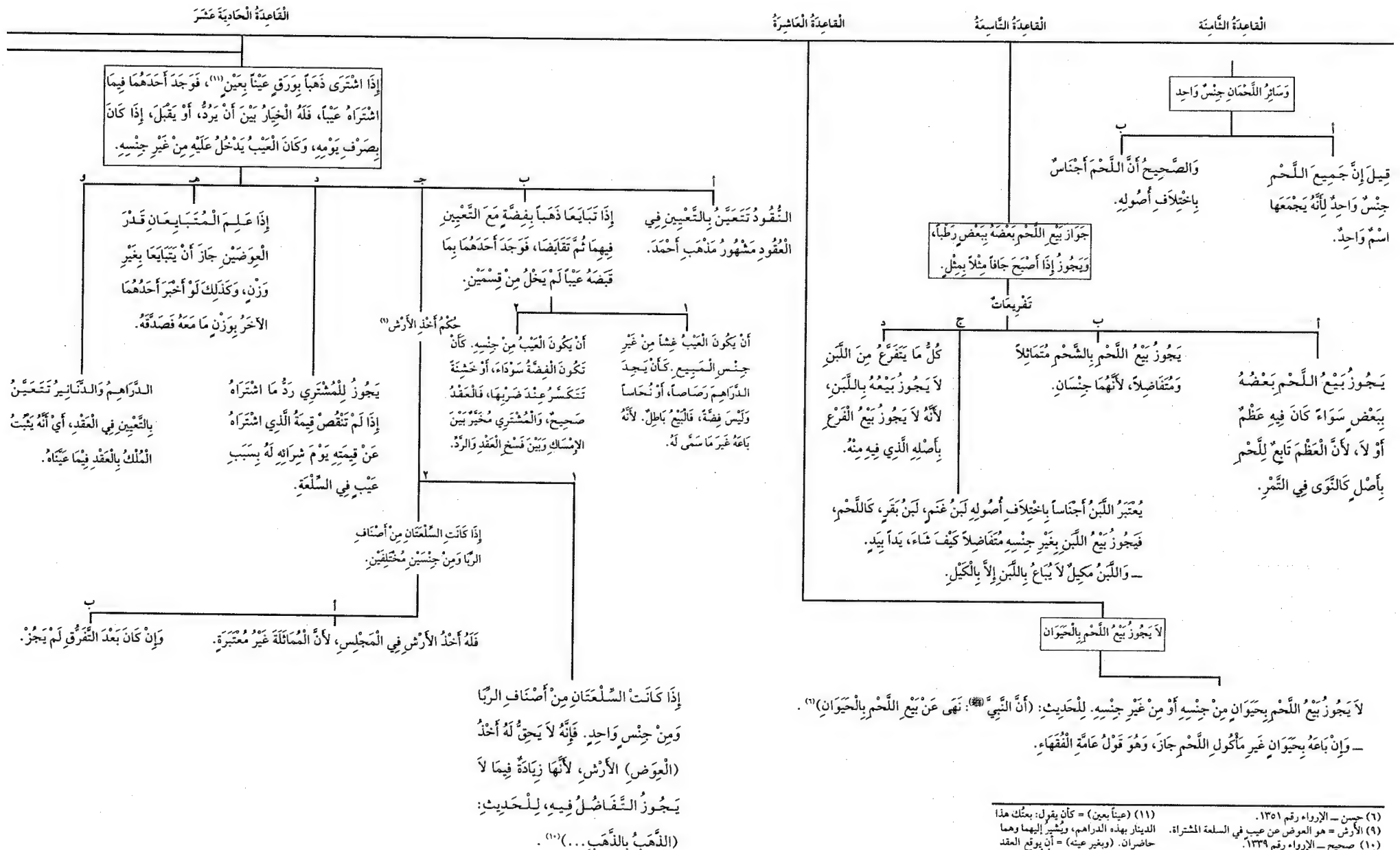
(١٥) صحيح - الإرواء رقم ١٣٤٢.
(١٦) هناك تفصيل في تصنيف الأشياء، إن كانت من الموزونات
أو كانت من المكيلات، يرجع إليه من كتاب المغني ج ٤ ص ١٦.

(١٢) روي معناه في الصحيحين النظر البخاري في البيوع ٢١٣١ (٤/٤٠٧).
ومسلم في البيوع ١٥٩٨ (٣/١١١٢).
(١٣) سورة البقرة، الآية: ٢٧٥.
(١٤) الحَجَفُ: التُّرُوسُ التي يَتَّقِي بها المحارب إذا كانت من جلد بدون خشب ولا
عقب، وهي حينئذ تكون لينة تصلح لاستقرار الأشياء فيها. وواحدة الحَجَفُ: حَجَفَةٌ.

(٨) الجزاف: بكسر الجيم، بيع شيء غير مُقَدَّر بشيء غير مُقَدَّر.
(٩) صحيح - الإرواء رقم ١٣٤٩.
(١٠) الصبيرة: بضم الصاد وسكون الباء، وهو ما جُمع من
الطعام بدون كيل أو وزن.
(١١) رواه مسلم في البيوع رقم ١٥٣٠ (٣/١١٦٢).



(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الْمَسَاقِفَةِ رَقْمَ ١٥٨٤ (٣/ ١٢١١).
 (٢) الْأَفْقَا: جَمْعُ دَقَاقٍ: بَقْسُ الدَّالِّ، وَهُوَ التَّوَابِلُ.
 (٣) الدَّقِيقُ = عَمَلُ النَّوَى / التَّاطِيفُ = عَمَلُ الْمَقَطْرِ. الْفَطَارَةُ = مَا يَسِيلُ مِنَ الثَّمَرِ عِنْدَ عَصَرِهِ.
 (٤) صَحِيحٌ — (الْإِرْوَاءُ رَقْمَ ١٣٤٨).
 (٥) الْفَالَوْدَجُ: نَوْعٌ مِنَ الْخَلَوَى تُؤْخَذُ مِنَ الْحِنْطَةِ، وَكَذَلِكَ الْهَرِيْسَةُ مَأْخُودَةٌ مِنَ الْحِنْطَةِ.
 (٦) صَحِيحٌ — (الْإِرْوَاءُ رَقْمَ ١٣٤٥).



(١٦) حسن - الإرواء رقم ١٣٥١.
(١٧) الدينار بهذه الدراهم، ويشير إليهما وهما حاضران. (وغير عيه) = أن يوقع العقد على موصوف في الدمة غير مشار إليه.
(١٨) حسن - الإرواء رقم ١٣٣٩.
(١٩) الأرث = هو العوض عن عيب في السلعة المشتراة.
(٢٠) صحيح - الإرواء رقم ١٣٣٩.
(٢١) الأرث = هو العوض عن عيب في السلعة المشتراة.

القاعدةُ الثَّانِيَةُ عَشَرُ

وَجَدَ أَحَدُ الْمُتَبَاعِينَ فِي الصَّرْفِ (٢) عَيْبًا فِيمَا اشْتَرَاهُ،
لَهُ الْبَدْلُ إِذَا كَانَ الْعَيْبُ دَخِيلًا عَلَيْهِ مِنْ جِنْسِهِ.

تَفْرِيعَاتُ

وَأَذَانُكَ أَتَمُّ النَّاقِضِ فِي الْمَجْلِسِ
وَوَجَدَ أَحَدَهُمَا عَيْبًا فِيمَا قَبِضَهُ قَبْلَ
التَّعْرِضِ فَلَهُ الْمُطَالَبُ بِالْبَدَلِ، لِأَنَّ
الْعَقْدَ وَقَعَ عَلَى مَقْلَبٍ لَا عَيْبَ فِيهِ.

شَرَطُ الْمُصَارَفَةِ

أَنْ يَكُونَ الْعِوَضَانِ مَعْلُومَيْنِ إِمَّا بِصِفَةٍ يَتِمَّزَّانِ بِهِمَا، وَإِمَّا أَنْ
يَكُونَ لِلْبَلَدِ نَقْدٌ مَعْلُومٌ، أَوْ غَالِبٌ يُنْصَرَفُ الْإِطْلَاقُ إِلَيْهِ.

بَيْعُ الدِّينِ بِالْأَدْنَى

— بَيْعُ الدِّينِ بِالْأَدِيِّ لَا يَجُوزُ بِالْإِجْمَاعِ. مِثْلُ أَنْ يَكُونَ لِرَجُلٍ فِي دِينِهِ رَجُلٌ نَقَبَ، وَلِأَخِي عَلَيْهِ دِرَاهِمٌ، فَبَيْعًا بِمَا فِي دِينِهِمَا، أَمْ يَصِحُّ. رَوَى عَنْ أَبِي عُمَرَ: (أَنَّ بَكْرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِّيَّ، وَمَسْرُوقَ الْعَجَلِيَّ سَالَاهُ عَنْ كَرِي (٤) لَهُمَا، لَعَلَّهُمَا عَلَيْهِمَا دِرَاهِمٌ، وَلَيْسَ مَعَهُمَا إِلَّا ذَنَانِيرٌ؟ فَقَالَ أَبُو عُمَرَ: أَطْعَمَهُ بَيْعُهُ السُّوقَ).

— إِذَا كَانَ الَّذِي فِي الذِّمَّةِ مُوجِبًا، وَأَرَادَ قَضَاءَهُ جَازًا، إِذَا كَانَ بِسِعْرِ السُّوقِ يَوْمَهَا.

— إِذَا بَعْتَ سِلْعَةً مَّا بِالذَّنَائِرِ ثُمَّ رُدَّتْ بِعَيْبٍ، وَجَبَ رَدُّ الْقِيَمَةِ بِالذَّنَائِرِ، وَلَا يَجُوزُ بِالذَّرَاهِمِ، لِأَنَّهُ الزَّمَنُ الَّذِي وَقَعَ الْعَقْدُ عَلَيْهِ.

— لَا يَجُوزُ إِسْقَاطُ شَيْءٍ مِنَ الدَّيْنِ مُقَابِلَ تَعْجِيلِ دَفْعِهِ. كَانَ يَقُولُ الَّذِي عَلَيْهِ الدَّيْنُ لِصَاحِبِ الدَّيْنِ، ضَعْ عَنِّي بَعْضَ دَيْنِكَ، وَأَعْجِلْ لَكَ بَقِيَّتَهُ. لَمْ يَجِزْ. أَوْ أَنْ يَقُولَ صَاحِبُ الدَّيْنِ لِلْمُدِينِ: أَطْعِمْكَ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ وَتُعْمَلْ لِي الْمِائَةُ الَّتِي عَلَيْكَ. لَمْ يَجِزْ.

تَفْرِيعَاتُ عَامَّةٌ

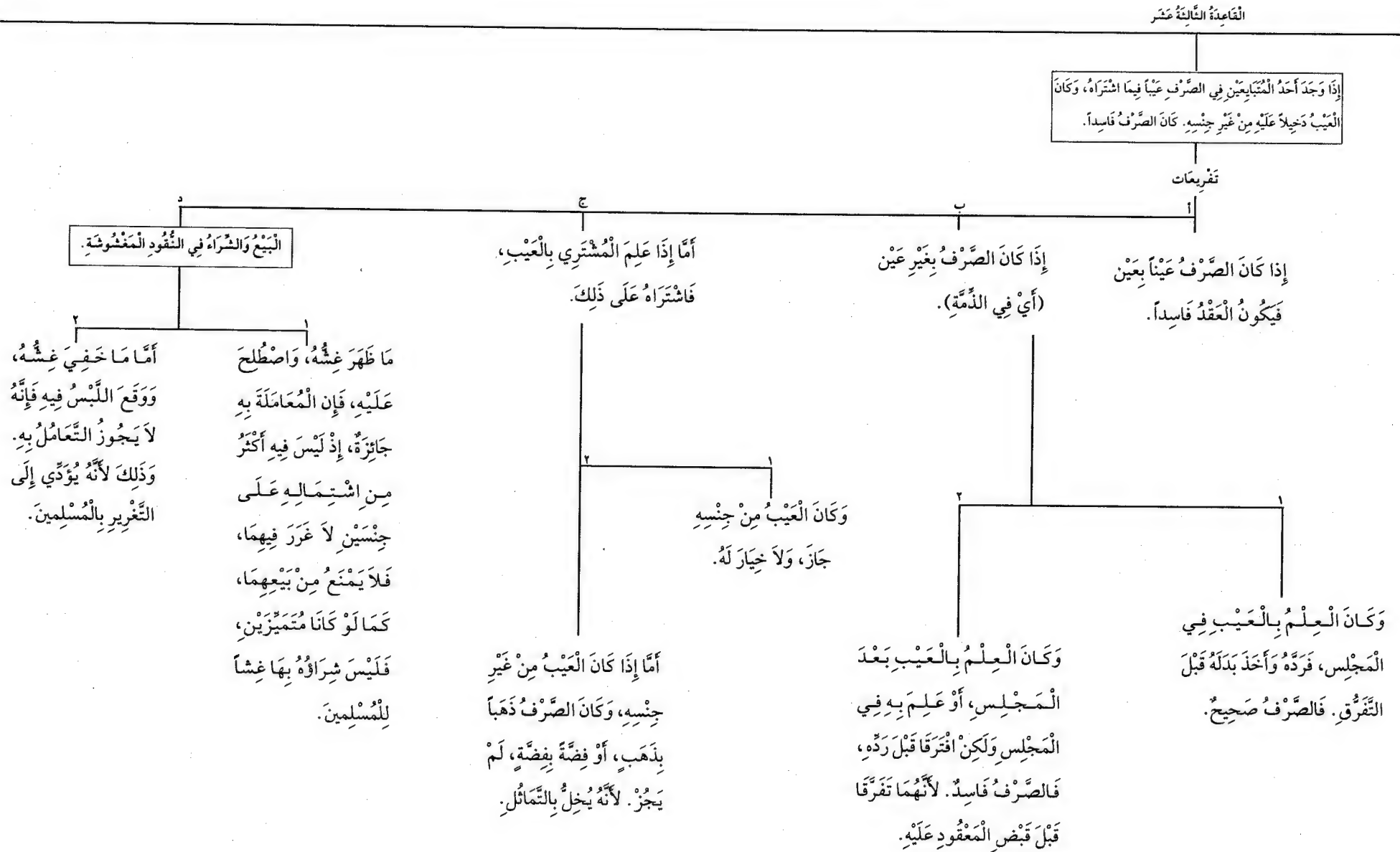
ب	ج	د	هـ
لَا يَجُوزُ بَيْعُ شَيْءٍ مِنْ مَالِ الرِّبَا بِأَصْلِهِ الَّذِي فِيهِ مِنْهُ. كَالْمُسْمَرِ بِالشَّيْخِ، وَالزَّيْتُونِ بِالزَّيْتِ وَالْعَصِيرِ بِأَصْلِهِ.	وَأَنْ يَبَاعَ شَيْئًا فِيهِ الرِّبَا بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، وَمَعَهُمَا أَوْ مَعَ أَحَدِهِمَا مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ، (كَمُدٍّ وَدِرْهَمٍ بِمُدٍّ وَدِرْهَمٍ). أَوْ يَبَاعَ شَيْئًا مُحَلًى بِجِنْسٍ حَلِيٍّ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ كُلُّهُ...	إِذَا بَاعَ نَوْعَيْنِ مُخْتَلِفِي الْقِيَمَةِ مِنْ جِنْسٍ يَنْوَعٍ وَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ الْجِنْسِ (كَدِينَارٍ مَغْرِبِيِّ وَدِينَارٍ سَابُورِيٍّ بِدِينَارَيْنِ مَغْرِبِيَّيْنِ) فَإِنَّهُ يَصِحُّ لِلْحَدِيثِ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ مِثْلًا بِمِثْلٍ...» (١).	إِذَا بَاعَ مَا فِيهِ الرِّبَا بِغَيْرِ جِنْسِهِ وَمَعَهُ مِنْ جِنْسٍ مَا يَبِيعُ بِهِ إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ مَقْصُودٍ لِدَارِ مَوَاهِجِ سَقْفَهَا بِالذَّهَبِ جَازَ.

يَحْرُمُ الرِّبَا فِي ذَاكِ الْحَرْبِ	بَعَّ الْعَسَلُ قَبْلَ تَصْفِيَّتِهِ مِنْ	وَلَوْ دَفَعَ إِلَيْهِ دِرْهَمًا، فَقَالَ:	إِذَا بَاعَ جِنْسًا فِيهِ
كَتْحَرِيهِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ.	الشَّمْعُ لَا يَجُوزُ، لِأَنَّ	أَعْطَانِي نِصْفَ هَذَا الدَّرْهَمِ	الرِّبَا بِجِنْسِهِ، وَمَعَ
لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ	الشَّمْعَ مِنْ فِعْلِ النَّحْلِ،	نِصْفَ دِرْهَمٍ، وَيَنْصِفُهُ	كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ
الْبَيْعِ وَحَرَمَ الرِّبَا﴾ ^(١)	فَأَشْبَهَ السَّيْفَ الْحَلْقَى.	فُلُوسًا، أَوْ حَاجَةً أُخْرَى جَارَ.	جِنْسِهِ غَيْرُ مَقْصُودٍ.

أَنْ يَكُونَ غَيْرَ الْمَقْصُودِ كَثِيرًا إِلَّا أَنَّهُ
لِلْمَصْلَحَةِ كَالْمَاءِ فِي الْخَلِّ، فَنَحْنُ
هَذِهِ الْحَالَةَ يَجُوزُ بَيْعُ الشَّيْءِ بِمِثْلِهِ.
— وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ بِمَا لَيْسَ فِيهِ خَلْطٌ،
كَبَيْعِ خَلِّ الْعِنَبِ بِخَلِّ الزَّيْبِ.

أَنْ يَكُونَ غَيْرَ الْمَقْصُودِ سَيَرًا مِثْلَ الْمِلْحِ فِي الْخُبْزِ، فَيَجُوزُ.
— وَكَذَلِكَ لَوْ وَجَدْنَا فِي أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ يَجُوزُ.
— وَكَذَلِكَ لَوْ بَاعَ ذَلِكَ بِجِنْسٍ غَيْرِ الْمَقْصُودِ الَّذِي مَعَهُ جَازَ.
نَحْوُ: الْخُبْزِ بِالْمِلْحِ.

(١) صحيح، الإرواء رقم ١٣٤٥
(٢) المصارفة = هي بيع ببيع بصرف = وهي بيع يُقَدُّ بِنَقْد.
(٣) في الذمة = أن يوقع العقد على موصوف غير مشار إليه.
(٤) الكراء هو الأجرة.
(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٧٥.



تابع القواعد وبيع العرايا

بيع العرايا

وَالْعَرَايَا الَّتِي رَخَّصَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ: هُوَ أَنْ يُوهَبَ لِلْإِنْسَانِ مِنَ الثَّمْرِ مَا لَيْسَ فِيهِ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ، فَيَبِيعُهَا بِخَرَصِهَا مِنَ الثَّمْرِ لِمَنْ يَأْكُلُهَا وَطَبَا.

- ١- إِبَاحَةُ بَيْعِ الْعَرَايَا فِي الْجُمْلَةِ. وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. لِلْحَدِيثِ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ): رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ^(١).
- ٢- الْمَقْدَارُ الْجَائِزُ مِنَ عَدَدِ الْأَوْسُقِ فِي حَقِّ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي.
- ٣- لَا يُشْتَرَطُ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ أَنْ تَكُونَ مَوْهُوبَةً لِبَائِعِهَا. لِأَنَّ عِلَّةَ الرُّخْصَةِ حَاجَةُ الْمُشْتَرِي إِلَى أَكْلِ الرُّطْبِ، وَلَا تَمْنَّ مَعَهُ سِوَى الثَّمْرِ، فَمَتَى وَجِدَ ذَلِكَ جَازَ الْبَيْعُ.

فِي حَقِّ الْبَائِعِ صَاحِبِ الرُّطْبِ
الَّذِي عَلَى الشَّجَرِ

يَجُوزُ بَيْعُ الْعَرِيَّةِ بِخَرَصِهَا مِنَ الثَّمْرِ، لَا أَقْلَ مِنْهُ وَلَا أَكْثَرَ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الثَّمَرُ الَّذِي يُشْتَرَى مَعْلُومًا بِالْكَيْلِ، وَلَا يَجُوزُ جِزَافًا. لِلْحَدِيثِ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ): رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا أَنْ تُبَاعَ بِخَرَصِهَا كَيْلًا^(٢).

— وَلَا يَجُوزُ خَرَصُ الْعَرِيَّةِ رُطْبًا. لِلْحَدِيثِ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ): رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا أَنْ تُؤْخَذَ بِمِثْلِ خَرَصِهَا تَمْرًا^(٣).

فِي حَقِّ الْمُشْتَرِي صَاحِبِ الثَّمْرِ

عَدَمُ جَوَازِ الْعَرَايَا فِيمَا زَادَ عَلَى خَمْسَةِ أَوْسُقٍ بَغَيْرِ خِلَافٍ بَيْنَ الْقَائِلِينَ بِجَوَازِهَا.. وَتَجُوزُ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ^(٤)، بَغَيْرِ خِلَافٍ. أَمَّا فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ فَلَا يَجُوزُ. لِلْحَدِيثِ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ): رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا أَنْ تُبَاعَ بِخَرَصِهَا فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ^(٥). فَلَفْظُهُ: (فِيمَا دُونَ خَمْسَةٍ) ثَابِتَةٌ بَقِيَّتِنَا، أَمَّا لَفْظُهُ: (خَمْسَةِ أَوْسُقٍ) فَسَكَ فِيهَا الرَّاوي. فَلَا تَنْتَبِهُ إِبَاحَتُهَا مَعَ السَّكِّ.

القاعدة الرابعة عشر

إِذَا تَفَرَّقَ الْمُتَصَارِفَانِ قَبْلَ التَّقَابُضِ فَلَا يَبِيعُ بَيْنَهُمَا.

تفريعات

- ١- الْقَبْضُ فِي الْمَجْلِسِ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الْعَقْدِ فِي الصَّرْفِ. وَهَذَا إِجْمَاعُ أَهْلِ الْعِلْمِ. لِلْحَدِيثِ: (إِذَا اخْتَلَفْتَ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ يَدًا بِيَدٍ)^(١).
- ٢- الْحَبْلُ كُلُّهَا مُحَرَّمَةٌ غَيْرُ جَائِزَةٍ فِي شَيْءٍ مِنَ الدِّينِ، وَهُوَ أَنْ يَظْهَرَ عَقْدًا مَبَاحًا يُرِيدُ بِهِ مُحَرَّمًا مُخَادَعَةً، وَتَوَصُّلاً إِلَى فِعْلٍ مَا حَرَّمَ اللَّهُ. لِلْحَدِيثِ: (مَنْ أَدْخَلَ قَرَسًا بَيْنَ قَرَسَيْنِ، وَقَدْ آمَنَ أَنْ يَسْبِقَ فَهُوَ قِمَارٌ، وَمَنْ أَدْخَلَ قَرَسًا بَيْنَ قَرَسَيْنِ وَهُوَ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَسْبِقَ فَلَيْسَ بِقِمَارٍ)^(٢).

إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ عِنْدَ رَجُلٍ دِينَارٌ وَإِذَا بَاعَ مَدْيًى^(٣) تَمَرٍ رَدِيٍّ يَلِدُ قَرَسًا، وَدِينَةً، فَصَارَتْ لَهُ، وَالْدِينَارُ نُمُ اسْتَرَى بِالْأَرْهَمِ تَمْرًا جَنِيًّا^(٤)، مَعْلُومٌ بِقَالِهِ، أَوْ مَقْظُونٌ صَحَّ الصَّرْفُ. وَإِنْ ظَنَّ أَنَّهُ غَيْرُ مَوْجُودٍ لَمْ يَصِحَّ الصَّرْفُ، لِأَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الْمَعْلُومِ.

الافتراء في المتصاريف

لَوْ صَارَ رَجُلًا دِينَارًا بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ، وَلَيْسَ مَعَهُ إِلَّا خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ، لَمْ يَجْزْ أَنْ يَتَفَرَّقَا قَبْلَ قَبْضِ الْعَشْرَةِ كُلِّهَا. فَإِنْ قَبِضَ الْخَمْسَةَ وَافْتَرَقَا، بَطَلَ الصَّرْفُ فِي نِصْفِ الدِّينَارِ الْآخَرِ، الَّذِي لَمْ يَأْخُذْ عَلَيْهِ خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ.

لَا يَجُوزُ بَيْعُ تُرَابٍ بِصَاعَةٍ أَوْ الْمَعْدِنِ بِشَيْءٍ مِنْ جَنْبِهِ، لِأَنَّهُ مَالٌ رِبَا يَبِيعُ بِجَنْبِهِ عَلَى وَجْهِ لَا تَعْلَمُ الْمُمَالَّةُ بَيْنَهُمَا قَلَمٌ يَصِحُّ. — وَإِنْ بَاعَ بِغَيْرِ جَنْبِهِ فَعَلَى قَوْلَيْنِ^(٥).

يُشْتَرَطُ التَّقَابُضُ فِي الْمَجْلِسِ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا. فَبِئْسَ التَّمَرُ اكْتِبَالُهُ أَوْ نَقْلُهُ، وَفِي الثَّمْرِ التَّخْلِيلُ.

(١) رواه مسلم في المساقاة رقم ١٥٨٧ (٣/ ١٦١).
(٢) الذي = يضم الهم وسكون الدال، وهو مكِيلٌ يَبِيعُ سِتْعَةَ عَشَرَ صَاعًا وهو غيرُ المَدِّ — المصباح المنير ص ٥٦٧.
(٣) جنبيًا = نوع من التمر عمتاز معروف عند العرب.
(٤) رواه البخاري في البيوع رقم ٢٢٠١ (٤/ ٤٦٧) ومسلم في المساقاة رقم ١٥٩٣ (٣/ ١٢١٥).
(٥) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم والبيهقي.
(٦) راجع المغني ج ٤ ص ٤٤.

(٧) هذه الأحاديث رواها البخاري في البيوع ٢١٨٤ — ٢١٩١ (٤/ ٤٤٩ — ٤٥٢) ومسلم في البيوع ١٥٣٩ — ١٥٤٢ (٣/ ١١٦٩ — ١١٧١). وفيه النهي عن بيع العريّة في العنب والزبيب (●) الرسق: مكيعة معلومة، وقيل هو حمل بغير وهو سترن صاعاً بصاع النبي.

لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْعَرِيَّةِ إِلَّا لِمُحْتَاجٍ إِلَى
أَكْلِهَا رُطْبًا، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهَا
لِغْنِيٍّ. لِلْحَدِيثِ: (مَا عَرَايَاكُمْ
هَذِهِ؟ فَسَمَى رَجُلًا مُحْتَاجِينَ مِنْ
الْأَنْصَارِ شَكُّوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ):
أَنَّ الرُّطْبَ يَأْتِي وَلَا نَقْدَ بَأْيَدِيهِمْ
يَبْتَاعُونَ بِهِ رُطْبًا يَأْكُلُونَهُ وَعِنْدَهُمْ
فُضُولٌ مِنَ التَّمْرِ فَرَخَّصَ لَهُمْ أَنْ
يَبْتَاعُوا الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا مِنَ التَّمْرِ
يَأْكُلُونَهُ رُطْبًا^(١).

٦
إِذَا تَرَكَ الْمُشْتَرِي الرُّطْبَ حَتَّى
يُثْمِرَ بَطَلَ الْعَقْدُ. لِلْحَدِيثِ:
(يَأْكُلُهَا أَهْلُهَا رُطْبًا).
وَلَا أَنَّ شِرَاءَهَا إِنَّمَا جَازَ لِلْحَاجَةِ
إِلَى أَكْلِ الرُّطْبِ فَإِذَا أَثْمَرَتْ تَبَيَّنَا
عَدَمَ الْحَاجَةِ فَيَبْطُلُ الْعَقْدُ.
— وَإِنْ أَخَذَ بَعْضُهَا رُطْبًا، وَتَرَكَ
بَاقِيَهَا حَتَّى أَثْمَرَ فَهَلْ يَبْطُلُ الْبَيْعُ
فِي الْبَاقِي؟ عَلَى وَجْهَيْنِ.

٧
لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْعَرِيَّةِ فِي غَيْرِ النَّخِيلِ.
لِلْحَدِيثِ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ): نَهَى عَنْ
الْمُرَابَنَةِ: (الرُّطْبُ بِالتَّمْرِ). إِلَّا أَصْحَابَ
الْعَرَايَا فَإِنَّهُ قَدْ أَذِنَ لَهُمْ، وَعَنْ بَيْعِ الْعِنَبِ
بِالزَّبِيبِ، وَكُلُّ تَمْرَةٍ بِخَرْصِهَا).
وَالْحَدِيثُ: (أَنَّهُ رَخَّصَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي بَيْعِ
الْعَرِيَّةِ بِالرُّطْبِ أَوْ بِالتَّمْرِ، وَلَمْ يَرَخَّصْ
فِي غَيْرِ ذَلِكَ).

٨
شُرُوطُ الْعَرَايَا
أ — أَنْ يَكُونَ فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ.
ب — يَبْعُهَا بِخَرْصِهَا مِنَ التَّمْرِ.
ج — قَبْضُ ثَمَرِهَا قَبْلَ التَّفَرُّقِ.
د — حَاجَةُ الْمُشْتَرِي إِلَى أَكْلِ الرُّطْبِ.
هـ — أَنْ لَا يَكُونَ مَعَهُ مَا يَشْتَرِي بِهِ سِوَى التَّمْرِ.
و — أَنْ يَأْكُلَهَا أَهْلُهَا رُطْبًا فَإِنْ تَرَكُوهَا حَتَّى
تَصِيرَ تَمْرًا بَطَلَ الْعَقْدُ.

أولاً
صورة البيع

الصورة الأولى

بيع النخل المؤبر

مَنْ بَاعَ نَخْلًا مُؤَبَّرًا^(١)، فَالْثَمَرَةُ لِلْبَائِعِ مَتْرُوكَةٌ فِي النَّخْلِ إِلَى الْجَذَاءِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ.

إِنَّ الْبَيْعَ مَتَى وَقَعَ عَلَى نَخْلٍ مُؤَبَّرٍ وَلَمْ يَشْتَرِطِ الْمُشْتَرِي الثَّمَرَةَ، وَكَانَتْ غَيْرَ مُؤَبَّرَةٍ فَهِيَ لِلْمُشْتَرِي. لِلْحَدِيثِ: (مَنْ ابْتَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤَبَّرَ ثَمَرَتُهَا لِلَّذِي بَاعَهَا، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ)^(٢).

إِذَا اشْتَرَطَ أَحَدُ الْمُتَبَايِعَيْنِ الثَّمَرَةَ فَهِيَ لَهُ، مُؤَبَّرَةٌ كَانَتْ أَوْ غَيْرَ مُؤَبَّرَةٍ، الْبَائِعُ فِيهِ وَالْمُشْتَرِي سَوَاءً. لِلْحَدِيثِ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ) نَهَى عَنِ النَّبْيَا^(٣) إِلَّا أَنْ تُعْلَمَ.

أَنَّ الثَّمَرَةَ إِذَا بَقِيَتْ لِلْبَائِعِ فَلَهُ تَرْكُهَا فِي الشَّجَرِ إِلَى أَوَانِ الْجَذَاءِ سِوَاءَ اسْتَحَقَّهَا بِشَرْطِهِ أَوْ يَطْهُورُهَا. لِأَنَّ الثَّقَلَ وَالتَّفْرِيعَ لِلْمَبِيعِ عَلَى حَسَبِ الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ، وَأَوَانُهُ هُنَا الْجَذَاءُ.

إِذَا أُبْرِ بَعْضُ النَّخْلِ دُونَ بَعْضٍ، فَمَا أُبِرَ فَهُوَ لِلْبَائِعِ، وَمَا لَمْ يُؤَبَّرْ فَلِلْمُشْتَرِي. لِلْحَدِيثِ: (إِنْ مَا أُبِرَ لِلْبَائِعِ)^(٤). وَمَفْهُومُهُ: أَنَّ مَا لَمْ يُؤَبَّرْ فَهُوَ لِلْمُشْتَرِي.

وَكَذَلِكَ طَلْعُ الْفَحَّالِ^(٥) كَطَلْعِ الْإِنَاثِ إِذَا لَمْ يَتَشَقَّقْ مِنْهُ شَيْءٌ فَهُوَ لِلْمُشْتَرِي، وَإِنْ تَشَقَّقَ مِنْهُ شَيْءٌ، فَهُوَ لِلْبَائِعِ، وَمَا لَمْ يَتَشَقَّقْ فَلِلْمُشْتَرِي.

كُلُّ عَقْدٍ مُعَاوَضَةٍ يَجْرِي مَجْرَى الْبَيْعِ فِي أَنَّ الثَّمَرَةَ الْمُؤَبَّرَةَ تَكُونُ لِمَنْ انْتَقَلَ عَنْهُ الْأَصْلُ، وَغَيْرُ الْمُؤَبَّرَةِ لِمَنْ انْتَقَلَ إِلَيْهِ الْأَصْلُ. مِثْلُ أَنْ يُصَدِّقَ^(٦) الْمَرْأَةَ نَخْلًا. وَكَذَلِكَ إِذَا انْتَقَلَ الْأَصْلُ بِغَيْرِ مُعَاوَضَةٍ كَالِهَبَةِ وَالرَّهْنِ فَحُكْمُهَا حُكْمُ الْبَيْعِ. أَمَّا إِذَا فَسَخَ الْعَقْدُ بِسَبَبٍ غَيْرِ، أَوْ فَلَسَ الْمُشْتَرِي أَوْ كَانَ صَدَاقًا رَجَعَ لِلزَّوْجِ، فَإِنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ يَبِيعُ الْأَصْلَ سِوَاءَ أُبِرَ أَوْ لَمْ يُؤَبَّرْ.

مَا يَكُونُ ثَمَرُهُ فِي أَكْثَامِهِ، ثُمَّ تَنْتَحِلُ الْأَكْثَامُ فَيُظْهِرُ، فَهُوَ كَالنَّخْلِ الَّذِي وَرَدَتْ السُّتَةُ فِيهِ. قَالَ النَّخْلُ الْأَصْلُ وَمَا عَدَاهُ مَقِيسٌ عَلَيْهِ. وَمِنْ هَذَا النَّوعِ الْقُطْنُ، وَمَا يَقْصَدُ نُورُهُ كَالْوَرْدِ وَالْيَاسَمِينِ وَالشَّرْجَسِ، فَإِنْ تَفْتَحَتْ الْأَكْثَامُ فَهُوَ لِلْبَائِعِ وَلَا فَهُوَ لِلْمُشْتَرِي.

مَا تَظْهَرُ ثَمَرَتُهُ بَارِزَةً لَا قِشْرَ عَلَيْهَا وَلَا نُورَ، كَالثَّنِينِ وَالثُّوتِ فَهِيَ لِلْبَائِعِ، لِأَنَّ طُحُورَهَا مِنْ شَجَرِهَا بِمَنْزِلَةِ طُحُورِ الطَّلْعِ مِنْ قِشْرِهِ.

مَا يَظْهَرُ فِي قِشْرِهِ، ثُمَّ يَبْقَى فِيهِ إِلَى حِينِ الْأَكْلِ، كَالرَّمَانِ وَالْمَوْزِ. فَهُوَ لِلْبَائِعِ بِنَفْسِ الظُّهُورِ، لِأَنَّ قِشْرَهُ مِنْ مَصْلَحَتِهِ، وَيَبْقَى فِيهِ إِلَى حِينِ الْأَكْلِ.

مَا يَظْهَرُ فِي قِشْرَيْنِ كَالْجُوزِ وَاللُّوزِ، فَهُوَ لِلْبَائِعِ أَيْضًا بِنَفْسِ الظُّهُورِ، لِأَنَّ قِشْرَهُ لَا يَزُولُ عَنْهُ غَالِبًا إِلَّا بَعْدَ جَذَاذِهِ

مَا يَظْهَرُ نُورُهُ ثُمَّ يَنْتَازِرُ، فَتَظْهَرُ الثَّمَرَةُ كَالْتَفَاحِ وَالْمُسْمَشِ وَالْإِجَاصِ^(٧) وَالْخُجْرِ، فَإِذَا تَفْتَحَ نُورُهُ، وَظَهَرَتِ الثَّمَرَةُ فِيهِ فَهِيَ لِلْبَائِعِ، وَإِنْ لَمْ تَظْهَرْ فَهِيَ لِلْمُشْتَرِي.

(١) مُؤَبَّرًا = هو ما قد تشقق طلعه وأصل الأبار عند أهل العلم = التفريق، قال ابن عبد البر: إلا أنه لا يكون التفريق حتى يتشقق الطلع وتظهر الثمرة، فغير به عن ظهور الثمرة للزوجة منه.

(٢) رواه البخاري في البيوع ٢٢٠٤ (٤/٤٦٩) ومسلم في البيوع ١٥٤٣ (٣/١١٧٢) ونلفقه (من باع نخلاً قد أبرت فثمرتها للبائع). (٥) الفحّال = يضم الفاء وتشديد الحاء. وهو ذكر النخل.

والحكم متملق بالظهور والتشقق دون نفس التفريق. بغير خلاف بين العلماء. (٢) رواه البخاري في البيوع ٢٢٠٤ (٤/٤٦٩) ومسلم في البيوع ١٥٤٣ (٣/١١٧٢). (٣) الثنيا = الاستثناء والحديث رواه الترمذي والنسائي وابن حبان.

(٤) رواه البخاري في البيوع ٢٢٠٤ (٤/٤٦٩) ومسلم في البيوع ١٥٤٣ (٣/١١٧٢). (٥) الفحّال = يضم الفاء وتشديد الحاء. وهو ذكر النخل.

المسورة الثالثة

بَيْعُ الْأَرْضِ وَالْأَرْضِ وَمَا تَحْتَوِي

المسورة الثانية

بَيْعُ الشَّجَرِ إِذَا كَانَ فِيهِ ثَمَرٌ يَأْكُلُ

تَفْرِيفَاتٌ

الأغصان والورق وسائر أجزاء الشجر، فهو للمشتري بكل حال لأنه من أجزائها خلق لمصلحتها.

إذا كانت الثمرة للبائع مبقاة في شجر المشتري، فاحتاجت إلى سقي، لم يكن للمشتري منعه منه.

أما إذا احتاجت الثمرة إلى السقي وفيه ضرر على الشجر، أو احتاج الشجر إلى سقي يضر بالثمر. فقال القاضي: أيهما طلب السقي لحاجته أجبر الآخر عليه، فإن اختلفا في قدر الحاجة رجع إلى أهل الخبرة.

إذا خيف على الأصول الضرر بتبقية الثمرة عليها، والضرر يسير لم يجبر على قطعها. لأنها مستحقة للبائع. وإن كان الضرر كبيراً على الأصول، ففيه وجهان.

وإذا باع شجراً فيه ثمر للبائع فحدثت ثمرة أخرى، أو اشترى ثمرة في شجرها، فحدثت ثمرة أخرى، فإن تميزت ثمة لكل واحد ثمرته، وإن لم تميز إحداهما من الأخرى فهما شريكان فيهما، كل واحد بقدر ثمرته، فإن لم يعلم قدر كل واحد منهما اصطلاحاً عليها، ولا يبطل العقد.

إذا باع الأرض وفيها زرع لا يحصد إلا مرة كالحنطة والشعير، أو كان المقصود من الزرع مستتراً كالجزر والفجل والبصل، فاشترطه المشتري، فهو للمشتري. لأنه دخل في بيع الأرض. وإذا أطلق البائع كان الزرع للبائع.

وإذا باع أرضاً فيها زرع يجز مرة بعد أخرى، أو زرع تتكرر ثمرته كالخيار والبطيخ فإن الجزء أو الثمرة الظاهرة عند البيع للبائع.

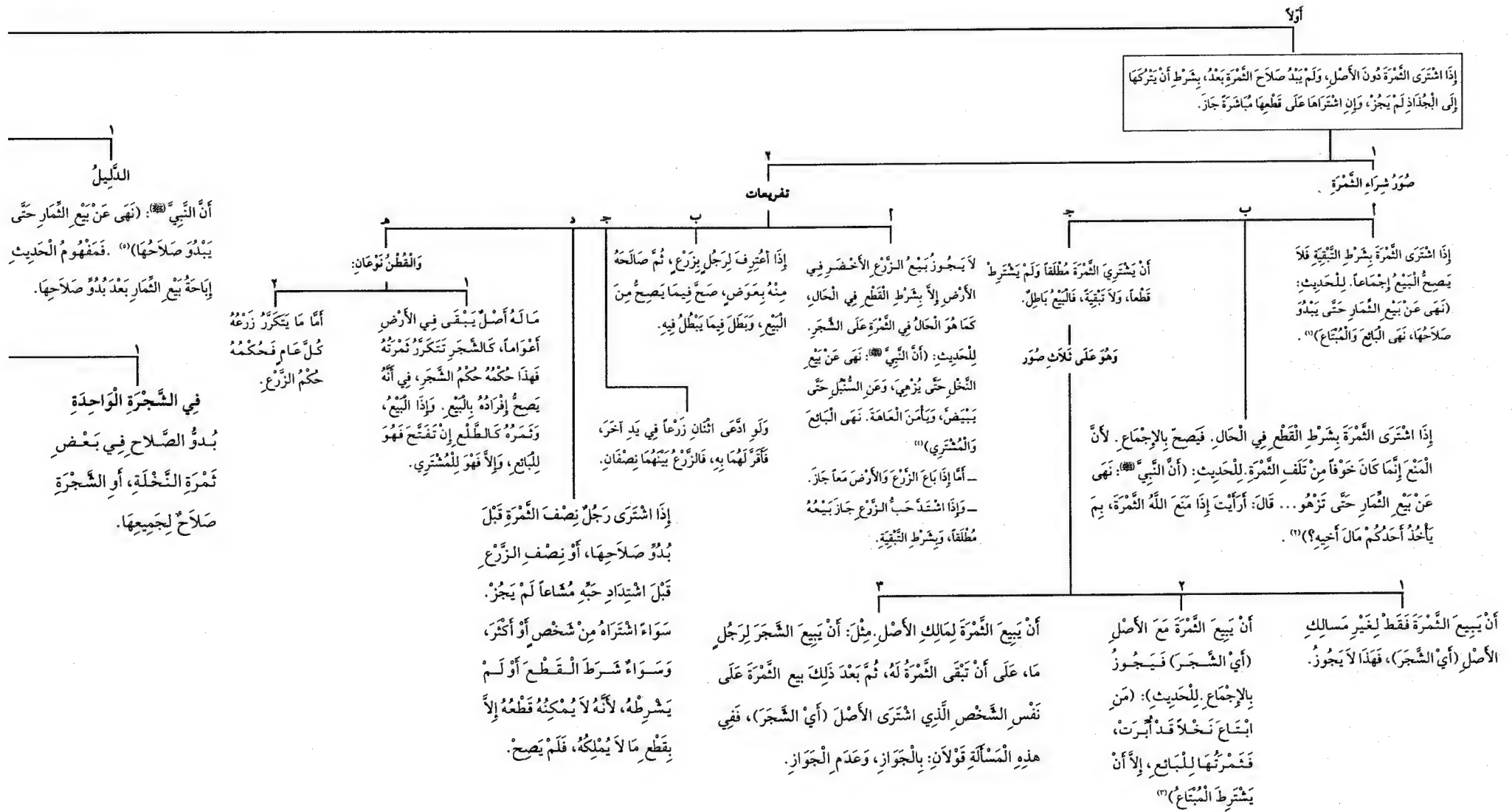
وإذا اشترى أرضاً فيها بذر فاستحق المشتري أصله، كالتعناع والبقول التي تجز مرة بعد أخرى، لأنه ترك في الأرض للتبقية، فهو كأصول الشجر وإن كان بذراً لما يستحقه البائع فهو له، إلا أن يشترطه المشتري فهو له. أما إذا لم يعلم المشتري بالبذر عند البيع، وعلم به بعد ذلك فللمشتري الخيار في فسح البيع أو إمضائه.

إِذَا بَاعَ صَاحِبُ الْأَرْضِ أَرْضاً بِحَقُوقِهَا دَخَلَ مَا فِيهَا مِنْ غَرَاسٍ وَبَنَاءٍ فِي الْبَيْعِ. وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ رَهْنُكَ هَذِهِ الْأَرْضُ بِحَقُوقِهَا، دَخَلَ فِي الرِّهْنِ غَرَاسُهَا، وَبَنَاؤُهَا. وَإِنْ لَمْ يَقُلْ بِحَقُوقِهَا فَهَلْ يَدْخُلُ الْغَرَاسُ وَالْبَنَاءُ فِيهَا؟ عَلَى وَجْهَيْنِ. وَإِنْ بَاعَهُ شَجَرًا لَمْ تَدْخُلِ الْأَرْضُ فِي الْبَيْعِ، لِأَنَّ الْأَسْمَ لَا يَتَنَاوَلُهَا وَلَا هِيَ تَبْعُ لِلْبَيْعِ.

وَإِنْ قَالَ: بَيْعُكَ هَذِهِ الْقَرْيَةَ، فَإِنْ كَانَ فِي اللَّفْظِ قَرْيَةً عَلَى بَيْعِ الْأَرْضِ دَخَلَتْ الْأَرْضُ فِي الْبَيْعِ وَإِلَّا فَلَا. لِأَنَّ لَفْظَ الْقَرْيَةِ يَتَنَاوَلُ الْبُيُوتَ وَالْحِصْنَ الدَّائِرَ عَلَيْهَا.

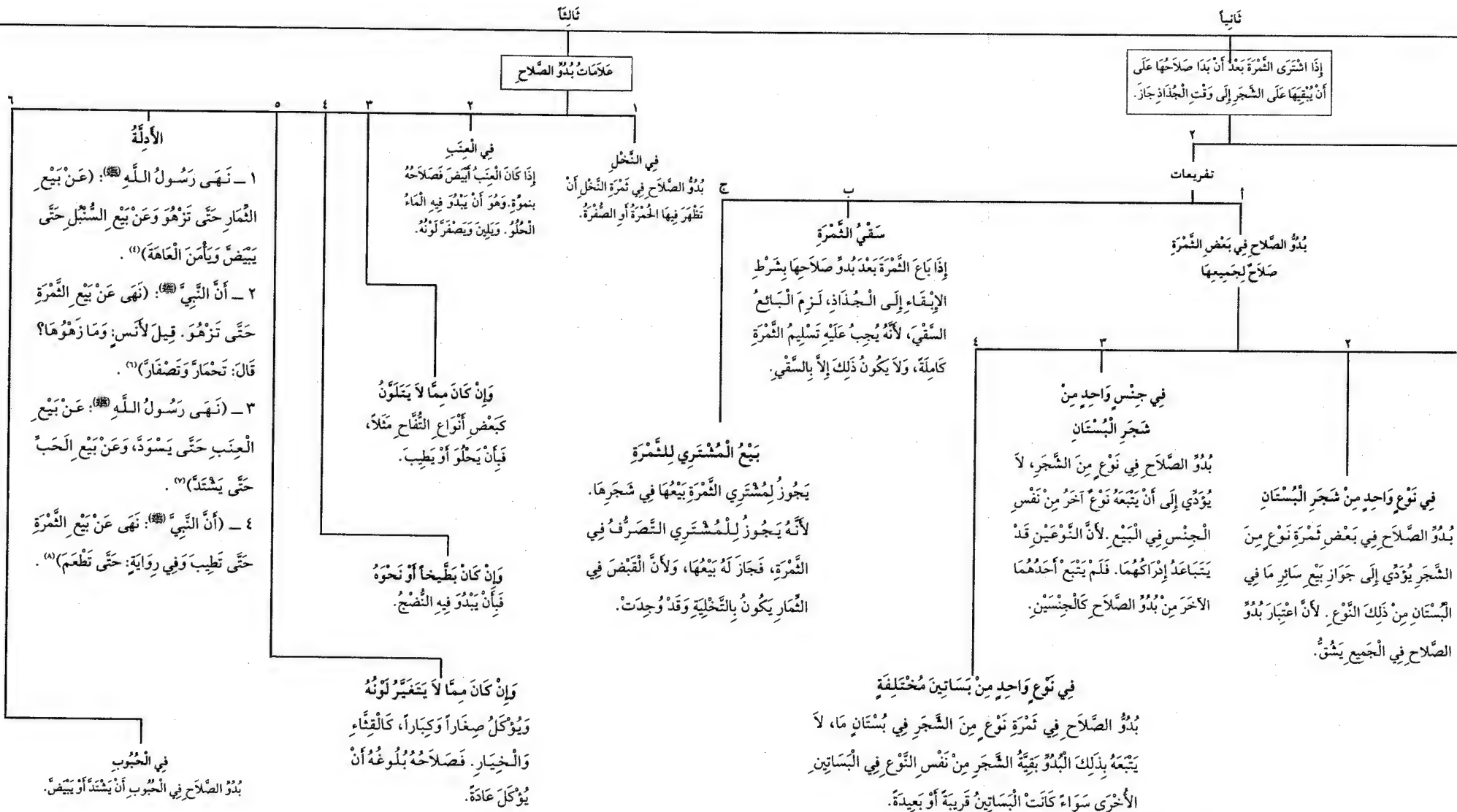
وَإِنْ بَاعَهُ دَارًا بِحَقُوقِهَا تَنَاوَلَ الْبَيْعُ أَرْضَهَا وَبَنَاءَهَا، وَمَا هُوَ مُتَّصِلٌ بِهَا مِمَّا هُوَ مِنْ مَصْلَحَتِهَا، وَلَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ مَا لَيْسَ مِنْ مَصَالِحِهَا، وَلَا مَا كَانَ مُتَفَصِّلاً عَنْهَا يَخْتَصُّ بِمَصْلَحَتِهَا.

إِذَا بَعَتْ الْأَرْضُ فِيهَا مَعَادِنُ جَامِدةً، دَخَلَتْ فِي الْبَيْعِ وَمُلِكَتْ بِمِلْكِ الْأَرْضِ الَّتِي هِيَ فِيهَا، وَإِنْ ظَهَرَ فِي الْأَرْضِ مَعْدَنٌ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ الْبَائِعُ، فَلِلْبَائِعِ الْخِيَارُ، لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ لَمْ يَعْلَمْ بِهَا.



(١) رواه البخاري في البيوع ٢١٩٤ (٤/ ٤٦٠) ومسلم في البيوع ١٥٣٤ (٣/ ١١٦٥).
 (٢) رواه البخاري في البيوع ٢١٩٨ (٤/ ٤٦٥).
 (٣) رواه البخاري في البيوع ٢٢٠٤ (٤/ ٤٦٩).
 (٤) رواه مسلم في البيوع ١٥٣٥ (٣/ ١١٦٥).

(٥) رواه البخاري في البيوع ٢١٩٣ (٤/ ٤٦٠) ومسلم في البيوع ١٥٣٦ (٣/ ١١٦٧).

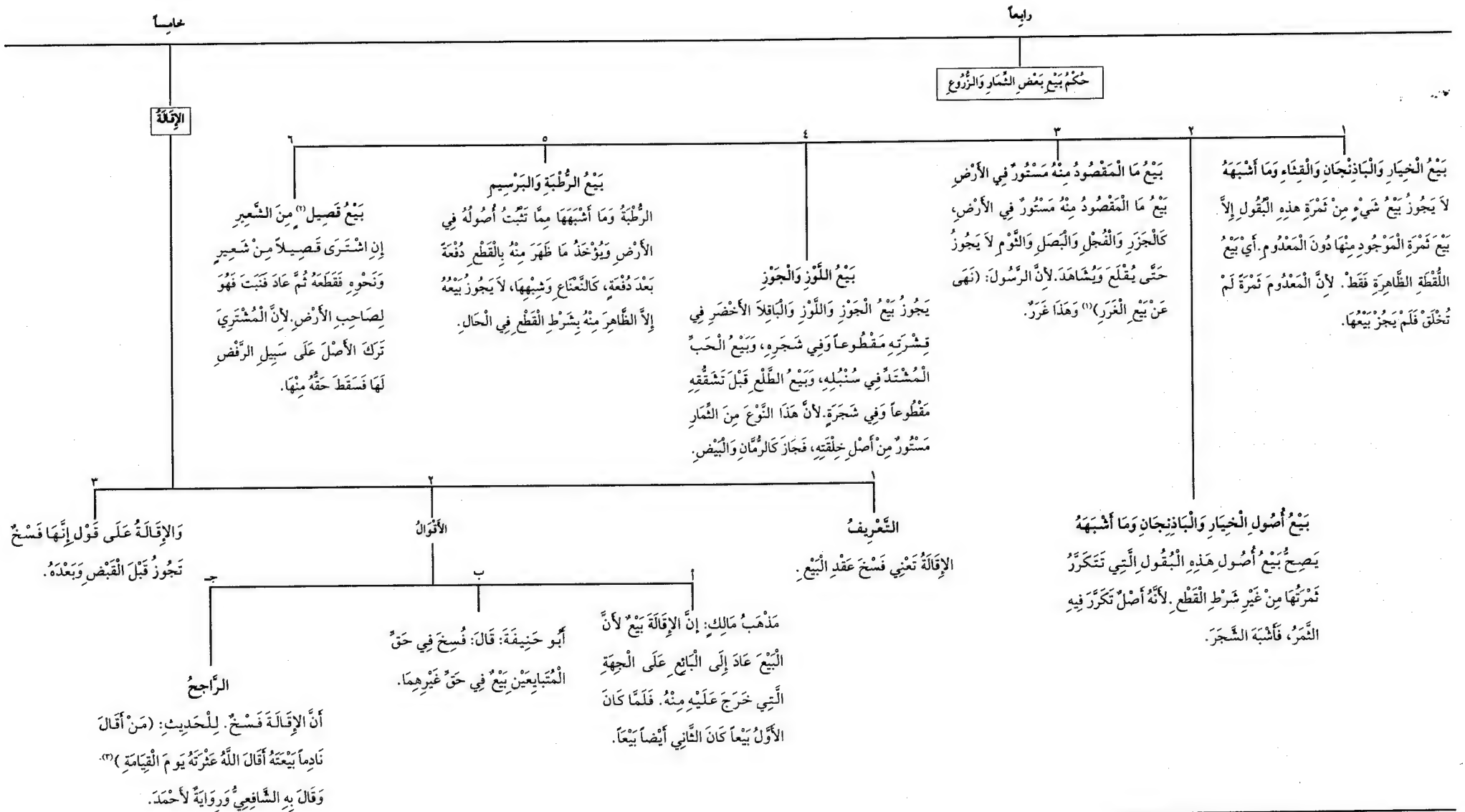


(٤) رواه مسلم في البيوع ١٥٣٥ (٣/ ١١٦٥).

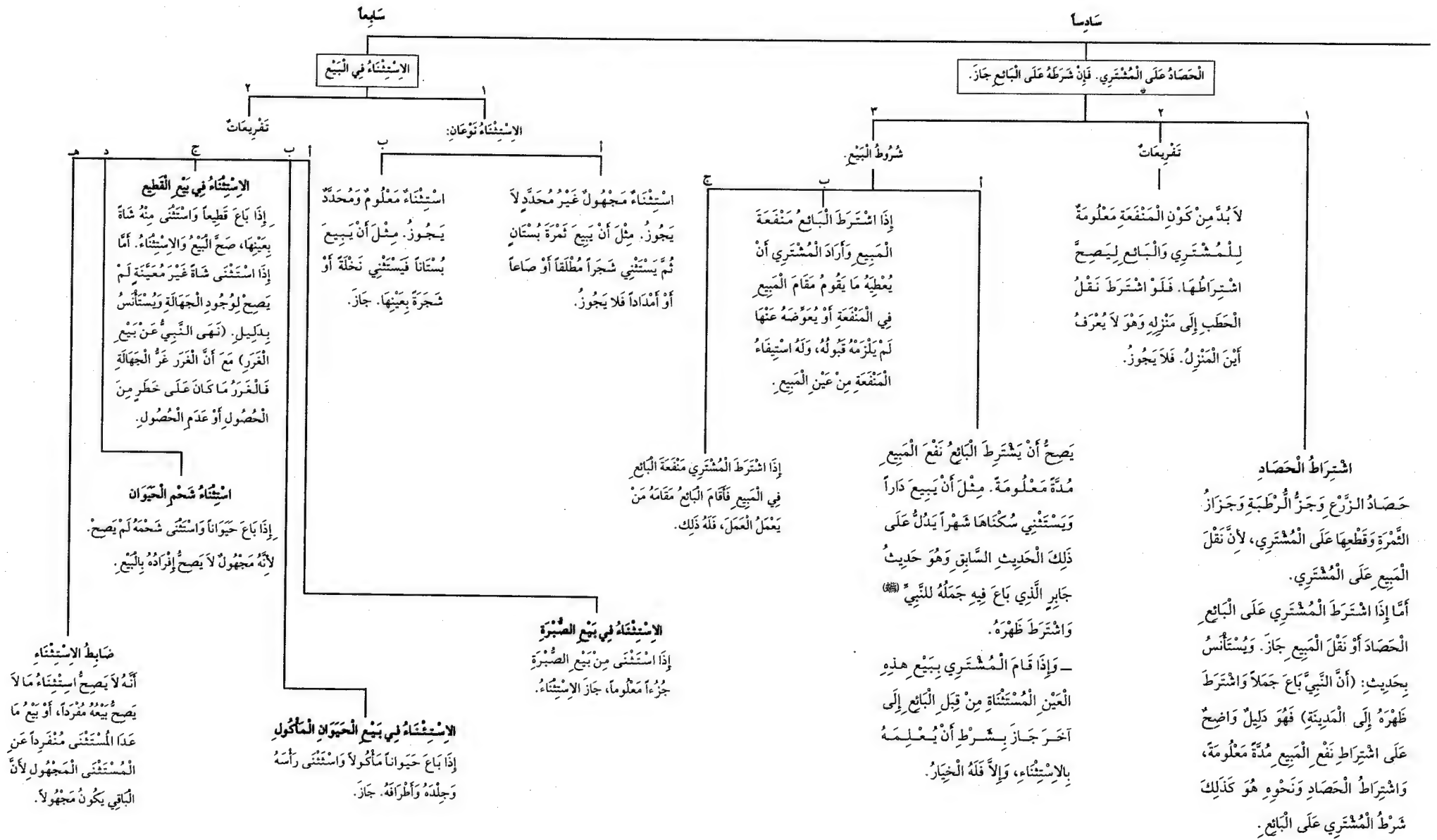
(٦) رواه البخاري في البيوع ٢١٩٤ (٤ / ٤٦٠).

(۷) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم وابن حبان.

(٨) رواه البخاري في البيوع ٢١٨٩ (٤/ ٤٥٢) ومسلم في البيوع ١٥٣٦ (٤/ ١١٦٧).

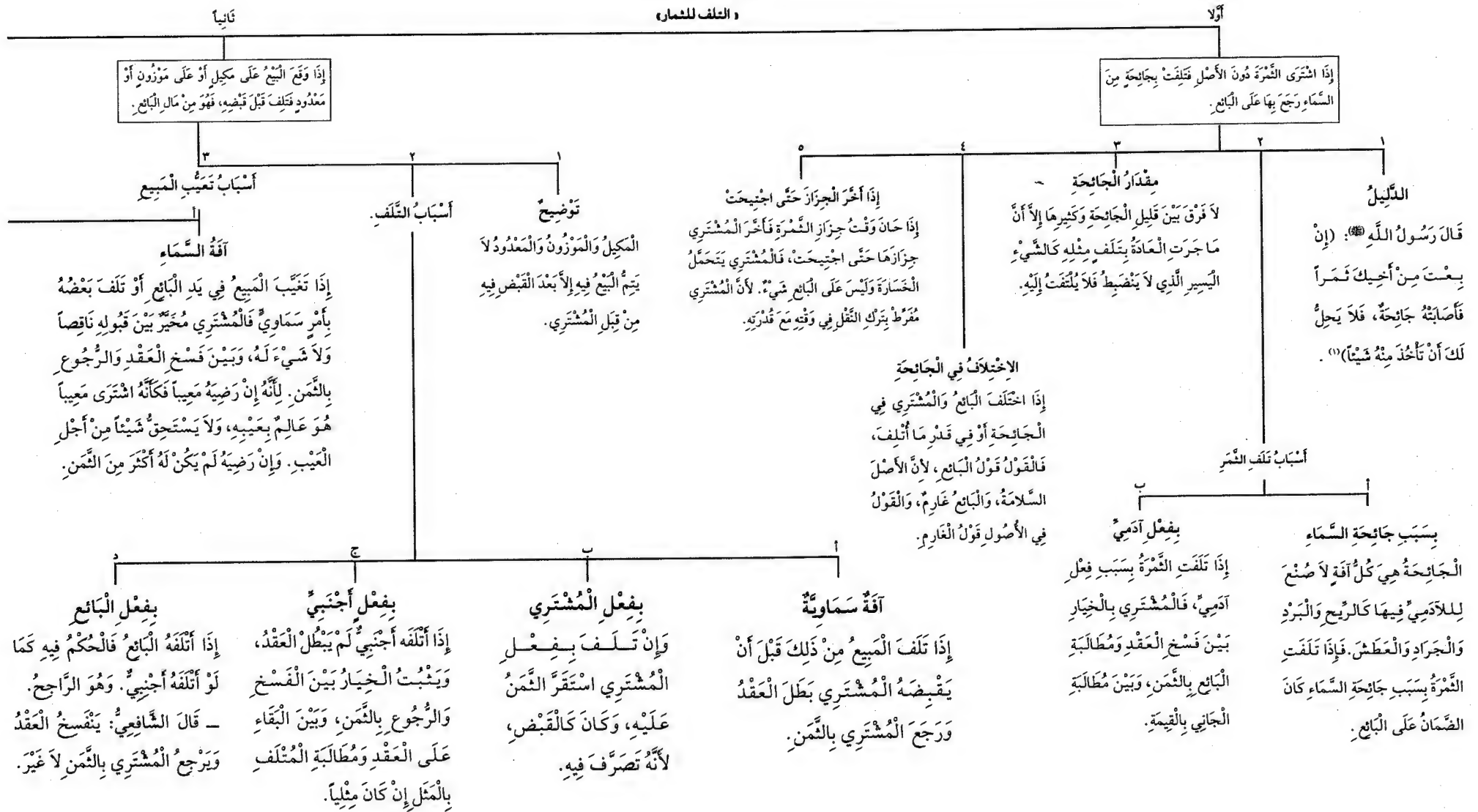


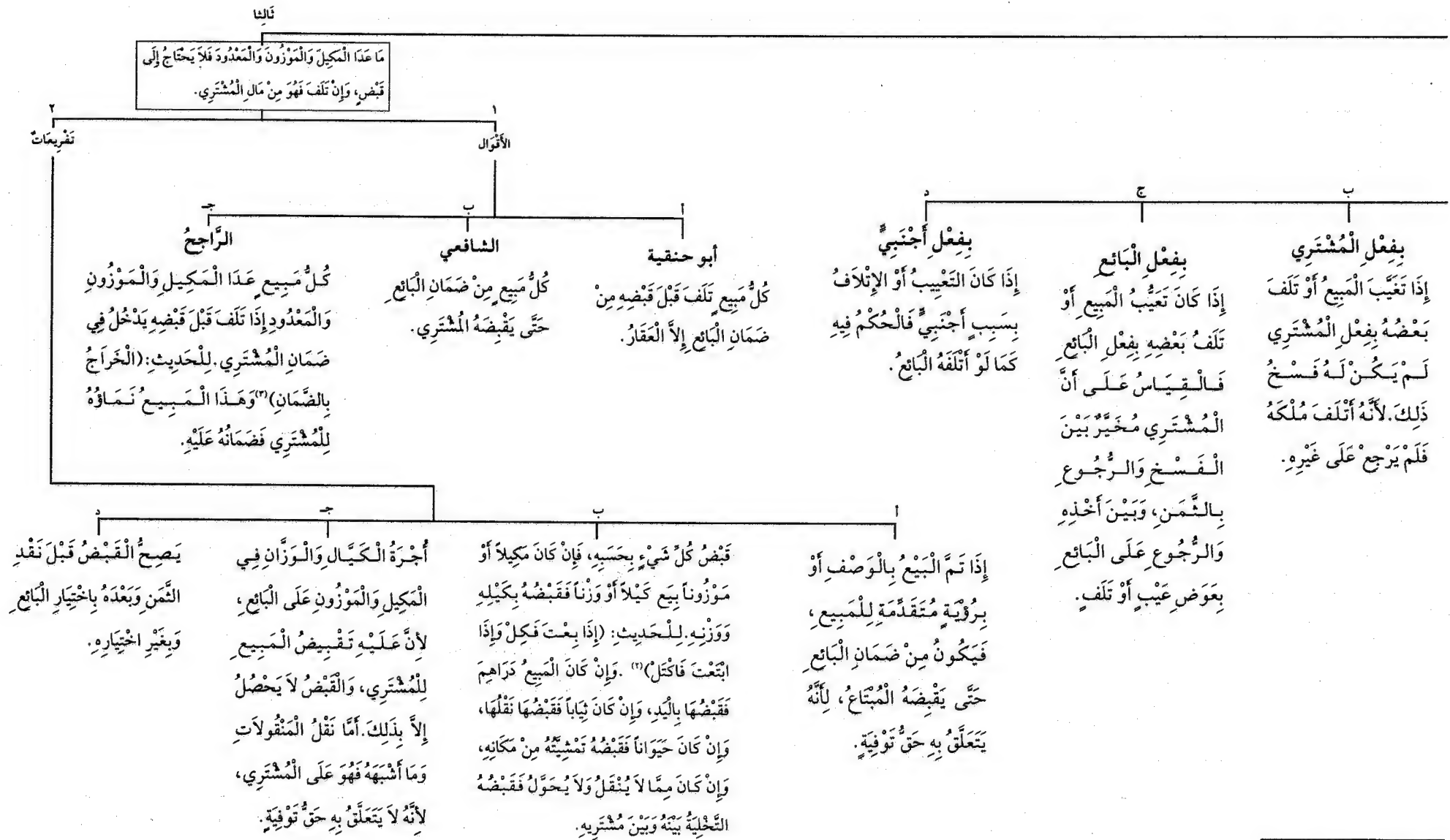
(١) مسلم في البيع ١٥١٣ (٤/ ١١٥٣).
(٢) قصيلا وهو الشعير يجر أخضر لغلق الدواب.
قال الفارابي: سني (قصيلا) لأنه يقصل وهو رطب، المصباح المنير ص ٥٠٦.
(٣) رواه البخاري في الشروط ٢٧١٨ (٥/ ٢٧٠) ومسلم في المساقاة ٧١٥ (٣/ ١٢٢١).



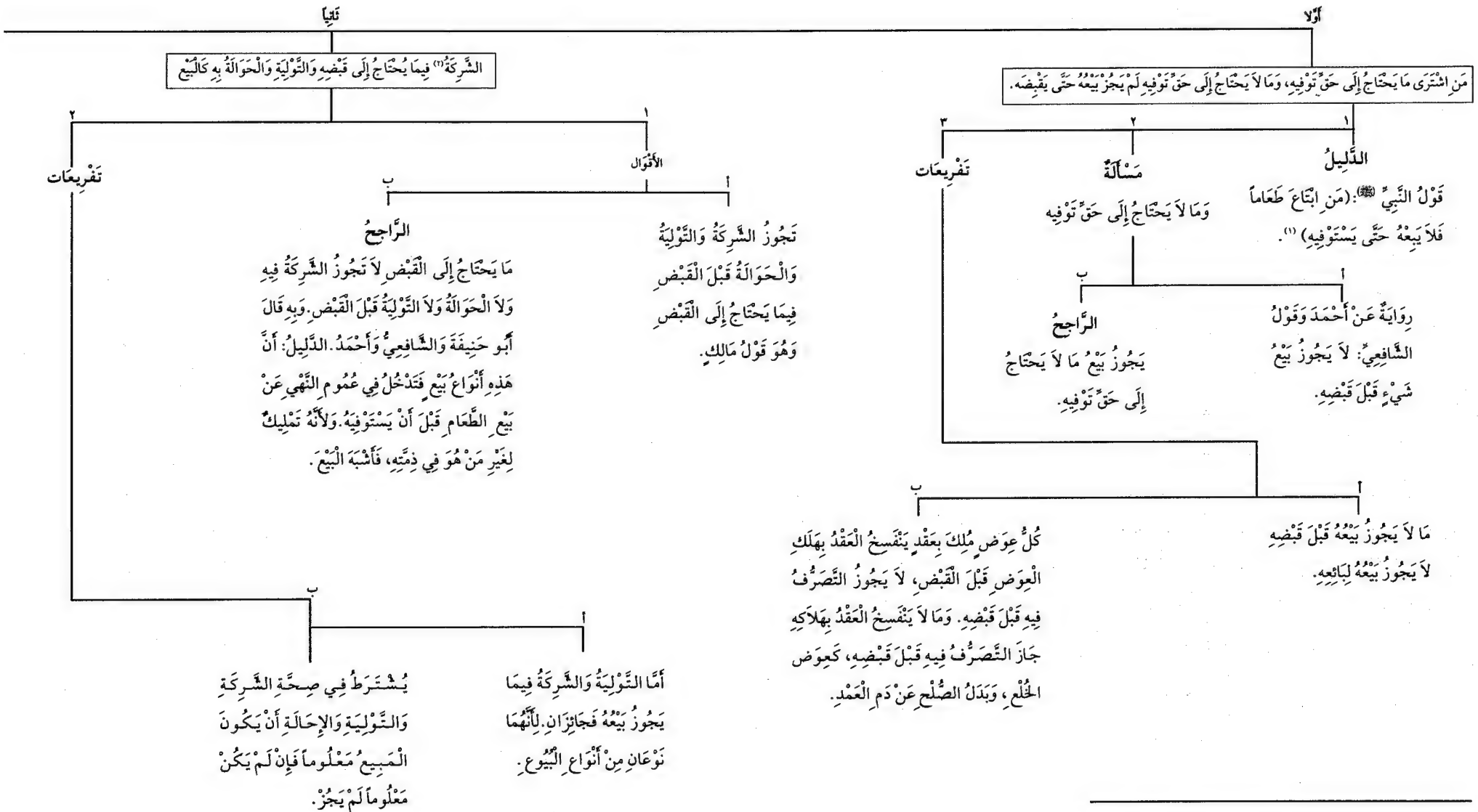
باب بيع الأصول والثمار

«التلف للثمار»





(٢) البخاري في البيوع (٤٠٣/٤) تعليقاً.
(٣) رواه أحمد والأربعة والحاكم.

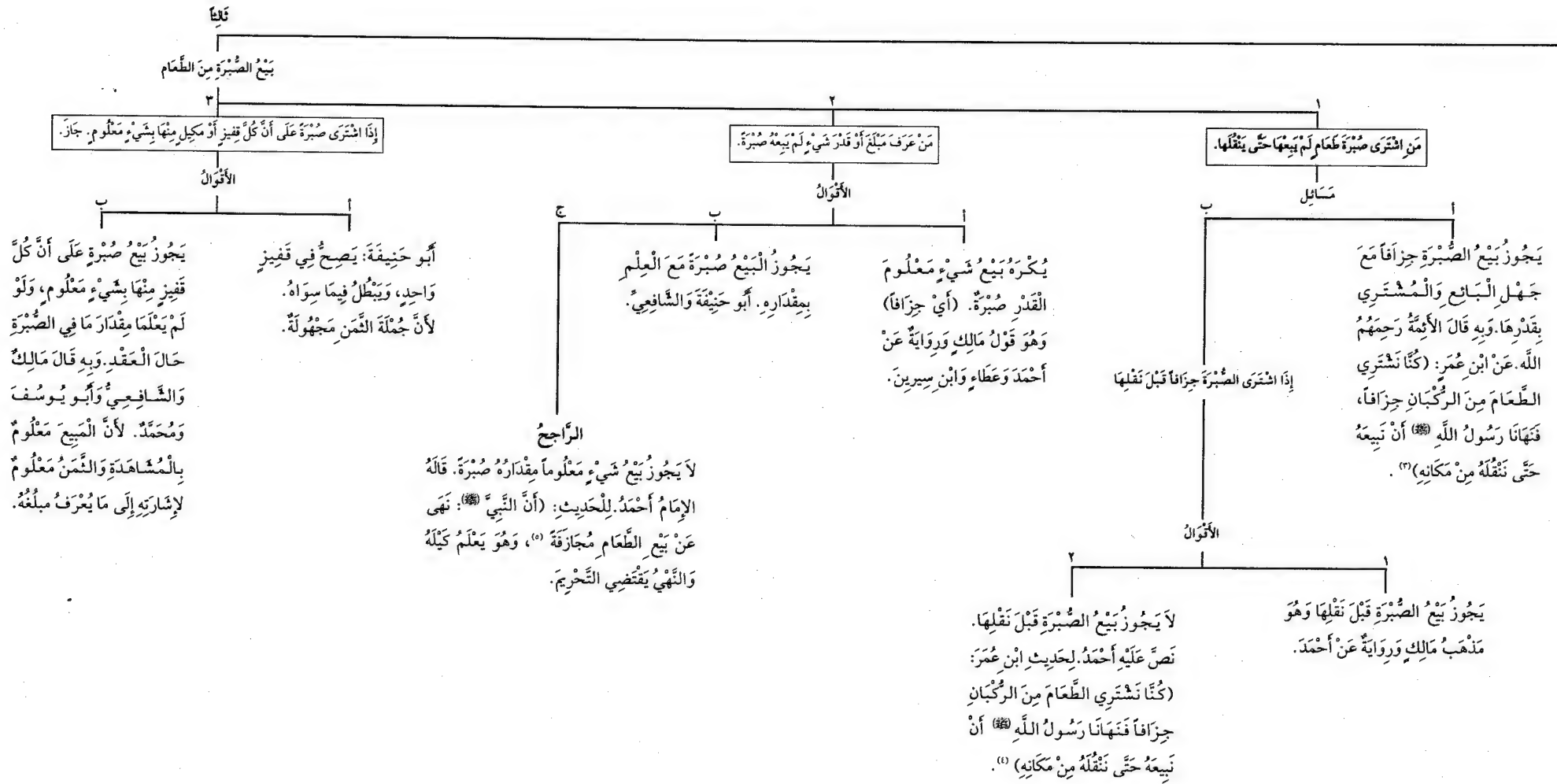


(١) رواه البخاري في البيوع ٢١٣٦ (٤/ ٤٠٩) ومسلم في البيوع ١٥٢٥ (٣/ ١١٥٩).

(٢) الشَّرِكَةُ = بيع بعض المبيع يقسّمه من ثمنه.

التَّوَلِيَّةُ = بيع جميع المبيع بمثل ثمنه.

الحَوَالَةُ = من التحويل بمعنى الانتقال، أي نقل الدين من ذمّة المُجِيع إلى ذمّة المُحَالِ عَلَيْهِ.



بَابُ الْمَصْرَاةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَعْيُوبِ

قَوَاعِدُ

القاعدة الأولى

إِذَا اشْتَرَى مُصْرَاةً وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، فَهُوَ بِالْخِيَارِ
بَيْنَ أَنْ يَقْبَلَهَا أَوْ يَرُدَّهَا وَصَاعاً مِنْ تَمْرٍ.

التعريف

التَّصْرِيَةُ: جَمْعُ اللَّبَنِ فِي
الضَّرْعِ. قَالَ الْبُخَارِيُّ: أَصْلُ
التَّصْرِيَةِ حَبْسُ الْمَاءِ، يُقَالُ:
صَرَيْتُ الْمَاءَ: حَبَسْتَهُ.

الحكم

التَّصْرِيَةُ حَرَامٌ إِذَا أَرَادَ بِذَلِكَ التَّدْلِيْسَ عَلَى
الْمُشْتَرِي. لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ): (لَا
تَصْرُوا) (١) وَقَوْلُهُ: (مَنْ عَشَنَّا فَلَيْسَ مِنَّا) (٢)

في شراء المصراة

ب

وَأِنْ كَانَ عَالِماً بِالتَّصْرِيَةِ قَبْلَ الشِّرَاءِ.

مَنْ اشْتَرَى مُصْرَاةً وَهُوَ لَا يَعْلَمُ
بِأَنَّهَا مُصْرَاةٌ إِلَّا بَعْدَ الشِّرَاءِ.

الأقوال

إِنَّهُ لَا خِيَارَ لَهُ لِأَنَّهُ
ذَلِكَ لَيْسَ بِعَيْبٍ.

الثاني

الراجح

لَهُ الْخِيَارُ فِي الرَّدِّ وَالْإِسْكَانِ. لِلْحَدِيثِ: (لَا
تَصْرُوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ فَمَنْ ابْتَاعَهَا بَعْدَ فَإِنَّهُ
بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْتَلِبَهَا، إِنْ شَاءَ
أَمْسَكَهَا، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعاً مِنْ تَمْرٍ) (٣).

في رد المصراة

إِذَا أَرَادَ الْمُشْتَرِي رَدَّ الْمَصْرَاةِ
رَدَّ مَعَهَا صَاعاً مِنْ تَمْرٍ.

الأقوال

الأول

الْوَاجِبُ صَاعٌ مِنْ
غَالِبِ قُوَّةِ الْبَلَدِ.

الثاني

يَرُدُّ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ أَوْ
نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ.

الثالث

الراجح

الْوَاجِبُ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ. لِلْحَدِيثِ: (إِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعاً مِنْ تَمْرٍ) (١).
وَالْحَدِيثُ: (مَنْ اشْتَرَى غَنَمًا مُصْرَاةً فَاحْتَلَبَهَا فَإِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا وَإِنْ سَخِطَهَا فَفِي حَلَبَتِهَا
صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ) (٢). صَاعُ التَّمْرِ بَدَلُ اللَّبَنِ الَّذِي حَلَبَ مِنَ الشَّاةِ الْمَصْرَاةِ وَلَيْسَ قِيمَتُهُ لِمَا يَلِي:
١ - أَنَّ الْقِيَمَةَ هِيَ الْأَمَانُ وَالتَّمْرُ لَيْسَ تَمْنًا.

٢ - أَنَّهُ أَوْجَبَ فِي الْمَصْرَاةِ مِنَ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ جَمِيعاً صَاعاً مِنْ تَمْرٍ مَعَ اخْتِلَافِ لَبَنِهَا.
٣ - أَنَّ لَفْظَهُ لِلْعُمُومِ يَتَنَاوَلُ كُلَّ مُصْرَاةٍ وَلَا يَتَّقِي أَنْ تَكُونَ قِيَمَةُ لَبَنِ كُلِّ مُصْرَاةٍ صَاعاً.

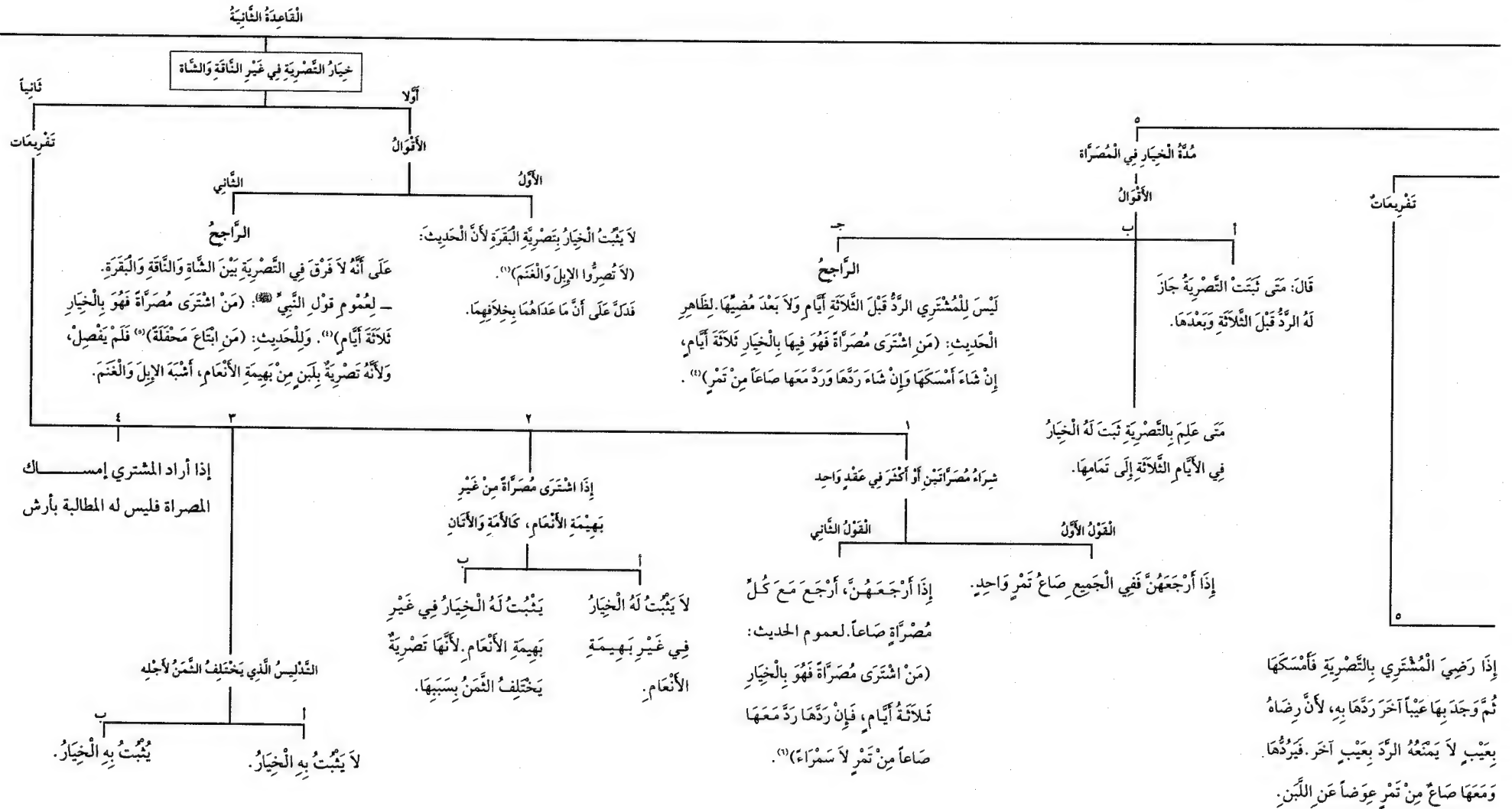
إِذَا عُدِمَ التَّمْرُ مِنَ الْمَكَانِ
الَّذِي تَمَّ فِيهِ الْبَيْعُ فَعَلَيْهِ قِيَمَةُ
التَّمْرِ مِنْ نَفْسِ الْمَكَانِ.

يَجُوزُ إِخْرَاجُ صَاعِ التَّمْرِ مِنْ
النَّوْعِ الْمُتَنَازِلِ أَوْ مِنْ أَذْنَى مَا
يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْجَيْدِ.

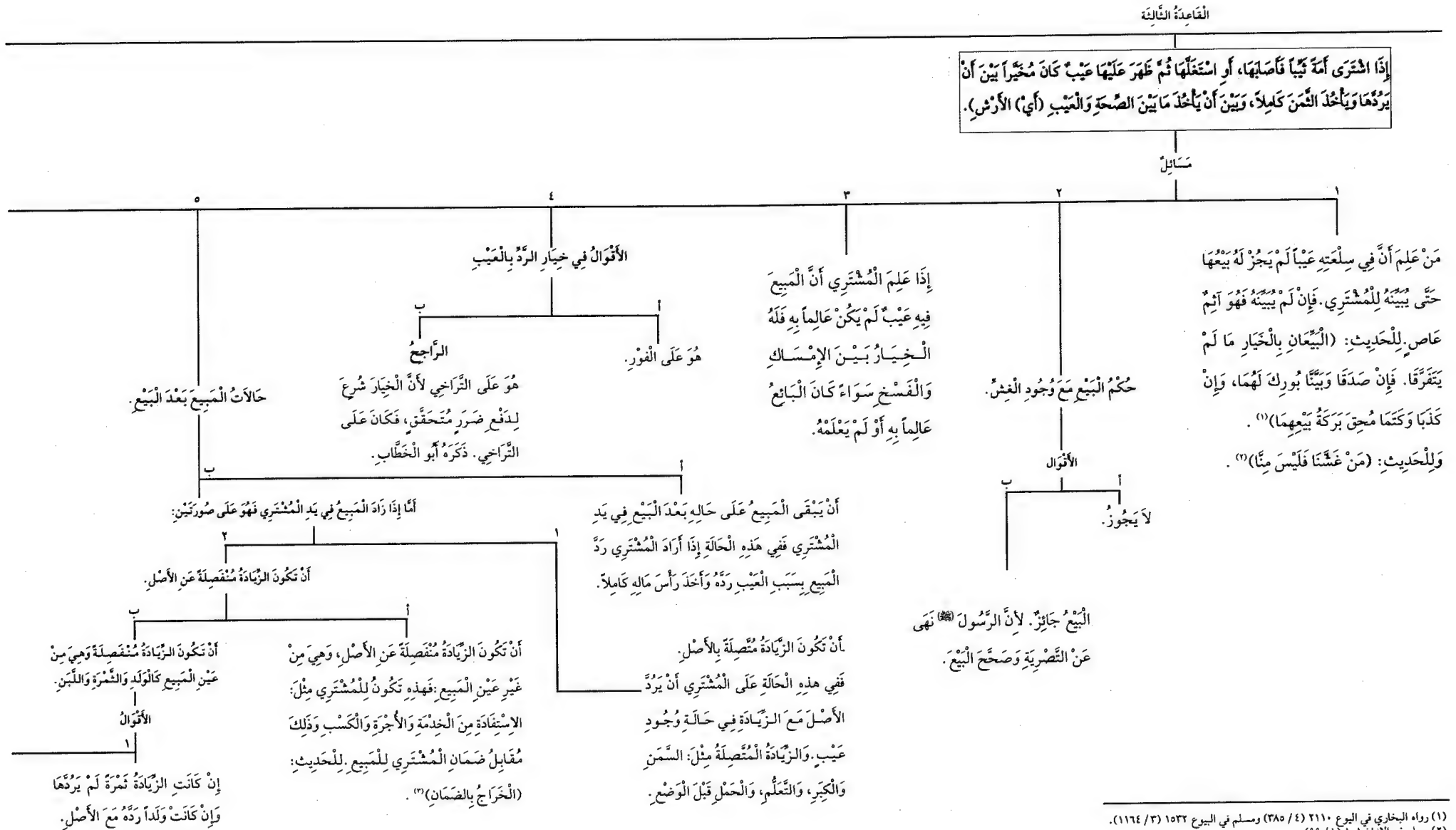
إِنْ عَلِمَ بِالتَّصْرِيَةِ بَعْدَ الْبَيْعِ وَقَبْلَ
حَلَبِهَا، فَإِنَّهُ رَدَّهَا وَلَا شَيْءَ مَعَهَا.
وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ.

إِنْ حَلَبَهَا وَتَرَكَ لَبَنَهَا بِحَالِهِ
ثُمَّ رَدَّهَا، فَيُرَدُّ مَعَهَا لَبَنُهَا
وَلَا يُلْزَمُهُ شَيْءٌ.

(١) رواه البخاري في البيوع ٢١٤٨ (٤/ ٤٢٢) ومسلم في البيوع ١٥٢٤ (٣/ ١١٥٩).
(٢) رواه مسلم في الإيمان ١٠٦ (١/ ٩٩).
(٣) رواه البخاري في البيوع ٢١٥١ (٤/ ٤٣١) ومسلم في البيوع ١٥٢٤ (٣/ ١١٥٨).



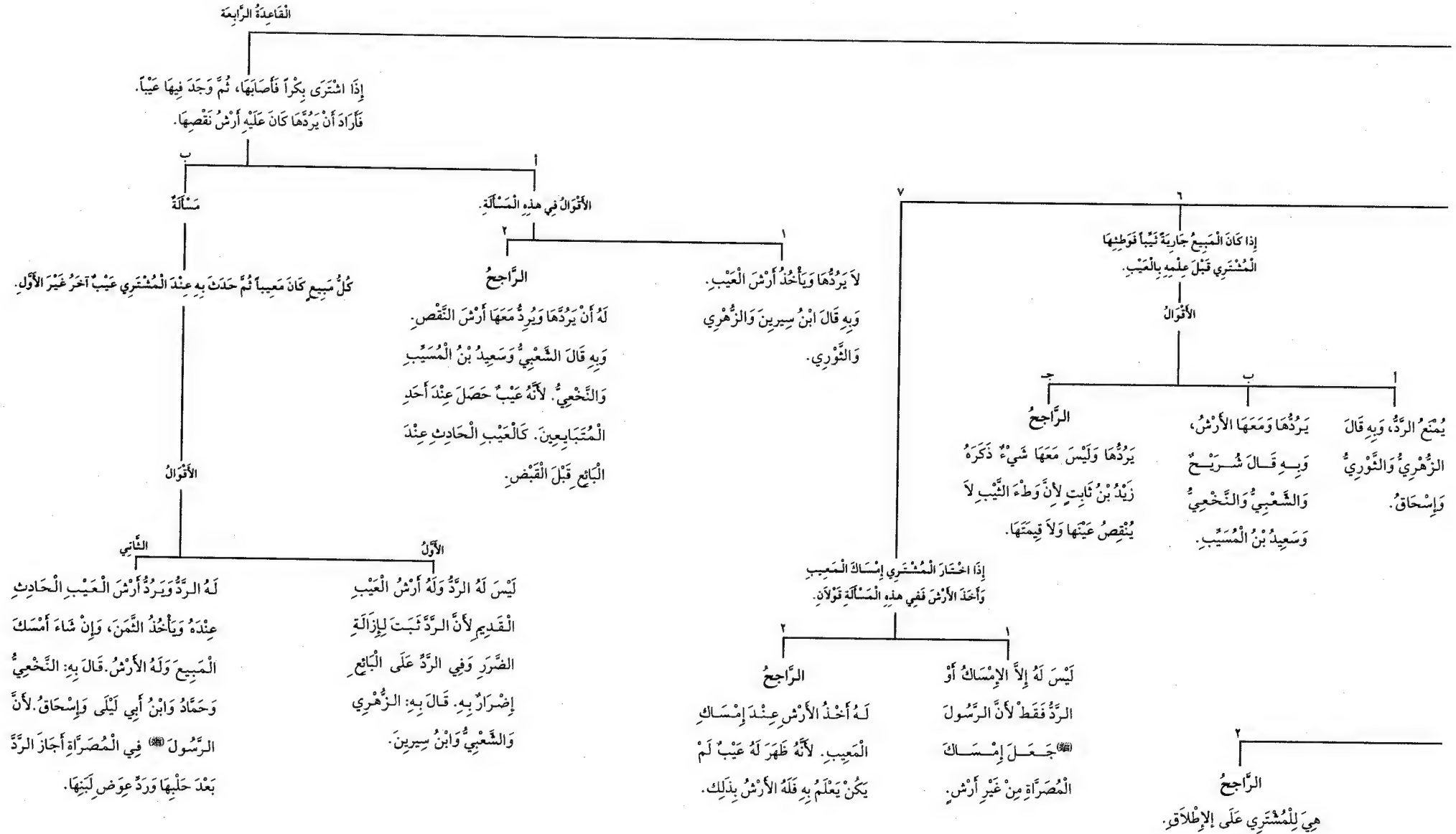
(٤) مسلم في البيوع ١٥٢٤ (٣/١١٥٨).
(٥) المحفلة: هي الدابة التي جمع لبنها فيها والحديث رواه أبو داود وابن ماجه والبيهقي وضعفه.
(٦) مسلم في البيوع ١٥٢٤ (٣/١١٥٨).

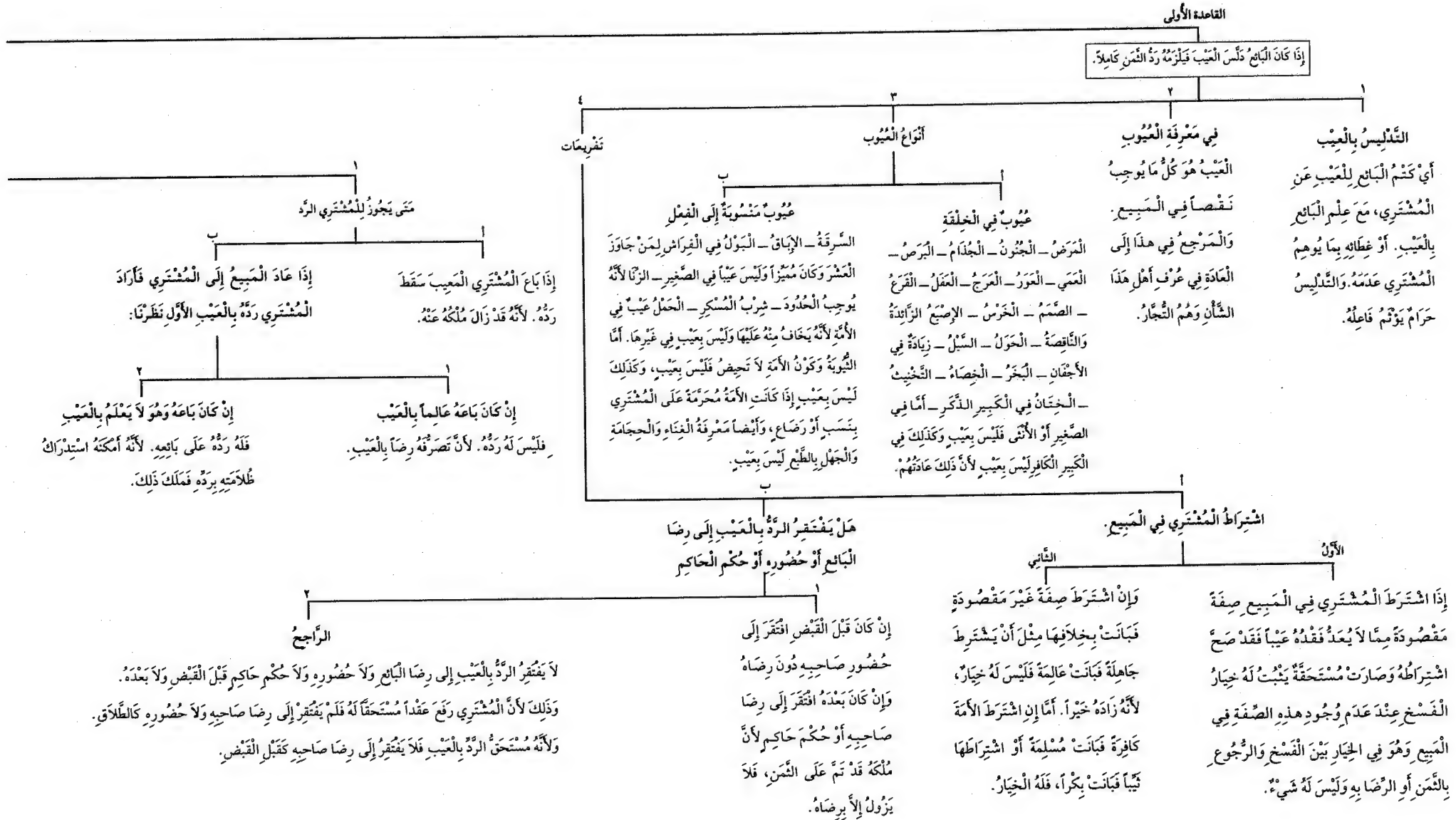


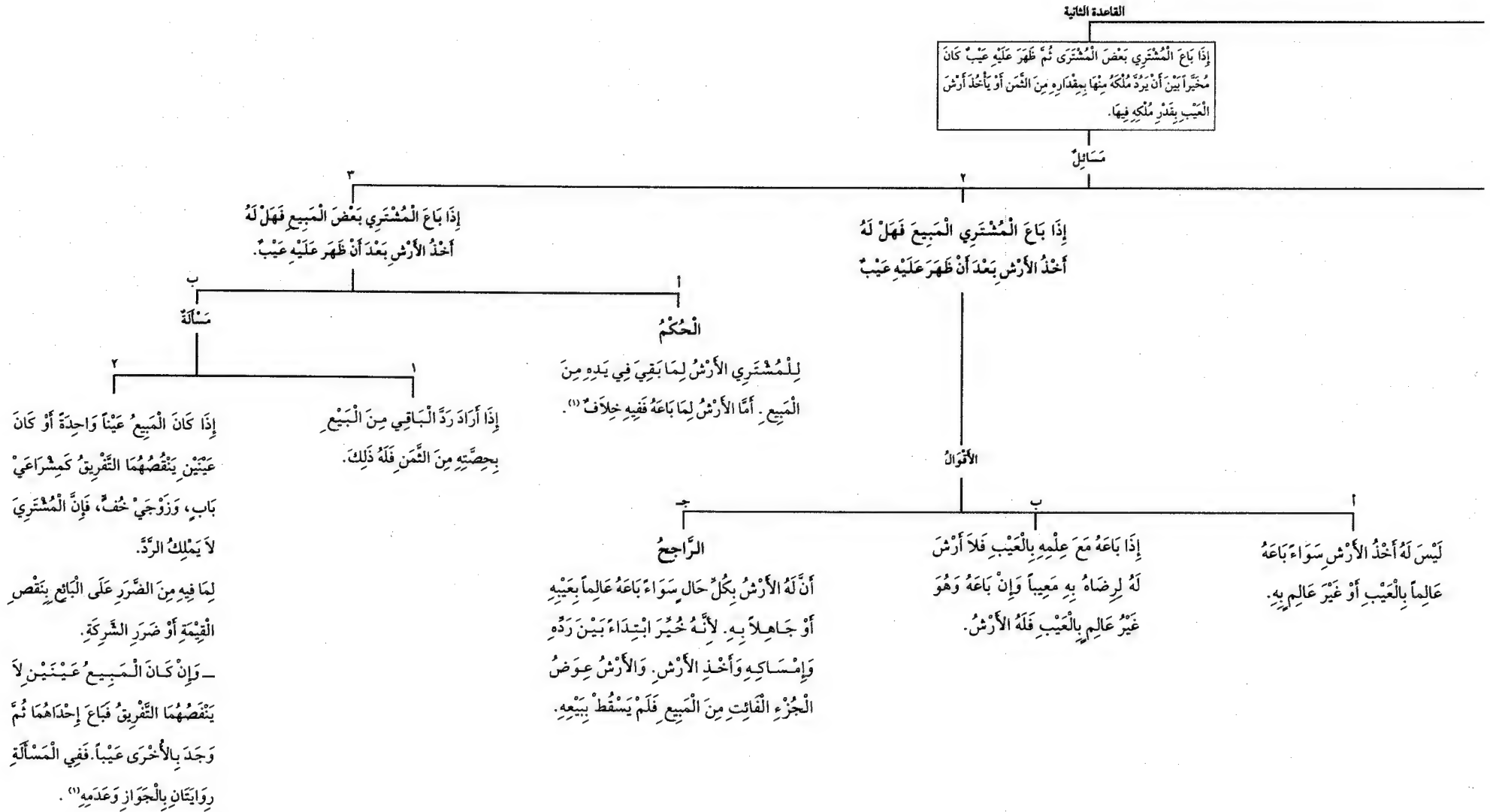
(١) رواه البخاري في البيوع ٢١١٠ (٤/ ٣٨٥) ومسلم في البيوع ١٥٢٢ (٣/ ١١٦٤).

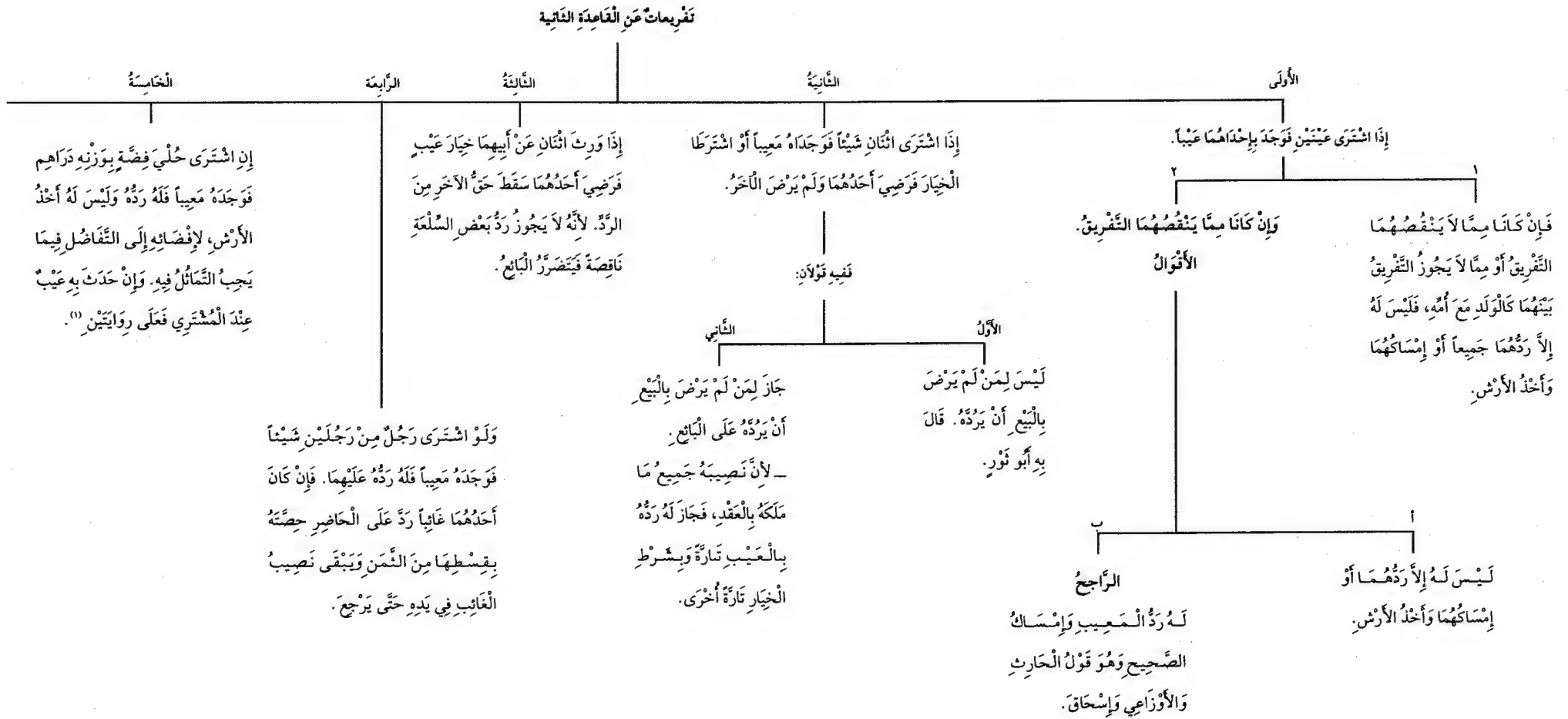
(٢) مسلم في الإيمان ١٠١ (١/ ٩٩).

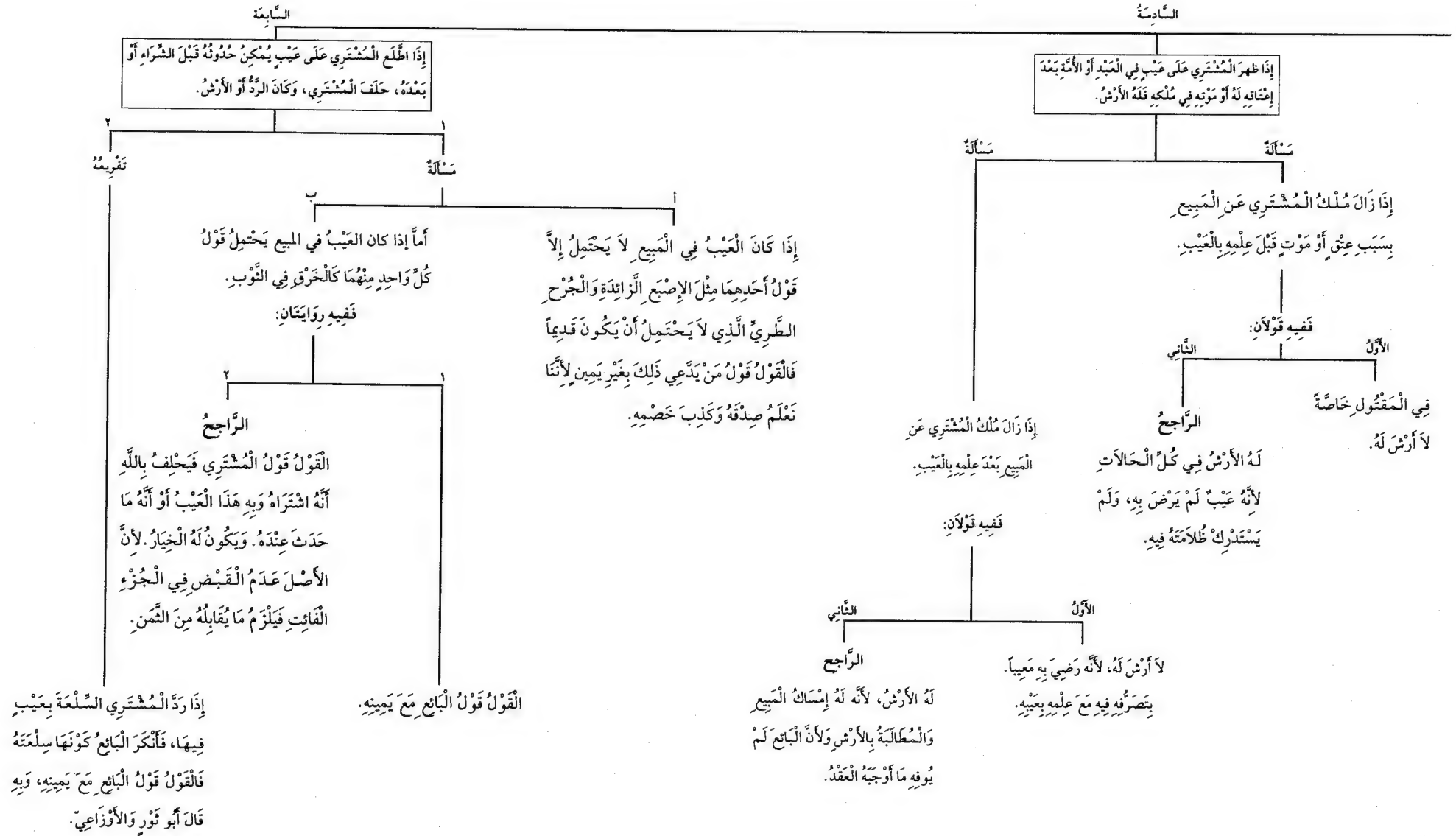
(٣) رواه أحمد وأصحاب السنن الأربعة والحاكم.

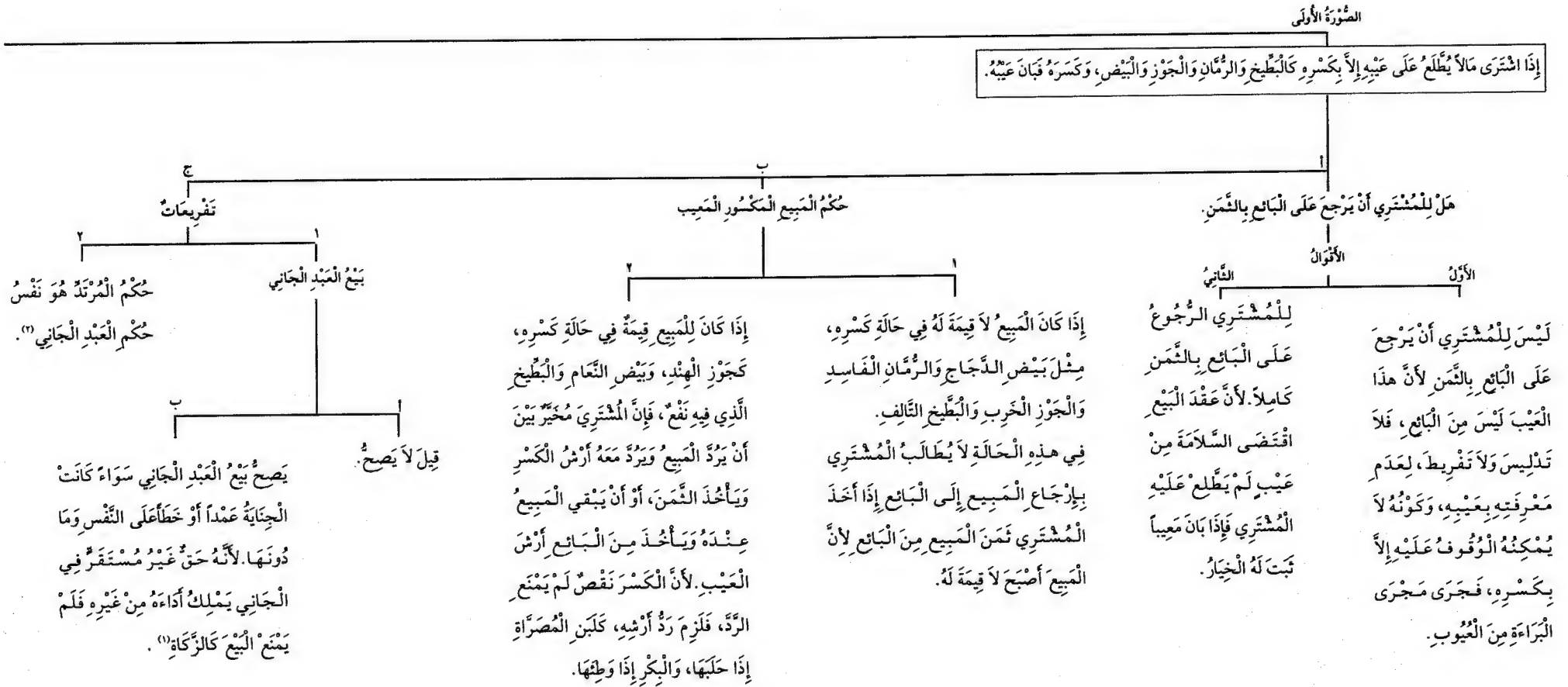










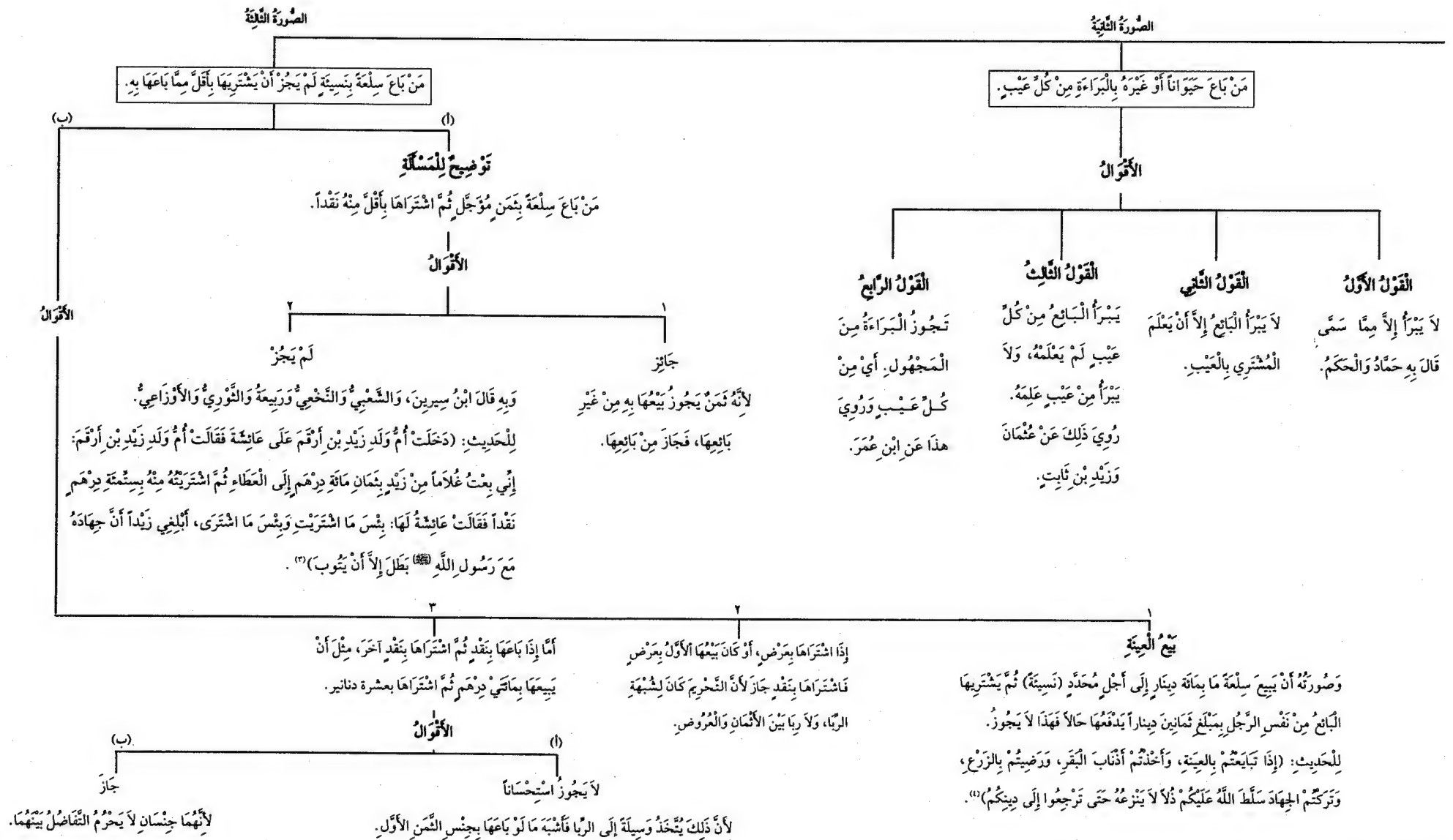


(١) فِي الْمَسْأَلَةِ تَفْصِيلٌ يَكُنِ الرَّجُوعُ لَهُ فِي الْمَنِيِّ ج ٤ ص ١٢٨.

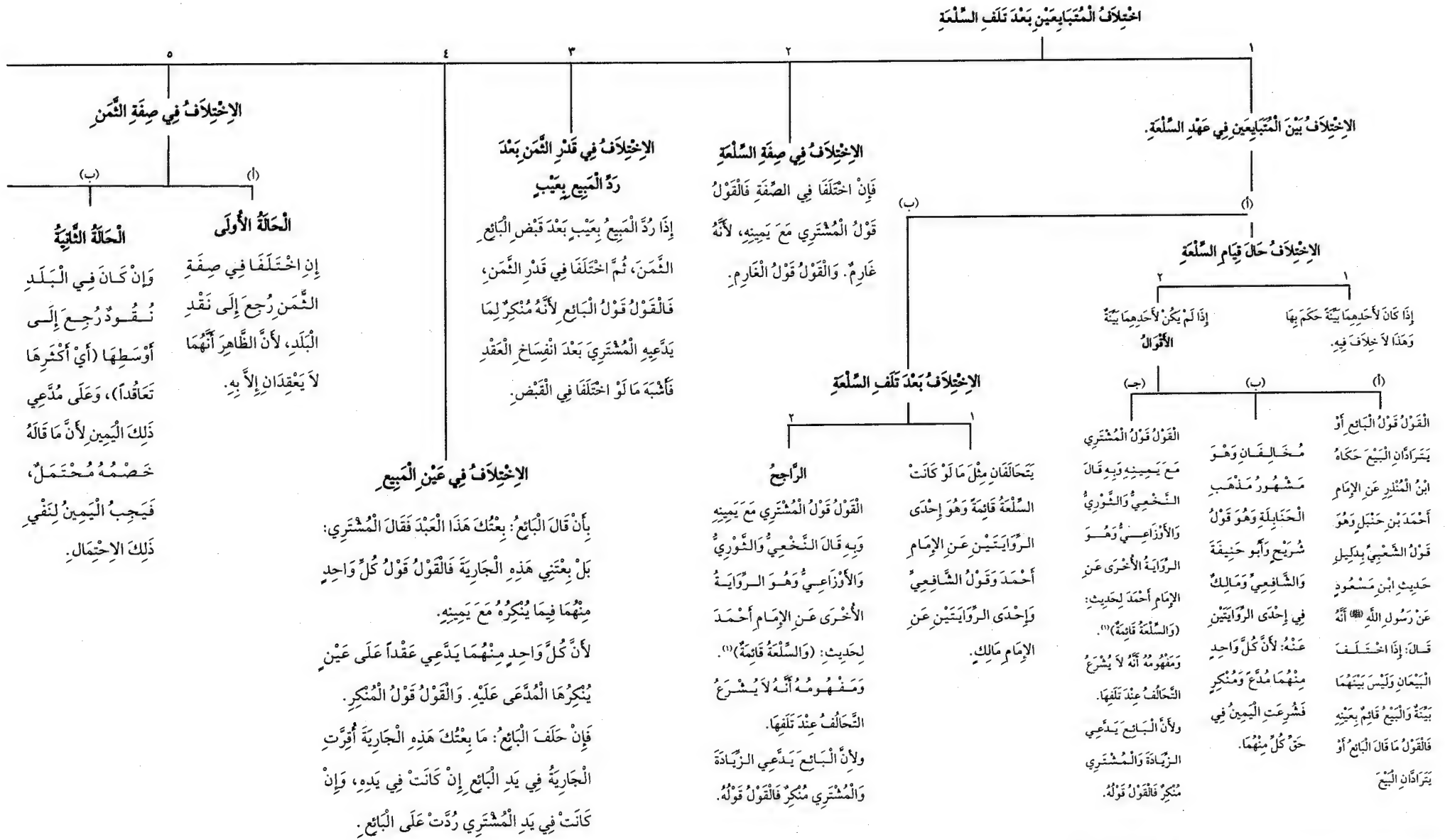
(٢) فِي الْمَسْأَلَةِ تَفْصِيلٌ يَكُنِ الرَّجُوعُ لَهُ فِي الْمَنِيِّ ج ٤ ص ١٢٩.

(٣) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ الدَّارَقُطْنِي. وَقَدْ حَقَّقَ ابْنُ الْقِيَمِ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مَحْفُوظٌ وَأَزْوَاجُ عَنْهُ كُلُّ عِلَّةٍ. السَّلْسِيلُ فِي مَعْرِفَةِ الدَّلِيلِ ج ٢ ص ٤٣٦.

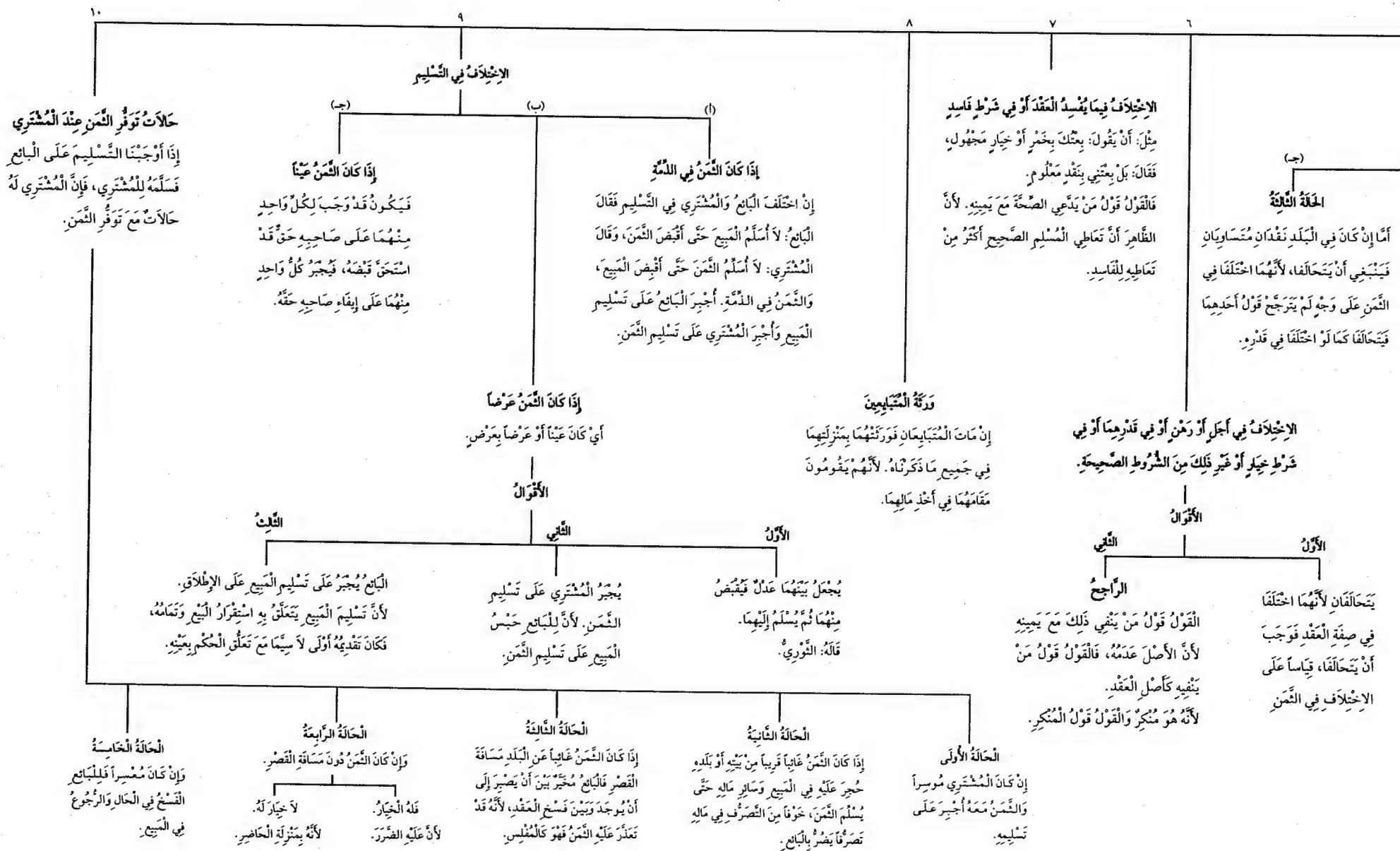
(٤) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَاحْمَدُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ الْقِيَمِ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مَحْفُوظٌ وَأَزْوَاجُ عَنْهُ كُلُّ عِلَّةٍ. السَّلْسِيلُ فِي مَعْرِفَةِ الدَّلِيلِ ج ٢ ص ٤٣٥.

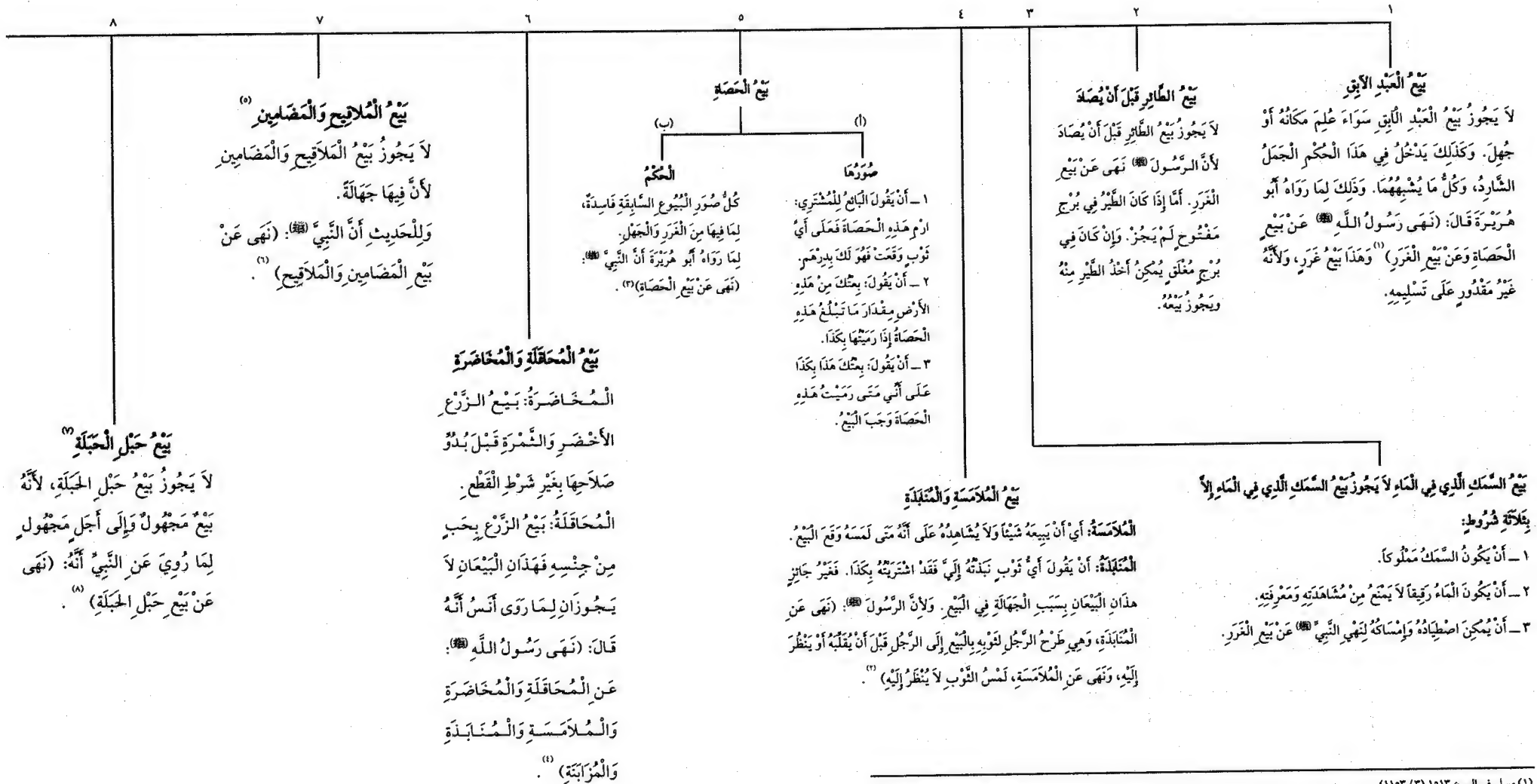


(٣) رواه البخاري في المساقاة رقم ٢٣٧٩ (٦٠ / ٥) ومسلم في البيع ١٥٤٣ (١١٧٣ / ٣).
(٤) في المسألة تفصيل وتوضيح يمكن الرجوع إليه من خلال كتاب المغني ج ٤ ص ١٢٩.



(١) رواه ابن ماجه في التجارات ٢١٨٦ (٢/ ١٢٧) وصححه الألباني صحيح الجامع (٢٩٠).





(١) مسلم في البيع ١٥١٣ (٣/ ١١٥٣).

(٢) البخاري في البيع ٢١٤٤ (٤/ ٤٢٠).

(٣) مسلم في البيع ١٥١٣ (٣/ ١١٥٣).

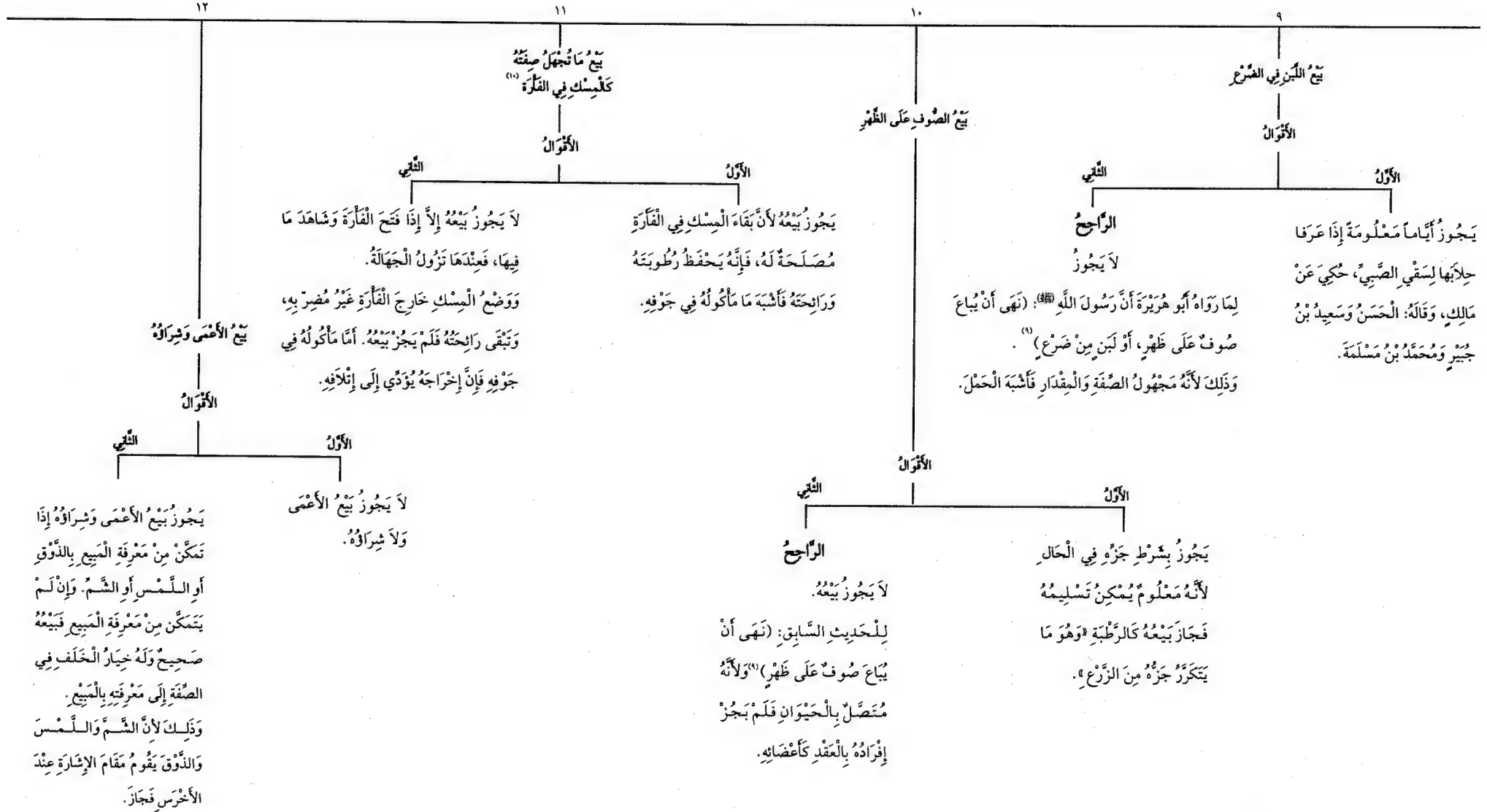
(٤) البخاري في البيع ٢٢٠٧ (٤/ ٤٧٢).

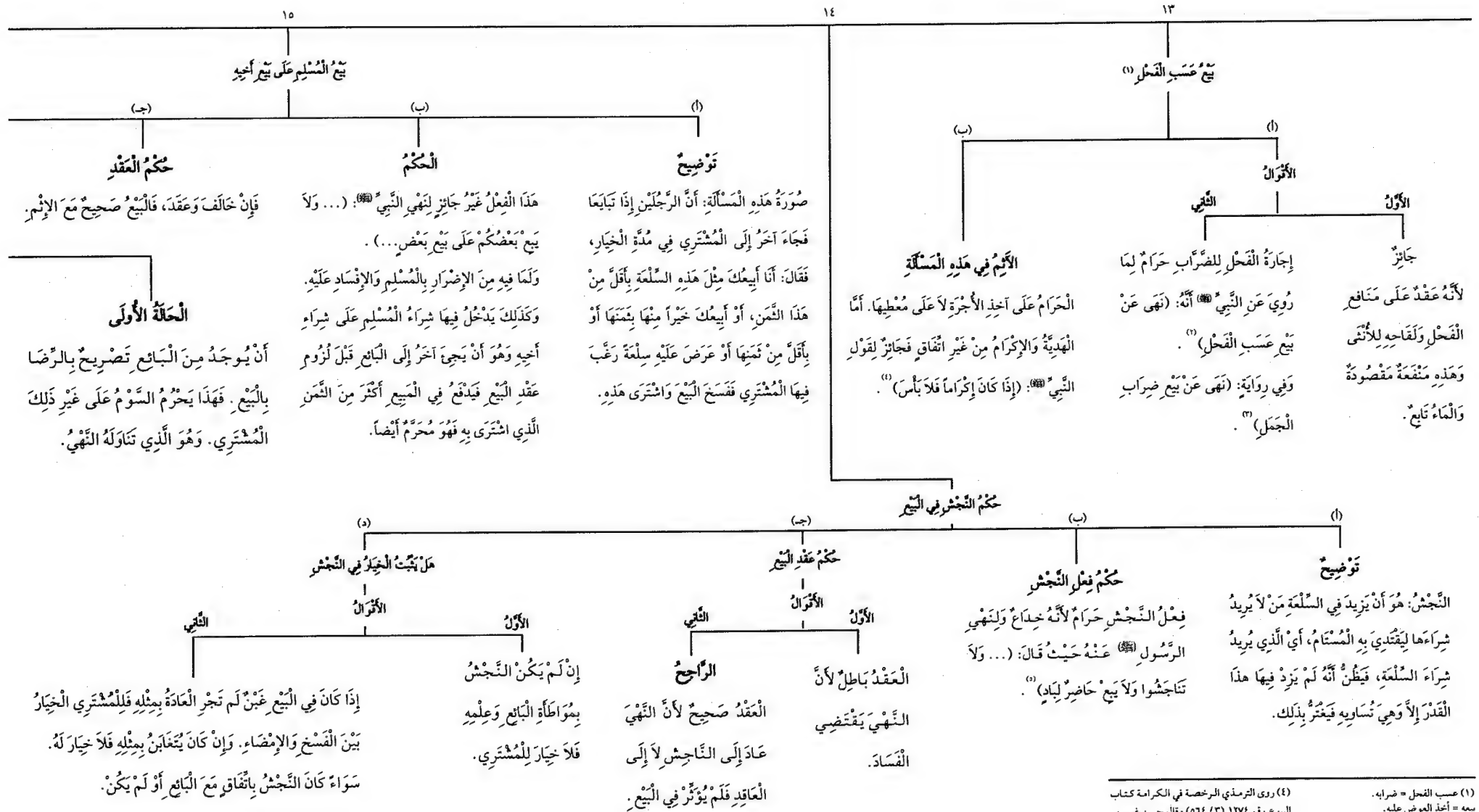
(٥) الملايخ = ما في البطون وهي الأجنة. المضامين = ما في أصلاب الممول.

(٦) رواه الطبراني انظر صحيح الجامع رقم ١٩٣٧.

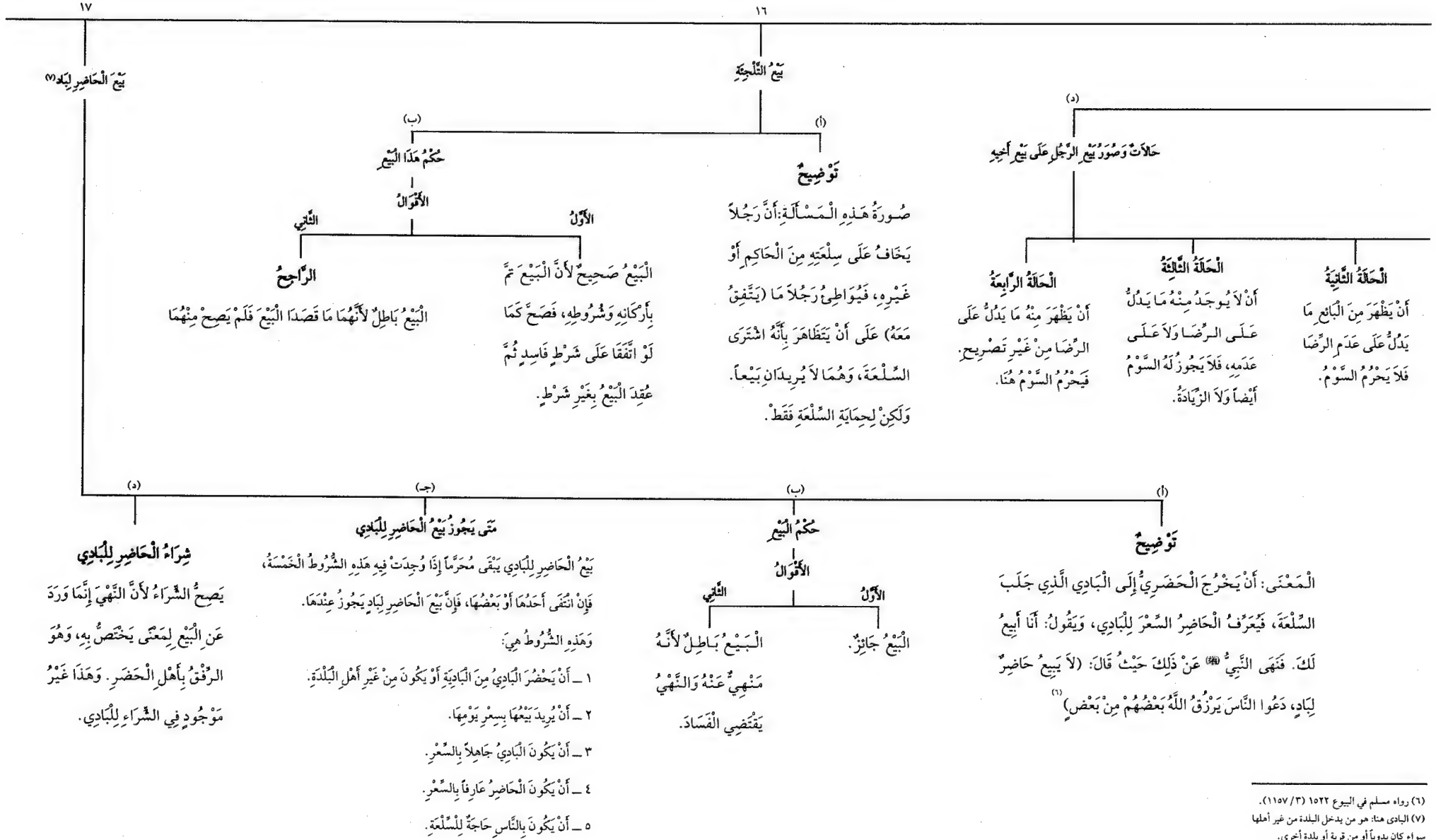
(٧) حبل الحبلية = أي نتاج التاج. قاله أبو عبيدة.

(٨) رواه البخاري في البيع ٢١٤٣ (٤/ ٤١٨) ومسلم في البيع ١٥١٤ (٣/ ١١٥٣).

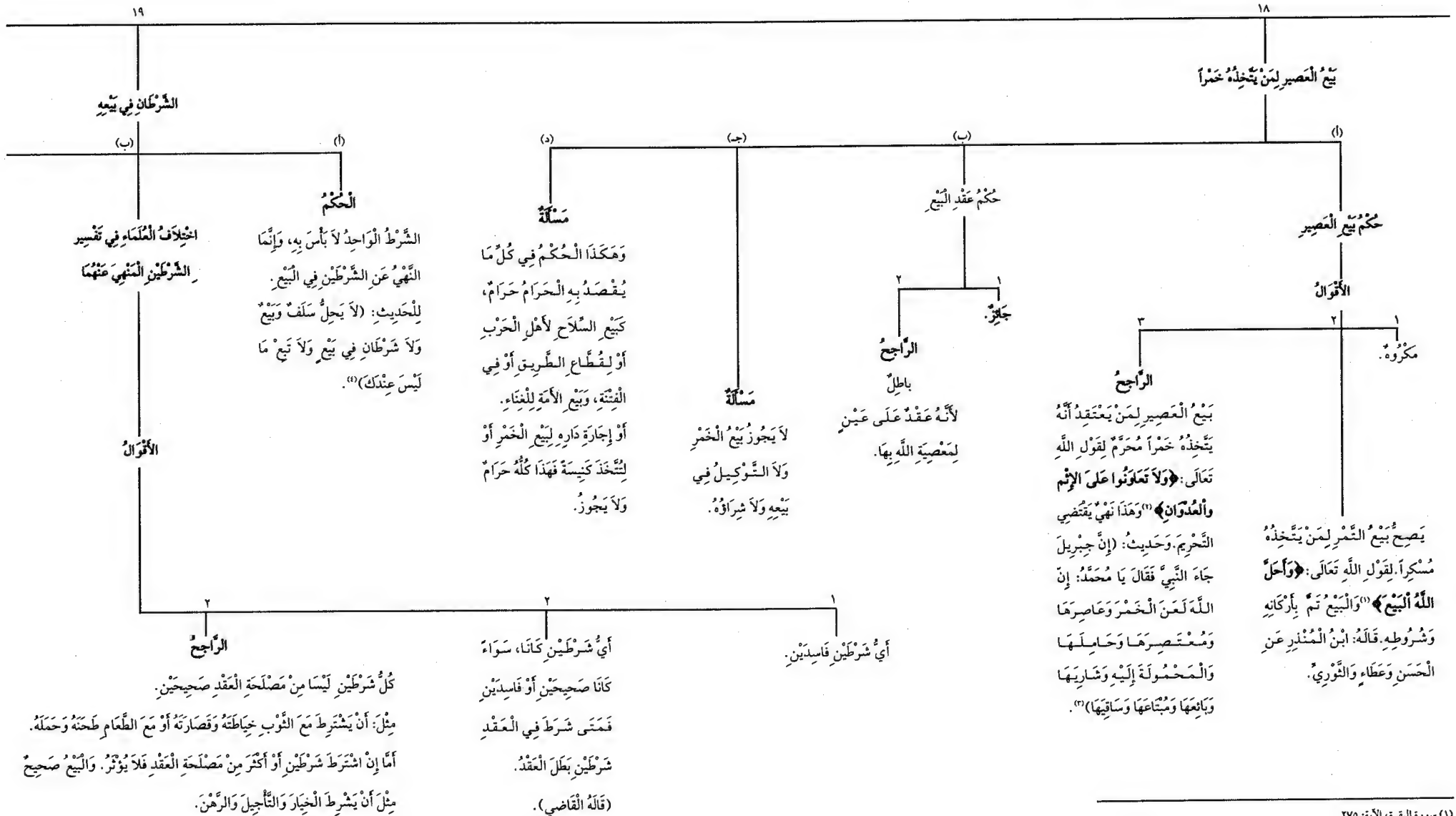




(١) عَسَبِ الْفَحْلِ = ضرابه. يبعه = أخذ العوض عليه.
(٢) البخاري في الإجارة ٢٢٨٤ (٤/ ٥٣٩).
(٣) مسلم في المساقاة ١٥٦٥ (٣/ ١١٩٧).
(٤) روى الترمذي الرخصة في الكرامة كتاب البيوع رقم ١٧٧٤ (٣/ ٥٦٤) وقال حسن غريب. (٥) رواه البخاري في البيوع ٢١٥٠ (٤/ ٤٢٣) ومسلم في البيوع ١٥١٥ (٣/ ١١٥٥).



(١) رواه مسلم في البيوع ١٥٢٢ (١١٥٧/٣).
(٧) البادي هنا: هو من يدخل البلدة من غير أهلها سواء كان بدويًا أو من قرية أو بلدة أخرى.

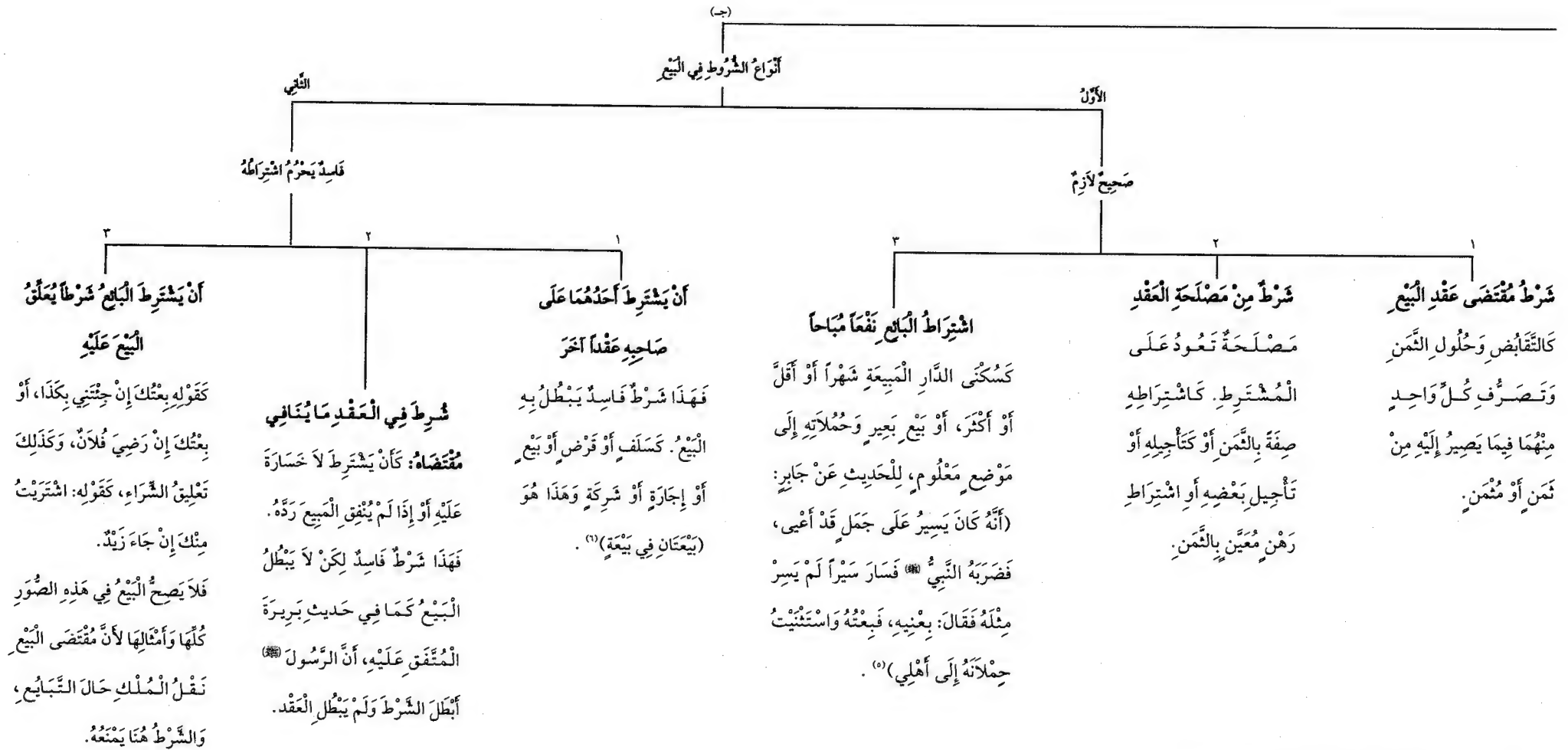


(١) سورة البقرة، الآية: ٢٧٥.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٢.

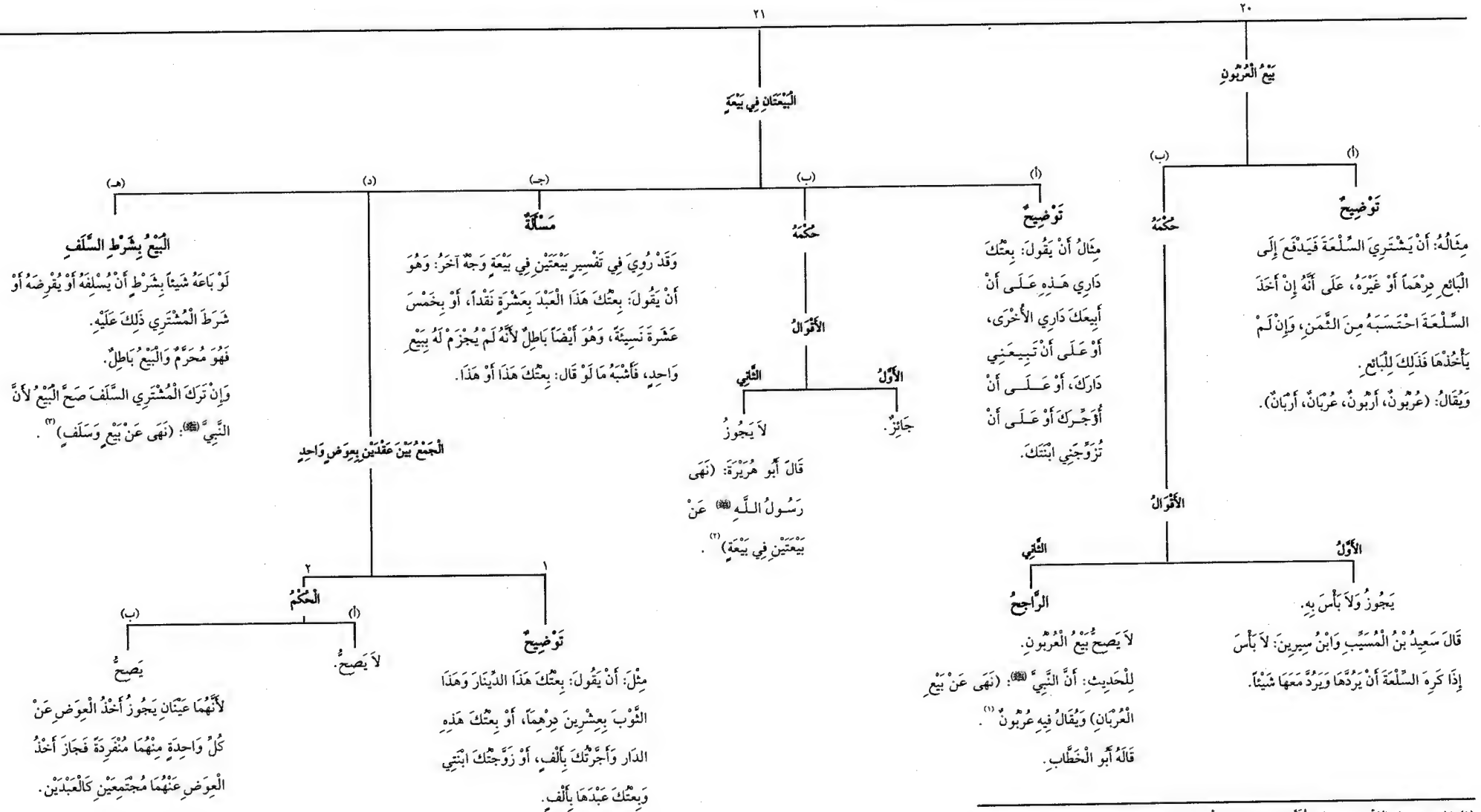
(٣) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ الْحَافِظُ فِي التَّلْخِصِ: رَوَاتُهُ ثَقَاتٌ. وَانْظُرْ صَحِيحَ الْجَامِعِ ١٨٠٢.

(٤) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ وَالْحَاكِمُ انْظُرْ صَحِيحَ الْجَامِعِ ٧٦٤٤.



(٥) رواه البخاري في الشروط ٢٧١٨ (٥ / ٢٧٠) ومسلم في المساقاة ٧١٥ (٣ / ١٢٢١).

(٦) رواه الترمذي والنسائي انظر صحيح الجامع ٦٩٤٤.



(١) والحدِيثُ ضَعِيفٌ إِلَّا أَنَّهُ وَرَدَ مِنْ طَرَفِ قُوتِي بَعْضُهَا بَعْضًا. وَلَأنَّهُ يَتَضَمَّنُ الْخَطَرَ، وَهُوَ أَرْجَحُ مِنَ الْإِبَاحَةِ كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ وَوَاهِ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ انْظُرْ ضَعِيفُ الْجَامِعِ ٦٠٦٠.

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالنَّسَائِيُّ انْظُرْ صَحِيحُ الْجَامِعِ ٦٩٤٣.

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ انْظُرْ صَحِيحُ الْجَامِعِ ٦٩٥٩.

تَفْرِيقُ الصَّفَقَةِ

(ج)

مسألة

تَلَفَ بَعْضُ الْمَيْمِ قَبْلَ الْقَبْضِ وَبَعْدَ الْعَقْدِ
إِذَا وَقَعَ الْعَقْدُ عَلَى مَكِيلٍ أَوْ مَوْزُونٍ فَتَلَفَ
بَعْضُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ لَمْ يَنْتَفِخِ الْعَقْدُ فِي
الْبَاقِي. وَيَأْخُذُ الْمُشْتَرِي الْبَاقِيَ بِحُصْنِهِ
مِنَ الثَّمَنِ لِأَنَّ الْعَقْدَ وَقَعَ صَحِيحًا.

الثَلَاثَةُ

أَنْ يَكُونَ الْمُتَعَمِّدَانِ مَعْلُومَيْنِ مِمَّا لَا يَنْقَسِمُ عَلَيْهِمَا
الثَّمْنُ بِالْأَجْزَاءِ.

كَعَبْدٍ وَحُرٍّ، وَخَلٍّ وَخَمْرٍ، وَعَبْدٍ وَعَبْدٍ غَيْرِهِ
فَيُطْلَقُ الثَّمْنُ فِيمَا لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ (كَالْخَمْرِ، وَالْحُرِّ).

الْأَقْوَالُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ

الثاني

الراجح

يَصِحُّ الْبَيْعُ فِيمَا يَمْلِكُهُ يَقْسُطُهُ
دُونَ مَا لَا يَمْلِكُهُ، وَكَذَلِكَ
يَصِحُّ الْبَيْعُ فِي الْخَلِّ بِقِيَمَتِهِ
دُونَ الْخَمْرِ لِأَنَّهُ بَيْعُهُ حَرَامٌ.

154

لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ لِأَنَّ
الْثَّمَنَ مَجْهُولٌ.

(u)

۱
و-و
صوره

الثانية

أَنْ يَكُونَ الْمُبْعَانِ مِمَّا يَنْقَسِمُ الثَّمَنُ
عَلَيْهِمَا بِالْأَجْزَاءِ كَدَارِ مُشْتَرِكَةٍ بَيْنَهُ
وَبَيْنَ غَيْرِهِ وَبَاعَهَا كُلَّهَا بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ.

فَفِيهَا وَجْهَانِ:

الثاني

الرَّاجِعُ

يَصِحُّ الْبَيْعُ فِي مُلْكِهِ بَقِيَّةُ مَنِ الثَّمَنُ وَنَقُصْدُ
فِيمَا لَا يَمْلِكُهُ وَلِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ بَيْنَ الرَّدِّ
وَالْإِنْسَاكِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِأَنَّ الْمَبِيعَ
مُشْرَكَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ لِأَنَّ الشَّرْكَاءَ عَيْبٌ.

الأولى

أَنْ يَبِيعَ مَعْلُومًا وَمَجْهُولًا لَا صَفَقَةَ وَاحِدَةً كَقَوْلِهِ
بِعْتُكَ هَذِهِ الْفَرَسَ وَمَا فِي بَطْنِ هَذِهِ الْفَرَسِ
الْأُخْرَى بِأَلْفٍ دِينَارٍ فَهَذَا يَبِيعُ بَاطِلٌ بِكُلِّ حَالٍ لِأَنَّ
الْمَجْهُولَ لَا يَصِحُّ يَبِيعُهُ لِجَهَالَتِهِ، وَالْمَعْلُومَ مَجْهُولُ
الْثَّمَنِ وَلَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ.

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

لَا يَصِحُّ الْبَيْعُ فِيهَا لِأَنَّ
الصَّفْقَةَ جَمَعَتْ حَلَالًا
وَحَرَامًا، فَغَلَبَ التَّحْرِيمُ.

(i)

توضیح

مَعْنَاهُ: أَنْ يَبِيعَ مَا يَجُوزُ
بِعَهُ، وَمَا لَا يَجُوزُ صَفَقَةُ
وَاحِدَةٍ بَثْمَنٍ وَاحِدٍ.

٢٣

تَلَقَّى الرُّكْبَانُ

(د)

حُكْمُ بَيْعِ التَّجَارِ الرُّكْبَانِ سِلْعَةً

٢

الْبَيْعُ بِمَنْزِلَةِ الشَّرَاءِ
وَلِلرُّكْبَانِ الْخِيَارُ إِذَا
عَبَهُمُ التَّجَارُ فِي الْبَيْعِ
عَبْتًا يَخْرُجُ عَنِ الْعَادَةِ.

١

الْبَيْعُ جَائِزٌ لَأَنَّ النَّهْيَ جَاءَ
عَنِ الشَّرَاءِ دُونَ الْبَيْعِ.

(ج)

هَلْ يَبْتَئُ الْخِيَارُ لِلرُّكْبَانِ

٢

يَبْتَئُ الْخِيَارُ مَعَ الْغَبْنِ بِسَبَبِ
الْحَدِيدَةِ وَلِدَفْعِ الضَّرَرِ.

١

لَا يَبْتَئُ الْخِيَارُ.

(ب)

إِذَا خَالَفَ التَّاجِرُ وَاشْتَرَى مِنَ
الرُّكْبَانِ فَمَا حُكْمُ عَقْدِ الْبَيْعِ

الْأَوَّلُ

الْثَّانِي

الْبَيْعُ صَحِيحٌ

الْبَيْعُ فَاسِدٌ لِظَاهِرِ النَّهْيِ.

لِلْحَدِيثِ: (لَا تَلْقُوا الْجَلْبَ، فَمَنْ تَلَقَّاهُ وَاشْتَرَى مِنْهُ
فَإِذَا أَتَى سَيِّدُهُ السُّوقَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ) ^(١).
وَلَا يَكُونُ الْخِيَارُ إِلَّا فِي عَقْدٍ صَحِيحٍ.

(أ)

تَلَقَّى الرُّكْبَانُ

الْحُكْمُ

تَوْضِيحٌ

لَا يَجُوزُ.

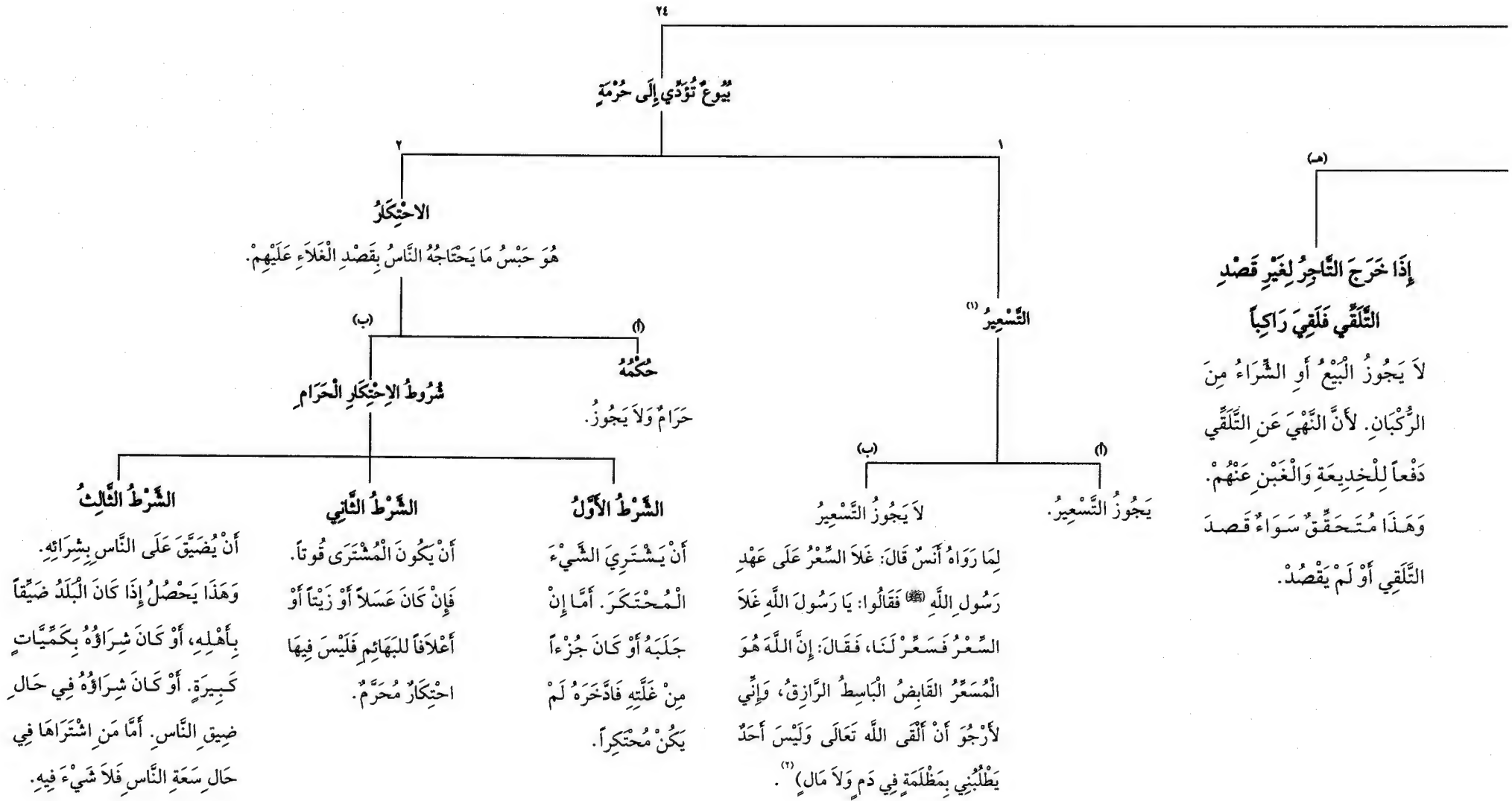
يَجُوزُ.

لِلْحَدِيثِ: (لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ،
وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِنَادٍ) ^(٢).

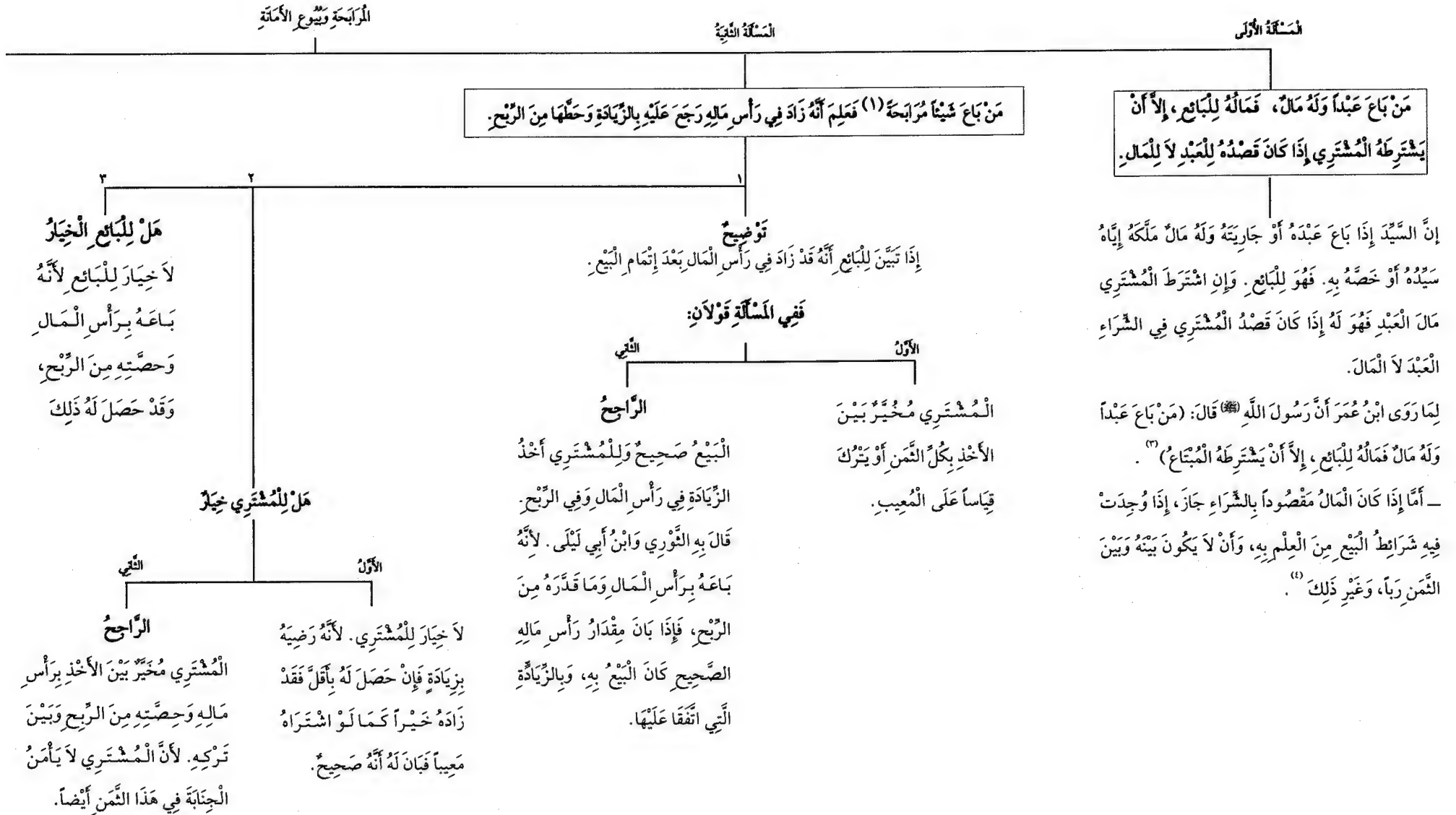
الرُّكْبَانُ جَمْعُ رَاكِبٍ وَهُمْ الْقَادِمُونَ مِنَ
السَّفَرِ بِيَضَاعَةٍ لِيَبْعَهَا فِي الْبَلَدِ، فَيَتَلَقَّاهُمْ
بَعْضُ التَّجَارِ لِشُرَائِهَا قَبْلَ دُخُولِهِمْ
السُّوقَ وَالْبَلَدَ، وَمَعْرِفَةِ السَّعْرِ.

(١) رواه البخاري في البيوع ٢١٥٠ (٤/ ٤٢٣) ومسلم في البيوع ١٥١٥ (٣/ ١١٥٥).

(٢) مسلم في البيوع ١٥١٩ (٣/ ١١٥٧).



(١) التَّسْعِيرُ = تحديد سعر السلعة.
 (٢) رواه الخمسة إلا النسائي وصححه الترمذي.
 قال الحافظ في التلخيص: وإسناده على شرط مسلم وصححه ابن حبان والترمذي.



(١) بيع المربحة = هو البيع برأس المال وبيع معلوم، ويشترط علمهما برأس المال. فيقول: رأس مالي فيه، أو هو علي بمائة بعثك بها، وبيع عشرة.

المسألة الثالثة

تَغْيِيرُ السَّلْعَةِ عِنْدَ الْبَائِعِ

تَغْيِيرُ السَّلْعَةِ بِزِيَادَةٍ

(ب)

(أ)

أَنْ تَزِيدَ السَّلْعَةَ عِنْدَ الْبَائِعِ لِنَمَائِهَا
كَالسَّمَنِ، وَتَعْلُمَ صَنْعَةً، أَوْ يَحْصُلَ مِنْهَا
نَمَاءٌ مُنْفَصِلٌ كَالْوَلَدِ وَالشَّوْطَةِ فَإِذَا أَرَادَ أَنْ
يَبِيعَهَا مُرَابِحَةً فِي هَذِهِ الْحَالَةِ.

فِيهَا قَوْلَانِ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ

يَلْزَمُهُ تَبْيِينُ الْحَالِ
كُلُّهُمَا مِنْ رَأْسِ
الْمَالِ وَالزِّيَادَةِ.

الرَّاجِحُ

الْقَوْلُ الثَّانِي

يَكْفِيهِ الْإِخْبَارُ بِرَأْسِ
الْمَالِ فَقَطْ دُونَ الزِّيَادَةِ.
لَأَنَّهُ الْقَدْرُ الَّذِي اشْتَرَاهَا
بِهِ وَلَأَنَّهُ صَادِقٌ فِيمَا أَخْبَرَ
بِهِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ فَجَازَ.

أَنْ تَزِيدَ السَّلْعَةَ بِسَبَبِ الْعَمَلِ فِيهَا، مِثْلَ تَقْصِيرِهَا أَوْ
خِيَاطَتِهَا. فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَبِيعَهَا مُرَابِحَةً.

فِيهَا قَوْلَانِ:

الْأَوَّلُ

يَجُوزُ أَنْ يَضُمَّ رَأْسُ الْمَالِ
إِلَى الْأَجْرَةِ ثُمَّ يَقُولُ:
تَحَصَّلْتُ عَلَيْهَا بِكَذَا.

الثَّانِي

قَالَ السَّعْيِيُّ وَالْحَكَمُ.
يَلْزَمُهُ تَبْيِينُ الْحَالِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ
وَالْأَجْرَةِ الْمَبْدُولَةِ فِي الْعَمَلِ.
وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ إِذَا لَمْ تُوضَّحْ
لِلْمُسْتَرِي كَانَتْ تَغْيِيرًا بِهِ.

أَنْ تَغْيِرَ السَّلْعَةَ بِنَقْصٍ

إِذَا نَقَصَتِ السَّلْعَةَ عِنْدَ الْبَائِعِ بِسَبَبِ
مَرَضٍ أَوْ جَنَائَةٍ أَوْ تَلَفٍ بَعْضِ السَّلْعَةِ
ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَبِيعَهَا مُرَابِحَةً.

فِيهَا قَوْلَانِ:

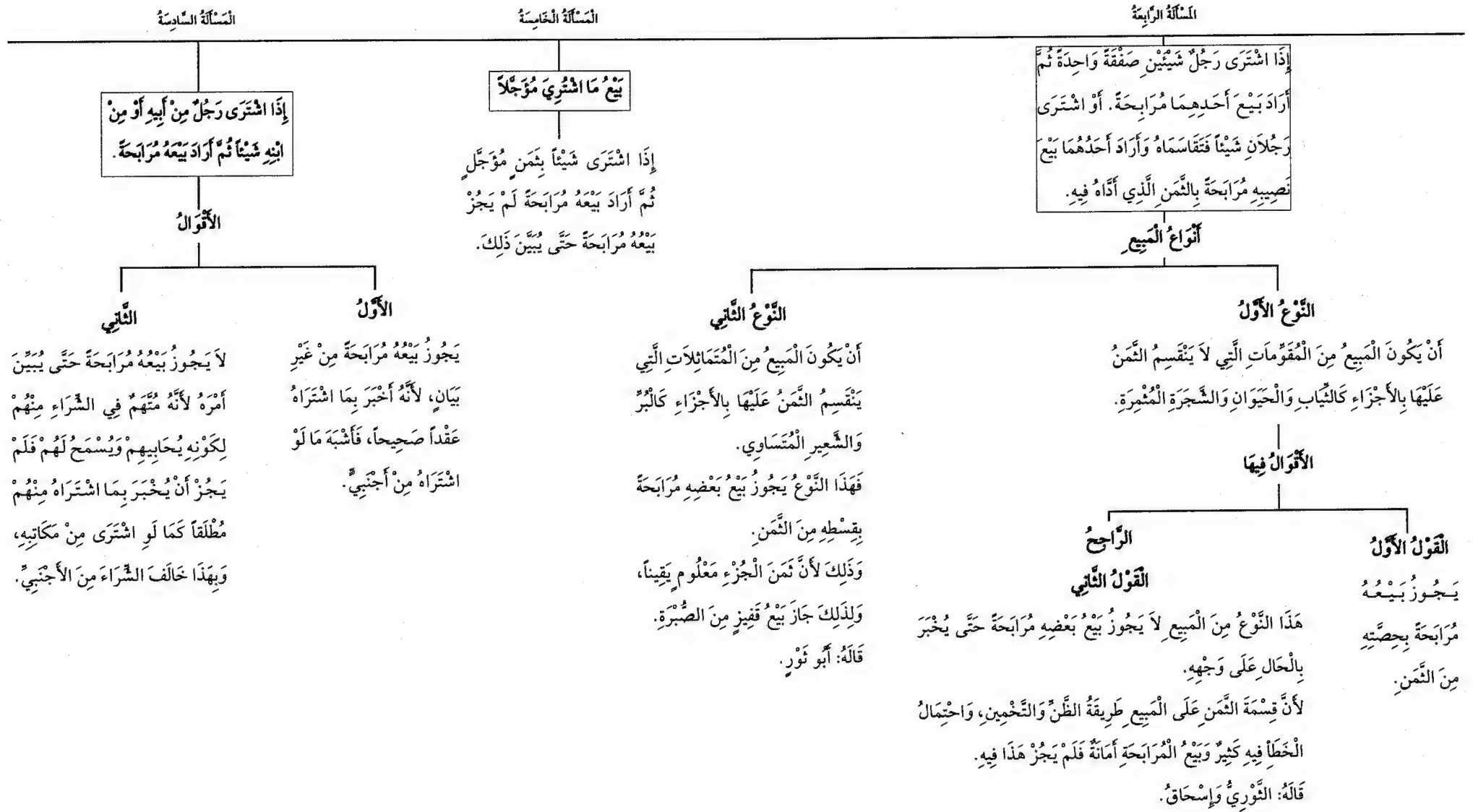
الْأَوَّلُ

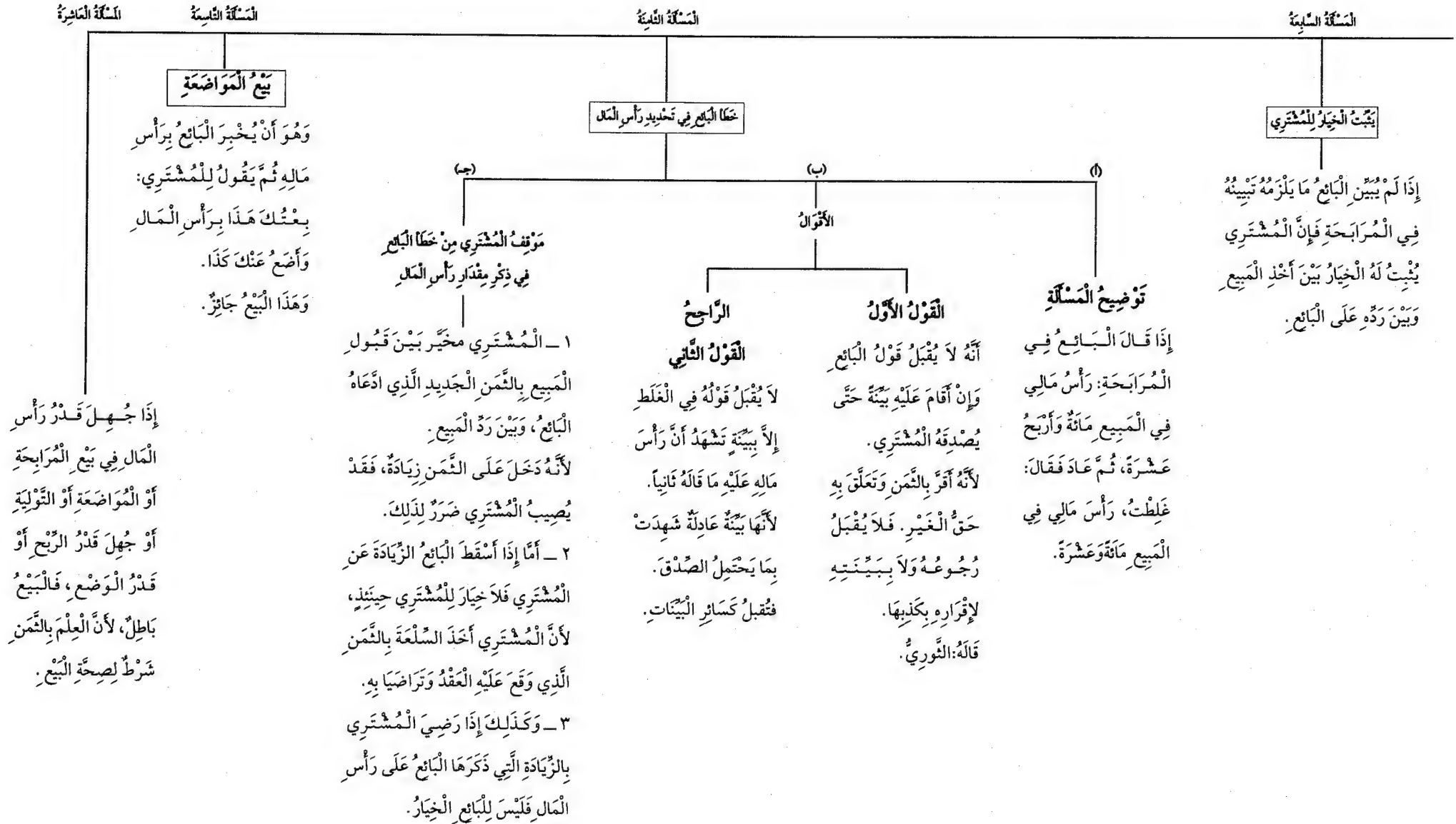
يَجُوزُ لِلْبَائِعِ أَنْ يَحْطَأَ
أَرْضَ الْعَيْبِ مِنَ الثَّمَنِ
وَيُخْبِرَ بِالْبَاقِي. ثُمَّ
تَوْضِيحُ الْعَيْبِ
لِلْمُسْتَرِي. قَالَ أَبُو
الْخَطَّابِ.

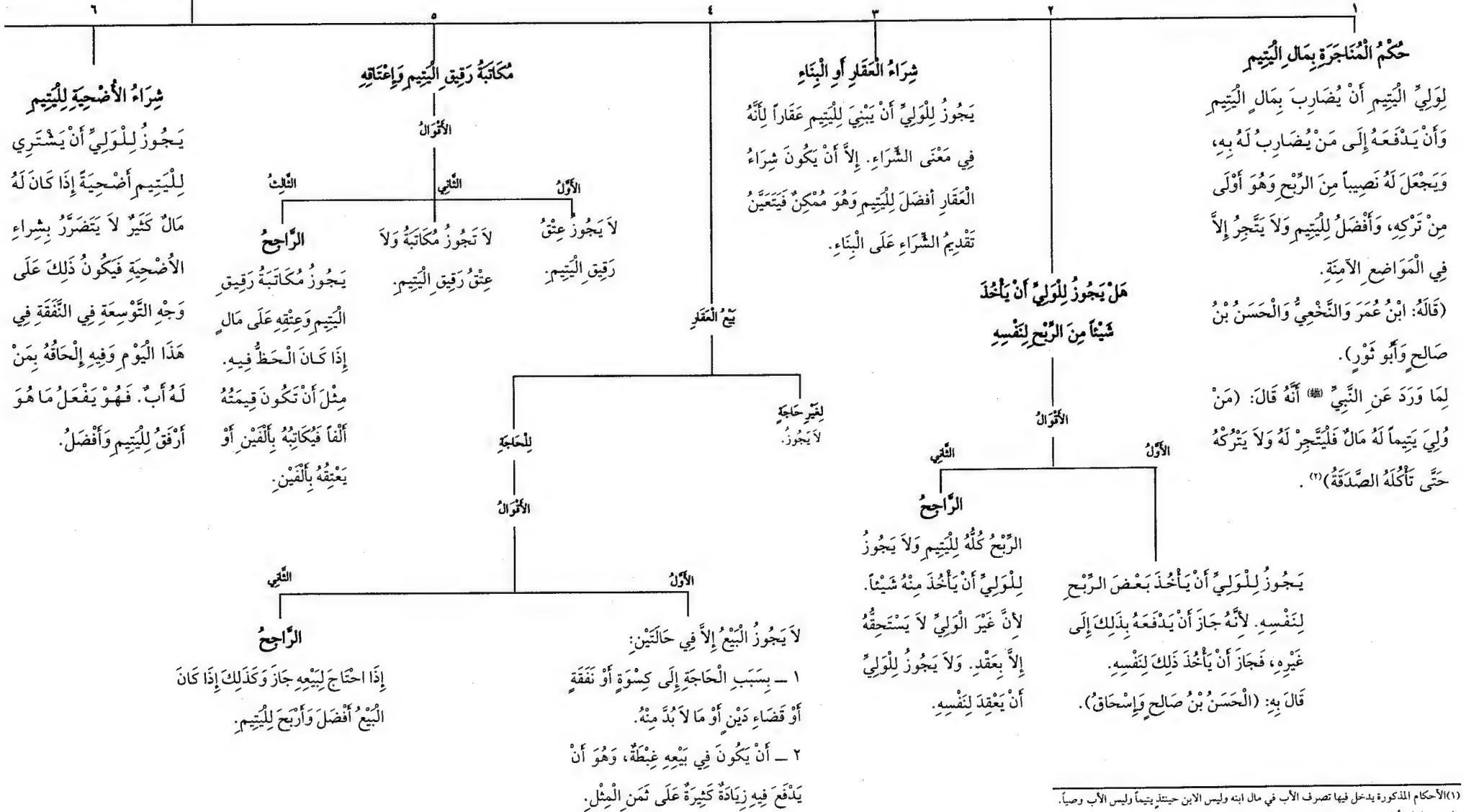
الثَّانِي

الرَّاجِحُ

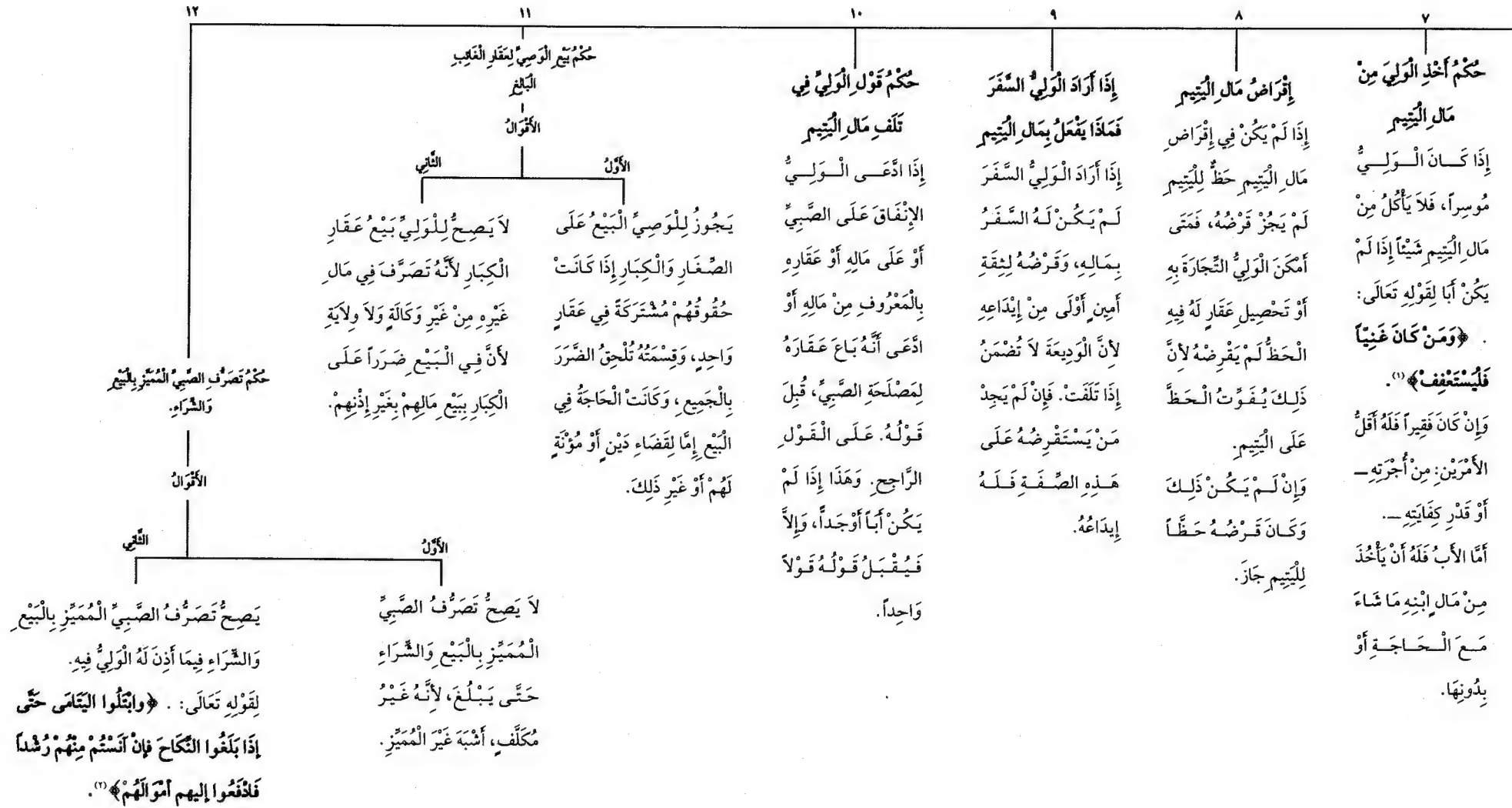
يَجِبُ عَلَى الْبَائِعِ أَنْ يُخْبِرَ
بِالتَّفْصِيلِ، مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَالْعَيْبِ
الْحَاصِلِ عِنْدَهُ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ قَدْ
أَخَذَ (أَرْضَ الْعَيْبِ) أَوْ (الْجَنَائَةَ).





أحكام خاصة بالولي^(١)

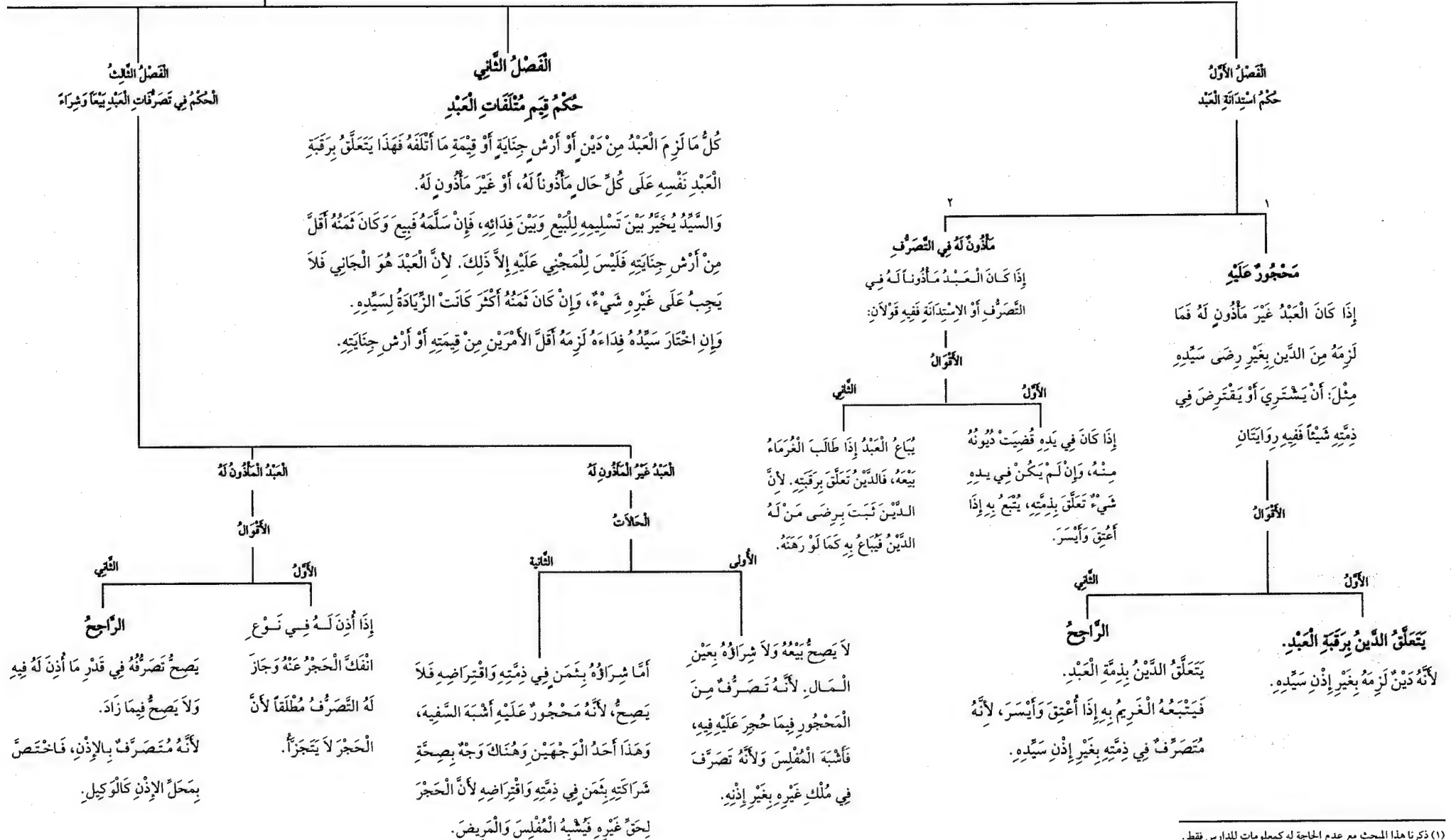
(١) الأحكام المذكورة يدخل فيها تصرف الأب في مال ابنه وليس الابن حينئذ يتيماً وليس الأب وصياً.
 فالتعبير بالولي أولى والوصي يدخل.
 (٢) رواه الترمذي والدارقطني والبيهقي وهو ضعيف انظر تلخيص الحبير (١٥٧/٢).



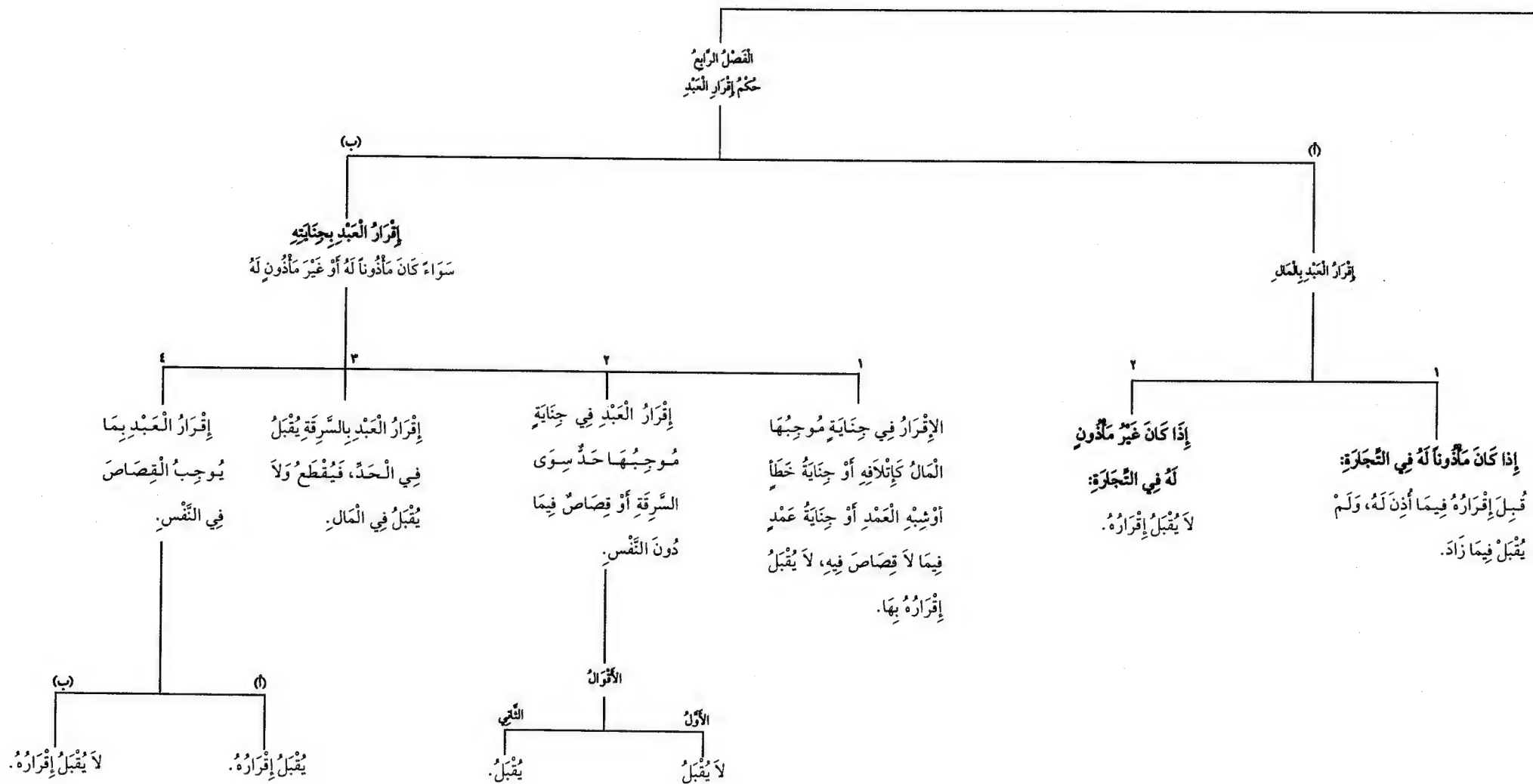
(١) سورة النساء، الآية: ٦.

(٢) سورة النساء، الآية: ٦.

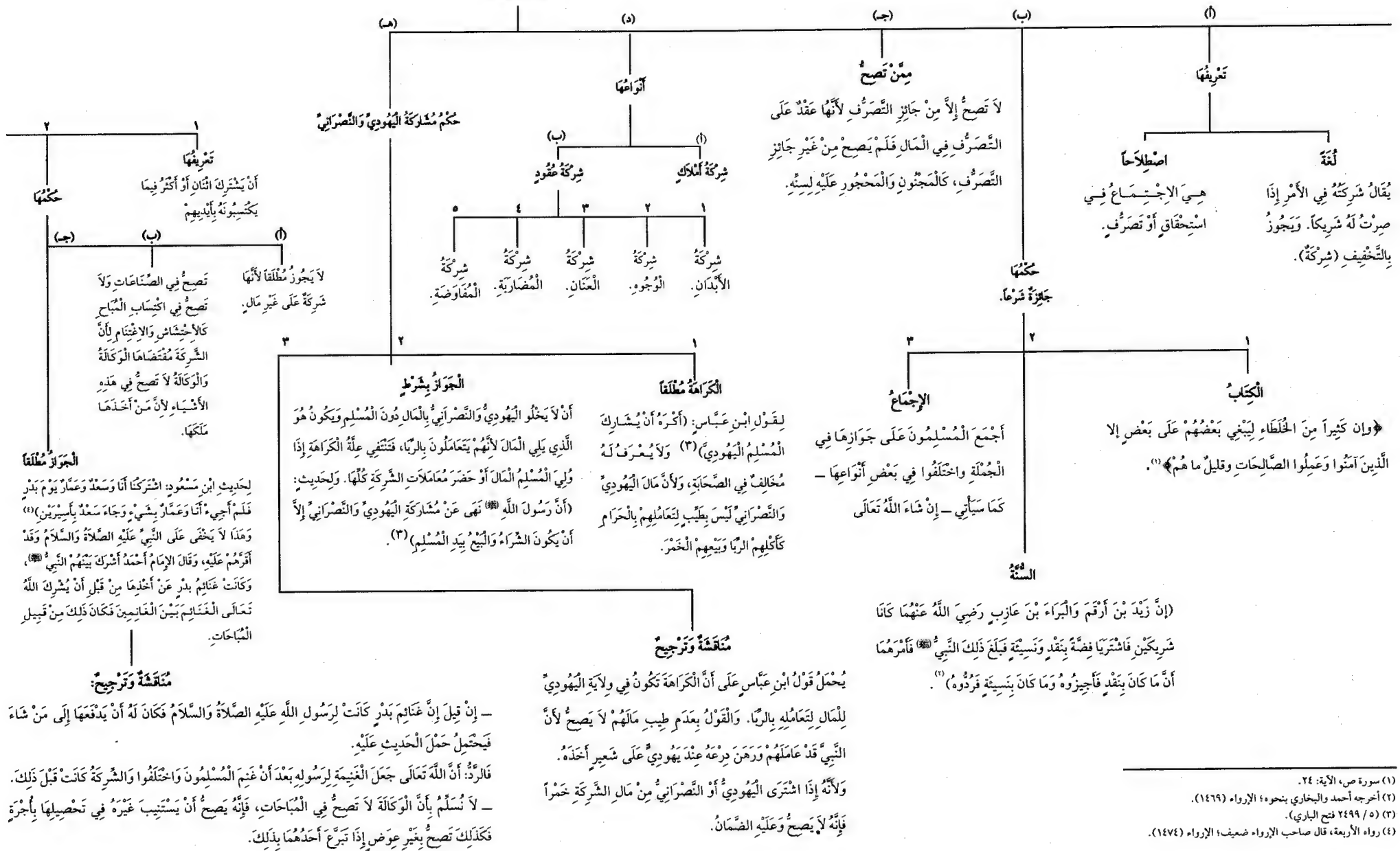
أحكام خاصة بالعبد^(١)



(١) ذكرنا هذا البحث مع عدم الحاجة له كمعلومات للدارس فقط.



أولاً: تعريفات



(١) سورة ص، الآية: ٢٤.

(٢) أخرجه أحمد والبخاري بنحوه؛ الإرواء (١٤٦٩).

(٣) (٥ / ٢٤٩٩ فتح الباري).

(٤) رواه الأربعة، قال صاحب الإرواء ضعيف؛ الإرواء (١٤٧٤).

ثانياً: أنواع الشركات

النوع الأول

شركة الأبدان

إذا اختلفت صنائع الشركاء

الأول الثاني

لا تصح
لأن مقتضاهما أن ما يتقبله كل لأشركا في كسب مباح فصح كما
واحد منهما من العمل يلزمه لو اتفقت الصنائع، ولأن الصنائع المتفقة
ويلزم الآخر ولا يمكن للآخر قد يكون أحدهما أخذ من صاحبه
أن يقوم به لإخلاف صنعيته عن يتقبل عملاً لا يمكن لشريكه عمله ولم
صاحبه. يمنع ذلك من صحته، وكذلك هنا.

متفقة وترجيح

ليس بالضرورة أن يلزم كل واحد منهما ما يتقبله صاحبه لأنهما
كالتوكيلين، وإن قلنا باللزوم فإنه يمكن التحصيل بالأجرة أو
بمن يتبرع له بعمله.
ويدل على الصحة أنه لو قال أحدهما أنا أقبل وأنت تعمل
والأجرة بيننا صحت الشركة، فإن قيل لا تصح هذه الشركة،
وللعامل أجرة مثله. قلنا: إن الضمان يستحق به الربح وتقبل
العمل يوجب الضمان فصار كتقبل المال في المضاربة وإن
العمل يوجب الربح كعمل المضارب، فيترتب منزلة المضاربة.

الربح

يكون بين الشركاء على ما اتفقوا عليه
من مساواة أو تقاضيل، لجواز
تفاضلها في العمل. ولكل واحد
منهما المطالبة بالأجرة وللمستأجر
دفعها لأي منهما.
وكذا تلقت الأجرة في يد أحدهما من
غير تقييد فهي من ضمانهما معاً، وإن
قرط فكلية الضمان وحده.

مسألة

إن عمل أحدهما دون الآخر
فالكسب بين الشريكين إن
كان غياب الآخر لعذر وأما
إن كان غيابه بدون عذر أو
بعذر وطالبه الأول بأن يقيم
مقامه فلم يفعل فيكون
الكسب كله للأول.

تفريعات

إن اشتركا رجلان لكل واحد
منهما دابة على أن يؤجراهما
والربح بينهما:

أ تصح الشركة إن قبال
حمل شيء معلوم
إلى مكان معلوم في
ذمتهم، لأن تقبلهما
أثبت عليهما الضمان
والشركة إما أن
تتعقد على الضمان
في ذمتهم أو على
عملهم.
ب لا تصح الشركة بينهما
إن أجراهما بأعيانهما
على حمل شيء ولكل
واحد منهما أجر دابته
وإنما استحق المستأجر
منفعة البهيمة التي
استأجرها فإن ماتت
انفسخ العقد، بينما في
الحالة الأولى يجب
عليهما الضمان فيمان
العمل بحمله على أي
ظهر كان.

إن دفع رجل دابته إلى آخر
ليعمل عليها والربح بينهما:

أ لا تصح الشركة
لأن الحمل الذي يستحق به
العوض من الدابة، فيكون المال
لرب الدابة وللآخر أجر مثله،
ولأن هذا ليس من أقسام الشركة
إلا أن تكون مضاربة والمضاربة
لا تكون بالعروض.

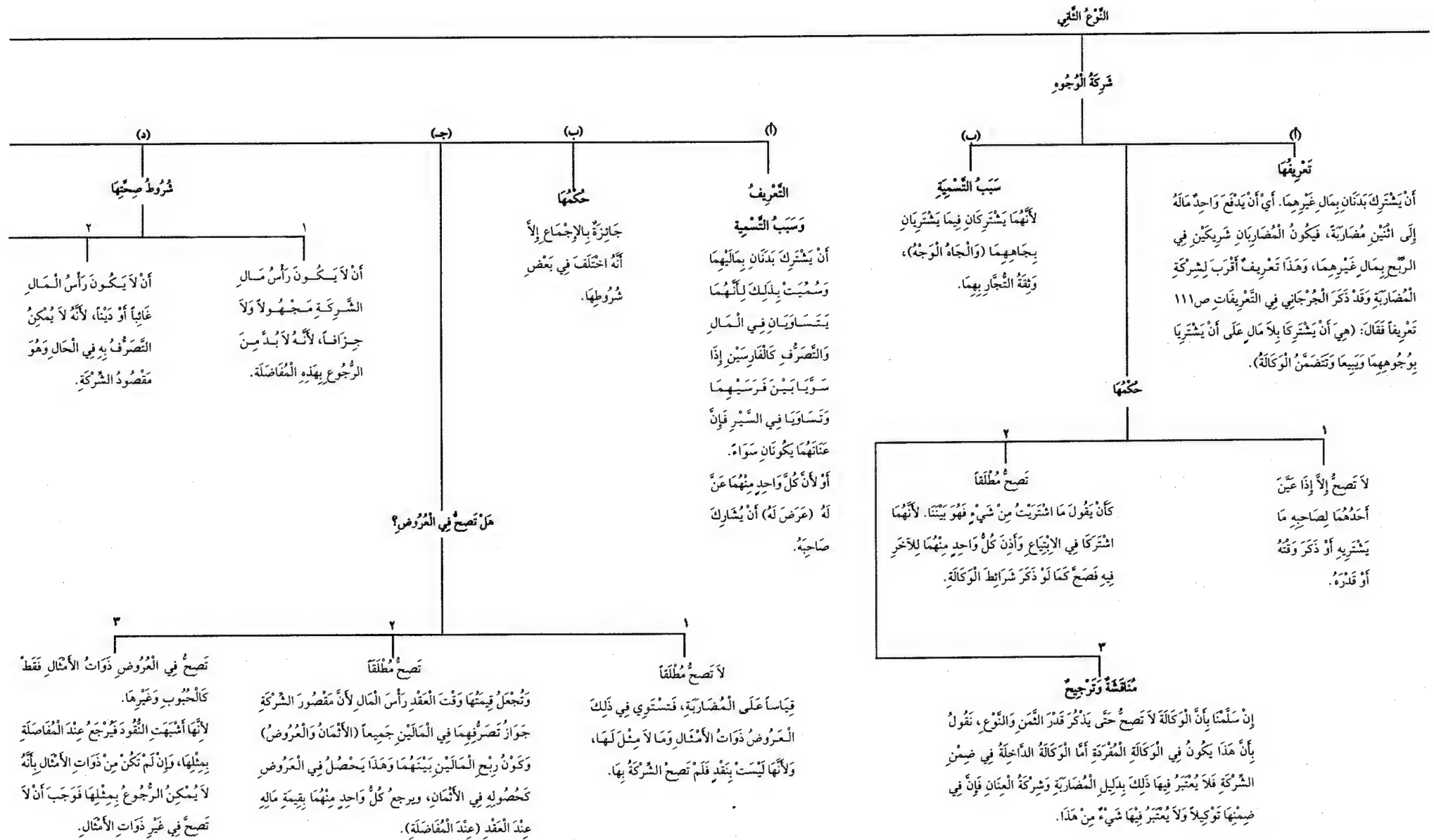
ب تصح الشركة
لأنها عين تنمى بالعمل عليها فصح
العقد عليها ببعض ثمنها، كالشجر
في المساقاة والأرض في المزارعة.

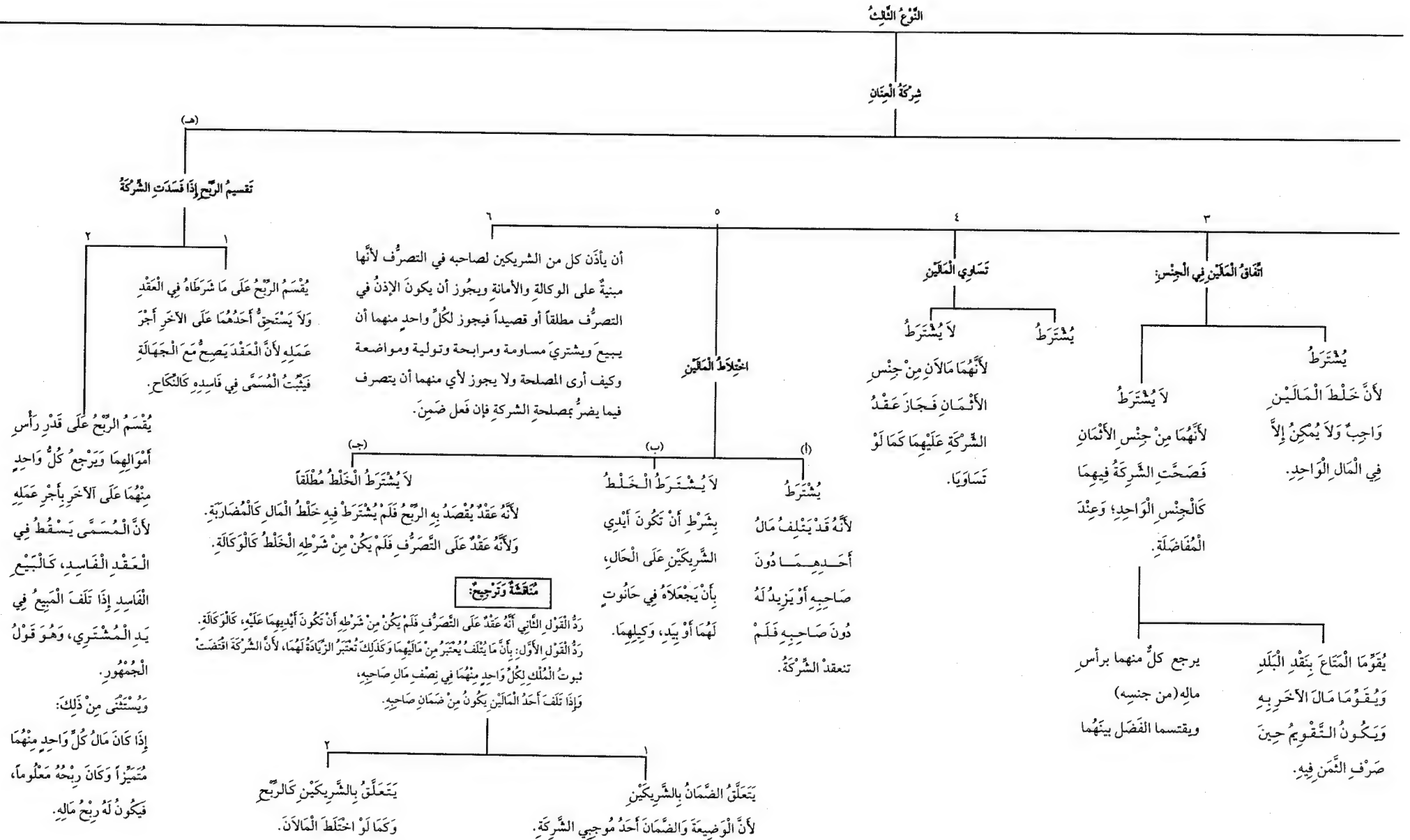
متفقة وترجيح

القول بأنه ليس من أقسام الشركة ولا هو مضاربة صحيح
ولكنه يشبه المساقاة والمزارعة فإنه دفع لعين المال إلى
من يعمل عليها ببعض ثمنها مع بقاء عينيها فلا يصح
تخريبها على المضاربة بالعروض.

إن كان لرجل دابة ولآخر إكاف^(٥) وجوالقات^(٦) فاشتركا على
أن يؤجراهما والأجرة بينهما. فلا يصح لأن هذه أعيان لا يصح
الاشتركا فيها كذلك في منافعتها، وتكون الأجرة كلها لصاحب
الدابة وللآخر أجر مثله. أما إن دفعا الدابة والإكاف
والجوالقات لثالث يكون عليه العمل والربح بين الثلاثة، ففيه
الخلاف السابق، والصحيح الجواز، والله أعلم.

(٥) الإكاف: البوذة التي توضع على ظهر الدابة.
(٦) الجوالقات: الشرارات التي يعبا فيها الحبوب ونحوها.





تابع أنواع الشركات

النوع الرابع

شركة المضاربة

(د)

(ج)

(ب)

(ا)

التعريف

اصطلاحاً

لغة

أَنْ يَشْتَرِكَ بَدَنٌ وَمَالٌ عَلَى
أَنْ مَا يَحْصُلُ مِنَ الرَّبْحِ
بَيْنَهُمَا حَسَبَ مَا يَشْتَرِطَانِهِ.

الْمُضَارَبَةُ مَقَاعِلَةٌ مِنْ ضَرْبٍ فِي الْأَرْضِ إِذَا
سَارَ فِيهَا. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَآخِرُونَ يَضْرِبُونَ
فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾^(١). وَهِيَ
لُغَةُ أَهْلِ الْعِرَاقِ.

وَالْفِرَاضُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْقَرْضِ وَهُوَ الْقَطْعُ،
وَقِيلَ مِنَ الْمُسَاوَاةِ وَالْمُوَازَنَةِ. يُقَالُ: تَقَارَضَ
الشَّاعِرَانِ إِذَا وَازَنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْآخَرَ
بِشِعْرِهِ، وَهِيَ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ.

حُكْمُهَا الْجَوَائِزُ

كُلُّهُنَّ الْحَكْمُ

فِعْلُ الصَّحَابَةِ (الْإِجْمَاعُ)

فَقَدْ تَعَامَلْتُ بِهَا الصَّحَابَةُ
وَالْمُسْلِمُونَ مِنْ بَعْدِهِمْ فِي كُلِّ
عَصْرِ دُونَ تَكْبِيرٍ مِنْ أَحَدٍ، مِنْ
الصَّحَابَةِ الَّذِينَ تَعَامَلُوا بِهَا (عُمَرُ
وَعَلِيٌّ وَعُثْمَانُ وَابْنُ مَسْعُودٍ،
وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ) رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ وَغَيْرِهِمْ.

الْمَعْقُولُ

لَأَنَّ النَّاسَ حَاجَةً إِلَى الْمُضَارَبَةِ
فَلَيْسَ كُلُّ مَنْ يَمْلِكُ الْمَالَ يُحْسِنُ
السَّجَارَةَ وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ يُحْسِنُ
السَّجَارَةَ عِنْدَهُ رَأْسُ مَالٍ.

الْأَرْكَانُ وَشُرُوطُهَا

(ب)

(ا)

الصَّيْغَةُ (الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ) وَتَكُونُ بِمَا يَدُلُّ
عَلَى الرِّضَا بِهَذَا الْعَقْدِ وَهَذِهِ الشَّرْكَةُ.
وَيُشْتَرَطُ فِي الصَّيْغَةِ أَنْ تَكُونَ مُنْجِزَةً فَلَا
يَصِحُّ تَعْلِيلُهَا عَلَى شَرْطٍ وَيُشْتَرَطُ اتِّصَالُ
الْقَبُولِ بِالْإِيجَابِ عَرَفًا.

الْعَقْدَانِ

وَهُمَا رَبُّ الْمَالِ
وَالْعَامِلُ الْمُضَارِبُ
وَيُشْتَرَطُ فِيهِمَا أَهْلِيَّةُ
الْوَكَّالَةِ وَالتَّوَكُّلُ لِأَنَّ
رَبَّ الْمَالِ كَالْمَوْكَلِّ
وَالْعَامِلُ كَالْوَكِيلِ.

(ج)

رَأْسُ الْمَالِ وَشُرُوطُهُ

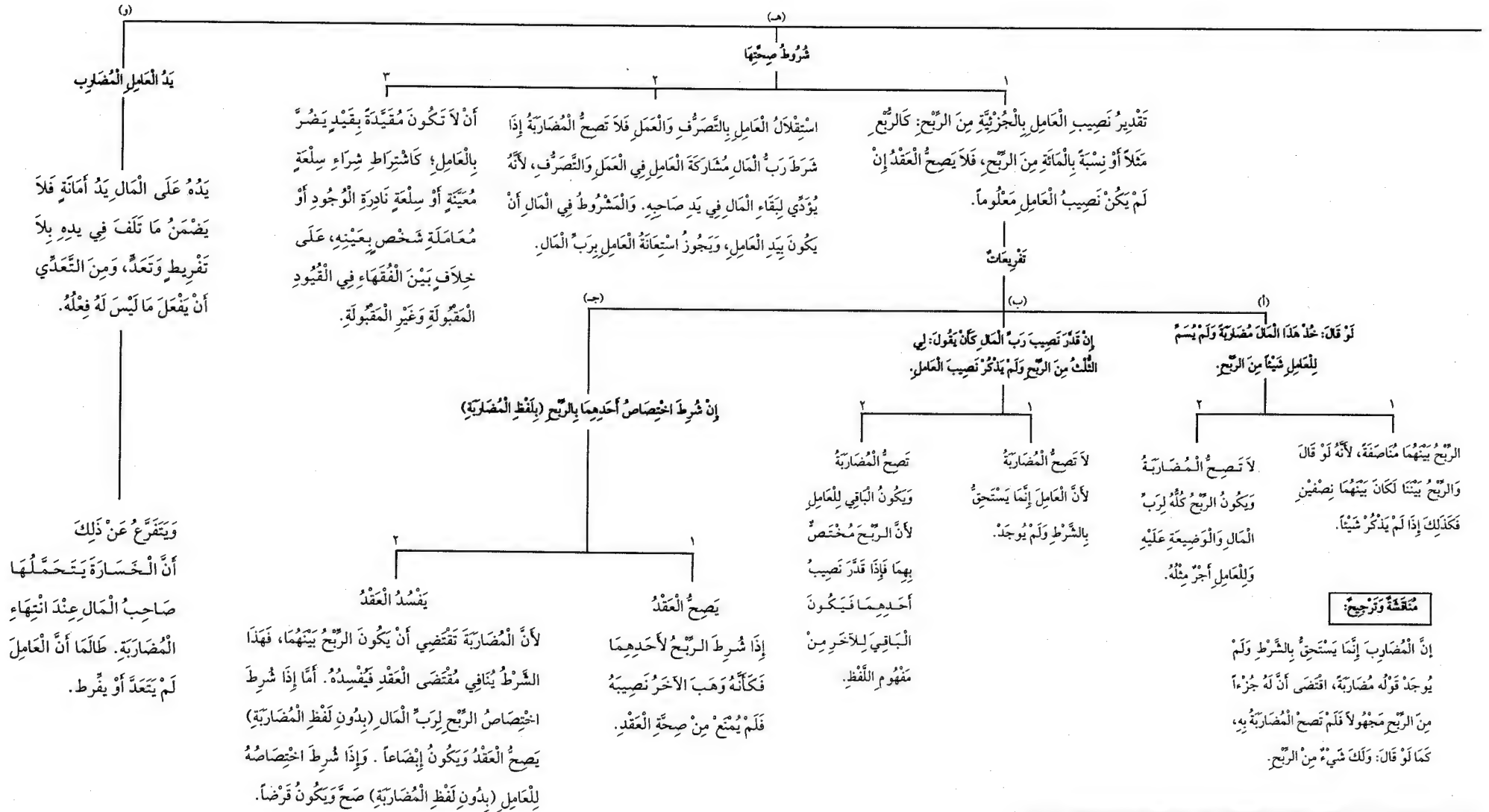
أَنْ يَكُونَ مَعْلُومٌ
الْمِقْدَارُ.
أَنْ يَكُونَ مُعَيَّنًا
فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ
الْعَامِلُ فَلَا يَصِحُّ
اِشْتِرَاطُ أَنْ يَكُونَ فِي يَدِ
رَبِّ الْمَالِ أَوْ غَيْرِهِ لِأَنَّ
فِي ذَلِكَ تَضْيِيقًا عَلَى
الْعَامِلِ وَإِضْرَارًا بِهِ.

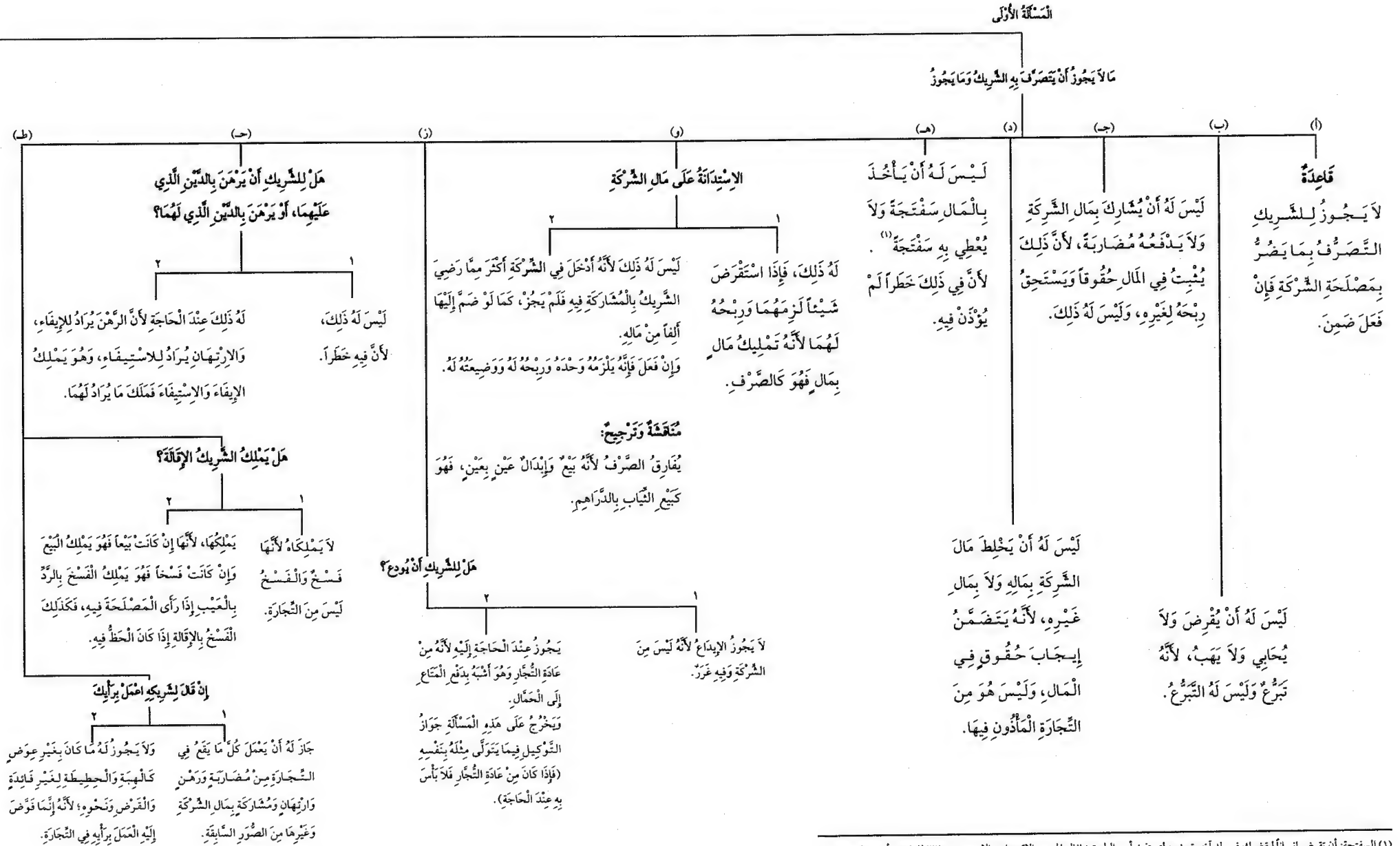
(مَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ الْمُضَارِبُ وَمَا لَا يَجُوزُ)

حُكْمُ حَكْمِ الشَّرِيكِ فَمَا جَازَ لِلشَّرِيكِ عَمَلُهُ جَازَ لِلْمُضَارِبِ وَمَا
مُنَعَ الشَّرِيكَ مِنْ عَمَلِهِ مُنَعَ مِنَ الْمُضَارِبِ^(٢).

(١) سورة المزمل، الآية: ٢٠.

(٢) انظر تفاصيل ذلك في الدرس الثالث.

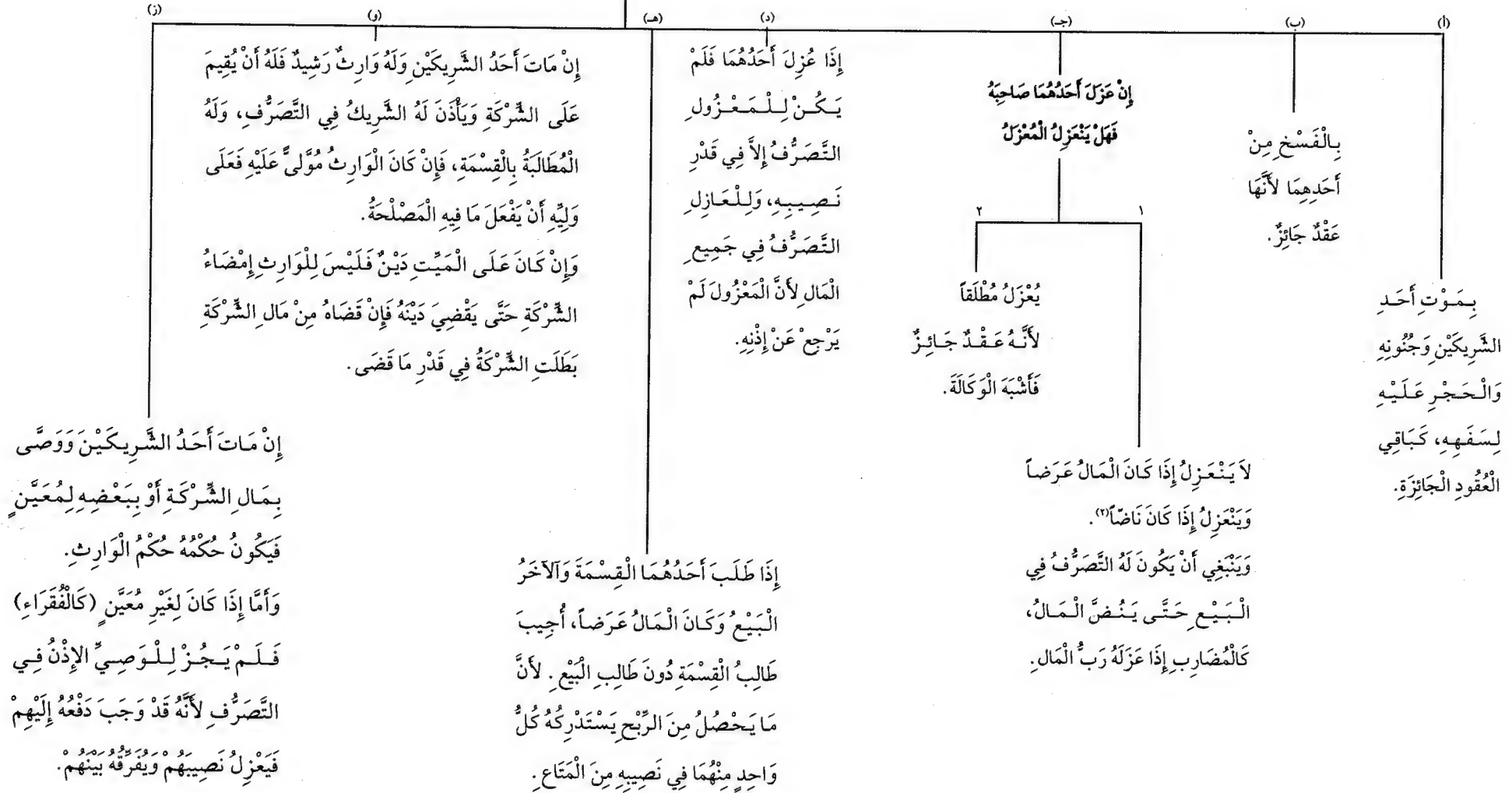




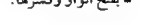
(١) السفتجة: أن تقرر إنساناً ليقضيك في بلد آخر تريده، لتستفيد أمن الطريق؛ انظر المعجم الاقتصادي الإسمي ص ٢٢١ للدكتور أحمد الشرياحي.

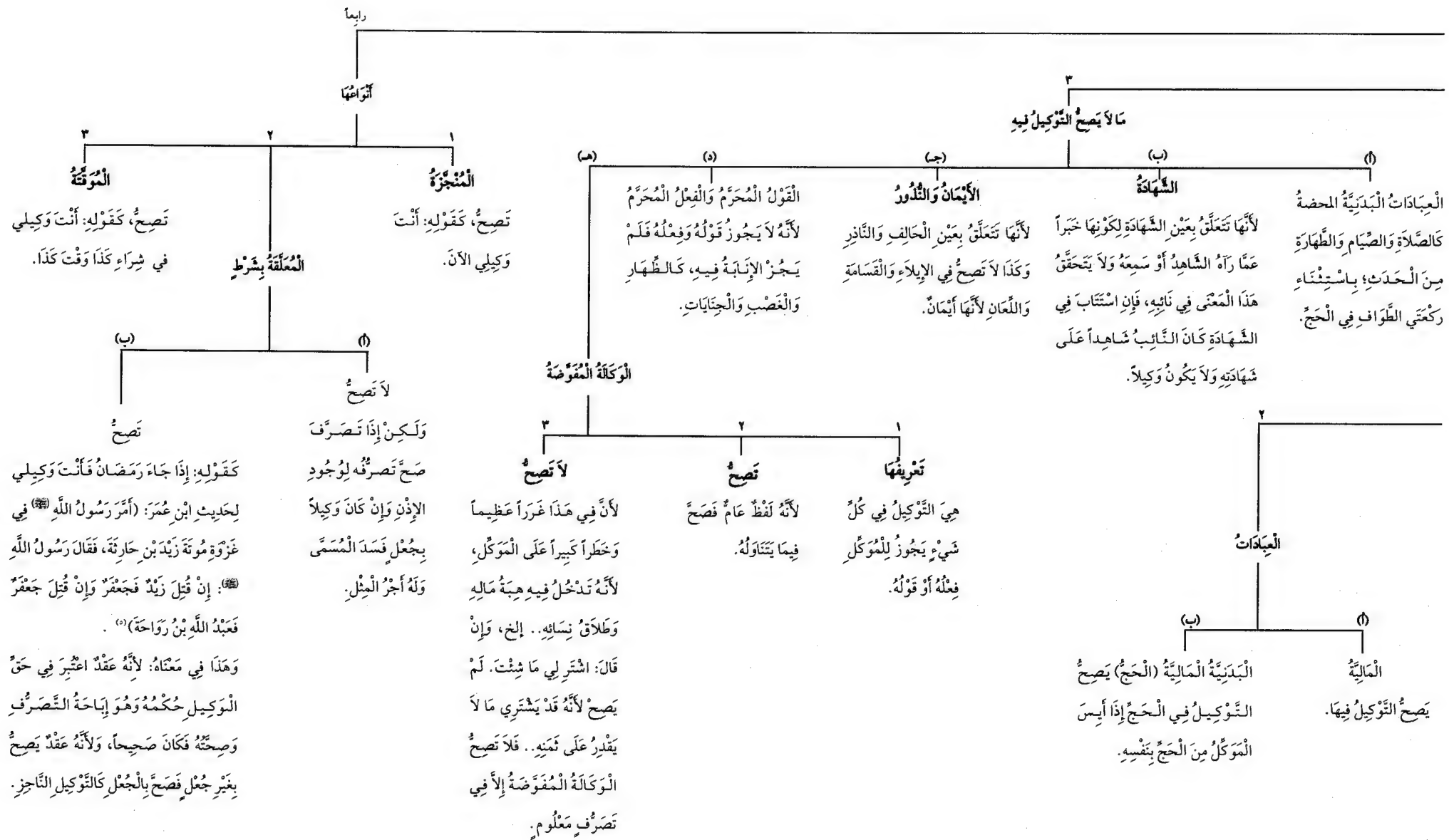
المسئلة الثنية

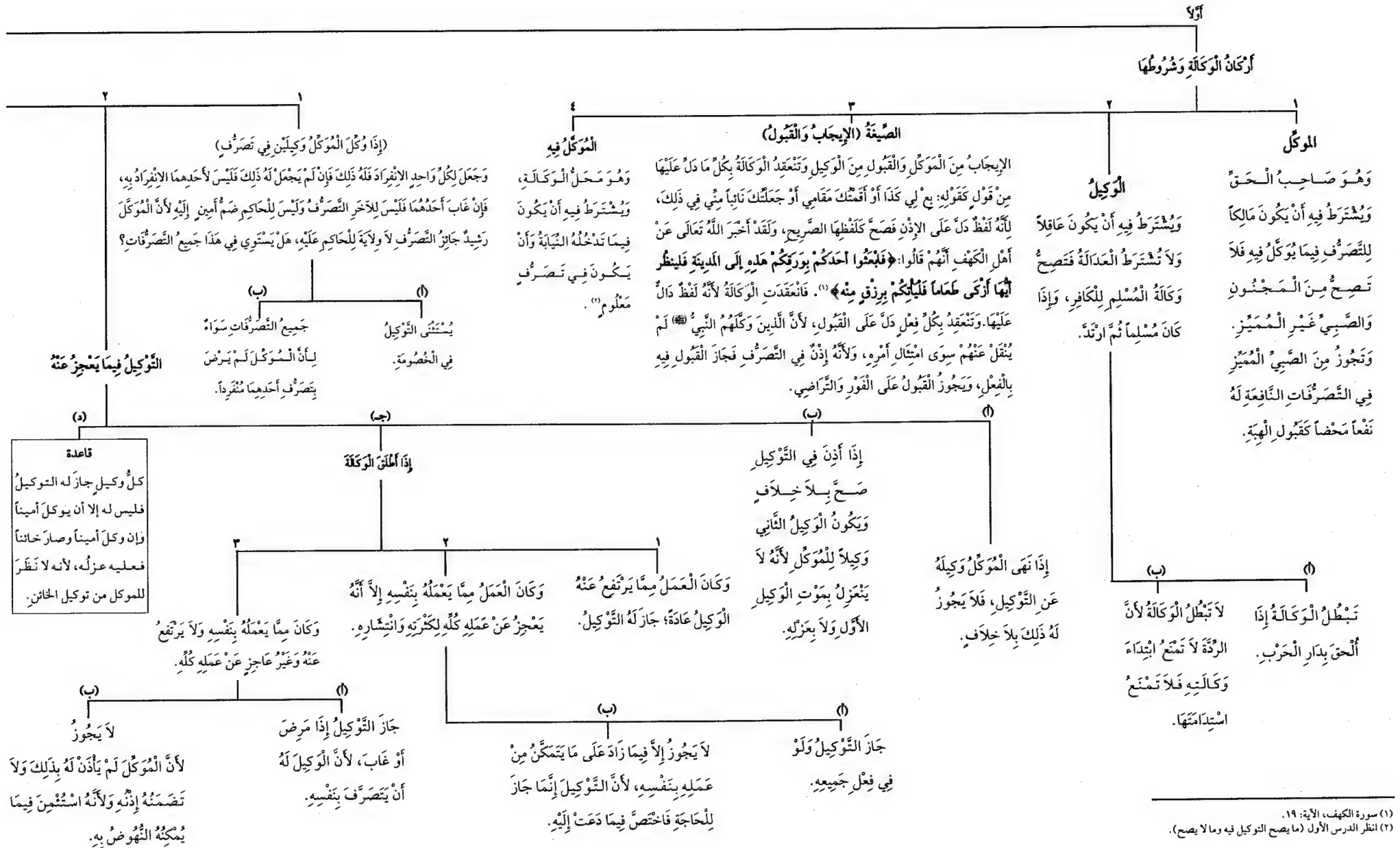
بطلان الشركة وسائل متعلقة بها



(٢) الناض: اسم للدراهم والدنانير (هو ما كان ذهباً أو فضة عيناً أو ورقاً)، المصدر السابق ص ٤٦٣.

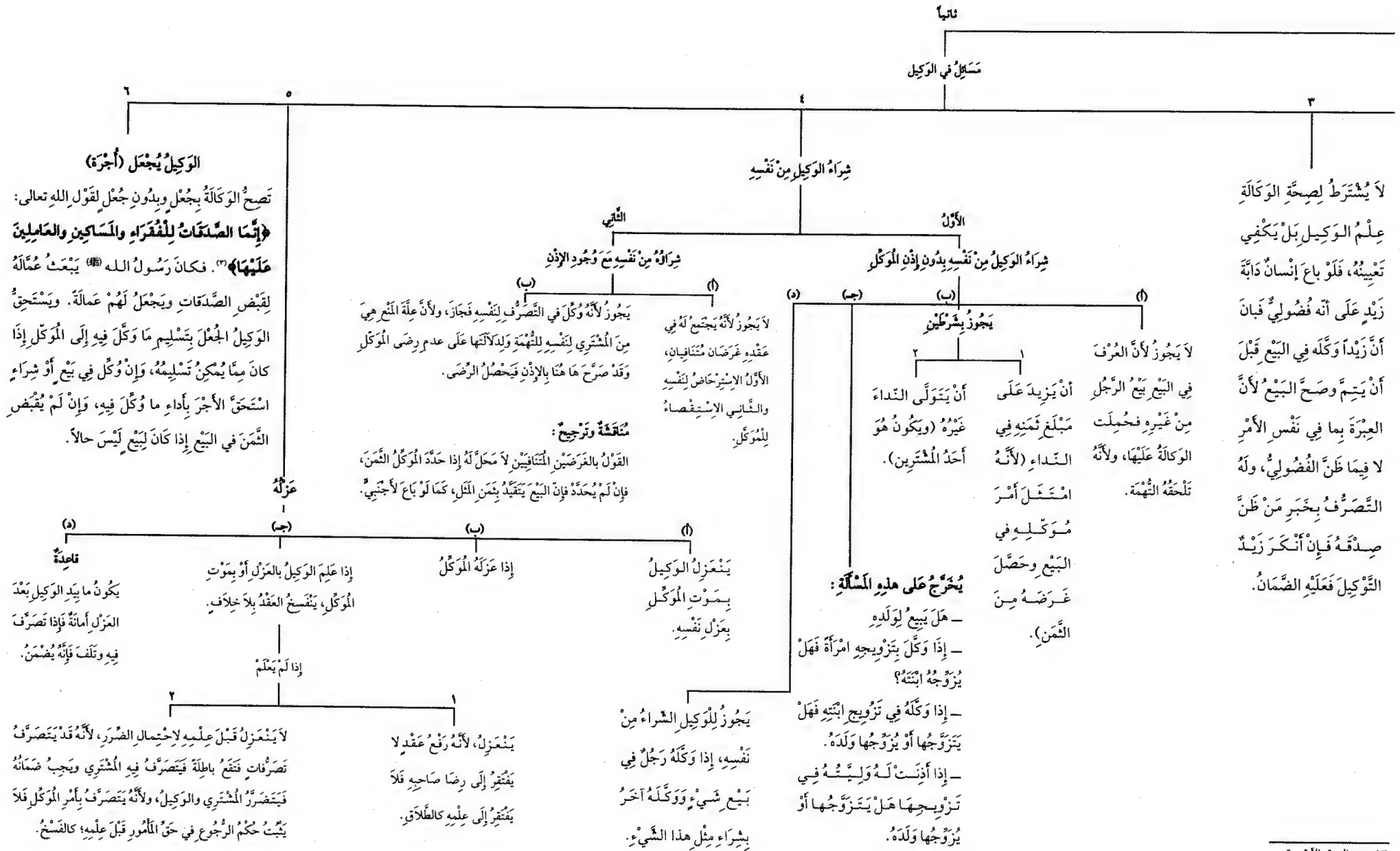


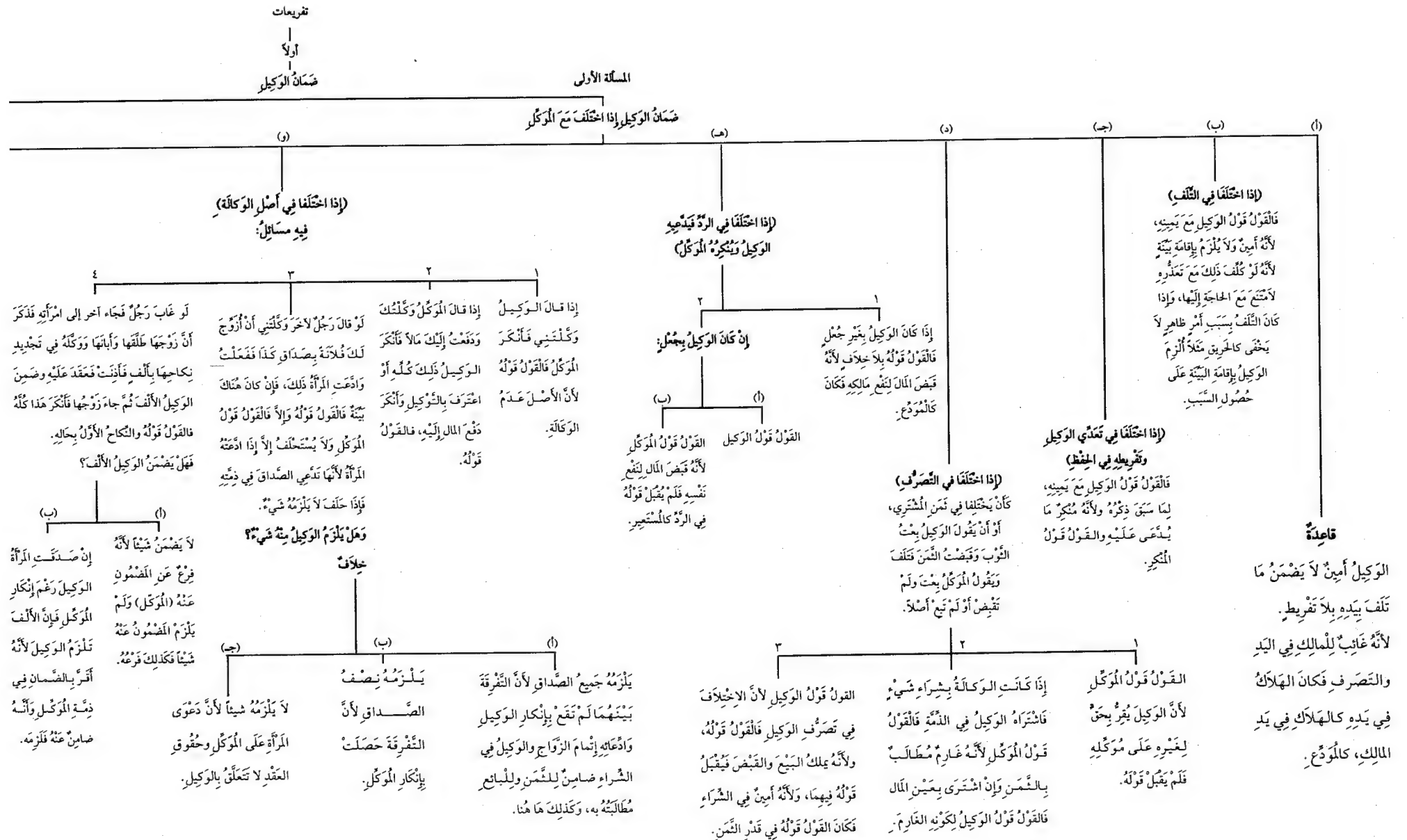


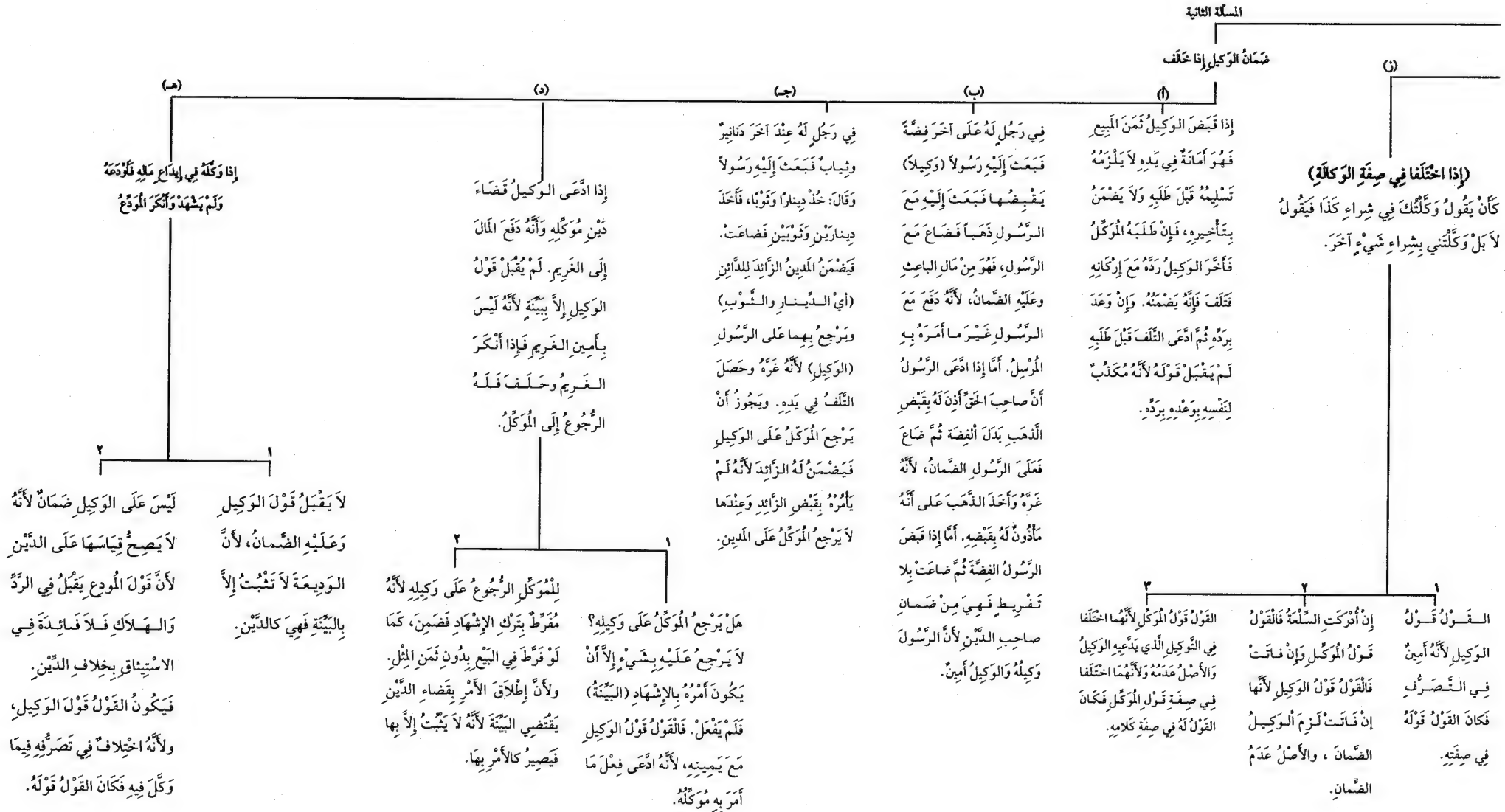


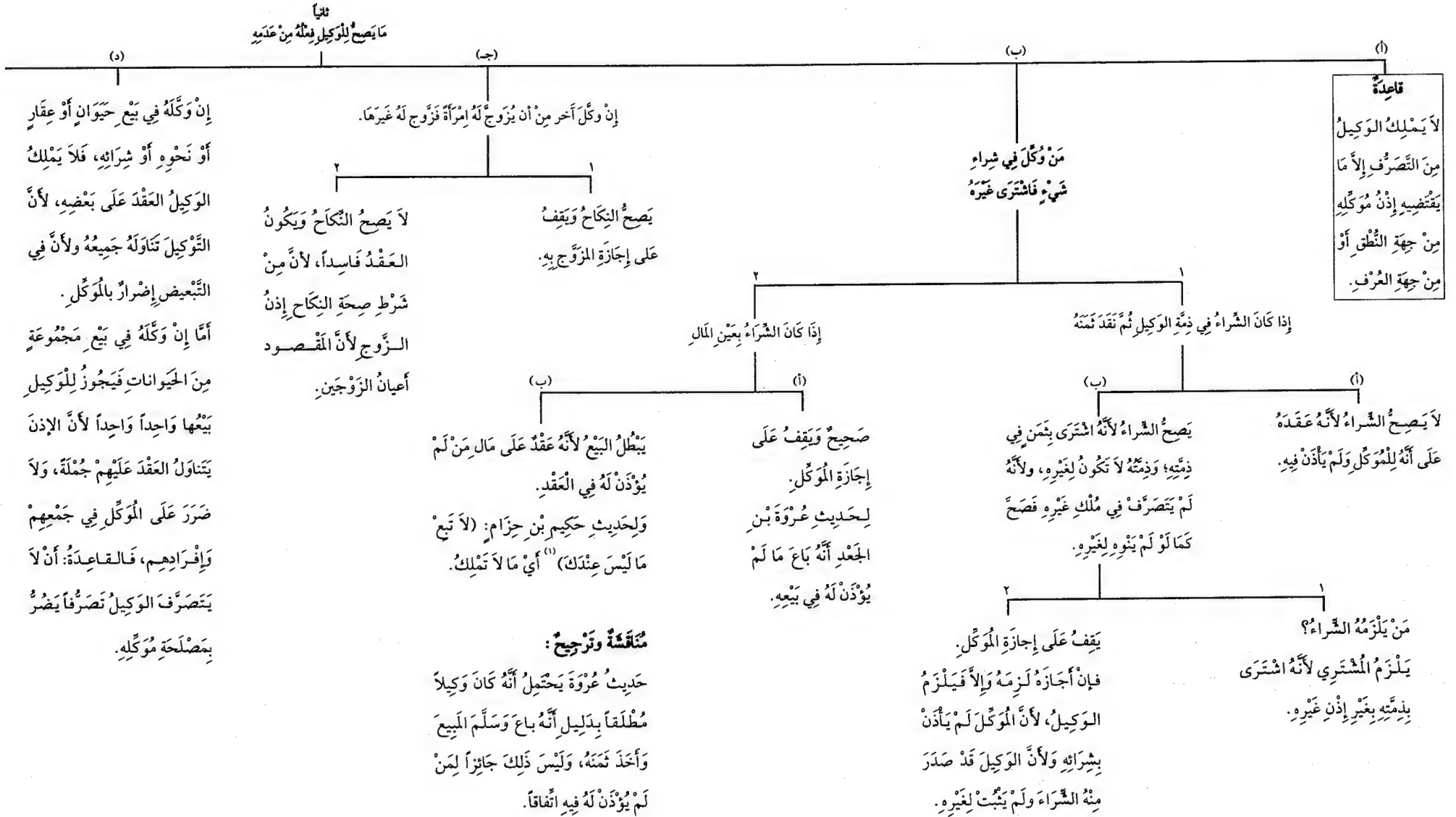
(١) سورة الكهف، الآية: ١٩.

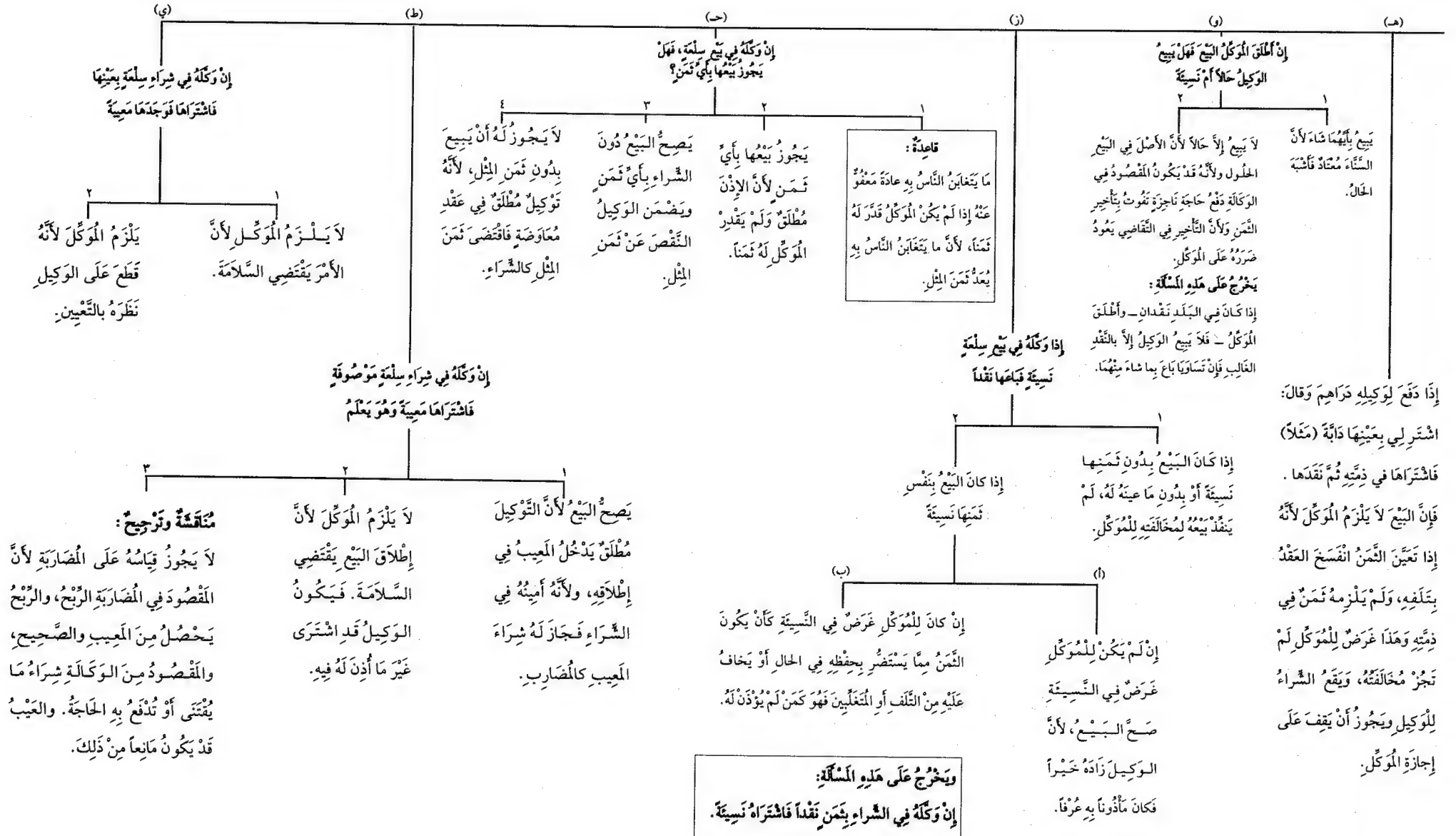
(٢) انظر الدرس الأول (ما يصح التوكيل فيه وما لا يصح).

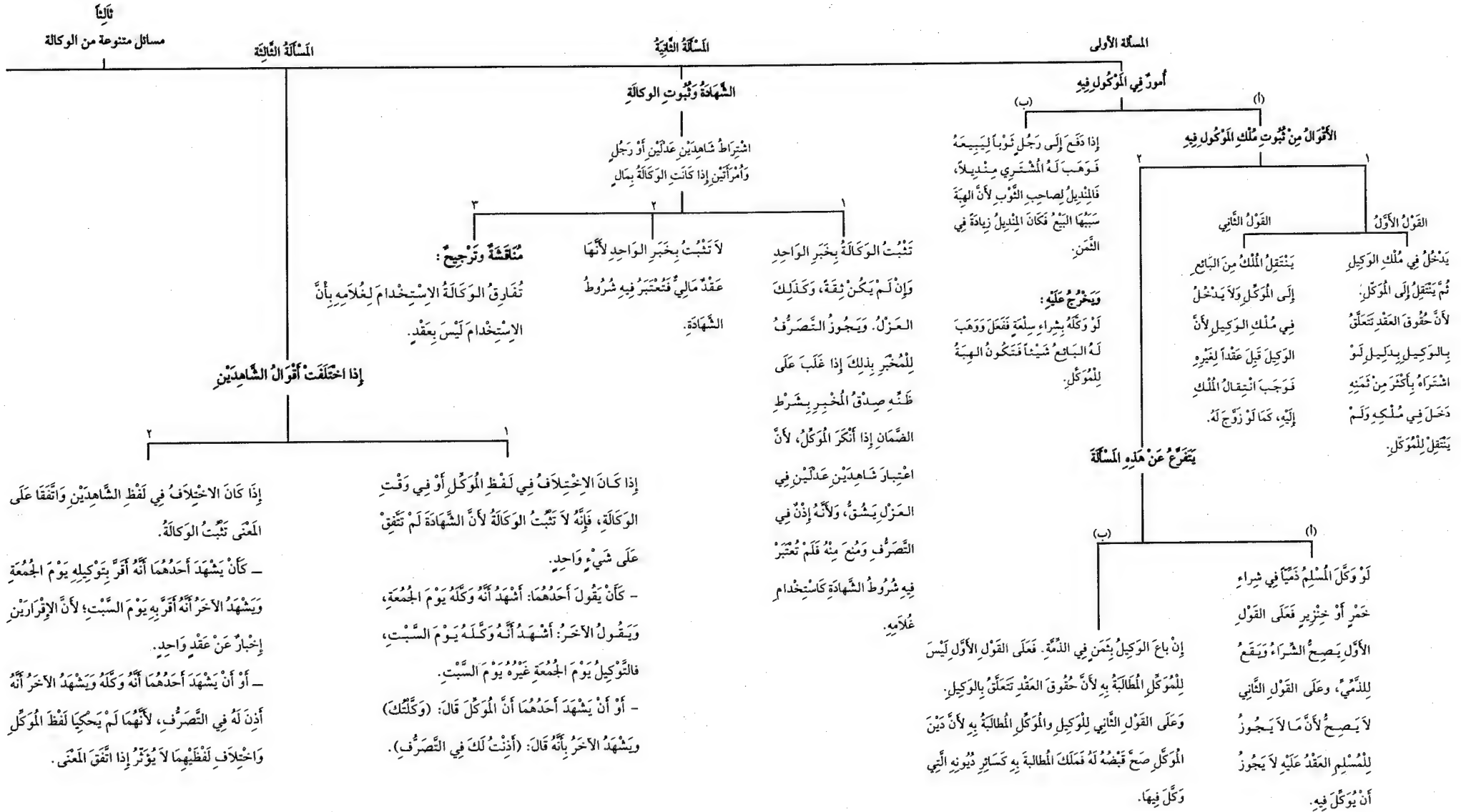


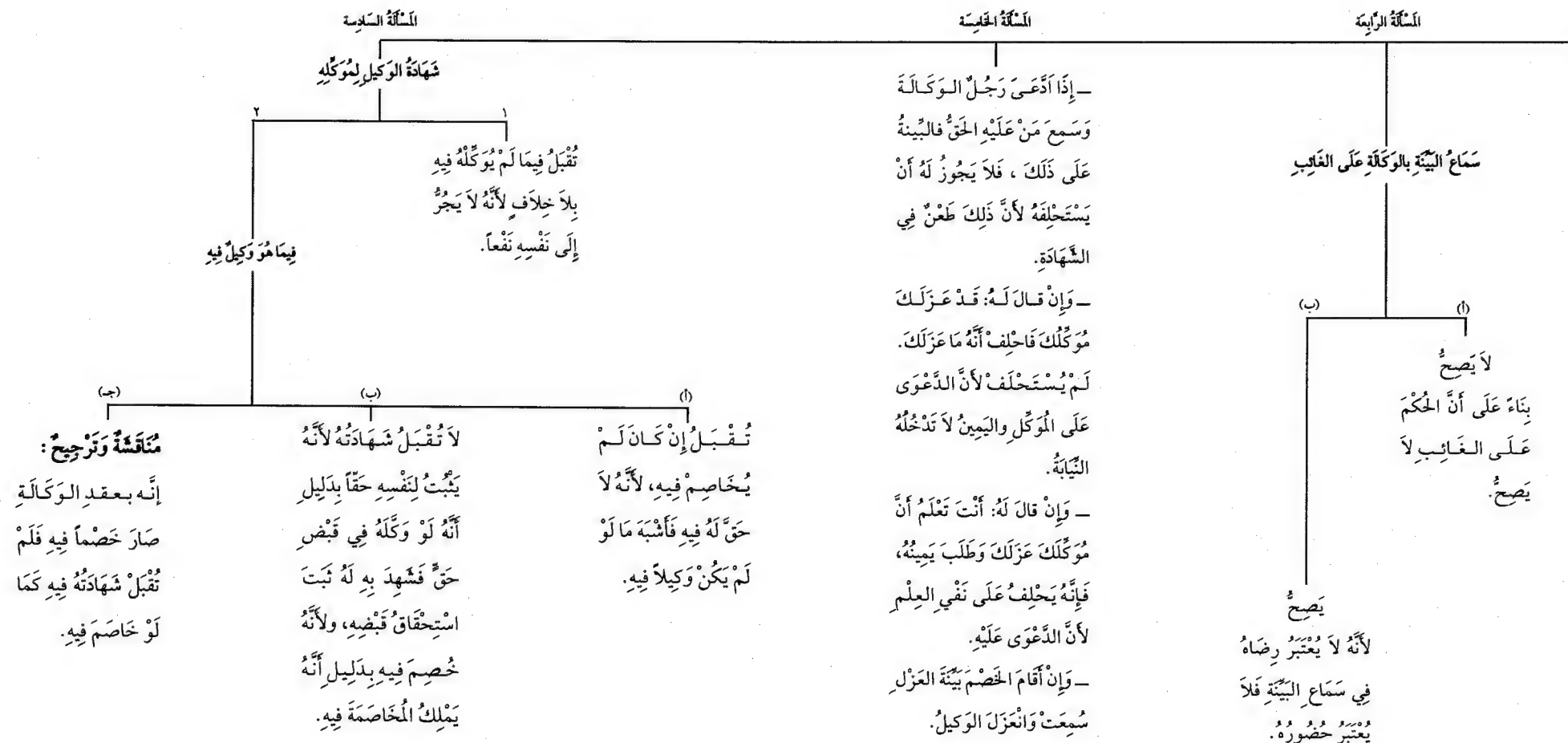




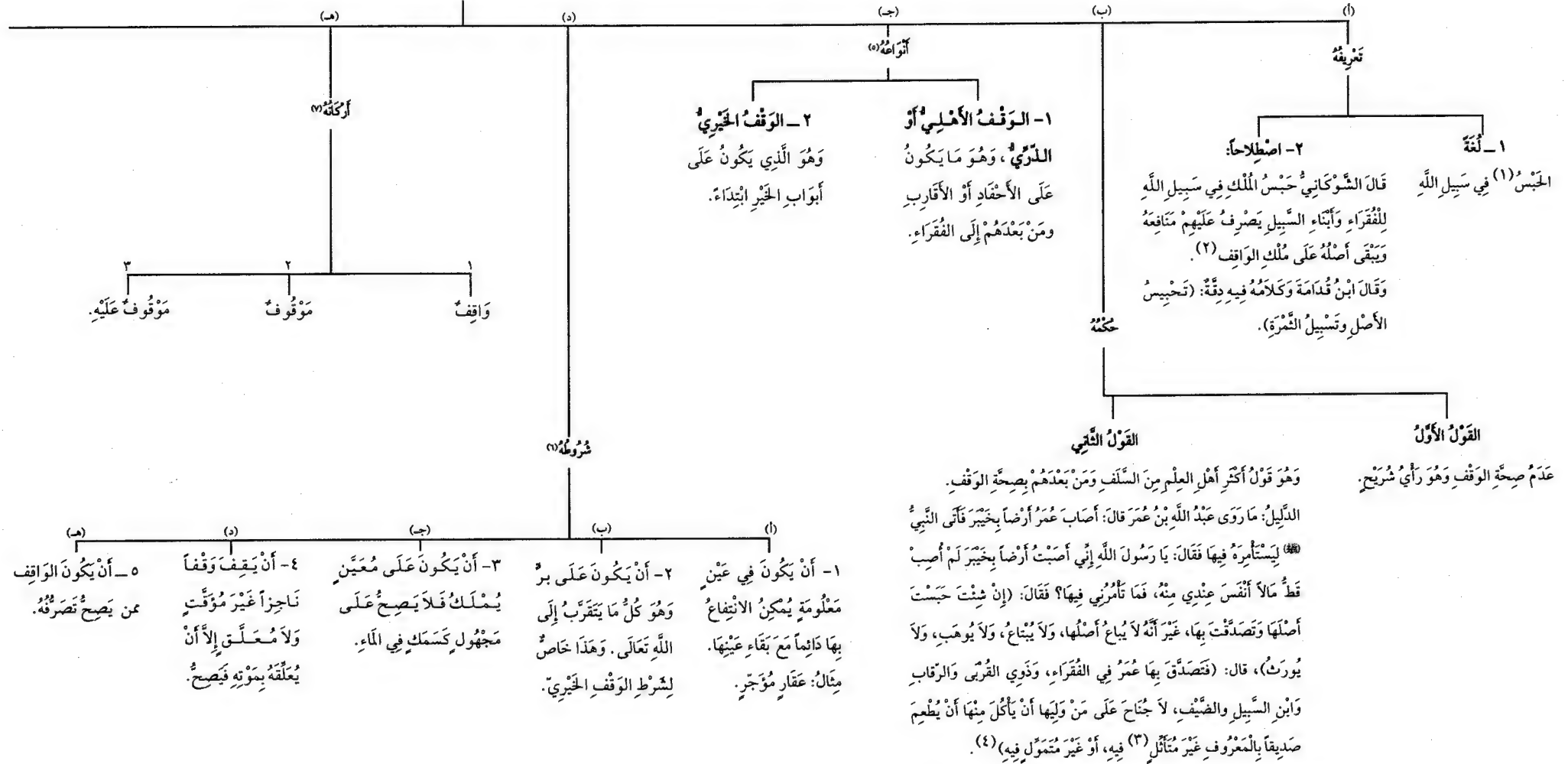








أحكام أولية من الوقف



(١) المصباح المنير ص ٦٦٩ هذا الذي ذكره صاحب المصباح معنى اصطلاحياً وهذا خلط منه متكرر ولعل الأمر راجع باعتبار أن المصباح المنير أصلاً مهمتهم بيان الشرح الكبير للإمام الرافعي الشافعي ووجود كلمة في سبيل الله ليس فيها دقة لأن الوقف قد يكون على الأولاد والأصدقاء.

(٢) نيل الأوطار: ٢٤ / ٦.

(٣) غير متائل به غير جامع. الناعبة ١ / ٢٣.

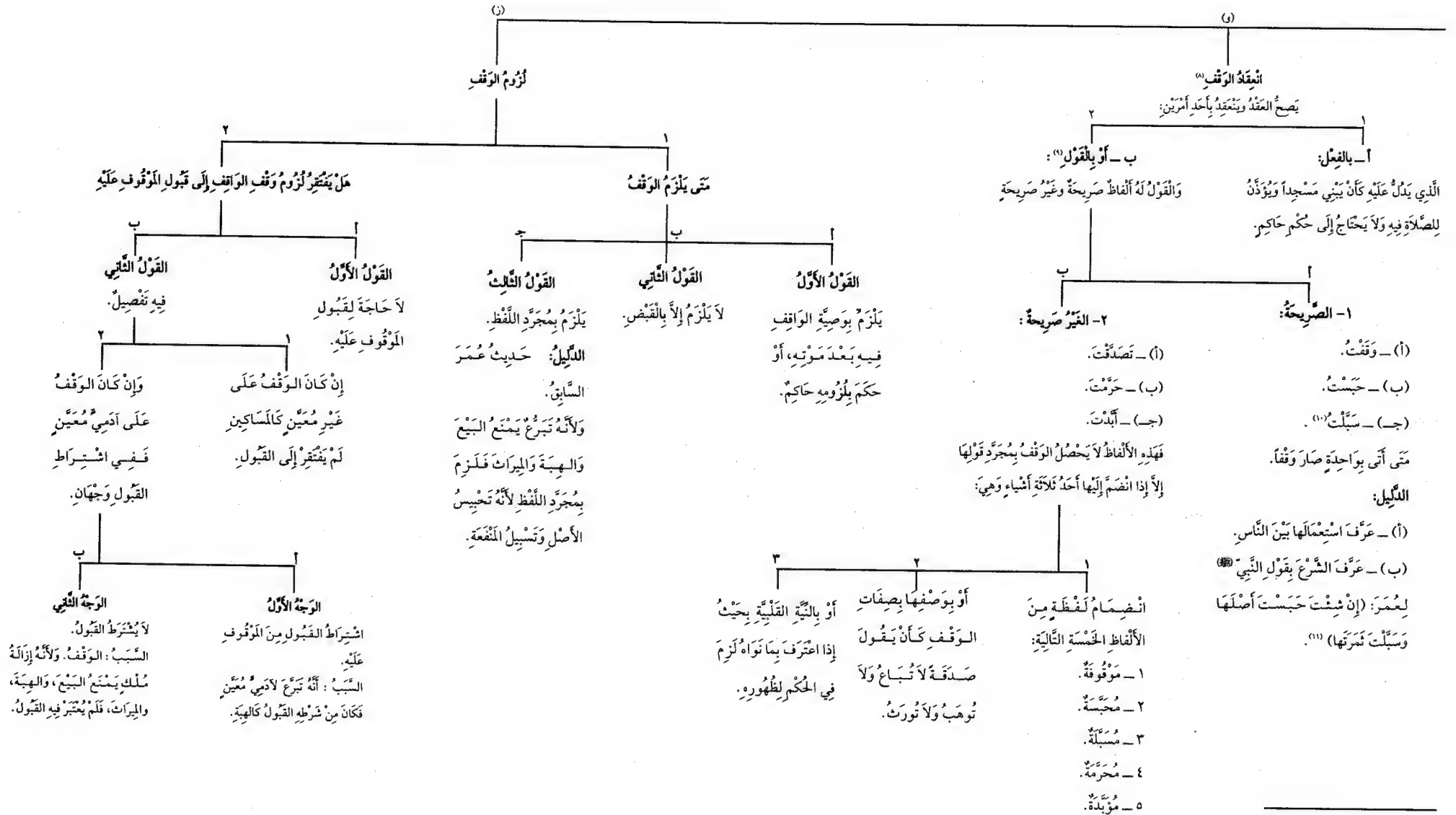
(٤) رواه البخاري في الوصايا ٢٧٦٤ (٤٦٠ / ٥) مسلم في الوصية ١٦٣٢ (١٢٥٥ / ٣).

(٥) الوقف أن يحبس عيناً من أعيان ماله فيقطع تصرفه عنها ويجعل منافعها لوجه من وجوه الخير تقرباً إلى الله تعالى (تهذيب الأسماء واللغات ٤ / ١٩٤).

(٦) السلسيل في معرفة الدليل (٦٠٥ / ٢).

(٧) المصدر السابق: (٦٠٥ / ٢).

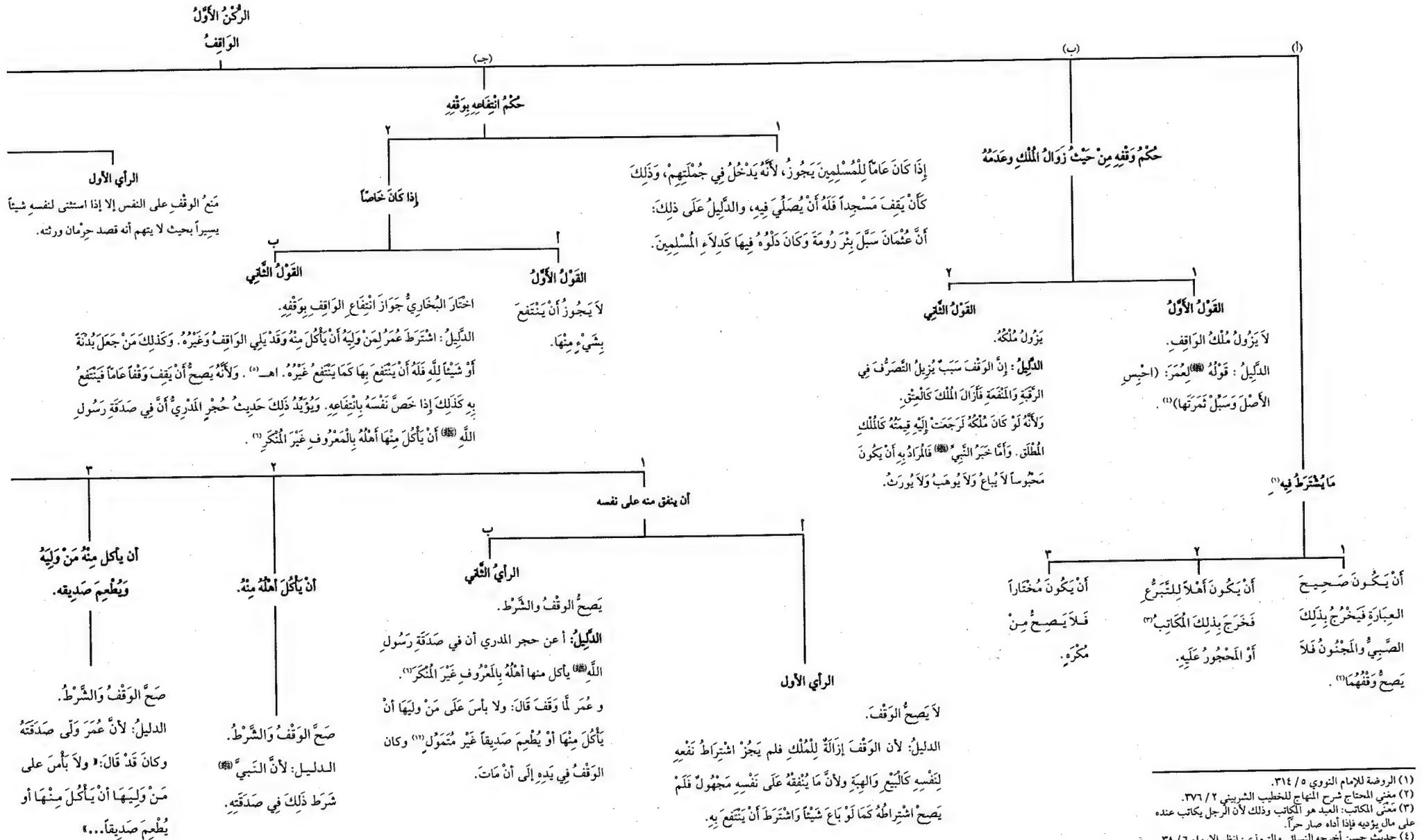
(٨) قه السنة: (٥٢١ / ٣).



(٩) المفتي: (٦/١).

(١٠) معنى سبلت: أبعث. النهاية ٢/ ٣٣٩.

(١١) صحيح. انظر الإرواء (٦/ ٣١).



(١) الروضة للإمام النووي ٥/ ٣١٤.

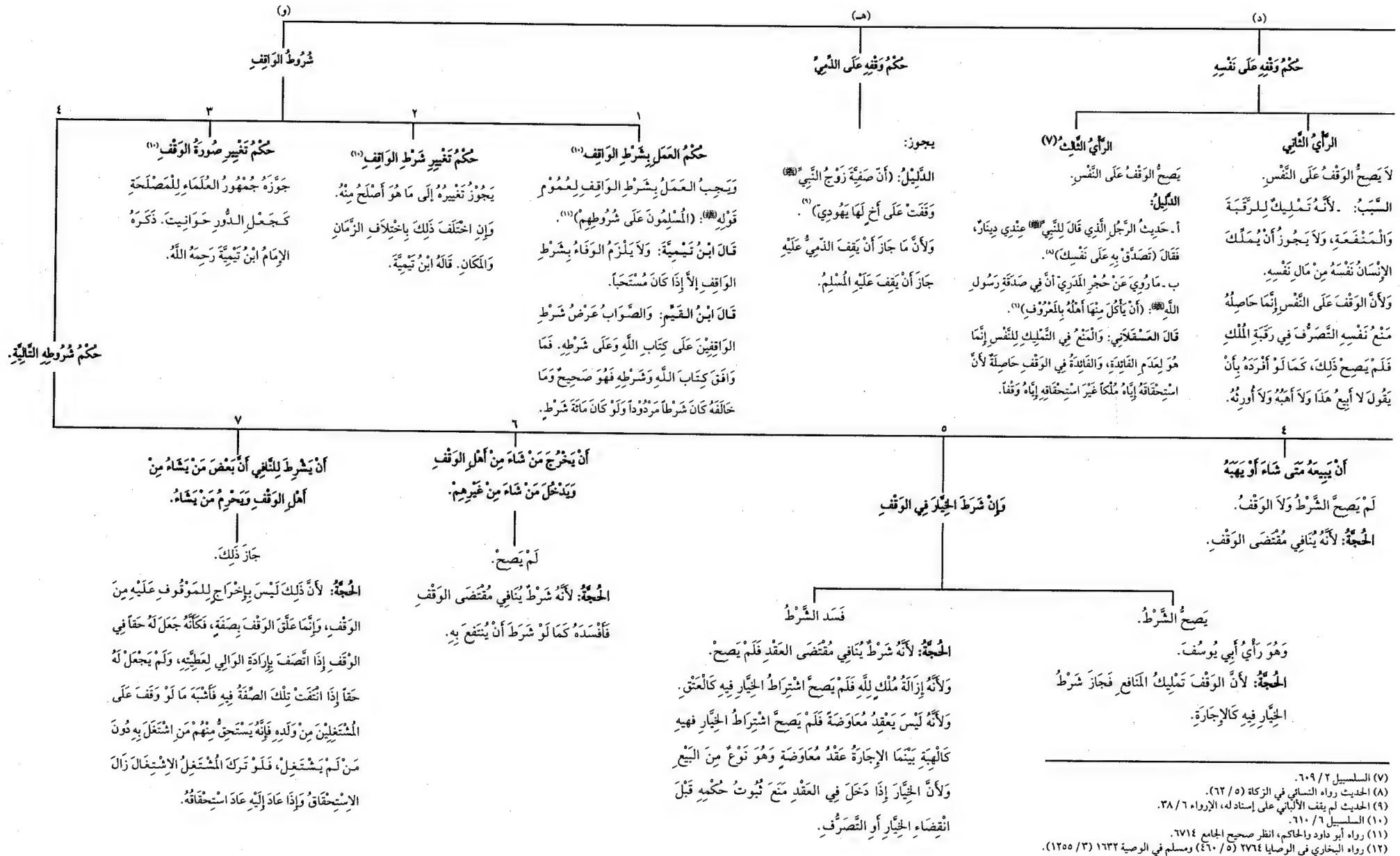
(٢) معنى المحتاج شرح المنهاج للخطيب الشربيني ٢/ ٣٧٦.

(٣) معنى المكاتب: العبد هو المكاتب وذلك لأن الرجل يكتب عنده على مال يوفيه فإذا آذاه صار حراً.

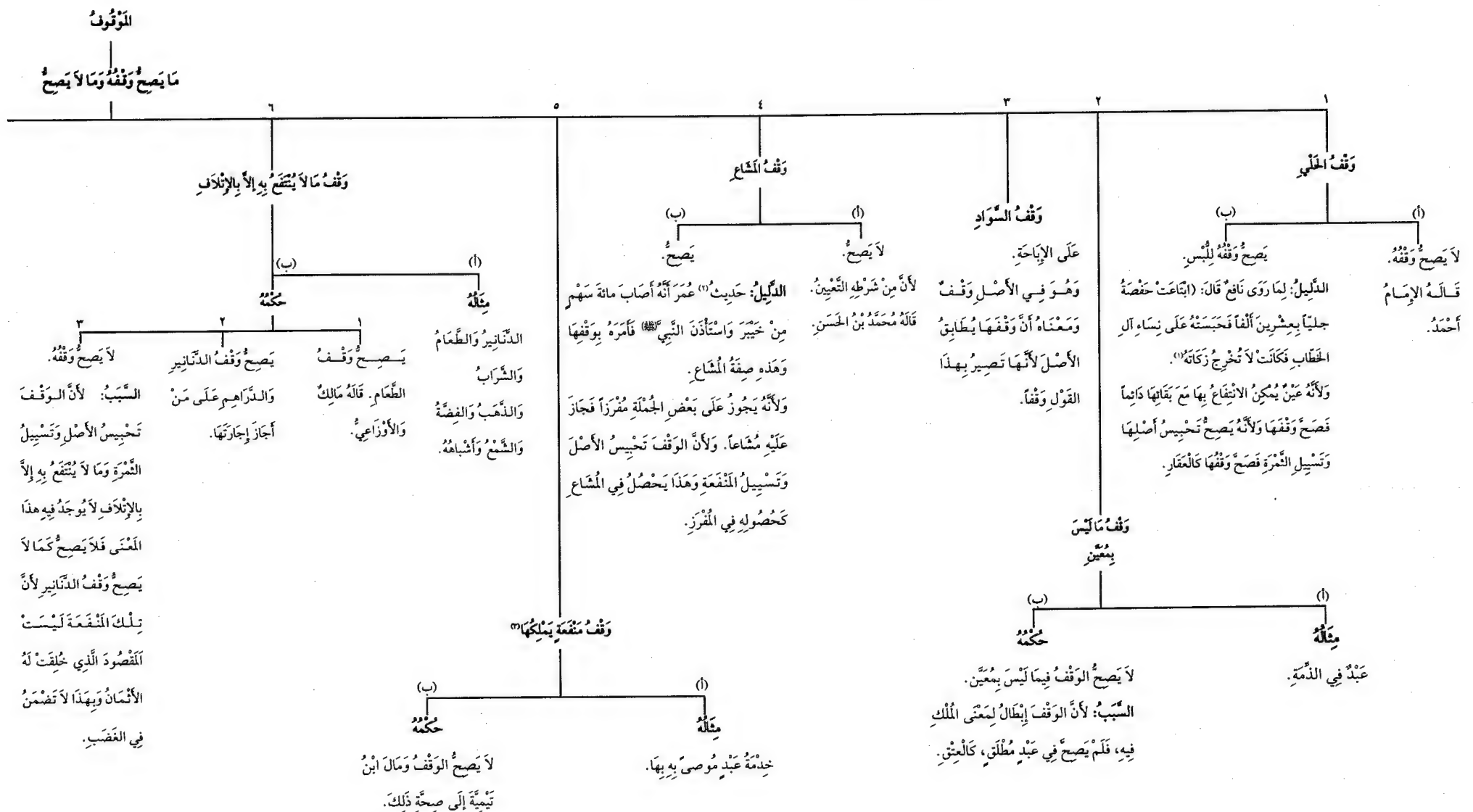
(٤) حديث حسن أخرجه الترمذي والنسائي والترمذي: انظر الإرواء ٦/ ٢٨.

(٥) السلسيل: ٢/ ٦٠٩.

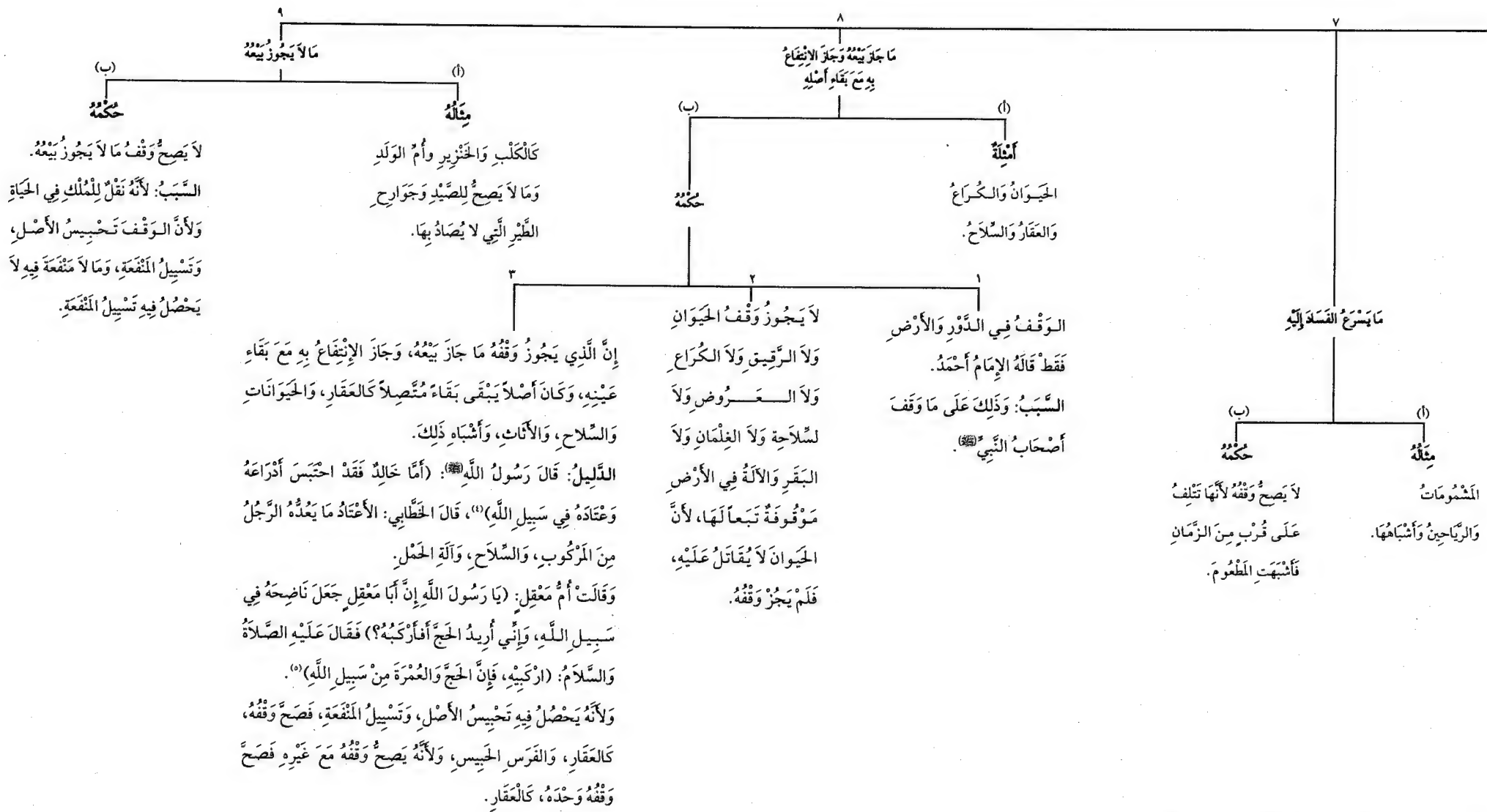
(٦) الحديث.



(٧) السلسيل ٦٠٩/٢.
(٨) الحديث رواه الشافعي في الزكاة (٦٢/٥).
(٩) الحديث لم يقف الألباني على إسناده، الإرواء ٣٨/٦.
(١٠) السلسيل ٦١٠/٦.
(١١) رواه أبو داود والحاكم، انظر صحيح الجامع ٦٧١٤.
(١٢) رواه البخاري في الوصايا ٢٧٦٤ (٤٦٠/٥) ومسلم في الوصية ١٦٣٢ (١٢٥٥/٣).



(١) الحديث رواه الحلال. وقال عنه الألباني لم أُنَفِّ على إسناده. الإرواء ٦/ ٣٣.
 (٢) الحديث صحيح أخرجه النسائي وابن ماجه. انظر الإرواء ٦/ ٣٠.
 (٣) كشف القناع: ٤/ ٣٤٤.



(٤) رواه البخاري في الزكاة ١٤٦٨ (٣/ ٣٨٨) ومسلم في الزكاة ٩٨٣ (٢/ ٦٧٧).
(٥) الحديث صحيح رواه أبو داود. انظر الإبراء ٦/ ٣٢.

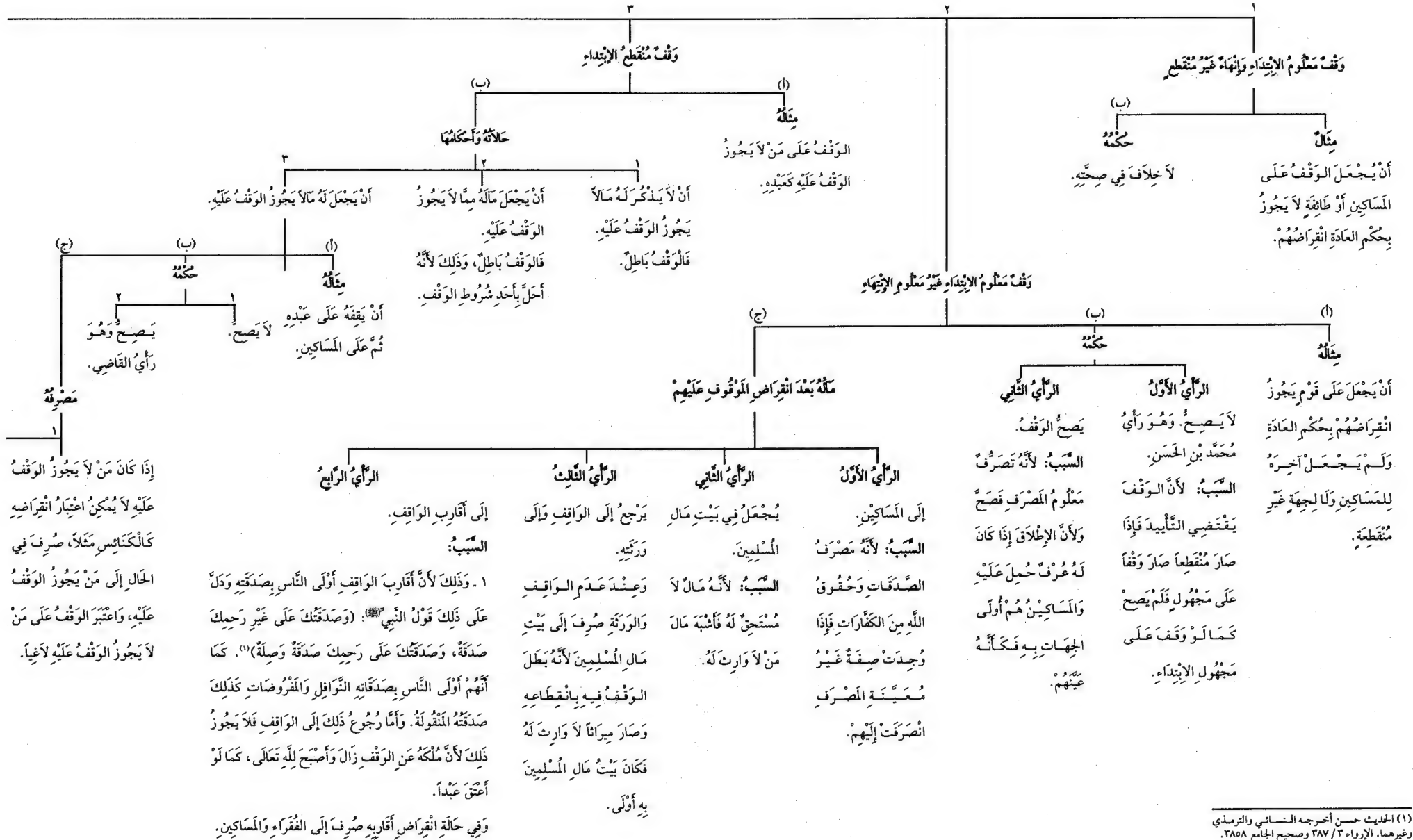


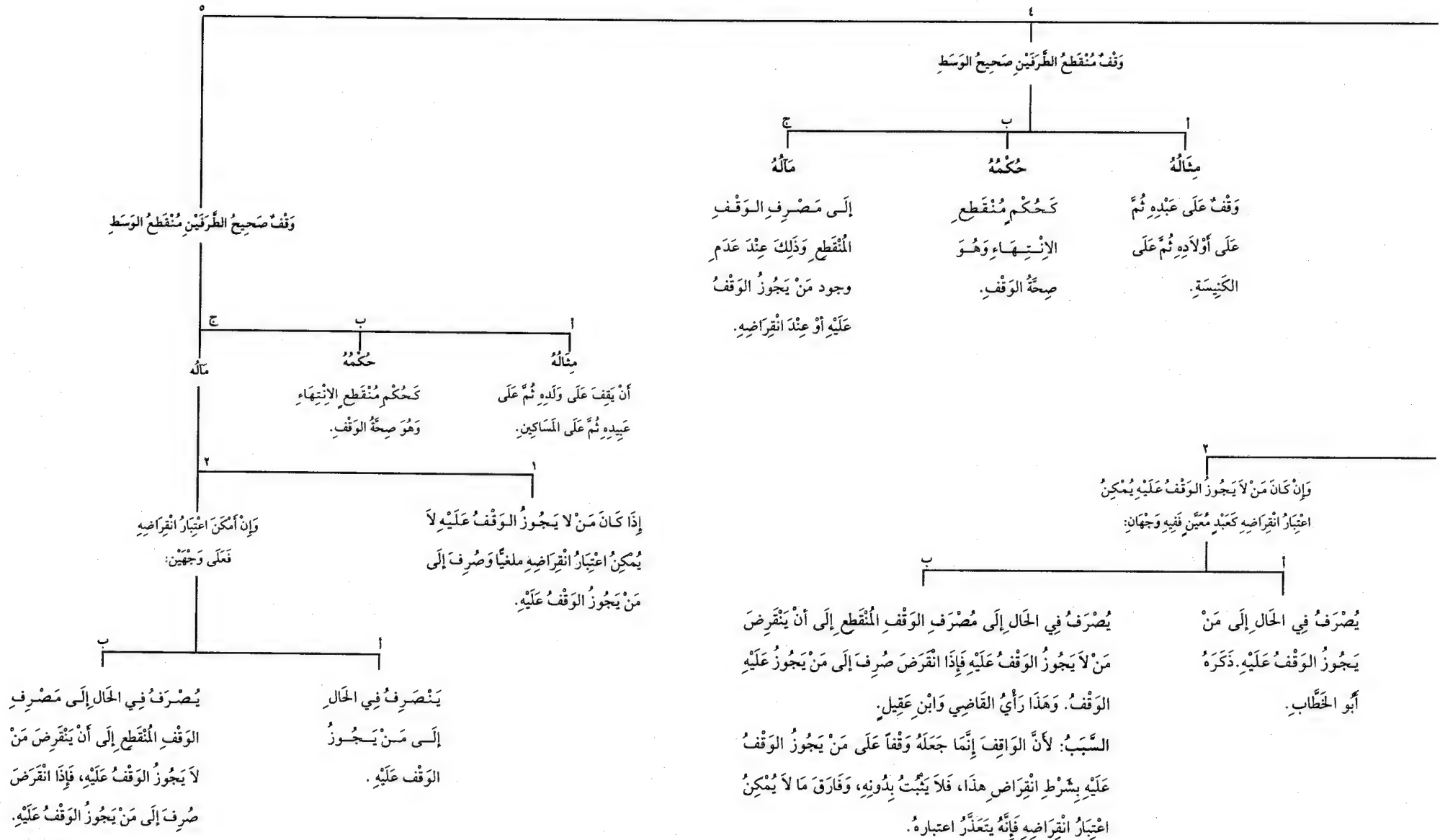
(٣) لم يقف الألباني على إسناده. الإرواء ٦/ ٣٨.

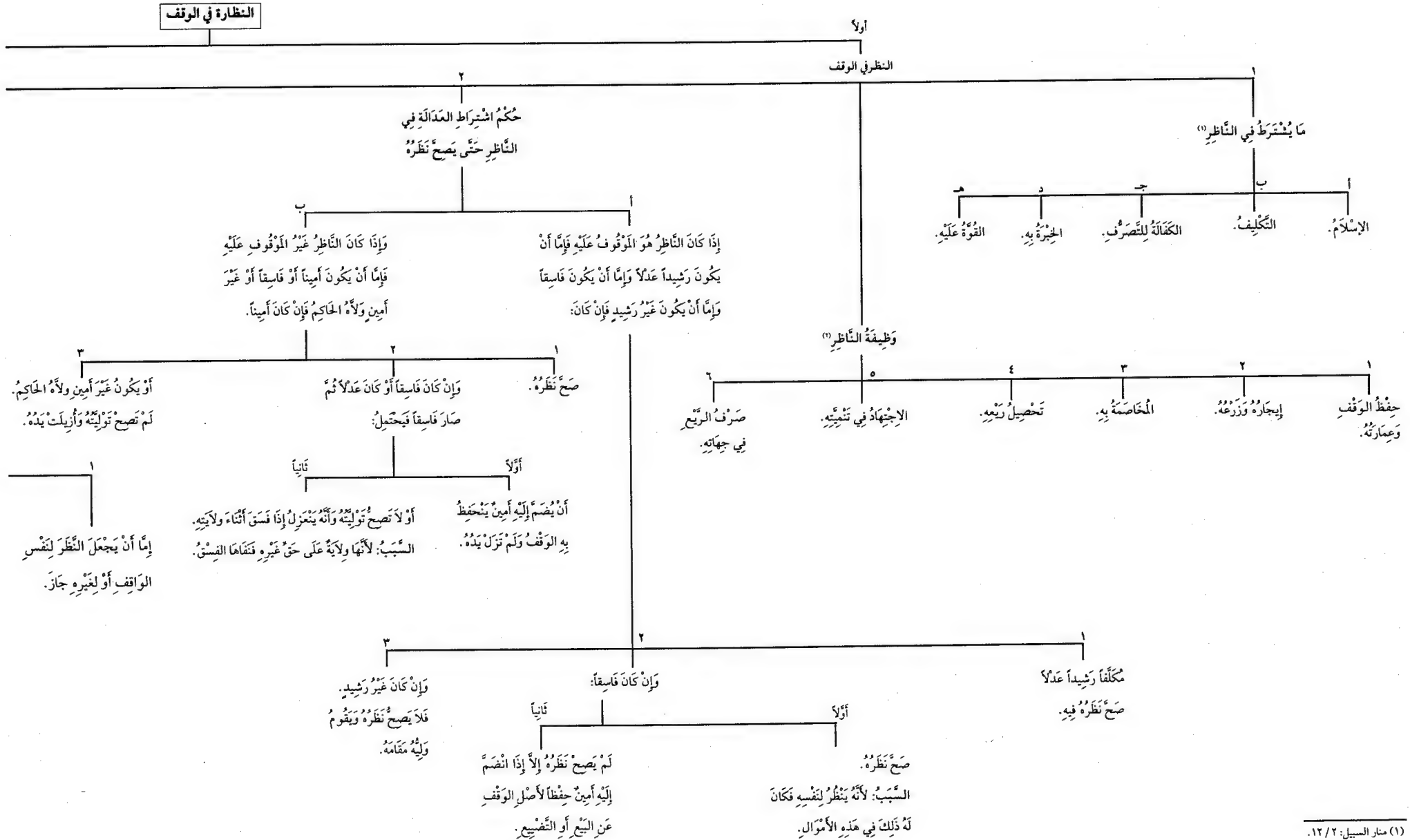
(٤) فقه السنة (٣/ ٥٢٧).

(٥) سورة الحشر: الآية ٧.

(٦) رواه النسائي في الأحياس (٦/ ٢٣٢) وابن ماجه في الصدقات.

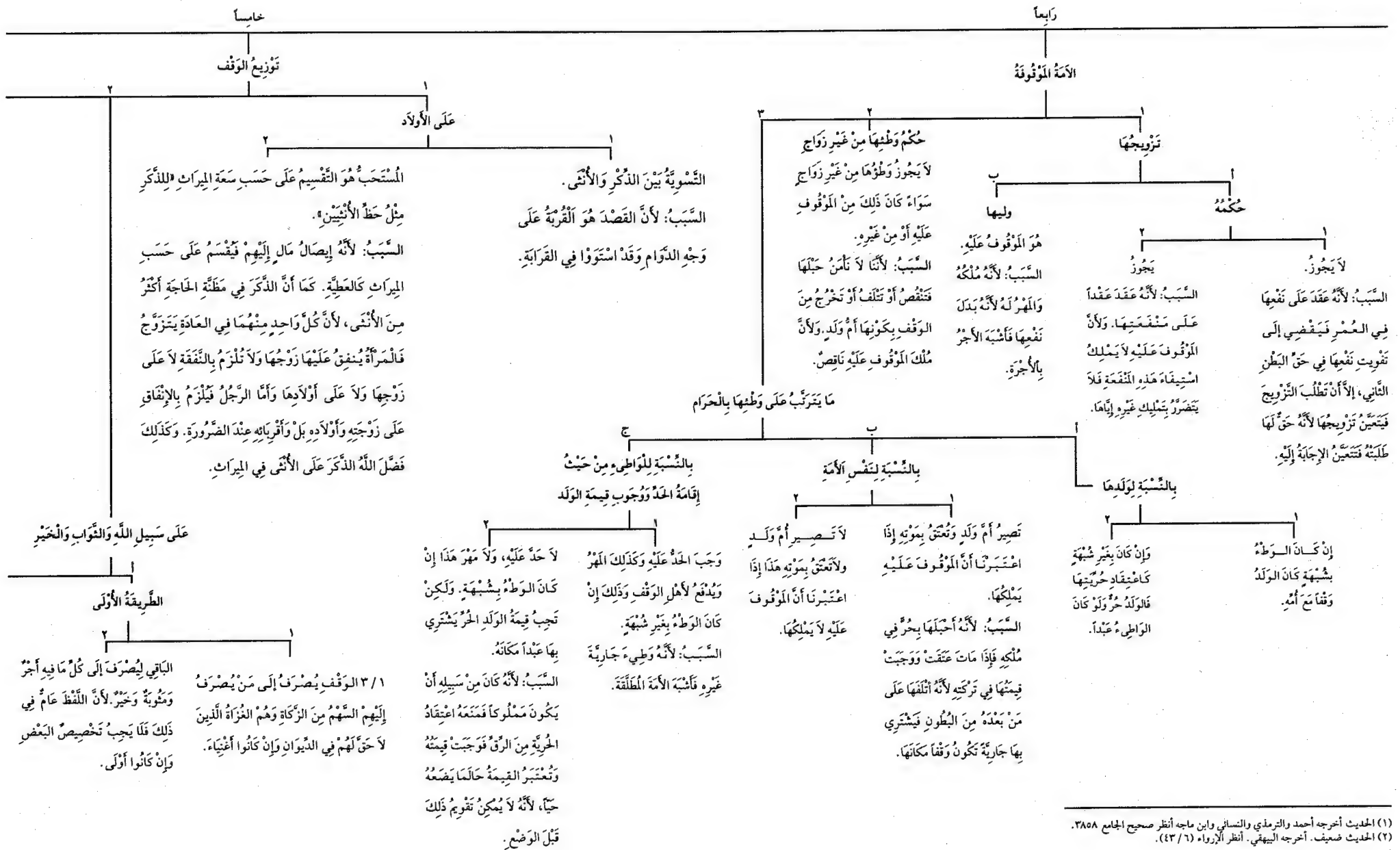






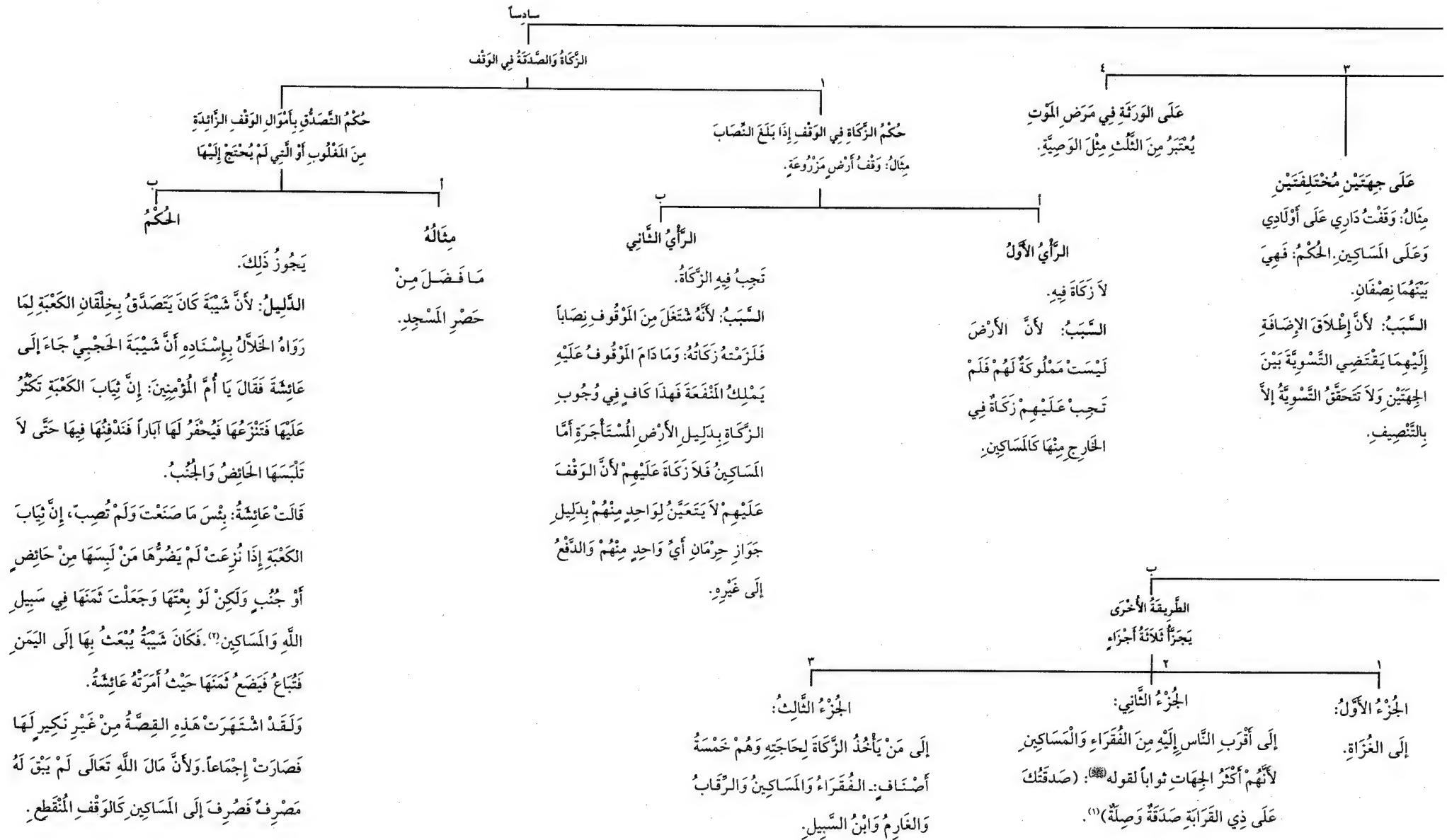
(١) منار السبيل: ١٢ / ٢.

(٢) منار السبيل: ١٣ / ٢.



(١) الحديث أخرجه أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه أنظر صحيح الجامع ٣٨٥٨.

(٢) الحديث ضعيف. أخرجه البيهقي. أنظر الأرواء (٤٣/٦).



ب
الطَّرِيقَةُ الْأُخْرَى

يَجْزَأُ ثَلَاثَةُ أَجْزَاءٍ

أ
الْجُزْءُ الْأَوَّلُ:

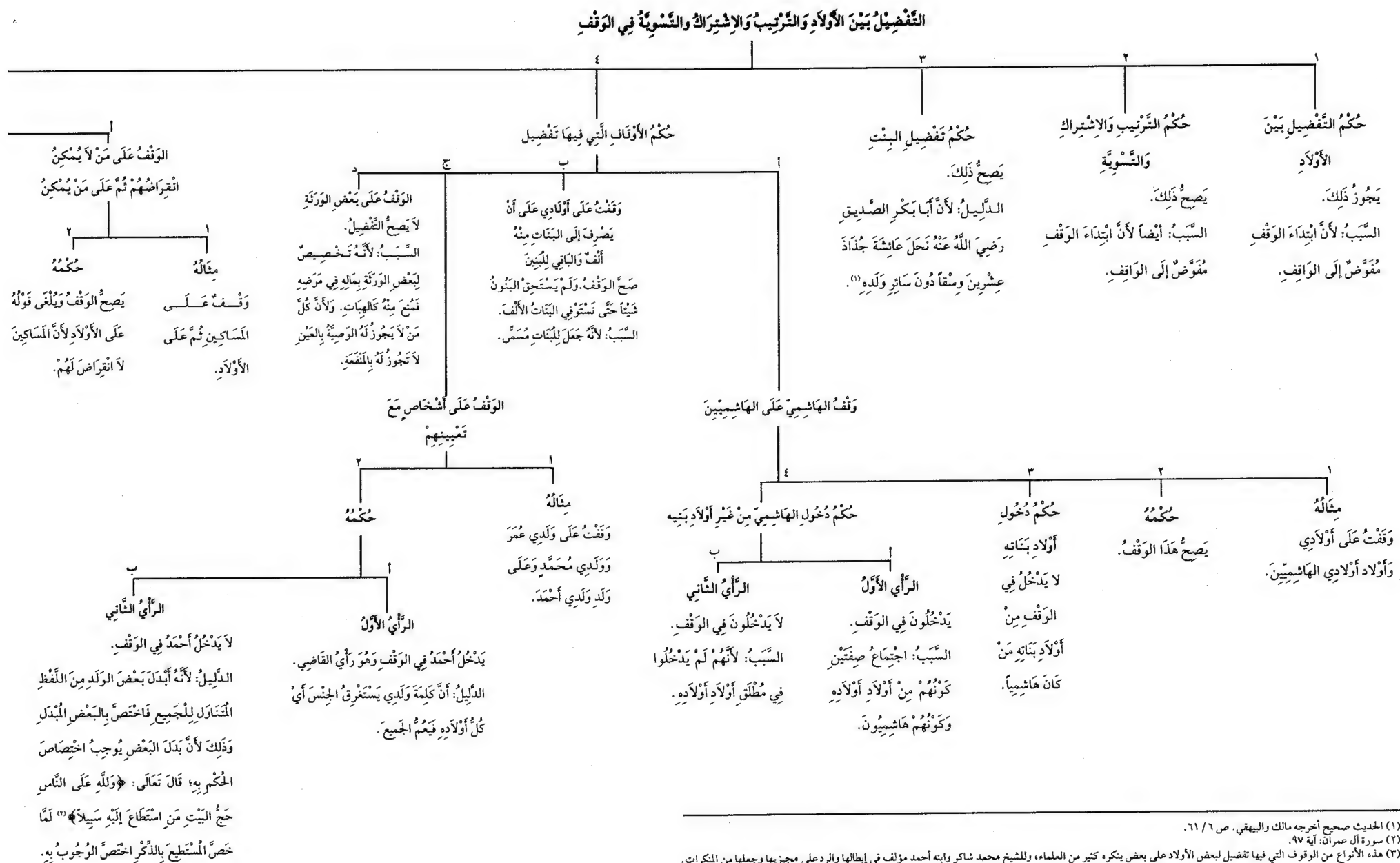
إِلَى الْعِزَّةِ.

ب
الْجُزْءُ الثَّانِي:

إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَيْهِ مِنَ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ لِأَنَّهُمْ أَكْثَرُ الْجِهَاتِ ثَوَاباً لِقَوْلِهِ ﷺ: (صَدَقْتُكَ عَلَى ذِي الْقَرَابَةِ صَدَقْتُ وَصِلْتُ)^(٢).

ج
الْجُزْءُ الثَّلَاثُ:

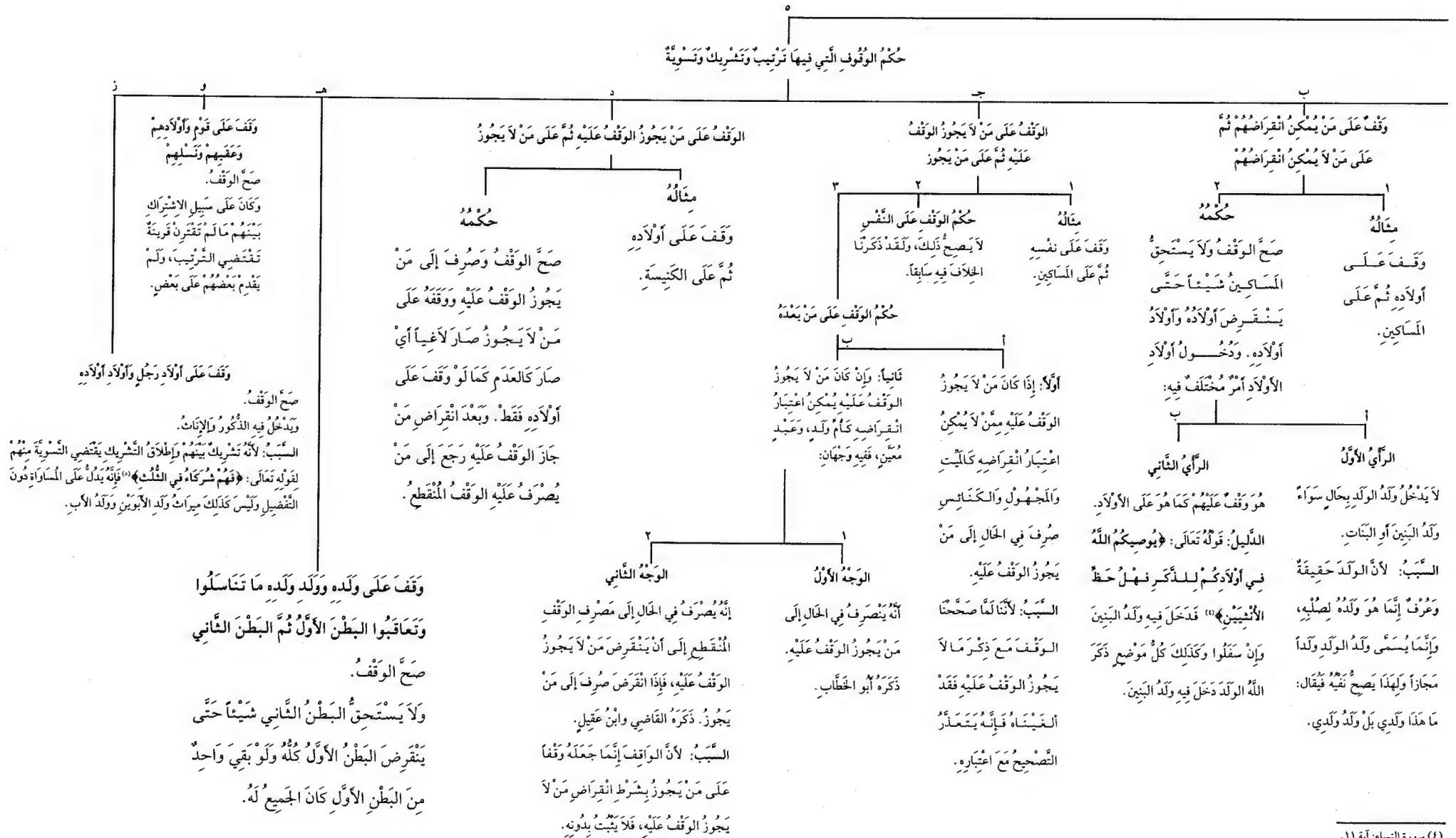
إِلَى مَنْ يَأْخُذُ الرِّكَاءَةَ لِحَاجَتِهِ وَهُمْ خَمْسَةٌ أَصْنَافٍ: الْفُقَرَاءُ وَالْمَسَاكِينُ وَالرَّقَابُ وَالْغَارِمُ وَابْنُ السَّبِيلِ.



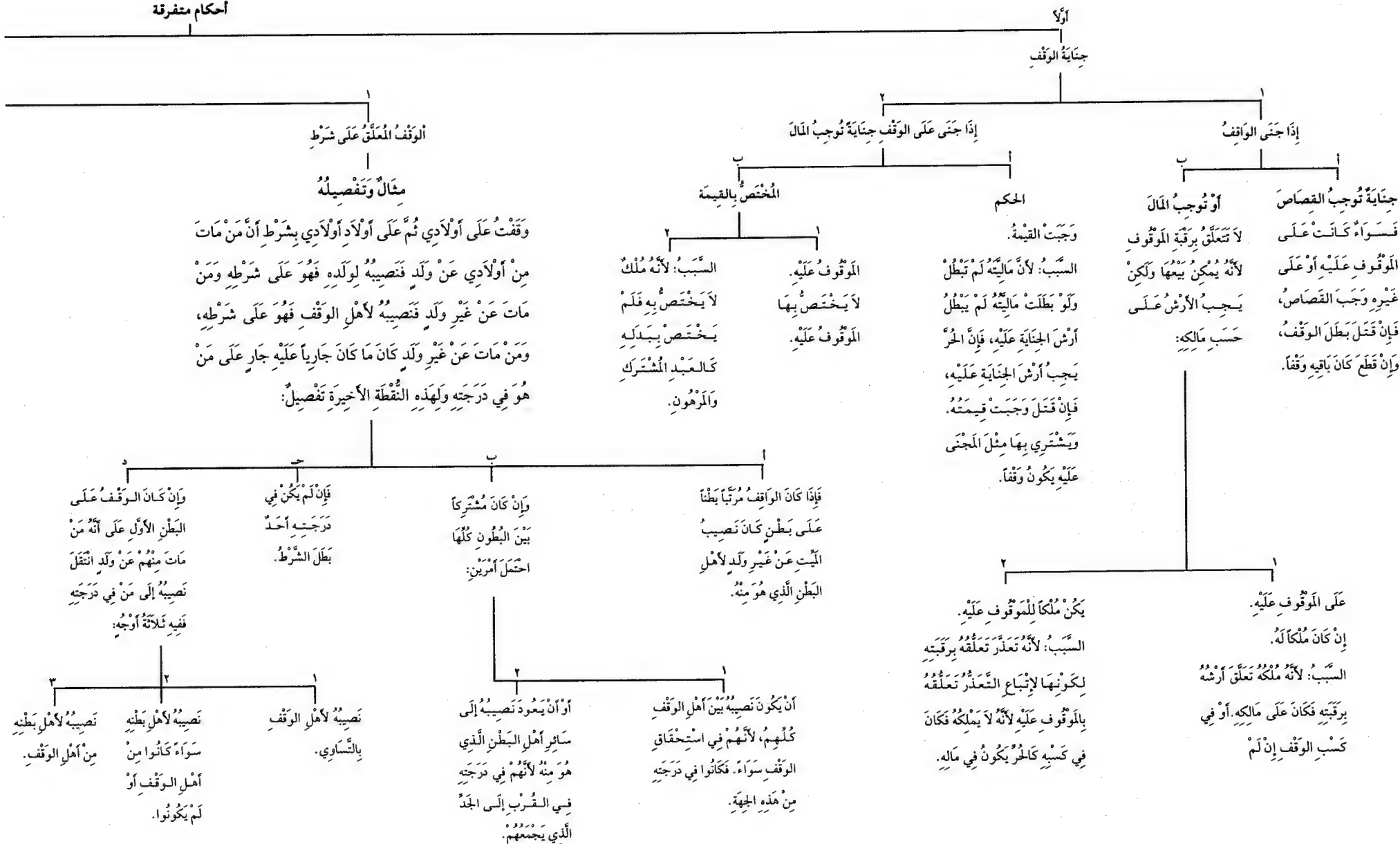
(١) الحديث صحيح أخرجه مالك والبيهقي. ص ٦١/٦.

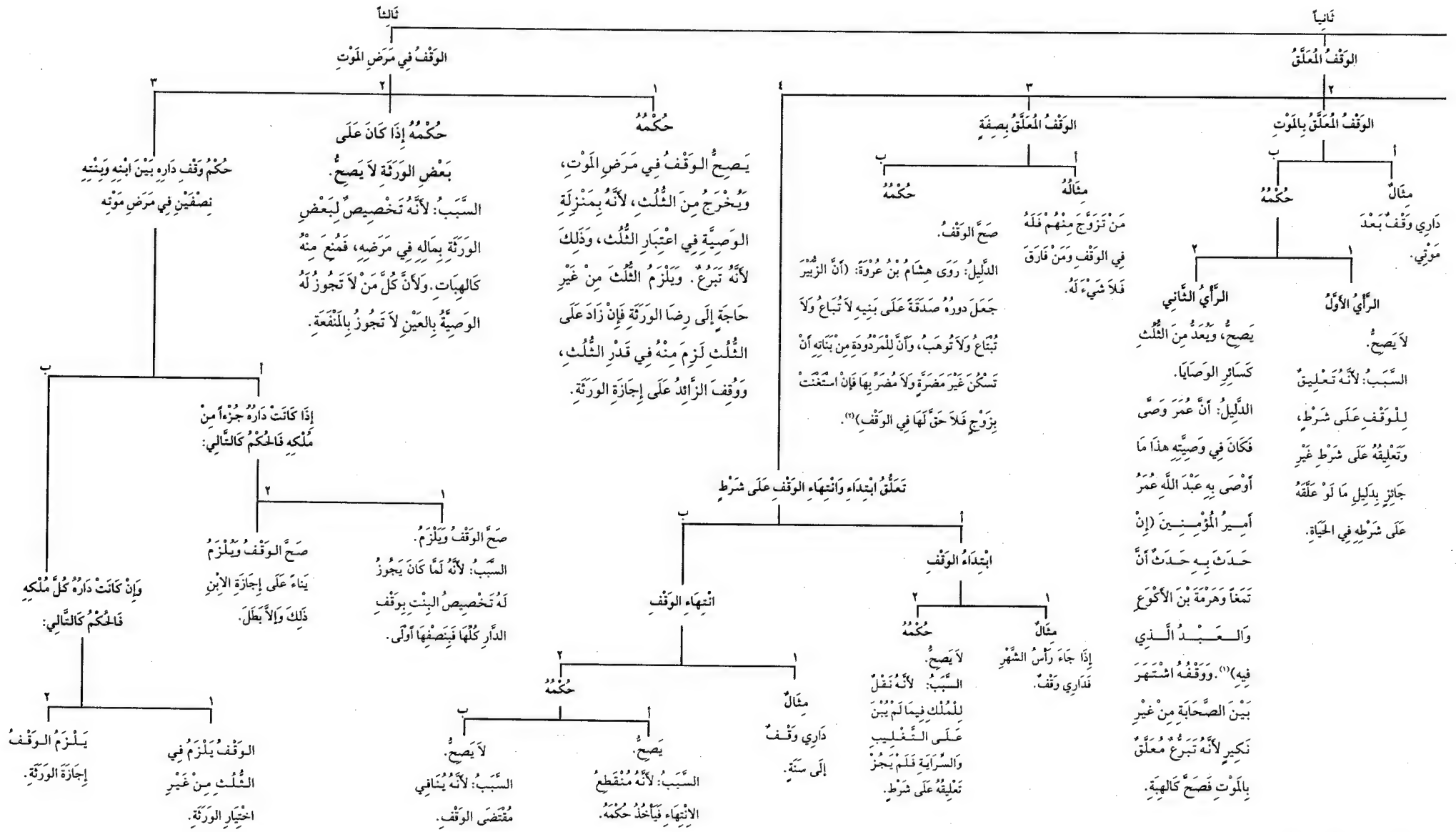
(٢) سورة آل عمران: آية ٩٧.

(٣) هذه الأنواع من الوقوف التي فيها تفضيل لبعض الأولاد على بعض ينكره كثير من العلماء، وللشيخ محمد شاكر وابنه أحمد مؤلف في إبطالها والرد على مجيزيها وجعلها من المنكرات.

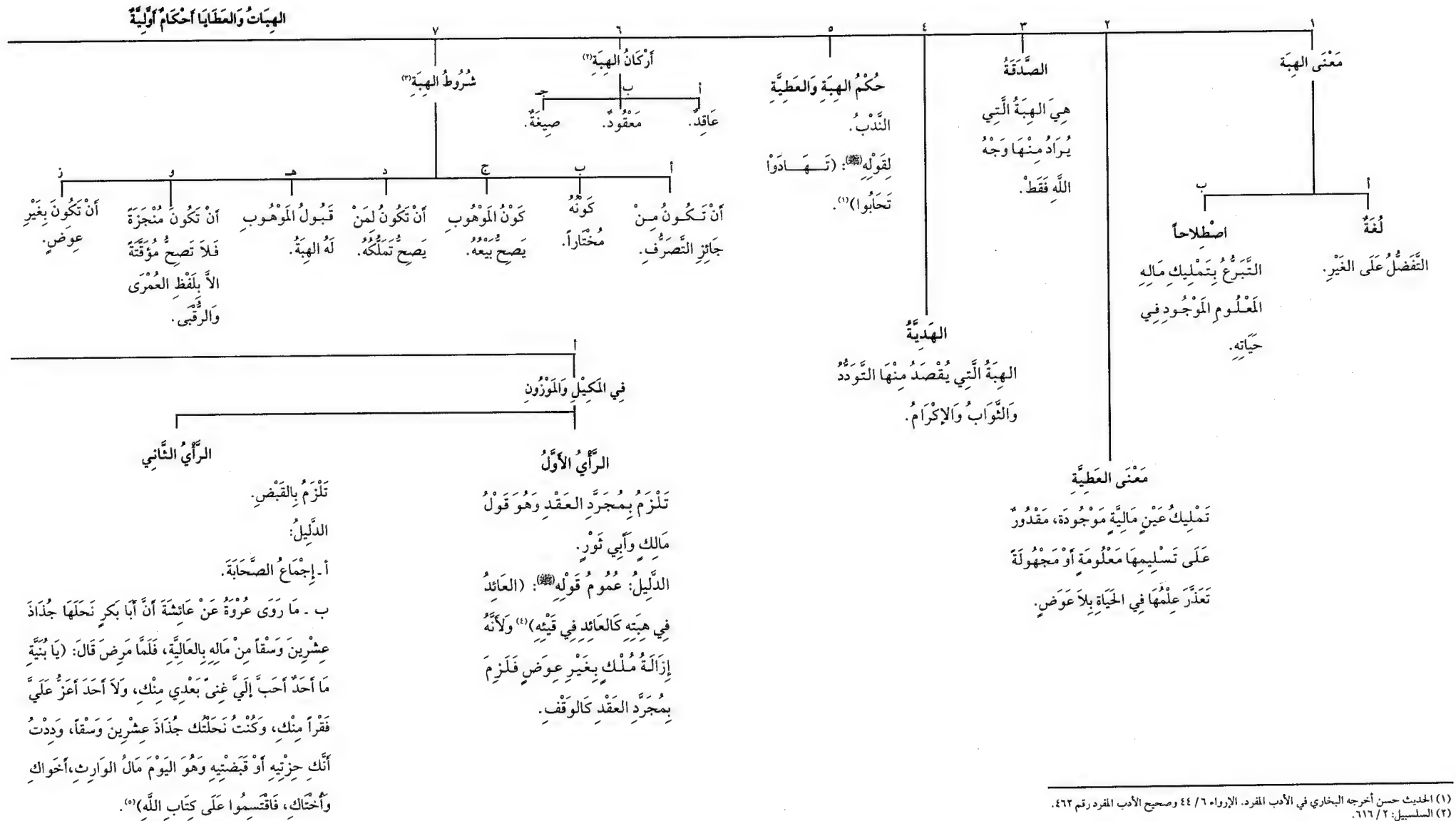


أحكام متفرقة





(١) الحديث رواه أبو داود. أنظر الإرواء ٣١ / ٦.
(٢) الحديث صحيح رواه البيهقي. الإرواء ٤٠ / ٦. (١) الحديث صحيح أخرجه مالك والبيهقي. ص ٦ / ٦١.



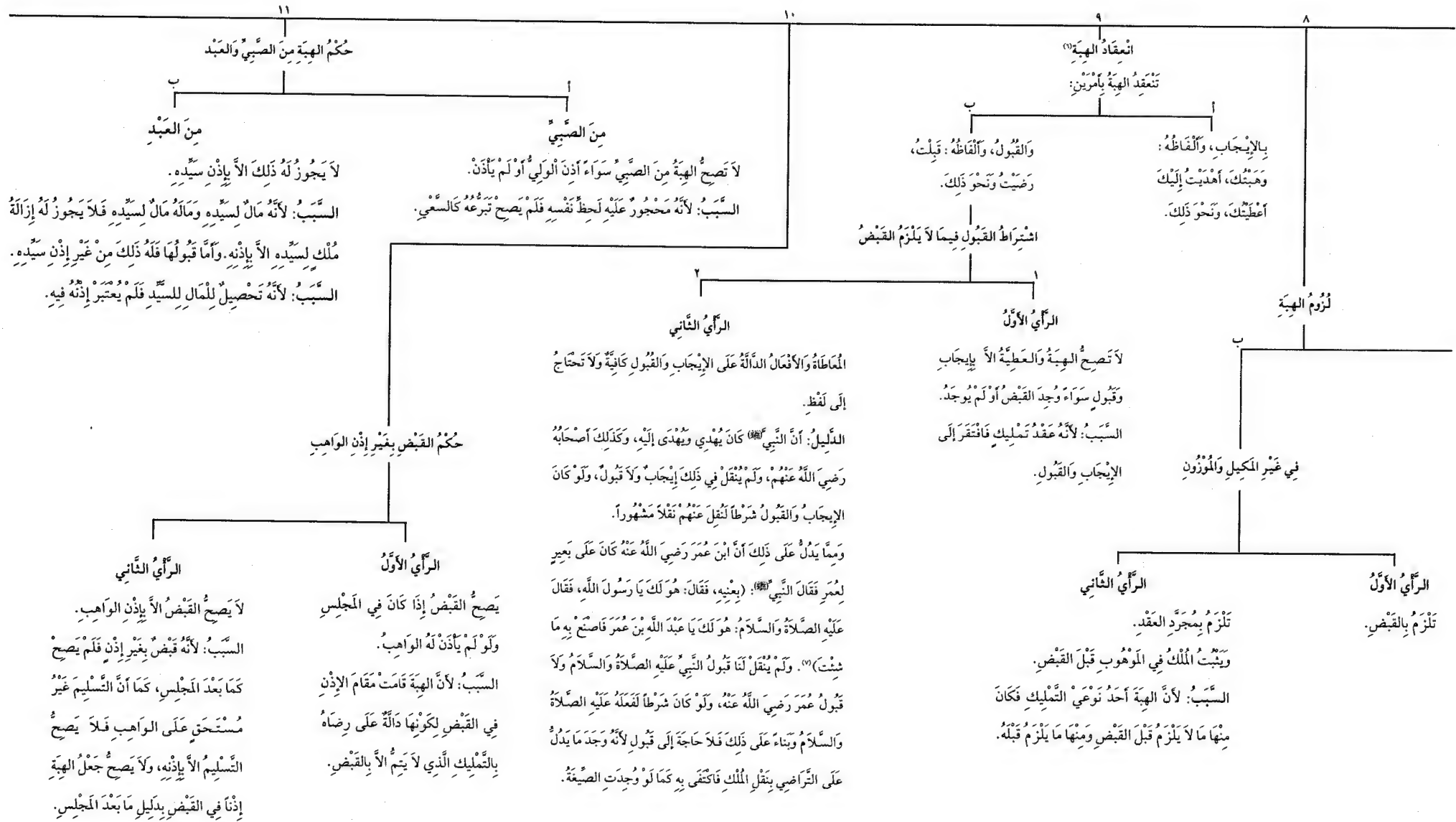
(١) الحديث حسن أخرجه البخاري في الأدب المفرد. الإرواء ٤٤ / ٦ وصحيح الأدب المفرد رقم ٤٦٢.

(٢) السلسلة: ٦٦٦ / ٢.

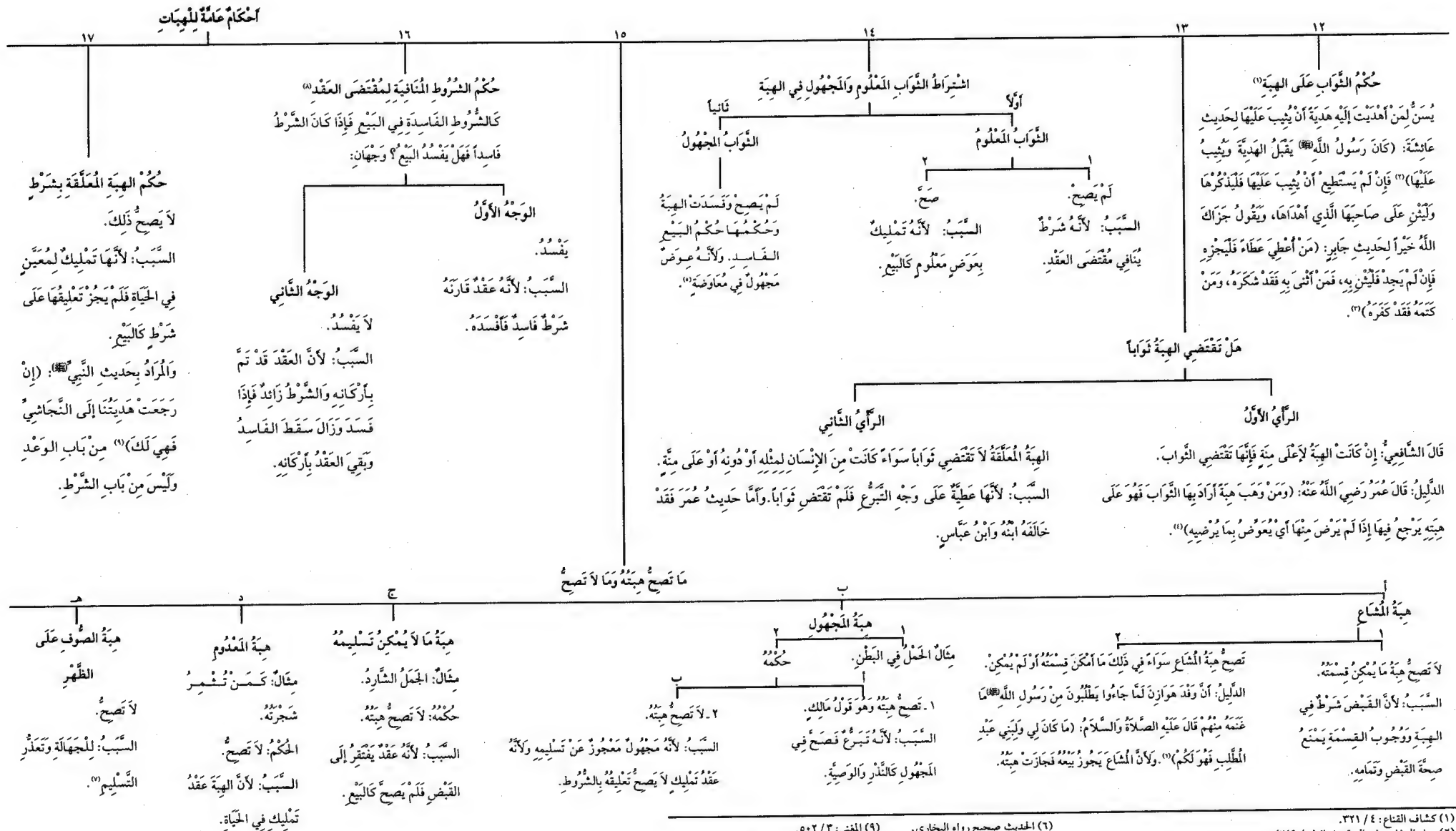
(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

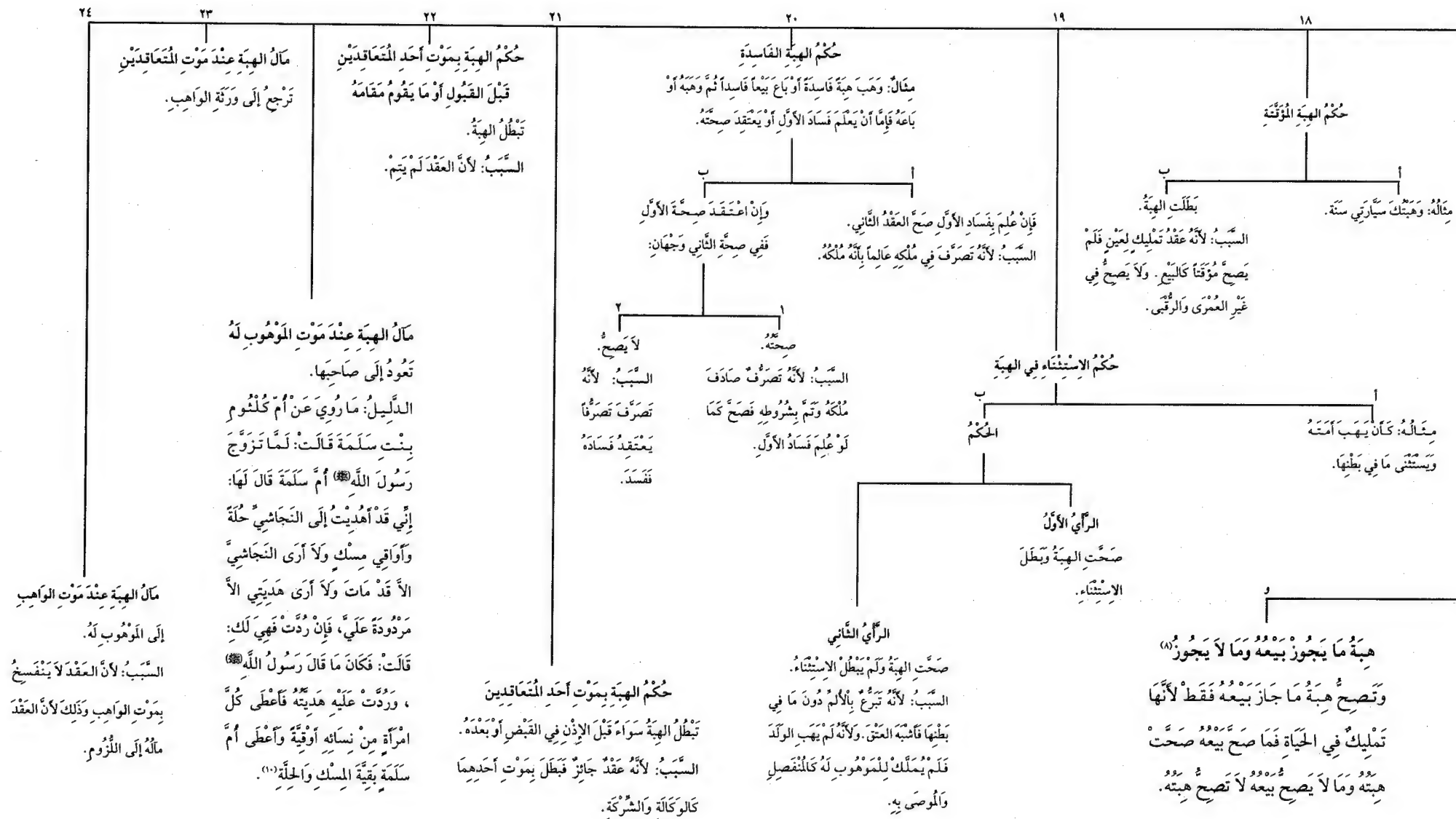
(٥) رواه البخاري في الهبة ٢٥٨٩ (٥ / ٢٥٦) ومسلم في الهبات ١٦٢٢ (٣ / ١٢٤٠).

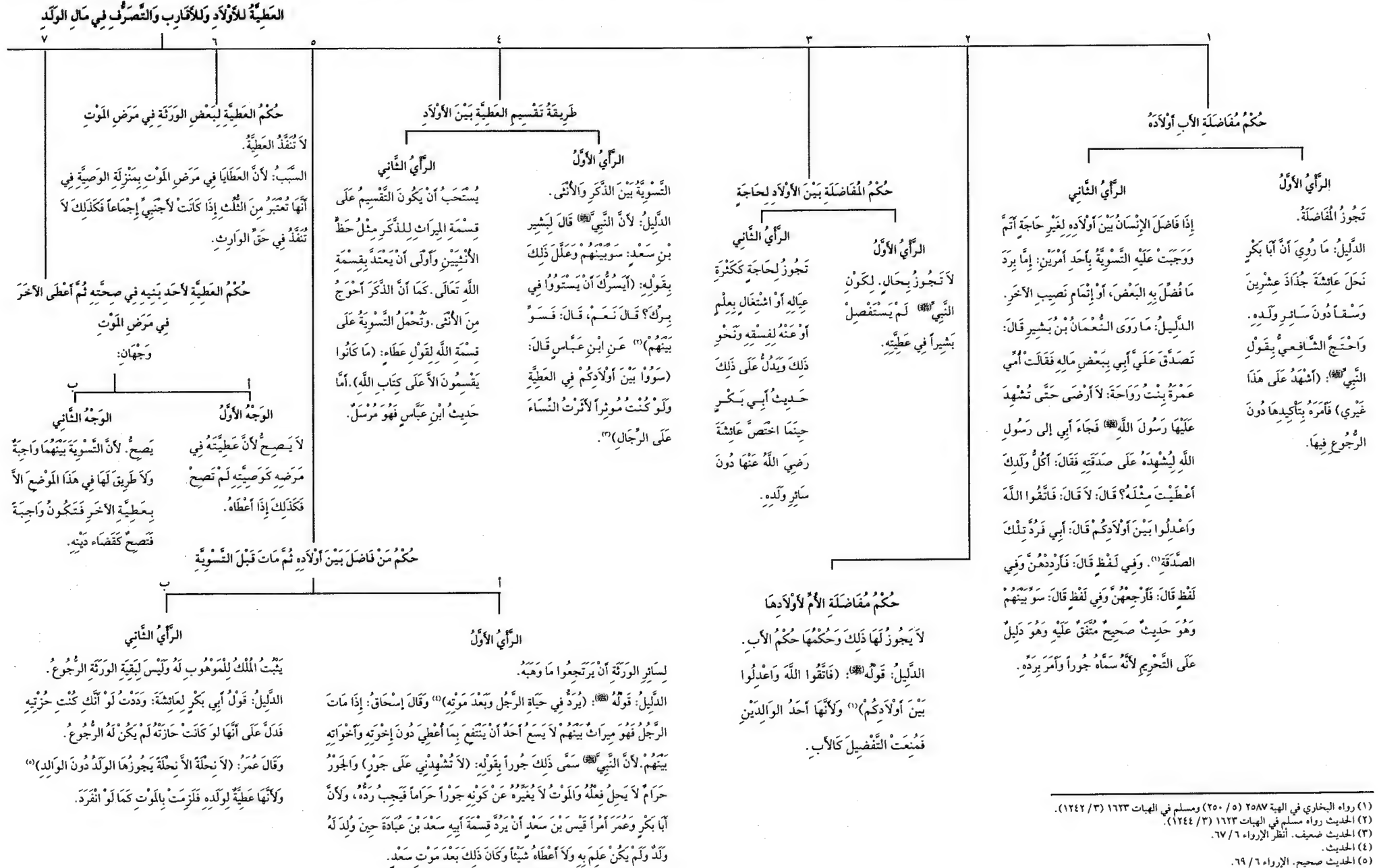


(٦) الحديث صحيح أخرجه مالك. الإرواء ٦/ ٦١.
(٧) الحديث رواه البخاري في الهبة ٢٦١٠ (٥/ ٢٦٩).



(١) كشف القناع: ٣٢١ / ٤.
 (٢) رواه البخاري في الهبة ٢٥٨٥ (٥ / ٢٤٩).
 (٣) الحديث أخرجه أبو داود. كشف القناع: ٣٢١ / ٤٠٠ وأنظر الإرواء ٦٠ / ٦ حديث ١٦١٧.
 (٤) الحديث صحيح موقوف أخرجه مالك. الإرواء ٥٥ / ٦.
 (٥) الكشف: ٣٠٠ / ٤ معنى التوبة: العوض.
 (٦) الحديث صحيح رواه البخاري. الكشف: ٣٠٦ / ٤.
 (٧) نفس المصدر السابق.
 (٨) المكتبي: ٥٠٢ / ٣.
 (٩) الحديث ضعيف. رواه أحمد. الإرواء ٤٩ / ٦.





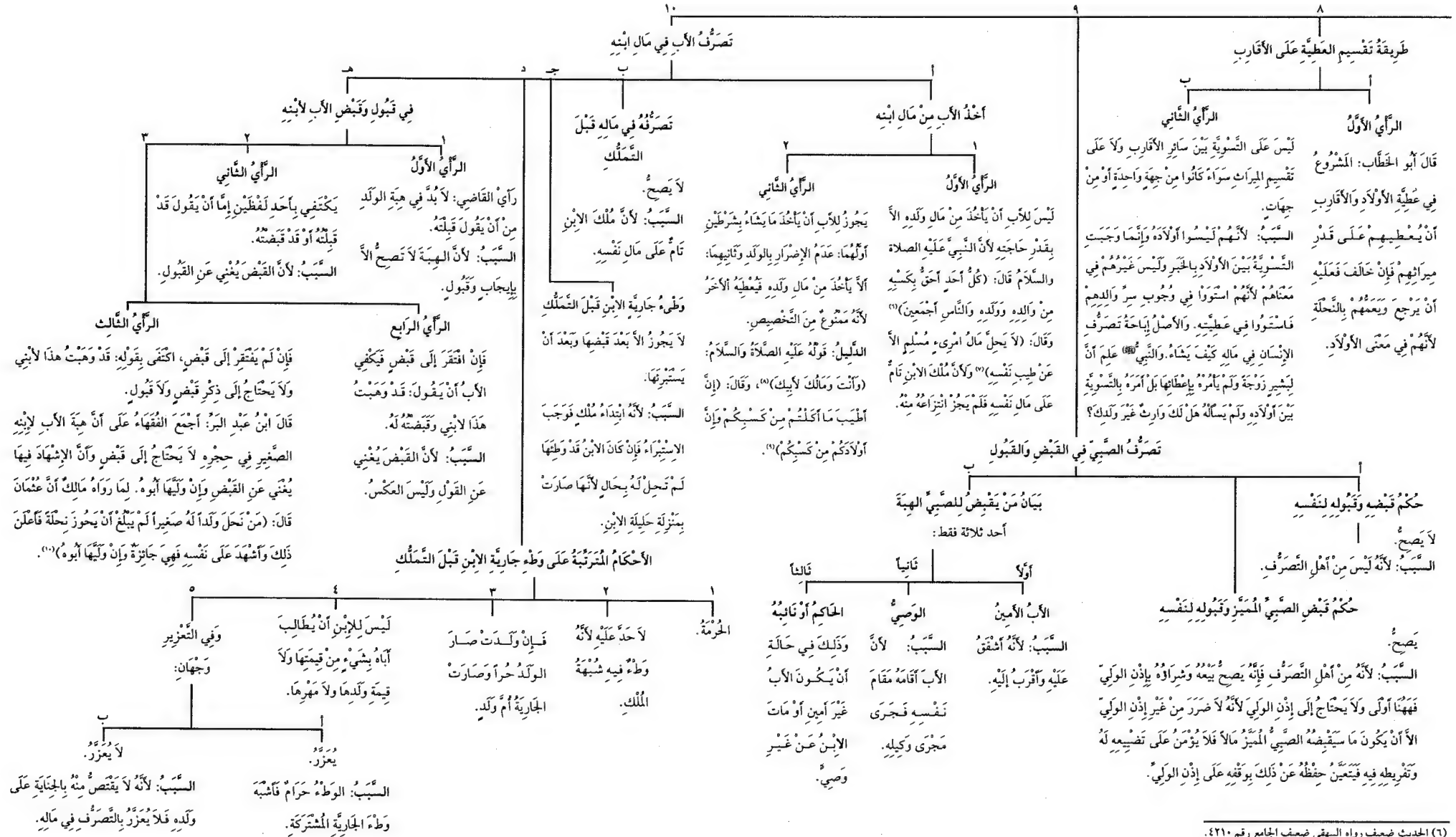
(١) رواه البخاري في الهبة ٢٥٨٧ (٥/٢٥٠) ومسلم في الهبات ١٦٢٣ (٣/١٢٤٢).

(٢) الحديث رواه مسلم في الهبات ١٦٢٣ (٣/١٢٤٤).

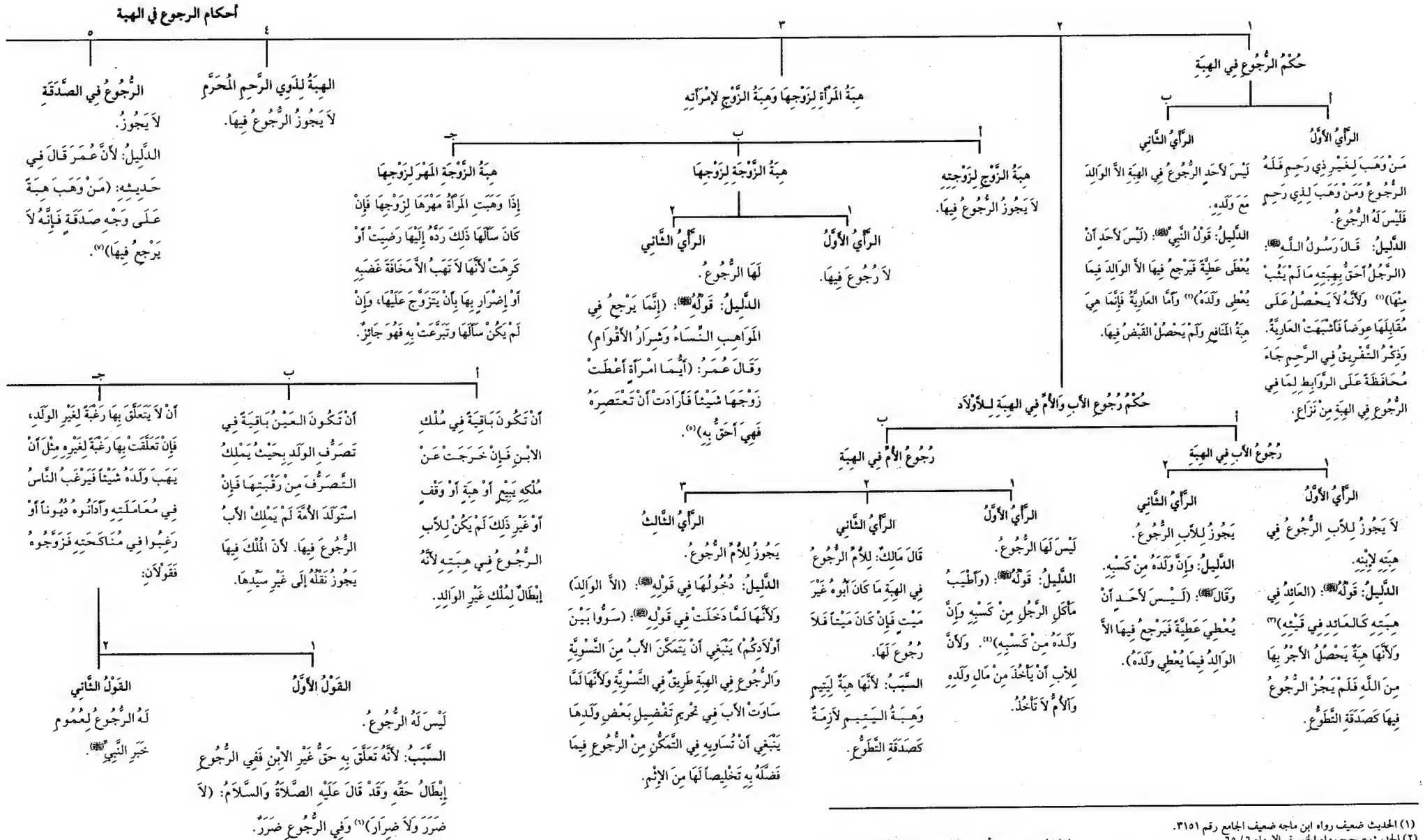
(٣) الحديث ضعيف. أنظر الإرواء ٦/١٧.

(٤) الحديث.

(٥) الحديث صحيح. الإرواء ٦/٦٩.



(٦) الحديث ضعيف رواه البيهقي ضعيف الجامع رقم ٤٢١٠.
(٧) الحديث صحيح رواه أبو داود صحيح الجامع رقم ٧٦٦٢.
(٨) الحديث صحيح رواه ابن ماجه وغيره. الإرواء ٦٠/٦٥.
(٩) الحديث صحيح رواه الترمذي وغيره الإرواء ٦٠/٦٥.
(١٠) الحديث رواه مالك في الوصية (٧١/٢).



(١) الحديث ضعيف رواه ابن ماجه ضعيف الجامع رقم ٣١٥١.

(٢) الحديث صحيح رواه الحفصة. الأرواء ٦/ ٦٥.

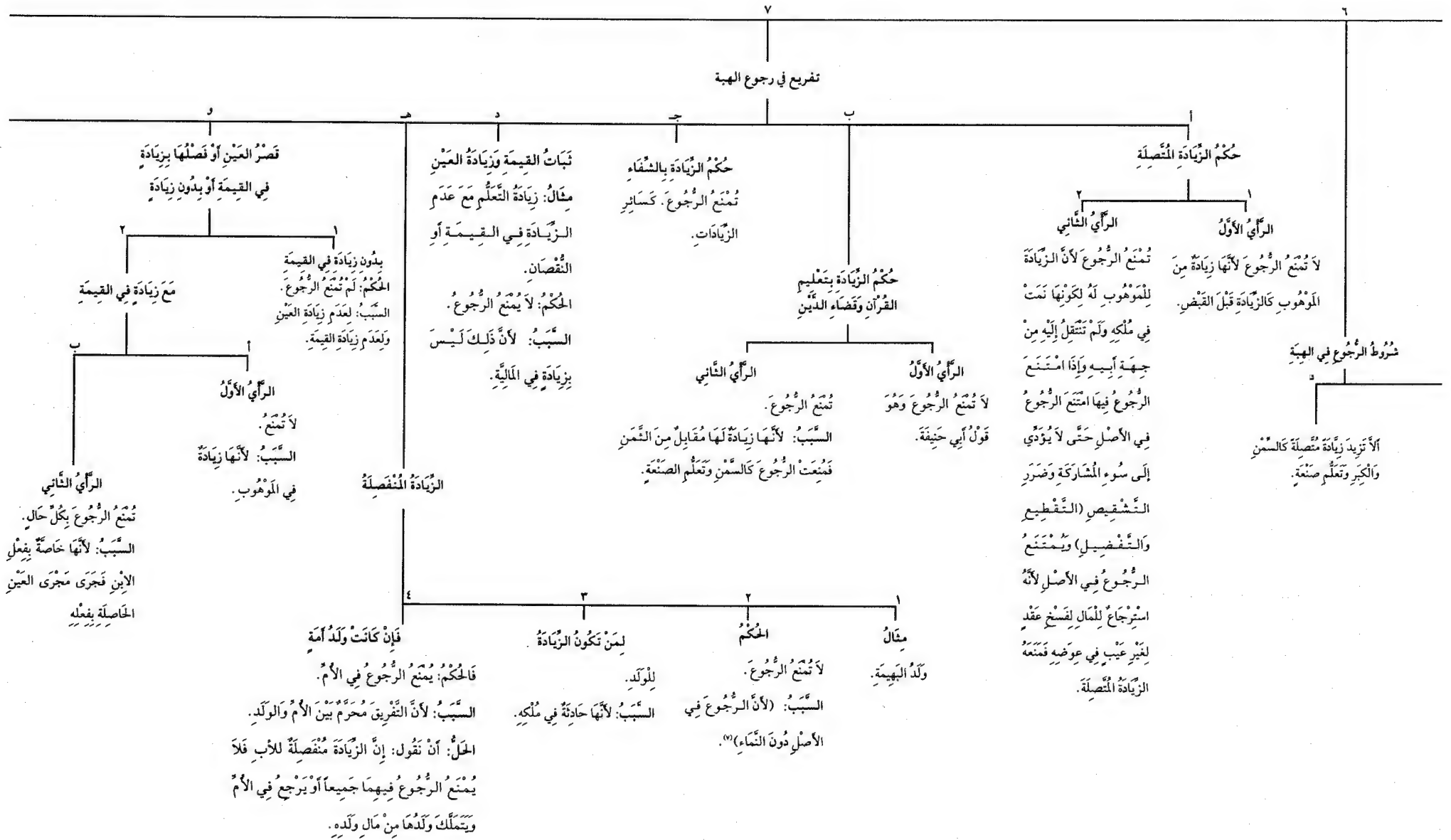
(٣) رواه البخاري في الهبة ٢٥٨٩ (٥/ ٢٥٦) ومسلم في الهبات ١٦٢٢ (٣/ ١٢٤٠).

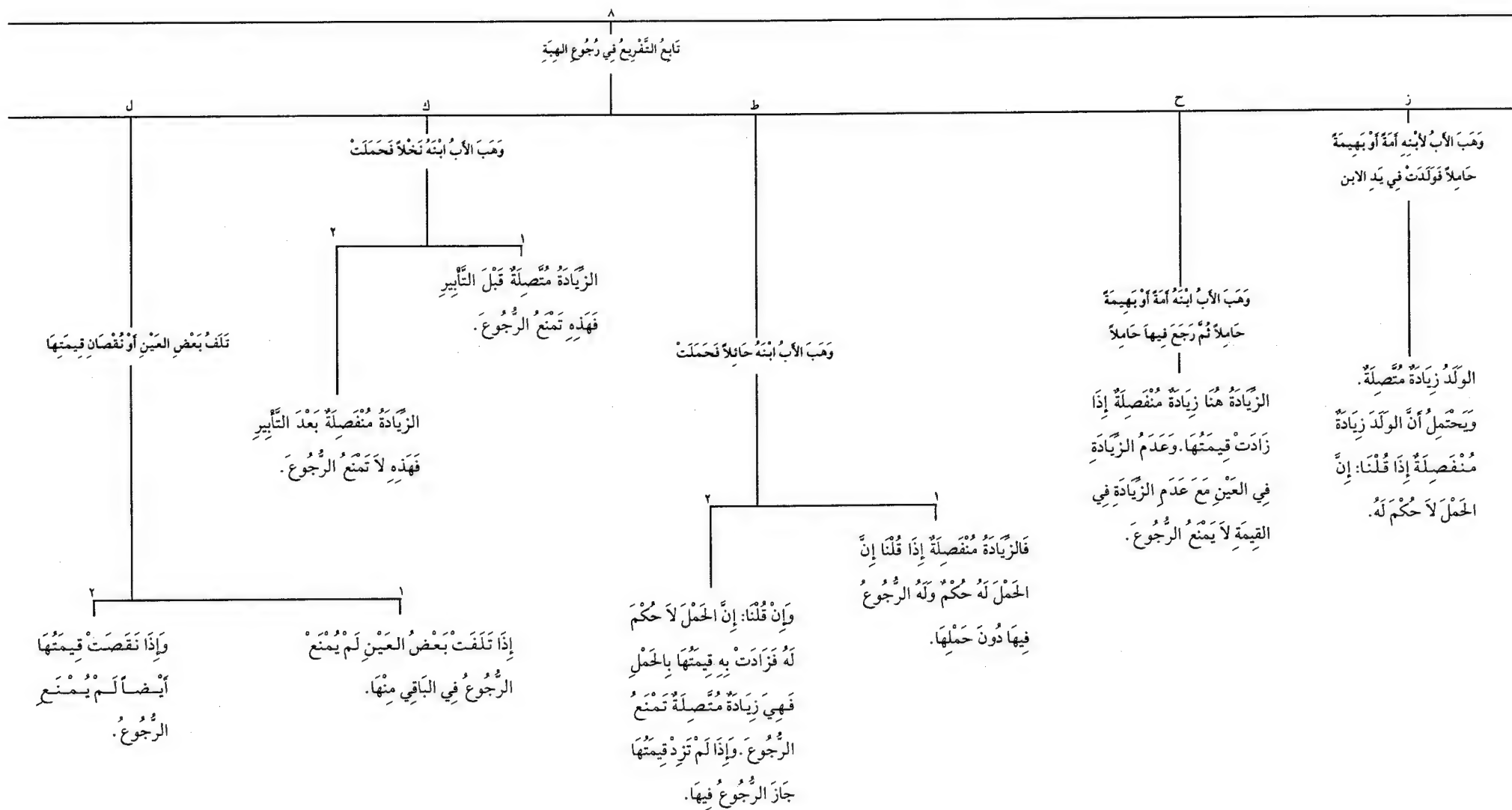
(٤) الحديث صحيح رواه الترمذي وغيره. الأرواء ٦/ ٦٥.

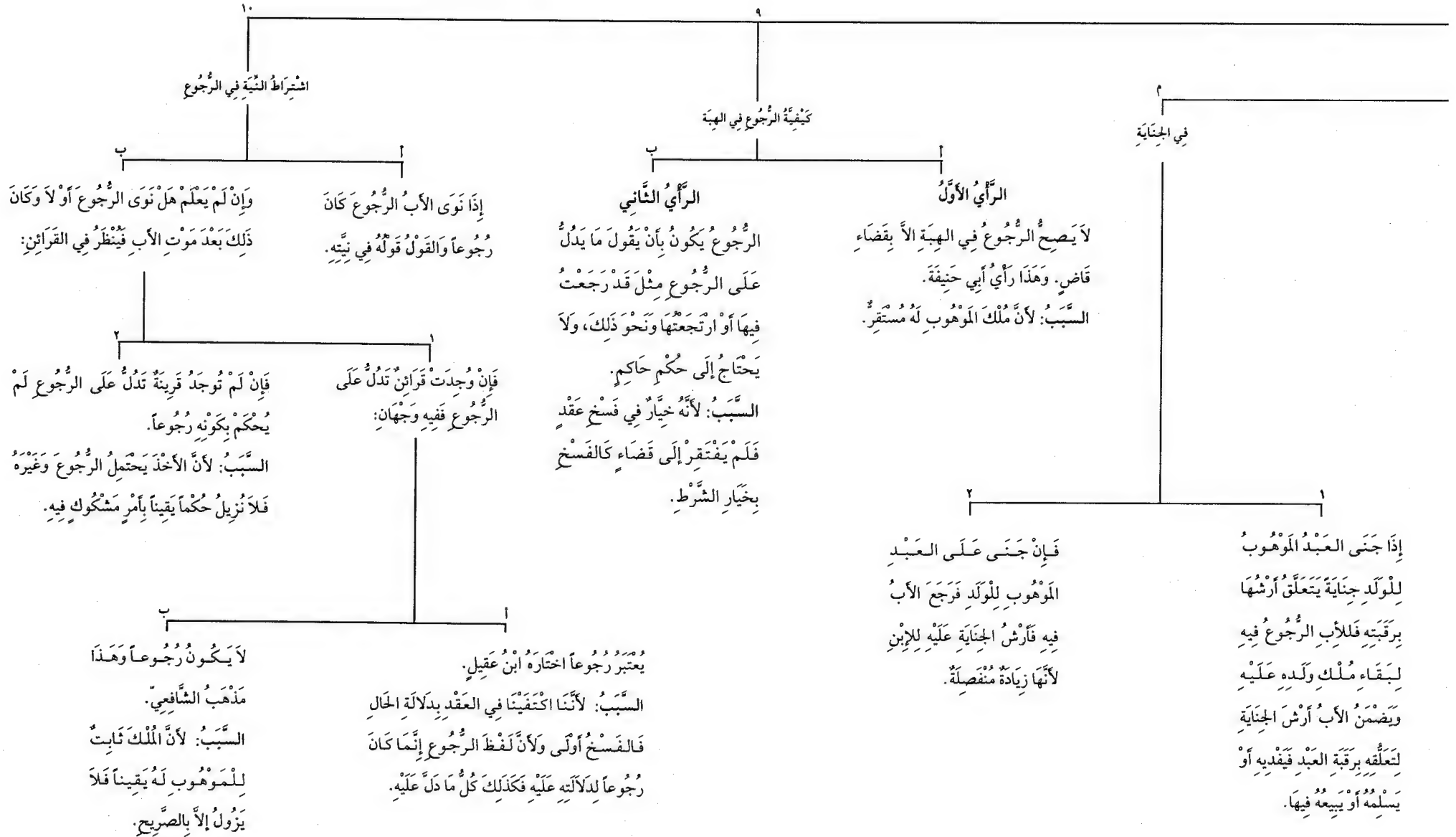
(٥) الحديث صحيح أخرجه الطحاوي وغيره. الأرواء ٦/ ٥٥.

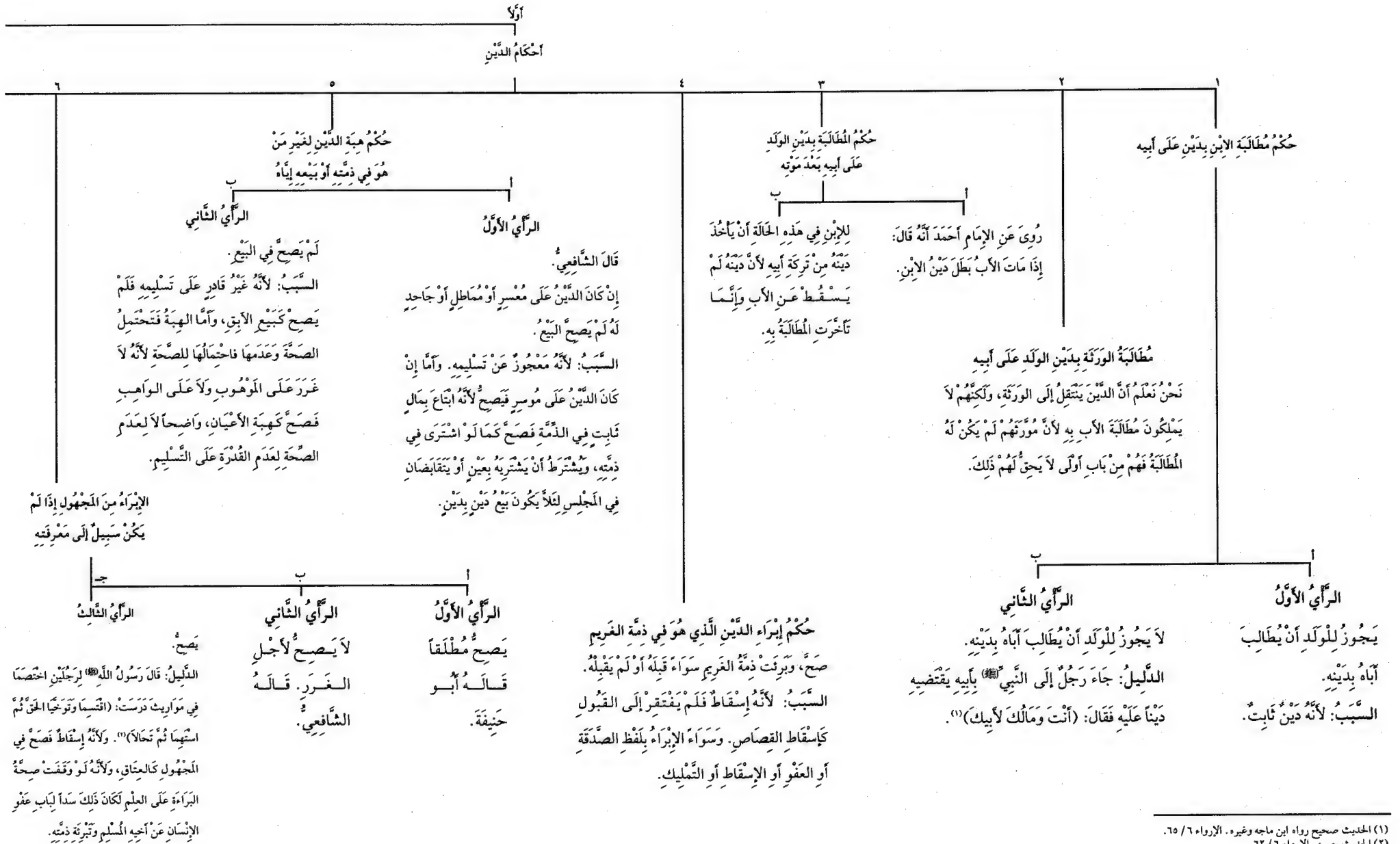
(٦) الحديث صحيح. الأرواء ٦/ ٦٧.

(٧) الكشاف: ٤/ ٣١٥.

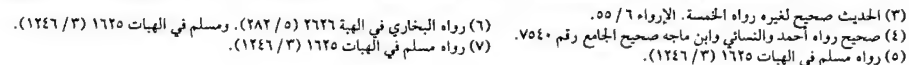


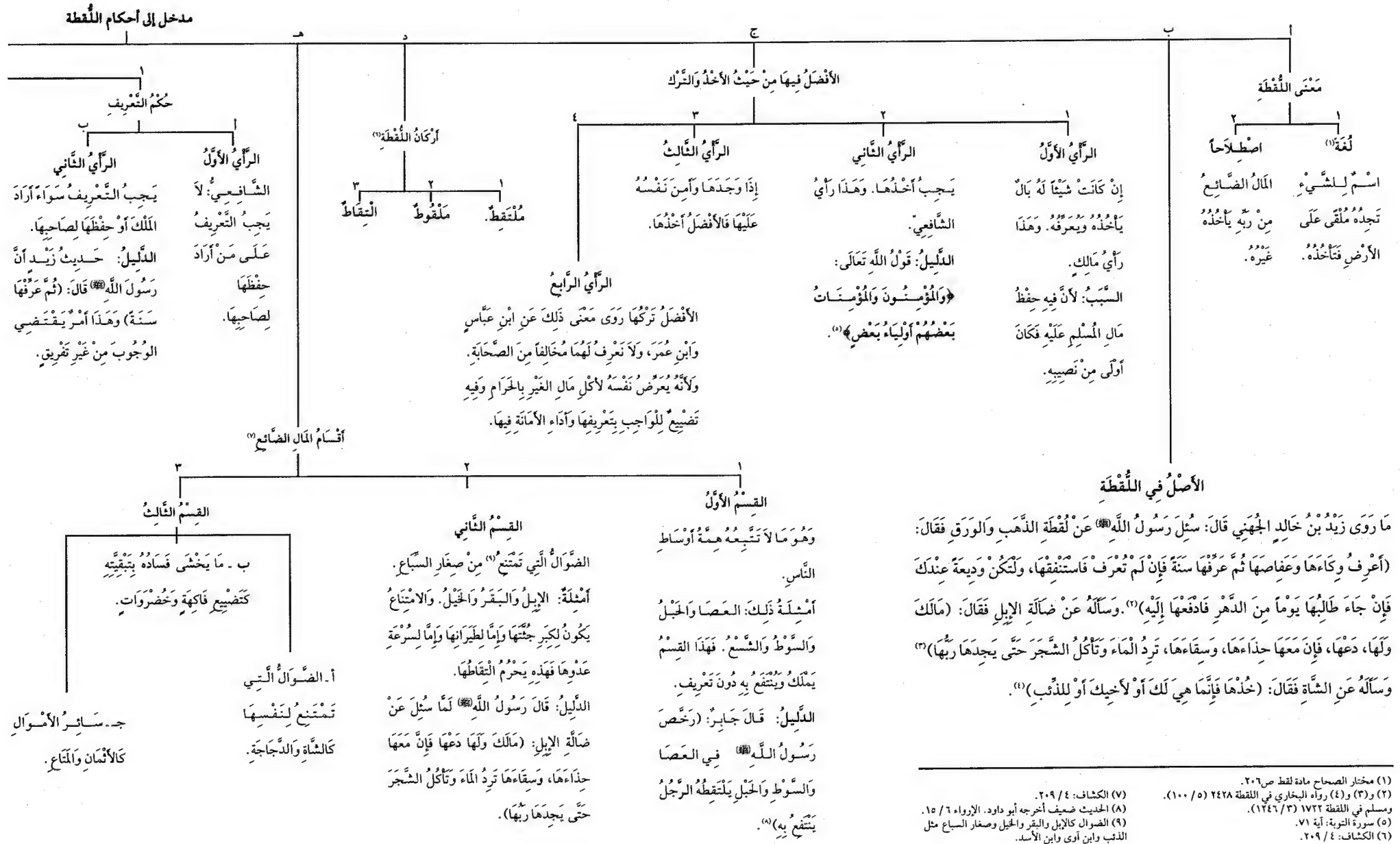






(١) الحديث صحيح رواه ابن ماجه وغيره. الإرواء ٦/٦٥.
(٢) الحديث حسن. الإرواء ٦/٦٢.





(١) مختار الصحاح مادة لقط ص ٢٠٦.

(٢) و(٣) و(٤) و(٥) رواه البخاري في اللقطة ٢٤٢٨ (١٠٠/٥).

(٦) الحديث ضعيف أخرجه أبو داود. الإرواء ٦/ ١٥.

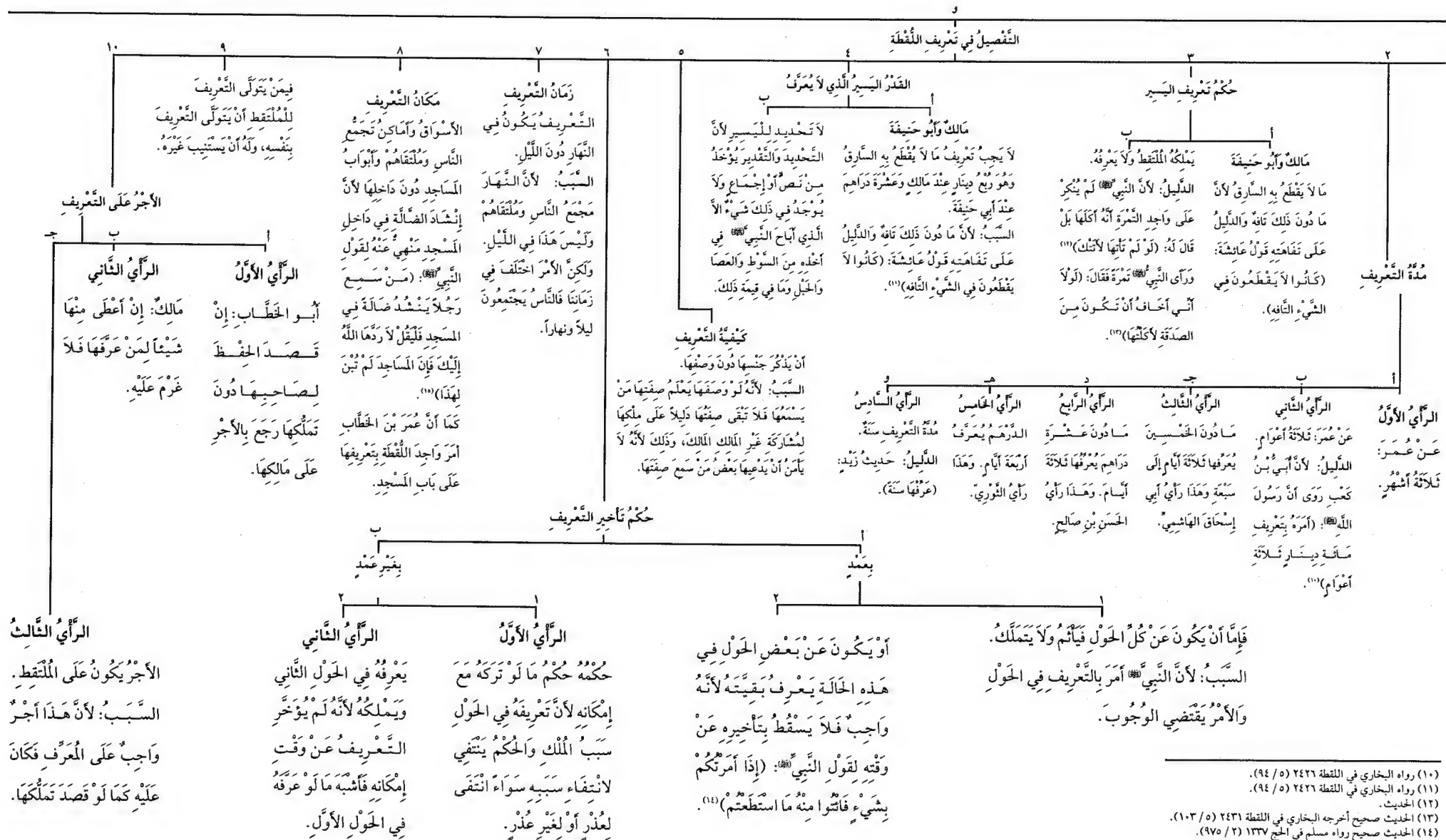
(٧) سورة التوبة: آية ٧١.

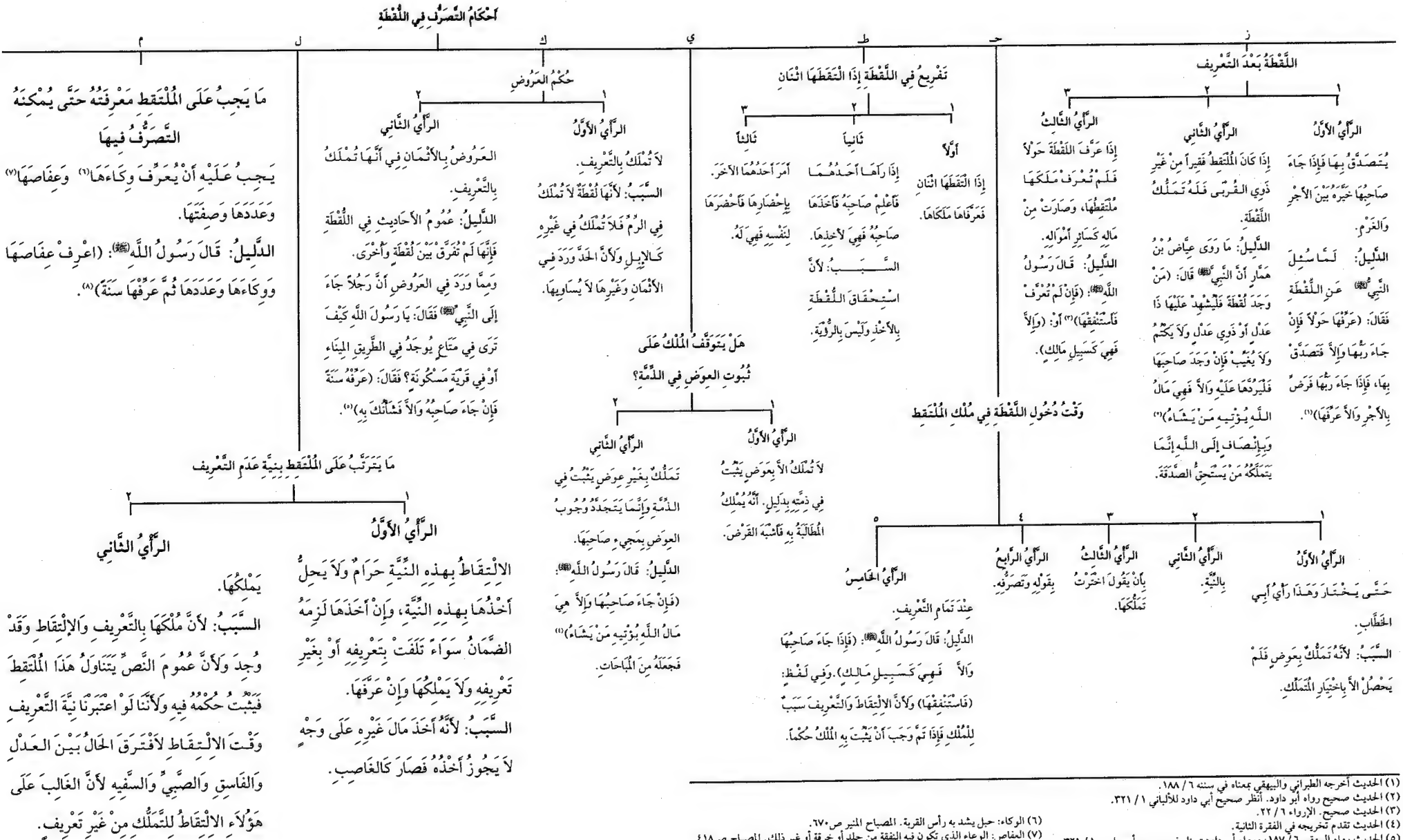
(٨) الكشاف: ٢٠٩/٤.

(٩) الكشاف: ٢٠٩/٤.

(١٠) الحديث ضعيف أخرجه أبو داود. الإرواء ٦/ ١٥.

(١١) الضوال كالإبل والبقر والحمل وصغار السباع مثل الذئب وابن أوى وابن الأسد.





(١) الحديث أخرجه الطبراني والبيهقي بمعناه في سننه ١٨٨ / ٦.

(٢) الحديث صحيح رواه أبو داود. أنظر صحيح أبي داود للألباني ٣٢١ / ١.

(٣) الحديث صحيح. الإرواء ٢٢ / ٦.

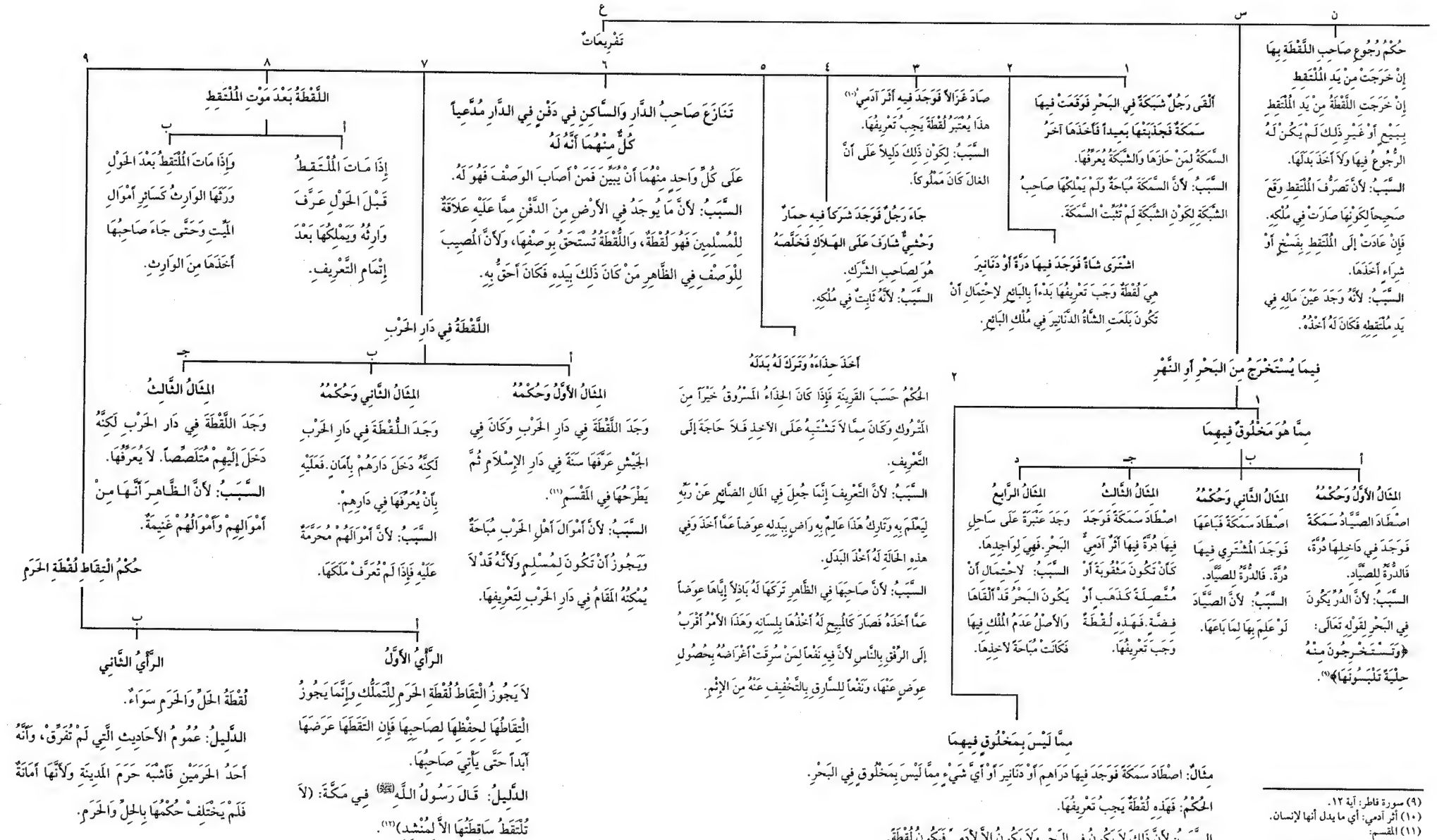
(٤) الحديث تقدم تخريجه في الفقرة الثانية.

(٥) الحديث رواه البيهقي ١٨٧، ورواه أبو داود بمعناه في صحيح أبي داود ٣٢١ / ١٠.

(٦) الرواء: جبل يشد به رأس القرية. المصباح المنير ص ٦٧٠.

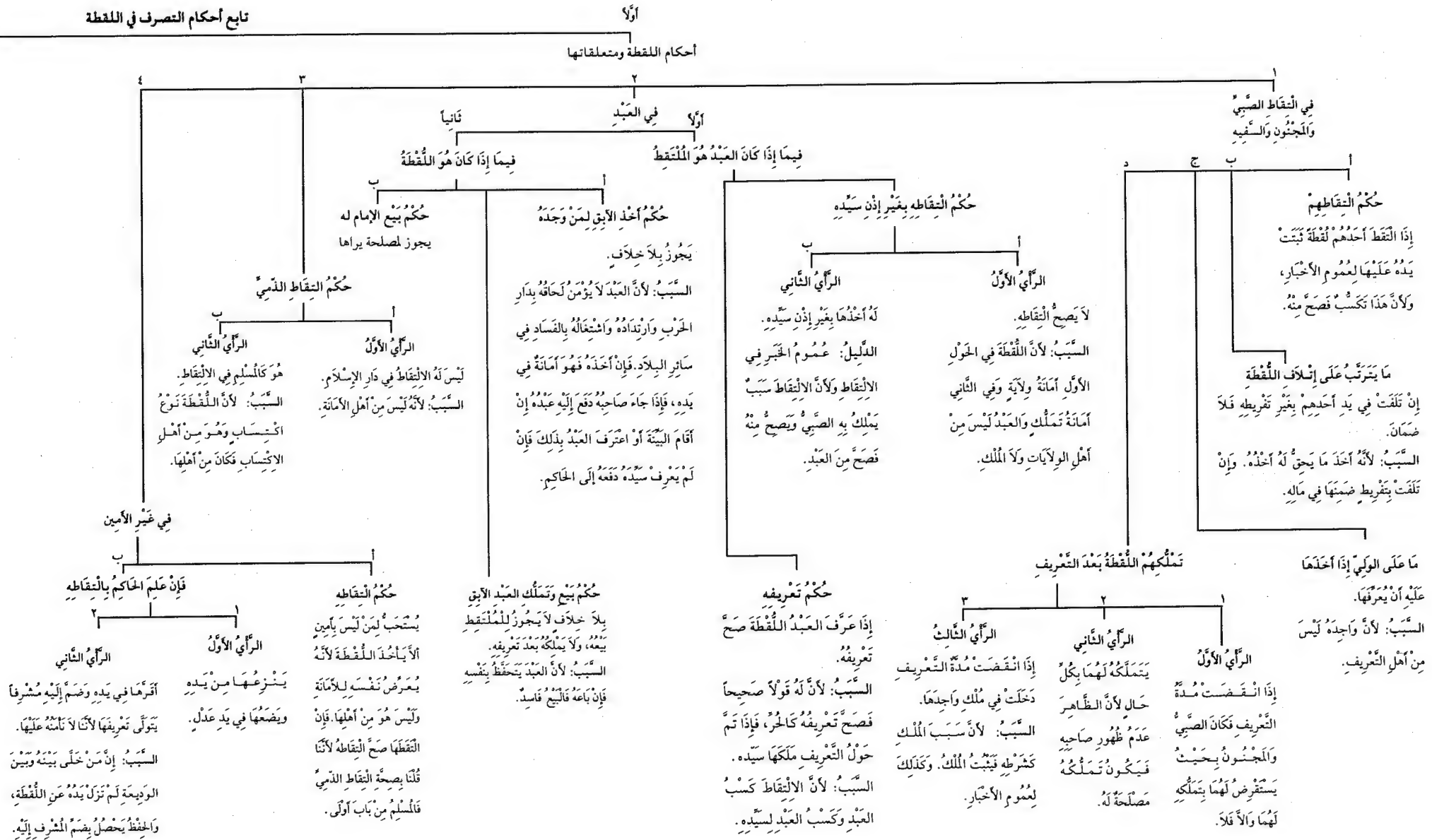
(٧) المفاص: الوعاء الذي يكون فيه النققة من جلد أو غرقة أو غير ذلك. المصباح ص ٤١٨.

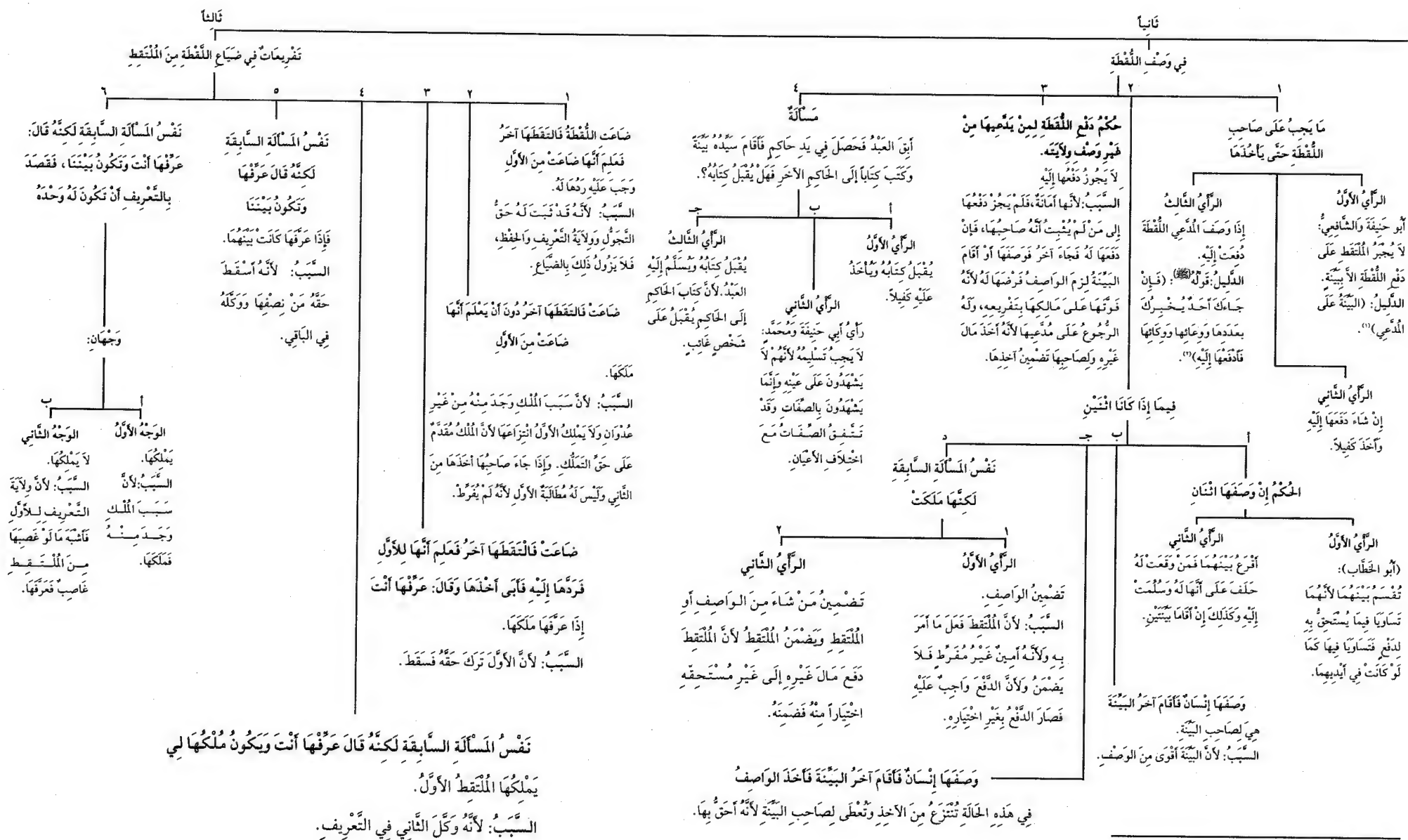
(٨) رواه البخاري في اللقطة ٢٤٢٨ (١٠٠ / ٥) ومسلم في اللقطة ١٧٢٢ (١٢٤٦ / ٣).

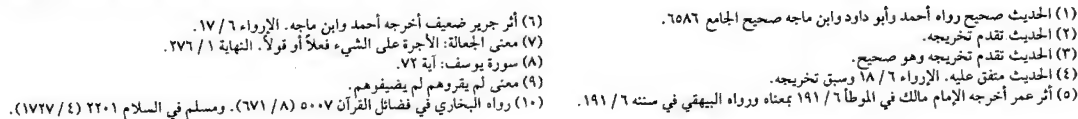


(٩) سورة فاطر: آية ١٢.
(١٠) أثر آدمي: أي ما يدل أنها لإنسان.
(١١) المقسم:
(١٢) الحديث صحيح رواه البخاري في
كتاب العلم ١١٢ (١/٢٤٨).

تابع أحكام التصرف في اللقطة

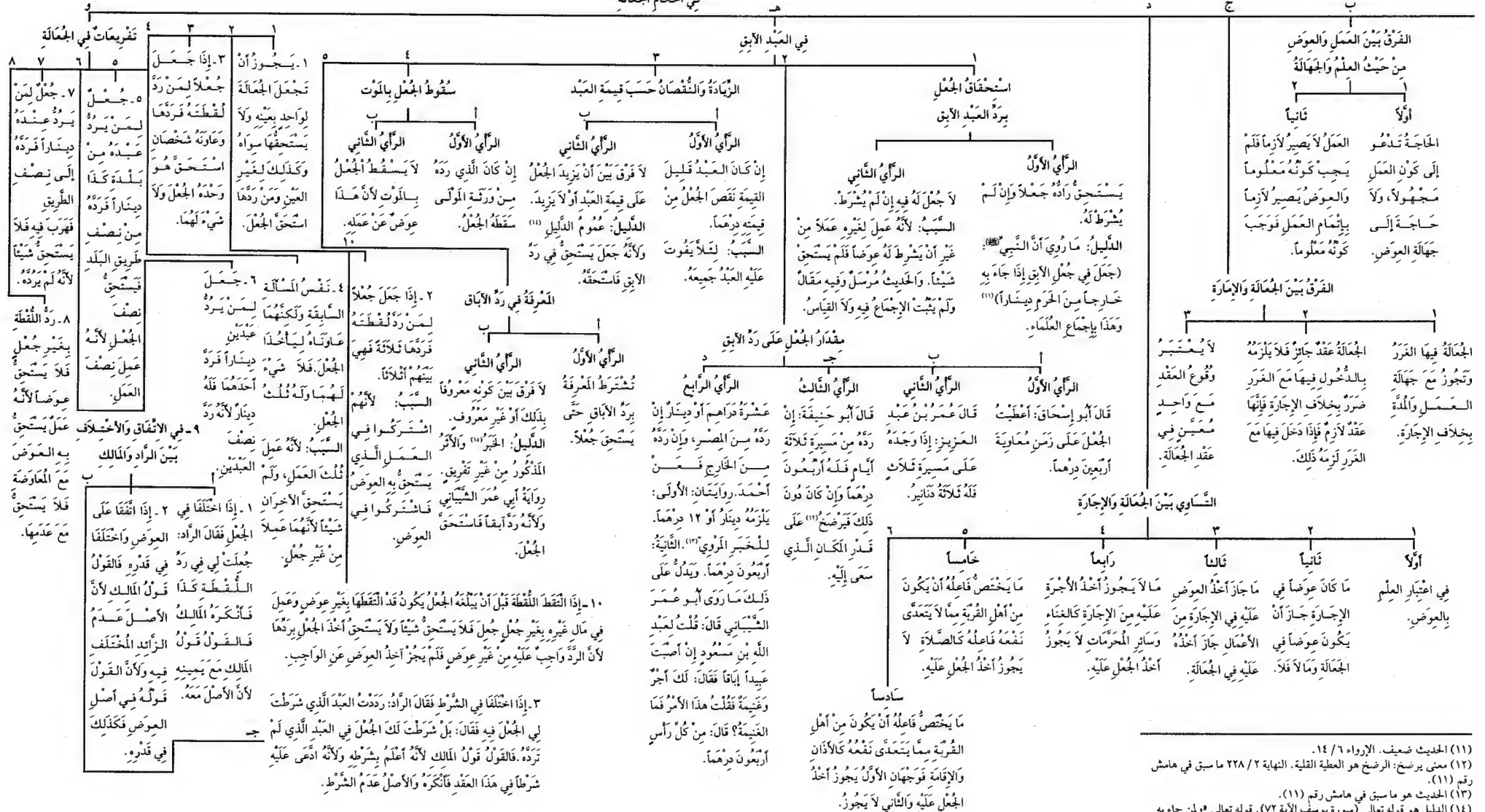






ثانياً

فِي أَحْكَامِ الْجُعَالَةِ^(٧)



(۱۱) الحديث ضعيف. الإرواء ۶ / ۱۴.

(١٢) معنى يرضخ: الرضخ هو العطية القليلة. النهاية ٢/ ٢٢٨ ما سبق في هامش

رقم (۱۱)

(١٣) الحديث هو ما سبق في هامش رقم (١١).

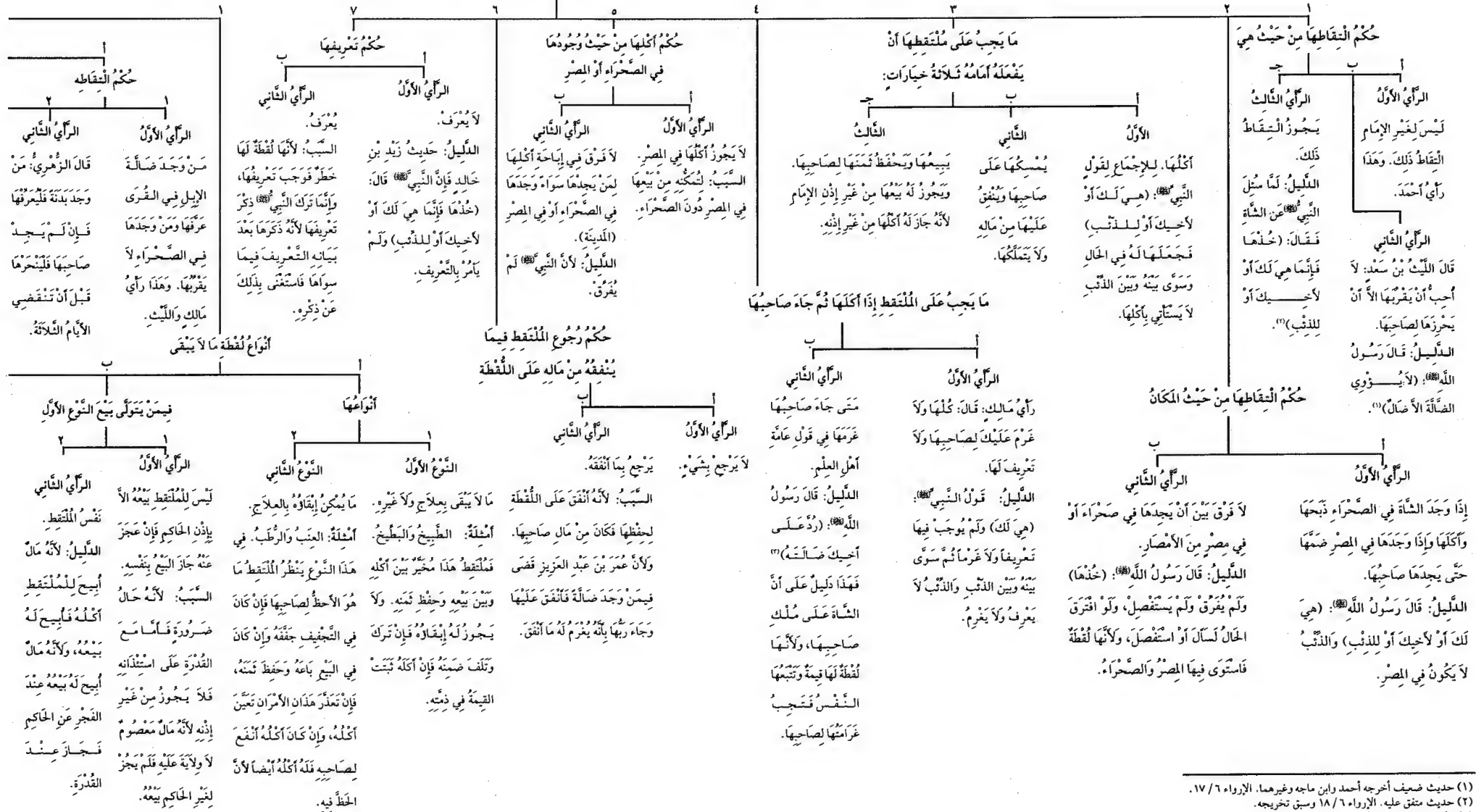
(١٤) الدليل هو قوله تعالى (سورة يوسف الآية ٧٢). قوله تعالى "ولمن جاء به

حمل بعير ﴿ الآية ٧٢ من سورة يوسف .

(١٥) الخبر هو ما رواه أبو عمر الشيباني.

أحكام المال الضائع

أولاً
أحكام «الضَّوَالِ التي لَا تَمْتَنِعُ عَنْ صِغَارِ السَّبَاعِ»



(١) حديث ضعيف أخرجه أحمد وابن ماجه وغيرهما. الإرواء ١٧/٦.
(٢) حديث متفق عليه. الإرواء ١٨/٦ وسبق تخريجه.
(٣) الحديث متفق عليه. الإرواء ١٨/٦.

أَحْكَامُ اللَّقِيطِ

أَحْكَامُ اللَّقِيطِ

فتليہ |

دينُ اللُّقِيطِ

اللَّقِيطُ إِمَّا أَنْ يُوجَدَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ أَوْ فِي دَارِ الْكُفْرِ وَلِكُلِّ ضَرْبَانِ:

گولا

(u)

الضرب الثاني

الضَرْبُ الْأَوَّلُ

دَارَ فَتَحَهَا الْمُسْلِمُونَ
كَمْدَائِنِ الشَّامِ فَإِنْ وَجَدَ
فِيهَا مُسْلِمٌ وَاحِدٌ حُكِمَ
بِإِسْلَامِ اللَّقِيطِ تَغْلِيْبًا
لِلْإِسْلَامِ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ
أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ حُكِمَ
بِكُفْرِ اللَّقِيطِ .

دَارَ اخْتَطَّهَا الْمُسْلِمُونَ
كَبْغَادَ. فَلَقِيطُ هَذِهِ الدِّيَارِ
مَحْكُومٌ بِإِسْلَامِهِ.
السَّبَبُ: لِأَنَّ التَّغْلِيْبَ
لِلْإِسْلَامِ وَلِظَاهِرِ الدَّارِ وَلِأَنَّ
الْإِسْلَامَ يَعْلُو وَلَا يَعْزِلُ عَلَيْهِ.

الضَرْبُ الْأَوَّلُ

دَارُ كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ فَغَلَبَ
عَلَيْهَا الْكُفَّارُ. كَالْيَهُودِ فِي
سَيِّطَرَتِهِمْ عَلَى فِلَسْطِينَ
فَحَكَمَهَا حُكْمُ الْقِسْمِ الثَّانِي
مِنْ دَارِ الْإِسْلَامِ.

حُكْمُ النُّقْطَةِ عَلَيْهِ مِنْ يَتِ الْمَالِ
وَأَجَبَةٌ.

الدَّلِيلُ: قَالَ عُمَرُ: (أَذْهَبَ فَهُوَ حُرٌّ وَلَكَ وَلَاؤُهُ وَعَلَيْنَا نَفَقَتُهُ).
وَفِي رَوَايَةٍ: (مَنْ بَيْتَ الْمَالِ) ^(١).

حُكْمُ إِنْفَاقِ الْمُتَّقِطِ عَلَى اللَّقِيطِ

بِالْإِجْمَاعِ غَيْرِ وَاجِبٍ كَوَجُوبِ
النَّفَقَةِ عَلَى الْوَلَدِ.
السَّبَبُ: لِأَنَّ أَسْبَابَ وَجُوبِ
النَّفَقَةِ مِنَ الْقُرْبَةِ وَالزَّوْجَةِ وَالْمُلْكِ
وَالْوَلَاءِ وَهُوَ لَيْسَ مِنْهَا.
وَلِأَنَّ الْإِسْقَاطَ تَخْلِيصَ لَهُ مِنْ
الْهَلَاكِ وَتَبَرُّعَ بِحِفْظِهِ فَلَا يُوْجِبُ
النَّفَقَةَ.

الحُكْمُ فِي التَّقَاطُ الكَافِرِ المُسْلِمِ

لَيْسَ لِلْكَافِرِ أَنْ يَتَلَفِظَ الْمُسْلِمَ لِأَنَّهُ لَا
وِلَايَةَ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ.
الدَّالِيلُ: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ
لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾^(٥)
وَلَا هُناكَ لَا يُؤْمِنُ أَنْ يَقْتَنَهُ عَنْ دِينِهِ. فَإِنْ
تَقَطَّعَ لَا يَقْرُءُ فِي يَدِهِ.

الرأي الثاني

يُقِرُّ فِي يَدِهِ وَيُمنَعُ مِنْ
السَّيْرِ بِهِ لئَلَّا يَدْعِيَ رَقَهُ
وَيُسَبِّحَهُ وَجِبَّ عَلَيْهِ الْإِشْهَادُ
وَيُضَمُّ إِلَيْهِ مُشْرِفًا.
السَّبَبُ: لِأَنَّهُ قَدْ نَبَتْ لَهُ
الْوَلَايَةُ بِالتَّقَاطُطِ، وَأَمَكَرَ
حِفْظُ اللَّقِطِ فِي يَدَيْهِ
بِالْإِشْهَادِ وَالْإِشْرَافِ.

الرأي الأول

يُنَزِّعُ مِنْ يَدِهِ لِأَنَّهُ
لَيْسَ فِي حِفْظِ اللَّقِيطِ
إِلَّا الْوِلَايَةُ وَلَا وِلَايَةٌ
لِفَاسِقٍ.

أَوَّلًا: إِذَا كَانَ اللَّفْظُ أَمْرًا أَوْ
الْظُّفُّ فِي يَدِ اللَّفْظِ.
الدَّلِيلُ: حَدِيثُ أَبِي جَمِيلَةَ
فَإِنَّ عَمْرًا أَوَّلَ اللَّفْظِ فِي يَدِهِ.
وَالْمَلْفُظُ أَوَّلُ بِاللَّفْظِ
لِحَدِيثِ النَّبِيِّ (ﷺ): (مَنْ سَقَى
أَيَّ مَاءٍ مَا يَسْقِي إِلَيْهِ مُسْلِمٌ
مُؤْمِلًا)

الدَّالِيلُ: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ ^(٣) وَرَوَى عَنْ سُنَنِ أَبِي جَمِيلَةَ قَالَ: (وَجَدْتُ مُلَمَفًّا فَأَتَيْتُ بِهِ عُمَرَ فَقَالَ لَهُ عَرِيفُهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّهُ لَرَجُلٌ صَالِحٌ، فَقَالَ عُمَرُ أَكْذَلِكْ هُوَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَادْهَبْ فَبُورَ حَرٍّ، وَلَكَ وَلَاؤُهُ، وَعَلَيْنَا نَفَقَتُهُ) ^(٤).
وَفِي رَوَايَةٍ: (وَعَلَيْنَا ضَاعَةٌ).

(١) النهاية ٤ / ٢٦٤.

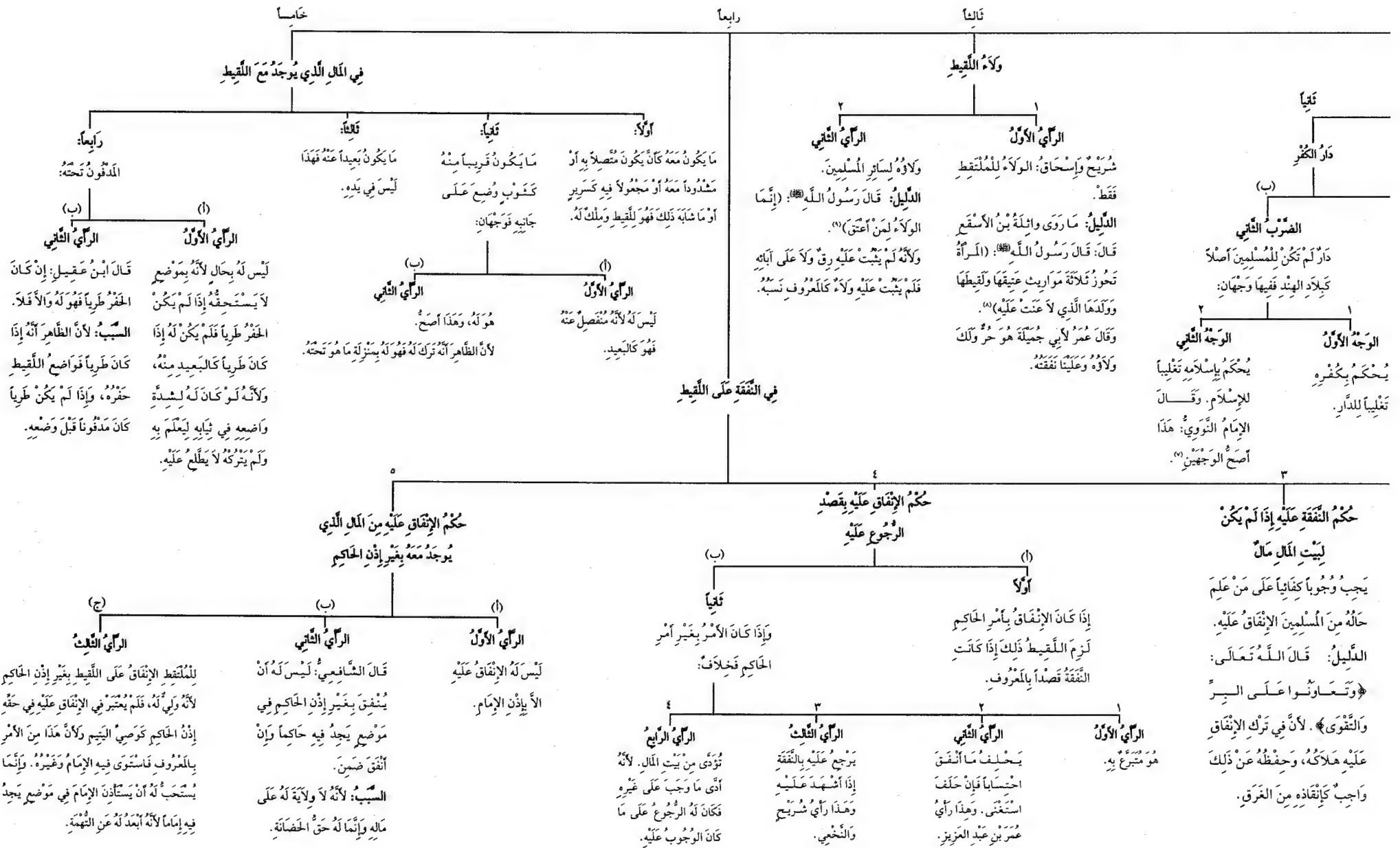
(٢) سورة المائدة: الآية ٢.

(٣) الحديث صحيح أخرجه مالك وغيره الأرواء ٦/ ٢٣ والعريف مفرد العرفاء وهم رؤساء الأحناد.

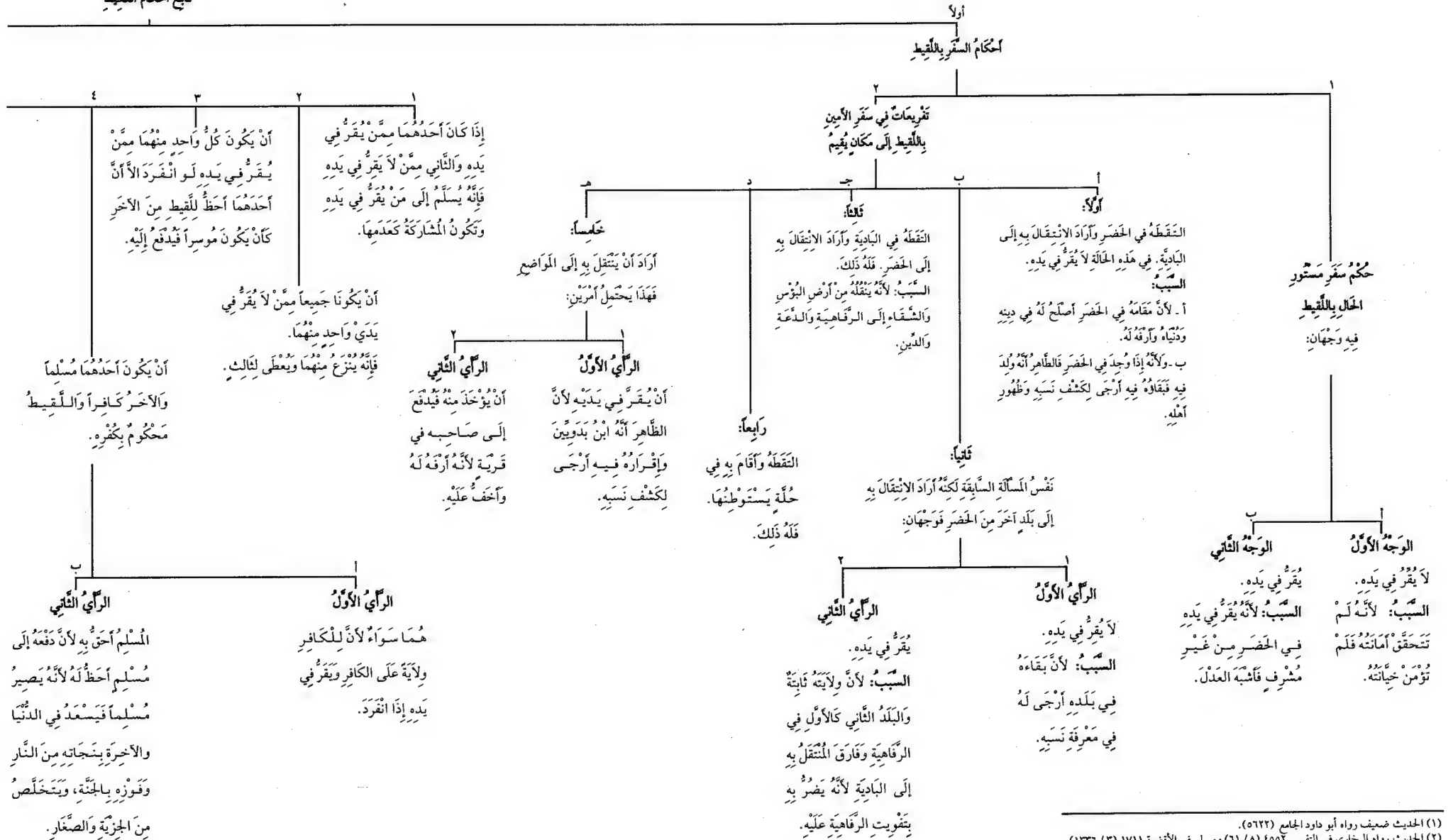
(٤) ضعيف، رواه أبو داود - ضعيف الجامع (٥٦٢٢)

(٥) سورة النساء، الآية ١٤١.

(٦) الزيادة من حديث الشافعي وحديث عبد الرزاق، أنظر سنن البيهقي ٢٠٢/٦.

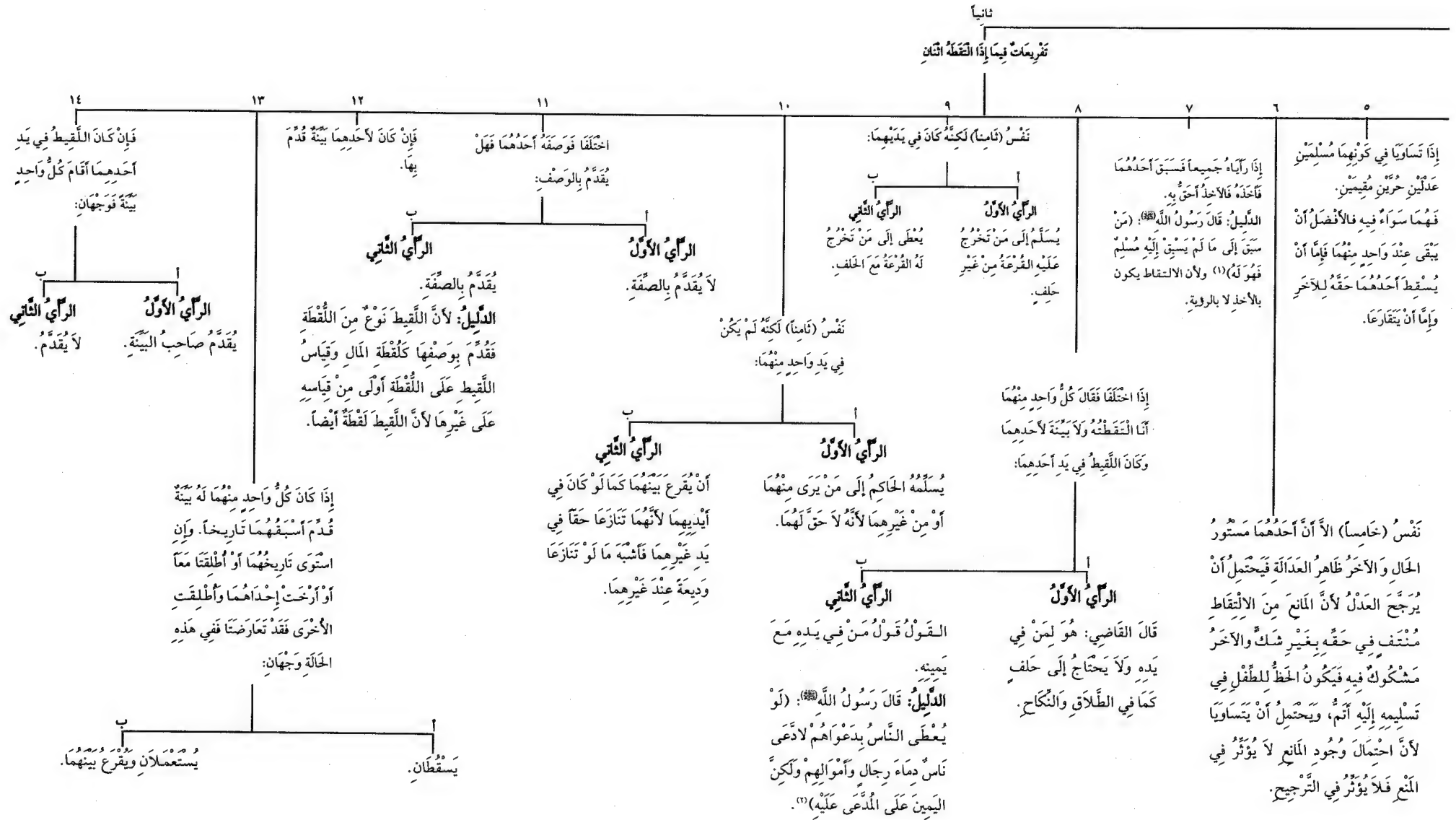


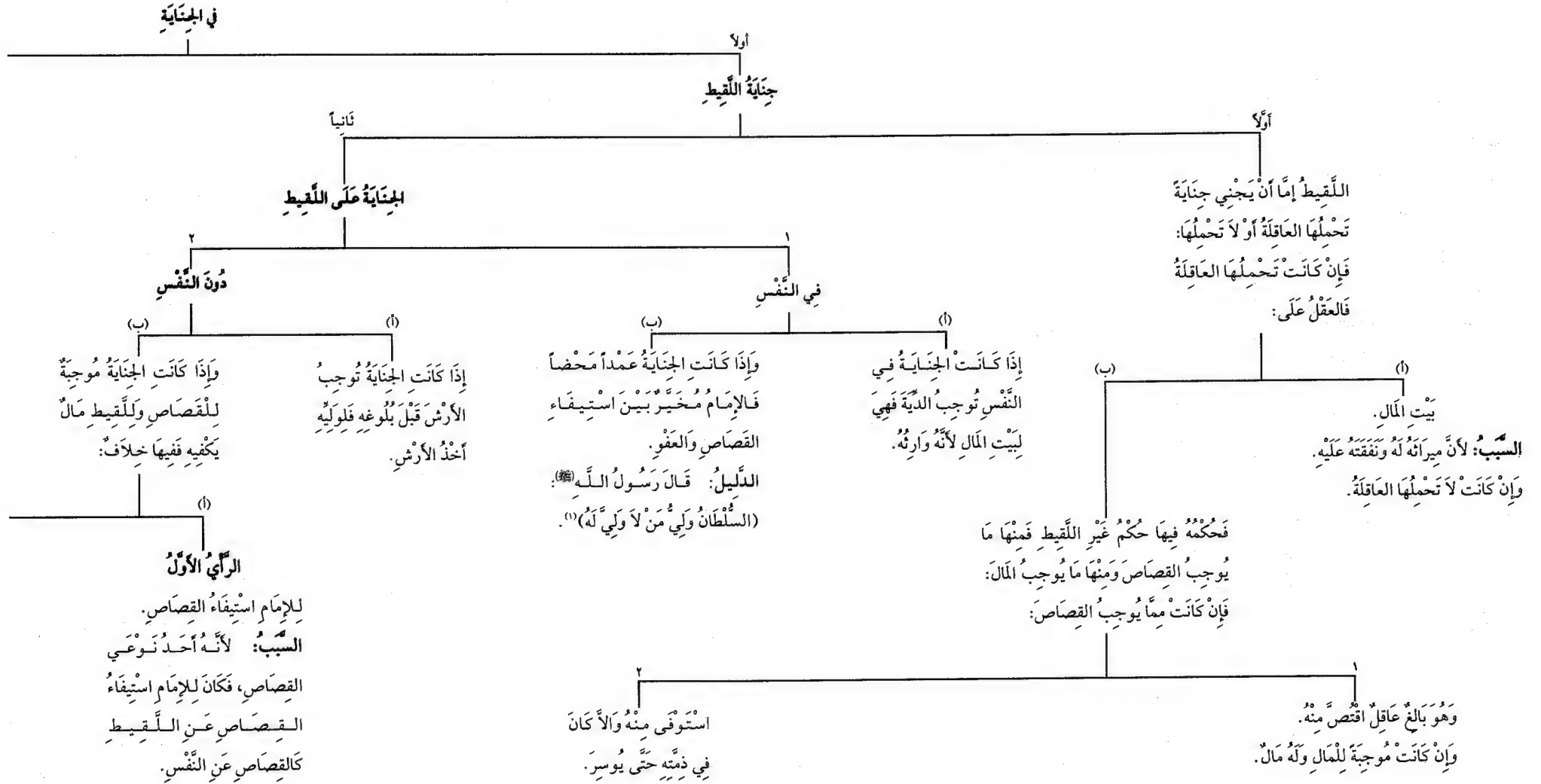
تابع أحكام اللقيط

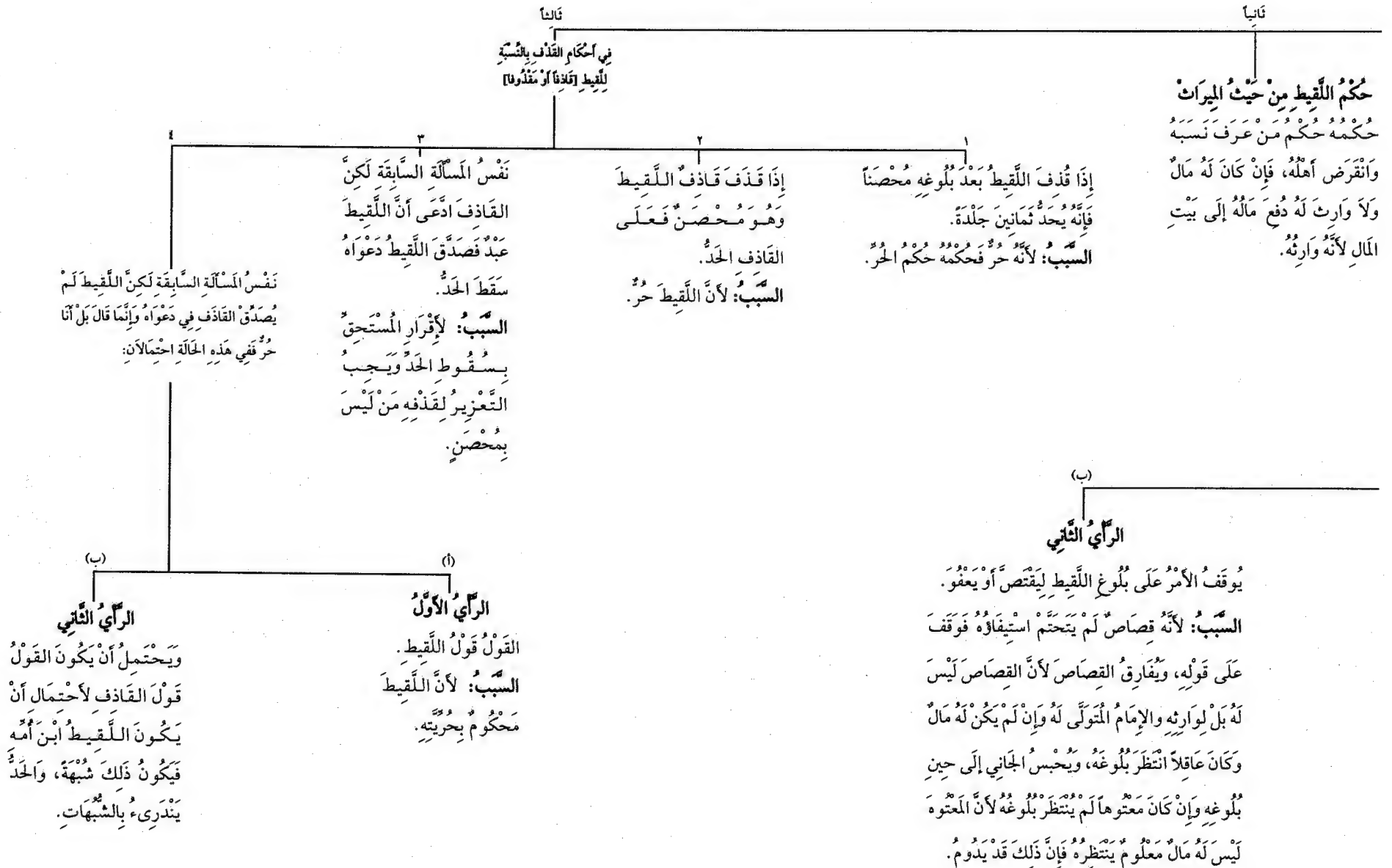


(١) الحديث ضعيف رواه أبو داود الجامع (٥٦٢٢).

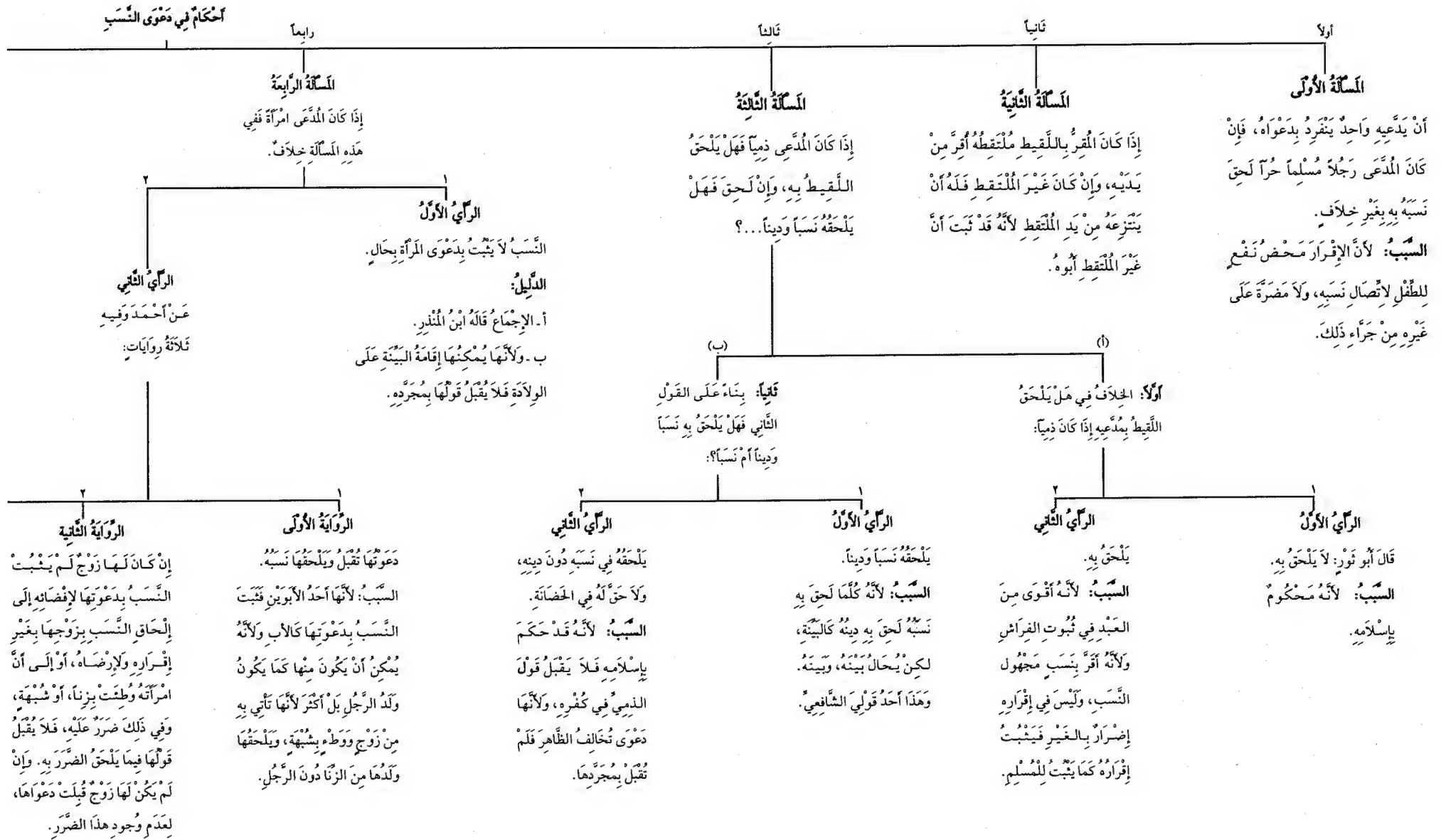
(٢) الحديث رواه البخاري في التفسير ٤٥٥٢ (٦١/٨) ومسلم في الألفية ١٧١١ (٣/١٣٦).

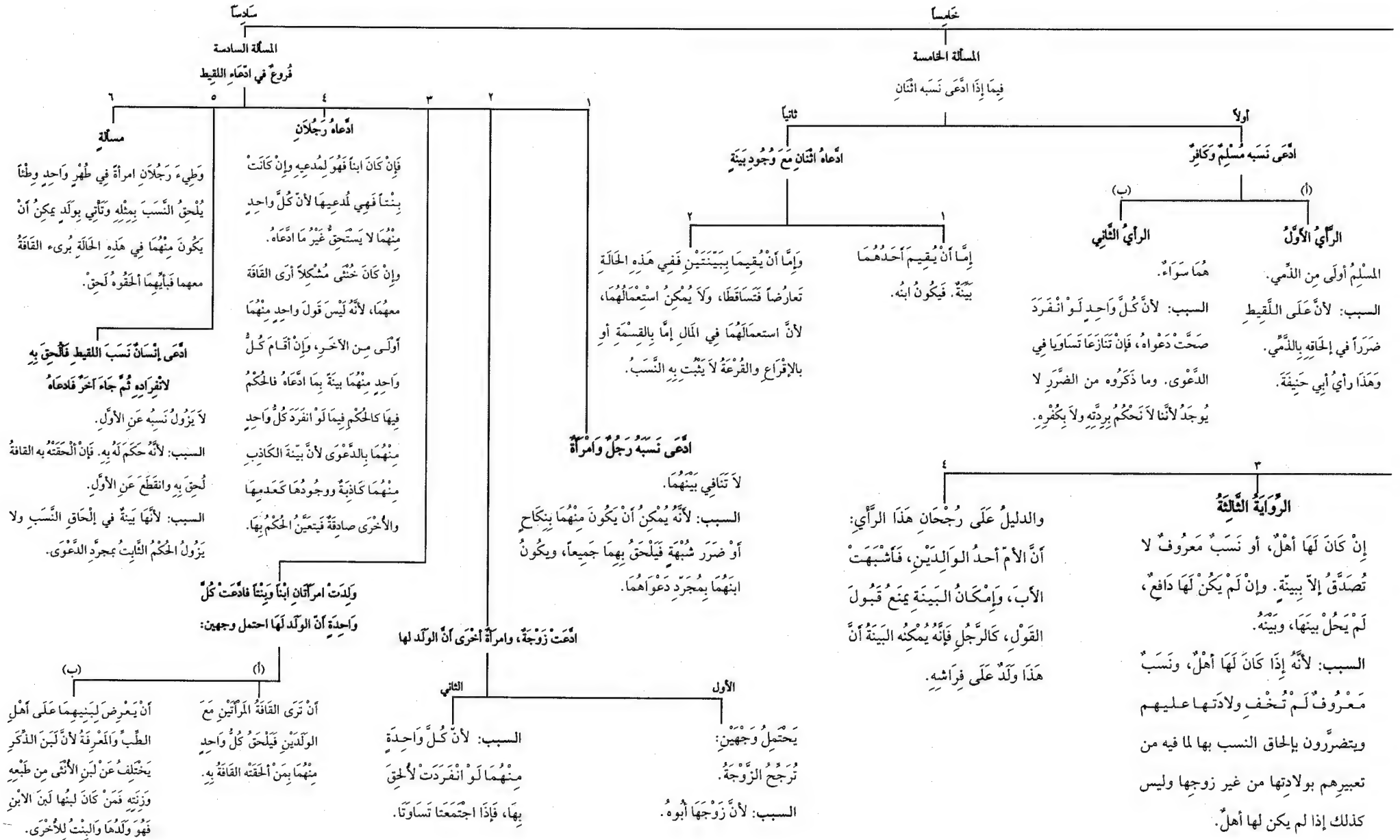




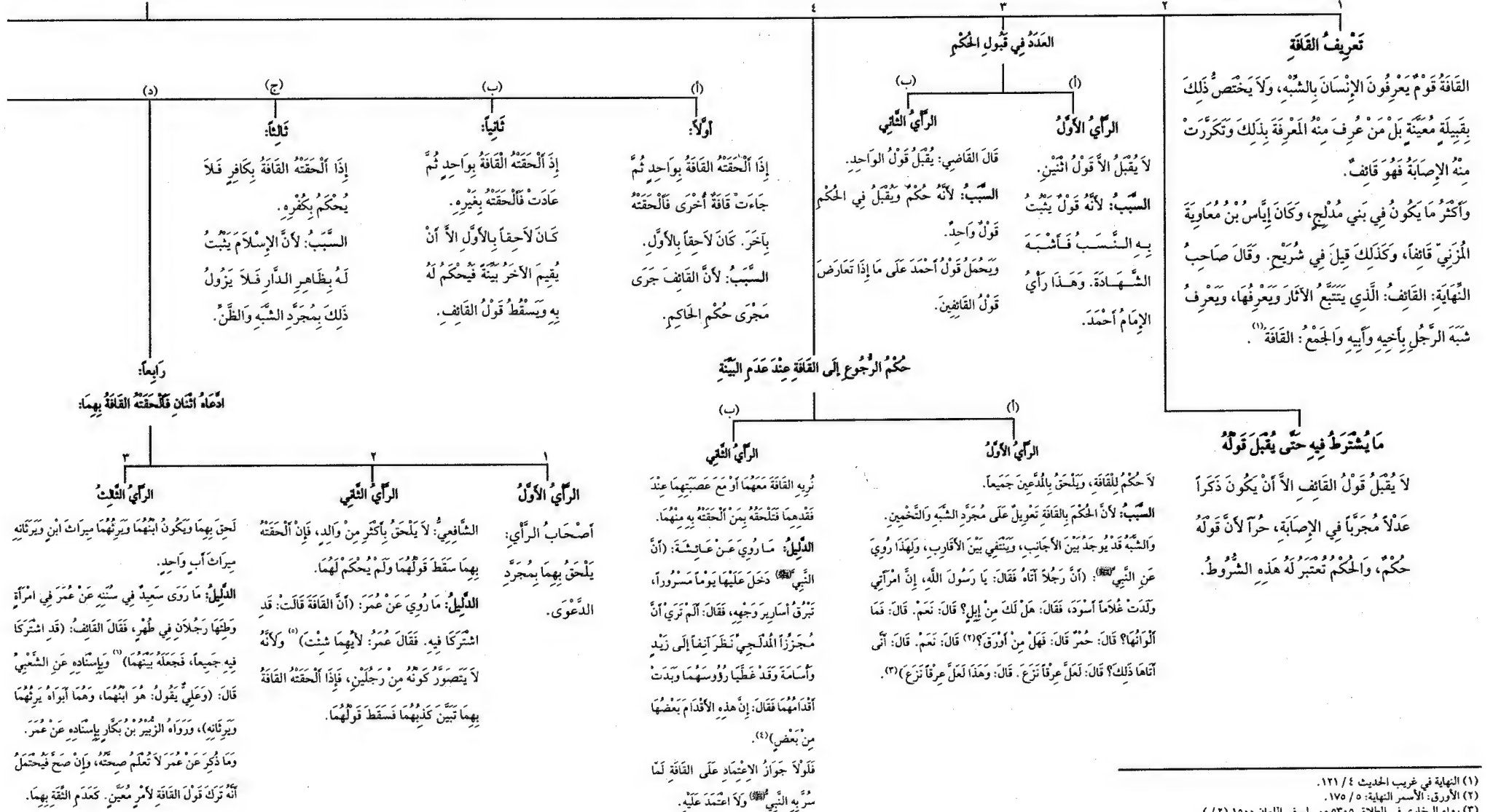


تابع أحكام اللقيط





الكلام على أحكام القافة



(١) النهاية في غريب الحديث ٤ / ١٢١.

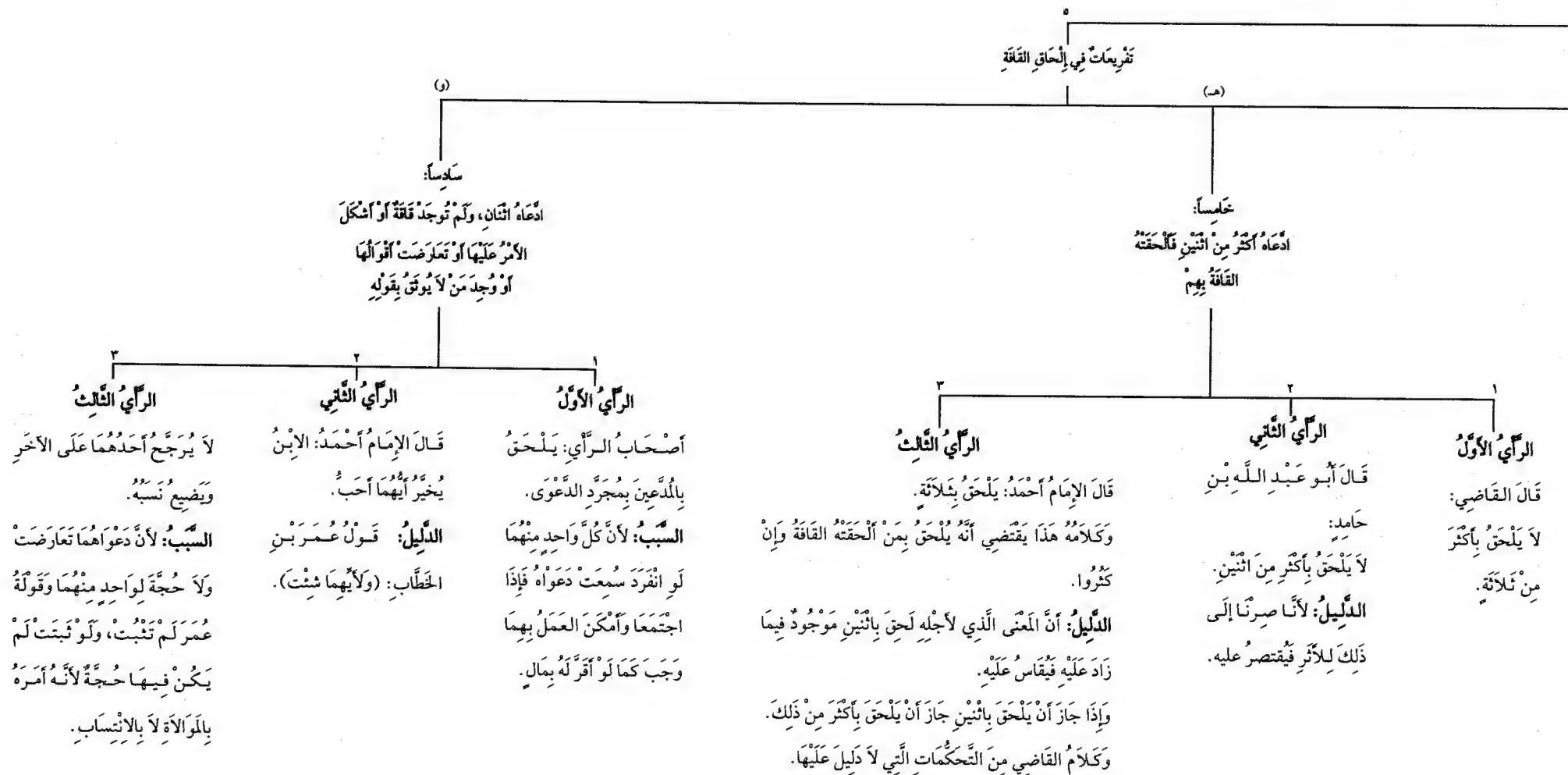
(٢) الأورق: الأسر النهاية: ٥ / ١٧٥.

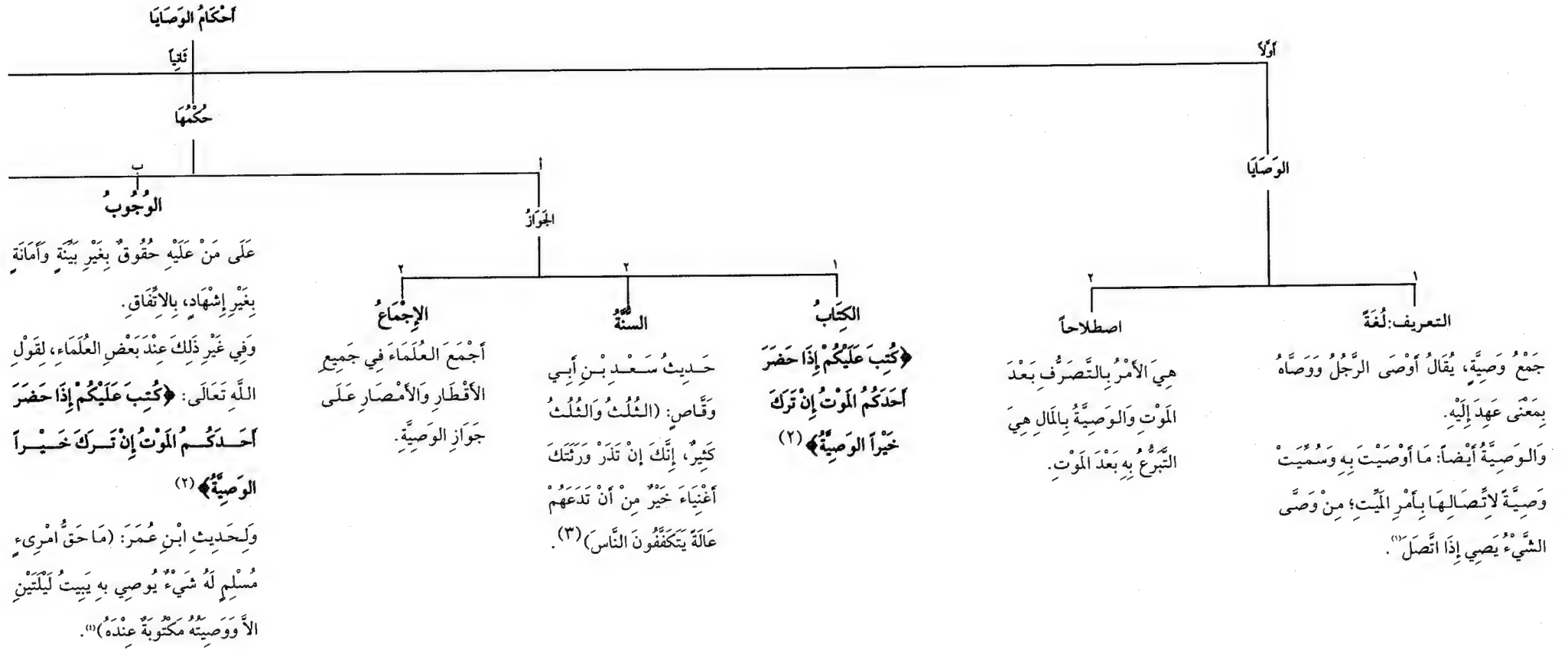
(٣) رواد البخاري في الطلاق ٥٢٠٥ ومسلم في اللعان ١٥٠٠ (٢ / ٢).

(٤) رواد البخاري في الماتب ٢٥٥٥ (٧ / ٦٥٢) ومسلم في الرضاع ١٤٥٩ (٢ / ١٠٨١).

(٥) رواد مالك في الأنصبة ٢ / ٧٤٠.

(٦) رواد مالك في الأنصبة ٢ / ٧٤٠.





(١) لسان العرب مادة (وصى).

(٢) سورة البقرة: الآية ١٨٠.

(٣) رواه البخاري في الوصايا ٢٧٤٢ (٤٢٨/٥) ومسلم في الوصية ١٦٢٨ (١٢٥٠/٣).

(٤) رواه البخاري في الوصايا ٢٧٣٨ (٤١٩/٥) ومسلم في الوصية ١٦٢٧ (١٢٤٩/٣).

ثالثاً

مقدارها

اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِهَا بِالثُّلُثِ وَعَلَى أَنَّ الْأَوَّلَى عَدَمُ اسْتِيعَابِ الثُّلُثِ لِقَوْلِ
الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: (وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ)، وَاخْتَلَفُوا فِي مِقْدَارِ الْأَوَّلَى.

الخمس

وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ لِقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: رَضِيتُ بِمَا رَضِيَ اللَّهُ بِهِ
نَفْسُهُ يَعْنِي قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا
غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ (٧).

الرَّيْع

وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ.

النَّدْبُ

وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ.

الكَرَاهَةُ

عَلَى الْفَقِيرِ الَّذِي لَهُ وَرَثَةٌ مُحْتَاجُونَ؛ بِالِاتِّفَاقِ وَاخْتَلَفُوا فِي
الْقَدْرِ الَّذِي لَا تُسْتَحَبُّ لَهُ عَلَى عِدَّةِ أَقْوَالِ الرَّاجِحِ فِيهَا: إِنَّهُ
إِذَا كَانَ الْمَتْرُوكُ لَا يُفْضَلُ عَنْ غَنَى الْوَرَثَةِ، وَهَذَا يَخْتَلِفُ
بِاخْتِلَافِ أَحْوَالِ الْوَرَثَةِ مِنْ حَيْثُ الْعَدَدُ وَالْحَاجَةُ.
وَذَلِكَ لِحَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ السَّائِقِ (٣).

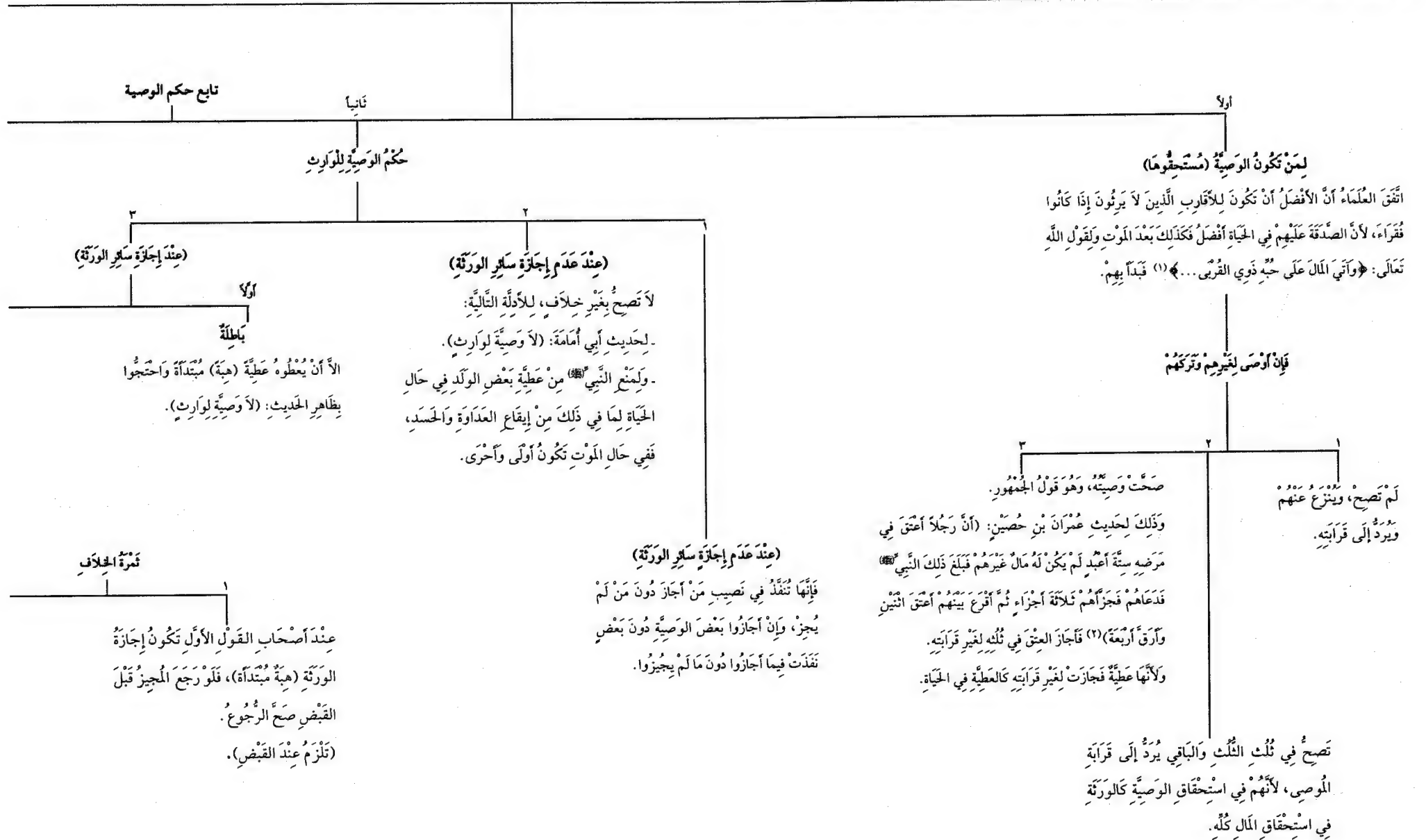
أ. فِعْلُ الصَّحَابَةِ: فَأَكْثَرُ الصَّحَابَةِ لَمْ يَنْقُلْ عَنْهُمْ وَصِيَّةً وَلَمْ يَنْقُلْ لِذَلِكَ نَكِيرٌ.
ب. الْعُقُولُ: لِأَنَّهَا عَطِيَّةٌ لَا تَجِبُ فِي الْحَيَاةِ فَلَا تَجِبُ بَعْدَ الْمَوْتِ.

مُنَاقَشَةٌ وَتَرْجِيحٌ:

أ. إِنَّ آيَةَ الْبَقَرَةِ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ...﴾ مَنَسُوخَةٌ بِآيَةِ النِّسَاءِ: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ (٥)
وَقِيلَ مَنَسُوخَةٌ بِحَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ: (إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَا وَصِيَّةَ لِرِوَارِثِ) (٦).
ب. حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ مُحْمُولٌ عَلَى مَنْ عَلَيْهِ وَاجِبٌ أَوْ عِنْدَهُ وَدِيعَةٌ.

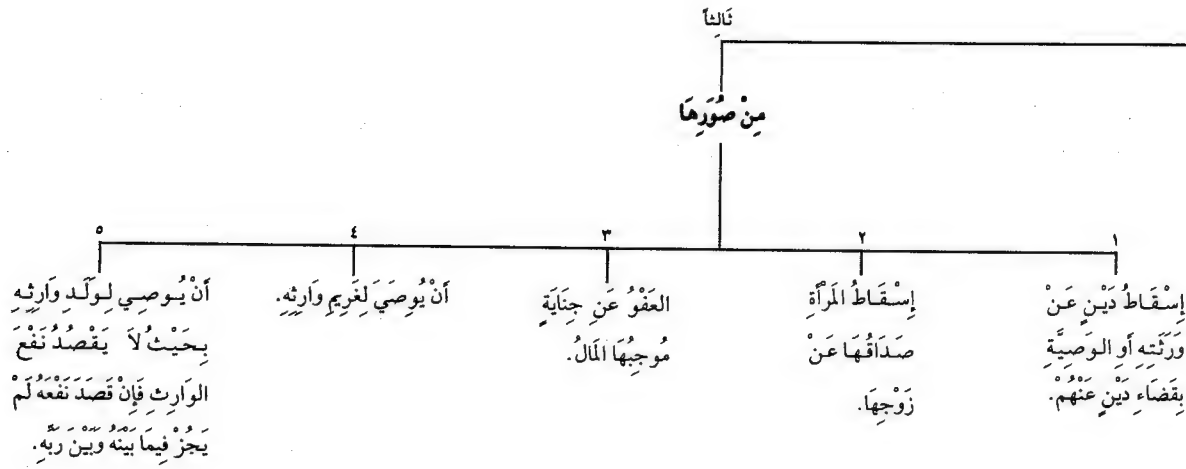
(٥) سورة النساء: الآية ٧.
(٦) رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال حسن صحيح الإرواء ١٦٥٥.
(٧) سورة الأنفال: الآية ٤١.

تابع أحكام الوصايا



(١) سورة البقرة: الآية ١٧٧.

(٢) رواه الجماعة إلا البخاري الإرواء ١٦٥٤.

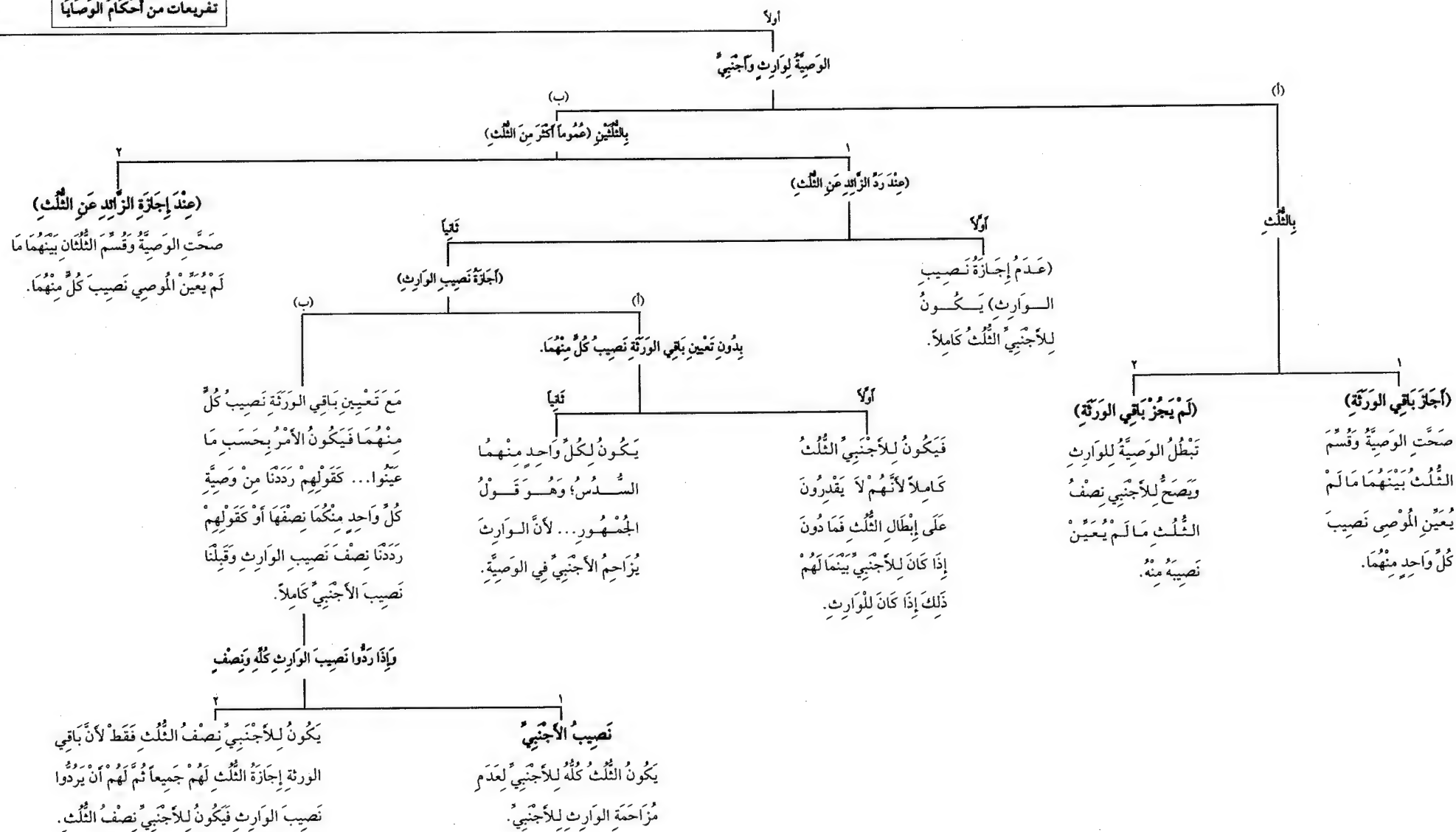


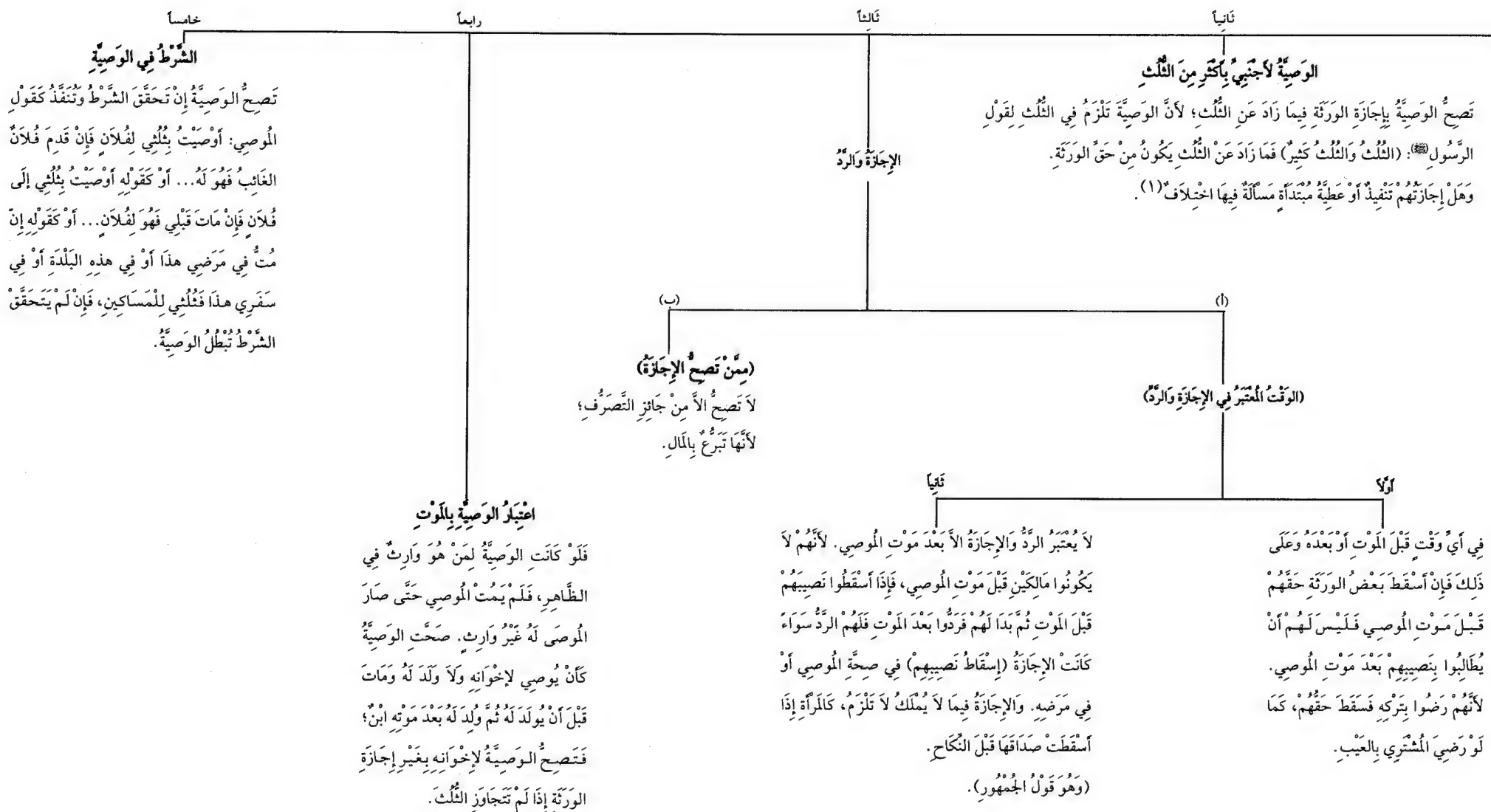
ثانياً
صحيحة

وهو قول الجمهور، وأدلتهم
لأنه تصرف صدر من أهله في محله فصَحَّ كما لو وصى لأجنبي.
- روي في الخبر: (إلا أن يجيز الورثة) ^(٣) والاستثناء من النفي إثبات، وقالوا:
لو خلا من الاستثناء لحمل الحديث على أنه لا وصية نافذة أو لازمة، أو يقدر
فيه لا وصية لو آثر عند عدم الإجازة من غيره من الورثة.

٢
عند أصحاب القول الثاني تكون إجازة الورثة
(تنفيذ إجازة محضة) يكفي فيها قول الوارث
أجزت فإذا قال ذلك لزمت الوصية.
(تلزّم بمجرد الإجازة).

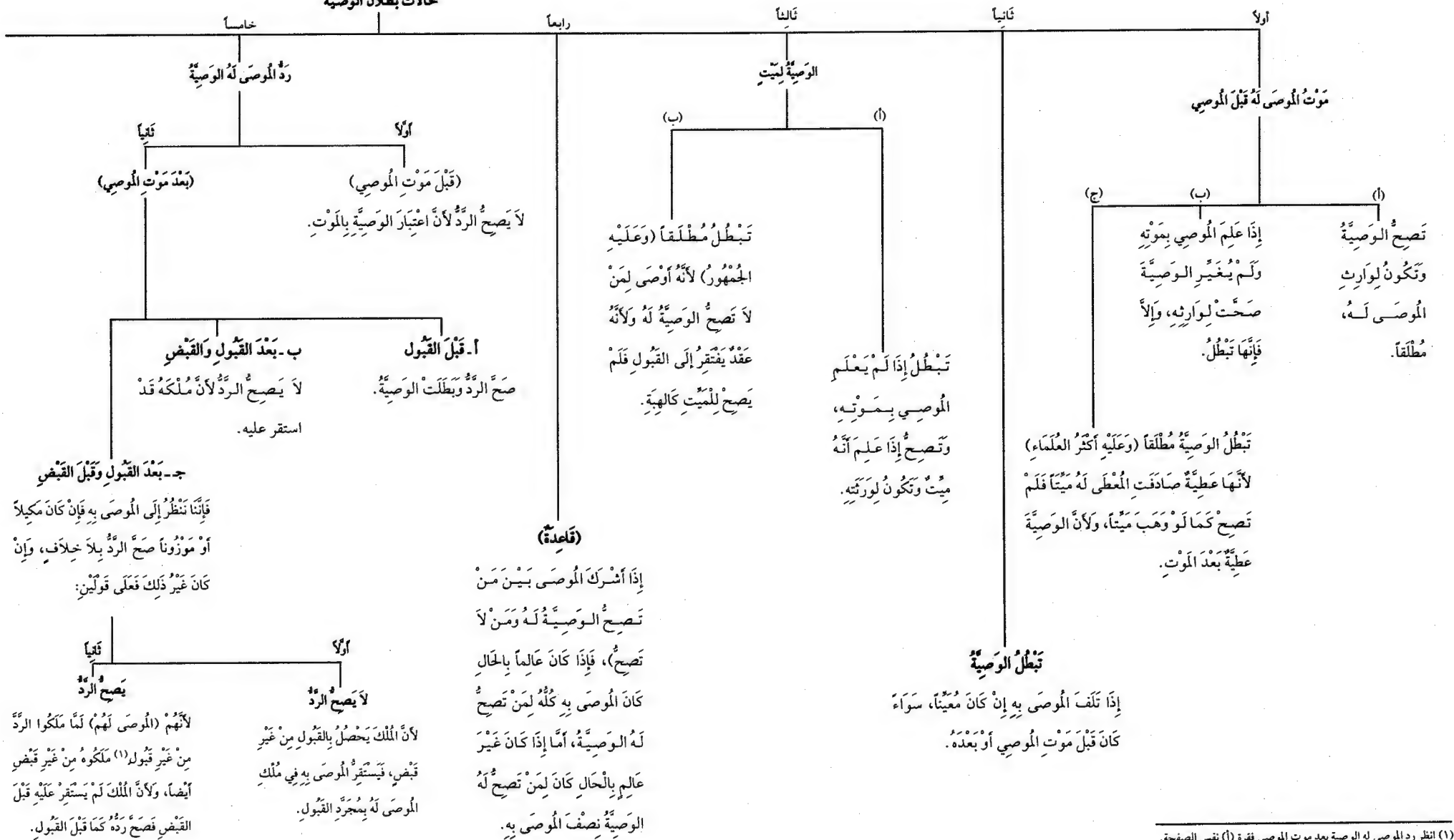
تفريعات من أحكام الوصايا



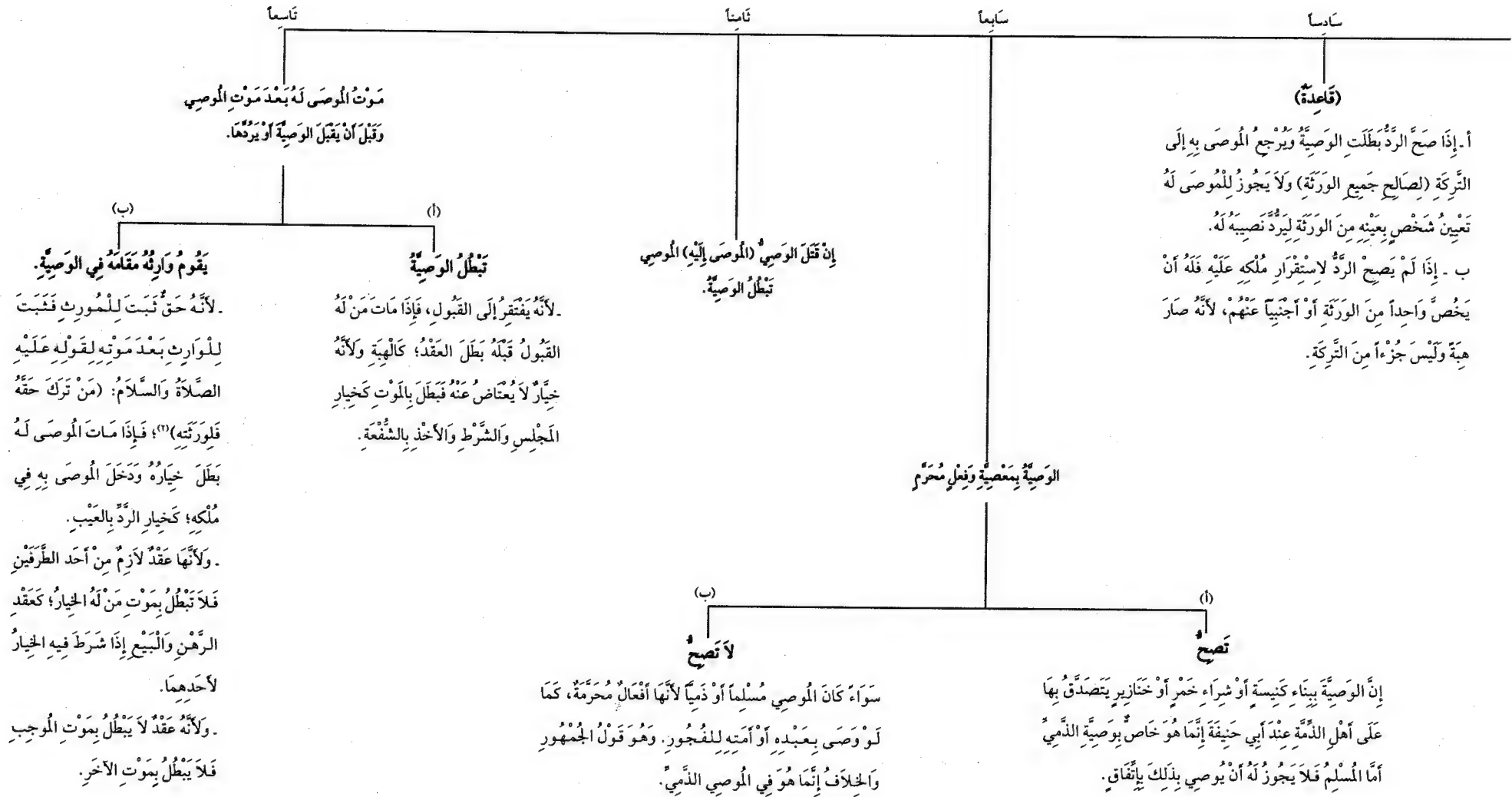


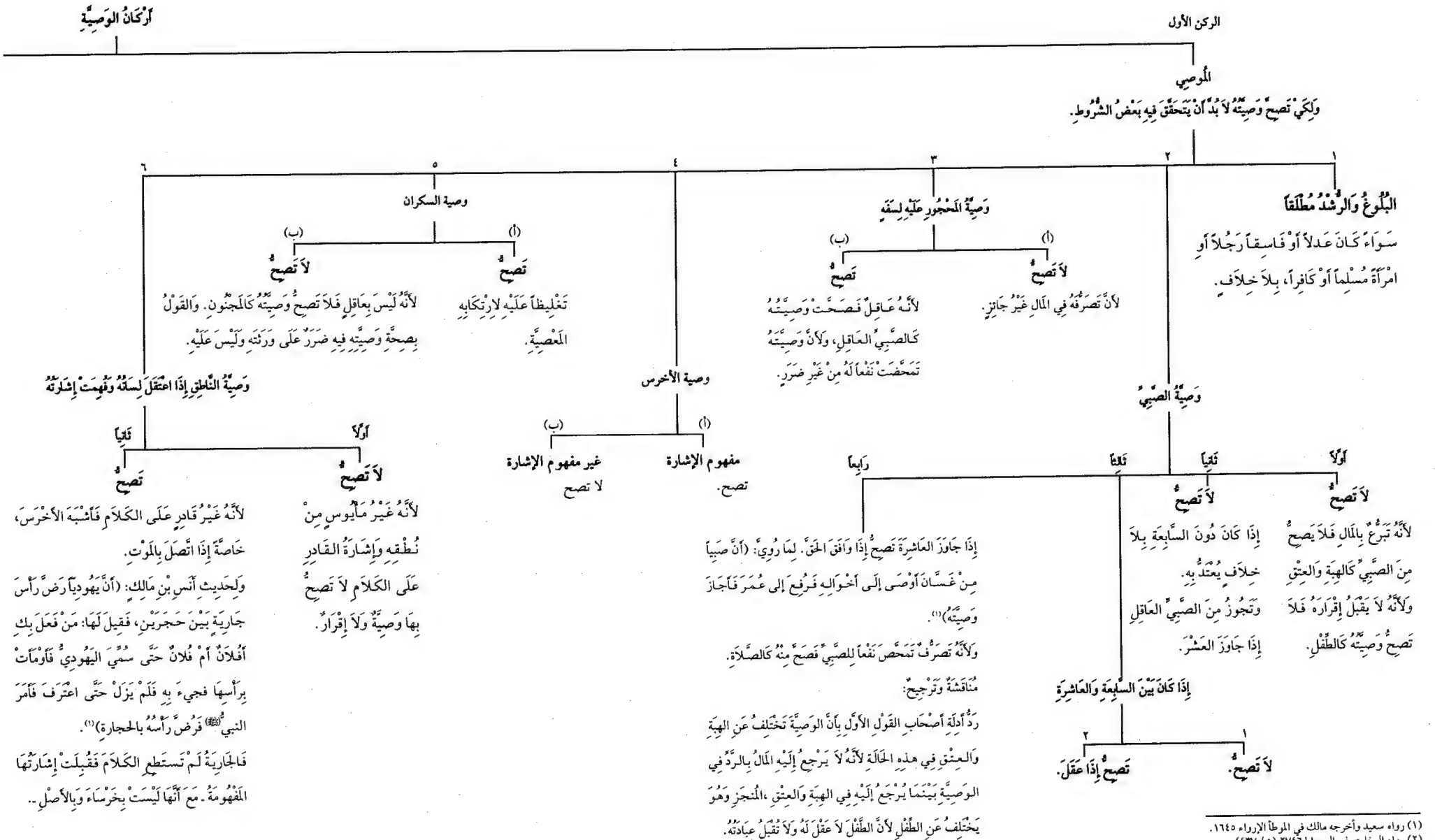
(١) انظر الدرس الثاني (الرصة للوارث).

حالات بطلان الوصية

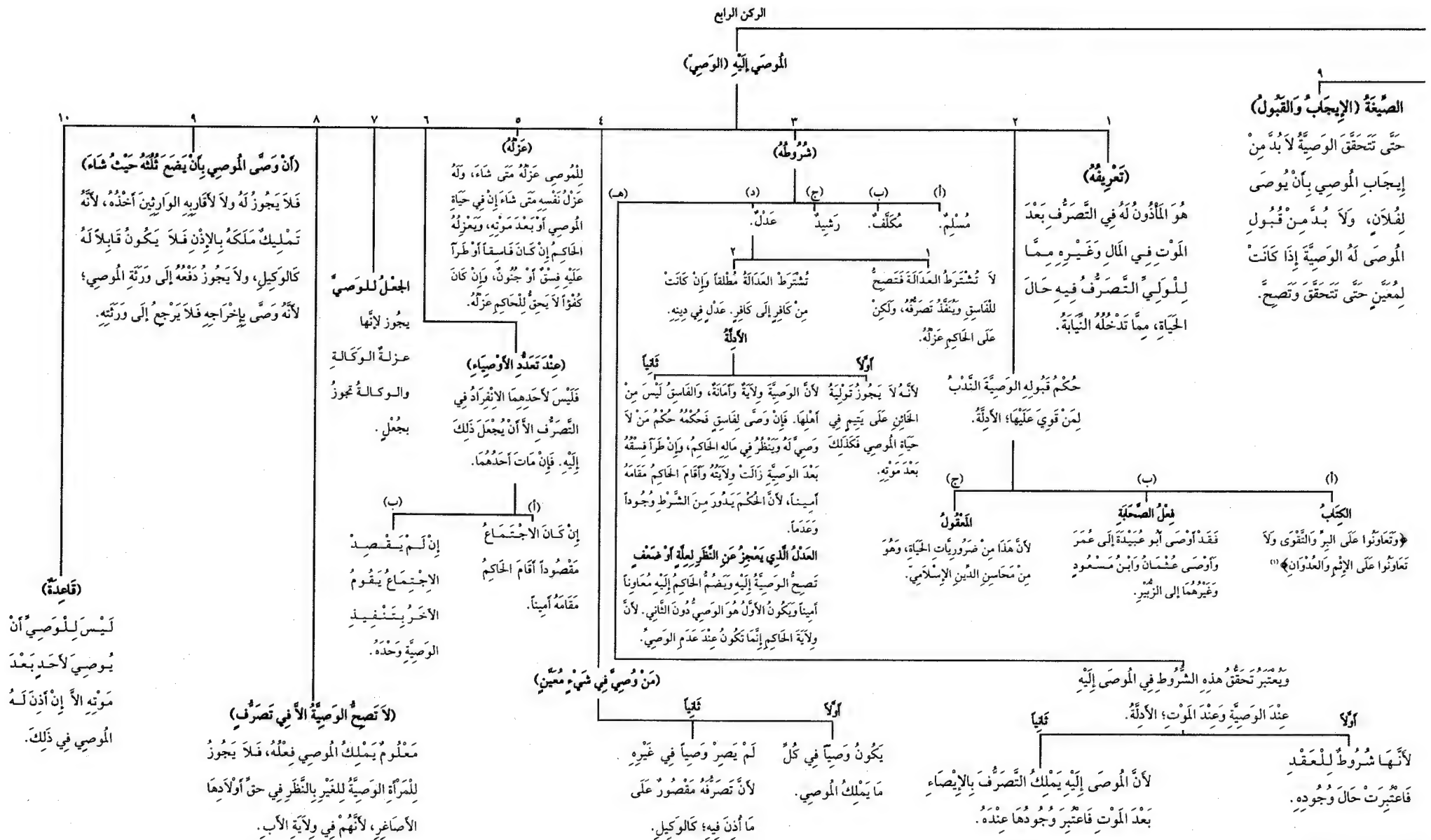


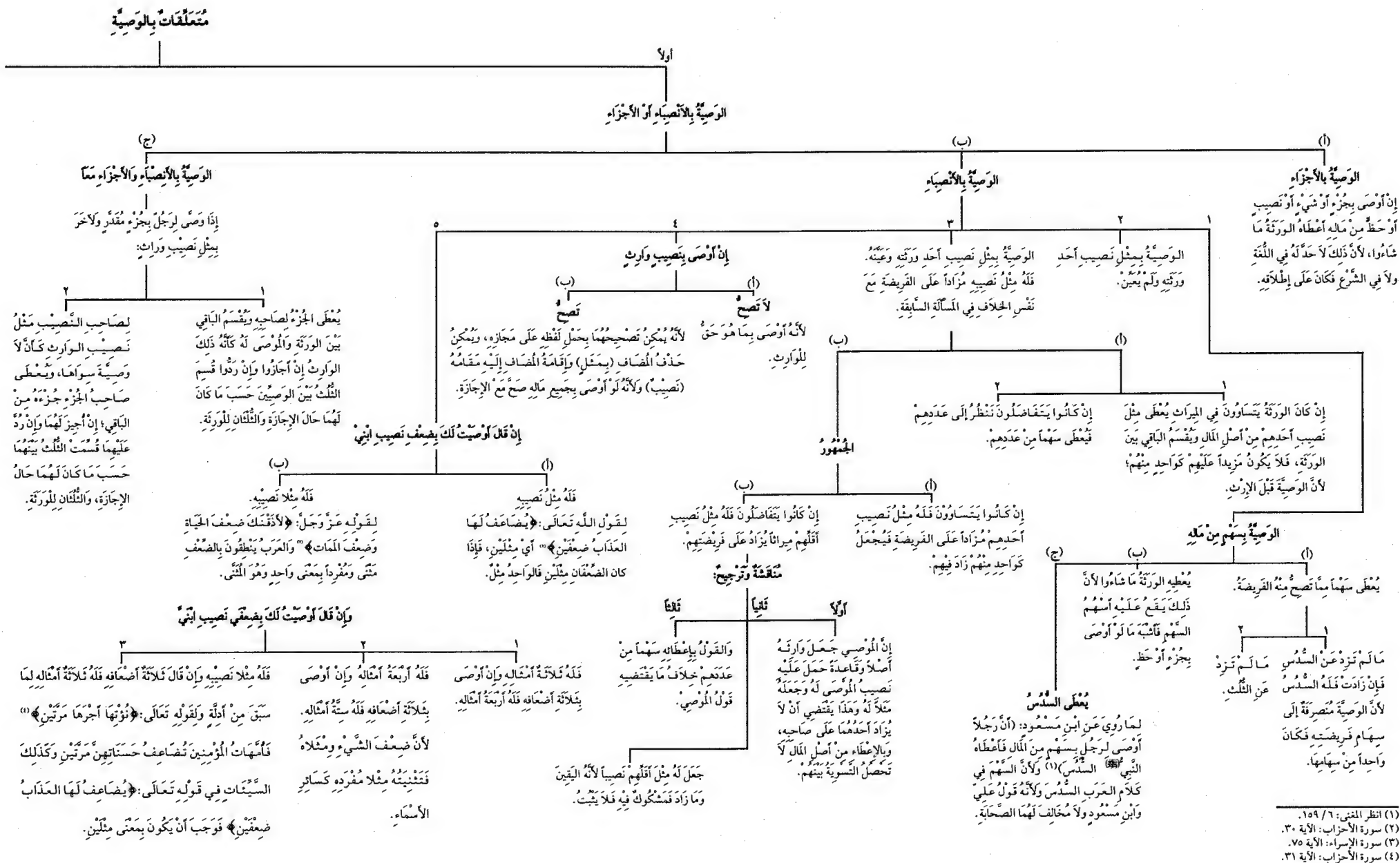
(١) انظر رد الموصي له الوصية بعد موت الموصي فقرة (أ) نفس الصفحة.





(١) رواه سعيد وأخرجه مالك في الموطأ الإرواء ١٦٤٥.
(٢) رواه البخاري في الوصايا ٢٧٤٦ (٥/٤٣٧).



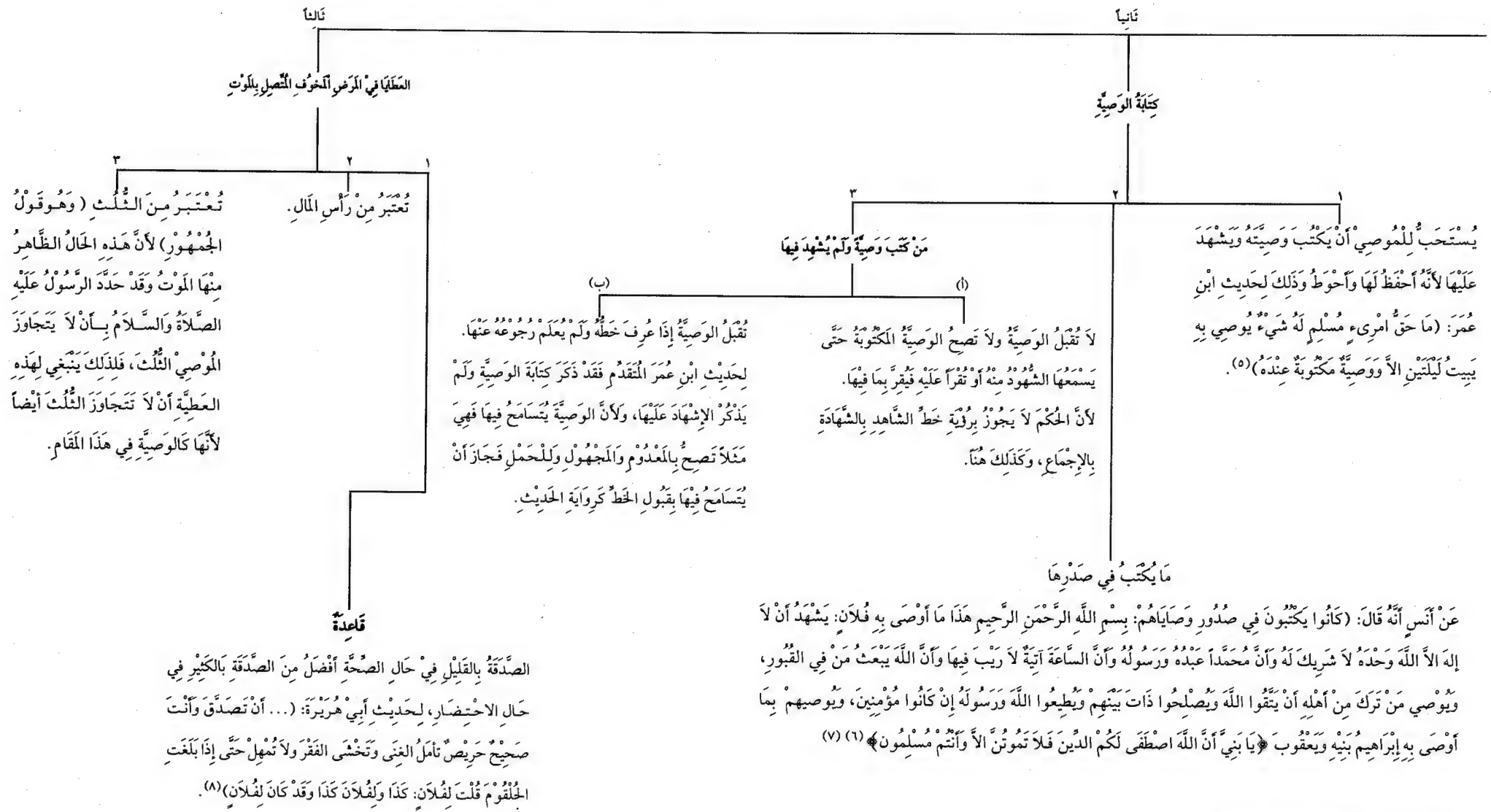


(١) انظر المغني: ٦ / ١٥٩.

(٢) سورة الأحزاب: الآية ٣٠.

(٣) سورة الإسراء: الآية ٧٥.

(٤) سورة الأحزاب: الآية ٣١.

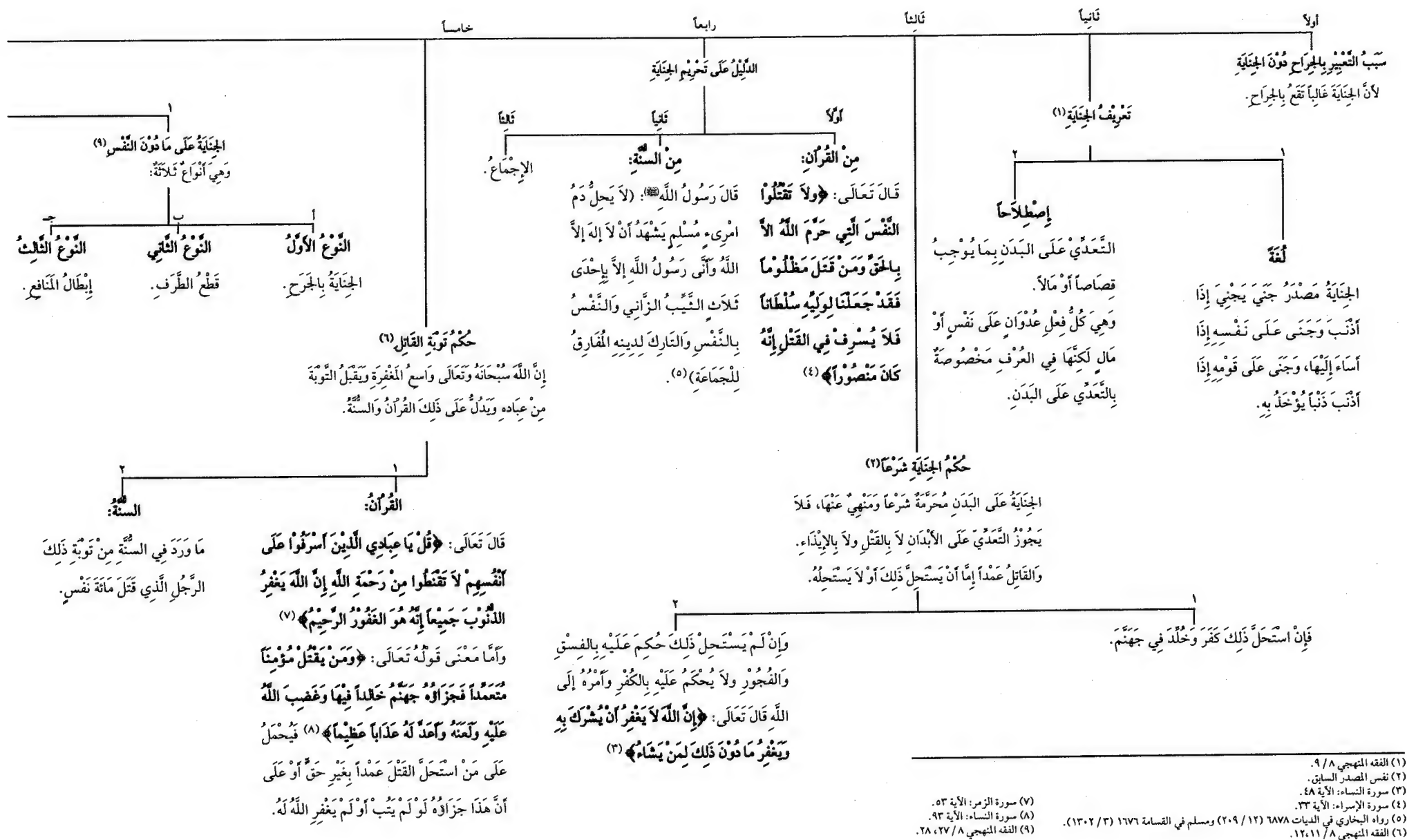


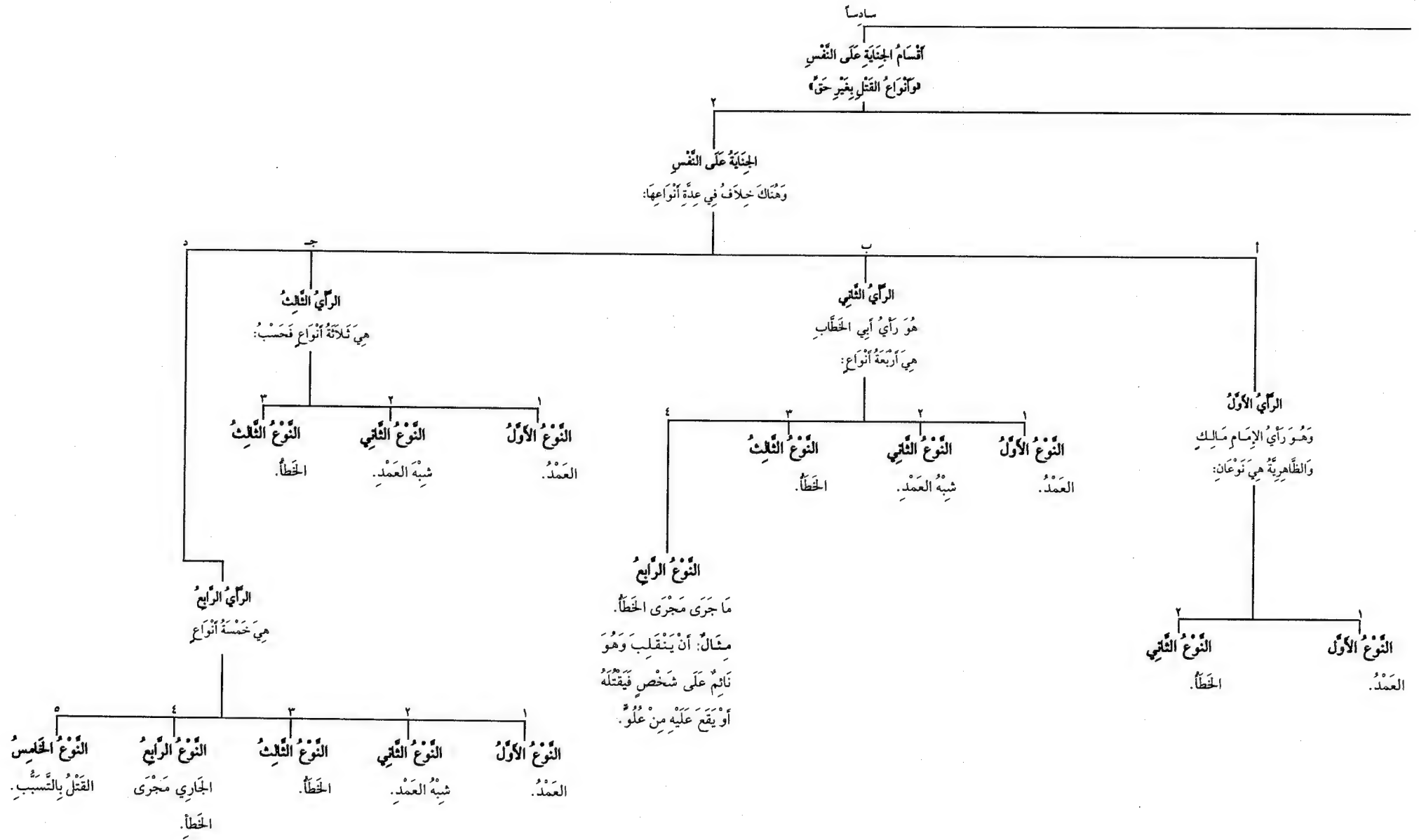
(۵) متفق علیہ سبق تخریجہ.

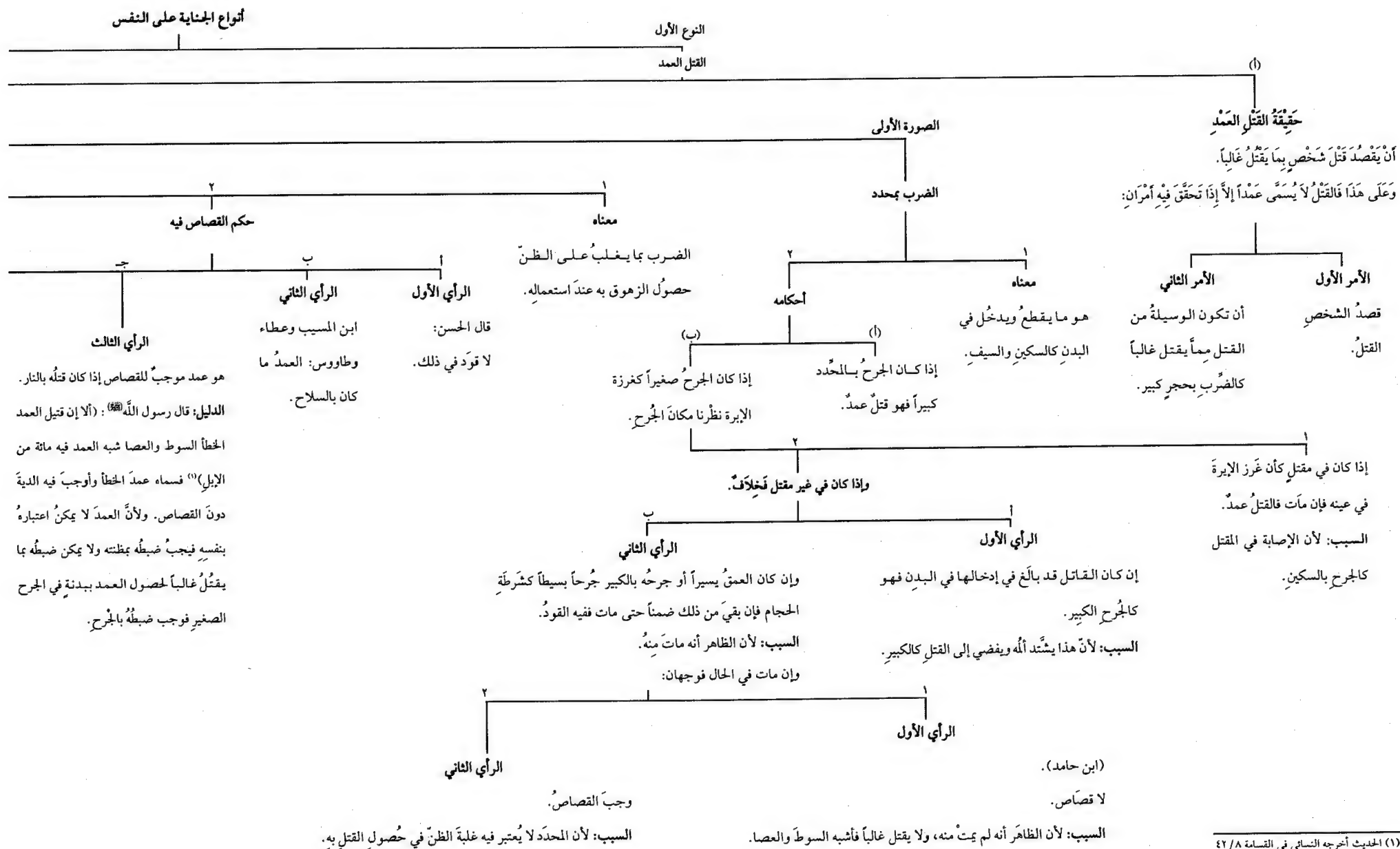
(٦) سورة البقرة: الآية ١٣٢.

(٧) صحيح أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي، الإرواء ١٦٤٧.

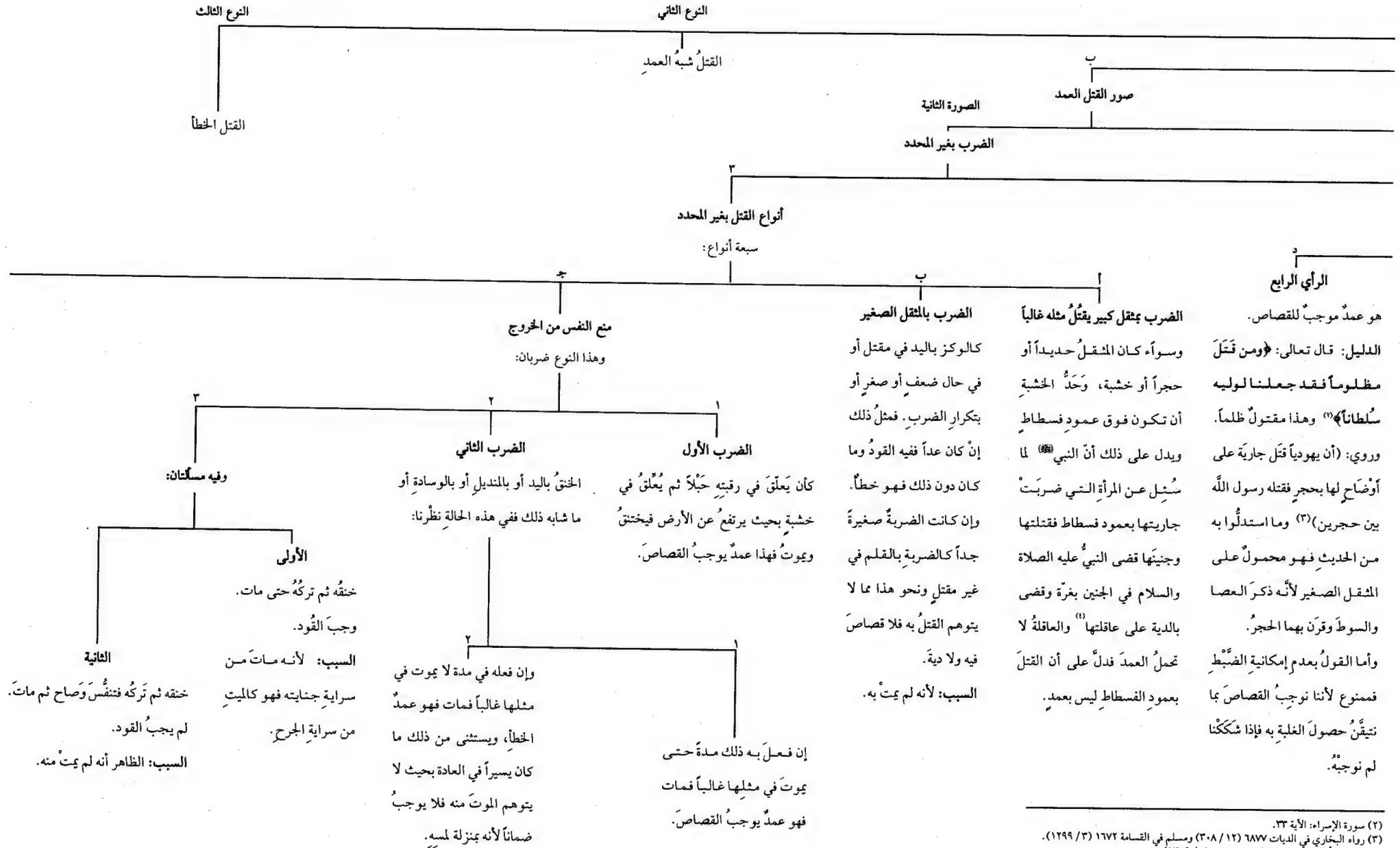
(۸) رواه البخاری فی الوصایا ۲۷۴۸ (۵ / ۴۴۰).



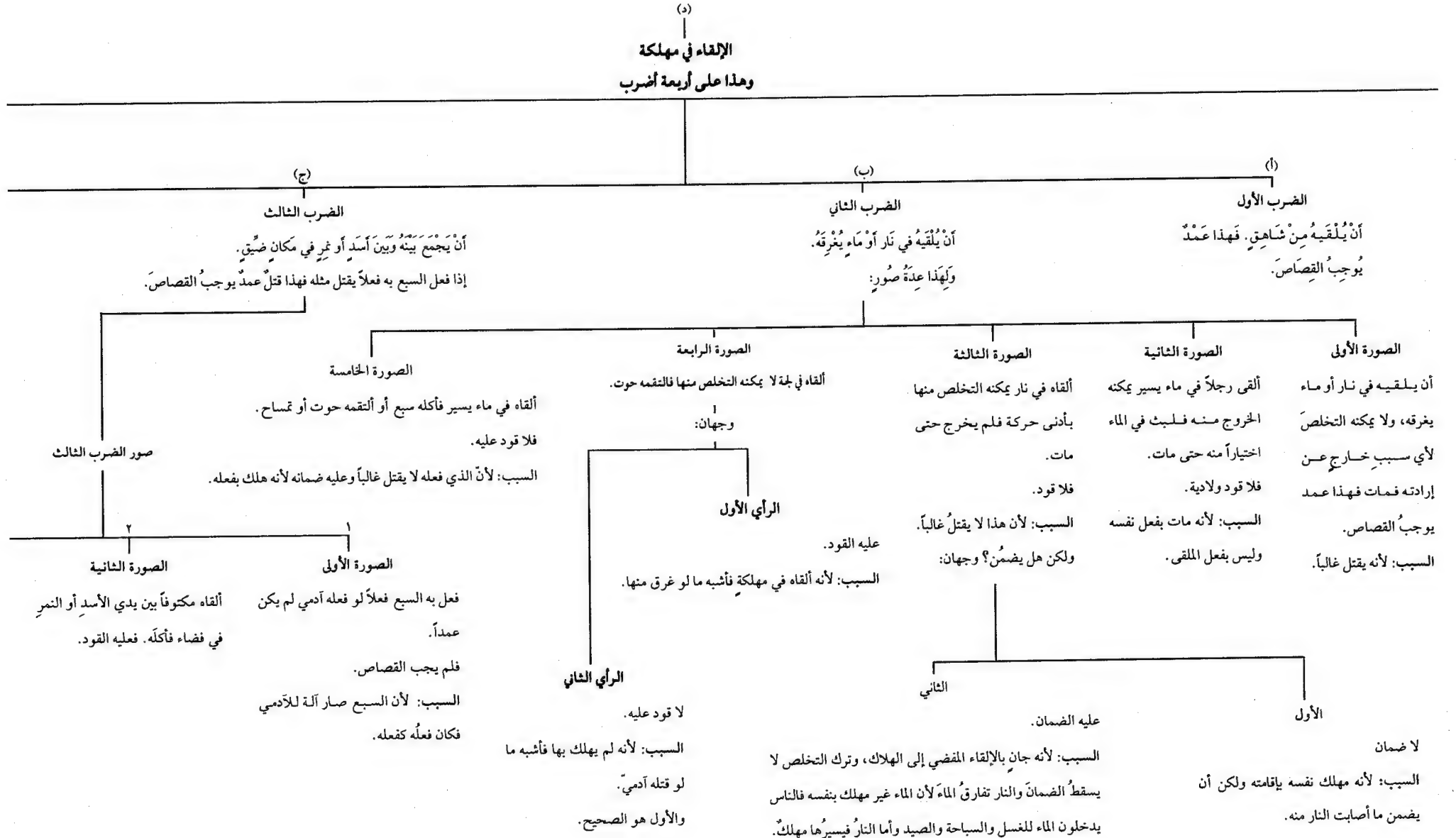


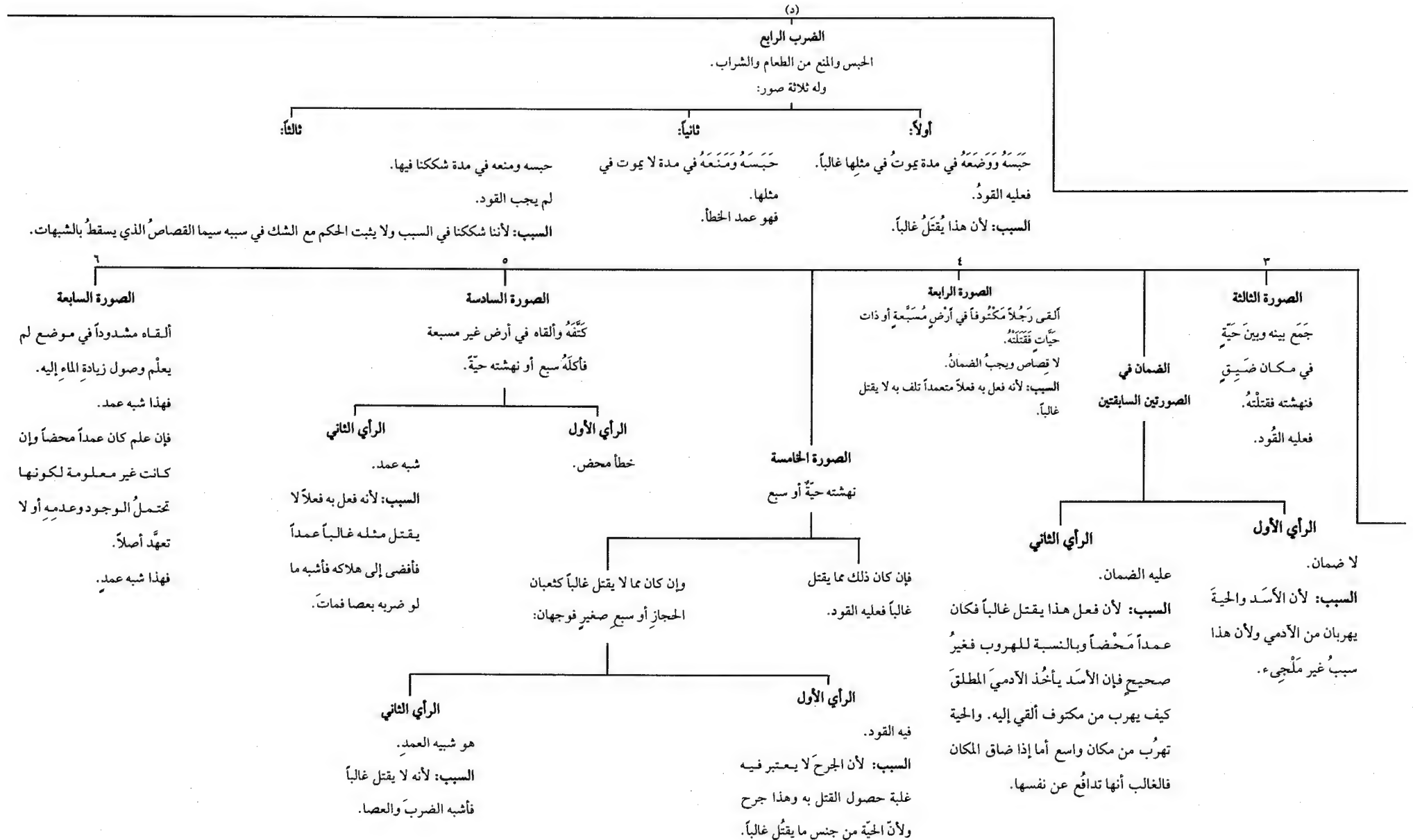


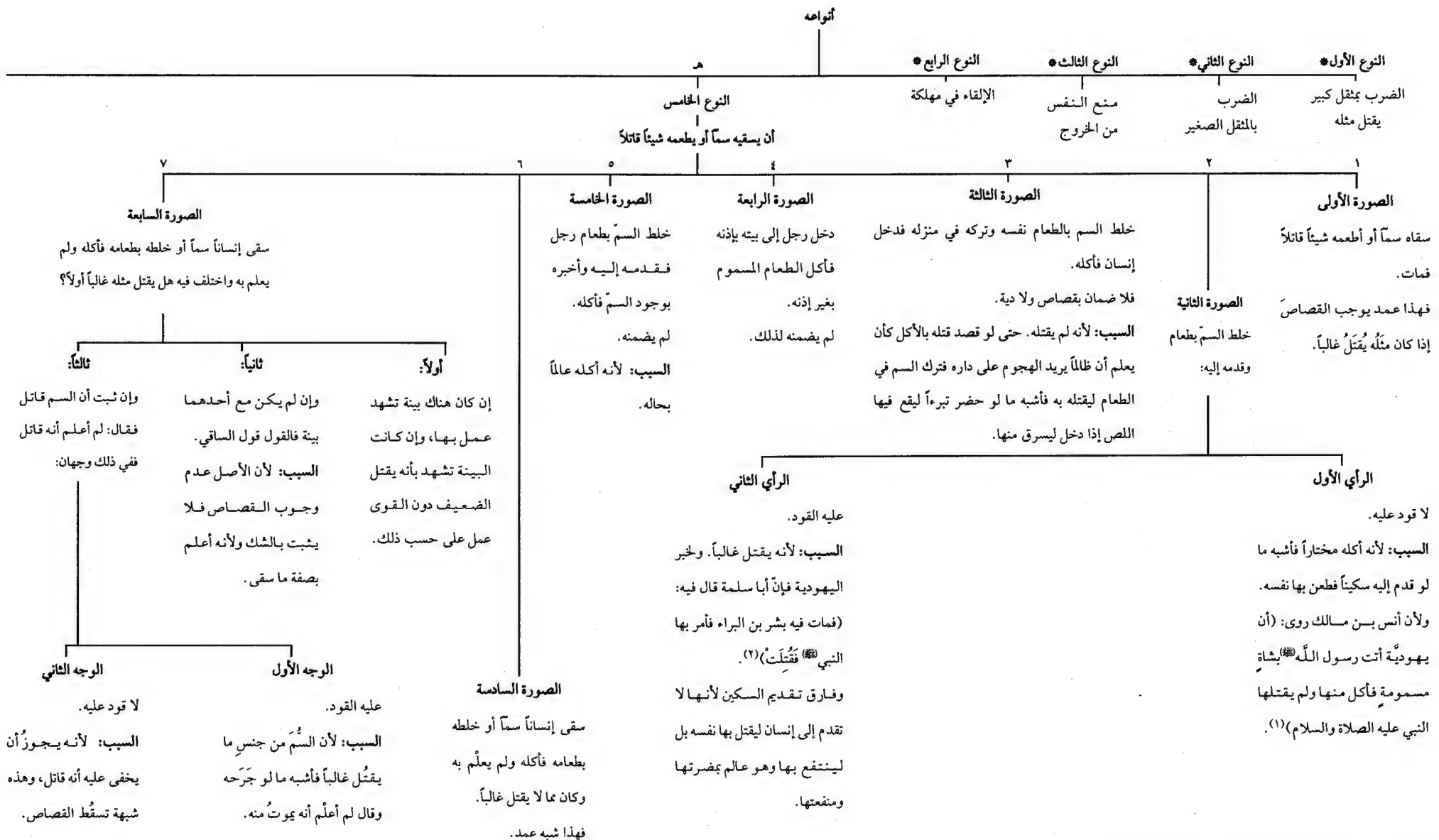
(١) الحديث أخرجه النسائي في القسامة ٤٢/٨ وصححه الألباني في صحيح الجامع (٢٦٣٨).



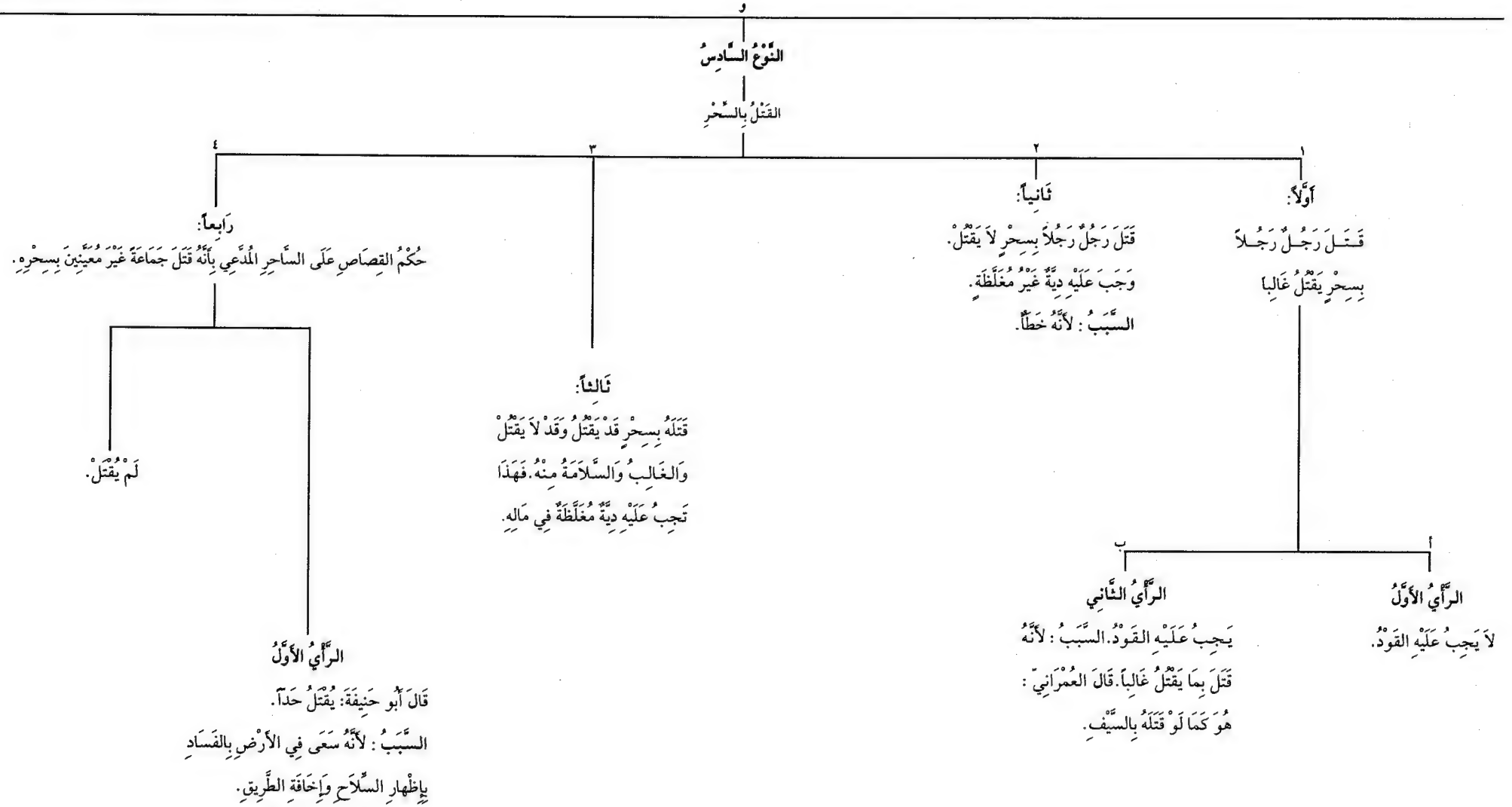
(٢) سورة الإسراء: الآية ٣٣.
(٣) رواه البخاري في الديات ١٨٧٧ (١٢/٣٠٨) ومسلم في القسامة ١٦٧٢ (٣/١٢٩٩).
(٤) الحديث أخرجه مسلم في القسامة ١٦٨١ (٣/١٣٠٩).

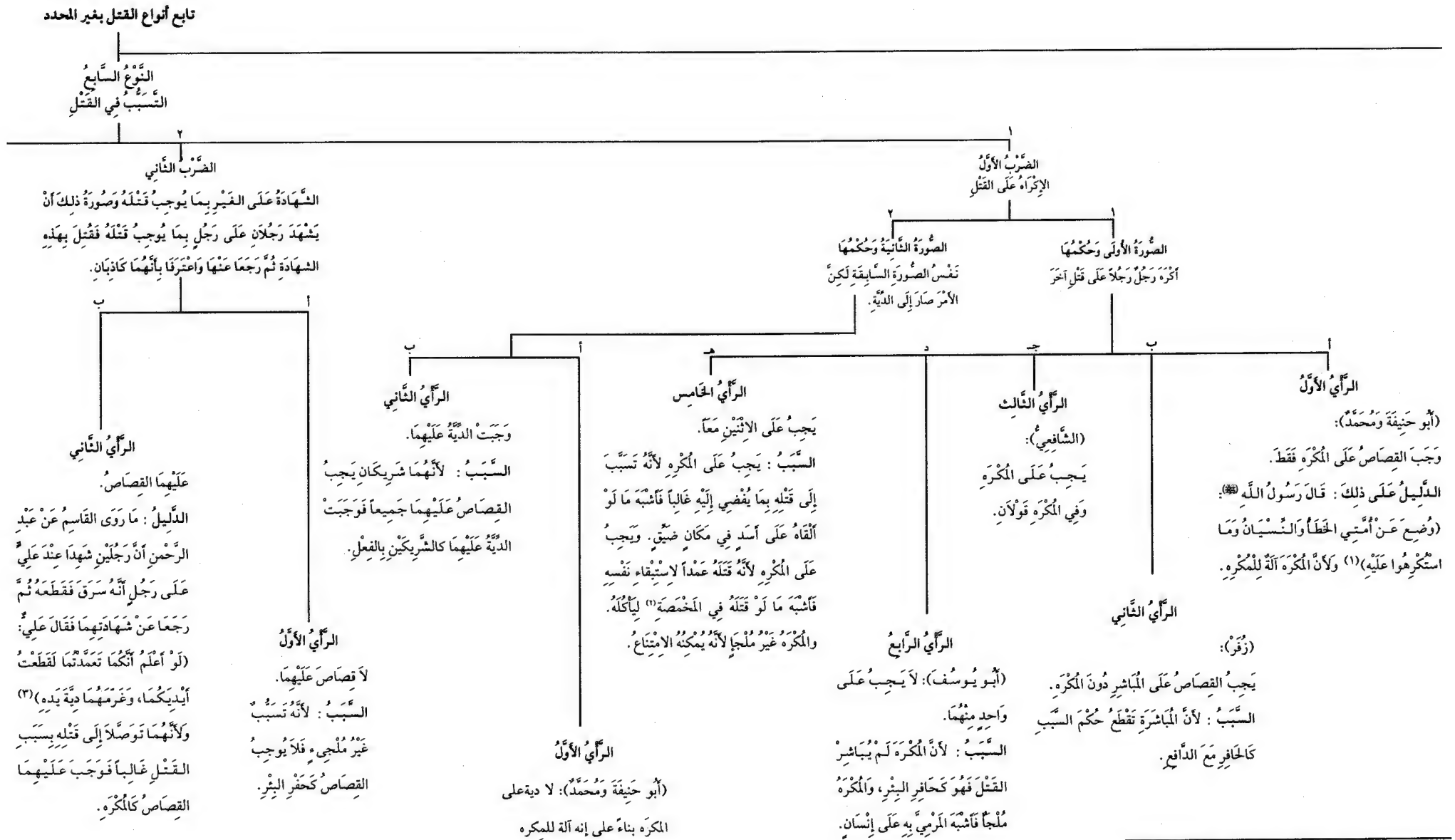






(١) رواه البخاري في الهبة ٢٦١٧ (٥/ ٢٧٢) ومسلم في السلام ٢١٩٠ (٤/ ١٧٢١).
 (٢) الحديث أخرجه أبو داود وهو صحيح انظر صحيح أبي داود ٨٥٤ / ٣.
 * انظر التفاصيل من الصفحات السابقة.

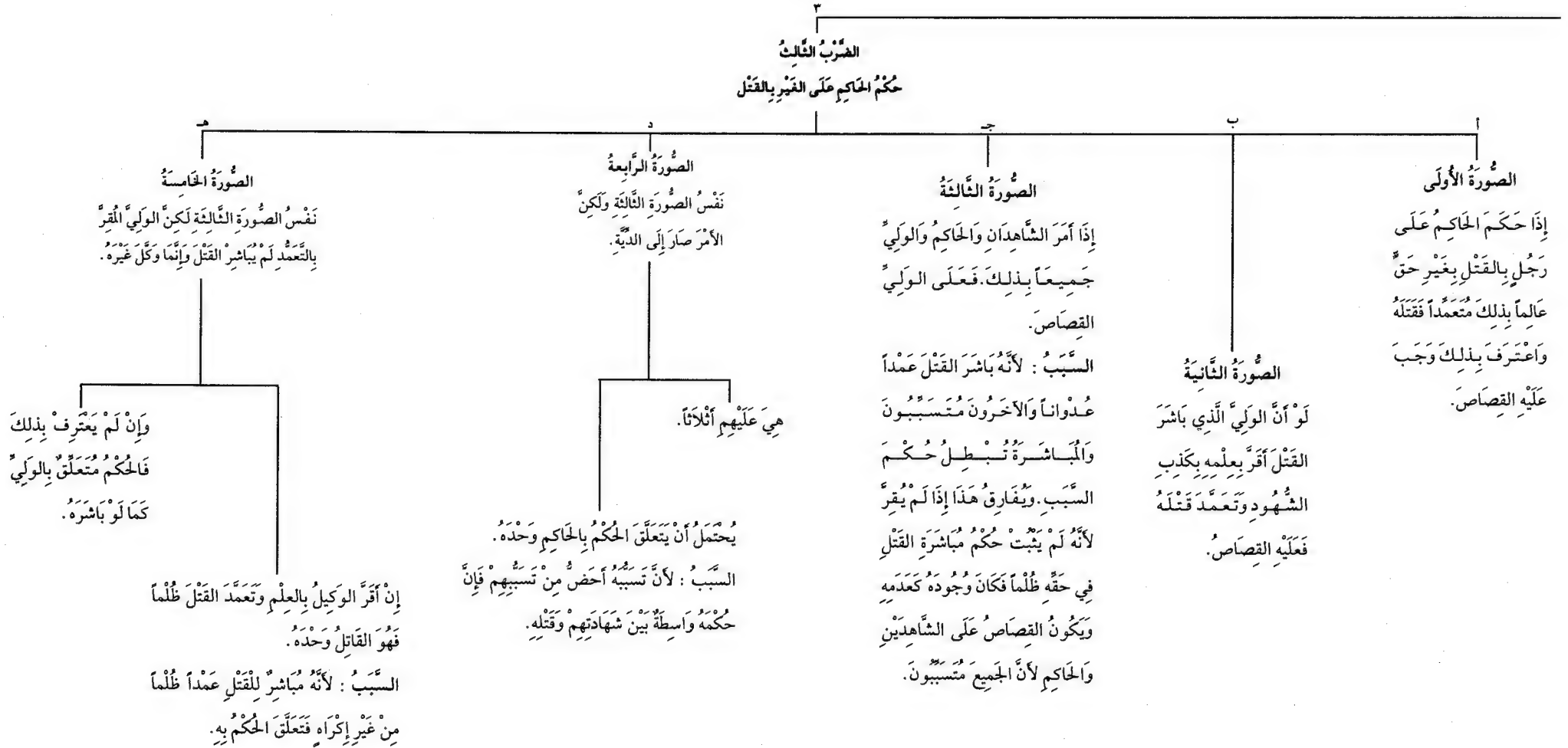




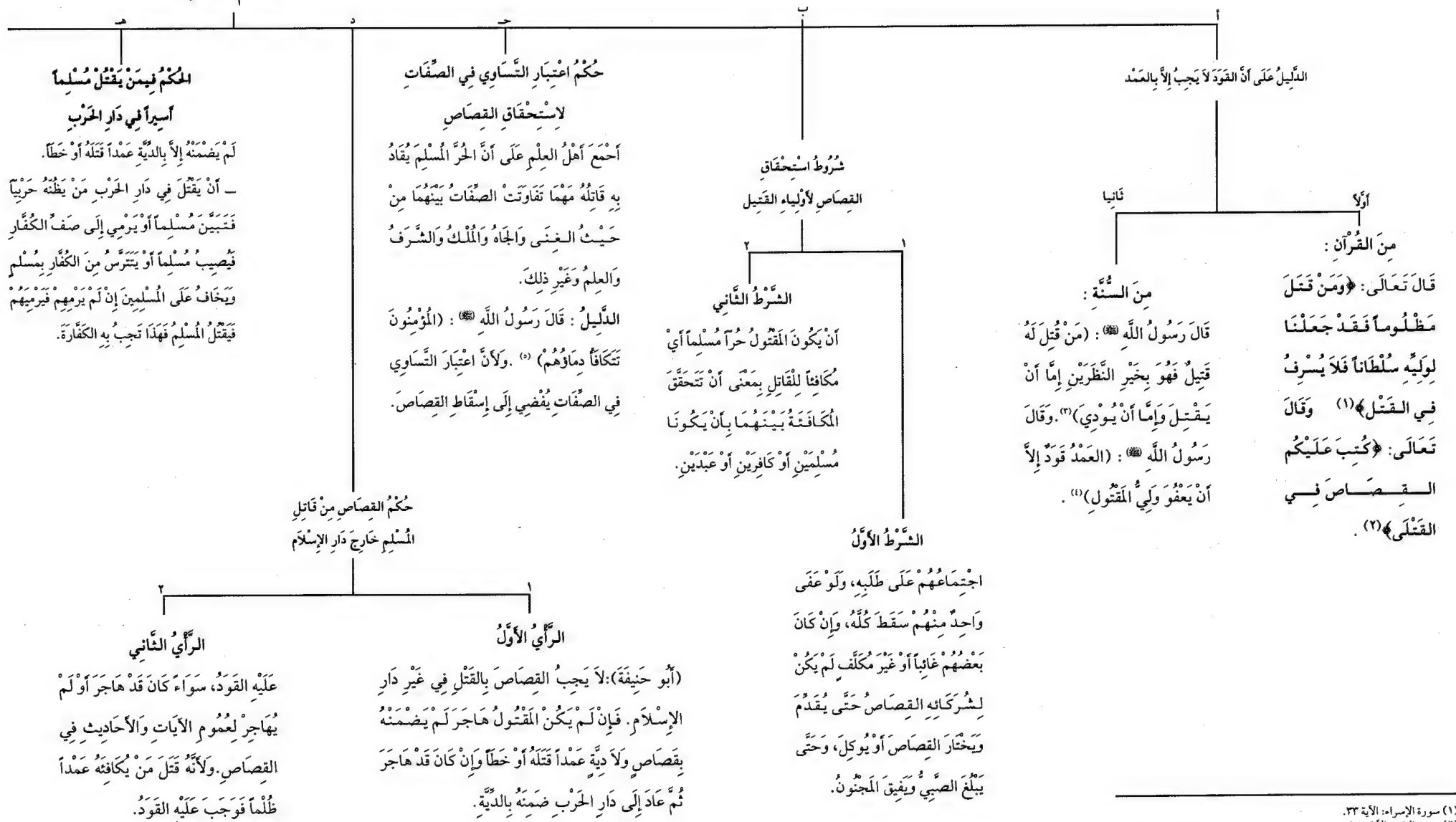
(١) الحديث صحيح رواه الطبراني والبيهقي. صحيح الجامع (٣٥١٥) و(٧١١٠).

(٢) معنى للمخمة: المجاعة، مختار الصحاح مادة خمص ١٩٠.

(٣) الحديث أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٠/٢٥١.



أَحْكَامُ مُتَفَرِّقَةٍ



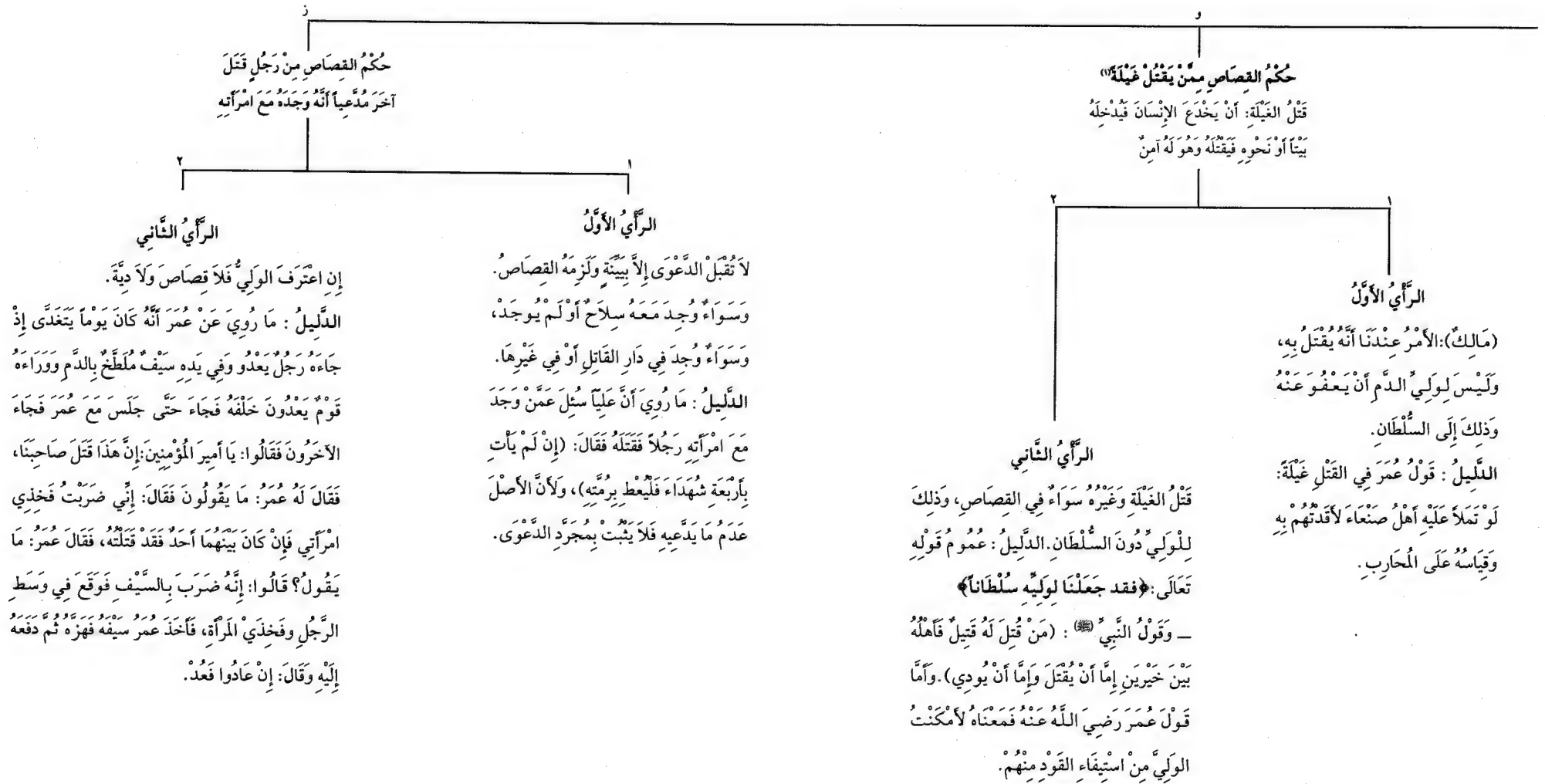
(١) سورة الإسراء: الآية ٣٣.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٧٨.

(٣) رواه البخاري في الدييات ٦٨٨٠ (١٢/٢١٣) ومسلم في الحج ١٣٥٥ (٢/٩٨٨).

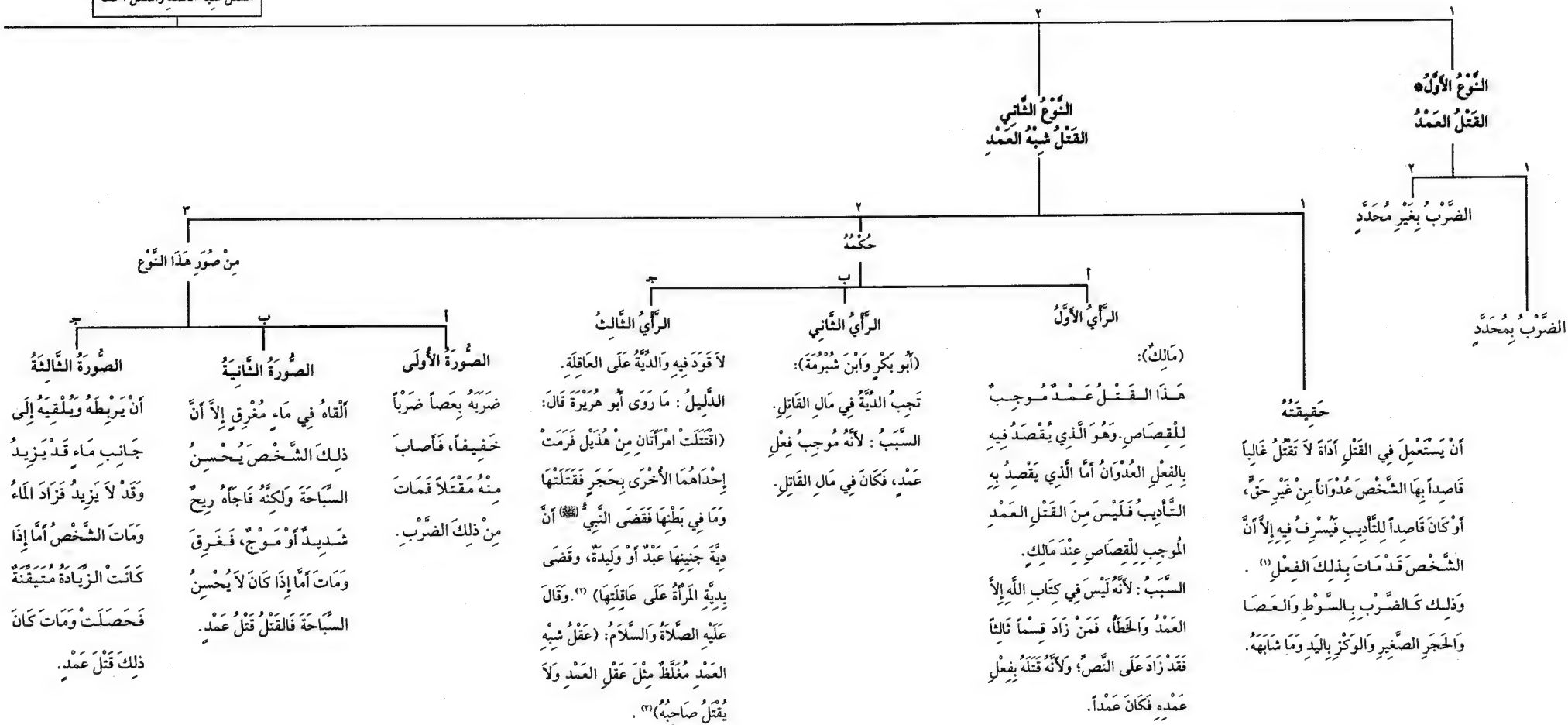
(٤) روى مثله النسائي في القسامة (٥٨/٨).

(٥) صحيح رواه أبو داود والنسائي والحاكم. صحيح الجامع ٦٦٦٦.



النوع الثاني والثالث من أنواع الجناية على النفس

القتل شبه العمد والقتل الخطأ



(١) الفقه المنهجي ٨ / ١٤.

(٢) رواه البخاري في الطب ٥٧٥٨ (١٠ / ٢٢٦) ومسلم في القسامة ١٦٨١ (٣ / ١٣٠٩).

(٣) الحديث رواه أبو داود وهو حسن صحيح / الجامع ٤٠١٦.

(٤) الفقه المنهجي ٨ / ١٥.

(٥) الحديث صحيح أخرجه ابن ماجه صحيح الجامع ١٧٣١.

(٦) الفقه المنهجي ٨ / ٢٠.

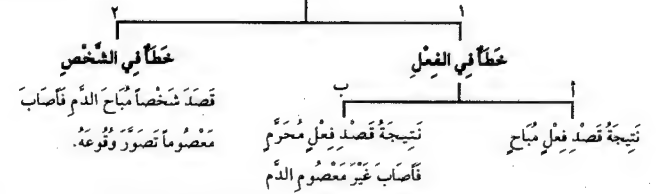
(٧) سورة النساء: الآية ٩٢.

(٨) الحديث أخرجه الدارقطني مرفوعاً عن ابن مسعود (٣ / ١٧٢) رواه أبو داود مرفوعاً. وضعفه الألباني ضعيف الجامع.

* انظر التفاصيل من الصفحات السابقة.

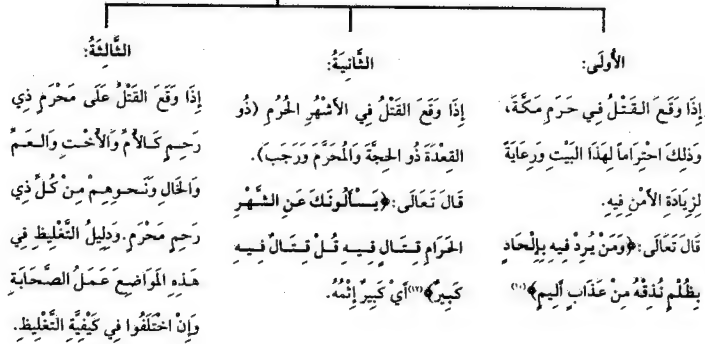
النَّبْعُ الثَّالِثُ
الْقَتْلُ الْخَطَا

أولاً: أشكال القتل الخطأ



ثانياً: مُتَعَلِّقَاتُ الْقَتْلِ الْخَطَا

بعض الحالات التي تُغْلَطُ
فيها الدية^(١)



حكمه تخفيف الدية على من قتل خطأ^(٢)

هذا القتل وقع خطأ فلذلك ناسب أن تخفف الدية فيه ولا يكلف المخطئ ما يكلفه المعتدي الذي باشر القتل قصداً ولما كان هذا شأن المخطئ كان من الحكمة أن يؤاسيه الأذنون من عصيته ويحملون عنه هذا الغرم المرجع ويكفيه هو ما يحمله من الكفارة وهي عتق رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين.

حكمه^(٣)

هذا حكم القتل الخطأ إذا كان القتل المقصود مباحاً قُرب عليه وقوع القتل.

حقيقته^(٤)

أن يقع القتل من الشخص من غير أن يقصده ولا يريدّه وذلك كمن زلقت رجله فوقع على إنسان فقتله أو رمى صيداً فأصاب إنساناً أو رمى مسلماً بظنه كافراً حرّياً فقتله أو رمى كافراً فأصاب مسلماً.

الديني

عفو لا إثم فيه ولا عقاب. الدليل: قال رسول الله ﷺ: (إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي الْخَطَا وَالنَّسِيَانِ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ)^(٥). ولأنه عمل وقع خطأ من غير قصد.

الدنيوي:

تجب الدية على عاقلة القاتل، موزعة إلى ثلاث سنوات. والدية مخففة أي مقسمة إلى خمسة أنواع:

- ١- عشرون بنت مخاض.
- ٢- عشرون بنت لبون.
- ٣- عشرون ابن لبون.
- ٤- عشرون حقة.
- ٥- عشرون جذعة.

الدليل: أولاً: في وجوب الدية:

قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِناً إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾^(٦)

ثانياً: في أنها على العاقلة:

لما قلنا بها في القتل شبه العمد فهي في الخطأ أولى أن تكون عليهم.

ثالثاً: في كونها مخففة:

ما رواه البارقي عن ابن مسعود قال: (دية الخطأ أخصاس: عشرون جذعة، وعشرون حقة، وعشرون بنت لبون، وعشرون بنت مخاض)^(٧). وأيضاً: وفي كونها مقسمة في ثلاث سنوات الإجماع، قال الترمذي: وقد أجمع أهل العلم على أن الدية تؤخذ في ثلاث سنين في كل سنة ثلث الدية.

(٤) الفقه المنهجي ٨ / ١٥.

(٥)

(٦) الفقه المنهجي ٨ / ٢٠.

(٧) سورة النساء: الآية ٩٢.

(٨) الحديث أخرجه الدارقطني موقوفاً عن ابن مسعود (١٧٢ / ٣).

رواه أبو داود مرفوعاً وضمه الألباني، صحيح الجامع.

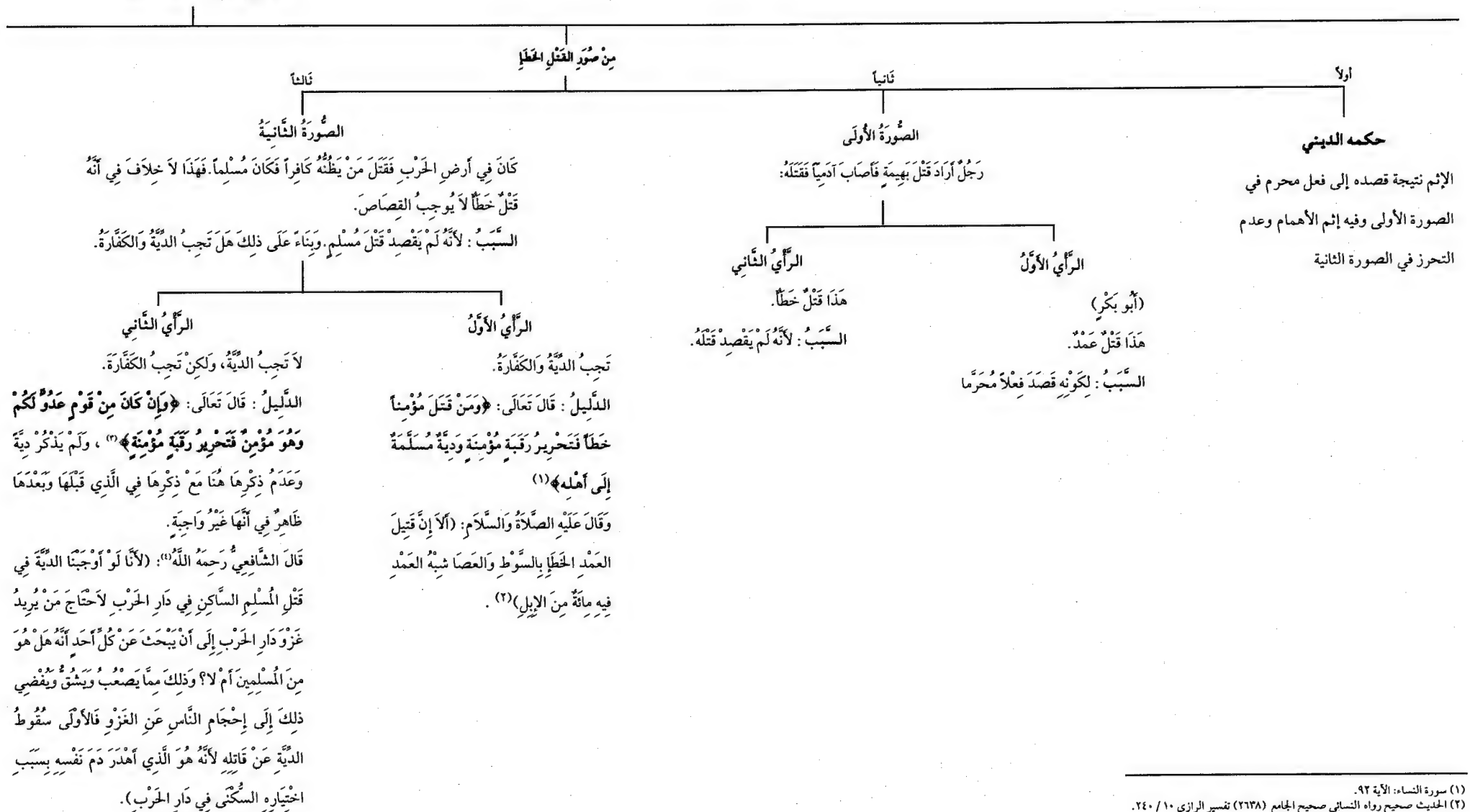
(٩) الفقه المنهجي ٨ / ٢١.

(١٠) سورة الحج: الآية ٢٥.

(١١) الفقه المنهجي ٨ / ٢٢ و ٢١.

(١٢) سورة البقرة: الآية ٢١٧.

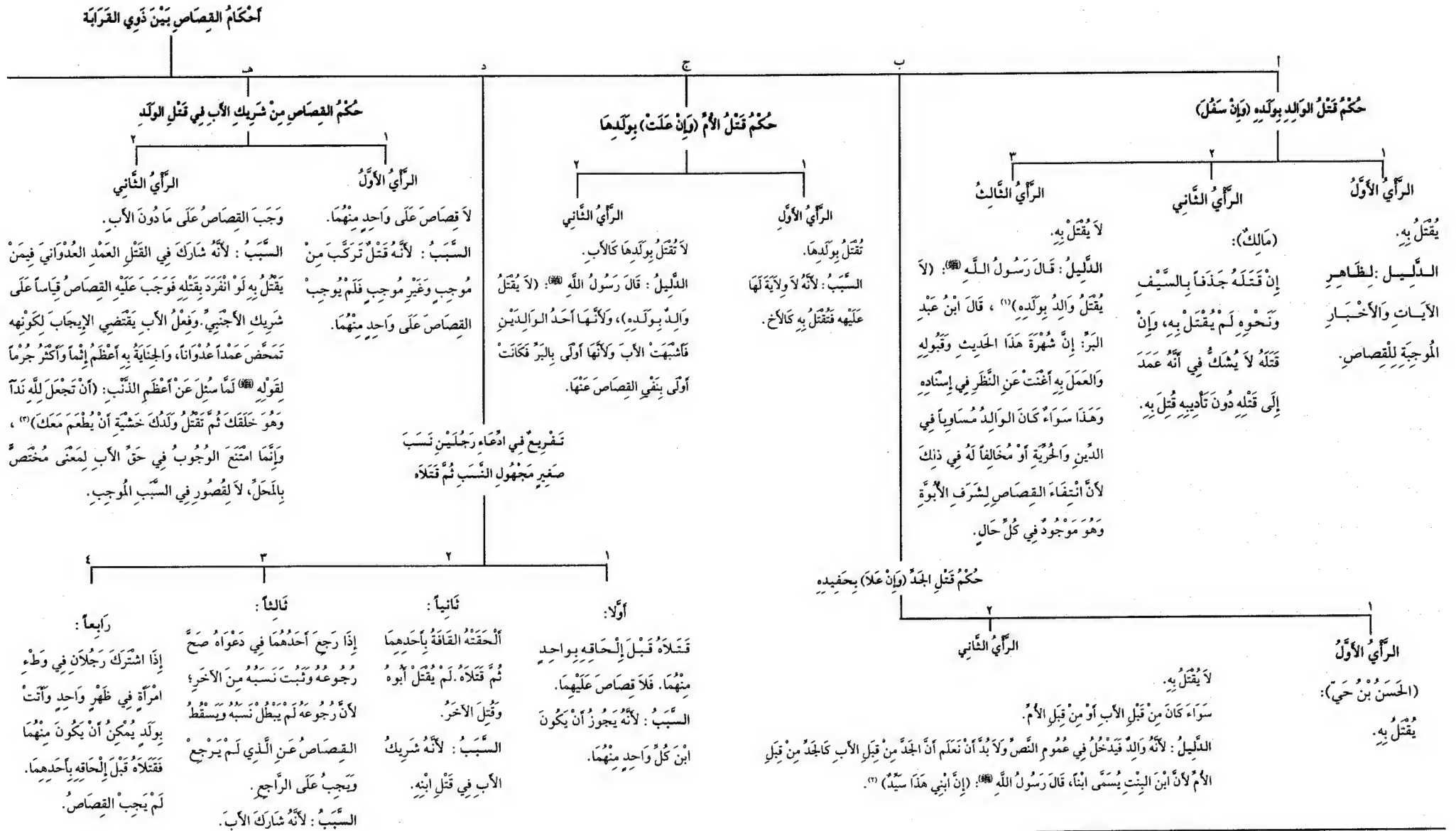
تأبع أنواع الجنابة على النفس
النوع الثالث: — القتل الخطأ



(١) سورة النساء: الآية ٩٢.
(٢) الحديث صحيح رواه الترمذي صحيح الجامع (٢٦٣٨) تفسير الرازي ١٠ / ٢٤٠.
(٣) سورة النساء: الآية ٩٢.

القصاص — العفو	القضاء والقدر	القصاص	القرآن
رَقْمُ السُّورَةِ وَالآيَةِ:	٨ (١٧): ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتُ إِذْ رَمَيْتُ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى وَلِيُبْلِيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءٌ حَسَنًا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾	٢٢ (٦٠): ﴿ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوِقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنْصُرْنَاهُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾	رَقْمُ السُّورَةِ وَالآيَةِ:
٣٣ (٣٦): ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾	١٣ (٣١): ﴿وَلَوْ أَنْ قُرْآنًا سِيرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُتِمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلِ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا﴾	٢٨ (٨٥): ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَيْنَا مَعَادٍ﴾	٢٨ (٨٥): ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَيْنَا مَعَادٍ﴾
٢ (١٧٨): ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبُ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعِ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٍ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ (١٧٩)﴾ ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ (١٩٤)﴾ فَمَنِ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾	٥ (٤٤): ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ (٤٥)﴾ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾	٢٩ (٥٠): ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِّن رَّبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ (٥١)﴾ أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾	٢٩ (٥٠): ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِّن رَّبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ (٥١)﴾ أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾
١٦ (١٢٦): ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾		٣٦ (٦٩): ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ﴾	٣٦ (٦٩): ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ﴾

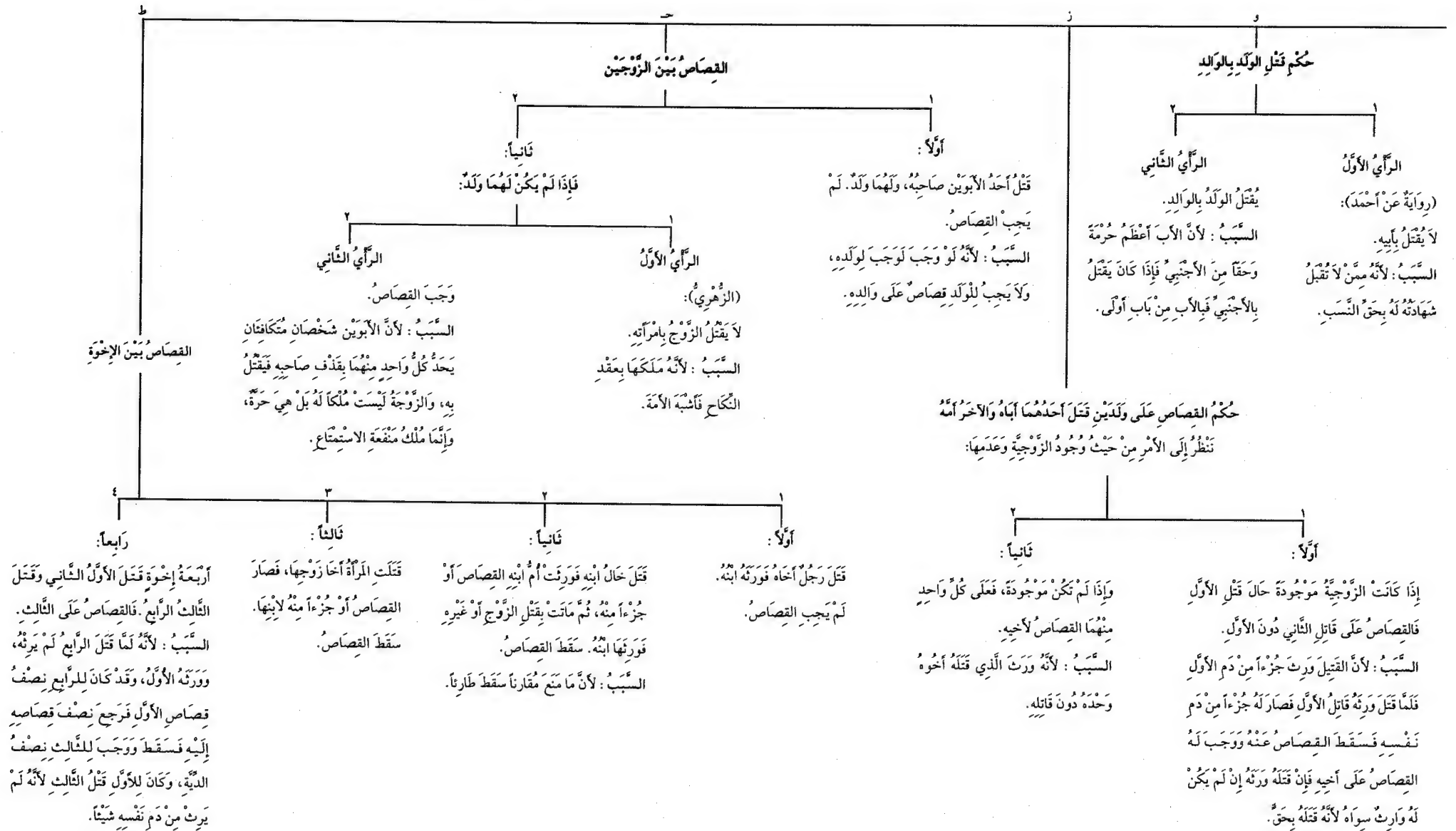
آيَاتُ مِنَ الْقُرْآنِ فِي الْقِصَاصِ
* الْقِصَاصُ وَالْقَدَرُ



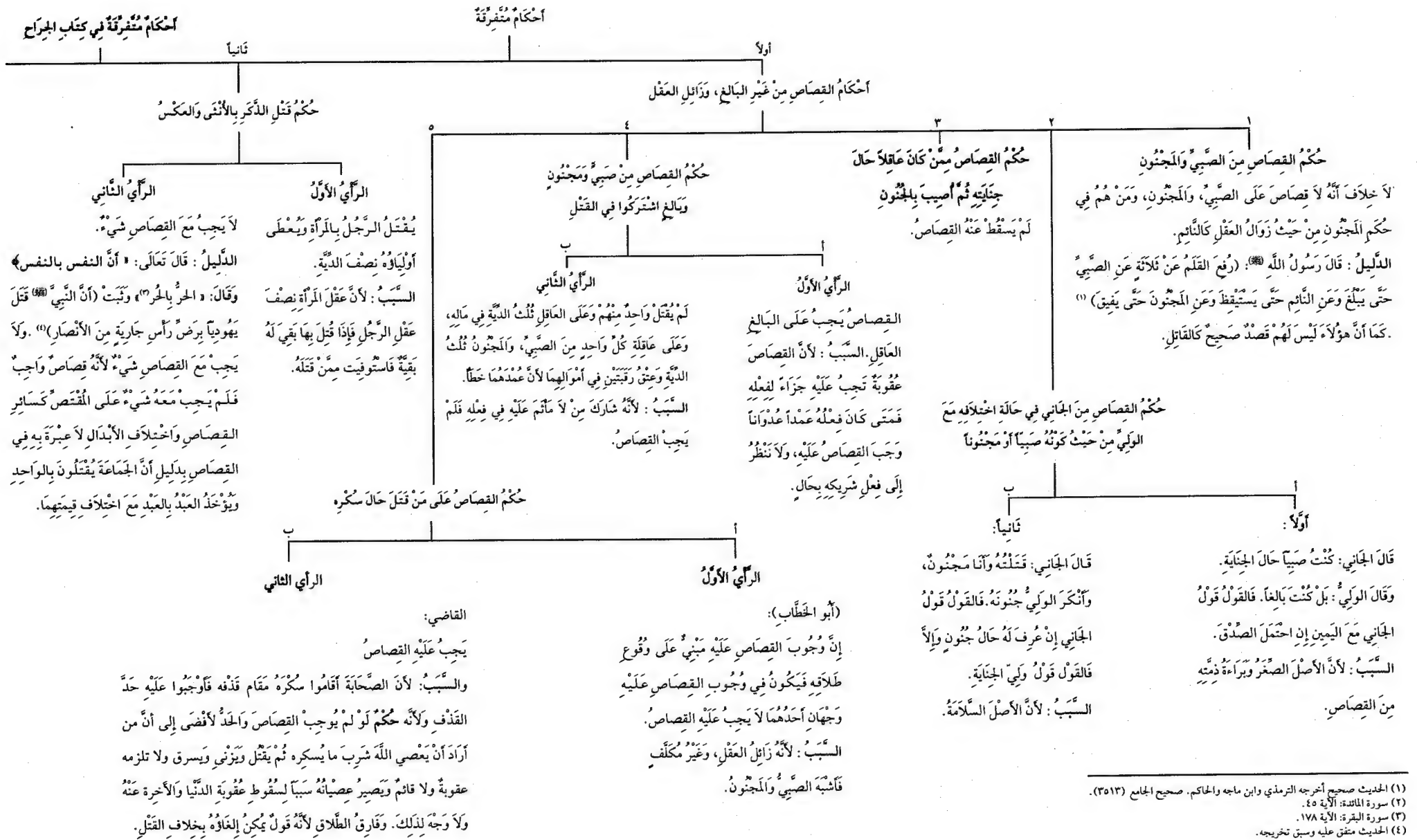
(١) الحديث رواه أبو داود والترمذي وأحمد. صحيح الجامع (٧٤٤) ٧٤٩.

(٢) الحديث صحيح أخرجه البخاري في الصلح: في ٣٦١ / ٥ / ٢٧٤.

(٣) الحديث صحيح أخرجه البخاري في التفسير: ٤٧٦١ / ٨ / ٣٥٠. ومسلم في الإيمان ٨٦ / ١ / ٩٠.



أحكام متفرقة

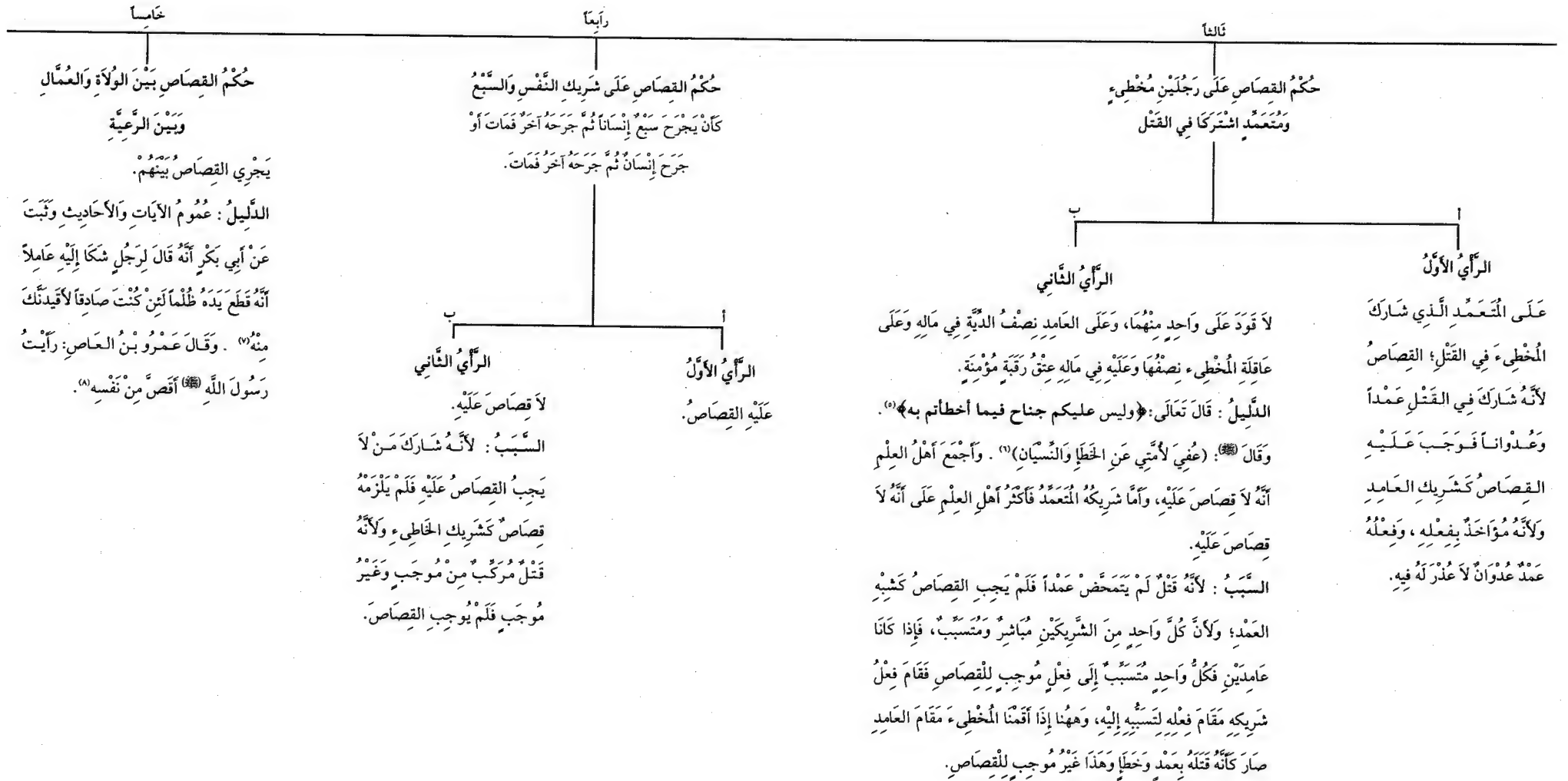


(١) الحديث صحيح أخرجه الترمذي وابن ماجه والحاكم. صحيح الجامع (٣٥١٣).

(٢) سورة المائدة: الآية ٤٥.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٧٨.

(٤) الحديث متفق عليه وسبق تخريجه.

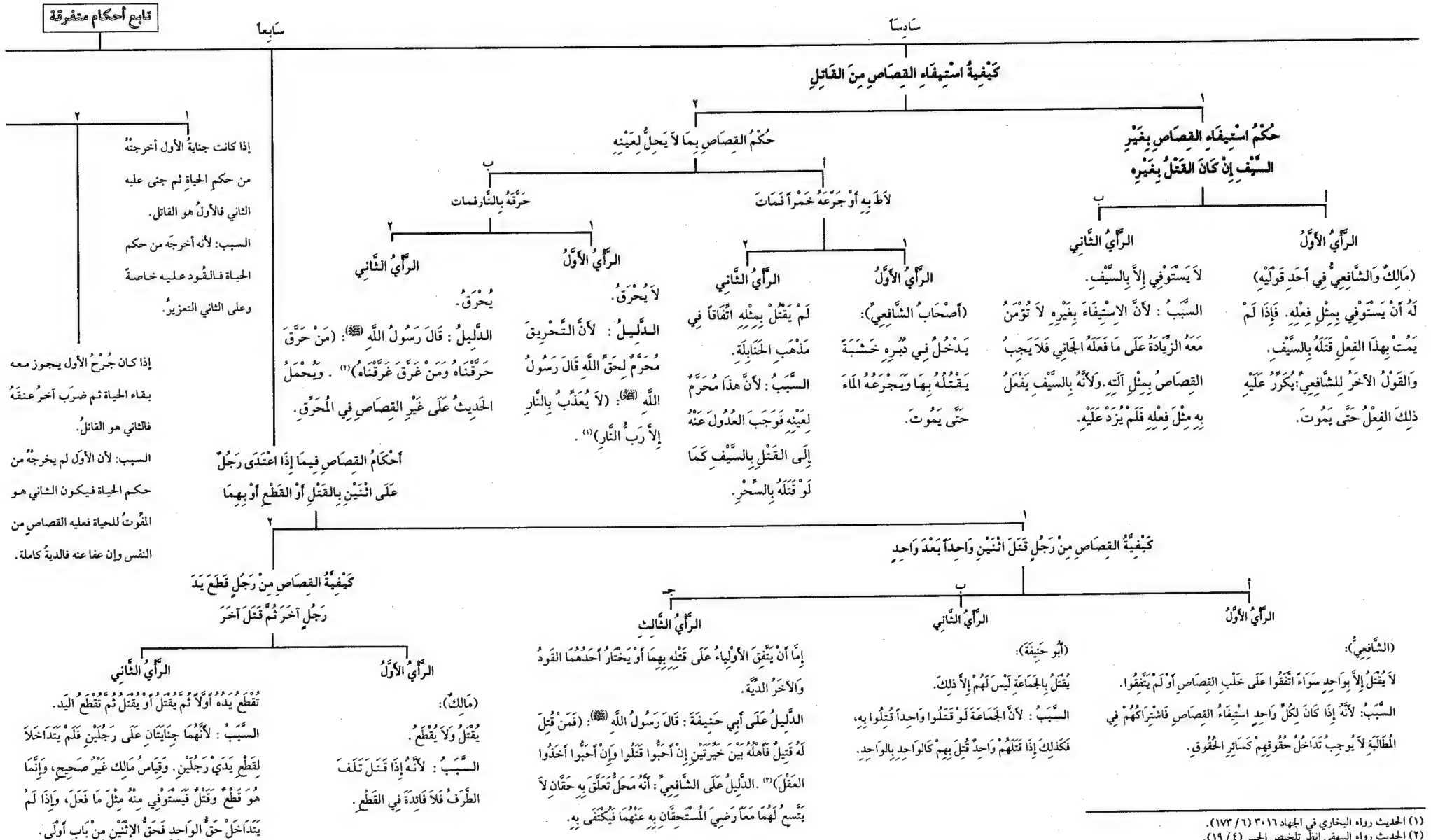


(٥) سورة الأحزاب: الآية ٥.

(٦) الحديث سبق تخريجه في الدرس السابع ص ٧.

(٧) أثر أبي بكر أخرجه البيهقي ٤٩/٨.

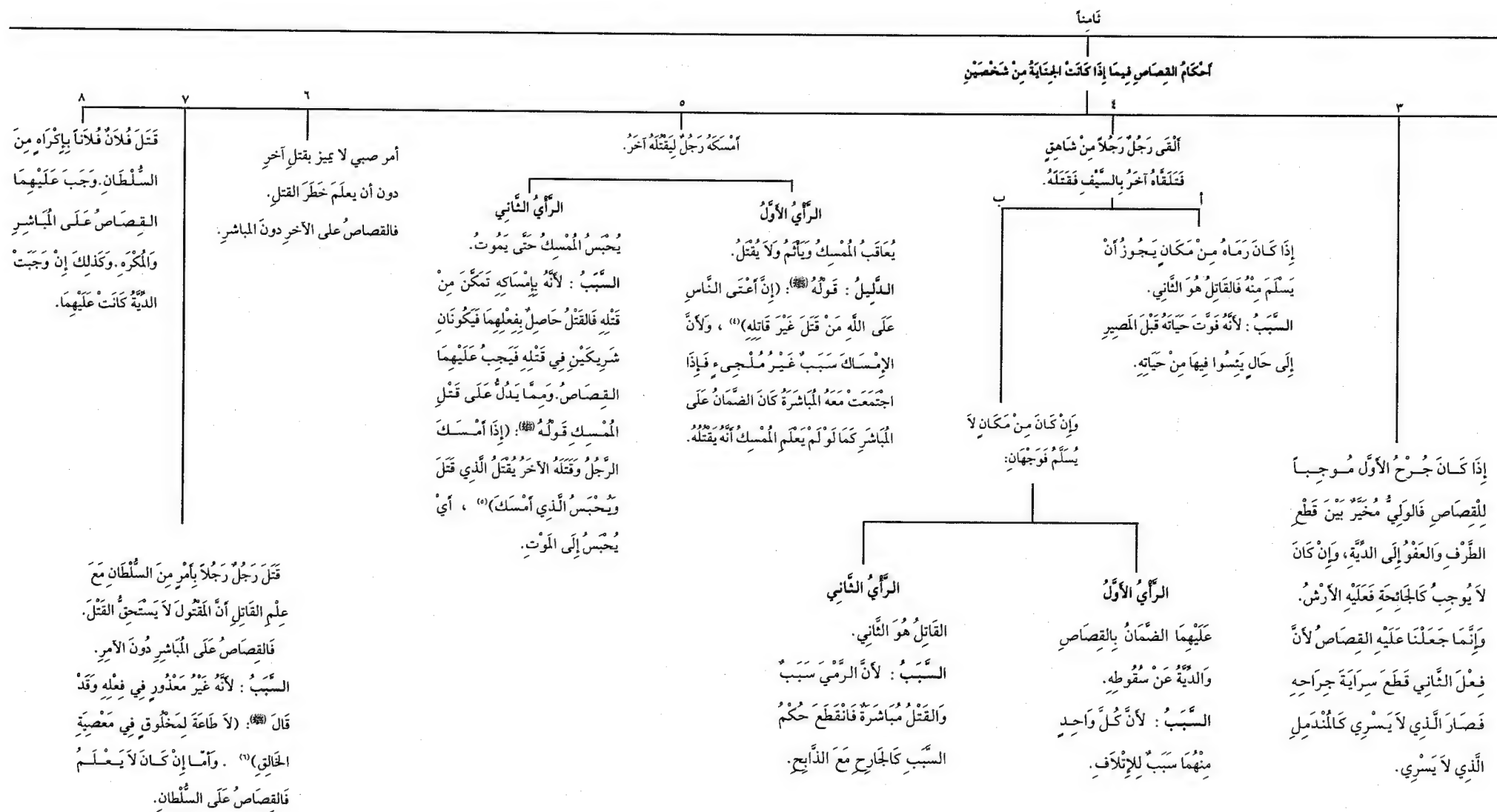
(٨) أثر عمرو بن العاص أخرجه البيهقي ٤٨/٨.



(١) الحديث رواه البخاري في الجهاد ٣٠١٦ (١٧٣/٦).

(٢) الحديث رواه البيهقي انظر تلخيص الحبير (١٩/٤).

(٣) رواه البخاري في الدييات ٦٨٨٠ (١٢/٢١٣) ومسلم في الحج ١٣٥٥ (٢/٩٨٨).



(٤) الحديث رواه أحمد وابن حبان والدارقطني والحاكم والبيهقي انظر تلخيص الحبير (٢٢/٤).
 (٥) الحديث رواه الدارقطني في الحدود (١٤٠/٣).
 (٦) الحديث رواه أحمد والحاكم صحيح الجامع (٧٥٢٠) وروي بلفظ لا طاعة في معصية الله وهو في الصحيحين.

أحكام الحامل

أحكام الحامل

حُكْمُ الْقِصَاصِ مِنْهَا قَبْلَ الْوَضْعِ

لَا يَجُوزُ الْقِصَاصُ مِنْهَا قَبْلَ الْوَضْعِ سِوَاءَ كَانَتْ حَامِلًا وَقْتُ الْجَنَائَةِ أَوْ بَعْدَهَا قَبْلَ الْإِسْتِيفَاءِ.

وَسِوَاءَ كَانَ الْقِصَاصُ فِي النَّفْسِ أَوْ الطَّرْفِ.

أَمَّا فِي النَّفْسِ، فَلِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾^(١) وَقَتْلُ الْحَامِلِ قَتْلٌ لِغَيْرِ الْقَاتِلِ فَيَكُونُ إِسْرَافًا. وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِذَا قَتَلْتَ الْمَرْأَةَ عَمْدًا لَمْ تَقْتُلْ حَتَّى تَضَعَ مَا فِي بَطْنِهَا وَحَتَّى تَكْفُلَ وَلَدَهَا)^(٢).

وَأَمَّا فِي الطَّرْفِ فَلَا تَنَافُتُ الْمَنَعَةُ الْإِسْتِيفَاءَ فِيهِ خَشْيَةُ السَّرَايَةِ إِلَى الْجَانِي أَوْ إِلَى زِيَادَةِ فِي حَقِّهِ فَلَا تَنُتَعُ مِنْهُ خَشْيَةُ السَّرَايَةِ إِلَى غَيْرِ الْجَانِي وَتُؤْتِي نَفْسَ مَعْصُومَةٍ أَوْ لَى وَآخَرَى. وَإِذَا وَضَعَتْ لَمْ تَقْتُلْ حَتَّى تَسْقِيَ الْوَلَدَ اللَّبْنَ لِأَنَّهُ لَا يَعِيشُ إِلَّا بِهِ فِي الْغَالِبِ.

الْحُكْمُ فِيمَنْ يَقْتَصُّ مِنَ الْحَامِلِ قَبْلَ الْوَضْعِ

الْمُقْتَصُّ مُخْطِئٌ وَالْحَاكِمُ الَّذِي مَكَّنَهُ مُخْطِئٌ أَيْضًا.

وَمَنْ كَانَ مِنْهُمَا عَالِمًا فَقَدْ أَثِمَ فَإِنْ لَمْ تَلَقِ الْوَلَدَ فَلَا ضَمَانَ فِيهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ حَيَاتُهُ وَوُجُودُهُ. فَإِذَا انفصل الجنين ميتاً أو حياً لوقت لا يعيش فيه ففيه غرة وإذا انفصل الجنين حياً لوقت يعيش فيه ثم مات وجبت الدية، واختلف العلماء فيمن يكون الضمان عليه:

الرأي الأول

(المزني):

الضمان على الولي في كل حال.

السبب: لأنه المباشر والسبب غير ملجئ.

فكان الضمان عليه كالحافر مع الدافع.

الرأي الثاني

(أبو الخطاب):

الضمان على الحاكم.

الرأي الثالث

(القاضي):

إن كان أحدهما عالماً وحده فالضمان

عليه وحده، وإن كانا عالِمَيْنِ فالضمان

على الحاكم لأنه الذي يعرف

الأحكام، وإن كانا جاهِلَيْنِ فوجهان:

الرأي الأول

الضمان على الإمام كما لو كانا عالِمَيْنِ.

الرأي الثاني

على الولي.

(١) سورة الإسراء: الآية ٣٣.
(٢) الحديث أخرجه ابن ماجه في الديات ٢٦٩٤ (٢/ ٨٩٩). وفي إسناده ضعف انظر ضعيف الجامع (٥٩٢٤).

حُكْمُ الْقِصَاصِ مِنَ الْمَرْأَةِ إِذَا ادَّعَتْ الْحَمْلَ
وَجَهَان:

الرَّأْيُ الثَّانِي

(الْقَاضِي):

نَعْرِضُهَا عَلَى أَهْلِ الْخَبْرَةِ فَإِنْ شَهِدُوا بِحَمْلِهَا
أُخْرِتْ وَإِنْ شَهِدُوا بِبِرَائَتِهَا لَمْ تُؤَخَّرْ لِأَنَّ
الْحَقَّ حَالٌ عَلَيْهَا فَلَا يُؤَخَّرُ بِمَجَرَّدِ دَعْوَاهَا.

الرَّأْيُ الْأَوَّلُ

تُحْبَسُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ حَمْلُهَا.

السَّبَبُ: لِأَنَّ لِلْحَمْلِ أَمَارَاتَ خَفِيَّةَ
تَعَلَّمَهَا مِنْ نَفْسِهَا وَلَا يَعْلَمُهَا غَيْرُهَا.

الرَّأْيُ الرَّابِعُ

الضَّمَانُ عَلَى الْوَلِيِّ إِذَا كَانَ الْإِمَامُ وَالْوَلِيُّ عَالِمَيْنِ بِالْحَمْلِ وَتَحْرِيمِ الْإِسْتِيفَاءِ أَوْ جَاهِلَيْنِ
بِالْأَمْرَيْنِ أَوْ بِأَحَدِهِمَا أَوْ كَانَ الْوَلِيُّ عَالِمًا بِذَلِكَ دُونَ الْمُؤْمِنِ لَهُ مِنَ الْإِسْتِيفَاءِ.
السَّبَبُ: لِأَنَّهُ مُبَاشِرٌ، وَالْحَاكِمُ الْمُؤْمِنُ لَهُ صَاحِبُ سَبَبٍ وَمَتَى اجْتَمَعَ الْمُبَاشَرُ مَعَ
الْمُتَسَبِّبِ كَانَ الضَّمَانُ عَلَى الْمُبَاشِرِ دُونَ الْمُتَسَبِّبِ كَالْخَافِرِ مَعَ الدَّافِعِ.
السَّبَبُ: لِأَنَّ الْمُبَاشِرَ مَعْدُورٌ فَكَانَ الضَّمَانُ عَلَى الْمُتَسَبِّبِ كَشُهُودِ الْقِصَاصِ إِذَا رَجِعُوا
عَنِ الشَّهَادَةِ بَعْدَ الْإِسْتِيفَاءِ.

باب القود
أحكام أولية

معنى القود

هُوَ الْقِصَاصُ وَهُوَ أَنْ يُفْعَلَ
بِالشَّخْصِ مِثْلُ مَا فَعَلَ بِغَيْرِهِ
مِنْ وَجْوهِ الْأَذَى الْجِسْمِيِّ
سِوَاءِ أَكَانَ الْفِعْلُ قَتْلًا أَوْ
دُونَهُ مِنَ الْأَصْرَارِ الْجِسْمِيَّةِ.

سَبَبُ تَسْمِيَةِ الْقَتْلِ قَوْدًا

لَأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ الْمُقْتَصَّ مِنْهُ يُقَادُ
بِشَيْءٍ يُرْبِطُ فِيهِ أَوْ يَبْدَهُ إِلَى الْقَتْلِ.

شُرُوطُ الْقِصَاصِ

- أَنْ يَكُونَ الْمُقْتَصُّ مُكَلَّفًا.
- أَلَّا يَكُونَ أَصْلًا
لِلْمَقْتُولِ بِأَنْ كَانَ أَبًا أَوْ
أُمًّا أَوْ جَدًّا أَوْ جَدَّةً مَهْمَا
عَلَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا.
- أَنْ يَكُونَ الْمَقْتُولُ
مَعْصُومَ الدِّمِّ
بِإِسْلَامٍ أَوْ عَهْدٍ
ذِمَّةٍ أَوْ أَمَانٍ.
- التَّكَافُؤُ بَيْنَ الْقَاتِلِ
وَالْمَقْتُولِ بِأَنْ يَكُونَا
مُسْلِمَيْنِ حُرَّيْنِ أَوْ
عَبْدَيْنِ أَوْ كَافِرَيْنِ.

مُوجِبُ الْعَمْدِ

الرَّأْيُ الْأَوَّلُ
(أَحْمَدُ):

الْقِصَاصُ عَيْنًا.
الدَّلِيلُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
(مَنْ قَتَلَ عَمْدًا فَهُوَ قَوْدٌ) (١).

الرَّأْيُ الثَّانِي
هُوَ أَحَدُ شَيْئَيْنِ:

الْقِصَاصُ
أَوْ
الدِّيَّةُ
الدَّلِيلُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلٌ
فَهُوَ يَخِيرُ النَّظَرَيْنِ إِمَّا أَنْ يُودِيَ وَإِمَّا أَنْ يُقَادَ) (٢)
وَالْمُرَادُ بِالْحَيَرِ وَجُوبُ الْقَوْدِ وَتَحْنُ نَقُولُ بِهِ.

حُكْمُ الْقِصَاصِ فِي الْأَطْرَافِ

بِالْإِجْمَاعِ يَجْرِي فِي
الْأَطْرَافِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿الْعَيْنَ
بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ﴾ (٣)

شُرَاطُ الْقِصَاصِ فِي الْأَطْرَافِ

- أَنْ يَكُونَ عَمْدًا.
- الْمُكَافَأَةُ بَيْنَ الْجَانِيِ
وَالْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ.
- الْمُسَاوَاةُ فِي الطَّرَفِ فَلَا
يُؤْخَذُ صَحِيحٌ بِأَشَلٍّ.
- الِاشْتِرَاكُ فِي الْأِسْمِ
الْحَاصِلُ فَلَا تُؤْخَذُ مِنْ غَيْرِ نَقْصَانٍ وَلَا
زِيَادَةٍ وَأَنْ يَكُونَ
الْقَطْعُ مِنْ مَفْصَلٍ.
- إِمَّا كَانَ الْإِسْتِيفَاءُ

حُكْمُ الْقِصَاصِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ

إِنْ جَرَحَهُ جَرْحًا يُمَكِّنُ الْاِقْتِصَاصَ مِنْهُ بِلا حَيْفٍ أَوْ زِيَادَةٍ اِقْتَصَصَ مِنْهُ.

الدَّلِيلُ: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ (٤)

وَقَالَ ﷺ: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ كَتَبَ اللَّهُ الْقِصَاصَ) (٥). وَبِالْإِجْمَاعِ عَلَى أَنْ جَرَّيَانِ
الْقِصَاصِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ إِنْ أُمِنَ.

الرَّأْيُ الْأَوَّلُ

أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِإِذْنِ الْإِمَامِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَأْذِنْ
وَاقْتَصَصَ فَلِلْإِمَامِ أَنْ يَعْزِزَهُ بِمَا يَرَاهُ مُنَاسِبًا. فَإِنْ
لَمْ يَكُنْ فِي الْبَلَدَةِ حَاكِمٌ وَكَانَ يَوْسَعُ الْوَلِيُّ أَنْ
يَقْتَصَّ مِنْهُ دُونَ أَنْدِلَاعِ فِتْنَةٍ فَعَلَ ذَلِكَ.

الرَّأْيُ الثَّانِي

أَنْ يَكُونَ الْقِصَاصُ فِي
قَتْلِ النَّفْسِ أَمَّا فِي
الْأَطْرَافِ وَالْأَعْضَاءِ فَلَا.

حُكْمُ الْقِصَاصِ إِنْ كَانَ الْقَطْعُ مِنْ غَيْرِ مَفْصَلٍ

يَغْيَرُ خِلَافَ لَا يَجُوزُ.

الدَّلِيلُ: رَوَى عَنْ نُمَيْرَانَ بْنِ جَارِيَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا ضَرَبَهُ عَلَى
سَاعِدِهِ بِالسَّيْفِ فَقَطَعَهَا مِنْ غَيْرِ مَفْصَلٍ فَاسْتَعْدَى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ،
فَأَمَرَ لَهُ بِالْأُذْيَةِ فَقَالَ: إِنِّي أُرِيدُ الْقِصَاصَ، فَقَالَ: (خُذْ الدِّيَّةَ بَارَكَ
اللَّهُ لَكَ فِيهَا)، وَلَمْ يَقْضَ لَهُ بِالْقِصَاصِ (٦).

مُنْفَذُ الْقِصَاصِ

لِوَلِيِّ الْمَقْتُولِ أَنْ يَطْلُبَ مِنَ الْحَاكِمِ تَمْكِينَهُ مِنْ
اسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ بِنَفْسِهِ لِيُشْفِيَ عَلَيْهِ،
وَيَشْتَرِطُ لاسْتِيفَاءِ الْوَلِيِّ الْقِصَاصِ شَرْطَانِ:

(١) الحديث رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه صحيح الجامع (٦٤٥١).

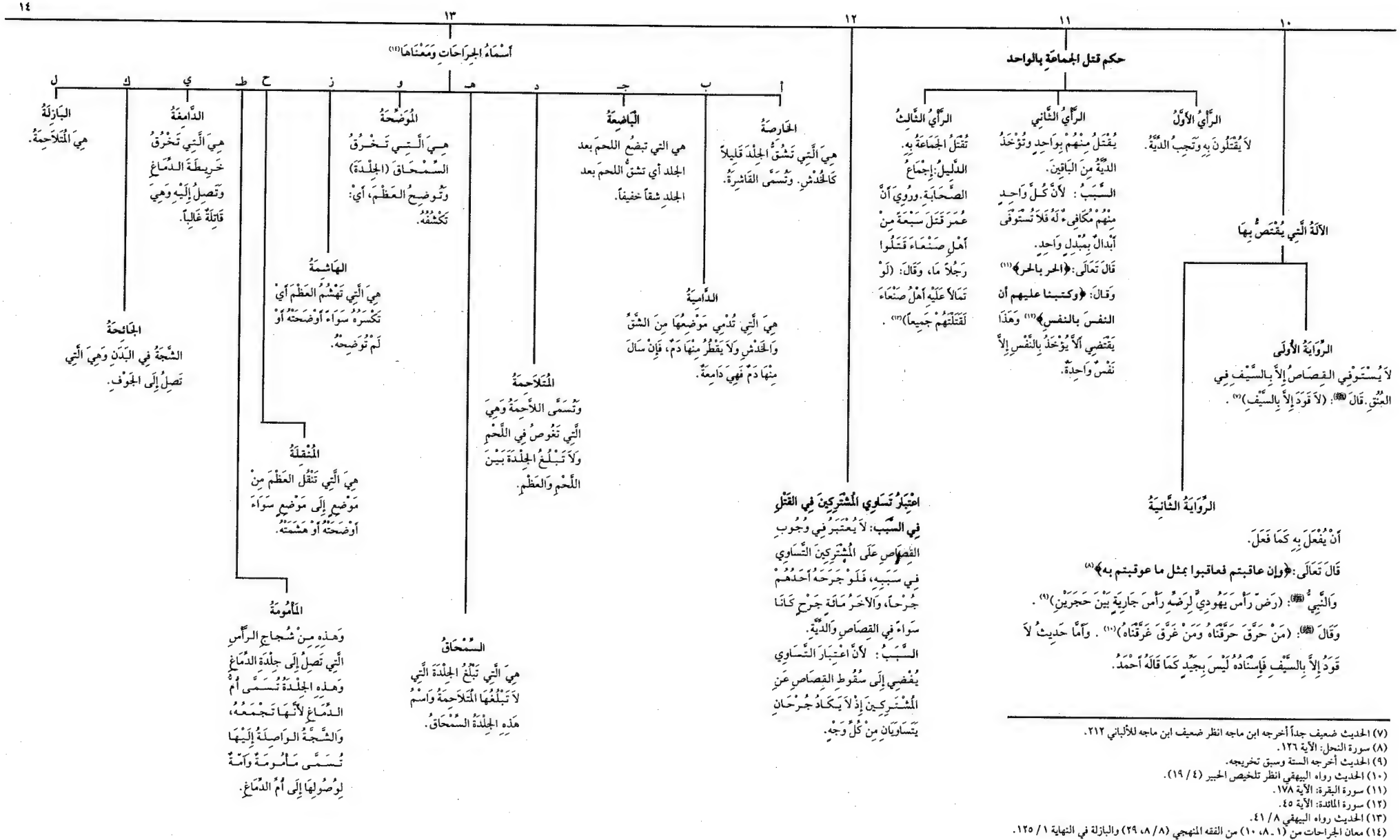
(٢) الحديث سبق تخريجه في الدرس السادس.

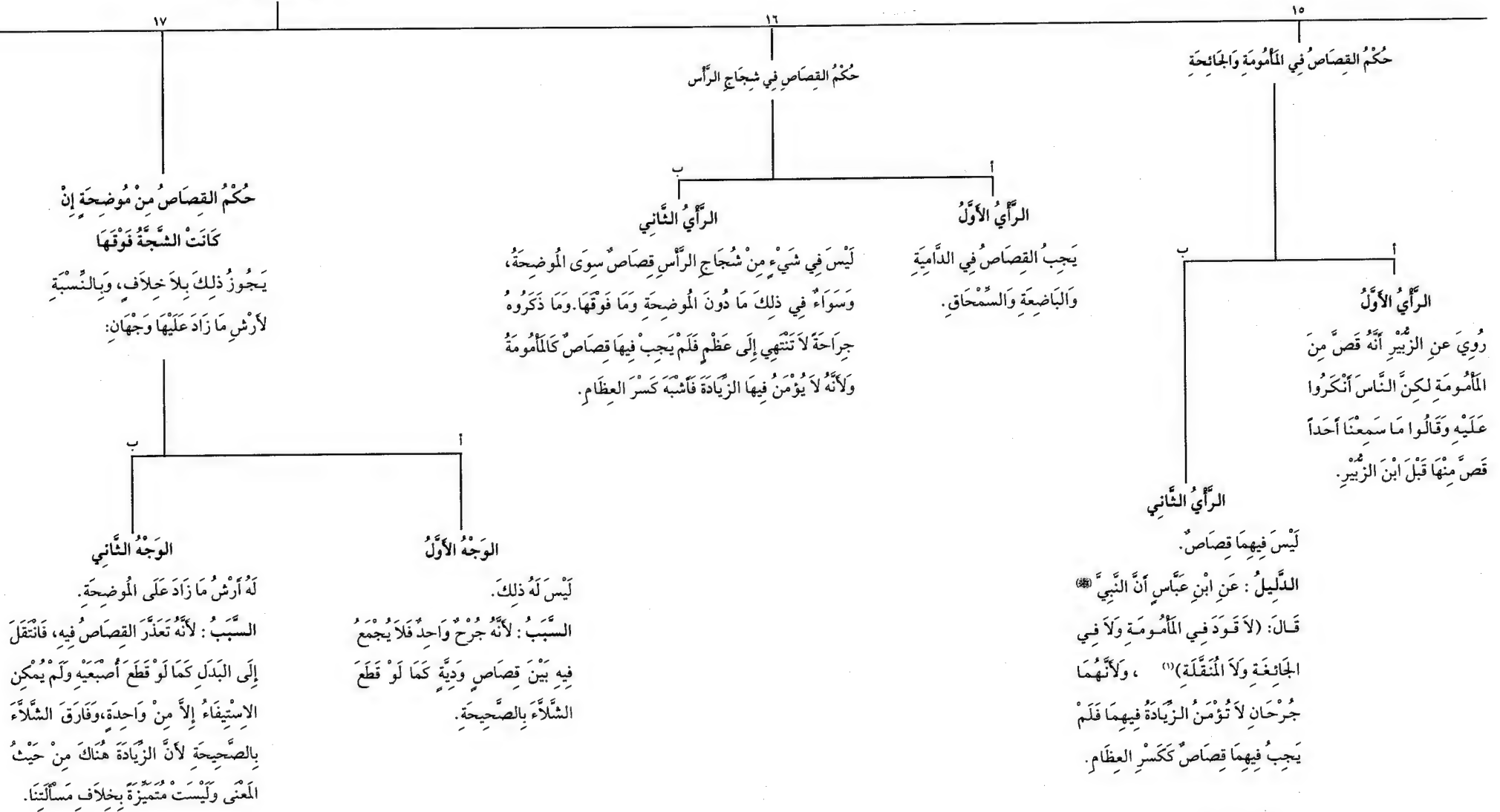
(٣) سورة المائدة: الآية ٤٥.

(٤) أخرجه البخاري في الصلح (٧٠٣) (٣٦٠/٥).

(٥) سورة المائدة: الآية ٤٥.

(٦) الحديث ضعيف أخرجه ابن ماجه انظر ضعيف ابن ماجه للألباني ٢١٢.



بَابُ الْقَوْدِ
تَابِعُ الْأَحْكَامِ الْأُولِيَّةِ

(١) الحديث حسن أخرجه ابن ماجه انظر صحيح ابن ماجه للألباني: ٩٦/٢.

التَّمَاثُلُ فِي الْمُسَمَّيَاتِ فِي قِصَاصِ الْأَطْرَافِ وَالْأَعْضَاءِ

ج
التَّمَاثُلُ فِي قِصَاصِ الْأَصَابِعِ
لَا بُدَّ مِنَ التَّمَاثُلِ فِي الْمُسَمَّيَاتِ فَلَا تُؤْخَذُ
أَصْبَعٌ بِأَصْبَعٍ إِلَّا أَنْ يَتَّفِقَا فِي الْإِسْمِ
وَالْمَوْضِعِ. وَلَا تُؤْخَذُ أُنْمَلَةٌ بِأُنْمَلَةٍ إِلَّا أَنْ يَتَّفِقَا
فِي الْإِسْمِ وَالْمَوْضِعِ. وَلَا تُؤْخَذُ عَقْلَةٌ عَلَى
بِسْفَلَى وَلَا وَسْطَى. وَلَا تُؤْخَذُ أَصْبَعٌ أَصْلِيَّةٌ
بِزَائِدَةٍ، وَلَا زَائِدَةٌ بِزَائِدَةٍ فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا.

ب
حُكْمُ أَخْذِ الْأَعْلَى بِالْأَسْفَلِ وَالْعَكْسِ فِيهِمَا
انْقِسَمَ إِلَى أَعْلَى وَأَسْفَلٍ
مِثَالُ ذَلِكَ : الْجَفَنَانِ وَالشَّفَتَانِ، لَا يُؤْخَذُ
الْأَعْلَى بِالْأَسْفَلِ وَلَا الْأَسْفَلُ بِالْأَعْلَى.

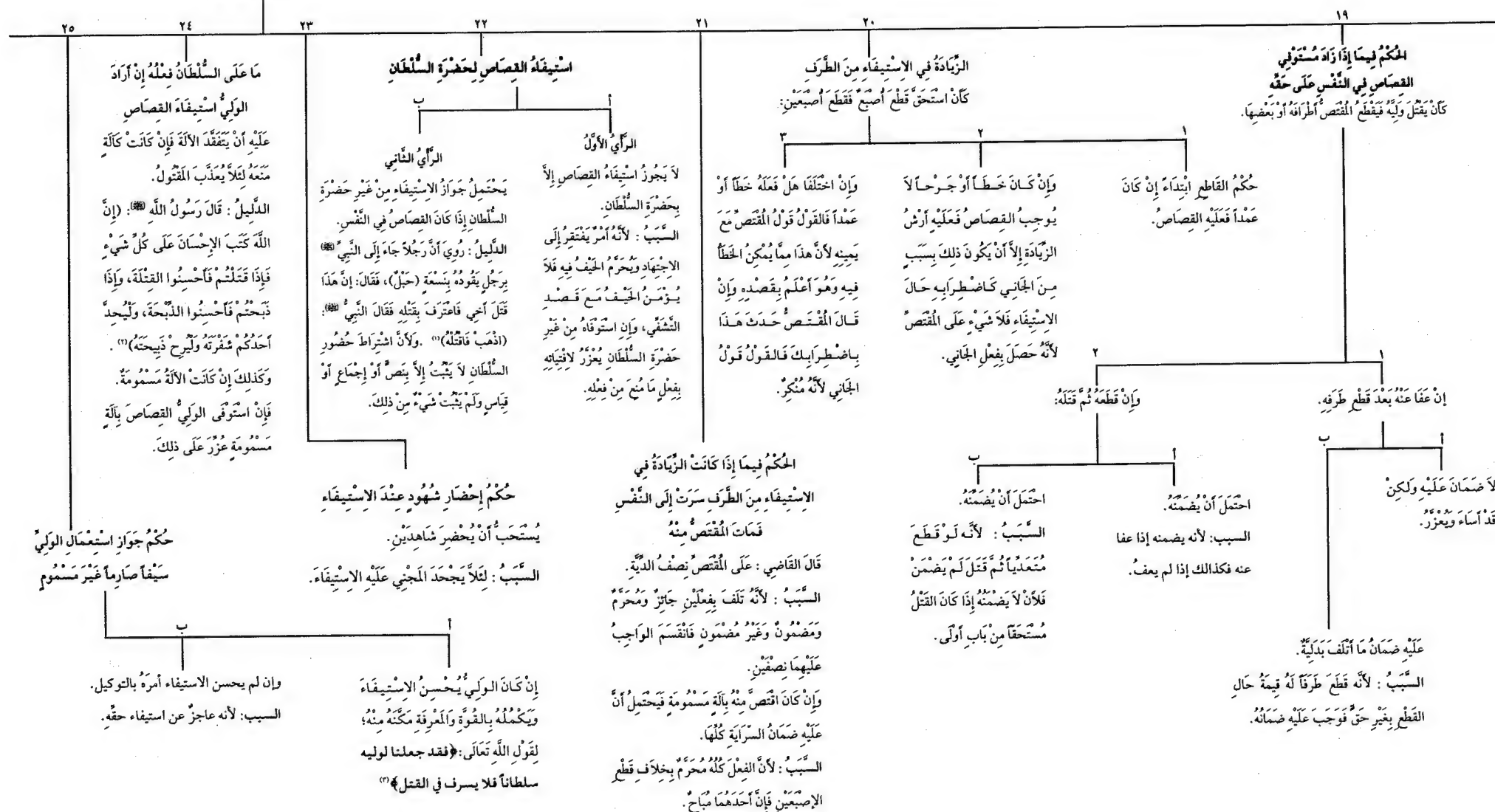
حُكْمُ أَخْذِ الْيَمِينِ بِالْيَسَارِ وَالْعَكْسِ

الرَّأْيُ الثَّانِي
لَا تُؤْخَذُ يَمِينٌ بِيَسَارٍ وَلَا يَسَارٌ بِيَمِينٍ.
السَّبَبُ : لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْيَدَيْنِ
تَخْتَصُّ بِاسْمٍ فَلَا تُؤْخَذُ إِحْدَاهُمَا
بِالْأُخْرَى كَالْيَدِ مَعَ الرَّجْلِ. وَهَكَذَا فِي
كُلِّ عَضْوٍ لَهُ يَمِينٌ وَيَسَارٌ.

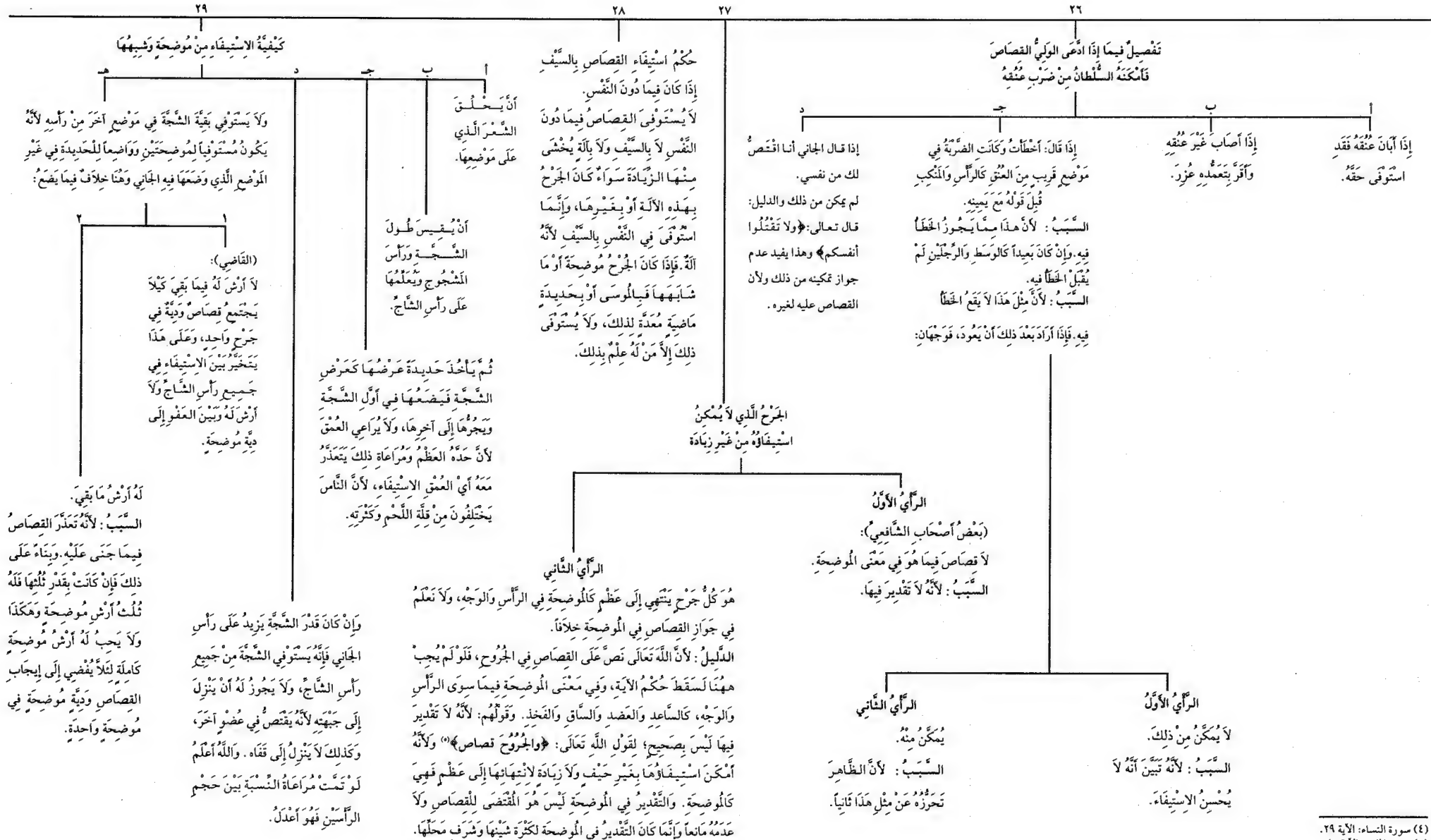
الرَّأْيُ الْأَوَّلُ
(ابْنُ سِيرِينَ وَشُرَيْكُ) :
تُؤْخَذُ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى.
السَّبَبُ : لِأَنَّهُمَا يَسْتَوِيَانِ فِي
الْخَلْقَةِ وَالْمَنْفَعَةِ.

تَابِعُ بَابُ الْقَوْدُ / أَحْكَامُ اسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ

تَابِعُ بَابُ الْقَوْدِ
أَحْكَامُ اسْتِيفَاءِ الْقِصَاصِ



(١) الحديث أخرجه مسلم بمعناه في كتاب القسامة ١٦٨٠ (٣/ ١٣٠٨).
(٢) الحديث أخرجه مسلم في الصيد ١٩٥٥ (٣/ ١٥٤٨).
(٣) سورة الاسراء: الآية ٣٣.





(١) أثر الحسن رواه البيهقي في منتهى كتاب الجنائيات (٨/ ٥٨).

(٢) أثر معاوية.

٣٥

مَسْأَلَةٌ

اختلف العلماء فيمن له حق استيفاء
القصاص فيما إذا كان الوارث صبيًا
صغيراً قُتِلَ أمه، وليست زوجة لأبيه

الرأي الثاني

القصاص للصبي فقط.

الدليل: لأن الأب لا يملك إيقاع
الطلاق بزوجه فلا يملك استيفاء
القصاص. ولأن القصد من القصاص
هو التثقيف ودرك الغيظ ولا يحصل
ذلك باستيفاء الولي (الأب).

الرأي الأول

(أبو حنيفة ومالك):

لأبيه استيفاء القصاص.

٣٤

هل يجب القصاص على قاتل الجاني

إن كان غير ولي الدم؟

خلاف من الفقهاء على ثلاثة آراء

الرأي الثاني

(قتادة وأبو هاشم):

لا قود على الثاني.

السبب: لأنه قتل من هو مباح الدم فلم يجب بقتله
قصاص كالزاني المحصن.

الرأي الأول

(الحسن ومالك):

يقتل قاتله ويبطل دم الأول.

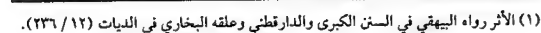
السبب: لأنه قات محله فأشبهه
ما لو قتل العبد الجاني.

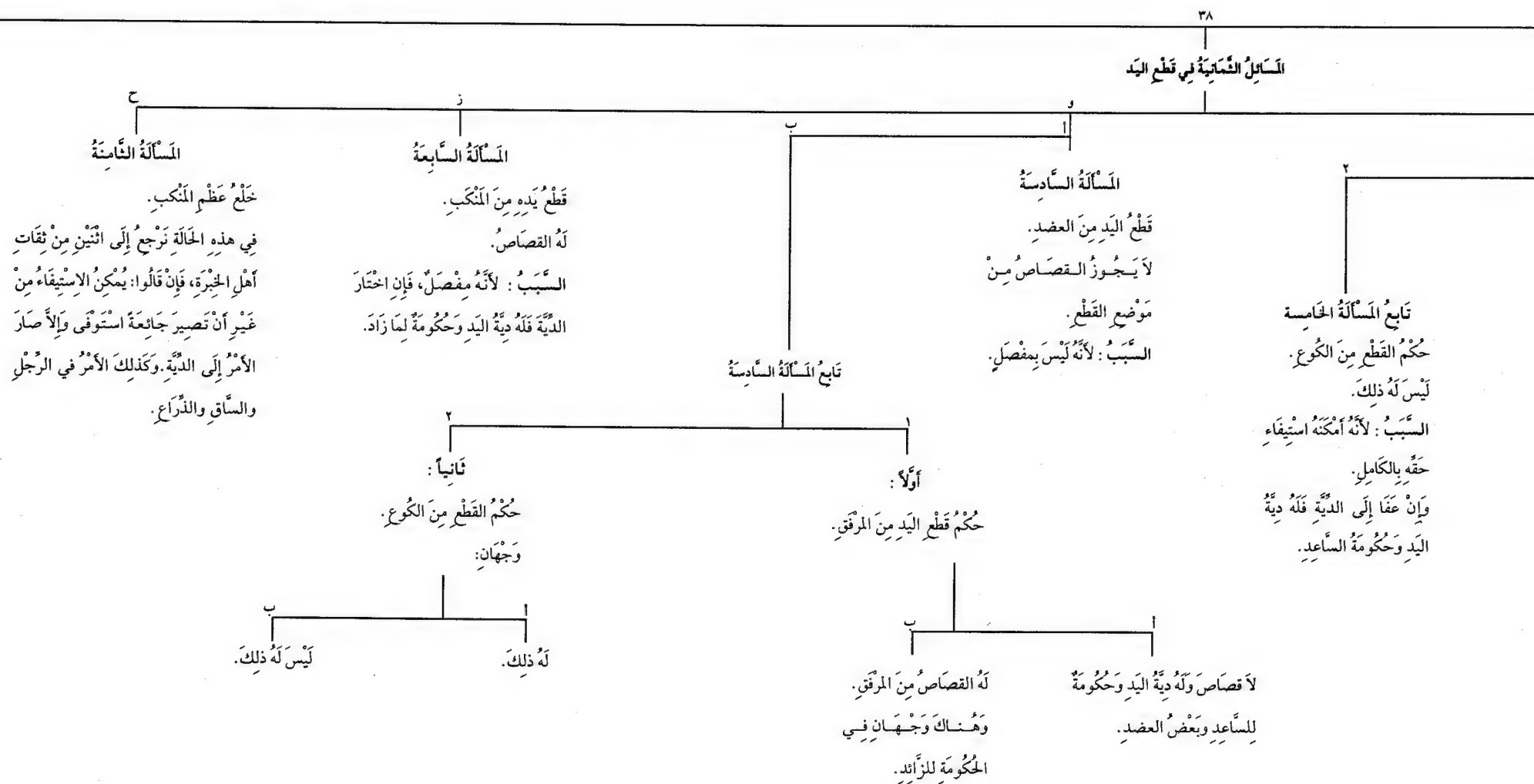
الرأي الثالث

على قاتله القصاص ولو رثة الأول الدية في تركة الجاني الأول.

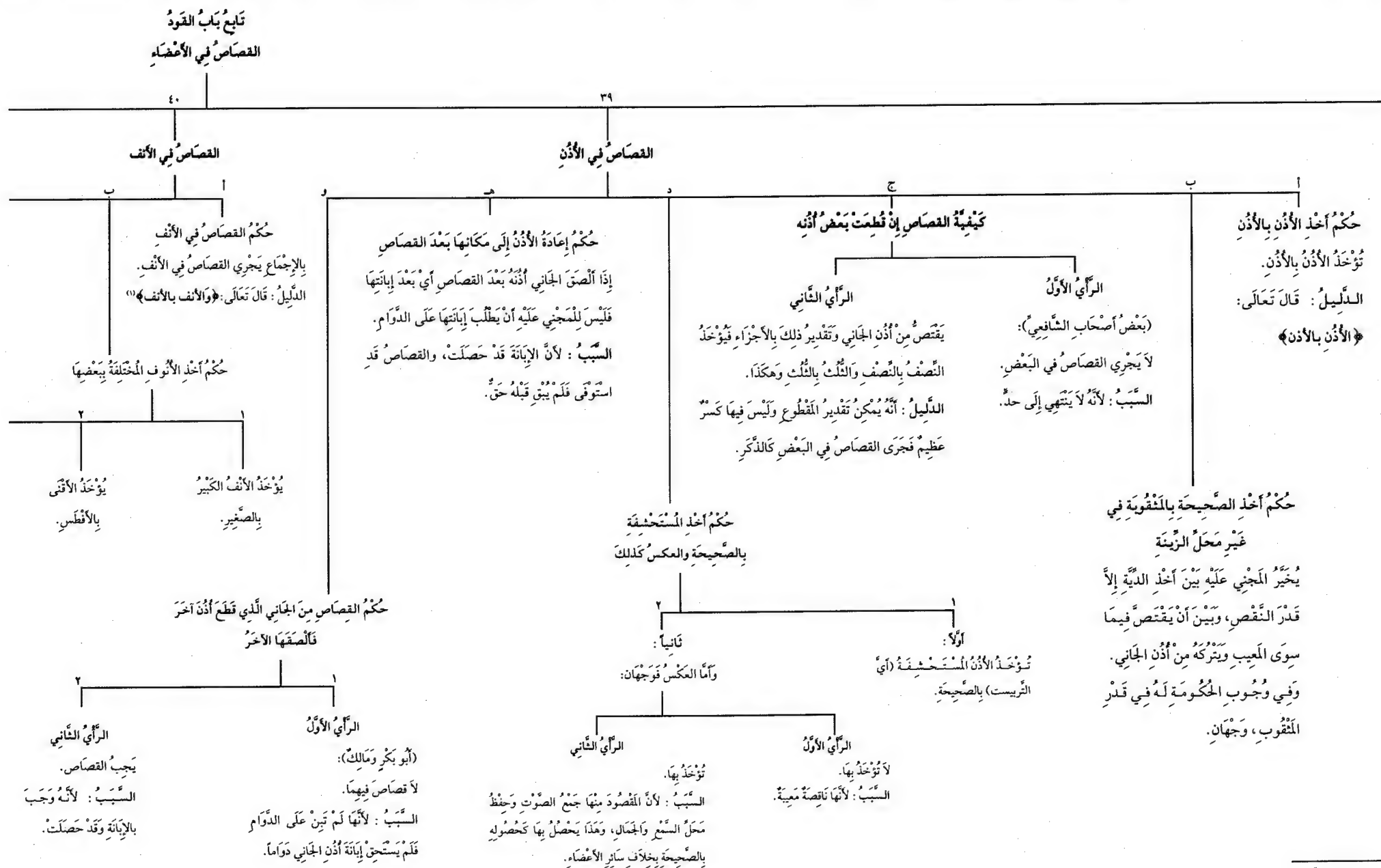
الدليل: وجب القصاص على قاتل القاتل لأنه محل لم يتحتم قتله، ولم يبح
لغير ولي الدم قتله. ووجب الدية في تركة الجاني الأول لأن القصاص إذا
تعدر وجبت الدية كما لو مات أو عفا بعض الشركاء أو حدث مانع.

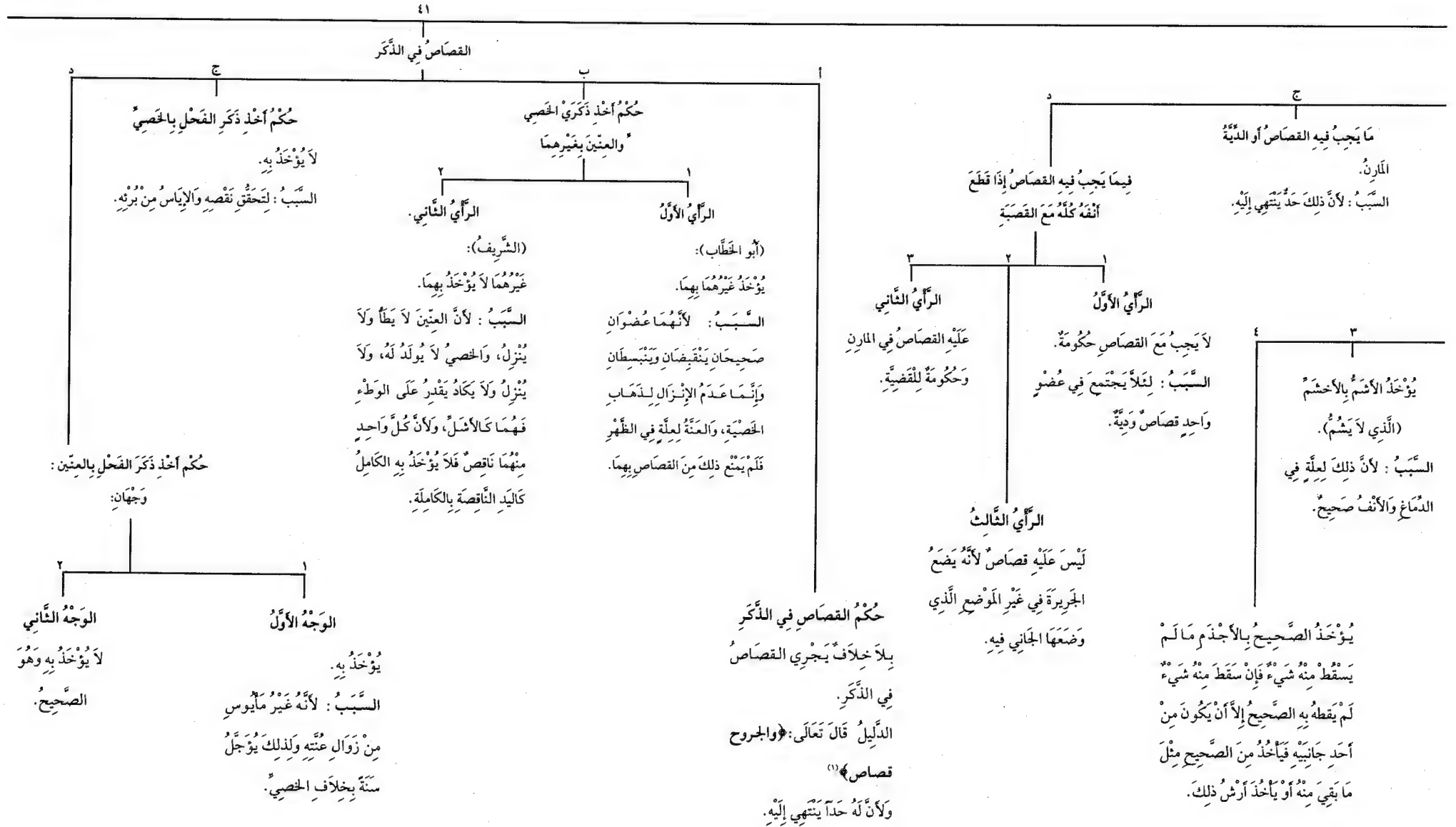
27



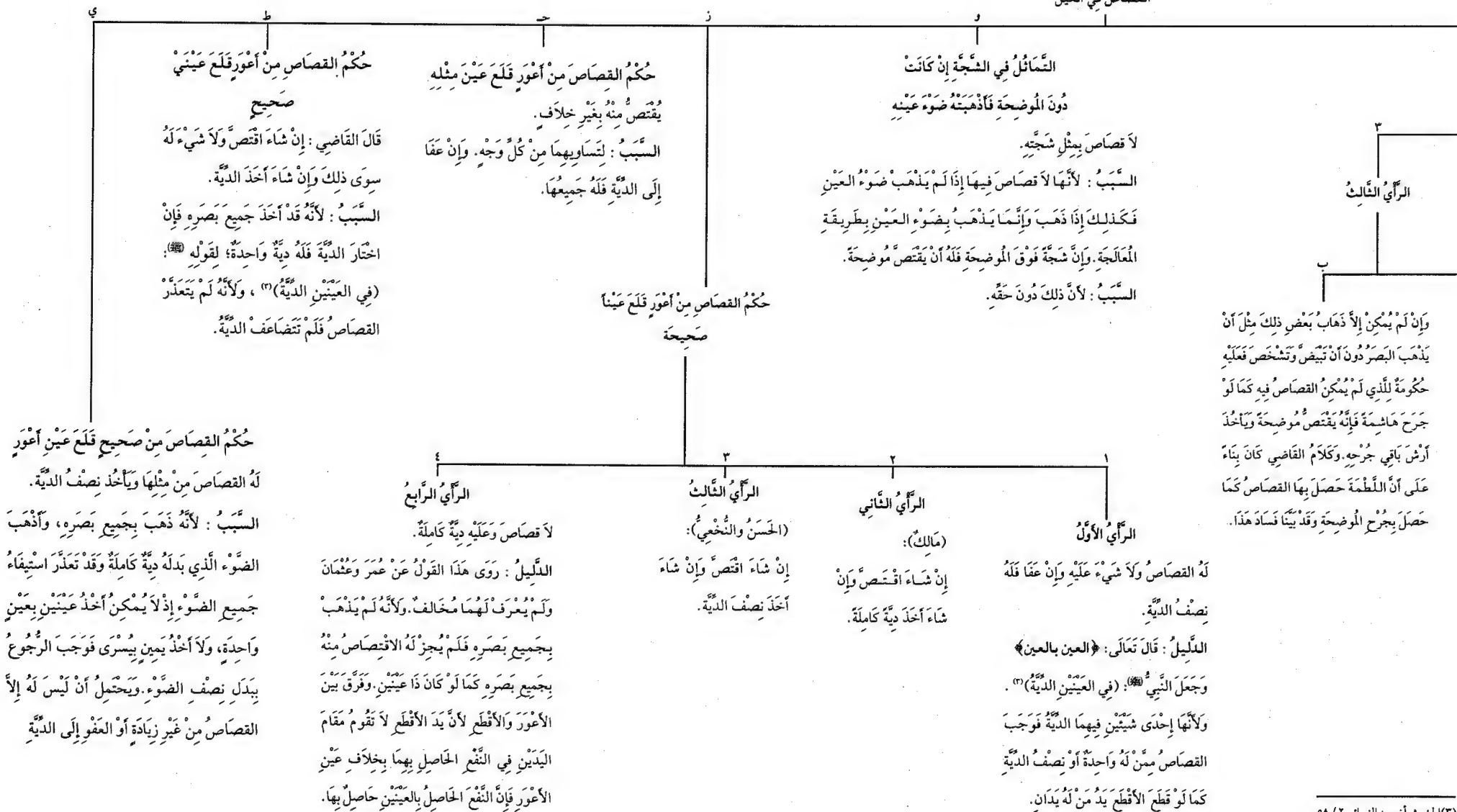


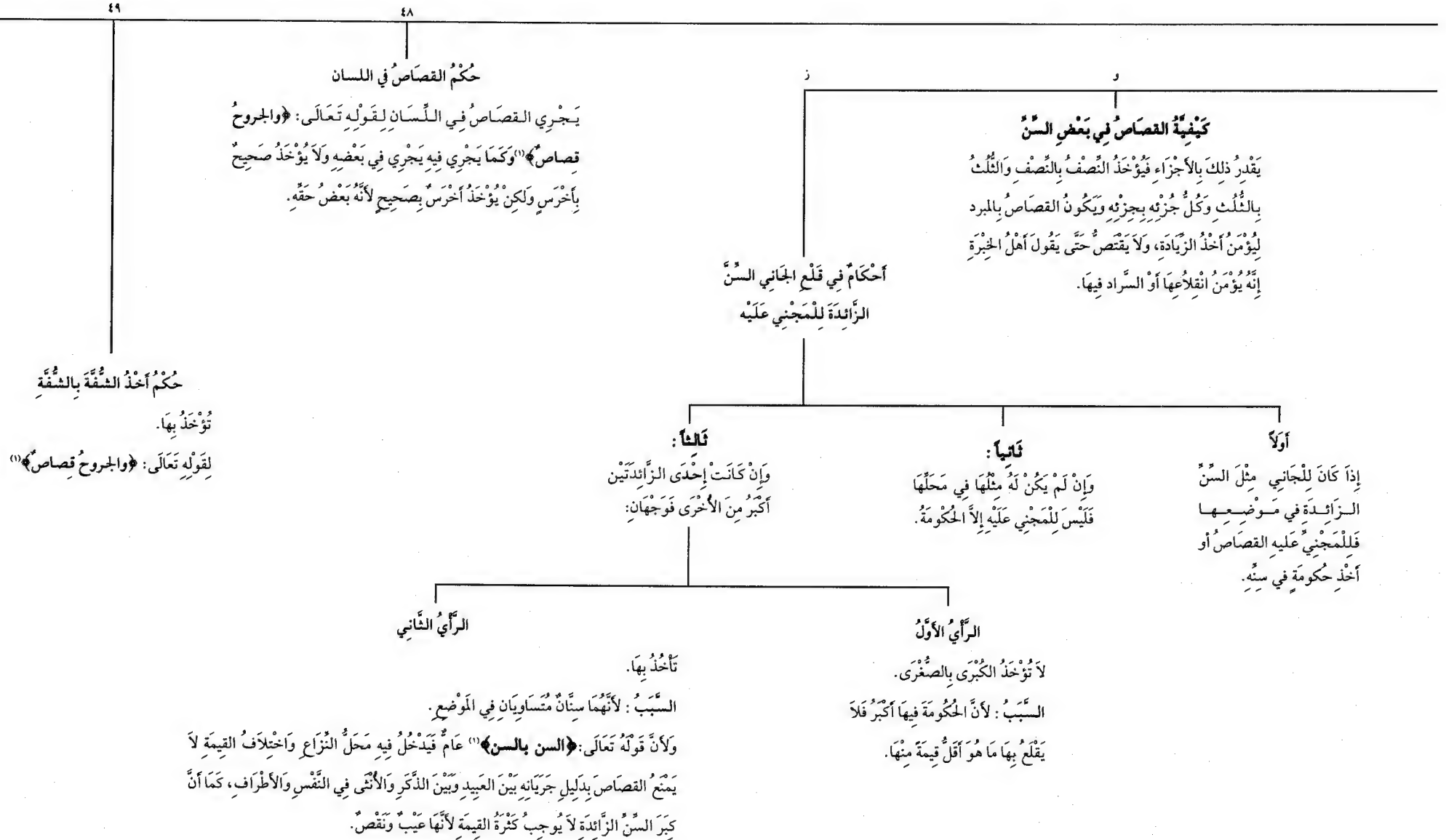
القصاصُ في الأعضاء





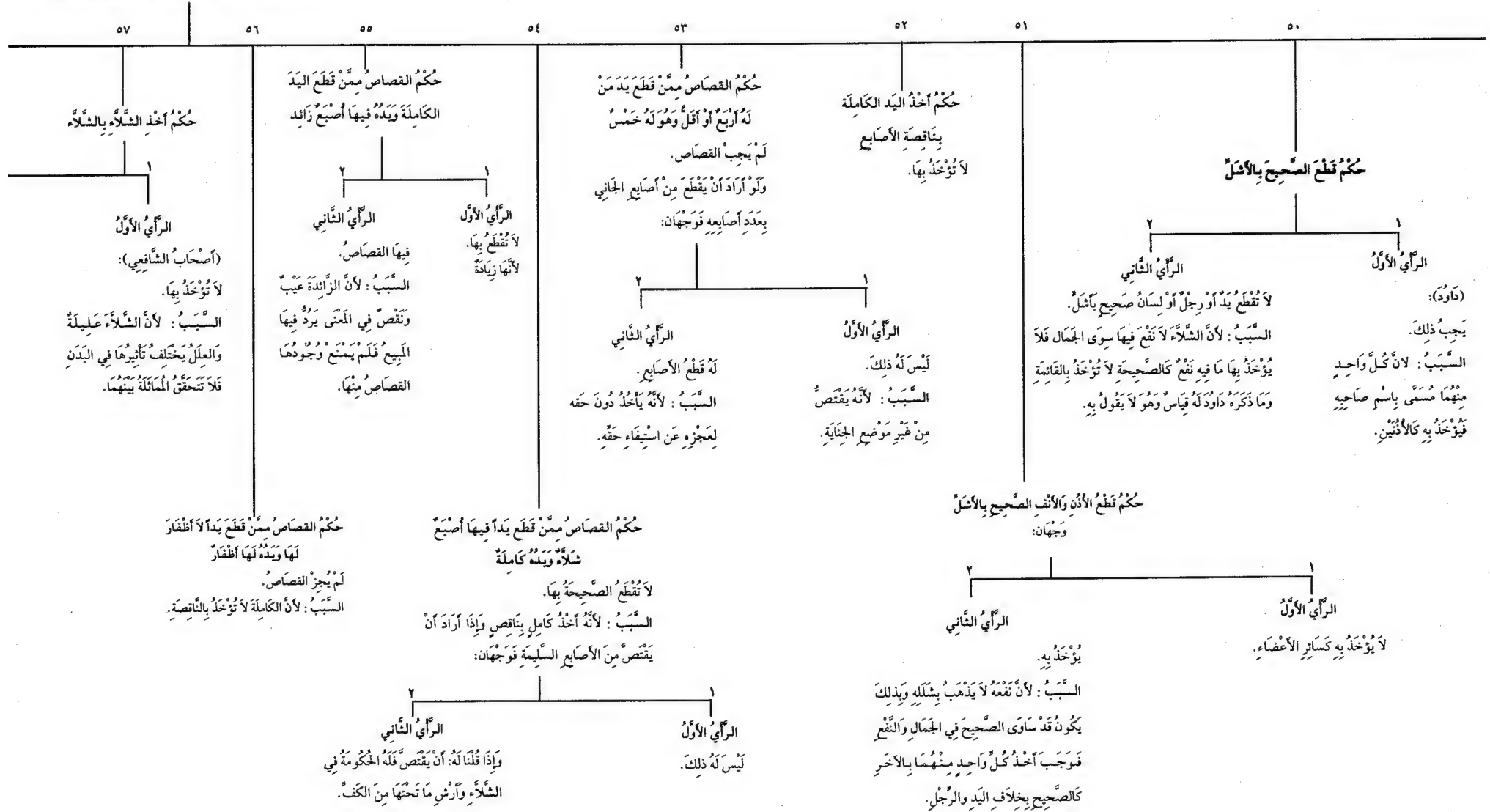
القصاص في العين

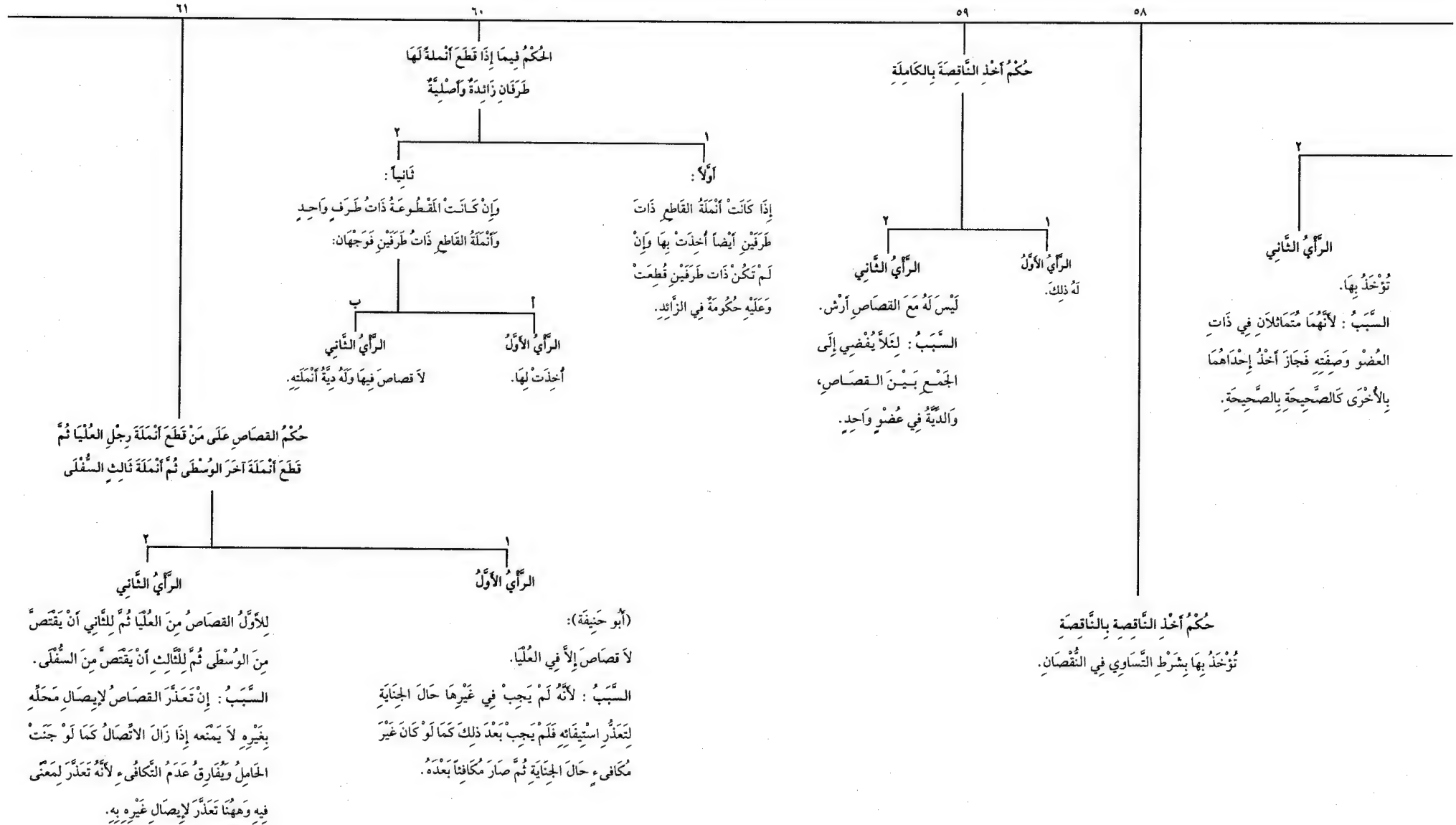


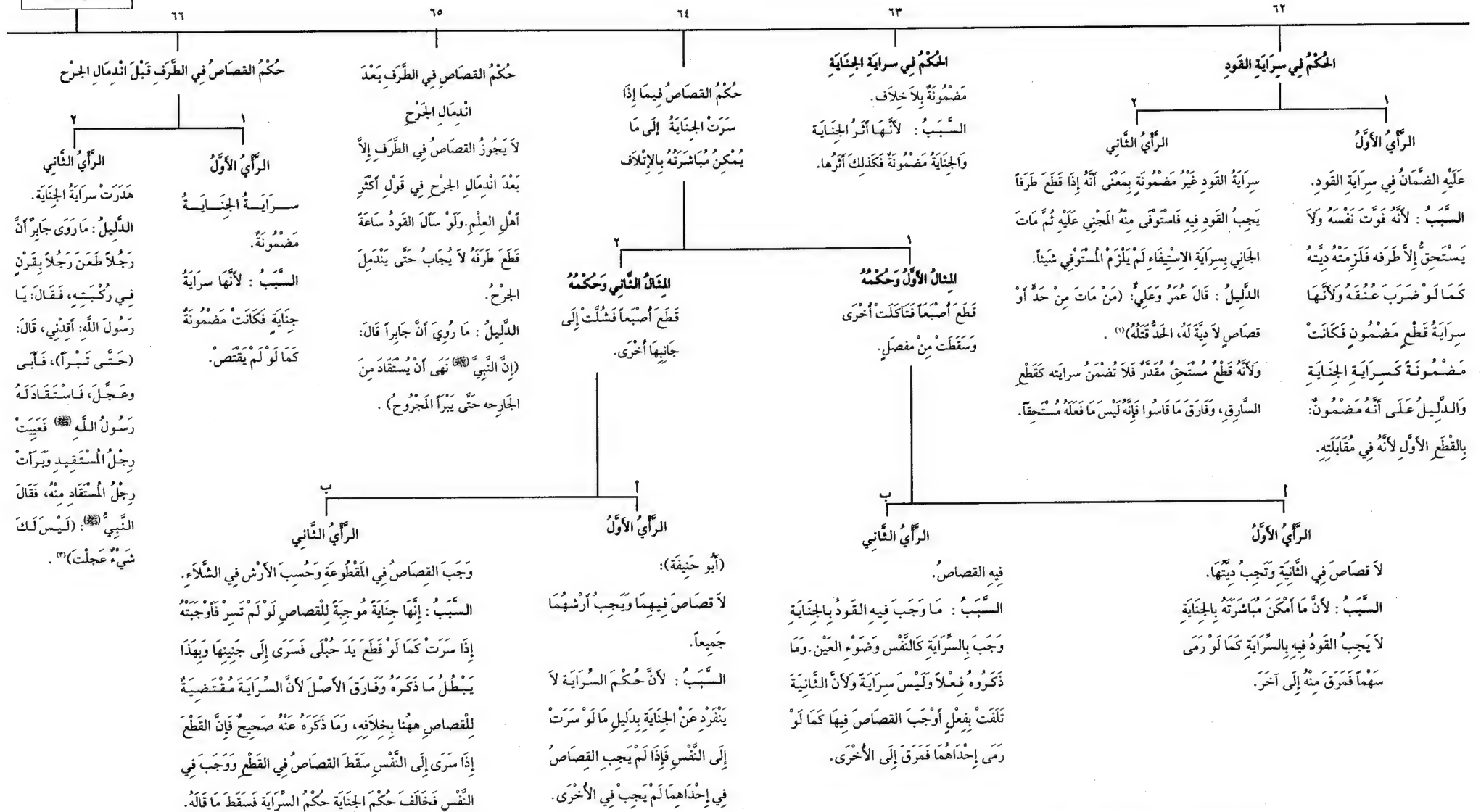


تابعُ بابِ القود

أحكامُ الأطرافِ والأعضاءِ الصحيحةِ وغيرِ الصحيحةِ

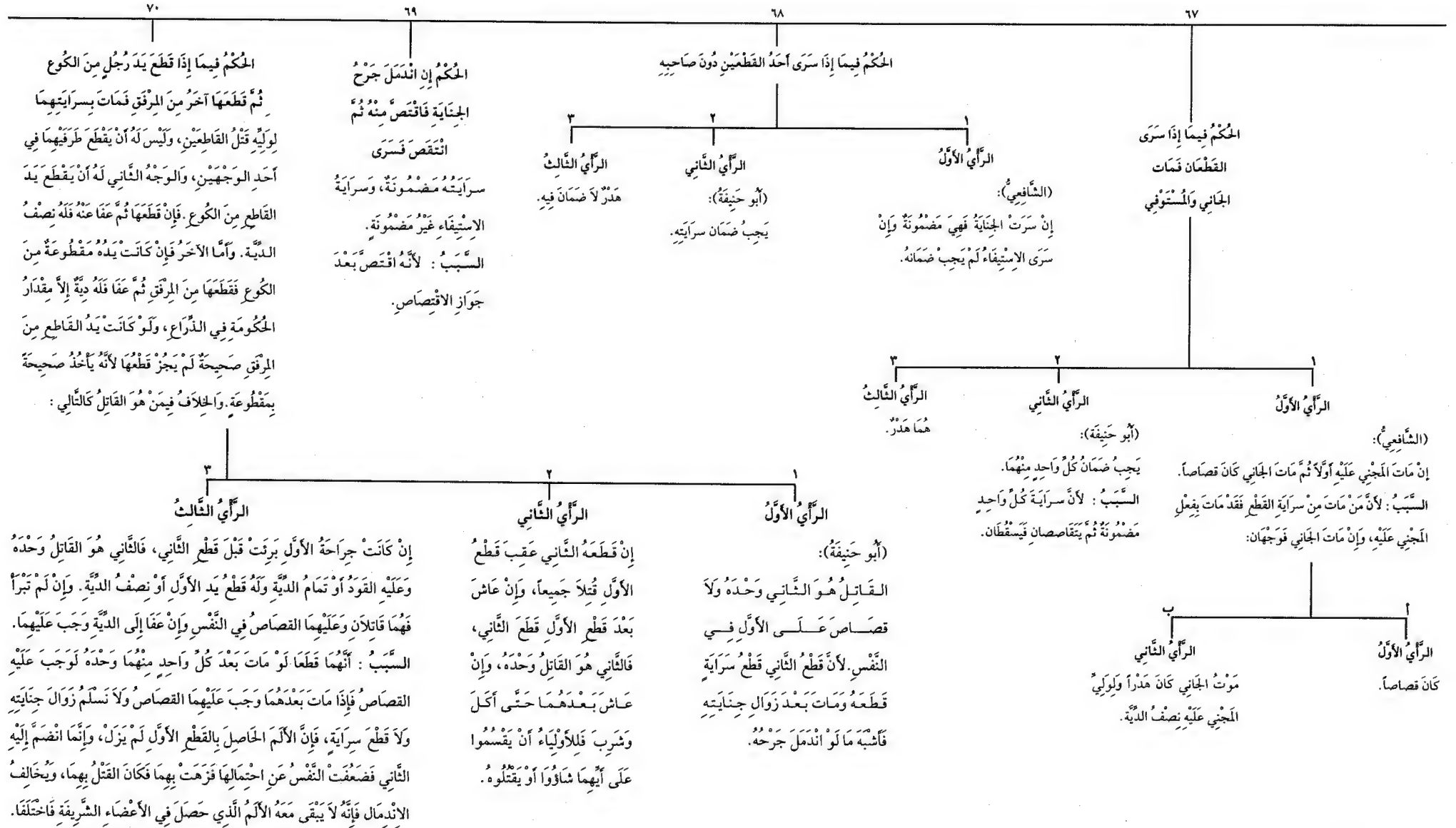




تأبع باب القود
أحكام السراية

(١) رواه البيهقي انظر تلخيص الحبير (٢٠ / ٤) وجاء في الصحيحين عن علي: (ما كنت لأقيم على أحد حداً فيموت فأحد في نفسي إلا صاحب الجرح فإنه لوحات ودينه).

(٢) رواه الدارقطني في الحدود والديات (٨٨ / ٣).



تَابِعُ بَابُ الْقَوْدِ
أَحْكَامُ الْعَفْوِ عَنِ الْقَصَاصِ

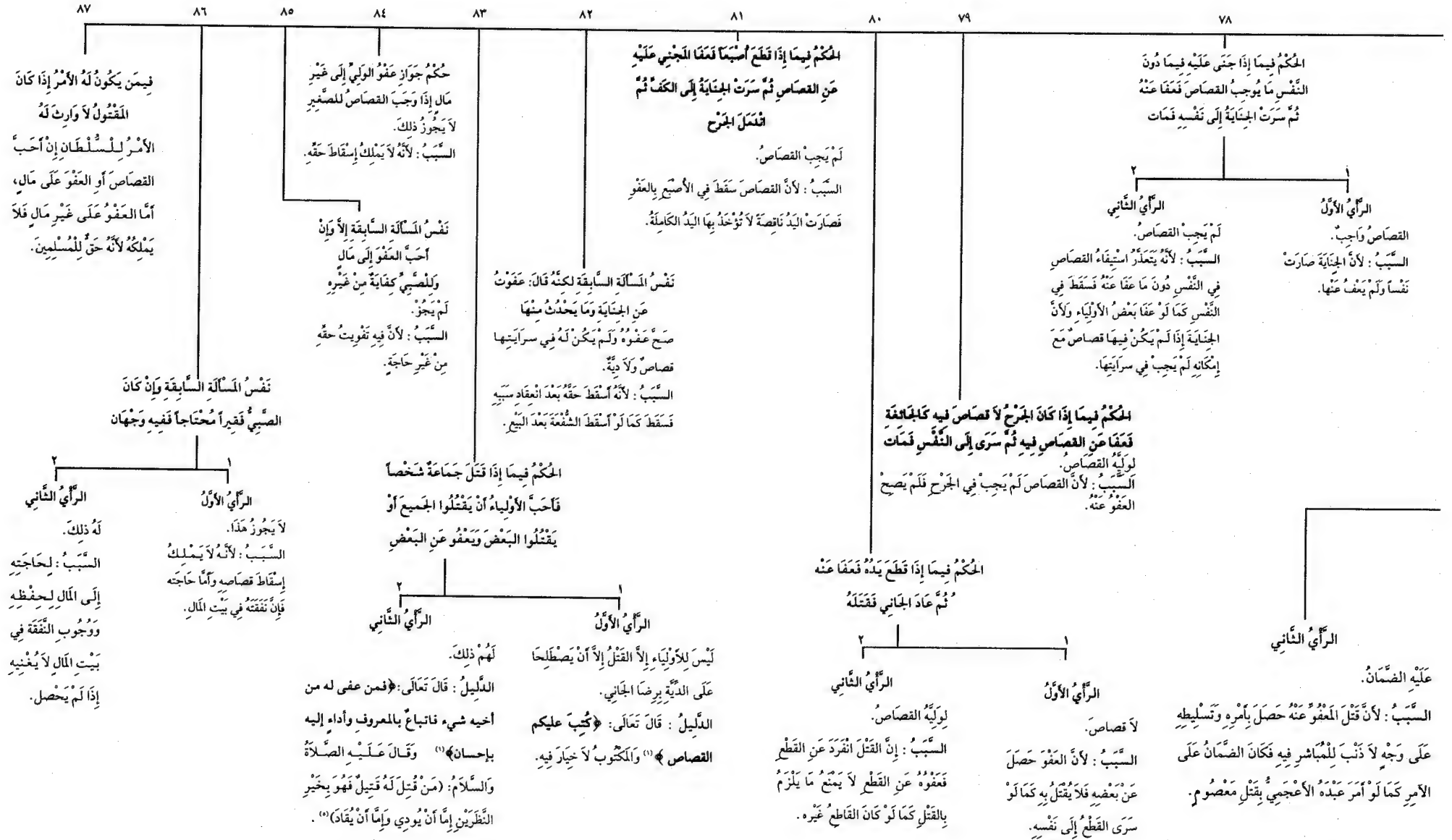
٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧
حُكْمُ الْعَفْوِ عَنِ الْقَصَاصِ	حُكْمُ الْقَصَاصِ عَلَى الشَّرِيكِ الَّذِي قَتَلَ الْقَاتِلَ مَعَ عِلْمِهِ بِعَفْوِ شَرِيكِهِ وَسُقُوطِ الْقَصَاصِ	حُكْمُ الْقَصَاصِ عَلَى الْوَكِيلِ الَّذِي قَتَلَ الْقَاتِلَ بَعْدَ الْعَفْوِ عَنْهُ	حُكْمُ الْقَصَاصِ مِنَ الْوَكِيلِ فِيمَا إِذَا وَكَّلَهُ الْمُوَكَّلُ ثُمَّ غَابَ وَعَقَا عَنْ الْقَصَاصِ وَلَكِنَّ الْوَكِيلَ اسْتَوْفَاهُ			
أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى جَوَازِ الْعَفْوِ عَنِ الْقَصَاصِ وَعَلَى أَنَّ الْعَفْوَ أَفْضَلُ. الدَّلِيلُ: قَالَ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْ بِالْحَرْ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأَنْثَى فَمَنْ عَفَى لَه مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنْ اعْتَدَى بِعَدْوٍ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (١). وَرَوَى عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ قَالَ: (مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَفَعَ إِلَيْهِ شَيْءٌ فِي قَصَاصٍ إِلَّا أَمَرَ بِهِ بِالْعَفْوِ) (٢).	حُكْمُ سُقُوطِ الْقَصَاصِ بِعَفْوِ بَعْضِ الشَّرَكَاءِ	نَفْسُ الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ لَكِنَّهُ قَتَلَهُ قَبْلَ الْعِلْمِ بِالْعَفْوِ	مَا يَتَرْتَبُ عَلَى الْعَفْوِ الْمُطْلَقِ عَنِ الْقَاتِلِ			
الرَّأْيُ الْأَوَّلُ لَا يَسْقُطُ الْقَصَاصُ بِعَفْوِ بَعْضِ الشَّرَكَاءِ. السَّبَبُ: لِأَنَّ حَقَّ غَيْرِ الْعَافِي لَا يَرْضَى بِإِسْقَاطِهِ وَقَدْ تَوَخَّذَ النَّفْسُ بِبَعْضِ النَّفْسِ بِدَلِيلِ قَتْلِ الْجَمَاعَةِ بِالْوَاحِدِ.	الرَّأْيُ الثَّانِي مَنْ عَفَا مِنْ الشَّرَكَاءِ صَحَّ عَفْوُهُ وَسَقَطَ الْقَصَاصُ وَلَمْ يَبْقَ لِأَحَدٍ إِلَيْهِ سَبِيلُ. الدَّلِيلُ: رَوَى قَتَادَةُ أَنَّ عُمَرَ رَفَعَ إِلَيْهِ رَجُلٌ قَتَلَ رَجُلًا فَجَاءَ أَوْلَادُ الْمَقْتُولِ وَقَدْ عَفَا بَعْضُهُمْ فَقَالَ عُمَرُ لَا بِنَ مَسْعُودٍ: مَا تَقُولُ؟ قَالَ: إِنَّهُ أَحْرَزَ مِنَ الْقَتْلِ فَضْرَبَ عَلَى كِفْفِهِ، وَقَالَ: (كَتَيْفَ مَلِيٍّ عَلِيمًا) (٣). وَأِسْقَاطُ الْبَعْضِ إِسْقَاطٌ لِلْكُلِّ لِأَنَّ الْإِسْقَاطَ مِمَّا لَا يَتَّبَعُ كَالطَّلَاقِ.	الرَّأْيُ الْأَوَّلُ عَلَيْهِ الْقَصَاصُ. السَّبَبُ: لِأَنَّهُ قَتَلَ عَمْدًا عُدْوَانًا لِمَنْ لَا حَقَّ لَهُ فِي قَتْلِهِ.	الرَّأْيُ الثَّانِي لَا قَصَاصَ عَلَيْهِ. السَّبَبُ: لِأَنَّهُ قَتَلَهُ مُعْتَقِدًا بَيُوتَ حَقِّهِ فِيهِ مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ فَلَمْ يَلْزَمْهُ قَصَاصٌ كَالْوَكِيلِ إِذَا قَتَلَ بَعْدَ عَفْوِ الْمُوَكَّلِ قَبْلَ عِلْمِهِ بِعَفْوِهِ.	الرَّأْيُ الْأَوَّلُ (مَالِكٌ وَاللَّيْثُ وَالْأَوْزَاعِيُّ): يُضْرَبُ الْقَاتِلُ وَيُجْبَسُ سَنَةً.	الرَّأْيُ الثَّانِي لَمْ تَلْزَمْهُ عَقُوبَةٌ. السَّبَبُ: لِأَنَّهُ كَانَ عَلَيْهِ حَقٌّ وَاحِدٌ وَقَدْ اسْقَطَهُ مُسْتَحِقُّهُ فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ شَيْءٌ آخَرَ كَمَا لَوْ اسْقَطَ الدِّيَةَ عَنِ الْقَاتِلِ خَطَأً.	الرَّأْيُ الْأَوَّلُ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ. السَّبَبُ: لِأَنَّ عَفْوَهُ غَيْرُ صَحِيحٍ إِذْ أَنَّهُ حَصَلَ فِي حَالٍ لَا يُمْكِنُهُ اسْتِدْرَاكُ الْفِعْلِ فَوَقَعَ الْقَتْلُ مُسْتَحَقًّا لَهُ فَلَمْ يَلْزَمْهُ ضَمَانٌ وَلَا الْعَفْوُ إِحْسَانٌ فَلَا يَقْتَضِي وَجُوبَ الضَّمَانِ.
(١) سورة البقرة: الآية ١٧٨.	(٢) الحديث أخرجه أبو داود في اللباب ٤٤٨٦ (١٧ / ١٣٥) عونه المعبود.	(٣) أثر عمر رواه البيهقي انظر تلخيص الجبير (٢٠ / ٤).	(٤) الحديث ضعيف رواه أحمد وأبو داود. ضعيف الجامع ٦١٧٦.			

(١) سورة البقرة: الآية ١٧٨.

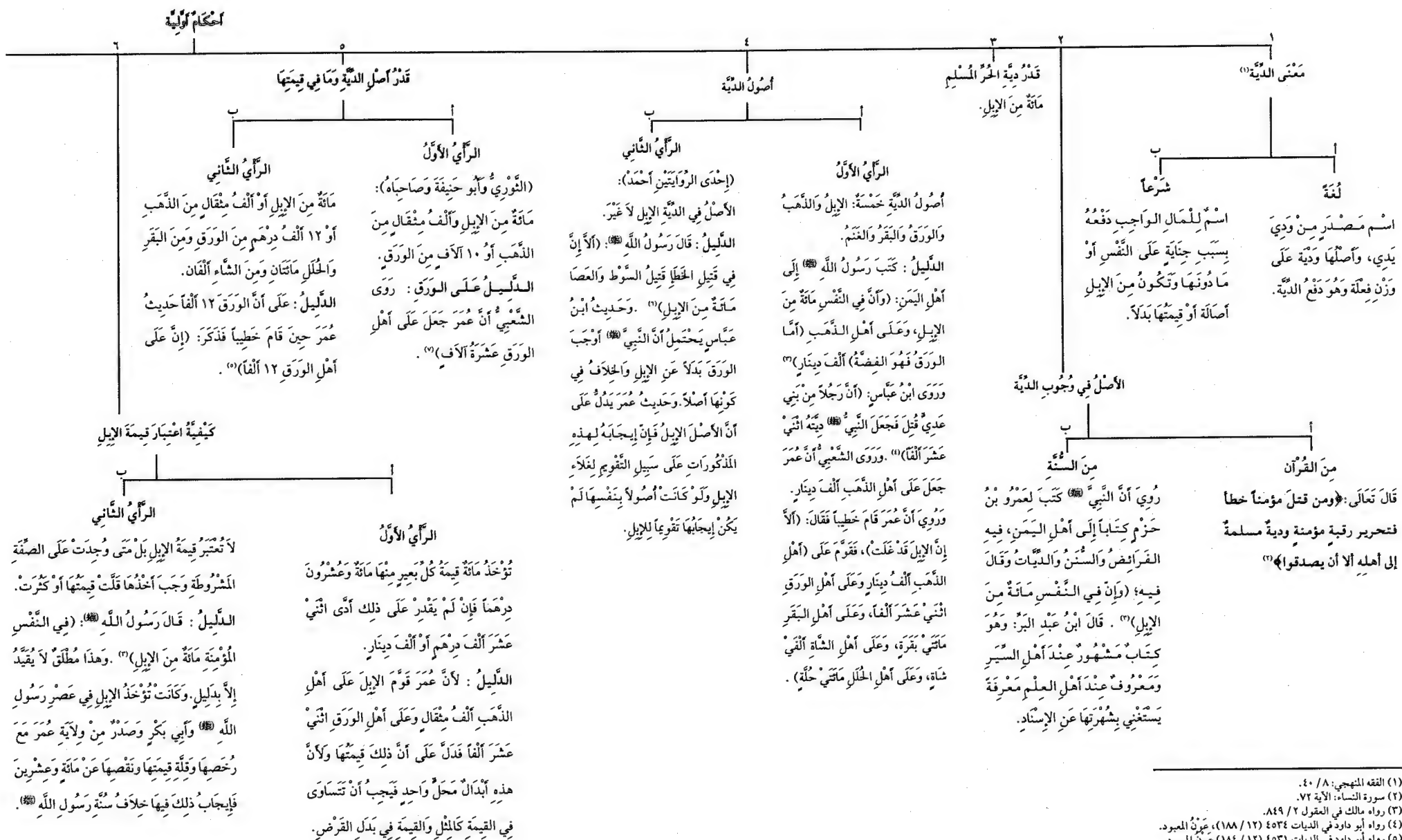
(٢) الحديث أخرجه أبو داود في الدييات ٤٤٨٦ (١٢ / ١٣٥) عونه المعبود.

(٣) أثر عمر رواه البيهقي انظر تلخيص الجليل (٢٠ / ٤).

(٤) الحديث ضعيف رواه أحمد وأبو داود، ضعيف الجامع ٦١٧٦.



كِتَابُ الدِّيَّاتِ / أَحْكَامُ أَوْلِيَّةِ



(١) الفقه المنهجي: ٤٠ / ٨.

(٢) سورة النساء: الآية ٧٢.

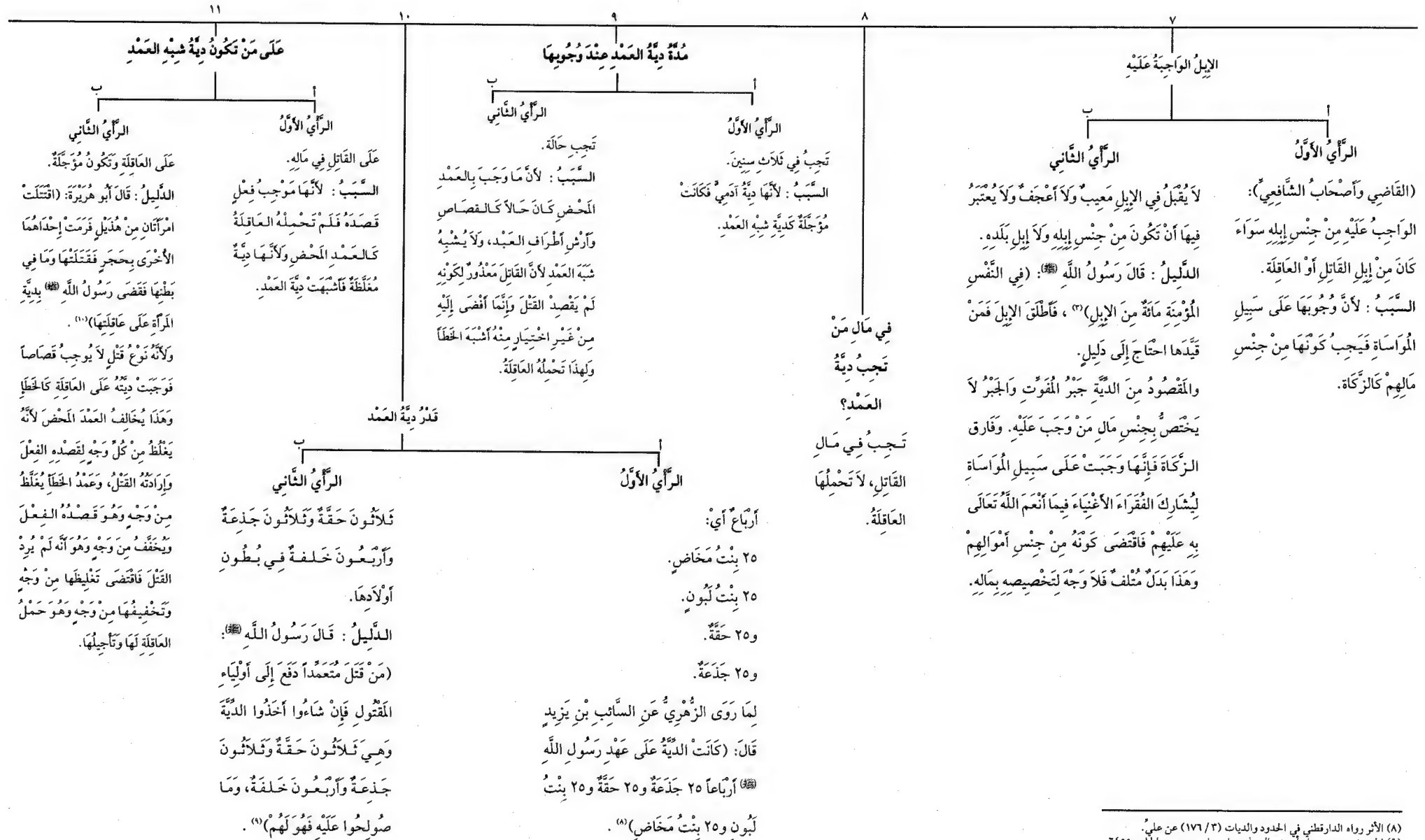
(٣) رواه مالك في المقول ٤٩٩ / ٢.

(٤) رواه أبو داود في الديات ٤٥٣٤ (١٢ / ١٨٨)، عزَّزَ المعبود.

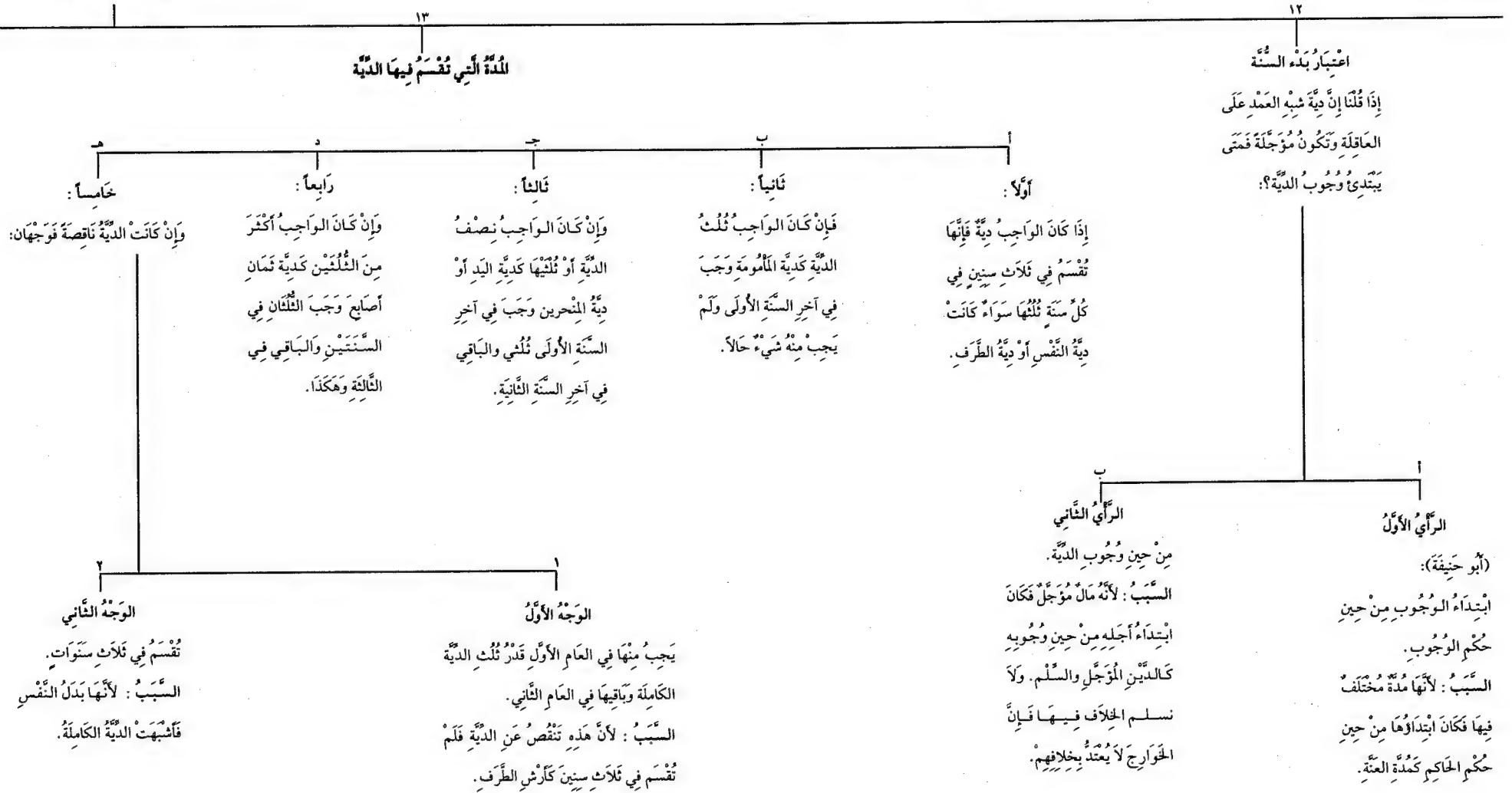
(٥) رواه أبو داود في الديات ٤٥٣٦ (١٢ / ١٨٤)، عزَّزَ المعبود.

(٦) الحديث صحيح أخرجه النسائي وقد سبق تخريجه.

(٧) الأثر انظر المحلى لابن حزم في الدماء (١٠٠ / ٣٩٧).



(٨) الْأَثَرُ رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ فِي الْحُدُودِ وَالْدِّيَّاتِ (١٧٦/٣) عَنْ عَلِيٍّ.
(٩) الْحَدِيثُ صَحِيحٌ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ، صَحِيحُ الْجَامِعِ ٦٤٥٥.
(١٠) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَسَبَقَ تَخْرِيجُهُ.

كِتَابُ الدِّيَّاتِ
تَابِعُ الْأَحْكَامِ الْأُولَى

قَدَرُ دِيَّةِ الْقَتْلِ الْخَطَا

الرأي الأول	الرأي الثاني	الرأي الثالث	الرأي الرابع	الرأي الخامس	الرأي السادس
هِيَ أَرْبَاعُ كَدِيَّةِ الْعَمْدِ سِوَاءَ.	(عَنْ زَيْدٍ): (٣٠ حَقَّةً)	(طَاوُوسُ): ٣٠ حَقَّةً.	هِيَ أَخْمَاسُ: عِشْرُونَ حَقَّةً وَعِشْرُونَ بِنْتُ مَخَاضٍ وَ٢٠ بِنْتُ لُبُونٍ وَ٢٠ بَنِي لُبُونٍ.	(أَبُو ثَوْرٍ): الدِّيَّاتُ كُلُّهَا أَخْمَاسُ كَدِيَّةِ الْخَطَا. السَّبَبُ: لِأَنَّهَا بَدَلٌ مُتَلَفٌ فَلَا تَخْتَلِفُ بِالْعَمْدِ وَالْخَطَا كَسَائِرِ الْمُتَلَفَاتِ.	يَجِبُ أَخْمَاسًا. الدَّلِيلُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (فِي دِيَّةِ الْخَطَا عِشْرُونَ حَقَّةً وَعِشْرُونَ جَذَعَةً وَعِشْرُونَ بِنْتُ مَخَاضٍ وَعِشْرُونَ بِنْتُ لُبُونٍ وَعِشْرُونَ بَنِي مَخَاضٍ). ^(١)
	٣٠ بِنْتُ لُبُونٍ. ٢٠ ابْنُ لُبُونٍ. ٢٠ بِنْتُ مَخَاضٍ ^(٢) .	٣٠ بِنْتُ لُبُونٍ. ٣٠ بِنْتُ مَخَاضٍ. ١٠ بَنِي لُبُونٍ ذُكُورٍ. الدَّلِيلُ: لِمَا رَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى أَنَّ مَنْ قَتَلَ خَطَاً فِدْيَتُهُ مِنْ الْإِبِلِ ثَلَاثُونَ بِنْتُ مَخَاضٍ وَثَلَاثُونَ بِنْتُ لُبُونٍ وَثَلَاثُونَ حَقَّةً وَعِشْرُونَ بَنِي لُبُونٍ ذُكُورٍ). ^(٣)	وَدَى الَّذِي قُتِلَ بِخَيْبَرٍ مِائَةً مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ ^(٤) ، وَلَيْسَ فِي أَسْنَانِ الصَّدَقَةِ ابْنُ مَخَاضٍ.		وَلَا أَنَّ ابْنَ اللَّبُونِ يَجِبُ عَلَى طَرِيقِ الْبَدَلِ عَنْ ابْنَةِ مَخَاضٍ فِي الزَّكَاةِ إِذَا لَمْ يَجِدْهَا فَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْمِبدَلِ فِي وَاجِبٍ وَلَأنَّ مُوجِبَهُمَا وَاحِدٌ فَيَصِيرُ كَأَنَّهُ أَوْجَبَ أَرْبَعِينَ ابْنَةَ مَخَاضٍ؛ وَلَأنَّ مَا قُلْنَاهُ الْأَقْلُ فَالزِّيَادَةُ عَلَيْهِ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِتَوْقِيفٍ يَجِبُ عَلَى مَنْ ادَّعَاهُ الدَّلِيلُ فَأَمَّا دِيَّةُ قَتْلِ خَيْبَرٍ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَدْعُوا عَلَى أَهْلِ خَيْبَرٍ قَتْلَهُ إِلَّا عَمْدًا فَتَكُونُ دِيَّةُ الْعَمْدِ وَهِيَ مِنْ أَسْنَانِ الصَّدَقَةِ وَالْخِلَافُ فِي دِيَّةِ الْخَطَا. وَقَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ يُخَالِفُ الْأَثَارَ الْمَرْوِيَّةَ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فَلَا يَعُولُ عَلَيْهِ.

(١) الأثر عن زيد صحيح أخرجه أبو داود. انظر صحيح الألباني ٨٦٢ / ٣.
(٢) الحديث رواه أبو داود وابن ماجه وهو حسن. انظر صحيح أبي داود للألباني ٨٦١ / ٣.
(٣) الحديث رواه البخاري في الدِّيَّاتِ ٦٨٩٨ (١٢ / ٢٣٩). ومسلم في القسامة ١٧٧٩ (٣ / ١٢٩٢).
(٤) الحديث أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وهو ضعيف انظر ضعيف الجامع ٤٠١٢.

كِتَابُ الدِّيَّاتِ
تَابِعُ الْأَحْكَامِ الْأُولَى١٥
الْحَالَاتُ الَّتِي تَغْلُظُ لَهَا الدِّيَّةُ^(١)

الرَّأْيُ الْأَوَّلُ

الحالة الثانية

إِذَا وَقَعَ الْقَتْلُ فِي الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ وَهِيَ ذُو الْقَعْدَةِ
وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمَحْرَمِ وَرَجَبَ لِحُرْمَةِ هَذِهِ
الْأَشْهُرِ، وَضَعُ ابْتِدَاءَ الْقِتَالِ فِيهَا.
قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحِلُّوا
شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ﴾^(٢)

الحالة الأولى

حَرَمُ مَكَّةَ وَحُدُودُ الْحَرَمِ الَّتِي
يَحْرُمُ الْإِصْطِيَادُ دَاخِلُهَا وَذَلِكَ احْتِرَامًا
لِهَذَا الْبَيْتِ وَرِعَايَةً لَزِيَادَةِ الْأَمْنِ فِيهِ.
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ
بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾^(٣)

الحالة الثالثة

إِذَا وَقَعَ الْقَتْلُ عَلَى مُحْرَمٍ ذِي
رَحِمٍ كَالْأُمِّ وَالْأَخْتِ وَنَحْوِهِمْ
مِنْ كُلِّ ذِي رَحِمٍ مُحْرَمٍ.

دَلِيلُ التَّغْلِيظِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ
هُوَ عَمَلُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ
وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّةِ التَّغْلِيظِ وَمِثْلُ
هَذَا الْحُكْمِ مِنْهُمْ لَا يُدْرِكُ بِالْإِجْتِهَادِ
بَلْ بِالتَّوْقِيفِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ.

الرَّأْيُ الثَّانِي^(٤)

الدِّيَّةُ لَا تَغْلُظُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

الدَّلِيلُ: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً
فَنَحْرِشُرْ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً وِدِيَّةً مُسَلَّمةً إِلَى
أَهْلِهِ﴾ وَهَذَا عَامٌّ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ.
وَرَوَى إِبْرَاهِيمُ عَنْ الْأَسْوَدِ أَنَّ رَجُلًا أُصِيبَ
عِنْدَ الْبَيْتِ فَسَأَلَ عُمَرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: دِيَّتُهُ
مِنْ بَيْتِ الْمَالِ. فَلَمْ يَرَفِهِ عَلَى أَكْثَرِ مِنَ الدِّيَّةِ
وَلَمْ يَخَالَفْهُ عُمَرُ.

وَلَوْ كَانَ لِحُرْمَةِ الْحَرَمِ وَالْأَشْهُرِ تَأْثِيرٌ فِي
إِلْزَامِ الْغَرَمِ لَكَانَ تَأْثِيرُهُ فِي الْكَفَّارَةِ الَّتِي هِيَ
حَقُّ اللَّهِ أَوْلَى وَيُدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: (أَلَا
إِنْ قَتِلَ خَطَا الْعَمْدُ قَتِيلُ السَّوْطِ وَالْعَصَا فِيهِ
مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ)^(٥)، وَلَمْ يُفَرِّقِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَيْنَ الْحِلِّ وَالْحَرَمِ.

(١) الفقه المنهجي: ٢١ / ٨.

(٢) سورة الحج: آية ٢٥.

(٣) سورة المائدة: آية ٢.

(٤) أحكام القرآن للجصاص: ٢٣٦ / ٢.

(٥) صحيح، رواه النسائي وقد تقدم.

حُكْمُ تَغْلِيطِ الدِّيَةِ فِي الْمَدِينَةِ

الرَّأْيُ الْأَوَّلُ

(أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ):

تُغْلَظُ الدِّيَةُ بِالْقَتْلِ فِي الْمَدِينَةِ.

السَّبَبُ : لَأَنَّهَا مَكَانٌ يَحْرُمُ

صَيْدُهُ فَاشْتَبَهَتْ الْحَرَمَ.

الرَّأْيُ الثَّانِي

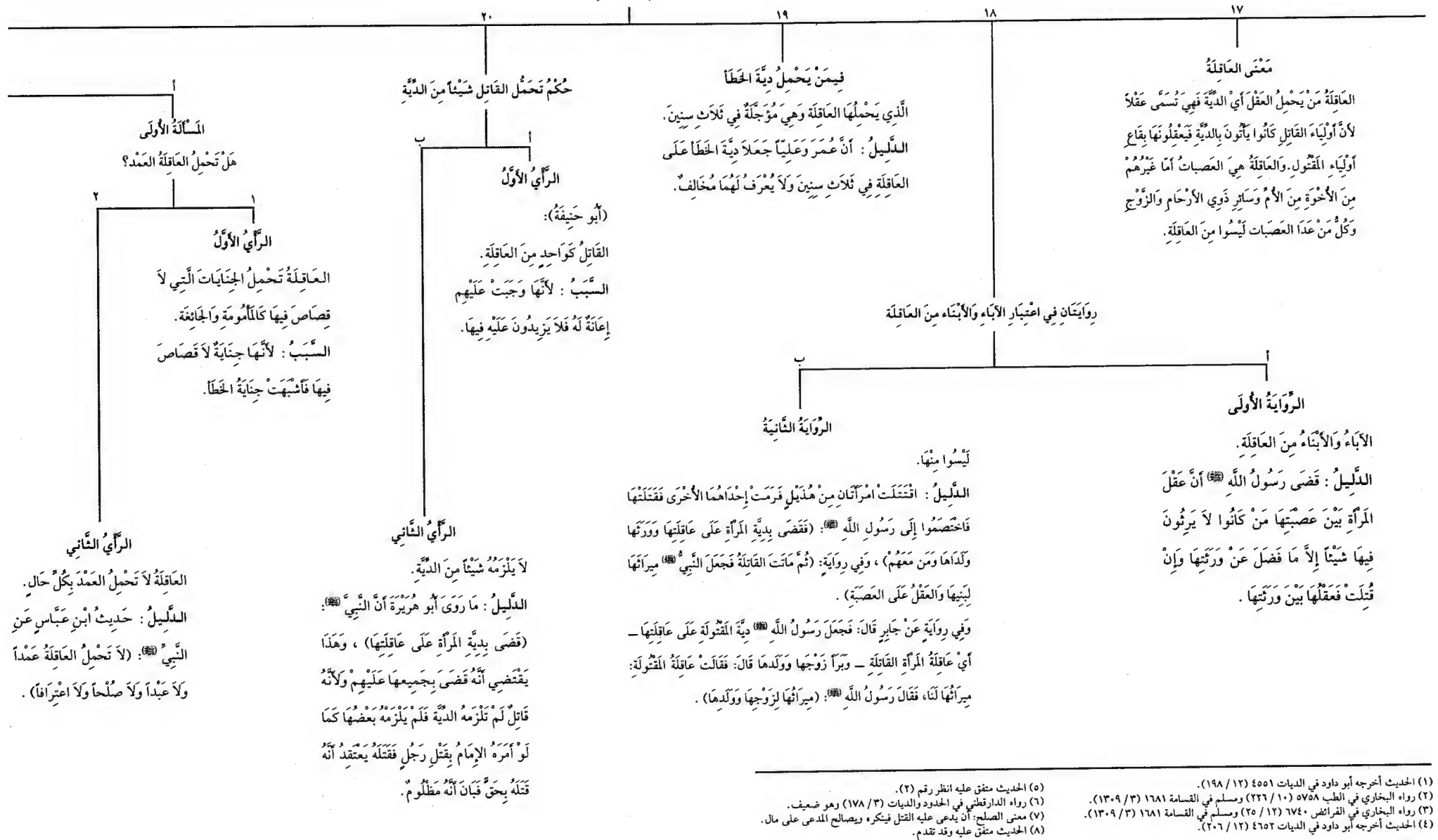
لَا تُغْلَظُ الدِّيَةُ بِمَوْضِعٍ

غَيْرِ الْحَرَمِ وَمَا قَالُوهُ

لَيْسَ بِصَحِيحٍ لِأَنَّهَا

لَيْسَتْ مَحَلًّا لِلْمَنَاسِكِ

فَاشْتَبَهَتْ سَائِرَ الْبِلَادِ.

تأليف كتاب الدييات
العاقلة وما تحمله

(١) الحديث أخرجه أبو داود في الدييات ٤٥٥١ (١٢/١٩٨).

(٢) رواه البخاري في الطب ٥٧٥٨ (١٠/٢٢٦) ومسلم في القسامة ١٦٨١ (٣/١٣٠٩).

(٣) رواه البخاري في القرائن ٦٧٤٠ (١٢/٢٥) ومسلم في القسامة ١٦٨١ (٣/١٣٠٩).

(٤) الحديث أخرجه أبو داود في الدييات ٤٦٢٥ (١٢/٢٠٦).

(٥) الحديث متفق عليه انظر رقم (٢).

(٦) رواه الدارقطني في الحدود والدييات (٣/١٧٨) وهو ضعيف.

(٧) معنى الصلح: أن يدعى عليه القتل فيكره ويصالح المدعى على مال.

(٨) الحديث متفق عليه وقد تقدم.

مسائل في تحمل العاقلة

تابع المسألة الأولى

المسألة الثانية

العاقلة لا تحمل الصلح.

السبب: لأنه ما لم يثبت بمصالحته واختياره فلم تحمله العاقلة كالذي ثبت باعتباره ولأنه لو حملته العاقلة أدى إلى أن يصلح بماله غيره ويوجب عليه حقاً بقوله.

المسألة الثالثة

العاقلة لا تحمل الاعتراف.

الدليل: قال رسول الله ﷺ: (لا تحمل العاقلة عمداً ولا عبداً ولا صلحاً ولا اعتراًفاً) ولأنه يتهم في أن يواطىء من يقول بذلك ليأخذ الدية من عاقلة يقياسه إياها.

المسألة الرابعة

هل تحمل العاقلة ما دون الثلث؟

الآراء

أولاً:

حكم تحمل العاقلة في حالة الاقتصار بحديدة مسمومة فسرى إلى النفس وجهاً:

الوجه الأول

تحمله العاقلة. السبب: لأنه ليس بعمد محض أشبه عمد الخطأ.

لا تحمله.

السبب: لأنه قتل بالة يقتل مثلها غالباً فاشبهه من لا قصاص له.

الوجه الثاني

لا تحمله العاقلة. السبب: لأنه عمد قتل.

الرأي الأول

(القاضي): لا تحمله العاقلة. السبب: لأنه عمد قتل.

الرأي الثاني

(أبو الخطاب): تحمله العاقلة. السبب: لأنه لم يقصد الجنابة ومثل هذا يعد خطأ بدليل ما لو قتل في دار الحرب مسلماً يظنه حربياً فإنه عمد قتل وهو أحد نوعي الخطأ. وهذا أصح.

قالوا: حكم تحمل العاقلة فيما إذا قتل الصبي والمجنون

الرأي الأول

(أحد قول الشافعي): لا تحمله. السبب: لأنه عمد يجوز تأديبهما عليه فاشبه القتل من البالغ.

الرأي الثاني

هذا خطأ تحمله العاقلة. الدليل: هذان لا يتحقق منهما كمال القصد فتحمله العاقلة كشبه العمد ويبطل ما ذكروه مشبه العمد.

الرأي الأول

(الثوري): لا تحمل العاقلة الثلث ولا ما دون الثلث.

الرأي الثاني

(أبو حنيفة): تحمل السن والموصحة وما فوقها. السبب: لأن النبي ﷺ جعل الغرة التي في الجنين على العاقلة وقيمتها نصف عشر الدية ولا تحمل ما دون ذلك لأنه ليس فيه أرض مقدر.

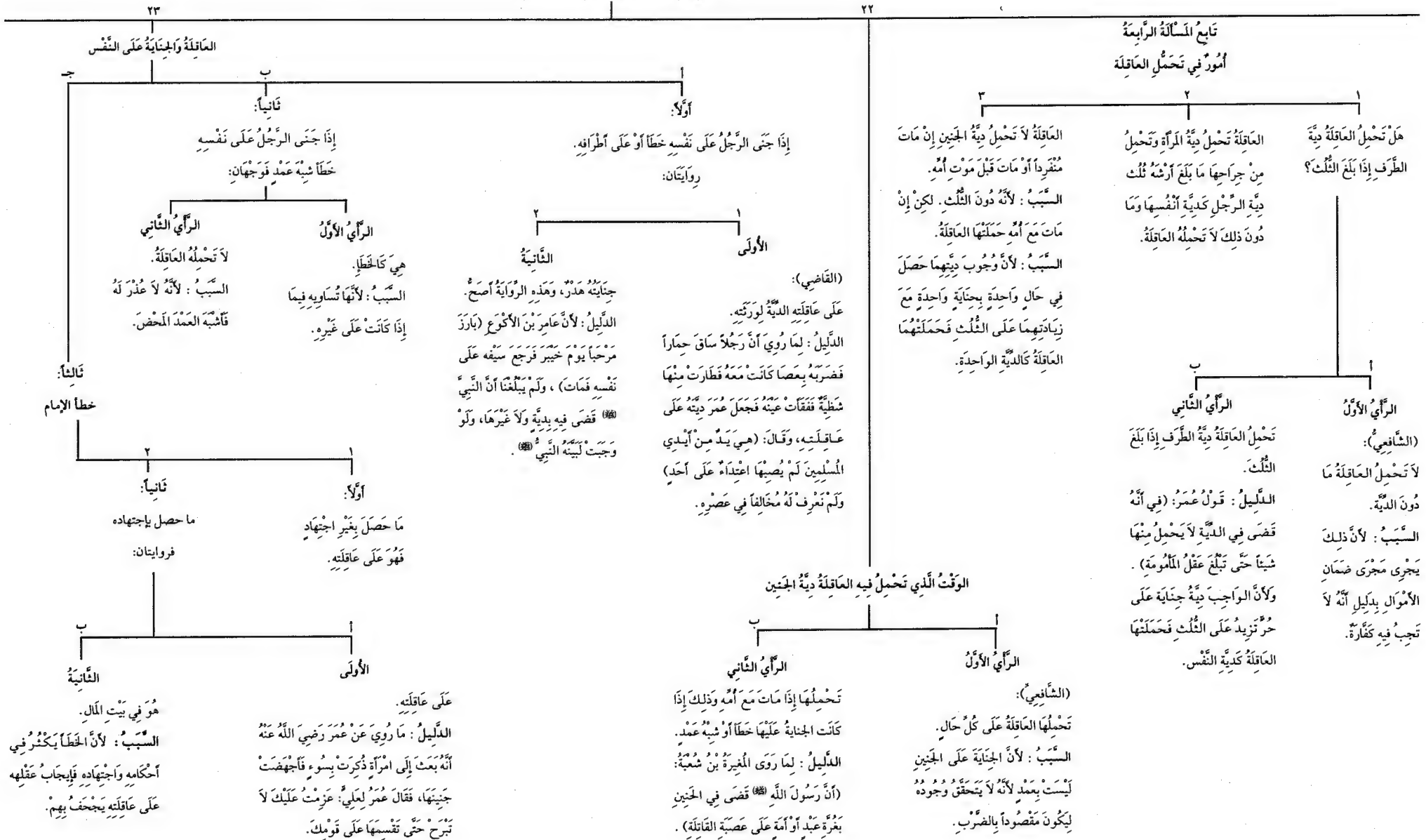
الرأي الثالث

(الشافعي): تحمل الكثير والقليل. السبب: لأن من حمل الكثير حمل القليل كالجاني في العمد.

الرأي الرابع

لا تحمل العاقلة ما دون الثلث. الدليل: ما روي عن عمر أنه قضى في الدية لا يحمل منها شيئاً حتى تبلغ عقل المأمومة وإنما خولف في الثلث فصاعداً تخفيفاً عن الجاني لكونه كثيراً يحذف به، قال النبي ﷺ: (الثلث والثلث كثير) ، ففيمادونه يبقى على قضية الأصل ومقتضى الدليل وهذا حجة على الزهري لأن النبي ﷺ جعل الثلث كثيراً. فأما دية الجنين فلا تحمله العاقلة إلا إذا مات مع أمه من الضربة لكون ديهما جميعاً يوجب جنابة تزيد على الثلث.

تابع كتاب الدييات العاقلة وما تحمله



مَسَائِلُ فِي بَيْتِ الْمَالِ

أَوَّلًا:

حُكْمُ تَحْمِلِ بَيْتِ الْمَالِ مِنْ لَا عَاقِلَةَ لَهُ:

الرَّوَايَةُ الْأُولَى

لَا يَجِبُ ذَلِكَ.

السَّبَبُ : لِأَنَّ بَيْتَ الْمَالِ فِيهِ حَقٌّ لِلنِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَالْمَجَانِينَ وَالْفُقَرَاءِ وَلَا عَقْلَ عَلَيْهِمْ فَلَا يَجُوزُ صَرْفُهُ فِيمَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ. وَلِأَنَّ الْعَقْلَ عَلَى الْعَصَبَاتِ وَلَيْسَ بَيْتُ الْمَالِ عَصَبَةٌ وَلَا هُوَ كَعَصْبَةٍ هَذَا. وَبِالنِّسْبَةِ لِقَتِيلِ الْأَنْصَارِ فَغَيْرُ لَزِمٍ لِأَنَّ ذَلِكَ قَتِيلُ الْيَهُودِ وَبَيْتُ الْمَالِ لَا يَعْقِلُ عَنِ الْكُفَّارِ وَإِنَّمَا تَفَضَّلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِمْ.

الرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ

يُؤَدِّي بَيْتُ الْمَالِ عَنْهُ.

الدَّلِيلُ : لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَدَى الْأَنْصَارِيَّ الَّذِي قُتِلَ بِخَيْرٍ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ. وَرُوِيَ أَنَّ رَجُلًا قُتِلَ فِي رِجَامٍ فِي زَمَنٍ عُمَرَ فَلَمْ يَعْرِفْ قَاتِلَهُ فَقَالَ عَلِيٌّ لِعُمَرَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَحِلُّ دَمُ أَمْرِيءِ مُسْلِمٍ قَادَى دِيْنَهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ.

ثَانِيًا:

طَرِيقَةُ تَأْدِيَةِ الْمَالِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَجِهَانِ:

الرَّأْيُ الْأَوَّلُ

فِي ثَلَاثِ سِنِينَ عَلَى حَسَبِ مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْعَاقِلَةِ.

الرَّأْيُ الثَّانِي

يُؤَدَّى دَفْعَةً وَاحِدَةً، وَهَذَا أَصَحُّ. الدَّلِيلُ : لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَدَّى دِيَّةَ الْأَنْصَارِيِّ دَفْعَةً وَاحِدَةً.

ثَلَاثًا:

مُتَحَمِّلُ الدِّيَةِ عِنْدَ عَدَمِ الْأَخْذِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ:

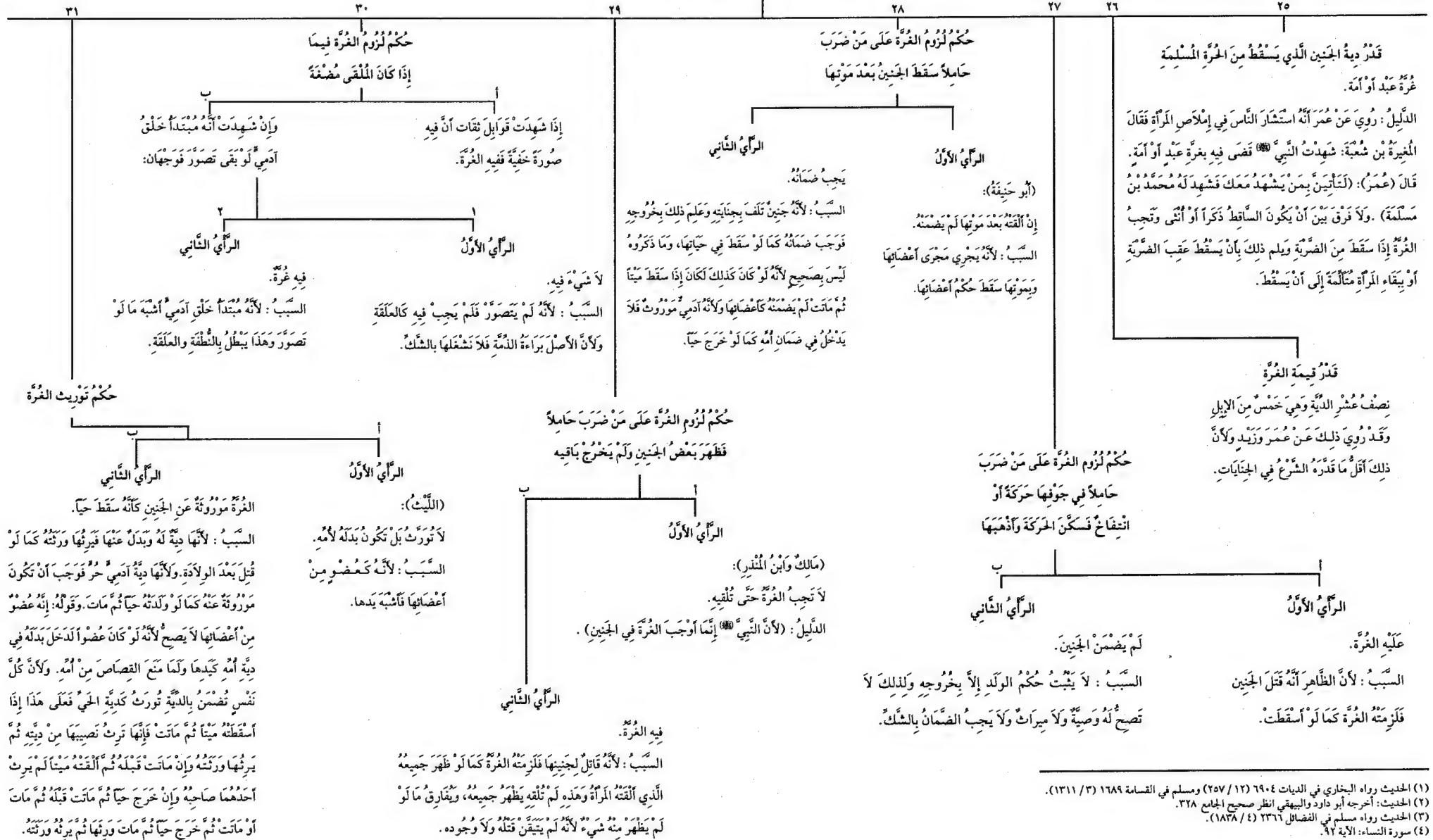
الرَّأْيُ الْأَوَّلُ

لَيْسَ عَلَى الْقَاتِلِ شَيْءٌ. السَّبَبُ : لِأَنَّ الدِّيَةَ لَزِمَتْ الْعَاقِلَةَ ابْتِدَاءً بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَا يُطَالَبُ بِهَا غَيْرَهَا.

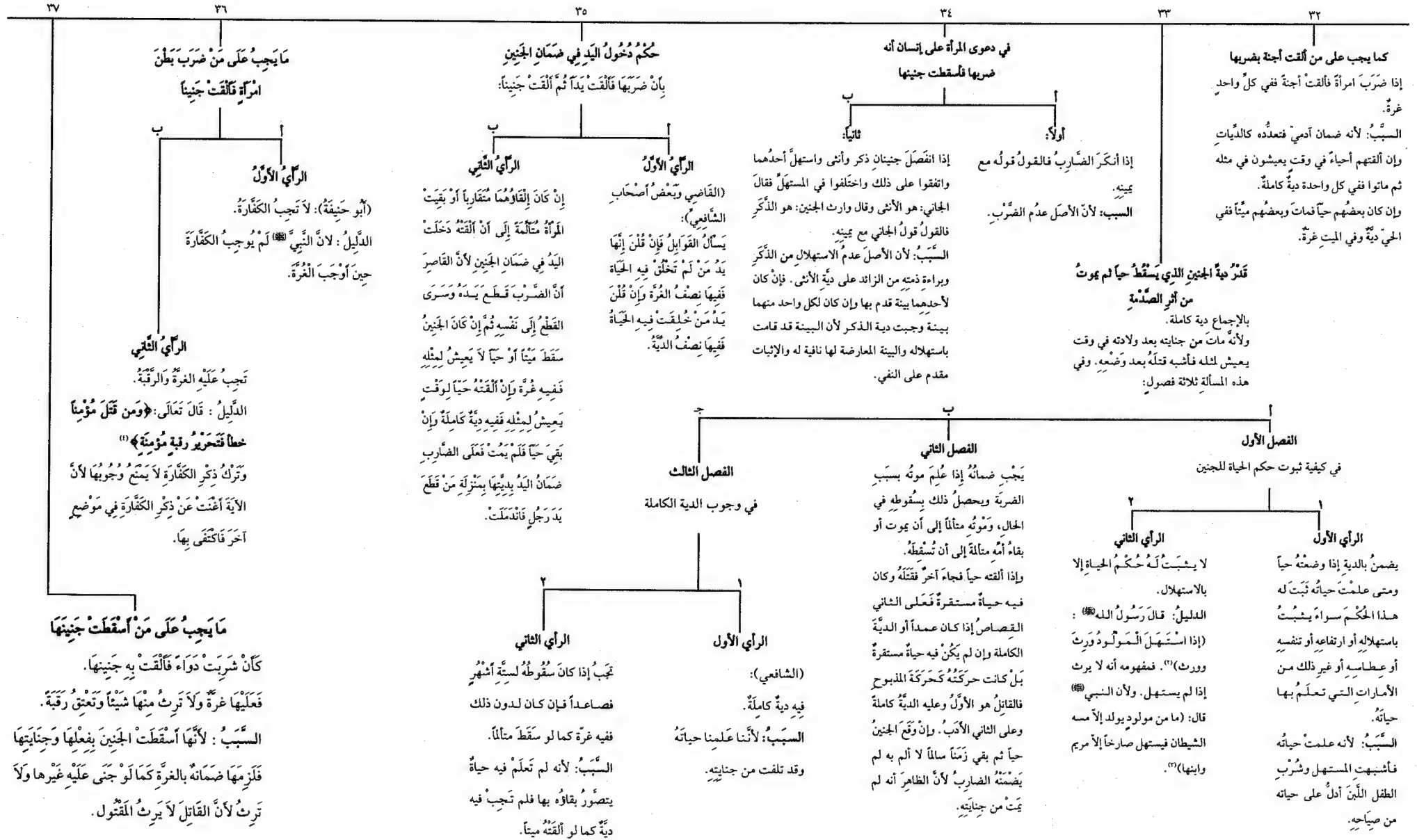
الرَّأْيُ الثَّانِي

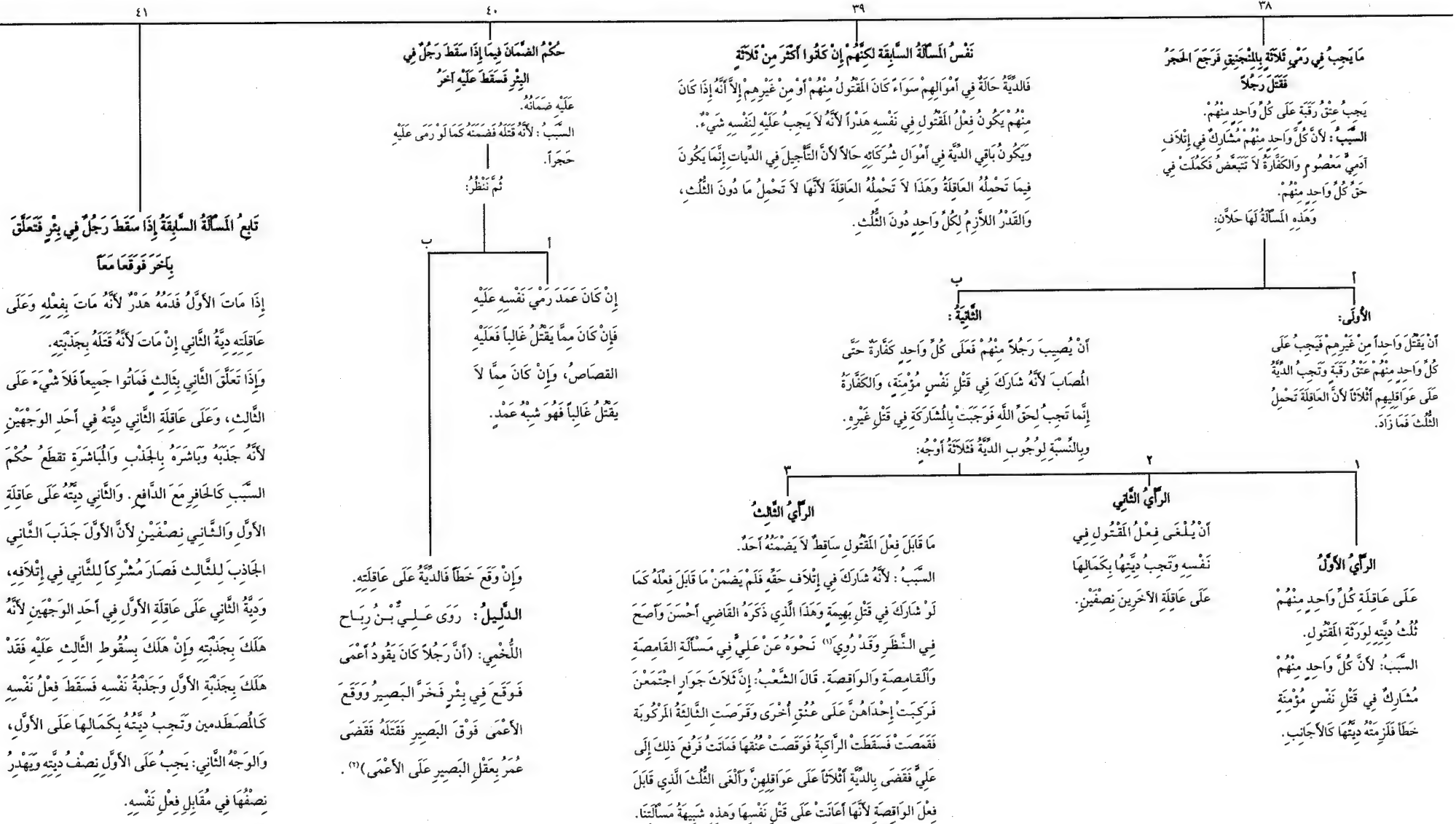
تَجِبُ عَلَى الْقَاتِلِ إِنْ تَعَدَّرَ حَمَلُهَا عَنْهُ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ وَلِأَنَّ الْأَمْرَ دَائِرُ بَيْنَ أَنْ يَطْلُ دَمُ الْمُقْتُولِ وَيَبِينَ إِجَابَ دِيْنَتِهِ عَلَى الْمُثْلِفِ وَالْأَوَّلُ لَا يَجُوزُ فَتَعَيَّنَ الثَّانِي.

تَابِعُ كِتَابِ الدِّيَاتِ أَحْكَامُ فِي دِيَةِ الْجَنِينِ



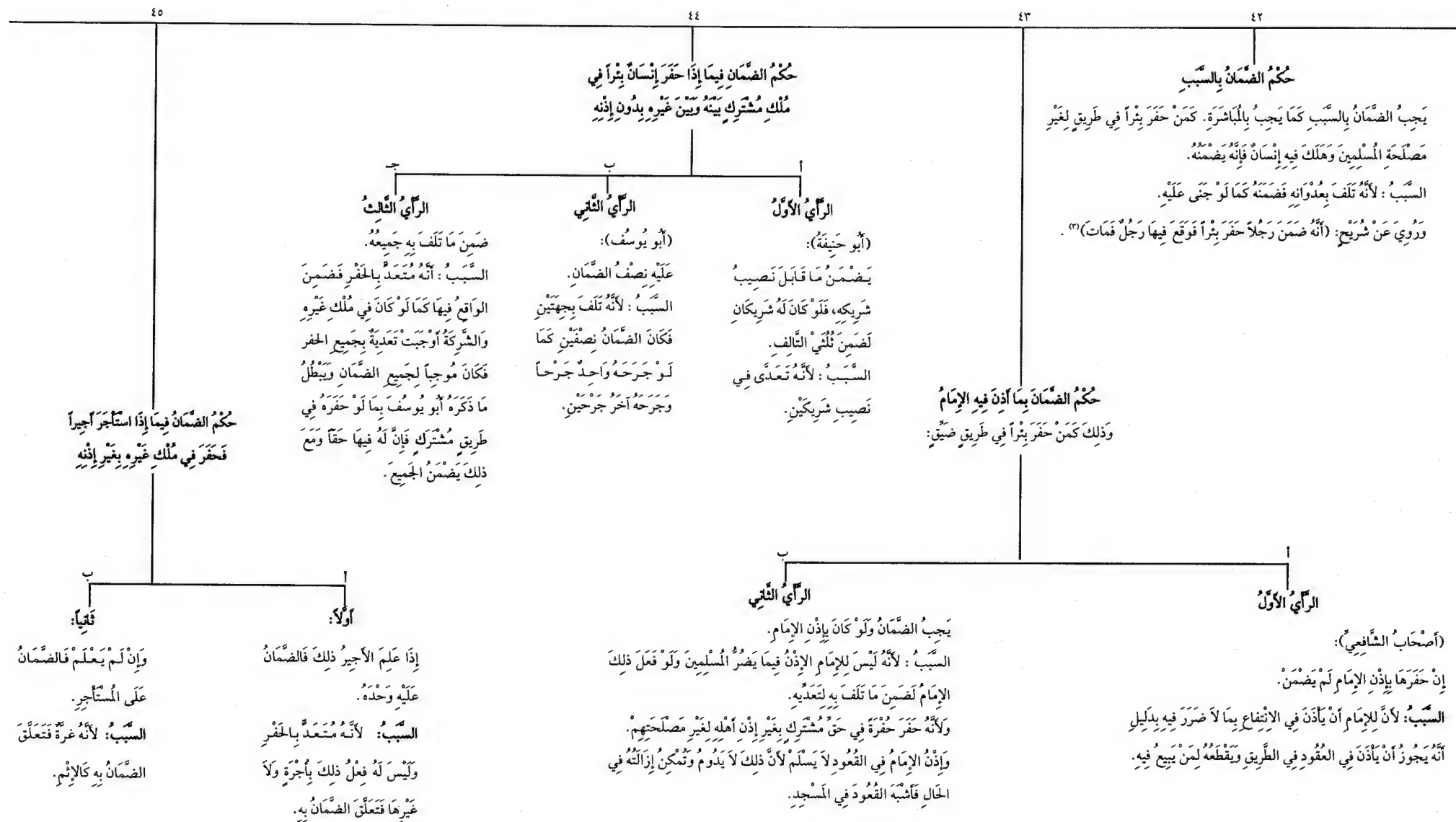
(١) الحديث رواه البخاري في الدييات ٦٩٠٤ (١٢/ ٢٥٧) ومسلم في القسامة ١٦٨٩ (٣/ ١٣١١).
(٢) الحديث: أخرجه أبو داود والبيهقي انظر صحيح الجامع ٣٢٨.
(٣) الحديث رواه مسلم في الفضائل ٤٣٦٦ (٤/ ١٨٣٨).
(٤) سورة النساء: الآية ٩٢.

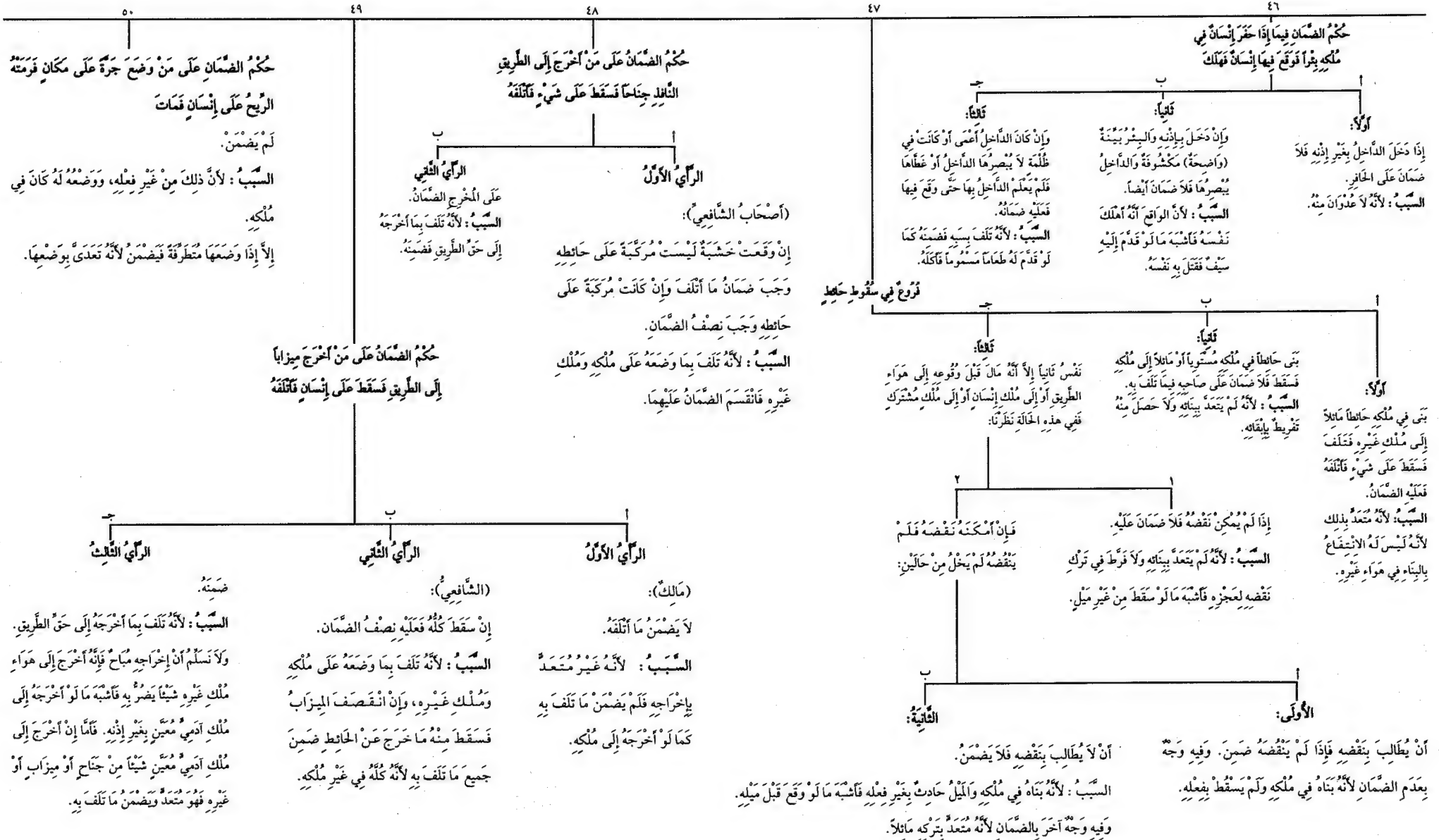


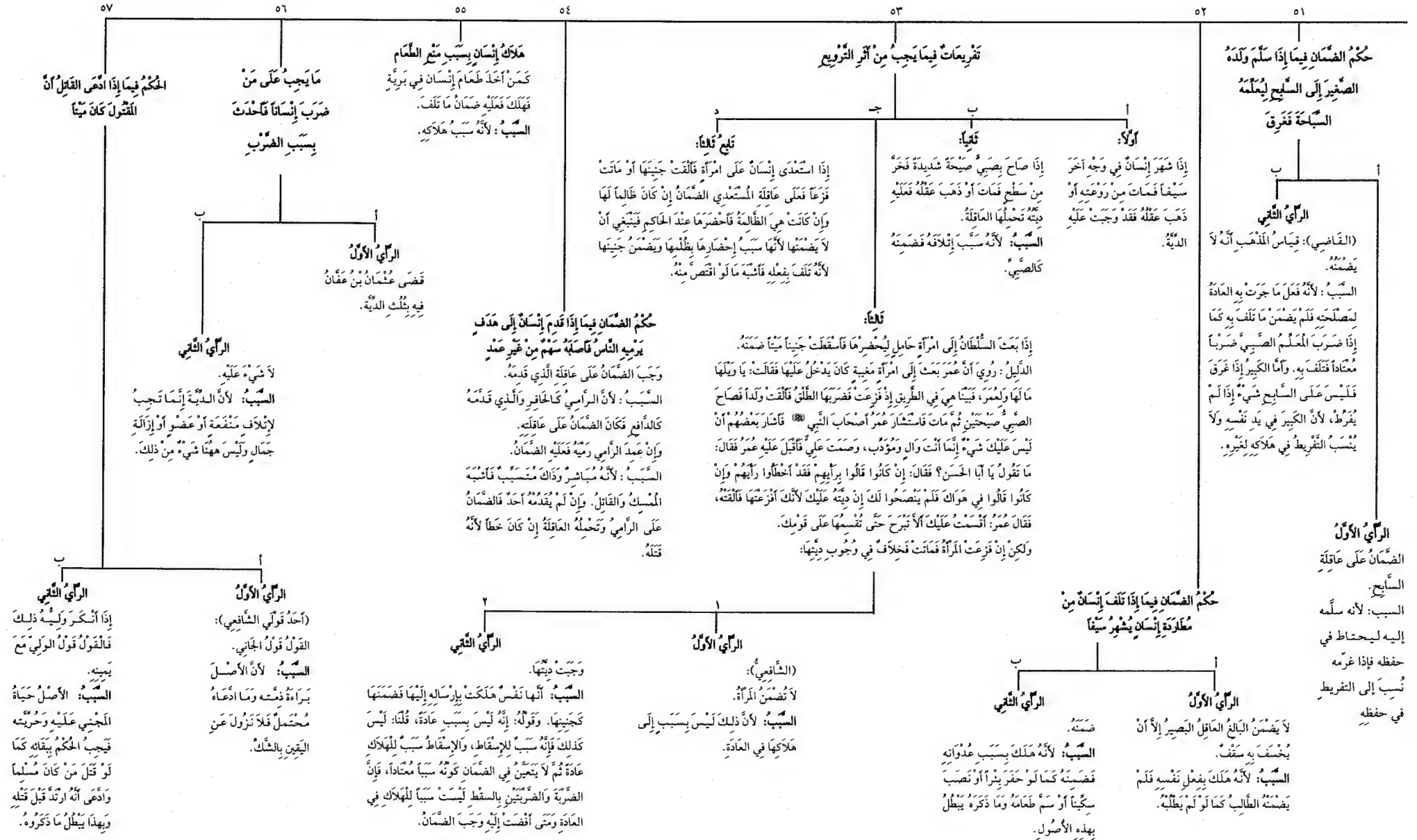


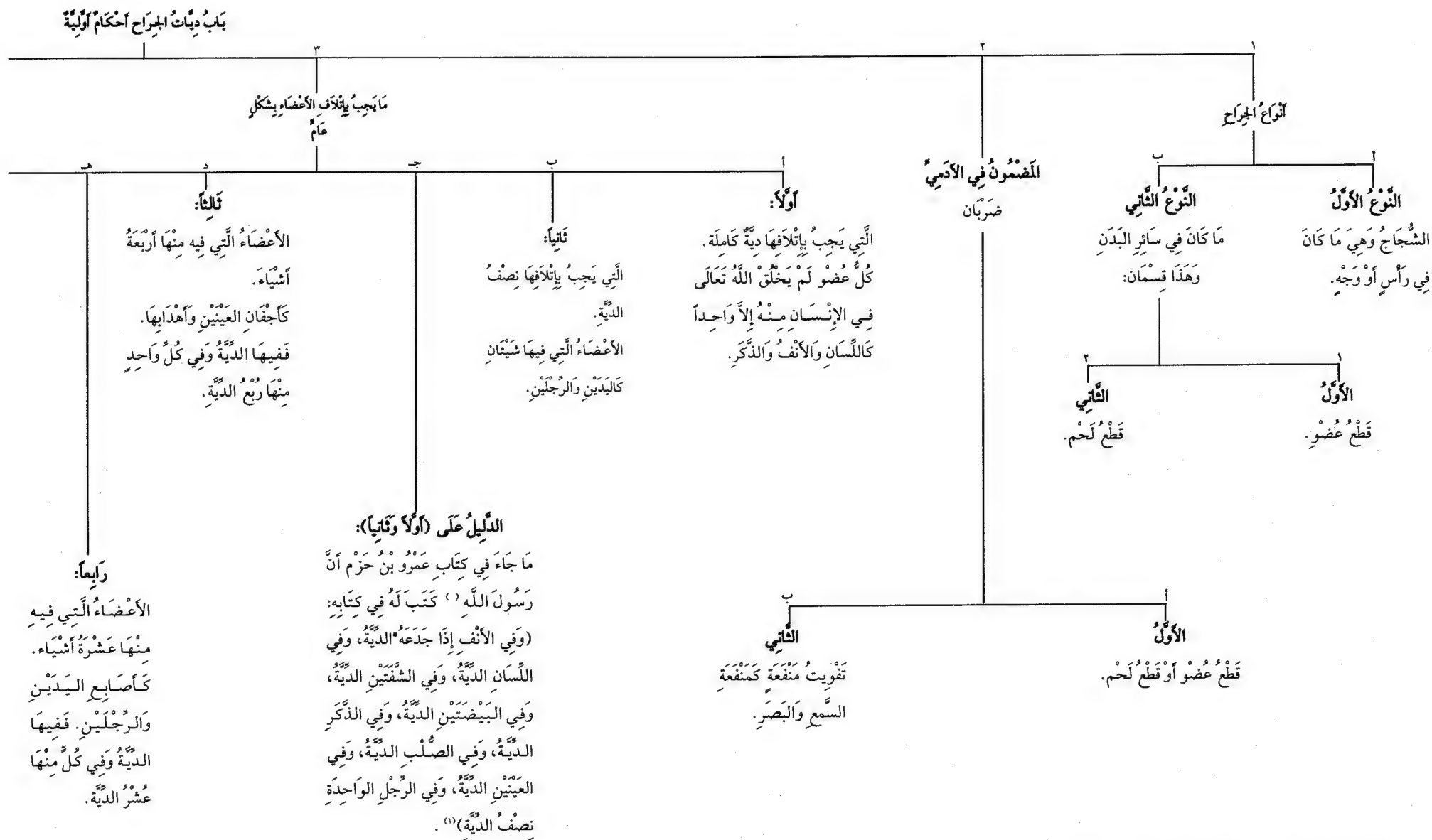
(١) أثر علي.

(٢) أثر عمر أخرجه الدارقطني في الحدود والديات (٩٨ / ٣) قال الحافظ فيه انقطاع.

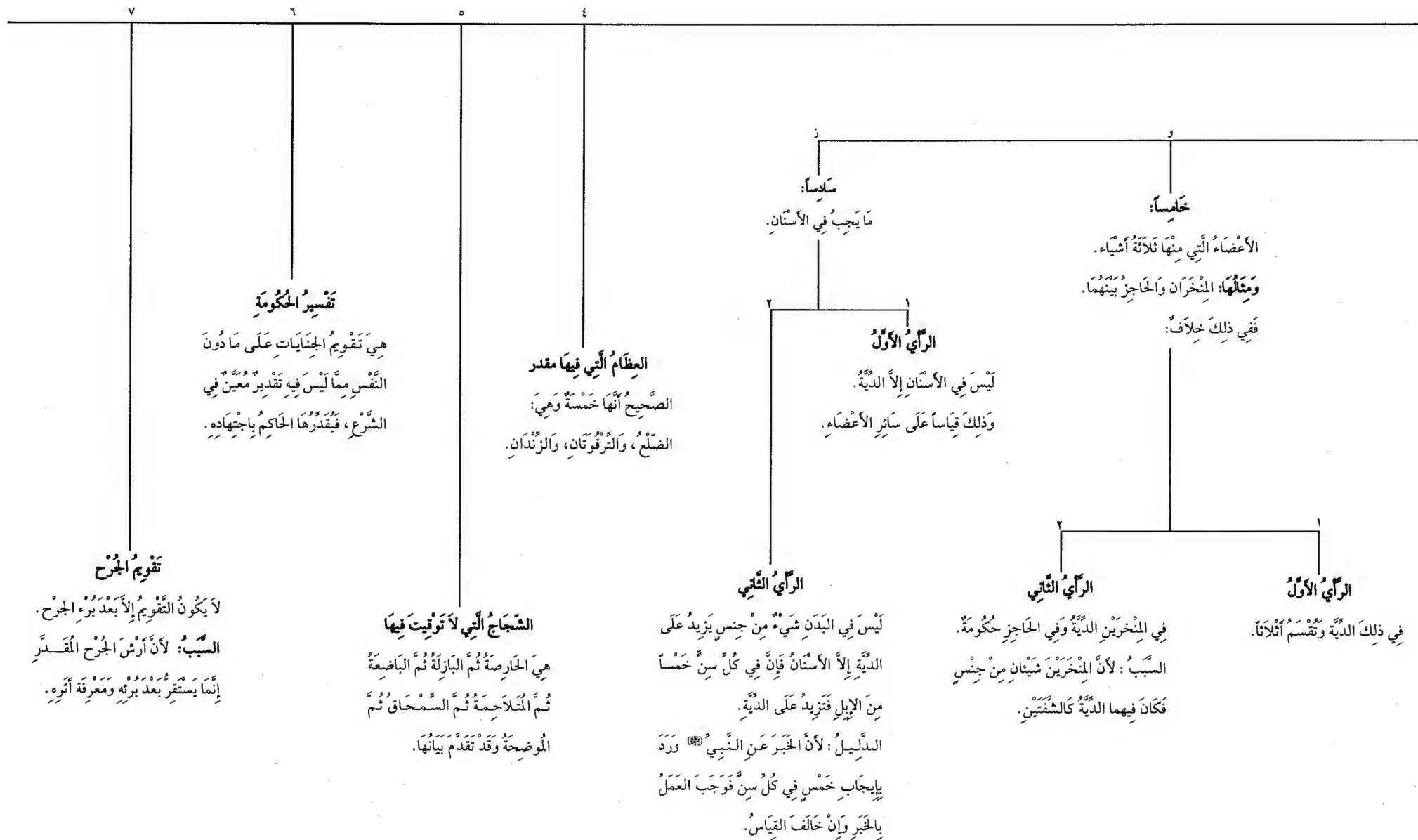


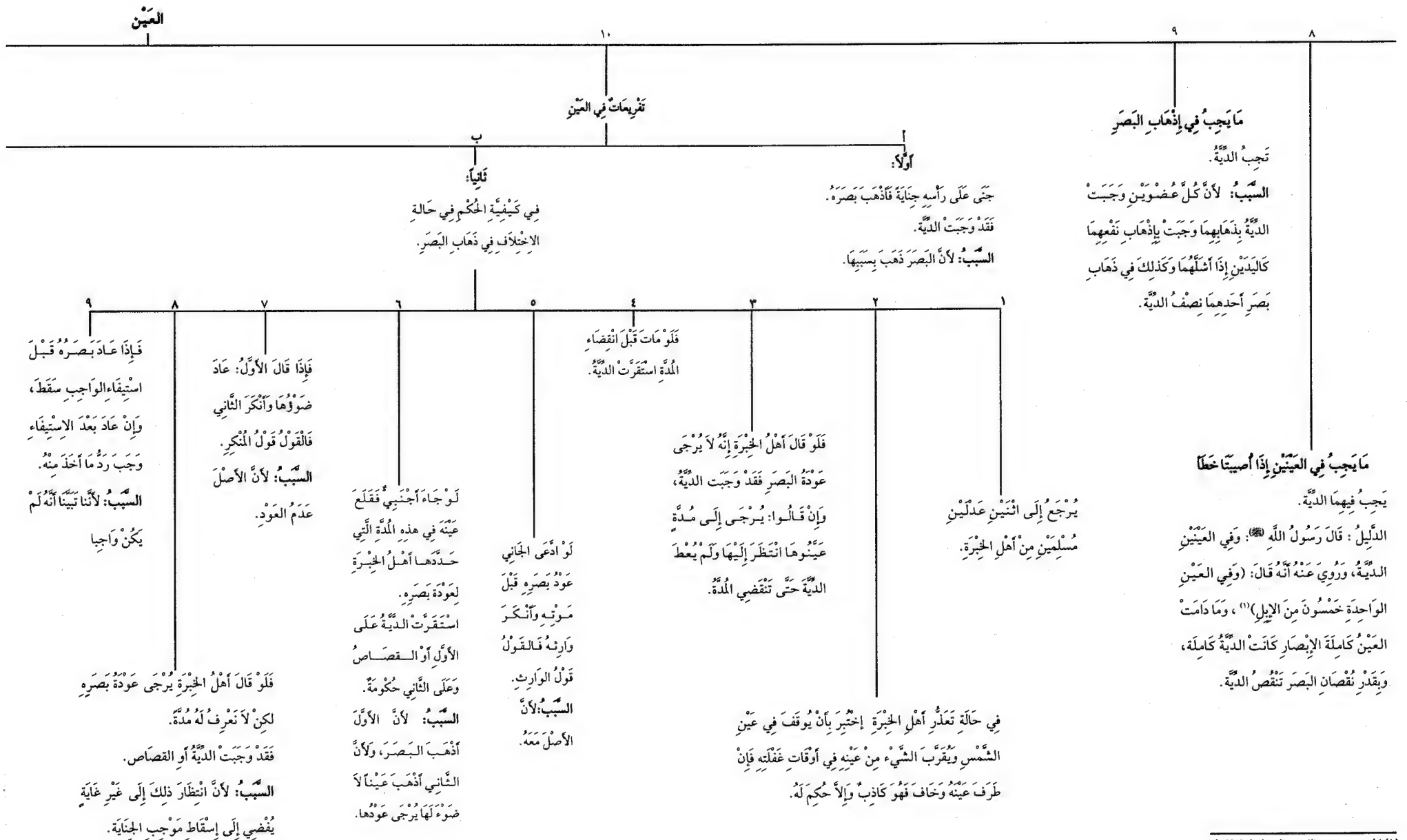




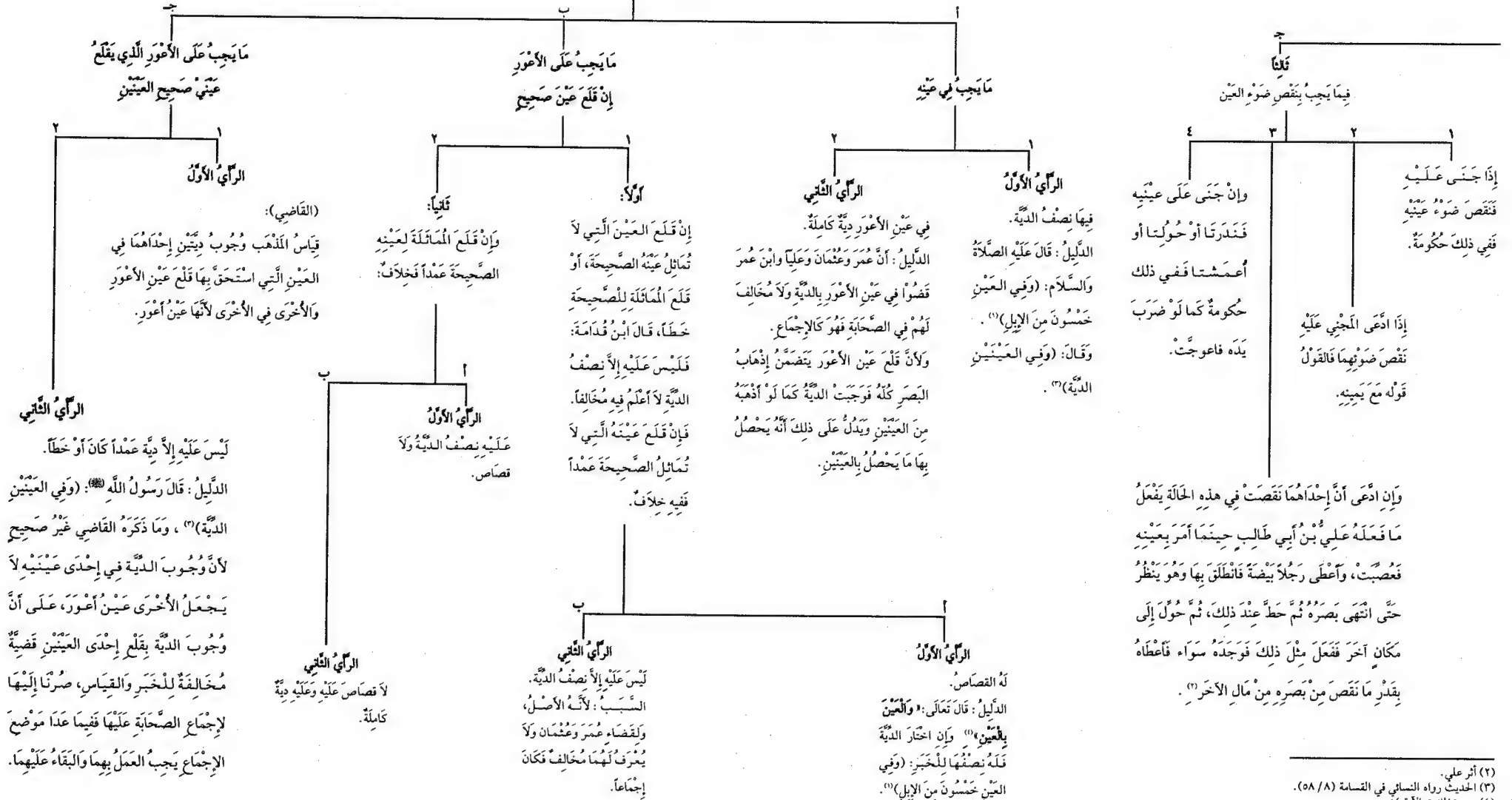


* معنى (إذا جدعه) أي أخذ كله قطعاً. الموطأ بتحقيق عبد الباقي: ٢ / ٨٢٩، وجاء في رواية النسائي إذا أوعى. (١) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٨ / ٥٧) وَرَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ قَالَ: كِتَابُ عَمْرُو بْنِ حَزَمٍ مَعْرُوفٌ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ وَمَا فِيهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ إِلَّا قَلِيلاً.





أحكام في الأعور

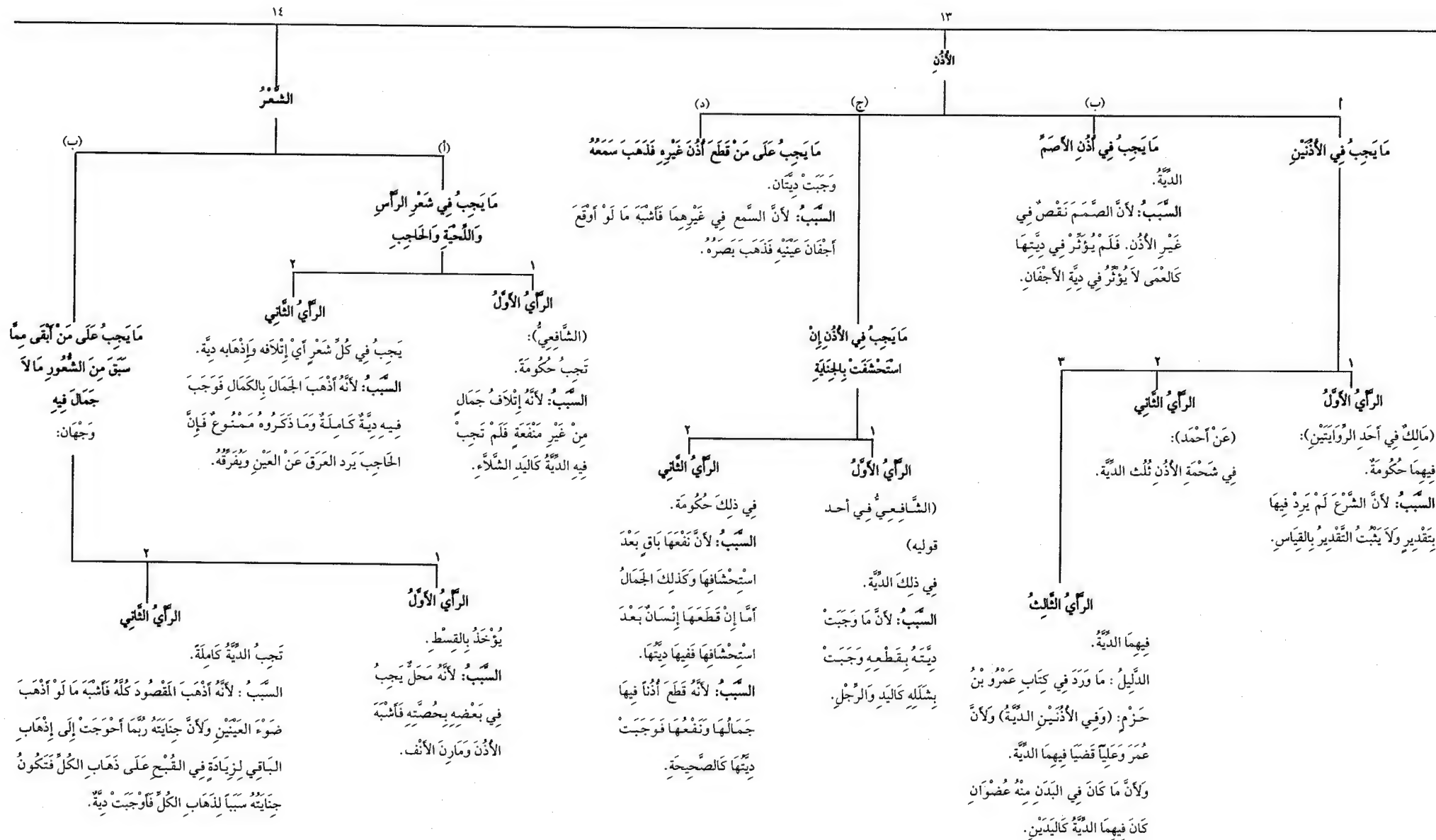


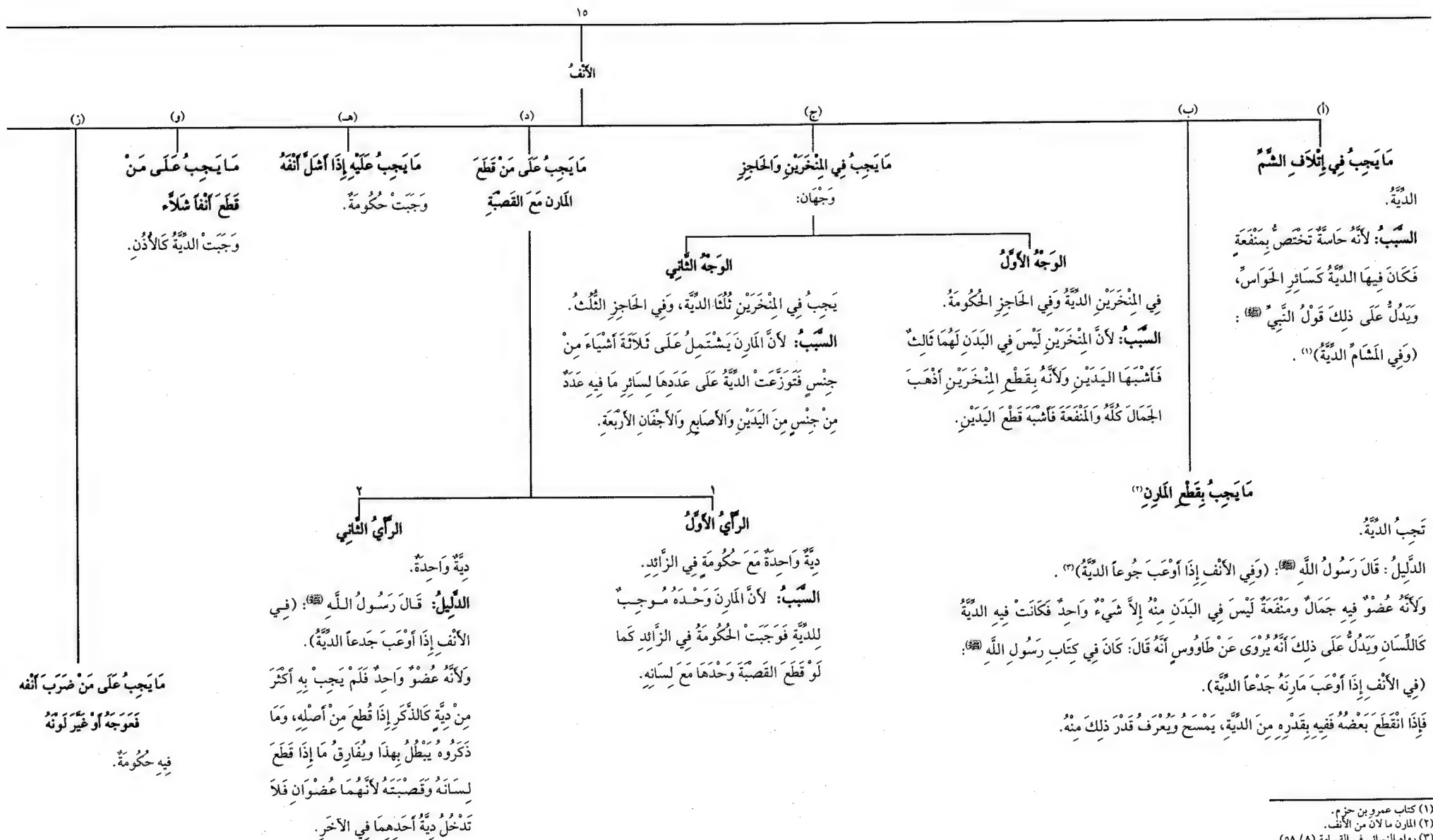
(٢) أثر علي.
(٣) الحديث رواه الترمذي في القسامة (٥٨/٨).
(٤) سورة المائدة: الآية ٥٤.

تابعُ أحكامِ الأضغاد

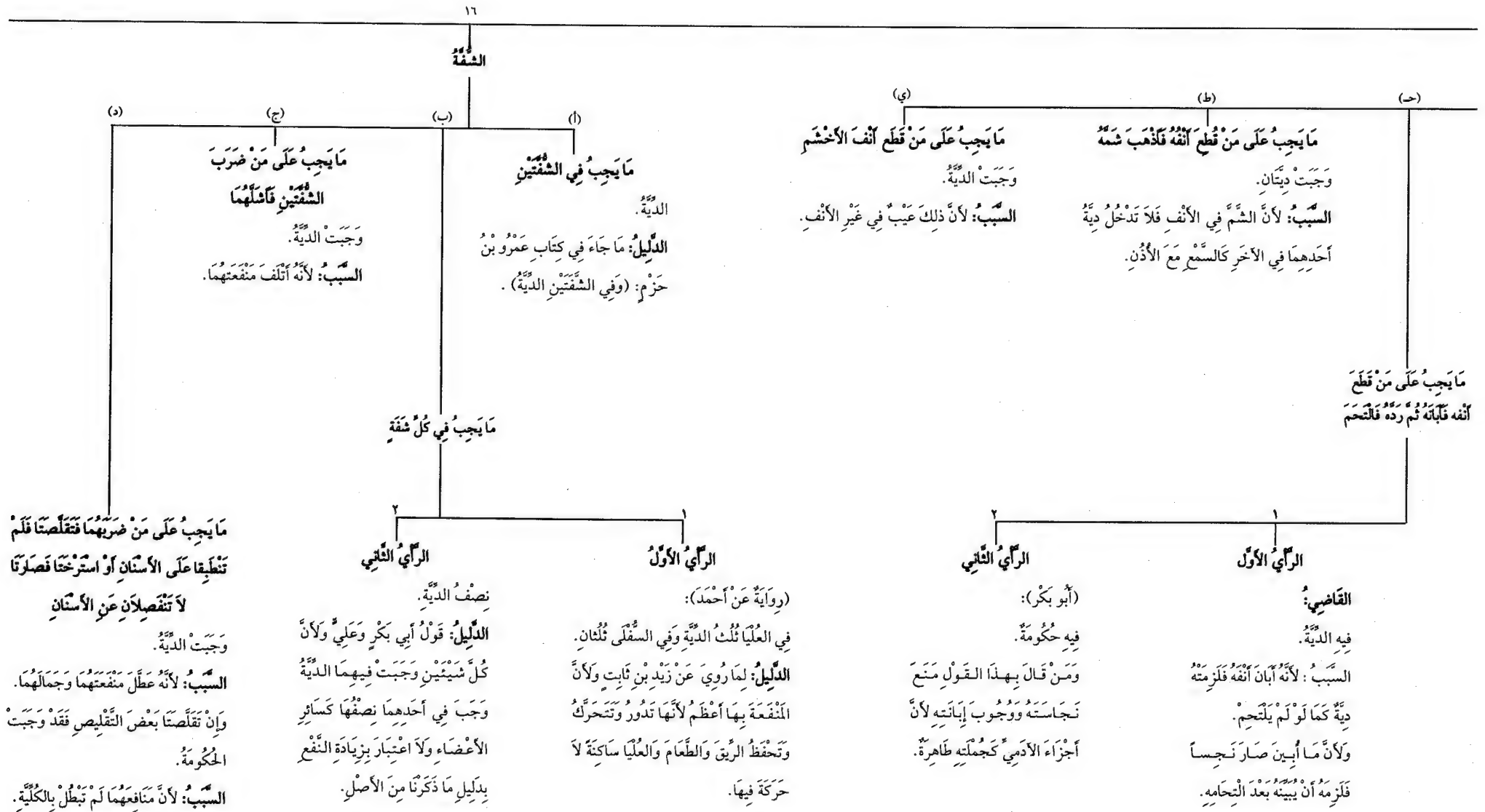
١٢
تابعُ العينِ
ما يجبُ في أجفانِ العينِ







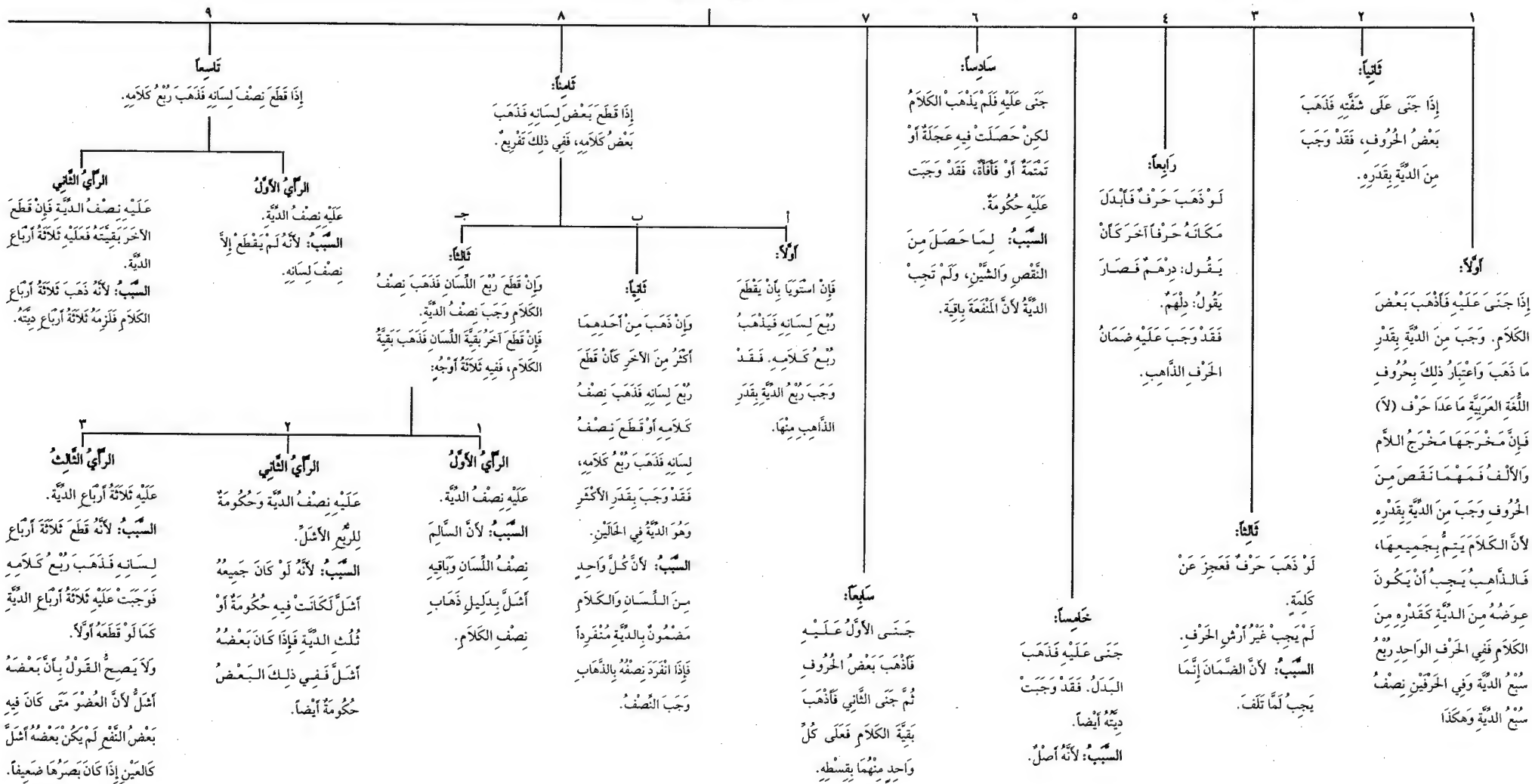
(١) كتاب عمرو بن حزم.
(٢) المارون ما لأن من الأنف.
(٣) رواه النسائي في القسامة (٥٨/٨).



١٧ اللسان	(هـ)	(د)	(ج)	(ب)	(أ)
	تفريع في نقص الذوق على رأي أبي الخطاب	مَا يَجِبُ عَلَى مَنْ جَنَى عَلَيْهِ فُخْرَسَ الدِّيةِ. السَّبَبُ: لَأَنَّ كُلَّ مَا تَعَلَّقَتْ الدِّيةُ بِاتِّلَافِهِ تَعَلَّقَتْ بِاتِّلَافِ مَنْفَعَتِهِ كَالْيَدِ.	مَا يَجِبُ عَلَى مَنْ جَنَى عَلَيْهِ فَانْهَبَ ذَوْقَهُ	مَا يَجِبُ فِي اللِّسَانِ الدِّيةُ. الدَّلِيلُ: مَا جَاءَ فِي كِتَابِ عَمْرِو بْنِ حَرْمٍ: (وَفِي اللِّسَانِ الدِّيةُ) ^(١) ، وَلَأَنَّ فِيهِ جَمَالًا وَمَنْفَعَةً لِقَوْلِهِ (ﷺ) لَمَّا سُئِلَ عَنِ الْجَمَالِ فَقَالَ: «فِي اللِّسَانِ»، وَمَنْفَعَةُ اللِّسَانِ غَنِيَّةٌ عَنِ التَّعْرِيفِ.	مَا يَجِبُ فِي اللِّسَانِ الْغَيْرِ نَاطِقٍ لَا تَجِبُ فِيهِ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ. السَّبَبُ: لِذَهَابِ نَفْعِهِ الْمَقْصُودِ مِنْهُ كَالْيَدِ الشَّلَاءِ وَالْعَيْنِ الْقَائِمَةِ.
سَدَاسًا: جَنَى عَلَى لِسَانٍ نَاطِقٍ فَأَذْهَبَ كَلَامَهُ وَذَوْقَهُ فَفِيهِ دِيَّتَانِ وَإِنْ قَطَعَهُ فَذَهَابَ مَعَهُ فِيهِ دِيَّةٌ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّهُمَا يَذْهَبَانِ تَبَعًا لِذَهَابِهِ فَوَجَبَتْ دِيَّتُهُ دُونَ دِيَّتِهِمَا كَمَا لَوْ قَتَلَ إِنْسَانًا لَمْ تَجِبْ إِلَّا دِيَّةٌ وَاحِدَةٌ وَلَوْ ذَهَبَتْ مَنَافِعُهُ مَعَ بَقَائِهِ فَبَقِيَ كُلُّ مَنْفَعَةٍ دِيَّةً.	رَابِعًا: وَإِذَا لَمْ يُدْرِكْ بِوَاحِدَةٍ وَنَقَصَ الْبَاقِي، فَعَلَيْهِ خُمُسُ الدِّيةِ وَحُكْمُهُ لِنَقْصِ الْبَاقِي.	ثَلَاثًا: وَلَوْ نَقَصَ الذَّوْقُ نَقْصًا يَتَقَدَّرُ بِأَلَّا يُدْرِكُ بِأَحَدِ الْمَذَاقِ الْخُمْسَةَ (الْحَلَاوَةُ وَالْمَرَارَةُ وَالْحُمُوضَةُ وَالْمُلُوحَةُ وَالْعَذُوبَةُ) وَيُدْرِكُ بِالْبَاقِي، فَفِيهِ خُمُسُ الدِّيةِ.	ثَانِيًا: إِذَا نَقَصَ الذَّوْقُ نَقْصًا غَيْرَ مُقَدَّرٍ بِأَنَّ لَا يُدْرِكُ الْمَذَاقَ عَلَى الْكَمَالِ فَفِيهِ حُكْمُهُ.	أَوَّلًا: إِذَا ذَهَبَ ذَوْقُهُ كُلُّهُ فِيهِ الدِّيةُ.	الرَّأْيُ الْأَوَّلُ قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: فِيهِ الدِّيةُ. السَّبَبُ: لَأَنَّ الذَّوْقَ حَاسَّةٌ فَاشْتَبَهَ الشَّمَّ.
الرَّأْيُ الثَّانِي قِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا دِيَّةَ فِيهِ. السَّبَبُ: لِأَنَّهُ لَوْ وَجَبَ فِي الذَّوْقِ دِيَّةٌ لَوَجَبَتْ فِي ذَهَابِهِ مَعَ ذَهَابِ اللِّسَانِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّ فِي إِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّ لِسَانَ الْآخَرَسِ لَا تَكْمُلُ الدِّيةُ فِيهِ إِجْمَاعًا عَلَى أَنَّهَا لَا تَكْمُلُ فِي ذَهَابِ الذَّوْقِ بِمُفْرَدِهِ لِأَنَّ كُلَّ عُضْوٍ لَا تَكْمُلُ الدِّيةُ فِيهِ بِمَنْفَعَتِهِ لَا تَكْمُلُ بِمَنْفَعَةٍ دُونَهُ كَسَائِرِ الْأَعْضَاءِ.	الرَّأْيُ الثَّانِي قِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا دِيَّةَ فِيهِ. السَّبَبُ: لِأَنَّهُ لَوْ وَجَبَ فِي الذَّوْقِ دِيَّةٌ لَوَجَبَتْ فِي ذَهَابِهِ مَعَ ذَهَابِ اللِّسَانِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّ فِي إِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّ لِسَانَ الْآخَرَسِ لَا تَكْمُلُ الدِّيةُ فِيهِ إِجْمَاعًا عَلَى أَنَّهَا لَا تَكْمُلُ فِي ذَهَابِ الذَّوْقِ بِمُفْرَدِهِ لِأَنَّ كُلَّ عُضْوٍ لَا تَكْمُلُ الدِّيةُ فِيهِ بِمَنْفَعَتِهِ لَا تَكْمُلُ بِمَنْفَعَةٍ دُونَهُ كَسَائِرِ الْأَعْضَاءِ.	الرَّأْيُ الثَّانِي قِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا دِيَّةَ فِيهِ. السَّبَبُ: لِأَنَّهُ لَوْ وَجَبَ فِي الذَّوْقِ دِيَّةٌ لَوَجَبَتْ فِي ذَهَابِهِ مَعَ ذَهَابِ اللِّسَانِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّ فِي إِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّ لِسَانَ الْآخَرَسِ لَا تَكْمُلُ الدِّيةُ فِيهِ إِجْمَاعًا عَلَى أَنَّهَا لَا تَكْمُلُ فِي ذَهَابِ الذَّوْقِ بِمُفْرَدِهِ لِأَنَّ كُلَّ عُضْوٍ لَا تَكْمُلُ الدِّيةُ فِيهِ بِمَنْفَعَتِهِ لَا تَكْمُلُ بِمَنْفَعَةٍ دُونَهُ كَسَائِرِ الْأَعْضَاءِ.	الرَّأْيُ الثَّانِي قِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا دِيَّةَ فِيهِ. السَّبَبُ: لِأَنَّهُ لَوْ وَجَبَ فِي الذَّوْقِ دِيَّةٌ لَوَجَبَتْ فِي ذَهَابِهِ مَعَ ذَهَابِ اللِّسَانِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّ فِي إِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّ لِسَانَ الْآخَرَسِ لَا تَكْمُلُ الدِّيةُ فِيهِ إِجْمَاعًا عَلَى أَنَّهَا لَا تَكْمُلُ فِي ذَهَابِ الذَّوْقِ بِمُفْرَدِهِ لِأَنَّ كُلَّ عُضْوٍ لَا تَكْمُلُ الدِّيةُ فِيهِ بِمَنْفَعَتِهِ لَا تَكْمُلُ بِمَنْفَعَةٍ دُونَهُ كَسَائِرِ الْأَعْضَاءِ.	الرَّأْيُ الثَّانِي قِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا دِيَّةَ فِيهِ. السَّبَبُ: لِأَنَّهُ لَوْ وَجَبَ فِي الذَّوْقِ دِيَّةٌ لَوَجَبَتْ فِي ذَهَابِهِ مَعَ ذَهَابِ اللِّسَانِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّ فِي إِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّ لِسَانَ الْآخَرَسِ لَا تَكْمُلُ الدِّيةُ فِيهِ إِجْمَاعًا عَلَى أَنَّهَا لَا تَكْمُلُ فِي ذَهَابِ الذَّوْقِ بِمُفْرَدِهِ لِأَنَّ كُلَّ عُضْوٍ لَا تَكْمُلُ الدِّيةُ فِيهِ بِمَنْفَعَتِهِ لَا تَكْمُلُ بِمَنْفَعَةٍ دُونَهُ كَسَائِرِ الْأَعْضَاءِ.	الرَّأْيُ الثَّانِي قِيَاسُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا دِيَّةَ فِيهِ. السَّبَبُ: لِأَنَّهُ لَوْ وَجَبَ فِي الذَّوْقِ دِيَّةٌ لَوَجَبَتْ فِي ذَهَابِهِ مَعَ ذَهَابِ اللِّسَانِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّ فِي إِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّ لِسَانَ الْآخَرَسِ لَا تَكْمُلُ الدِّيةُ فِيهِ إِجْمَاعًا عَلَى أَنَّهَا لَا تَكْمُلُ فِي ذَهَابِ الذَّوْقِ بِمُفْرَدِهِ لِأَنَّ كُلَّ عُضْوٍ لَا تَكْمُلُ الدِّيةُ فِيهِ بِمَنْفَعَتِهِ لَا تَكْمُلُ بِمَنْفَعَةٍ دُونَهُ كَسَائِرِ الْأَعْضَاءِ.

(و)

تفريع في ذهاب الكلام



كتاب ديّات الجراح (أحكام الأعضاء)

(و)
تَلْعُ تُفْرِغُ ذَهَابَ الْكَلَامِ

١١
حَادِي عَشَرَ:

لَوْ قُطِعَ بَعْضُ لِسَانِهِ عَمْدًا فَاقْتَصَّ
الْمَجْنُونُ عَلَيْهِ مِنْ مِثْلِ مَا جَنَى عَلَيْهِ بِهِ
فَذَهَبَ مِنْ كَلَامِ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ مَا ذَهَبَ
مِنْ كَلَامِ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ وَأَكْثَرَ فَقَدْ
اسْتَوْفَى حَقَّهُ وَلَا شَيْءَ فِي الزَّائِدِ.
السَّبَبُ: لِأَنَّهُ مِنْ سِرَايَةِ الْقَوْدِ وَسِرَايَةِ
الْقَوْدِ غَيْرَ مَضْمُونَةٍ.
وَأِنْ ذَهَبَ أَقْلٌ فَلِلْمَقْتَصِّ دِيَّةٌ مَا بَقِيَ
لأنَّهُ لَمْ يَسْتَوْفِ بِدَلِّهِ.

عَاشِرًا:

إِذَا لَمْ يَقُطْعِ الثَّانِي نِصْفَ اللِّسَانِ لَكِنْ جَنَى عَلَيْهِ جَنَايَةً
أَذْهَبَتْ بَقِيَّةَ كَلَامِهِ مَعَ بَاقِي لِسَانِهِ فَعَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ دِيَّتِهِ.
السَّبَبُ: لِأَنَّهُ ذَهَبَ بِثَلَاثَةِ أَرْبَاعٍ مَا فِيهِ الدِّيَّةُ فَكَانَ عَلَيْهِ
ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الدِّيَّةِ كَمَا لَوْ جَنَى عَلَى صَحِيحٍ فَذَهَبَ بِثَلَاثَةِ
أَرْبَاعِ كَلَامِهِ مَعَ بَقَاءِ لِسَانِهِ.

١٢

ثَانِي عَشَرَ:

لَوْ قُطِعَ لِسَانُ صَغِيرٍ لَمْ يَتَكَلَّمْ لِقَوْلِيَّتِهِ

الرَّأْيُ الْأَوَّلُ

(أَبُو حَنِيفَةَ):

لَا تَجِبُ الدِّيَّةُ.

السَّبَبُ: لِأَنَّهُ لِسَانٌ لَا كَلَامَ
فِيهِ كَلِسَانِ الْأَخْرَسِ.

الرَّأْيُ الثَّانِي

وَجِبَتْ الدِّيَّةُ.

السَّبَبُ: لِأَنَّهُ ظَاهِرُهُ السَّلَامَةُ وَإِنَّمَا لَمْ
يَتَكَلَّمْ لِأَنَّهُ لَا يُحْسِنُ الْكَلَامَ فَوَجِبَتْ بِهِ
الدِّيَّةُ كَالْكَبِيرِ وَيُخَالَفُ الْأَخْرَسَ فَإِنَّهُ
عَلِمَ أَنَّهُ أَهْلٌ أَلَّا تَرَى أَنَّ أَعْضَاءَهُ لَا
يَبْطِشُ بِهَا وَتَجِبُ فِيهَا الدِّيَّةُ.

١٣

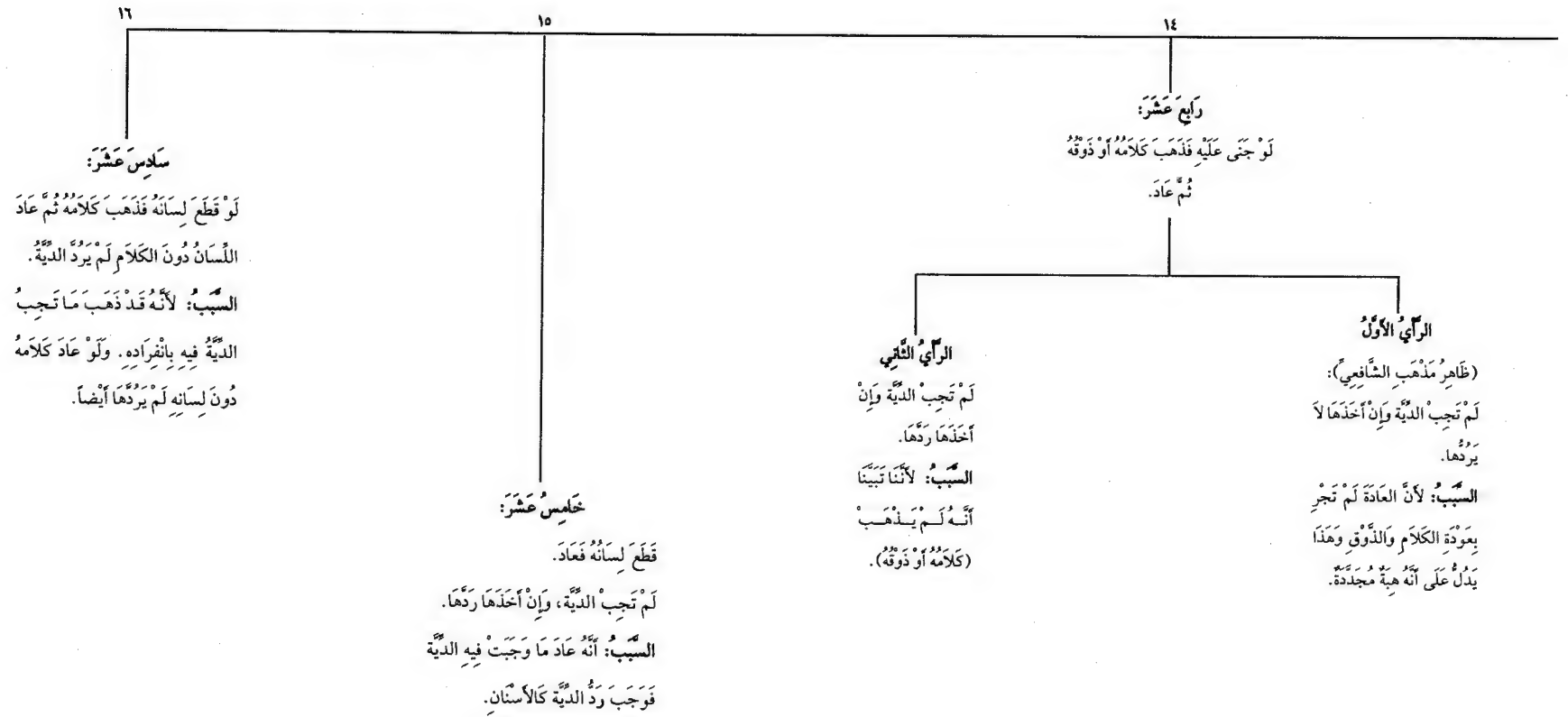
ثَلَاثُ عَشَرَ:

وَأِنْ بَلَغَ حَدًا يَتَكَلَّمُ مِثْلَهُ فَلَمْ يَتَكَلَّمْ.

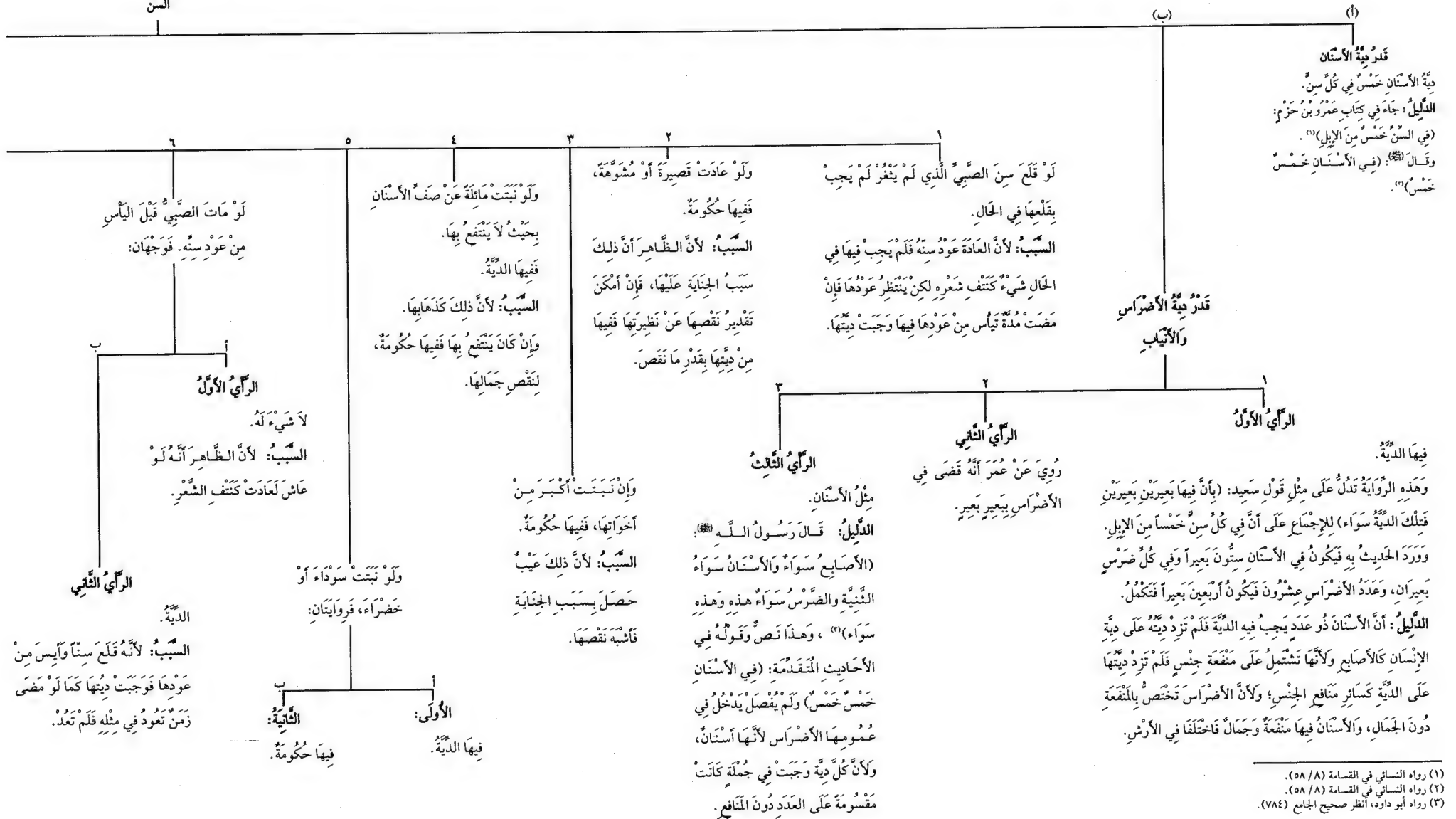
لَمْ تَجِبْ فِيهِ الدِّيَّةُ.

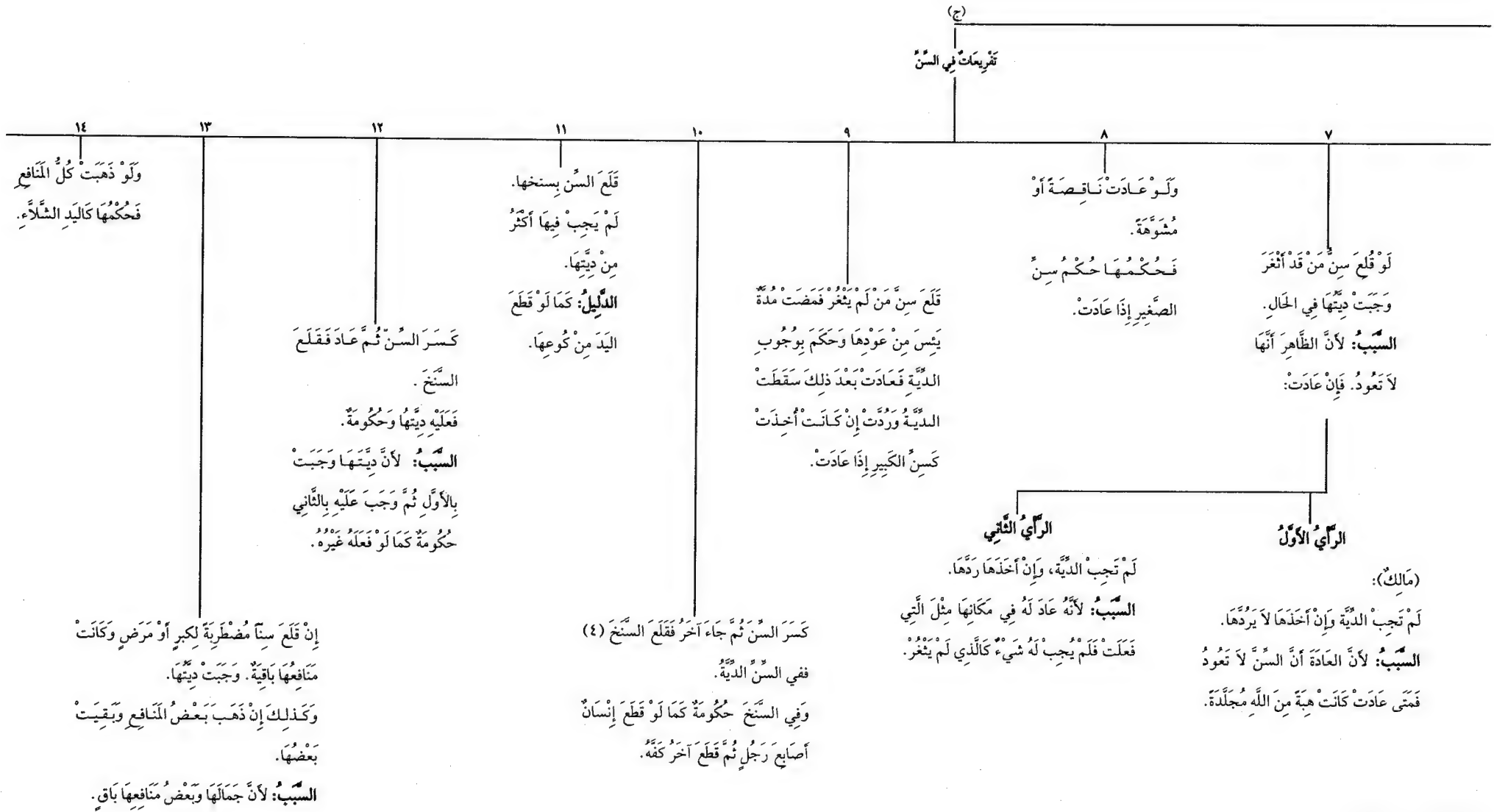
السَّبَبُ: لِأَنَّهُ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى

الْكَلَامِ وَيَجِبُ فِيهِ مَا يَجِبُ فِي الْأَخْرَسِ.



تابع باب ديات الجراح / تابع أحكام الأعضاء

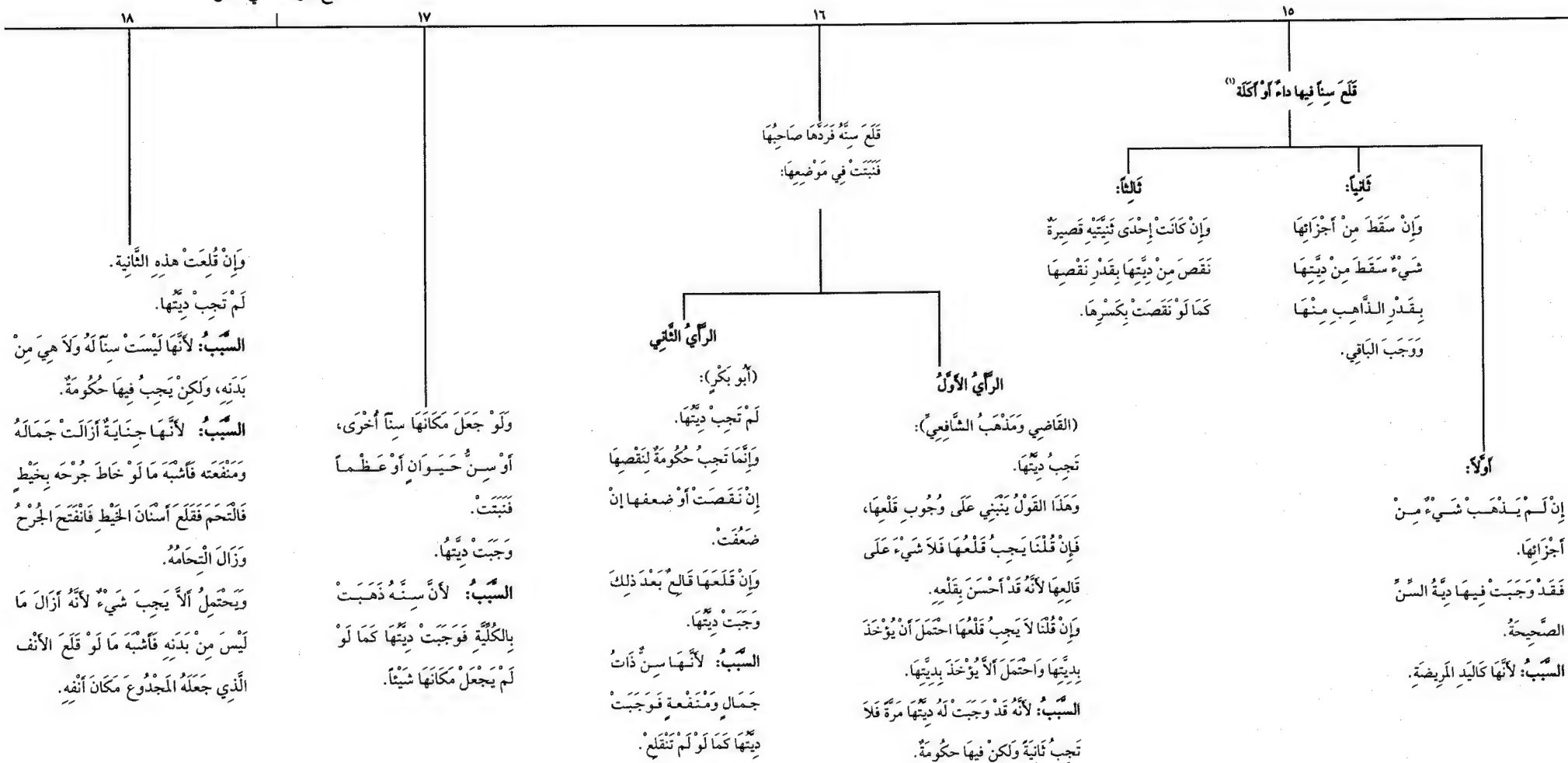
١٨
السن



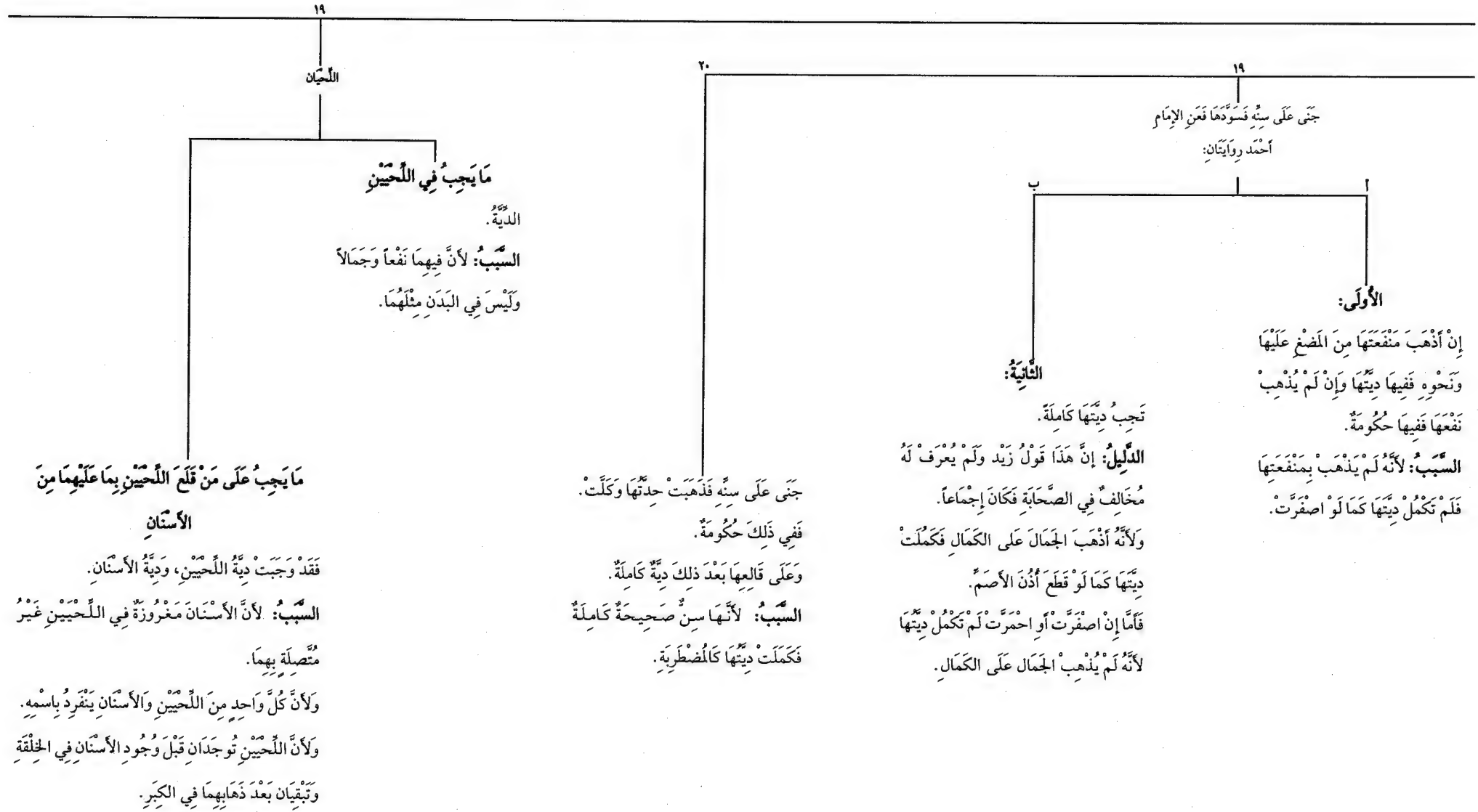
تابعُ بَابِ دِيَّاتِ الْجِرَاحِ

تابعُ أَحْكَامِ الْأَعْضَاءِ

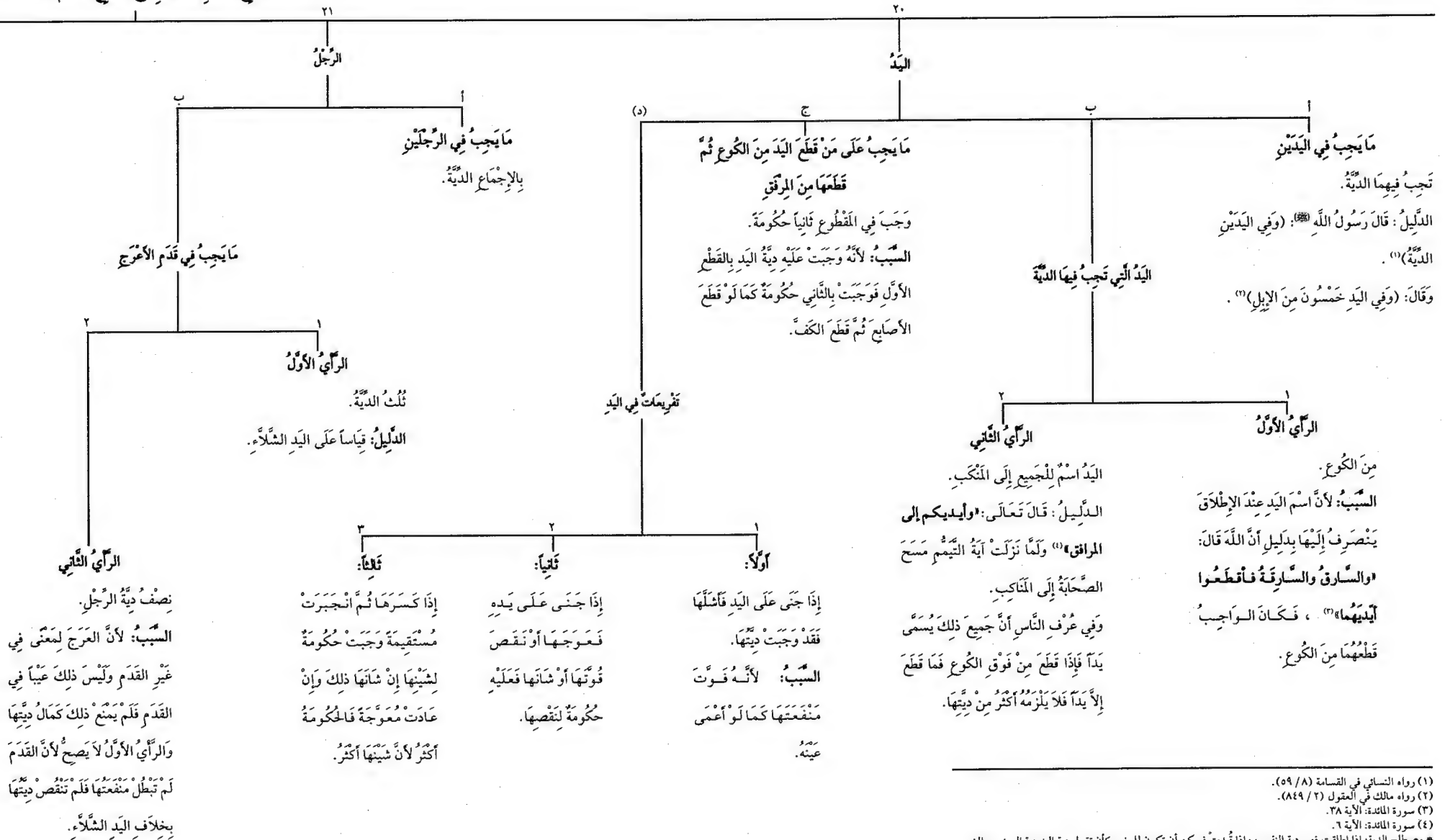
تابعُ تَفْرِيعَاتِ فِي السِّنِّ



(١) معنى أكله داءٌ في العضو يتأكل منه / هامش المفتي ٨ / ٤٥٤.



تابعُ بابِ دِيَّاتِ الجِرَاحِ / تابعُ أحكامِ الأعضاء



(١) رواه النسائي في القسامة (٥٩/٨).

(٢) رواه مالك في المقول (٨٤٩/٢).

(٣) سورة المائدة: الآية ٢٨.

(٤) سورة المائدة: الآية ٦.

* مصطلح الدية: إذا أطلقت فهي دية النفس، وإذا قيدت فيمكن أن تكون للمعضو كأن تقول دية اليد دية العين... إلخ.

٢٢
الأصابع

(ب)

(ا)

مَا يَجِبُ فِي كُلِّ أَصْبَعٍ مِنَ الْيَدَيْنِ وَالرُّجْلَيْنِ
يَجِبُ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ.
الدَّلِيلُ: قَالَ (٥): (وَفِي كُلِّ أَصْبَعٍ مِنَ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ
وَالرُّجْلَيْنِ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ) (٥).
وَقَالَ: (دِيَّةُ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرُّجْلَيْنِ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ
لِكُلِّ أَصْبَعٍ) (٦).
وَقَالَ: (هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ) (٧)، يَعْنِي الْإِبْهَامَ وَالْخَنْصَرَ.

مَا يَجِبُ فِي كُلِّ أُنْمَلَةٍ مِنَ الْأَصَابِعِ
يَجِبُ فِي غَيْرِ الْإِبْهَامِ ثَلَاثَةُ أَبْعَرَةٍ
وَتِلْكَ لِكُلِّ أُنْمَلَةٍ.
وَفِي الْإِبْهَامِ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ لِكُلِّ
أُنْمَلَةٍ لِأَنَّ الْإِبْهَامَ فِيهِ أُنْمَلَتَانِ وَغَيْرُهُ
فِيهِ ثَلَاثَةُ أُنْمَلٍ.

(ج)

مَا يَجِبُ فِي الْأَصْبَعِ الزَّائِدَةِ

الرَّأْيُ الْأَوَّلُ

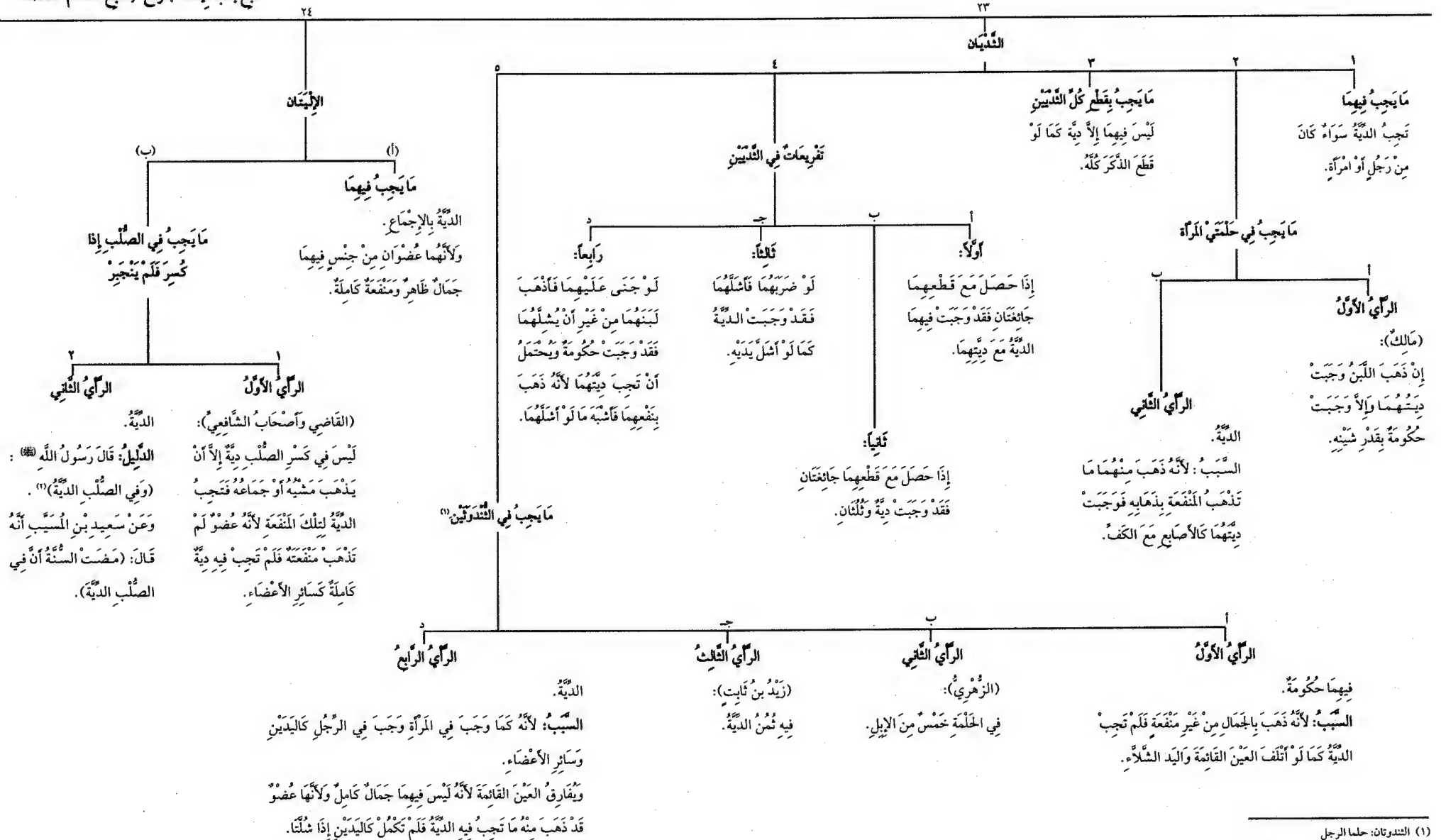
ذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ قِيَاسَ الْمَذْهَبِ أَنَّ
فِيهَا ثَلَاثُ دِيَّةٍ.
وَهَذَا مَرْوِيٌّ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ.

الرَّأْيُ الثَّانِي

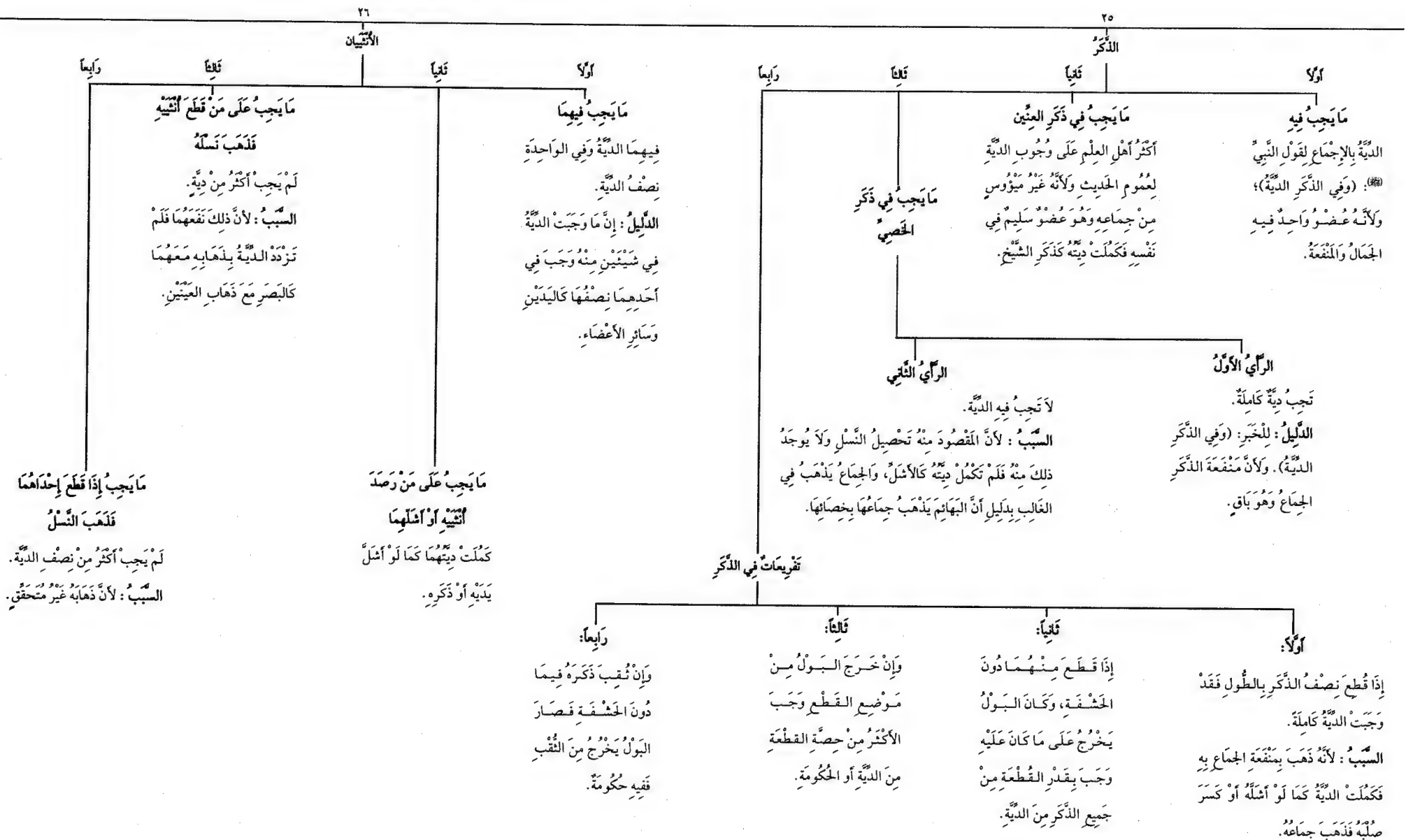
فِيهَا حُكْمَةٌ.
السَّبَبُ: لِأَنَّ التَّقْدِيرَ لَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا
بِالتَّوْفِيقِ أَوْ بِمِثَالَتِهِ لِمَا فِيهِ تَوْفِيقٌ وَلَيْسَ
ذَلِكَ هَاهُنَا لِأَنَّ الْيَدَ الشَّلَاءَ يَحْصُلُ بِهَا
الْجَمَالُ وَالْأَصْبَعُ الزَّائِدَةُ تَخْتَلِفُ
بِاخْتِلَافِ مَجَالِهَا وَصِفَتِهَا وَحُسْنِهَا
وَقُبْحِهَا فَكَيْفَ يَصِحُّ قِيَاسُهَا عَلَى الْيَدِ؟

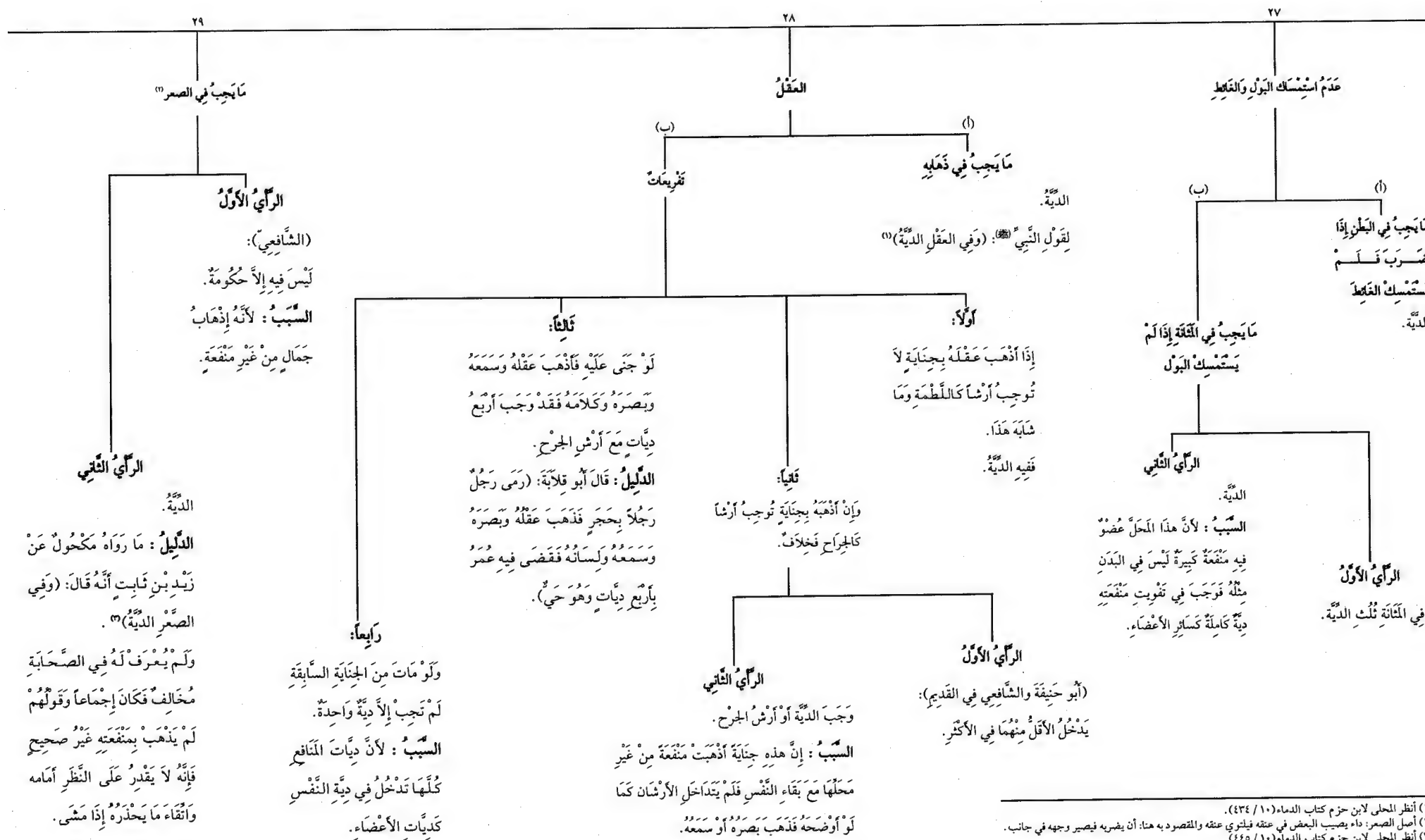
(٥) رواه النسائي في القسامة (٥٨/٨).
(٦) رواه البخاري في الديات ٦٨٩٥ (١٢/٢٣٥).
(٧) رواه أبو داود، انظر صحيح الجامع ٢٧٨٤.

تابع باب ديات الجراح / تابع أحكام الأعضاء



(١) التذوتان: حلما الرجل
(٢) الحديث رواه التستالي في القسامة ٨ / ٨٥



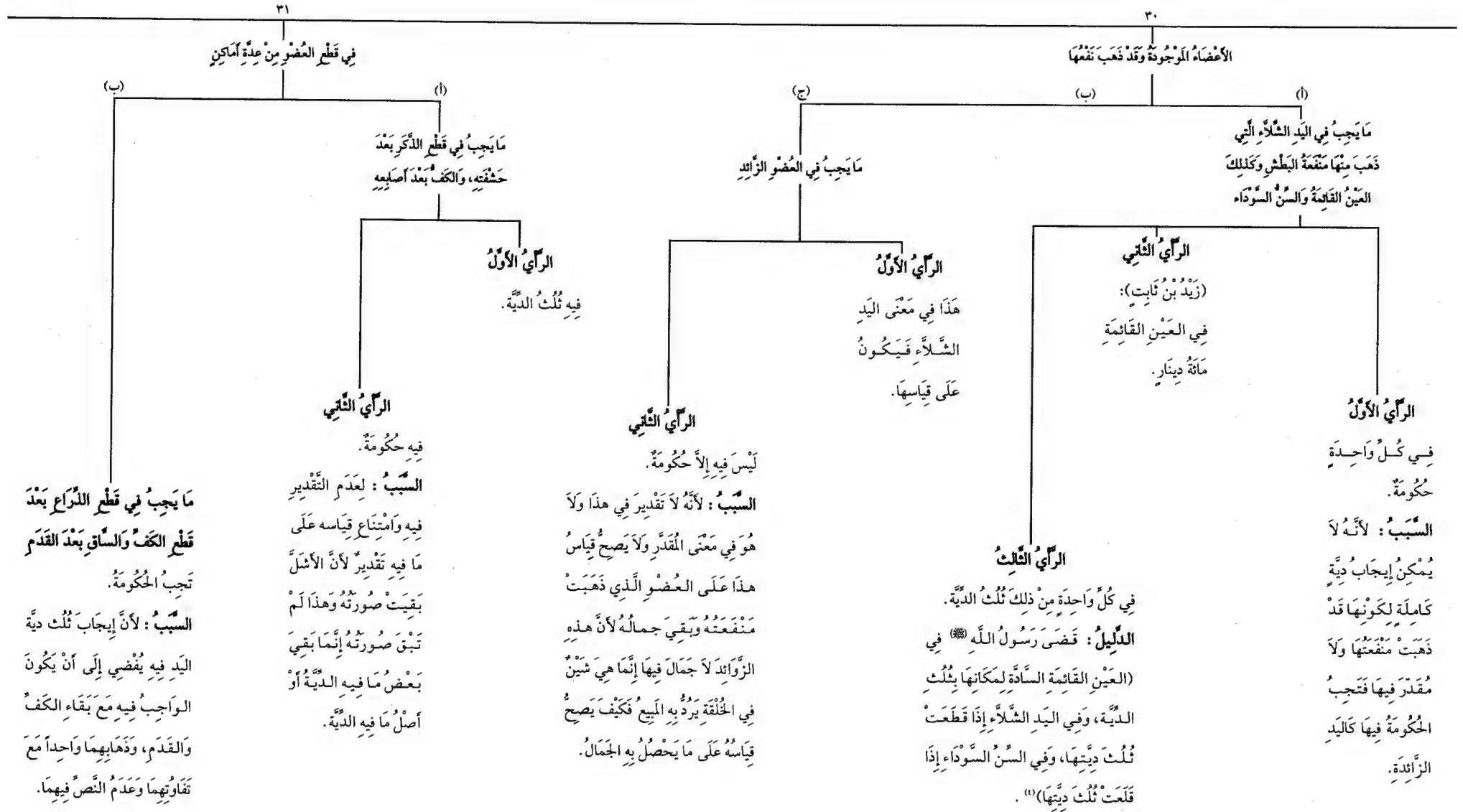


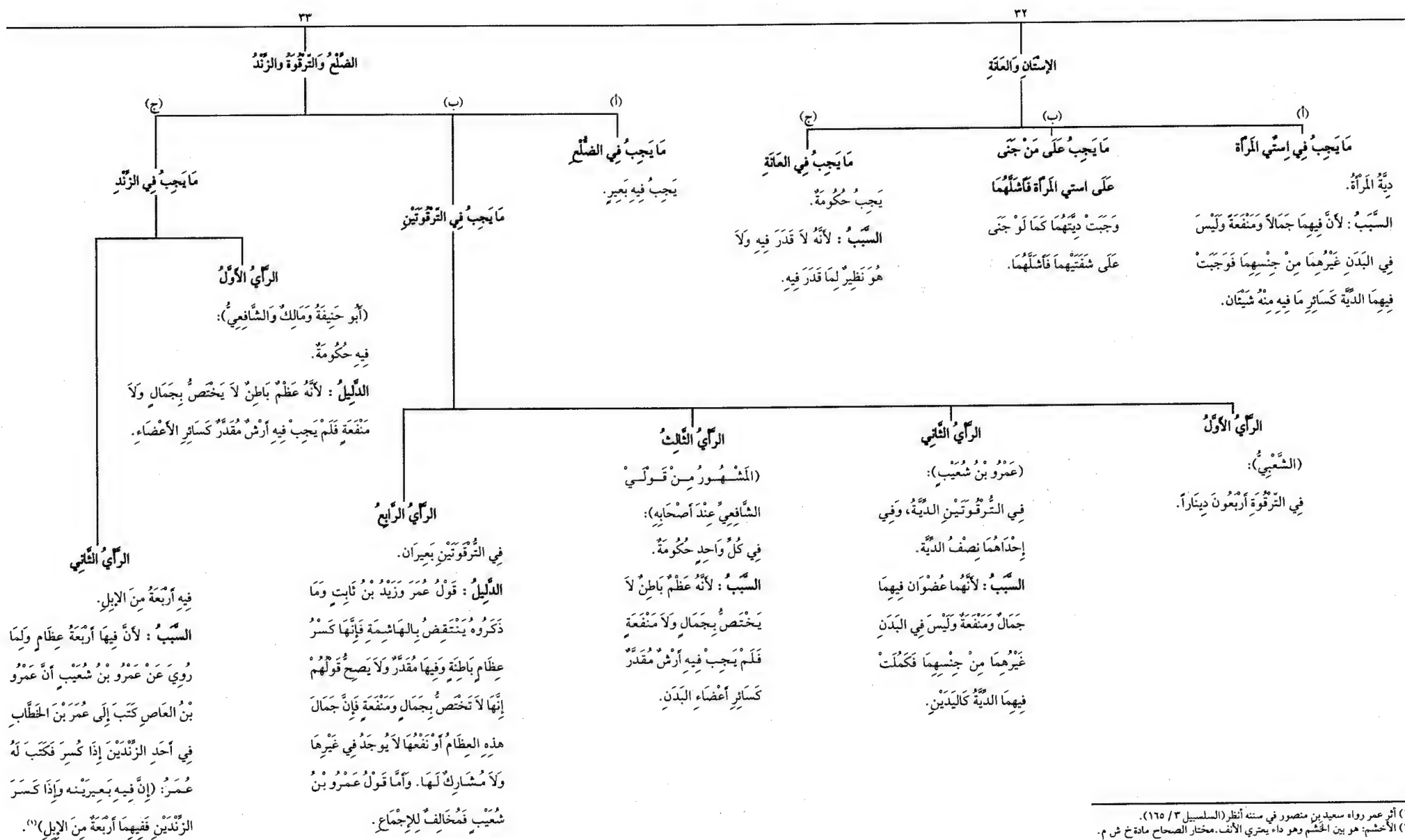
(١) أنظر المحلى لابن حزم كتاب الدماء (١٠/ ٤٣٤).

(٢) أصل الصعر: داء يصيب البطن في علقه فيلتوي علقه والمقصود به هنا: أن يضره فيصير وجهه في جانب.

(٣) أنظر المحلى لابن حزم كتاب الدماء (١٠/ ٤٤٥).

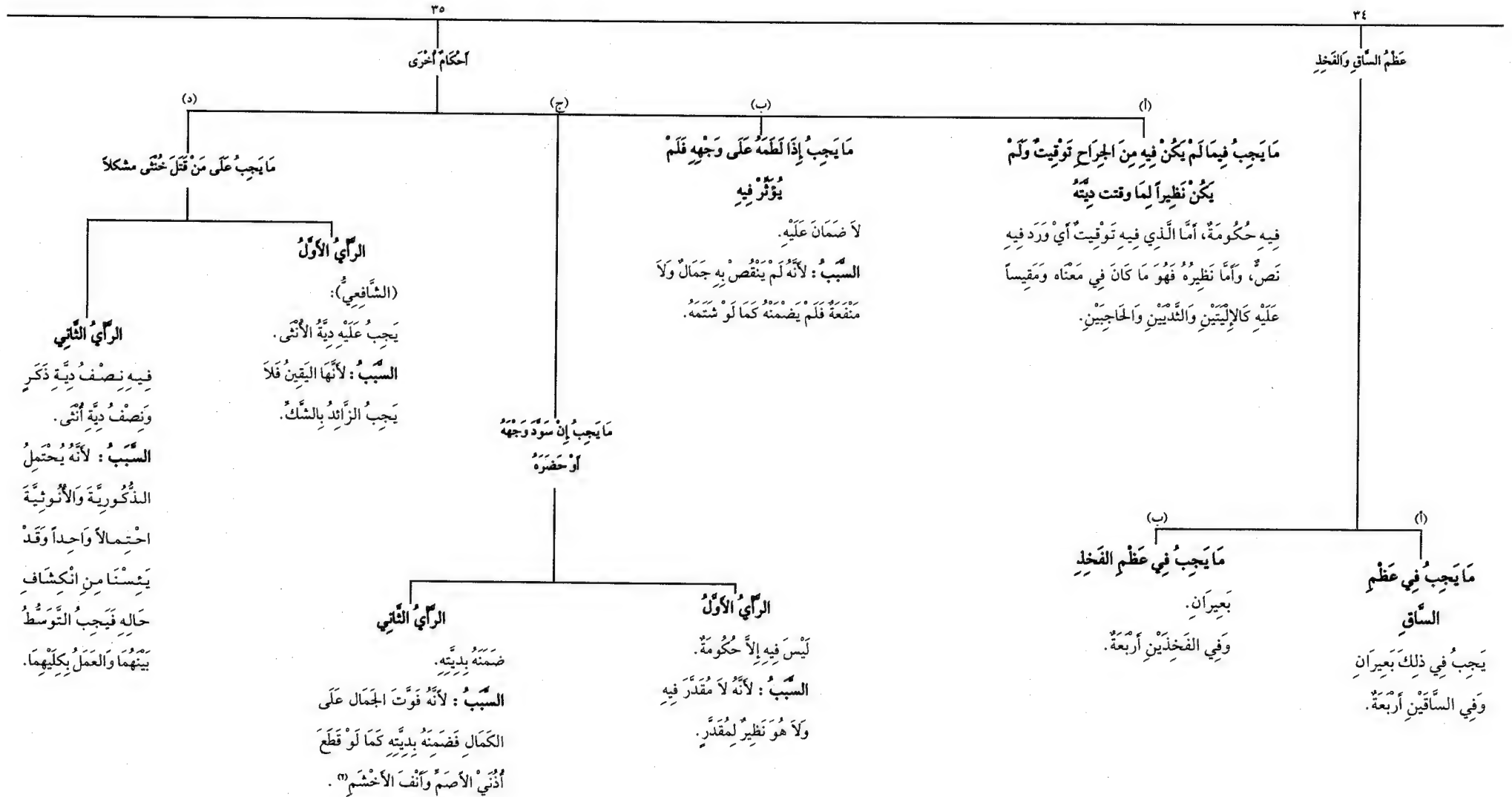
(٤) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الدِّيَّاتِ ٤٥٥٤ (١٢/ ٢٠١) وَالتَّسَانِي فِي الْقِسْمَةِ (٨/ ٥٥).

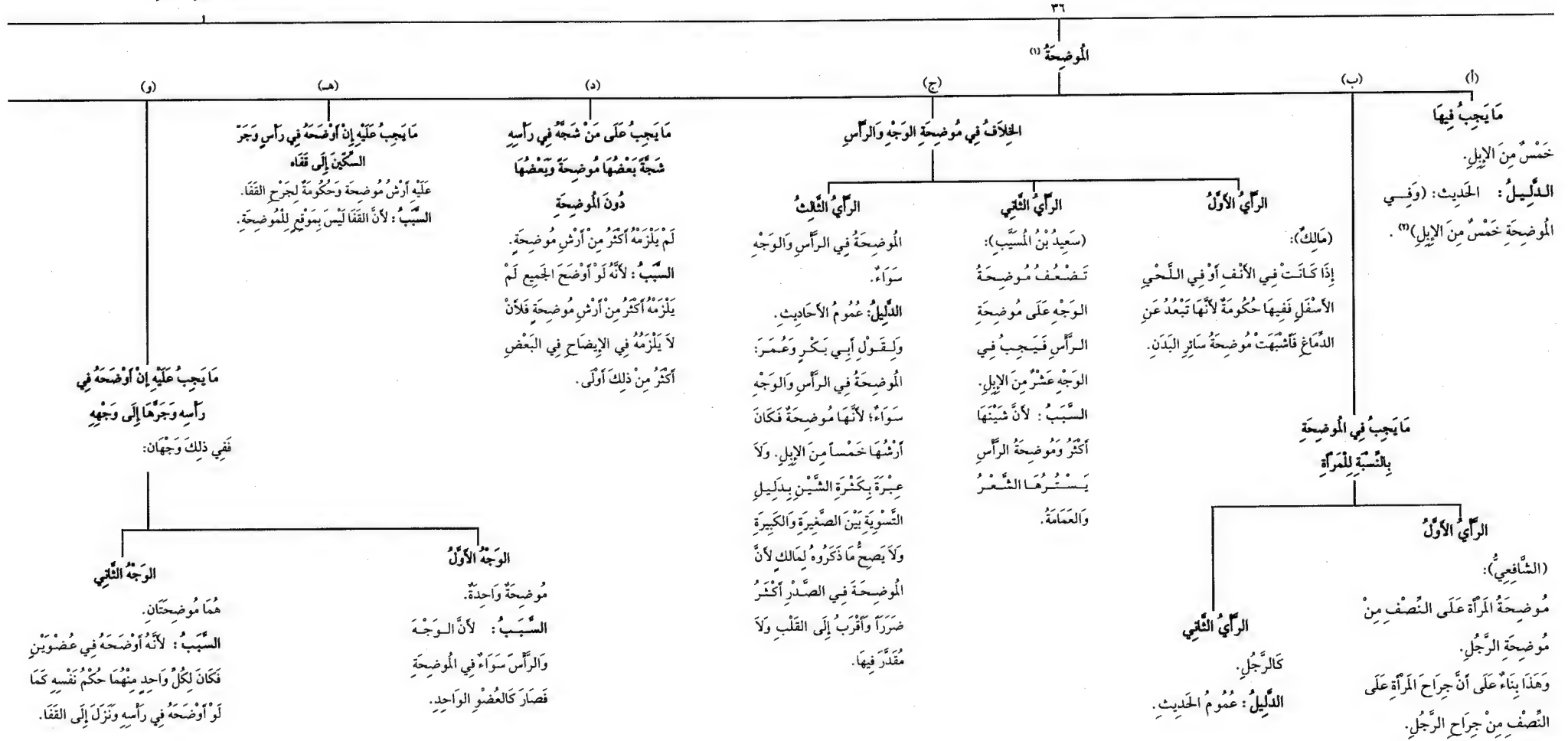




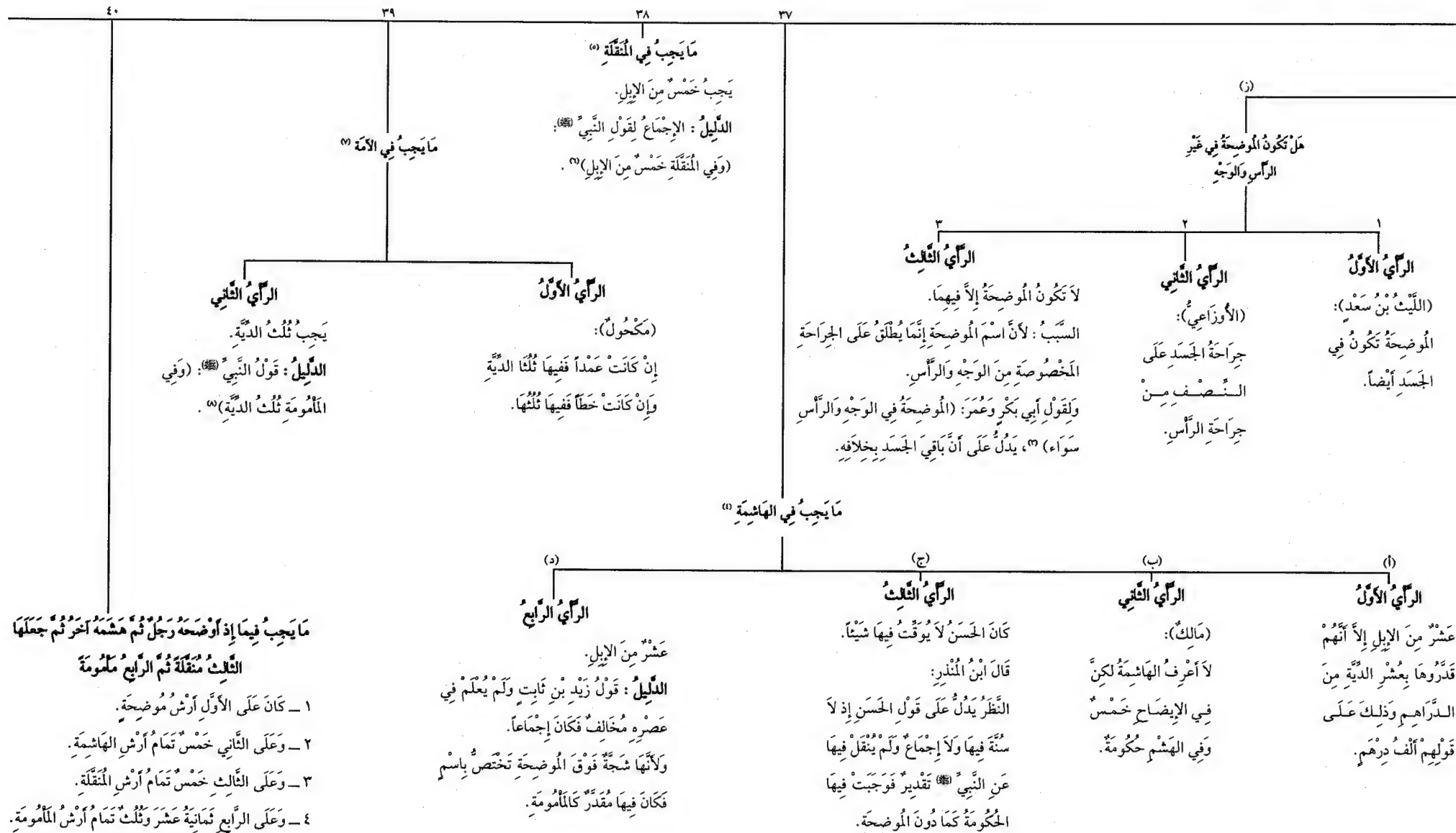
(١) أثر عمرو بن سعيد بن منصور في سننه أنظر (السلميل ٣ / ١٦٥).

(٢) الأخشم: هو بين الأخشم وهو داء يعتري الأنف. مختار الصحاح مادة خ ش م.



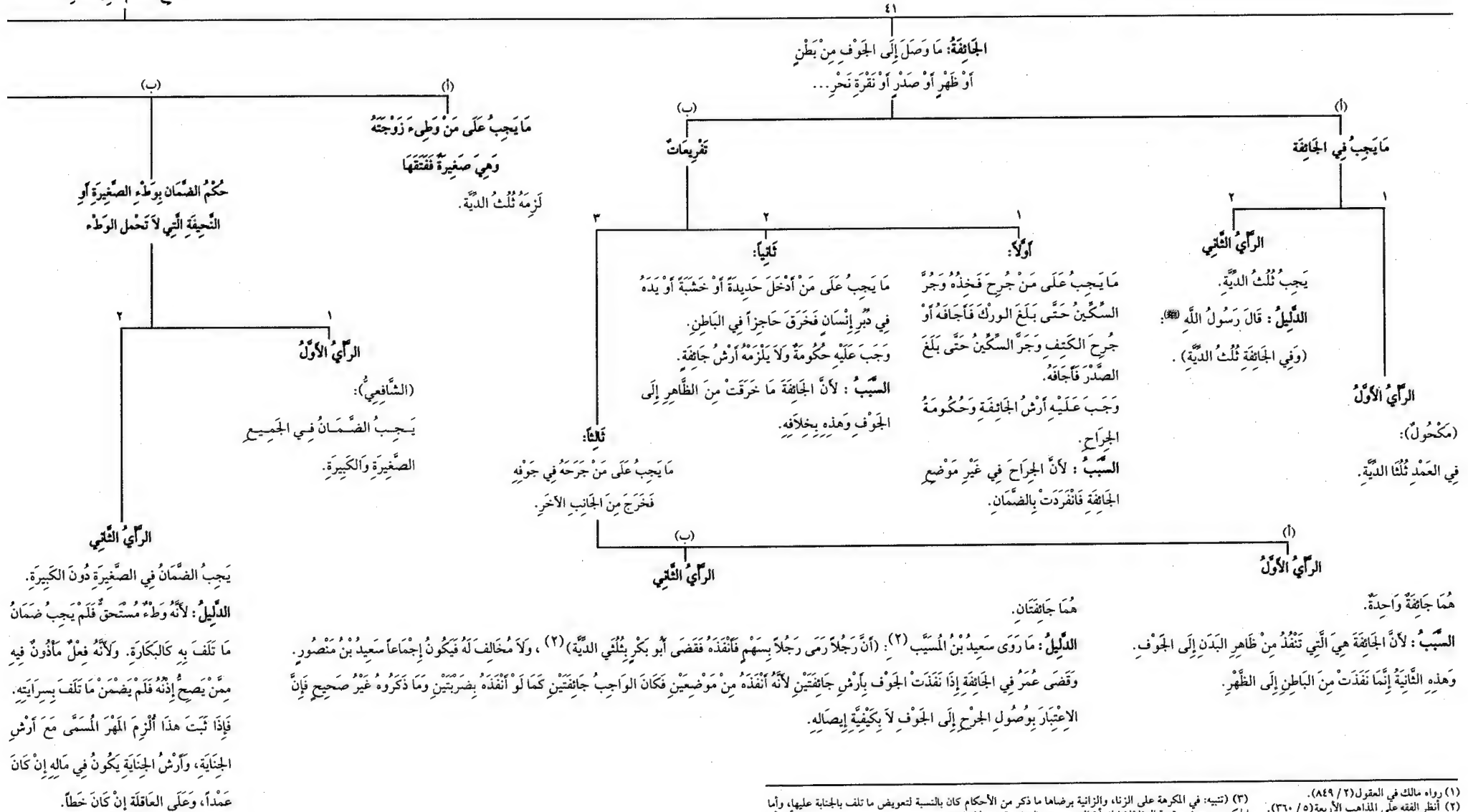
تأليف باب ديات الجراح
أحكام الجراحات

(١) الموضحة هي التي توضع العظم وتبينه
 (٢) أبو داود في الدييات ٤٥٣ (١٢/٢٠١) والترمذي في الدييات ١٣٩٠ (٤/١٣) والنسائي في القسامة (٨/٥٧) وابن ماجه في الدييات ٢٦٥٥ (٢/٨٨٦).
 (٣) رواه البيهقي في سننه كتاب الدييات (٨/٨٢).
 (٤) الهاشمي هي التي تهشم العظم وتكسره. وهي التي تتجاوز الموضحة فهشم العظم، وكبت هاشمة لهشمها العظم وهي في الرأس والوجه خاصة.
 (٥) المثقلة هي التي تنقل العظم بعد الكسر وتحمله. وهي التي تكسر العظام وتزيلها عن مواضعها فيحتاج إلى نقل العظم ليلتئم.
 (٦) رواه النسائي في القسامة (٨/٦٠).
 (٧) الأمة هي التي تصل إلى أم الرأس الذي فيه الدماغ. وهي الجراح الواصلة إلى أم الدماغ. وهي جلدة الدماغ. وأهل الحجاز يقولون لها: المأمومة.
 (٨) رواه مالك في العقول (٢/٨٤٩).

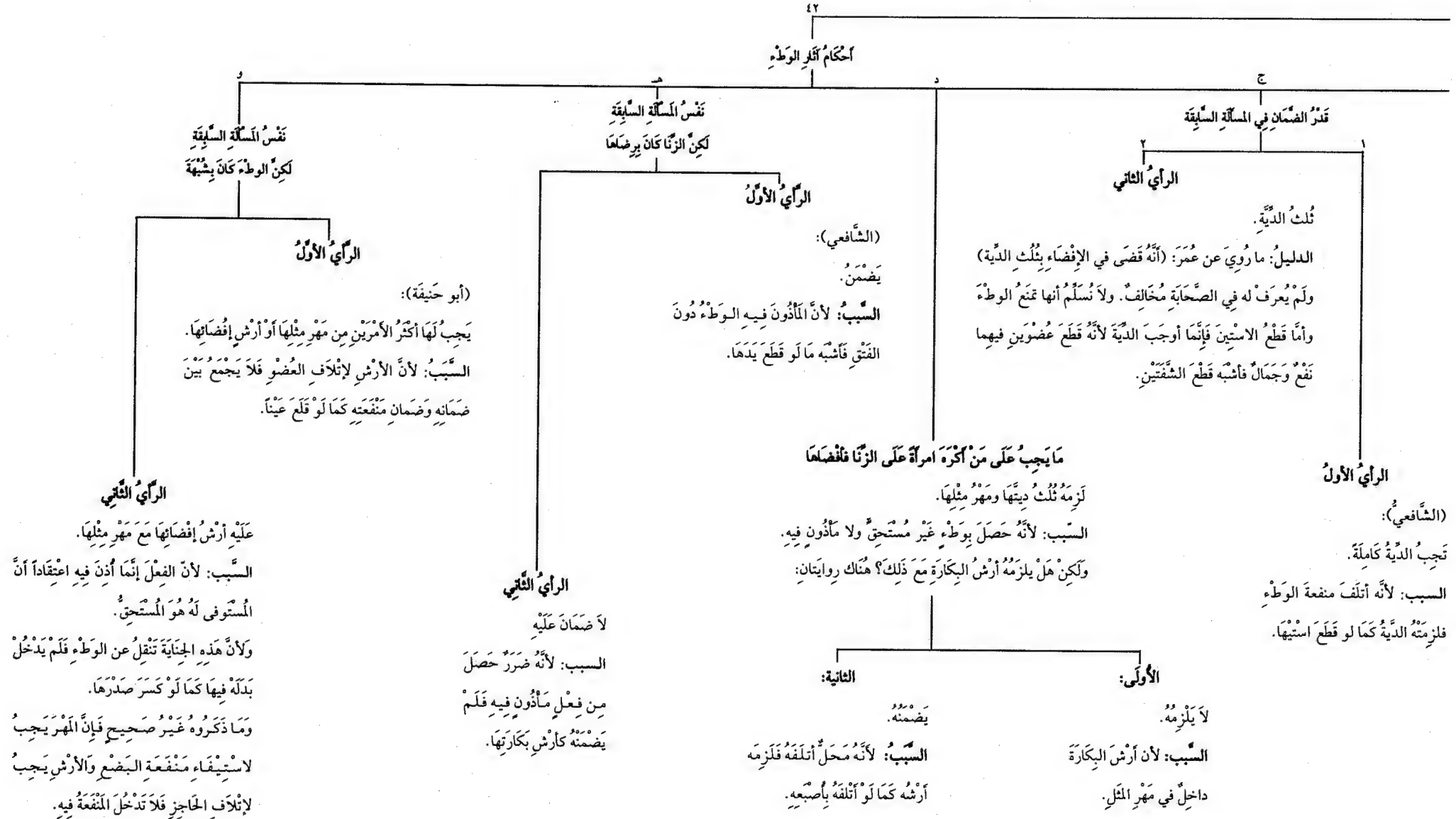


تأبّع بِأَبْ دِيّاتِ الْجِرَاحِ

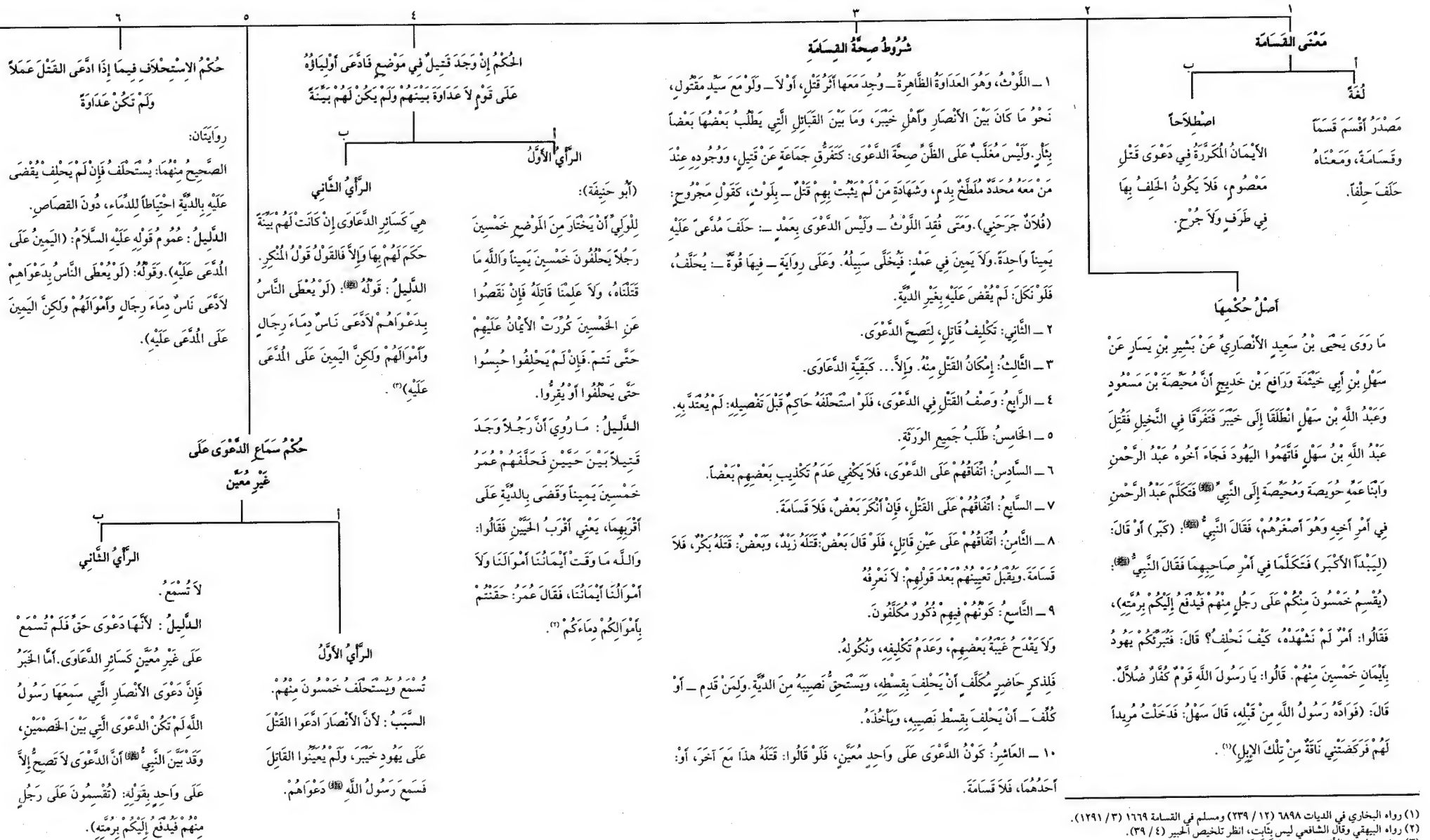
تأبّع أَحْكَامَ الْجِرَاحَاتِ



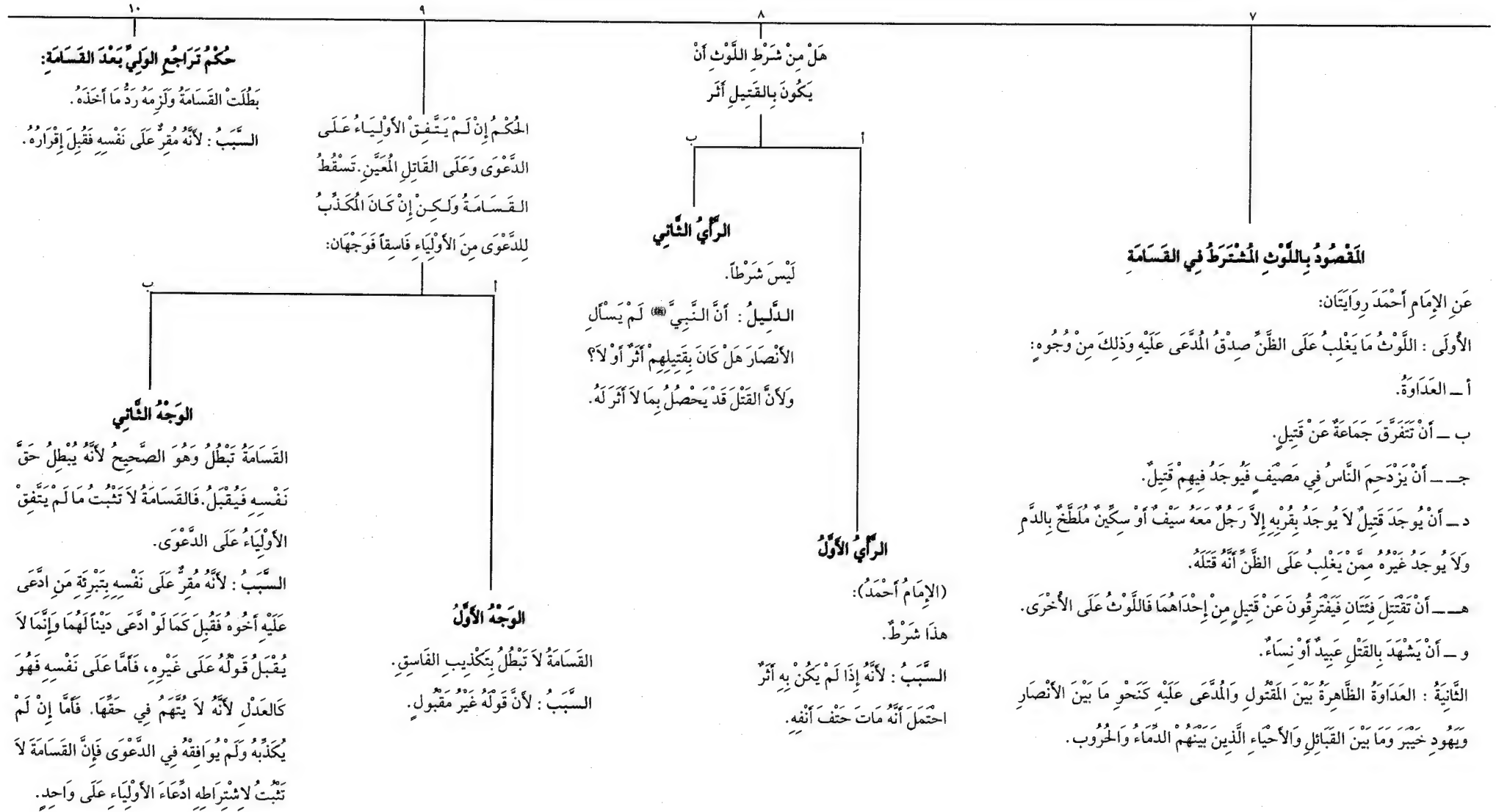
(١) رواه مالك في الموطأ (٢/ ٨٤٩).
(٢) أنظر الفقه على المذاهب الأربعة (٥/ ٣٦٠).
(٣) تنبيه: في المكره على الزنا، والزانية برضاها ما ذكر من الأحكام كان بالنسبة لتعويض ما تلف بالجناية عليها، وأما الحكم من حيث عقوبة الزنا فلا شك أن التي ترضى بالزنا تعاقب بالجلد إن كانت غير محصنة، وبالرجم إن كانت ثيبًا. وأن المكره على الزنا فالأكره يعتبر شبهة في حقها يصرّف عنها الحد وأما بالنسبة للزاني فيعاقب بالعقوبة المقررة شرعًا للزاني المحصن أو غير المحصن في جميع الأحوال هذا فضلًا عن تعويض ما أتلفه بجنايته كما هو مذكور في الأصل.



تَعْرِيفُ وَأَحْكَامُ الْقِسَامَةِ



(١) رواه البخاري في الديات ٦٨٩٨ (١٢ / ٢٣٩) ومسلم في القسامة ١٦٦٩ (٣ / ١٢٩١).
 (٢) رواه البيهقي وقال الشافعي ليس بثابت، انظر تلخيص الحبير (٤ / ٣٩).
 (٣) رواه مسلم في الأفضية ١٧١١ (٣ / ١٣٣٦).



تَفْرِيعَات

أولاً:

إِذَا أَقَامَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بَيِّنَةً
أَنَّهُ كَانَ يَوْمَ الْقَتْلِ فِي
بَلَدٍ بَعِيدٍ عَنِ بَلَدِ الْمَقْتُولِ
بَطَلَتْ الدَّعْوَى.

ثانياً:

فَإِنْ قَالَتِ الْبَيِّنَةُ مَا قَتَلَهُ فُلَانٌ بَلْ فُلَانٌ هُوَ
الَّذِي قَتَلَهُ. سُمِعَتْ.
السَّبَبُ: لِأَنَّهَا شَهِدَتْ بِإِثْبَاتِ تَضَمُّنِ
النَّفْيِ فَسُمِعَتْ كَمَا لَوْ قَالَتْ مَا قَتَلَهُ فُلَانٌ
لأنَّهُ كَانَ يَوْمَ الْقَتْلِ فِي بَلَدٍ بَعِيدٍ.

خامساً:

وَأِنْ صَدَّقَهُ الْوَلِيُّ أَوْ طَالَبَهُ
بِمَوْجِبِ الْقَتْلِ لَزِمَهُ رَدُّ مَا أَخَذَهُ
وَبَطَلَتْ دَعْوَاهُ عَلَى الْأَوَّلِ.
السَّبَبُ: لِأَنَّ ذَلِكَ جَرَى مَجْرَى
الْإِقْرَارِ بِطُلَانِ الدَّعْوَى.

سادساً:

وَفِي اسْتِحْقَاقِ الْوَلِيِّ مُطَالَبَةَ الْمُقْرِ وَجْهَانِ:
الْأَوَّلُ: لَهُ ذَلِكَ.
السَّبَبُ: لِأَنَّهُ أَقْرَلَهُ بِحَقِّ فَمَلَّكَ مُطَالَبَتُهُ بِهِ كَسَائِرِ الْحُقُوقِ.
الثَّانِي: لَيْسَ لَهُ مُطَالَبَتُهُ.

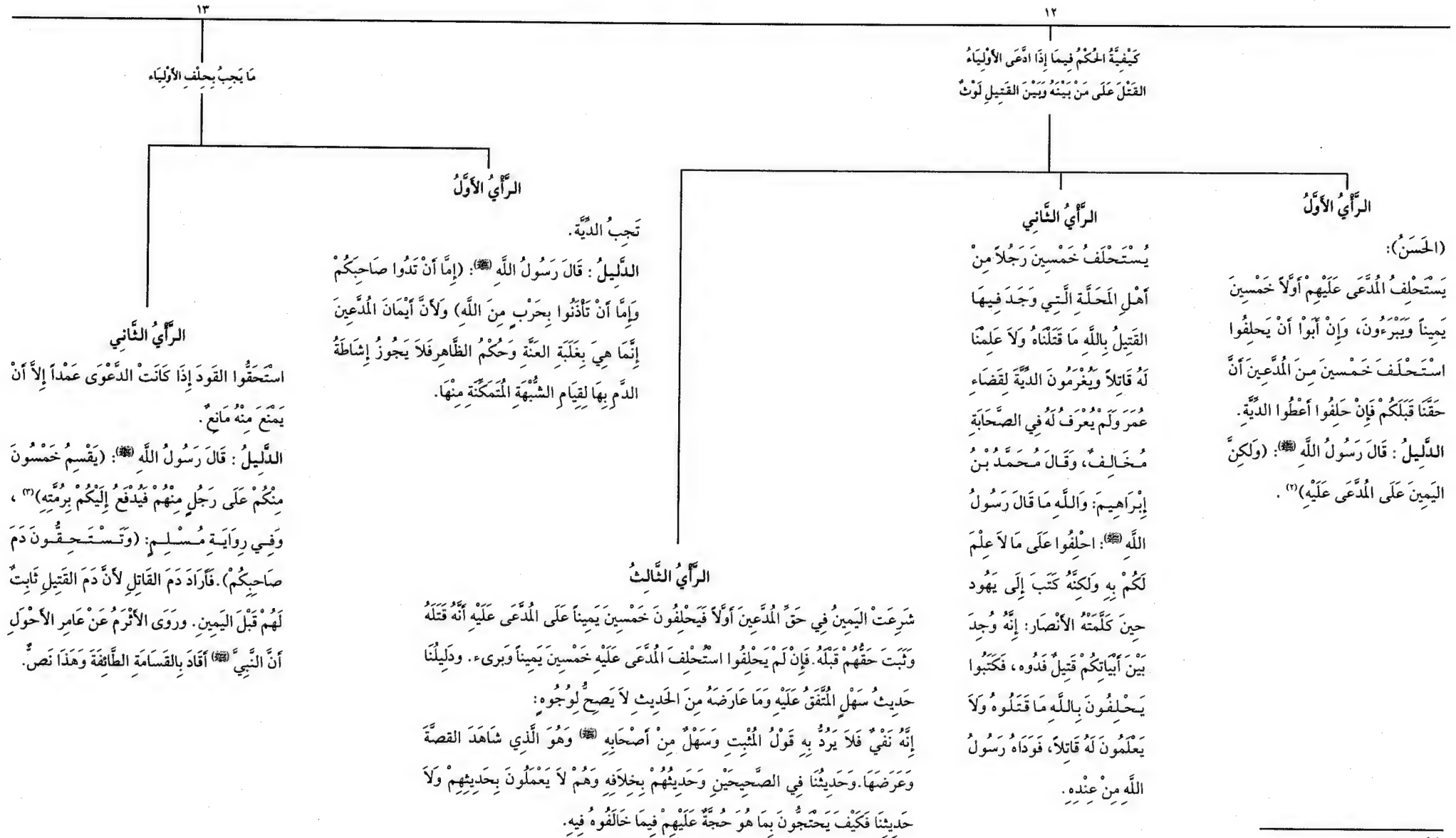
السَّبَبُ: لِأَنَّ دَعْوَاهُ عَلَى الْأَوَّلِ انْفِرَادَهُ بِالْقَتْلِ إِثْرًا لِغَيْرِهِ فَلَا
يَمْلِكُ مُطَالَبَةَ مَنْ أَبْرَأَهُ. هَذَا دَلِيلٌ لِلْمَنْصُوصِ عَنْ أَحْمَدَ فِي دَرْءِ
الْقَصَاصِ عَنِ الثَّانِي الْمَقْرِ بِالْقَتْلِ، وَلَكِنْ لَهُ أَنْ يُطَالَبَ
بِالدِّيَةِ. وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رُوِيَ أَنَّ رَجُلًا ذَبَحَ رَجُلًا فِي خَرِبَةٍ
وَتَرَكَهُ وَهَرَبَ وَكَانَ قَصَّابٌ قَدْ ذَبَحَ شَاةً وَأَرَادَ ذَبْحَ أُخْرَى
فَهَرَبَتْ مِنْهُ إِلَى الْخَرِبَةِ فَتَبِعَهَا حَتَّى وَقَفَ عَلَى الْقَتِيلِ وَالسَّكِينِ
بِيَدِهِ مَلْطُخَةً بِالْدَمِ فَأَخَذَ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ وَجِيءَ بِهِ إِلَى عُمَرَ
فَأَمَرَ بِقَتْلِهِ فَقَالَ الْقَاتِلُ فِي نَفْسِهِ يَا وَيْلَهُ قَتَلْتُ نَفْسًا وَيُقْتَلُ بِسَبَبِي
آخَرٌ، فَقَامَ فَقَالَ: (أَنَا قَتَلْتُهُ وَلَمْ يَقْتُلْهُ هَذَا، فَقَالَ عُمَرُ: إِنْ كَانَ
قَتَلَ نَفْسًا فَقَدْ أَحْيَا نَفْسًا وَدَرَأَ عَنْهُ الْقَصَاصَ)، وَلِأَنَّ الدَّعْوَى
عَلَى الْأَوَّلِ شُبْهَةٌ فِي دَرْءِ الْقَصَاصِ عَنِ الثَّانِي وَتَجِبُ الدِّيَةُ
عَلَيْهِ لِإِقْرَارِهِ بِالْقَتْلِ الْمَوْجِبِ لَهَا.

رابعاً:

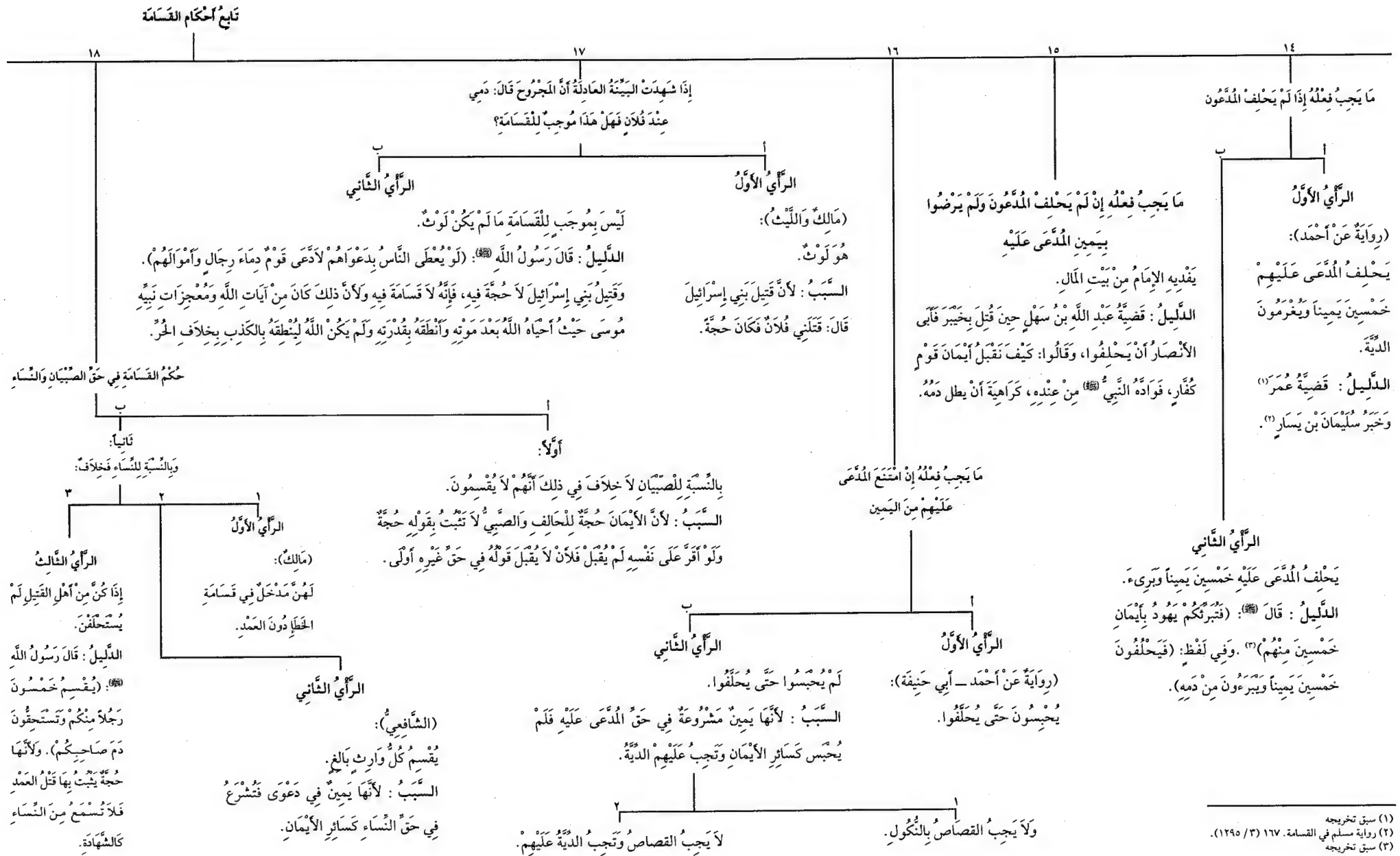
لَوْ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: مَا قَتَلَهُ هَذَا الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بَلْ أَنَا
قَتَلْتُهُ فَكَذَبَهُ كَوَلِيٌّ. لَمْ تَبْطُلْ دَعْوَاهُ وَلَهُ الْقَسَامَةُ وَلَا
يَلْزَمُهُ رَدُّ الدِّيَةِ إِنْ كَانَ أَخَذَهَا لِأَنَّهُ قَوْلٌ وَاحِدٌ وَلَا
يَلْزَمُ الْمُقْرِ شَيْءٌ لِأَنَّهُ أَقْرَلَهُ لِمَنْ يَكْذِبُهُ.

ثانياً:

وَأِنْ قَالَتِ الْبَيِّنَةُ: نَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا لَمْ
يَقْتُلْهُ. لَمْ تُسْمَعْ مِنْهُ الشَّهَادَةُ.
السَّبَبُ: لِأَنَّهُ نَفَى مُجَرَّدٌ.



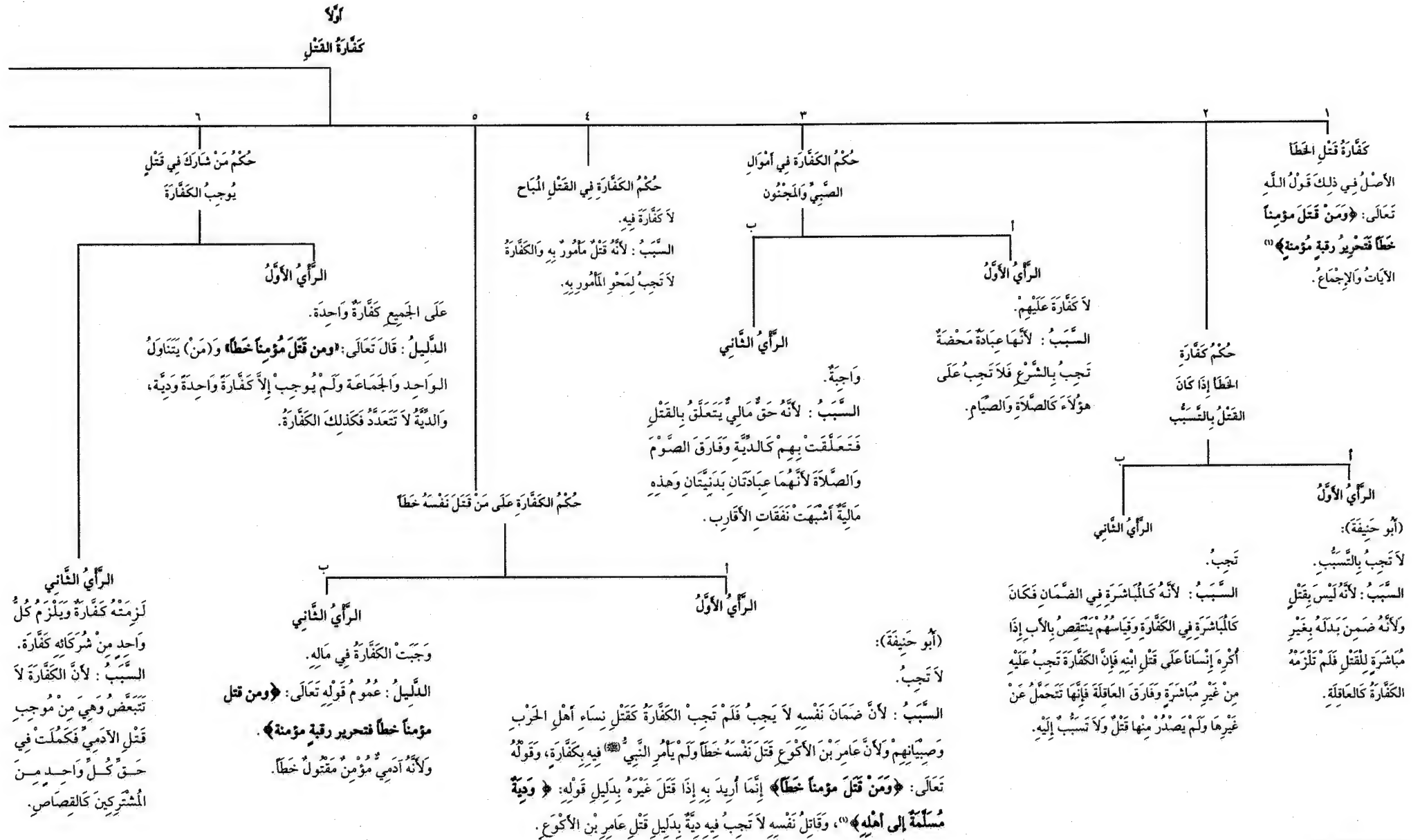
(١) سَيِّدُ تَخْرِيجِهِ
(٢) الْبَرَاءَةُ: الْحَبْلُ الَّذِي يَرِيطُ مِنْ عَلَيْهِ الْعُقُودُ



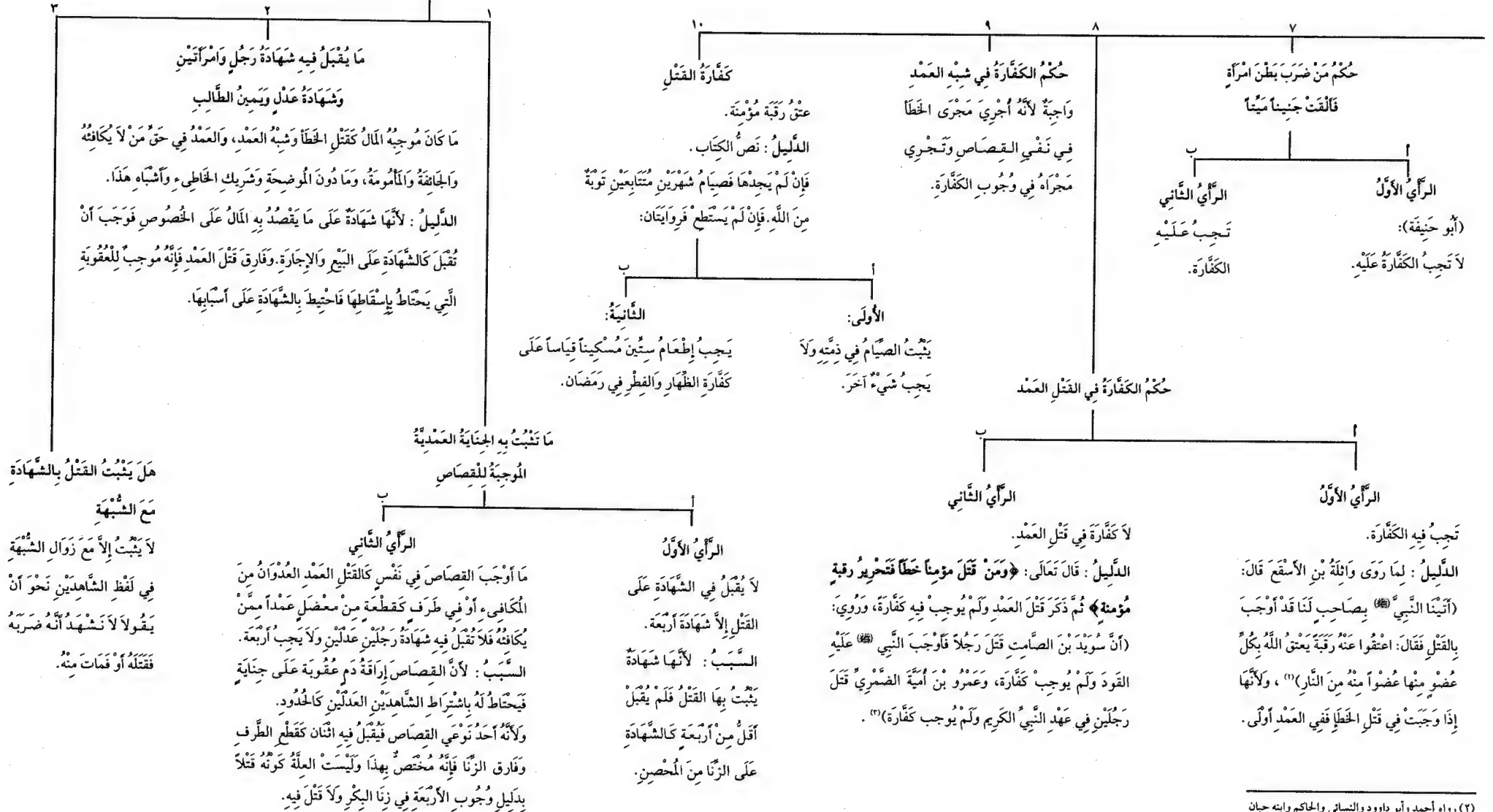
(١) سبق تخريجه
(٢) رواية مسلم في القسامة. ١٦٧ (٣/ ١٢٩٥).
(٣) سبق تخريجه



كَفَّارَةُ الْقَتْلِ وَالشَّهَادَةِ عَلَيْهِ



ثانيًا
الشهادة على القتل



فقه الصَّوم

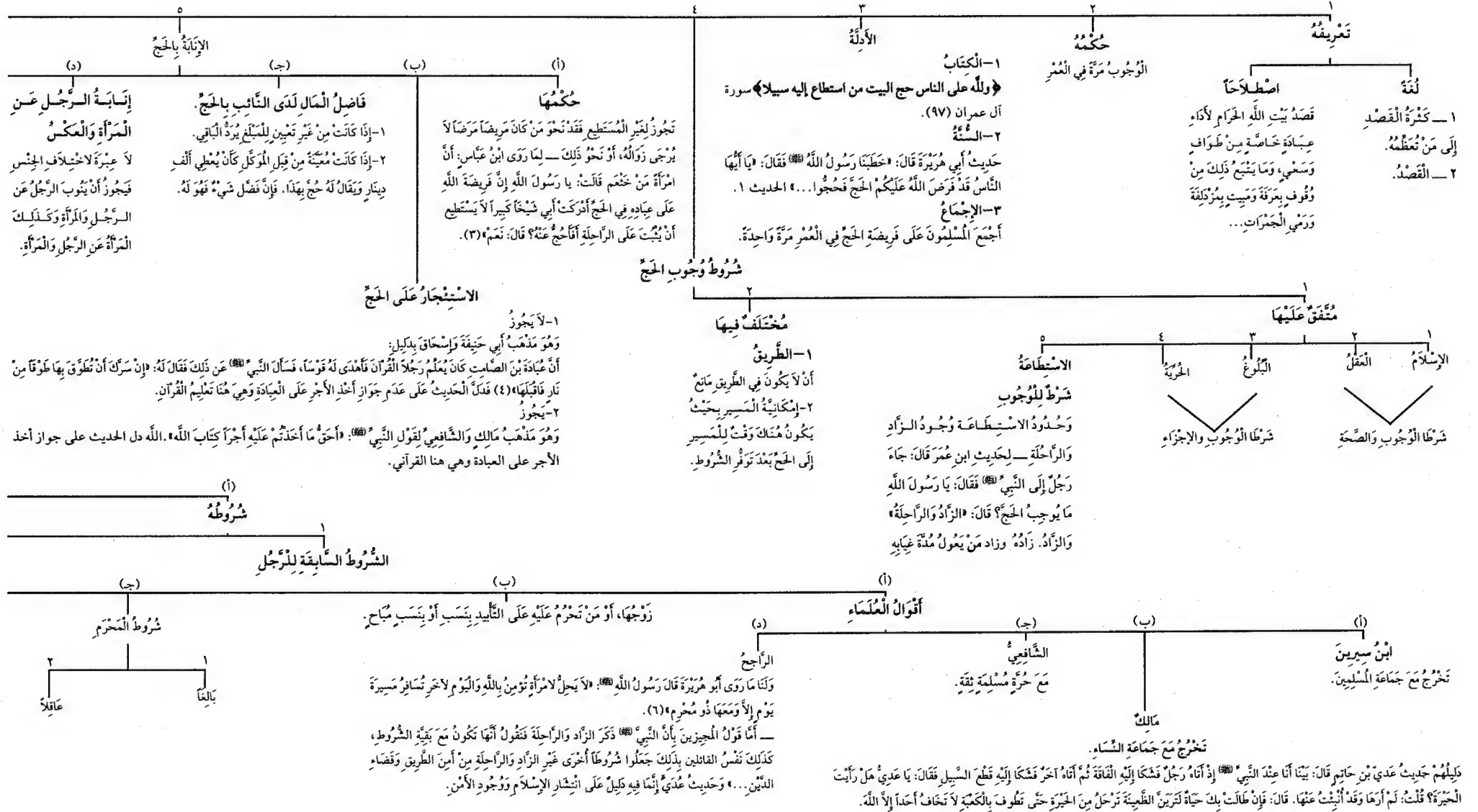
١	٢	٣	٤	٥
<p>تعريفه</p> <p>(أ) لغة: الإمساك عن الشيء سواء كان مطعماً أو كلاً أو مشياً.</p> <p>(ب) الشئ</p> <p>(ج) حرماً</p> <p>الإمساك عن المفطرات من الطعام والشراب والجماع مع النية من طلوع الفجر إلى غروب الشمس.</p> <p>١- لغة: القصد</p> <p>٢- اصطلاحاً: القصد إلى فعل الشيء تقرأ إلى الله.</p> <p>٣- وجوبها</p> <p>وجوب النية من الليل في القرض دون الثقل للحديث عن ابن عمر عن حفصة عن النبي ﷺ أنه قال: «من لم يجمِ الصيام قبل الفجر فلا صيام له» (١). وقد اختلف في رفعه ووقفه ولكن وإن كان موقوفاً فالرفع من اللغة زيادة مقبولة.</p> <p>وقوله في: «لا صيام» نكرة في سياق التثنية فيم كل صيام ولا يخرج عنه إلا ما قام الدليل على أنه لا يشترط فيه النية / لحديث عائشة قالت: «دخل علي رسول الله ﷺ ذات يوم فقال هل عندكم من شيء؟ فقلنا: لا، فقال: إذن صائم» (٨) الحديث. والتثنية متوجهة إلى الصحة والظاهر وجوب تجديدها لكل يوم لأنه عبادة مستقلة / ولا يقاس على أيام الحج — لأن الحج عمل واحد لا يتم إلا بفعل ما اعتبره الشارع من التمتع.</p>	<p>يوم الشك</p> <p>عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غبي عليكم فعدوا ثلاثين» وفي رواية «فإن غم عليكم فعدوا ثلاثين يوماً» وهذا الحديث حجة في الخلاف الذي حصل في يوم الشك بين الصحابة بعضهم مع بعض، وما ترتب عليه من اختلاف الفقهاء.</p>	<p>النسيان في الأكل والشرب</p> <p>* عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليصومه صومه فإنه ما أظعمه الله وسقاه» (١٠).</p> <p>* وقد خالف بذلك المالكية وقالوا عن الحديث بأنه خبر واحد مخالف للقاعدة، وقيل بأنه في صيام التطوع وقيل غير ذلك ولكن لا يصح من ذلك شيء.</p> <p>الغفلة والمضغطة للصائم</p> <p>عن عمر قال: «هششت يوماً فقبلت وأنا صائم. فأتيت النبي ﷺ فقلت: صنعت اليوم أمراً عظيماً فقبلت وأنا صائم، فقال: أرايت لو تمضضت بماء وأنت صائم؟ قلت: لا بأس بذلك، فقال: فقيم؟» (٨).</p> <p>وفي الحديث إشارة إلى فقه بدعي وهو أن المضغطة لا تنقض الصوم، وهي أول الشرب ومفتاحه فكذلك الغفلة لا تنقضه، وهي من دواعي الجماع وأوائله، وقد وردت عن عائشة أنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يقول وهو صائم، ويبتأثر وهو صائم، ولكنه كان أملككم لإربه» (٩) وقد قال بكراثة التقييل والمبالغة: المالكية، ودوي عن ابن عمر وثابغ بعض الظاهرية فقالوا بأنها مستحبة / والراجح الجواز لمن ملك إربه.</p>	<p>الحائض والنفساء</p> <p>يجب عليها الإفطار والقضاء ولو في اللحظة الأخيرة قبل غروب الشمس للحديث المتفق عليه من رواية عائشة قالت: «كنا نحيض على رسول الله ﷺ فتؤمر بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة».</p>	<p>الحائض والمرضع</p> <p>* ما هو حكم الحائض والمرضع؟</p> <p>الحائض والمرضع — إذا خافتا على أنفسهما أو على ولديهما — أفطرتا — لأن حكمهما حكم المريض — للحديث: «إن الله وضع عن المسافر شطر الصلاة والصوم عن المسافر وعن المرضع والحائض» (١١) والخلاف بين الفقهاء في القضاء والتدية... (أ) الشافعي وأحمد أنهما إذا خافتا على الولد فقط وأفطرتا فعليهما القضاء والتدية وإن خافتا على أنفسهما فقط، أو على أنفسهما وعلى الولد فعليهما القضاء لا غير.</p> <p>(ب) أبو حنيفة / أن الواجب عليهما القضاء فقط — والسبب: ١ — أنهما في حكم المريض. لقول الحسن أي مرض أشد من الحمل يفطران ويقضيان.</p> <p>— ثم أنه لا يجب عليهما على الشيخ الكبير من حيث القدرة لأنه لا يجب عليه القضاء — حيث أنه لا يأتيه يوم يستطيع فيه الصوم.</p>
<p>١- برؤية الهلال، ولو من واحد عدل — لقول ابن عمر: «ترأى الناس الهلال فأخبرت رسول الله ﷺ: «أني رأيته تصام وأمر الناس بصيامه» (٣).</p> <p>٢- أو إكمال عدة شعبان ثلاثين يوماً لقوله ﷺ: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فعدوا ثلاثين يوماً» (٤).</p>	<p>هل الإفطار يشترط له إثنان؟</p> <p>* عن ديبني بن حراش عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: «اختلف الناس في آخر يوم من رمضان، فقدم أعرابيان فشهدا عند النبي ﷺ بالله لأهل الهلال، أمسى عشيته، فأمر رسول الله ﷺ الناس أن يفطروا» (٥).</p> <p>* وقد استدل الحديث على اعتبار شهادة الاثنين في الإفطار.</p> <p>* ولكن غير خافي أن مجرد قبول شهادة الاثنين في واقعة لا يدل على عدم قبول الواحد.</p> <p>* واستدلوا كذلك: «عن أمير مكة الحارث بن حاطب قال: عهد إلينا رسول الله ﷺ أن نؤسك للروية، فإن لم نره، وشهد شاهد عدل نسكننا بشهادتهما» (٦).</p> <p>* وفي اشتراط العدالة خلاف لتعارضه مع حديث الأعرابي.</p> <p>* والقول باشتراط الاثنين هو قول عامة الفقهاء خلافاً لأبي ثور، والظاهرية، والراجح ما ذهب إليه أهل الظاهر وهو القبول بخبر الواحد لعدم تخصيص الإفطار عن الصوم. والله أعلم.</p>	<p>الحجامة</p> <p>على قولين:</p> <p>١ — حديث رافع بن خديج، وحديث ثوبان: «أفطر الحاجم والمحجوم» وهي أحاديث لا تخلو من مقال، وعن الشافعي الحكم على صحتها، وقال بذلك علي وعطاء والأوزاعي وأحمد وأصحابنا حتى ذلك صاحب الفتح.</p> <p>٢ — (أ) حديث ابن عباس: «أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم» (١٥)</p> <p>(ب) وعن ثابت البناني أنه قال لأبي مالك: «أفطمتكم تكروهون الحجامة للصائم على عهد رسول الله ﷺ قال: «لا إلا من أجل الضعف» (١٦).</p> <p>(ب) القي</p> <p>عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من ذرعه القي فليس عليه قضاء، ومن استقاء غداً فلا يقضي» (١٧).</p> <p>(ج) الاحتحال</p> <p>لا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء.</p>	<p>أفان في الصيام وحكمها</p> <p>١ — هل يجب قضاء الصيام متتابعاً</p> <p>١ — علي وابن عمر والشعبي: من أفطر لعذر قضاءه متتابعاً — لأن القضاء نظير الأداء.</p> <p>٢ — الجمهور: أن القضاء يجوز فيه كيف ما كان. بدليل قوله تعالى: «فعدة من أيام أخر» سورة البقرة (١٨٤) .. حيث لا يوجد اشتراط التتابع.</p> <p>— ما المراد من قوله تعالى: «وعلى الذين يطيقونه فدية» سورة البقرة (١٨٤).</p> <p>١ — أنها نزلت أول الأمر: وكان الصيام على التخفيف ثم تسخت بقوله تعالى: «فمن شهد منكم الشهر فليصمه» سورة البقرة (١٨٤). والدليل حديث الشخين عن سلمة بن الأكوع أنه قال لما نزلت هذه الآية: «وعلى الذين يطيقونه فدية» سورة البقرة (١٨٤) .. كان من شاء من صام، ومن شاء أفطر ويقتري حتى نزلت الآية التي بعدها فتسختها: «فمن شهد منكم الشهر فليصمه» سورة البقرة (١٨٤) .. ويرى ابن عباس أنها ليست منسوخة، وأنها نزلت في الشيخ الكبير والمرأة العجوز، والمريض الذي يجهد الصوم.</p> <p>— في قضاء رمضان متفرقا / قال البخاري: قال ابن عباس: «لا بأس بفرق — لقوله تعالى: «فعدة من أيام أخر» سورة البقرة (١٨٤). والأحاديث في ذلك مع كونها فيها مقالا إلا أنها يقوي بعضها بعضاً وخالف بذلك الظاهرية.</p> <p>أما من مات وعليه الصوم / فلما ما روي عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «من مات وعليه صيام صام عنه ولية» (١٩).</p>	<p>قضاء رمضان</p>

<p>(هـ) الرخصة في المرض.</p> <p>— ما هو المرض المبيح للإفطار؟</p> <p>(أ) أهل الظاهر — مطلق المرض وكليلهم ظاهر الآية.</p> <p>(ب) المرض الذي فيه مشقة.</p> <p>(ج) قول الجمهور أن المرض — هو الذي يؤدي إلى ضرر في النفس وزيادة في العلة أو يخشى تأخر الشفاء.</p> <p>وكليلهم قوله تعالى: ﴿يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر﴾ سورة البقرة (١٨٥)، فالاية دالة على أن الغرض من الترخيص دفع المشقة والضرر كما أن بعض الأمراض لا يشفيها إلا الصيام — فكيف يفطر الصائم.</p> <p>الكبير والهرم</p> <p>يلعبم الكبير عن كل يوم مسكيناً ويفطر لرواية البخاري عن عطاء عن ابن عباس في فهمه للآية: ﴿وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين﴾ سورة البقرة (١٨٤).</p>	<p>حكم الإفطار في السفر والمرض.</p> <p>١ — الجمهور: أن الإفطار رخصة.</p> <p>(أ) في الآية إضمار وأصله فأنظر فعلية عدة نحو قوله تعالى: ﴿فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك﴾. أي تحلن فعلية فدية.</p> <p>(ب) ما ثبت في الأحاديث من أن النبي ﷺ أجاز الأمرين.</p> <p>(ج) أن المرض والسفر موجبات اليسر شرعاً فلا يصح أن يكونا سبباً للمفسر.</p> <p>٢ — أهل الظاهر يرون أن الإفطار عزيمة والصيام لا يجزئ لقوله تعالى: ﴿فمن كان منكم مريضاً﴾ سورة البقرة (١٩٢).</p> <p>— هل الصيام أفضل أم الإفطار؟ اختلف من قال بأن الإفطار رخصة في الأفضل.</p> <p>١ — أبو حنيفة ومالك والشافعي: على التفصيل الصيام أفضل لمن قوي عليه لقوله تعالى: ﴿وإن تصوموا خير لكم﴾ سورة البقرة (١٨٤).</p> <p>(ب) من لم يقو على الصيام فالفطر أفضل له لقوله تعالى: ﴿يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر﴾ سورة البقرة (١٨٥).</p> <p>٢ — أحمد — الفطر أفضل لأنه أخف بالرخصة.</p>	<p>صيام التطوع</p> <p>الصائم في التطوع أمير نفسه، وإن كان الأفضل الإتمام وعلى ذلك من أفطر في التطوع لم يجب عليه القضاء هذا بخلاف قول الإمامين أبي حنيفة ومالك.</p> <p>واستدل الجمهور بقوله ﷺ لعائشة: إنما مثل صوم التطوع مثل الرجل يخرج من ماله الصدقة فإن شاء أمضاه وإن شاء حبسها (٢٦).</p> <p>التقدير في البلاد التي يطول نهارها ويقصر ليلها.</p> <p>أ- يكون التقدير على البلاد المعتدلة التي وقع فيها التشريع كمكة والمدنية.</p> <p>ب- على أقرب بلاد معتدلة إليهم.</p>	<p>صيام الصبيان</p> <p>الجمهور يقولون بعدم الوجوب على ما دون البلوغ إلا أنه يستحب أمرهم بالصوم للتدريج عليه إذا طاقوه لقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «فصل بين صيامي وصيام بنيي» (٢٧).</p> <p>التقدير في البلاد التي يطول نهارها ويقصر ليلها.</p> <p>أ- يكون التقدير على البلاد المعتدلة التي وقع فيها التشريع كمكة والمدنية.</p> <p>ب- على أقرب بلاد معتدلة إليهم.</p>	<p>من أفسد صومه الجوع</p> <p>١ — الكفارة على الترتيب — العتق صيام شهرين متتابعين، إطعام ستين مسكيناً.</p> <p>٢ — القضاء وفيه خلاف للخلاف في صحة زيادة وصوم يوم مكانه رواه أبو داود وابن ماجه والراجح هو ثبوت القضاء وهو قول أكثر الفقهاء للشافعي قولين به وكليل الترتيب حديث أبي هريرة أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال: هلكت يا رسول الله فقال ﷺ: وما أهلكك؟ قال: وقعت على امرأتي في رمضان، قال: هل تجد ما تعين ربك؟ قال: لا، قال: فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ قال: لا، قال: هل تجد ما تطعم ستين مسكيناً؟ قال: لا، قال: ثم جلس فأتى النبي ﷺ يبرق فيه تمر قال: تصدق بهذا، قال: فهل على أفقر منا؟ فما بين لابتئها أهل بيت أحوج إليّ منا فضحك النبي ﷺ حتى بدت نواجذه وقال: أذهب فأطعمه أهلك (٣٤).</p>
<p>كرامية الوصال</p> <p>— عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن الوصال، فقالوا: إنك تفعله، فقال: إني لست كأحدكم إني أظل، يطعمني ربي ويسقيني (٢٠). وفي رواية أنه مسح بالوصال حتى السحر ويبين عدم التحريم ما ورد عند أبي داود وقال في الفتح بأن إسناده صحيح: «نهى النبي ﷺ عن الحجامه والمواصلة ولم يحرمها» وهذا خلاف الجمهور.</p> <p>— ومعنى الإطعام والشراب كما قال الجمهور: «هو عن لازم الطعام والشراب، وهو القوة، فكأنما قال: يعطيني قوة الأكل والشراب».</p>	<p>من آداب الصوم</p> <p>(أ) الجود ومدارسة القرآن</p> <p>روى البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كان رسول الله ﷺ أجود الناس وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل، وكان يلقاه في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن فلرسول الله ﷺ أجود بالخير من الريح المرسلة» (٢١).</p> <p>(ب) السحور</p> <p>قال رسول الله ﷺ (٢٢): تسحروا فإن في السحور بركة. وعن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: تسحرونا مع رسول الله ﷺ ثم فتمنا إلى الصلاة، قلنا: كم كان قدر ما بينهما قال: خمسين آية (٢٣).</p> <p>(ج) الدعاء</p> <p>روى الترمذي بسند حسن أنه ﷺ قال: «ثلاثة لا ترد دعوتهم: الصائم حتى يفطر والإمام العادل والمظلوم» (٢٤).</p> <p>(د) السواك</p> <p>يستحب للصائم أن يتسوك أثناء الصيام ولا قرف بين أول النهار وآخره.</p> <p>(هـ) تعجيل الفطر</p> <p>روى البخاري أن النبي ﷺ قال: «لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر» (٢٥).</p>	<p>(أ) العبدان</p> <p>حديث عمر بن الخطاب: «هذان يومان نهى رسول الله ﷺ عن صيامهما: يوم فطركم من صيامكم واليوم الآخر تأكلون فيه من نسككم» (٢٨).</p> <p>(ب) صيام المرأة بدون إذن زوجها</p> <p>صيام المرأة يحضور زوجها بدون إذن حديث البخاري أن النبي ﷺ قال: «لا تصوم المرأة وبعملها شاهد بإذنه» (٢٩). وهذا في صيام التطوع.</p> <p>(ج) أيام التشريق</p> <p>حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ بعث عبد الله بن حذافة يظوف في منى: «أن لا تصوموا هذه الأيام فإنها أكل وشرب وذكر لله عز وجل» (٣٠).</p> <p>(د) أفراد يوم الجمعة</p> <p>والنهي به للمكرهة إلا إذا وافق عادة صوم أو سنة لحديث البخاري: «لا تصوموا يوم الجمعة إلا وقبله يوم أو بعده يوم» (٣١).</p> <p>(هـ) يوم الشك</p> <p>حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «لا يتقدم أحدكم رمضان يصوم يوم أو يومين: إلا أن يكون رجل كان يصوم فليصم ذلك اليوم» (٣٢).</p> <p>(و) التهي عن صيام الدهر</p> <p>لحديث البخاري: «لا صام من صام الأبد» (٣٣).</p>	<p>الأيام المنهي عن صيامها</p>	

- (١) رواه أبو داود (٢٤٥٤) والترمذي (٧٣٠) والنسائي (١٩٧، ١٩٦ / ٤) وإسناده صحيح، ولا يفسر وقف من وقفه (جامع الأصول / ٤٣٩٩).
- (٢) رواه مسلم (١١٥٤).
- (٣) أخرجه أبو داود (٢٣٤٢) والدارقطني ص ٢٢٧ وصححه ابن حبان (٨٧١) والحاكم (٤٢٣ / ١) ووافقه الذهبي.
- (٤) رواه البخاري فتح الباري (١٩٠٩).
- (٥) أخرجه أبو داود (٢٣٣٩) وإسناده صحيح جامع الأصول (٦ / ٢٧٤).
- (٦) أبو داود (٢٣٣٨) وإسناده صحيح جامع الأصول (٦ / ٢٧٥).
- (٧) رواه البخاري فتح الباري (١٩٠٩).
- (٨) أخرجه أبو داود والنسائي وأحمد وقال حديث منكر وأخرجه الحاكم وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وأقره الذهبي وصححه ابن خزيمة وابن حبان وقال البزار لا نعلمه يروى عن عمر إلا من هذا الوجه أ. هـ الفتح الرباني (١٠ / ٥٣).
- (٩) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٦٦٦).
- (١٠) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٧١٠).
- (١١) رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وإسناده جيد مشكاه المصابيح (٢٠٢٥).
- (١٢) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٦٧٧).
- (١٣) رواه مسلم (١١١٠).
- (١٤) رواه مسلم (١١٠٩) والبخاري فتح الباري (١٩٢٥، ١٩٢٦).
- (١٥) رواه البخاري فتح الباري (١٩٣٨).
- (١٦) رواه البخاري فتح الباري (١٩٤٠).
- (١٧) أخرجه الترمذي (٧٢٠) وأبو داود (٢٣٨) وهو حديث صحيح واللفظ للترمذي (جامع الأصول / ٦ / ٢٩١).
- (١٨) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٧٠٢).
- (١٩) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٧٠٤).
- (٢٠) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٦٧٠).
- (٢١) رواه البخاري فتح الباري (١٩٠٢).
- (٢٢) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٦٦٥).
- (٢٣) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٦٦٦).
- (٢٤) أخرجه ابن ماجه (١٧٥٢) والترمذي (٣٥٩٨) وقال حديث حسن.
- (٢٥) رواه البخاري فتح الباري (١٩٥٧).
- (٢٦) رواه النسائي (١٦٣ / ٤).
- (٢٧) رواه البخاري فتح الباري (١٩٦٠).
- (٢٨) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٦٩٧).
- (٢٩) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٦٠٤).
- (٣٠) رواه مسلم (١١٤١) وابن ماجه (١٧١٩) وأبو داود (٢٤١٨).
- (٣١) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٧٠١).
- (٣٢) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٦٥٧).
- (٣٣) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٧١٨).
- (٣٤) رواه البخاري فتح الباري (١١ / ٥١٦) ومسلم (١١١١) والترمذي (٧١٤) واللفظ له.
- (٣٥) (أ) ١ — عن عائشة وأم سلمة: «أَنَّ النَّبِيَّ كَانَ يَصْبِحُ جَنِبًا مِنْ جَمَاعٍ غَيْرِ احْتِلَامٍ ثُمَّ يَصُومُ فِي رَمْضَانَ» .
- ٢ — حديث عائشة أَنَّ رجلاً قال: «يا رسول الله تدركني الصلاة وأنا جنب فأصوم» فقال رسول الله وأنا تدركني الصلاة: «لست مثلك يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك، وما تأخر» . فقال: والله إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله، وأعلمكم بما انتقي» .
- (ب) وأخرج الشيخان من حديث أبي هريرة: «من أدركه الفجر جنباً فلا يصوم» وللتوفيق ابن طريقان: ١ — النسخ — بقوله تعالى: ﴿ أَجَلُ لَكُمْ لَيْلَةُ الصَّيَامِ الرُّفْتُ إِلَى نِسَاءِكُمْ ﴾ البقرة: ١٨٧ . ويقول ذلك قول الرجل للنَّسِي ^(١) قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر» وهذه الآية نزلت بعد الحديبية سنة ست وابتداء فرض الصوم كان في السنة الثانية ويؤيد ذلك قول أبو هريرة كما في رواية البخاري: «أنه لما أخبرتم قالت أم سلمة وعائشة فقال هما أعلم برسول الله ^(ص)» ٢ — الترجيح / أن الأمر في حديث أبي هريرة أمر إرشاد إلى الأفضل، ويحمل حديث عائشة على الجواز.

فقه الحج

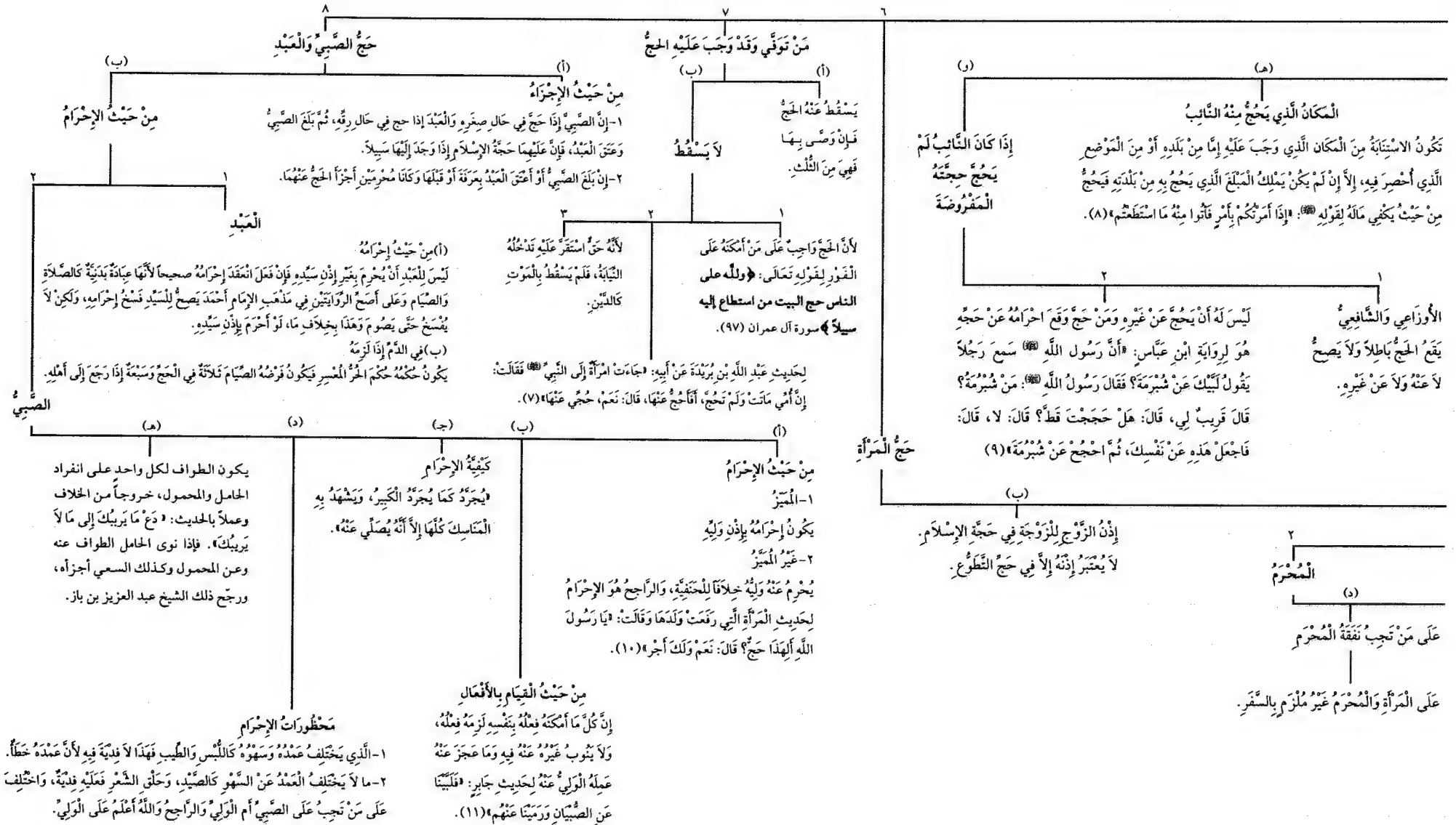
أولاً: مقدمات في الحج



(١) مسلم (١٣٣٧).

(٢) أخرجه الترمذي (تحفة الأحوذ) / ٨١٠ وقال حديث حسن. (٤) رواه أحمد (٢١٥ / ٥) وأبو داود (٢٤١٦) وابن ماجه (٢١٥٧) وقال المنذري وفي إسناده المغيرة بن زياد - أبو هاشم الموصلي - وقد وثقه وكيع ويحيى بن معين وتكلم فيه جماعة وقال الإمام أحمد: ضعيف الحديث حدث بأحاديث متاكبر، وكل حديث رفعه فهو منكر. أ. هـ. (سنن أبي داود ٧٠٢ / ٣).

(٣) متفق عليه للزهري (٨٤٤). (٥) البخاري فتح الباري (٥٧٣٧). (٦) متفق عليه للزهري (٨٤٩).



(٧) مسلم (١١٤٩) والترمذي (تحفة الأحوذى / ٩٣٤) وقال: حديث حسن صحيح والرواية للترمذي.

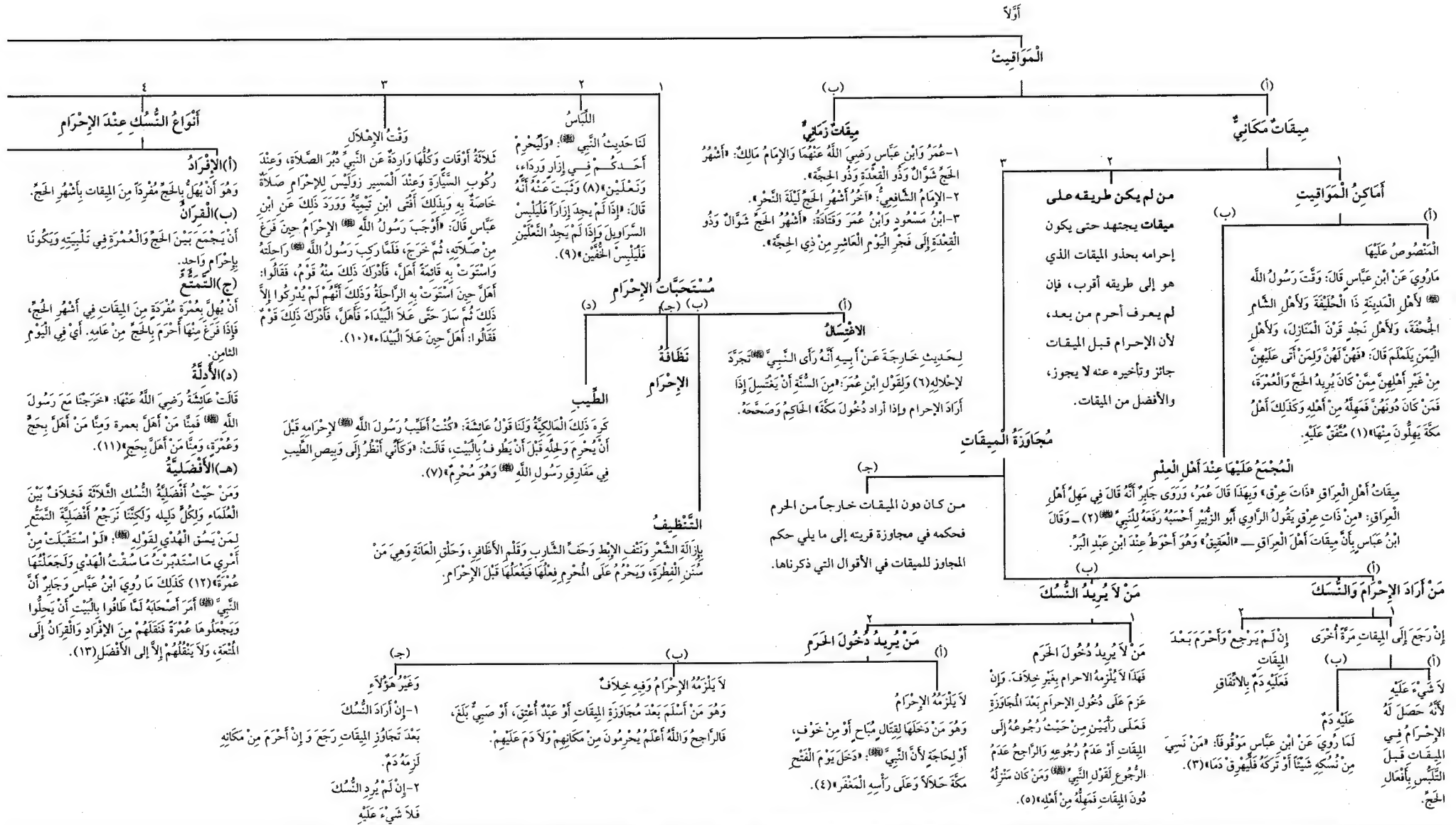
(٨) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٨٤٦).

(٩) أخرجه أبو داود (١٨١١) وأخرجه ابن ماجه (٢٩٠٣) واللفظ له وقال البيهقي: هذا إسناده صحيح، ليس في الباب أصح منه أ. هـ. (المندري).

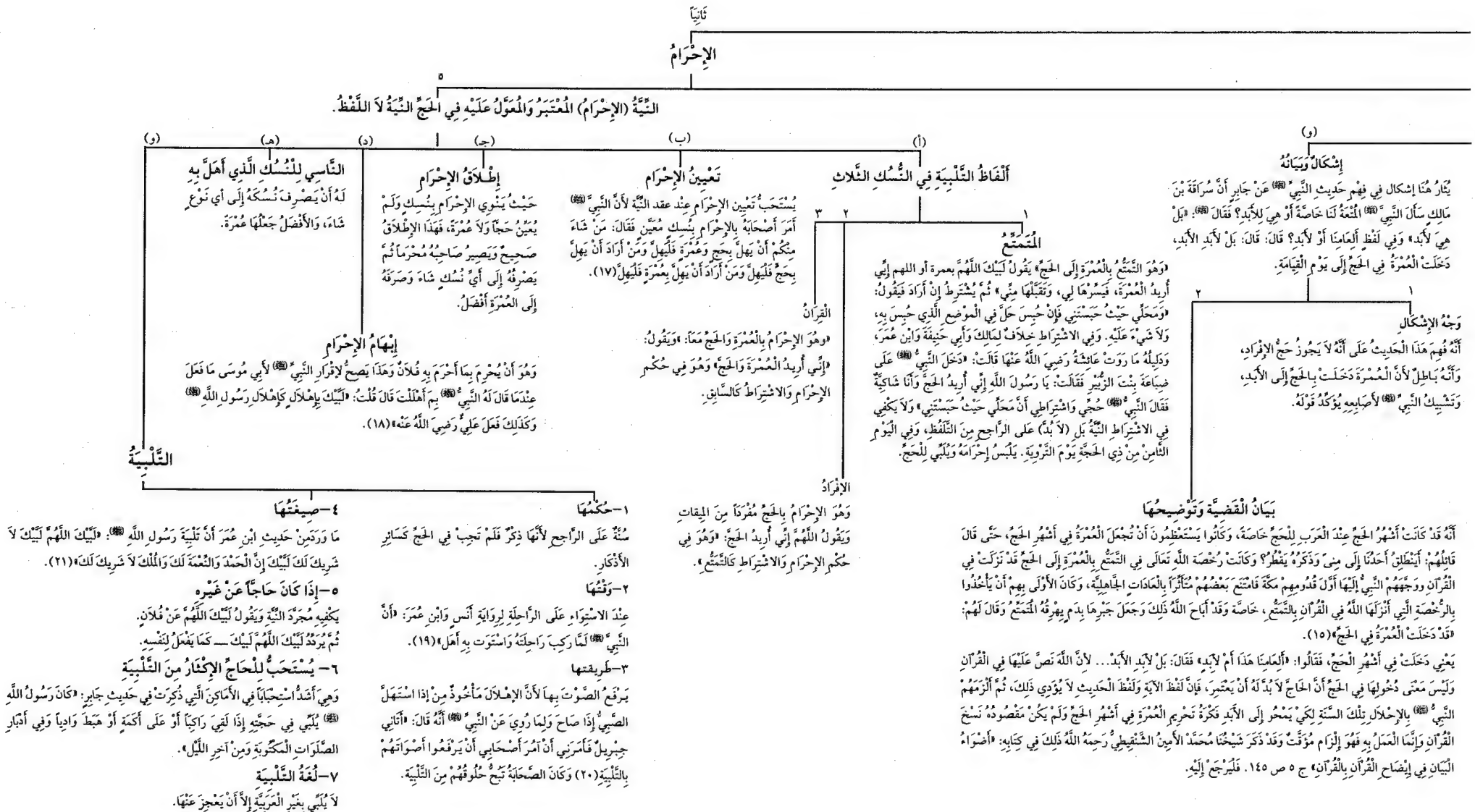
(١٠) مسلم (١٣٣٦) الترمذي (تحفة الأحوذى / ٩٢٨) وقال حسن صحيح.

(١١) أخرجه ابن ماجه (٣٠٣٨) واللفظ له وأخرجه الترمذي (٩٣١) وقال (هذا حديث غريب) ومع غرابته ضعيف. أ.هـ. (تحفة الأحوذى).

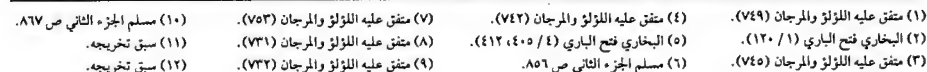
(١٢) رواه الترمذي والنسائي وقال الترمذي حديث حسن صحيح (متن الأربعين النووية).

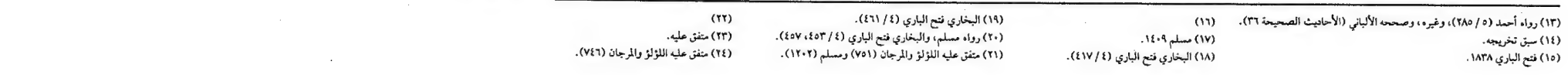


(١) متفق عليه للزُّوَلُّ والمرجان (٧٣٤)، (٢) مسلم (٨٤١/٢)، (٣) أخرجه مالك في الموطأ (٩٥٠) قال عبد القادر الأرنؤوط: وإسناده صحيح أ. هـ. (جامع الأصول ٩٩/٣) وقال الألباني ضعيف مرفوعاً وبُني موقوفاً أ. هـ. إرواه الغليل (١١٠٠)، (٤) البخاري (الفتح ٥٨٠٨، ٣٠٤٤) ومسلم (١٣٥٧)، (٥) البخاري (الفتح ١٥٦٦، ١٥٦٤، ١٥٣٠، ١٨٤٥)، (٦) الترمذي (٨٣٠) والدارمي (١٨٠١) والدارقطني والبيهقي والطبراني، قال الترمذي حسن غريب وضعفه العيني وفي سننه عبد الله بن يعقوب المدني وهو مجهول الحال، (٧) متفق عليه البخاري (الفتح ١٩١٨) ومسلم (١١٩٠)، (٨) أحمد (٢/٢٤) عن ابن عمر، (٩) البخاري (الفتح ٥٨٠٤) ومسلم (١١٧٨) عن ابن عباس، (١٠) أبو داود (١٧٧٠) وفي سننه خفيف بن عبد الرحمن الجزري وهو صدوق سيء الحفظ خلط بآخره كما في التقريب وفي محمد بن إسحاق وهو مدلس لكنه صرح بالتحديث وبإياله لثقات، (١١) البخاري (الفتح ١٥٦٢)، (١٢) متفق عليه للزُّوَلُّ والمرجان (٧٦١)، (١٣) متفق عليه البخاري (٣٩٧/١) مسلم (٢٩٧/٤)، (١٤) مسلم (٢٨، ٢٧/٤)، (١٥) متفق عليه للزُّوَلُّ والمرجان (٧٣٤)، (١٦) أخرجه مالك في الموطأ (٩٥٠) قال عبد القادر الأرنؤوط: وإسناده صحيح أ. هـ. (جامع الأصول ٩٩/٣) وقال الألباني ضعيف مرفوعاً وبُني موقوفاً أ. هـ. إرواه الغليل (١١٠٠)، (١٧) البخاري (الفتح ٥٨٠٨، ٣٠٤٤) ومسلم (١٣٥٧).

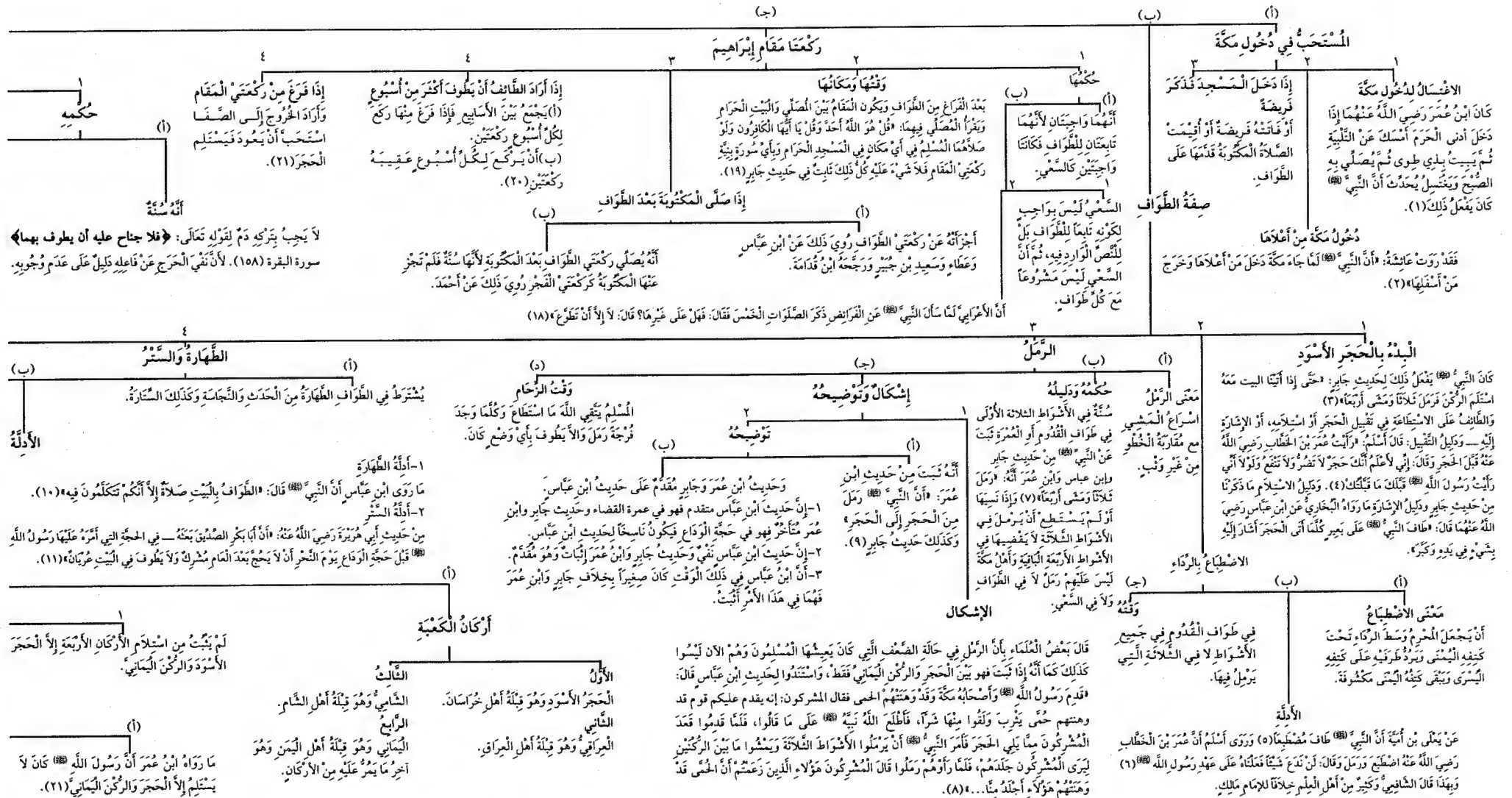


(١٤) مسلم (١٢١٦) البخاري (الفتح ٢٥٥٥، ٢٥٠٦) ومسلم (١٢٤١). (١٨) البخاري (الفتح ١٥٥٨، ١٥٥٩). (١٥) مسلم (٥٧/٤). (١٩) البخاري (الفتح ١٥٤٦). (٢٠) ابن حبان (موارد ٩٧٤) الحاكم (٤٥٠/١) وأحمد (١٩٢/٥) وصححه الألباني (صحيح الجامع الصغير ٦٧ والأحاديث الصحيحة ٨٣٠). (٢١) مسلم (٢١/٤). (١٦) البخاري (٤١٧/٣) ومسلم (٢٦/٤). (١٧) مسلم (٢٨/٤).

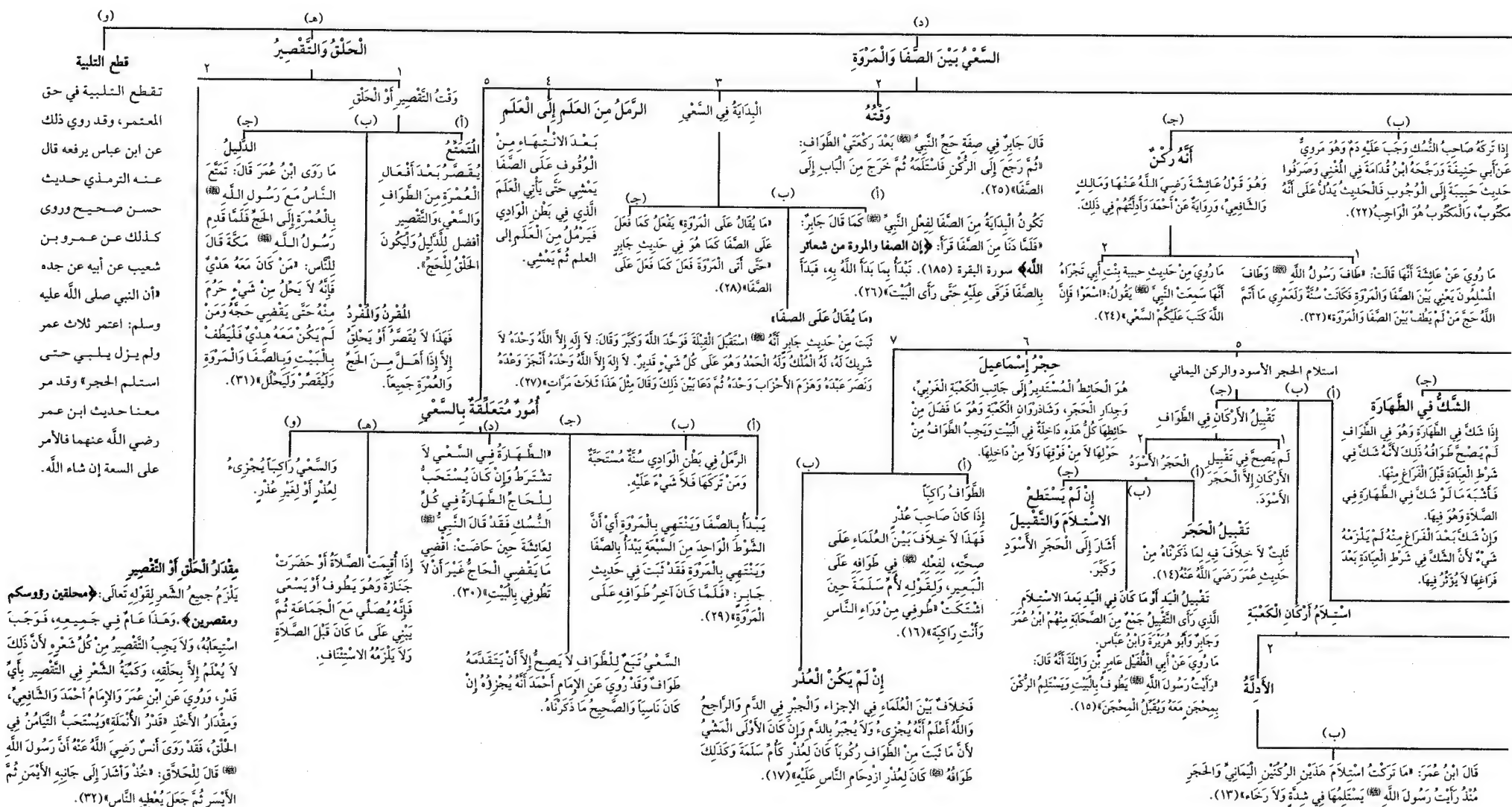




ثالثاً: ذِكْرُ الْحَجِّ وَدُخُولِ مَكَّةَ (أ).

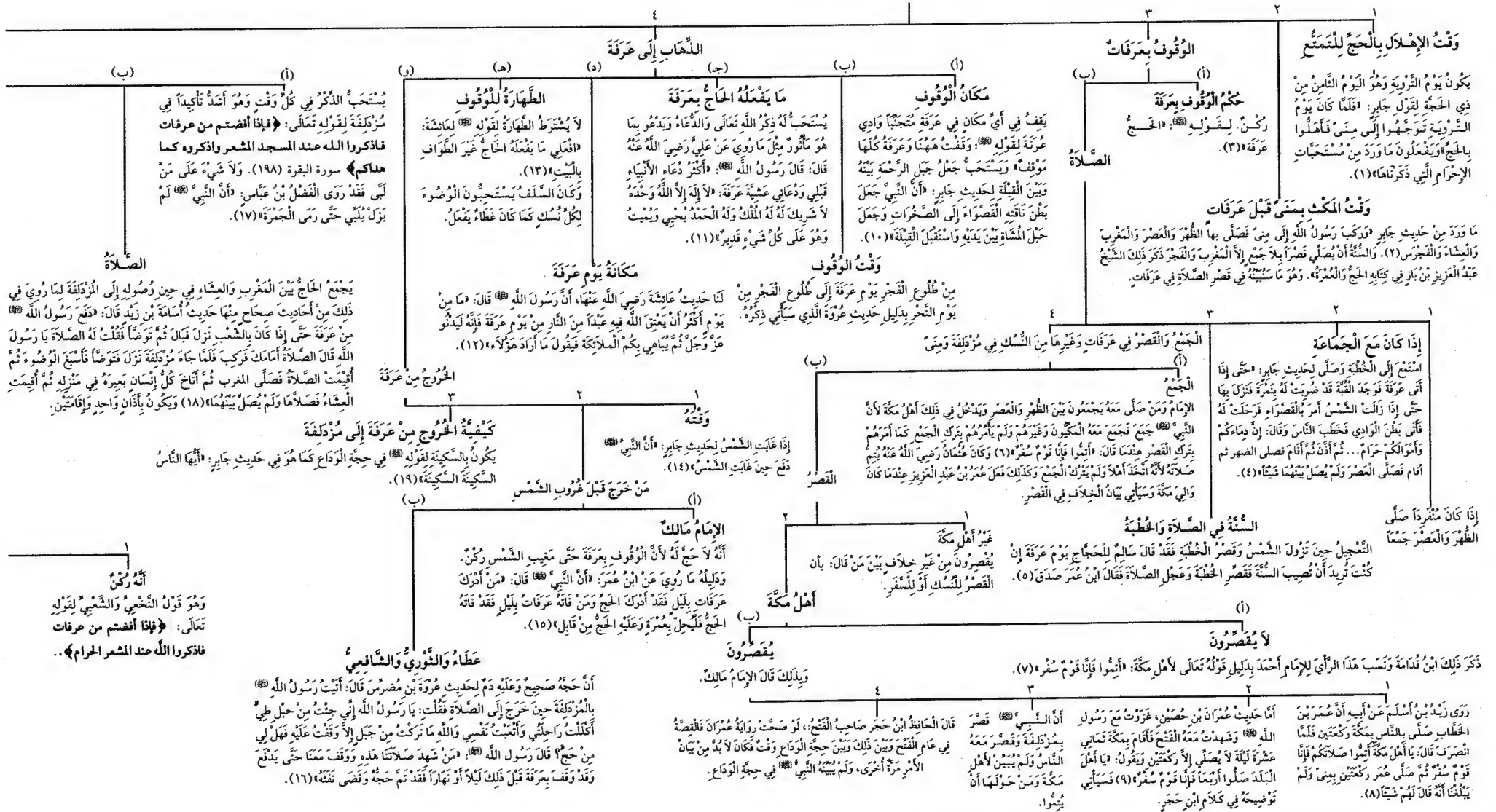


(١) البخاري (فتح ٤/ ١٨٠). (٢) مسلم (١٢٥٨). (٣) رواه مسلم (١٢٦٢) والبخاري (٣٧٧/ ٢). (٤) البخاري (فتح ٤/ ٢٠٨). (٥) أخرجه أبو داود (١٨٣٢) وابن ماجه (٢٩٥٤) والترمذي (٨٥٩) وقال: حسن صحيح. (٦) أخرجه البخاري (فتح ٧/ ٢١٧) والبخاري (فتح ٤/ ٢١٧). (٧) أخرجه البخاري (فتح ٤/ ٢١٦) وابن عمر وأخرجه مسلم (٨٧/ ٢) عن جابر وأخرجه مسلم (١٢٦٤) عن ابن عباس. (٨) أخرجه مسلم (١٢٦٦) والبخاري (٣٧٦/ ٣). (٩) أخرجه مسلم (١٢٦٢) عن ابن عمر، (١٢٦٣) عن جابر. (١٠) ابن خزيمة (٣٧٩) وابن حبان (٩٩٨) والحاكم (٤٥٥/ ١) والترمذي (٩٦٠) وصححه الألباني (الأرواء ١/ ١٥٤). (١١) مطبق عليه (الأرواء ٤/ ٣٠٠). (١٢) البخاري (فتح ٤/ ٢٢٠).



- | | | | |
|----------------------------------|---------------------------------|--|-----------------------------------|
| (١٣) البخاري (فتح ٤/ ٢١٧). | (١٧) متفق عليه | (٢١) مسلم (٢/ ٨٨٨). | (٢٥) مسلم (٢/ ٨٨٨). |
| (١٤) البخاري (فتح ٤/ ٢٢١). | (١٨) البخاري (فتح ١/ ١١٥). | (٢٣) رواه مسلم (الأرواء ٤/ ٢٦٥). | (٢٦) رواه مسلم (الأرواء ٤/ ٣١٦). |
| (١٥) رواه مسلم (الأرواء ٤/ ٣١٣). | (١٩) مسلم (٢/ ٨٨٧، ٨٨٨). | (٢٢) أخرجه أحمد (٤٢١/ ٦) وابن سعد (٢٤٧/ ٤) وإسحاق (٧٠/ ٤) وصححه الألباني (الأرواء ٤/ ٢٦٨). | (٢٧) مسلم (٢/ ٨٨٨). |
| (١٦) أخرجه البخاري (فتح ٤/ ٢٢٧). | (٢٠) فتح الباري (٤/ ٣٣٠ و ٣٣١). | أخرجه أحمد (٤٢١/ ٦) وابن سعد (٢٤٧/ ٨) وإسحاق (٧٠/ ٤) وصححه الألباني (الأرواء ٤/ ٢٦٨). | (٢٩) مسلم (٢/ ٨٨٨). |
| | | (٣٠) متفق عليه (الأرواء ١/ ٢٠٦). | (٣١) متفق عليه (الأرواء ٤٠/ ٢٤١). |
| | | | (٣٢) رواه مسلم (الأرواء ٤/ ٢٨٧). |
| | | | (٢٨) مسلم (٢/ ٨٨٨). |

صِفَةُ الْحَجِّ بَعْدَ انْتِهَاءِ الْمُتَمَتِّعِ مِنْ عُمْرَتِهِ



(١٤) سبق تخريجه.

(١٠) مسلم (٢/ ٨٩٠).

(٥) البخاري (فتح ٤/ ٢٦٦).

(١١) الطبراني في «فضل عشر ذي الحجة» (الأحاديث الصحيحة ٤/ ٦، ٨).

(٦) سبق تخريجه.

(١٣) مسلم (١٣/ ١٤٢٨).

(١٠) مالك (١٤٩/ ٤٠٢٠).

(١٢) سبق تخريجه.

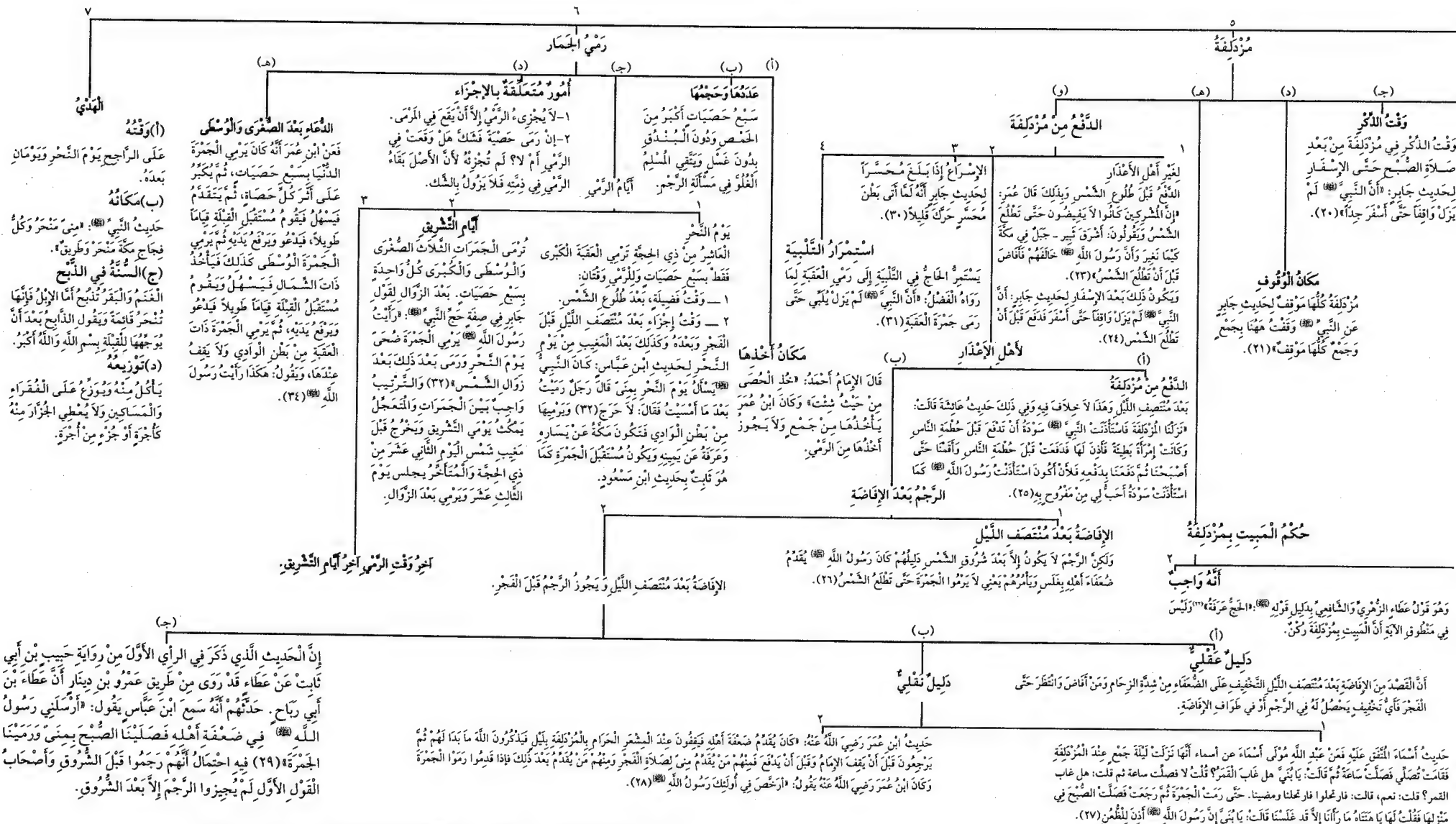
(٧) وغيرهم وصححه الحاكم والذهبي والألباني (الإرواء/ ٢٥٦).

(١) مسلم (٢/ ٨٨٩).

(٢) مسلم (٢/ ٨٨٩).

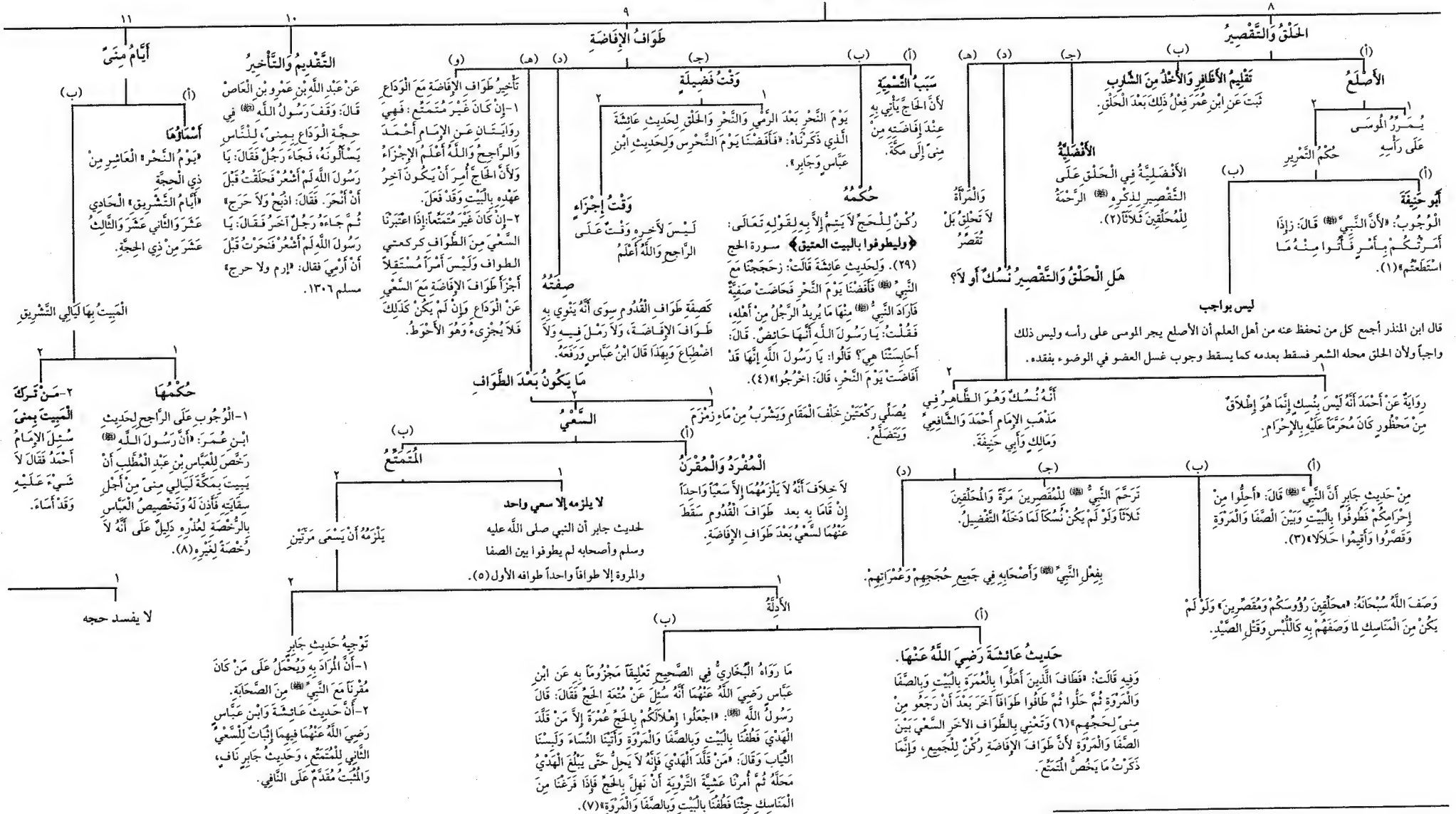
(٣) أبو داود (١٩٤٩) وابن ماجه (٣٠١٥) وابن حبان (١٠٠٩) والحاكم (١٦٤/ ١) وأحمد (٣٠٩/ ٤).

(٤) مسلم (٢/ ٨٨٩).



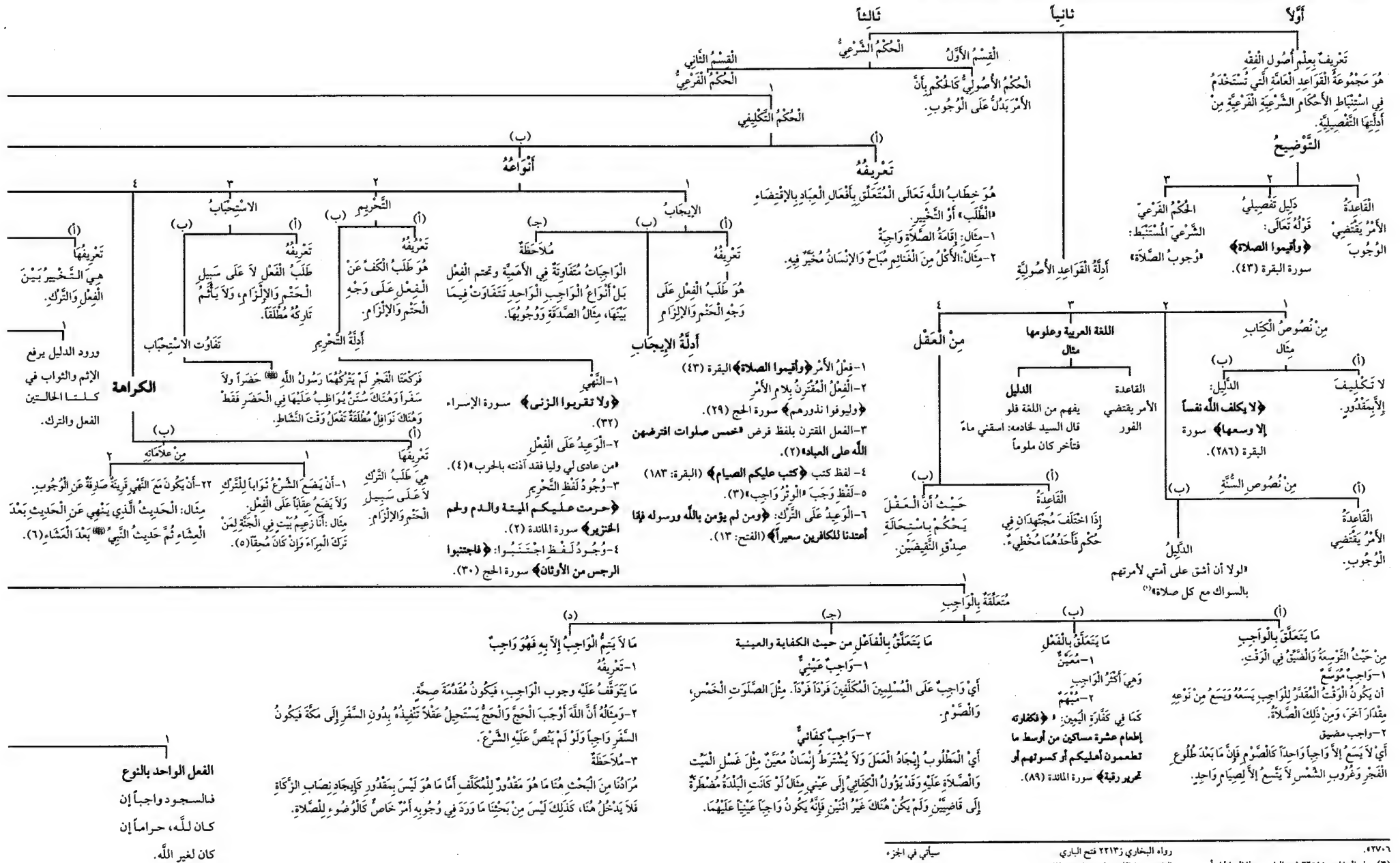
- (١٥) أخرجه الفاروقني (الأرواء / ٤ / ٢٥٨).
 (١٦) أبو داود (١٩٥٠) والنسائي والترمذي وابن حبان (١٠١٠) والحاكم (٤٣٣ / ١) وصححه الألباني (الأرواء / ٤ / ٢٥٨).
 (١٧) البخاري (٢٦٦ / ٤).
 (١٨) البخاري (٢٦٧ / ٤).
 (١٩) مسلم (٨٩١ / ٢).
 (٢٠) (٢٤) مسلم (٨٩١ / ٢).
 (٢١) مسلم (٨٩٣ / ٢).
 (٢٢) تقدم تخريجه برقم (٣).
 (٢٣) البخاري (فتح / ٤ / ٢٧٩).
 (٢٤) البخاري (فتح / ٤ / ٢٧٧).
 (٢٥) البخاري (فتح / ٤ / ٢٧٧).
 (٢٦) أبو داود (١٩٤١) والنسائي وصححه الألباني (الأرواء / ٤ / ٣٧٤).
 (٢٧) البخاري (فتح / ٤ / ٢٧٥) ومسلم (١٦٩١).
 (٢٨) البخاري (فتح / ٤ / ٢٧٣).
 (٢٩) أخرجه النسائي وصححه الألباني (الأرواء / ٤ / ٢٧٣).
 (٣٠) مسلم (٨٩١ / ٢).
 (٣١) تقدم تخريجه برقم ١٧.
 (٣٢) البخاري (فتح / ٤ / ٣١٧).
 (٣٣) أخرجه مسلم (الأرواء / ٤ / ٢٨١).
 (٣٤) البخاري (فتح / ٤ / ٣٣١).

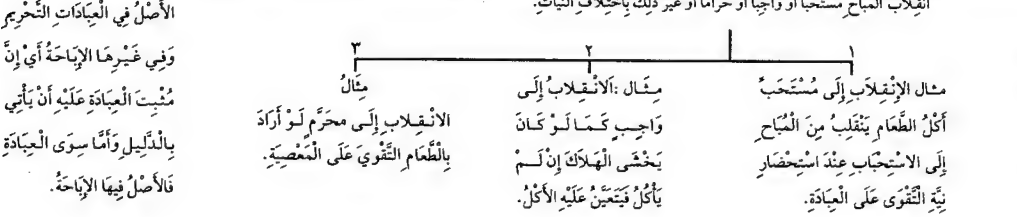
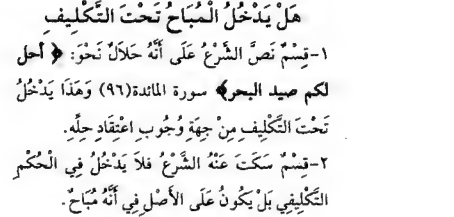
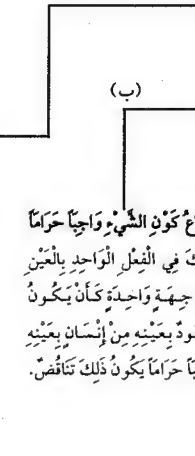
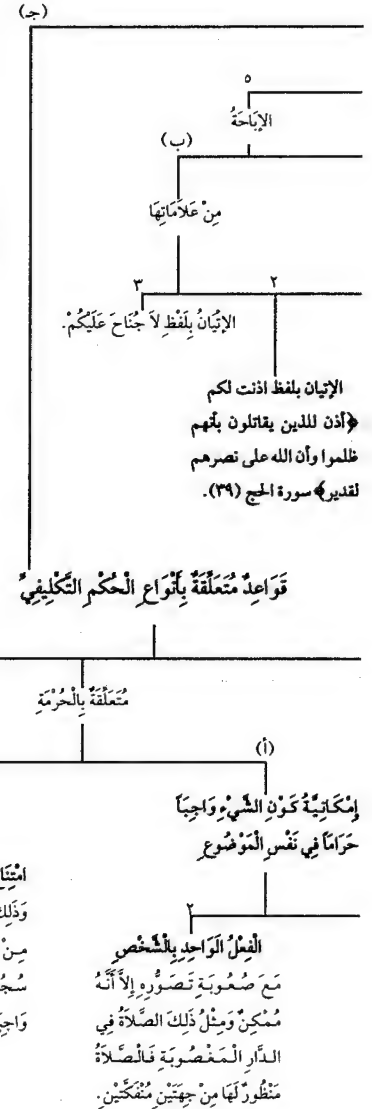
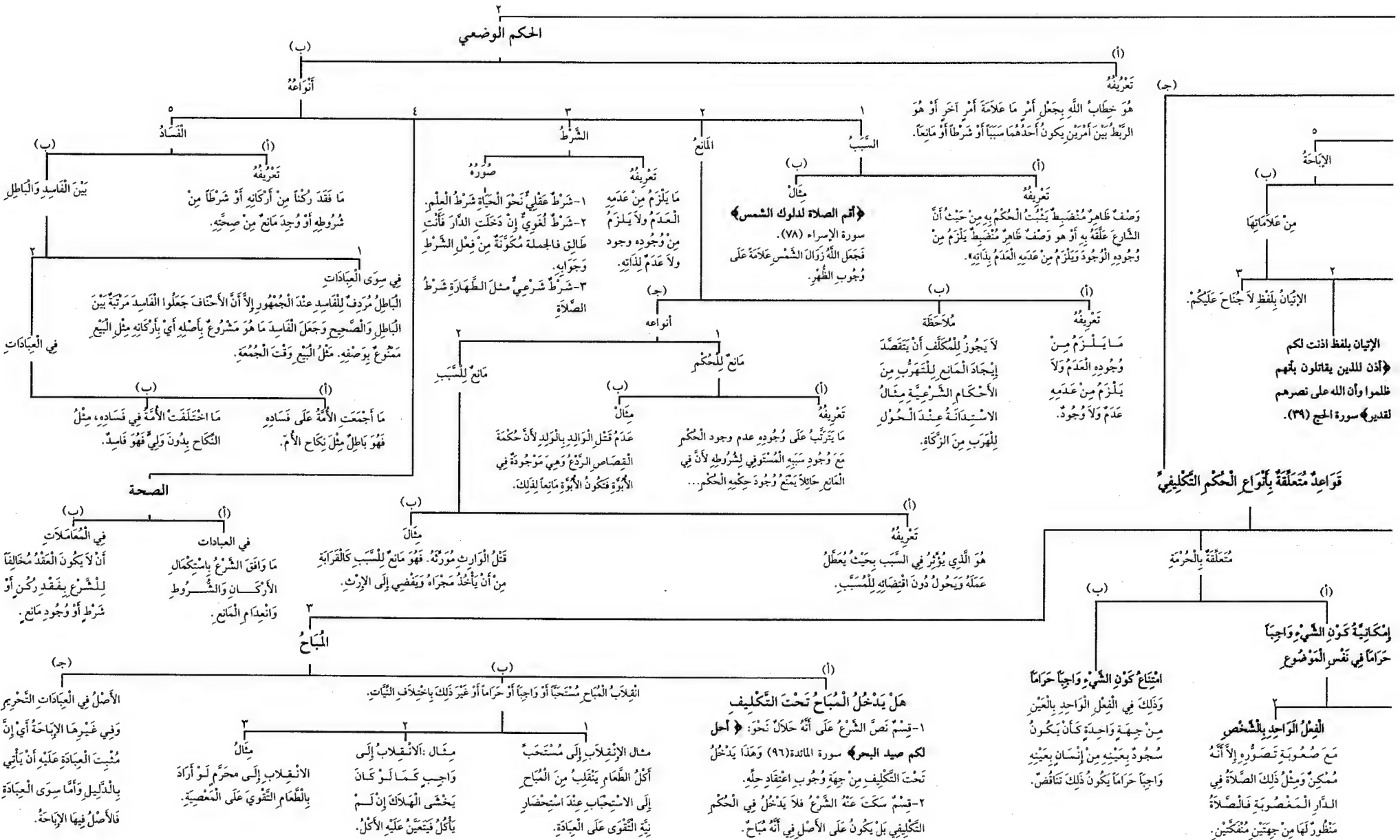
صِفَةُ الْحَجِّ بَعْدَ حَلِّ الْمُتَمَتِّعِ مِنْ عُمْرَتِهِ

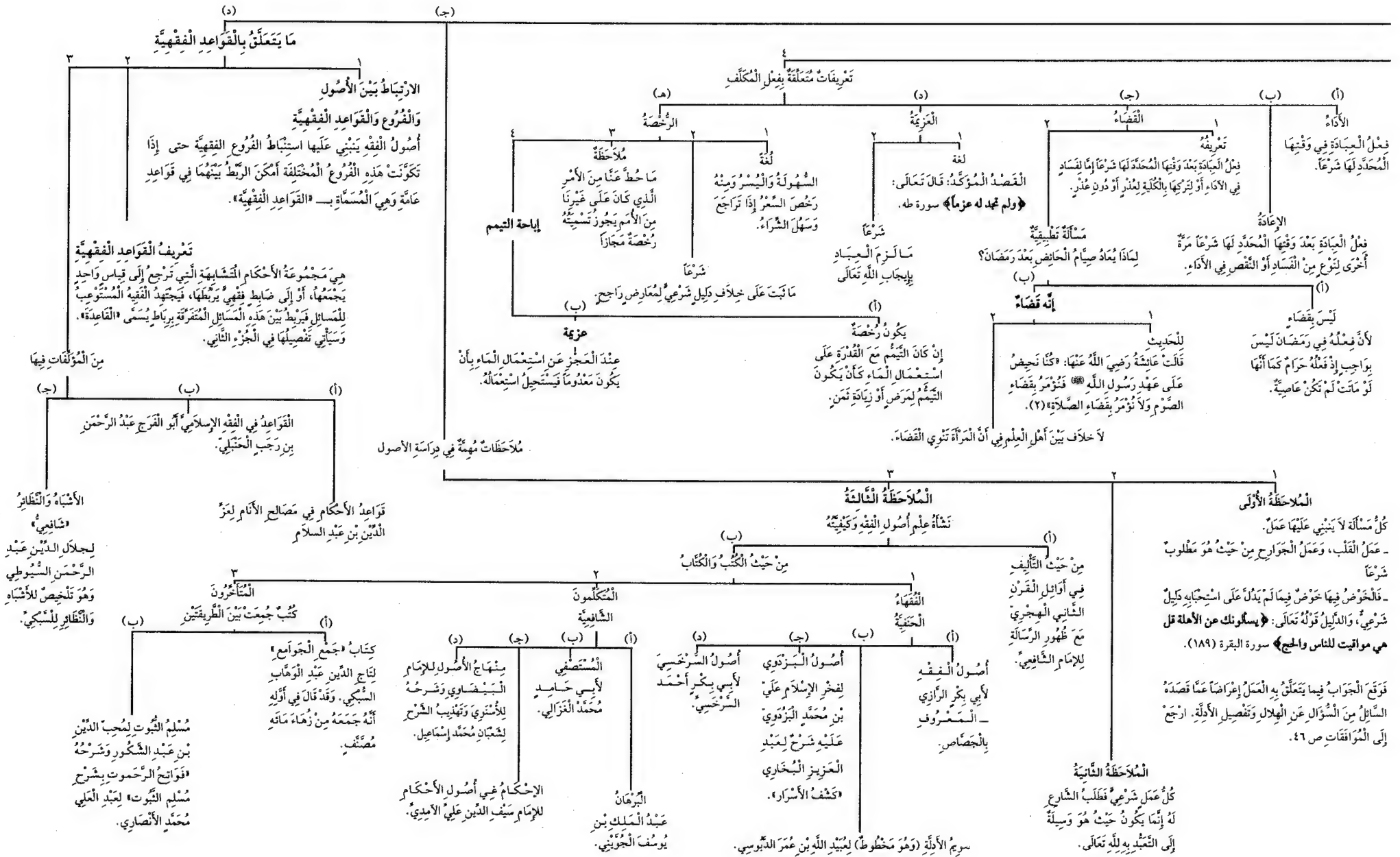


- (١) مسلم (١٣٣٧).
(٢) البخاري (فتح ٣٠٩/٤).
(٣) مسلم (٨٨٥/٢).
(٤) البخاري (فتح ٣٣٥/٤).
(٥) مسلم (١٣١٥).
(٦) مسلم (١٣١١).
(٧) البخاري (فتح ١٧٨/٤).
(٨) البخاري (فتح ٣٣٧/٤).
(٩) البخاري (فتح ٣٣٤/٤).
(١٠) مسلم (١٣٣٧).
(١١) البخاري (فتح ٣٨٦/٤).
(١٢) مسلم.

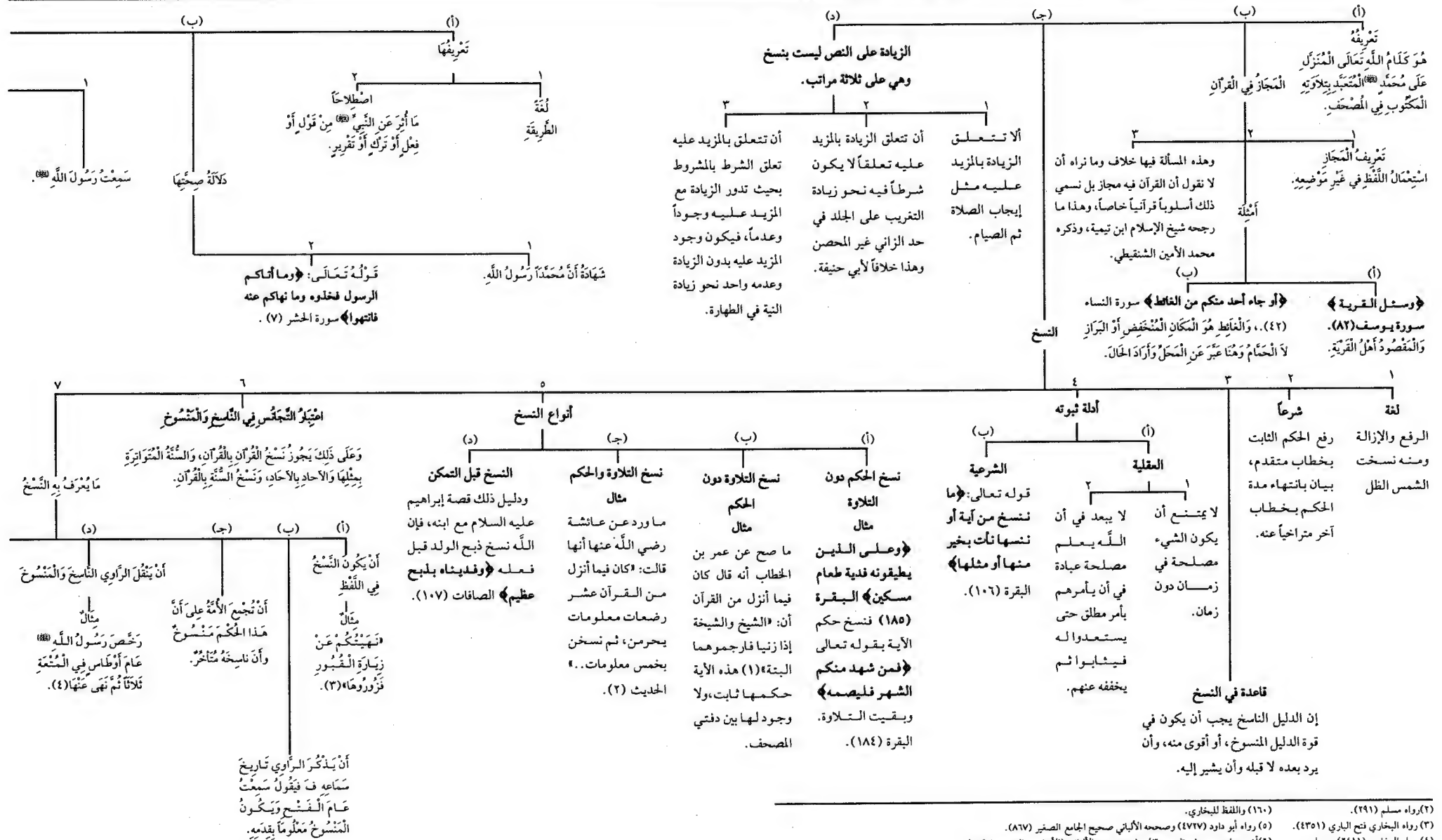
أُصُولُ الْفِقْهِ







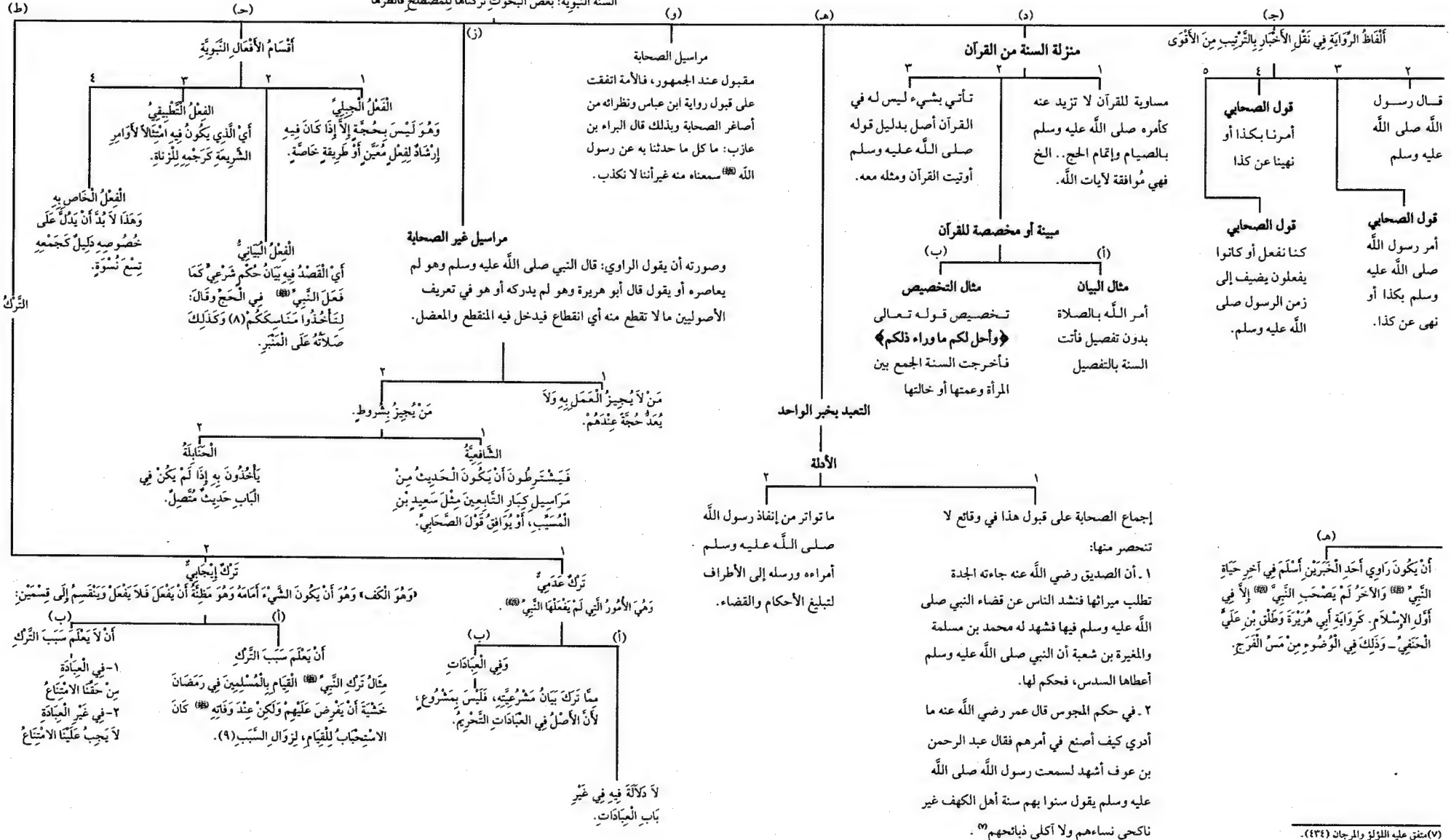
أولاً: القرآن (بعض البحوث تركناها لعلوم القرآن فانظرها)



(٢) رواه مسلم (٢٩١).
(٣) رواه البخاري فتح الباري (٤٣٥١).
(٤) رواه البخاري (٢٤١١) ومسلم
(١٦٠) واللفظ ليخاري.
(٥) رواه أبو داود (٤٧٧٧) وصححه الألباني صحيح الجامع الصغير (٨٦٧).
(٦) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٣/ ١٠، وصححه الألباني (الأحاديث الصحيحة ١٠٩).

ثَانِيًا

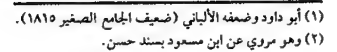
السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ: بَعْضُ الْبَحْثِ تَرْكَنَاهَا لِلْمُصْطَلَحِ فَانْظُرْهَا

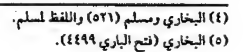


(٧) متفق عليه للؤلؤ والمرجان (٤٣٤).

(٨) أخرجه النسائي (٣١ / ٢).

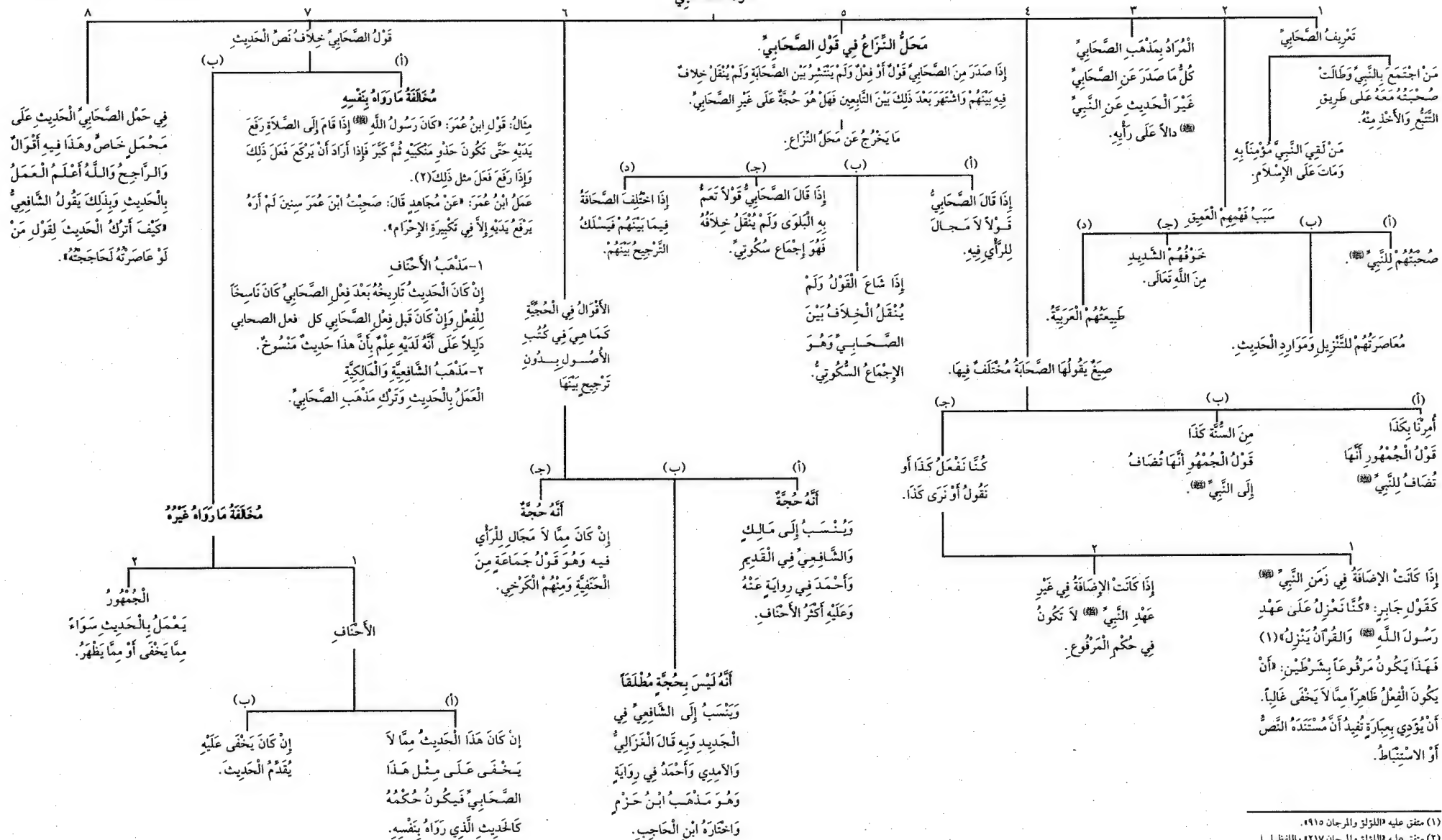
(٩) قال البيهقي: هذه القصة مشهورة





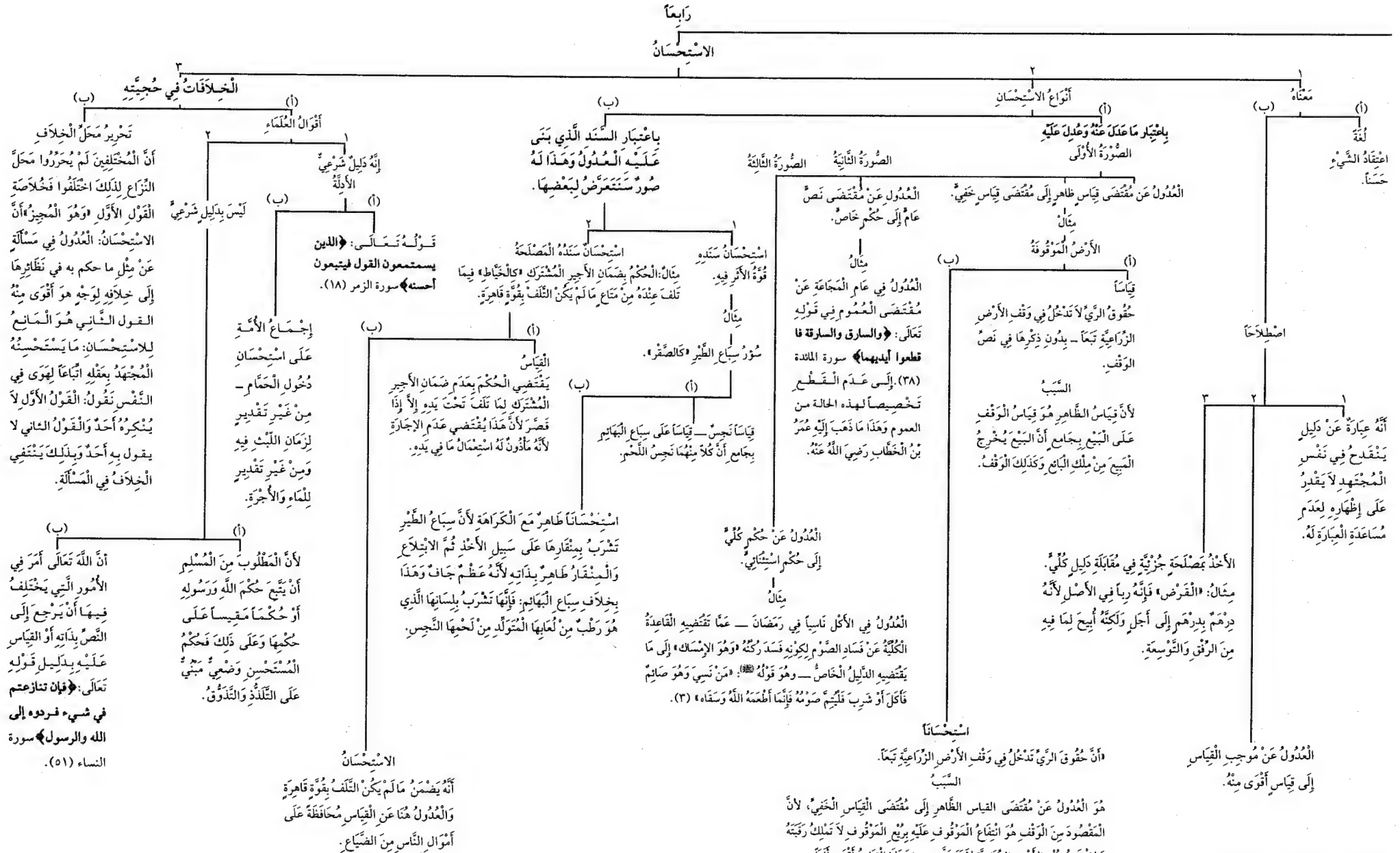
ثالثاً

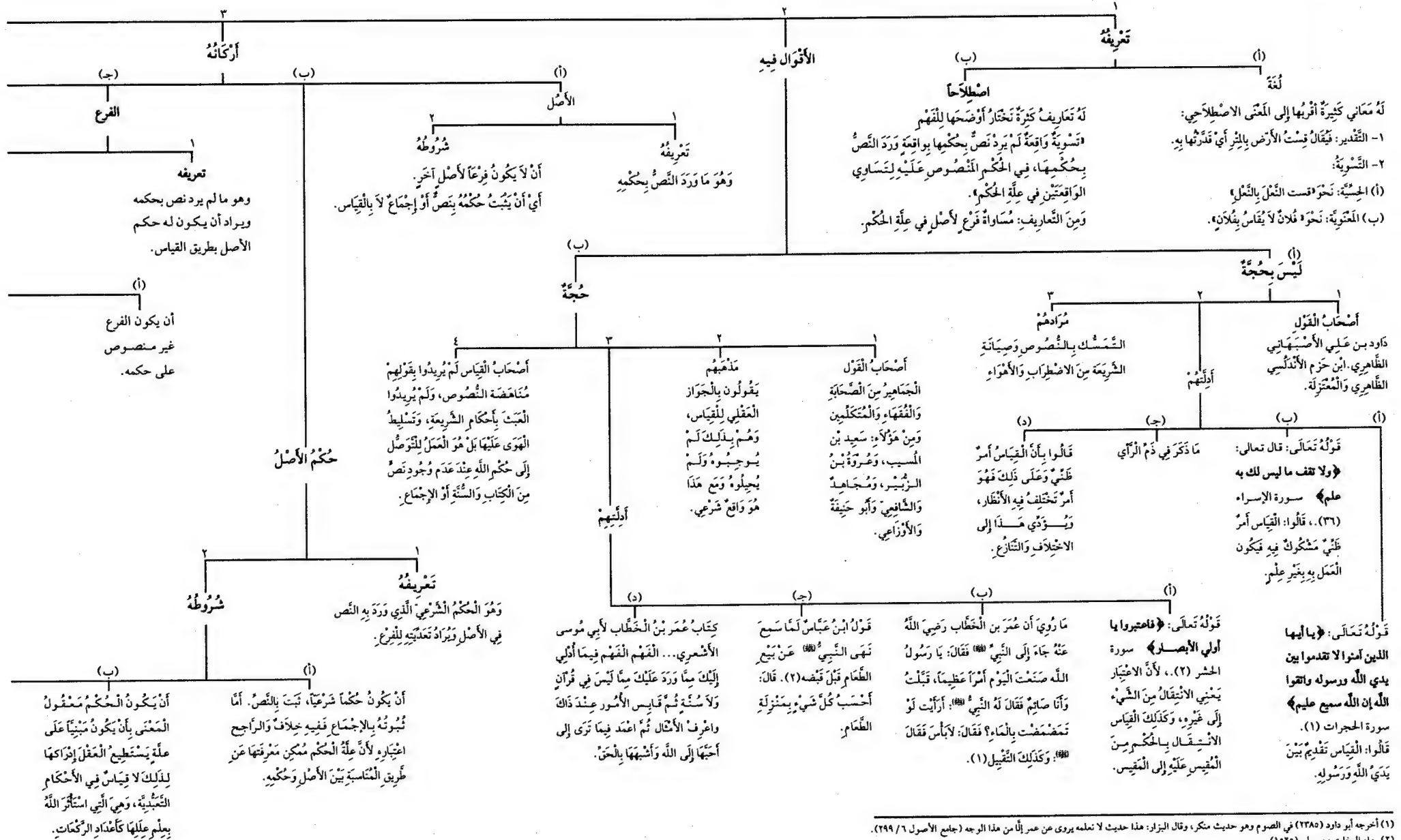
قَوْلُ الصَّحَابِيِّ



(١) متفق عليه «اللؤلؤ والمرجان» ٩١٥.

(٢) متفق عليه «اللؤلؤ والمرجان» ٢١٧ واللفظ لحلم.

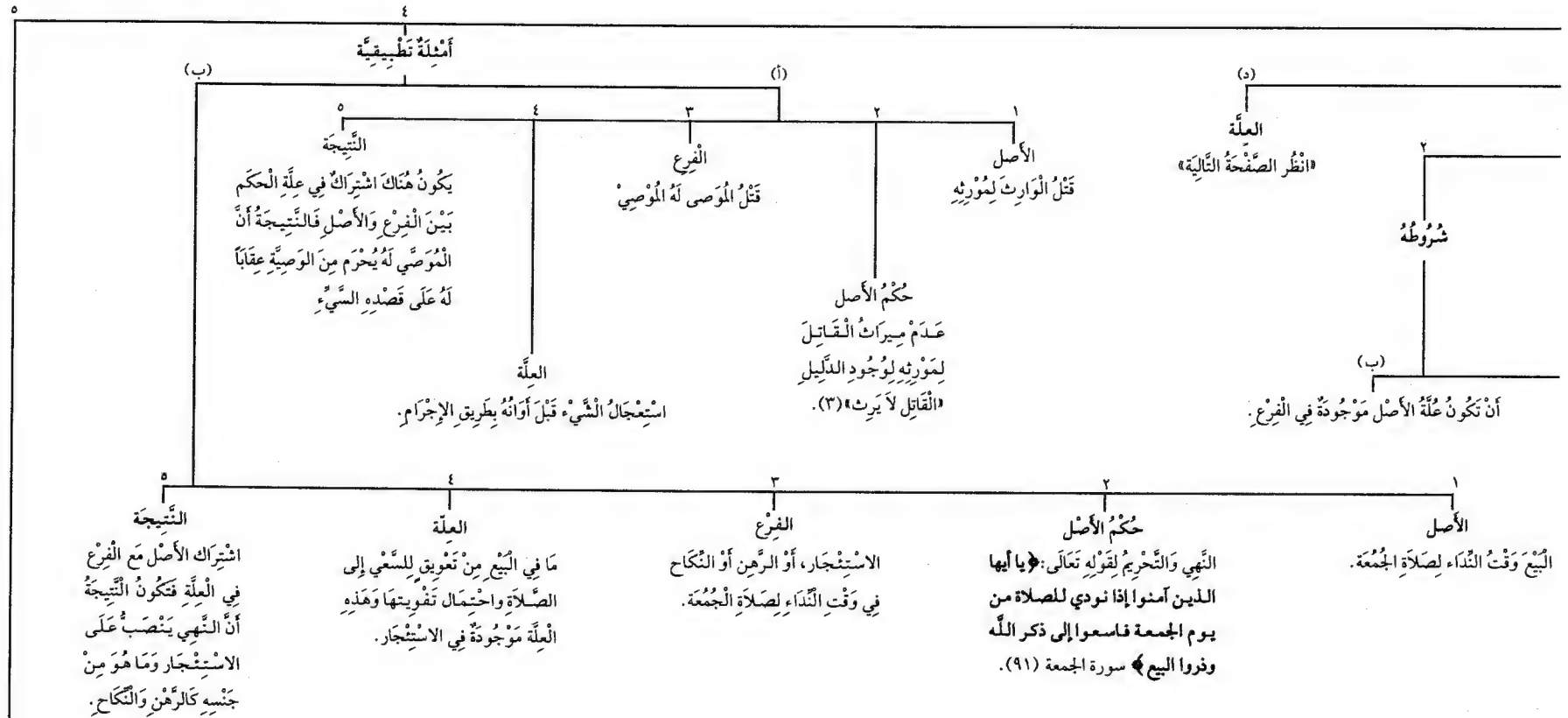




(١) أخرجه أبو داود (٢٢٨٥) في الصوم وهو حديث منكر، وقال البزار: هذا حديث لا تعلمه يروى عن عمر إلا من هذا الوجه (جامع الأصول ٦/ ٢٩٩).

(٢) رواه البخاري، ومسلم (١٥٢٥).

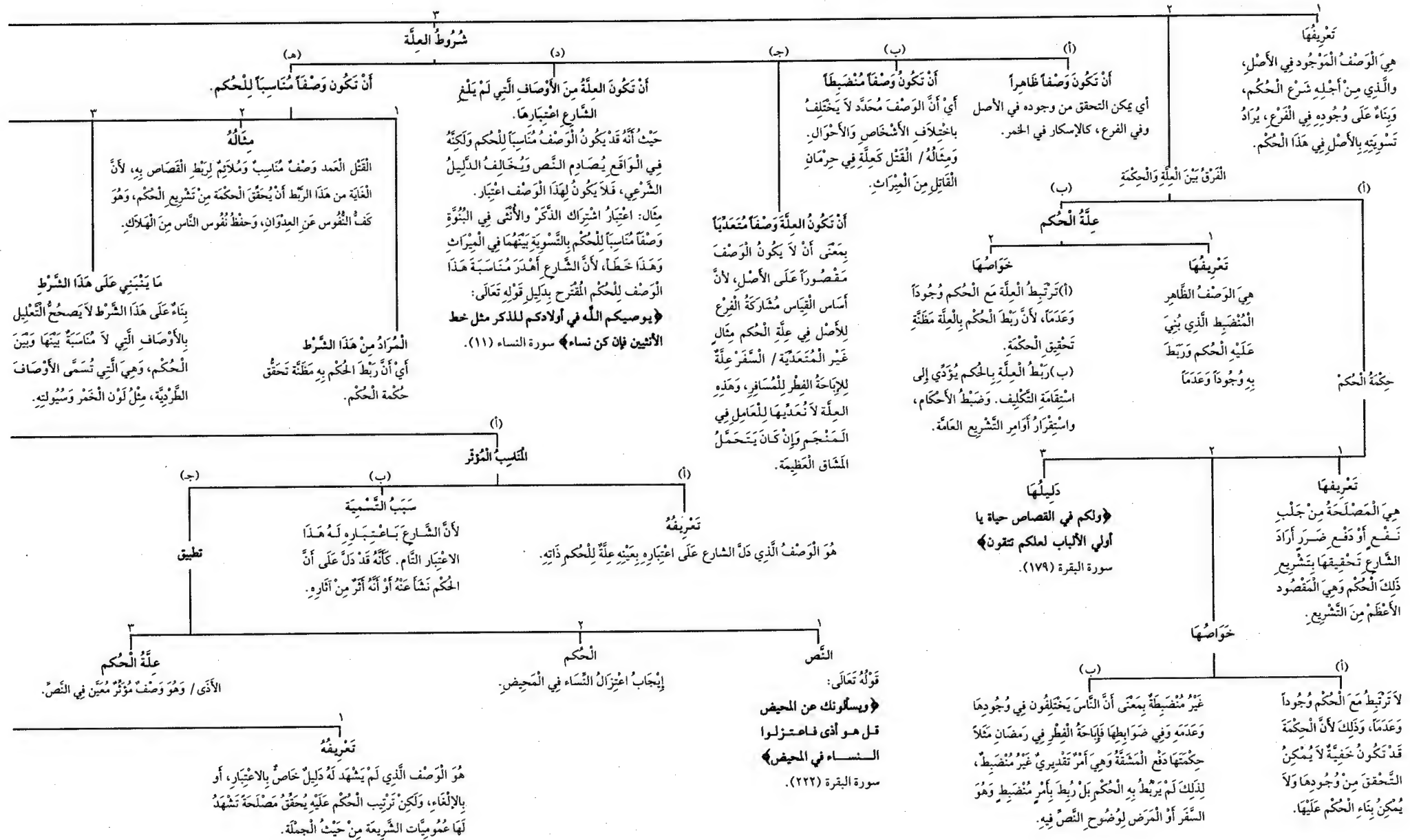
(٣) الترمذي (٢١١٠) وابن ماجه (٢٢٦٥) أبو داود (٤٥٦٤) وهو حسن أ. هـ. جامع الأصول (٦٠١/ ٩) باختصار.

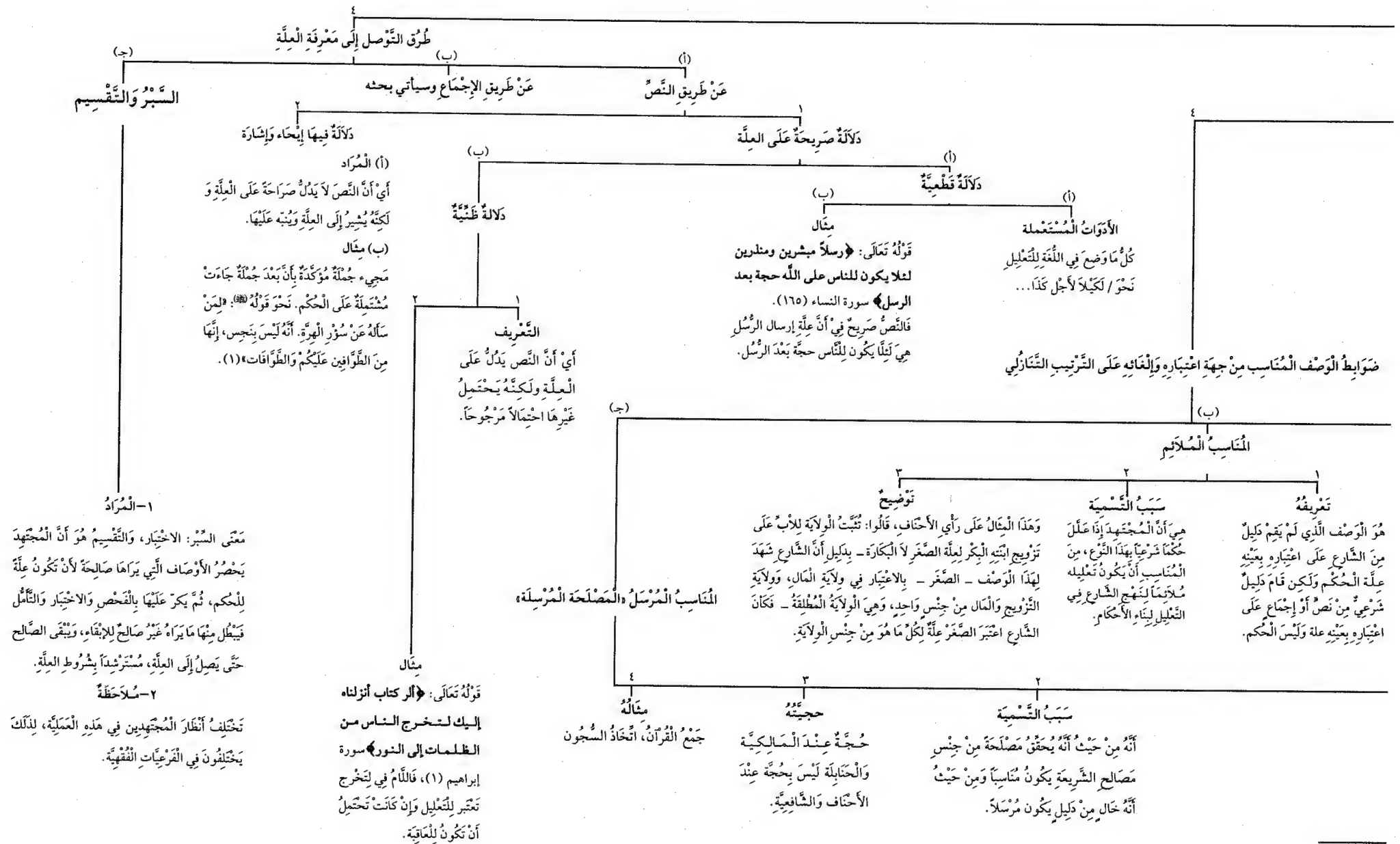


أقسام القياس

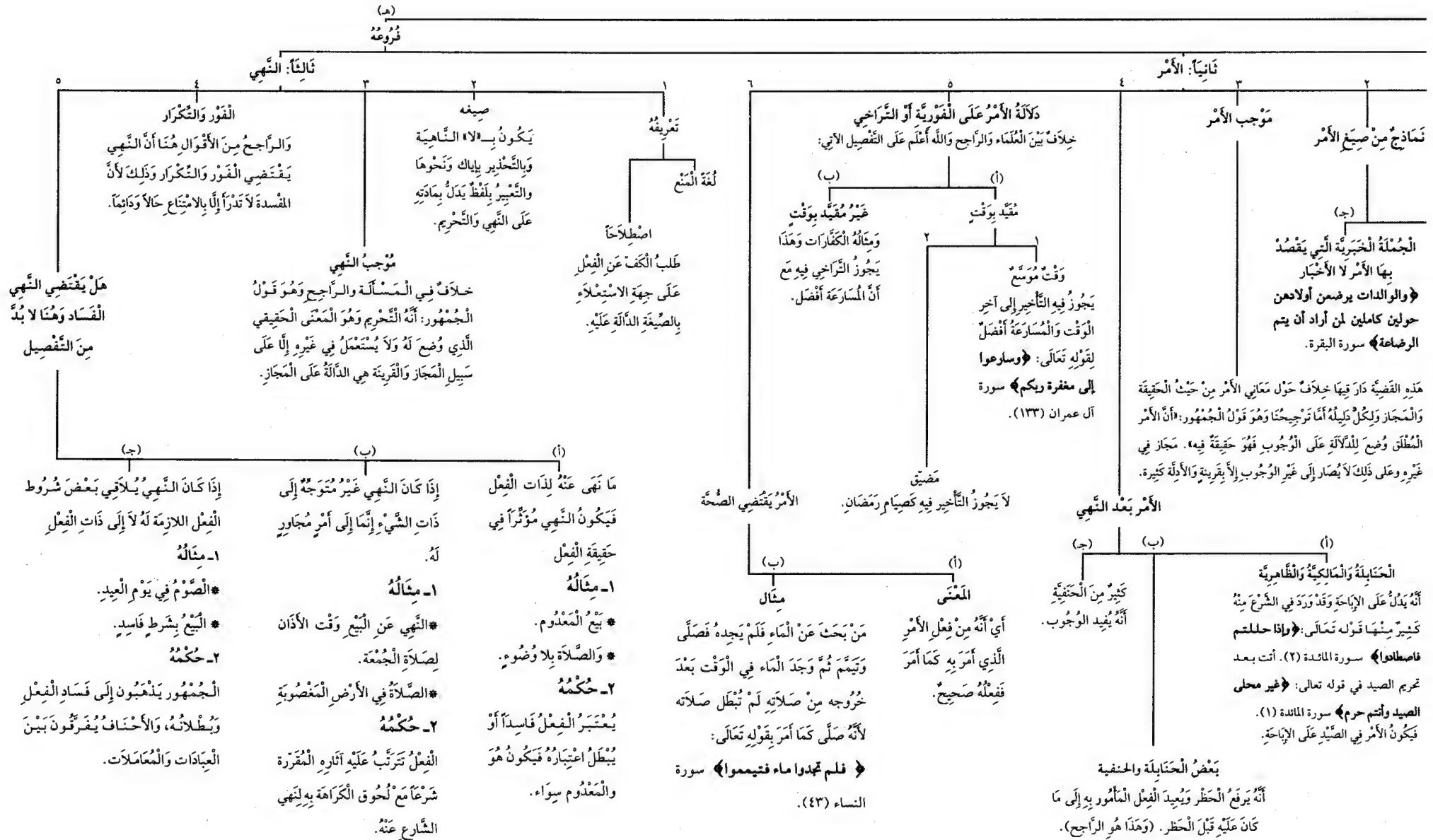
- ١ - قياس الأولي: إِذَا كَانَتْ عِلَّةُ الْفَرْعِ أَقْوَى مِنْهَا فِي الْأَصْلِ مِثَالُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقُلْ لِهَذَا أَمْرٌ﴾
الْعِلَّةُ مَا فِي اللَّفْظِ مِنْ إِبْدَاءٍ — وَهَذِهِ الْعِلَّةُ مَوْجُودَةٌ فِي الضَّرْبِ أَشَدَّ.
- ٢ - قياس المُساوي: إِذَا كَانَتْ الْعِلَّةُ الَّتِي بُنِيَ عَلَيْهَا الْحُكْمُ فِي الْأَصْلِ مَوْجُودَةً فِي الْفَرْعِ بِقَدَرِ مَا هِيَ
مُتَحَقِّقَةٌ فِي الْأَصْلِ، مِثَالُ — تَحْرِيمِ أَكْلِ مَالِ الْيَتِيمِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى إِذَا مَا يَأْكُلُونَ فِي
بَطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلُونَ سَعِيرًا﴾ سورة النساء (١٠).
وَالْعِلَّةُ الْأَعْتِدَاءُ عَلَى مَالِ الْيَتِيمِ — وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِي الْإِتْلَافِ.

- (د) (ج)
- أَنْ لَا يَكُونَ حَكْمُ الْأَصْلِ مَخْتَصَبًا بِهِ لِأَنَّ
الْإِخْتِصَاصَ يَمْنَعُ التَّعْدِيَةَ وَمِنْ ذَلِكَ إِخْتِصَاصُ
الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإِبَاحَةِ الزَّوْجِ بِأَكْثَرِ
مِنْ أَرْبَعِ زَوَاجَاتٍ، وَتَحْرِيمِ نِكَاحِ زَوْجَاتِهِ مِنْ بَعْدِهِ.
- أَنْ لَا تَكُونَ عِلَّةُ الْأَصْلِ قَاصِرَةً
عَلَيْهِ لَا يُمْكِنُ تَحْقِيقُهَا فِي غَيْرِهِ.

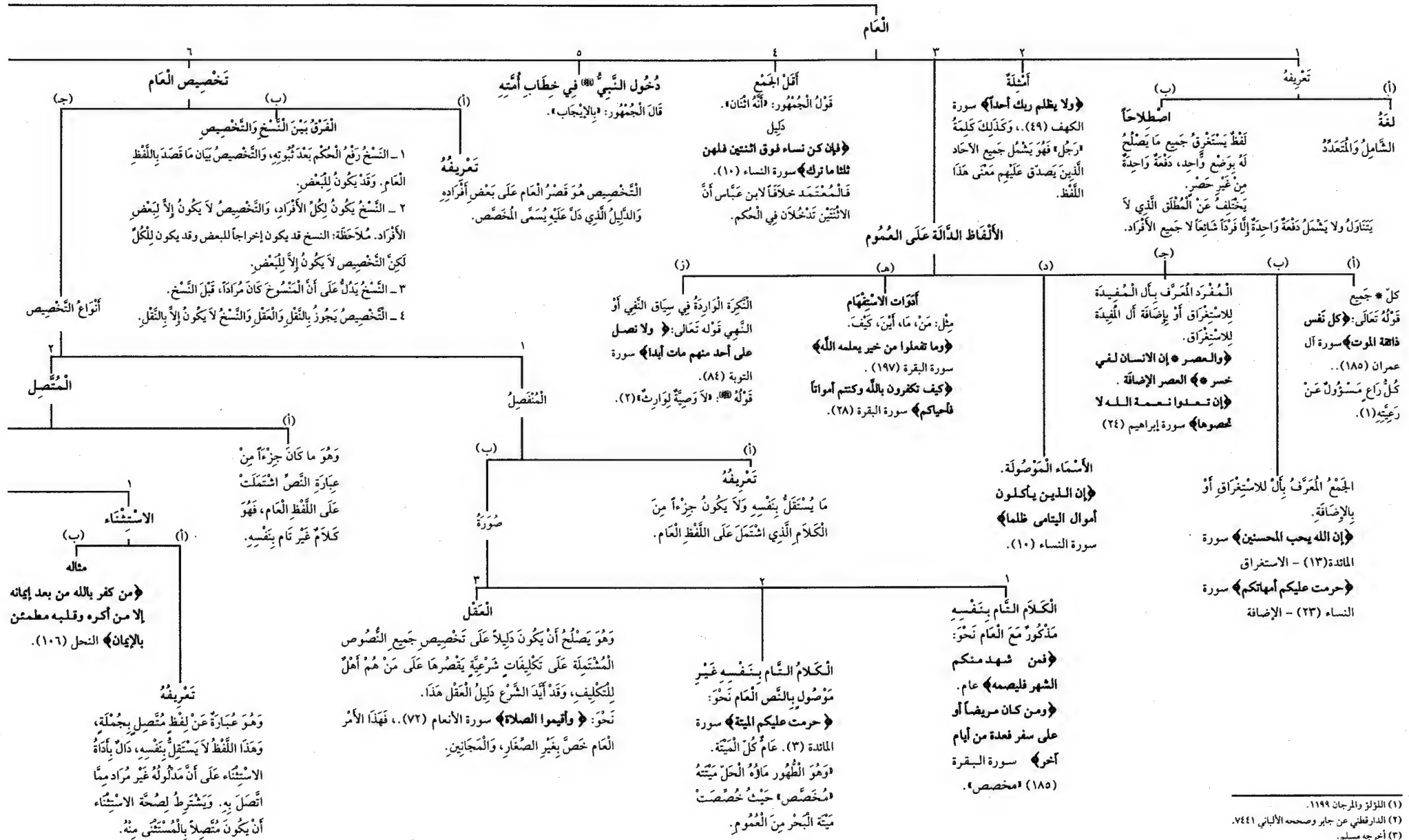




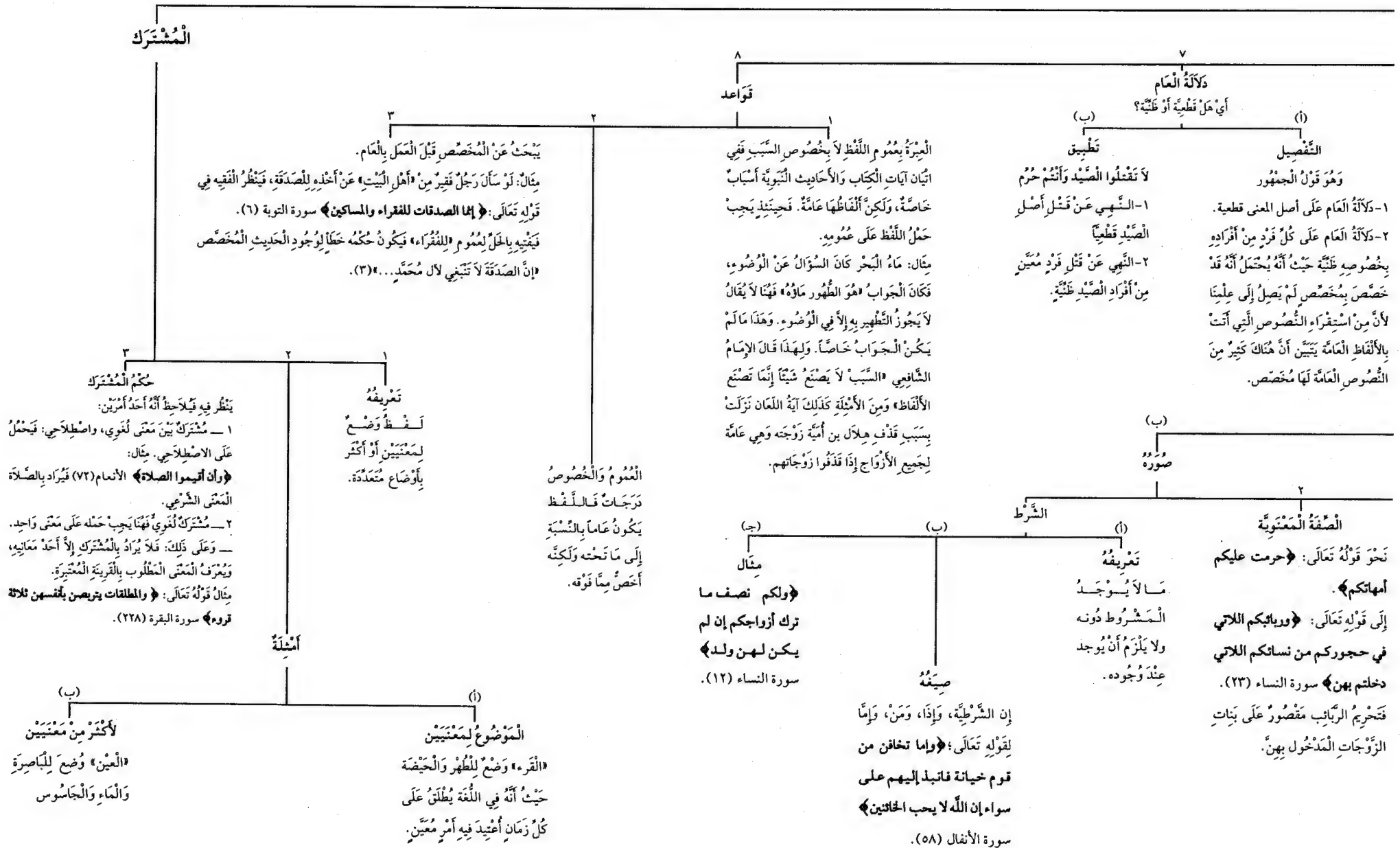
[illegible]



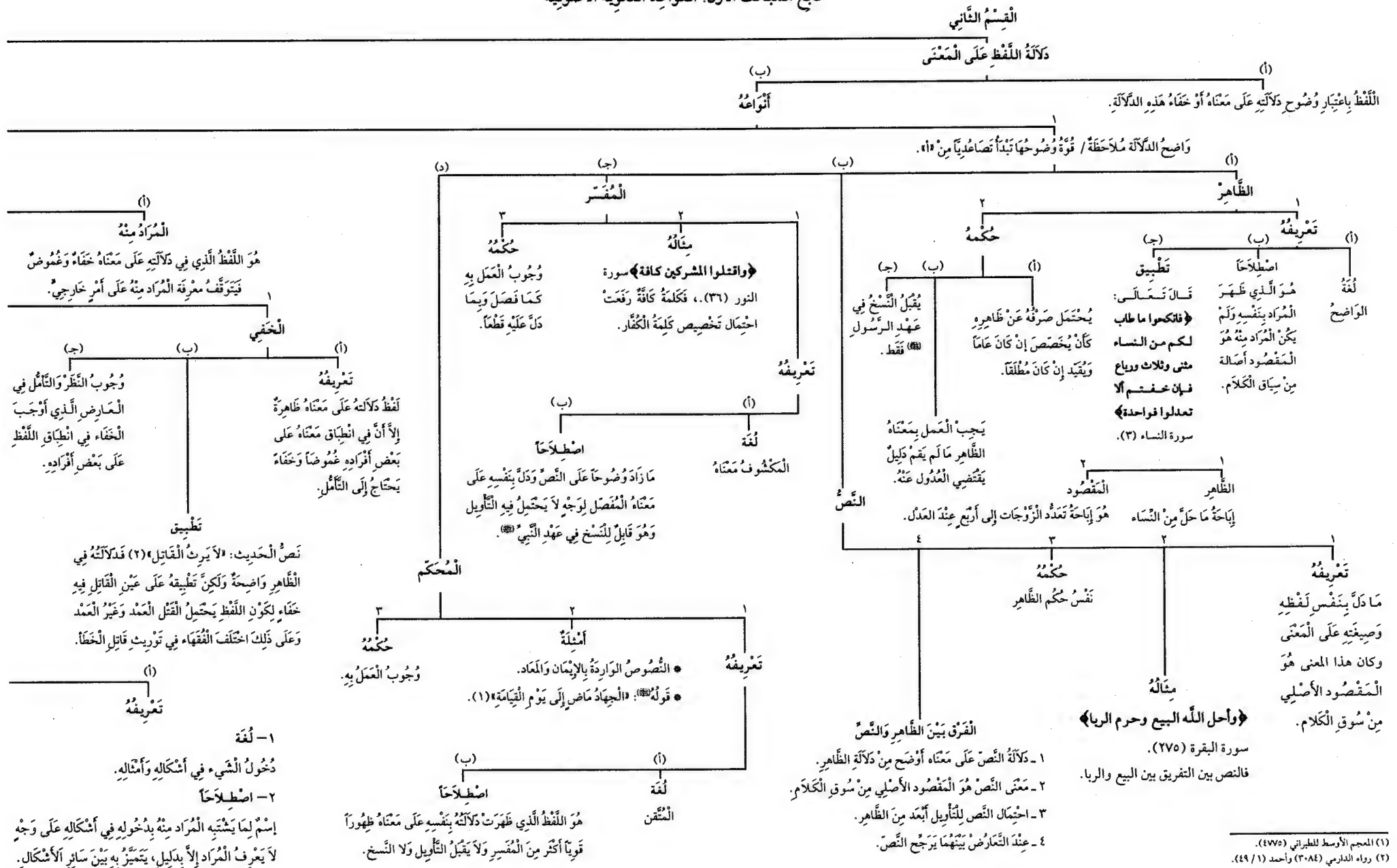
تابع المَبْحَث الأول: القَوَاعِد اللُّغَوِيَّةُ الْأُصُولِيَّةُ. تابع/ طرق استنباط الأحكام والقَوَاعِد (القسم الأول)



(١) اللؤلؤ والمرجان ١١٩٩.
 (٢) الدارقطني عن جابر وصححه الألباني ٧٤٤١.
 (٣) أخرجه مسلم.



تَابِعِ الْمَبْحَثَ الْأَوَّلَ: الْقَوَاعِدُ اللُّغَوِيَّةُ الْأُصُولِيَّةُ

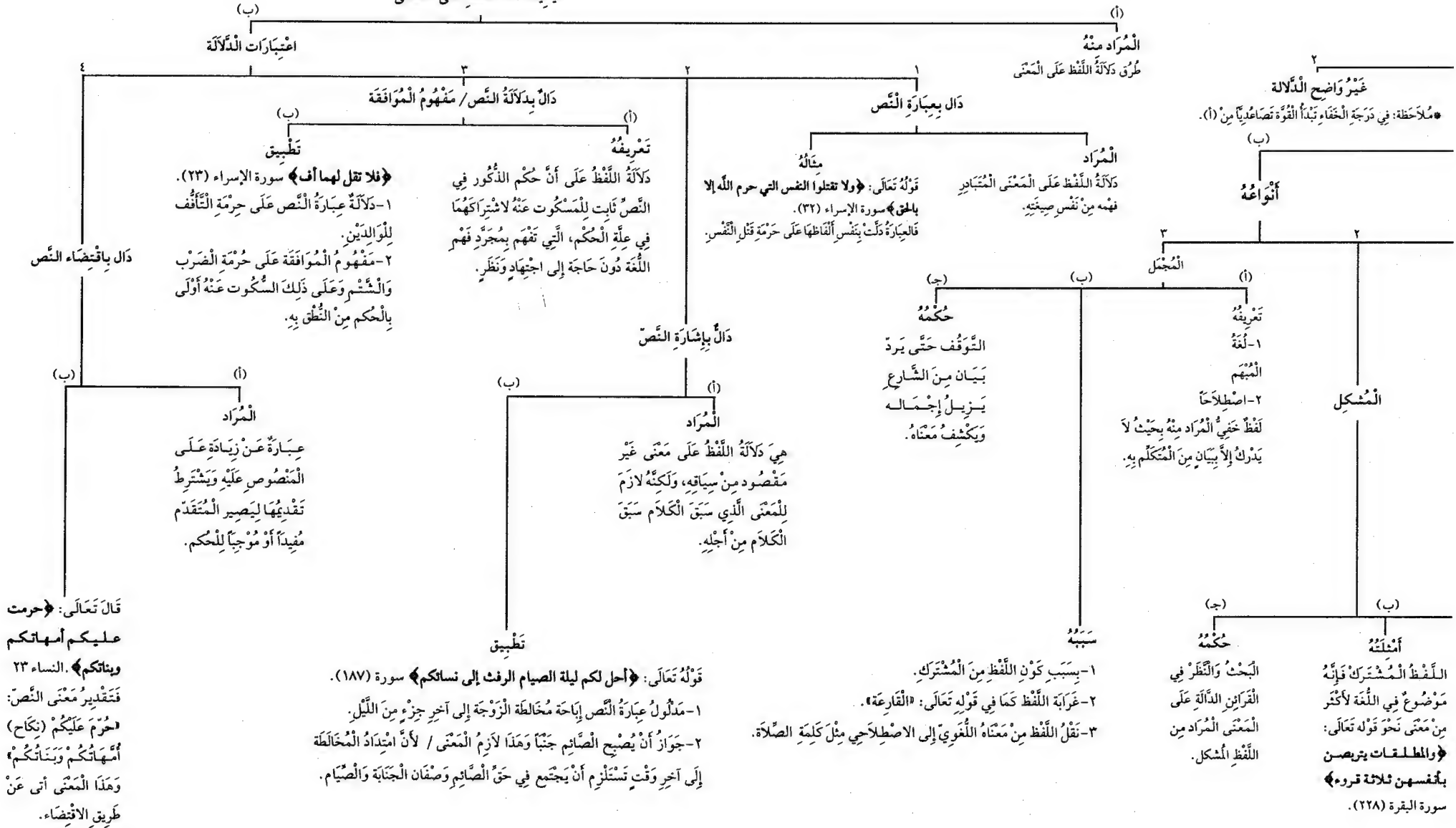


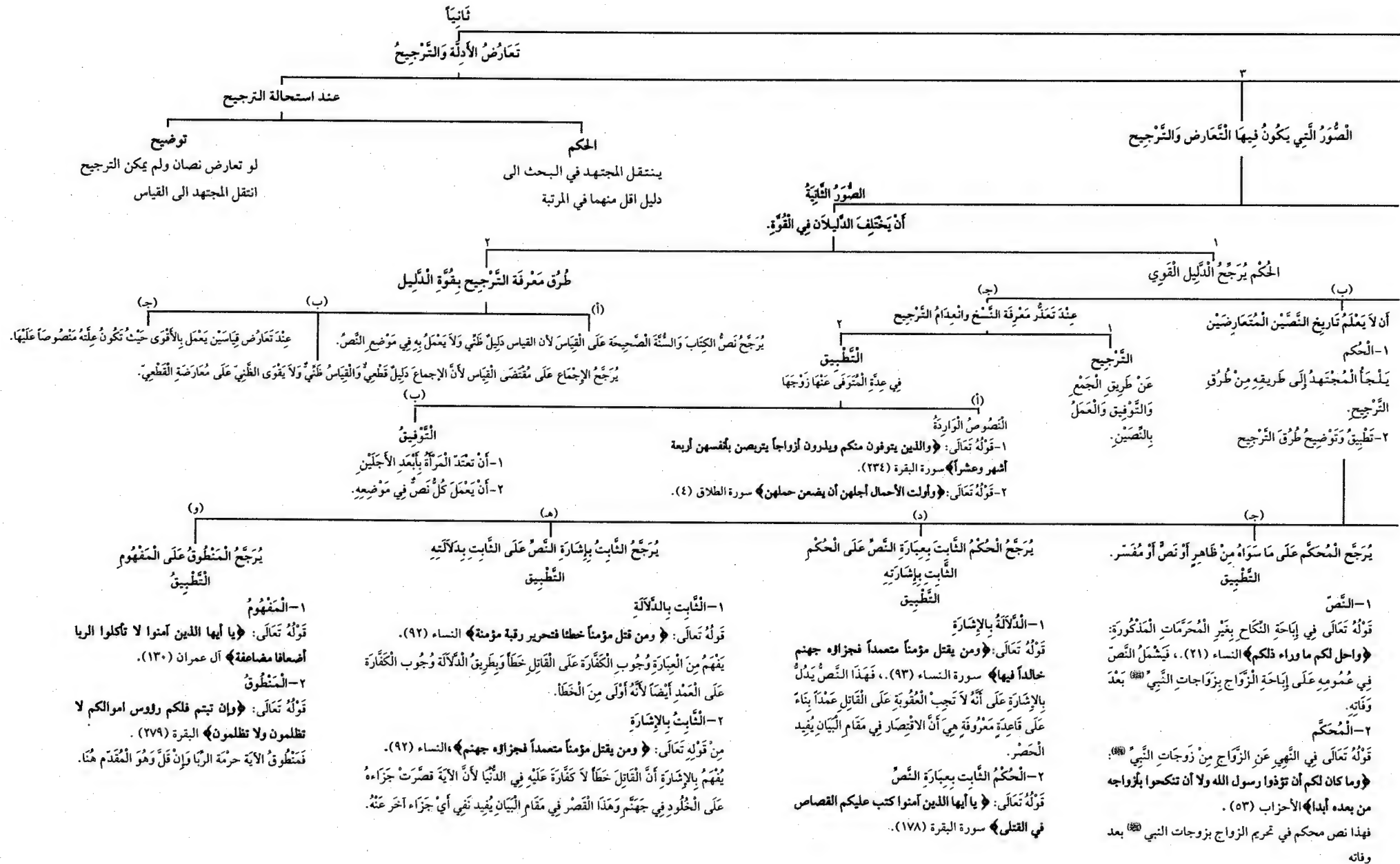
(١) المعجم الأوسط للطبراني (٤٧٧٥).

(٢) رواه الدارمي (٣٠٨٤) وأحمد (٤٩ / ١).

القِسْمُ الثَّالِثُ

كَيْفِيَّةُ دَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى





يُرْجَحُ الْمُنْطَوِّقُ عَلَى الْمَفْهُومِ

(و)

التَّطْبِيقُ

١- الْمَفْهُومُ

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾ آل عمران (١٣٠).

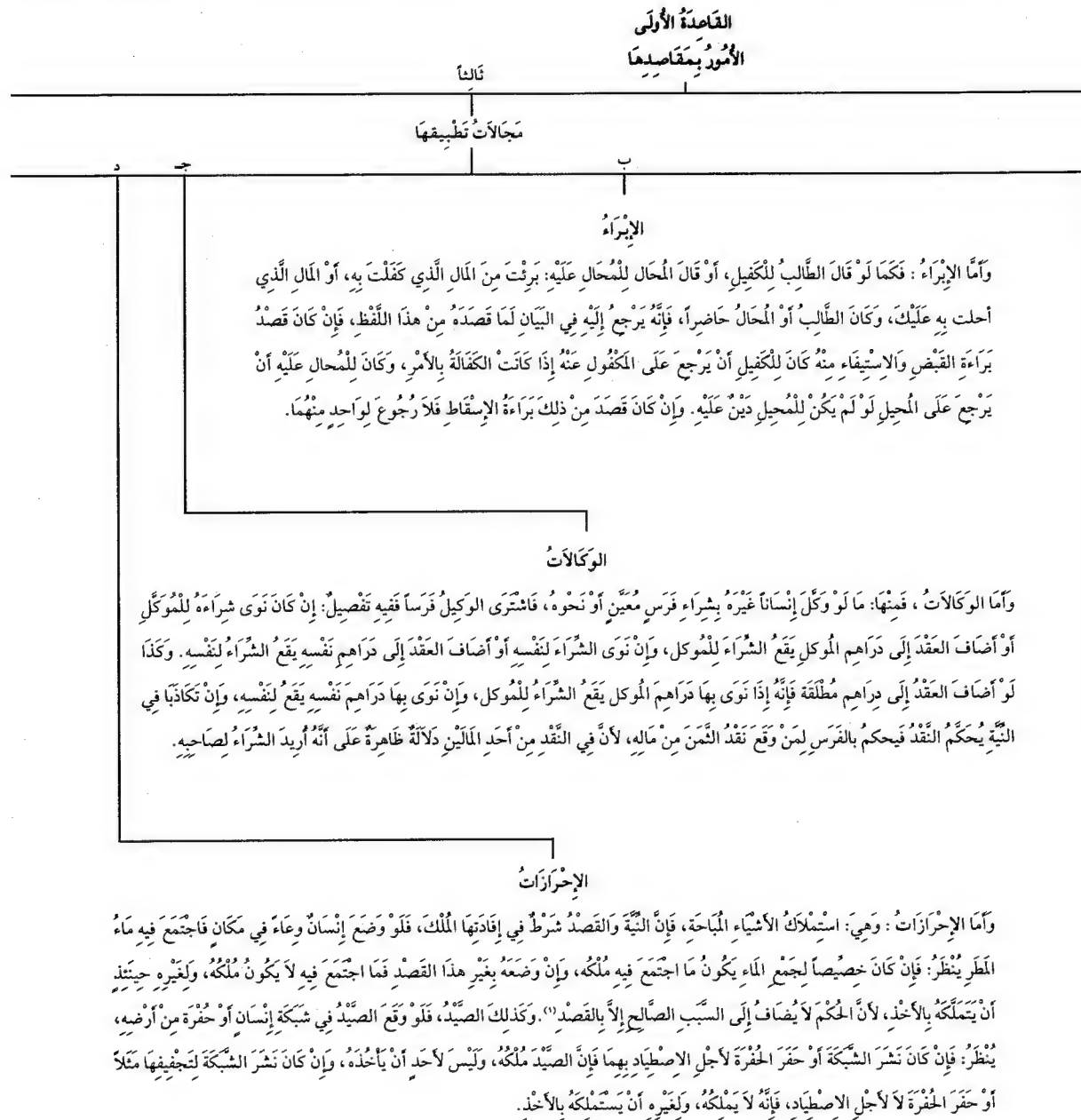
٢- الْمُنْطَوِّقُ

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَبِمَ فَلَكُمْ رُلُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ البقرة (٢٧٩).

فَمُنْطَوِّقُ الْآيَةِ حَرَمَةُ الرِّبَا وَإِنْ قُلَّ وَهُوَ الْمَقْدَمُ هُنَا.

القواعد الفقهية

القاعدة الأولى: الأمور بمقاصدها



(١) السبب الصالح: الإناء سبب صالح لجمع الماء

رابعاً
استثناءاتها

إِنَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ لَا تَجْرِي بَيْنَ أَمْرَيْنِ مُبَاحَيْنِ لَا تَخْتَلِفُ بِالْقَصْدِ صِفَتُهُمَا، كَمَا لَوْ وَقَعَ الْخِلَافُ فِي كَوْنِ الْبَيْعِ صَدَرَ هَزْلاً أَوْ مُوَاضَعَةً مثلاً؛ لِأَنَّ اخْتِلَافَ الْقَصْدِ بَيْنَ الْهَزْلِ وَالْمُوَاضَعَةِ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ ثَمَرَةٌ؛ إِذْ كُلُّ مِنْهُمَا لَا يَقِيدُ تَمْلِكاً وَلَا تَمَلُكاً. بَلْ تَجْرِي بَيْنَ مُبَاحَيْنِ تَخْتَلِفُ صِفَتُهُمَا بِالْقَصْدِ، كَمَا لَوْ دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ الْبَيْعِ الْمُرَادِ حُكْمُهُ، وَبَيْنَ بَيْعِ الْمُوَاضَعَةِ (٣) وَنَحْوِهِ، لِأَنَّ الْأَوَّلَ يَقَعُ وَالْآخِرُ لَا يَقَعُ. وَتَجْرِي بَيْنَ مُبَاحٍ وَمَحْظُورٍ، كَمَا فِي فِرْعِ اللَّقْطَةِ الْمُتَقَدِّمِ فَإِنَّ التَّقَاطُعَ بِنِيَّةِ حِفْظِهَا لِمَالِكِهَا مُبَاحٌ، وَبِنِيَّةِ اخْتِذَاهَا لِنَفْسِهِ مَحْظُورٌ، كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الْمُوَدَّعِ إِذَا لَبَسَ ثَوْبَ الْوَدِيعَةِ ثُمَّ نَزَعَهُ، فَإِنَّ عَدَمَ الْعَوْدِ إِلَى لَبْسِهِ مَطْلُوبٌ، وَالْعَوْدُ إِلَيْهِ مَحْظُورٌ. وَضَابِطُ مَا اسْتَنْثِي: قَاعِدَةٌ مِنْ اسْتَعَجَلَ مَا آخَرَهُ الشَّرْعُ بِجَازِي بَرْدِهِ، وَقَدْ عَبَّرُوا عَنْ ذَلِكَ بِتَغْيِيرَاتٍ شَتَّى مَقَادُهَا: أَنَّ مَنْ يَتَوَسَّلُ بِالْوَسَائِلِ غَيْرِ الْمَشْرُوعَةِ، تَعَجَّلَ مِنْهُ لِلْحُصُولِ عَلَى مَقْصُودِهِ الْمُسْتَحَقِّ لَهُ فَإِنَّ الشَّرْعَ عَامِلُهُ بِضَدِّ مَقْصُودِهِ، فَأَوْجَبَ حَرَمَانَهُ جَزَاءَ فِعْلِهِ وَاسْتِعْجَالِهِ، وَمِثْلُهُ: إِذَا قَتَلَ الْوَارِثُ مَوْرَثَهُ عَمْدًا مُسْتَعْجِلاً الْإِرْثَ فَإِنَّهُ يُحْرَمُ مِنَ الْمِيرَاثِ، سَوَاءً أَكَانَ مِنْهُمْ بِطَلَبِ الْمِيرَاثِ أَوْ غَيْرِ مُتَمِّمٍ. وَمِثْلُهُ: إِذَا قَتَلَ الْمُوصَى لَهُ الْمُوصِي فَيُحْرَمُ مِنَ الْوَصِيَّةِ بِالْإِجْمَاعِ. وَمِثْلُهُ: مَنْ يَتَهَرَّبُ مِنَ الزَّكَاةِ قَبْلَ عَامِ الْحَوْلِ يَنْقَبِضُ النَّصَابُ أَوْ إِخْرَاجُهُ عَنْ مُلْكِهِ، لِيَهْرَبَ مِنَ الزَّكَاةِ وَكَذَلِكَ الْغَالُ مِنَ الْغَنِيمَةِ يُحْرَمُ مِنْ سَهْمِهِ

هـ
الضمانات

وَأَمَّا الضَّمَانَاتُ وَالْأَمَانَاتُ، فَمَسَائِلُهَا كَثِيرَةٌ، مِنْهَا:

- أ - اللَّقْطَةُ : فَإِنَّ التَّقْطُعَ مُلْتَقِطٌ بِنِيَّةِ حِفْظِهَا لِمَالِكِهَا كَانَتْ أَمَانَةً لَا تُضْمَنُ إِلَّا بِالتَّعَدِّي، وَإِنَّ التَّقْطُعَ بِنِيَّةِ اخْتِذَاهَا لِنَفْسِهِ كَانَ فِي حُكْمِ الْغَاصِبِ فَيُضْمَنُ إِذَا تَلَقَّتْ فِي يَدِهِ بَيِّ صُورَةً كَانَتْ تَلَفَها، وَالْقَوْلُ لِلْمُلْتَقِطِ بِبَيْمَتِهِ فِي النِّيَّةِ لَوْ اخْتَلَفَا فِيهَا. وَكَذَا لَوْ التَّقْطُعَ ثُمَّ رَدَّهَا لِمَكَانِهَا، فَإِنَّ كَانَ التَّقْطُعَ لِلتَّعْرِيفِ لَمْ يَضْمَنْ بِرَدِّهَا لِمَكَانِهَا سِوَاهُ رَدِّهَا قَبْلَ أَنْ يَذْهَبَ بِهَا أَوْ بَعْدَهُ، وَسِوَاهُ خَافَ بِإِعَادَتِهَا هَلَاكُهَا أَوْ لَا، وَإِنْ كَانَ التَّقْطُعَ لِنَفْسِهِ لَا يَبْرَأُ بِإِعَادَتِهَا لِمَكَانِهَا مَا لَمْ يَرُدَّهَا لِمَالِكِهَا.
- ب - الْوَدِيعَةُ : فَإِنَّ الْمُوَدَّعَ عِنْدَهُ إِذَا اسْتَعْمَلَهَا ثُمَّ تَرَكَهَا بِنِيَّةِ الْعَوْدِ إِلَى اسْتِعْمَالِهَا لَا يَبْرَأُ عَنْ ضَمَانِهَا لِأَنَّ تَعَدِّيَهُ بَاقٍ، وَإِنْ كَانَ تَرَكَهَا بِنِيَّةِ عَدَمِ الْعَوْدِ إِلَى اسْتِعْمَالِهَا يَبْرَأُ وَلَكِنْ لَا يَصْدُقُ فِي ذَلِكَ إِلَّا بَيِّنَةٌ، لِأَنَّهُ أَقْرَبُ بِمَوْجِبِ الضَّمَانِ ثُمَّ ادَّعَى الْبَرَاءَةَ. وَهَذَا إِذَا كَانَ تَعَدِّيهِ عَلَيْهَا بِغَيْرِ الْحِجْزِ أَوْ الْمَنْعِ عَنِ الْمَالِكِ، فَإِنْ كَانَ بِأَحَدِ هَذَيْنِ، فَإِنَّهُ لَا يَبْرَأُ عَنِ الضَّمَانِ إِلَّا بِالرَّدِّ عَلَى الْمَالِكِ، وَإِنْ أزال تَعَدِّيَهُ بِالْاعْتِرَافِ بِهَا. وَكَذَلِكَ كُلُّ أَمِينٍ مِنْ قِبَلِ الْمَالِكِ إِذَا تَعَدَّى ثُمَّ أزال التَّعَدِّيَ بِنِيَّةِ أَنْ لَا يَعُودَ إِلَيْهِ، فَإِنَّهُ يَبْرَأُ عَنِ الضَّمَانِ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ مُسَلِّطاً مِنْ قِبَلِ الْمَالِكِ أَصلاً، أَوْ كَانَ مُسَلِّطاً فِي مُدَّةٍ مُؤَقَّتَةٍ وَانْتَهَتْ ثُمَّ تَعَدَّى ثُمَّ أزال تَعَدِّيَهُ وَعَادَ إِلَى الْحِفْظِ لَا يَبْرَأُ.

و
العقوبات

وَأَمَّا الْعُقُوبَاتُ : فَكَالْقَصَاصِ، فَإِنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى أَنْ يَقْصِدَ الْقَاتِلُ الْقَتْلَ، لَكِنَّ الْأَلَةَ الْمُرَقَّةَ لِلْأَجْزَاءِ تُقَامُ مَقَامَ قَصْدِ الْقَتْلِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْقَصْدَ مِمَّا لَا يُوقَفُ عَلَيْهِ، وَدَلِيلُ الشَّيْءِ فِي الْأُمُورِ الْبَاطِنَةِ يَقَامُ مَقَامَهُ، وَيَتَوَقَّفُ عَلَى أَنْ يَقْصِدَ قَتْلَ نَفْسِ الْمَقْتُولِ لَا غَيْرِهِ. فَلَوْ لَمْ يَقْصِدِ الْقَتْلَ أَصلاً، أَوْ قَصِدَ الْقَتْلَ وَلَكِنْ أَرَادَ غَيْرَ الْمَقْتُولِ فَاصْطَبَ الْمَقْتُولَ، فَإِنَّهُ لَا يَقْتَصُّ مِنْهُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، بَلْ تَجِبُ الدِّيَّةُ، سِوَاهُ كَانَ مَا قَصَدَهُ مُبَاحاً، كَمَا لَوْ أَرَادَ قَتْلَ صَيِّدٍ أَوْ إِنْسَانٍ مُبَاحٍ الدَّمِ فَاصْطَبَ آخَرَ مُحْتَرَمَ الدَّمِ، أَوْ كَانَ مَا قَصَدَهُ مَحْظُوراً، كَمَا لَوْ أَرَادَ قَتْلَ شَخْصٍ مُحْتَرَمٍ الدَّمِ فَاصْطَبَ آخَرَ مِثْلَهُ.

القاعدة الثانية

القاعدة الثانية^(١)

العبرة من العقود للمقاصد
والمعاني، لا للألفاظ والمباني

ثانياً

مجاللات تطبيقها

ب

الحوالة

— وكذلك الحوالة، وهي نقل الدين من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه، فإنها إذا اشترط فيها عدم براءة المحيل عن المطالبة تعتبر كفالة، فيشترط فيها ما يشترط في الكفالة، ويطلب المحال كلاً من المحيل والمحال عليه، وكذا لو ادعى كفالة وأقام شاهدين أحدهما بالكفالة، وشهد الآخر بالحوالة ثقيل، وثبتت الكفالة، لأنها أقل، وهذا ان لفظان جعلاً كلفظة واحدة.

الهيئة

— وأما الهيئة، فإنها إذا شرط فيها تعويض الواهب نصح، وتعتبر هيئة ابتداء، وبيما انتهاء، بالنظر لكونها هيئة يشترط لصحتها شروط الهيئة، فلا تصح من الصغير ولو كان العوض كثيراً، وكذا لا تصح من وليه ولو يعوض ما، ويجب فيها التقايب في العوضين، ولا تصح في مشاع يحتمل القسمة، ولا فيما هو متصل بغيره اتصال الأجزاء أو مشغول بغيره، كما لو وهب الزرع دون الأرض، أو الأرض دون الزرع، أو الشجر دون الشجر، أو الشجر دون الثمر؛ لأن ذلك في معنى المشاع، إلى غير ذلك من شرائط الهيئة. وبالنظر لكونها بيعاً لا يصح الرجوع فيها، ويجري فيها الرد بالعيب، وخيار الرؤية، وتؤخذ بالشفعة. أما اشتراط كون العوض معلوماً ففيه خلاف، والظاهر اشتراط علمه. وهذا التفصيل فيما إذا قال الواهب: وهبتك بشرط أن تعوض كذا، أما لو قال: وهبتك بكذا دراهم مثلاً كانت بيعاً ابتداء وانتهاءً.

— وكما تكون هيئة العين بشرط العوض بيعاً، على الوجه المشروح، تكون هيئة المنفعة بشرط العوض إجارة.

— وقد تعتبر الهيئة إقالة، كما لو وهب المشتري المبيع المنقول من البائع قبل قبضه منه، كان إقالة إذا قبل البائع الهيئة، ويسترد المشتري منه حينئذ الثمن؛ لأن تصرف المشتري في المنقول قبل قبضه من البائع لا يجوز، فلا يمكن تصحيح الهيئة، بل تعتبر مجازاً عن الإقالة. وكما لو وهب رب السلم المسلم فيه من المسلم إليه وقبل الهيئة، كانت الهيئة إقالة؛ لأن تصرف رب السلم في المسلم فيه قبل قبضه لا يصح فكان مجازاً عن الإقالة. وكما تكون الهيئة في معنى البيع والشراء قد يكون الشراء هيئة، فلو شرت الأم لطفلها على أن لا ترجع عليه بالثمن جاز، وهو كالمهبة استحساناً، فتكون الأم مشترية لنفسها ثم يصير هيئة منها لولدها الصغير وصلة، وليس لها أن تمتع المشتري عن ولدها الصغير.

— وأما جريانها بين القسمة والهيئة فكما لو أمر أولاده أن يفتسموا أرضه الفلانية بينهم وأراد به التملك، فاقسموها وتراضوا على هذه القسمة فإنها ثبتت لهم الملك^(٢)، ولا حاجة أن يقول لهم جملة: ملكتكم هذه الأراضي، ولا أن يقول لكل واحد منهم: ملكتك هذا النصيب المقر، وكما لو اقسم الورثة التركة ذكوراً وإناتاً على السوية صح بطريق الهيئة دون الإرث.

أولاً

معنى القاعدة

هذه القاعدة بالنسبة للتي قبلها كالجزئي من الكلي، فذلك عامة وهذه خاصة، فتصلح أن تكون فرعاً منها، وهي كمن باع سلعة يعرض لكن يلفظ الهيئة فهذا عقد بيع لا عقد هيئة. والمراد بالمقاصد والمعاني: ما يشمل المقاصد التي تعينها القرائن اللفظية التي توجد في عقد فتكسبه حكم عقد آخر، كما سيأتي قريباً في انعقاد الكفالة يلفظ الحوالة، وانهقاد الحوالة يلفظ الكفالة، إذا اشترط فيها براءة المدين عن المطالبة، أو عدم براءته. وما يشمل المقاصد العرفية المرادة للناس في اصطلاح تخاطبهم، فإنها معتبرة في تعيين جهة العقود، فقد صرح الفقهاء بأنه يحمل كلام كل إنسان على لغته وعرفه، وإن خالفت لغة الشرع وعرفه. ومن هذا القسم ما ذكره من انعقاد بعض العقود باللفاظ غير الألفاظ الموضوعية، لها مما يعيد معنى تلك العقود في العرف، كانهقاد البيع والشراء يلفظ الأخذ والإعطاء. وكذا انعقاد شراء الثمار على الأشجار يلفظ (الضمان) في عرفنا الحاضر.

الكفالة

— أما الكفالة فهي ضم ذمة إلى ذمة في المطالبة، فإذا اشترطت فيها براءة المدين عن المطالبة تعتبر حوالة، فيشترط حينئذ فيها ما يشترط في الحوالة، ولا يطلب الدائن إلا التكفل فقط، ولا يرجع على المكفول عنه إلا إذا هلك المال عند التكفل، وذلك بأن يجحد الكفالة مع عجز الدائن عن إثباتها، ويحلف عند تكليف الحاكم له البين، أو يموت التكفل مفلساً، أو يفلسه الحاكم، فحينئذ يرجع الدائن على المدين المكفول.

(١) وهذه متفرقة من قاعدة (الأمور بمقاصدها).

(٢) ثبت القسمة.

تَالِيَا

استثناءاتها

لهذه القاعدة جملة استثناءات:

منها: أن البيع بلا ثمن يبطل، ولا ينعقد هبة، وليس فيه خلافاً، وكذا الإجارة بلا بدل لا تنعقد عارية، إلا على قول. ووجه عدم الانعقاد في الفرعين ظاهر، وذلك أنه دار الأمر فيهما بين عقد محظور، وهو البيع بلا ثمن، والإجارة بلا بدل، وكلاهما فاسد، وهو محظور، وبين عقد مباح، وهو الهبة والعارية، فغلب الحاضر - المانع - بخلاف بقية ما فرع على القاعدة، فإنه قد دار الأمر في جميعها بين أمرين مباحين فاعتبر فيهما المقصد والمعنى.

المضاربة

— وأما المضاربة، فإنها إذا شرط فيها أن يكون كل الربح للمضارب تعتبر قرضاً، فإذا تلف المال في يد المضارب يكون مضموناً عليه. وإذا شرط فيها أن يكون كل الربح لرب المال تعتبر بضاعة — وهي: أن يكون المال وربحه لواحد والعمل من الآخر — ويكون المال حينئذ في يد القابض أمانة.

الصلح

— وأما الصلح فإنه يعتبر بأقرب العقود إليه، فحينئذ إما أن يكون المدعى عليه مقراً للمدعي بالمدعى به أو منكراً. ففي حالة إقراره إن وقع الصلح عن مال بمال يدفعه المدعى عليه يعتبر بيعاً، فيجري في المدعى به الرد بالعيب، ويؤخذ بالشفعة إن كان عقاراً. وإن وقع عن مال بمنفعة يعتبر إجارة. وإن كان الصلح عن دعوى النكاح يعتبر خلعاً، فتجري فيه أحكام الخلع. وفي حالة إنكار المدعى عليه إذا تصالحا على بدل يدفعه المدعي يكون ذلك في حقه صلحاً محضاً لقطع المنازعة، فلا يمكنه بعد عقد الصلح أن يرد المدعى به، أي المصالح عنه، بالعيب، ولا يؤخذ بالشفعة لو كان عقاراً. أما في حق المدعى عليه المنكر، وهو الذي قبض بدل الصلح، فإن رجع عن إنكاره وصدق المدعي أو لم يرجع ولكن برهن المدعي على دعواه كان في حقه أيضاً بيعاً، فتترتب عليه أحكام البيع: من الرد بخيار الرؤية والعيب، والأخذ بالشفعة، لو كان البدل عقاراً، وهذا لا يظهر إلا فيما إذا كان دافع البدل هو المدعى عليه، وإلا كان صلحاً محضاً كما هو ظاهر.

أولاً

مَعْنَاهَا

الْيَقِينُ لُغَةً: الْعِلْمُ الَّذِي لَا تَرَدُّدَ مَعَهُ، وَهُوَ فِي أَصْلِ اللَّغَةِ: الْاسْتِقْرَارُ، يُقَالُ: يَقَنُ الْمَاءُ فِي الْحَوْضِ إِذَا اسْتَقَرَّ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِي تَحَقُّقِ الْيَقِينِ الْاعْتِرَافُ وَالتَّصَدِيقُ بَلْ يَتَصَوَّرُ مَعَ الْجُحُودِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَاهِدُوا بِهَا وَأَسْتَقْبِتْهَا أَنْفُسَهُمْ﴾. وَالْيَقِينُ فِي اصطلاح علماء المَقُولِ هُوَ: الْإِعْتِقَادُ الْجَازِمُ الْمُنَاطِقُ لِلْوَاقِعِ الثَّابِتِ بِالْأَدِلِّ، فَخَرَجَ بِالْقَيْدِ الْإِوَلِّ، أَعْنِي الْجَازِمَ، الظَّنُّ، وَغَلَبَةُ الظَّنِّ؛ لِأَنَّهُ لَا جَزْمَ فِيهِمَا. وَخَرَجَ بِالْقَيْدِ الثَّانِي مَا لَيْسَ مُطَابِقاً لِلْوَاقِعِ وَهُوَ الْجَهْلُ وَإِنْ كَانَ صَاحِبُهُ جَازِماً. وَخَرَجَ بِالْقَيْدِ الثَّلَاثِ اعْتِقَادُ الْمُقَلِّدِ فِيمَا كَانَ صَوَاباً؛ لِأَنَّهُ اعْتِقَادُهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ عَنْ دَلِيلٍ كَانَ عَرَضُهُ لِلزَّوَالِ. فَكُلُّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنَ الْيَقِينِ فِي شَيْءٍ.

لَكِنْ الْمُنَاسِبُ هُنَا تَفْسِيرُ الْيَقِينِ بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ اللَّغَوِيَّةِ، لِأَنَّ الْأَحْكَامَ الْفَقْهِيَّةَ إِنَّمَا تَبْنَى عَلَى الظَّاهِرِ، فَكَيْفَ مَا يَكُونُ الْأَمْرُ فِي نَظَرِ الشَّرْعِ يَقِيناً لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ، فِي حِينٍ أَنْ الْعَقْلُ يُجِيزُ أَنْ يَكُونَ الْوَاقِعُ خِلَافَهُ، وَذَلِكَ كَالْأَمْرِ الثَّابِتِ بِالْبَيِّنَةِ الشَّرْعِيَّةِ، فَإِنَّهُ فِي نَظَرِ الشَّرْعِ يَقِينٌ كَالثَّابِتِ بِالْعَيَانِ، مَعَ أَنَّ شَهَادَةَ الشُّهُودِ لَا تَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهَا خَيْرَ أَحَادٍ يُجِيزُ الْمَقْلُ فِيهَا السُّهُوَّ وَالْكَذِبَ، وَهَذَا الْإِحْتِمَالُ الضَّعِيفُ لَا يَخْرُجُ ذَلِكَ عَنْ كَوْنِهِ يَقِيناً؛ لِأَنَّهُ لِقُوَّةِ ضَعْفِهِ قَدْ طَرَحَ أَمَامَ قُوَّةِ مُقَابَلَةٍ وَلَمْ يَبْقَ لَهُ اعْتِبَارٌ فِي نَظَرِ النَّاظِرِ. وَالشَّكُّ: التَّرَدُّدُ بَيْنَ التَّقْيِصَيْنِ بِلَا تَرْجِيحٍ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، فَإِنْ تَرَجَّحَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ بِدَلِيلٍ وَوَصَلَ تَرْجِيحُهُ إِلَى دَرَجَةِ الظُّهُورِ الَّذِي يَبْنِي عَلَيْهِ الْعَاقِلُ أُمُورَهُ، لَكِنْ لَمْ يَطْرَحْ الْإِحْتِمَالُ الْآخَرَ فَهُوَ الظَّنُّ. فَإِنْ طَرَحَ الْإِحْتِمَالُ الْآخَرَ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ لَهُ اعْتِبَارٌ فِي النِّظَرِ لِشِدَّةِ ضَعْفِهِ، فَهُوَ غَالِبُ الظَّنِّ، وَهُوَ مُعْتَبَرٌ شَرْعاً بِمَنْزِلَةِ الْيَقِينِ فِي بِنَاءِ الْأَحْكَامِ عَلَيْهِ فِي أَكْثَرِ الْمَسَائِلِ، إِذَا كَانَ مُسْتَنَداً إِلَى دَلِيلٍ مُعْتَبَرٍ، وَذَلِكَ كَمَا إِذَا رَأَى إِنْسَانٌ عَيْنًا فِي يَدِ آخَرَ يَتَصَرَّفُ بِهَا تَصَرُّفاً يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّ مَنْ يَشَاهِدُهُ أَنَّهَا مِلْكُهُ، وَكَانَ مِثْلُهُ يَمْلِكُ مِثْلَهَا، وَلَمْ يُخَيِّرِ الرَّائِيَ عَدْلَانِ بِأَنَّهَا مِلْكُ غَيْرِهِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ لِدَيِّ الْيَدِ بِمِلْكِهَا. إِنَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ مِنْ أُمُومَاتِ الْقَوَاعِدِ الَّتِي عَلَيْهَا مَدَارُ الْأَحْكَامِ الْفَقْهِيَّةِ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهَا تَدْخُلُ فِي جَمِيعِ أَبْوَابِ الْفَقْهِ. وَالْمَسَائِلُ الْمَخْرُجَةُ عَلَيْهَا، مِنْ عِبَادَاتٍ وَمُعَامَلَاتٍ وَغَيْرِهَا، يَبْلُغُ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ عِلْمِ الْفَقْهِ وَمَعْنَاهَا أَنَّ مَا كَانَ ثَابِتاً مُتَقَيِّناً لَا يَرْتَفِعُ بِمُجَرَّدِ طُرُوءِ الشَّكِّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ الْيَقِينِيَّ لَا يَقَعْلُ أَنْ يُزِيلَهُ مَا هُوَ أَوْضَعُ مِنْهُ بَلْ مَا كَانَ مِثْلَهُ أَوْ أَقْوَى. هَذَا، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْيَقِينُ السَّابِقُ:

مُقْتَضِياً لِلْحَظَرِ أَوْ مُقْتَضِياً لِلِإِبَاحَةِ، فَإِنَّ الْعُمْدَةَ عَلَيْهِ فِي كُلِّمَا الْحَالَتَيْنِ، وَلَا تُلْتَفِتُ إِلَى الشَّكِّ فِي عُرُوضِ الْمَيْسَرِ الْأَوَّلِ، وَعُرُوضِ الْمَيْسَرِ الثَّانِي. فَمِنْ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ: مَا لَوْ غَابَ إِنْسَانٌ غَيْبَةً مُقَطَّعَةً يَحِثُّ لَا يَعْلَمُ مَوْتَهُ وَلَا حَيَاتِهِ، فَإِنَّ الْمُعْتَبِرَ الْيَقِينُ السَّابِقُ، وَهُوَ حَيَاتُهُ، إِلَى أَنْ يَعْلَمَ مَوْتَهُ بِالْبَيِّنَةِ أَوْ يَمُوتَ جَمِيعَ أَقْرَانِهِ، وَإِنْ كَانَ احْتِمَالُ مَوْتِهِ قَائِماً فِي كُلِّ لَحْظَةٍ، فَلَا يَجُوزُ قَبْلَ ذَلِكَ نِسْمَةُ مَالِهِ بَيْنَ الْوَرَثَةِ، وَلَوْ كَانَ وَدِيعَةً عِنْدَ آخَرٍ فَيَجِبُ عَلَى الْمُسْتَوْدَعِ حِفْظَهَا، فَلَوْ أَعْطَاهَا لِلْوَرَثَةِ يَكُونُ ضَامِناً. وَمِنْ الْقِسْمِ الثَّانِي مَا ذَكَرَ فِي مَجَالَاتِ تَطْبِيقِ الْقَاعِدَةِ.

ثانياً

مَجَالَاتُ تَطْبِيقِهَا

يَتَفَرَّعُ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ جُمْلَةُ مَسَائِلَ مِنْهَا:

الشَّهَادَةُ عَلَى الْعِلْمِ السَّابِقِ

أ - مَا إِذَا كَانَ إِنْسَانًا يَعْلَمُ أَنَّ بَكْرًا مَدْيُونٌ لِعَمْرُو بِأَلْفٍ مَثَلًا، فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى بَكْرٍ بِالْأَلْفِ، وَإِنْ خَافَهُ الشَّكُّ فِي وَقَائِهَا أَوْ فِي إِبْرَاءِ الدَّائِنِ لَهُ عَنْهَا، إِذَا لَا عِبْرَةَ لِلشَّكِّ فِي جَانِبِ الْيَقِينِ السَّابِقِ.

ب - وَكَذَلِكَ: مَا إِذَا كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ الْعَيْنَ الْفُلَانِيَّةَ كَانَتْ مُلْكُ بَكْرٍ ثُمَّ نَازَعَهُ فِيهَا أَحَدٌ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ لِبَكْرٍ بِأَنَّ الْعَيْنَ مُلْكُهُ وَإِنْ كَانَ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ بَاعَهَا لِمَنْ يَتَنَازَعُهُ.

لَا تَقْبَلُ شَهَادَةُ مَنْ أَقَرَّ بِشَيْءٍ ثُمَّ ادَّعَى خِلَافَهُ إِلَّا إِذَا أَقَامَ دَلِيلًا عَلَى دَعْوَاهُ، مِثْلُ: مَا إِذَا أَقَرَّ أَنَّهُ: لَا حَقَّ لَهُ فِيمَا بِيَدِ فُلَانٍ، ثُمَّ بَرَّهَنَ عَلَى شَيْءٍ فِي يَدِ فُلَانٍ أَنَّهُ غَضَبَهُ مِنْهُ، لَمْ يَقْبَلْ حَتَّى يَشْهَدَ بِغَضَبِهِ بَعْدَ إِقْرَارِهِ لِأَنَّ الْإِبْرَاءَ يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهُ لَا فِيمَا بَعْدَهُ، وَلَا يَعْمَلُ فِيمَا بَعْدَهُ إِلَّا فِي مَسْأَلَةٍ، وَهِيَ: مَا لَوْ شَرَطَ الْبَائِعُ فِي الْبَيْعِ الْبِرَاءَةَ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ فِي الْمَبِيعِ دَخَلَ الْعَيْبُ الْقَدِيمُ وَالْحَادِثُ بَعْدَ الْبَيْعِ قَبْلَ الْقَبْضِ.

الْعِبْرَةُ بِآخِرِ الْأَمْرَيْنِ [فِي سَدَادِ الدِّيُونِ]

كَذَلِكَ: مَا لَوْ ادَّعَى زَيْدٌ عَلَى عَمْرُو أَلْفًا مَثَلًا، فَأَقَامَ عَمْرُو بَيِّنَةً عَلَى الْإِبْرَاءِ، فَأَقَامَ زَيْدٌ أَيْضاً عَلَى أَنَّ لَهُ عَلَيْهِ أَلْفًا، فَإِنَّ بَيِّنَةَ زَيْدٍ هَذِهِ لَا تَقْبَلُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُبْرَهَنَ أَنَّ الْأَلْفَ الْمَشْهُودَ عَلَيْهَا هِيَ غَيْرُ تِلْكَ الْأَلْفِ الَّتِي ادَّعَى عَمْرُو أَدَائِهَا أَوْ الْإِبْرَاءَ عَنْهَا، لِأَنَّ فَرَاغَ دِمَّةٍ عَمْرُو بَعْدَ الْبَيِّنَةِ الَّتِي أَقَامَهَا أَصْبَحَ يَقِيناً، وَالْأَلْفُ الَّتِي أَقَامَ زَيْدٌ عَلَيْهَا الْبَيِّنَةُ مُطْلَقَةٌ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ هِيَ الْمُرَادَةُ أَوْ الْمَبْرُوءُ عَنْهَا، فَلَا تُشْغَلُ دِمَّةُ عَمْرُو بِمُجَرَّدِ الشَّكِّ، بَعْدَ التَّيَقُّنِ بِفَرَاغِهَا، وَلَئِنْ الْمَوْجِبَ وَالْمُسْقِطَ إِذَا اجْتَمَعَا يُعْتَبَرُ الْمُسْقِطُ مُتَأَخِّراً، إِذَا السُّقُوطُ بَعْدَ الْوُجُوبِ.

ثالثاً

اعتبار اللبن للزوج الأول حتى تلد من الثاني:

وذلك مثل ما لو طلق الرجل زوجته، وكانت ذات لبن، وتزوجت
 بآخر بعد عدتها فحملت منه، وأرضعت طفلاً في مدة الحمل، فإن
 لبنها لم يزل معتبراً من الزوج الأول، فتثبت حرمة الرضاع به
 بالنسبة للزوج الأول، لأنه كان متيقناً أن اللبن منه، فلا تحكم بأنه
 للثاني بمجرد الشك الحاصل بسبب الحمل من الزوج الثاني، فإذا
 ولدت يحكم حينئذ بأن اللبن بعد الولادة من الثاني.

استثناءاتها

يستثنى من القاعدة المذكورة:

ما لو ادعى المشتري عيباً في البيع موجباً لردّه على البائع، بعد
 قبضه البيع، فإنه لا يجبر على دفع الثمن للبائع حتى تنتهي
 الخصومة في العيب، فإن ثبت قدم العيب عند البائع يفسخ
 القاضي البيع، فإن عجز المشتري عن الإثبات يجبر على دفع الثمن
 حينئذ. فقد زال اليقين ههنا، وهو وجوب دفع الثمن المتيقن به
 للحال بمجرد الشك، وهو قدم العيب^(١) المحتمل الثبوت وعدمه.

رد المصوب على من في عيال المالك

لا يبرأ الغاصب إذا رد المصوب على من في عيال
 المالك لأن الرد على من في عياله له رد من وجه دون
 وجه، والضمان كان واجباً بيقين فلا يبرأ بالشك

الاختلاف في اعتبار العيب في المبيع

— منها ما لو اشترى أحد شيئاً ثم ادعى أن به عيباً وأراد رده،
 واختلف التجار أهل الخبرة فقال بعضهم: هو عيب، وقال بعضهم:
 ليس بعيب، فليس للمشتري الرد، لأن السلامة هي الأصل المتيقن،
 فلا يثبت العيب بالشك، فكذا لو وجد العيب عند البائع، ثم عند
 المشتري، ولكن اشتهى فلم يدر أنه عين الأول أو غيره، فإنه لا يرد.

(١) وكذلك أصل لعيب (لا قدمه فقط) لأن أصل العيب يحتاج إلى إثبات، ولا يكفي مجرد ادعاء العيب لإثبات قدمه إذ قد يكون الشيء الذي يزعمه المشتري عيباً ليس بعيب بالنسبة لهذا المبيع، فالواجب عند ادعاء العيب إثبات كونه عيباً أولاً، ثم الانتقال إلى البحث في قدمه كما هو معلوم وإطلاق التعبير بالنقص المقول بأن ادعاء العيب يمنع إجبار المشتري على دفع الثمن يشمل الخلاف في أصل العيب أو في قدمه.

القاعدة الرابعة: الأصل بقاء ما كان على ما كان

القاعدة الرابعة
الأصل بقاء ما كان على ما كان

مَجَالَاتُ التَّطْبِيقِ
يَتَفَرَّعُ عَنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ مِنْهَا:

مَعْنَى الْقَاعِدَةِ

«الأصل بقاء ما كان على ما كان، حتى يقوم الدليل على خلافه»؛ لأن الأصل إذا عترض عليه دليل خلافه بطل.

الأصل في اللغة: أسفل الشيء، وفي الاصطلاح يطلق على معان كثيرة، منها: أنه يستعمل بمعنى القانون والقاعدة المنطقية على جزئياتها وهو المراد هنا.

ومعنى هذه القاعدة أنه إذا جهل في وقت الخصومة حال الشيء وليس هناك دليل يحكم بمقتضاه، وكان لذلك الشيء حالة سابقة معهودة، فإن الأصل في ذلك أن يحكم ببقائه واستمراره على تلك حالة المعهودة التي كان عليها، حتى يقوم الدليل على خلاف ذلك فيصير حينئذ إليه.

وذلك الدليل أحد أربعة أشياء: البينة، والإقرار، والنكول، والأمانة الظاهرة؛ على أن النكول يرجع إلى مجرد القرينة الظاهرة. فأما البينة والإقرار والنكول فأمثلتها وأضحى معلومة، وأما الأمانة الظاهرة فكتحكيم الحال الآتي قريباً في الكلام على النوع الثاني من نوعي الاستصحاب. وهذه القاعدة ليست من القواعد الكلية التي ليست داخلية تحت غيرها، بل هي من فروع قاعدة — اليقين لا يزول بشك.

دَعْوَى الزَّوْجَةِ النِّفَقَةِ

لو ادعت الزوجة على زوجها عدم وصول النفقة المقدرة إليها، وادعى الزوج الإيصال، فالقول قولها بيمينها، لأن الأصل بقاءها بعد أن كانت ثابتة في ذمته، حتى يقوم على خلافه دليل، من بينة أو نكول، ومثل ذلك كل مدعى، فلو ادعى المستقرض دفع الدين إلى المقرض، وأنكر المقرض فالقول قول المقرض، وهكذا...

رَدُّ جُزْءٍ مِنَ الصَّفَقَةِ بِالْعَيْبِ

— ومنها: ما لو باع إنسان شيتين صفقة واحدة فهلك أحدهما عند المشتري، وجاء بالآخر ليرده يعيب فيه على البائع يحصته من الثمن، فاختلفا في قيمة الهالك، فالقول للبائع، جميعه ثابت في ذمة المشتري، فالأصل بقاء القدر المختلف فيه في ذمته حتى يبرهن على دعواه.

الِاخْتِلَافُ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ

— ومنها: ما لو اختلف البائع والمشتري في مضي مدة خيار الشرط، أو في مضي مدة أجل الثمن، فالقول لمُنْكَرِ الْمُضِيِّ، لأنهما تصادقا على ثبوت الخيار والأجل، ثم ادعى أحدهما السقوط، والأصل بقاءهما بعد الثبوت.

دَعْوَى امْتِدَادِ الطَّهْرِ

— ومنها: ما لو ادعت امتداد الطهر وعدم انقضاء العدة، صدقت بيمينها، ولها نفقة العدة؛ لأن الأصل بقاء العدة بعد وجودها.

الاستصحاب

يُطْلَقُونَ عَلَى قَاعِدَةٍ: «الْأَصْلُ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ» لَفْظَةً: الْإِسْتِصْحَابُ .

وَهُوَ الْحُكْمُ عَلَى أَمْرٍ ثَابِتٍ فِي وَقْتٍ يَثْبُوتُهُ فِي وَقْتٍ آخَرَ، وَهُوَ نَوْعَانِ:

الْأَوَّلُ: جَعْلُ الْأَمْرِ الثَّابِتِ فِي الْمَاضِي مُسْتَصْحَبًا لِلْحَالِ، وَمِنْ هَذَا النَّوعِ الْقَاعِدَةُ الْمَذْكُورَةُ وَمَا يَتَفَرَّعُ عَنْهَا.

الثَّانِي: جَعْلُ الْأَمْرِ الثَّابِتِ فِي الْحَالِ مُسْتَصْحَبًا لِلْمَاضِي، وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالِاسْتِصْحَابِ الْمَعْكُوسِ. وَلَهُ أَمْثَلَةٌ:

مِنْهَا: مَا لَوْ كَانَ لِلْإِبْنِ الْغَاصِبِ مَالٌ عِنْدَ أَبِيهِ، فَاتَّفَقَ الْأَبُ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ اخْتَلَفَا فَقَالَ الْإِبْنُ لِلْأَبِ: إِنَّكَ أَنْفَقْتَ عَلَى نَفْسِكَ مِنْهُ وَأَنْتَ مُوسِرٌ، وَقَالَ الْأَبُ: أَنْفَقْتُ وَأَنَا مُعْسِرٌ، وَلَا بَيِّنَةَ لِأَحَدِهِمَا، فَإِنَّهُ يُحْكَمُ الْحَالُ؛ فَلَوْ كَانَ الْأَبُ حَالِ الْخُصُومَةِ مُعْسِرًا فَالْقَوْلُ لَهُ، وَلَوْ كَانَ مُوسِرًا فَالْقَوْلُ لِابْنِهِ، وَلَوْ بَرَهَنَ كُلُّ مِنَ الْأَبِ وَالْإِبْنِ عَلَى دَعْوَاهُمَا تَقَدَّمَ بَيِّنَةُ الْإِبْنِ. وَإِنَّمَا لَمْ يُجْعَلِ الْقَوْلُ قَوْلُ مُدَّعِي الْإِعْسَارِ مُطْلَقًا عَلَى أَنَّهُ الصِّفَةُ الْأَصْلِيَّةُ فِي الْإِنْسَانِ، وَالْأَصْلُ اعْتِبَارُ بَقَائِهِ؛ لِأَنَّهُ اعْتِبَارُ بَقَاءِ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ إِنَّمَا هُوَ عِنْدَ قِيَامِ دَلِيلٍ عَلَى خِلَافِهِ، وَلَمَّا كَانَ قِيَامُ صِفَةِ الْيَسَارِ حِينَ الْخُصُومَةِ أَمَارَةً ظَاهِرَةً فِي تَأْيِيدِ كَلَامِ مُدَّعِيهِ، طُرِحَ ذَلِكَ الْأَصْلُ، لِقِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى خِلَافِهِ، وَاعْتِبَرِ الْقَوْلُ لِمُدَّعِي الْيَسَارِ.

وَمِنْهَا: مَا لَوْ ادَّعَى الْمُسْتَأْجِرُ سُقُوطَ الْأَجْرَةِ بِزَعْمِ أَنَّ الْمَاجُورَ غَضِبَ مِنْهُ فَفَاتَ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ، وَأَنْكَرَ الْمُؤَجِّرُ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يُحْكَمُ الْحَالُ، وَيُنْظَرُ: إِنْ كَانَ الْمَاجُورُ فِي يَدِ الْغَاصِبِ حِينَ الْخُصُومَةِ فَالْقَوْلُ لِلْمُسْتَأْجِرِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي يَدِ الْغَاصِبِ فَالْقَوْلُ لِلْمُؤَجِّرِ. وَالْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ، وَهِيَ عَدَمُ كَوْنِهِ فِي يَدِ الْغَاصِبِ، تَشْمَلُ صَوْرَتَيْنِ، إِحْدَاهُمَا: أَنْ يَكُونَ فِي يَدِ الْمُسْتَأْجِرِ، وَالثَّانِيَّةُ: أَنْ لَا يَكُونَ فِي يَدِ أَحَدٍ. وَمِنْهَا: مَا لَوْ بَاعَ الْأَبُ مَالَ طِفْلِهِ ثُمَّ بَلَغَ، فَادَّعَى — بَعْدَ بُلُوغِهِ — عَلَى الْمُشْتَرِي أَنْ الْبَيْعَ كَانَ بِغَبْنٍ فَاحِشٍ، وَالْمُشْتَرِي يُنْكِرُ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يُحْكَمُ الْحَالُ لَوْ لَمْ تَكُنْ الْمُدَّةُ قَدْرًا مَا يَتَبَدَّلُ بِهِ السَّعْرُ.

استثناءاتها

خَرَجَ عَنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ مَسَائِلُ:

مِنْهَا: إِذَا ادَّعَى الْمُودِعَ عِنْدَهُ رَدَّ الْوَدِيعَةِ أَوْ

هَلَاكِهَا، وَالْمَالِكُ يُنْكِرُ، فَالْقَوْلُ لِلْمُودِعِ

عِنْدَهُ، مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهَا عِنْدَهُ، وَذَلِكَ

لِأَنَّ كُلَّ أَمِينٍ ادَّعَى رَدَّ الْأَمَانَةِ إِلَى مُسْتَحِقِّهَا

فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِبَيِّنَةٍ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ

وَعَدَمُ التَّعَدِّيِّ وَالتَّقْصِيرِ. وَمِنْهَا: مَا لَوْ

ادَّعَتِ الْمَرْأَةُ مُضِيَّ عِدَّتِهَا فِي مُدَّةٍ تُحْتَمَلُ،

صُدِّقَتْ بِبَيِّنَتِهَا، مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْعِدَّةِ

بَعْدَ وُجُودِهَا، وَذَلِكَ لِأَنَّ مُضِيَّ الْعِدَّةِ مِنَ

الْأُمُورِ الَّتِي لَا تَعْلَمُ إِلَّا مِنْهَا، فَإِذَا لَمْ يَقْبَلْ

قَوْلُهَا فِي مُضِيِّهَا لَا يُمْكِنُ ثُبُوتُ مُضِيِّهَا

أَصْلًا، فَقَبِلَ قَوْلُهَا وَفِي ذَلِكَ ضَرُورَةٌ.

القديم يترك على قديمه

معنى القاعدة

ومعنى هذه القاعدة أن المتنازع فيه إذا كان قديماً تراعى فيه حالته التي هو عليها من القديم، بلا زيادة ولا نقص، ولا تغيير ولا تحويل. وإنما لم يجز تغيير القديم عن حاله أو رفعه يدون إذن صاحبه؛ لأنه لما كان من الزمن القديم على هذه الحالة المشاهدة فالأصل بقاءه على ما كان عليه، ولعلبة الظن بأنه ما وضع إلا بوجه شرعي. فلو كان لأحد جناح في داره ممدود على أرض الغير، أو كان لداره مسيل ماء، أو أفذار في أرض الغير، أو كان له ممر إلى داره مثلاً في أرض الغير، وكان ذلك الجناح أو المسيل أو الممر قديماً لا يعرف أحد من الحاضرين مبدأ حدوثه، فأراد صاحب الأرض أن يمنع صاحب الدار من مد الجناح، أو التسييل، أو المرور في أرضه، أو أراد أن يحول المسيل أو الممر ويغيره عن حاله القديم، فليس له ذلك إلا بإذن صاحبه. وكذا ليس لصاحب الحق نفسه أن يحوله من جهة إلى جهة، أو يصرف الممر مثلاً إلى دار أخرى له، إلا إذا أذن له الآخر، وللاذنه وكورثته من بعده الرجوع عن هذا الإذن وتكليف صاحب الحق بإعادته إلى الحالة الأولى. ووجه جواز الرجوع، أن ذلك الإذن من قبيل الإعارة، وهي غير لازمة. بخلاف ما لو بنى صاحب الأرض بناء في الممر بإذن صاحب حق المرور فإنه يسقط حق مروره، ولا يكون له بعد ذلك حق المخاصمة مع صاحب الأرض لاستعادته، لأن إذنه ذلك إسقاط لحقه، إلا إذا كان صاحب الحق مالكاً لرقبة الطريق، فلا يمنع من المخاصمة واستعادته بعد إذنه بالبناء، لأن الملك لا يسقط بالإسقاط، قال في فصل الأنهار من الفتاوى الحانية: ولو قال صاحب المسيل: أبطلت حق في المسيل، فإن كان له حق إجراء الماء دون الرقبة بطل حقه، وإن كان له رقبة المسيل لا يبطل ذلك بالإبطال. ولا يشترط في اعتبار التصرف القديم أن يكون ما يتصرف به قائماً في يد المتصرف إلى حين الخصومة، بل يكفي أن يثبت المدعي وجوده في يده قبل الخصومة، وأن المدعي عليه أحدث يده عليه ومنع المدعي منه، فإنه يحكم به للمدعي؛ لأن اليد الحادثة لا عبوة بها بل العبوة لليد الحقيقية. لو ادعى أحد الخصمين الحدث، وادعى الآخر القدم فالقول قول من يدعي القدم، والبينة بينه من يدعي الحدث.

مجالات تطبيقها

النهر المشترك

وكذلك لو كان نهر بين قوم يأخذ الماء من النهر الأعظم، فمنهم من له فيه كوتان ومنهم من له ثلاث، فقال أصحاب الكوى السفلى لأصحاب العليا: إنكم تأخذون من الماء أكثر من نصيبكم، لأن كثرة الماء ورفعه يكون في أعلى النهر فيدخل في كواكم شيء كثير، ونحن لا نرضى بهذا، ونجعل لكم أياماً معلومة ونسد في أيامكم كوتانا ولنا أياماً معلومة وأنتم تسدون فيها كواكم، فليس لهم ذلك، بل يترك على حاله، كما كان. وكذا لو اختصم أهل النهر فادعى بعضهم زيادة لم يكن ذلك إلا بحجة. والأصل في جنس هذا أن ما كان قديماً يترك على حاله، ولا يغير إلا بحجة.

ب

نهر خاص يجري في أرض لغير مالكة

لو كان لرجل نهر يجري في أرض غيره لسقي أراضيه، وهو في يده يكرهه ويغرس في حافته الأشجار مثلاً، فأراد صاحب الأرض أن لا يجري النهر في أرضه فليس له ذلك، بل يترك على حاله؛ لأن من هو في يده يستعمله بإجراء مائه ونحوه، فعند الاختلاف القول قوله، فلو لم يكن في يده ولم يكن جارياً وقت الخصومة، فإن كان يدعي رقبة النهر فعليه أن يثبت أنه له، وإن كان يدعي حق الإجراء في النهر فعليه أن يثبت أنه كان يجري من القديم لسقي أراضيه، فيحكم له حينئذ بملك رقبة النهر في الصورة الأولى، وبحق الإجراء في الثانية.

(جـ)

حقُّ المُرور

وَبِمِثْلِ حُكْمِ النَّهْرِ الْجَارِي الَّذِي يَجْرِي فِي أَرْضٍ غَيْرِ مَالِكِهِ، يُحْسَمُ الْإِخْتِلَافُ إِذَا وَقَعَ فِي حَقِّ الْمُرُورِ أَوْ حَقِّ التَّسْيِيلِ فِي أَرْضٍ، أَوْ عَلَى سَطْحٍ، أَوْ فِي دَارٍ، أَوْ فِي طَرِيقٍ خَاصٍّ.

وَالْمُرَادُ بِالطَّرِيقِ الْخَاصِّ فِي قَوْلِهِمْ: فَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ فِي طَرِيقٍ خَاصٍّ يُعْتَبَرُ قَدِيمًا، فَهُوَ مَا كَانَتْ رَقَبَتُهُ مَمْلُوكَةً لِقَوْمٍ، وَلَيْسَ لِلْعَامَّةِ فِيهِ حَقٌّ أَصْلًا، كَمَا إِذَا كَانَتْ أَرْضًا مُشْتَرَكَةً بَيْنَ قَوْمٍ بَنَوْا فِيهَا مَسَاكِينَ وَجَعَلُوا بَيْنَهُمْ مِنْهَا طَرِيقًا حَتَّى كَانَ مَمْلُوكًا لَهُمْ عَلَى الْخُصُوصِ، فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ السَّكَّةُ مُخْتَطَّةً مِنَ الْأَصْلِ فَحُكْمُهَا حُكْمُ طَرِيقِ الْعَامَّةِ وَلَوْ غَيْرَ نَافِذَةٍ؛ إِذْ هِيَ مُلْكُ الْعَامَّةِ، أَلَا تَرَى أَنَّ لَهُمْ أَنْ يَسْتَعْمِلُوهَا عِنْدَ الزَّحَامِ. وَهَذَا التَّفْسِيرُ يَأْتِي فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ الَّتِي تُذَكَّرُ فِي غَيْرِ الطَّرِيقِ النَّافِذَةِ.

(د)

الْجَهْلُ بِالْحَقِيقَةِ عِنْدَ التَّنَازُعِ

إِذَا جَهِلَ حَالُ التَّنَازُعِ وَلَمْ يَعْرِفْ هَلْ الْأَمْرُ قَدِيمٌ أَوْ حَدِيثٌ، فَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ فِي طَرِيقٍ خَاصٍّ يُعْتَبَرُ قَدِيمًا حَتَّى يَقُومَ الدَّلِيلُ عَلَى خِلَافِهِ، وَإِنْ كَانَ فِي طَرِيقِ الْعَامَّةِ يُعْتَبَرُ حَدِيثًا وَلِلْإِمَامِ أَنْ يَنْقُضَهُ.

(هـ)

حَقُّ التَّصَرُّفِ فِي مُلْكِ الْعَامَّةِ لَا يَعْنِي الْمُلْكِيَّةَ

اِخْتَلَفَ الْإِفْتَاءُ فِي اعْتِبَارِ التَّصَرُّفِ الْقَدِيمِ فِي الْحُقُوقِ، فَافْتَى الْمَرْحُومُ خَيْرُ الدِّينِ الرَّمْلِيُّ، فِي سَوْالٍ رُفِعَ إِلَيْهِ، بِمَا يُفِيدُ عَدَمَ اعْتِبَارِهِ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ عَلَى الْحَقِّ الْمُدَّعَى بِهِ بِخُصُوصِهِ، وَتَمَسَّكَ بِمَسَائِلَ نَصُّوا عَلَيْهَا، وَهِيَ أَنَّ مَنْ ادَّعَى حَقَّ الْمُرُورِ أَوْ رَقَبَةَ الطَّرِيقِ، وَأَقَامَ بَيِّنَةً شَهِدَتْ لَهُ بِأَنَّهُ كَانَ يَمُرُّ فِي هَذِهِ لَا يَسْتَحِقُّ بِذَلِكَ شَيْئًا، وَأَنَّ الشَّاهِدَ إِذَا فُسِّرَ لِلْقَاضِي أَنَّهُ يَشْهَدُ بِالْمُلْكِ بِنَاءً عَلَى مُعَايِنَةِ الْيَدِ لَا تَقْبَلُ شَهَادَتُهُ. وَاسْتَشْهَدَ لَهُ الْمَرْحُومُ ابْنُ عَابِدِينَ، فِي تَنْقِيحِ الْفَتَاوَى الْحَامِدِيَّةِ، بِمَا نَصُّوا عَلَيْهِ مِنْ أَنَّ الْوَقْفَ إِذَا كَانَ عَلَى الْقَرَابَةِ، وَادَّعَى رَجُلٌ أَنَّهُ مِنَ الْقَرَابَةِ وَأَقَامَ بَيِّنَةً شَهِدَتْ أَنَّ الْوَقْفَ كَانَ يُعْطِيهِ كُلُّ سَنَةٍ مَعَ الْقَرَابَةِ، لَا يَسْتَحِقُّ بِهَذِهِ الشَّهَادَةِ شَيْئًا، وَكَذَا لَوْ شَهِدُوا بِإِعْطَاءِ الْقَاضِي لَهُ مَعَ الْقَرَابَةِ كُلِّ سَنَةٍ، لَا يَكُونُ إِعْطَاءُ الْقَاضِي حُجَّةً. انْتَهَى. وَكُلُّ هَذِهِ الْفُرُوعِ لَا تَصْلُحُ لِلتَّمَسُّكِ؛ لِأَنَّ الدَّعْوَى وَالشَّهَادَةَ فِيهَا لَيْسَتْ مِنْ قِبَلِ دَعْوَى التَّصَرُّفِ الْقَدِيمِ الْمُسَرَّرِ بِمَا تَقَدَّمَ، وَلَا مِنْ قِبَلِ الشَّهَادَةِ بِهِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. وَقَدْ افْتَى بِاعْتِبَارِهِ حَامِدُ أَفَنْدِي الْعِمَادِيُّ، فِي مَحَلَّاتٍ عَدِيدَةٍ مِنْ فِتَاوِيهِ، وَوَافَقَهُ عَلَيْهَا الْمَرْحُومُ ابْنُ عَابِدِينَ، وَنَقَلَ عَنِ الشَّيْخِ إِسْمَاعِيلِ الْحَاكِكِ أَنَّهُ افْتَى بِاعْتِبَارِهِ أَيْضًا، وَكُلُّ ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى مَا صَرَّحُوا بِهِ فِي كُتُبِ الْمَذْهَبِ مِنْ اعْتِبَارِهِ. وَصَرَّحُوا أَيْضًا بِأَنَّهُ اعْتِبَارُهُ هُوَ الْإِسْتِحْسَانُ، وَأَنَّ عَلَيْهِ الْفَتْوَى.

القاعدة السادسة
الضرر لا يكون قديماً

أنواع الضرر

(ب)

خاص

(أ)

فاحش

الفاحش: كل ما يمنع الحوائج الأصلية المقصودة من البناء: كالسكنى، والانتفاع، أو يضر بالبناء. وهذا يزال كما يزال الضرر العام، ولا عبرة لقدمه، وذلك كما لو كان لرجل مسيل ماء أو أقدار يجري في دار إنسان من القديم، وكان يوهن بناء الدار أو ينجس ماء بئرها، فإن لصاحب الدار أن يكلف ذلك الرجل بإزالة هذا الضرر بصورة تحفظ البناء من التوهين، والماء من التنجيس بأي وجه كان. ومثله ما ذكره في الفتاوى الحنانية، في فصل الأنهار، بقوله: بالوعة قديمة لرجل على شفة نهر يدخل في سكة غير نافذة، قال أبو بكر البلخي رحمه الله تعالى: لا عبرة للقديم والحديث في هذا، ويؤمر برفعه، فإن لم يرفعه يرفع الأمر إلى صاحب الحسبة ليأمره بالرفع. انتهى. وكذا لو كان دارين قديمتين وإحداهما مظل أو شبك من القديم على مقر النساء في الدار الأخرى، فإن صاحب المظل أو الشباك يجبر على إزالة هذا الضرر، بمنع النظر بوجه من الوجوه. فلو كانت الدار التي فيها المظل أو الشباك قديمة فجاء آخر فأحدث بجانبها داراً بحيث صار المظل أو الشباك مشرفاً على مقر النساء فيها، فإن صاحب الدار الحديثة هو الذي يكلف حينئذ بإزالة هذا الضرر عن نفسه لأنه هو محدثه والمتعرض له.

الشرح

المعنى أن الضرر قديمه كحديثه في الحكم، فلا يراعى قدمه ولا يعتبر، بل يزال الضرر. وليس المراد أنه لا يتصور تقادم عليه بحيث لا يوجد من يعرف أوله. إن هذه القاعدة بمنزلة القيد للتي قبلها، فوضعت عقبها لإفادة أن القاعدة السابقة ليست على إطلاقها، بل هي مقيدة بأن لا يكون القديم ضرراً، فلو كان ضرراً فإنه يزال ولا عبرة بقدمه، على ما سيأتي تفصيله. وذلك لأن القديم إنما اعتبر لغلبة الظن بأنه ما وضع إلا بوجه شرعي فإذا كان مضرراً يكون ضرره دليلاً على أنه لم يوضع بوجه شرعي؛ إذ لا وجهاً شرعياً يجيز الإضرار بالغير. ثم إن المراد بالضرر الذي يزال ولا يراعى قدمه ما كان ضرراً بيناً، أي فاحشاً.

عام

أما الضرر العام فإنه يزال مطلقاً، بلا تفصيل فيه بين الضرر الفاحش وغير الفاحش؛ لأن كونه عاماً يكفي لإعتباره فاحشاً، وذلك كما لو كان لدار مسيل ماء أو أقدار في الطريق العام يضر بالمارين أو غرفة بارزة وطيبة تمنع الناس من المرور تحتها لدنوها، فإن كان ذلك يزال، مهما كان قديماً.

ضابطُ الضررِ الفاحشِ وغيرِ الفاحشِ

يُظْهِرُ مِنْ إِجَالَةِ النَّظَرِ فِي الْفُرُوعِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَالْوُجُوهِ الَّتِي بِهَا اخْتَلَفَتْ أَحْكَامُهَا أَنْ يُقَالَ: الضَّابِطُ لِذَلِكَ هُوَ:

«أَنْ كُلُّ مَا يُمْكِنُ أَنْ يَسْتَحَقَّ عَلَى الْغَيْرِ بَوَاجُهُ مِنَ الْوُجُوهِ الشَّرْعِيَّةِ فَهُوَ لَيْسَ بِضَرَرٍ فَاحِشٍ، فَتَجِبُ حِينَئِذٍ مُرَاعَاةُ قَدَمِهِ إِذَا كَانَ قَدِيمًا، وَمَا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَسْتَحَقَّ عَلَى الْغَيْرِ بَوَاجُهُ شَرْعِيٌّ فَهُوَ ضَرَرٌ فَاحِشٌ، وَيُرْفَعُ مَهْمَا كَانَ قَدِيمًا».

فَمِثْلُ تَوْهِينِ بِنَاءِ الْغَيْرِ، وَتَنْجِيسِ مَاءِ بَيْتِهِ، وَالنَّظَرُ إِلَى مَقَرِّ نِسَائِهِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَسْتَحِقَّهُ الْإِنْسَانُ عَلَى الْغَيْرِ بَوَاجُهُ مِنَ الْوُجُوهِ. وَمِثْلُ حَقِّ الْمُرُورِ أَوْ التَّسْيِيلِ فِي أَرْضِ الْغَيْرِ، وَحَقُّ وَضْعِ الْجَذَعِ عَلَى جِدَارِ الْغَيْرِ، وَمَدُّ الْجَنَاحِ أَوْ الْغُرْفَةِ الْبَارِزِينَ الْوَاطِنِينَ فِي مَلِكِ الْغَيْرِ، وَالطَّرِيقُ الْخَاصُّ مِمَّا يُمْكِنُ أَنْ يَسْتَحِقَّهُ الْإِنْسَانُ عَلَى الْغَيْرِ بَوَاجُهُ شَرْعِيٌّ، كَمَا لَوْ كَانَتْ الدَّارَانِ مُشْتَرَكَتَيْنِ عَلَى الشُّيُوعِ بَيْنَ رَجُلَيْنِ، فَاقْتَسَمَاهَا، وَاخْتَصَّ كُلُّ وَاحِدٍ بِوَاحِدَةٍ عَلَى شَرْطِ بَقَاءِ الْحُقُوقِ الْمَذْكُورَةِ، أَوْ أَنْ مَنْ كَانَتْ فِي مُلْكِهِ بَاعَ إِحْدَاهُمَا وَشَرَطَ حِينَ الْبَيْعِ إِبْقَاءَ الْحُقُوقِ لَهُ فِي الدَّارِ الْمَبِيعَةِ، فَإِنَّ تِلْكَ الْقِسْمَةَ وَذَلِكَ الْبَيْعَ وَالشَّرْطَ صَحِيحَانِ.

وَيُؤَيِّدُ هَذَا الضَّابِطُ مَا قَدَّمَاهُ، فِي الْقَاعِدَةِ السَّابِقَةِ عَنِ الْفَتَاوَى الْخَيْرِيَّةِ مِنْ أَنَّ عِلَّةَ وَجُوبِ إِبْقَاءِ الْقَدِيمِ عَلَى قَدَمِهِ هِيَ غَلَبَةُ الظَّنِّ بِأَنَّهُ مَا وَضَعَ إِلَّا بِوَجْهِ شَرْعِيٍّ، فَقَدْ أَشْعَرَ هَذَا التَّلْعِيلُ بِأَنَّ الْقَدِيمَ الَّذِي يُرَاعَى قَدَمُهُ هُوَ الَّذِي يُمْكِنُ أَنْ يَسْتَحَقَّ بَوَاجُهُ شَرْعِيٌّ، فَيَتْرَكَ وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى دَعْوَى الْجَارِ التَّصَرُّرِ مِنْهُ، وَأَنَّهُ مَا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَسْتَحَقَّ بَوَاجُهُ شَرْعِيٌّ يَكُونُ ضَرَرًا فَاحِشًا، فَيُزَالُ وَلَا عِبْرَةَ لِقَدَمِهِ لِلْجَزْمِ بِأَنَّهُ لَمْ يُوَضَعْ بِحَقٍّ.

(ب)

غَيْرُ فَاحِشٍ

وَأَمَّا الضَّرَرُ الْخَاصُّ غَيْرُ الْفَاحِشِ فَهُوَ مَا كَانَ دُونَ الضَّرَرِ الْفَاحِشِ، مِثَالُهُ: إِنْسَانٌ يَمْلِكُ دَارًا، وَلِهَذِهِ الدَّارُ حَقُّ تَسْيِيلِ الْمَاءِ فِي أَرْضِ الْآخَرِينَ، أَوْ لَهَا طَرِيقٌ فِي مَلِكِ الْآخَرِينَ، أَوْ حَقُّ إِلْقَاءِ مِيَاهِ الْأَمْطَارِ أَوْ الثَّلُوجِ عَلَى أَرْضِهِمْ، فَإِنْ كَانَ هَذَا الْحَقُّ مِنَ الْقَدِيمِ فَإِنَّ قَدَمَهُ مُعْتَبَرٌ، وَيُرَاعَى، وَلَا يَجُوزُ تَبْدِيلُهُ أَوْ تَغْيِيرُهُ بِغَيْرِ رِضَا صَاحِبِ الْحَقِّ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مُسْتَحِقًّا لَهُ بَوَاجُهُ مِنَ الْوُجُوهِ الشَّرْعِيَّةِ.

القاعدة السابعة
الأصل: براءة الذمة

الشرح

الأصل براءة الذمة لأن الذمة خلقت بريئة غير مشغولة بحق من الحقوق.

الذمة لغة: العهد، واصطلاحاً: وصف يصير الشخص به أهلاً للإيجاب له أو عليه، ومنهم من جعلها ذاتاً تعرفها بأنها: نفس لها عهد، فإن الإنسان يولد وله ذمة صالحة للوجوب له وعليه.

من المعلوم أنه عند تنازع الخصمين تتخالف مزاعمهما نفيًا وإثباتًا، فيحتاج في فصل الخصومة إلى مرجع يرجع به، في مبدأ الأمر زعم أحدهما على زعم الآخر. ولدى تتبع المسائل والنظر في وجوه الترجيح الأولية، وفي تقديم أحد المرجحات على الآخر إذا تعارضت، بعد ذلك يظهر أن الترجيح، في مبدأ الأمر، يكون بأحد شيئين، هما: الأصل والظاهر.

١- أما الأصل فأنواعه كثيرة:

- منها: هذه القاعدة، وهي براءة الذمة.

- ومنها: كون اليقين لا يزول بالشك.

- وكذلك: الأصل بقاء ما كان على ما كان.

- وكون الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته.

- وكون الأصل فيما جهل قدمه وحذوه أن يعتبر قديماً إذا كان في ملك خاص، وحديثاً إذا كان في غيره.

- وكون الأصل في البيع أن يكون باتاً قطعياً.

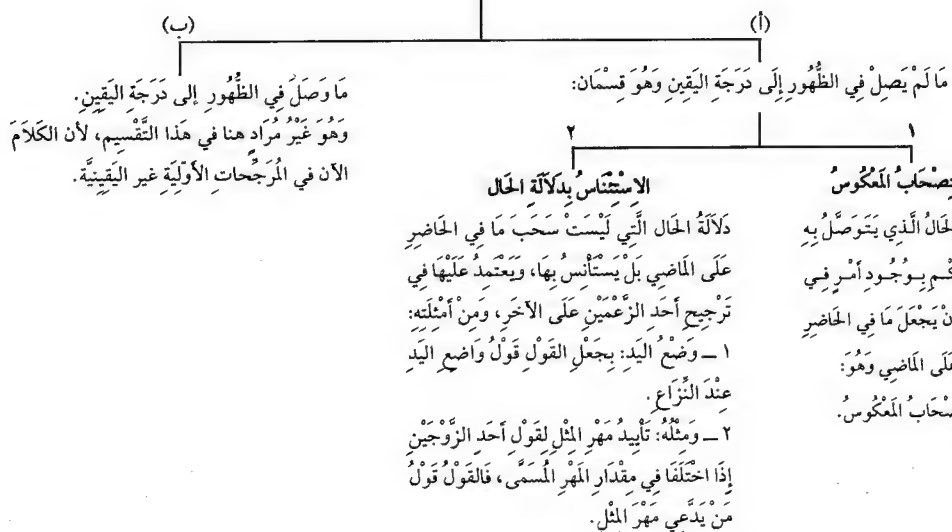
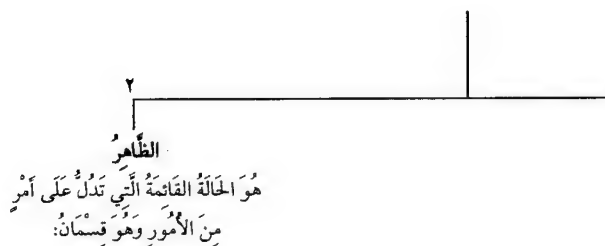
- وكون الأصل في العقود - غير المزارعة بعد وجودها - أن تكون صحيحة، فلو اختلف العاقدان في صحة البيع وفساده فالقول لمُدعي الصحة. أما المزارعة فالقول فيها قبل الزراعة لمُدعي الفساد، وبعداً لرَبِّ البذر سواء ادعى صحة أو فساداً، والبيئة لمُدعي الصحة.

- وكون الأصل في الوكالة والعارية الخصوص، وفي المضاربة والشركة العموم.

- وكون الأصل في مطلق الشركة التخصيف، فلو اقر بأن هذا الشيء مشترك بيني وبين فلان، أو هو لي ولفلان، أو هو بيني وبينه، فهو على المناصفة موصولاً فيكون القول قول من يدعي أنها الأصل. ومن يدعي خلافها فعليه البرهان، إلا إذا بين الفرق خلاف المناصفة موصولاً بإقراره، كقوله: هو مشترك بيني وبينه أثلاثاً، ثلثاه لي، وثلثه له مثلاً فيصدق، كما في المحل المذكور، والظاهر أنه يصدق بيمينه إلى غير ذلك من الأصول التي يعسر استقصاؤها.

ولا يخفى أن هذه الأصول يتدخل بعضها في بعض، لأن بعضها فرع عن الآخر، كقرعة بقاء ما كان على ما كان، عن قاعدة اليقين لا يزول بالشك، وقرعة براءة الذمة عن الأصل في الصفات العارضة العدم.

فأي واحد من التنازعين يشهد له أصل من هذه الأصول يرجع قوله حتى يقوم دليل على خلافه، لقولهم: إن القول قول من يشهد له الأصل. وأمثلة كل من هذه الأصول تعلم من كلامنا عليها فيما تقدم من المواد وفيما سيأتي.



مَجَالَاتُ التَّطْبِيقِ:

تُكثَّرُ مَجَالَاتُ تَطْبِيقِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ وَتَشْمَلُ عِدَّةَ أَبْوَابٍ:

تَعَارُضُ الْأَصْلِ وَالظَّاهِرِ

إِذَا تَعَارَضَ الْأَصْلُ وَالظَّاهِرُ تَقَدَّمَ جِهَةُ الظَّاهِرِ، لِأَنَّهُ أَمْرٌ عَارِضٌ عَلَى الْأَصْلِ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِهِ، وَلَئِنْ الْأَصْلُ إِذَا اعْتَرَضَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ خِلَافُهُ بَطُلَ. مِثْلُ: الْقَضَاءُ بِالنُّكُولِ - الرُّجُوعُ عَنِ الْيَمِينِ وَالْإِعْتِرَافُ بِالْكَذِبِ - فَإِنْ اعْتَبَرَهُ فِي الْأَحْكَامِ لَيْسَ إِلَّا رُجُوعًا إِلَى مُجَرَّدِ الْقَرِينَةِ الظَّاهِرَةِ، فَقَدِّمَتْ عَلَى أَصْلِ بَرَاءَةِ الذِّمَّةِ. وَكَذَلِكَ حَالُ الْعَيْنِ: إِذَا ادَّعَى الْوُصُولَ إِلَى زَوْجَتِهِ الَّتِي تَزَوَّجَهَا بِكَرَاهٍ، وَأَنْكَرَتْ ذَلِكَ، وَقَالَ النِّسَاءُ: إِنَّهَا نَيْبٌ، فَإِنَّ الْوُصُولَ إِلَيْهَا مِنَ الْأُمُورِ الْعَارِضَةِ وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ. لَكِنْ لَمَّا عَارَضَهُ الظَّاهِرُ، وَهُوَ الثُّبُوتُ قَدَّمَ عَلَيْهِ فَكَانَ الْقَوْلُ لِلزَّوْجِ.

(أ) دَعْوَى الْمُسْتَعِيرِ رَدِّ الْعَارِيَةِ

إِذَا ادَّعَى الْمُسْتَعِيرُ رَدِّ الْعَارِيَةِ، فَإِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُ لَأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ.

(ب) الْاِخْتِلَافُ فِي مِقْدَارِ الْمُتْلَفِ

لَوْ أَتْلَفَ إِنْسَانٌ مَالًا آخَرَ وَاخْتَلَفَا فِي مِقْدَارِهِ، فَإِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْمُتْلَفِ بِيَمِينِهِ، لِأَنَّهُ يُنْكِرُ ثُبُوتَ الزِّيَادَةِ فِي ذِمَّتِهِ، وَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ، وَالْبَيِّنَةُ عَلَى صَاحِبِ الْمَالِ لِإِثْبَاتِ الزِّيَادَةِ. وَمِثْلُهُ الْمَغْصُوبُ إِذَا هَلَكَ عِنْدَ مَنْ غَصَبَهُ وَاخْتَلَفَا فِي قِيَمَتِهِ فَالْقَوْلُ لِلْغَاصِبِ. وَمِثْلُهُمَا: مَا إِذَا اخْتَلَفَ الْمُقْرِضُ وَالْمُسْتَقْرِضُ فِي مَبْلَغِ الْقَرْضِ فَالْقَوْلُ لِلْمُسْتَقْرِضِ.

(ج) الْإِقْرَارُ بِمَجْهُولٍ

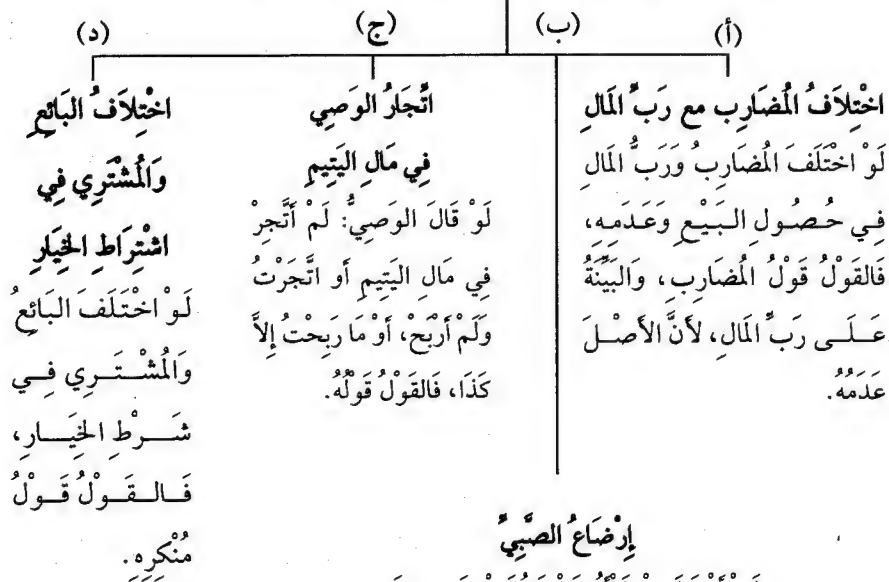
لَوْ أَقْرَأَ إِنْسَانٌ لآخر بِمَجْهُولٍ بِأَن قَالَ: لِفُلَانٍ عَلَيَّ حَقٌّ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَيُلْزَمُهُ أَنْ يَقْرَهُ وَيُبَيِّنَهُ بِمَا لَهُ قِيَمَةٌ، فَلَوْ ادَّعَى الْمُقْرَأُ لَهُ زِيَادَةً فَإِنَّ الْقَوْلَ لِلْمُقْرَأِ، وَعَلَى الْمُدَّعِي إِثْبَاتَ الزِّيَادَةِ. أَمَّا لَوْ بَيَّنَّهُ بِمَا لَا قِيَمَةَ لَهُ، فَلَا يَقْبَلُ بَيَانُهُ، لِأَنَّ بِقَوْلِهِ: عَلَيَّ: أَخْبَرَ عَنِ الْوُجُوبِ فِي ذِمَّتِهِ، وَمَا لَا قِيَمَةَ لَهُ لَا يَجِبُ فِي الذِّمَّةِ، فَيَكُونُ بَيَانُهُ رُجُوعًا عَنِ الْإِقْرَارِ، وَالرُّجُوعُ عَنْهُ لَا يَصِحُّ.

القاعدة الثامنة
الأصل في الصفات العارضة العدم

ثانياً

مجالات تطبيقها:

تكثر الفروع التي تدخل تحت هذه القاعدة. ومن أبرزها:

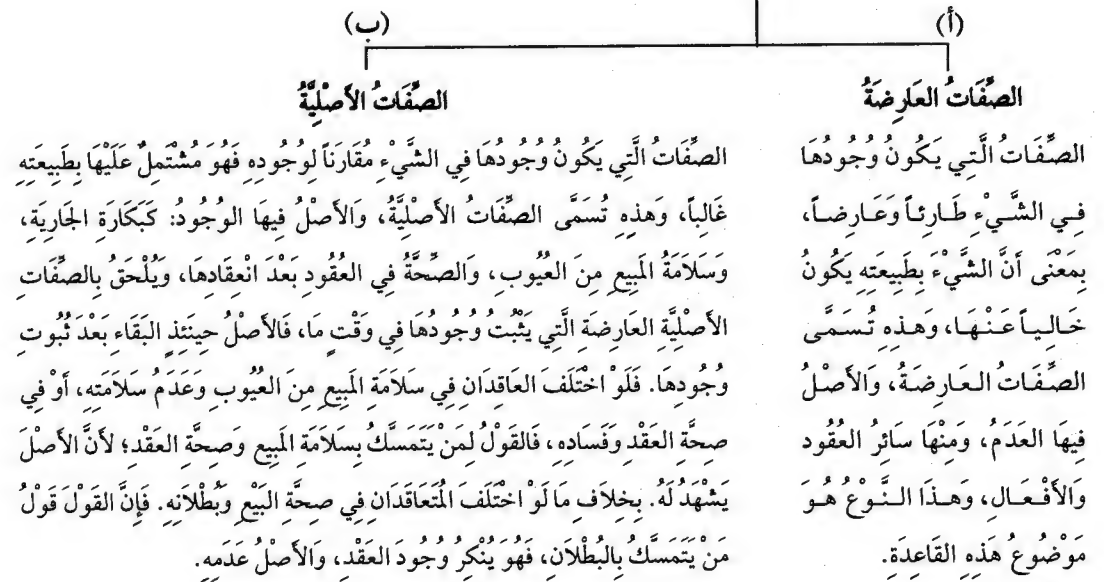


إرضاع الصبي

لو أدخلت المرأة حلبة ثديها في فم
الرضيع، ولم يحصل العلم هل دخل اللبن
في حلقه أم لا، فإن النكاح لا يحرم، لأن
الأصل عدم المانع الذي هو دخول اللبن.

أولاً
الشرح

الأصل في الصفات العارضة: العدم، كما أن الأصل في
الصفات الأصلية الوجود حتى يقوم الدليل على خلافه.
والصفات بالنسبة للوجود والعدم تنقسم إلى قسمين:



ملحوظة: تصدق جميع التطبيقات السابقة إذا لم يقم دليل على خلاف الأصل، ولكن إذا قام دليل على خلاف ذلك الأصل، بأن كان الظاهر معارضاً له، فإن الأصل يترك
ويترجح جهة الظاهر، كما قالوا في زوجة العنين من أنها لو ادعت عليه عدم وصوله إليها وادعى هو الوصول، وكانت بكراً حين العقد، فإن الحاكم يربها حين الخصومة
للنساء، فإن قلن: إنها بكر فalcول قولها، وإن قلن: إنها ثيب فalcول قوله في الوصول إليها، مع أن الأصل عدم الوصول، لأن ظهور ثبوتها مؤيد لدعواه، فترك به الأصل.

ثالثاً

استثناءاتها:

يُسْتَثْنَى فِي هَذِهِ الْقَاعِدَةِ مَسَائِلُ:

(أ)

تَصَرُّفُ الزَّوْجِ فِي مَالِ زَوْجَتِهِ

لَوْ تَصَرَّفَ الزَّوْجُ فِي مَالِ زَوْجَتِهِ ثُمَّ مَاتَتْ،
فَادَّعَى أَنْ تَصَرُّفَهُ كَانَ بِإِذْنِهَا وَأَنْكَرَ الْوَرِثَةُ،
فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ يَمِينُهُ، مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِذْنِ.

(ب)

الرُّجُوعُ فِي الْهَبَةِ

لَوْ أَرَادَ الْوَاهِبُ الرُّجُوعَ فِي
هَبَتِهِ، فَادَّعَى الْمَوْهُوبُ لَهُ
هَلَكَ الْمَوْهُوبُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ،
وَلَا يَمِينُ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ حَكَى
أَمْرًا يَمْلِكُ اسْتِثْنَاهُ.

(ج)

اِخْتِلَافُ الزَّوْجَيْنِ فِي هَبَةِ الْمَهْرِ

لَوْ اِخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ فِي هَبَةِ
الْمَهْرِ فَقَالَتِ الزَّوْجَةُ: وَهَبْتُ لَكَ
بِشَرْطٍ أَنْ لَا تُطَلِّقَنِي، وَقَالَ
الزَّوْجُ: بِغَيْرِ شَرْطٍ، فَالْقَوْلُ
قَوْلُهَا. مَعَ أَنَّ الشَّرْطَ مِنَ
الْعَوَارِضِ، وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ.

(د)

نَفَقَةُ الْأَوْلَادِ

لَوْ طَلَبَتِ الْمَرْأَةُ نَفَقَةَ أَوْلَادِهَا
الصِّغَارِ بَعْدَ أَنْ فَرَضَهَا الْقَاضِي
لَهُمْ فَادَّعَى الْأَبُ أَنَّهُ أَنْفَقَ عَلَيْهِمْ،
فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ يَمِينُهُ، مَعَ أَنَّ
الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِنْفَاقِ.

القاعدة التاسعة

مَا ثَبَّتَ بِزَمَانٍ يَحْكُمُ ببقائه مَا لَمْ يَقُمْ الدَّلِيلُ عَلَى خِلَافِهِ

ثانياً

الشهادة بالدين

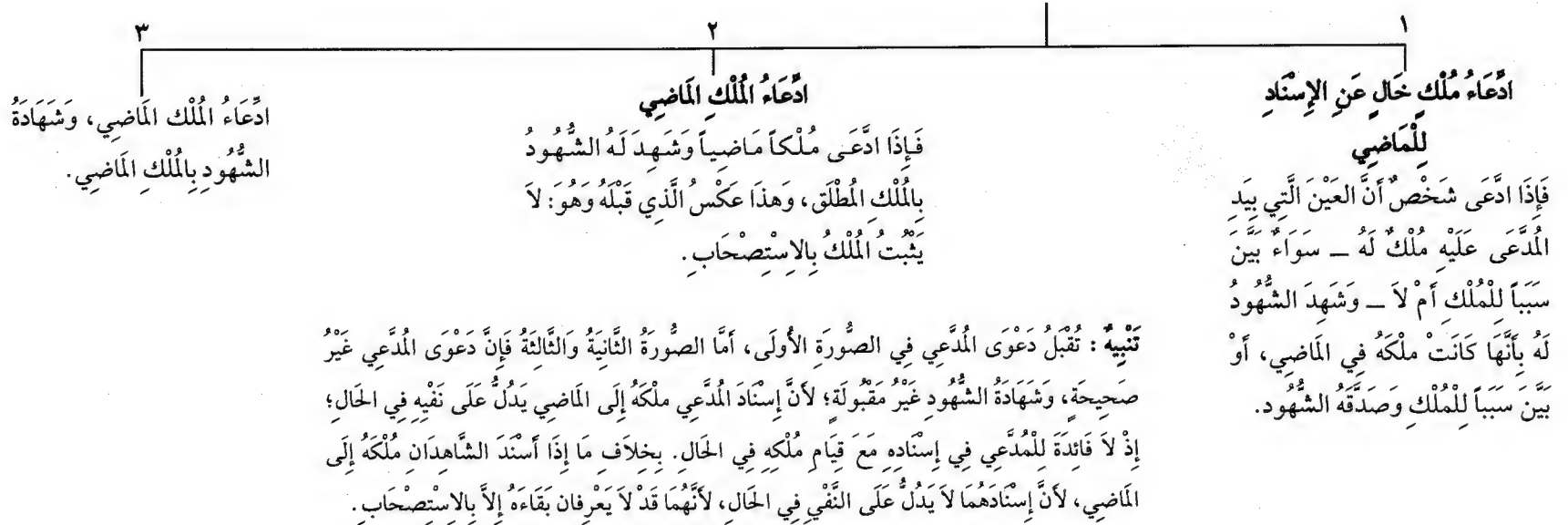
الشهادة بالدين مثل الشهادة بالعين، فلو ادعى إنسان ديناً في ذمة آخر وأقام بينة تثبت له دعواه، تقبل ويحكم له.

أولاً

الشرح

مَا ثَبَّتَ بِزَمَانٍ يَحْكُمُ ببقائه مَا لَمْ يَقُمْ الدَّلِيلُ عَلَى خِلَافِهِ، لَأنَّهُ إِذَا اعْتَرَضَ عَلَى الْأَصْلِ دَلِيلٌ خِلَافَهُ بطلَ الْأَصْلُ. وَعَلَى ضَوْءِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ قُبِلَتِ الشَّهَادَةُ بِالْمُلْكِ الْمَاضِي، وَكَذَلِكَ الْإِقْرَارُ بِهِ. كَمَا لَوْ ثَبَّتَ فِي زَمَانٍ مُلْكُ شَيْءٍ لِأَحَدٍ، فَإِنَّهُ يَحْكُمُ ببقائه الْمُلْكُ مَا لَمْ يُوجَدْ مَا يُزِيلُهُ، سِوَاءَ كَانَ ثُبُوتُ الْمُلْكِ بِالْإِقْرَارِ أَوْ بِالْبَيِّنَةِ.

وَمِنْهَا ثَلَاثَةٌ وَجُوهٌ لَتَصَوُّرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ:



ثالثاً

الشَّهَادَةُ بِالْيَدِ الْمُتَقْضِيَةِ

الشَّهَادَةُ بِالْيَدِ الْمُتَقْضِيَةِ لَا تُقْبَلُ، فَلَوْ ادَّعَى شَخْصٌ عَلَى آخَرَ بِأَنَّ الْعَيْنَ الَّتِي فِي يَدِ الْمُدَّعِي عَلَيْهِ كَانَتْ فِي يَدِهِ حَتَّى أَخَذَهَا ذَلِكَ مِنْهُ بِلَا حَقٍّ، وَأَقَامَ بَيْنَةً شَهِدَتْ لَهُ بِأَنَّهَا كَانَتْ فِي يَدِهِ وَهُوَ يَطْلُبُ إِعَادَتَهَا إِلَيْهِ، لَا تُقْبَلُ، حَتَّى يَثْبُتَ أَنَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَخَذَهَا بِلَا حَقٍّ، فَحِينَئِذٍ يُقْضَى بِإِعَادَتِهَا إِلَيْهِ فَقَطْ، لَا بِدَعْوَى الْمُلْكِ، وَهَذَا يُسَمَّى قَضَاءَ التَّرْكِ.

رابعاً

الشَّهَادَةُ بِالْمُلْكِ الْمُتَقْضِي

تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَى الْمُلْكِ الْمُتَقْضِي بِخِلَافِ مَا ذَكَرَ مِنْ عَدَمِهِ قُبُولِهَا بِالْيَدِ الْمُتَقْضِيَةِ، ذَلِكَ لِأَنَّ أَنْوَاعَ وَضْعِ الْيَدِ كَثِيرَةٌ. فَقَدْ تَكُونُ الْيَدُ بِهٍ مُلْكاً، أَوْ إِجَارَةً، أَوْ وَدِيعَةً، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْعَيْنَ كَانَتْ لِلْمُدَّعِي فَاشْتَرَاهَا الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مِنْهُ. أَمَّا الْمُلْكُ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُتَنَوِّعٍ، فَلِذَلِكَ كَانَ الْأَصْلُ أَنَّ الشَّهَادَةَ بِالْمُلْكِ الْمُتَقْضِي مَقْبُولَةٌ، دُونَ الشَّهَادَةِ بِالْيَدِ الْمُتَقْضِيَةِ.

القاعدة العاشرة

الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته

ثانياً

مجالات تطبيقها

يتفرع على هذه القاعدة كثير من المسائل من معظم أبواب الفقه:

أولاً
الشرح

يعني أنه إذا وقع الاختلاف في زمن حدوث أمر فحينئذ ينسب إلى أقرب الأوقات إلى الحال، ما لم تثبت نسبته إلى زمن بعيد فإذا ثبت نسبته إلى الزمن البعيد يحكم بذلك، وهذا إذا كان الحدوث متفقاً عليه وإنما وقع الاختلاف في تاريخ حدوثه. أما إذا كان الحدوث غير متفق عليه بأن كان الاختلاف في أصله حدوث الشيء وقدمه، كما لو كان في ملك أحد مسيل لآخر ووقع بينهما اختلاف في الحدوث والقدم، فادعى صاحب الدار حدوثه وطلب رفعه وأدعى صاحب المسيل قدمه، فإن القول لمدعي القدم، والبينة لمدعي الحدوث، حتى إذا أقام كل منهما بينته رجحت بيته مدعي الحدوث وذلك لأن بينته تثبت ولاية النقض فكانت أولى، أما مدعي القدم فهو منكراً متمسكاً بالأصل.

ثم إن الوجه في كون الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته هو أن الخصمين لما اتفقا على حدوثه، وادعى أحدهما حدوثه في وقت وادعى الآخر حدوثه قبل ذلك الوقت، فقد اتفقا على أنه كان موجوداً في الوقت الأقرب، وانفرد أحدهما يدعى أنه كان موجوداً قبل ذلك، والآخر ينكر دعواه، والقول للمنكر.

ولابد من الإشارة إلى أن اعتبار هذه القاعدة مقيد بأن لا يؤدي إلى نقض ما هو ثابت مقرر؛ لأن الحكم بحدوثها لأقرب ما ظهر ثابت باستصحاب الحال، وليس بدليل أوجب الحدوث للحال، والثابت باستصحاب الحال لا يصلح لنقص ما هو ثابت.

(هـ)

(د)

(ج)

(ب)

(أ)

رد المبيع بدعوى وجود العيب قبل القبض
لو اشترى إنسان شيئاً ثم جاءه ليرده يعيب فيه مدعياً أنه كان موجوداً فيه عند البائع. وقال البائع: لا، بل حدث العيب عندك بعد القبض - وكان العيب مما يحدث مثله عادة - فالقول قول البائع، والبينة على المشتري، أما لو كان العيب مما لا يحدث مثله كالاصبع الزائدة، أو اختلاف لون الفرس، فالقول قول المشتري.

دعوى الفسخ قبل مضي الخيار
لو اشترى إنسان شيئاً بالخيار، ثم جاء بعد مضي مدة الخيار ليرده على البائع، مدعياً أنه فسخ قبل مضي مدة الخيار، وقال البائع: بل فسخت بعد مضي المدة، فلا يصح فسخك. فالقول قول البائع، لإضافة الفسخ إلى أقرب أوقاته من الحال.

دعوى الزوجة البيونة في مرض الزوج
إذا طلق رجل زوجته طلاقاً بائناً ثم مات قبل انقضاء عدتها، فادعت الزوجة أنه أبانها وهو في مرضه فصار بذلك فاراً من الميراث فترث هي منه، فإن قال الورثة: إنه أبانها في صحته فلم يكن فاراً، فلا ترث. فإن القول قول الزوجة، والبينة على الورثة، لأن الزوجة تضيف الحادث - وهو الطلاق - إلى أقرب الأوقات من الحال وهو زمن المرض.

دعوى الزوجة الكتابية الإسلام قبل موت زوجها

لو مات رجل مسلم عن زوجة نصرانية فجاءت المرأة بعد موته وادعت أنها أسلمت قبل موته وطلبت ميراثها ونفى الورثة إسلامها قبل موته، فالقول للورثة، والبينة على الزوجة، استصحاباً للأصل. ومثلها فيما لو وهب إنسان شيئاً لأحد ورثته، ثم مات واختلف الموهوب له مع بقية الورثة.

بيع الوالد مال ابنه بحكم الولاية

لو باع الأب مال ابنه بحكم الولاية، ثم اختلف المشتري والابن. فقال المشتري: كان ذلك قبل بلوغك، والبيع نافذ، وقال الابن: كان ذلك بعد بلوغي، فالبيع غير نافذ، فإن القول قول الابن على الأصح.

ثالثاً
الإستثناءات

يُستثنى من هذه القاعدة عدة مسائل منها:

(أ)

دَعْوَى أَجِيرِ الحِفْظِ هَلَاكِ العَيْنِ بَعْدَ تَمَامِ المَدَّةِ

لَوْ ادَّعَى الأَجِيرُ عَلَى الحِفْظِ أَنَّ العَيْنَ هَلَكَتْ بَعْدَ تَمَامِ المَدَّةِ المَعْقُودِ عَلَيْهَا فَيَسْتَحِقُّ كُلَّ الأَجْرَةِ، وَقَالَ المُسْتَأْجِرُ: هَلَكَتْ قَبْلَ تَمَامِ المَدَّةِ بِكَذَا أَيَّامًا، فَالْقَوْلُ لِلْمُسْتَأْجِرِ بَيَمِينِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ مِنَ المَقَرَّرِ الثَّابِتِ فَرَاغُ ذِمَّةِ المُسْتَأْجِرِ عَلَى الحِفْظِ مِنَ الأَجْرَةِ، وَإِنَّمَا تَثَبَّتِ الأَجْرَةُ فِي ذِمَّتِهِ بِمِقْدَارِ المَدَّةِ الَّتِي يُوْجَدُ فِيهَا الحِفْظُ مِنَ الأَجِيرِ فِعْلاً، فَلَوْ جَعَلَ الْقَوْلُ لِلأَجِيرِ فِي حَدُوثِ هَلَاكِ العَيْنِ بَعْدَ تَمَامِ المَدَّةِ بِنَاءً عَلَى إِضَافَةِ الحَادِثِ إِلَى أَقْرَبِ أَوْقَاتِهِ يُلْزَمُ مِنْهُ نَقْضُ الأَمْرِ الثَّابِتِ المُتَقَرَّرِ، وَهُوَ فَرَاغُ ذِمَّةِ المُسْتَأْجِرِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ شُغْلُهَا بِالمِقْدَارِ الزَّائِدِ الَّذِي يَدْعِيهِ الأَجِيرُ، وَإِضَافَةُ الحَادِثِ إِلَى أَقْرَبِ أَوْقَاتِهِ إِنَّمَا تُعْتَبَرُ إِذَا لَمْ يُوْدَّ اعتَبَارُهَا إِلَى نَقْضِ مَا هُوَ ثَابِتٌ، فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ المُسْتَأْجِرِ. وَلِأَنَّ إِضَافَةَ الحَادِثِ، وَهُوَ الهَلَاكُ هُنَا، إِلَى أَقْرَبِ الأَوْقَاتِ مِنْ قَبِيلِ الظَّاهِرِ، وَالظَّاهِرُ لَا يَكْفِي حُجَّةً لِلإِسْتِحْقَاقِ.

(ب)

رَدُّ المَبِيعِ بالعَيْبِ بَعْدَ الاسْتِعْمَالِ

لَوْ اشْتَرَى إِنْسَانٌ شَيْئاً ثُمَّ جَاءَ لِرَدِّهِ عَلَى البَائِعِ عَيْبٌ فِيهِ بَعْدَ أَنْ كَانَ اسْتَعْمَلَهُ اسْتِعْمَالاً يُفِيدُ الرِّضَا بِهِ مَعِيّاً، فَقَالَ البَائِعُ لَهُ: إِنَّكَ اسْتَعْمَلْتَهُ بَعْدَ اِطِّلَاعِكَ عَلَى العَيْبِ فَسَقَطَ حَقُّكَ فِي الرَّدِّ، وَقَالَ المُشْتَرِي: إِنَّمَا اسْتَعْمَلْتُهُ قَبْلَ الإِطِّلَاعِ عَلَى العَيْبِ، فَالْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي بَيَمِينِهِ. وَوَجْهُ كَوْنِ الْقَوْلِ لِلْمُشْتَرِي فِي أَنَّ اسْتِعْمَالَهُ لِلْمَبِيعِ كَانَ قَبْلَ الإِطِّلَاعِ عَلَى العَيْبِ لَا بَعْدَهُ: أَنَّ خِيَارَ العَيْبِ فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ قَدْ ثَبَّتَ لِلْمُشْتَرِي حِينَ الشَّرَاءِ لَا مُحَالَةً، فَيَتَقَرَّرُ بِقَاوُهِ إِلَى أَنْ يُوْجَدَ المُسْقِطُ يَقِيناً، لِأَنَّ مَا ثَبَّتَ بِزَمَانٍ فَالْأَصْلُ بِقَاوُهِ حَتَّى يَقُومَ الدَّلِيلُ عَلَى خِلَافِهِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي القَاعِدَةِ السَّابِقَةِ، فَدَعْوَى البَائِعِ سَقُوطُ الخِيَارِ الثَّابِتِ لِلْمُشْتَرِي تَكُونُ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ المُتَقَرَّرِ، فَلَوْ حَكَمْنَا بِأَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُ بِنَاءً عَلَى إِضَافَةِ الحَادِثِ لِأَقْرَبِ أَوْقَاتِهِ يُلْزَمُ مِنْهُ نَقْضُ ذَلِكَ الأَمْرِ الثَّابِتِ الَّذِي لَمْ نَتَيَقَّنْ بِإِزَالَتِهِ، فَلِذَلِكَ كَانَ الْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي فِي بَقَاءِ خِيَارِهِ.

(ج)

الخِلَافُ حَوْلَ ثُبُوتِ النِّسَبِ

مَا لَوْ تَزَوَّجَ رَجُلٌ بِأَمْرَأَةٍ ثُمَّ جَاءَتْ بِوَلَدٍ وَاخْتَلَفَا، فَقَالَ الزَّوْجُ: إِنَّكَ وَلَدْتَ قَبْلَ أَنْ يَتِمَّ لِعَقْدِ النِّكَاحِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، فَالْوَلَدُ ثَابِتُ النِّسَبِ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجَةِ بَيَمِينِهَا. وَلَوْ أَرَادَ الزَّوْجُ أَنْ يُقِيمَ بَيِّنَةً عَلَى دَعْوَاهُ لَا تُقْبَلُ؛ لِأَنَّ بَيِّضَتَهُ تَقُومُ فِي المَعْنَى عَلَى النِّفْيِ، وَهُوَ عَدَمُ تَمَامِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ حِينَ الْعَقْدِ إِلَى حِينَ الْوِلَادَةِ، وَالبَيِّنَةُ عَلَى النِّفْيِ لَا تُقْبَلُ.

أولاً
الشرح

الأصل في الكلام الحقيقة، والمجاز فرع فيه وخلف عنها، ولكونها أصلاً قُدمت على المجاز وكان العمل بها أولى من العمل به، ما لم يوجد مرجح له فيصير إليه.

الحقيقة في اللغة من حق الشيء إذا ثبت، وهي فعيلة بمعنى فاعلة. وهي في الاصطلاح: الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح التخاطب، كاستعمال لفظة القتل مثلاً في إزهاق الروح، فإنه حقيقة، لاستعماله في المعنى الوضعي له، كاستعمال لفظة الوصية مثلاً عند أهل الشرع في التملك المضاف لما بعد الموت، فإنه حقيقة أيضاً بالنسبة لاصطلاحهم وتخاطبهم.

والمجاز: هو استعمال الكلمة في غير ما وضعت له لغريته، وذلك كاستعمال لفظة القتل المذكورة في الإيلاء، واستعمال لفظة الوصية عند أهل الشرع في العهد الذي هو معناه اللغوي، فإن كلا منهما مجاز، لاستعمال الأول في غير ما وضع له لغة، واستعمال الثاني في غير ما وضع له اصطلاحاً.

المراد بهذه القاعدة أنه إذا كان للفظ معنيان متساوٍ استعمالهما، معنى حقيقي ومعنى مجازي، وورد مجرداً عن مرجح يرجح أحد المعنيين على الآخر، فإنه يراد به حينئذ المعنى الحقيقي لا المجازي، لأن المجاز، كما قلنا أولاً، خلف عن الحقيقة، فترجح هي عليه في نفسها.

وذلك كلفظة النكاح فإنها حقيقة في الوضع، مجاز في العقد، وقد تساوى استعمالها فيهما، فإذا جاء مجرداً عن مرجح أحد المعنيين على الآخر؛ كما في قوله تعالى: ﴿تَرَجَّحَتِ الْحَقِيقَةُ؛ لَأَنَّهَا الْأَصْلُ، وَلَا يُوجَدُ صَارِفٌ عَنْهَا إِلَى الْمَجَازِ فَتَكُونُ حُرْمَةُ مَوْطُوءَةِ الْأَبِ ثَابِتَةً بِالنَّصِّ، وَأَمَّا حُرْمَةُ مَنْ عَقَدَ عَلَيْهَا الْأَبُ عَقْدًا صَحِيحًا وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَثَابِتَةٌ بِالْإِجْمَاعِ.﴾

وإذا قُدمت الحقيقة على المجاز عند تساويهما في الاستعمال كان تقديمها عندما تكون هي أكثر استعمالاً أولى، أما إذا وجد مرجح للمجاز فلا شك من تقديمه على الحقيقة؛ كما في قول الأعشى:

فَلَا تَقْرَبَنَّ جَارَةً إِنْ سَرَّهَا عَلَيْكَ حَرَامٌ فَانْكَحَنَّ أَوْ تَابَدَا

فالمراد هنا: المعنى المجازي — وهو العقد — والقرينة: صدر البيت.

ثانياً

مَجَالَاتُ التَّطَبُّقِ

يتفرع على هذه القاعدة جملة أمور

(أ)

الْوَقْفُ أَوْ الْوَصِيَّةُ لِأَوْلَادِ الْأَوْلَادِ

لَوْ أَوْصَى أَوْ وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ
دَخَلَ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ عَلَى الرَّاجِحِ لِأَنَّ
وَلَدَ بِنْتِ الْإِنْسَانِ وَلَدٌ وَلَكِنَّهُ حَقِيقَةٌ.

القاعدة الحادية عشر
الأصل في الكلام الحقيقة

(ب)

التَّوَكُّيلُ عَلَى مَا حَلَفَ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ

لَوْ حَلَفَ بِطَلَاقِ زَوْجَتِهِ أَنْ لَا يَفْعَلَ الشَّيْءَ الْفُلَانِي فَوَكَّلَ
غَيْرُهُ فَفَعَلَهُ الْوَكِيلُ، لَا يَحْتَسِبُ إِذَا كَانَ فَعَلُ ذَلِكَ الشَّيْءِ لَا
يُقْبَلُ التَّوَكُّيلُ بِهِ أَصْلًا، أَوْ كَانَ يَقْبَلُ التَّوَكُّيلُ وَلَكِنَّهُ مِنَ
الْأَفْعَالِ الَّتِي لَا يَلْزَمُ الْوَكِيلُ حِينَ فَعَلَهُ لَهَا أَنْ يُضَيِّفَهَا إِلَى
الْمُوكِّلِ، لِأَنَّ الْأَفْعَالَ بِالنَّسْبَةِ لِقَبُولِ التَّوَكُّيلِ وَعَدَمِهِ نَوْعَانِ:

نَوْعٌ يَقْبَلُ التَّوَكُّيلَ وَهُوَ نَوْعَانِ:

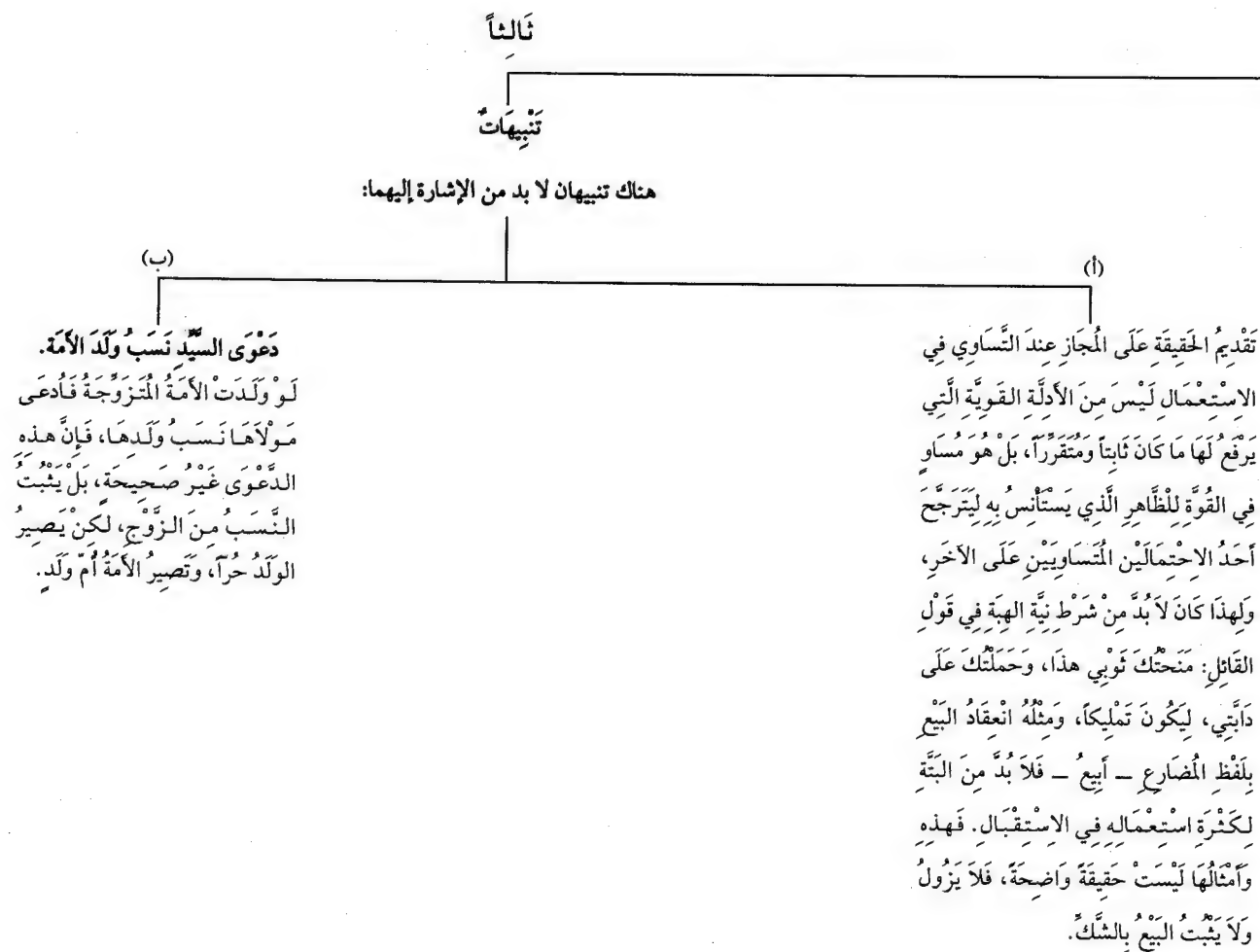
(أ)

نَوْعٌ لَا يَقْبَلُ التَّوَكُّيلَ كَالْأَفْعَالِ الْحَسِيَّةِ.
مِثْلُ: الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالْدُخُولِ وَالْخُرُوجِ
وَالنُّوْمِ. فَلَا يَحْتَسِبُ إِذَا وَكَّلَ غَيْرُهُ يَفْعَلُ
شَيْءٌ مِنْهَا. لِعَدَمِ صِحَّةِ أَمْرِهِ بِهَا، وَبِذَلِكَ
لَا يُعْتَبَرُ فَاعِلًا لِمَا حَلَفَ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ.

(ب)

نَوْعٌ لَا يَقَعُ عَنِ الْمُوكِّلِ وَلَا يَنْفَعُ عَلَيْهِ إِلَّا إِذَا
أَضَافَهُ الْوَكِيلُ إِلَيْهِ حِينَ يَفْعَلُهُ فِيهِ مَا عَدَا
السَّبْعَةَ الْمَذْكُورَةَ، مِثْلُ: الطَّلَاقِ، وَالنِّكَاحِ
وَالْإِبْرَاءِ وَالْهَبَةِ، وَالصَّدَقَةِ، وَالْإِيْدَاعِ،
وَالْإِعَارَةِ، وَمَا شَاكَلَهَا، فَهَذَا يَحْتَسِبُ سَوَاءً
فَعَلَهَا بِنَفْسِهِ أَوْ فَعَلَهَا وَكِيلُهُ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ
فِيهَا سَفِيرٌ وَمَعْبَرٌ عَنِ الْمُوكِّلِ وَنَاقِلٌ لِعِبَارَتِهِ،
لِذَلِكَ لَا تَتَعَلَّقُ حُقُوقُ هَذِهِ التَّرَفُّفَاتِ
بِالْمُوكِّلِ وَيُعْتَبَرُ هُوَ الْفَاعِلُ لَهَا.

نَوْعٌ يَجِبُ عَلَى الْوَكِيلِ أَنْ يُضَيِّفَهُ
إِلَى مُوكِّلِهِ، وَهُوَ سَبْعَةُ أَشْيَاءَ:
السَّبْعُ وَالشَّرَاءُ وَالْإِيْجَارُ
وَالْإِسْتِجَارُ، وَالْقِسْمَةُ وَالْحُصُومَةُ
وَالصَّلْحُ عَنْ مَالٍ يَمَالُ، فَلَا يَحْتَسِبُ
إِذَا فَعَلَ الْوَكِيلُ عَنْهُ شَيْئًا مِنْهَا
وَيَحْتَسِبُ إِذَا فَعَلَهَا بِنَفْسِهِ.



القاعدة الثانية عشر
لا عبرة بالدلالة في مقابلة التصريح

ثانياً

مجالات التطبيق

من المسائل التي تنفر على هذه القاعدة:

أولاً

الشرح

لا عبرة بالدلالة في مقابلة التصريح لأنها دونه في الإفادة وهو فوقها.

والدلالة يفتح الدال في المعقولات، ويكسرهما في المحسوسات، وهي: كَوْنُ الشيء بحال يُعَيِّدُ الغير علماً.

وتكون لفظية وغير لفظية، وكل منهما ثلاثة أقسام: وضعية، وعقلية، وطبيعية. فاللفظية الوضعية: كدلالة الألفاظ على ما وضعت له. واللفظية العقلية: كدلالة اللفظ على وجود الألفاظ. واللفظية الطبيعية: كدلالة (أخ) على وجع الصدر و(أخ) على مطلق الوجع. وغير اللفظية الوضعية: كدلالة الجهات الأربع على مداولاتها. وغير اللفظية العقلية: كدلالة المصنوعات على وجود الصانع، وغير اللفظية الطبيعية: كدلالة الحمرة على الحجل والصفرة على الوجل.

والظاهر أن الدلالة الوضعية والدلالة العقلية يقسميهما اللفظي وغيره غير مُرادتان في القاعدة المذكورة، لأن اللفظية الوضعية هي التصريح الذي تلغى الدلالة بمقابله، ولأن العقلية يقسميهما إذا لم تغل عنها فرق التصريح فليست دونه. فيبقى المراد حينئذ القاعدة المذكورة دلالات ثلاثاً، وهي: اللفظية الطبيعية، وغير اللفظية الوضعية، وغير اللفظية الطبيعية.

فالأولى: كما إذا قيل التهنئة بعد تزويج الفضولي له كان ذلك إجازة منه للمعد طبعاً ولكن إذا كان وقع رده قبل ذلك صريحاً ارتد.

والثانية: مثل المحارِب، والأعلام، والأميال، والخمر، والأغلق، والسُور، التي تتخذ وتُنصب بإزاء ملك الغير من أرض أو بستان أو حائوت لتدل على الإذن بالدخول أو على عدمه، فإنها تعتبر، ويعتمد عليها، ولكن إذا وجد التصريح بخلافها تلغى تلك الدلالة.

والثالثة: مثل دلالة ضحك البكر بلا استهزاء عندما بلغها خبر تزويج الولي، فإنه يعتبر إجازة، لكن إذا وجد قبله أو معه تصريح بالرد تلغى تلك الدلالة.

(د)

تنزع الملكية

لو تنازع شخصان شيئاً، موجوداً في يد أحدهما، وزعم كل منهما أنه ملكه بالشراء من شخص ثالث، ولم يذكر تاريخ الشراء، أو ذكره أحدهما فقط، وأقام كل منهما البيّنة على دعواه فإن الراجح بينه صاحب اليد؛ لأن تمكنه من قبضه دليل على سبق شراؤه، إلا إذا أقام الآخر بيّنة على خلاف ذلك.

(ج)

ضمان الأب المهر عن ابنه الصغير

لو زوج الأب ابنه الصغير وضمن عنه المهر ثم دفعه عنه، بلا ضمان، فإنه لا يرجع على الصغير، وذلك لجريان العادة أن الأب يتحمل مهر ابنه الصغير بلا طمع في الرجوع، فيكون متبرعاً، أما إذا شرط الرجوع أو الضمان صريحاً فله الرجوع.

(ب)

قبض المبيع قبل نقد الثمن

إذا قبض المشتري المبيع قبل نقد الثمن بحضور البائع ولم ينه عن ذلك، صح القبض، وسقط حق الحبس بالثمن، بدلالة السكوت على الإذن، ولا يملك استرداده، بل يطالبه بالثمن فقط. أما لو نهاه نهياً صريحاً فله أن يسترده منه ويحبسه بالثمن.

(أ)

الاستدلال على مصارف الوقف

يستدل على مصارف الوقف بتعامل القوام السابقين، فإذا وجد كتاب الواقف الموثوق به فهو العمد والمعول عليه. ولا عبرة بتعاملهم على خلافه.

ثالثاً

تنبيه:

يُعتبر الصريح مُقدماً على الدلالة إذا لم تعمل الدلالة عملها، أما إذا جاء بعد أن عملت الدلالة عملها فتعتبر الدلالة دون الصريح. مثالها: ما لو تنازع رجلان في امرأة، فكل منهما يدعي أنها زوجته، وأقاما بيّنتين على ذلك، ولم يبيّنا تاريخاً للنكاح، يُنظر: فإن لم يكن دخل بها أو نقلها إلى منزله أحدهما ترد البيّتان، لعدم إمكان الاشتراك في النكاح، ويحكم بنكاحها لمن تصدقه هي منهما، وإن كانت في بيت أحدهما، أو كان دخل بها، ترجح بيّته، ولا يلتفت إلى تصديقها لخصمه الآخر، لأن تمكنه من نقلها أو الدخول بها هو دلالة على سبق عقده، إلا إذا برهن الآخر على أنه تزوجها قبله، فيكون حينئذ هو أولى بها؛ لأن الصريح يفوق الدلالة.

رَابِعاً

الِاسْتِثْنَاءَاتُ

يُسْتَنْتَى مِنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ:

(أ)

الإِشْعَارُ بِالرِّضَا بِعَيْبِ الْمَبِيعِ

لَوْ اشْتَرَى شَيْئاً فَوَجَدَ فِيهِ عَيْباً ثُمَّ اسْتَعْمَلَهُ
اسْتِعْمَالاً يَدُلُّ عَلَى رِضَاهُ بِالْعَيْبِ
الْمَوْجُودِ، وَبَعْدَهَا صَرَحَ بِعَدَمِ الرِّضَا، فَلَا
يُقْبَلُ تَصْرِيحُهُ، وَيَلْزَمُهُ الْمَبِيعُ.

(ب)

مَا يَغْرُسُهُ نَاطِرُ الْوَقْفِ فِي الْأَرْضِ الْمَوْقُوفَةِ

لَوْ بَنَى مُتَوَلَّى الْوَقْفِ أَوْ غَرَسَ فِي عَقَارِ الْوَقْفِ
وَلَمْ يَشْهَدْ أَنَّهُ لِنَفْسِهِ، ثُمَّ اخْتَلَفَ مَعَ الْمُسْتَحِقِّينَ
فَقَالَ: فَعَلْتُهُ لِنَفْسِي. وَقَالُوا: بَلَى لِلْوَقْفِ، فَالْقَوْلُ
قَوْلُهُمْ تَرْجِيحاً لِلدَّلَالَةِ بِكَوْنِهِ مُتَوَلِّياً، وَبِنَاؤُهُ
وَغْرُسُهُ لِنَفْسِهِ غَيْرُ جَائِزٍ، وَبَعْدُ خِيَانَةٍ مِنْهُ،
وَالْأَصْلُ عَدَمُ تَصْرِيحِهِ بِأَنَّهُ فَعَلَهُ لِنَفْسِهِ.

(ج)

دَعْوَى عَدَمِ الْعَيْبِ

لَوْ اشْتَرَى إِنْسَانٌ حَيَوَاناً ثُمَّ قَالَ لِمَنْ سَاوَمَهُ عَلَيْهِ:
اشْتَرَيْتُهُ، فَلَا عَيْبَ بِهِ، وَلَمْ يَتَّفَقْ بَيْنَهُمَا الْمَبِيعُ، ثُمَّ وَجَدَ
بِهِ عَيْباً، فَلَهُ رَدُّهُ عَلَى بَائِعِهِ الْأَوَّلِ، وَلَا يَمْنَعُهُ إِقْرَارُهُ
السَّابِقُ لِمَنْ سَاوَمَهُ بِأَنَّهُ لَا عَيْبَ فِيهِ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ ذَلِكَ
مُجَازٌ عَنِ التَّرْوِيجِ، وَهَذَا مَا لَمْ يُعَيِّنِ الْعَيْبُ، فَإِذَا
عَيَّنَ كَانَ قَالَ: لَيْسَ بِهِ شَلْلٌ، أَوْ لَيْسَ بِهِ عَوْرٌ، فَإِنَّهُ لَا
يَرُدُّ بَعْدَ ذَلِكَ بِالْعَيْبِ الَّذِي نَفَاهُ، وَيُحْكَمُ بِأَنَّ هَذَا
الْعَيْبَ حَدَثَ بَعْدَ إِقْرَارِهِ بِعَدَمِهِ.

القاعدةُ الثالثةُ عشرُ
لَا مَسَاحَ لِّلْاجْتِهَادِ فِي مَوْرِدِ النَّصِّ

أولاً
الشرحُ

[لَا مَسَاحَ لِّلْاجْتِهَادِ فِي مَوْرِدِ النَّصِّ] لَأَنَّ الْحُكْمَ الشَّرْعِيَّ حَاصِلٌ بِالنَّصِّ، فَلَا حَاجَةَ لِكَيْدِ الْوَسْعِ فِي تَحْصِيلِهِ. وَلَأَنَّ الْاجْتِهَادَ ظَنِّيٌّ، وَالْحُكْمَ الْحَاصِلَ بِهِ حَاصِلٌ يَظُنِّيٌّ، بِخِلَافِ الْحَاصِلِ بِالنَّصِّ، فَإِنَّهُ يَقِينِيٌّ، وَلَا يَتْرَكَ الْيَقِينِيَّ لِلظَّنِّيِّ. الْمُرَادُ بِالنَّصِّ الَّذِي لَا مَسَاحَ لِّلْاجْتِهَادِ مَعَهُ هُوَ الْمَفْسَرُ الْمُحْكَمُ، وَإِلَّا فَغَيْرُهُمَا مِنَ الظَّاهِرِ وَالنَّصِّ لَا يَخْلُو مِنْ اِحْتِمَالِ التَّأْوِيلِ. وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ أَقْسَامَ الدَّلِيلِ اللَّفْظِيِّ بِحَسَبِ الْإِفْصَاءِ تَنْقَسِمُ إِلَى أَحْكَامٍ أَرْبَعَةٍ:

— ظَاهِرٌ: وَهُوَ مَا ظَهَرَ الْمُرَادُ مِنْهُ بِصِيغَتِهِ مَعَ اِحْتِمَالِ التَّأْوِيلِ.

— وَنَصٌّ: وَهُوَ مَا أَزْدَادَ وَضُوحاً عَلَى الظَّاهِرِ بِمَعْنَى سِقَ الْكَلَامِ لِأَجْلِهِ، لَا مِنْ نَفْسِ الصِّيغَةِ، مَعَ اِحْتِمَالِ التَّأْوِيلِ أَيْضاً.

— وَمُفَسَّرٌ: وَهُوَ مَا أَزْدَادَ وَضُوحاً عَلَى النَّصِّ عَلَى وَجْهِ لَا يَبْقَى مَعَهُ اِحْتِمَالُ التَّأْوِيلِ.

— وَمُحْكَمٌ: وَهُوَ مَا أَحْكَمَ الْمُرَادُ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ اِحْتِمَالِ تَأْوِيلٍ وَلَا نَسْخٍ.

فَحيثُ كَانَ الْأَوَّلَانِ لَا يَخْلَوَانِ عَنْ اِحْتِمَالِ التَّأْوِيلِ يَكُونُ مَسَاحُ الْاجْتِهَادِ مَوْجُوداً مَعَهُمَا.

الْمُرَادُ بِالنَّصِّ هُنَا: الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ الْمَشْهُورَةُ وَالْإِجْمَاعُ، فَلَا يَجُوزُ الْاجْتِهَادُ فِي مُقَابَلَةِ الْمَفْسَرِ وَالْمُحْكَمِ مِنْهَا، فَيَبْطُلُ الْقَوْلُ بِحُلِّ الْمُطْلَقَةِ ثَلَاثًا لِلأَوَّلِ بِمَجَرَّدِ عَقْدِ الثَّانِي عَلَيْهَا بِلا وَطءٍ، وَالْقَوْلُ بِحُلِّ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ، وَالْقَوْلُ بِسُقُوطِ الدِّينِ بِمَضِيِّ سِنِينَ بِلا مُطَالَبَةٍ، وَالْقَوْلُ بِالْقَصَاصِ بِتَعْيِينِ الْوَلِيِّ وَاحِدًا مِنْ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ، وَحَلْفِ أَيْمَانًا عَلَى أَنَّهُ هُوَ الْقَاتِلُ، وَيَبْطُلُ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَا دَخَلَ لِلنِّسَاءِ فِي الْعَفْوِ عَنْ دَمِ الْعَمْدِ، وَالْقَوْلُ بِبُطْلَانِ إِقْرَارِ الْمَرْأَةِ، وَبُطْلَانِ وَصِيَّتِهَا بِغَيْرِ رِضَاءِ زَوْجِهَا. لِعَدَمِ اسْتِنَادِهَا إِلَى دَلِيلٍ مُعْتَبَرٍ، وَلِمُخَالَفَتِهَا لِلنُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي لَا تَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ.

وَمِثْلُ لَفْظِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ لَفْظُ شَرْطِ الْوَاقِفِ وَلَفْظُ الْمُوصِي، فَإِنَّهُمَا كَتَبَ الشَّارِعُ فِي الْمَفْهُومِ وَالِدَّلَالَةَ وَوَجُوبَ الْعَمَلِ بِهِ، مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ تَغْيِيرٌ لِحُكْمِ الشَّرْعِ، فَلَوْ كَانَ، كَمَا لَوْ شَرَطَ أَنَّ الْمُتَوَلَّى أَوْ الْوَصِيَّ لَا يَحَاسِبُ، فَإِنَّ شَرْطَهُ لَا يَرَاغَى.

ثانياً

مَجَالَاتُ التَّطْبِيقِ

هَذِهِ الْقَاعِدَةُ عَامَةٌ تُطَبَّقُ عَلَى جَمِيعِ الْوَاقِعَاتِ وَالْحَوَادِثِ فَمَتَى وَجَدَ النَّصُّ الثَّابِتُ الصَّحِيحُ فَمَجَالَ الْاجْتِهَادِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي فَهْمِهِ، وَأَحْسَنُ طَرِيقٍ لِتَطْبِيقِهِ، أَنَّ عُلَمَاءَنَا فِي فِتْرَةِ إِغْلَاقِ بَابِ الْاجْتِهَادِ أَوْرَدُوا بَعْضَ الصُّوَرِ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا الْاجْتِهَادُ مَعَ وَجُودِ النَّصِّ.

(ج)

وَكَذَلِكَ فَوَضُّوا لِلْقَاضِي تَقْدِيرَ تَعْزِيرِ الْمُذْنِبِ بِحَسَبِ مَا يَرَاهُ كَافِيًا لِزَجْرِهِ مِنْ حَبْسٍ أَوْ ضَرْبٍ... وَفَوَضُّوا إِلَيْهِ النَّظَرَ وَالْاجْتِهَادَ فِي بَيْعِ الْأَبِ وَالْوَصِيِّ عِقَارِ الصَّغِيرِ، فَإِنْ رَأَى أَنْ يُبْطَلَ الْبَيْعُ أَصْلَحَ لِلصَّغِيرِ أَبْطَلَهُ. وَكَذَلِكَ فَوَضُّوا لِلْحَاكِمِ تَحْلِيفَ الشُّهُودِ، نَظَرَ لِفَسَادِ الزَّمَانِ.

(ب)

سُقُوطُ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ

بِالطَّلَاقِ الْبَائِنِ إِذَا كَانَتْ غَيْرَ مُسْتَدَانَةً بِأَمْرِ الْقَاضِي، فَإِنَّ الْقَاضِي يَنْظُرُ فِي سَبَبِ الطَّلَاقِ، فَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ إِنَّمَا طَلَّقَهَا بَائِنًا تَوْصُلًا لِإِسْقَاطِ نَفَقَتِهَا الْمُتَرَكَمَةِ عَلَيْهِ، فَإِنَّ الْقَاضِي يُعَامِلُهُ بِنَقِيضِ قَصْدِهِ، وَيَحْكُمُ بِعَدَمِ سُقُوطِهَا، وَإِنْ كَانَ أَبَانَهَا لِسَبَبٍ آخَرَ لَا عِلَاقَةَ لَهُ بِهِذَا، فَإِنَّهُ يَحْكُمُ بِسُقُوطِهَا.

(أ)

سَفَرُ الزَّوْجِ بِزَوْجَتِهِ

إِذَا وَفَى الزَّوْجُ زَوْجَتَهُ مُعَجَّلَ مَهْرَهَا فَهَلْ لَهُ أَنْ يُسَافِرَ بِهَا؟ وَذَهَبُوا فِي ذَلِكَ بَيْنَ مَانِعٍ وَمُجَوِّزٍ. وَتَوَسَّطَ قَوْمٌ فَقَالُوا: يُفَوِّضُ ذَلِكَ إِلَى الْمُفْتِي، فَمَتَى عَلِمَ مِنْ حَالِهِ الْإِضْرَارُ بِهَا أَفْتَاهُ بِعَدَمِ الْجَوَازِ وَمَتَى عَلِمَ مِنْ حَالِهِ غَيْرُ ذَلِكَ أَفْتَاهُ بِالْجَوَازِ. وَقَالُوا: لَا بُدَّ لِلْمُفْتِي مِنْ نَوْعِ اجْتِهَادِهِ أَنَّهُ يُفْتِي وَأَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ الْمَصْلَحَةُ.



(١) السلم بيع شيء موصوف في الذمة بشئ معجل ويسميه الفقهاء بيع المحاريج لأنه بيع غائب تدعو إليه الضرورة من قبل البائع والمشتري حيث كلاهما محتاج إلى ما عند الآخر. وشرطه أن يكون في ليل معلوم أو وزن معلوم إلى أجل معلوم. وأن يكون الثمن معلوماً ويسلم في المجلس.

(٢) عقد الاستصناع اتفاق بين منتج وطالب حاجة بمواصفات معينة فجاز إذا حددت الأسعار وجاءت البضاعة على وفق المواصفات المتفق عليها في صلب العقد.

الْقَاعِدَةُ الْخَامِسَةُ عَشَرَ
الْاجْتِهَادُ لَا يَنْقُضُ بَمِثْلِهِ

الشرح

الْاجْتِهَادُ لَا يَنْقُضُ بَمِثْلِهِ إِجْمَاعًا، أَيْ فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي يَسُوعُ فِيهَا الْاجْتِهَادُ، لِأَنَّهُ لَوْ نَقَضَ الْأَوَّلُ بِالثَّانِي لَجَازَ أَنْ يَنْقُضَ الثَّانِي بِالثَّلَاثِ؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ اجْتِهَادٍ إِلَّا وَيَجُوزُ أَنْ يَتَّغَيَّرَ، وَذَلِكَ يُوَدِّي إِلَى عَدَمِ الْإِسْتِقْرَارِ. وَهَذَا فِي حَقِّ الْمَاضِي، فَلَوْ كَانَ قَضَى قَاضٍ فِي حَادِثَةٍ بِاجْتِهَادِهِ ثُمَّ تَبَدَّلَ اجْتِهَادُهُ فَرَفَعَ إِلَيْهِ نَظِيرُهَا فَقَضَى فِيهَا بِاجْتِهَادِهِ الثَّانِي لَا يَنْقُضُ الْأَوَّلَ، لِقَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ قَضَى فِي حَادِثَةٍ بِخِلَافِ مَا قَضَى فِي نَظِيرِهَا قَبْلًا: تِلْكَ عَلَى مَا قَضَيْنَا وَهَذِهِ عَلَى مَا نَقْضِي.

وكَذَلِكَ لَوْ كَانَ بَيْنَ قَاضِيَيْنِ، بَانَ قَضَى شَافِعِيٌّ مِثْلًا فِي حَادِثَةٍ مُجْتَهِدٌ فِيهَا بِمَذْهَبِهِ، ثُمَّ رَفِعتْ لِآخَرٍ حَنَفِيٌّ مِثْلًا يَرَى فِيهَا غَيْرَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ لَهُ نَقْضُ قَضَاءِ الْأَوَّلِ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ تَنْفِيزُهُ وَيَحْكُمُ فِي غَيْرِهَا بِمَا يَرَاهُ.

وَهَذَا، أَيْ عَدَمُ جَوَازِ مُخَالَفَةِ قَضَاءِ الْقَاضِي السَّابِقِ، فِيمَا هُوَ مَحَلُّ النِّزَاعِ الَّذِي وَرَدَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ، أَمَّا فِيمَا هُوَ مِنْ تَوَابِعِهِ فَلَا يَتَّقِي بِمَذْهَبِ الْأَوَّلِ، فَلَوْ قَضَى شَافِعِيٌّ بِالْبَيْعِ فِي عَقَارٍ فَلِلْقَاضِي الْحَنَفِيِّ أَنْ يَقْضِي فِيهِ بِالشُّفْعَةِ لِلجَّارِ، وَإِنْ كَانَ الْقَاضِي الْأَوَّلُ لَا يَرَاهَا. وَكَذَلِكَ لَوْ حَكَمَ قَاضٍ بِصِحَّةِ الْوَقْفِ لَا يَكُونُ حُكْمًا بِالشُّرُوطِ، فَلَوْ وَقَعَ التَّنَازُعُ فِي شَيْءٍ مِنَ الشُّرُوطِ عِنْدَ مَنْ يُخَالِفُ فِيهَا، فَلَهُ أَنْ يَحْكُمَ فِيهَا بِمَذْهَبِهِ، لِأَنَ ذَلِكَ لَيْسَ مَحَلَّ النِّزَاعِ لَدَى الْقَاضِي الْأَوَّلِ، كَمَا لَوْ حَكَمَ بِالْوَقْفِ ثُمَّ وَقَعَ التَّنَازُعُ فِي رُجُوعِ الشَّرْطِ الْمُتَأَخِّرِ لِلْجُمْلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ مِثْلًا، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْحَنَفِيِّ، أَوْ لِالْآخِرَةِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ فَإِنَّ الْقَاضِي الْحَنَفِيَّ يَقْضِي بِمَذْهَبِهِ، وَهَذَا كُلُّهُ خَاصٌّ بِالْقَاضِي الْمُجْتَهِدِ.

القاضي المقلد

إِذَا عَيَّنَ الْقَاضِي وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ بِمَذْهَبٍ مُعَيَّنٍ، فَإِنَّهُ يَتَّقِي بِهِ، فَإِذَا حَكَمَ بِخِلَافِهِ يَنْقُضُ، وَلَوْ وَافَقَ أَصْلًا مُجْتَهِدًا فِيهِ وَإِذَا أَخْطَأَ فِي تَطْبِيقِ الْحَادِثَةِ عَلَى الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّ النِّقْلَ الشَّرْعِيَّ بِخِلَافِهِ فَإِنَّ حُكْمَهُ يَنْقُضُ.

٥ حَقُّ اللَّهِ سُبْحَانَهُ	٤ الْجَوْرُ عَمْدًا	٣ الْقَضَاءُ بِالْجَوْرِ
مَا مَضَى فِي ١ - ٤ هُوَ كُلُّهُ فِي حَقِّ الْعَبْدِ. أَمَّا إِذَا نَفَذَ حَقُّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ثُمَّ ظَهَرَ الْخَطَأُ فَالضَّمَانُ فِي بَيْتِ الْمَالِ. وَذَلِكَ مِثْلُ حَدِّ السَّرِقَةِ، وَالزَّوْنِ، وَالشُّرْبِ وَغَيْرِهَا...	إِذَا قَضَى الْقَاضِي جَوْرًا عَامِدًا فَالضَّمَانُ فِي مَالِهِ عَلَى جَمِيعِ الْحَالَاتِ، وَيُعْزَلُ عَنِ الْقَضَاءِ.	إِذَا قَضَى الْقَاضِي بِالْجَوْرِ ثُمَّ ظَهَرَ الْحَقُّ، فَإِنْ كَانَ مُخْطِئًا فِي قَضَائِهِ وَكَانَ التَّدَارُكُ مُمْكِنًا يُعَادُ الْحَقُّ إِلَى أَصْحَابِهِ. مِثَالُهُ: إِذَا قَضَى لِشَخْصٍ بِحَقِّ عَيْنِي ثُمَّ بَانَ لَهُ أَنَّ الشُّهُودَ مَحْدُودُونَ بِقَدْفٍ، فَيُعَادُ الْحَقُّ إِلَى أَصْحَابِهِ. وَكَذَلِكَ إِذَا قَضَى بِطَلَاقٍ لَهُ وَتَبَيَّنَ بَعْدَ ذَلِكَ كَذِبُ الدَّعْوَى أَوْ كَذِبُ الشُّهُودِ، فَتُعَادُ الْمَرْأَةُ إِلَى زَوْجِهَا. أَمَّا إِذَا لَمْ يُمْكِنْ التَّدَارُكُ فَالْحُكْمُ يَخْتَلِفُ عَنْ سَابِقِهِ، فَلَوْ حَكَّمَ الْقَاضِي بِالْقِصَاصِ وَنَفَذَ فِعْلًا، فَإِنَّ الْمَقْضِي لَهُ لَا يُقْتَلُ بَلْ تَجِبُ الدِّيَّةُ فِي مَالِهِ. وَهَذَا كُلُّهُ فِيمَا إِذَا ظَهَرَ الْخَطَأُ بِالْبَيِّنَةِ أَوْ بِإِقْرَارِ الْمُقْضِي لَهُ.

القَاعِدَةُ السَّادِسَةُ عَشَرَ

الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ

الشرح

الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ لِأَنَّ الْجُرْحَ مَدْفُوعٌ بِالنَّصِّ، وَلَكِنْ جَلِبَهَا التَّيْسِيرُ مَشْرُوطٌ بِعَدَمِ مُصَادَمَتِهَا نَصًّا، فَإِذَا صَادَمَتْ نَصًّا رُوعِي دُونَهَا. وَالْمُرَادُ بِالْمَشَقَّةِ الْجَالِيَةِ لِلتَّيْسِيرِ: الْمَشَقَّةُ الَّتِي تَنْفَكُ عَنْهَا التَّكْلِيفَاتُ الشَّرْعِيَّةُ. أَمَّا الْمَشَقَّةُ الَّتِي لَا تَنْفَكُ عَنْهَا التَّكْلِيفَاتُ الشَّرْعِيَّةُ كَمَشَقَّةِ الْجِهَادِ وَالْمِ الْحُدُودِ، وَرَجْمِ الزَّوْنَةِ، وَقَتْلِ الْبَغَاةِ، وَالْمُفْسِدِينَ، وَالْجَنَاحَةِ، فَلَا أَثَرَ لَهَا فِي جَلْبِ تَيْسِيرٍ وَلَا تَخْفِيفٍ.

السَّفَرُ

وَتَيْسِيرَاتُهُ كَثِيرَةٌ مِنْهَا:

- أ - جَوَازُ تَحْمِيلِ الشَّهَادَةِ لِلْغَيْرِ فِي حَدِّ وَقُودٍ.
- ب - وَمِنْهَا: جَوَازُ بَيْعِ الْإِنْسَانِ مَالَ رَفِيقِهِ وَحَفَظَهُ ثَمَنَهُ لَوَرَّثَتْهُ بِدُونِ وِلَايَةٍ وَلَا وَصَايَةٍ، إِذَا مَاتَ فِي السَّفَرِ، وَلَا قَاضِي ثَمَّة.
- ج - وَمِنْهَا: جَوَازُ فُسْخِ الْإِجَارَةِ بِعُدْرِ السَّفَرِ.
- د - وَمِنْهَا: جَوَازُ تَزْوِيجِ الْوَلِيِّ الْأَبْعَدِ لِلصَّغِيرَةِ عِنْدَ عَدَمِ انْتِظَارِ الْكُفَاءِ الْخَاطِبِ اسْتِطْلَاعَ رَأْيِ الْوَلِيِّ الْأَقْرَبِ الْمُسَافِرِ.
- هـ - وَمِنْهَا: جَوَازُ انْفِاقِ الْمُضَارِبِ عَلَى نَفْسِهِ فِي السَّفَرِ مِنْ مَالِ الْمُضَارَبَةِ.
- و - وَمِنْهَا: جَوَازُ كِتَابَةِ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي فِي بَلَدِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِشَهَادَةِ شُهُودِ الْمُدَّعَى عِنْدَهُ.

مَجَالَاتُ التَّطَبُّقِ

يَتَدَرَّجُ تَحْتَ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ أَنْوَاعٌ كَثِيرَةٌ مِنَ الْقَضَايَا أَبْرَزُهَا سَبْعٌ:

ج

الْإِكْرَاهُ

الْإِكْرَاهُ هُوَ: التَّهْدِيدُ مِنْ هُوَ قَادِرٌ عَلَى الْإِيقَاعِ بِضَرْبٍ مُبْرَحٍ، أَوْ بِإِتْلَافِ نَفْسٍ، أَوْ عُضْوٍ، أَوْ بِجَبْسٍ أَوْ قَيْدٍ مَدِيدَيْنِ مُطْلَقًا، أَوْ بِمَا هُوَ دُونَ ذَلِكَ لِدَيْ جَاهٍ، وَيُسَمَّى إِكْرَاهًا مُلْجِيًّا، وَبِمَا يُوجِبُ عَمَّا يَعْدَمُ الرِّضَا، وَهُوَ مَا كَانَ بِغَيْرِ ذَلِكَ، وَيُسَمَّى غَيْرَ مُلْجِيٍّ.

وَهُوَ يَقْسَمُ إِذَا كَانَ يَكُونُ فِي الْعُقُودِ أَوْ فِي الْإِسْقَاطَاتِ أَوْ فِي الْمُنْهَيَّاتِ. وَالْعُقُودُ وَالْإِسْقَاطَاتُ إِذَا كَانَ يُؤْثَرُ فِيهِمَا الْهَزَلُ أَوْ لَا. وَالْمُنْهَيَّاتُ إِذَا كَانَ تَكُونُ مِمَّا يَبَاحُ عِنْدَ الضَّرُورَةِ أَوْ لَا. وَمَا لَا يَبَاحُ عِنْدَ الضَّرُورَةِ إِذَا كَانَ يَكُونُ جَنَائِيَّةً عَلَى الْغَيْرِ كَقَتْلِ مُحَقَّقِ الدَّمِ أَوْ قَطْعِ عُضْوٍ مُحْتَرَمٍ، أَوْ لَا يَكُونُ جَنَائِيَّةً عَلَى الْغَيْرِ كَالرَّدَّةِ.

أ - أَمَّا الْعُقُودُ وَالْإِسْقَاطَاتُ الَّتِي يُؤْثَرُ فِيهَا الْهَزَلُ، كَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ وَالرَّهْنِ وَالْهَبَةِ وَالْإِقْرَارِ وَالْإِبْرَاءِ إِذَا أَكْرَهَ عَلَيْهَا بِمُلْجِيٍّ أَوْ بِغَيْرِ مُلْجِيٍّ فَفَعَلَهَا ثُمَّ زَالَ الْإِكْرَاهُ، فَلَهُ الْخِيَارُ، إِنْ شَاءَ فَسَخَّ وَإِنْ شَاءَ أَمْضَى.

ب - وَأَمَّا الْعُقُودُ وَالْإِسْقَاطَاتُ الَّتِي لَا يُؤْثَرُ فِيهَا الْهَزَلُ، كَالنِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ وَالْعَفْوُ عَنْ دَمِ الْعَمْدِ، فَلَا تَأْثِيرَ لِلْإِكْرَاهِ فِيهَا، فَلَا خِيَارَ لِلْمُكْرَهِ بَعْدَ زَوَالِ الْإِكْرَاهِ، بَلْ هِيَ مَاضِيَةٌ عَلَى الصَّحَّةِ، وَلَكِنْ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْمُكْرَهِ لَهُ عَلَى الطَّلَاقِ غَيْرِ الزَّوْجَةِ، فَلَوْ كَانَتْ هِيَ الْمُكْرَهَةُ سَقَطَ الْمَهْرُ عَنِ الزَّوْجِ.

ج - وَأَمَّا الْمُنْهَيَّاتُ الَّتِي تَبَاحُ عِنْدَ الضَّرُورَةِ، كَاِتْلَافِ مَالِ الْغَيْرِ وَشُرْبِ الْمُسْكِرِ، فَإِنَّهَا تَحِلُّ بَلْ تَجِبُ بِالْمُلْجِيٍّ لَا بِغَيْرِ الْمُلْجِيٍّ، وَضَمَانُ الْمَالِ الْمُتْلَفِ عَلَى الْمُكْرَهِ.

د - وَأَمَّا الْمُنْهَيَّاتُ الَّتِي لَا تَبَاحُ عِنْدَ الضَّرُورَةِ وَهِيَ جَنَائِيَّةٌ عَلَى الْغَيْرِ كَمَا تَقَدَّمَ فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ وَلَا بِالْمُلْجِيٍّ، وَلَوْ فَعَلَ فَمَوْجِبُهَا وَهُوَ الْقِصَاصُ عَلَى الْمُكْرَهِ (بِالْكُسْرِ).

هـ - وَمَا لَا جَنَائِيَّةَ فِيهِ عَلَى الْغَيْرِ وَلَيْسَ فِي مَعْنَى الْجَنَائِيَّةِ، وَهُوَ الرَّدَّةُ، فَإِنَّهُ يُرْخَصُ لَهُ أَنْ يُجْرِيَ كَلِمَتَهَا عَلَى لِسَانِهِ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ، وَيُورِي وَجُوبًا إِنْ خَطَرَ بِيَالِهِ التَّوْرَةُ، فَإِنْ لَمْ يُمْرُ بِكُفْرٍ وَتَبَيَّنَ زَوْجَتُهُ.

ب

الْمَرَضُ

وَتَيْسِيرَاتُهُ مِثْلُ:

- أ - تَأْخِيرُ إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَى الْمَرِيضِ غَيْرِ حَدِّ الرَّجْمِ إِلَى أَنْ يَبْرَأَ.
- ب - تَيْسِيرُ كَثِيرٍ مِنَ الْعِبَادَاتِ وَالْوَأَاجِبَاتِ، بِتَأْخِيرِ أَدَائِهَا كَالصَّوْمِ، أَوْ تَخْفِيفِ عَدِّهَا كَالصَّلَوَاتِ.

النسيان

النَّسْيَانُ هُوَ: عَدَمُ تَذَكُّرِ الشَّيْءِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ. وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ مُسْقَطٌ لِلْعَذَابِ.
وَمِنْ تَيْسِيرَاتِهِ:

- أ - أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ فِيمَا يُوجِبُ عُقُوبَةً كَانَ شَبْهَةً فِي إِسْقَاطِهَا.
ب - وَمِنْهَا: مَا لَوْ نَسِيَ الْمَدْيُونُ الدَّيْنَ حَتَّى مَاتَ، وَالِدَيْنِ ثَمَنَ مَبِيعٍ أَوْ قَرْضٍ، لَمْ يُؤَاخَذْ بِهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ غَضَبًا.
وَمَعْلُومٌ: أَنَّهُ لَا تَأْثِيرَ عَلَى الْحَنْثِ فِي التَّعْلِيقِ، فَلَوْ عُلِقَ عَلَى فِعْلِ شَيْءٍ ثُمَّ فَعَلَهُ نَاسِيًا فَإِنَّهُ يَقَعُ.

الجهل

الْجَهْلُ هُوَ: عَدَمُ الْعِلْمِ مِمَّنْ شَأْنُهُ أَنْ يَعْلَمَ، وَهُوَ قَدْ يَجْلِبُ التَّيْسِيرُ.
وَمِنْ تَيْسِيرَاتِهِ:

- أ - مَا لَوْ جَهَلَ الشَّفِيعُ بِالْبَيْعِ فَإِنَّهُ يُعْذَرُ فِي تَأْخِيرِ طَلَبِ الشُّفْعَةِ.
ب - وَمِنْهَا: مَا لَوْ جَهَلَ الْوَكِيلُ أَوْ الْقَاضِي بِالْعَزْلِ أَوْ الْمَحْجُورِ بِالْحَجْرِ، فَإِنْ تَصَرَّفَهُمْ صَحِيحٌ إِلَى أَنْ يَعْلَمُوا بِذَلِكَ.
ج - وَمِنْهَا: مَا لَوْ بَاعَ الْأَبُ أَوْ الْوَصِيُّ مَالَ الْيَتِيمِ ثُمَّ ادَّعَى أَنَّ الْبَيْعَ وَقَعَ بِغَيْرِ فَاحِشٍ وَقَالَ: لَمْ أَعْلَمْ، تُقْبَلُ دَعْوَاهُ.
د - وَمِنْهَا: مَا لَوْ جَهَلَتِ الزَّوْجَةُ الْكَبِيرَةُ أَنَّ إِرْضَاعَهَا لِضَرْتِهَا الصَّغِيرَةِ مُفْسِدٌ لِلنِّكَاحِ لَا تَضْمِنُ الْمَهْرَ.
هـ - وَمِنْهَا: الْوَكِيلُ بِقَضَاءِ الدَّيْنِ إِذَا قَضَاهُ بَعْدَمَا وَهَبَ الدَّائِنُ الدَّيْنَ مِنَ الْمَدْيُونِ جَاهِلًا بِالْهَبَةِ لَا يَضْمَنُ.
و - وَمِنْهَا: مَا لَوْ أَجَازَ الْوَرَثَةُ الْوَصِيَّةَ وَلَمْ يَعْلَمُوا مَا أَوْصَى بِهِ الْمَيِّتُ لَا تَصَحُّ إِجَازَتُهُمْ.
ز - وَمِنْ الْمَسَائِلِ الَّتِي يُعْذَرُ فِيهَا بِالْجَهْلِ أَيْضًا: مَا لَوْ كَانَ فِي الْمَبِيعِ مَا يُشْتَبَهُ عَلَى النَّاسِ كَوْنُهُ عَيْبًا وَاشْتَرَاهُ الْمُشْتَرِي عَالِمًا بِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ عَيْبٌ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ عَيْبٌ، فَإِنَّهُ لَهُ رُدُّهُ، وَلَا يُعَدُّ أَطْلَاعُهُ عَلَيْهِ حِينَ الشَّرَاءِ رِضًا بِالْعَيْبِ.

العسر وعموم البلوى

وَلَهُ تَيْسِيرَاتٌ مِنْهَا:
أ - تَجْوِيزُ بَيْعِ الْوَفَاءِ وَالْمُزَارَعَةِ وَالْمُسَاقَاةِ وَالسَّلَمِ وَالْإِجَارَةِ، وَلِهَذَا لَا تَجُوزُ إِجَارَةُ الْعَيْنِ بِمَنْفَعَةٍ عَيْنٍ مِثْلِهَا، وَلَا عَقْدُ الْإِجَارَةِ عَلَى مَنْفَعَةٍ غَيْرِ مَقْصُودَةٍ، لِعَدَمِ تَحَقُّقِ الْعُسْرِ وَالْبَلْوَى.
ب - وَمِنْهَا: إِبَاحَةُ نَظَرِ الطَّيِّبِ وَالشَّاهِدِ وَالْخَاطِبِ، لِلْأَجْنَبِيَّةِ.
ج - وَالتَّيْسِيرُ عَلَى الْمُجْتَهِدِينَ بِالْاِكْتِفَاءِ مِنْهُمْ بِغَلْبَةِ الظَّنِّ.
د - وَالْعَفْوُ عَمَّا يَدْخُلُ بَيْنَ الْوَرِثَتَيْنِ فِي الرِّبَوِيَّاتِ.

النقص

وَفِيهِ نَوْعٌ مِنَ الْمَشَقَّةِ يَتَسَبَّبُ عَنْهَا التَّخْفِيفُ، وَذَلِكَ كَالصَّغَرِ، وَالْجُنُونِ، وَالْأُتُوَّةِ.
فَالْأُولَى يَجْلِبُ لَهَا التَّخْفِيفُ عَنِ الصَّغَرِ وَالْمَجْنُونِ، لِعَدَمِ تَكْلِيفِهِمَا أَصْلًا فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى غَيْرِ خَطَابِ الْوَضْعِ الَّتِي بَيَّانُهُ، فَإِنَّهُ مُوجِبٌ إِلَيْهِمَا. وَأَمَّا التَّخْفِيفُ بِسَبَبِ الْأُتُوَّةِ فَمِنْهُ عَدَمُ تَكْلِيفِ النِّسَاءِ بِكَثِيرٍ مِمَّا كَلَّفَ بِهِ الرِّجَالُ، كَالْجِهَادِ وَالْجَزْيَةِ وَتَحْمِلِ الدِّيَّةِ إِذَا كَانَ الْقَاتِلُ غَيْرَهُمَا.

القاعدة السابعة عشر
إِذَا ضَاقَ الْأَمْرُ اتَّسَعَ

١ الشَّرْحُ

إِذَا ضَاقَ الْأَمْرُ اتَّسَعَ. وَإِذَا اتَّسَعَ ضَاقَ. وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ تَحْتَ ضَرُورَةٍ أَوْ مَشَقَّةٍ دَاعِيَةٍ إِلَى اتِّسَاعِ الْأَمْرِ، فَإِنَّهُ يَتَّسِعُ إِلَى غَايَةٍ يَتِمُّ بِهَا دَفْعُ الضَّرُورَةِ أَوْ الْمَشَقَّةِ، فَإِذَا انْدَفَعَتْ وَزَالَتِ الضَّرُورَةُ الَّتِي اسْتَوْجَبَتْ ذَلِكَ عَادَ الْأَمْرُ إِلَى وَضْعِهِ السَّابِقِ قَبْلَ حُصُولِ الضَّرُورَةِ أَوْ الْمَشَقَّةِ، وَلَا يَدَّ أَنْ يَكُونَ فِي الْحِسَابِ أَنَّ الضَّرُورَةَ دَائِمًا تُقَدَّرُ بِقَدْرِهَا، وَالتَّجَاوُزُ الزَّائِدُ عَنْ حَدِّ الضَّرُورَةِ لَا يَدْخُلُ فِي هَذَا الْبَابِ.

٢ مَجَالَاتُ التَّطْيِيقِ
هذه القاعدة تشمل كل الأمور
التي يكون التيسير فيها مؤقتاً:

(أ)

التَّدرُّجُ فِي دَفْعِ السَّارِقِ أَوْ الْبَاغِي بِمَا يَنْدَفِعُ بِهِ وَلَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ الْوَسِيلَةِ الشَّدِيدَةِ إِذَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ غَيْرَهَا يَكْفِي وَيُغْنِي عَنْهَا. فَيَتَدَرَّجُ مِنْ دَفْعِهِ بِالْأَخْفِ فَمَا بَعْدَهُ حَتَّى يَصِلَ إِلَى دَرَجَةِ الْقَتْلِ إِذَا لَزِمَ الْأَمْرُ. قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا تَتَّبِعُوا مُوَلِّيًّا، وَلَا تُجْهِزُوا عَلَى جَرِيحٍ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْ قِتَالِ الْبُغَاةِ إِنَّمَا هُوَ دَفْعُ ضَرَرِهِمْ، وَقَدْ حَصَلَ بِهِرَبِهِمْ، أَوْ جَرَّاحَتِهِمْ فَالزِّيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ مُحَرَّمَةٌ، لِأَنَّ مَا جَازَ لِعُدُوِّهِ امْتَنَعَ بِزَوَالِهِ.

(ب)

وَجُوبُ إِنْظَارِ الْمُعْسِرِ
إِلَى أَنْ يُصْبِحَ ذَا
مَيْسَرَةٍ وَذَلِكَ مُرَاعَاةً
لِمُقْتَضَى حَالِهِ فَيُوسِعَ
عَلَيْهِ الدَّائِنُ لِأَنَّ
أَحْوَالَهُ ضَيِّقَةٌ.

(ج)

جَوَازُ طَعْنِ الْمُحَدِّثِ بِالرُّوَاةِ،
وَالْمُزَكِّيِّ فِي الشُّهُودِ. وَذَلِكَ
لِضَرُورَةِ التَّثْبُتِ فِي الرُّوَايَةِ
وَحِفْظِ الْحُقُوقِ لِأَصْحَابِهَا،
وَرَغْمَ أَنَّ غَيْبَةَ الْمُسْلِمِ
مُحَرَّمَةٌ، وَتَجْرِيحُهُ مُحَرَّمٌ
وَلَكِنْ إِذَا ضَاقَ الْأَمْرُ اتَّسَعَ.

(د)

عَدَمُ جَوَازِ الْخُرُوجِ عَلَى الْإِمَامِ
الْجَائِرِ إِذَا كَانَ مُتَغَلِّبًا، وَفِي الْخُرُوجِ
عَلَيْهِ مَفْسَدَةٌ. وَيَحْتَمِلُ جَوْرُهُ فِي
مُقَابِلِ الضَّرَرِ الَّذِي يَتَرْتَّبُ عَلَى
الْخُرُوجِ عَلَيْهِ، وَلَا يُعْتَبَرُ ذَلِكَ مِنَ
الرُّكُونِ إِلَى الظُّلْمِ لِأَنَّهُ ضَبْطُ
النَّفْسِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ يُعْتَبَرُ وَاجِبًا
شَرْعِيًّا لِدَفْعِ الضَّرَرِ الْأَكْبَرِ.

القاعدة الثامنة عشر
لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ



(د)

حَبْسُ الْمَوْسِرِ بِالنَّفَقَةِ

إِذَا امْتَنَعَ الْمَوْسِرُ عَنْ آدَاءِ نَفَقَةِ أَوْلَادِهِ
أَوْ قَرِيبِهِ الْوَاجِبَةِ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يُحْبَسُ،
وَيَجُوزُ ضَرْبُهُ فِي الْحَبْسِ إِذَا أَصْرَ
عَلَى الْامْتِنَاعِ دَفْعاً لِلضَّرَرِ عَنْ
أَوْلَادِهِ أَوْ مَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُمْ.

(هـ)

نَقْضُ الْإِجَارَةِ

إِذَا اشْتَرَى شَيْئاً ثُمَّ أَجَرَهُ، وَاطَّلَعَ
بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى عَيْبٍ قَدِيمٍ فِيهِ،
فَإِنَّ مِنْ حَقِّ (الْمُؤَجَّرِ) نَقْضُ
الْإِجَارَةِ حَتَّى يَتِمَكَّنَ مِنْ رَدِّهِ
بِالْعَيْبِ دَفْعاً لِلضَّرَرِ عَنْهُ.
وَمِثْلُهُ مَا إِذَا وَجَدَ الْمُسْتَأْجِرُ عَيْباً
قَدِيماً فِي الْعَيْنِ الْمُؤَجَّرَةِ، فَلَهُ
الِاسْتِقَالَةُ بِفَسْخِ الْإِجَارَةِ، وَلَا
حَاجَةَ لِرِضَى الْمُؤَجَّرِ، وَلَا قَضَاءِ
الْقَاضِي، وَسِوَاءُ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ
اسْتِئْثَامِ الْمَأْجُورِ أَمْ بَعْدَهُ.

(و)

مَنْعُ نَقْلِ مَا يَضُرُّ بِأَهْلِي الْبَلَدَةِ

يُمنَعُ التُّجَّارُ مِنْ نَقْلِ الْمَوَادِّ
الْغِذَائِيَّةِ مِنْ بَلَدَةٍ إِلَى أُخْرَى إِذَا
كَانَ ذَلِكَ يَضُرُّ بِأَهْلِ الْبَلَدَةِ الْأُولَى
- الْمَنْشَأُ - دَفْعاً لِلضَّرَرِ كَمَا يُمنَعُ
تُجَّارُ الْبَلَدَةِ مِنَ الْإِحْتِكَارِ.

القَاعِدَةُ التَّاسِعَةُ عَشَرَ
الضَّرَرُ يَزَالُ

الشرح

هَذِهِ إِحْدَى الْقَوَاعِدِ الْمُتَعَلِّقَةِ
بِالضَّرَرِ حَيْثُ يُحْظَرُ إِيقَاعُهُ فَإِذَا
وَقَعَ وَجَبَتْ إِزَالَتُهُ، وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ
بِهَذَا النَّصِّ: الضَّرَرُ يَزَالُ تَفِيدُ
الْوُجُوبَ لِأَنَّ الْإِخْبَارَ مِنْ كَلَامِ
الْفُقَهَاءِ لِلْوُجُوبِ.

مَجَالَاتُ التَّطْبِيقِ

يَتَفَرَّعُ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ جُمْلَةٌ أُمُورٍ:



القاعدة العشرون
الضرورات تُبيح المحظورات

الشرح

تَقَدَّمَ الْكَلَامُ أَنَّهُ [لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ] وَكَذَلِكَ [الضَّرَرُ يُزَالُ] وَأَنَّهُ إِذَا [ضَاقَ الْأَمْرُ اتَّسَعَ]، وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ تَأْتِي اسْتِيفَاءً لِمَعَانِي مَا تَقَدَّمَ حَوْلَ الضَّرَرِ وَقَيْدَهَا كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِأَنَّ إِعْمَالَهَا مَشْرُوطٌ فِيهِ أَنْ لَا تَنْقُصَ الضَّرُورَةُ عَنِ الْمَحْظُورَاتِ، فَإِذَا نَقَصَتْ فَإِنَّهُ لَا يُبَاحُ لَهُ الْمَحْظُورُ. وَمَثَلُوا لِذَلِكَ: بِأَنَّ الْأَمْرَ إِذَا دَارَ بَيْنَ السُّنَّةِ وَالْبِدْعَةِ فَتَرَكَهُ أَوَّلَى وَإِذَا دَارَ بَيْنَ الْوَاجِبِ وَالْبِدْعَةِ فَفَعَلَهُ أَوَّلَى.

فَلَوْ تَمَّ دَفْنُ مَيِّتٍ دُونَ أَنْ يُكْفَنَ فَإِنَّهُ لَا يُبَشُّ مِنْ أَجْلِ تَكْفِينِهِ، لِأَنَّ هَتَكَ حُرْمَتِهِ أَشَدُّ مِنْ تَرْكِهِ بِلَا كَفْنٍ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ اخْتِيَارُ أَهْوَنِ الشَّيْئَيْنِ، وَدَرُّهُ الْمَفَاسِدِ مُقَدَّمٌ عَلَى جَلْبِ الْمَصَالِحِ.

مَجَالَاتُ التَّطْبِيقِ

مَا يُمَكِّنُ إِدْرَاجَهُ مِنَ الْفُرُوعِ تَحْتَ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ هُوَ بَعِيْنُهُ مَا أَمَكَّنَ إِدْرَاجَهُ تَحْتَ مَا سَبَقَهَا. وَمِنَ الْفُرُوعِ الَّتِي نَذْكُرُ هُنَا:

تَصَرُّفَاتُ الْمَكْرَه

إِذَا أَكْرَهَ إِنْسَانٌ إِكْرَاهًا مُلْجِئًا عَلَى إِتْلَافِ مَالِ الْغَيْرِ وَلَمْ يَسْتَطِعْ دَفْعَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ، حَيْثُ أَصْبَحَ مِنْ بَابِ الضَّرُورَةِ.

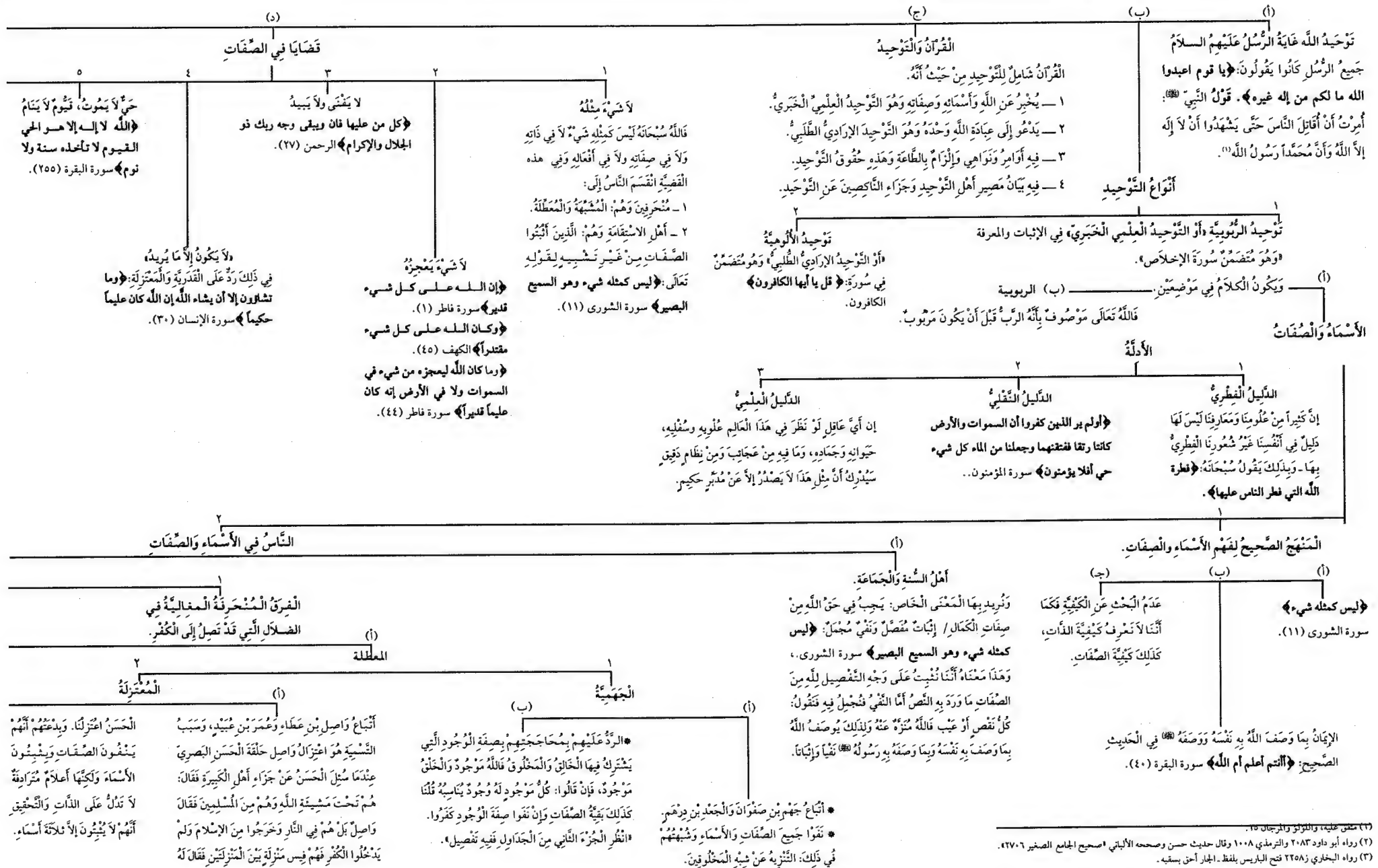
أَخَذُ الدَّائِنِ مَالِ الدَّيْنِ

إِذَا ظَفَرَ الدَّائِنُ بِمَالِ الْمُدِينِ الْمُتَمَتِّعِ عَنِ الْوَفَاءِ، جَازَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ ذَلِكَ الْمَالِ، وَلَوْ كَانَ غَيْرُ جِنْسِ حَقِّهِ، لَا سِيَّمَا إِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ اسْتِيفَاءَ حَقِّهِ عَنْ طَرِيقِ الْقَضَاءِ بَعْدَ فُسَادِ الذَّمِّ وَتَسَيُّبِ الْأُمُورِ.

تَنْبِيْهُ

لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ وَاضِحًا أَنَّ الضَّرُورَةَ عِنْدَ إِبَاحَتِهَا إِنَّمَا تُقَدَّرُ بِقَدَرِهَا، فَإِنْ مَا تَدْعُو إِلَيْهِ الضَّرُورَةُ مِنْ إِبَاحَةِ الْمَحْظُورَاتِ إِنَّمَا يُرَخِّصُ مِنْهُ الْقَدْرَ الَّذِي تَنْدَفِعُ بِهِ الضَّرُورَةُ فَحَسَبُ، فَإِذَا اضْطَرَّ إِنْسَانٌ إِلَى ارْتِكَابِ مَحْظُورٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَوَسَّعَ فِي ذَلِكَ، بَلْ يَقْتَصِرُ مِنْهُ عَلَى مَا يَدْفَعُ الضَّرَرَ فَقَطْ.

العقيدة



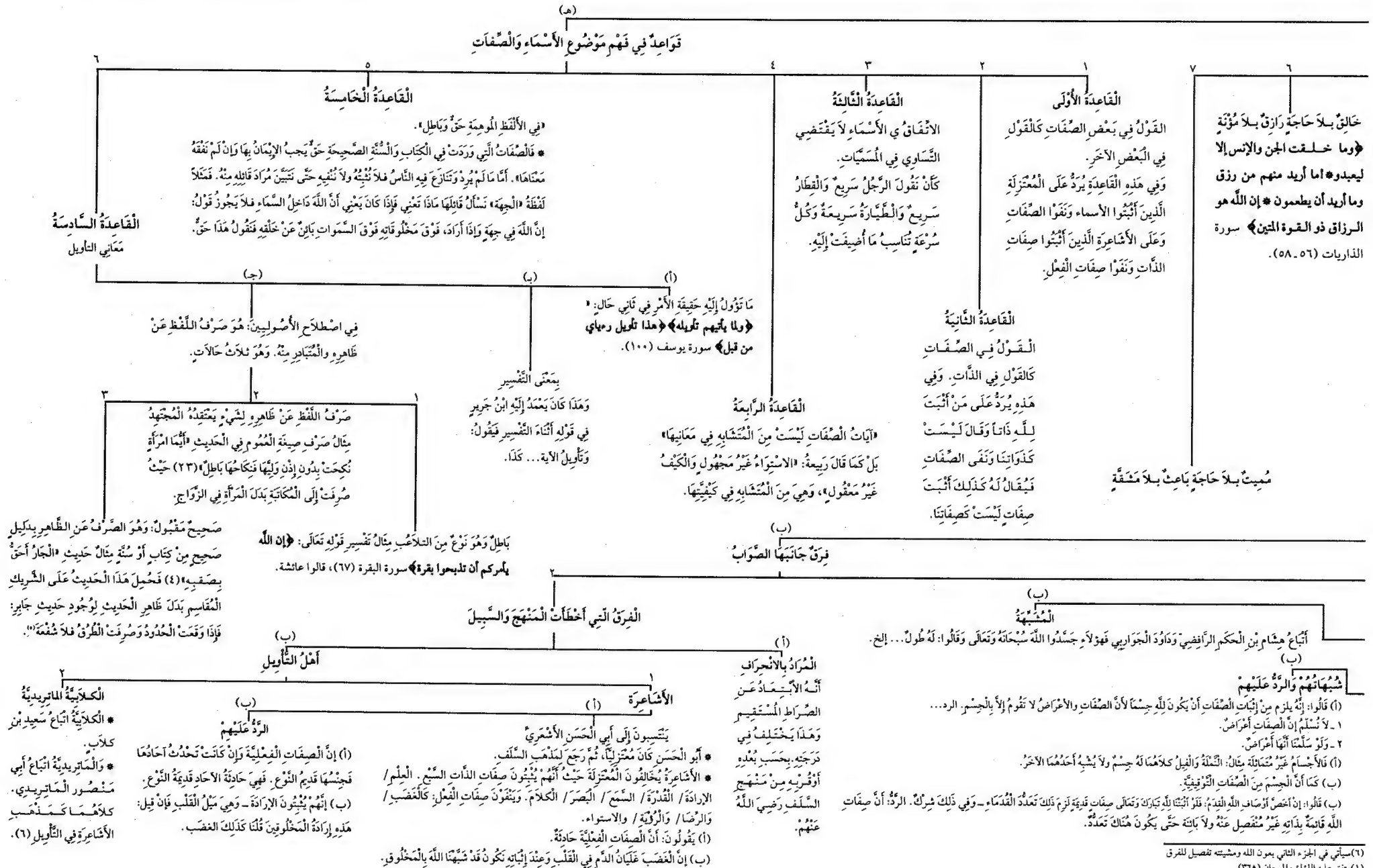
(٢٦) مثل عليه، والفلو والفرجان ١٥.

(٢٧) رواه أبو داود ٢٠٨٣، والترمذي ١٠٠٨، وقال حديث حسن وصححه الألباني، صحيح الجامع الصغير ٢٧٠٦.

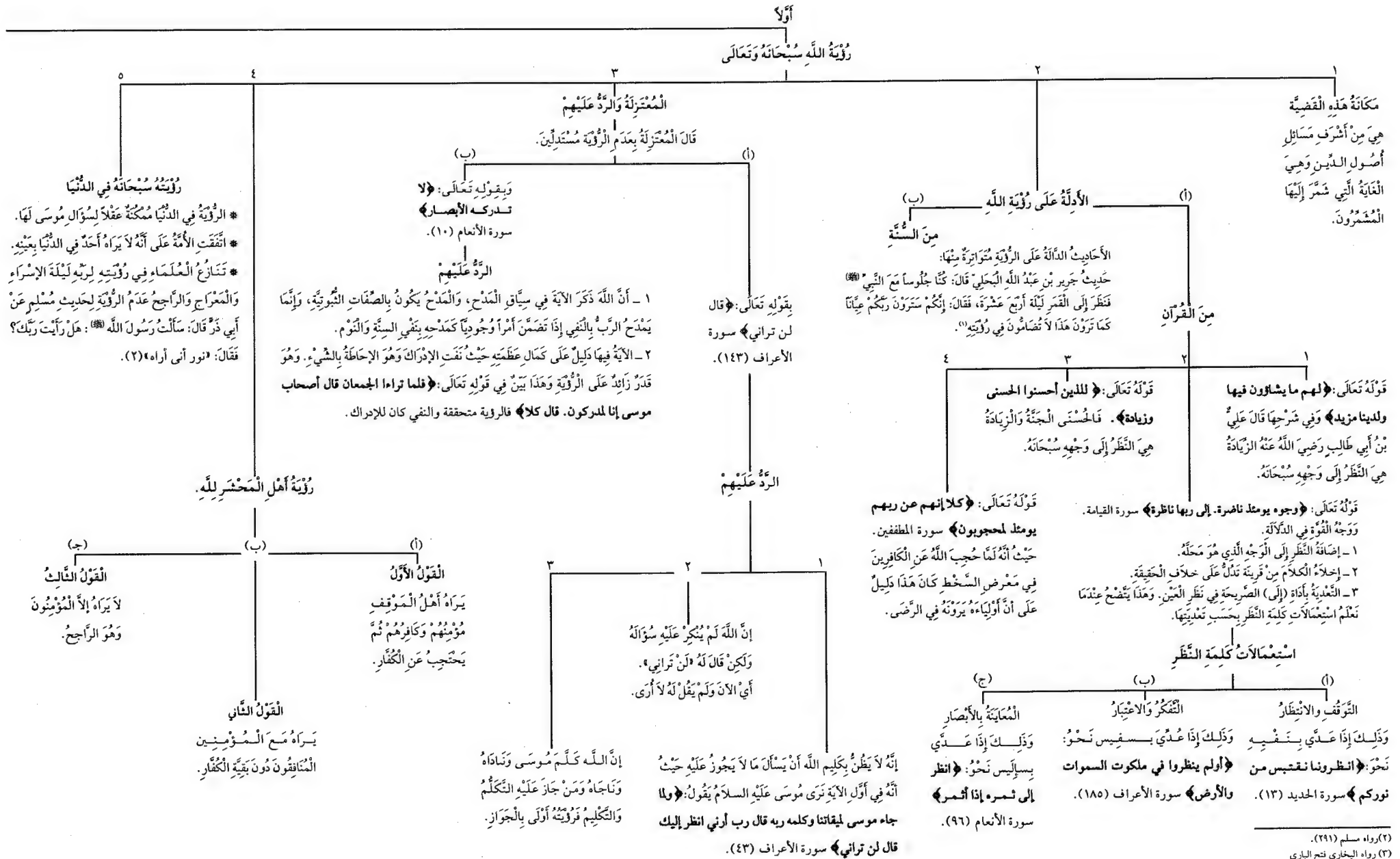
(٢٨) رواه البخاري ٢٢٥٨٧، فتح الباري ٢٢٥٨٧، الجار أخن بسبقه.

رواه البخاري ٢٢١٢٣، فتح الباري

سأني في الجزء الثاني بعون الله ومشيئة

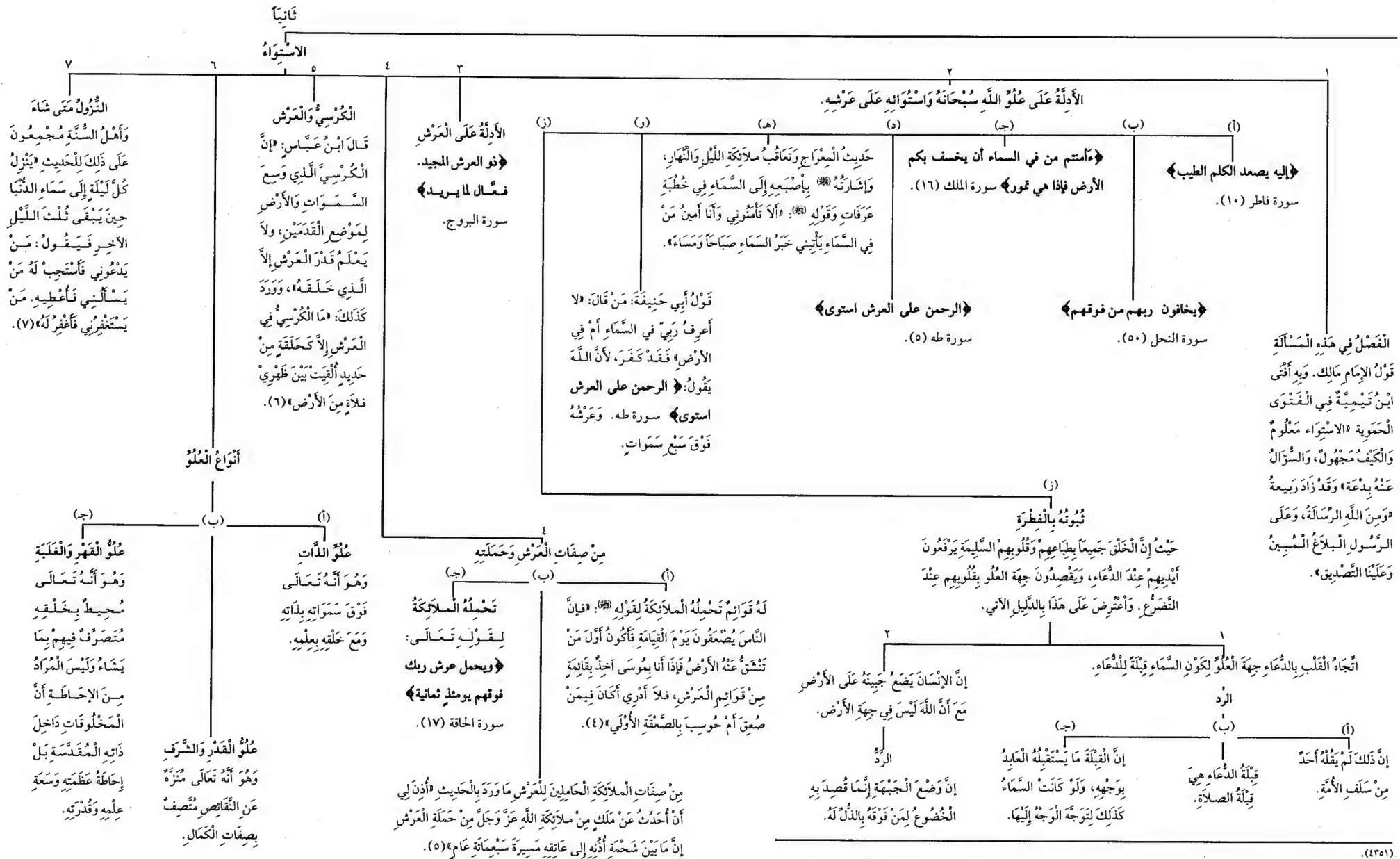


(١) سيأتي في الجزء الثاني بعون الله ومشيئته تفصيل للفرق (١) متفق عليه للؤلؤ والمرجان (٣٦٨).

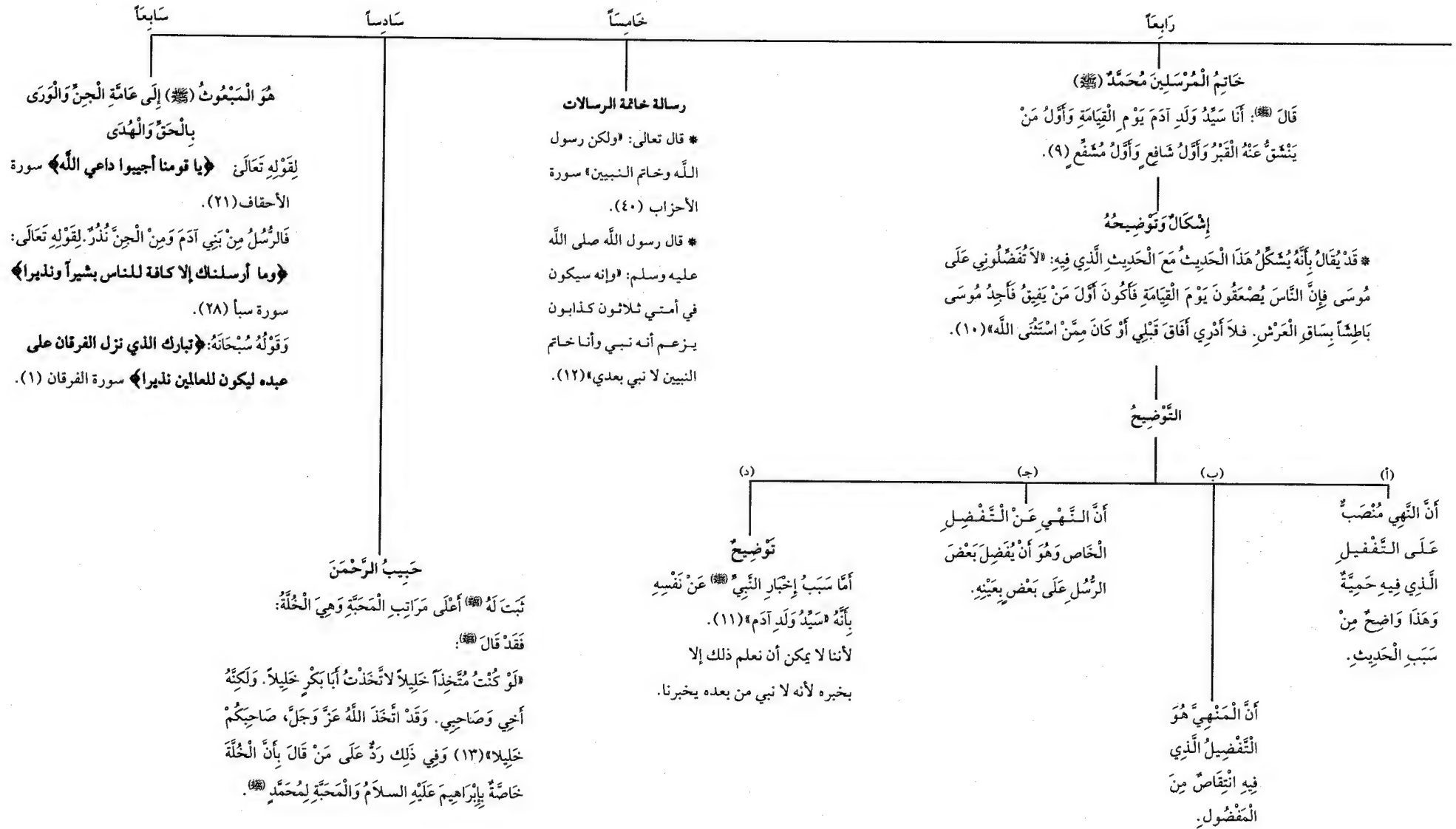


(٢) رواه مسلم (٢٩١).

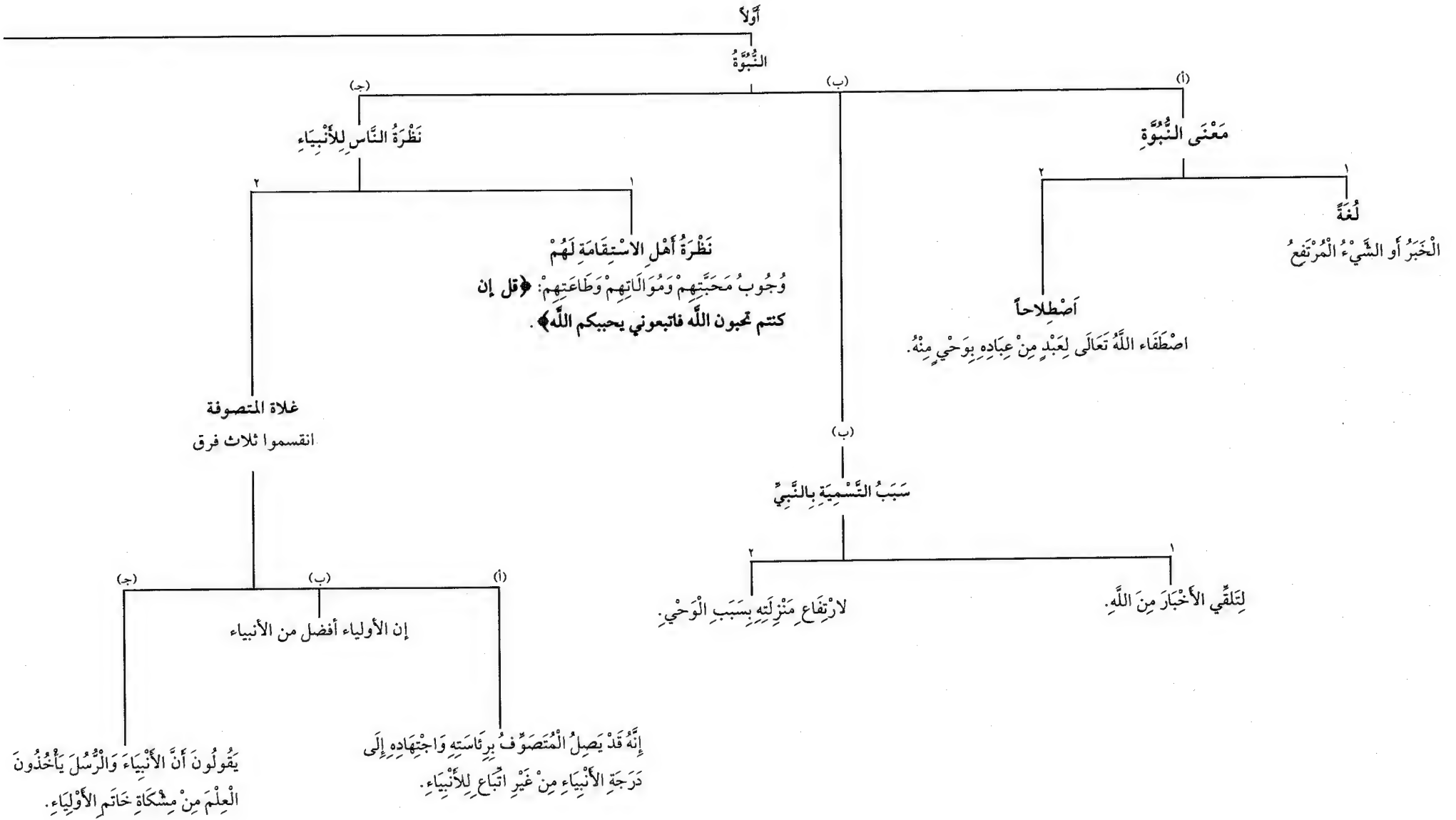
(٣) رواه البخاري فتح الباري

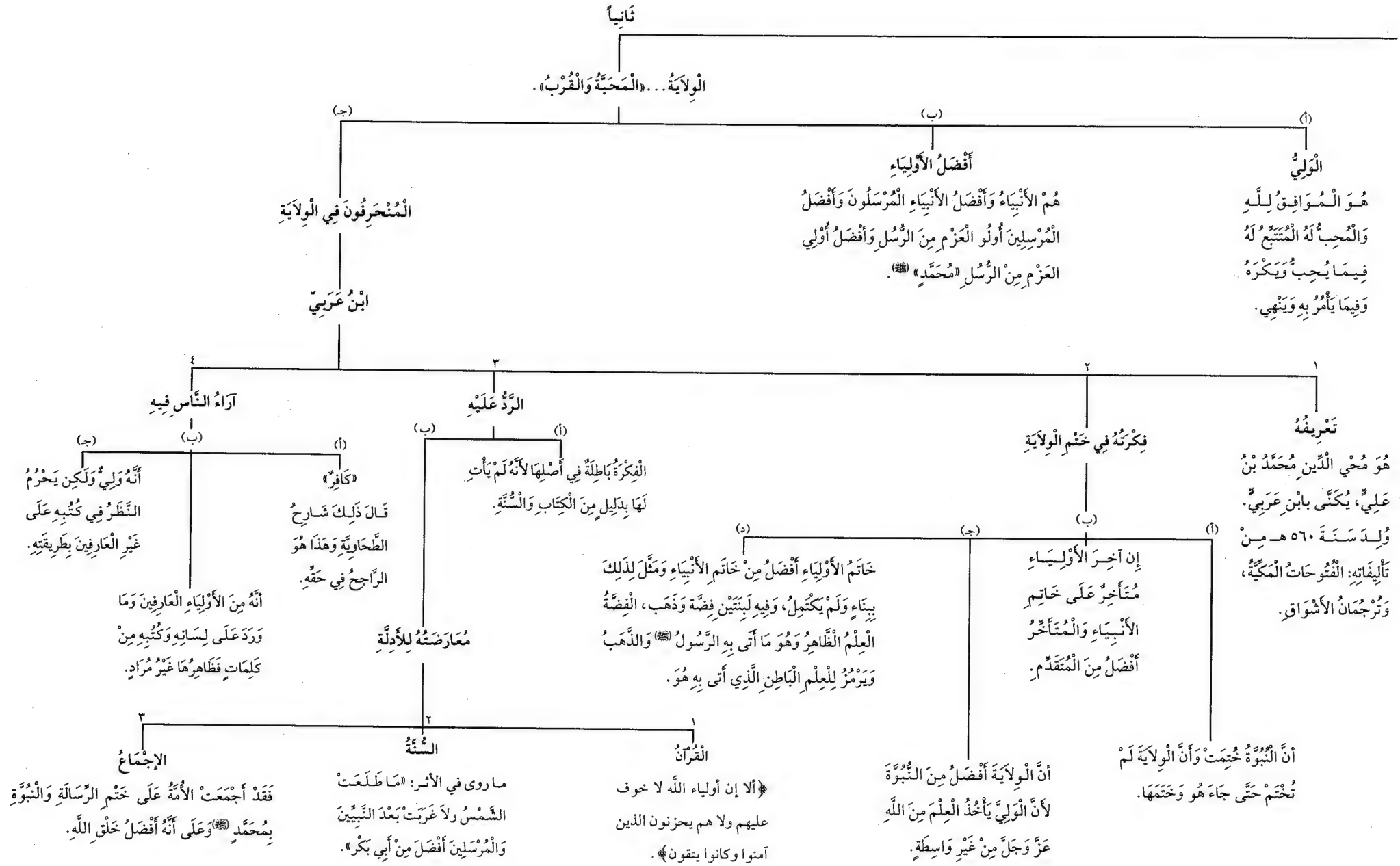


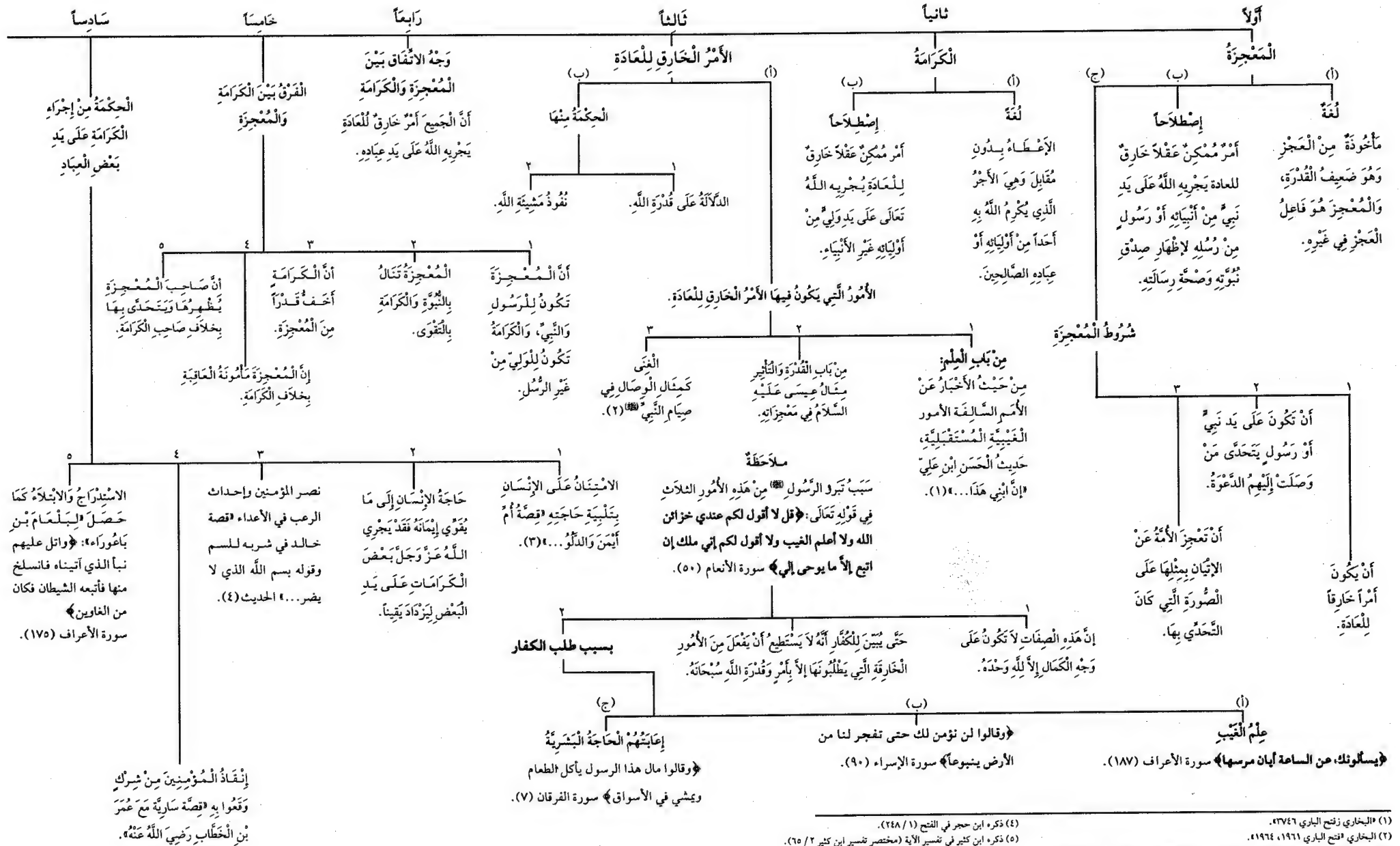
(٤٣٥١).
(٤) رواه البخاري (٢٤١١) ومسلم (١٦٠) واللفظ للبخاري.
(٥) رواه أبو داود (٤٧٧٧) وصححه الألباني صحيح الجامع الصغير (٨٢٧).
(٦) أخرجه ابن جرير في تفسيره ١٠/٣، وصححه الألباني (الأحاديث الصحيحة ١٠٩).
(٧) استنق عليه المولود والمرجان (٤٣٤).



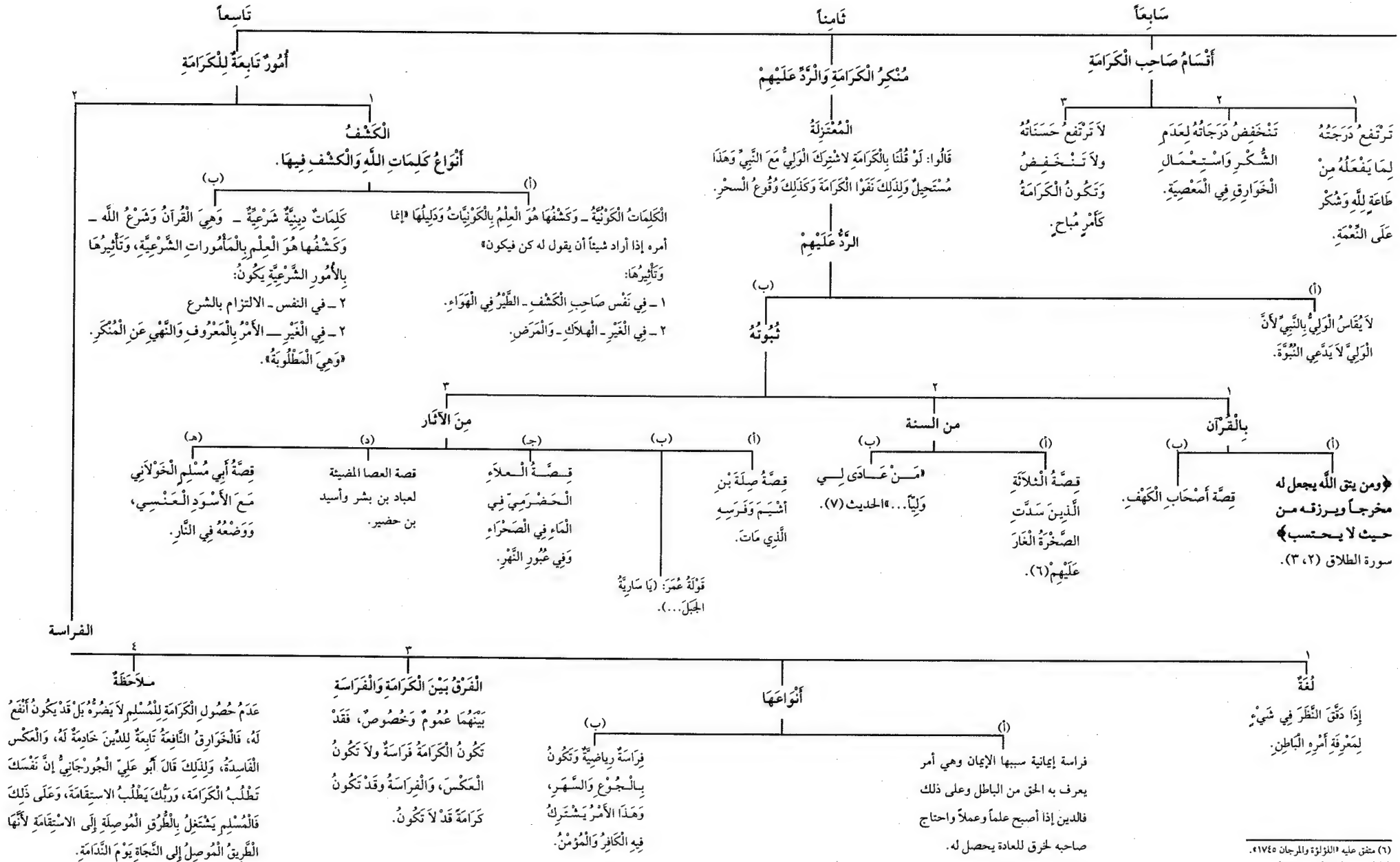
(٩) رواه البخاري (الفتح / ٤٧١٢) ومسلم (٢٢٧٨) واللفظ له.
 (١٠) متفق عليه. اللؤلؤ والمرجان (١٥٣٤).
 (١١) رواه مسلم (٢٢٧٨) والترمذي (٣١١٥).
 (١٢) قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح وأخرجه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود. هـ ثقة الأحوذى (٢٣١٦).
 (١٣) رواه البخاري (الفتح / ٣٦٥٦) ومسلم (٢٢٨٣) واللفظ له.







(١) البخاري، فتح الباري، ٢٧٤٦.
(٢) البخاري، فتح الباري، ١٩٦١، ١٩٦٤.
(٣) الطبقات (١٢٢/٨) عن حماد بن أسامة عن جرير بن حازم قال: سمعت عثمان بن القاسم يقول: «...»
(٤) ذكره ابن حجر في الفتح (١/ ٢٤٨).
(٥) ذكره ابن كثير في تفسير الآية (مختصر تفسير ابن كثير ٢/ ٦٥).



أقوال الناس في القرآن والكلام وتساوي تفصيلها في الجزء الثاني.

أقوال منحرقة

١- إنه ما يفيض على النفوس من معاني وهذا قول المتفلسفة.

٢- إنه مخلوق خلقه الله منفصلاً عنه وهذا قول المعتزلة.

٣- إنه حروف وأصوات ولكن تكلم بها بعد أن لم يكن متكلماً. وهذا قول الكرامية.

الشبهة وسببها

قَالُوا بَأْنَ إِصَافَةَ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ إِصَافَةٌ تَشْرِيفٌ كَبَّيْتُ اللَّهَ وَنَاقَهُ اللَّهَ. وَسَبَّبُ تَأْوِيلُهُمْ خَوْفُهُمْ مِنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّجْسِيمِ.

الرّد

إِنْ إِصَافَةَ الْأَعْيَانِ إِلَى اللَّهِ مِثْلُ: بَيَّنَّتُ اللَّهَ هِيَ لِلتَّشْرِيفِ، أَمَّا إِصَافَةُ الْمَعْنَى فَلَيْسَتْ كَذَلِكَ، بَلْ هِيَ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ كَالْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ. كَمَا أَنَّ صِفَاتِ اللَّهِ لَيْسَتْ مُنْفَصِلَةً عَنْهُ وَهِيَ صِفَاتٌ تَلِيْقُ بِجَلَالِهِ سُبْحَانَهُ.

قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْرَتٍ﴾ الآية

قوله تعالى: ﴿قُلْ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ سورة الرعد (١٦).

قوله تعالى: ﴿قُلْ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ سورة الرعد (١٦).

إن المعتزلة يفرجون عن عموم الكل أفعال

ألباد، فيكون ذلك ناقصاً لذيلهم.

(١) رواه أحمد (٣١٥/٥) وأبو داود (٢٤١٦) وابن ماجه (٢١٥٧) وقال المنذري: وفي إسناده المغيرة بن زياد - أبو هاشم الموصلي - وقد وثقه وكبح ويحيى بن معين وتكلم معه جماعة، وقال الإمام أحمد: ضعيف الحديث حدث بأحاديث متاكبر، وكل حديث رفعه فهو منكر. أ. هـ. (أبي داود ٧٠٢/٣).

(٢) رواه البخاري فتح الباري (٥٠٢٩).

(٣) رواه البخاري فتح الباري (٥٧٣٧).

ثانياً

الكلام كصيفة

١- يقولون: بأن القرآن صيفة ذات ولذلك يقولون في وصول القرآن لنا: إِنَّ اللَّهَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُوصِلَ الْكَلَامَ يُعْطِي قُوَّةً وَقُدْرَةً لِيَجِيرَ عَلَى أَنْ يَفْهَمَ مَا فِي نَفْسِهِ، وَيُعَيَّرَ عَنْهُ، لِذَلِكَ يَقُولُونَ عَنِ الْقُرْآنِ أَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنِ كَلَامِ اللَّهِ.

أهل السنة

يقولون بأن الكلام صيفة ذات وصفة فعل، فمن حيث قيامه بالذات كمعنى يعتبر صيغة ذاتية ومن حيث انفصاله عن الذات، وكونه يتكلم إذا أراد، ولا يتكلم إذا لم يرد، يعتبر صيغة فعل.

أهل السنة

إن عموم كل في كل موضع يحسنه فقوله تعالى: ﴿تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِحَرِّ رِيحٍ﴾ الآية

قوله تعالى: ﴿قُلْ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ سورة الرعد (١٦).

إن عموم كل في كل موضع يحسنه فقوله تعالى: ﴿تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِحَرِّ رِيحٍ﴾ الآية

قوله تعالى: ﴿قُلْ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ سورة الرعد (١٦).

(١) رواه أحمد (٣١٥/٥) وأبو داود (٢٤١٦) وابن ماجه (٢١٥٧) وقال المنذري: وفي إسناده المغيرة بن زياد - أبو هاشم الموصلي - وقد وثقه وكبح ويحيى بن معين وتكلم معه جماعة، وقال الإمام أحمد: ضعيف الحديث حدث بأحاديث متاكبر، وكل حديث رفعه فهو منكر. أ. هـ. (أبي داود ٧٠٢/٣).

(٢) رواه البخاري فتح الباري (٥٠٢٩).

(٣) رواه البخاري فتح الباري (٥٧٣٧).

ثالثاً

معنى القرآن في اللغة

١- يكون مصدرأ ويراد به المقروء كما يقرأون: ﴿قُلْ هُوَ الْقَوْلُ تَعَالَى﴾ فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم سورة الإسراء (٧٨).

أهل السنة

يقولون بأن الكلام صيفة ذات وصفة فعل، فمن حيث قيامه بالذات كمعنى يعتبر صيغة ذاتية ومن حيث انفصاله عن الذات، وكونه يتكلم إذا أراد، ولا يتكلم إذا لم يرد، يعتبر صيغة فعل.

أهل السنة

إن عموم كل في كل موضع يحسنه فقوله تعالى: ﴿تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِحَرِّ رِيحٍ﴾ الآية

قوله تعالى: ﴿قُلْ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ سورة الرعد (١٦).

إن عموم كل في كل موضع يحسنه فقوله تعالى: ﴿تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِحَرِّ رِيحٍ﴾ الآية

قوله تعالى: ﴿قُلْ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ سورة الرعد (١٦).

(١) رواه أحمد (٣١٥/٥) وأبو داود (٢٤١٦) وابن ماجه (٢١٥٧) وقال المنذري: وفي إسناده المغيرة بن زياد - أبو هاشم الموصلي - وقد وثقه وكبح ويحيى بن معين وتكلم معه جماعة، وقال الإمام أحمد: ضعيف الحديث حدث بأحاديث متاكبر، وكل حديث رفعه فهو منكر. أ. هـ. (أبي داود ٧٠٢/٣).

(٢) رواه البخاري فتح الباري (٥٠٢٩).

(٣) رواه البخاري فتح الباري (٥٧٣٧).

رابعاً

حكم أخذ الأجر على تعليم القرآن

١- لا يجوز مطلقاً لحديث عبادة: «إِنْ سَرَكَنْ أَنْ تَطُوقَ بِهَا طَوْقًا مِنْ نَارٍ فَأَقْبِلْهَا» (١).

أهل السنة

يقولون بأن الكلام صيفة ذات وصفة فعل، فمن حيث قيامه بالذات كمعنى يعتبر صيغة ذاتية ومن حيث انفصاله عن الذات، وكونه يتكلم إذا أراد، ولا يتكلم إذا لم يرد، يعتبر صيغة فعل.

أهل السنة

إن عموم كل في كل موضع يحسنه فقوله تعالى: ﴿تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِحَرِّ رِيحٍ﴾ الآية

قوله تعالى: ﴿قُلْ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ سورة الرعد (١٦).

إن عموم كل في كل موضع يحسنه فقوله تعالى: ﴿تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِحَرِّ رِيحٍ﴾ الآية

قوله تعالى: ﴿قُلْ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ سورة الرعد (١٦).

(١) رواه أحمد (٣١٥/٥) وأبو داود (٢٤١٦) وابن ماجه (٢١٥٧) وقال المنذري: وفي إسناده المغيرة بن زياد - أبو هاشم الموصلي - وقد وثقه وكبح ويحيى بن معين وتكلم معه جماعة، وقال الإمام أحمد: ضعيف الحديث حدث بأحاديث متاكبر، وكل حديث رفعه فهو منكر. أ. هـ. (أبي داود ٧٠٢/٣).

(٢) رواه البخاري فتح الباري (٥٠٢٩).

(٣) رواه البخاري فتح الباري (٥٧٣٧).

خامساً

حكم وصية الإنسان بشيء من ماله لمن يقرأ القرآن على قبره

١- لا يجوز مطلقاً لحديث عبادة: «إِنْ سَرَكَنْ أَنْ تَطُوقَ بِهَا طَوْقًا مِنْ نَارٍ فَأَقْبِلْهَا» (١).

أهل السنة

يقولون بأن الكلام صيفة ذات وصفة فعل، فمن حيث قيامه بالذات كمعنى يعتبر صيغة ذاتية ومن حيث انفصاله عن الذات، وكونه يتكلم إذا أراد، ولا يتكلم إذا لم يرد، يعتبر صيغة فعل.

أهل السنة

إن عموم كل في كل موضع يحسنه فقوله تعالى: ﴿تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِحَرِّ رِيحٍ﴾ الآية

قوله تعالى: ﴿قُلْ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ سورة الرعد (١٦).

إن عموم كل في كل موضع يحسنه فقوله تعالى: ﴿تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِحَرِّ رِيحٍ﴾ الآية

قوله تعالى: ﴿قُلْ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ سورة الرعد (١٦).

(١) رواه أحمد (٣١٥/٥) وأبو داود (٢٤١٦) وابن ماجه (٢١٥٧) وقال المنذري: وفي إسناده المغيرة بن زياد - أبو هاشم الموصلي - وقد وثقه وكبح ويحيى بن معين وتكلم معه جماعة، وقال الإمام أحمد: ضعيف الحديث حدث بأحاديث متاكبر، وكل حديث رفعه فهو منكر. أ. هـ. (أبي داود ٧٠٢/٣).

(٢) رواه البخاري فتح الباري (٥٠٢٩).

(٣) رواه البخاري فتح الباري (٥٧٣٧).

سادساً

حكم وصية الإنسان بشيء من ماله لمن يقرأ القرآن على قبره

١- لا يجوز مطلقاً لحديث عبادة: «إِنْ سَرَكَنْ أَنْ تَطُوقَ بِهَا طَوْقًا مِنْ نَارٍ فَأَقْبِلْهَا» (١).

أهل السنة

يقولون بأن الكلام صيفة ذات وصفة فعل، فمن حيث قيامه بالذات كمعنى يعتبر صيغة ذاتية ومن حيث انفصاله عن الذات، وكونه يتكلم إذا أراد، ولا يتكلم إذا لم يرد، يعتبر صيغة فعل.

أهل السنة

إن عموم كل في كل موضع يحسنه فقوله تعالى: ﴿تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِحَرِّ رِيحٍ﴾ الآية

قوله تعالى: ﴿قُلْ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ سورة الرعد (١٦).

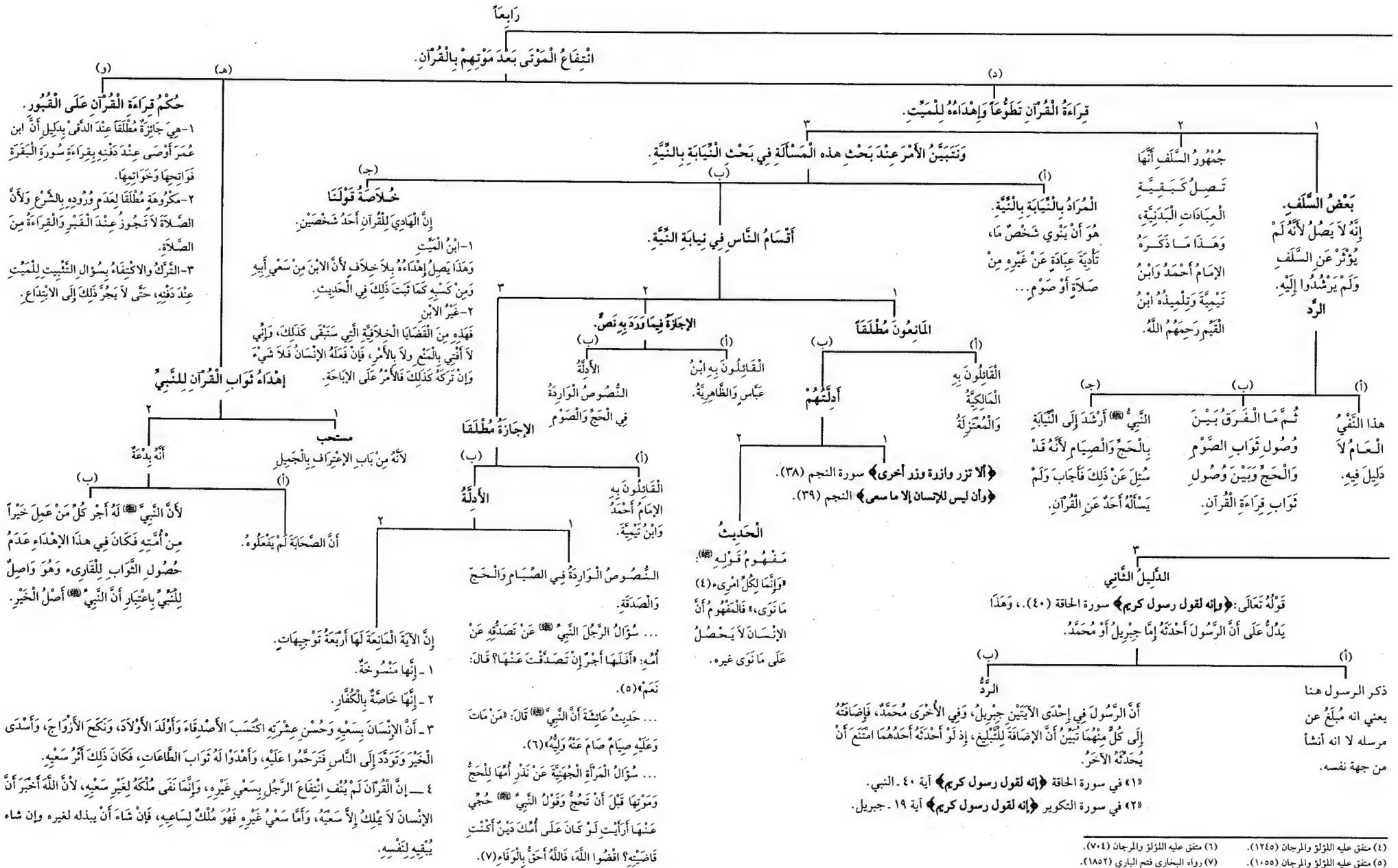
إن عموم كل في كل موضع يحسنه فقوله تعالى: ﴿تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِحَرِّ رِيحٍ﴾ الآية

قوله تعالى: ﴿قُلْ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ سورة الرعد (١٦).

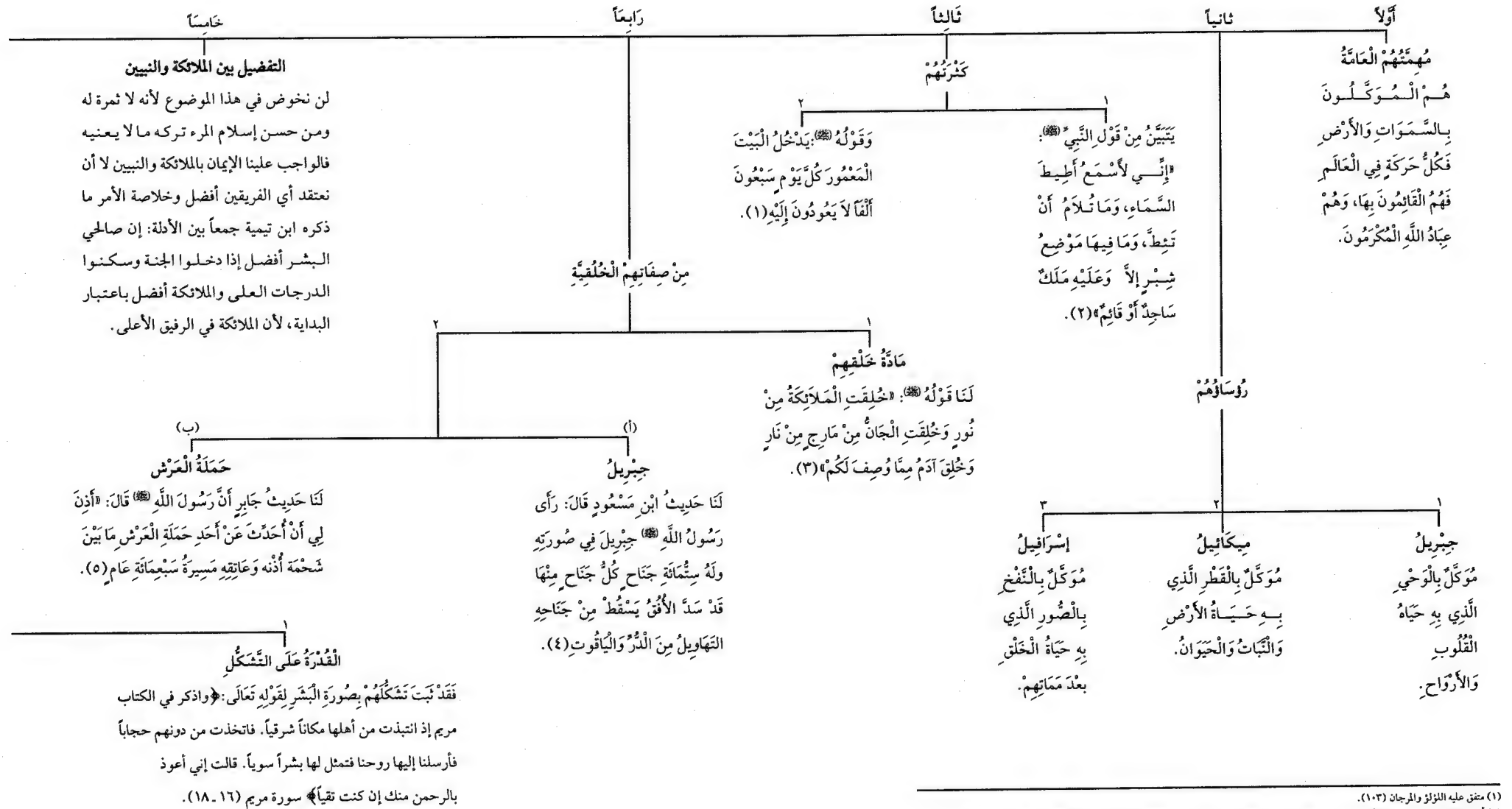
(١) رواه أحمد (٣١٥/٥) وأبو داود (٢٤١٦) وابن ماجه (٢١٥٧) وقال المنذري: وفي إسناده المغيرة بن زياد - أبو هاشم الموصلي - وقد وثقه وكبح ويحيى بن معين وتكلم معه جماعة، وقال الإمام أحمد: ضعيف الحديث حدث بأحاديث متاكبر، وكل حديث رفعه فهو منكر. أ. هـ. (أبي داود ٧٠٢/٣).

(٢) رواه البخاري فتح الباري (٥٠٢٩).

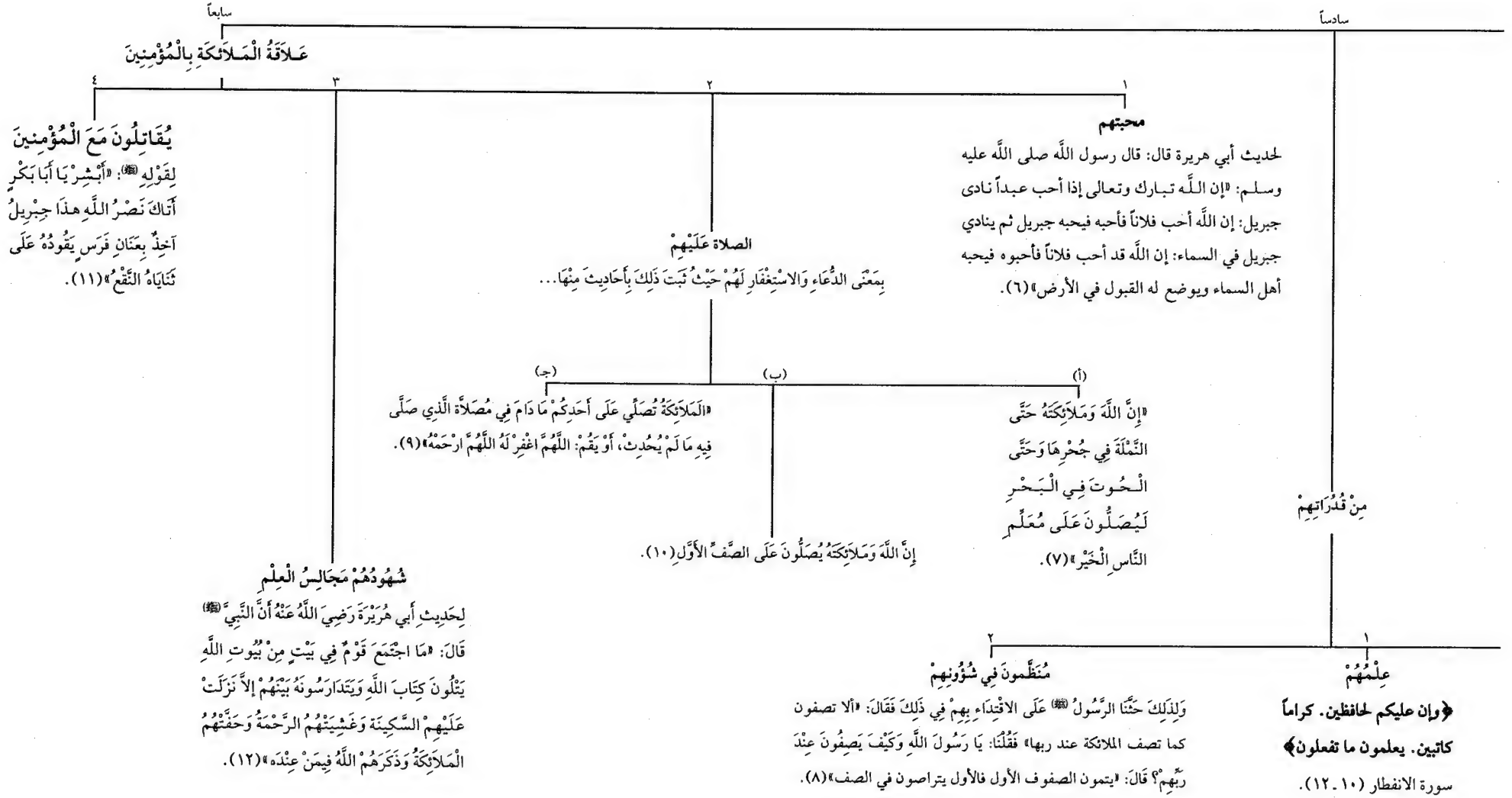
(٣) رواه البخاري فتح الباري (٥٧٣٧).



(٤) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (١٢٤٥).
 (٥) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (١٠٥٥).
 (٦) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٧٠٤).
 (٧) رواه البخاري فتح الباري (١٨٥٢).

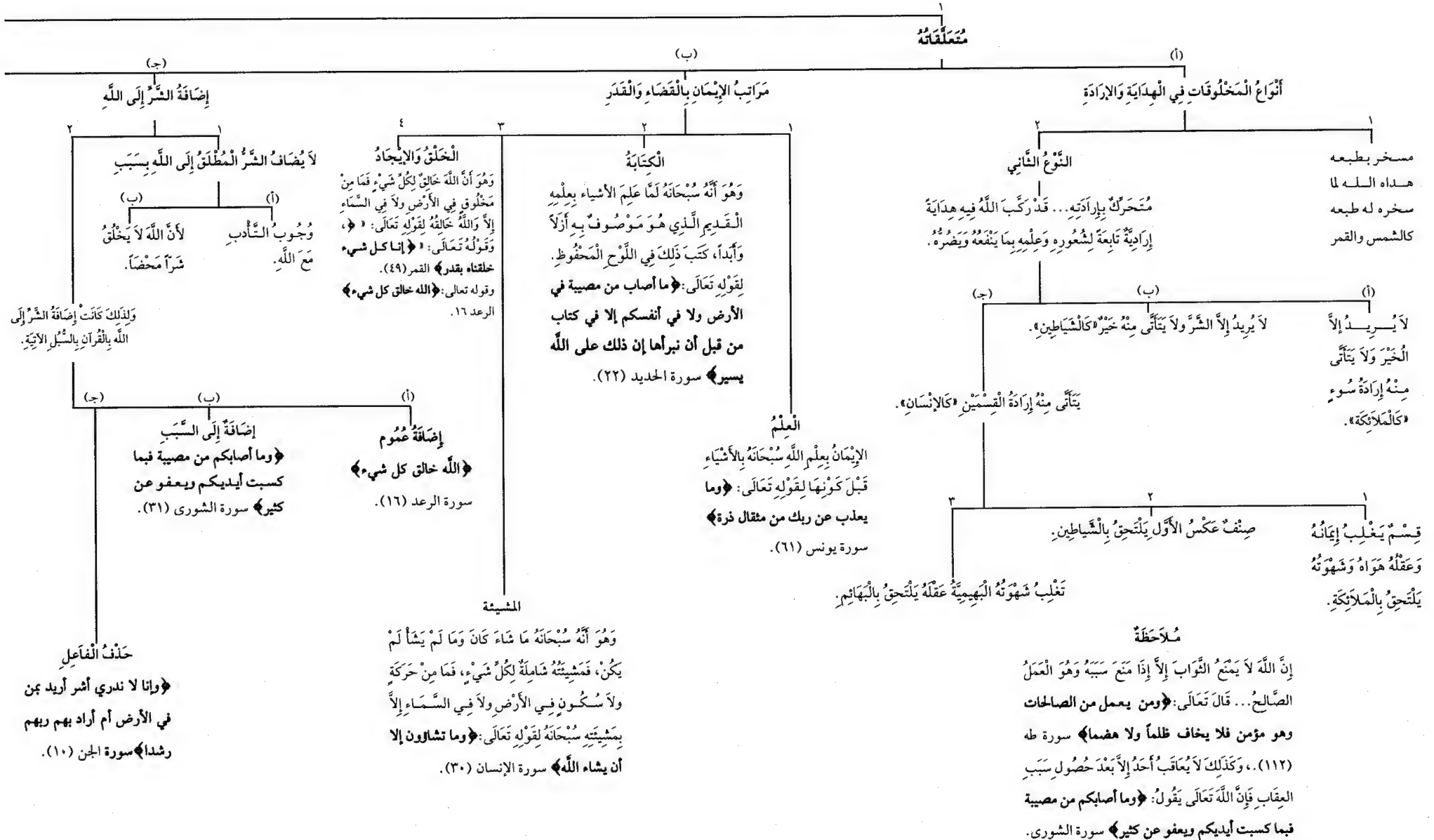


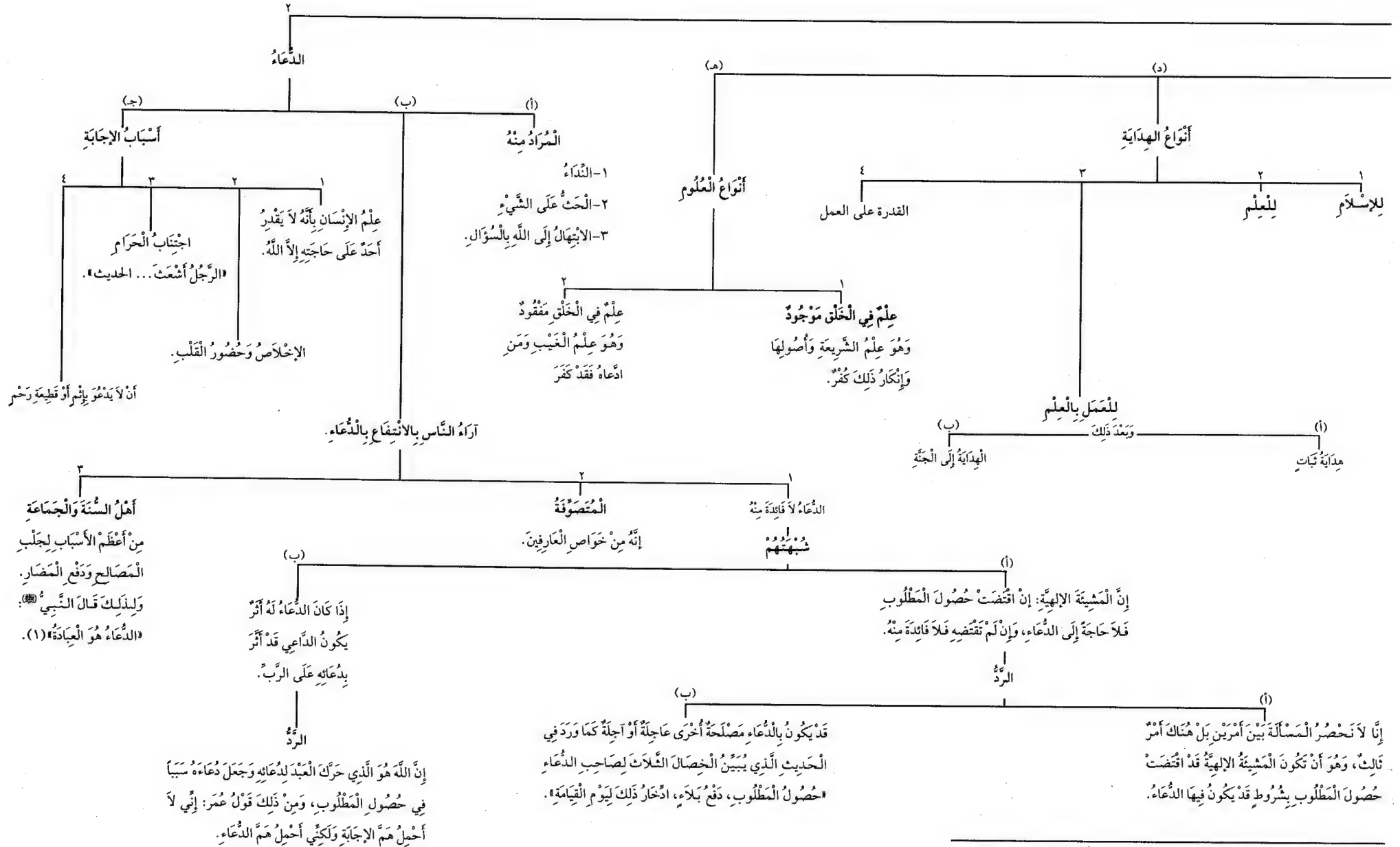
(١) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (١٠٣).
(٢) أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (٤٣/٢) والطبراني في المعجم الكبير (١٥٣/١٠) وصححه الألباني (مسلسلة الأحاديث الصحيحة (٨٥٢)).
(٣) مسلم (٢٩٩٦).
(٤) أخرجه أحمد (١/٣٩٥) بسند جيد.
(٥) أبو داود (٤٧٧٧) والطبراني في الأوسط قال الذهبي في العلل للعلی الفراء: إسناده صحيح وقال الهيثمي رجاله رجال الصحيح وصححه الألباني الأحاديث الصحيحة (١٥١).
(٦) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (١٦٩٢).
(٧) الطبراني في الكبير والفضاء المقدسي في المختارة وصححه الألباني صحيح الجامع الصغير (١٨٣٤).



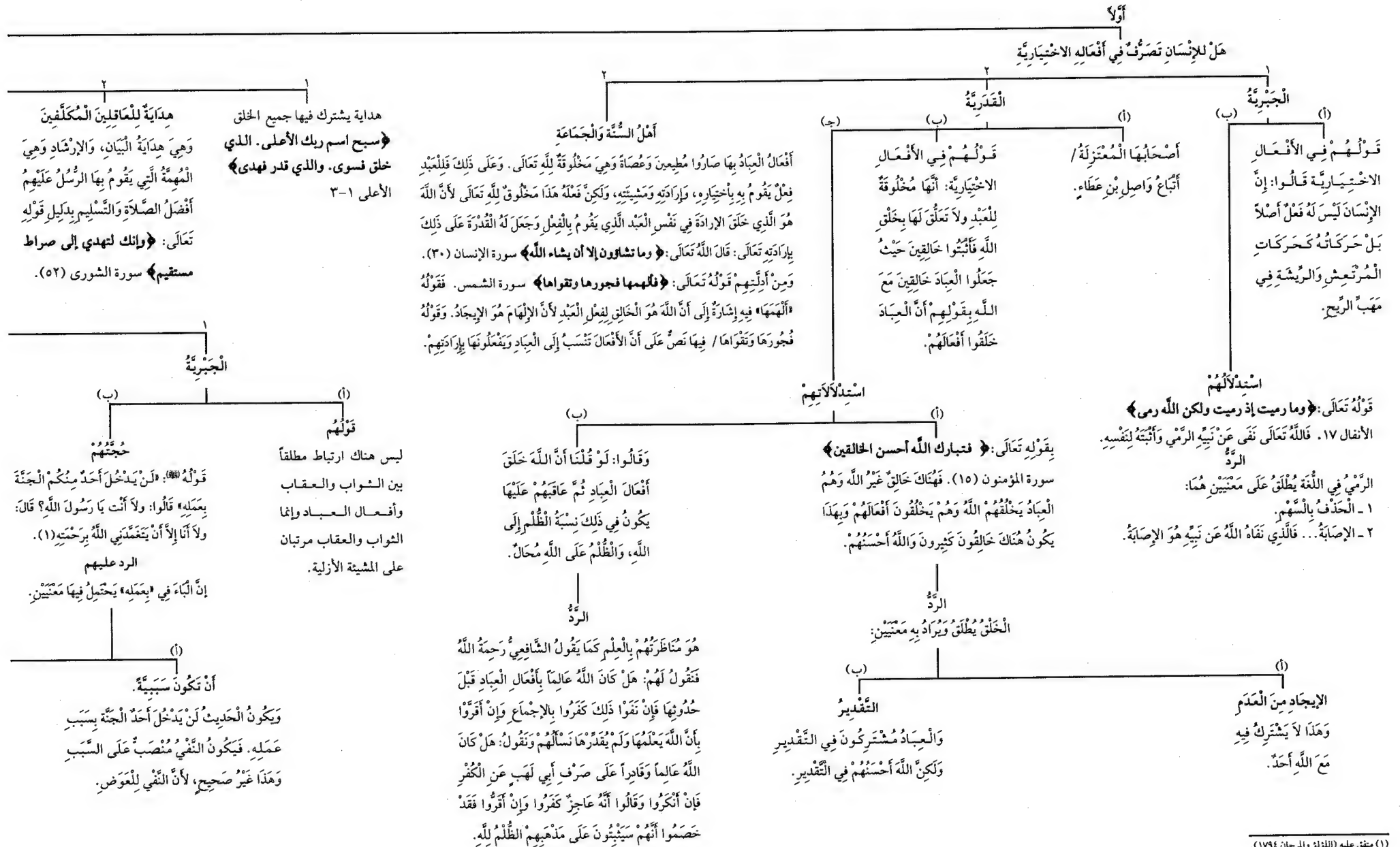
(١١) ذكره ابن إسحاق في المغازي بدون سند، لكن وصله الأُموي من طريق ابن إسحاق حدثني الزهري عن عبد الله بن ثعلبة بن صهير. قال الألباني في تخريج لغة السيرة ص ٢٤٣: وهذا سند حسن.
(١٢) سلم (٢٦٩٩).

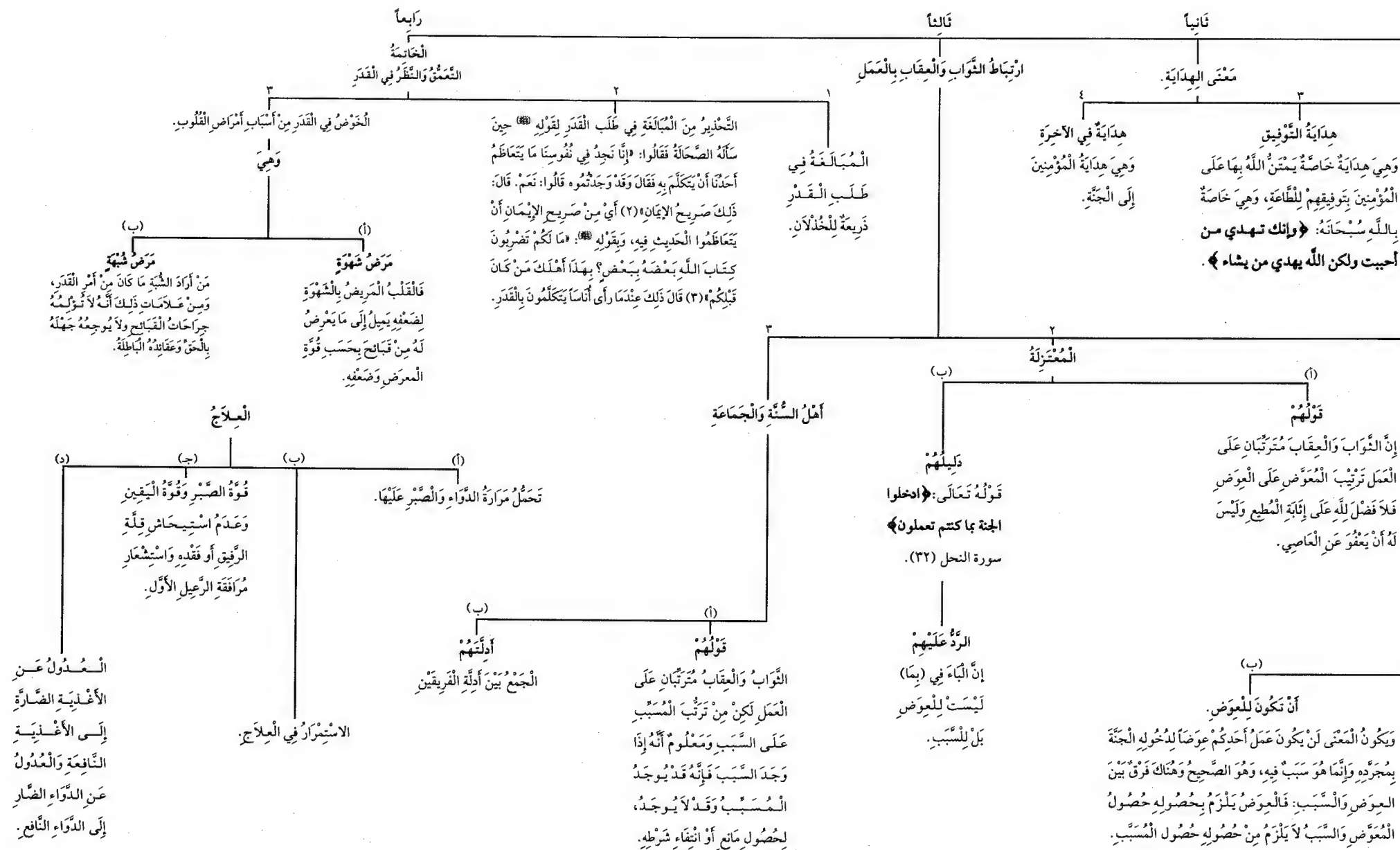
(٨) سلم (٤٣٠).
(٩) ابن ماجه (٧٩٩) وأحمد (٢٥٢ / ٢) وصحيح الجامع الصغير (٦٦٠٣).
(١٠) أحمد (٢٨٥ / ٤) وابن ماجه (٩٩٧) وفي الزوائد: إسناده حديث البراء صحيح، وجاه ثقات ابن ماجه (٣١٩ / ١)، وصححه الألباني صحيح الجامع الصغير (١٨٣٥).

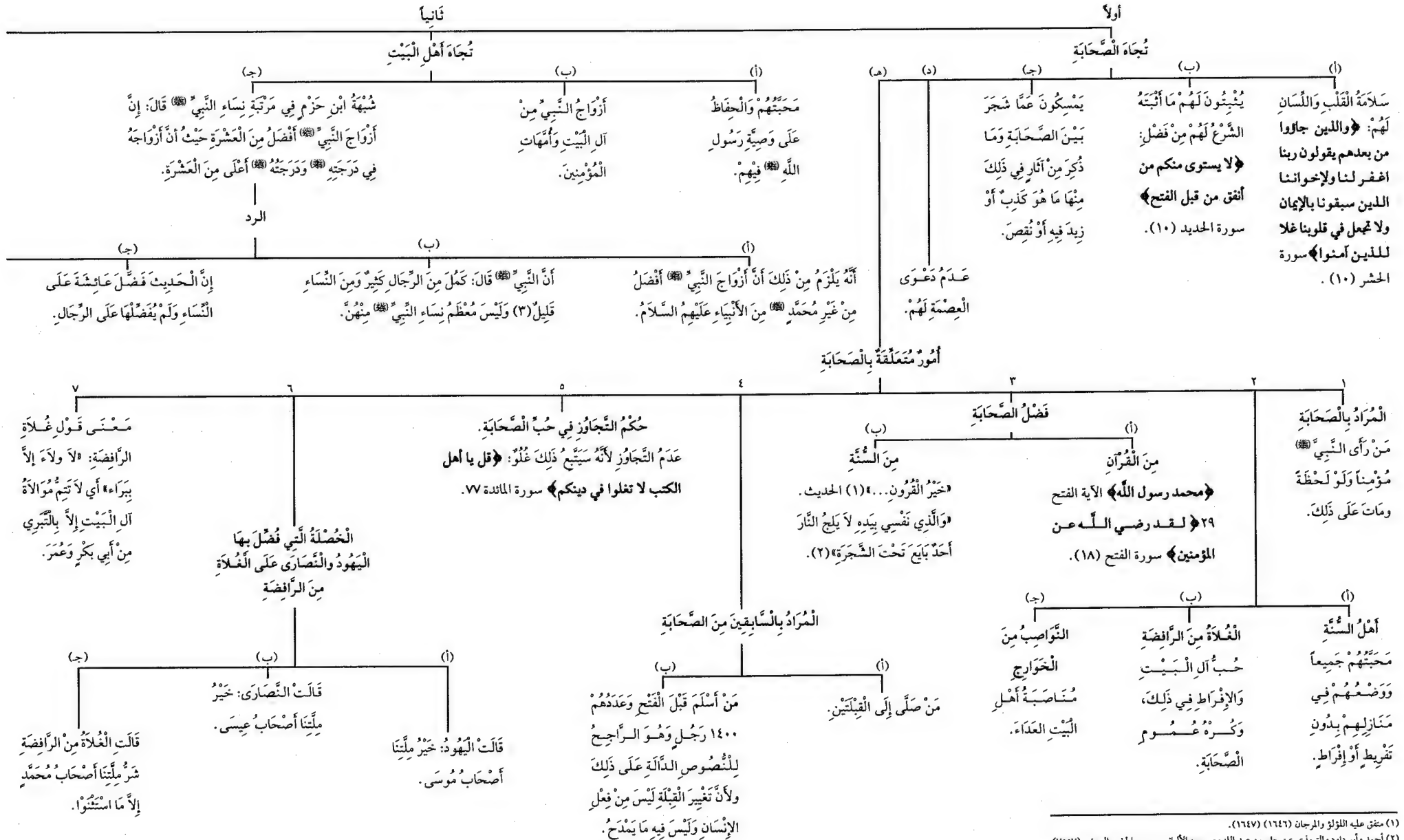




(١) ابن ماجه (٣٨٢٨) والترمذي (٣٤٣٢) وقال عنه حديث حسن صحيح وصححه الألباني (صحيح الجامع الصغير / ٣٤١١).



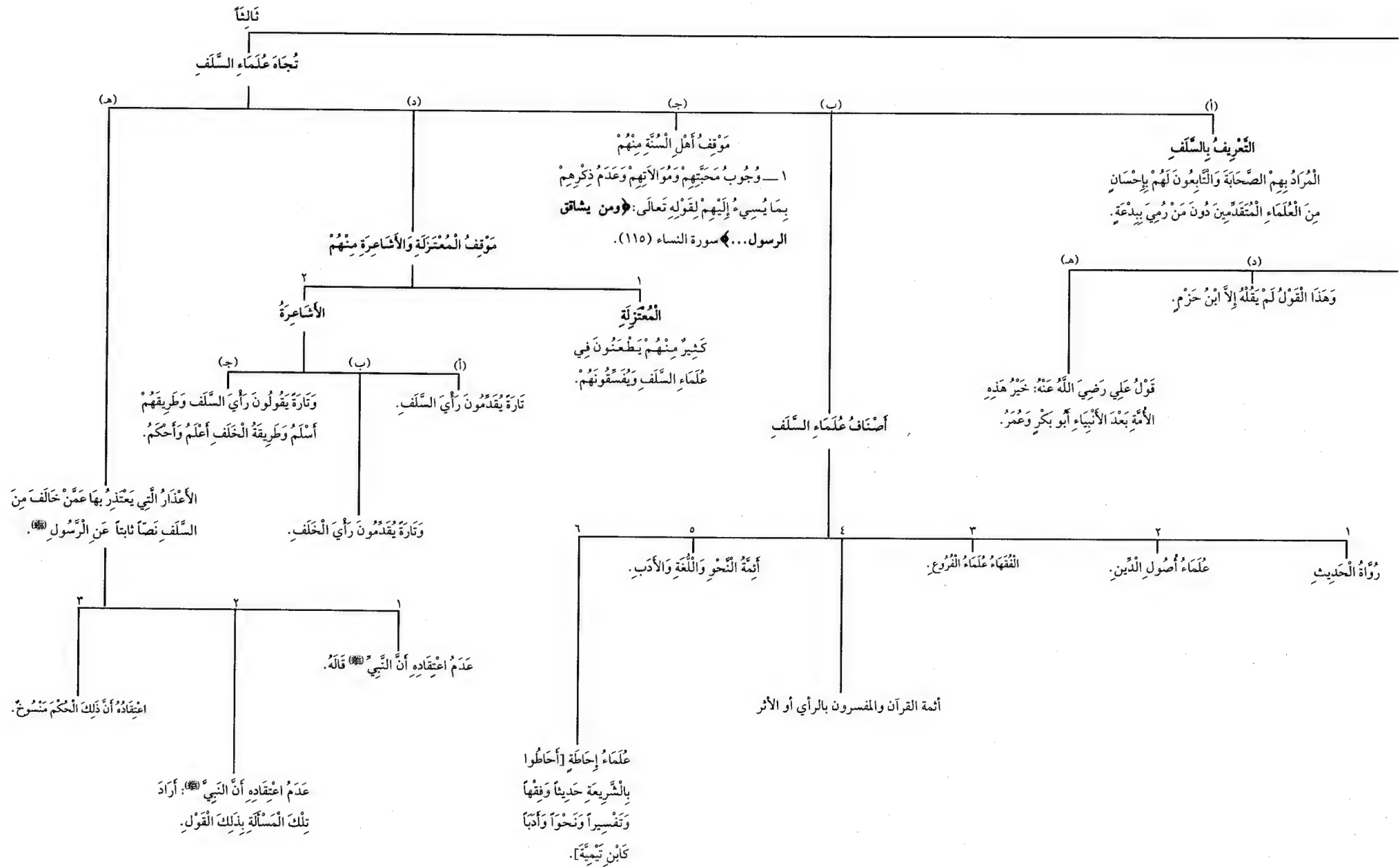




(١) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (١٦٤٦) (١٦٤٧).

(٢) أحمد وأبو داود والترمذي عن جابر بن عبد الله وصححه الألباني صحيح الجامع الصغير (٧٥٧٧).

(٣) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (١٥٧٤).



حَقِيقَةُ الرُّوحِ
الْأَقْوَالُ فِيهَا

- ١ - عَرَضٌ مِنْ أَعْرَاضِ الْبَدَنِ بِه تَكُونُ الْحَيَاةُ، وَيَزُولُ بِهَا تَحْصُلُ الْوَفَاةُ.
- ٢ - اِعْتِدَالُ الطَّبَائِعِ الْأَرْبَعِ - الْحَرَارَةُ وَالْبُرُودَةُ، وَالرُّطُوبَةُ وَالْيَبَوسَةُ، وَهَذِهِ كُلُّهَا بَاطِلَةٌ لِأَنَّهَا قَائِمَةٌ عَلَى انْتِكَارِ الْمَعَادِ لِأَنَّهَا بِهَذِهِ الصُّورَةِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَرْتَجِعَ، وَأَنَّهَا مَعَانٍ تَذْهَبُ وَتَنْعُدُ.
- ٣ - وَالْقَوْلُ الرَّاجِحُ: «إِنَّهَا جِسْمٌ مُخَالَفٌ بِالْمَاهِيَةِ لِهَذَا الْجِسْمِ الْمَحْسُوسِ وَهُوَ جِسْمٌ نُورَانِيٌّ، عَلَوِيٌّ، خَفِيفٌ مُتَحَرِّكٌ، يَنْقُذُ فِي جَوْهَرِ الْأَعْضَاءِ، وَيَسْرِي سَرِيانَ الْمَاءِ فِي الْوَرْدِ، وَسَرِيانَ الدَّهْنِ فِي الزَّيْتُونِ.
- الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الرُّوحَ جِسْمٌ
- ١ - «وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ أَخْرَجُوا أَنْفُسَكُمْ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ» سورة الأنعام (٩٣).
- وَجْهَ الدَّلَالَةِ:

- (أ) «وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ» نَبْطُ الْبَدَنِ يَصْلُحُ لِلْجِسْمِ.
- (ب) «أَخْرَجُوا أَنْفُسَكُمْ» تَذَلُّ عَلَى أَنَّ الرُّوحَ جِسْمٌ يَقْبَلُ الْخُرُوجَ وَالْإِخْرَاجَ.
- (ج) «الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ» مَخْلُوعَةُ الرُّوحِ وَتَوْبِيخُهَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا جِسْمٌ يَقْبَلُ الْخُطَابَ.
- ٢ - حَدِيثٌ «وَأَنَّ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ إِذَا كَانَ قَبْلَ الْآخِرَةِ... تَخْرُجُ تَسِيلٌ كَمَا تَسِيلُ الْقُطْرَةُ مِنْ فِي السَّمَاءِ...

فَإِذَا أَخَذَهَا لَمْ يَدْعُوهَا - أَيْ مَلَائِكَةُ السَّمَاءِ الَّذِينَ مَعَهُمُ الْخُطُوطُ - فِي يَدِهِ - أَيْ مَلِكِ الْمَوْتِ - طَرَفَةً عَيْنٍ حَتَّى يَجْعَلُوهَا فِي ذَلِكَ الْكَفَنِ الْحَدِيثِ (١) فَخُرُوجُ الرُّوحِ مِنَ الْبَدَنِ، وَأَخْذُ مَلِكِ الْمَوْتِ لَهَا وَأَخْذُ الْمَلَائِكَةِ إِيَّاهَا مِنْ مَلِكِ الْمَوْتِ، وَوَضْعُهَا فِي الْكَفَنِ كُلُّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرُّوحَ جِسْمٌ.

- ٣ - النُّصُوصُ الدَّالَّةُ عَلَى عَذَابِ الرُّوحِ وَنَجِيمِهَا فِي الْبُرْزَخِ:
- ذَكَرَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي كِتَابِ الرُّوحِ مِائَةَ دَلِيلٍ عَلَى أَنَّ الرُّوحَ جِسْمٌ.

سَبَقَ الرُّوحُ لِلْبَدَنِ فِي الْحَدَثِ أَوْ تَأَخَّرَهَا.

(أ) الْقَوْلُ الْأَوَّلُ

الْأَرْوَاحُ سَابِقَةٌ لِلْبَدَانِ فِي الْحَدِيثِ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ حَزْمٍ قَالَ: خَلَقَ اللَّهُ الْأَرْوَاحَ يَوْمَ أَخَذَ الْمِيثَاقَ عَلَى آدَمَ، ثُمَّ أَوْدَعَهَا فِي مَكَانٍ خَاصَّةٍ بِهَا. ثُمَّ يُرْسَلُ مِنْهَا إِلَى الْأَبْدَانِ، جُمْلَةً بَعْدَ جُمْلَةٍ بِوَاسِطَةِ الْمَلَكِ. وَاسْتَدَلُّوا: «وَإِذَا أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى» سورة الأعراف (١٧٢).

الرَّدُّ: وَهَذِهِ الْآيَةُ كَيْسَتْ فِيهَا دَلَالَةٌ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى خُرُوجِ الذَّرِيَّةِ مِنْ بَعْضِهِمُ الْبَعْضِ، وَقَدْ يَكُونُ فِيهَا دَلِيلٌ لَوْ لَفَظَ الْآيَةُ وَإِذَا أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُ، وَلَكِنَّهُ سَبَّحَانَهُ قَالَ: «مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ».

ثَانِيًا: حَدُوثُ الرُّوحِ

الْأَقْوَالُ

- ١ - الْقَلَاسِيفَةُ: إِنَّهَا قَدِيمَةٌ أَزَلِيَّةٌ وَإِنَّهَا حَبِطَتْ مِنَ الْعَالَمِ الْعُلُويِّ عَلَى الْإِنْسَانِ قَسْرًا عَنِهَا. وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ: «قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي» وَاسْتَدَلُّوا فِي الْآيَةِ بِأَنَّ أَمْرَ اللَّهِ «قَوْلُهُ» وَقَوْلُهُ مِنْ صِفَاتِهِ وَصِفَاتُهُ قَدِيمَةٌ - إِذَا قَالَ الرُّوحُ قَدِيمَةٌ.
- الرَّدُّ

- ١ - الْأَمْرُ الَّذِي هُوَ الطَّلَبُ أَوْ الْقَوْلُ.
- ٢ - وَقَدْ يَرَادُ بِهِ الشَّانُ الْمَأْمُورُ بِهِ - وَالْأَمْرُ هُنَا هُوَ الْمَأْمُورُ وَالشَّانُ. فَالْمَقْصُودُ هُنَا الرُّوحُ مِنْ شَأْنِ رَبِّي وَتَبَيَّنَ الْفَرْقُ فِي الْجَمْعِ فَلَاوَلَّ وَهُوَ الْقَوْلُ أَوْ أَمْرٌ وَالثَّانِي وَهُوَ الشَّانُ: أُمُورٌ.
- ٢ - أَهْلُ السُّنَنِ: إِنَّ الرُّوحَ مُحَدَّثَةٌ مَخْلُوقَةٌ مَرْتَبَةً كَثِيرًا مِنْ سَائِرِ الْمَخْلُوقَاتِ وَالْأَدَلَّةُ

(أ) - «اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ» سورة الرعد (١٦). وَالرُّوحُ شَيْءٌ وَعَلَى ذَلِكَ تَكُونُ مَخْلُوقَةً.

(ب) - «وَقَدْ خَلَقْتُمْ مِنْ قَبْلِ وَلَمْ تَكْ شَيْئًا» سورة مريم. فَذَكَرَ اللَّهُ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا قَبْلَ خَلْقِهِ، وَالْإِنْسَانُ عِبَارَةٌ عَنْ بَدَنِ وَرُوحٍ. وَالْخُطَابُ لِرُكُوزِيَا بَدَنِهِ وَرُوحِهِ.

(ب) الْقَوْلُ الثَّانِي

أَنَّ الْأَبْدَانَ مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى حَدُوثِ الرُّوحِ. الْأَدَلَّةُ:

«يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَكُمْ وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً» سورة النساء (١) فَلَايَةُ صَرَّحَتْ بِأَنَّ خَلْقَ جُمْلَةِ النَّوعِ الْإِنْسَانِيِّ حَدَثَ بَعْدَ خَلْقِ أَصْلِهِ بِدَلَالَةِ «مِنْ» وَقَوْلُهُ «وَأَنْ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا نُطْفَةً ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ إِلَى قَوْلِهِ... ثُمَّ يُرْسَلُ إِلَيْهِ الْمَلِكُ فَيَنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ» (٢) فَلَوْ كَانَتْ الرُّوحُ مُوجُودَةً قَبْلَ ذَلِكَ لَقَالَ: ثُمَّ يُرْسَلُ إِلَيْهِ الرُّوحُ وَلَكِنَّهُ قَالَ: فَيَنْفَخُ فِيهِ الرُّوحُ.

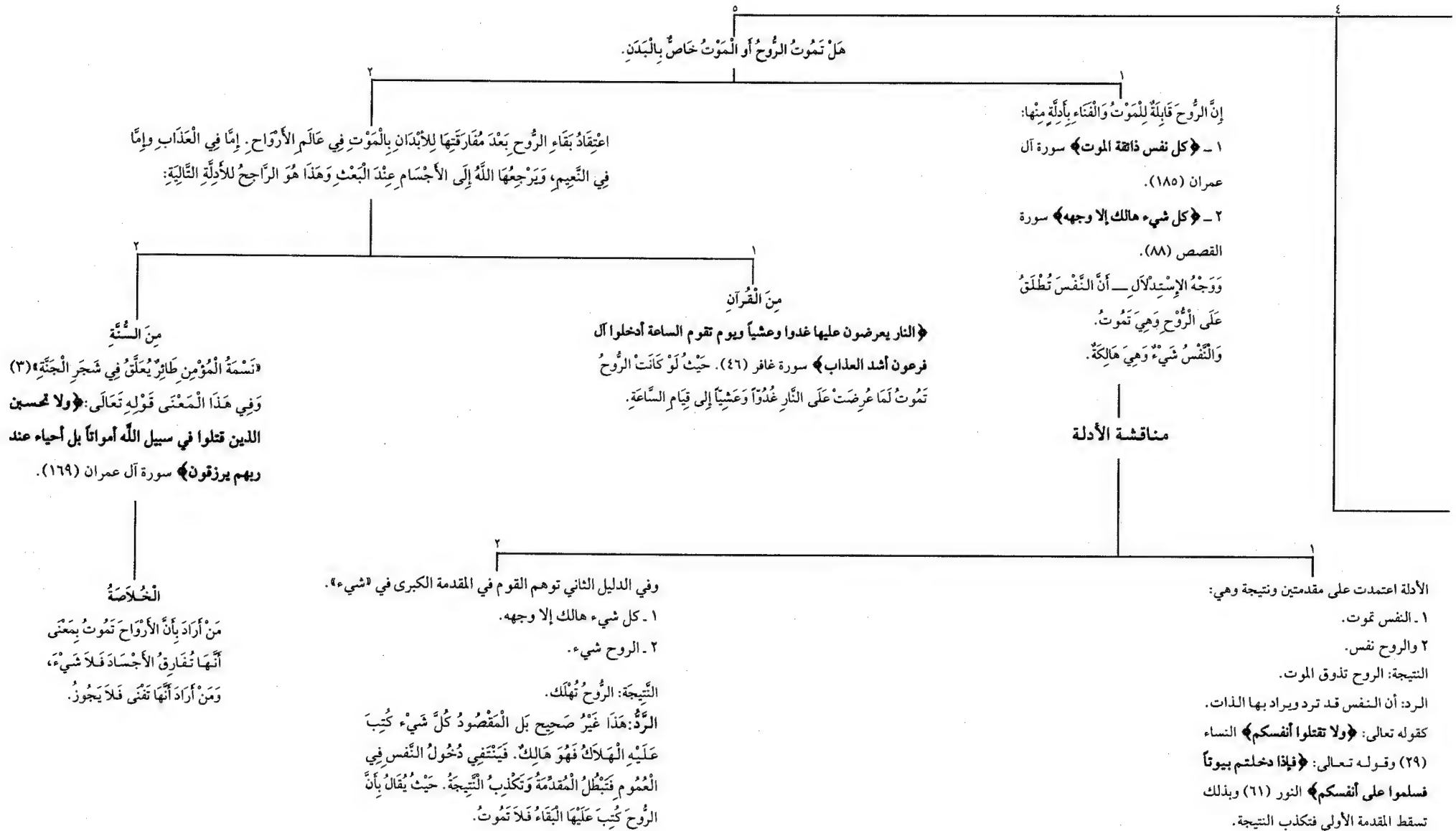
الْفَرْقُ بَيْنَ

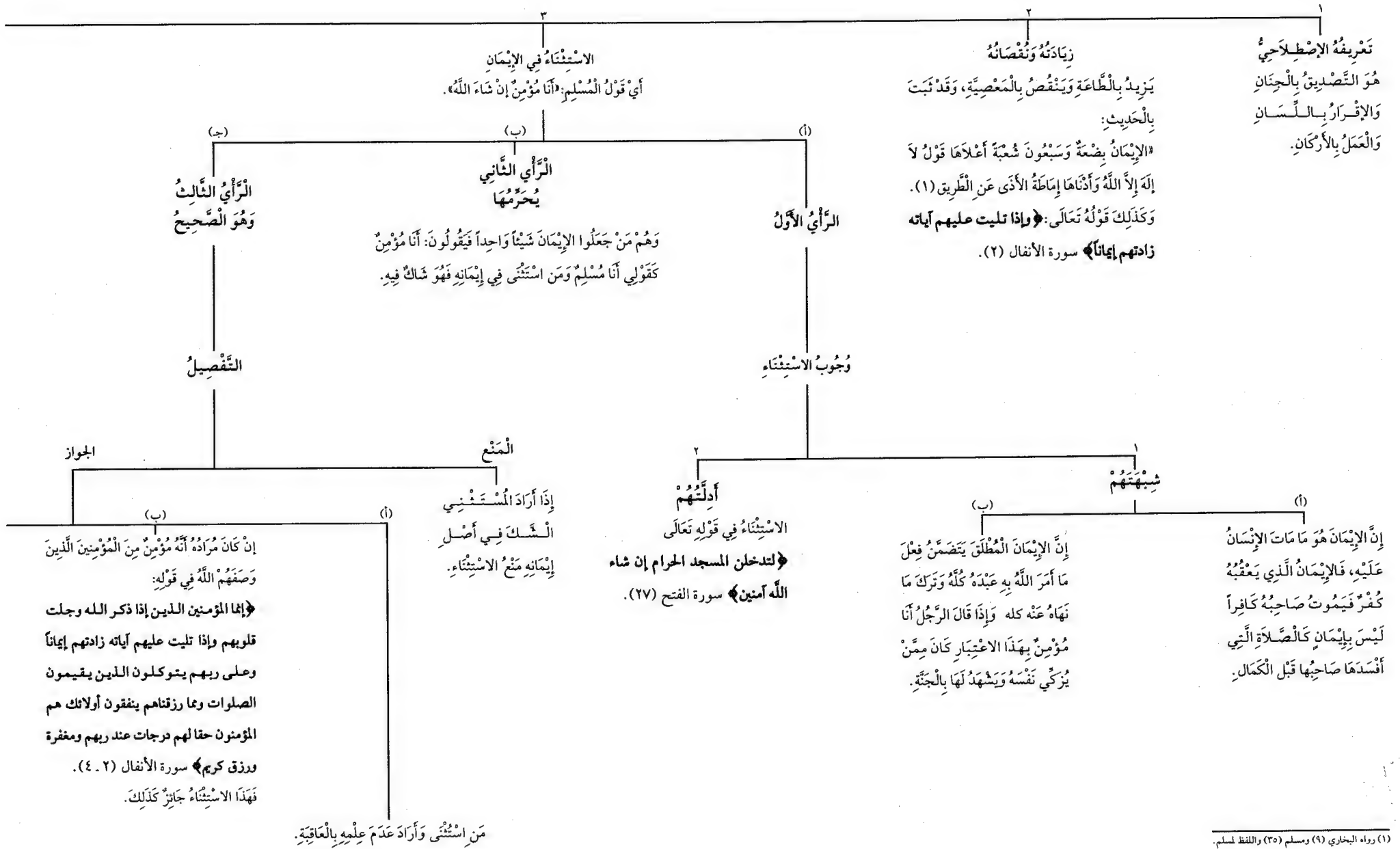
الرُّوحِ وَالنَّفْسِ

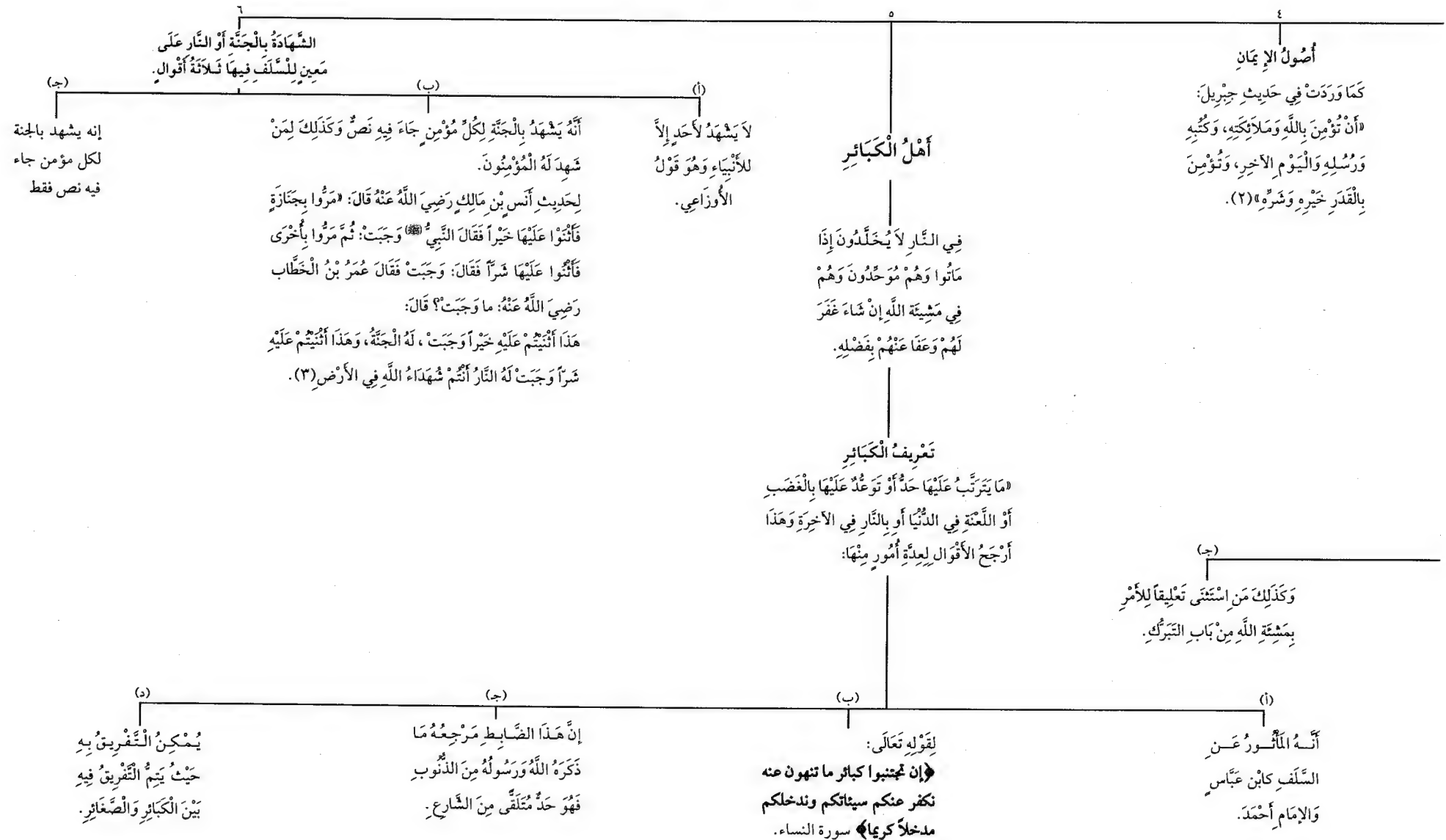
خُلَاصَةُ الْأَمْرِ: أَنَّ لَفْظَةَ النَّفْسِ وَالرُّوحِ مُتَرَادِفَانِ يَدُلَّانِ عَلَى مُسَمًى وَاحِدٍ مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ الْعُلُويُّ وَهُوَ الرُّوحُ الَّتِي تَكُونُ فِي بَدَنِ الْإِنْسَانِ فِي الْحَيَاةِ وَتَفَارِقُهُ عِنْدَ الْمَوْتِ وَمَا أُطْلِقَ لَفْظُ النَّفْسِ عَلَى مَا لَيْسَ بِرُوحٍ فَهُوَ مِنْ بَابِ الْمَجَازِ.

(١) رواه أحمد (٤/ ٢٨٧) وصححه الألباني «صحيح الجامع الصغير» ١٦٧٢.

(٢) متفق عليه للؤلؤ والمرجان (١٦٩٥).

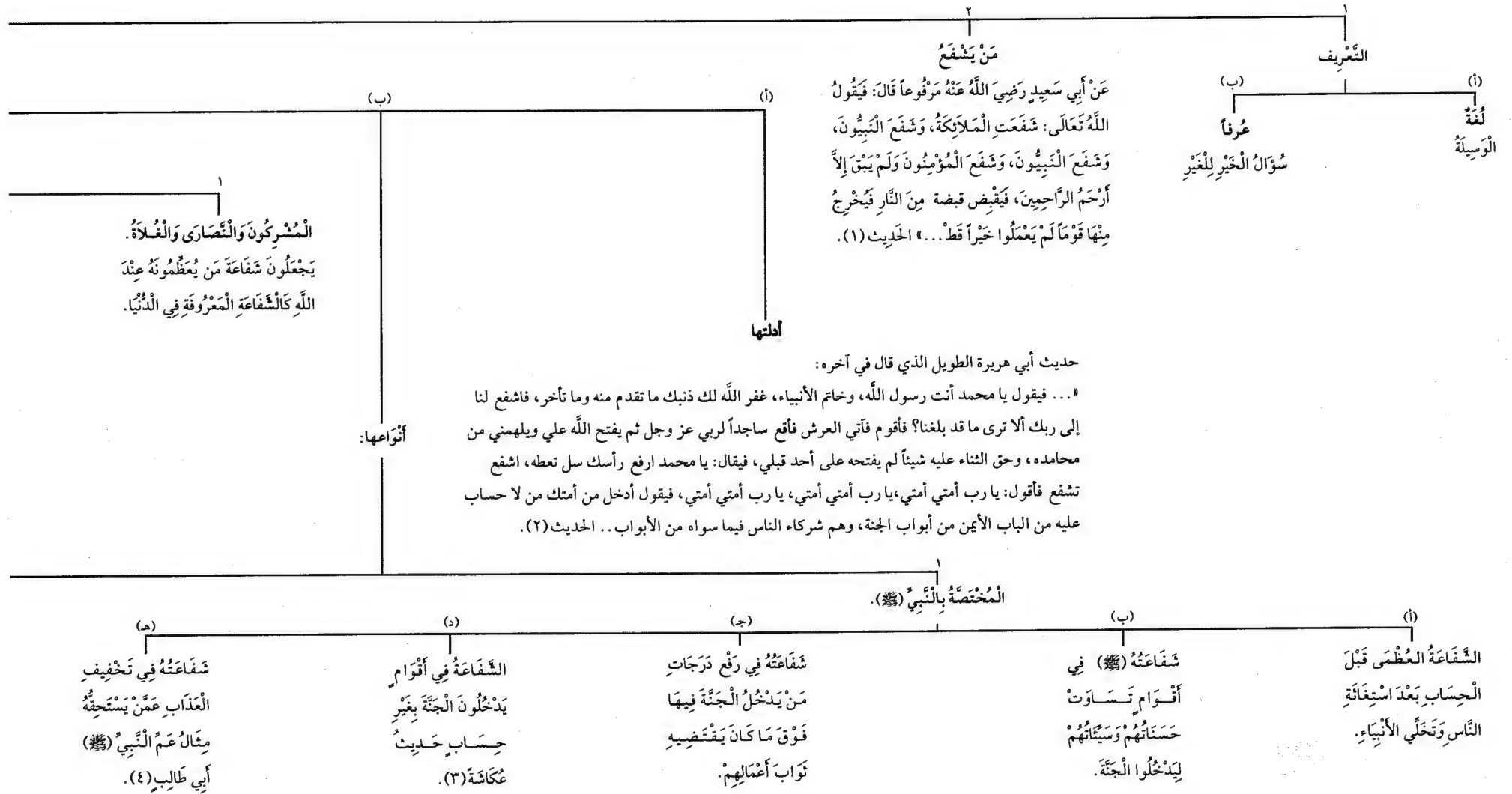


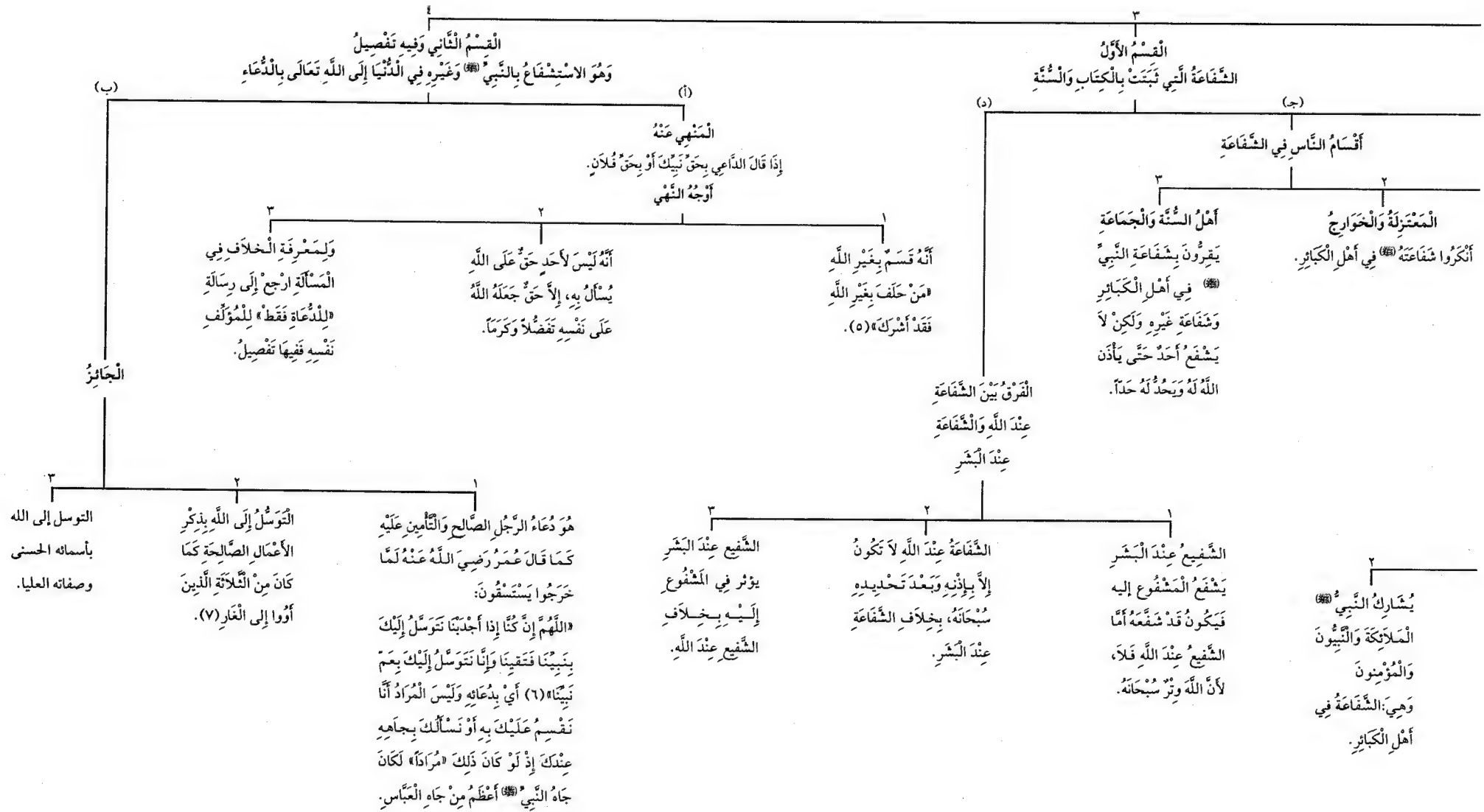




(١) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٥).

(٢) متفق عليه اللؤلؤ والمرجان (٥٥٣).

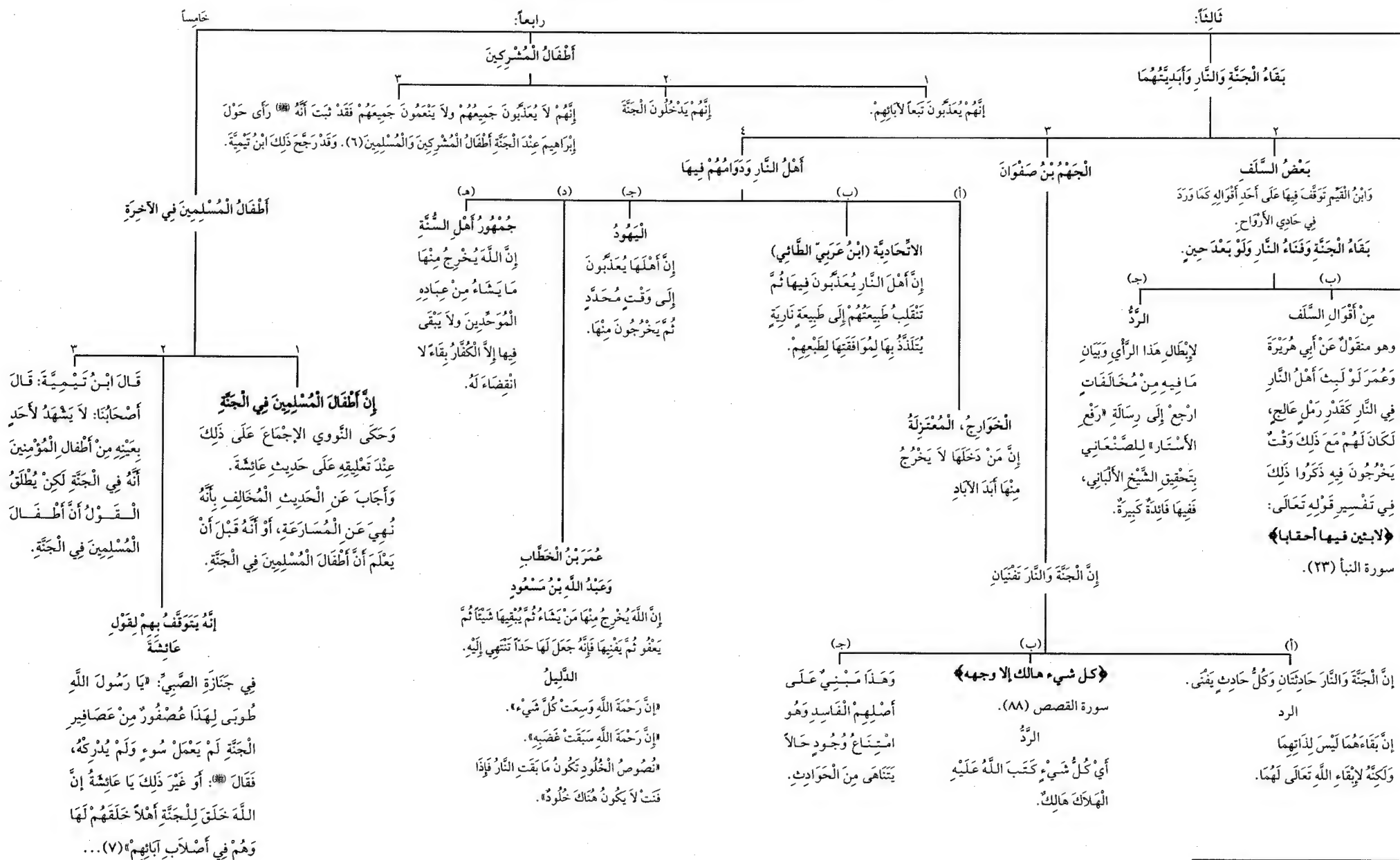




(٥) رواه أحمد والترمذي والإمام مالك، وصححه الألباني — صحيح الجامع الصغير ٦٠٨٠.

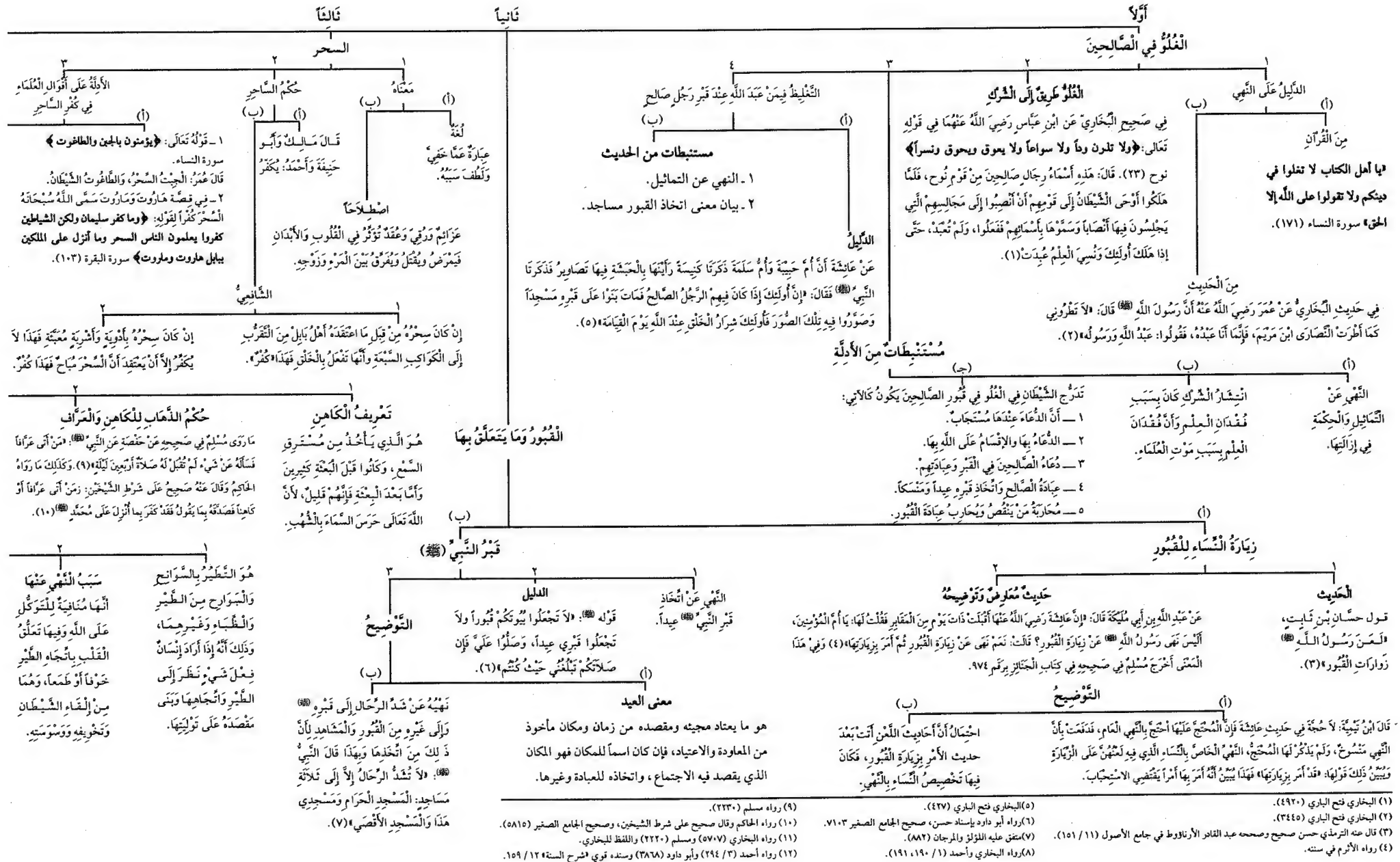
(٦) رواه البخاري «فتح الباري» ١٣٧١٠.

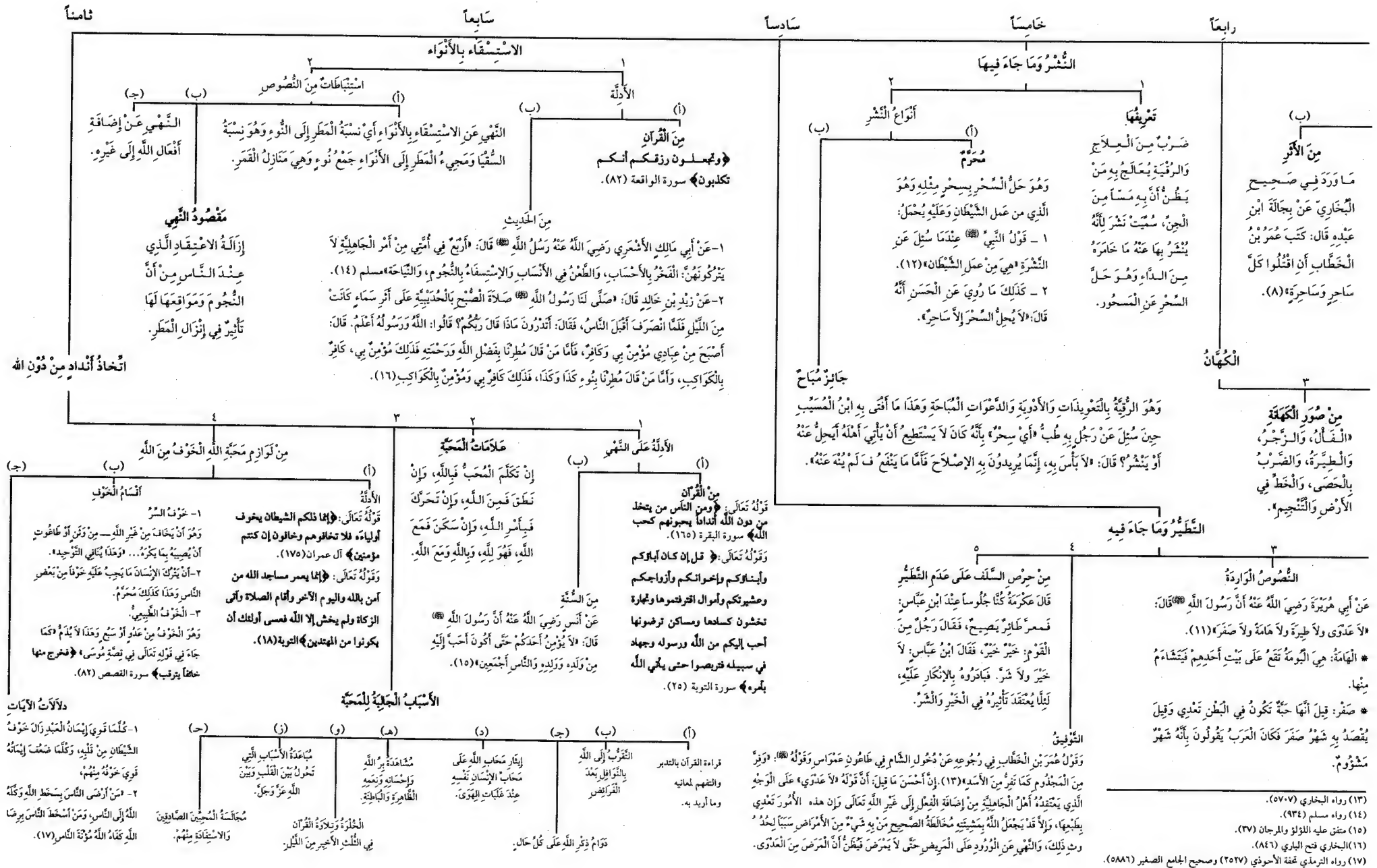
(٧) اللؤلؤ والمرجان (١٧٤٥).

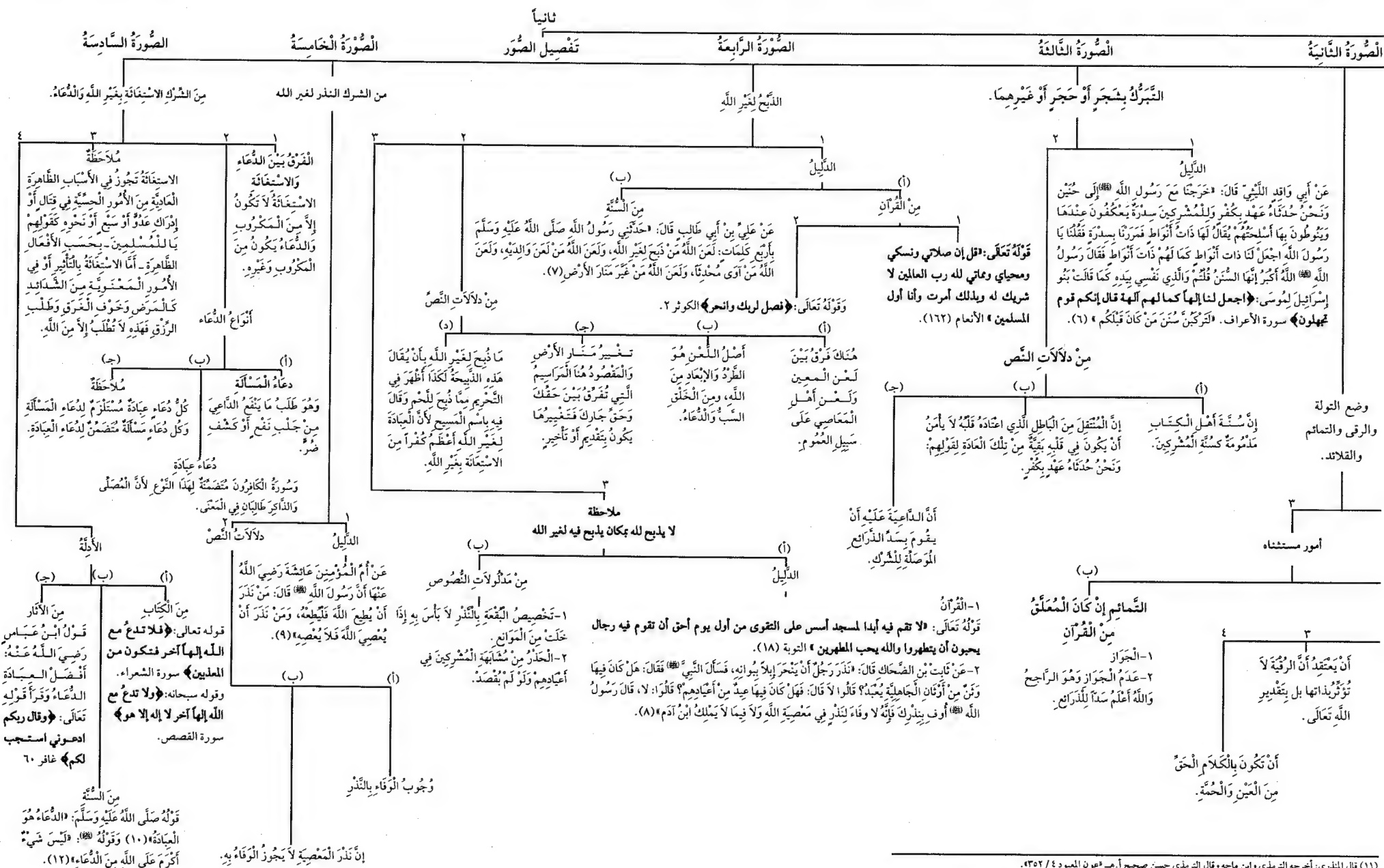


(٦) رواه البخاري والترمذي (جمع الفوائد ٧٤٥٨، ٧٤٥٩).

(۷) رواه مسلم ۲۶۶۲.







(١١) قال المنذري: أخرجه الترمذي وابن ماجه وقال الترمذي حسن صحيح أ.هـ "عنوان المعبود ٤/ ٣٥٢".
(١٢) أخرجه الترمذي ٣٦٧ ابن ماجه ٣٨٤٩ وإسناده حسن وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان والحاكم ووافقه الذهبي شرح السنة ٥/ ١٨٨.

الْفِرْقُ وَالْمِلَلُ

التَّغْرِيبُ

تِيَارٌ كَبِيرٌ ذُو أبعادٍ مُتَشَعِّبَةٍ يَهْدَفُ إِلَى سِيَادَةِ الْأُسْلُوبِ الْغَرْبِيِّ فِي الْحَيَاةِ وَطَمْسِ مَا عَدَاهُ، حَتَّى يَظَلَّ النَّاسُ تَابِعِينَ لِلْغَرْبِ فِي طَرِيقَةِ الْحَيَاةِ وَأُسْلُوبِ الْعَيْشِ.

أهم الأعمال:

- ١- إقامة مؤتمرات متعاقبة في كثير من البلاد للبحث في هذا الأمر.
- مؤتمر بلتي مور سنة ١٩٤٢، مؤتمر في جامعة برنستون بأمريكا سنة ١٩٤٧، ثم مؤتمر ثانٍ في برنستون سنة ١٩٥٣، مؤتمر في بيروت للتأليف بين المسيحية والإسلام سنة ١٩٥٣، ثم في الإسكندرية سنة ١٩٥٤.
- ٢- نشر الكتب والدوريات والبحوث حول هذا الأمر، مثل: (إلى أين يتجه الإسلام)، (الإسلام وأصول الحكم)، (مستقبل الثقافة في مصر) وغيرها.
- ٣- تصوير بعض الشخصيات الإسلامية بصورة فيها عهر وابتذال (هارون الرشيد) وغيره.

الهدف:

إفساح المجال أمام الهجمة النصرانية اليهودية بطمس معالم الشخصية الإسلامية وتفريغها من محتواها، للقضاء على قوة المسلمين المعنوية.

الأفكار والمعتقدات

- ١- الدعوة إلى مهاجمة القرآن والوحي والنبوة والتاريخ الإسلامي، والتشكيك في القيم الإسلامية.
- ٢- تمجيد النبي محمد ﷺ والإشادة بعظمته وقوة روحه التي أفاضت القرآن عليه تمهيدا لإبعاد النبوة عنه.
- ٣- إبراز الحركات الهدامة في تاريخ الإسلام على أنها حركات إصلاح (البابية، القاديانية).
- ٤- نشر الحركات الهدامة المعاصرة والترويج لها الفرويدية، الداروينية، الماركسية.
- ٥- إحياء جهود الشخصيات المنحرفة في الإسلام (أبو نواس، السهروردي، ابن عربي).
- ٦- الاهتمام بعرض نظم الحياة الغربية مع تغليفها بدعوى الحرية.
- ٧- الدعوة لإحلال أسلوب التعامل الغربي وإظهار الإعجاب به.
- ٨- الاهتمام ببعث حضارات ما قبل الإسلام وإحيائها وبذل المال اللازم لذلك.

مواقع الانتشار:

يَنْتَشِرُ هَذَا التِّيَارُ فِي جَمِيعِ بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ وَكَثِيرٍ مِنَ الْبِلَادِ الشَّرْقِيَّةِ وَنَحْصُ بِالذِّكْرِ: مِصْرَ وَالشَّامَ وَالْمَغْرِبَ الْعَرَبِيَّ وَأَنْدُونِيسِيَا وَتُرْكِيَا.

عوامل الظهور:

- ١- رغبة عدد من حكام المسلمين في تحديث جيوشهم باتباع أسلوب الجيوش الغربية.
- ٢- استقدام ضباط من أوروبا لتدريب جيوش المسلمين، وإنشاء عدد من المدارس الحربية على نمط المدارس الغربية.
- ٣- إرسال بعثات إلى أوروبا لتعود فتنتشر ما تأثرت به (رفاعة الطهطاوي).
- ٤- ترجمة كتب الغربيين التي أدت إلى عصر النهضة في أوروبا.
- ٥- قيام عدد من النصارى بإصدار صحف تروج لهذا الاتجاه وتقوده.
- ٦- قيام عدد من المفكرين والسياسيين والأدباء بالدعوة الصريحة لهذا الأمر (طه حسين، سعد زغلول، علي عبد الرزاق).

الروتاري

مَنْظَمَةٌ مَاسُونِيَّةٌ تُسَيِّطِرُ عَلَيْهَا الْيَهُودِيَّةُ وَتَتَّظَاهَرُ بِالْعَمَلِ
الْإِنْسَانِي وَتَتَجَمَّعُ فِي أُنْدِيَّةٍ يُطْلَقُ عَلَيْهَا أُنْدِيَّةُ الرُّوتَارِي.

مَوَاقِعُ التَّفُؤْدِ:	هَدَفُهَا:	الْأَفْكَارُ وَالْمَعْتَقَدَاتُ	شُرُوطُ الْعُضُويَّةِ:
<p>بَدَأَتْ فِي أَمْرِيكَا سَنَةَ ١٩٠٥ ثُمَّ انْتَقَلَتْ إِلَى بَرِيطَانِيَا، فَعَدَدَتْ مِنْ دُولِ أُوْرُوبَّا ثُمَّ فِلَسْطِينَ الْمُحْتَلَّةَ وَمِصْرَ وَالشَّامَ الْأَفْرِيْقِيَّ كُلَّهُ، وَيُعْتَبَرُ لِبْنَانُ مَرْكَزَ جَمْعِيَّاتِ الْشَرْقِ الْأَوْسَطِ.</p>	<p>التَّظَاهُرُ بِالْعَمَلِ الْإِنْسَانِيِّ وَتَحْقِيقُ الصَّلَاتِ بَيْنَ مُخْتَلَفِ الطَّوَائِفِ مِنْ خِلَالِ الْحَفَلَاتِ وَالنَّدَوَاتِ الدَّاعِيَةِ إِلَى نَبْذِ الْخِلَافَاتِ الدِّيْنِيَّةِ وَالتَّقَارُبِ بَيْنَ الْأَدْيَانِ. وَتَعْمَلُ فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى دَمَجِ الْيَهُودِ بَيْنَ الشُّعُوبِ لِجَمْعِ المَعْلُومَاتِ الَّتِي تُسَاعِدُ عَلَى تَحْقِيقِ أَغْرَاضِهِمُ السِّيَاسِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ وَالْعَمَلِ عَلَى تَفْسِيْحِ الْمُجْتَمَعِ.</p>	<p>١- إلْغَاءُ كُلِّ اعْتِبَارٍ لِمَسْأَلَةِ الدِّينِ أَوْ الْوَطَنِ سِوَاءٍ فِي اخْتِيَارِ الْأَفْرَادِ (الْأَعْضَاءِ) أَوْ فِي عِلَاقَاتِهِمْ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ. ٢- تَلَقُّينَ الْأَعْضَاءَ بِأَنَّ جَمِيعَ الْأَدْيَانِ سَمَآوِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ غَيْرَ سَمَآوِيَّةٍ مُتَسَاوِيَّةٌ لَا تَفَاضُلَ بَيْنَهَا وَمِنْهَا (الطَّآوِيَّةُ) الَّتِي تَدْعُو إِلَى تَحْقِيقِ السَّعَادَةِ بِالِاسْتِجَابَةِ لِمَطَالِبِ الْغَرَائِزِ الْبَشَرِيَّةِ. ٣- إِذَا كَانَ عَمَلُ الْخَيْرِ فِي الْأَدْيَانِ يَلْقَى ثَوَابًا مِنَ اللَّهِ، فَإِنَّ عَمَلَ الْخَيْرِ عِنْدَهُمْ يَنْبَغِي أَلَّا يَكُونَ لَهُ ثَوَابٌ. ٤- تَوْفِيرُ الْحِمَايَةِ اللَّازِمَةِ لِلْيَهُودِ وَتَسْهِيلُ تَغْلُغْلِهِمْ فِي كَافَّةِ الْأَنْشِطَةِ لِلْحُصُولِ عَلَى مَا يُرِيدُونَ تَحْتَ شِعَارِ الْمَاسُونِيَّةِ (الْحُرِّيَّةِ وَالْإِخَاءِ وَالْمُسَاوَاةِ). ٥- التَّنَسُّيقُ بَيْنَ هَذِهِ الْأُنْدِيَّةِ وَبَيْنَ غَيْرِهَا مِمَّا يُمَآثِلُهَا (الليونز، الكيواني، القلم، المائدة المُسْتَدِيرَةُ) لِمُسَاعَدَةِ الْيَهُودِ.</p>	<p>١- يَخْتَارُ النَّادِي مَنْ يَضُمُّهُ إِلَى عُضُويَّتِهِ وَلَيْسَ الْعَكْسُ. ٢- أَنْ يَكُونَ الْعُضْوُ مِنَ الشَّخْصِيَّاتِ ذَاتِ التَّأثيرِ. ٣- أَلَّا يَكُونَ مِنَ الْعَمَالِ إِلَّا فِي حَالَةِ الضَّرُورَةِ. ٤- أَنْ يُحَقِّقَ نِسْبَةَ الْحُضُورِ الْمَطْلُوبَةَ فِي الْاجْتِمَاعَاتِ وَهِيَ ٦٠٪ عَلَى الْأَقَلِّ (الاجْتِمَاعَاتُ أُسْبُوعِيَّةٌ). ٥- لَا بَدَّ مِنْ وُجُودِ يَهُودِيٍّ أَوْ يَهُودِيَّيْنِ عَلَى الْأَقَلِّ مِنْ بَيْنِ الْأَعْضَاءِ.</p>
المُؤَسَّسُونَ:	<p>١- بُولُ هَارِيس. مُحَامِي أَسَّسَ أَوَّلَ نَادِيٍّ فِي شِيكََاغُو سَنَةَ ١٩٠٥ م. ٢- شِيرْلِي بَرِي فِي عَهْدِهِ امْتَدَّتْ الْحَرَكَةُ إِلَى ٨٠ دَوْلَةً. ٣- مِسْتَرُ مورو الَّذِي نَقَلَ الْحَرَكَةَ إِلَى دُبَلْنِ وَنَشَرَهَا فِي بَرِيطَانِيَا ثُمَّ امْتَدَّتْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ إِلَى دُولِ الشَّرْقِ الْأَوْسَطِ، وَكَانَ يَتَقَاضَى عُمُولُهُ عَنْ كُلِّ عُضْوٍ جَدِيدٍ.</p>		

البَابِيَّةُ وَالْبَهَائِيَّةُ

وَهِيَ حَرَكَةٌ احْتَضَنَتْهَا الْإِسْتِعْمَارُ الرُّوسِيّ وَالْإِنْجِلِيزِيّ
وَالْيَهُودِيَّةُ الْعَالَمِيَّةُ لِإِفْسَادِ الْعَقِيدَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَتَفْكِكِ
وَحِدَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَصَرْفِهِمْ عَنِ الْقَضَايَا الْأَسَاسِيَّةِ.

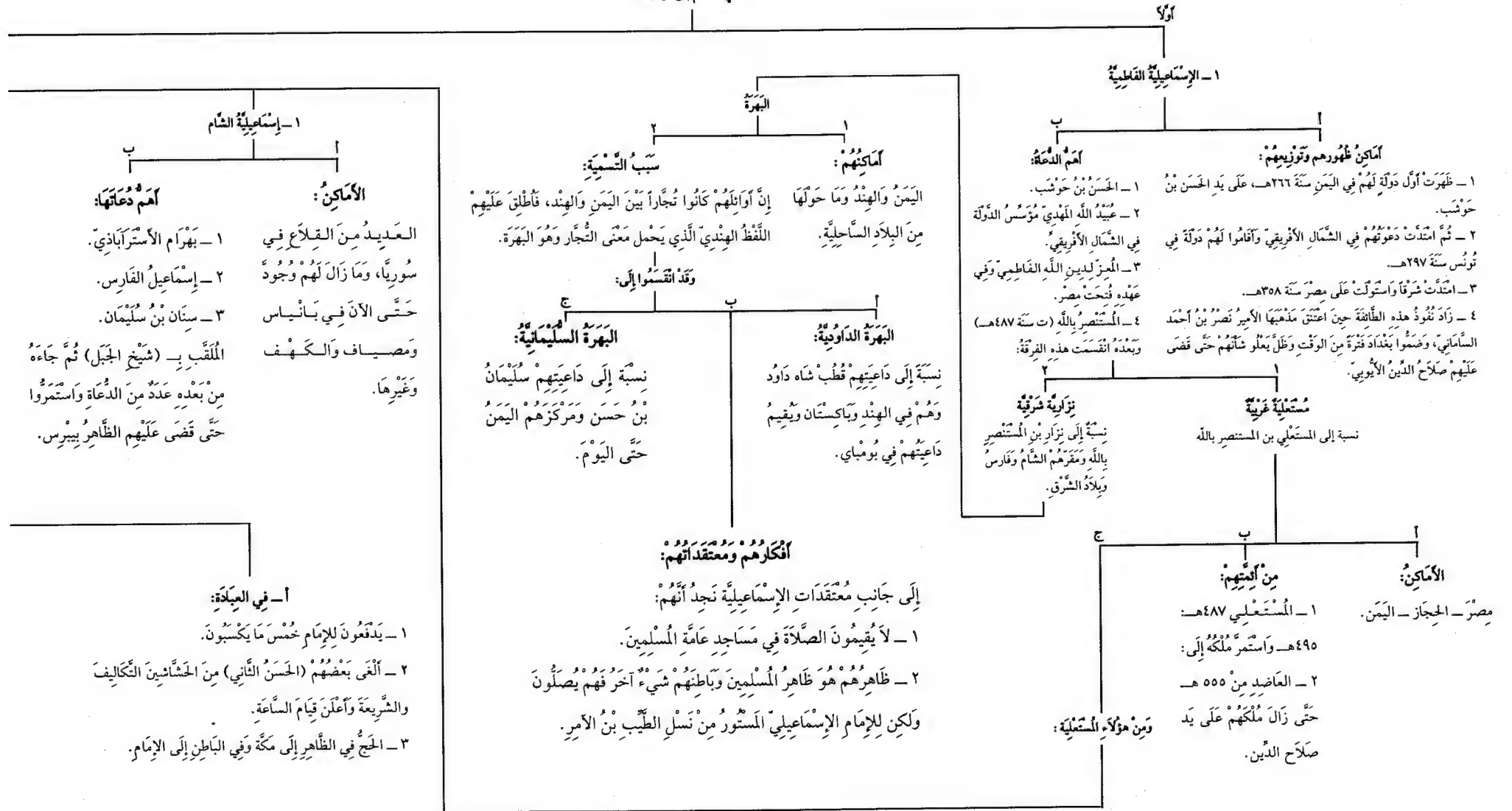


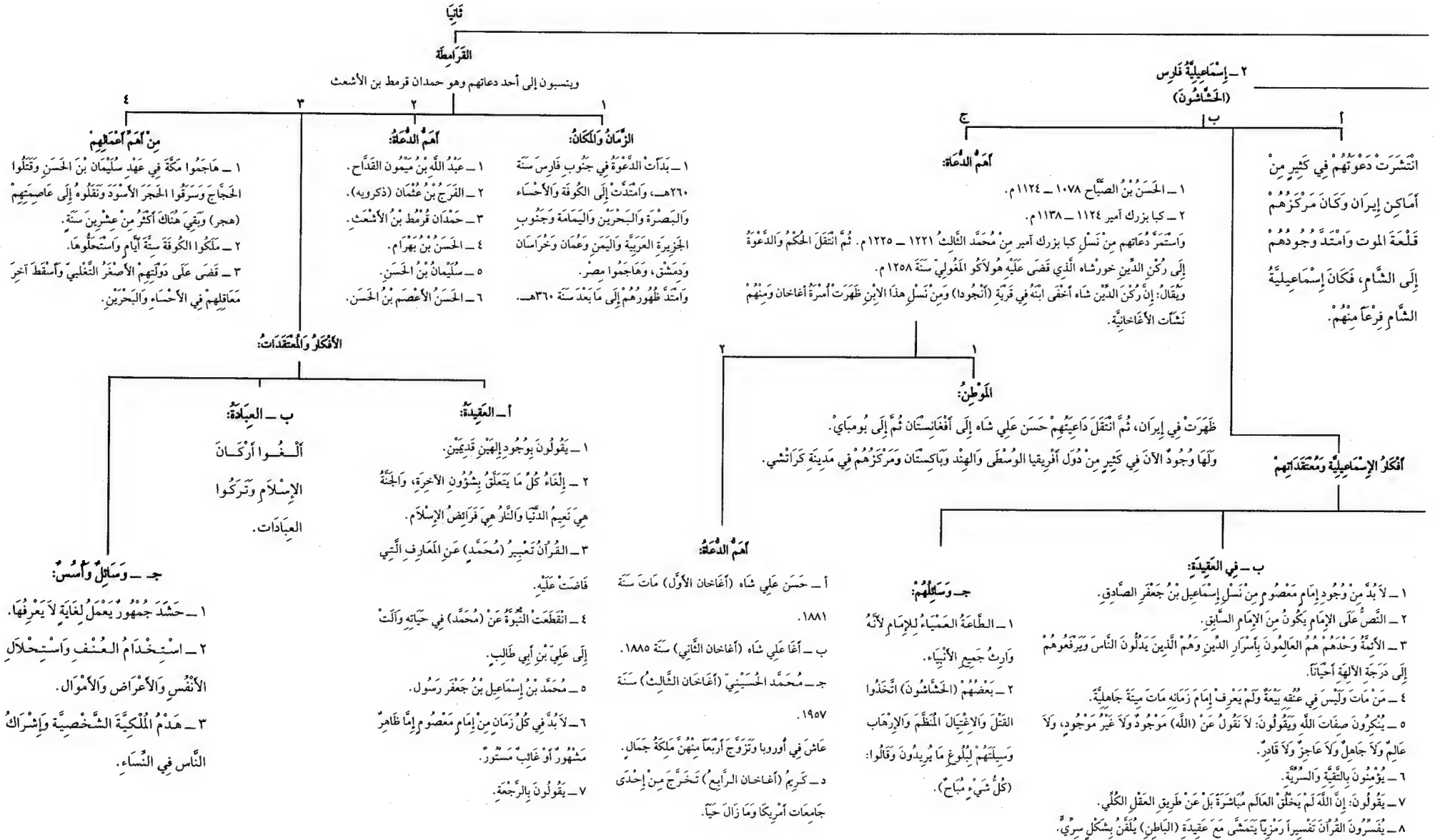
القَادِيَانِيَّةُ

وَهِيَ حَرَكَةٌ دَعْوِيَّةٌ بَارَكَهَا الْإِنْجِلِيزُ وَشَجَّعُوهَا،
لَأَنَّهَا تَعْمَلُ عَلَى زَعْرَعَةِ عَقَائِدِ الْمُسْلِمِينَ،
وَلِإِبْعَادِهِمْ عَنْ رُوحِ الْإِسْلَامِ وَالتَّمَسُّكِ بِالْقُرْآنِ.

١	٢	٣	٤	٥
أَمَاكِنُ تَوَاجُدِهِمْ:	الْمُهَدُّ لظُهُورِهِمْ:	الْأَفْكَالُ وَالْمَعْتَقَدَاتُ	الْمُؤَسَّسُ وَأَشْهُرُ الدَّعَاةِ	الْمُؤَثَّرَاتُ
الهنْدُ وَبَاكِسْتَانُ وَبَعْضُ أَمَاكِنَ فِي إِسْرَائِيلَ وَالْعَالَمِ الْعَرَبِيِّ.	كَانَ الْمُهَدُّ لَهُمْ أَحْمَدُ خَانَ بِهَا دُورٌ، الَّذِي كَتَبَ سَنَةَ ١٨٦٢ كِتَابًا سَمَّاهُ (تَبْيَانُ الْكَلَامِ) أَعْلَنَ فِيهِ أَنَّ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ الْمُتَدَاوِلِينَ لَيْسَا مُحَرَّفَيْنِ. ثُمَّ أَنْكَرَ وُجُودَ الْإِلَهِ وَأَمَّنَ بِالطَّبِيعَةِ وَكَافَاهُ الْإِنْجِلِيزُ فَأَنشَأُوا لَهُ مَدْرَسَةً (عَلِيكِرَة) يُبَثُّ فِيهَا سُمُومُهُ.	١- غُلَامٌ أَحْمَدُ هُوَ الْمَهْدِيُّ مَرَّةً وَهُوَ الْمَسِيحُ الْآخَرَى وَهُوَ نَبِيٌّ ثَالِثَةٌ. ٢- كُلُّ مَا يَجْرِي عَلَى الْبَشَرِ مِنْ نَوْمٍ وَيَقْظَةٍ وَغَيْرِهَا يَجْرِي عَلَى اللَّهِ (سُبْحَانَهُ). ٣- (مُحَمَّدٌ) لَيْسَ خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ وَغُلَامٌ أَحْمَدُ أَفْضَلُهُمْ. ٤- كُلُّ مَنْ لَمْ يَعْتَقِدِ الْقَادِيَانِيَّةَ فَهُوَ كَافِرٌ، وَكُلُّ مَنْ تَزَوَّجَ مِنْ غَيْرِهِمْ كَافِرٌ. ٥- يُطَالِبُونَ بِالْخُضُوعِ لِلْإِنْجِلِيزِ وَيَحْرُمُونَ الْجِهَادَ تَحْرِيمًا دَائِمًا. ٦- يُبَيِّحُونَ الْخَمْرَ وَالْمُخَدَّرَاتِ وَكُلَّ مُسْكِرٍ. ٧- يَعْتَقِدُونَ بِأَنَّهُمْ أَصْحَابُ دِينٍ جَدِيدٍ وَأَنَّ أَتْبَاعَ غُلَامٍ أَحْمَدَ كَالْصَّحَابَةِ. ٨- قَبِلْتَهُمْ قَادِيَانِ يَحْجُونَ إِلَيْهَا وَارْضُوهَا حَرَمٌ. ٩- يَجْعَلُونَ كِتَابَهُمْ (الْكِتَابُ الْمُبِينُ) قُرْآنًا لَهُمْ وَيُنْكِرُونَ غَيْرَهُ.	١- مِيرْزَا غُلَامٌ أَحْمَدُ الْقَادِيَانِي (نِسْبَةٌ إِلَى قَادِيَانِ إِحْدَى بِلَادِ إِقْلِيمِ الْبَنْجَابِ). وَقَدْ وَرَثَ الْعَمَالَةَ لِلْإِنْجِلِيزِ عَنْ أَبِيهِ وَأَخِيهِ الْأَكْبَرِ وَظَلَّ وَفِيَا لَهُمْ وَظَلُّوا سَنَدًا لَهُ، سَجَّلَ مَذْهَبُهُ ١٩٠٠ م. وَكَتَبَ عِدَّةَ كُتُبٍ فِي مَبَادِيءِ الْمَذْهَبِ وَطَعَنَ وَهَدَمَ وَإِطَالَ الْإِسْلَامَ. ٢- نُورُ الدِّينِ: الْحَلِيفَةُ الْأَوَّلُ لِلْقَادِيَانِيَّةِ وَضَعَ الْإِنْجِلِيزُ تَاجَ الْخِلَافَةِ عَلَى رَأْسِهِ. ٣- مُحَمَّدٌ عَلِيٌّ: تَرَجَمَ الْقُرْآنَ تَرْجُمَةً مُحَرَّفَةً. ٤- مُحَمَّدٌ صَادِقٌ مُفْتِي الْقَادِيَانِيَّةِ.	١- تَأَثَّرُوا بِالْيَهُودِيَّةِ وَالْمَسِيحِيَّةِ وَالْحَرَكَاتِ الْبَاطِنِيَّةِ. ٢- تَلَقَّوْا مَسَانِدَ الْيَهُودِ إِذْ تَنَشَّرَ لَهُمْ مَجَلَّةٌ بِأَسْمِهِمْ وَتَطْبَعُ كُتُبَهُمْ وَتُوزَعُهَا عَلَى الْعَالَمِ. ٣- سَاعَدَهُمُ الْإِنْجِلِيزُ وَصَنَعُوهُمْ. ٤- يُعْتَبَرُ (غُلَامٌ أَحْمَدُ) مِنْ أُسْرَةٍ تَتَوَارَثُ الْعَمَالَةُ لِلْإِنْجِلِيزِ.

وَهِيَ فِرْقَةٌ بَاطِنِيَّةٌ تَنْتَسِبُ إِلَى إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرِ الصَّادِقِ ظَاهِرِهَا التَّشْيِيعُ وَبَاطِنُهَا مَذْهَبُ الْإِسْلَامِ.
وَهِيَ تَقْسَمُ إِلَى فِرْقَتَيْنِ:





الصهيونية

وَهِيَ حَرَكَةٌ سِيَاسِيَّةٌ عُنْصُرِيَّةٌ تَرْمِي إِلَى إِقَامَةِ دَوْلَةٍ لِلْيَهُودِ
فِي فَلَسْطِينَ تَحْكُمُ مِنْ خِلَالِهَا الْعَالَمَ، وَتَكُونُ عَاصِمَتَهَا
الْقُدْسُ، وَتَسْتَمِدُّ اسْمَهَا مِنْ جَبَلِ صِهْيُونِ بِالْقُدْسِ.

ج

ب

ا

مَوَاقِعُ النُّفُوذِ:

تَكَادُ تَمْتَدُّ يَدُ الصَّهْيُونِيَّةِ فِي مُعْظَمِ
أَجْهَزَةِ الْحُكُومَةِ فِي الْعَالَمِ بِحَيْثُ تَعْمَلُ
لِصَالِحِ إِسْرَائِيلَ فَهِيَ الَّتِي تُوجِّهُهَا
وَتُوجِّهُ الْمَاسُونِيَّةَ وَتَعْمَلُ مِنْ وَرَاءِ مِثَالِ
الْجَمْعِيَّاتِ فِي أُوْرُوبَا وَأَمْرِيكََا.

الْمُؤَسَّسُونَ:

بَدَأَتِ الْحَرَكَةُ قَدِيمًا - قَبْلَ الْمِيلَادِ - مُمَثَّلَةً فِي حَرَكَةِ الْمَكَابِيِّينَ، ثُمَّ
تَتَابَعَتْ عَلَى يَدِ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْأَفْرَادِ، حَتَّى ظَهَرَتْ فِي الْعَصْرِ
الْحَدِيثِ عَلَى يَدِ ثِيودُورِ هِرْتزلِ الَّذِي اسْتَطَاعَ أَنْ يَجْمَعَ يَهُودَ
الْعَالَمِ، وَأَنْ يُوَحِّدَ كَلِمَتَهُمْ بَعْدَ أَنْ عَقَدَ مُؤْتَمَرًا بِأَلِ سَنَةِ ١٨٩٧ م،
وَأَنْ يَعْمَلَ لِإِقَامَةِ دَوْلَةٍ إِسْرَائِيلَ لِنَحْقِيقِ بَقِيَّةِ أَهْدَافِ الصَّهْيُونِيَّةِ.

مِنْ أَهَمِّ وَسَائِلِ تَنْفِيدِ الْأَهْدَافِ:

- ١ - هَدْمُ دَوْلَةِ الْإِيمَانِ فِي قُلُوبِ الشُّعُوبِ حَتَّى لَا تَعْرِفَ السَّعَادَةَ.
- ٢ - الْعَمَلُ عَلَى وُجُودِ مُجْتَمَعَاتٍ مُنَحَلَّةٍ مُجَرَّدَةٍ مِنَ الْإِنْسَانِيَّةِ.
- ٣ - إِغْرَاقُ غَيْرِ الْيَهُودِ فِي الرِّذَائِلِ وَتَشْجِيعُهُمْ عَلَى التَّرَفِ وَالْبَذْخِ.
- ٤ - اسْتِخْدَامُ الْقُوَّةِ وَالْإِرْهَابِ إِذَا لَزِمَ الْأَمْرُ.
- ٥ - إِيجَادُ هَوَاةٍ بَيْنَ الْحُكَّامِ وَالشُّعُوبِ لِلْفُضْلِ بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ.
- ٦ - اِفْتِعَالُ أَزْمَاتٍ اِقْتِصَادِيَّةٍ وَسِيَاسِيَّةٍ وَاجْتِمَاعِيَّةٍ.
- ٧ - بَذْرُ بَذُورِ الشَّقَاقِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ وَتَأْجِيجُ نَارِ الْخِلَافِ.
- ٨ - السَّيْطَرَةُ عَلَى وَسَائِلِ الْإِعْلَامِ الْعَالَمِيَّةِ.

مِنْ أَهَمِّ الْأَهْدَافِ:

- ١ - اِعْتِبَارُ يَهُودِ الْعَالَمِ جَنْسِيَّةً وَاحِدَةً هِيَ الْجَنْسِيَّةُ الْإِسْرَائِيلِيَّةُ.
- ٢ - إِقَامَةُ حُكُومَةٍ لِلْيَهُودِ فِي دَوْلَتِهِمْ الْمُتَمَتَّةِ مِنَ النَّيْلِ إِلَى الْفُرَاتِ لَتَمْتَدَّ سَيِّطَرَتُهَا عَلَى الْعَالَمِ.
- ٣ - السَّيْطَرَةُ عَلَى مَقَدِّرَاتِ الْأُمَمِ الْآخَرَى بِالتَّدْخُلِ فِي اخْتِيَارِ زُعَمَائِهِمْ ثُمَّ تَوْجِيهِهِمْ.
- ٤ - السَّيْطَرَةُ عَلَى مَقَالِيدِ الْأُمُورِ وَالْهَيْمَنَةِ عَلَى جَمِيعِ الْوُظَائِفِ الْهَامَةِ.
- ٥ - يَعْتَبِرُونَ أَنَّ اللَّهَ وَهَبَهُمْ حُكْمَ الْعَالَمِ وَهَيَّاهُمْ لِذَلِكَ دُونَ غَيْرِهِمْ.

الصَّابِغَةُ الْمِنْدَائِيَّةُ

وَهِيَ الْبَقِيَّةُ الْبَاقِيَةُ الْيَوْمَ مِنَ الصَّابِغِينَ الَّذِينَ يَقْدُسُونَ الْكَوَاكِبَ وَالنُّجُومَ وَيَعْتَبِرُونَ الْاِتِّجَاهَ نَحْوَ نَجْمِ الْقُطْبِ الشَّمَالِيِّ وَالتَّعْمِيدِ فِي الْمِيَاهِ الْجَارِيَةِ مِنْ أَهَمِّ مَعَالِمِ دِيَانَتِهِمْ، وَيَعْتَبِرُونَ (يَحْيَى) عَلَيْهِ السَّلَامُ نَبِيًّا لَهُمْ.

مَرَاتِبُ رِجَالِ الدِّينِ:
يُشْتَرَطُ فِي رَجُلِ الدِّينِ أَنْ يَكُونَ
صَحِيحَ الْجِسْمِ، صَحِيحَ الْخَوَاسِ
مُتَزَوِّجًا مُنْجِبًا غَيْرَ مَجْنُونٍ. وَلَهُ
كَلِمَةٌ نَافِذَةٌ عِنْدَهُمْ وَلِرِجَالِ الدِّينِ
سِتُّ مَرَاتِبٍ أَقْلَاهَا: الْخَلَالِيُّ.
وَأَعْلَاهَا: الرِّبَانِيُّ الَّتِي لَمْ يَصِلْ
إِلَيْهَا غَيْرُ (يَحْيَى) عَلَيْهِ السَّلَامُ.

أَهَمُّ الْمُعْتَقَدَاتِ وَالْأَفْكَارِ:

- ١- يَعْتَقِدُونَ بِوُجُودِ إِلَهٍ الْوَاحِدِ الَّذِي لَا تُفْضِي إِلَيْهِ الْخَوَاسِ.
- ٢- يَعْتَقِدُونَ أَنَّ إِلَهَهُ خَلَقَ (٣٦٠) شَخْصًا يَقْعَلُونَ أَعْمَالَهُ وَيَعْرِفُونَ الْغَيْبَ وَيَتَزَوَّجُونَ وَيَتَنَاسَلُونَ.
- ٣- يُعْظَمُونَ الْكَوَاكِبَ لِأَنَّهَا (عِنْدَهُمْ) مَسْكَنُ الْمَلَائِكَةِ.
- ٤- يُقِيمُونَ الْمُنْدَى (الْمَعْبَدَ) عَلَى الضَّفَةِ الْيُمْنَى لِلنَّهْرِ وَبَابَهُ الْوَحِيدُ جَنُوبًا لِيُوجِهُ الدَّخْلَ نَجْمِ الْقُطْبِ الشَّمَالِيِّ وَلَا يَدْ أَنْ تَتَّصِلَ بِهِ قَنَاةٌ مِنَ النَّهْرِ.
- وَيَجْرِي فِيهِ التَّعْمِيدُ (الْغَمْسُ فِي الْمَاءِ) وَلَا تَدْخُلُهُ النِّسَاءُ.
- يُؤْمِنُونَ بِتَنَاسُخِ الْأَرْوَاحِ.
- ٥- يُصَلُّونَ قُبَيْلَ شُرُوقِ الشَّمْسِ وَقُبَيْلَ غُرُوبِهَا وَعِنْدَ الزَّوَالِ وَيَكُونُونَ حَفَافَةً مُتَّجِهِينَ نَحْوَ (الْجَدِيِّ) وَلَهُمْ فِيهَا وَقُوفٌ وَرُكُوعٌ وَجُلُوسٌ عَلَى الْأَرْضِ بِغَيْرِ سُجُودٍ.
- أَخَذُوا قَرِيبًا بِنِظَامِ الْمِيرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ وَيَسْتَخْدِمُونَ التَّارِيخَ الْهَجْرِيَّ.
- ٦- يُحَرِّمُونَ الصِّيَامَ لَكِنَّهُمْ يَمْتَنِعُونَ عَنْ أَكْلِ اللَّحْمِ الْمُبَاحِ (٣٦) يَوْمًا وَلَا يَأْكُلُونَ غَيْرَ اللَّحْمِ الْمَذْبُوحَةِ عَلَى يَدِ رِجَالِ الدِّينِ.
- ٧- يُعْتَبَرُ التَّعْمِيدُ مِنْ أَهَمِّ مَعَالِمِ دِيَانَتِهِمْ وَلَا يَتِمُّ إِلَّا عَلَى يَدِ رِجَالِ الدِّينِ، وَيَكُونُ فِي حَالَاتِ الْوِلَادَةِ وَالزَّوْاجِ وَعِمَادِ الْجَمَاعَةِ وَعِمَادِ الْأَعْيَادِ.
- ٨- لَا يَعْتَرِفُونَ بِالطَّلَاقِ إِلَّا فِي حَالَةِ الْإِنْحِرَافِ الْخَلْقِيِّ الْخَطِيرِ، وَلِلرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِمَا شَاءَ مِنَ النِّسَاءِ.
- ٩- الرَّجُلُ غَيْرُ الْمُتَزَوِّجِ لَا جَنَّةَ لَهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ.

مَصَادِرُ دِيَانَتِهِمْ

لَدَيْهِمْ اثْنَا عَشَرَ كِتَابًا مُقَدَّسًا
تَخْتَلَفُ فِي أَهَمِّيَّتِهَا بِحَسَبِ
مَا تَحْمِلُ مِنَ تَعَالِيمٍ أَوْ
طُقُوسٍ أَوْ أَذْكَارٍ أَوْ غَيْرِ
ذَلِكَ. وَهِيَ مَكْتُوبَةٌ بِلُغَةٍ
سَامِيَّةٍ قَرِيبَةٍ مِنَ السَّرْيَانِيَّةِ.

أَمَاكِنُ تَوَاجُدِهِمْ:

- ١- يَنْتَشِرُونَ عَلَى الضُّفَافِ السُّفْلَى مِنْ
نَهْرِي دِجْلَةَ وَالْفُرَاتِ وَيَسْكُنُونَ الْأَهْوَازَ
وَشَطَّ الْعَرَبِ وَيَكْتُمُونَ فِي مَدُنِ الْعِمَارَةِ
وَالنَّاصِرَةِ وَالْبَصْرَةِ وَقَلْعَةِ صَالِحٍ وَغَيْرِهَا.
- ٢- يَنْتَشِرُونَ فِي إِيرَانَ عَلَى ضِفَافِ نَهْرِ
الْكَارُونِ وَالدرِ وَيَسْكُنُونَ فِي بَعْضِ الْمَدُنِ
كَالْمَحْمَرَةِ وَدِزْبُولِ وَنَاصِرِيَّةِ الْأَهْوَازِ.

الْعِلْمَانِيَّةُ

وَهِيَ دَعْوَةٌ إِلَى تَنْجِيَةِ الدِّينِ بَعِيداً عَنْ مَنَاجِجِ الْحَيَاةِ
وَنُظُمِهَا، وَفَصْلُ الدِّينِ عَنِ السِّيَاسَةِ وَالْحُكْمِ.



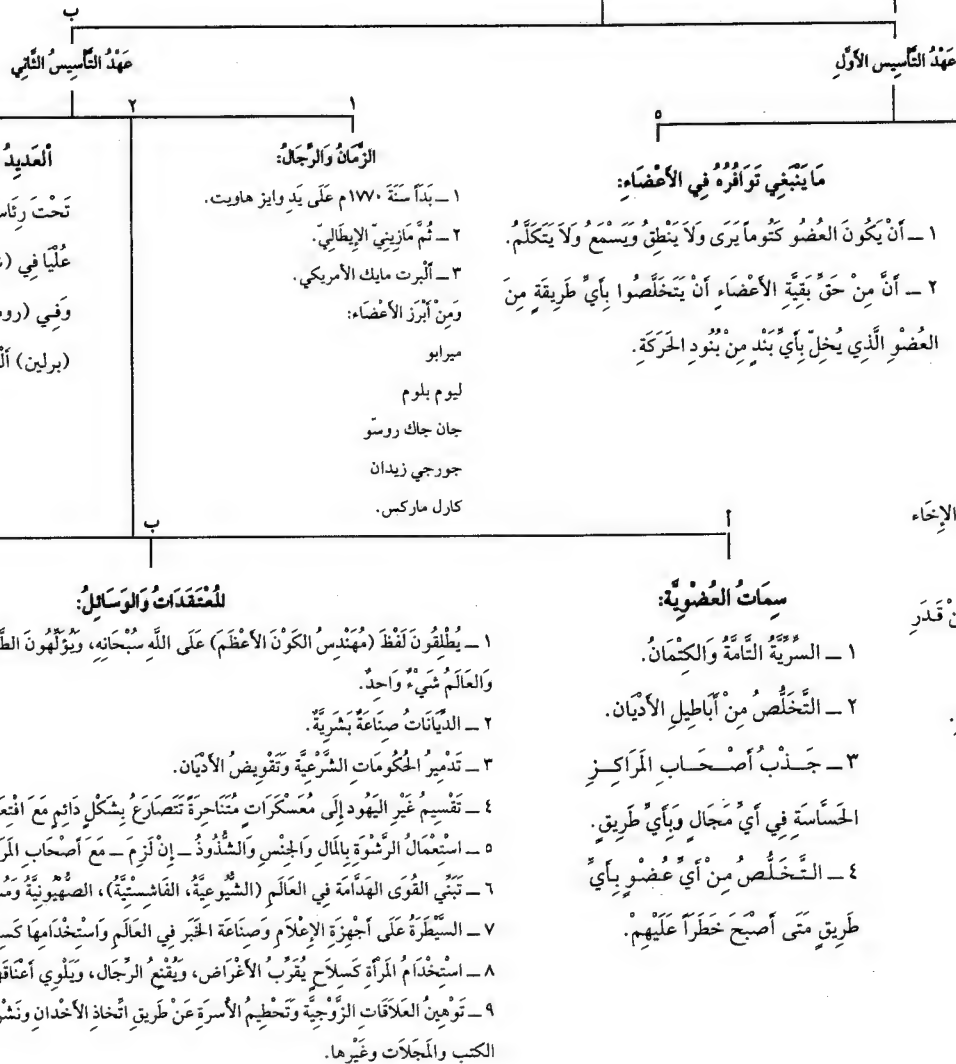
القومية العربية

وهي حركة سياسية تدعو إلى تمجيد العرب وإقامة دولة موحدة لهم تربطهم فيها اللغة والتاريخ وأواصر الدم والقرابة، ولا أثر فيها للدين.

أ	ب	ج	د
مواقع التقود	من أهم أهدافها		التأسيس والتمكين والدعاة:
تنتشر بين كثير من شباب العالم العربي وتدعو لها بعض الأحزاب (حزب البعث) ويتمسك بها بقايا الناصرية في مصر والشام، ويتباهى حكام عرب بأنهم من روادها.	جعل القومية العربية بديلاً عن الدين مما يؤدي إلى انهيار عقيدة الأمة، ويعمل على تمزيقها، ويثير القوميات الأخرى، ويبث العداوة العرقية بين شعوب المنطقة.		١- تأسست في دمشق وبيروت على وجه الخصوص جمعيات سرية ثم جمعيات علنية أدبية تعمل من أجل بث أفكار القوميين ما بين القرنين (١٨ و ١٩) وظهرت بعض الجمعيات في فرنسا، وفي الموصل وبغداد وغيرها. ٢- مكن لهذه الدعوة جمال عبد الناصر ووضع إمكانات مصر من أجلها حتى صارت مدعياً عربياً منتشراً. ٣- من أهم دعائها ساطع الحصري، وميشيل عفلق.
	من أهم الأفكار والمعتقدات		
	١- إعلاء رابطة الدم والقربى على حساب رابطة الدين. ٢- ليس للدين مكان في الروابط التي تربط الأمة. ٣- على الإنسان العربي أن يتحرر من الغيبات والخرافات والأديان. ٤- إقصاء الدين الإسلامي عن أن يكون له وجود فعلي بإعلاء شعار: الدين لله والوطن للجميع، وتقديم أخوة الوطن على أخوة الدين. ٥- يرون أن الأديان والإقليميات والتقاليد المتوارثة عقبات ينبغي التخلص منها من أجل بناء مستقبل الأمة. ٦- يرون أن العرب أمة واحدة لها مقومات الأمة وأنها تعيش على أرض واحدة. ٧- الحدود بين بلدان الوطن العربي مصنعة ينبغي أن تزول على أن تقوم فيه حكومة واحدة تحكم بالعلمانية.		

للماسونية

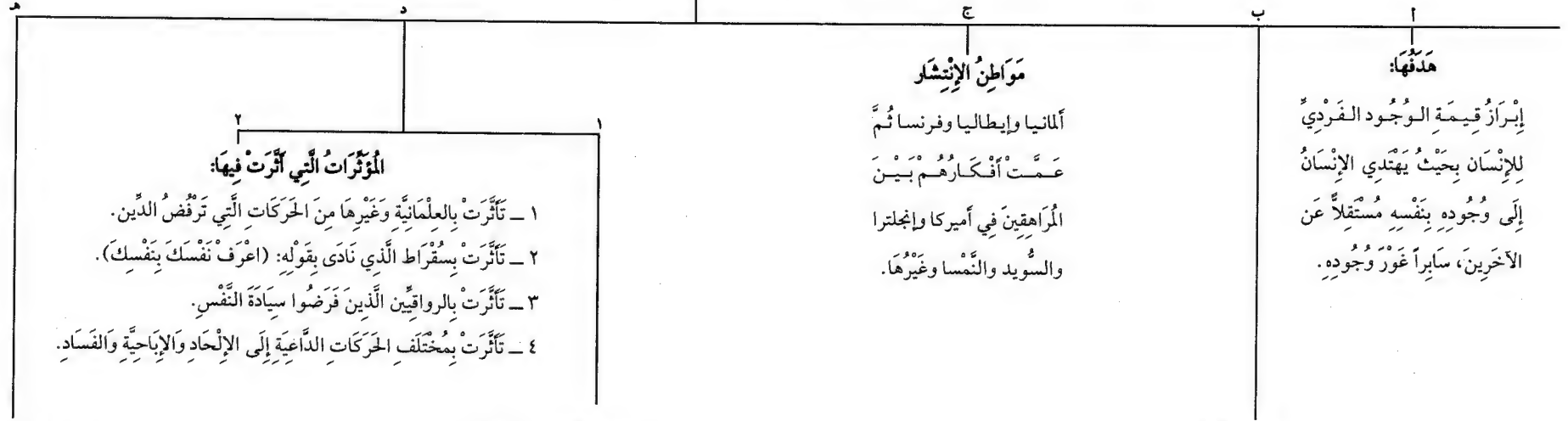
وهي منظمة سرية إرهابية يهودية غامضة تهدف إلى السيطرة على العالم بعد تقويض الحكومات الشرعية ونشر المفايد الخلقية وإثارة الفوضى والاضطراب.



المؤسسون:

- ١- هيرودس اكريبا (ملك اورشليم).
- ٢- حيرام أبيود (يهودي) نائب.
- ٣- موباب لامي (يهودي) كاتب سر أول مع سيرة أعضاء آخرين.

الوجودية
وهي تيار فلسفي يعلمي من شأن الإنسان وأنه في غير حاجة
إلى موجه من خروج ذاته بل يتبين أن يتقود الإنسان في
سلوكه وحياته حتى لا يصبح كما مهملاً لا يعا به.



من أبرز رجالها:

من أهم الأفكار والمعتقدات:

أسباب ذبوعها وانتشارها:

١ - بسكال

وهو الذي رسم طريقها، ووضع لها الخطوط العريضة لنماذج حياتها المتباينة.

٢ - كير كجورد

ولهُ أثاره في انتشار المذهب في فرنسا وألمانيا نظراً لظروف الحربين العالميتين.

٣ - جان بول سارتر

وهو أكثر الوجوديين شهرة ومؤلفاته ترجمت لعدد من اللغات.

١ - الكفر بالله ورسله وكتبه وكل غيب، وإنكار الأديان.

٢ - الإيمان المطلق بالوجود الإنساني واعتباره منطلقاً لكل فكرة.

٣ - الدعوة لطرح كل ما يربط الإنسان بالدين أو مبادئ الأخلاق أو العرف.

٤ - الإنسان حر حرية مطلقة وله أن يثبت وجوده بما يشاء من غير أي قيد.

٥ - رفض كل توجيه خارجي، وتلبية نداء الشهوات والغرائز دون قيود أو حدود.

٦ - شيوع الفوضى الأخلاقية وإباحة الجنس، وذبوع التحلل والفساد.

٧ - العمل على هدم القيم والعقائد والأديان، ولذا فهي تلقى دعماً وتأييداً من الصهيونية.

١ - تحكّم رجال الكنيسة في

الناس وجعل آرائهم البشرية

أوامر ربّانية.

٢ - الدمار الذي لحق بالبشرية

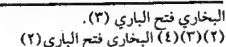
نتيجة الحرب العالمية.

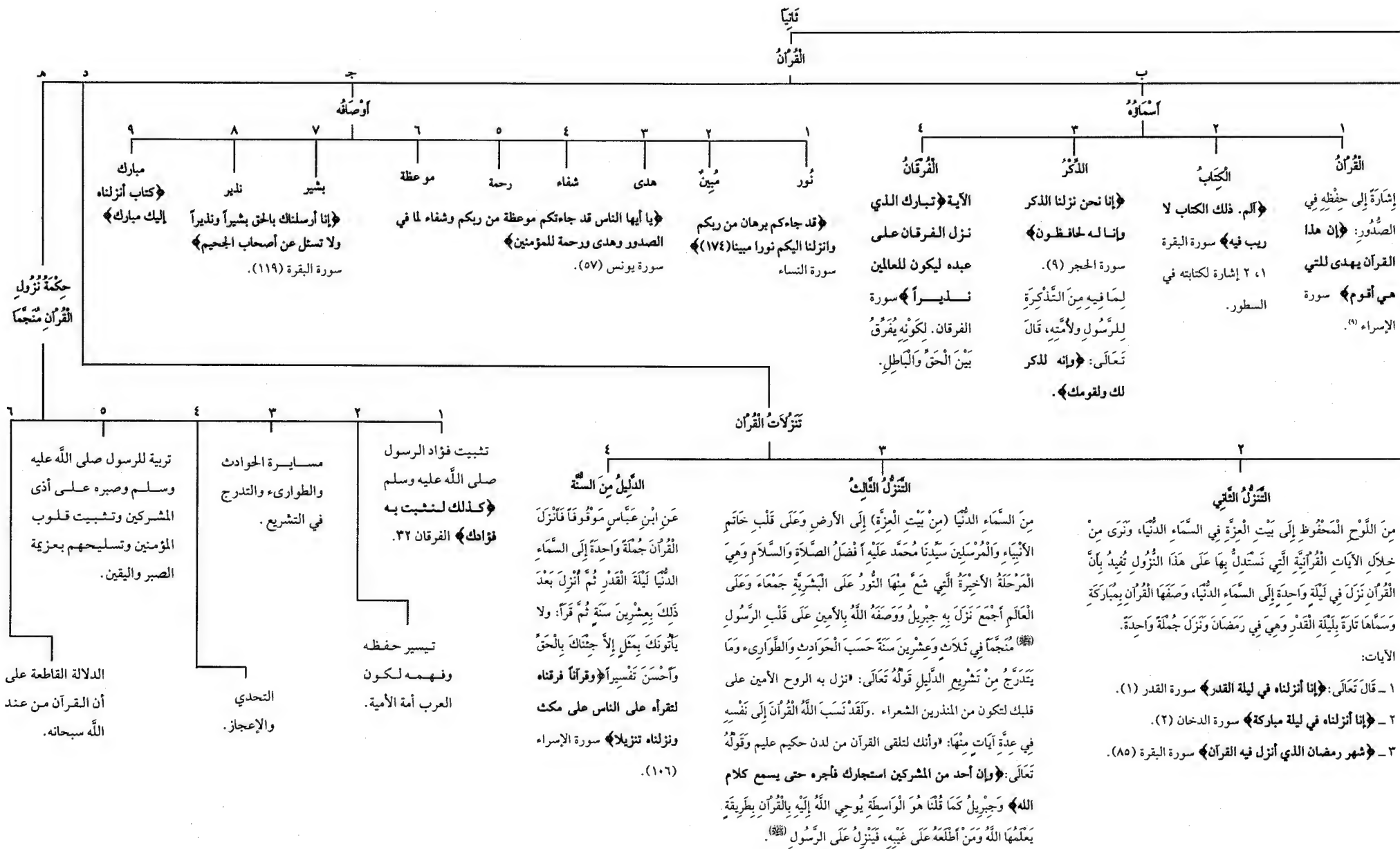
٣ - عجز رجال الدين عن تقديم

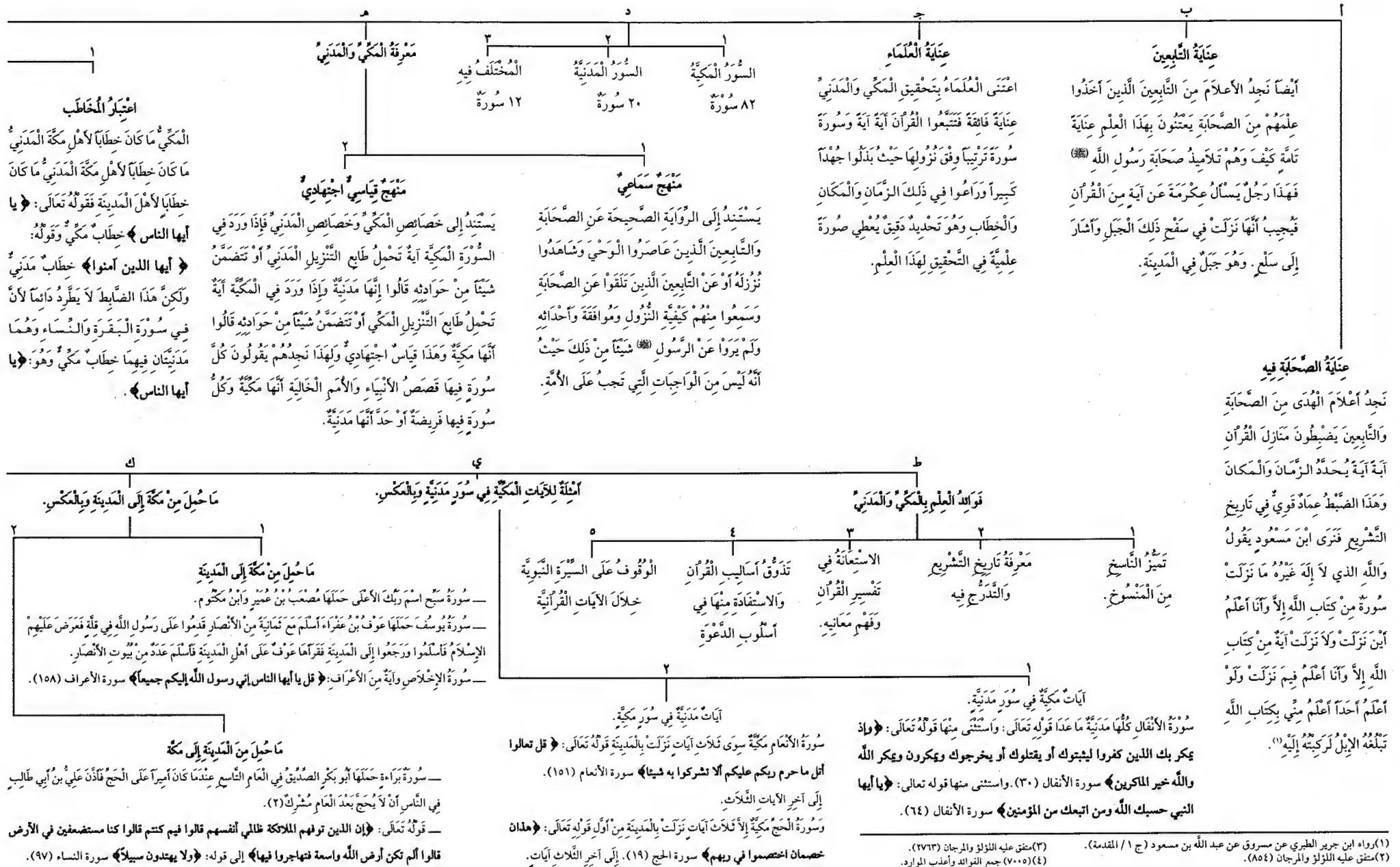
مبرر مقبول يصلح عزاء للنفس

التي حطمتها الحروب.

علوم القرآن

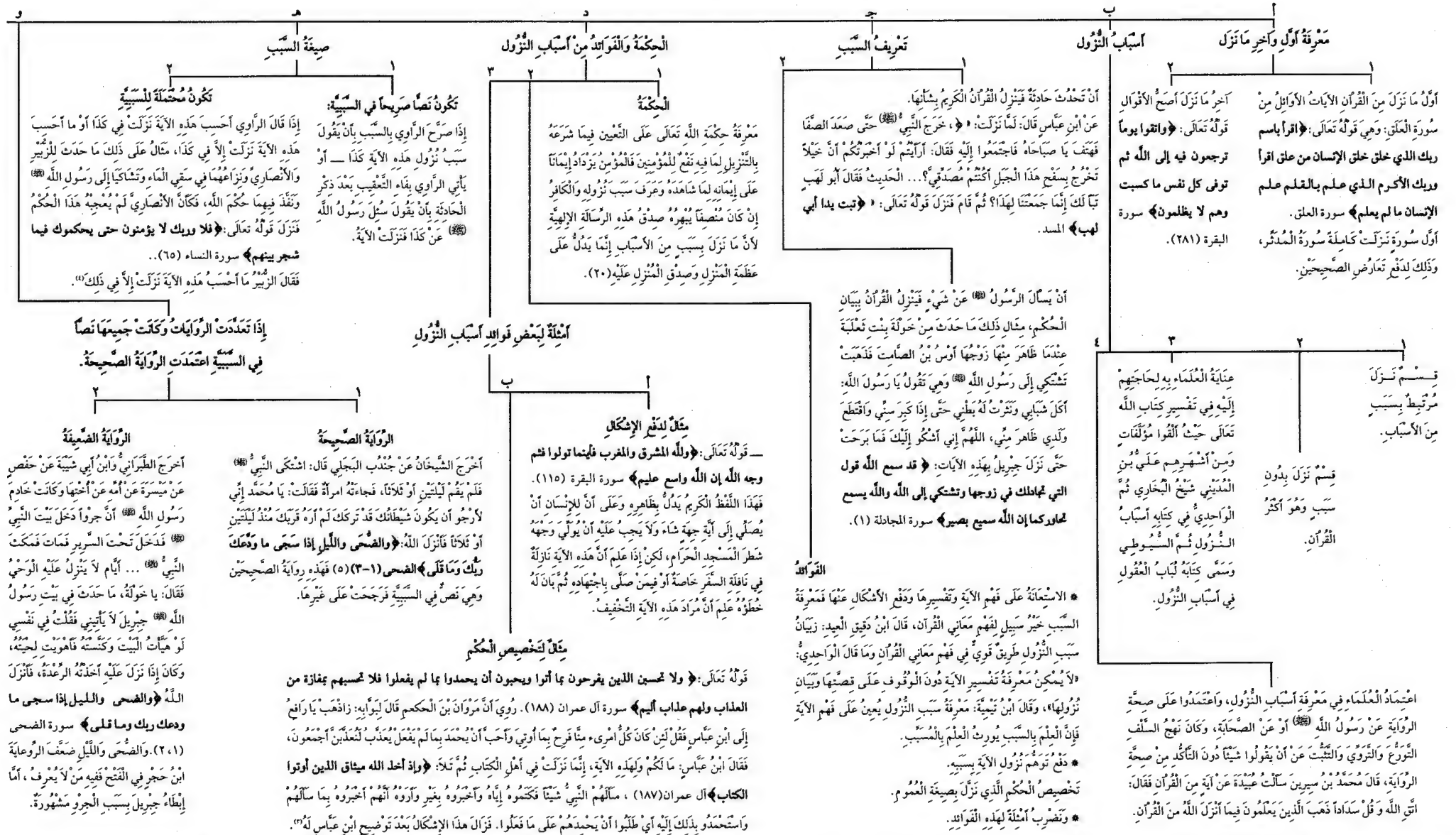






(١) رواه ابن جرير الطبري عن مسروق عن عبد الله بن مسعود (ج ١ / المقدمة).
(٢) متفق عليه للؤلؤ والمرجان (٢٧٣٦).
(٣) متفق عليه للؤلؤ والمرجان (٧٠٠٥).
(٤) متفق عليه للؤلؤ والمرجان (٨٥٤).

و الفرق بين المكي والمدني		ز مميزات وضوابط المكي		ح مميزات وضوابط المدني	
٢ اعتبار مكان النزول	٣ اعتبار زمن النزول	١ ضوابطه	٢ مميزات	١ ضوابطه	٢ مميزات
<p>قَالُوا إِنَّ الْمَكِّيَّ مَا نَزَلَ وَمَا جَاوَزَهَا كَمَنَى وَعَرَفَتْهُ وَالْمَدِينِيَّةُ وَالْمَدِينِي مَا نَزَلَ بِالْمَدِينَةِ وَمَا جَاوَزَهَا كَأَحَدٍ وَقِيَاءٍ وَسَلَمٍ وَيَتَرْتَبُ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ عَدَمُ ثُنَائِيَةِ الْقِسْمَةِ فَمَا نَزَلَ بِالْأَسْفَارِ أَوْ بِتَبُوكِ وَبَيْتِ الْمُقَدَّسِ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ هَذِهِ الْقِسْمَةِ فَلَا يُسَمَّى مَكِّيًّا وَلَا مَدِينِيًّا كَذَلِكَ يَتَرْتَبُ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ مَا نَزَلَ بِمَكَّةَ بَعْدَ الْهِجْرَةِ يَكُونُ مَكِّيًّا.</p> <p>المائدة (٣). وَهَذَا الرَّأْيُ هُوَ أَوْلَى الرَّأْيَيْنِ.</p>	<p>فَالْمَكِّيُّ مَا نَزَلَ قَبْلَ الْهِجْرَةِ وَإِنْ كَانَ يَغْيَرُ مَكَّةَ وَالْمَدِينِيُّ مَا نَزَلَ بَعْدَ الْهِجْرَةِ وَإِنْ كَانَ يَغْيَرُ الْمَدِينَةَ فَمَا نَزَلَ بَعْدَ الْهِجْرَةِ وَإِنْ كَانَ بِمَكَّةَ أَوْ عَرَفَةَ فَهُوَ كَالَّذِي نَزَلَ عَامَ الْفَتْحِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ سورة النساء (٥٨)، أَوْ نَزَلَ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَقِمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَوَضَيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ سورة المائدة (٣).</p>	<p>١ — كُلُّ سُورَةٍ فِيهَا سَجْدَةٌ. ٢ — كُلُّ سُورَةٍ فِيهَا لَفْظٌ كَلَّا. ٣ — كُلُّ سُورَةٍ فِيهَا يَا أَيُّهَا النَّاسُ. ٤ — كُلُّ سُورَةٍ فِيهَا قَصَصُ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَمْمِ الْغَابِرَةِ. ٥ — كُلُّ سُورَةٍ فِيهَا قِصَّةُ آدَمَ وَإِبْلِيسَ مَا عَدَا الْبَقْرَةَ. ٦ — كُلُّ سُورَةٍ تَفْتَتِحُ بِحُرُوفِ التَّهْجِيِّ مِثْلُ أَلَمْ - أَلِرْ - حَم... مَا عَدَا الْبَقْرَةَ وَأَلْ عِمْرَانَ.</p>	<p>١ — الدَّعْوَةُ إِلَى التَّوْحِيدِ وَعِبَادَةِ اللَّهِ وَذِكْرُ الْقِيَامَةِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَمُجَادَلَةُ الْمُشْرِكِينَ. ٢ — بَفْضِ أَعْمَالِ الْمُشْرِكِينَ مِنْ سَفْكَ دِمَاءٍ وَأَكْلِ أَمْوَالِ الْيَتَامَى وَوَادِ الْبَنَاتِ. ٣ — قُوَّةُ الْأَلْفَاظِ مَعَ قِصَرِ الْقَوَاصِلِ وَإِبْجَازِ الْعِبَارَةِ. ٤ — الْإِكْتِسَارُ مِنْ عَرْضِ قِصَصِ الْأَنْبِيَاءِ وَتَكْذِيبِ أَقْوَامِهِمْ لَهُمْ لِلْعِبَرَةِ وَالزَّجْرِ وَتَسْلِيَةِ الرَّسُولِ (ﷺ).</p>	<p>١ — كُلُّ سُورَةٍ فِيهَا فَرِيضَةٌ أَوْ حَدٌّ. ٢ — كُلُّ سُورَةٍ فِيهَا ذِكْرُ الْمُتَنَافِقِينَ. ٣ — كُلُّ سُورَةٍ فِيهَا مُجَادَلَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ. ٤ — كُلُّ سُورَةٍ تَبْدَأُ بِ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا.</p>	<p>١ — بَيَانُ الْعِبَادَاتِ وَالْمَعَامَلَاتِ وَالْحُدُودِ وَالْجِهَادِ وَالسَّلَامِ وَالْحَرْبِ وَنِظَامِ الْأُسْرَةِ وَقَوَاعِدِ الْحُكْمِ وَوَسَائِلِ التَّشْرِيعِ. ٢ — مُخَاطَبَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ وَدَعْوَتُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ. ٣ — الْكُشْفُ عَنْ سُلُوكِ الْمُتَنَافِقِينَ وَبَيَانُ خَطَرِهِمْ عَلَى الدِّينِ. ٤ — طَوْلُ الْمَقَاطِعِ وَالآيَاتِ فِي أُسْلُوبِ يُقَرَّرُ قَوَاعِدُ التَّشْرِيعِ وَأَهْدَافُهُ وَمَرَامِيهِ.</p>
١ مَا حُمِلَ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى الْحَبَشَةِ	٢ مَا نَزَلَ صَيِّقًا	٣ مَا نَزَلَ شِتَاءً	٤ مَا نَزَلَ لَيْلًا	٥ مَا نَزَلَ فِي السَّعْرِ	٦ مَا نَزَلَ بِالطَّائِفِ
<p>حُمِلَ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى الْحَبَشَةِ سُورَةُ مَرْيَمَ قَرَأَهَا جَعْفَرُ عَلَى النَّجَاشِيِّ، وَفِي رِوَايَةِ الزُّرْكَشِيِّ فِي الْبَرْهَانِ خَمْسُ آيَاتٍ مِنْ آلِ عُمَرَ بْنِ بَعَثَ بِهَا الرَّسُولُ (ﷺ) مَعَ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَلَّابٍ فِي خُصُومَةِ الرَّهْبَانِ وَالْقِسْمَيْنِ وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا يَأْتِيَ وَقَرَأَهَا جَعْفَرُ عَلَى النَّجَاشِيِّ فَلَمَّا بَلَغَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا﴾ قَالَ النَّجَاشِيُّ صَدَقُوا مَا كَانَتْ الْيَهُودِيَّةُ وَلَا النَّصْرَانِيَّةُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ ثُمَّ قَرَأَ: ﴿إِنَّ أَوَّلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لِلدِّينِ أَتَّبِعُوهُ﴾ الآية، قَالَ النَّجَاشِيُّ اللَّهُمَّ إِنِّي وَكَيْي لِأَوْلِيَاءِ إِبْرَاهِيمَ وَقَالَ صَدَقُوا وَالْمَسِيحُ ثُمَّ أَسْلَمَ النَّجَاشِيُّ وَأَسْلَمُوا.</p>	<p>١ — قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا لَا تَنْفِرُوا فِي الْحَرِّ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ﴾ التوبة (٨١). ٢ — آيَةُ الْكَلَالَةِ آخِرُ سُورَةِ النَّسَاءِ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يَفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ أَمَرُوا أَهْلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهَا أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنَّ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الْثُلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى بَيْنَ اللَّهِ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ سورة النساء (١٧٦).</p>	<p>١ — آيَاتُ الْإِفْكَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي يَوْمٍ شَاتٍ. ٢ — آيَاتُ غَزْوَةِ الْخَنْدَقِ (٣). ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ فَكَرَسْنَا عَلَيْكُمْ رِجْعًا وَجُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَكَانَ اللَّهُ مَعَ الْمُتَعَمِّلِينَ﴾ بصيرا ﴿سورة الأحزاب (٩).</p>	<p>١ — قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ سورة آل عمران (٩٠). ٢ — آيَةُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَقُوا قَالَ كَعَبٌ قَاتَزَلَّ اللَّهُ تَوْبَتَنَا حِينَ بَقِيَ الثَّلَاثُ الْأَخِيرُ مِنَ اللَّيْلِ (١٠).</p>	<p>١ — سُورَةُ الْأَنْقَالِ. ٢ — سُورَةُ الْفَتْحِ. ٣ — سُورَةُ الْحَجِّ. ٤ — وَاللَّهُ يَعْصِيكَ مِنَ النَّاسِ.</p>	<p>مَا نَزَلَ بِالطَّائِفِ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رِيكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ سورة الفرقان. مَا نَزَلَ بِالْحَبَشَةِ: ﴿إِنْ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَاكِ إِلَى مَعَادٍ﴾ سورة القصص (٨٥). مَا نَزَلَ فِي بَيْتِ الْمُقَدَّسِ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ: ﴿وَسَلِّ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا اجْعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ سورة الزخرف (٤٥). مَا نَزَلَ فِي الْحُدَيْبِيَّةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ﴾ سورة الرعد (٣٠).</p>



(٩) متفق عليه للزور والمرجان (٩٥٢).

(١٠) الحديث ضعيف أخرجه الزوار والطبراني — مجمع الزوائد ٦/ ١١٩ — وقال السيوطي في لباب النقول أخرجه الحاكم والبيهقي في الدلائل والزوار آ. هـ. (صفة الصفوة ١/ ٣٧٦).

(١١) الترمذي وقال حديث حسن غريب وأخرجه النسائي وابن حبان والطبراني والحاكم وصححه والبيهقي وغيرهم (تحفة الأحوذ ٨/ ٥٧٦).

(٥) البخاري (فتح ٤٩٥٠) ومسلم (١٧٩٧).

(٦) البخاري (فتح ٤٧٦١).

(٧) الترمذي وقال حسن صحيح وأحمد (تحفة الأحوذ ٨/ ٥٧٦).

(٨) البخاري (فتح ٤٧٤٧).

(١) البخاري (٤٧٠) ومسلم (٢٠٨).

(٢) ابن ماجه (٢٠٦٣) والحاكم في المستدرک (٤٨١/ ٢) وصححه ووافقه الذهبي (جامع الوصول ٢/ ٣٧٩).

(٣) البخاري (فتح ٤٥٦٨).

(٤) البخاري (فتح ٤٥٥٥).

ل	ك	ي	ط	ح	ز
<p>تقدم نزول الآية على الحكم</p> <p>١</p> <p>٢</p> <p>٣</p> <p>الْمَثَلُ الثَّانِي:</p> <p>قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا أَقْسَمُ بِهَذَا الْبَلَدِ وَأَنْتَ حَلَّ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ سورة البلد (١) ..</p> <p>السُّورَةُ مَكِّيَّةٌ قَالَ الْبَغَوِيُّ وَقَدْ ظَهَرَ أَنَّ الْحُلَّ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ حَتَّى قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «حَلَّ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارِ» (٣).</p> <p>الْمَثَلُ الثَّلَاثُ:</p> <p>قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَيَزِمُ الْجَمْعُ دِيُولُونَ الدِّينَ﴾. قَالَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ: كُنْتُ لَا أَفْرِي أَيَّ الْجَمْعِ يَزِمُ؟ فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ بَدْرٍ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿سَيَزِمُ الْجَمْعُ دِيُولُونَ﴾ سورة القمر (٤٥) ..</p>	<p>تَعَدُّدُ النَّزُولِ مَعَ وَحْدَةِ السَّبَبِ</p> <p>١</p> <p>٢</p> <p>٣</p> <p>عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: تَغْزُوا الرِّجَالُ وَلَا تَغْزُوا النِّسَاءَ وَإِنَّمَا لَنَا نِصْفُ الْمِيرَاثِ قَالَتْ: اللَّهُ: ﴿وَلَا تَحْتَمِلُوا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ﴾ سورة النساء (٣٢) - (١٤) (٣).</p> <p>ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ نَوْعًا يَتَّصِلُ بِسَبَابِ النَّزُولِ سَمَوْهُ تَقَدُّمُ نَزُولِ الْآيَةِ عَلَى الْحُكْمِ وَضَرَبُوا امْتِلًا عَلَى ذَلِكَ: الْمَثَلُ الْأَوَّلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ دِيُولُونَ الدِّينَ. قَالَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ: كُنْتُ لَا أَفْرِي أَيَّ الْجَمْعِ يَزِمُ؟ فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ بَدْرٍ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: ﴿سَيَزِمُ الْجَمْعُ دِيُولُونَ﴾ سورة القمر (٤٥) ..</p>	<p>تَعَدُّدُ النَّزُولِ مَعَ وَحْدَةِ السَّبَبِ</p> <p>١</p> <p>٢</p> <p>٣</p> <p>قَدْ يَتَعَدَّدُ مَا يَنْزِلُ وَالسَّبَبُ وَاحِدٌ وَلَا شَيْءَ فِي ذَلِكَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا أَسْمَعُ اللَّهَ ذَكَرَ النِّسَاءَ فِي الْهَجْرَةِ يَشِيءُ: فَانْزَلْ اللَّهُ: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أَضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ سورة آل عمران (١٩٥) - (١٢) - (٣).</p> <p>عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَنَا لَا نَذْكُرُ فِي الْقُرْآنِ كَمَا يَذْكُرُ الرِّجَالُ، فَانْزَلَتْ: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ سورة الأحزاب (٢٥).</p>	<p>إِذَا تَسَلَّطَتِ الرُّوَايَاتُ فِي التَّرْجِيحِ وَكَانَ الزَّمَنُ مُقَارِبًا بَيْنَهُمَا إِنْ أَسْكَنَ مِثَالٌ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ سورة النور (٦).</p> <p>وَالْآيَةُ نَزَلَتْ فِي:</p> <p>١</p> <p>٢</p> <p>٣</p> <p>النتيجة</p> <p>أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ عَنْ أَبِي بِنِ كَيْسٍ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمَ أُحُدٍ أَصِيبَ مِنَ الْأَنْصَارِ أَرْبَعَةٌ وَسِتُونَ وَمِنَ الْمُهَاجِرِينَ سِتَّةٌ مِنْهُمْ حَمَزَةٌ فَمَثَلُوا بِهِ فَقَالَتْ الْأَنْصَارُ: لَأَنْ أَصَبْنَا مِنْهُمْ يَوْمًا مِثْلَ هَذَا لَنَرِيَنَّ عَلَيْهِمْ فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ أَنْزَلَ إِلَهُ: ﴿وَإِنْ عَاقِبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عَاقِبْتُمْ بِهِ﴾ سورة النحل (١٢٦). فَهَذِهِ الرُّوَايَةُ تُفِيدُ أَنَّهَا نَزَلَتْ بِمِثْلَةِ يَوْمِ الْفَتْحِ وَبَيْنَ عَزْرَةِ أُحُدٍ وَبَيْنَ غَزْوَةِ أُحُدٍ وَنَزَلَتْ مَكَّةَ بَعْضُ سِينٍ فَلَا بُدَّ أَنْ تَحْمِلَهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ أَنْخَفْنَا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مَصْلً: فَتَزَلَّتْ: ﴿وَاتَّخَلَّوْا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مَصْلً﴾ سورة البقرة (١٢٥) .. وَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ نِسَاءَكَ يَدْخُلْنَ عَلَيْكَ الْبِرَّ وَالْفَاجِرَ فَلَوْ أَمَرْتَهُنَّ أَنْ يَحْتَجِبْنَ فَتَزَلَّتْ آيَةُ الْحِجَابِ، وَاجْتَمَعَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نِسَاؤُهُ فِي الْغَيْبَةِ فَقُلْتُ لَهُنَّ: ﴿عَسَى رِيَهُ إِنْ طَلَعْنَ أَنْ يَبْدِلَهُنَّ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُمْ﴾ سورة التحريم (٥). فَتَزَلَّتْ كَذَلِكَ: ﴿وَفِي رُؤْيَاةٍ مُسْلِمٌ وَأَقْفَتْ رِيِي فِي ثَلَاثٍ - فِي الْحِجَابِ وَفِي أَسَارَى بَدْرٍ وَفِي مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ﴾</p>	<p>إِذَا تَسَلَّطَتِ الرُّوَايَاتُ فِي التَّرْجِيحِ وَكَانَ الزَّمَنُ مُقَارِبًا بَيْنَهُمَا إِنْ أَسْكَنَ مِثَالٌ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ سورة النور (٦).</p> <p>وَالْآيَةُ نَزَلَتْ فِي:</p> <p>١</p> <p>٢</p> <p>٣</p> <p>النتيجة</p> <p>أَخْرَجَ الشَّيْخَانِ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ عُبَيْرَ أُنْثَى عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ وَكَانَ سَيْدَ بَنِي عَجْلَانَ قَالَ: كَيْفَ تَقُولُونَ فِي رَجُلٍ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَلْتُهُ فَتَقْتُلُونَهُ أَمْ كَيْفَ يَصْنَعُ؟ وَالحديث طويل وفي نهاية الحديث يقول الرسول ﷺ لعوير: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ الْقُرْآنَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ﴾ فَأَمَرَهُمَا الرَّسُولُ ﷺ بِالْمُلَاعَاةَةِ فَلَاَعْنَاهَا (٩).</p> <p>بِالْآيَاتِ الَّتِي نَزَلَتْ فِي هِلَالٍ.</p>	<p>إِذَا تَسَلَّطَتِ الرُّوَايَاتُ فِي الصَّحَّةِ وَرُجِّحَتْ إِحْدَاهَا عَلَى الْأُخْرَى بِوَجْهِ مِنْ وَجْهِهِ التَّرْجِيحِ.</p> <p>١</p> <p>٢</p> <p>٣</p> <p>رَوَايَةُ صَحِيحَةٍ</p> <p>رَجَّحَ الْعُلَمَاءُ رَوَايَةَ ابْنِ مَسْعُودٍ لِحُضُورِهِ الْقِصَّةِ وَلَاحِظًا رَوَايَةَ الصَّحِيحِينَ.</p> <p>أَخْرَجَ الْبَغَوِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ هِلَالِ بْنِ أُمِيَّةٍ حِينَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِشْرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْبَيْتَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ» فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنِّي لَصَادِقٌ فَلْيَنْزِلَنَّ اللَّهُ تَعَالَى مَا يَبْرِئُ ظَهْرِي مِنَ الْحَدِّ، فَنَزَلَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ النور (٦-٧).</p>
<p>تَعَدُّدُ مَا نَزَلَ فِي شَخْصٍ وَاحِدٍ</p> <p>١</p> <p>٢</p> <p>تَزَلَّتْ آيَاتُ فِي سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: كَانَتْ أُمِّي حَلَفَتْ أَنْ تَأْكُلَ وَتَشْرَبَ حَتَّى أَفَارِقَ مُحَمَّدًا ﷺ قَالَتْ: اللَّهُ: ﴿وَإِنْ جَاءَدْتَكَ عَلَى أَنْ تَشْرَبَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ حِلْمٌ فَلَا تَطْعَمْ﴾ سورة لقمان (١٠) - (١٨).</p> <p>فَاجْعَبْنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَبْ لِي هَذَا فَتَزَلَّتْ سُورَةُ الْأَنْشَاءِ.</p>	<p>تَعَدُّدُ مَا نَزَلَ فِي شَخْصٍ وَاحِدٍ</p> <p>١</p> <p>٢</p> <p>مُؤَلَّفَاتُ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ</p> <p>أَخْرَجَ الْبَغَوِيُّ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «قَالَ عَمْرُ وَأَقْفَتْ رِيِي فِي ثَلَاثٍ. قُلْتُ: فَتَزَلَّتْ: ﴿وَاتَّخَلَّوْا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مَصْلً﴾ سورة البقرة (١٢٥) .. وَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ نِسَاءَكَ يَدْخُلْنَ عَلَيْكَ الْبِرَّ وَالْفَاجِرَ فَلَوْ أَمَرْتَهُنَّ أَنْ يَحْتَجِبْنَ فَتَزَلَّتْ آيَةُ الْحِجَابِ، وَاجْتَمَعَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نِسَاؤُهُ فِي الْغَيْبَةِ فَقُلْتُ لَهُنَّ: ﴿عَسَى رِيَهُ إِنْ طَلَعْنَ أَنْ يَبْدِلَهُنَّ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُمْ﴾ سورة التحريم (٥). فَتَزَلَّتْ كَذَلِكَ: ﴿وَفِي رُؤْيَاةٍ مُسْلِمٌ وَأَقْفَتْ رِيِي فِي ثَلَاثٍ - فِي الْحِجَابِ وَفِي أَسَارَى بَدْرٍ وَفِي مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ﴾</p>	<p>تَعَدُّدُ مَا نَزَلَ فِي شَخْصٍ وَاحِدٍ</p> <p>١</p> <p>٢</p> <p>مُؤَلَّفَاتُ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ</p> <p>أَخْرَجَ الْبَغَوِيُّ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «قَالَ عَمْرُ وَأَقْفَتْ رِيِي فِي ثَلَاثٍ. قُلْتُ: فَتَزَلَّتْ: ﴿وَاتَّخَلَّوْا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مَصْلً﴾ سورة البقرة (١٢٥) .. وَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ نِسَاءَكَ يَدْخُلْنَ عَلَيْكَ الْبِرَّ وَالْفَاجِرَ فَلَوْ أَمَرْتَهُنَّ أَنْ يَحْتَجِبْنَ فَتَزَلَّتْ آيَةُ الْحِجَابِ، وَاجْتَمَعَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نِسَاؤُهُ فِي الْغَيْبَةِ فَقُلْتُ لَهُنَّ: ﴿عَسَى رِيَهُ إِنْ طَلَعْنَ أَنْ يَبْدِلَهُنَّ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُمْ﴾ سورة التحريم (٥). فَتَزَلَّتْ كَذَلِكَ: ﴿وَفِي رُؤْيَاةٍ مُسْلِمٌ وَأَقْفَتْ رِيِي فِي ثَلَاثٍ - فِي الْحِجَابِ وَفِي أَسَارَى بَدْرٍ وَفِي مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ﴾</p>	<p>إِذَا تَسَلَّطَتِ الرُّوَايَاتُ فِي التَّرْجِيحِ وَكَانَ الزَّمَنُ مُقَارِبًا بَيْنَهُمَا إِنْ أَسْكَنَ مِثَالٌ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ سورة النور (٦).</p> <p>وَالْآيَةُ نَزَلَتْ فِي:</p> <p>١</p> <p>٢</p> <p>٣</p> <p>النتيجة</p> <p>أَخْرَجَ الشَّيْخَانِ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّ عُبَيْرَ أُنْثَى عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ وَكَانَ سَيْدَ بَنِي عَجْلَانَ قَالَ: كَيْفَ تَقُولُونَ فِي رَجُلٍ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَلْتُهُ فَتَقْتُلُونَهُ أَمْ كَيْفَ يَصْنَعُ؟ وَالحديث طويل وفي نهاية الحديث يقول الرسول ﷺ لعوير: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ الْقُرْآنَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ﴾ فَأَمَرَهُمَا الرَّسُولُ ﷺ بِالْمُلَاعَاةَةِ فَلَاَعْنَاهَا (٩).</p> <p>بِالْآيَاتِ الَّتِي نَزَلَتْ فِي هِلَالٍ.</p>	<p>إِذَا تَسَلَّطَتِ الرُّوَايَاتُ فِي الصَّحَّةِ وَرُجِّحَتْ إِحْدَاهَا عَلَى الْأُخْرَى بِوَجْهِ مِنْ وَجْهِهِ التَّرْجِيحِ.</p> <p>١</p> <p>٢</p> <p>٣</p> <p>رَوَايَةُ صَحِيحَةٍ</p> <p>رَجَّحَ الْعُلَمَاءُ رَوَايَةَ ابْنِ مَسْعُودٍ لِحُضُورِهِ الْقِصَّةِ وَلَاحِظًا رَوَايَةَ الصَّحِيحِينَ.</p> <p>أَخْرَجَ الْبَغَوِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ هِلَالِ بْنِ أُمِيَّةٍ حِينَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِشْرِيكِ بْنِ سَحْمَاءَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْبَيْتَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ» فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنِّي لَصَادِقٌ فَلْيَنْزِلَنَّ اللَّهُ تَعَالَى مَا يَبْرِئُ ظَهْرِي مِنَ الْحَدِّ، فَنَزَلَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ النور (٦-٧).</p>	

(١٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (تَحْفَةُ الْأَحْوَدِيِّ ٥٠١٢) وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَابْنُ جَرِيرٍ وَالْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ ثُمَّ قَالَ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبَغَوِيِّ وَلَمْ يَخْرُجْ عَنْ عَبْدِ الْقَادِرِ الْأَرْنَؤُوطِ وَابْنِ سَلَمَةَ لَمْ يَخْرُجْ لَهُ سِوَى التِّرْمِذِيِّ وَلَمْ يُوَثِّقْهُ غَيْرُ ابْنِ حِبَّانَ هـ (جَامِعُ الْأَصُولِ ٧٦ / ٢).

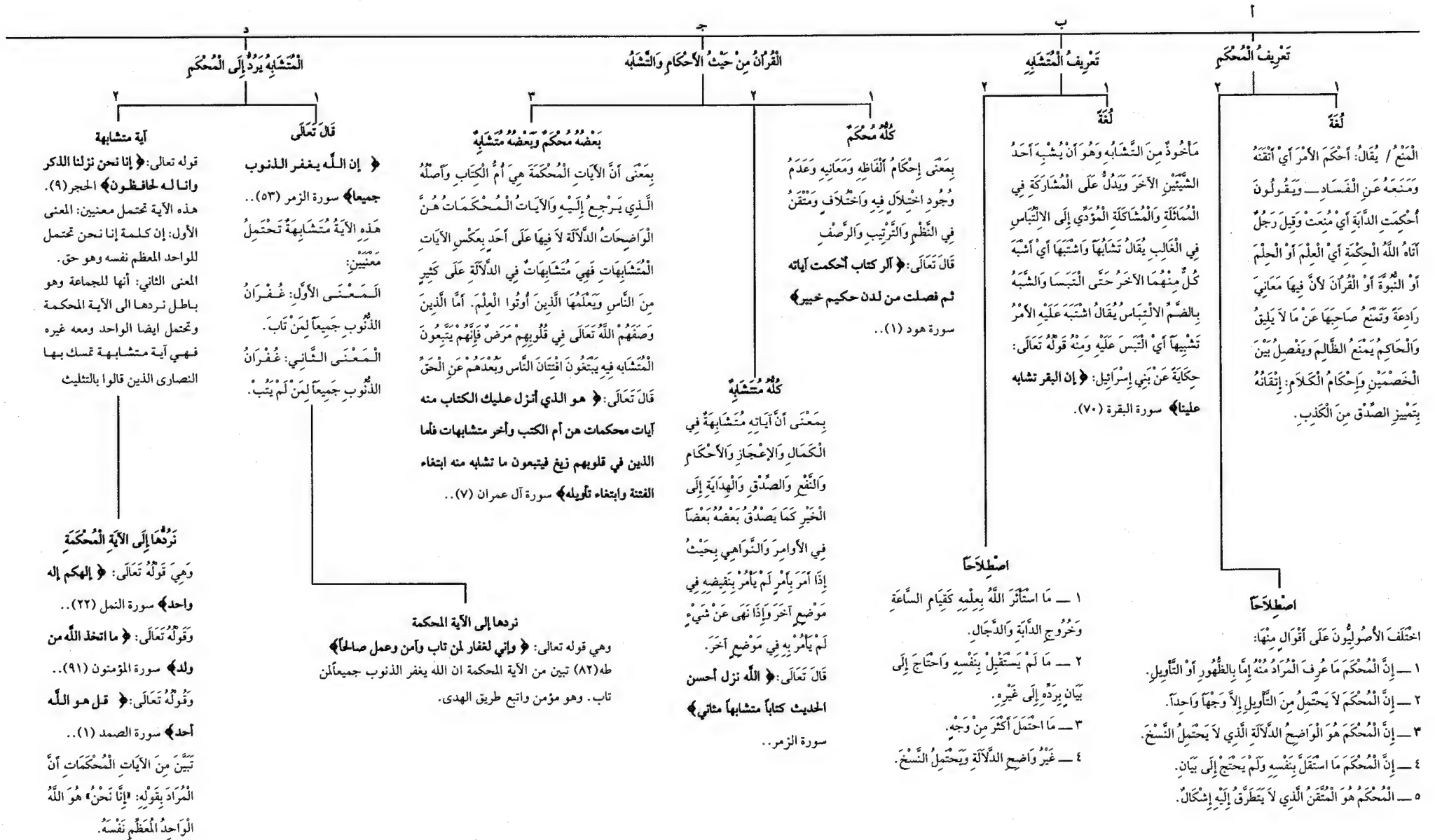
(١٣) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٢٠٩) وَقَالَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَمَالِكُ وَابْنُ جَرِيرٍ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَأَقْرَأَهُ الدَّهْلِيُّ وَاللُّغْزُ لِأَحْمَدَ (الْمَنْتَجِعُ الرَّبَّانِيُّ ٣٢٩ / ١٨) وَحَسَنَهُ عَبْدُ الْقَادِرِ الْأَرْنَؤُوطِ (جَامِعُ الْأَصُولِ ٣٠٧ / ٢).

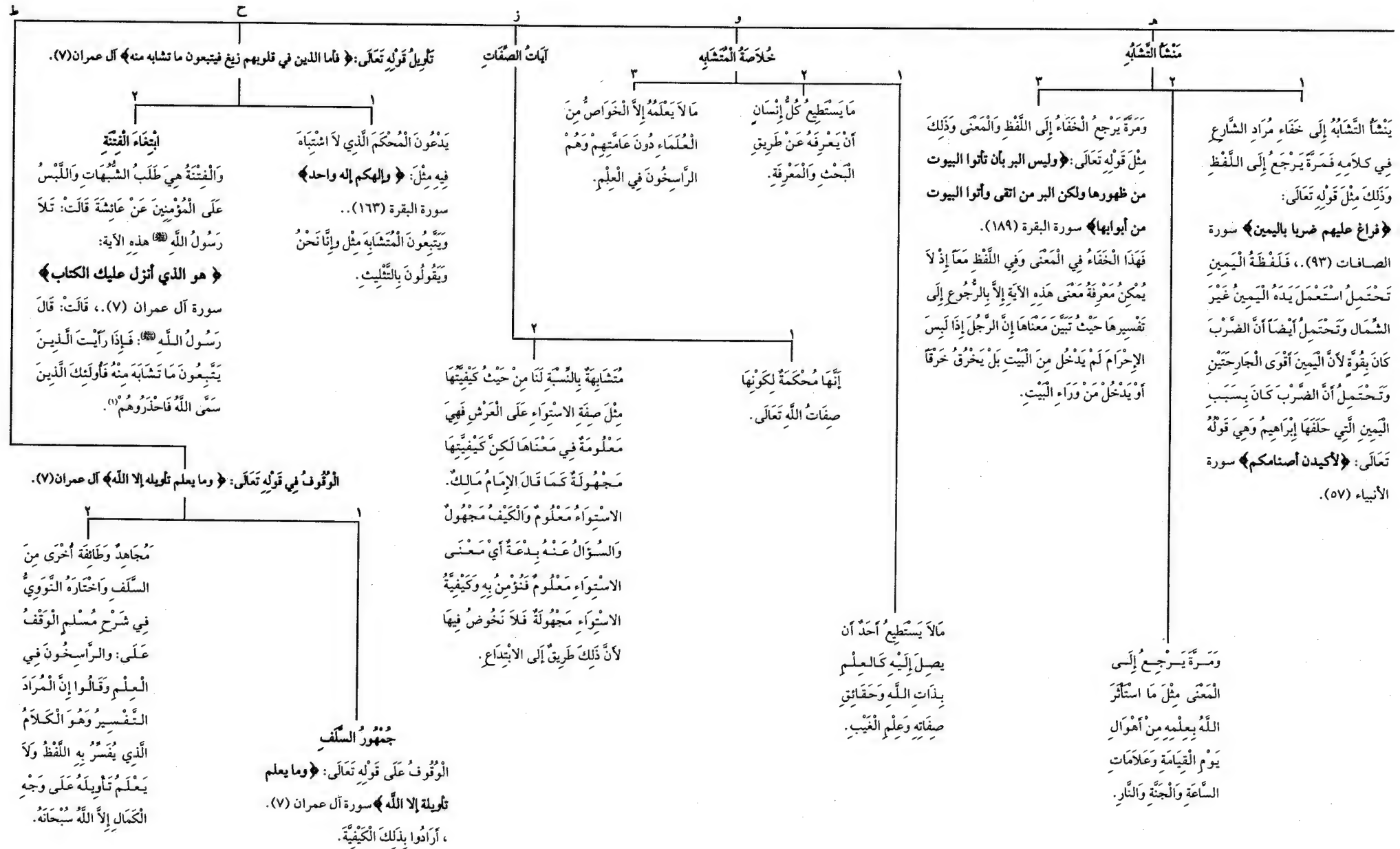
(١٤) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ هَذَا حَدِيثٌ مُرْسَلٌ (تَحْفَةُ الْأَحْوَدِيِّ ٥٠١١) وَقَالَ الْحَافِظُ فِي زَالَتِصَحِّحِ (١٩٤ / ٦) رَدًّا عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ مُجَاهِدًا لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: وَإِنْ كَانَ هَذَا ثَابِتًا فَتَبَيَّنَتْ عِنْدَنَا إِتِّصَالُ الْحَدِيثِ وَصَحَّتْ (جَامِعُ الْأَصُولِ / ٥٦٣).

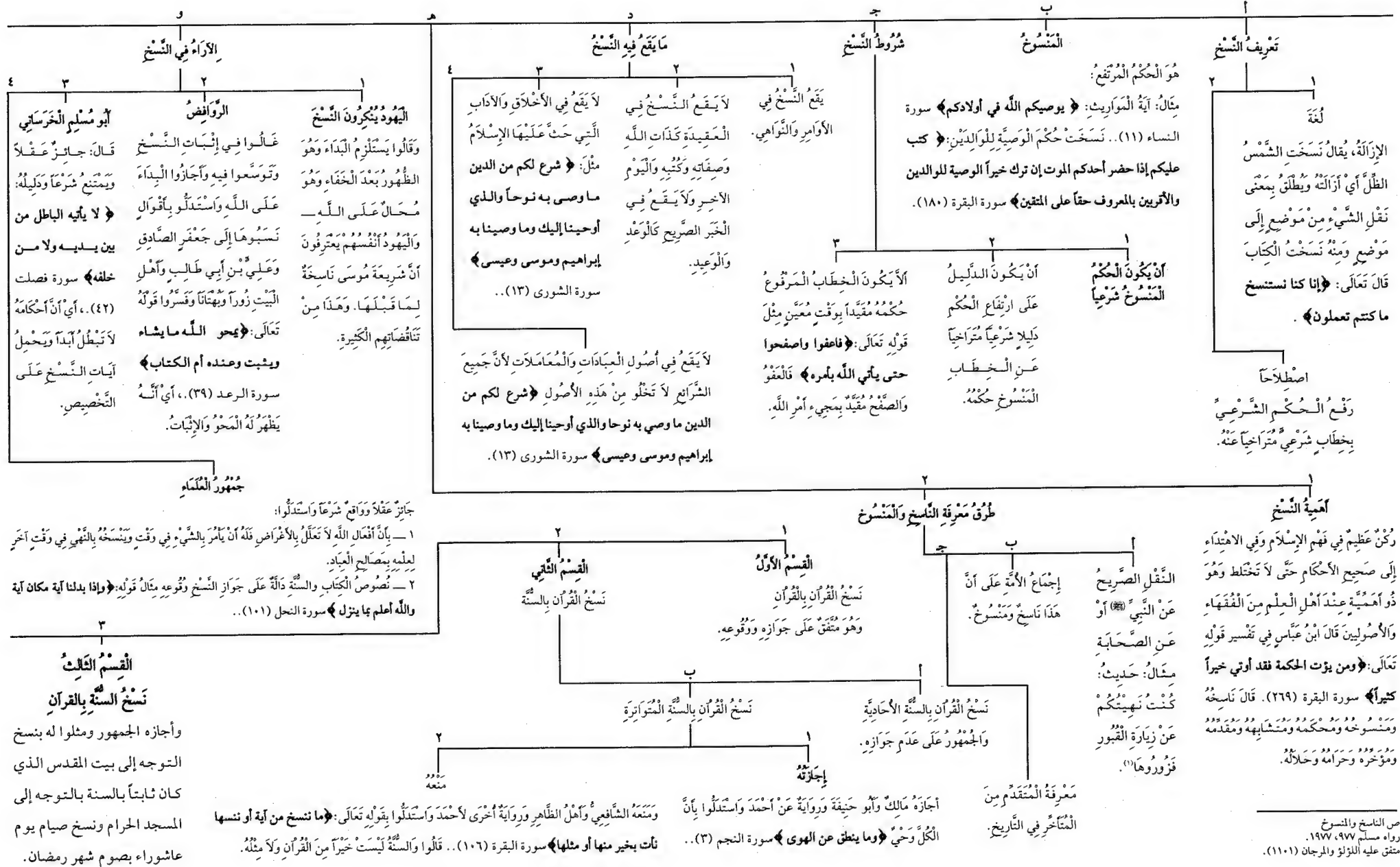
يُطْلَقُ جَمْعُ الْقُرْآنِ وَرَوَاؤُهُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ أَحَدَ مَعْنَيْنِ.	الْجَمْعُ الثَّانِي: فِي عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ.	الْجَمْعُ الثَّالِثُ: فِي عَهْدِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ
المَعْنَى الْأَوَّلُ	الدَّاهِي إِلَى ذَلِكَ	الدَّاهِي إِلَى ذَلِكَ
<p>جَمَعَهُ بِمَعْنَى حِفْظِهِ — وَجَمَاعُ الْقُرْآنِ حِفْظُهُ. وَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ الَّذِي وَدَّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَحْرُكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ إِنْ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ سورة القيامة (١٦، ١٧). أَيْ إِنْ عَلَيْنَا أَنْ نَجْمَعَهُ فِي صَدْرِكَ وَنَبَيِّنَهُ بِلِسَانِكَ.</p>	<p>وَأَجَهَتْ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقُ عِنْدَ قِيَامِهِ بِأَمْرِ الْخِلَافَةِ أَحْدَاثَ جَسَامٍ فِي ارْتِدَادِ جَمَهَرَةِ الْعَرَبِ فَجَهَزَ الْجِيُوشَ لِجَاهِرَةِ الْمُؤْتَدِينَ حَيْثُ اسْتَشْهَدَ فِي مَعْرَكَةِ الْيَمَامَةِ عَدَدٌ كَثِيرٌ مِنَ الصَّحَابَةِ كَمَا اسْتَشْهَدَ مِنَ الْقُرَاءِ وَحَفَظَةِ الْقُرْآنِ سَبْعُونَ مِمَّا جَعَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يُشِيرُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ بِجَمْعِ الْقُرْآنِ وَكِتَابَتِهِ خَشْيَةَ الْفُتْيَا وَالنِّسْيَانِ إِلَّا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ نَفَرَ لِهَذِهِ الْمَشُورَةِ بِأَدَى الْأَمْرِ وَقَالَ كَيْفَ أَقُومُ بِعَمَلٍ لَمْ يَقُمْ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ ذَلِكَ وَاللَّهِ خَيْرٌ، وَمَا زَالَ عُمَرُ يَرَاوِدُهُ حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِمَا شَرَحَ بِهِ صَدْرَ عُمَرَ فَأَرْسَلَ إِلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَأَشَارَ عَلَيْهِ بِجَمْعِ الْقُرْآنِ — فَرَفَضَ بِأَدَى الْأَمْرِ إِلَّا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقِ يَدُورُهُ أَخَذَ بَيِّنَ لَهُ أَنَّ هَذَا الْعَمَلَ الْمُرَادُ بِهِ حِفْظُ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ خَيْرٌ عَمَلٍ حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَ زَيْدٍ لِهَذَا الْعَمَلِ.</p>	<p>اِخْتِلَافُ الْأُمَّةِ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فَكُلُّ مُصْرٍ مِنَ الْأَنْصَارِ يَقْرَأُ بِقِرَاءَتِهِ الَّتِي تَلَقَّاهَا مِنْ ذَلِكَ الصَّحَابِيِّ وَلَقَدْ بَلَغَ هَذَا الْخِلَافُ أَشَدَّهُ وَكَادَ يَكْفُرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فَلَمَّغَ الْخَبِيرُ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ فَأَرْسَلَ إِلَى حَفْصَةَ أَنْ أَرْسِلِي إِلَيْنَا الصُّحُفَ نَنْسَخُهَا فِي الْمَصَاحِفِ ثُمَّ رَدَّهَا إِلَيْكَ فَعَمَلَتْ فَأَمَرَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَثَلَاثَةٌ نَفَرٌ مِنْ قُرَيْشٍ يَنْسَخُهَا فِي الْمَصَاحِفِ.</p> <p>مَنْهَجُ عُثْمَانَ فِي جَمْعِ الْقُرْآنِ</p> <p>قَالَ عُثْمَانُ لِلرُّهْطِ الْقُرَشِيِّينَ الثَّلَاثَةِ إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدٌ فِي شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ فَارْتَدُّوا بِلِسَانِ قُرَيْشٍ فَإِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ فَفَعَلُوا حَتَّى إِذَا اسْتَكْمَلَ نَسَخُ الْمَصَاحِفِ مِنَ الصُّحُفِ الَّتِي عِنْدَ حَفْصَةَ رَدَّ عُثْمَانُ الْمَصْحَفَ إِلَيْهَا وَكَانَ جَمَعُهُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنَ الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ الَّتِي كَانَتْ مُوجُودَةً فِي الْمَصْحَفِ حَتَّى لَا تَخْتَلِفَ الْأُمَّةُ بِوَجْهِ مِنَ الرُّجُوهِ وَحَرَقَ بَقِيَّةَ الْمَصَاحِفِ الْمَكْتُوبَةِ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ وَهَكَذَا تَمَّ لِعُثْمَانَ جَمْعُ الْقُرْآنِ عَلَى قِرَاءَةٍ وَاحِدَةٍ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ وَتَلَقَّتْ الْأُمَّةُ هَذَا الْعَمَلَ الْجَلِيلَ بِالْقَبُولِ وَتَرَكَتْ الْقِرَاءَةَ بِالْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ وَبِهَذَا قَطَعَ عُثْمَانُ دَائِرَ الْفِتْنَةِ وَحَسَمَ الْخِلَافَ وَأَرْسَلَ إِلَى كُلِّ مُصْرٍ مُصْحَفًا عُثْمَانِيًّا وَحَرَقَ عُثْمَانِيًّا وَحَرَقَ جَمِيعَ الْمَصَاحِفِ وَهَذَا يُسَمَّى بِالْجَمْعِ الثَّالِثِ لِلْقُرْآنِ.</p>
عُصُورُ جَمْعِهِ	الْجَمْعُ الْأَوَّلُ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ	شِبْهَتَانِ حَوْلَ جَمْعِ الْقُرْآنِ
<p>حِفْظُهُ فِي الصُّدُورِ، قَالُوا الْحِفَاطُ وَالْقُرَاءُ هُوَ الرَّسُولُ ﷺ فَكَانَ يَتَرَقَّبُ نَزُولَ الْقُرْآنِ يَشُوقُ وَيَسْتَعْجِلُ قِرَاءَتَهُ حَتَّى طَمَأَنَّهُ اللَّهُ وَقَالَ لَهُ: ﴿لَا تَحْرُكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ إِنْ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾. فَلَمَّا قُرِئَتْ فَاتَّحَ قِرَاءَتَهُ. ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ سورة القيامة (١٦، ١٧، ١٨). ثُمَّ تَأَسَّى الصَّحَابَةُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حِفْظِهِمْ لِلْقُرْآنِ شَغَفًا بِأَصْلِ الدِّينِ وَمَصْدَرُ الرِّسَالَةِ فَكُلَّمَا نَزَلَتْ آيَةٌ حَفِظَتْ فِي الصُّدُورِ وَوَعَتْهَا الْقُلُوبُ حَيْثُ كَانَتْ الْأُمَّةُ الْعَرَبِيَّةُ بِسَجِيَّتِهَا قُوَّةَ الذاكرةِ تَسْتَعِيزُ عَنْ أَمْنِهَا فِي كِتَابَةِ أَخْبَارِهَا وَأَنْسَابِهَا بِسِجْلِ صُدُورِهَا وَقَدْ حَفِظَ الْقُرْآنَ عَدَدٌ كَثِيرٌ مِنَ الصَّحَابَةِ فَقَدْ رَوَتْ الْأَحَادِيثُ أَنَّهُ قُلَّ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ سَبْعُونَ قَارِئًا فِي بَيْتِ مَعُونَةَ — وَسَبْعُونَ مِثْلَهُمْ فِي حَرْبِ الْيَمَامَةِ — وَحَرَّصَ الصَّحَابَةُ أَشَدَّ الْحَرَصِ عَلَى مُدَارَسَةِ الْقُرْآنِ وَإِحْيَاءِ لِبَلِّهِمْ بِهِ وَلَقَدْ كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يَشْجَعُهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَيَسْتَمِعُ إِلَى قِرَائَتِهِمْ.</p>	<p>مَنْهَجُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ فِي جَمْعِ الْقُرْآنِ.</p> <p>تَتَبَعَ زَيْدٌ فِي جَمْعِ الْقُرْآنِ مِنَ الْعُسْبِ وَاللِّحَافِ وَصُدُورِ الرِّجَالِ فَكَانَ مَنْهَجُهُ أَنْ يَسْمَعَ مِنَ الرِّجَالِ ثُمَّ يَعْرِضُ مَا سَمِعَهُ عَلَى مَا كَانَ جَمْعُهُ فِي الْعُسْبِ وَالْأَكْتَابِ فَكَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَكْتَفِي بِالسَّمَاعِ فَقَطْ دُونَ الرُّجُوعِ إِلَى الْكِتَابَةِ وَكَذَلِكَ مِنْ مَنْهَجِهِ فِي جَمْعِ الْقُرْآنِ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ مِنْ أَحَدٍ شَيْئًا حَتَّى يَشْهَدَ عَلَيْهِ شَاهِدَانِ وَهَذَا زِيَادَةٌ فِي التَّحْفِظِ مَعَ أَنَّ زَيْدًا كَانَ مِنْ حِفْظَةِ الْقُرْآنِ. وَبِهَذَا الثَّبَتِ وَالتَّحْفِظِ تَمَّ جَمْعُ الْقُرْآنِ فِي عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ فِي مُصْحَفٍ وَاحِدٍ مُرْتَبِ الْأَيَّاتِ وَالسُّورِ مُشْتَمِلًا عَلَى الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ، مُقْتَصِرًا عَلَى مَا لَمْ تَنْسَخْ تِلَاوَتَهُ فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ أَوَّلَ مَنْ جَمَعَ الْقُرْآنَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ فَقَدْ قَالَ عَنْهُ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَعْظَمَ النَّاسُ أَجْرًا فِي الْمَصَاحِفِ أَبُو بَكْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ هُوَ أَوَّلُ مَنْ جَمَعَ كِتَابَ اللَّهِ).</p>	<p>يَزْعَمُ بَعْضُ غُلَاةِ الشَّيْعَةِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُثْمَانُ حَرَقُوا الْقُرْآنَ وَأَسْقَطُوا بَعْضَ آيَاتِهِ وَسُورِهِ فَحَرَقُوا الْقُرْآنَ: ❖ أَمَةُ هِيَ أَرْضٌ مِنْ أَمَةِ ❖ سورة النمل (٩٢).</p> <p>وَالْأَصْلُ هِيَ أَمَّتُهُ هِيَ أَرْضِي مِنْ أَمْتَكُمْ وَأَسْقَطُوا مِنْ سُورَةِ الْأَحْزَابِ آيَاتٍ فَضَالِلِ أَهْلِ الْبَيْتِ وَأَسْقَطُوا سُورَةَ الْوَلَايَةِ بِتَمَامِهَا مِنَ الْقُرْآنِ. وَجَابَ عَلَى هَذِهِ الشُّبْهَةِ بِأَنَّهَا أَقْوَالٌ وَأَبَاطِيلٌ لَا سَنَدَ لَهَا وَقَدْ تَرَى بَعْضُ عُلَمَاءِ الشَّيْعَةِ مِنْ هَذَا السَّخَفِ وَلَقَدْ انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ بِمَا فِيهِمْ عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِتَوَاتُرِ الْقُرْآنِ الَّذِي بَيْنَ دَفْتِي الْمُصْحَفِ وَقَدْ قَالَ عَلِيٌّ فِي حَقِّ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ: هُوَ أَوَّلُ مَنْ جَمَعَ الْقُرْآنَ كِتَابَ اللَّهِ وَقَالَ فِي جَمْعِ عُثْمَانَ: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا اللَّهَ وَإِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ فِي عُثْمَانَ وَقَوْلَكُمْ حَرَّاقَ مَصَاحِفِ قَوْلَ اللَّهِ مَا حَرَّقَهَا إِلَّا عَلَى مَلَأَ مِنَّا أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ). وَقَالَ لَوْ كُنْتُ الْوَالِي وَقَتَّ عُثْمَانَ لَفَعَلْتُ فِي الْمَصَاحِفِ مِثْلَ الَّذِي فَعَلَ عُثْمَانُ.</p>

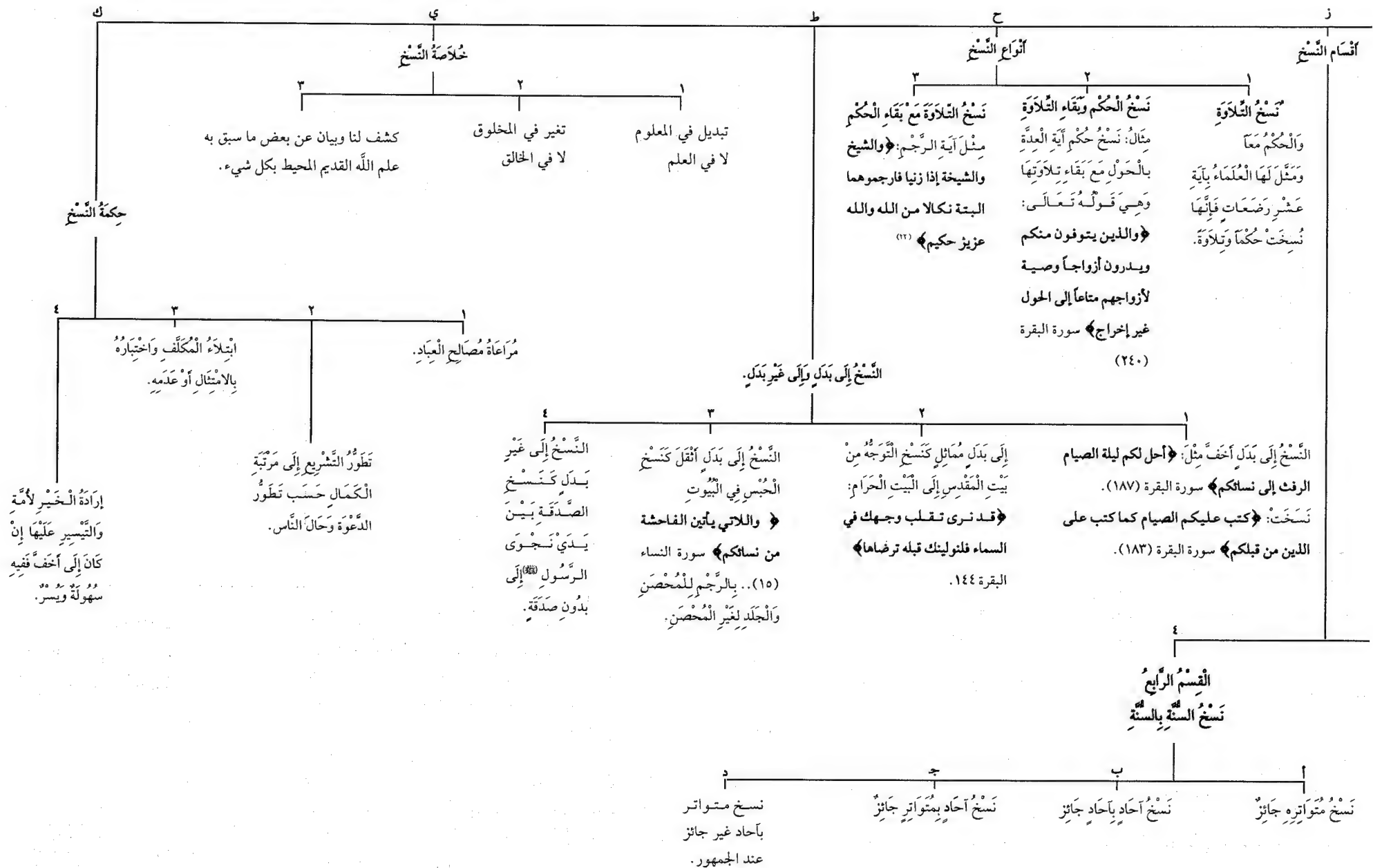
كِتَابَتُهُ فِي السُّطُورِ عَلَى عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ فَلَقَدْ اتَّخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كِتَابًا لِلْوَحْيِ مِنْ أَجْلِ الصَّحَابَةِ كَمَا بَيَّنَّ فِي أَبِي طَالِبٍ وَأَبِي بَكْرٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَمَعَاوِيَةَ فَإِذَا نَزَلَتْ آيَةٌ أَمَرَهُمُ الرَّسُولُ ﷺ بِكِتَابَتِهَا وَتَرْثِدُهَا إِلَى مَوْضِعِهَا مِنْ سُورَتِهَا — وَقَدْ كَانَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ يَكْتُبُونَ الْقُرْآنَ ابْتِدَاءً مِنْ أَنْفُسِهِمْ دُونَ أَنْ يَأْمُرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ فَكَانُوا يَخْطُونَهُ فِي الْمَسْبِ وَاللِّحَافِ وَالْكَوَارِيفِ وَالرَّقَاعِ وَالْأَكْبَابِ، وَالْأَكْتَابِ وَكَانَ الصَّحَابَةُ يَعْرِضُونَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا لَدَيْهِمْ مِنَ الْقُرْآنِ حِفْظًا وَكِتَابَةً وَذَكَرَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ كَانَ عَرَضَهُ مُتَأَخِّرًا مِمَّا جَعَلَ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقِ وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ يَخْتَارُونَهُ لِجَمْعِ الْقُرْآنِ وَتَوَفَّى الرَّسُولُ ﷺ وَالْقُرْآنُ مُجْمُوعٌ كُلُّهُ مُحْفُوظٌ فِي الصُّدُورِ وَكُتُوبٍ فِي السُّطُورِ بِالْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ الْوَارِدَةِ وَلَمْ يُجْمَعْ فِي مُصْحَفٍ وَاحِدٍ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يَتَرَقَّبُ نَزُولَ الْوَحْيِ بَيْنَ فِتْرَةٍ وَآخَرَى — وَلَمْ يَكُنْ مُرْتَبِ الْأَيَّاتِ وَالسُّورِ فِي مُصْحَفٍ وَاحِدٍ وَهَذَا يُسَمَّى بِالْجَمْعِ الْأَوَّلِ.

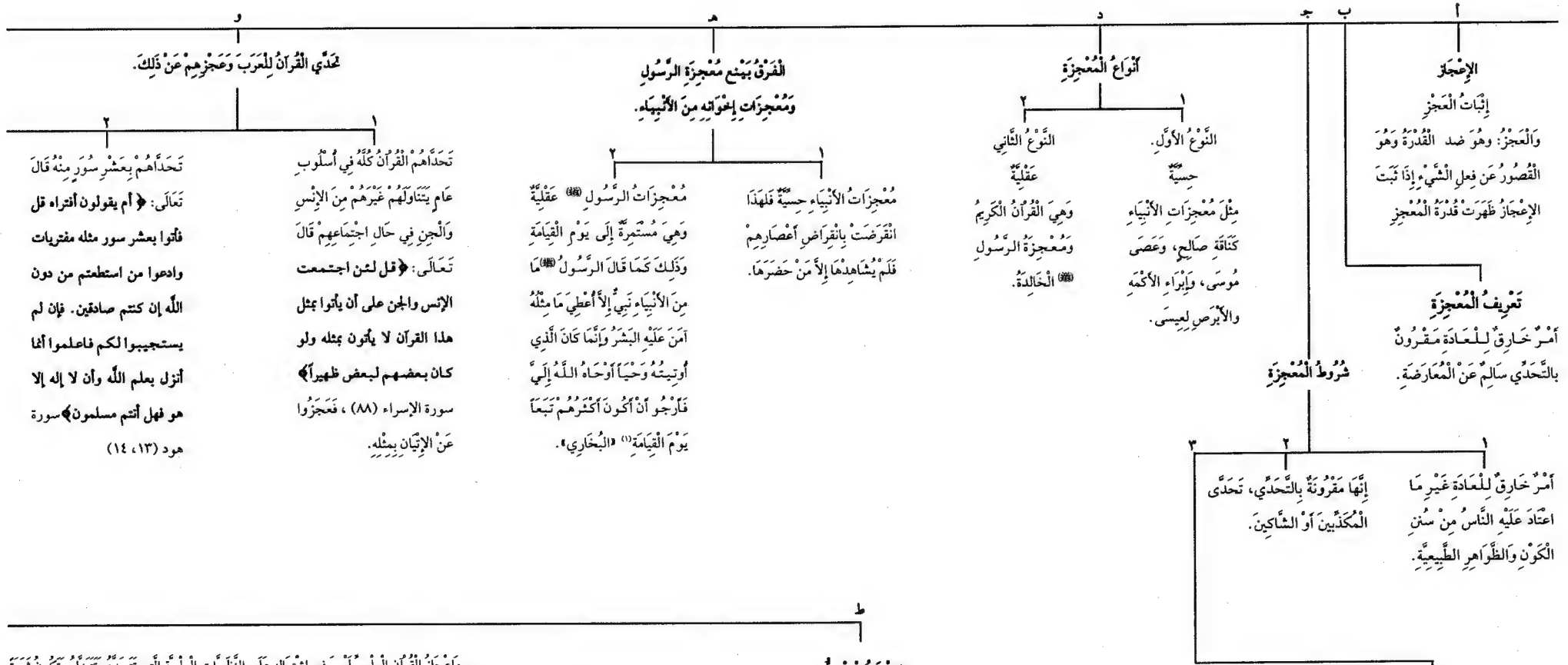
أقوال الفقهاء في التزام المصنف						رسم المصنف العثماني والآراء فيه		
١						١		
٢						٢		
٣						٣		
٤						٤		
٥						٥		
٦						٦		
٧						٧		
٨						٨		
٩						٩		
١٠						١٠		
١١						١١		
١٢						١٢		
١٣						١٣		
١٤						١٤		
١٥						١٥		
١٦						١٦		
١٧						١٧		
١٨						١٨		
١٩						١٩		
٢٠						٢٠		
٢١						٢١		
٢٢						٢٢		
٢٣						٢٣		
٢٤						٢٤		
٢٥						٢٥		
٢٦						٢٦		
٢٧						٢٧		
٢٨						٢٨		
٢٩						٢٩		
٣٠						٣٠		
٣١						٣١		
٣٢						٣٢		
٣٣						٣٣		
٣٤						٣٤		
٣٥						٣٥		
٣٦						٣٦		
٣٧						٣٧		
٣٨						٣٨		
٣٩						٣٩		
٤٠						٤٠		
٤١						٤١		
٤٢						٤٢		
٤٣						٤٣		
٤٤						٤٤		
٤٥						٤٥		
٤٦						٤٦		
٤٧						٤٧		
٤٨						٤٨		
٤٩						٤٩		
٥٠						٥٠		
٥١						٥١		
٥٢						٥٢		
٥٣						٥٣		
٥٤						٥٤		
٥٥						٥٥		
٥٦						٥٦		
٥٧						٥٧		
٥٨						٥٨		
٥٩						٥٩		
٦٠						٦٠		
٦١						٦١		
٦٢						٦٢		
٦٣						٦٣		
٦٤						٦٤		
٦٥						٦٥		
٦٦						٦٦		
٦٧						٦٧		
٦٨						٦٨		
٦٩						٦٩		
٧٠						٧٠		
٧١						٧١		
٧٢						٧٢		
٧٣						٧٣		
٧٤						٧٤		
٧٥						٧٥		
٧٦						٧٦		
٧٧						٧٧		
٧٨						٧٨		
٧٩						٧٩		
٨٠						٨٠		
٨١						٨١		
٨٢						٨٢		
٨٣						٨٣		
٨٤						٨٤		
٨٥						٨٥		
٨٦						٨٦		
٨٧						٨٧		
٨٨						٨٨		
٨٩						٨٩		
٩٠						٩٠		
٩١						٩١		
٩٢						٩٢		
٩٣						٩٣		
٩٤						٩٤		
٩٥						٩٥		
٩٦						٩٦		
٩٧						٩٧		
٩٨						٩٨		
٩٩						٩٩		
١٠٠						١٠٠		











الإعجاز العلمي

القرآن هو كتاب عقيدة وهداية وإعجاز فلا يليق أن تتجاوز به حدود الهداية والإعجاز، وتخصصه للنظريات العلمية، وكلما ظهرت نظرية جديدة التمسنا لها محملاً في آية من القرآن وتوافق هذه النظرية، هذا خطأ سائد عند الكثير من الناس وإسراف في التأويل ما بعده إسراف، لهذا ووعيت في القرآن بالنسبة إلى العلوم الكونية أمور واعتبارات لا يصدر مثلها عن مخلوق وهي:

١- إن الله تعالى لم يجعل هذه العلوم الكونية من موضوع القرآن وذلك لأنها خاضعة لقانون النشوء والارتقاء.

٢- إن القرآن دعا إلى هذه العلوم من باب النظر والبحث والانفتاح بما في الكون من نعم وعبر: ﴿قُلْ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ سورة يونس (١٠١).

٣- أن القرآن حين عرض لهذه الكونيات أشعرنا أنها مربية له ومفهورة تحت مراده وتصرفه ونفى عنها ما علق في أذهان الضالين الذين توهموها إله ذات تأثير وسلطان بينما هي خاضعة لله وسلطانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسِكُنَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾. وكذلك أشعرنا أنها هالكة ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ سورة القصص (٨٨). ﴿يَوْمَ تَبْدِلُ الْأَرْضَ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتِ وَبَرَزُوا﴾ سورة إبراهيم (٤٨).

وإعجاز القرآن العلمي ليس في اشتغاله على النظريات العلمية التي تتجدد وتتبدل وتكون ثمرة للجهل البشري في البحث والنظر، وإنما إعجازه حثه على التفكير فهو يحث الإنسان على النظر في الكون، ولا يمثل حركة العقل في تفكيره أو يحول بينه وبين الاستزادة من العلوم. كما حدث للكثيرة عندما شلت حركة العقل وهاجعت العلوم.

فإن القرآن الكريم فيه إشارات علمية سبقت مساق الهداية، وهي كثيرة في القرآن منها: قوله تعالى:

﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾. سورة الذاريات (٢١).

﴿وَأَنْزَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ﴾. سورة الحجر (٢٢).

﴿فَمَنْ يَرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يَرِدْ أَنْ يَضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾. سورة الأنعام (١٢٥).

للقاعدة العلمية في قانون الضغوط وكلما ارتفع الإنسان عن سطح الأرض صار الضغط الداخلي أقوى من الضغط الخارجي فيضيق صدر الإنسان وتقبض نفسه، إذ تلك الإشارات العلمية وتطبيقاتها في القرآن جاءت في سياق الهداية للعقل البشري أن يبحث ويتدبر.

(١) البخاري فتح الباري (٧٧٤).

(٢) أخرجه الحاكم وصححه والبيهقي في الدلائل (فتح القدير ٥ / ٣٢٨).

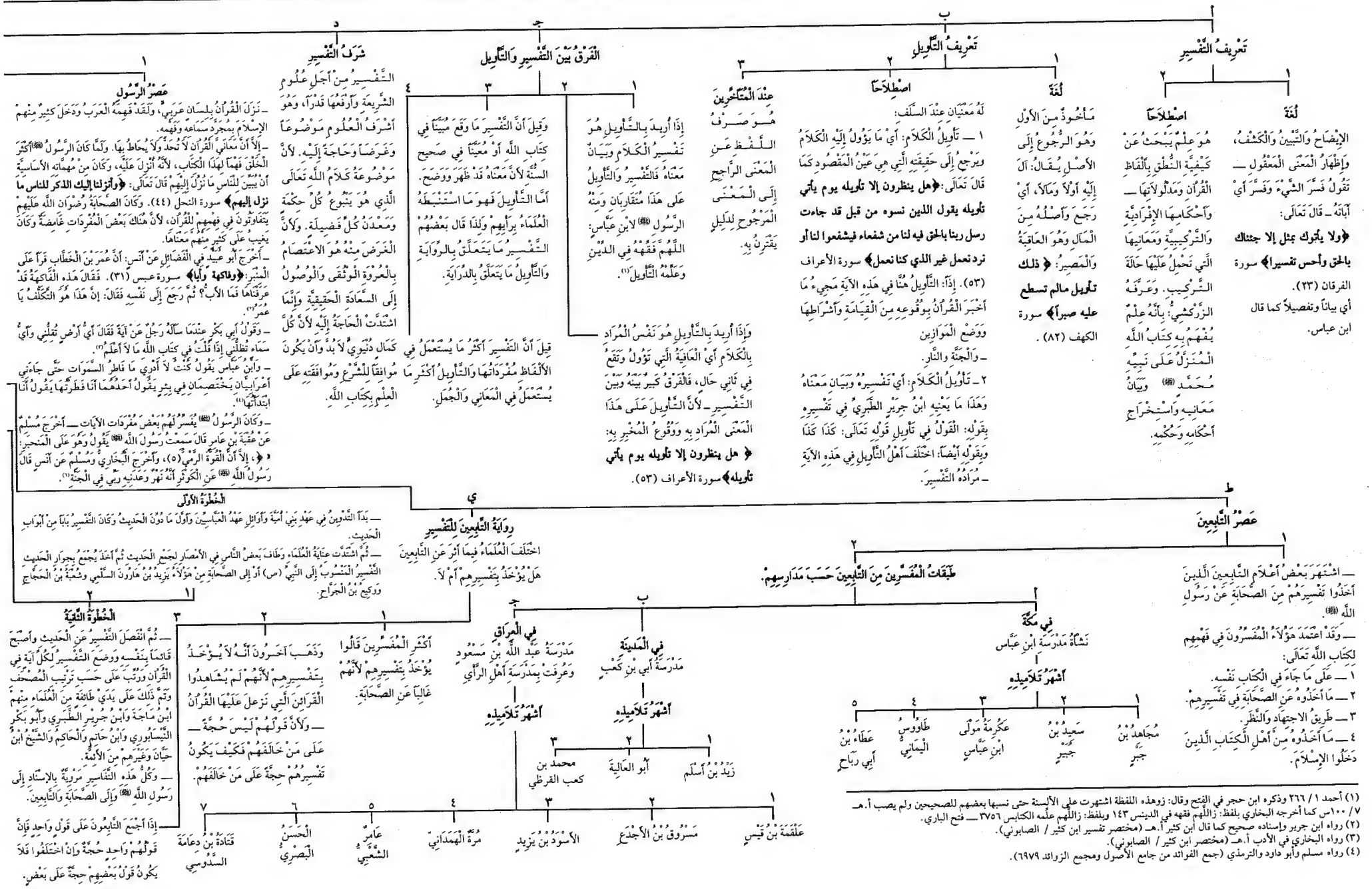
(٣) أخرجه أبو نعيم في الدلائل ص ٧٨.

الْأَرْاءُ فِي وَجْهِ الْإِعْجَازِ		الْإِعْجَازُ اللَّغَوِيُّ	
١	٢	٣	٤
الرَّأْيُ الْأَوَّلُ	الرَّأْيُ الثَّانِي	الرَّأْيُ الثَّلَاثُ	الرَّأْيُ الرَّابِعُ
تَحْدَاثُهُمْ بِسُورَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْهُ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ سورة البقرة (٢٣).. فَعَجَزُوا عَنِ الْإِتْيَانِ بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَبَعَجَزَهُمْ بَيَّنَّتِ الرَّسَالَةُ.	ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ الْقُرْآنَ مُعْجَزٌ بِبَلَاغَتِهِ الَّتِي وَصَلَتْ إِلَى مَرْتَبَةٍ لَمْ يَعُدْ لَهَا مِثِيلٌ.	إِنْ وَجَّهَ إِعْجَازُهُ فِي تَضَمُّنِهِ الْبَدِيعَ الْغَرِيبَ الْمُخَالَفَ لِمَا عُهِدَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مِنَ الْفَوَاصِلِ وَالْقَوَاطِعِ.	إِنَّهُ مُعْجَزٌ لِمَا تَضَمَّنَهُ مِنَ الْعُلُومِ الْمُخْتَلِفَةِ وَالْحِكَمِ الْبَلِيغَةِ وَالْحَقِيقَةِ إِنَّهُ مُعْجَزٌ لِكُلِّ مَا يَحْمِلُهُ... هَذَا اللَّفْظُ مِنْ مَعْنَى مُعْجَزٌ فِي الْفَاطَةِ وَأُسْلُوبِهِ وَهُوَ مُعْجَزٌ فِي تَشْرِيعِهِ وَصِيَانَتِهِ لِحَقُوقِ الْإِنْسَانِ.
النِّظَامُ وَمَنْ تَابَعَهُ مِنَ الشَّيْعَةِ كَالْمُرْتَضَى إِلَى إِعْجَازِ الْقُرْآنِ كَانَ بِالْصَّرْفَةِ وَمَعْنَاهَا أَنَّ اللَّهَ صَرَفَ الْعَرَبَ عَنْ مُعَارَضَةِ الْقُرْآنِ مَعَ مَهَارَتِهِمْ عَلَيْهَا فَكَانَ هَذَا هَوَ الْخَارِقَ لِلْعَادَةِ وَسَلَّبَهُمْ لِلْعُلُومِ الَّتِي يَحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي الْمُعَارَضَةِ.	ب	١ — رَدُّ الْبَاقِلَاتِي: مِمَّا يَبْطِلُ الْقَوْلُ بِالْصَّرْفَةِ أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ الْمُعَارَضَةُ مُمَكِّنَةً وَإِنَّمَا مَنَعَتْهَا الصَّرْفَةُ، وَلَمْ يَكُنْ الْكَلَامُ مُعْجِزًا وَإِنَّمَا يَكُونُ الْمَنْعُ مُعْجِزًا.	وَالْقُرْآنُ أَوَّلًا وَآخِرًا هُوَ الَّذِي صَيَّرَ الْعَرَبَ رِعَاةَ الشَّأْنِ وَالْقَلَّةِ سَاسَةَ شُعُوبٍ وَقَادَةَ أُمَمٍ، وَهَذَا وَجْهٌ إِعْجَازٌ.
٢ — وَالْقَوْلُ بِالْصَّرْفَةِ قَوْلٌ فَاسِدٌ يَرُدُّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَنْ أَجْتَمَعَ الْإِنْسَ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ سورة الإسراء (٨٨). فَإِنَّهُ دَلٌّ عَلَى عَجَزِهِمْ مَعَ بَقَاءِ قُدْرَتِهِمْ وَلَوْ سَلَبُوا الْقُدْرَةَ لَمْ يَبْقَ فَائِدَةٌ لِاجْتِمَاعِهِمْ.		٢ — قُلْ لَنْ أَجْتَمَعَ الْإِنْسَ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ سورة الإسراء (٨٨). فَإِنَّهُ دَلٌّ عَلَى عَجَزِهِمْ مَعَ بَقَاءِ قُدْرَتِهِمْ وَلَوْ سَلَبُوا الْقُدْرَةَ لَمْ يَبْقَ فَائِدَةٌ لِاجْتِمَاعِهِمْ.	

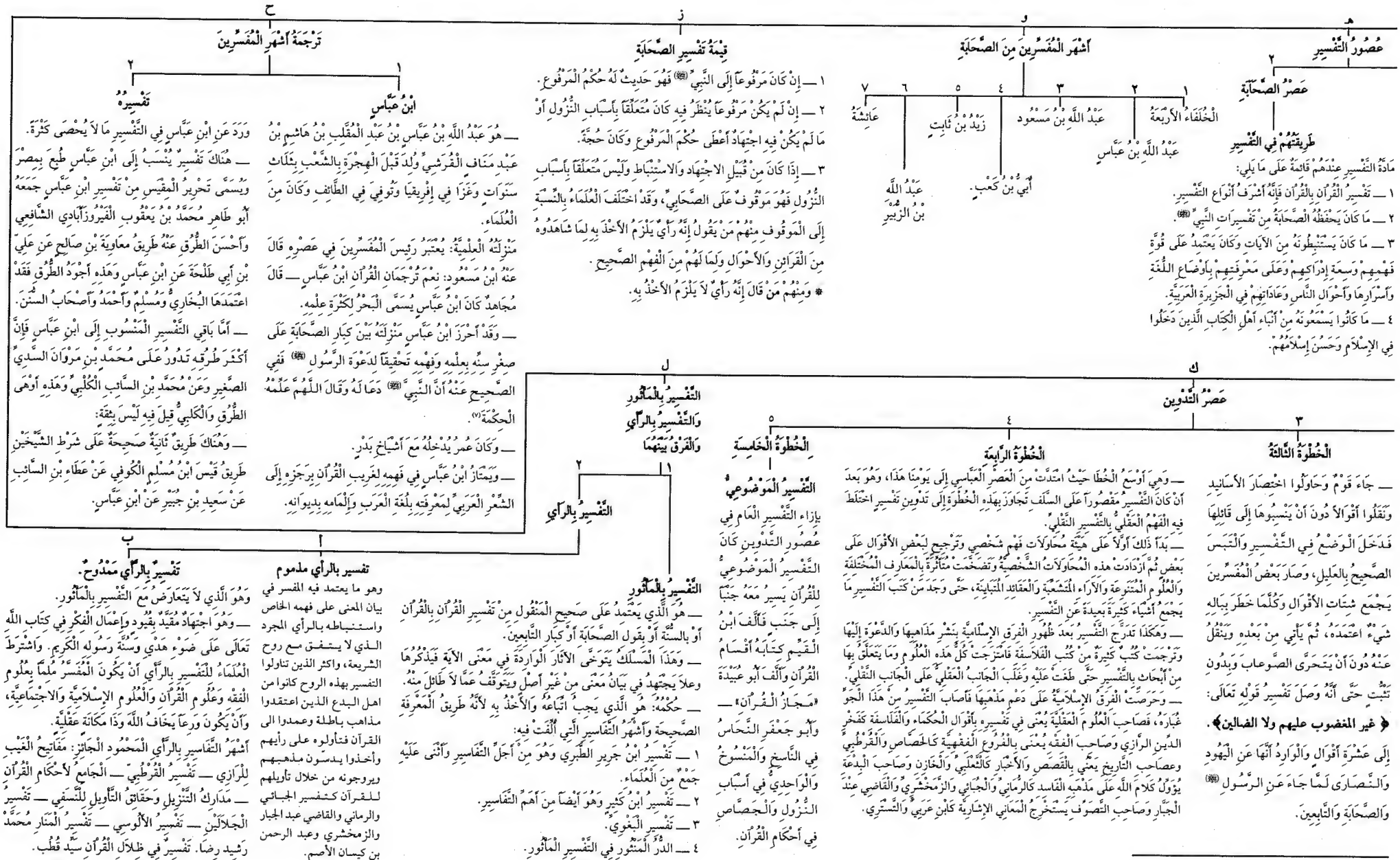
الْإِعْجَازُ النَّشْرِيُّ		الْإِعْجَازُ الْقُرْآنُ بِأَسْمَاءِ عِلْمِ الْقَلْبِ	
١	٢	٣	٤
بَدَأَ الْقُرْآنُ بِتَرْبِيَةِ الْفَرْدِ لِأَنَّهُ لَبِنَةُ الْمُجْتَمَعِ وَرَبَّاهُ عَلَى تَحْرِيرِ وَجْدَانِهِ وَحَمَلِهِ تَبِعَهُ، حُرَّهُ بِعَقِيدَةِ التَّوْحِيدِ الَّتِي تَخْلُصُهُ مِنْ سُلْطَانِ الْخَرَاةِ وَالْوَهْمِ وَالشَّرِكِ وَتَفْكَ أَسْرَهُ مِنْ عُبُودِيَةِ الْأَهْوَاءِ وَالشَّهَوَاتِ حَتَّى يَكُونَ عَبْدًا خَالِصًا لِلَّهِ. فَإِذَا أَصْبَحَ كَذَلِكَ أَخَذَ بِشَرَائِعِ الْقُرْآنِ مِنَ الْقَرَأَتِ وَالْعِبَادَاتِ فَقَبِيحًا صِلَاحُ الْقَرَدِ وَالْمُجْتَمَعِ، فَإِذَا آدَاهَا الْمُسْلِمُ بِإِخْلَاصٍ وَحُبٍّ اِمْتَزَجَتْ رُوحُهُ وَحَيَاتُهُ بِشَرَعٍ وَأَصْبَحَتْ هَذِهِ الْفَرَائِضُ حَارِسًا لَهُ وَوَارِعًا لَهُ مِنَ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ.	وَيَنْتَقِلُ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ بِإِعْجَازِهِ النَّشْرِيِّ إِلَى بِنَاءِ الْمُجْتَمَعِ وَنِظَامِ الْحُكْمِ، حَيْثُ قَرَّرَ قَوَاعِدَ وَمَبَادِيءَ الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ. وَأَسَّسَ نِظَامَ الشُّرُورِيِّ: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ وَشَرَعَ لَهَا الْمَبَادِيءَ الْعَادِلَةَ وَمَسَاوِدَ حَقِيقَةٍ يَبْنِي أَفْرَادَ الْمُجْتَمَعِ الْمُسْلِمِ وَلَا قَرْنَ بَيْنَ عَرَبِيٍّ وَعَجَمِيٍّ إِلَّا بِالْفَرَقِ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ سورة النساء (١٣٥).	بَدَأَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ فِي إِعْجَازِهِ اللَّغَوِيِّ، حَيْثُ أَعْجَزَ أَسَاطِينَ الْفُصَحَاءِ، وَآخِرُ السَّنَةِ فَعُولَ الْبَيَّانِ، وَاحْتَارَ فِي أَمْرِ رِجَالِ الشُّعْرِ وَالشَّرِّ وَتَحَرَّجَ الْعُقُولِ وَانْدَعَشَتْ مِنْ أَسْلُوبِهِ الْخَلَّابِ، وَوَقَّفَ أَمَامَهُ الْفَكْرُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ الْوَلِيدَ بْنَ الْمُعْتِزَةِ جَاءَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَرَأَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ، فَكَانَ رَقًى لَهُ فَبَلَغَ ذَلِكَ أَبَا جَهْلٍ. فَقَالَ: يَا عَمُّ إِنَّ قَوْمَكَ يَرِيدُونَ أَنْ يَجْمَعُوا لَكَ مَالًا لِيَعْطُوكَ فَإِنَّكَ إِنْ أَتَيْتَ مُحَمَّدًا لَتَتَرَعَّضَ لِمَا قَبْلَهُ قَالَ: قَدْ عَلِمْتُ قُرَيْشٌ أَنَّهُ مِنْ أَكْثَرِهِمَا مَالًا قَالَ: قُلْ فِيهِ قَوْلًا يَبْلُغُ قَوْمَكَ أَنَّكَ مُنْكَرٌ لَهُ وَكَارِهِ قَالَ: وَمَاذَا أَقُولُ؟ قَوْلَ اللَّهِ مَا فِيكُمْ رَجُلٌ أَعْلَمُ بِالشُّعْرِ مِنِّي لِيَعْلَمُوا وَمَا عَلَيَّ، وَإِنَّهُ لِيَحْطِمُ مَا تَحْتَهُ. قَالَ: وَاللَّهِ لَا يَرْضَى قَوْمُكَ حَتَّى تَقُولَ فِيهِ قَالَ فَدَعْنِي أَفَكَّرَ قَالَ: سَحَرِيؤُنَّ، بِأَثَرِهِ عَنْ غَيْرِهِ (٢) فَتَرْتَلَّى: ﴿خَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتَ وَحِيدًا﴾، وَأَيْضًا قِصَّةَ الطُّفْلِ بْنِ عَامِرٍ الَّذِي وَضَعَ فِي أُذُنَيْهِ قُطْنًا حَتَّى لَا يَسْمَعَ الْقُرْآنَ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ وَشَاءَ ﷻ وَشَاءَ اللَّهُ أَنَّهُ يُسْمِعُهُ فَاسْتَمَعَ (٣).	وَحَيْثُمَا قَلَبَ الْإِنْسَانُ نَظْرَهُ فِي الْقُرْآنِ وَجَدَ أَسْرَارًا مِنَ الْإِعْجَازِ اللَّغَوِيِّ — يَجِدُ ذَلِكَ فِي نِظَامِهِ الصُّوْفِيِّ الْبَدِيعِ بِجَرَسِ حُرُوفِهِ حَتَّى يَسْمَعَ حَرَكَاتِهَا وَسَكَاتِهَا وَمُدُودَهَا وَقَوَاصِلَهَا وَقَوَاطِعَهَا، فَلَا يَمَلُّ سَامِعُهُ وَإِذَا قَرَأَهُ فَكَانَتْ قَرَأَهُ لَأَوَّلَ مَرَّةٍ.
١ — رَدُّ الْبَاقِلَاتِي: مِمَّا يَبْطِلُ الْقَوْلُ بِالْصَّرْفَةِ أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ الْمُعَارَضَةُ مُمَكِّنَةً وَإِنَّمَا مَنَعَتْهَا الصَّرْفَةُ، وَلَمْ يَكُنْ الْكَلَامُ مُعْجِزًا وَإِنَّمَا يَكُونُ الْمَنْعُ مُعْجِزًا.	٢ — وَالْقَوْلُ بِالْصَّرْفَةِ قَوْلٌ فَاسِدٌ يَرُدُّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَنْ أَجْتَمَعَ الْإِنْسَ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ سورة الإسراء (٨٨). فَإِنَّهُ دَلٌّ عَلَى عَجَزِهِمْ مَعَ بَقَاءِ قُدْرَتِهِمْ وَلَوْ سَلَبُوا الْقُدْرَةَ لَمْ يَبْقَ فَائِدَةٌ لِاجْتِمَاعِهِمْ.	٢ — قُلْ لَنْ أَجْتَمَعَ الْإِنْسَ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ سورة الإسراء (٨٨). فَإِنَّهُ دَلٌّ عَلَى عَجَزِهِمْ مَعَ بَقَاءِ قُدْرَتِهِمْ وَلَوْ سَلَبُوا الْقُدْرَةَ لَمْ يَبْقَ فَائِدَةٌ لِاجْتِمَاعِهِمْ.	وَالْقُرْآنُ أَوَّلًا وَآخِرًا هُوَ الَّذِي صَيَّرَ الْعَرَبَ رِعَاةَ الشَّأْنِ وَالْقَلَّةِ سَاسَةَ شُعُوبٍ وَقَادَةَ أُمَمٍ، وَهَذَا وَجْهٌ إِعْجَازٌ.

بَدَأَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ فِي إِعْجَازِهِ النَّشْرِيِّ، حَيْثُ أَعْجَزَ أَسَاطِينَ الْفُصَحَاءِ، وَآخِرُ السَّنَةِ فَعُولَ الْبَيَّانِ، وَاحْتَارَ فِي أَمْرِ رِجَالِ الشُّعْرِ وَالشَّرِّ وَتَحَرَّجَ الْعُقُولِ وَانْدَعَشَتْ مِنْ أَسْلُوبِهِ الْخَلَّابِ، وَوَقَّفَ أَمَامَهُ الْفَكْرُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ الْوَلِيدَ بْنَ الْمُعْتِزَةِ جَاءَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَرَأَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ، فَكَانَ رَقًى لَهُ فَبَلَغَ ذَلِكَ أَبَا جَهْلٍ. فَقَالَ: يَا عَمُّ إِنَّ قَوْمَكَ يَرِيدُونَ أَنْ يَجْمَعُوا لَكَ مَالًا لِيَعْطُوكَ فَإِنَّكَ إِنْ أَتَيْتَ مُحَمَّدًا لَتَتَرَعَّضَ لِمَا قَبْلَهُ قَالَ: قَدْ عَلِمْتُ قُرَيْشٌ أَنَّهُ مِنْ أَكْثَرِهِمَا مَالًا قَالَ: قُلْ فِيهِ قَوْلًا يَبْلُغُ قَوْمَكَ أَنَّكَ مُنْكَرٌ لَهُ وَكَارِهِ قَالَ: وَمَاذَا أَقُولُ؟ قَوْلَ اللَّهِ مَا فِيكُمْ رَجُلٌ أَعْلَمُ بِالشُّعْرِ مِنِّي لِيَعْلَمُوا وَمَا عَلَيَّ، وَإِنَّهُ لِيَحْطِمُ مَا تَحْتَهُ. قَالَ: وَاللَّهِ لَا يَرْضَى قَوْمُكَ حَتَّى تَقُولَ فِيهِ قَالَ فَدَعْنِي أَفَكَّرَ قَالَ: سَحَرِيؤُنَّ، بِأَثَرِهِ عَنْ غَيْرِهِ (٢) فَتَرْتَلَّى: ﴿خَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتَ وَحِيدًا﴾، وَأَيْضًا قِصَّةَ الطُّفْلِ بْنِ عَامِرٍ الَّذِي وَضَعَ فِي أُذُنَيْهِ قُطْنًا حَتَّى لَا يَسْمَعَ الْقُرْآنَ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ وَشَاءَ ﷻ وَشَاءَ اللَّهُ أَنَّهُ يُسْمِعُهُ فَاسْتَمَعَ (٣).

(نشأة التفسير وتطوره)



(١) أحمد ٢٦٦/١ وذكره ابن حجر في الفتح وقال: زوده اللفظة اشتهرت على الألسنة حتى نسبها بعضهم للصحيحين ولم يصب أ. هـ. ١٠٠٠/٧ كما أخرجه البخاري بلفظ: زالهم فقهه في الدين ١٤٣ ولفظ: زالهم علمه الكتابي ٣٧٥٦ - فتح الباري. (٢) رواه ابن جرير وإسناده صحيح كما قال ابن كثير. هـ. (مختصر تفسير ابن كثير / الصابوني). (٣) رواه البخاري في الأدب. هـ. (مختصر ابن كثير / الصابوني). (٤) رواه مسلم وأبو داود والترمذي (جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد ١٦٩٧).



عِلْمُ التَّجْوِيدِ

القِسْمُ الْأَوَّلُ
مَخَارِجُ الْحُرُوفِوَتَنْحَصِرُ الْمَخَارِجُ ^(١) فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ
وَالْيَكُ بَيَانُهَا مُرْتَبَةً مِنْ دَاخِلِ الْقَمِّ إِلَى خَارِجِهِ:

(١) الْمَخْرَجُ: جَمْعُ مَخْرَجٍ وَهُوَ الْمَكَانُ الَّذِي يَخْرُجُ مِنْهُ الْحَرْفُ وَيَبْرُزُ وَيَتَمَيَّزُ عَنْ غَيْرِهِ. وَالْحُرُوفُ: جَمْعُ حَرْفٍ وَهُوَ الصَّوْتُ الْمُتَمَدُّ عَلَى مَقْطَعٍ أَيْ مَخْرَجٍ مُحَقَّقٍ أَوْ مُقَدَّرٍ فَالْمَخْرَجُ الْحَلْقُ مَا كَانَ اعْتِمَادُهُ عَلَى جُزْءٍ مَعِينٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْحَلْقِ وَاللِّسَانِ وَالشَّقِيقَيْنِ، وَالْمُقَدَّرُ هُوَ الْهَوَاءُ أَيْ الْفَرَاغُ فِي دَاخِلِ الْحَلْقِ وَالْقَمِّ وَهُوَ مَخْرَجُ حُرُوفِ الْمَدِّ الثَّلَاثَةِ فَإِنَّهَا لَمْ تَمْتَدَّ عَلَى أَجْزَاءِ الْقَمِّ بَلْ هِيَ قَائِمَةٌ بِهَوَاءٍ الْقَمِّ فَلِذَا تَقَبَّلَ الزِّيَادَةَ وَالْقُصَصَانِ.

(هـ)

المَوْضِعُ الْخَامِسُ الْخَيْشُومُ

وَالْخَيْشُومُ هُوَ: خَرَقُ الْأَنْفِ الْمُنْجَذِبُ إِلَى الدَّخْلِ فَوْقَ سَقْفِ الْقِمِّ وَلَيْسَ بِالْمَنْخَرِ فِيهِ مَخْرَجٌ وَاحِدٌ.
 الْمَخْرَجُ السَّابِعُ عَشَرَ: يَخْرُجُ مِنْهُ حُرُوفُ الْغَنَةِ وَهِيَ:
 ١- النُّونُ السَّاكِنَةُ وَالتَّنْوِينُ حَالَ إِدْغَامِهَا بِغَنَةٍ أَوْ إِخْفَانِهَا.
 ٢- النُّونُ وَالْمِيمُ الْمُشَدَّدَتَانِ، وَالْمِيمُ السَّاكِنَةُ إِذَا أُدْغِمَتْ أَوْ أُخْفِيَتْ عِنْدَ الْبَاءِ. فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمِيمَ وَالنُّونَ لَهُمَا مَخْرَجَانِ: مَخْرَجٌ حَالَ التَّشْدِيدِ وَالْإِدْغَامِ بِغَنَةٍ وَالْإِخْفَاءِ وَهُوَ الْخَيْشُومُ. وَمَخْرَجٌ حَالَ الْإِظْهَارِ وَالتَّحْرِيكِ وَهُوَ طَرَفُ اللِّسَانِ بِالنِّسْبَةِ لِلنُّونِ وَالتَّنْوِينِ، وَالشَّفَتَيْنِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمِيمِ.

(د)

المَوْضِعُ الرَّابِعُ الشَّفَتَانِ

وَفِيهِمَا مَخْرَجَانِ:

١
 الْمَخْرَجُ الْخَامِسُ عَشَرَ:
 الْفَاءُ: وَتَخْرُجُ مِنْ بَاطِنِ الشَّفَةِ السُّفْلَى مَعَ طَرَفِ الثَّنِيثَيْنِ الْعُلَيَّيْنِ.
 ٢
 الْمَخْرَجُ السَّادِسُ عَشَرَ: الْبَاءُ فَالْمِيمُ قَالُوا أَوْ غَيْرَ الْمَدِيَّةِ: وَتَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الشَّفَتَيْنِ مَعَ انْفِتَاحِ الشَّفَتَيْنِ فِي الْوَاوِ وَانْطِبَاقِهَا مَعَ الْبَاءِ وَالْمِيمِ وَالْحُرُوفِ الْأَرْبَعَةِ تَسْمَى بِالْحُرُوفِ الشَّفَوِيَّةِ لِخُرُوجِهَا مِنْ الشَّفَتَيْنِ وَإِنْ كَانَ بِمُشَارَكَةٍ غَيْرِهِمَا فِي الْبَعْضِ.

١
 الْمَخْرَجُ الْخَامِسُ عَشَرَ:
 الْفَاءُ: وَتَخْرُجُ مِنْ بَاطِنِ الشَّفَةِ السُّفْلَى مَعَ طَرَفِ الثَّنِيثَيْنِ الْعُلَيَّيْنِ.

١٠

١٠
 الْمَخْرَجُ الرَّابِعُ عَشَرَ: الصَّادُ فَالْسِّينُ فَالزَّايُ: وَتَخْرُجُ مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ مَعَ مَا بَيْنَ الثَّنِيثَيْنِ الْعُلَوِيَّتَيْنِ وَالسُّفْلِيَّتَيْنِ قَرِيباً إِلَى طَرَفِ السُّفْلِيَّتَيْنِ وَالصَّادُ أَدْخَلَ وَالزَّايُ أَخْرَجَ وَالْسِّينُ مُتَوَسِّطٌ، وَتَسْمَى بِالْحُرُوفِ الْأَسْلِيَّةِ لِخُرُوجِهَا مِنْ أَسَلَةِ اللِّسَانِ وَهُوَ طَرَفُهُ أَيْ مُسْتَدَقُّهُ.

٩

٩
 الْمَخْرَجُ الثَّلَاثُ عَشَرَ: الطَّاءُ فَالذَّالُ فَالثَّاءُ: وَتَخْرُجُ مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ مَعَ طَرَفِ الثَّنِيثَيْنِ الْعُلَيَّيْنِ وَالذَّالُ أَقْرَبُ مِنَ الطَّاءِ إِلَى الْخَارِجِ، وَالثَّاءُ أَقْرَبُ مِنَ الذَّالِ إِلَيْهِ، وَتَسْمَى بِالْحُرُوفِ اللَّثَوِيَّةِ لِقُرْبِ مَخْرَجِهَا مِنَ اللَّثَةِ، لَا لِخُرُوجِهَا مِنْهُ.

٨

٨
 الْمَخْرَجُ الثَّانِي عَشَرَ: الطَّاءُ فَالذَّالُ فَالثَّاءُ: وَتَخْرُجُ مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ وَمِنْ أَصُولِ الثَّنِيَا الْعُلْيَا مُصْعِداً إِلَى الْحَنَكِ الْأَعْلَى مِمَّا يَلِي اللَّثَةَ مِنَ الثَّنِيثَيْنِ يَخْرُجُ مِنْهُ الطَّاءُ وَمِنْ بَعْدِهِ الذَّالُ وَمِنْ بَعْدِهِ الثَّاءُ. وَتَسْمَى الْحُرُوفُ النَّطْعِيَّةُ لِمَجَاوَرَةِ مَخْرَجِهَا نَطْعُ غَارِ الْحَنَكِ الْأَعْلَى وَهُوَ سَقْفُهُ لَا لِخُرُوجِهَا مِنْهُ.

٧

٧
 الْمَخْرَجُ الْحَادِي عَشَرَ: الرَّاءُ: وَتَخْرُجُ مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ بُعِيدَ مَخْرَجِ النُّونِ مَائِلَةً إِلَى ظَهْرِ اللِّسَانِ قَلِيلاً مَعَ مَا يُحَادِثُهَا مِنَ لَثَةِ الْأَسْنَانِ الْعُلْيَا. وَتَسْمَى النُّونُ وَالرَّاءُ وَاللَّامُ بِالْحُرُوفِ الذَّلْقِيَّةِ لِخُرُوجِهَا مِنْ ذَلْقِ اللِّسَانِ أَيْ طَرَفِهِ.

٦

٦
 الْمَخْرَجُ الْعَاشِرُ: النُّونُ الْمُتَحَرِّكَةُ أَوْ السَّاكِنَةُ الْمُظْهَرَةُ: تَخْرُجُ مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ وَهُوَ رَأْسُهُ وَأَوَّلُهُ مَعَ مَا يَلِيهِ مِنَ اللَّثَةِ الْعُلْيَا مَائِلًا إِلَى مَا تَحْتَ اللَّامِ قَلِيلاً.

القِسْمُ الثَّانِي
صِفَاتُ الْحُرُوفِ

تَعْرِيفُ الصِّفَةِ: مَا قَامَ بِالْحَرْفِ مِنْ صِفَاتٍ تُمَيِّزُهُ عَنْ غَيْرِهِ كَالْجَهْرِ وَالشَّدَّةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ اللَّازِمَةِ:

وَيَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

الصِّفَةُ	حُرُوفُهَا	التَّعْرِيفُ
١- صِفَةُ الْهَمْسِ فَحَثُهُ شَخْصٌ سَكَتٌ:	وَضِدُّهَا الْجَهْرُ: الْحُرُوفُ الْبَاقِيَّةُ مَا عَدَا حُرُوفَ الْهَمْسِ وَهِيَ تِسْعَةٌ عَشْرُ:	وَهُوَ جَرِيَانُ النَّفْسِ عِنْدَ النُّطْقِ بِالْحَرْفِ لِضَعْفِهِ وَضَعْفِ لِقُوَّتِهِ وَقُوَّةِ الْاعْتِمَادِ عَلَيْهِ فِي مَخْرَجِهِ.
٢- صِفَةُ الشَّدَّةِ أَجَدَ قَطْ بَكَتْ:	وَضِدُّهَا التَّوَسُّطُ: لَنْ عَمَرُ:	وَهِيَ أَنْجَاسُ جَرِيَانِ الصَّوْتِ عِنْدَ النُّطْقِ بِالْحَرْفِ فَلَا يَحْبِسُ كَمَا فِي الشَّدَّةِ وَلَا يَجْرِي كَمَا فِي الرِّخَاةِ.
٣- صِفَةُ الِاسْتِعْلَاءِ خُصَّ ضَعْفُ قَطْ: وَهُوَ ارْتِفَاعُ	وَضِدُّهَا الرِّخَاةُ: حُرُوفُهَا مَا عَدَا حُرُوفَ الشَّدَّةِ وَالتَّوَسُّطِ سِتَّةٌ عَشْرُ:	وَهِيَ جَرِيَانُ الصَّوْتِ عِنْدَ النُّطْقِ بِالْحَرْفِ لُضَعْفِ وَضَعْفِ الْاعْتِمَادِ عَلَيْهِ فِي مَخْرَجِهِ.
٤- صِفَةُ الْإِطْبَاقِ ص. ض. ط. ظ.:	وَضِدُّهَا الِاسْتِفَالُ: الْحُرُوفُ الْبَاقِيَّةُ مَا عَدَا حُرُوفَ الْإِطْبَاقِ وَهِيَ أَرْبَعٌ وَعِشْرُونَ:	وَهُوَ انْخِفَاضُ اللِّسَانِ أَيْ انْحِطَاطُهُ عَنِ الْحَنَكِ الْأَعْلَى إِلَى قَاعِ الْفَمِ عِنْدَ النُّطْقِ بِالْحَرْفِ.
	وَهِيَ الْإِصْبَاقُ اللسان بالحنك	وَهُوَ انْفِرَاقُ اللِّسَانِ عَنِ الْحَنَكِ الْأَعْلَى وَغَدَمُ التَّصَاقِقِ بِهِ خَالَ النُّطْقِ.
	وَهِيَ الْأَعْلَى عِنْدَ النُّطْقِ بِالْحَرْفِ.	وَتُسَمَّى حُرُوفُ التَّرْتِيقِ.

ملاحظات

ملاحظة ١: لم نذكر صفتي الإذلاق وضدها الإصمات وذلك لقلة فائدتهما.

ملاحظة ٢: لا بد لكل حرف من أن يأخذ صفة من الصفتين المتضادتين، فيكمل له خمس صفات وذلك إذا احتسبنا صفة الإذلاق وضدها الإصمات وإلا كان لكل حرف أربع صفات من الصفات التي لها ضد فليعلم، وقد يزداد له صفة من الصفات التي لا ضد لها، أو صفتان كما هو الحال في الراء فقط.

ملاحظة ٣: الصِّفَاتُ الْمُتَقَدِّمَةُ مِنْهَا قَوِيٌّ وَمِنْهَا أَوْفَى:

١- الصِّفَاتُ الْقَوِيَّةُ: وَهِيَ الْجَهْرُ وَالشَّدَّةُ وَالِاسْتِعْلَاءُ وَالِإِطْبَاقُ وَالِإِصْمَاتُ وَالصَّغِيرُ وَالْقَلْقَلَةُ وَالتَّكْرِيرُ وَالِانْحِرَافُ وَالتَّقْشِي وَالِاسْتِطَالَةُ وَالْعَنَّةُ.

٢- الصِّفَاتُ الضَّعِيفَةُ: وَهِيَ الْهَمْسُ وَالرِّخَاةُ وَالِاسْتِفَالُ وَالِانْفِتَاحُ وَالِإِذْلَاقُ وَاللَّيْنُ.

ملاحظة ٤: يُحْكَمُ لِلْحَرْفِ بِأَنَّهُ قَوِيٌّ أَوْ ضَعِيفٌ حَسَبَ أَعْلِيَّةِ الصِّفَاتِ الْمَوْجُودَةِ فِيهِ فَإِنْ تَسَاوَتْ صَارَ حَرْفًا مُتَوَسِّطًا بَيْنَ الْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ وَإِنْ كَانَتْ صِفَاتُهُ كُلُّهَا قَوِيَّةً فَاقْوَى الْحُرُوفِ أَيْ فَهُوَ أَقْوَى الْحُرُوفِ كَالطَّاءِ، وَإِنْ كَانَ الْعَكْسُ فَالضَّعْفُ الْحُرُوفِ أَيْ فَهُوَ أضعفُ الْحُرُوفِ كَالهَاءِ.

القِسْمُ الثَّلَاثُ: الْمَبْعُثُ الْأَوَّلُ أَحْكَامُ اللَّامَاتِ السَّاكِنَةِ/ وَهِيَ خَمْسَةٌ:

١- لَامُ آلِ التَّعْرِيفِ:

وَهِيَ حَرْفٌ زَائِدٌ سَاكِنٌ يَدْخُلُ عَلَى الْأِسْمِ. وَهِيَ قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُمْكِنُ الِاسْتِغْنَاءُ عَنْهُ وَقِسْمٌ لَا يُمْكِنُ الِاسْتِغْنَاءُ عَنْهُ.

أ- قِسْمٌ لَا يُمْكِنُ الِاسْتِغْنَاءُ عَنْهُ: لِأَنَّهُ يَمُزِّلُ الْجُزْءَ مِنَ الْكَلِمَةِ: وَلَهُ حُكْمَانِ:

١- وَجُوبُ الْإِظْهَارِ: وَذَلِكَ فِي الظَّرْفِ، نَحْوُ: الْأَنَ.
٢- وَجُوبُ الْإِدْغَامِ: وَذَلِكَ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُوصُولَةِ: كَالَّذِي وَأَخَوَاتُهَا. وَكَذَا فِي لَامِ لَفْظِ الْجَلَالَةِ (اللَّهُ. اللَّهُمَّ).

١- وَجُوبُ الْإِظْهَارِ: وَذَلِكَ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ آلٍ أَرْبَعَةَ عَشَرَ حَرْفًا مَجْمُوعَةً فِي كَلِمَةٍ (أَبْعَ حَجَّكَ وَخَفَ عَقِيمَهُ) وَسُمِّيَتْ اللَّامُ بِاللَّامِ الْقَمَرِيَّةِ تَشْبِيْهُهَا بِاللَّامِ الْمَظْهَرَةِ فِي كَلِمَةِ الْقَمَرِ، وَسُمِّيَ الْإِظْهَارُ إِظْهَارًا قَمَرِيًّا لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِظْهَارِ الْحَلْقِيِّ وَالْمَلْقُوقِ وَالشَّقَوِيِّ وَمِثَالُهُ (الْحَقُّ - الْمَلِكُ - الْقِتَالُ) وَعِلَامَتُهُ: فِي الْمَصْحَفِ أَنْ تَرَى حَرَكَةَ السُّكُونِ فَوْقَ اللَّامِ.

٢- وَجُوبُ الْإِدْغَامِ: (الِدْغَامُ الشَّمْسِيُّ): وَذَلِكَ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ آلٍ بَاقِي حُرُوفِ الْهِجَاءِ (عَدَا حُرُوفُ الْإِظْهَارِ الْقَمَرِيَّةِ). وَتُسَمَّى اللَّامُ الْمُدْغَمَةُ لِأَنَّ شَمْسِيَّةَ تَشْبِيْهُهَا بِهَا بِاللَّامِ الْمُدْغَمَةِ فِي كَلِمَةِ الشَّمْسِ وَسُمِّيَ الْإِدْغَامُ إِدْغَامًا شَمْسِيًّا لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَنْوَاعِ الْإِدْغَامِ وَمِثَالُهُ: الطَّيِّبَاتُ - التَّرَّابُ - الصَّلَاةُ - وَتَقْرَأُ طَيِّبَاتٍ - أَنْوَابٌ - أَصْلَاةٌ. وَعِلَامَتُهُ فِي الْمَصْحَفِ أَنْ تَرَى حَرَكَةَ الشَّدَّةِ فَوْقَ الْحَرْفِ بَعْدَ اللَّامِ.

١- وَجُوبُ الْإِظْهَارِ: إِذَا لَمْ يَقَعْ بَعْدَهَا لَامٌ وَلَا رَاءٌ سِوَاهُ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًّا نَحْوُ فَالْتَقَطَهُ أَوْ مُضَارِعًا نَحْوُ: لَمْ يَلْبِثُوا أَوْ أَمَرُوا نَحْوُ: قُلْ تَعَالَوْا، قُلْ يَا عِبَادِ.

ب- وَجُوبُ الْإِدْغَامِ: وَذَلِكَ إِذَا وَقَعَتْ لَامُ الْفِعْلِ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ وَوَقَعَ بَعْدَهَا لَامٌ أَوْ رَاءٌ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ الثَّانِيَةِ: نَحْوُ «فَلَا تَقُلْ لِكُلِّمَا أِفْ - وَقُلْ رَبِّ»

(١) وَقَدْ غَلِطَ مَنْ حَسَبَ الْأَلْفَ مِنْ حُرُوفِ الِاسْتِفَالِ مُتَقَدِّمًا اثْنًا وَعِشْرُونَ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا تَتَّبِعُ الَّذِي قَبْلَهَا فَتُخْفِجُهُ وَتَرْفِقُهُ.

الثاني: الصفات التي لا ضد لها

١- الصغير	٢- القلقة	٣- اللين	٤- الانحراف	٥- صفة تجنب التكرير (الراء)	٦- التقشي	٧- الاستطالة	٨- صفة ملحقة: الغنة
ص-س-ز:	قُطِبَ جَد:	ز-ي(١):	ل-ر:		ش:	الضاد:	ن-م:
وهو صوت زائد يخرج من بين الشفتين يُصاحب أحرفه الثلاثة، وسميت بالصغير لأنك تسمع لها صوتاً يشبه صغير الطائر فالضاد تشبه صوت الأوز، والسين صوت الجراد، والزاي تشبه صوت النحل.	وهو اضطراب المخرج عند النطق بالحرف ساكناً حتى يسمع له نبرة قوية والسبب في هذا الاضطراب والتحريك شدة حروفها لما فيها من جهر وشدة، وأعلى مراتبها الطاء وأوسطها الجيم وأدناها الباقي. ويجب بيانها في حالة الوقف أكثر وخاصة حالة الوقف على الحرف المشدد مثل بالحق.	وهو إخراج الحرف في لين وعدم كلفة نحو خوف وبيت.	وهو ميلان الحرف في مخرجه حتى يتصل بمخرج غيره فميلان اللام يكون إلى طرف اللسان وميلان الراء يكون إلى ظهره.	وهو ارتعاد رأس اللسان عند النطق بالحرف وهي صفة لازمة للراء، ولكن يجب التحرز من التكرير ولا سيما حال التشديد قال ابن الجزري: (واخف تكرر إذا تشدد) وليس معنى إختافها إعدامها بالكلية لأن ذلك يسبب حصرًا في الصوت فتخرج كالطاء وهو خطأ.	وهو انتشار الريح في الفم عند النطق بالشين حتى يتصل بمخرج الطاء.	وهو امتداد الصوت من أول إحدى حافتي اللسان حتى يتصل بمخرج اللام وهي صفة الضاد	وهي صوت يخرج من الخيشوم الذي يقع في نهاية مجرى الأنف وهي صفة لازمة للنون والميم المشددتين والساكنتين حالة الإخفاء أو ما في حكمه من الإدغام بغنة.

٣- لام الحرف:
وهي اللام الساكنة في هل وبل.
ولها حكمان:

- ١- وجوب الإظهار: وذلك إذا لم يقع بعد هل وبل لام أو راء نحو: كلاً بل لا تكرمون اليتيم هل لك- بل ربكم.
 - ٢- وجوب الإدغام: وذلك إذا وقع بعد هل وبل لام أو راء نحو: كلاً بل لا تكرمون اليتيم هل لك- بل ربكم.
- ولم يقع بعد هل راء في القرآن الكريم ويجب السكت على بل ران لحفظ.

٤- لام الاسم:

وهي اللام الساكنة الأصلية التي من بنية الكلمة نحو: العلم، بالخلق- وألسنتهم، وحكمها وجوب الإظهار.

٥- لام الأمر:

هي اللام الساكنة الزائدة عن بنية الكلمة وتدخل على الفعل المضارع وتقدمها الفاء أو الواو أو ثم العاطفة، وحكمها وجوب الإظهار نحو: وليحكم- وليستلوا- ثم ليقتضوا- فليصلوا- وليأخذوا.

- ١- وجوب الإظهار: وذلك إذا لم يقع بعد هل وبل لام أو راء نحو: بل متعت- هل أتى.

(١) إن سكنتا وانفتح ما قبلهما.

أولاً: حالة ابتداء التلاوة:

المبحث الثاني: حالات الاستِعَاذَةِ وَالْبَسْمَلَةِ

١- الاستِعَاذَةُ مَعَ الْبَسْمَلَةِ:

الابتداء إما في افتتاح سورة من أولها: فالْبَسْمَلَةُ مَعَ الاستِعَاذَةِ (١) واجبة وجوباً صناعياً (أي عند القراءة)، أو الابتداء من وسط السورة فعلى الجواز والإتيان بالْبَسْمَلَةِ أفضل، وللا ابتداء أربعة أوجه:

١- من تَعَوَّدَ وَلَمْ يُبَسِّمْ فَلَا فُضْلَ أَنْ يَقْطَعَهَا وَلَا يَصْلُهَا بِشَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ وَيَجُوزُ وَصْلُهَا إِلَّا إِذَا أُوْهِمَ الْوَصْلُ فَإِنَّهُ يَجِبُ الْوَقْفُ عَلَيْهَا وَالْإِبْتِدَاءُ بِمَا بَعْدَهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا) فَلَا يَجُوزُ وَصْلُ الاستِعَاذَةِ بِهَا وَكَذَا مَا شَابَهَا لِشَاعَةِ مَا يَنْشَأُ عَنْ ذَلِكَ مِنْ مَعْنَى:

ثانياً: الْبَسْمَلَةُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ:

١- للْبَسْمَلَةِ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ مَا عَدَا الْأَنْفَالِ وَالتَّوْبَةِ: أَرْبَعَةٌ أَوْجُهُ (ثَلَاثَةٌ جَائِزَةٌ وَرَابِعٌ مَمْنُوعٌ):

١- قَطْعُ الْبَسْمَلَةِ عَنِ السُّورَةِ الْمَاضِيَةِ وَعَنِ السُّورَةِ الْآتِيَةِ وَيُسَمَّى (قَطْعُ الْجَمِيعِ وَهُوَ أَحْسَنُهَا).

٢- وَصْلُ الْبَسْمَلَةِ بِالسُّورَةِ الْمَاضِيَةِ مَعَ السُّورَةِ الْآتِيَةِ وَيُسَمَّى (وَصْلُ الْجَمِيعِ).

٣- قَطْعُ الْبَسْمَلَةِ عَنِ السُّورَةِ الْمَاضِيَةِ وَوَصْلُهَا بِالسُّورَةِ الْآتِيَةِ وَيُسَمَّى (قَطْعُ الْأَوَّلِ وَوَصْلُ الثَّانِي بِالثَّالِثِ).

٤- وَصْلُ الْبَسْمَلَةِ بِالسُّورَةِ الْمَاضِيَةِ وَقَطْعُهَا عَنِ السُّورَةِ الْآتِيَةِ وَهُوَ مَمْنُوعٌ وَيُسَمَّى (وَصْلُ الْأَوَّلِ بِالثَّانِي وَالْوَقْفُ عَلَيْهِ وَقَطْعُ الثَّالِثِ) لِأَنَّ الْبَسْمَلَةَ لِأَوَّلِ السُّورِ لَا لِأَوَاخِرِهَا، وَلأنَّهُ يُؤْهِمُ أَنَّ الْبَسْمَلَةَ تَابِعَةٌ لِلْسُّورَةِ الْمَاضِيَةِ.

٢- وَصْلُ الاستِعَاذَةِ بِالْبَسْمَلَةِ وَالسُّورَةِ أَوْ الْآيَةِ، وَيُسَمَّى (وَصْلُ الْجَمِيعِ).

٣- قَطْعُ الاستِعَاذَةِ عَنِ الْبَسْمَلَةِ وَوَصْلُ الْبَسْمَلَةِ بِالسُّورَةِ أَوْ الْآيَةِ وَيُسَمَّى (قَطْعُ الْأَوَّلِ وَوَصْلُ الثَّانِي بِالثَّالِثِ).

٤- وَصْلُ الاستِعَاذَةِ بِالْبَسْمَلَةِ وَالْوَقْفُ عَلَيْهَا وَالْبَدءُ بِالسُّورَةِ أَوْ الْآيَةِ وَيُسَمَّى (وَصْلُ الْأَوَّلِ بِالثَّانِي وَالْوَقْفُ عَلَيْهِ وَقَطْعُ الثَّالِثِ).

٢- وَصْلُ آخِرِ الْأَنْفَالِ مَعَ التَّوْبَةِ.

١- قَطْعُ آخِرِ الْأَنْفَالِ عَنِ التَّوْبَةِ.

٣- السَّكْتُ عَلَى مِيمٍ مِنْ آخِرِ كَلِمَةِ سُورَةِ الْأَنْفَالِ (عَلِيمٍ) أَيْ: «إِنَّ اللَّهَ يَكُلُّ شَيْءَ عَلِيمٍ» (سَكَت) بِرَأءِ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ. قَالَ الْعَلَامَةُ الْمُتَوَلَّى رَحِمَهُ اللَّهُ: وَلِلْكَافِ قَفٌّ صِلَ فِي عَلِيمٍ بِرَأءِ أَوْ اسْكُتْ وَبَيْنَ النَّاسِ وَالْحَمْدُ بِسْمَلًا

(١) وَصِيغَةُ الاستِعَاذَةِ الْمُخْتَارَةُ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ» وَحُكْمُهَا الذَّبُّ وَقِيلَ الْوَجُوبُ.

الْبَحْثُ الثَّلَاثُ

أَحْكَامُ النُّونِ السَّكَنَةِ وَالتَّنْوِينِ وَلَهُمَا أَرْبَعَةُ أَحْكَامٍ وَهِيَ:

١- الإِظْهَارُ:

إِظْهَارُ النُّونِ السَّكَنَةِ أَوْ التَّنْوِينِ.
تَعْرِيفُهُ: إِخْرَاجُ كُلِّ حَرْفٍ مِنْ مَخْرَجِهِ مِنْ غَيْرِ غُنَّةٍ فِي الْحَرْفِ الْمُظْهِرِ، وَهُوَ إِظْهَارُ النُّونِ السَّكَنَةِ أَوْ التَّنْوِينِ إِذَا جَاءَ بَعْدَهُمَا أَحَدُ الْحُرُوفِ السَّتَةِ: الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء.

أَحْرَفُهُ: مَجْمُوعَةٌ فِي أَوَائِلِ الْكَلِمَاتِ النَّالِيَةِ:
أَخِي هَاكَ عَلِمَا حَازَهُ غَيْرُ خَاسِرٍ. وَمِثَالُهُ:

١- ن: إ: إِظْهَارُ النُّونِ السَّكَنَةِ أَوْ التَّنْوِينِ قَبْلَ الهمزة:
مِنْ ءَاتَيْنَا. مَرَّةً أُخْرَى. مِلْحٌ أَجَاجٌ. وَمِنْ أَرَادَ.

٢- ن: هـ: إِظْهَارُ النُّونِ السَّكَنَةِ أَوْ التَّنْوِينِ قَبْلَ الهاءِ:
عَنُومٌ. مِنْهَا. مَنْ هُوَ. إِنْ هُمْ. وَلَا تَهَرُّمًا.

٣- ن: ع: إِظْهَارُ النُّونِ السَّكَنَةِ أَوْ التَّنْوِينِ قَبْلَ العينِ:
إِنْ عَدْنَا. أُنْعِمْتَ. يَوْمَ عَمِيرٍ. إِنَّمَا عَظِيمًا.

٤- ن: ح: إِظْهَارُ النُّونِ السَّكَنَةِ أَوْ التَّنْوِينِ قَبْلَ الحاءِ:
مِنْ حَوَاهٍ. أَسُوءَ حَسَنَةٍ.

٥- ن: غ: إِظْهَارُ النُّونِ السَّكَنَةِ أَوْ التَّنْوِينِ قَبْلَ الغينِ:
مِنْ غَيْرٍ. عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ. مِنْ عَذَابٍ غَلِيظٍ.

٦- ن: خ: إِظْهَارُ النُّونِ السَّكَنَةِ أَوْ التَّنْوِينِ قَبْلَ الخاءِ:
مَنْ خَلَقَ. كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ.

طَرِيقَةُ النُّطْقِ:

١- تُظْهِرُ النُّونَ السَّكَنَةَ أَوْ التَّنْوِينِ عِنْدَ الْأَحْرَفِ السَّتَةِ.
٢- لَا تَقْفُ عَلَى النُّونِ السَّكَنَةِ أَوْ التَّنْوِينِ، وَلَا تُخْرِجُ غُنَّةً ظَاهِرَةً.
٣- تُتَابِعُ التَّلَاوَةَ.

(١) وَأَمَّا إِذَا وَقَعَتِ النُّونُ السَّكَنَةُ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَقَعَ بَعْدَهَا وَارْزَأُيَاءُ وَجِبَ إِظْهَارُهَا، وَمُسَى إِظْهَارًا مُطْلَقًا يَدْعُو تَقْيِيدَهُ بِحَلِيِّ أَوْ شَقَّةٍ، وَعَلَنَةُ الْحَافِظَةِ عَلَى الْكَلِمَةِ أَيُّ عَلَى مَعْنَاهَا وَمِثَالُهَا: وَمِثَالُهُ: (دُفْيَا). صِرَافَانِ. قِرْدَانَانِ. مِثَالَانِ.

٢- الإِدْغَامُ:

إِدْغَامُ النُّونِ السَّكَنَةِ أَوْ التَّنْوِينِ:
تَعْرِيفُهُ: وَهُوَ النُّطْقُ بِالْحَرْفَيْنِ حَرْفًا وَاحِدًا مُشَدَّدًا كَالثَّانِي، وَهُوَ أَنْ تَأْتِيَ النُّونُ السَّكَنَةُ فِي نِهَآيَةِ الْكَلِمَةِ (١) أَوْ التَّنْوِينِ وَيَأْتِي بَعْدَهُمَا أَحَدُ الْحُرُوفِ السَّتَةِ (يُرْمَلُونَ). أَفْسَلُهُ: إِدْغَامُ يَغْنَةُ وَهُوَ نَوْعَانِ: نَاقِصٌ وَحُرُوفُهُ الْوَاوُ وَالْيَاءُ، وَكَامِلٌ وَحُرُوفُهُ النُّونُ وَالْمِيمُ. وَمِثَالُهُ: وَمَنْ يَكْتُمُهَا. فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَبِيٍّ. سَمْعًا وَابْصَارًا. نَصِيْبًا مِنْ. فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيرًا. بِلَدَةٍ مَبْنِيٍّ وَتَسْقِيَةٍ. وَمَنْ يَعْرِضُ.

وَطَرِيقَةُ النُّطْقِ:

١- نُلْغِي النُّونَ السَّكَنَةَ أَوْ التَّنْوِينِ؛ وَتَقْبِي صِفَتَهُمَا؛ وَتَشَدِّدُ حَرْفَ الإِدْغَامِ: تَشَدِيدًا نَاقِصًا فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ؛ وَكَامِلًا فِي النُّونِ وَالْمِيمِ: أَنْ تَطْلُسَ. إِنَّمَا مَبْنِيًّا. عَنْ مَوَاضِعِهِ.
٢- تُخْرِجُ غُنَّةً مِنَ الْخِشْيُومِ مَقْدَارَ حَرَكَتَيْنِ.
٣- تُتَابِعُ التَّلَاوَةَ. إِدْغَامٌ يَلَا غُنَّةً كَامِلَةً؛ وَحُرُوفُهُ اللَّامُ وَالرَّاءُ. وَمِثَالُهُ: قَوْلًا لَهُ قَوْلًا لَيْتَا لَعَلَّهُ. مِنْ لَدُنْهُ. مِنْ رَبِّكَ. مِنْ رَسُولٍ.
طَرِيقَةُ النُّطْقِ: ١- نُلْغِي النُّونَ السَّكَنَةَ أَوْ التَّنْوِينِ مَعَ صِفَتِهِمَا وَتَشَدِّدُ حَرْفَ اللَّامِ أَوْ الرَّاءِ تَشَدِيدًا كَامِلًا. ٢- تُتَابِعُ التَّلَاوَةَ يَلَا تَوَقُّفَ.
مُلَاحَظَةٌ: يَنْبَغِي عِلْمَاءُ الضَّبْطِ عَلَى الإِدْغَامِ الْكَامِلِ يَغْنَةُ وَيَلَا غُنَّةً يَوْضَعُ عِلَامَةَ الشَّدَّةِ (س) عَلَى الْحَرْفِ الثَّانِي.

مُلَاحَظَةٌ (٢): لَا إِدْغَامَ لِحَفْصٍ فِي «يس والقرآن» ن والقلم».

١- إِنْخِفَاءُ شَقْوِي:

تَعْرِيفُهُ: هُوَ أَنْ تَأْتِيَ الْمِيمُ السَّكَنَةُ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ وَيَأْتِي بَعْدَهَا حَرْفُ الْيَاءِ. مِثَالٌ: يَحْمِلُكُمْ بِهِ اللَّهُ. لِحَيْثُكُمْ مَا أُرْسِلَتْ بِهِ. وَمَا لَكُمْ مِنْ وَأَتَوْهُمْ مَا أَتَفَقَرُوا. عَادِيَتُمْ مِنْهُمْ مَوَدَّةً وَأَخْرَجْتُمْ مِنْ. جَاءَكُمْ مِنْ. أَرْوَجُهُمْ مِثْلَ. وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى.

طَرِيقَةُ النُّطْقِ:

١- نُنْطِقُ الشَّقْوَيْنِ عَلَى حَرْفِ الْمِيمِ يَلَا كَرَّ عَلَيْهَا.
٢- نُخْرِجُ غُنَّةً مِنَ الْخِشْيُومِ مَقْدَارَ حَرَكَتَيْنِ.
٣- تُتَابِعُ التَّلَاوَةَ.

٣- الْقَلْبُ:

قَلْبُ النُّونِ السَّكَنَةِ أَوْ التَّنْوِينِ. وَهُوَ جَعْلُ حَرْفٍ مَكَانَ حَرْفٍ.
تَعْرِيفُهُ: وَهُوَ قَلْبُ النُّونِ السَّكَنَةِ أَوْ التَّنْوِينِ مِيمًا قَبْلَ الْيَاءِ مَعَ مُرَاعَاةِ الْغُنَّةِ وَالْإِنْخِفَاءِ.
حَرْفُهُ: الْيَاءُ وَمِثَالُهُ: ذَرِيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ. ءَايَةٌ بَيِّنَةٌ لِيَا بِالْأَسْتِمْه. بِشَرِّا بَيْنَ. وَقُرُونًا بَيْنَ. مِنْ بَيْنَ. مُنْفَطِرٌ بِهِ. مِنْ بَعْدِ. خَيْرًا بِصِيرًا. يَسْلُطُنَ بَيْنَ.

ن: ب: فَتَصْبِحُ: م: ب.
مِنْ بَعْدٍ وَيَلْفُظُ: مِمَّ بَعْدِ.
لِيَبْذَنَ: وَيَلْفُظُ: لِيَمْبِذَنَ.
عَلِيمٌ يَذَاتُ وَيَلْفُظُ: عَلِيمٌ يَذَاتُ.
أَنْبَاءً: وَيَلْفُظُ: أَمْبَاءً.

طَرِيقَةُ النُّطْقِ:

١- نَقْلِبُ النُّونَ السَّكَنَةَ أَوْ التَّنْوِينِ إِلَى مِيمٍ.
٢- نُخْرِجُ غُنَّةً مِنَ الْخِشْيُومِ بِمَقْدَارِ حَرَكَتَيْنِ.
٣- عَدَمُ كَرِّ الشَّقْوَيْنِ عَلَى الْمِيمِ الْمُقْلُوبَةِ.
(لَا أَنَّ الْمِيمَ السَّكَنَةَ أَمَامَ الْيَاءِ حُكْمُهَا إِنْخِفَاءُ شَقْوِي، فَالْحُكْمُ إِقْلَابُ النَّطْقِ إِنْخِفَاءُ شَقْوِي).
٤- تُتَابِعُ التَّلَاوَةَ.

الْبَحْثُ الرَّابِعُ

أَحْكَامُ الْمِيمِ السَّكَنَةِ وَلَهَا ثَلَاثَةُ أَحْكَامٍ:

٤- الإِنْخِفَاءُ:

إِنْخِفَاءُ النُّونِ السَّكَنَةِ أَوْ التَّنْوِينِ: وَهُوَ النُّطْقُ بِالْحَرْفِ بِصِفَةٍ بَيْنَ الإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ عَارٍ عَنِ التَّشْدِيدِ مَعَ بَقَاءِ الْغُنَّةِ فِي الْحَرْفِ الْأَوَّلِ وَذَلِكَ أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَ النُّونِ السَّكَنَةِ أَوْ التَّنْوِينِ مَا تَبْقَى مِنْ حُرُوفِ الْهَجَاءِ عَدَا حُرُوفِ الإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ وَحَرْفُ الْقَلْبِ.

حُرُوفُهُ: مَجْمُوعَةٌ فِي أَوَائِلِ الْبَيْتِ النَّالِي:

صِفَ ذَا ثَنَا كَمْ جَادَ شَخْصٌ قَدْ سَمَا
دُمَ طَيِّبًا زِدْ فِي تَقِي ضِعْ ظِلْمًا
أَمْثَلُ: وَأَنْظَرُوا. مَنْدِرِينَ. إِنْ كُنْتَ. مَرْجُوًّا قَبْلَ. أَتَشَاكُمُ وَأَمَّمُ سَمْتَعْتَهُمْ. فَانْجِنَاهُ. رِيحٌ فِيهَا. عِنْدَ. أَنْصَبُوا.

طَرِيقَةُ النُّطْقِ:

١- نُبْعِدُ طَرَفَ اللِّسَانِ عَنْ مَخْرَجِ النُّونِ وَالتَّنْوِينِ.
٢- نُخْرِجُ غُنَّةً مِنَ الْخِشْيُومِ أَوْ مِنْ مَخْرَجِ حَرْفِ الْإِنْخِفَاءِ أَوْ مَا يُقَارِبُهُ عَلَى التَّحْقِيقِ بِمَقْدَارِ حَرَكَتَيْنِ.
٣- تُتَابِعُ التَّلَاوَةَ.

مُلَاحَظَةٌ: الْفَرْقُ بَيْنَ الإِدْغَامِ وَالْإِنْخِفَاءِ:

الإِدْغَامُ
١- الإِدْغَامُ فِي تَشَدِيدٍ.
٢- الإِدْغَامُ يَكُونُ فِي الْحَرْفِ.
الْإِنْخِفَاءُ
١- الإِنْخِفَاءُ لَيْسَ فِيهِ تَشَدِيدٌ.
٢- الإِنْخِفَاءُ يَكُونُ عِنْدَ الْحَرْفِ.
تَنْبِيْهُ: مِنَ الْأَخْطَاءِ الشَّائِعَةِ بَيْنَ الْمُتَعَلِّمِينَ هُوَ مَدُّ الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ النُّونِ السَّكَنَةِ مِثَالُهُ كُنْتُمْ فَيَقْرَءُونَهَا كَوْنْتُمْ فَحَرَكَةُ الضَّمِّ لِكَافٍ يَجْعَلُونَهَا وَآوًا يَمْدُهَا، وَالصَّحِيحُ كُنْتُمْ.

٣- إِظْهَارُ شَقْوِي:

تَعْرِيفُهُ: هُوَ أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَ حَرْفِ الْمِيمِ حُرُوفُ الْهَجَاءِ مَا عَدَا الْيَاءَ وَالْمِيمَ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ فِي كَلِمَتَيْنِ، وَيَكُونُ أَشَدَّ إِظْهَارًا لِلْمِيمِ السَّكَنَةِ بَعْدَهَا الْوَاوُ أَوْ الْفَاءُ، لِاتِّحَادِ مَخْرَجِ الْمِيمِ مَعَ الْوَاوِ، وَقُرْبِ مَخْرَجِهَا مَعَ الْفَاءِ.
مِثَالٌ: ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ. وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى. وَلَكُمْ فِيهَا. يَأْيِدِيهِمْ وَأَيْدِي. دِيَارَكُمْ وَظَهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَاوَلَيْكَ. لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ. ذَلِكُمْ حُكْمٌ.

طَرِيقَةُ النُّطْقِ:

١- يُظْهِرُ الْمِيمَ السَّكَنَةَ مِنْ غَيْرِ غُنَّةٍ. وَلَا وَقْفَ عَلَى الْمِيمِ.
٢- تُتَابِعُ التَّلَاوَةَ.

المَبْتَحُ الخَلِيسُ: الإِدْغَامُ
وَلَهُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

١- إِدْغَامُ الْمُتَمَالِيَيْنِ:

تَعْرِيفُهُ: إِذَا سَكَنَ حَرْفٌ غَيْرَ مَدِّيٍّ، وَآتَى بَعْدَهُ حَرْفٌ مُتَحَرِّكٌ مِثْلُهُ، وَجِبَ الإِدْغَامُ، سَوَاءً كَانَا فِي كَلِمَةٍ، أَوْ فِي كَلِمَتَيْنِ. وَأَنْوَاعُهُ:

١- بِغَنَةٍ:

ن-ن:

نُونٌ سَاكِنَةٌ مَعَ مِيمٍ سَاكِنَةٍ مَعَ مُتَحَرِّكَةٍ: مُتَحَرِّكَةٍ: إِنْ نَسَبْنَا. مَنْ مَا لَكُمْ مِنْ - أَنْهُمْ مَانِعَتُهُمْ نَزَلَ - أَنْ نَطْمِسَ. مَا قَطَعْتُمْ مِنْ -

تَنْبِيْهَاتٌ:

١- إِذَا كَانَ الْحَرْفُ الْأَوَّلُ وَأَوَّاءٌ مَدِّيٌّ أَوْ يَاءٌ مَدِّيَّةٌ وَبَعْدَهُمَا مِثْلُهُمَا مُتَحَرِّكٌ فَلَا إِدْغَامَ فِيهِمَا نَحْوُ: أَمْسُوا وَعَمَلُوا - الَّذِي يُوسُسُ.
٢- وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ حَرْفٌ لَيْنٌ فَيَدْغُمُ فِي الْمَائِلِ نَحْوُ: وَالَّذِينَ دَاوُوا وَتَصَرُّوا فَتَنْطِقُ: أَوَّوْ وَتَصَرُّوا - وَنَحْوُ: حَتَّى عَفَّوْا وَقَالُوا.

٢- بِلاَ غَنَةٍ:

كُلُّ حَرْفٍ سَاكِنٍ مَعَ مُتَمَالٍ: مَا كَانَتْ تَعْبُدُ - بَلْ لَا - أَضْرِبُ بَعْصَاكَ.

١- ن-ل:

نُونٌ سَاكِنَةٌ أَوْ التَّنْوِينُ مَعَ اللَّامِ: مَنْ لَا يُؤْمِنُ. مِثَالُ التَّنْوِينِ: صَرَحًا لَعَلِّي - إِلَّا مُتَحَرِّقًا لِقِتَالٍ.

٢- ن-ر:

نُونٌ سَاكِنَةٌ أَوْ التَّنْوِينُ مَعَ الرَّاءِ: نَحْوُ قَمَنْ وَبِكُمْ مَا عَدَا (مَنْ رَاقٍ) عِنْدَ حَقْصٍ لِأَنَّهُ يَسْكُتُ عَلَى النَّونِ. وَمِثَالُ التَّنْوِينِ: غَفُورٌ رَحِيمٌ.

٣- ل-ر:

لَامٌ سَاكِنَةٌ مَعَ الرَّاءِ: وَقُلْ رَبِّ بَلْ رَيْبُكُمْ مَا عَدَا بَلْ إِنْ عِنْدَ حَقْصٍ لِأَنَّهُ يَسْكُتُ عَلَى اللَّامِ. مَلَا حَقَصَتْ: فِي كَيْفِيَّةِ النُّطْقِ

٢- إِدْغَامُ الْمُتَقَرِّبَيْنِ:

تَعْرِيفُهُ إِذَا تَقَارَبَ الْحَرْفَانِ مَخْرَجًا وَصِفَةً، أَوْ مَخْرَجًا لَا صِفَةً؛ (كَالْقَافِ مَعَ الْكَافِ) وَكَانَ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا سَاكِنًا وَجِبَ إِدْغَامُهُ فِي الثَّانِي. وَأَنْوَاعُهُ:

إِدْغَامُ بِلاَ غَنَةٍ:

تَقَرُّبُ الْمَخْرَجِ فَقَطْ

ق-ك:

قَافٌ سَاكِنٌ مَعَ الْكَافِ وَهُوَ الْوَحِيدُ بِكَلِمَةٍ: أَلَمْ تَخْلُقْهُمْ، وَفِيهَا وَجْهَانِ:

الأَوَّلُ: الإِدْغَامُ الْكَامِلُ فَتَنْطِقُ قَافًا مُشَدَّدَةً.

الثَّانِي: الإِدْغَامُ النَّاَقِصُ حَيْثُ تَبْقَى صِفَةُ اسْتِعْلَاءٍ الْقَافِ حَالِ النَّطْقِ بِالْكَافِ.

طَرِيقَةُ نَطْقِ الإِدْغَامِ بِلاَ غَنَةٍ:

١- تُدْغِمُ الْحَرْفَ الْأَوَّلَ فِي الثَّانِي إِدْغَامًا كَامِلًا.
٢- تَتَابِعُ الثَّلَاثَةَ بِلاَ تَوَقُّفٍ.

طَرِيقَةُ نَطْقِ الإِدْغَامِ بِغَنَةٍ:

١- تُدْغِمُ الْحَرْفَ الْأَوَّلَ فِي الثَّانِي.
٢- تُخْرِجُ غَنَةً مِنَ الْخِشُومِ بِمِقْدَارِ حَرْكَتَيْنِ.

أَوَّلًا: التَّضْمِيمُ:

التَّضْمِيمُ: هُوَ سَمْعٌ يَدْخُلُ عَلَى صَوْتِ الْحَرْفِ حَتَّى يَمْتَلِئَ الْفَمُ بِصَدَاءِ، وَحُرُوفُهُ:

- ١- حُرُوفُ الاسْتِعْلَاءِ وَهِيَ (خَصَّ ضَغَطُ قَفْ).
٢- وَلَا مَ لَفْظُ الْجَلَالَةِ الْمَفْتُوحِ وَالْمُضْمُومِ مَا قَبْلَهَا، نَحْوُ: قَالَ اللَّهُ - عَبْدُ اللَّهِ.
- ٣- وَالْأَلْفُ اللَّيْنَةُ الَّتِي سَبَقَهَا حَرْفٌ مُفَخَّمٌ نَحْوُ: أَبْصَارُهُمْ - قَالَتْ قِي - خَالِدِينَ - يَقْنَطَارٍ - أَشْرَاطُهَا.
- ٤- وَالرَّاءُ بِشَرْوِطِهَا.

أَوَّلًا: التَّضْمِيمُ:

تَعْرِيفُهُ: هُوَ سَمْعٌ يَدْخُلُ عَلَى صَوْتِ الْحَرْفِ حَتَّى يَمْتَلِئَ الْفَمُ بِحَرْفٍ عِنْدَ النَّطْقِ بِهِ.

حَالَاتُهُ:

- ١- ر-ر: إِذَا كَانَتْ مُتَحَرِّكَةً بِالضَّمِّ أَوْ الْفَتْحِ نَحْوُ: رَأَوْا - أَجْرٌ - هَجْرًا. وَيَسْتَنْتِي الرَّاءُ الْمُتَمَالِيَةَ فِي مُجَرِّبِهَا فَتَرْقُبُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: اللَّهُ مُجَرِّبُهَا.
- ٢- ر-ر: إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً سَبَقَهَا فَتَحٌ أَوْ ضَمٌّ نَحْوُ: أَرْسَلْنَا. وَأَهْجَرَهُمْ.
- ٣- حَرْفٌ سَاكِنٌ غَيْرُ الاسْتِعْلَاءِ: ر-ر: إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً بِالْوَقْفِ وَقَبْلَهَا حَرْفٌ سَاكِنٌ غَيْرُ حَرْفِ الاسْتِعْلَاءِ وَقَبْلَهُ فَتَحٌ أَوْ ضَمٌّ: نَحْوُ وَالْفَجْرِ - خَسِرَ.
- ٤- أَلْفٌ مَدِّيَّةٌ أَوْ وَأَوَّاءٌ مَدِّيَّةٌ: ر-ر: إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً بِالْوَقْفِ وَسَبَقَهَا أَلْفٌ أَوْ وَأَوَّاءٌ مَدْيَانٍ: غَفَارٌ - غَفُورٌ.
- ٥- ر-ر: حَرْفٌ اسْتِعْلَاءٌ مَفْتُوحٌ فِي كَلِمَتِهِ: إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً وَسَبَقَهَا كَسْرٌ أَصْلِيٌّ وَبَعْدَهُ حَرْفٌ اسْتِعْلَاءٌ مَفْتُوحٌ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ: نَحْوُ قِرْطَاسٍ - لِبَاسٍ مُرَادٍ وَهِيَ حَالَةٌ لَيْسَ لَهَا مُقَابِلٌ فِي التَّرْقِيقِ.
- ٦- ر-ر: إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً سَبَقَهَا فَتَحٌ أَوْ ضَمٌّ: نَحْوُ: أَرْسَلْنَا. وَأَهْجَرَهُمْ.
- ٧- ر-ر: إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً سَبَقَهَا كَسْرٌ عَارِضٌ أَوْ مُتَّصِلٌ نَحْوُ: ارْتَابُوا - اِمْرَأَتَابُوا.
- ٨- ر-ر: إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً سَبَقَهَا فَتَحٌ أَوْ ضَمٌّ: نَحْوُ: أَرْسَلْنَا. وَأَهْجَرَهُمْ.
- ٩- ر-ر: إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً سَبَقَهَا فَتَحٌ أَوْ ضَمٌّ: نَحْوُ: أَرْسَلْنَا. وَأَهْجَرَهُمْ.
- ١٠- ر-ر: إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً سَبَقَهَا فَتَحٌ أَوْ ضَمٌّ: نَحْوُ: أَرْسَلْنَا. وَأَهْجَرَهُمْ.
- ١١- ر-ر: إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً سَبَقَهَا فَتَحٌ أَوْ ضَمٌّ: نَحْوُ: أَرْسَلْنَا. وَأَهْجَرَهُمْ.
- ١٢- ر-ر: إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً سَبَقَهَا فَتَحٌ أَوْ ضَمٌّ: نَحْوُ: أَرْسَلْنَا. وَأَهْجَرَهُمْ.
- ١٣- ر-ر: إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً سَبَقَهَا فَتَحٌ أَوْ ضَمٌّ: نَحْوُ: أَرْسَلْنَا. وَأَهْجَرَهُمْ.
- ١٤- ر-ر: إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً سَبَقَهَا فَتَحٌ أَوْ ضَمٌّ: نَحْوُ: أَرْسَلْنَا. وَأَهْجَرَهُمْ.
- ١٥- ر-ر: إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً سَبَقَهَا فَتَحٌ أَوْ ضَمٌّ: نَحْوُ: أَرْسَلْنَا. وَأَهْجَرَهُمْ.
- ١٦- ر-ر: إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً سَبَقَهَا فَتَحٌ أَوْ ضَمٌّ: نَحْوُ: أَرْسَلْنَا. وَأَهْجَرَهُمْ.
- ١٧- ر-ر: إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً سَبَقَهَا فَتَحٌ أَوْ ضَمٌّ: نَحْوُ: أَرْسَلْنَا. وَأَهْجَرَهُمْ.
- ١٨- ر-ر: إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً سَبَقَهَا فَتَحٌ أَوْ ضَمٌّ: نَحْوُ: أَرْسَلْنَا. وَأَهْجَرَهُمْ.
- ١٩- ر-ر: إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً سَبَقَهَا فَتَحٌ أَوْ ضَمٌّ: نَحْوُ: أَرْسَلْنَا. وَأَهْجَرَهُمْ.
- ٢٠- ر-ر: إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً سَبَقَهَا فَتَحٌ أَوْ ضَمٌّ: نَحْوُ: أَرْسَلْنَا. وَأَهْجَرَهُمْ.

تَعْرِيفُهُ: أَيُّ تَعْرِيفِ الْإِدْغَامِ هُوَ النَّطْقُ بِالْحَرْفَيْنِ حَرْفًا وَاحِدًا مُشَدَّدًا كَالثَّانِي.

٣- إِدْغَامُ الْمُتَجَانِسِينَ:

هُوَ أَيُّ الْمُتَجَانِسِينَ فِيمَا إِذَا اتَّحَدَ الْحَرْفَانِ مَخْرَجًا وَاخْتَلَفَا صِفَةً وَيَلْمَعَسُ كُلُّ حَرْفَيْنِ اتَّحَدَا صِفَةً وَاخْتَلَفَا مَخْرَجًا، وَسَكَنَ أَوَّلُهُمَا أَدْغَمَ فِي الثَّانِي وَأَنَوَاعُهُ:

١- يَغْنَةُ:

تَجَانُسُ الصِّفَةِ^(١) لَا الْمَخْرَجَ

- ١- ن. و: النُّونُ السَّائِكَةُ أَوْ التَّنْوِينُ مَعَ الْوَاوِ: مِنَ الْوَالِ مِنْ وَلِيٍّ. مِثَالُ التَّنْوِينِ: لَهَوٌ وَلَعِبٌ شَدِيدٌ وَالْأَمْرُ لَعَوًا وَلَا كِدَابًا.
- ٢- ن. ي: النُّونُ السَّائِكَةُ أَوْ التَّنْوِينُ مَعَ الْيَاءِ: أَنْ يَفْرَطَ أَنْ يَكُونَ. مِثَالُ التَّنْوِينِ: قَائِمَةٌ يَتَلَوْنَ.
- ٣- ن. م: النُّونُ السَّائِكَةُ أَوْ التَّنْوِينُ مَعَ الْمِيمِ: مِنْ مُدَكَّرٍ مِثَالُ التَّنْوِينِ: وَاجِلٌ مَسْمَى - لَقَدْ كِدْتُ.

٢- بِلَاغَةُ:

تَجَانُسُ الْمَخْرَجِ لَا الصِّفَةِ:

وَمَا يَدْغَمُ مِنْهُ لِحْفَصُ هُوَ الْأَحْرَفُ الثَّلَاثَةُ:

- ١- ذ. ت: الدَّالُّ السَّائِكَةُ مَعَ النَّاءِ: الدَّالُّ أُلْجِيَتْ دَعْوَتُكُمَا. لَقَدْ كِدْتُ.
- ٢- ت. د: التَّاءُ السَّائِكَةُ مَعَ الدَّالِّ: أُجِيَتْ دَعْوَتُكُمَا.
- ٣- ت. ط: التَّاءُ السَّائِكَةُ مَعَ الطَّاءِ: وَقَالَتْ طَائِفَةٌ. إِذْ ظَلَمْتُمْ.
- ٤- ذ. ظ: الذَّالُّ السَّائِكَةُ مَعَ الطَّاءِ: إِذْ ظَلَمْتُمْ.
- ٥- ث. ذ: التَّاءُ السَّائِكَةُ مَعَ الذَّالِّ: يَلْهَثُ ذَلِكَ.
- ٦- ط. ت: الطَّاءُ السَّائِكَةُ مَعَ النَّاءِ: بَسَطَتْ. وَأَحْطَتْ. وَفَرَطَتْ. وَهُوَ إِدْغَامٌ نَاقِصٌ لِبَقَاءِ صِفَةِ الْإِسْتِعْلَاءِ وَالْإِطْبَاقِ فِي الطَّاءِ.
- تَجَانُسُ الْمَخْرَجِ لَا الصِّفَةِ: وَهِيَ عَكْسُ الْأَوَّلَى ب. م: الْيَاءُ السَّائِكَةُ مَعَ الْمِيمِ: اِرْكَبْ مَعَنَا.

الْمَبْحَثُ السَّادِسُ أَحْكَامُ التَّنْفِيزِ وَالتَّرْقِيقِ

نَقْيًا. التَّرْقِيقُ:

وَالْتَّرْقِيقُ: هُوَ النَّطْقُ بِالْحَرْفِ تَخْفِيفًا غَيْرَ مُتَمَلِّقٍ الْقَسْمِ بِعَدَاهُ (عَكْسُ التَّنْفِيزِ) وَحُرُوفُهُ:

- ١- الرَّاءُ بِشُرُوطِهَا.
- ٢- وَلَا مَ لَفْظِ الْجَلَالَةِ الْمَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا نَحْوُ: بِسْمِ اللَّهِ.
- ٣- وَالْأَلْفُ اللَّيْنَةُ الَّتِي سَبَقَهَا حَرْفٌ مَرْقَقٌ نَحْوُ: الْعَامِلِينَ - الْغَنَاءُ - عِيَادِ قَجَاءَهَا.
- ٤- حُرُوفُ الْإِسْتِفَالِ (مَا تَبَقَّى مِنْ حُرُوفِ الْهَجَاءِ مَا عَدَا حُرُوفَ الْإِسْتِعْلَاءِ).

أَحْكَامُ الرَّاءِ وَشُرُوطُهَا

نَقْيًا. التَّرْقِيقُ:

تَعْرِيفُهُ: هُوَ تَخْفِيفُ الْحَرْفِ وَيَكُونُ بِخُرُوجِ الرَّاءِ مِنْ رَأْسِ اللِّسَانِ مَعَ انْحِرَافٍ قَلِيلٍ إِلَى طَرَفِهِ.

حَالَاتُهُ:

- ١- إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً وَقَبْلَهَا كَسْرٌ أَصْلَبِي مُتَّصِلٌ بِهَا وَلَمْ يَفْعَ بَعْدَهَا حَرْفٌ اسْتِعْلَاءٌ فِي كَلِمَتِهَا نَحْوُ: شِرْعَةً - فَرَعُونَ أَوْ وَقَعَ حَرْفٌ اسْتِعْلَاءٌ فِي كَلِمَةٍ ثَانِيَةٍ نَحْوُ: لَا تُصَمِّرْ خَدَكَ. فَاصْبِرْ صَبْرًا جَبِيلًا. فَتَرَقَّقَ.
- ٢- إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً وَقَبْلَهَا كَسْرٌ أَصْلَبِي مُتَّصِلٌ بِهَا وَلَمْ يَفْعَ بَعْدَهَا حَرْفٌ اسْتِعْلَاءٌ فِي كَلِمَتِهَا وَقَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْكَسْرِ حَرْفٌ سَاكِنٌ غَيْرُ الْوَاوِ: إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ وَقَعَ قَبْلَهَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ: مَدِينَةٌ أَوْ لَيْتَ: قَدِيرٌ. لَا ضَبِيرٌ.
- ٣- حَرْفٌ سَاكِنٌ غَيْرُ الْإِسْتِعْلَاءِ: إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ وَقَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْكَسْرِ حَرْفٌ سَاكِنٌ غَيْرُ الْوَاوِ: إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ وَقَعَ قَبْلَهَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ: مَدِينَةٌ أَوْ لَيْتَ: قَدِيرٌ. لَا ضَبِيرٌ.
- ٤- ي. و. ز: إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً بِالْوَقْفِ وَقَعَ قَبْلَهَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ: مَدِينَةٌ أَوْ لَيْتَ: قَدِيرٌ. لَا ضَبِيرٌ.

ثَلَاثًا: جَوَازُ التَّرْقِيقِ وَالتَّنْفِيزِ: وَذَلِكَ فِي الْكَلِمَاتِ الثَّلَاثَةِ:

- ١- مِصْرَ: قَطْرُ: إِذَا سَكَنَتِ الرَّاءُ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ وَكَانَ السَّاكِنُ الْفَاصِلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْكَسْرِ صَادًا أَوْ طَاءً سَاكِنَتَيْنِ فَبَيْنَهُمَا الْوَجْهَانِ نَحْوُ: مِصْرَ - الْقَطْرِ. فَمِنْ فَخْمٍ: نَظَرًا لَكُنْ الصَّادُ وَالطَّاءُ حَرْفَيَّ اسْتِعْلَاءٍ وَهُوَ حَاجِزٌ قَوِيٌّ فَخْمٌ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ فِي (مِصْرَ) نَظَرًا لِفَتْحِ الرَّاءِ الْوَصْلِيِّ. وَمِنْ رَقٍّ: نَظَرًا إِلَى الْكَسْرِ وَلَمْ يَعْتَدِ بِحَرْفِي الْإِسْتِعْلَاءِ فَرَقَّقَ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ فِي (الْقَطْرِ) نَظَرًا لِكَسْرِ الرَّاءِ فِي الْوَصْلِ.
- ٢- فَرَقُّ: إِذَا كَانَتِ الرَّاءُ سَاكِنَةً وَقَبْلَهَا كَسْرٌ أَصْلَبِي وَبَعْدَهَا حَرْفٌ اسْتِعْلَاءٌ مَكْسُورٌ فَفِيهَا الْوَجْهَانِ نَحْوُ: فَرَقُّ فِي سُورَةِ الشُّعْرَاءِ وَلَا يُوْجَدُ غَيْرُهَا فِي الْقُرْآنِ... تَمَنَّى فَخْمٌ نَظَرًا إِلَى حَرْفِ الْإِسْتِعْلَاءِ... وَمِنْ رَقٍّ: نَظَرًا إِلَى الْكَسْرِ الَّذِي أَضْعَفَ تَنْفِيزَ حَرْفِ الْإِسْتِعْلَاءِ فَفَرَّقَ الرَّاءَ وَهُوَ الرَّاجِعُ.
- ٣- فِي حَالَةِ الْوَقْفِ عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَاتِ: (فَاكْسِرْ - أَسِرْ) حَيْثُمَا وَقَعْنَا وَبَسْرَ فِي سُورَةِ الْقَجْرِ - وَكَلِمَةً (وَنُذِرْ) فِي مَوَاضِعِهَا السَّنَةِ فِي سُورَةِ الْقَمَرِ، فَالْوَجْهَانِ (التَّنْفِيزِ وَالتَّرْقِيقِ) فِي جَمِيعِهَا وَذَلِكَ نَظَرًا لِلْوَصْلِ وَعَمَلًا بِالْأَصْلِ.

الْمَبْحَثُ السَّابِعُ
أَحْكَامُ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ^(١)

أ- أَقْسَامُ الْمَدِّ

١- أَصْلِيٌّ أَوْ طَبِيعِيٌّ:

وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ حَرْفُ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ الَّذِي لَيْسَ قَبْلَهُ هَمْزٌ، وَلَيْسَ بَعْدَهُ هَمْزٌ أَوْ سُكُونٌ وَمِثَالُهُ كَلِمَةٌ: نُوحِيهَا. وَمَقْدَارُ مَدِّ حَرَكَتَانِ وَحُكْمُ الزِّيَادَةِ أَوْ النِّقْصَانِ عَنِ الْحَرَكَتَيْنِ حَرَامٌ شَرْعًا.

٢- فَرَعِيٌّ:

وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ حَرْفُ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ وَقَبْلَهُ هَمْزٌ، أَوْ بَعْدَهُ هَمْزٌ أَوْ سُكُونٌ. فَالْهَمْزُ وَالسُّكُونُ سَبَبَانِ لِلْمَدِّ الْفَرَعِيِّ.

١- أَمَّا الْمَدُّ بِسَبَبِ الْهَمْزِ:
فَهُوَ نَوْعَانِ:

وَأِنْ كَانَ الْهَمْزُ بَعْدَ حَرْفِ الْمَدِّ:

فَهُوَ نَوْعَانِ:

أ- إِنْ كَانَ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ: فَهُوَ
وَاجِبٌ مُتَّصِلٌ:

وَمِثَالُهُ: أَوَّلَايُكَ، سُوءٌ، يَشَاءُ. وَمَقْدَارُ مَدِّهِ أَرْبَعٌ أَوْ خَمْسُ حَرَكَاتٍ، عِنْدَ حَفْصٍ، وَيَجُوزُ سِتُّ حَرَكَاتٍ إِذَا جَاءَتْ الْهَمْزَةُ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ وَوَقَفَ عَلَيْهَا. نَحْوُ: اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ، يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ، فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ.

ب- وَإِنْ كَانَ فِي كَلِمَتَيْنِ: فَهُوَ
جَائِزٌ مُتَفَصِّلٌ:

مِثَالُهُ: يَا أَيُّهَا، الَّذِي أَنْزَلَ، وَمَا أَرْسَلْنَا، إِنَّمَا أَنْتَ. وَمَقْدَارُ مَدِّهِ أَرْبَعٌ أَوْ خَمْسُ حَرَكَاتٍ، وَلَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا فِي حَالَةِ الْوَصْلِ. **مُلاحَظَةٌ:** تُحذفُ الْأَلِفُ مِنْ كَلِمَةٍ (أَنَا) حَيْثُمَا وَجَدَ وَذَلِكَ حِينَ الْوَصْلِ نَحْوُ: «قَالَ أَنَا أَحِبِّي وَأَمِيتِ» البقرة: ٢٥٨. «وَأَنَا أَعْلَمُ» الممتحنة: أَمَّا عِنْدَ الْوَقْفِ فَلَا تُحذفُ.

ب- وَأَمَّا الْمَدُّ بِسَبَبِ السُّكُونِ:
فَهُوَ نَوْعَانِ:

٢- سُكُونٌ لَازِمٌ: وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَ حَرْفِ الْمَدِّ سُكُونٌ لَازِمٌ وَصَلًا وَوَقْفًا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ. وَمَقْدَارُ مَدِّهِ سِتُّ حَرَكَاتٍ عِنْدَ كُلِّ الْقُرَاءِ.

وَهُوَ نَوْعَانِ:

ب- حَرْفِيٌّ: وَيُوجَدُ فِي فَوَاتِحِ بَعْضِ السُّورِ، فِي الْحَرْفِ الَّذِي هِجَاؤُهُ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ أَوْ سَطْرَيْنِ حَرْفٍ مَدٍّ وَثَلَاثَ سَاكِنِينَ.

أ- كَلِمِيٌّ: وَهُوَ أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَ حَرْفِ الْمَدِّ حَرْفٌ سَاكِنٌ فِي كَلِمَةٍ.

٢- وَإِنْ لَمْ يَدْعَمْ فَيُسَمَّى

مُخَفَّفًا: وَذَلِكَ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ فِي مَوْضِعَيْنِ فِي سُورَةِ يُونُسَ وَهِيَ: ﴿لَنْ﴾ آية ٥١ وآية ٩١.

١- فَإِنْ أَدْعَمْ سُمِّيَ مُثَقَّلًا

نَحْوُ: اللَّامُ مِنْ أَلَمِ الْمَرْوَالِ سَيْنِ: فَيَسْمَى طَسْمًا وَلَا يُوجَدُ غَيْرُ الْمَوَاضِعِ السَّتَّةِ الْمَذْكُورَةِ.

١- فَإِنْ أَدْعَمْ فَيُسَمَّى مُثَقَّلًا، نَحْوُ: وَلَا الضَّالِّينَ، الْحَاقَّةَ، أَوْ يُحَاجُّكُمْ، شَاقُوا، دَائِيَّةٌ وَيَلْحَقُ بِهِ مَدُّ الْفَرَحِ وَيُوجَدُ فِي سِتَّةِ مَوَاضِعٍ فِي الْقُرْآنِ: قُلْ أَعْلَمُ الْذَكَرَيْنِ مَوْضِعَيْنِ فِي الْأَنْعَامِ. ﴿قُلْ أَللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ سورة يونس: آية ٥٩. «اللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشِيرُونَ» سورة النمل آية ٥٩. وَعَلَامَتُهُ فِي الْمَصَاحِفِ إِشَارَةُ الْمَدِّ وَحَرَكَةُ الشَّلَّةِ بَعْدَهَا هَكَذَا (و).

(١) تعريفُ الْمَدِّ: هُوَ إطالةُ زَمَنِ الصَّوْتِ بِحَرْفِ الْمَدِّ (وَأَحْرَفُ الْمَدِّ هِيَ الْأَلِفُ السَّائِكَةُ وَلَا يَكُونُ مَا قَبْلُهَا إِلَّا مَفْتُوحًا، وَالْوَاوُ السَّائِكَةُ الْمَضْمُونُ مَا قَبْلُهَا، وَالْيَاءُ السَّائِكَةُ الْمَكْسُورُ مَا قَبْلُهَا. وتعريفُ الْقَصْرِ: هُوَ إِبْتِاقُ حَرْفِ الْمَدِّ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ عَلَيْهِ.

ب. لَوَاحِظُ أَحْكَامِ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ

- مَا يُلْحَقُ وَفِي مَقْدَارِ مَدِّهِ حَرَكَتَانِ أَوْ أَرْبَعٌ أَوْ سِتٌّ:
- مَدُّ اللَّيْنِ: وَهُوَ مَدُّ حَرْفِي اللَّيْنِ؛ الْيَاءُ وَالْوَاوُ وَالسَّكَتَانِ؛ الْمَفْتُوحُ مَا قَبْلَهُمَا؛ وَالسَّكَنُ مَا بَعْدَهُمَا؛ سَكُونًا عَارِضًا فِي حَالَةِ الْوَقْفِ؛ نَحْوُ:
- فُرَيْشٍ - وَالصَّيْفِ - الْبَيْتِ - خَوْفٌ - شَيْءٌ.
- تَنْبِيهُ: إِذَا اجْتَمَعَ مَدَّانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ حَالَةَ الْقِرَاءَةِ وَجِبَ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمَا؛ لِقَوْلِ ابْنِ الْجَزَرِيِّ (وَاللَّفْظُ فِي نَظِيرِهِ كَمَثَلِهِ).
- وَمِثَالُهُ:
١. قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ فَإِنَّ مَدَّتْ (السَّمَاءَ) أَرْبَعُ حَرَكَاتٍ وَجِبَ مَدُّ (مَاءً) أَرْبَعُ حَرَكَاتٍ، وَإِنْ مَدَّتْ خَمْسًا فَخَمْسُ.
 ٢. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَقْلُوبُوا أَبْشَارًا مَنَا وَاحِدًا تَتَّبِعُهُ إِنَّا إِذَا﴾.
 ٣. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ﴾ وَمَا شَابَهُ ذَلِكَ.

- مَا يُلْحَقُ وَفِي مَقْدَارِ مَدِّهِ أَرْبَعٌ أَوْ خَمْسُ حَرَكَاتٍ:
- مَدُّ الصَّلَةِ الْكُبْرَى: وَهِيَ مَدُّ هَاءِ ضَمِيرِ الْغَائِبِ؛ وَهُوَ إِذَا جَاءَتْ هَاءُ الضَّمِيرِ الْمَكْنَى بِهَا عَنِ الْمَفْرُودِ الْمَذْكُورِ الْغَائِبِ الْمُتَحَرِّكَةِ بِالضَّمِّ أَوْ الْكُسْرِ، وَوَقَّعَتْ بَيْنَ مُتَحَرِّكَيْنِ، وَجَاءَ بَعْدَهَا هَمْزٌ. وَمِثَالُهُ: «وَهُوَ يَحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ». «وَلَهُ أَجْرٌ». بِهِ أَحَدًا - غَيْبُهُ أَحَدًا. فَإِنْ كَانَتْ حَرَكَةُ الْهَاءِ ضَمَّةً فَتَشْبِعُ الضَّمَّةُ حَتَّى يَتَوَلَّدَ مِنْهَا وَاوٌ. وَإِنْ كَانَتْ كَسْرَةً فَتَشْبِعُ الْكَسْرَةُ حَتَّى يَتَوَلَّدَ مِنْهَا يَاءٌ وَبِمَدِّ كُلِّ مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ أَرْبَعٌ أَوْ خَمْسُ حَرَكَاتٍ حِينَئِذٍ: وَإِذَا جَاءَ السَّكُونُ قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا فَلَا تَمُدُّ نَحْوُ: «وَأَتَيْنَهُ الْإِنجِيلُ» «لَهُ الْمُلْكُ»، «فَاتَوَلَّاهُ الْمَاءُ»، «وَالِيهِ الْمَصِيرُ».

- مَا يُلْحَقُ وَفِي مَقْدَارِ مَدِّهِ حَرَكَتَانِ:
١. مَدُّ الْعَوْضِ: وَهُوَ الْوَقْفُ عَلَى التَّنْوِينِ الْمَنْصُوبِ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ، وَبِمَدِّ مَقْدَارِ حَرَكَتَيْنِ، وَإِذَا لَمْ يُوقَفْ عَلَيْهِ فَلَا يَمُدُّ، وَمِثَالُهُ:

«أَجْرًا عَظِيمًا عَفْوًا غَفُورًا إِلَّا قَلِيلًا وَكُلُّ شَيْءٍ فَصْلَتُهُ تَفْصِيلًا» فَتَنْطِقُ بِالْوَقْفِ: عَظِيمًا - غَفُورًا - قَلِيلًا - تَفْصِيلًا.

 - ٢. مَدُّ الصَّلَةِ الصَّغْرَى: وَهُوَ مَجْبِيءُ هَاءِ الضَّمِيرِ الْغَائِبِ؛ الْمَكْنَى بِهَا عَنِ الْمَفْرُودِ الْمَذْكُورِ الْمُتَحَرِّكَةِ بِالضَّمِّ أَوْ الْكُسْرِ بَيْنَ مُتَحَرِّكَيْنِ وَلَمْ يَأْتِ بَعْدَهَا هَمْزٌ وَمِثَالُهُ: أَعَذَّبَهُ عَذَابًا - قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتُهُ تَعْلَمُ - ضَيْفُهُ فَطَمَسْنَا - بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعُ. وَيَسْتَشْنِي مِنْهُ: لَفْظُ «يَرْضَاهُ» فِي سُورَةِ الزُّمَرِ، وَلَفْظُ «أَوْجُهُ» فِي سُورَتِي الْأَعْرَافِ وَالشُّعَرَاءِ، وَلَفْظُ «فَالْقَهْ» فِي سُورَةِ النَّملِ لِأَنَّ الْهَاءَ سَاكِنَةٌ.
 - ٣. مَدُّ الْأَحْرَفِ الْمَجْمُوعَةِ بِكَلِمَةٍ (حِي طهر): وَهِيَ الْمَوْجُودَةُ فِي بَعْضِ فَوَاتِحِ السُّورِ وَتَلْفُظُ: (حَا، يَا، طَا هَا، رَا) أَيْ يَحْذِفُ الْهَمْزَةَ مِنْهَا فِي النُّطْقِ وَلِذَلِكَ لَا تَجِدُ إِشَارَةَ الْمَدِّ قَوْفَهَا فِي الْمَصَاحِفِ.

مُلَاحَظَاتُ

١. أَقْوَى الْمُدُودِ: اللَّازِمُ فَالْمُتَّصِلُ فَالْعَارِضُ لِلِسَّكُونِ فَالْمُفْصَلُ فَالْبَدَلُ.
 ٢. إِذَا اجْتَمَعَ سَبَبَانِ مِنْ أَسْبَابِ الْمَدِّ قَوِيٌّ وَضَعِيفٌ عَمِلَ بِالْقَوِيِّ نَحْوُ (وَلَا أَمِينَ): مَدُّ بَدَلٍ وَمَدُّ لَازِمٍ فَيَعْمَلُ بِاللَّازِمِ فَقَطُّ. وَنَحْوُ (وَجَاءُوا أَبَاهُمْ): بَدَلٌ وَمَنْفَصِلٌ فَيَعْمَلُ بِالْمَنْفَصِلِ فَقَطُّ.
 ٣. إِذَا وَقَعَ حَرْفُ الْمَدِّ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ وَأَتَى بَعْدَهُ حَرْفٌ سَاكِنٌ حُذِفَ حَرْفُ الْمَدِّ فِي الْوَصْلِ نَحْوُ (وَقَالُوا اتَّخَذَ) وَالْمَقْبِي الصَّلَاةِ (لَصَالُوا الْجَحِيمِ) (حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ).
 ٤. مَا يَمُدُّ حَرَكَتَيْنِ: الطَّبِيعِيُّ وَالْبَدَلُ وَالصَّلَةِ الصَّغْرَى وَالْعَوْضُ وَبَعْضُ أَحْرَفِ فَوَاتِحِ السُّورِ الْمَجْمُوعَةِ بِكَلِمَةٍ (حِي طهر).
 ٥. مَا يَمُدُّ أَرْبَعٌ أَوْ خَمْسُ حَرَكَاتٍ: الْمُتَّصِلُ وَالْمُفْصَلُ وَالصَّلَةِ الْكُبْرَى.
 ٦. مَا يَمُدُّ أَرْبَعٌ أَوْ خَمْسُ حَرَكَاتٍ: الْمُتَّصِلُ إِذَا وَقِفَ عَلَيْهِ وَكَانَتْ هَمْزُهُ مُتَطَرِّفَةً نَحْوَ شَاءَ.
 ٧. مَا يَمُدُّ سِتُّ حَرَكَاتٍ: اللَّازِمُ بِأَنَوَاعِهِ.
 ٨. مَا يَمُدُّ أَرْبَعٌ أَوْ سِتُّ حَرَكَاتٍ: الْعَيْنُ فِي فَاتِحَتَي مَرْيَمَ وَالشُّورَى.
 ٩. مَا يَمُدُّ اثْنَتَيْنِ أَوْ سِتًّا: وَصَلًا مَعَ فَتْحِ الْمِيمِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ أَوَّلُ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ.
 ١٠. مَا يَجُوزُ فِيهِ الْقَصْرُ وَالتَّوَسُّطُ وَالطُّولُ: الْمَدُّ الْعَارِضُ لِلِسَّكُونِ وَاللَّيْنِ الْعَارِضُ لِلِسَّكُونِ.
 ١١. عَلَى الْقَارِئِ الْأَلْتِزَامُ بِمَقْدَارِ الْحَرَكَاتِ مِنْ أَوَّلِ الْقِرَاءَةِ إِلَى نَهَائِهَا.
 ١٢. يَتَلَخَّصُ أَحْكَامُ الْمَدِّ بِمَا يَلِي:
- إِذَا شَاهَدَتْ حَرَكَةُ الْمَدِّ (هـ) فِي الْمُصْحَفِ سِوَاءَ فِي فَوَاتِحِ السُّورِ أَوِ الْآيَاتِ فَتَمُدُّ أَرْبَعٌ أَوْ خَمْسُ حَرَكَاتٍ فَإِنْ كَانَ الْحَرْفُ الَّذِي بَعْدَ حَرْفِ الْمَدِّ سَكُونًا لَازِمًا فَإِنَّهُ يَمُدُّ سِتُّ حَرَكَاتٍ وَإِذَا شَاهَدَتْ (هـ) حَرَكَةَ الْمَدِّ فِي فَوَاتِحِ السُّورِ فَتَمُدُّ سِتُّ حَرَكَاتٍ.

٢. وَإِنْ لَمْ يَدْعَمْ سُمِّيَ مُخَفَّفًا نَحْوُ: نَ وَالْقَلَمِ، قَ وَالْقِرَانِ، وَالصَّادُ وَالْمِيمُ فِي الْمَصِّ وَجُمِعَتْ حُرُوفُ الْمَدِّ اللَّازِمِ الْحَرْفِيُّ فِي كَلِمَةٍ: (نقص عسلكم) وَعَلَامَتُهُ فِي الْمَصَاحِفِ أَنْ تَجِدَ إِشَارَةَ الْمَدِّ (هـ) فَوْقَ أَحَدِ الْحُرُوفِ الْمَذْكُورَةِ فِي فَوَاتِحِ السُّورِ وَإِذَا لَمْ تَوْجَدْ إِشَارَةَ الْمَدِّ (هـ) فَلَمَدٌ طَبِيعِيٌّ.

أَحْكَامُ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ

الْمَبْحَثُ الثَّانِي
أَحْكَامُ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ

أولاً - تعريف الوقف والقطع والسكت:

تعريف الوقف: هو عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بينة استئناف القراءة (إما بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله) ولا يكون في وسط الكلمة، ولا فيما اتصل رسماً كالوقف على أين من كلمة أينما الموصولة.

تعريف القطع: هو قطع الصوت عن القراءة؛ رأساً بقصد الانتهاء منها، وهذا الذي يحتاج بعده القاري للاستعادة؛ إذا أراد استئناف القراءة. وأما تعريف السكت: فهو عبارة عن قطع الصوت زمناً يسيراً دون زمن الوقف عادة؛ من غير تنفس؛ ويكون في وسط الكلمة؛ وفي غيرها.

ثانياً - أنسام الوقف:

أربعة، ثلاثة بسبب والرابع بالاختيار:

فكما الوقف بسبب

فهو الوقف

الاضطراري:

(لسعال أو عطاس).

والوقف الاختياري:

(لاختيار الأستاذ التلاميذ) كالوقف على كلمة متعلقة بالرسم أو القطع والوصل.

والوقف الانتظاري:

(لانتظار القاري على الكلمة لاستيعاب ما فيها من القراءات). ويبدأ من الكلمة الموقوف عليها إن صح الابتداء، أو بما قبلها إن لم يصح الابتداء ويصلها بما بعدها والثلاثة المتقدمة جائر الوقف عندها.

٢. الوقف التام:

وحكمه الجواز والوقف أولى.

وهو الوقف على كلمة تم

المعنى عندها ولا تعلق لها بما

بعدها، لا لفظاً، ولا معنى.

ومثل ذلك يحسن الوقف عليه

والابتداء بما بعده. وأكثر ما

يوجد هذا الوقف: في أواخر

السور؛ والآي، وعند الانتهاء

من القصص، أو موضوع

معين، ويكون في وسط الآية؛

أو في آخرها.

وحكمه لزوم وقيل الوجوب.

هو الوقف على كلمة، لو وصلت بما

بعدها، لأدى هذا الوصول إلى إفساد

المعنى، أو إيها معنى غير مراد،

فوجب الوقف عنده، وعلامته في

المصاحف ميماً صغيرة (م) ويكون في

وسط الآية وفي آخرها.

ومثاله في رؤوس الآي:

«وكذلك حقت كلمت ربك على الذين كفروا

أنهم أصحاب النار الذين يحملون العرش ومن

حواله يسبحون بحمد ربهم» غافر: ٦، ٧.

فالوقف لزم حتى لا يفسد المعنى، لأن الوصول

يجعل اسم الموصول (الذين) صفة لأصحاب

النار وهو ليس كذلك.

ثالثاً - أماكن السكت في القرآن:

وبما أننا وضعنا تعريف السكت بجانب تعريف الوقف ليتضح الفرق بينهما، فإننا نبين أماكن السكت في القرآن حسب قراءة حفص من طريق الشاطبية، وهي أربعة مواطن:

١. «... عوجاً» فيما ليندرك الكهف: ١.

٢. «قلوا» ويولتنا من بعثنا من مرقداً هذا ما وعد الرحمن: يس: ٥٢.

٣. «وقيل من» راق: القيامة: ٢٧.

٤. «كلأ بل» ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون المطففين: ١٤.

وقد اصططلحت المصاحف على وضع حرف السين (س) في موضع السكت تنبيهاً للقاري على السكت.

أنواع الوقف الاختياري

وهو ما يقصد لذاته من غير اعتراض سبب من الأسباب الثلاثة المتقدمة فهو المراد عند إطلاق أحكام الوقف وأنواعه خمسة:

٣. الوقف الكلي:

أ ب

وحكمه كالوقف التام وهو الوقف على كلمة؛ لا تعلق

لها بما بعدها؛ من ناحية الإعراب، ولها تعلق من ناحية

المعنى، ويوجد في وسط الآية وآخرها.

ومثاله في وسط الآية: الوقف على (نفوسكم) في قوله تعالى: «ويحكم أهلكم بما

في نفوسكم إن تكونوا صالحين فإنه كان للأوابين غفورا» الإسراء: ٢٥.

ومثاله في آخر الآية: «أكثرهم لا يعقلون ولو أنهم صبروا حتى تخرج

فألفظ كاف على (لا يعقلون) لأن ما بعدها لا تعلق له بها من ناحية اللفظ وإنما

له تعلق بها من ناحية المعنى وكذلك الوقف على (شهيداً) في قوله تعالى:

«فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيداً يومئذ يود

الذين كفروا» فالوقف كاف على (شهيداً) لأنه لا تعلق له بما بعده باللفظ وإنما

تعلق في المعنى لأن المعنى: فكيف يكون حالهم إذا كان هذا يومئذ يود الذين

كفروا وعصوا الرسول... وكذلك الوقف على (الأيمنون) في قوله

تعالى: «أم لم تلهمهم لا يؤمنون ختم الله على قلوبهم...» البقرة: ٦.

مثال الذي في وسط الآية:

الوقف على كلمة (ذكر) في قوله تعالى: «هذا ذكر وإن للمتقين

لحسن مثاب» ص: ٤٩، فالوقف على ذكر تام لأنه لا ارتباط لفظي

ولا معنوي بين هذه الجملة «هذا ذكر» وبين ما بعدها.

ومثاله في آخر الآية:

الوقف على ميم، في قوله تعالى: «هل الظالمون في ضلال مبين

ولقد آتينا لقمن» لقمان: ١١، (ميم) تام، لأن ما بعدها بداية نص؛

لا تعلق لها؛ بما قبلها، من حيث اللفظ والمعنى.

تنبيه: يلاحظ في بعض المصاحف وضع ثلاث نقاط (•••) فوق كلمتين

متتاليتين إشارة إلى وقف المراقبة أو المعانقة، فإن وقف على الأولى لا

يوقف على الثانية، وإن لم يقف على الأولى له أن يقف على الثانية

مثاله: «آلم ذلك الكب لا ريب فيه» سورة البقرة: آية ٢.

رَابِعاً - مَوَاقِبُ الْقِرَاءَةِ أَرْبَعَةٌ:

- ١- التَّرْتِيلُ: وَهُوَ الْقِرَاءَةُ بِتَوَدُّدٍ وَأَطْمِئْنَانٍ؛ وَإِخْرَاجُ كُلِّ حَرْفٍ مِنْ مَخْرَجِهِ، مَعَ إِعْطَانِهِ حَقَّهُ؛ وَمُسْتَحَقُّهُ؛ وَمَعَ تَدْبِيرِ الْمَعْنَى، وَهُوَ أَفْضَلُهَا؛ لِتُزُولِ الْقُرْآنُ بِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾ وَلِقَوْلِهِ: ﴿وَرَتَّلْ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾.
- ٢- التَّنْقِيحُ: وَهُوَ مِثْلُ التَّرْتِيلِ إِلَّا أَنَّهُ أَكْثَرُ أَطْمِئْنَانًا وَهُوَ الْمَأْخُذُ بِهِ فِي مَقَامِ التَّعْلِيمِ لِتَرْتِاضِ اللِّسَانِ عَلَى التَّلَاوَةِ السَّالِمَةِ.
- ٣- الْحَدَرُ: وَهُوَ الْإِسْرَافُ فِي الْقِرَاءَةِ مَعَ مُرَاعَاةِ الْأَحْكَامِ، وَغَالِبًا مَا يَكُونُ لِتَحْصِيلِ الثَّوَابِ وَمُرَاجَعَةِ الْخِلَافِ.
- ٤- التَّنْوِيرُ: وَهُوَ رُبَّةٌ مُنَوَّسَةٌ بَيْنَ التَّرْتِيلِ وَالْحَدَرِ، فَالتَّنْقِيحُ أَبْطَأُ تِلَاوَةً وَالْإِسْرَافُ مِنْهُ التَّرْتِيلُ وَالْإِسْرَافُ مِنْهُمَا التَّنْوِيرُ وَأَسْرَعُهُنَّ الْحَدَرُ.

خَامِساً - اتِّبَاعُ الرَّسُولِ ﷺ لِجِبْرِيلَ فِي الْوَقْفِ فِي عَشْرَةِ مَوَاضِعَ:

- ١- لَقَدْ صَحَّ عِنْدَ الْقُرْآنِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ اتَّبَعَ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْوَقْفِ فِي عَشْرَةِ مَوَاضِعَ وَهِيَ:
- ١- ﴿وَلِكُلِّ وُجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيهَا فَلَسْتَبْقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعاً إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ البقرة: ١٤٨.
- ٢- ﴿قُلْ صَدَقَ اللَّهُ فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾ آل عمران: ٩٥.
- ٣- ﴿فَلَسْتَبْقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾ المائدة: ٤٨.
- ٤- ﴿... مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾ المائدة: ١١٦.
- ٥- ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعْتَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ يوسف: ١٠٨.
- ٦- ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ الْحُسْنَى﴾ الرعد: ١٧، ١٨.
- ٧- ﴿فَلْيَا مَوْحِشِيمِ مِثْنٍ وَالْأَتَمَّامِ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا﴾ النحل: ٥.
- ٨- ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِناً كَمَنْ كَانَ فَاسِقاً لَّا يَسْتَوُونَ﴾ السجدة: ١٨.
- ٩- ﴿ثُمَّ أَفْبَرْ يَسْمَى فَحَسْرَةً قُتِلَى﴾ سورة النازعات: ٢٢.
- ١٠- ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ﴾ القدر: ٣.

سَادِساً - الْأَثَرُ الْمُرْتَبَةُ عَلَى الْوَقْفِ:

- ١- يُوَثِّرُ الْوَقْفُ عَلَى نَفْثِ بَعْضِ الْأَحْكَامِ وَالْحُرُوفِ وَقَدْ ذُكِرَتْ مُتَنَازِعَةٌ فِيهَا سَبَقَ نَجْمُهَا هُنَا تَعْيِماً لِلْقَائِدَةِ وَذِكْرُ مَا لَمْ يَذْكَرْ: الْمَذْ عَارِضٌ لِلسُّكُونِ؛ وَيَجُوزُ مَذُّ حَرَكَاتٍ أَوْ أَرْبَعٍ أَوْ سِتٍّ وَفِي حَالَةِ الْوَصْلِ حَرَكَاتَانِ فَقَطْ.
- ٢- مَذُّ اللَّيْنِ وَسَبِيهِ سَكُونٌ عَارِضٌ مِثْلُ سَابِقِهِ.
- ٣- الْوَقْفُ عَلَى حَرْفِ الرَّاءِ: مِثَالُ: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَدَابِي وَتَلَرُ﴾ فَعِنْدَ الْوَقْفِ تَفْخَمُ أَيُّ الرَّاءِ مَعَ تَسْكِينِهَا أَوْ تَرْفُقُ وَالتَّرْفِيقُ مُقَدِّمٌ وَعِنْدَ الْوَصْلِ تَرْفُقُ. «ادْخُلُوا مِصْرَ» فَعِنْدَ الْوَقْفِ عَلَى مِصْرٍ جَازَ التَّفْخِيمُ وَالتَّرْفِيقُ وَعِنْدَ الْوَصْلِ التَّفْخِيمُ فَقَطْ.
- ٤- الْوَقْفُ عَلَى الْحَرْفِ الْمَشْدُودِ يَبْقَى مُشْدُوداً مَعَ تَسْكِينِهِ، رَغْمَ الْجَمْعِ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ إِذَا جُمِعَ بَيْنَهُمَا فِي الْوَقْفِ مُطْلَقاً كَمَا قَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ وَمِثَالُهُ نَحْوُ: بِالْحَقِّ مُسْتَمِرٌّ - مِنْ الْحَيِّ - وَأَمْرٌ مُسْتَمِرٌّ. وَمِنْ الْخَطَأِ الْوَقْفُ بِالْفَتْحِ عَلَى الْمَشْدُودِ وَالْمَفْتُوحِ.
- ٥- تَاءُ التَّائِيثِ إِنْ كُنْتُ بِالتَّاءِ الْمُرْتَبُوتَةِ، وَقَفْنَا عَلَيْهَا بِالْهَاءِ نَحْوُ (سَكْرَةٍ، رِبْوَةٍ). وَإِنْ كُنْتُ بِالتَّاءِ الْمَفْتُوحَةِ، وَقَفْنَا عَلَيْهَا بِالتَّاءِ نَحْوُ (رَحْمَتٍ، وَنَعْمَتٍ، وَأَمْرَاتٍ).
- ٦- الْأِسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُنَوَّنُ نَحْوُ (عَلِيماً) يُوقَفُ عَلَيْهِ بِالْأَلْفِ بَدَلاً مِنَ التَّنْوِينِ فَتَقْرَأُ عَلِيماً، وَكَذَلِكَ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْمُتَوْنِ فِي أَحْكَامِ التَّوْنِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَمُتُّ مِمَّا كَانَ تَنْوِينٌ فِي الْوَقْفِ. فَتُلْفَى أَحْكَامُ التَّوْنِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ بِالْوَقْفِ عَلَيْهَا.
- ٧- تَبْدِيلُ حَرَكَةِ الْكَسْرِ وَالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ إِلَى السُّكُونِ عِنْدَ الْوَقْفِ لِأَنَّ الْعَرَبَ لَا تَقِفُ إِلَّا عَلَى سَاكِنٍ.

٥- الْوَقْفُ الْقَبِيحُ:

وَهُوَ الْوَقْفُ عَلَى مَا لَمْ يَتِمَّ مَعْنَاهُ، وَذَلِكَ لِتَعَلُّقِهِ بِمَا بَعْدَهُ لَفْظاً وَمَعْنَى، وَهُوَ مَمْنُوعٌ، وَلَهُ نَوْعَانِ:

٤- الْوَقْفُ الْحَسَنُ:

وَحُكْمُهُ يَحْسُنُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ عِنْدَ رُؤُوسِ الْأَيِّ وَالْإِبْتِدَاءِ بِمَا بَعْدَهُ عِنْدَ الْجُمُودِ، وَأَمَّا فِي وَسْطِهَا فَيَحْسُنُ الْوَقْفُ، دُونَ الْإِبْتِدَاءِ بِمَا بَعْدَهُ.

وَتَعْرِيفُهُ: هُوَ الْوَقْفُ عَلَى كَلِمَةٍ تَمَّ الْمَعْنَى عِنْدَهَا؛ لَكِنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِمَا بَعْدَهَا؛ لَفْظاً، وَمَعْنَى؛ وَيُوجَدُ فِي وَسْطِ الْأَيِّ وَآخِرِهَا.

ب

مِثَالُهُ فِي وَسْطِ الْأَيِّ: الْوَقْفُ عَلَى (لِلَّهِ) فِي قَوْلِهِ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. فَالْوَقْفُ عَلَى (لِلَّهِ) حَسَنٌ لِأَنَّهُ تَمَّ الْمَعْنَى لَكِنَّ الْإِبْتِدَاءَ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ لَا يَحْسُنُ لِأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِمَا قَبْلَهُ لَفْظاً وَمَعْنَى فَلَا بُدَّ عِنْدَ الْإِبْتِدَاءِ مِنْ إِعَادَةِ مَا قَبْلَهُ.

وَمِثَالُهُ فِي رُؤُوسِ الْأَيِّ: الْوَقْفُ عَلَى (الْمُؤْمِنُونَ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿... وَيَوْمَئِذٍ يُفْرِغُ الْمُؤْمِنُونَ بِصُورِ اللَّهِ﴾ الروم: ٤.

فَالْوَقْفُ حَسَنٌ عَلَى (الْمُؤْمِنُونَ) لِأَنَّهُ تَمَّ الْمَعْنَى عِنْدَهُ لَكِنَّهُ شَدِيدُ التَّعَلُّقِ بِمَا بَعْدَهُ. وَقَدْ يَكُونُ الْوَقْفُ حَسَنًا وَالْإِبْتِدَاءُ بِمَا بَعْدَهُ قَبِيحاً نَحْوُ الْوَقْفِ عَلَى (الرَّسُولِ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ الممتحنة: ١.

فَالْوَقْفُ عَلَى (الرَّسُولِ) حَسَنٌ وَالْإِبْتِدَاءُ بِإِيَّاكُمْ قَبِيحٌ لِفَسَادِ الْمَعْنَى.

الْوَقْفُ عَلَى كَلَامٍ لَا يَفْهَمُ السَّلْمُ:

مِنْهُ مَعْنَى: كَالْوَقْفِ عَلَى (بِسْمِ) مِنْ بِسْمِ اللَّهِ، وَ(الْحَمْدُ) مِنْ الْحَمْدِ لِلَّهِ. وَحُكْمُهُ: لَا يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ إِلَّا لِضَرُورَةٍ، لَكِنْ يَجِبُ عَلَى الْقَارِئِ الْإِبْتِدَاءُ بِالْكَلِمَةِ الَّتِي وَقَفَ عَلَيْهَا أَوْ بِمَا قَبْلَهَا حَسَبَ مَا يَقْتَضِيهِ الْمَعْنَى، وَيَكُونُ وَقْفٌ ضَرُورَةً وَقَدْ تَقَدَّمَ.

الْوَقْفُ عَلَى مَعْنَى غَيْرِ مُرَادِ اللَّهِ تَعَالَى:

كَالْوَقْفِ عَلَى: إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي. إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ. إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي. وَحُكْمُهُ: لَا يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ. فَإِنْ تَعَمَّدَ الْوَقْفَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ؛ وَشَبَّهَهُ؛ وَقَصَدَ الْمَعْنَى الْفَاسِدَ، فَقَدْ كَفَرَ. وَإِنْ تَعَمَّدَ الْوَقْفَ بِدُونِ قَصْدِ الْمَعْنَى فَقَدْ أَثِمَ. وَإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدَ الْوَقْفَ وَلَمْ يَقْصُدِ الْمَعْنَى فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ.

أحكام متفرقة

المبحث التاسع
أحكام متفرقة لحفص من طريق الشاطبية

أولاً

ما يجوز فيه الوجهان وصلًا ووقفًا:

ثانيًا

ما يجوز فيه الوجهان وقفًا فقط:

- ١- جواز إثبات وحذف الياء عند الوقف في ياء ﴿فَمَا أَتَانِي اللَّهُ﴾ النمل: ٣٦.
فِي الْحَذْفِ تَلْفُظُ «فَمَا أَتَانِي اللَّهُ» وَإِلَّا بِإِثْبَاتِ تَلْفُظُ «فَمَا أَتَانِي اللَّهُ».
- ٢- جواز إثبات وحذف الألف في سلاسل في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَاقًا وَسَعِيرًا﴾.

- ٤- ﴿الدَّكْرَيْنِ﴾ موضعان في الأنعام (١٤٣، ١٤٤)، و﴿الْقَيْنِ﴾ موضعان في يونس (٥١)، (٩١)، و﴿اللَّهُ أَذُنٌ﴾ سورة يونس: ٥٩، و﴿اللَّهُ خَيْرٌ﴾ بالنمل (٥٩) هذه الكلمات الست يجوز مد الهمز سبب حركات وقصرها عند تسهيل الهمزة الثانية. والوجهان صحيحان.
- ٥- (عين) مِنْ فَاتِحَتِي مَرِيمَ وَالشُّورَى يَجُوزُ فِيهَا التَّوَسُّطُ وَالْمَدُّ.
- ٦- ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ في المرسلات (آية ٢٠) فِيهِ الْإِدْغَامُ الْكَامِلُ مَعَ ذَعَابِ صِفَةِ الْإِسْتِعْلَاءِ؛ وَالْإِدْغَامُ النَّاقِصُ مَعَ بَقَاءِ صِفَةِ الْإِسْتِعْلَاءِ. وَالْأَوَّلَى الْأَوَّلُ، كَمَا هُوَ الْمَنْقُولُ عَنِ الْإِمَامِ ابْنِ الْجَزَرِيِّ، مِنْ أَنَّهُ أَصَحُّ رَوَايَةٍ؛ وَأَوْجَهُ قِيَاسًا.

- ١- جواز قراءة السين أو الصاد في كلمة المصيطرون في قوله تعالى: ﴿أَمْ هُمُ الْمُصِيطِرُونَ﴾ الطور.
- ٢- جواز الإشمام والروم في كلمة «تَأْمَنَّا» في قوله تعالى: ﴿مَلِكٌ لَا تَلْمِزُنَا عَلَى يُوسُفَ﴾. والإشمام: هُوَ ضَمُّ الشَّفَتَيْنِ بِلاَ صَوْتٍ عَقِبَ إِسْكَانِ الْحَرْفِ؛ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْحَرَكَةَ الْمَحذُوقَةَ ضَمَّةٌ. وَالرُّومُ: هُوَ إِضْعَافُ الصَّوْتِ بِالْحَرَكَةِ؛ حَتَّى يَذْهَبَ مُعْظَمُ صَوْتِهَا؛ فَيَسْمَعُ لَهَا صَوْتٌ خَفِيٌّ؛ يَدْرِكُهُ الْقَرِيبُ مِنْكَ؛ وَالْأَعْمَى بِحَاسَةِ السَّمْعِ.
- ٣- جواز فتح الضاد وضمة في كلمتي زضعس وكلمة «ضعفا» في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْقَدِيرُ﴾ الروم: ٥٤.

المبحث العاشر

أثر الرسم العثماني على التلاوة وصلًا ووقفًا

رسم حلة القطع	رسم حلة الوصل	اتفقت المصاحف على رسم القطع في المواضع التالية	اختلفت المصاحف على رسم القطع أو الوصل في المواضع التالية	اتفقت المصاحف على رسم الوصل في المواضع التالية
١- أن لا	آلا	(الأعراف: ١٠٥-١٦٩) (التوبة: ١١٨) (هود: ١٤-٢٦) (الحج: ٢٦) (يس: ٦٠) (الدخان: ١٩) (المتحنة: ١٢) (القلم: ٢٤) (الرعد: ٤٠)	(الأنبياء: ٨٧) والعمل بالقطع	بأقي المواضع
٢- إن ما	إما	(الأعراف: ١٦٦)	بأقي المواضع	بأقي المواضع
٣- عن ما	عما	(النساء: ٢٥) (الروم: ٢٨)	(المنافقين: ١٠) والعمل على القطع	بأقي المواضع
٤- من ما	مما	(النساء: ١٠٩) (التوبة: ١٠٩)	لا يوجد	بأقي المواضع
٥- أم من	أمن	(الصفوات: ١١) (فصلت: ٤٠)	لا يوجد	لا يوجد
٦- حيث ما	حيثما	(البقرة: ١٤٤-١٥٠)	لا يوجد	لا يوجد
٧- أن لم	آلم	(النساء: ٧٣) (الأنعام: ١٣١)	لا يوجد	بأقي المواضع
٨- إن ما	إنما	(الأعراف: ٩٢) (يونس: ٢٤-٤٥) (هود: ٦٨-٩٥) (لقمان: ٧) (الجاثية: ٨) (البلد: ٧)	(التحل: ٩٥) والعمل بالوصل	بأقي المواضع
٩- أن ما	آما	(الحج: ٦٢) (لقمان: ٣٠)	(الأنفال: ٤١) والعمل بالوصل	بأقي المواضع
١٠- كل ما	كلما	(إبراهيم: ٣٤)	(النساء: ٩١) والعمل بالقطع	في باقي المواضع
			(الأعراف: ٣٨) والعمل بالوصل	
			(المؤمنون: ٤٤) والعمل بالقطع	
			(الملك: ٨) والعمل بالوصل	

- أ- الحذف والإثبات: إِذَا كَانَ آخِرُ الْكَلِمَةِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهَا حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ الثَّلَاثَةِ، وَبَعْدَهَا سَاكِنٌ فَإِنْ كَانَ هَذَا الْحَرْفُ مُبْتَدَأً فِي رِسْمِ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ؛ فَالْوَقْفُ عَلَى الْكَلِمَةِ يَكُونُ بِإِثْبَاتِ حَرْفِ الْمَدِّ فِيهَا. وَمِثَالُهُ: وَقَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ. ذَاقَا الشَّجَرَةَ). وَإِنْ كَانَ مَحذُوفًا مِنَ الْمَصَاحِفِ يَكُونُ الْوَقْفُ عَلَى الْكَلِمَةِ بِحَذْفِهِ. وَمِثَالُهُ: (أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ - أَيُّهُ السَّاحِرُ - أَيُّهُ الثَّقَلَانُ) فَيُوقَفُ عَلَى أَيُّهُ بِالسُّكُونِ مُرَاعَاةً لِلرَّسْمِ. وَيُسْتَنْتَى أَلْفٌ «ثَمُودًا» فَإِنَّهَا ثَبِتَتْ رِسْمًا وَتَحَذَفُ وَصَلًا؛ وَوَقَعَا فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ مِنَ الْقُرْآنِ: ﴿أَلَا إِنَّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾ هود: ٦٨، ﴿وَعَادًا وَثَمُودًا وَأَصْحَابَ الْفِرْعَانَ: ٣٨﴾، ﴿وَعَادًا وَثَمُودًا وَقَدْ الْعَنِيَتِ: ٣٨﴾، ﴿ثَمُودًا فَمَا أَبْقَى﴾ النجم: ٥١.
- ب- تاء التانيث: تَتَّبِعُ الرَّسْمُ فِي حَالَةِ الْوَقْفِ فَإِنْ رُسِمَتْ مَبْسُوطَةً قُرِئَتْ تَاءٌ بِالْوَقْفِ عَلَيْهَا نَحْوَ (رَحِمَتْ) وَإِنْ رُسِمَتْ مَرْبُوطَةً قُرِئَتْ هَاءٌ بِالْوَقْفِ عَلَيْهَا نَحْوَ (رَحِمَةً) وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ الزخرف: ٣٢.
- ج- قِيمًا رَحْمَةً مِنَ اللَّهِ لَيْتَ لَهُمْ: آل عمران: ١٥٩.
- د- المَقْطُوعُ وَالْوَصُولُ: فِي الرِّسْمِ الْعُثْمَانِيِّ كَلِمَاتُ كَثِيرَةٍ بِطَرِيقَتَيْنِ مَقْطُوعَةً عَنْ بَعْضِهَا وَمَوْصُولَةً مَعَ بَعْضِهَا. فَإِنْ رُسِمَتِ الْكَلِمَةُ مَقْطُوعَةً عَنْ غَيْرِهَا جَازَ لِلْقَارِئِ الْوَقْفُ عَلَيْهَا فِي مَقَامِ التَّعْلُمِ أَوْ الْإِمْتِحَانِ أَوْ ضَيْقِ النَّفْسِ نَحْوَ الْوَقْفِ عَلَى (أَنْ) فِي (أَنْ لَا) وَفِي (أَنْ لَمْ).
- وَأِنْ رُسِمَتْ مَوْصُولَةً لَمْ يَجُزْ لَهُ الْوَقْفُ إِلَّا عَلَى الْكَلِمَةِ الثَّانِيَةِ مِنْهُمَا نَحْوَ (أَلَا)، (أَلَمْ).
- وَإِنْ كَانَتِ الْكَلِمَةُ مُخْتَلَفًا فِي قَطْعِهَا وَوَصْلِهَا جَازَ الْوَجْهَانِ:
- وَأَلَيْكَ مَجْمَلُ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ مَعَ مَوَاضِعِهَا:

تالیا

مَا يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ وَصَلًا فَقَطْ:

١. يَجُوزُ قَصْرُ الْمِيمِ وَمَدُّهَا حَالَ الْوَصْلِ مَعَ فَتْحِهَا فِي أَوَّلِ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ (السم الله).
٢. يَجُوزُ الْإِظْهَارُ وَالْإِدْغَامُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَالِيهِ × هَلْكَ﴾ الحاققة: ٢٨.
فَعِنْدَ الْإِظْهَارِ سَكَنَةُ لَطِيفَةٍ (عِنْدَ هَاءٍ مَالِيَةٍ) بِدُونِ تَنْفُسٍ: إِجْرَاءٌ لِلْوَصْلِ مُجْرَى الْوَقْفِ لِكُونِهَا هَاءَ سَكَنَ. وَعِنْدَ الْإِدْغَامِ إِجْرَاءٌ لِلِهَاءِ مُجْرَى غَيْرِهَا مِنَ الْحُرُوفِ.

رابعاً

مَا يَجُوزُ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهُ وَصَلًا: أَيُ

حَالُ مُوَاصَلَةِ الْقِرَاءَةِ

السَّكْتُ، وَالْقَطْعُ، وَالْوَصْلُ وَذَلِكَ
عِنْدَ آخِرِ كَلِمَةٍ مِنَ الْأَنْفَالِ وَأَوَّلِ
بَرَاءَةٍ ﴿... عَلِيمٌ بَرَاءَةٌ...﴾ .

خامساً

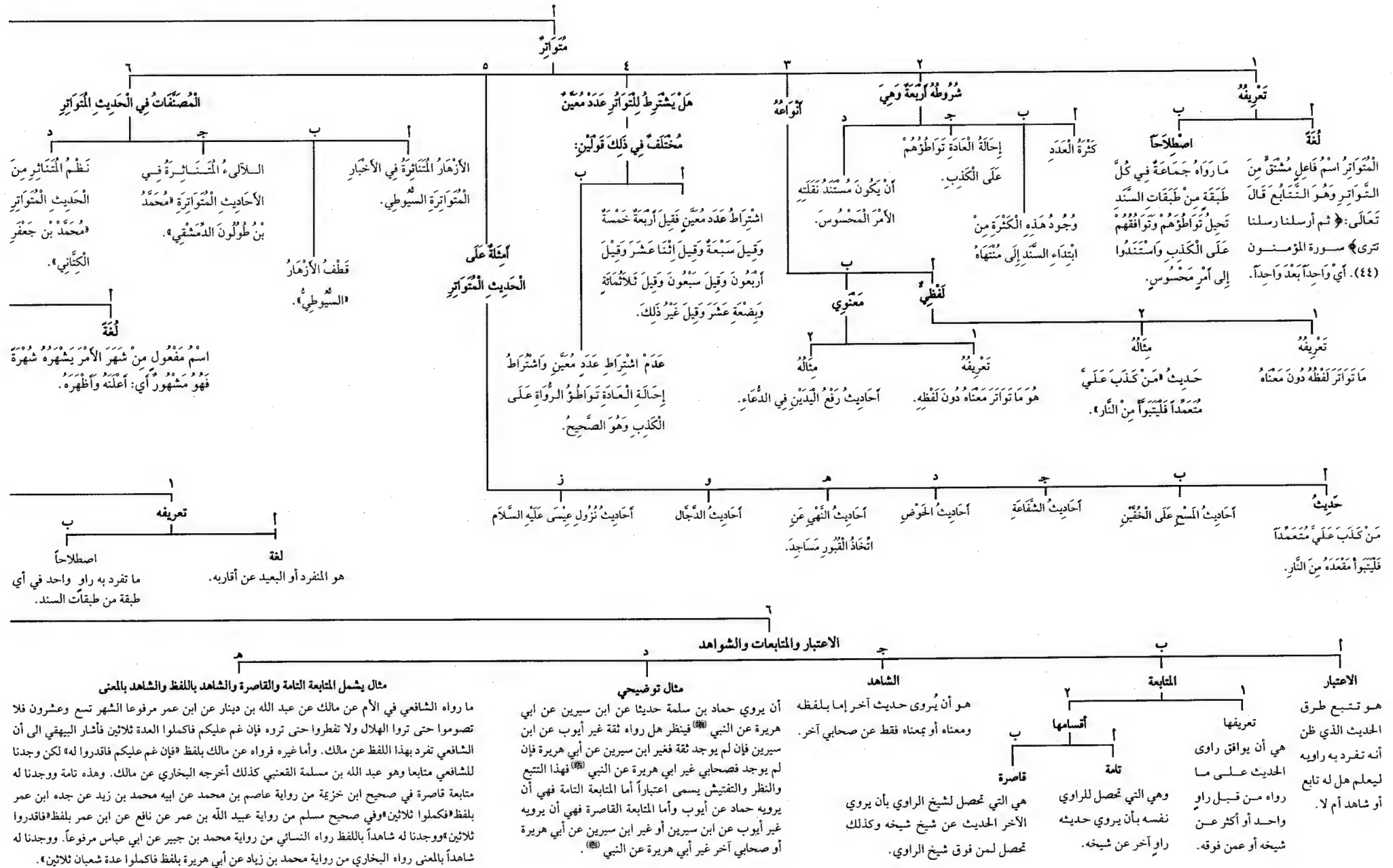
مُتَرَقِّاتٌ عِلْمًا:

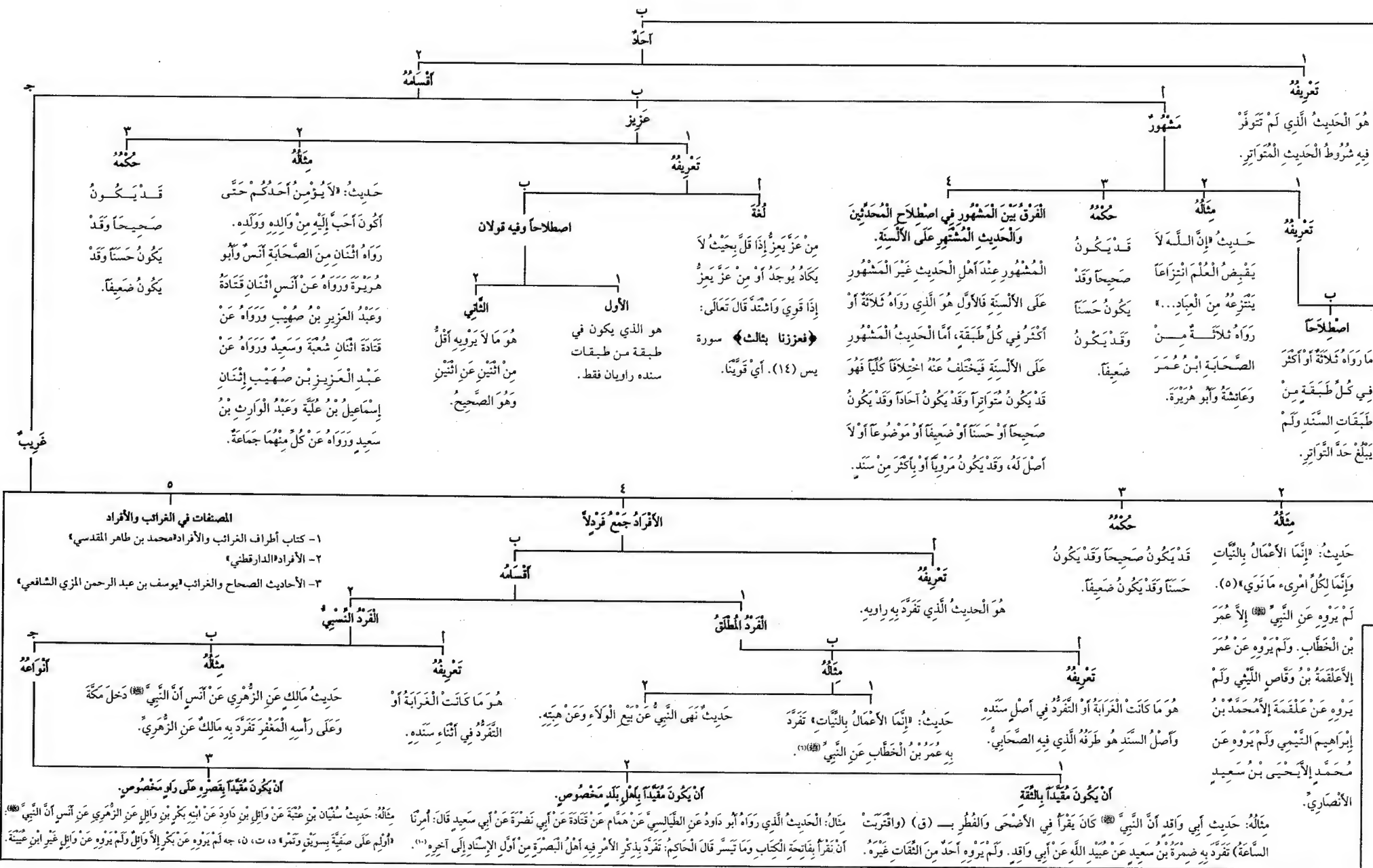
مَا يَقْرَأُ بِالسَّيْنِ:

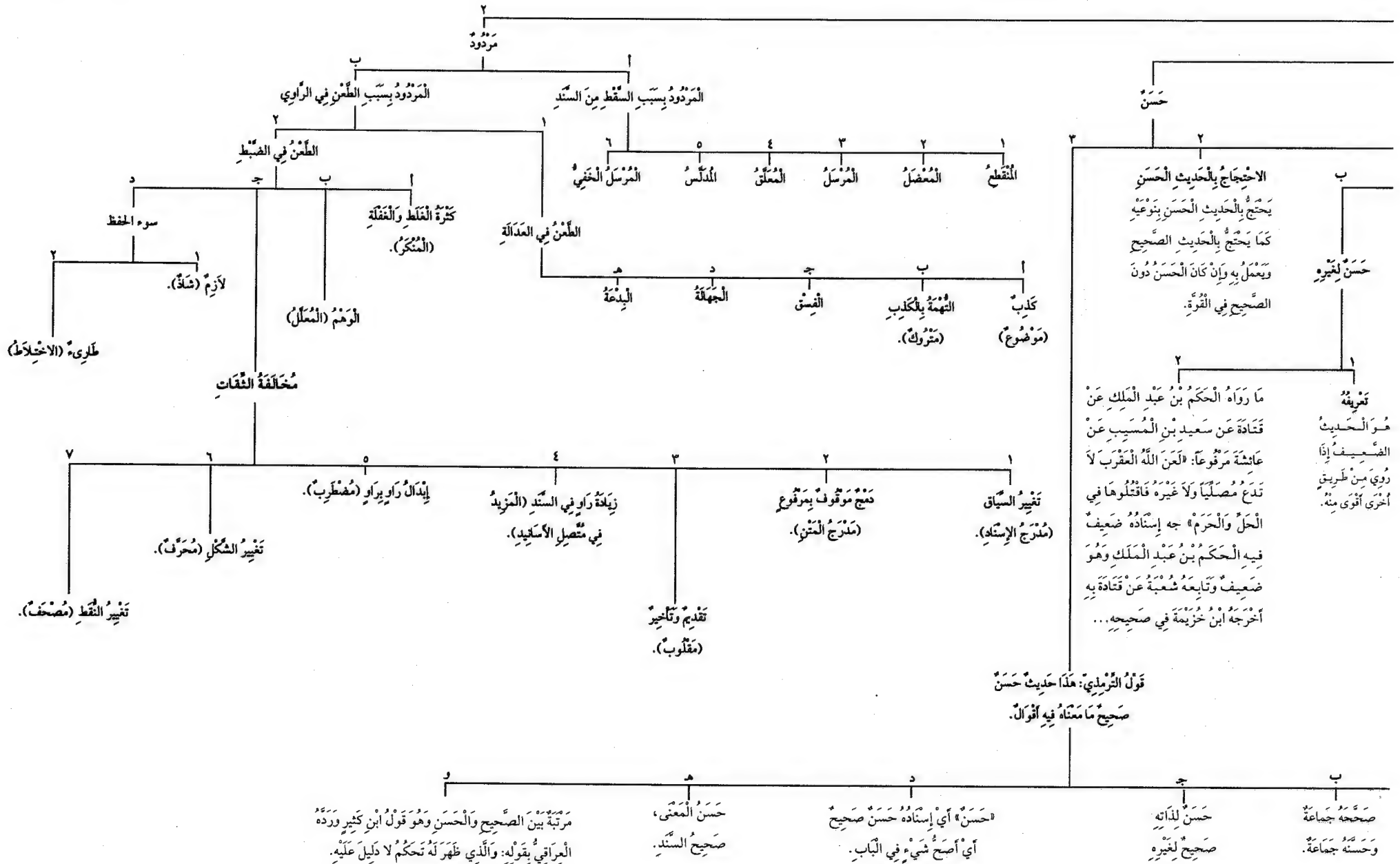
١. قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي وَيَصْطُ﴾ البقرة: ٢٤٥.
 قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَصَلَةً﴾ الأعراف: ٦٩.
 مَا يُقْرَأُ بِالْصَّادِ وَالسَّيْنِ مَعًا «أَمْ هُمُ الْمَصْطَرُونَ» الطور: ٣٧.
 أَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمَصْطَرٍ﴾ العاشية: ٢٢. فتقرأ بالسَّيْنِ الصاد من طريق الطيبة أما من طريق الشاطبية فقد قطع بأنها تقرأ بالصاد فقط.
 تُشْعِرُ هَاءَ الضَّمِيرِ زَيْهِيْسَ مَقْدَرًا حَرْكَتَيْنِ عِنْدَ الْوَصْلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيُخَلِّدُ فِيْهَا مَهْنًا﴾ فِي سُورَةِ الْفُرْقَانِ.
 تَسْهِيْلُ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ بَيْنَ أَيِّ بَيْنَاهَا وَبَيْنَ الْأَلْفِ فِي لَفْظٍ: «أَعَجَمِي» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَعَجَمِي وَعَرَبِي﴾ سُورَةُ فَصَلَتْ، وَلَمْ يُسْهَلْ لَخْفَضِ مِنْ
 هَمْزَةِ الْقَطْعِ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا هَذِهِ الْهَمْزَةُ.

[illegible]

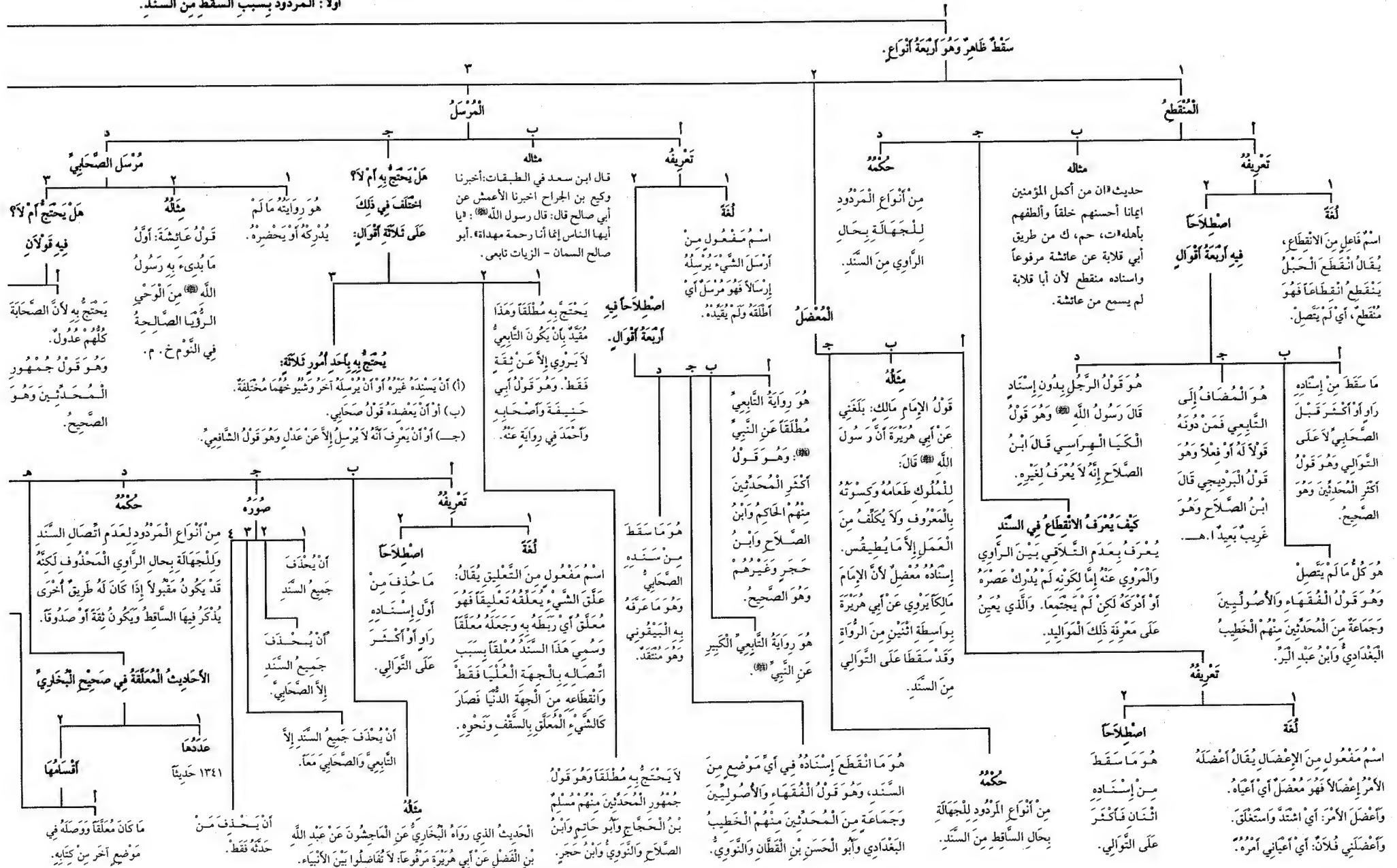
مصطلح الحديث

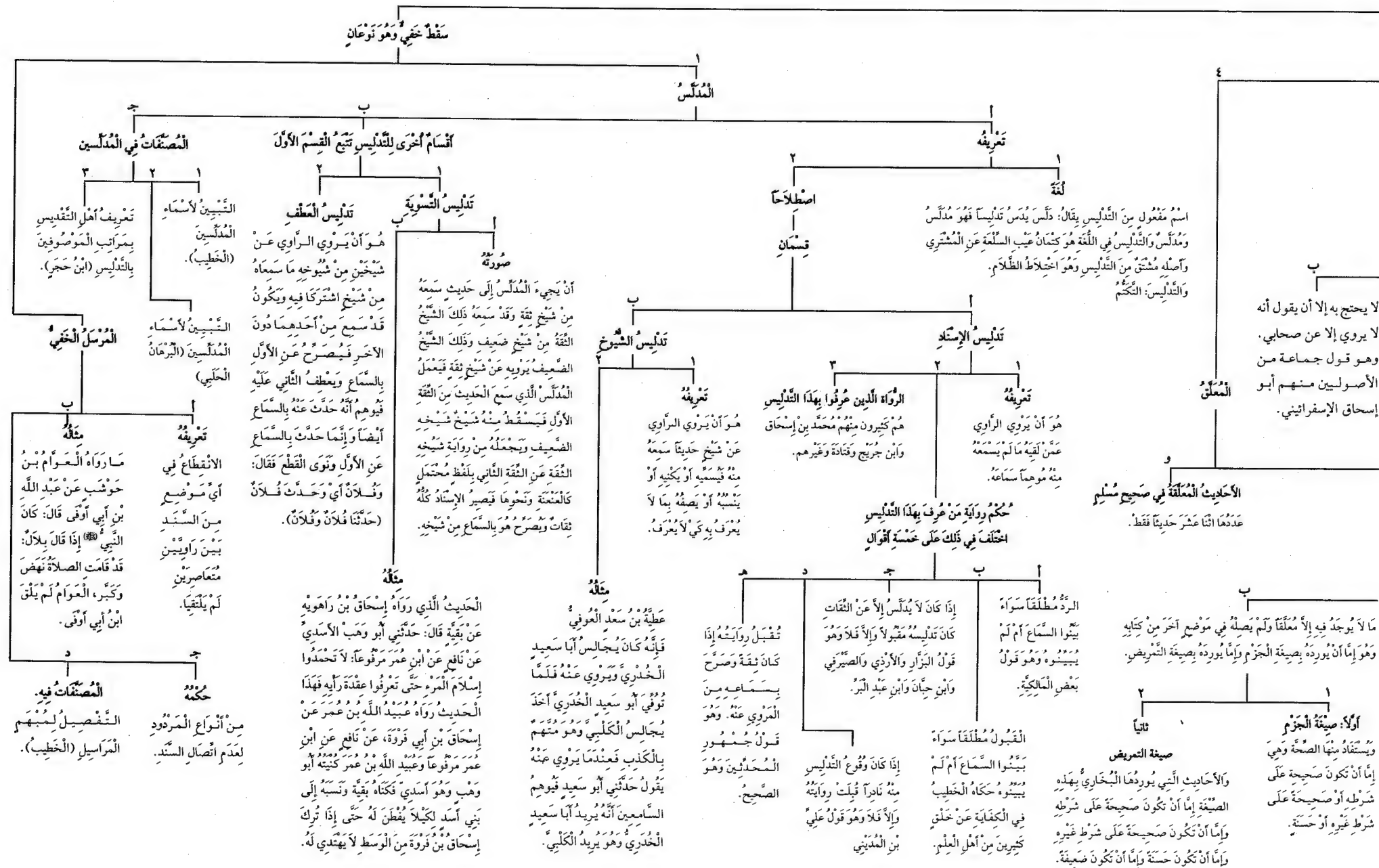




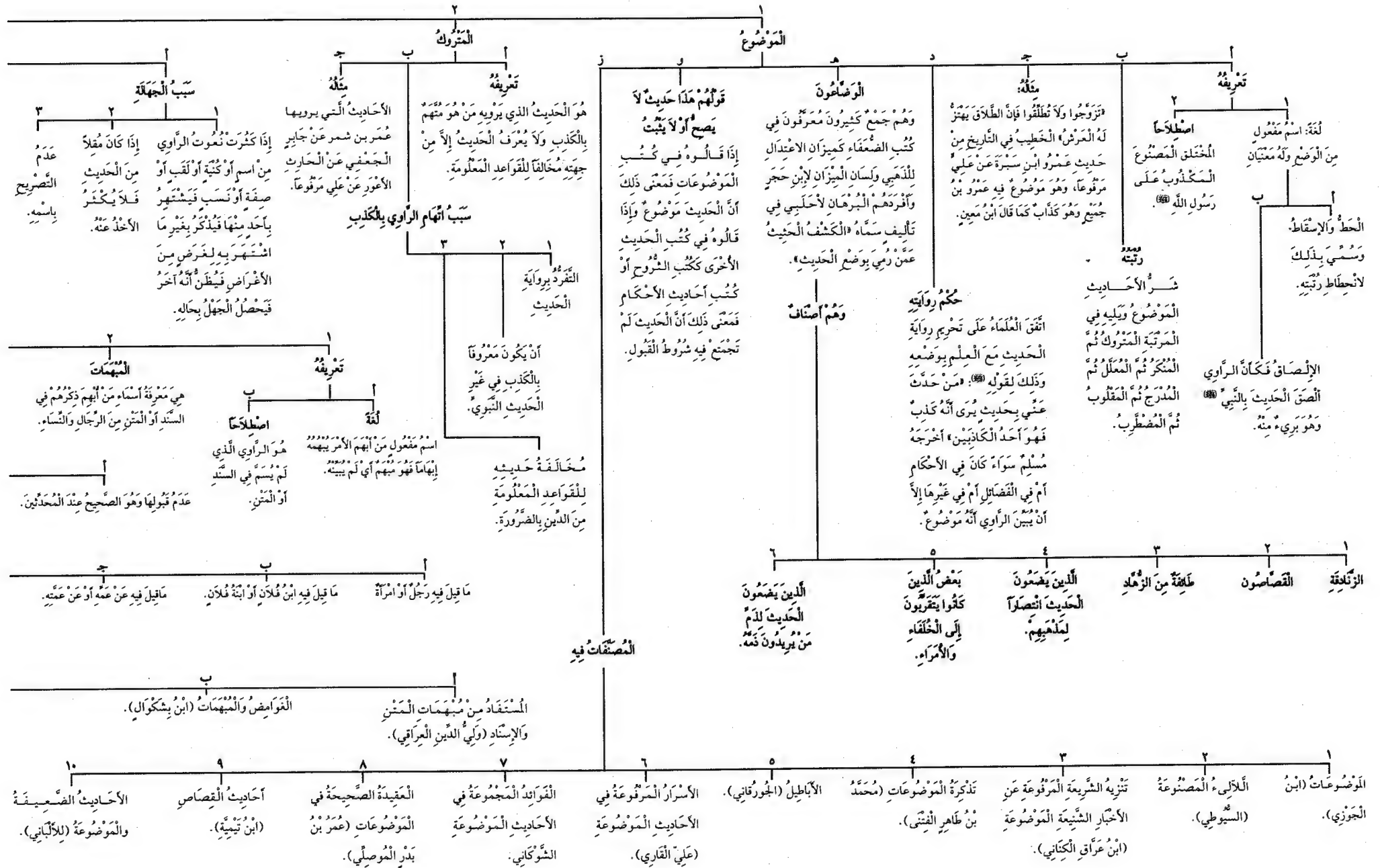


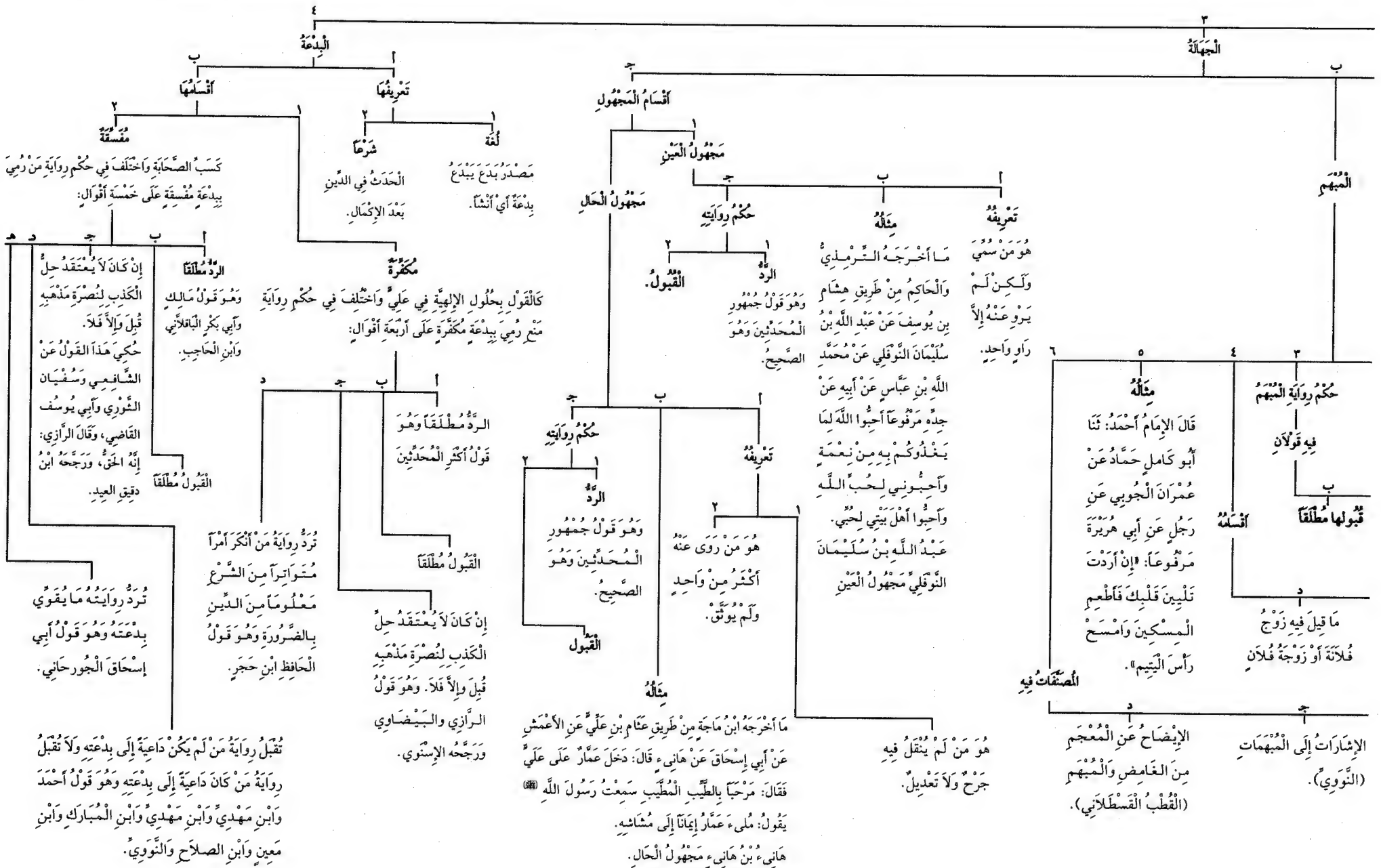
أولاً: الْمَرْدُودُ بِسَبَبِ السَّقَطِ مِنَ السَّنَدِ.

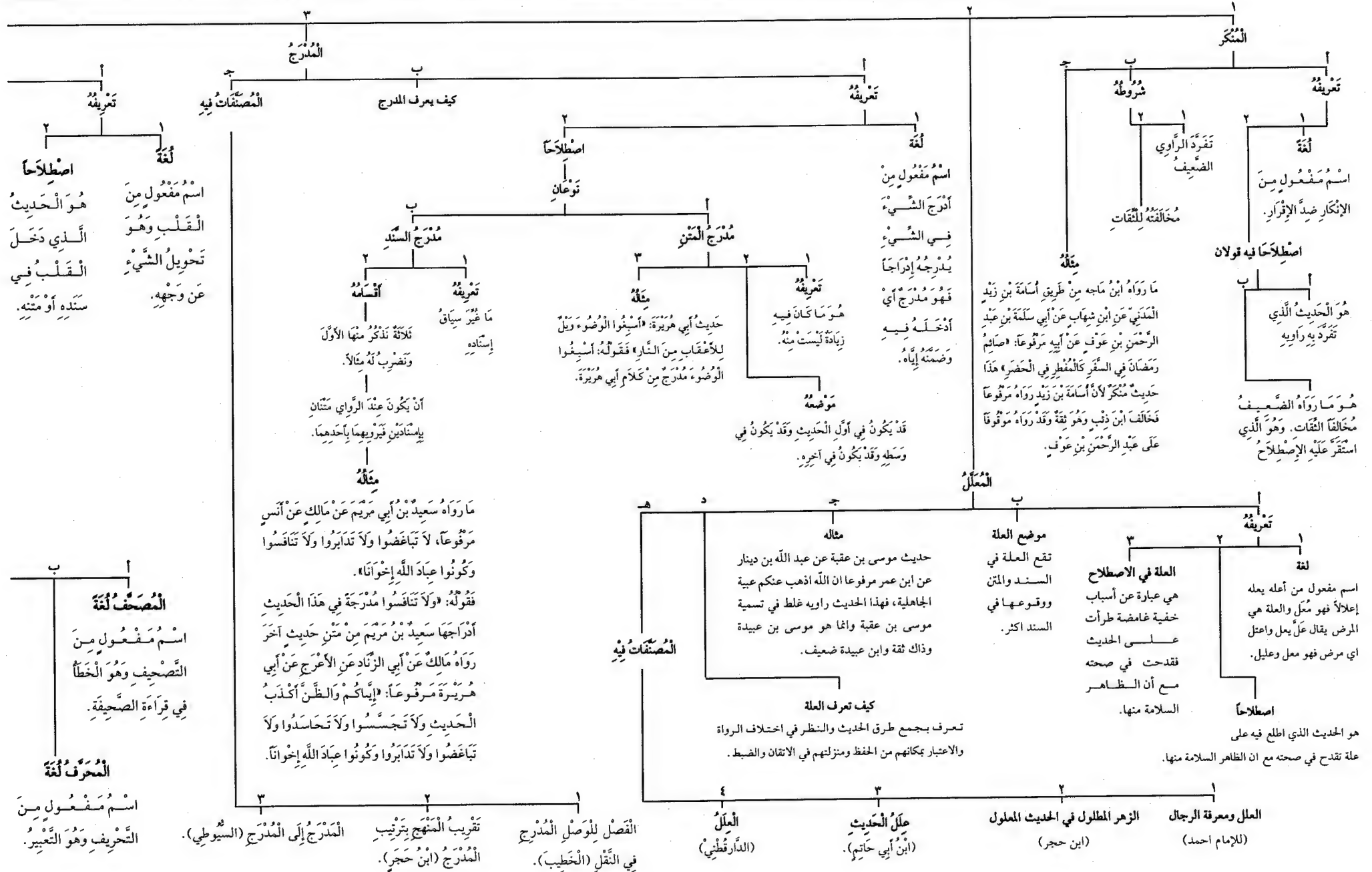


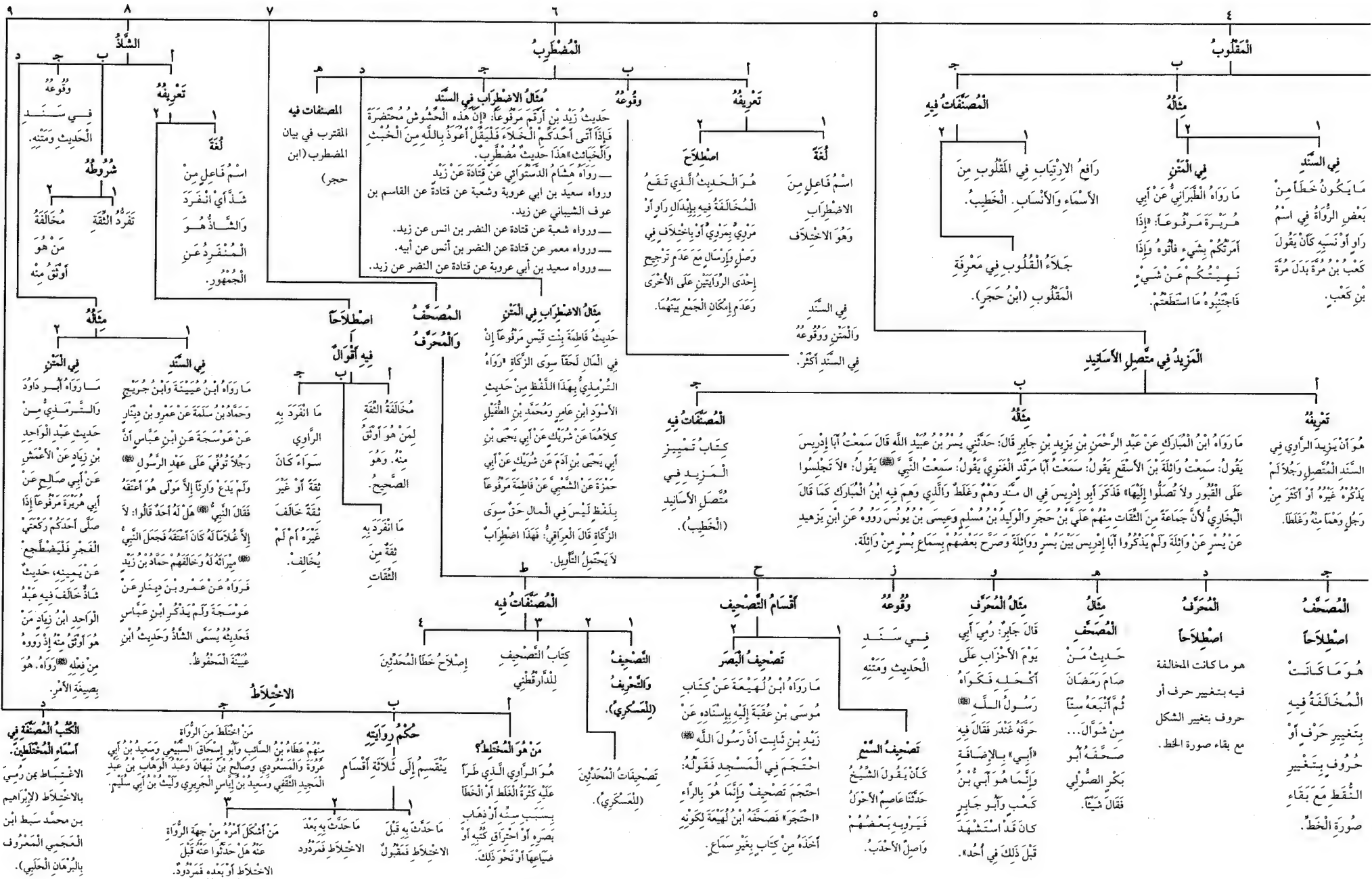


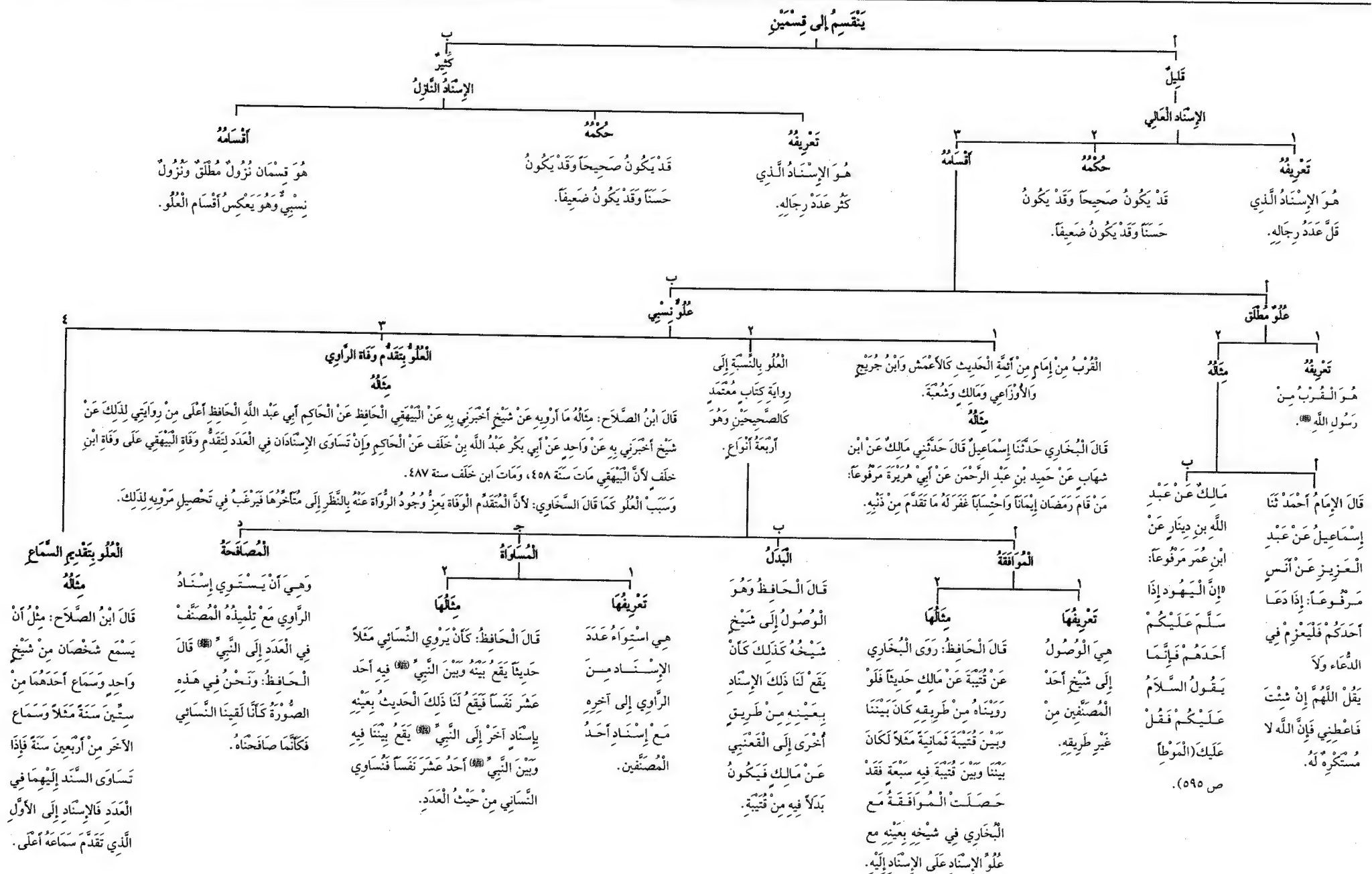
(ثَانِيًا: الْمَرْدُودُ بِسَبَبِ الطَّعْنِ فِي الرَّأْيِ / الطَّعْنُ فِي الْعَدَالَةِ)

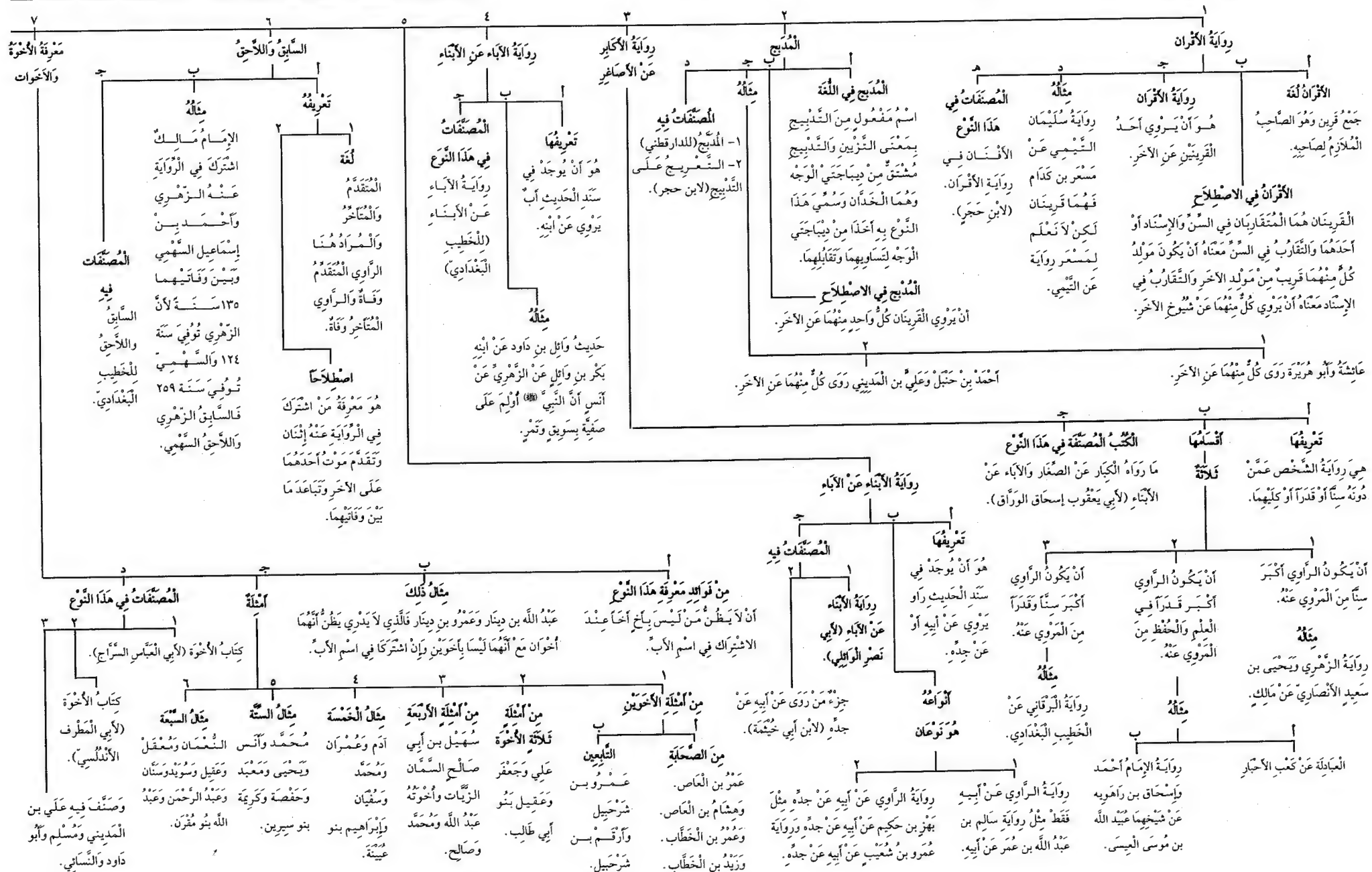


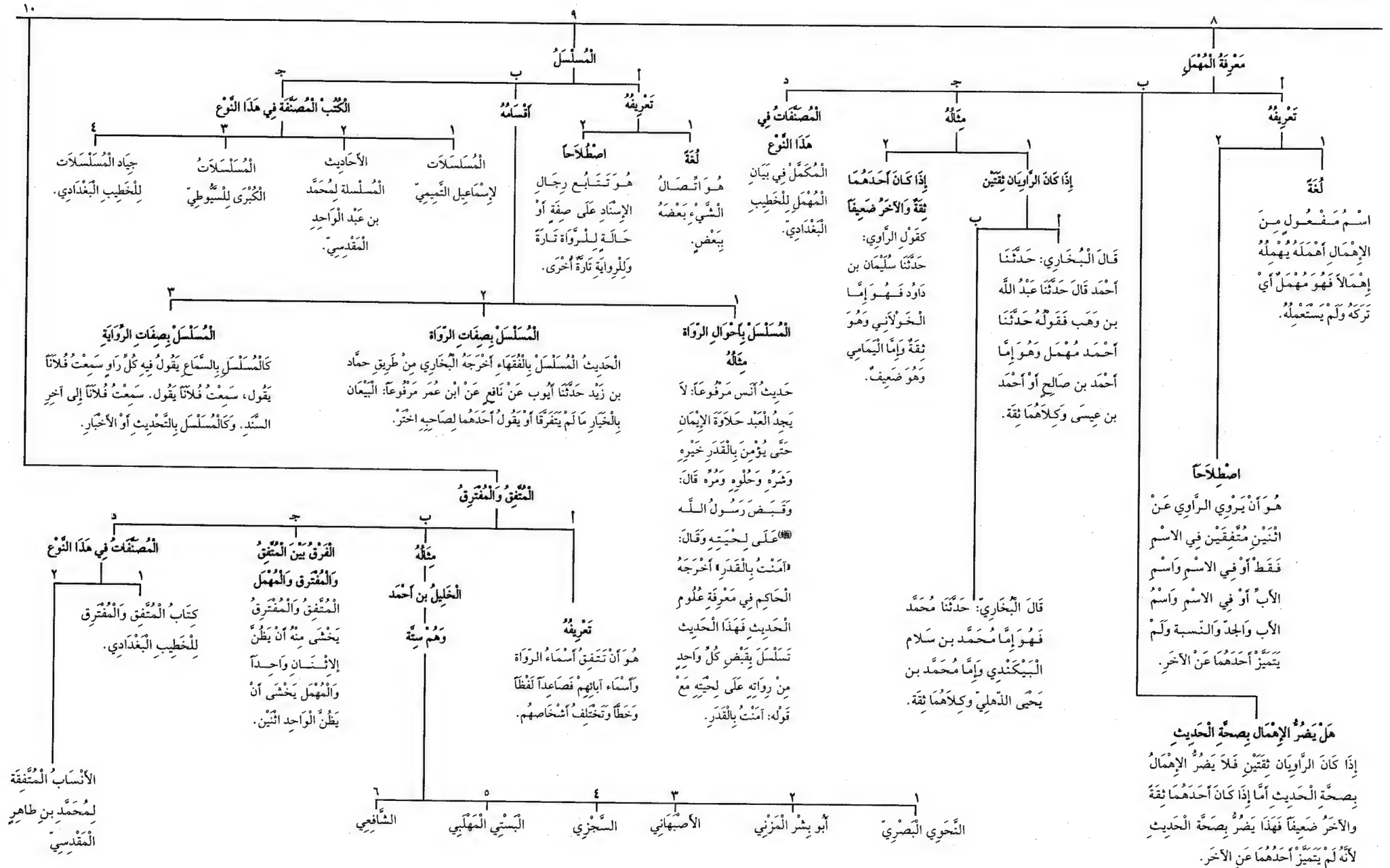


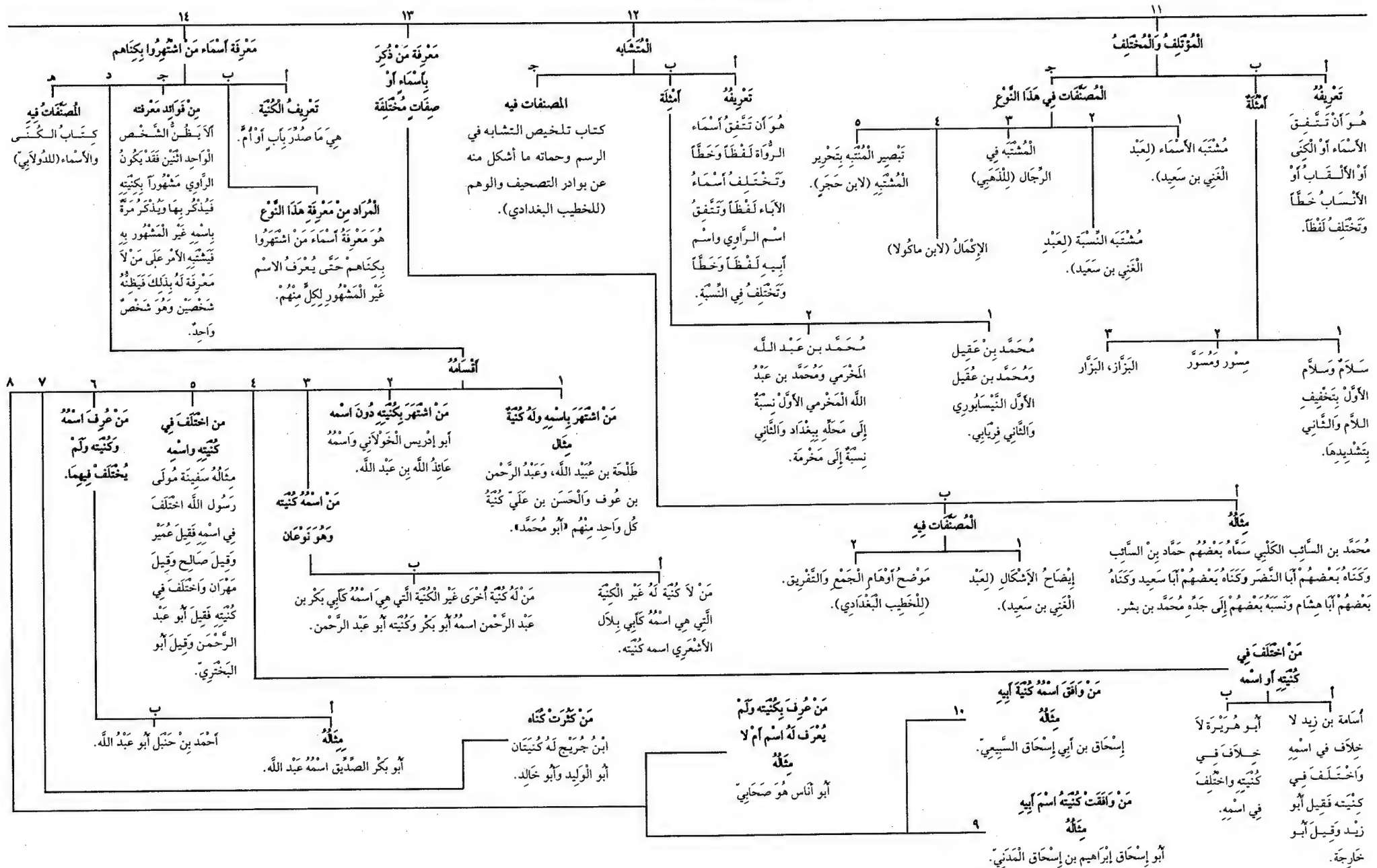


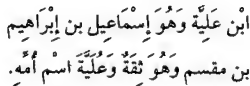


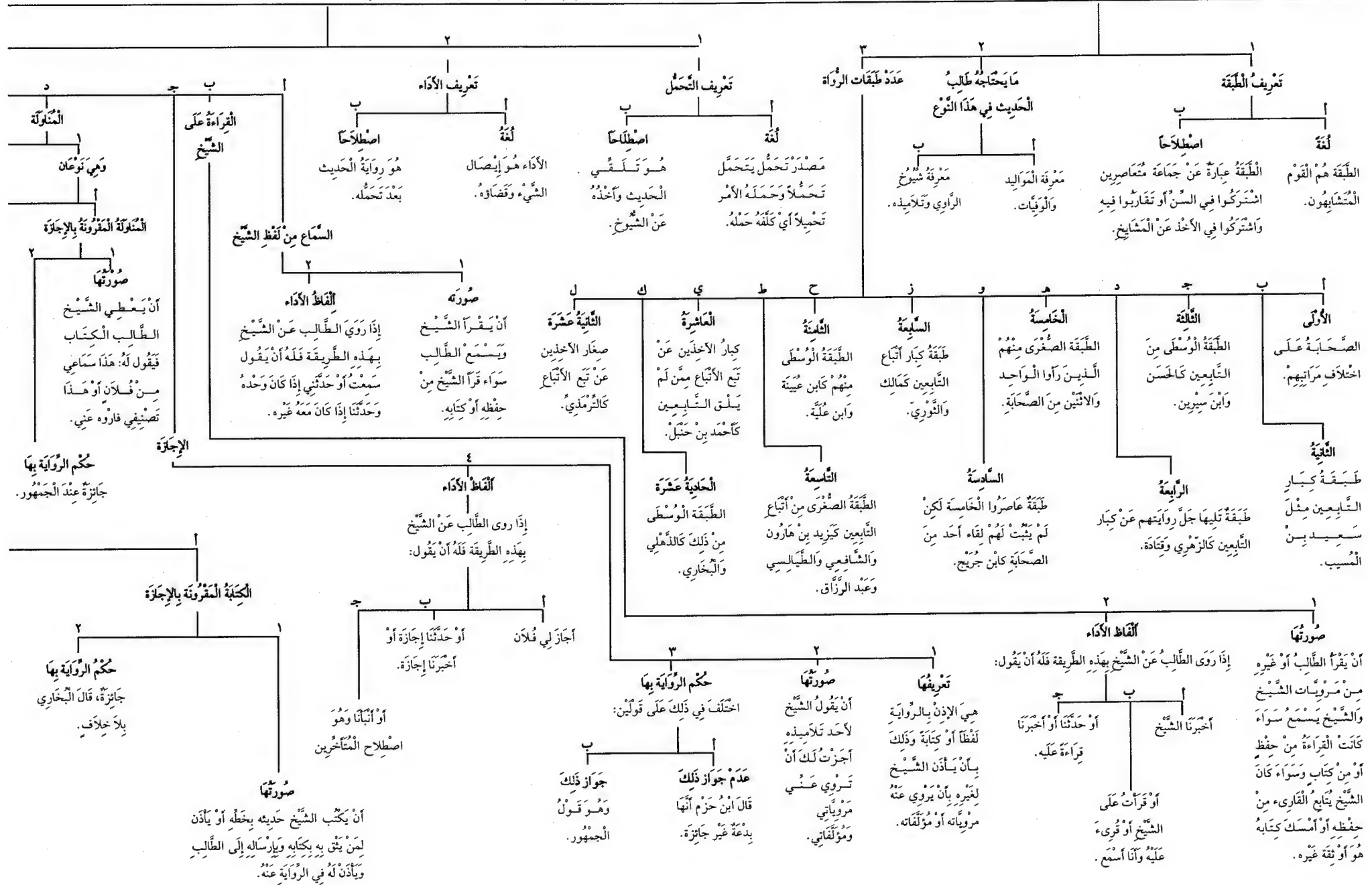


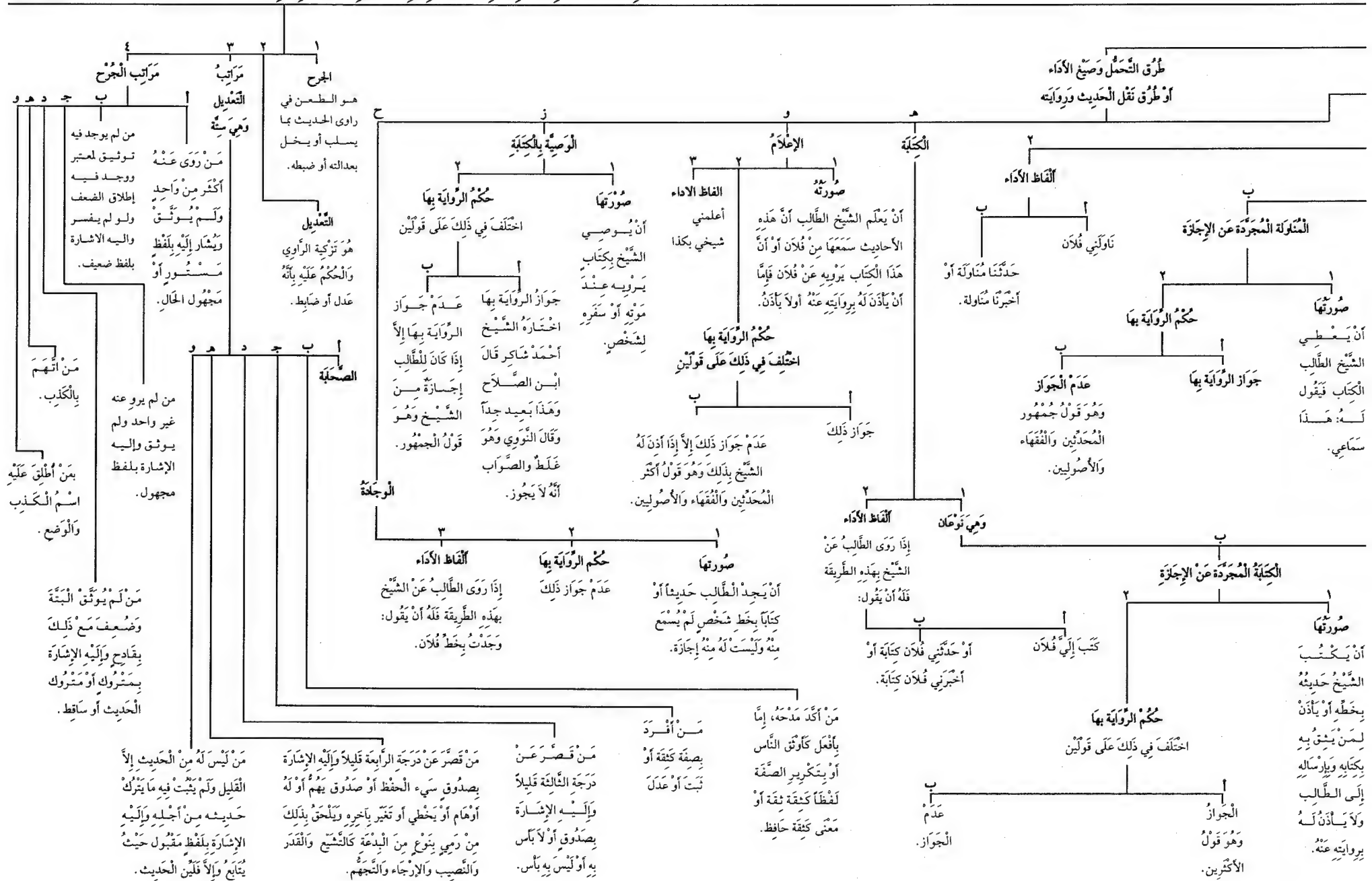












عِلْمُ التَّخْرِيجِ
وَالْتَّعَرُّفُ عَلَى
كُتُبِ الْحَدِيثِ

(المقدمة)
عِلْمُ التَّخْرِيجِ

ثانياً

بدايته

— كَانَ حَفِظُ الْقَدَمَاءِ لِلسُّنَّةِ فِي صُدُورِهِمْ وَاطْلَاعِهِمْ عَلَى
مَصَادِرِ السُّنَّةِ الوَاسِعَةِ أَغْنَاهُمْ ذَلِكَ عَنْ مَعْرِفَةِ الْأَصُولِ
وَالْقَوَاعِدِ الَّتِي يُطْلَقُ عَلَيْهَا اسْمُ أَصُولِ التَّخْرِيجِ. — وَلَقَدْ نَشَأَ
هَذَا الْعِلْمُ عِنْدَمَا اسْتَقَرَّ تَدْوِينُ السُّنَّةِ فِي مُصَنَّفَاتِهَا الْمُخْتَلِفَةِ
وَعِنْدَمَا ابْتَدَأَ عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ بِتَصْنِيفِ كُتُبِ عُلُومِ الشَّرِيعَةِ
الْغَرَاءِ كَالْفِقْهِ وَالتَّفْسِيرِ وَعُلُومِ الْقُرْآنِ، اسْتَدَلُّوا بِأَحَادِيثِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ — فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ — مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ بِإِسَانِيدِهَا وَلَمْ
يَعْرِضُوا إِلَى مَكَانِهَا مِنْ كُتُبِ السُّنَّةِ، فَعَمِدَ عُلَمَاءُ الْحَدِيثِ
الْمُتَأَخِّرُونَ فَخَرَّجُوا الْأَحَادِيثَ مِنْ مَصَادِرِهَا الْأَصْلِيَّةِ، وَذَكَرُوا
طُرُقَهَا وَالْكَلامَ عَلَيْهَا، فَظَهَرَ مَا يُسَمَّى بِـ كُتُبِ التَّخْرِيجِ.

أولاً

تعريفه

لغة

التَّخْرِيجُ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ اجْتِمَاعُ أَمْرَيْنِ مُتَضَادَّيْنِ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ...
وَقَالَ صَاحِبُ الْقَامُوسِ: وَعَامٌّ فِيهِ تَخْرِيجُ خَصْبٍ وَجَدْبٍ، وَأَرْضٌ
مُخَرَّجَةٌ (كَمُقَشَّةٍ) نَبْتُهَا فِي مَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ وَخَرَجَ اللُّوحُ تَخْرِيجًا:
كَتَبَ بَعْضًا وَتَرَكَ بَعْضًا... وَيُطْلَقُ كَذَلِكَ عَلَى عِدَّةٍ مَعَانٍ مِنْهَا
الِاسْتِنْبَاطُ وَالتَّدْرِيبُ وَالتَّوْجِيهُ.
وَقَدْ أَخْرَجَهُ وَخَرَجَ بِهِ فَيَكُونُ الْإِخْرَاجُ مَعْنَاهُ الْإِبْرَازُ وَالْإِظْهَارُ وَمِنْهُ
قَوْلُهُمْ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: أَيِ أَبْرَزَهُ لِلنَّاسِ بَيَانِ مُخَرَّجِهِ.

اصطلاحاً

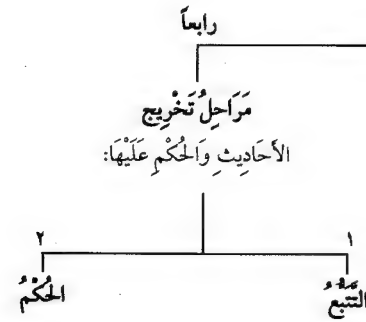
عِنْدَ الْقَدَمَاءِ

يُطْلَقُ عَلَى مَعْنَى إِخْرَاجِ الْأَحَادِيثِ مِنْ بُطُونِ الْكُتُبِ. قَالَ السَّخَاوِيُّ:
وَالْتَّخْرِيجُ: إِخْرَاجُ الْمُحَدَّثِ لِأَحَادِيثِ مِنْ بُطُونِ الْأَجْزَاءِ وَالْمَشِيخَاتِ وَالْكَتُبِ
وَنَحْوِهَا وَسِيَاقِهَا مِنْ مَرْوِيَّاتِ نَفْسِهِ أَوْ بَعْضِ شُيُوخِهِ أَوْ أَقْرَانِهِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ
وَالْكَلامَ عَلَيْهَا وَعَزَّوْهَا لِمَنْ رَوَاهَا مِنْ أَصْحَابِ الْكُتُبِ وَالدَّوَابِّينِ.

ب

يُطْلَقُ عَلَى أَنَّهُ مُرَادِفٌ

إِخْرَاجُ أَيِ إِبْرَازِ الْحَدِيثِ لِلنَّاسِ وَإِظْهَارِهِ بِذِكْرِ مُخَرَّجِهِ. أَيِ رِجَالِ
إِسْنَادِهِ الَّذِينَ خَرَّجَ الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِهِمْ فَيَقُولُونَ مَثَلًا: هَذَا حَدِيثٌ
أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَخَرَجَهُ: أَيِ رَوَاهُ وَذَكَرَ مُخَرَّجَهُ اسْتِقْلَالًا.



ثالثاً

أهميته

أ - إنه العلم الذي لا يستغني عنه طالب العلم الشرعي في معرفة كيفية تخرج الحديث من مصادره الأصلية الأولى.

ب - هو العلم الذي يتوصل به إلى إخراج الحديث من مصادره، والحكم عليه، إن أمكن ذلك.

٢ التعريف الشامل

التخريج: هو الدلالة على موضع الحديث - بعد البحث - في مصادره الأصلية المعتبرة عند أئمة الحديث، التي تروي الأحاديث بأسانيد مستقلة بمؤلفيها، ثم بيان درجته من حيث الصحة، أو الحسن، أو الضعف، أو الوضع، حسبما قرره الأئمة من حكم.

يُطلق على معنى الدلالة

أي الدلالة على مصادر الحديث الأصلية وعزوه إليها، ومنه قول المناوي في شرحه لكلام السيوطي: بالغت في تحرير التخريج... بمعنى اجتهدت في تهذيب عزو الأحاديث إلى مخرجيها من أئمة الحديث من الجوامع، والسنن، والمسانيد، فلا أعزو إلى شيء منها إلا بعد التفتيش عن حاله وحال مخرجه، ولا أكتفي بعزوه إلى من ليس من أهله «فيض القدير (١ / ٢٠)».

القِسْمُ الْأَوَّلُ
تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ
الْعَقَائِدِ وَعِلْمُ الْكَلَامِ

أَوَّلًا

تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ الْعَقَائِدِ

كُتُبُ الْعَقَائِدِ

لِلشَّيْخِ نَجْمِ الدِّينِ أَبِي حَفْصٍ عُمَرَ النَّسْفِيِّ (ت - ٥٣٧ هـ)، الَّذِي شَرَحَهُ
الْعَلَّامَةُ سَعْدُ الدِّينِ التَّفْتَّازَانِيُّ (ت - ٧٩١ هـ) بِكِتَابِ سَمَاءُ شَرَحَ الْعَقَائِدَ.

تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ شَرَحِ الْعَقَائِدِ.

لِلْحَافِظِ جَلَالِ الدِّينِ السَّيُوطِيِّ

(٨٤٩ - ٩١١ هـ)

الْكِتَابُ

— حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ السَّيِّدُ صَبْحِيُّ
السَّامَرَايِيُّ.

— نَشَرَهُ — دَارُ الرَّاشِدِ — الرِّيَّاضُ.

ط — الْأَوَّلَى بِدُونِ تَارِيخٍ.

عِيُونُهُ

تَخْرِيجٌ مُخْتَصَرٌ جِدًّا لَمْ

يُسْتَوْفَ فِي تَخْرِيجِهِ

مَشْهُورٌ كُتِبَ السَّنَةُ غَالِبًا.

لَمْ يُعَقَّبْ عَلَى بَعْضِ

الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ.

يُعْتَمَدُ عَلَى تَصْحِيحِ

الْحَاكِمِ، وَتَحْسِينِ التِّرْمِذِيِّ.

كَيْفِيَّةُ الْإِهْتِدَاءِ إِلَى الْأَحَادِيثِ

فِي آخِرِ الْكِتَابِ فَهَرَسَ لِلْأَحَادِيثِ

الَّتِي اِحْتَوَاهَا الْكِتَابُ.

شَرْحُ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ

كِتَابُ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ لِلْإِمَامِ الْحَافِظِ أَبِي جَعْفَرِ الطَّحَاوِيِّ
(ت - ٣٢١ هـ) وَقَدْ شَرَحَهَا الْقَاضِي عَلِيُّ بْنُ عَلِيٍّ أَبِي
مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي الْعِزِّ الدَّمَشْقِيِّ الْمُتَوَفَّى ٧٩٢ هـ.

خَرَجَ أَحَادِيثُهَا:

مُحَمَّدُ نَاصِرِ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ.

١ - مُمَيِّزَاتُ تَخْرِيجِهِ

تَخْرِيجٌ مُخْتَصَرٌ جِدًّا. يُحْكَمُ عَلَى

الْحَدِيثِ أَوَّلًا ثُمَّ يَبِينُ مِنْ أَخْرَجَهُ.

يَذْكُرُ غَالِبًا صَفَحَاتِ الْمَصْدَرِ الَّذِي فِيهِ

الْحَدِيثُ، وَأَحْيَانًا يَهْمِلُ ذَلِكَ.

٢ - كَيْفِيَّةُ الْإِهْتِدَاءِ إِلَى أَحَادِيثِهِ

فِي آخِرِ الْكِتَابِ فَهَرَسَ بِأَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ.

ثَانِيًا

تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ عِلْمِ الْكَلَامِ

كِتَابُ الْمَوَاقِفِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ

مِنْ تَأْلِيفِ عَضُدِ الدِّينِ، عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْأَيْجِيِّ الشَّيرَازِيِّ الشَّافِعِيِّ (ت ٧٥٦ هـ)، الَّذِي شَرَحَهُ: عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُرْجَانِيُّ الْحَنَفِيُّ (ت ٨١٦ هـ).

(تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ شَرْحِ الْمَوَاقِفِ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ) لِلْسَّيُوطِيِّ (ت ٩١١ هـ)

أ - الْكِتَابُ

لِهَذَا الْكِتَابِ طَبْعَتَانِ:

طَبْعَةُ عَالَمِ الْكُتُبِ

١٩٨٦ هـ - الْأُولَى.

تَحْقِيقُ الْأُسْتَاذِ

صُبْحِيِّ السَّامِرَائِيِّ.

٢ طَبْعَةُ دَارِ الْمَعْرِفَةِ - بَيْرُوتُ ١٩٨٦ -

الْأُولَى. وَقَدْ حَقَّقَ الْكِتَابَ الدُّكْتُورُ

يُوسُفُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَرْعَشَلِيِّ، تَمَّازُ

هَذِهِ الطَّبْعَةُ بِأُمُورٍ مِنْهَا:

١ - فِيهَا تَرْجُمَةُ كُلِّ مَنْ عَضُدُ الدِّينِ

الْإِيْجِيِّ وَالْجُرْجَانِيِّ وَالسَّيُوطِيِّ.

٢ - مُقَدِّمَةٌ فِي عِلْمِ التَّخْرِيجِ وَأَهَمُّ كُتُبِهِ.

٣ - تَخْرِيجُ وَافٍ، مَعَ فَهَارِسَ عِدَّةٍ.

ب - مِنْهَجُهُ

يَذْكُرُ عَقَبَ كُلِّ حَدِيثٍ مَنْ خَرَجَهُ

مِنْ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ بِإِخْتِصَارٍ جَدًّا.

يَكْتَفِي بِعَزْوِ الْحَدِيثِ لِلشَّيْخَيْنِ أَوْ

لأَحَدِهِمَا إِذَا كَانَ فِيهِمَا.

وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِمَا خَرَجَهُ مِنْ كُتُبِ

السُّنَنِ، وَالْجَوَامِعِ، وَالْمُسَانِيدِ. يُشِيرُ

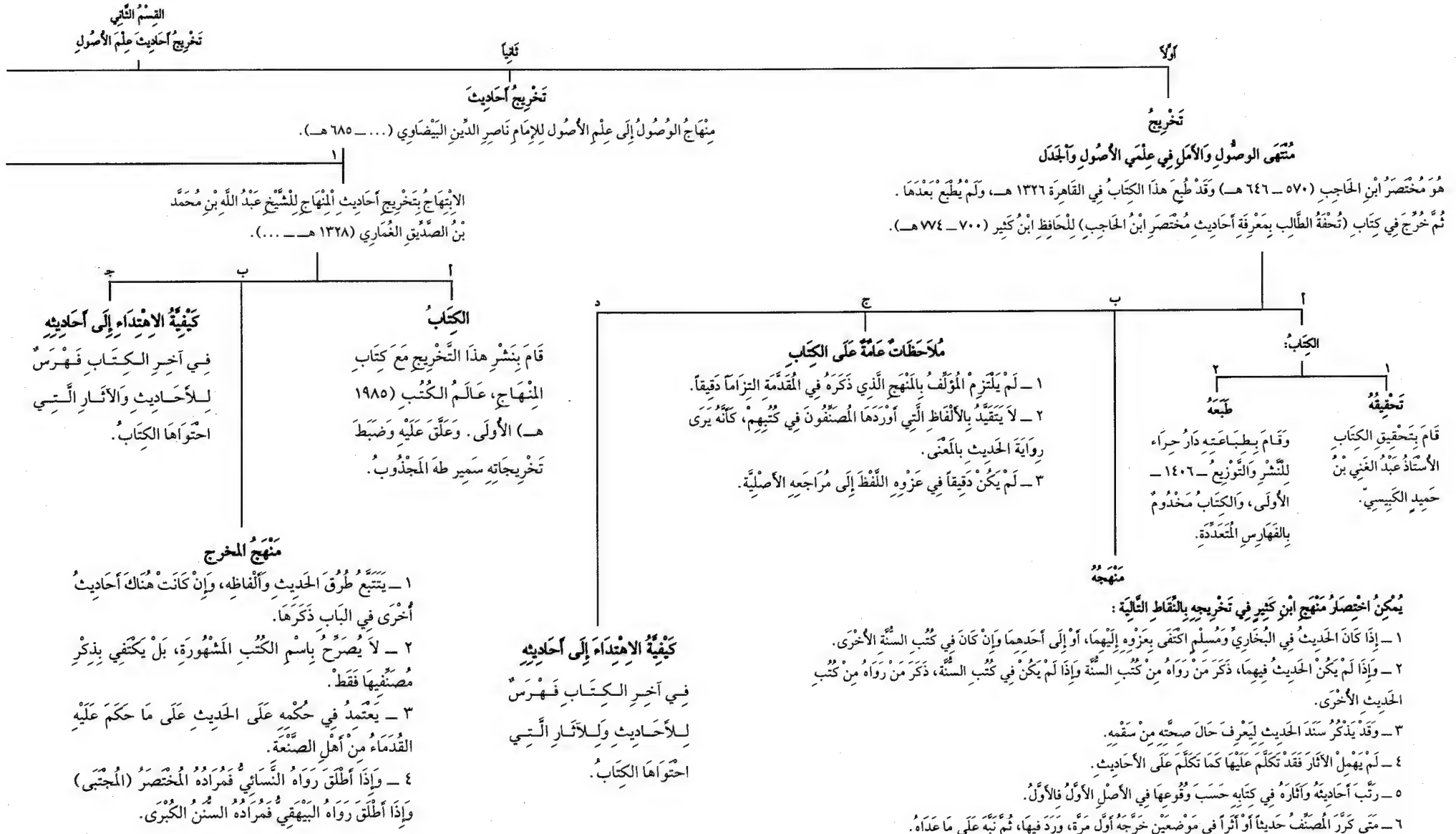
أَحْيَانًا إِلَى الْإِخْتِلَافِ فِي الْأَفَاطِ

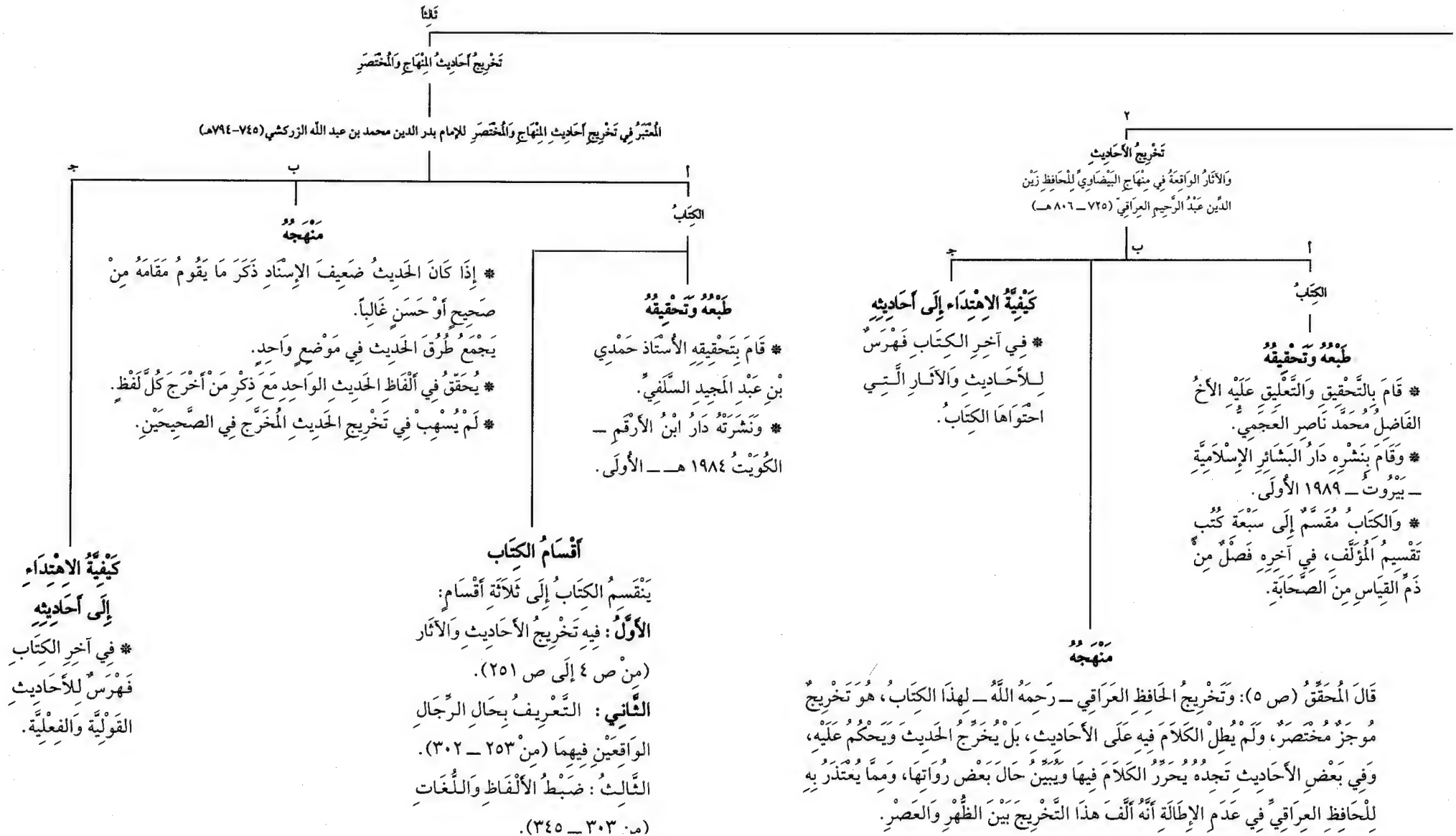
الْحَدِيثِ، وَأَسَانِيدِهِ.

ج - كَيْفِيَّةُ الْإِهْتِدَاءِ إِلَى أَحَادِيثِهِ

فِي آخِرِ الْكِتَابِ فَهَرَسٌ لِلأَحَادِيثِ

الَّتِي خَرَجَهَا السَّيُوطِيُّ.





القسم الثالث
تخريج كتب الفقهأولاً: تخريج أحاديث كتب الأحناف
كتاب نصب الرأية لأحاديث الهداية

الكتاب

هو مصنفه

هو الحافظ جمال الدين
أبو محمد عبد الله بن
يوسف الزيلعي الحنفي
المتوفى (٧٢٢ هـ).

تأليفه، وطبعاته

* هو كتاب خرج فيه مصنفه
الأحاديث التي استشهد بها
العلامة علي ابن أبي بكر
المرغيناني الحنفي (ت ٦٥٣ هـ)
(هـ) في كتابه الهداية في الفقه
الحنفي.* رتب الكتاب حسب الأبواب
والكتب الفقهية ثم أورد
الأحاديث من خلالها.أحسن طباعات الكتب، طباعة
المكتب الإسلامي وهي الطبعة
الثالثة وما بعدها، ويقع الكتاب
في أربعة مجلدات في آخره
رسالة بغية الألمي في تخريج
الزيلعي للحافظ فطوبغا.

خصائص الكتاب

- ١- يعتبر هذا الكتاب خدمة جليلة
للأحاديث النبوية تخريجاً وحكماً.
- ٢- فيه فوائد جليلة في علم الجرح
والتعديل.
- ٣- يمتاز بتعقبه الأحاديث بجرع
وتعديل مع سرد لأسانيدها وطرقها.
- ٤- يمتاز بذكره فقه الحديث
وفوائده.
- ٥- كما يمتاز بذكر الأحاديث
المخالفة لمذهبه (أحاديث الخصوم)
وبيان الحكم عليها.

مناهج

- ١- يذكر نص الحديث الذي أورده صاحب كتاب
الهداية أولاً.
- ٢- ثم يذكر من أخرجه من أصحاب كتب
الحديث مستقيماً يذكر طريقه وتخريجه.
- ٣- ثم يذكر الشواهد التي تقوي الحديث
الأصلي المخرج مع تخريجها ويرمز إليها
(بأحاديث الباب).
- ٤- إن كانت المسألة خلافية ذكر الأحاديث
المخالفة لمذهبه ويرمز إليها بأحاديث الخصوم.
- ٥- عادته أن يقول فيما لم يجده: غريب أو
غريب جداً اصطلاحاً منه.

كيفية الإهداء إلى أحاديث

- ١- أحاديث الكتاب مرتبة على حسب ترتيب الكتب الفقهية، وما عليك إلا أن
تعرف حديثك المطلوب في أي الكتب الفقهية موضوعه فتبحث عنه.
- ٢- وضع عدنان سليم شلاق فهرساً لأحاديث نصب الرأية للزيلعي، ورتبه على
أوائل الأحاديث ومسائده الصحابة في كتاب مستقل.
- ٣- هناك فهرس بأطراف أحاديث نصب الرأية في كتاب موسوعة أطراف
الحديث النبوي. إعداد أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول.

اختصاراً

كتاب (الدراية في تخريج أحاديث الهداية)

المصنف

هو الحافظ ابن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ) وكتابه هو تلخيص
لكتاب نصب الرأية ولم يصنفه المؤلف استقلالاً، لكنه أخل بأشياء عن
مقاصد الأصل رأى أنه يمكن الاستغناء عنها، وهذا من عيوبه. قال
الشيخ محمد أنور: إن الحافظ ما أجاد في تلخيصه كما كان يرجي من
براعته في التنقيح والتحرير وعلو كعبه في التلخيص وغادر كثيراً من
غرر النقول التي ما كان يحري تركها نصب الرأية (١٢/١). وتربيته
كالأصل نشرته المكتبة الأثرية - باكستان، يقع في جزأين.

أثر الكتاب على من جاء بعده

تعليقاً واستدراكاً

رسالة منية الأعمى فيما فاق من تخريج أحاديث الهداية للزيلعي.

المصنف

هو الحافظ قاسم بن قطلوبغا الجمالي (٨٠٢ - ٨٧٩ هـ).

هذا الكتاب هو تعليق واستدراك على كتاب نصب الراية حيث تعقبه حرفاً وحرفاً ويقع الكتاب في حجم الرسالة، وقد طبع في نهاية كتاب نصب الراية في الجزء الرابع منه - طبع المكتب الإسلامي.

منهجه

- ١ - خرج الأحاديث التي لم يخرجها الزيلعي.
- ٢ - اعتمد نسخة الزيلعي التي بخطه.
- ٣ - لا يعترض عليه في كثير مما لا تتم فيه الفائدة.

منهجه

لم يخرج في منهجه عن دائرة تفكير الزيلعي، ومشى معه في نفس الطريق سوى الاختصار في العبارات وحذفها.

أثر الكتاب على من جاء بعده

التعليقات

كتاب التعليقات على الدراية

المصنف

هو الحافظ قاسم بن قطلوبغا الجمالي (٨٠٢ - ٨٧٩ هـ).

الكتاب عبارة عن رسالة صغيرة فيها تعليقات على النصف الثاني من الدراية.

تَلِيْعُ تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ كُتُبِ الْفِقْهِ

ثَانِيًا: تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ كُتُبِ الشَّافِعِيَّةِ

البَدْرُ الْمُنِيرُ فِي تَخْرِيجِ الْأَحَادِيثِ وَالْأَثَارِ الرَّاقِعَةِ فِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِابْنِ الْمُلْقِنِ، وَهَذَا الْكِتَابُ لَا يَزَالُ مَخْطُوطًا خَرَجَ فِيهِ أَحَادِيثُ وَأَثَارُ كِتَابِ فَتْحِ الْعَزِيزِ عَلَى كِتَابِ الْوَجِيزِ لِلْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الرَّافِعِيِّ الشَّافِعِيِّ (٦٢٣ هـ)، الَّذِي اسْتَمَدَهُ مِنْ كِتَابَيْهِ الْبَسِيطِ وَالْوَسِيطِ.

تَلْخِصَاتُ الْبَدْرِ الْمُنِيرِ

١- غَلَاصَةُ الْبَدْرِ الْمُنِيرِ

المُصَنَّفُ

هُوَ الْحَافِظُ سِرَاجُ الدِّينِ
عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ ابْنُ الْمُلْقِنِ
(٧٢٣ - ٨٠٤ هـ).

الْكِتَابُ

هُوَ تَلْخِصُ كِتَابِهِ الْبَدْرُ الْمُنِيرُ طُبِعَ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنْهُ
بِتَحْقِيقِ الْمُحَقِّقِ حَمْدِيِّ بْنِ عَبْدِ الْمَجِيدِ السَّلْفِيِّ، طُبِعَ
دَارُ الرُّشْدِ - الرِّيَّاضُ: بِدُونِ تَارِيخٍ وَهِيَ الطَّبْعَةُ
الْأُولَى، وَيَحْتَوِي الْكِتَابُ (١٢٥٧) حَدِيثًا.

٢- مَنَهْجُهُ

- ١- سَلَكَ فِيهِ طَرِيقَ الْإِبْصَاحِ لَا الْإِخْتِصَارَ جِدًّا.
- ٢- يَذْكُرُ أَصَحَّ الطَّرِيقِ وَأَحْسَنَهَا وَمِنْ الْمَقَالَاتِ الرَّاجِحِ مِنْهَا.
- ٣- مَنَهْجُهُ فِي الْمَصْطَلِحَاتِ:
 - أ- يَرْمِزُ بِالْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ لِمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.
 - ب- يَرْمِزُ بِرَوَاهِ الْأَرْبَعَةِ: التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَأَبْنُ مَاجَةَ.
 - ج- يَرْمِزُ بِرَوَاهِ الثَّلَاثَةِ: الْأَرْبَعَةُ بِدُونِ ابْنِ مَاجَةَ.
 - د- حَيْثُ أَطْلَقَ عَنِ الْبَيْهَقِيِّ فَهُوَ فِي سَنَنِ الْكِبَرِيِّ.
- ٤- رَتَّبَ الْأَحَادِيثَ حَسَبَ الْكُتُبِ الْفَقْهِيَّةِ وَحَسَبَ مَا وَرَدَتْ فِي كِتَابِ الْفَتْحِ الْعَزِيزِ.
- ٥- مِنْ مَنَهْجِهِ الْإِسْتِقْلَالُ بِالرَّأْيِ وَالرَّدُّ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ.

٣- كَيْفِيَّةُ الْإِهْتِدَاءِ إِلَى أَحَادِيثِهِ

لَمْ يَعْمَلِ الْمُحَقِّقُ فَهْرَسًا
لِلْأَحَادِيثِ فِي آخِرِ الْكِتَابِ،
وَالْكِتَابُ مُرْتَّبٌ حَسَبَ
الْكِتَابِ الْفَقْهِيَّةِ.

٢- التَّلْخِصُ الْمُنِيرُ فِي تَخْرِيجِ
أَحَادِيثِ الرَّافِعِيِّ الْكَبِيرِ

١- المُصَنَّفُ

هُوَ الْحَافِظُ ابْنُ
حَجَرَ الْعَسْكَلَانِيِّ.

٢- الْكِتَابُ

يَقَعُ الْكِتَابُ فِي أَرْبَعَةِ أَجْزَاءٍ فِي مَجْلَدَيْنِ أَحْسَنَ طِبَاعَاتِهِ
الطَّبَاعَةُ الثَّانِيَّةُ سَنَةَ ١٣٥٤ هـ - ١٩٦٤ م، وَالَّتِي قَامَ
بِتَصْحِيحِهَا وَالتَّعْلِيقِ عَلَيْهَا السَّيِّدُ عَبْدُ اللَّهِ هَاشِمُ الْيَمَانِيُّ.

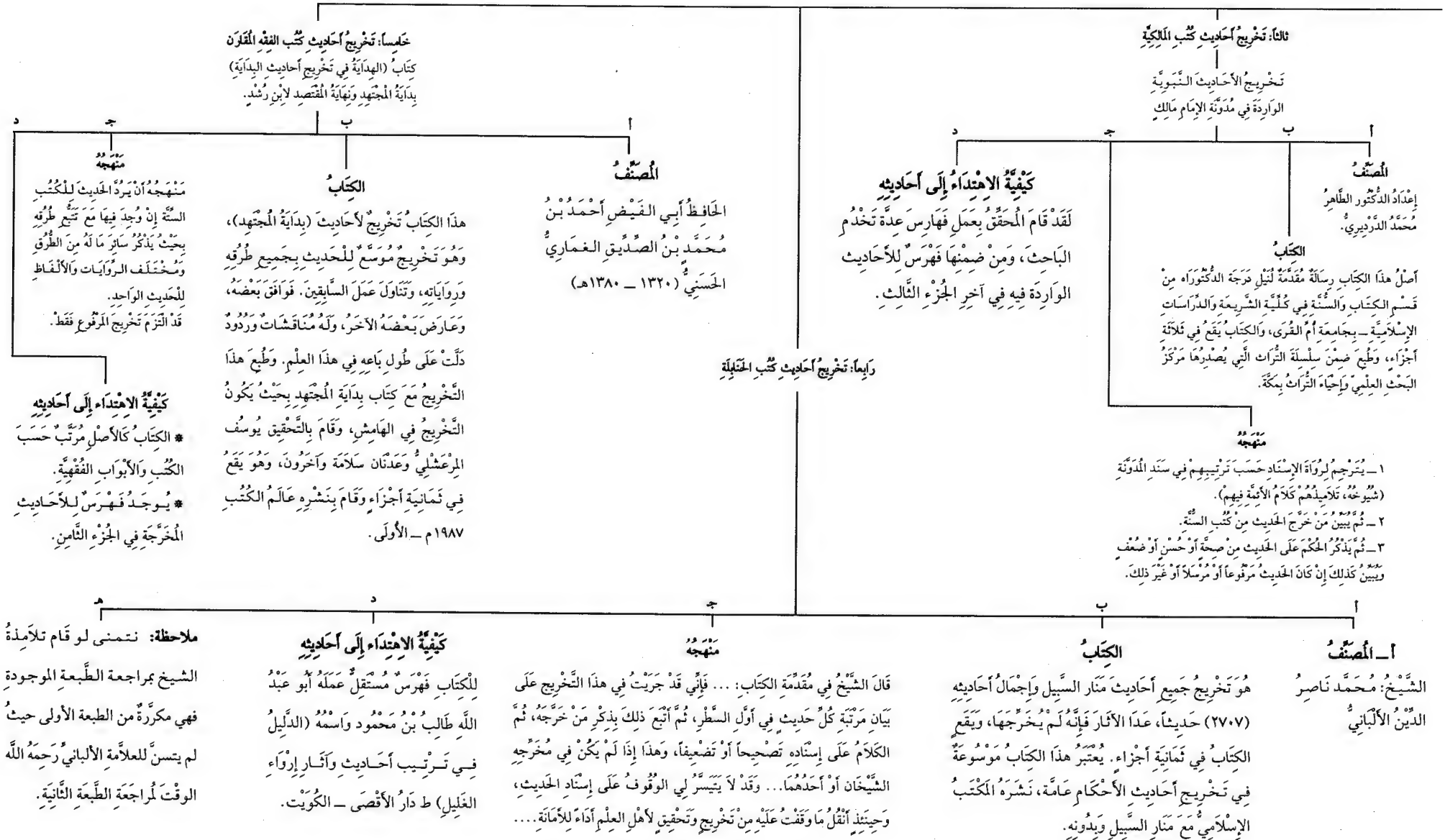
٣- مَعْيَرَاتُهُ

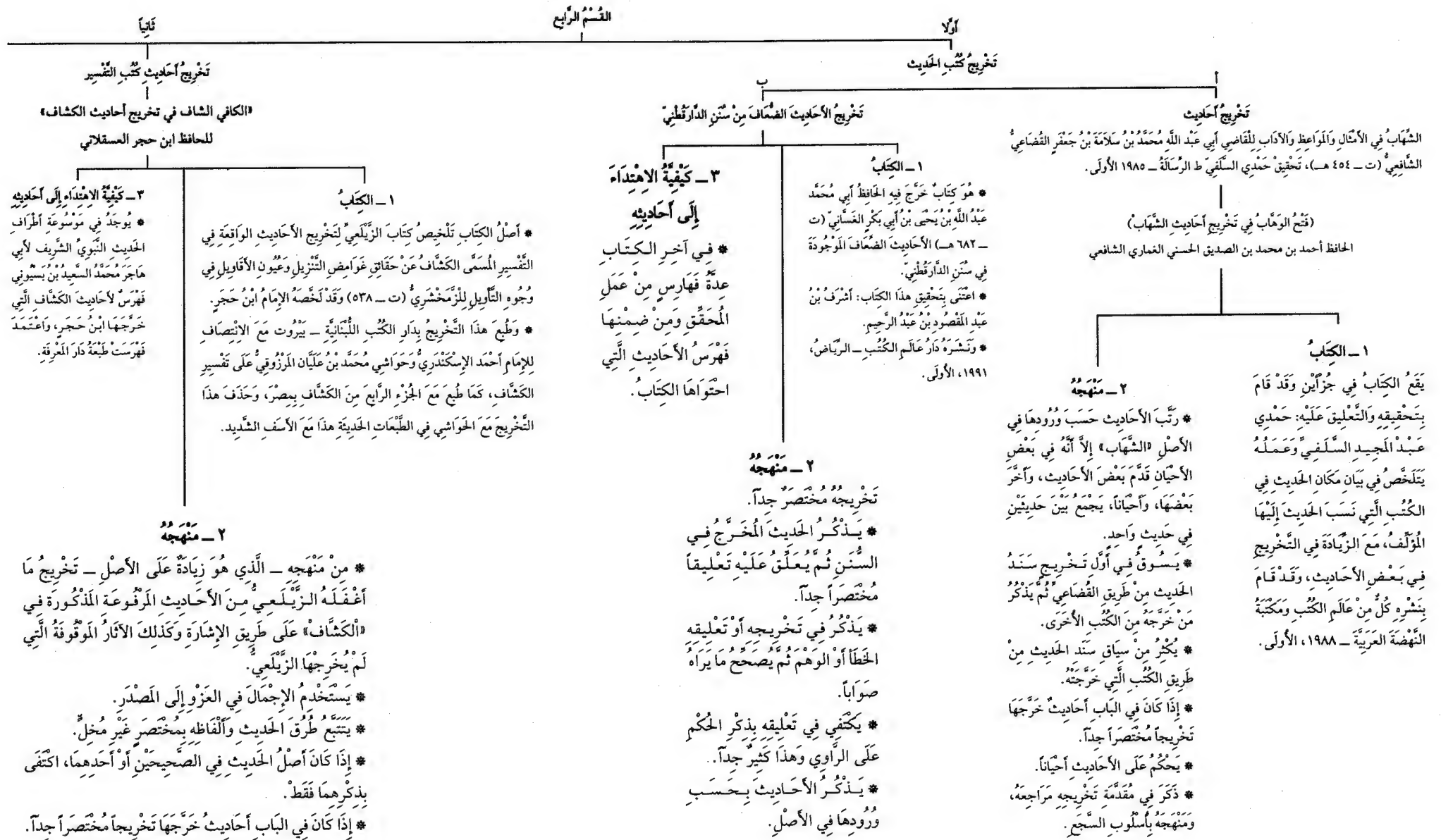
- ١- لَمْ يُخَلَّ بِمَقَاصِدِ الْأَصْلِ.
- ٢- اسْتَفَادَ مِنْ كُتُبِ التَّخَارِيجِ السَّابِقَةِ.
- ٣- اسْتَفَادَ مِنْ كِتَابِ نَصَبِ الرَّأْيَةِ.
- ٤- حَوَى جُلَّ مَا يَسْتَدِلُّ بِهِ الْفُقَهَاءُ فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ فِي الْفُرُوعِ هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْمَقْدَمَةِ.

٤- أَوْرَدَ الْأَحَادِيثَ
مُرتَّبَةً حَسَبَ تَرْتِيبِ
الْكِتَابِ الْفَقْهِيَّةِ.

٥- طَرِيقَةُ الْإِهْتِدَاءِ إِلَى أَحَادِيثِهِ

- ١- الْكِتَابُ مُرْتَّبٌ حَسَبَ الْأَبْوَابِ الْفَقْهِيَّةِ.
- ٢- هُنَاكَ فَهْرَسُ أَحَادِيثِ التَّلْخِصِ الْحَبِيرِ، وَضَعَهُ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمَرْعَشَلِيُّ ط دَارُ الْمَعْرِفَةِ - بَيْرُوتَ ١٤٠٦ هـ.







التَّخْرِيجُ عَنْ طَرِيقِ مَعْرِفَةِ رَاوِيِ الْحَدِيثِ مِنَ الصَّحَابَةِ

مَنْ يُلْجَأُ إِلَيْهَا

يُلْجَأُ إِلَيْهَا عِنْدَمَا يَكُونُ اسْمُ الصَّحَابِيِّ مَذْكُورًا فِي الْحَدِيثِ الَّذِي يُرَادُ تَخْرِيجُهُ.
(الْقِسْمُ الْأَوَّلُ الْمَسَانِيدُ)

ثَانِيًا: مُسْنَدُ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ

سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ الْجَارُودِ (ت - ٢٠٤ هـ)

أولاً: الْمَسَانِيدُ وَهِيَ الَّتِي تَشْمَلُ عُمُومَ الصَّحَابَةِ

١- تَعْرِيفُهَا

يُطْلَقُ الْمُسْنَدُ - عَلَى الْعُمُومِ - عَلَى كُلِّ كِتَابٍ حَدِيثِيٍّ أَحَادِيثُهُ مُسْنَدَةٌ وَلِذَا أُطْلِقَ عَلَى كِتَابِ الْبَخَارِيِّ وَالْدَّارِمِيِّ «بِالْمُسْنَدِ» وَإِنْ كَانَ تَرْتِيبُهُمَا عَلَى الْأَبْوَابِ.
وَعَلَى الْخُصُوصِ: فَالْمُسْنَدُ فِي اصطلاحهم: هُوَ ذِكْرُ الْأَحَادِيثِ عَلَى تَرْتِيبِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِحَيْثُ يُوَافِقُ حُرُوفَ الْهَجَاءِ أَوْ يُوَافِقُ السَّابِقِينَ مِنْهُمْ إِسْلَامًا أَوْ يُوَافِقُ شَرَفَ النَّسَبِ.

٢- أَنْوَاعُ الْمَسَانِيدِ

١- نَوْعٌ يَجْمَعُ مَسَانِيدَ الصَّحَابَةِ عَلَى حُرُوفِ الْهَجَاءِ، هُوَ أَسْهَلُ تَنَاقُلًا، وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ تَقْدَمُ أَحَادِيثُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى أَحَادِيثِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ.

٢- نَوْعٌ يُصَنَّفُ عَلَى السَّوَابِقِ الْإِسْلَامِيَّةِ:

فَتَقْدَمُ الْعَشْرَةُ الْمُبَشِّرَةُ بِالْجَنَّةِ وَتَذَكُّرُ أَحَادِيثُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ عَلَى التَّرْتِيبِ ثُمَّ أَحَادِيثُ أَهْلِ بَيْتِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ ثُمَّ مُسْلِمُو الْفَتْحِ ثُمَّ أَحَادِيثُ النِّسْوَةِ الصَّحَابِيَّاتِ، فَتَقْدَمُ الْأَزْوَاجُ الْمُطَهَّرَاتُ عَلَى عُمُومِ الصَّحَابِيَّاتِ.

٣- نَوْعٌ يُصَنَّفُ عَلَى الْقَبَائِلِ وَالْأَنْسَابِ:

فَتَقْدَمُ أَوْلَا مَسَانِيدُ بَنِي هَاشِمٍ ثُمَّ أَحَادِيثُ الْقَبَائِلِ الَّتِي هِيَ الْأَقْرَبَاءُ مِنْهُ (ع) فِي النَّسَبِ حَتَّى تَقْدَمُ أَحَادِيثُ عُثْمَانَ عَلَى أَحَادِيثِ أَبِي بَكْرٍ وَأَحَادِيثُ الصَّدِيقِ وَطَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَلَى أَحَادِيثِ عُمَرَ.

١- الْكِتَابُ

* يَقَعُ هَذَا الْكِتَابُ فِي أَحَدِ عَشَرَ جُزْأً

- عَلَى تَرْتِيبِ الْقَدَمَاءِ - فِي النُّسَخَةِ الْمَطْبُوعَةِ تَبَعًا لِلْأَصْلِ الْمَخْطُوطِ، وَقَدْ بَلَغَ عَدَدُ أَحَادِيثِهِ (٢٧٦٧) حَدِيثًا وَلَا يَبْقَى مِنْ الْأَحَادِيثِ الَّتِي لَمْ تَدْخُلْ هَذَا الْمُسْنَدَ قَدْرُهُ أَوْ أَكْثَرُ.

* وَكِتَابُهُ هَذَا، هُوَ أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ فِي الْمَسَانِيدِ.

* وَلَقَدْ طُبِعَ بِمَطْبَعَةِ دَائِرَةِ الْمَعَارِفِ النِّظَامِيَّةِ سَنَةَ ١٣٢٨ هـ - بِمَدِينَةِ حَيْدَرَأَبَادَ، وَفِيهَا أخطاءٌ كَثِيرَةٌ وَقَعَتْ فِيهَا تَبَهُ عَنْهَا الْمُصَحِّحُ فِي آخِرِ الْكِتَابِ: ثُمَّ صُوِّرَ فِي بَيْرُوتَ عَنِ الْأَصْلِ، تَصْوِيرُ دَارِ الْمَعْرِفَةِ - بَيْرُوتَ.

٢- مَنَهِجُهُ

* مُسْنَدُهُ مُرتَّبًا عَلَى مَسَانِيدِ الصَّحَابَةِ مُبْتَدَأًا بِمُسْنَدِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثُمَّ عُمَرُ بْنُ الْكَثْمَانِ ثُمَّ عَلِيٌّ ثُمَّ بَاقِي الْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ ثُمَّ بِأَحَادِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ثُمَّ بِبَاقِي الصَّحَابَةِ.
* الْكِتَابُ مَقْسَمٌ إِلَى أَجْزَاءٍ حَدِيثِيَّةٍ وَيَقَعُ فِي أَحَدِ عَشَرَ جُزْأً.

٣- خَدَمَاتُ الْكِتَابِ

* قَامَ الشَّيْخُ: أَحْمَدُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْبَنَّا الشَّهِيرُ بِالسَّاعَاتِي (ت - ١٣٧١) بِتَرْتِيبِ أَحَادِيثِ الْمُسْنَدِ عَلَى الْكُتُبِ وَالْأَبْوَابِ الْفِقْهِيَّةِ وَاسْمُ كِتَابِهِ هَذَا «مِنْحَةُ الْمَعْبُودِ فِي تَرْتِيبِ مُسْنَدِ الطَّيَالِسِيِّ أَبِي دَاوُدَ»

* كَمَا قَامَ بِإِصْلَاحِ الْأخطاءِ الْكَثِيرَةِ الَّتِي كَانَتْ فِي الطَّبَعَةِ الْأُولَى.

* اسْتَدْرَكَ الشَّيْخُ مَا سَقَطَ مِنْ مُسْنَدِ أَبِي دَاوُدَ مِنَ الْمَسَانِيدِ النَّمَانِيَّةِ (مُسْنَدُ الْعَبَّاسِ، وَالْفَضْلِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ، وَسَهْلُ بْنُ سَعْدٍ، وَمُعَاوِيَةُ، وَعَمْرُو بْنُ الْعَاصِ) أَنْظَرَ مُقَدِّمَةَ كِتَابِهِ (١/ ١٦).

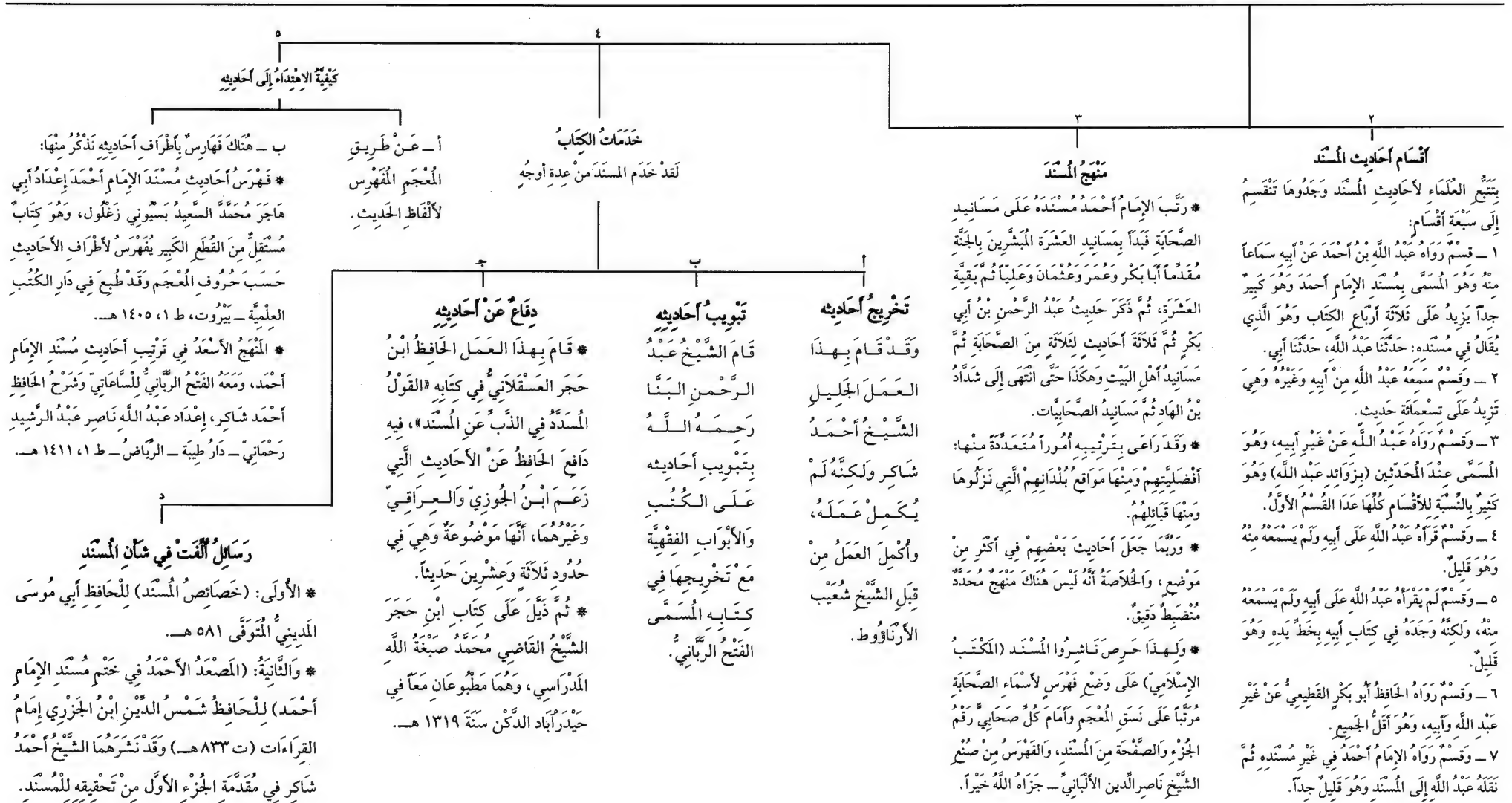
٤- كَيْفِيَّةُ الْإِمْتِدَاءِ إِلَى أَحَادِيثِهِ

* فَهَرَسَ أَحَادِيثَ مُسْنَدِ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ وَرَتَّبَهُ عَلَى الْأَطْرَافِ: يُوسُفُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمَرْعَشَلِيُّ وَآخَرُ، طُبِعَ فِي كِتَابِ مُسْتَقْبَلِ طَارِ الْمَعْرِفَةِ - بَيْرُوتَ ١٤٠٦ هـ.

الْكِتَابُ

هَذَا الْكِتَابُ يَشْتَمِلُ عَلَى أَرْبَعِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ تَكَرَّرَ مِنْهَا عَشْرَةُ آلَافٍ، وَفِيهِ مَا يَنِيْفُ عَلَى ثَلَاثِمِائَةِ حَدِيثٍ ثَلَاثِيَّةِ الْإِسْنَادِ، وَيَشْتَمِلُ عَلَى (٩٠٤) مُسْنَدًا مِنْ مَسَانِيدِ الصَّحَابَةِ وَطُبِعَ أَوَّلُ أَمْرِهِ بِمِصْرَ فِي الْمَطْبَعَةِ الْمِمْيَنَةِ فِي سَنَةِ مُجَلَّدَاتٍ، سَنَةِ ١٣١٣ هـ، وَهِيَ طَبْعَةٌ جَيِّدَةٌ مِنْ نَاحِيَةِ التَّصْحِيحِ، الْخَطُّ فِيهَا قَلِيلٌ، وَذَكَرَ مُصَحِّحُهَا فِي آخِرِهَا أَنَّ مِنْ أَهَمِّ النُّسخِ الَّتِي قُوِيَتْ عَلَيْهَا نُسَخَةٌ مِنْ خِزَانَةِ السَّادَاتِ الْوَقَائِيَّةِ، وَمِنْهَا صُورُ الْمَكْتَبِ الْإِسْلَامِيِّ، وَدَارُ الْفِكْرِ، طَبَعْتُهُمَا لِلْمُسْنَدِ، وَآخِرًا طُبِعَ الْمُسْنَدُ مَعَ نُسَخٍ مُتَقَابِلَةٍ، وَتَخْرِيجُ أَحَادِيثِهِ، قَامَ بِذَلِكَ فَرِيقٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ بِإِشْرَافِ الشَّيْخِ شُعَيْبِ الْأَرْنَؤُوطِ، طِبَاعَةُ مَوْسَسَةِ الرِّسَالَةِ.

ثَلَاثًا: مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ الشَّيْخِي (ت: ٢٤١)



تَلِيعُ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ
لِلْمَسَانِيدِ الْعَلَمَةِ

خامساً: مُسْنَدُ الشَّافِعِيِّ

المُصَنَّفُ

هُوَ أَبُو سَعِيدٍ الْهَيْثَمِيُّ بْنُ كُلَيْبٍ
الشَّافِعِيُّ قَالَ عَنْهُ الذَّهَبِيُّ فِي
سِيرِهِ «الإمامُ الحافظُ المحدثُ
الثِّقَةُ الرَّحَالُ» (ت - ٣٣٥ هـ).

الْكِتَابُ

رَتَّبَ الْمُؤَلِّفُ مُسْنَدَهُ عَلَى مَسَانِيدِ
الصَّحَابَةِ بِدَأْهِ بِمَسَانِيدِ الْخُلَفَاءِ
الرَّابِعَةِ ثُمَّ بَقِيَّةَ مَسَانِيدِ الْعَشْرَةِ
الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ ثُمَّ بَقِيَّةَ الصَّحَابَةِ،
حَقَّقَهُ وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهُ الدُّكْتُورُ
مَحْفُوظُ الرَّحْمَنِ زَيْنُ اللَّهِ، وَنَشَرَتْهُ
مَكْتَبَةُ الْعُلُومِ وَالْحِكْمِ - الْمَدِينَةُ
الْمُنَوَّرَةُ - ١٤١٠ هـ - ط الأولى،
وَقَدْ صَدَرَ مِنْهُ الْجُزْءُ الثَّانِي فَقَطْ.

رابعاً: مُسْنَدُ الْحَمِيدِيِّ

لِلْإِمَامِ الْحَافِظِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ
الْحَمِيدِيِّ (ت - ٢١٩ هـ).

الْكِتَابُ

هَذَا الْكِتَابُ مِنْ أَوَائِلِ كُتُبِ الْمَسَانِيدِ الَّتِي صُنِفَتْ فِي أَوَاخِرِ
الْقَرْنِ الثَّانِي، وَيَقَعُ فِي جُزْأَيْنِ، فِي آخِرِهِ رِسَالَةٌ صَغِيرَةٌ
لِلْمُؤَلِّفِ بِعُتْوَانٍ «أُصُولُ السُّنَّةِ» وَيَتَأَلَّفُ مِنْ أَحَدَ عَشَرَ
جُزْأً حَدِيثِيًّا وَهُوَ فِي النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ مِنْ عَشْرَةِ أَجْزَاءٍ
حَدِيثِيَّةٍ، وَسَبَبُ ذَلِكَ اخْتِلَافُ النُّسخِ فِي التَّجْزِئَةِ، وَيَشْتَمِلُ
عَلَى أَلْفٍ وَثَلَاثِمِائَةِ حَدِيثٍ حَسَبَ تَرْقِيمِ النُّسخَةِ الْمَطْبُوعَةِ.
* قَامَ الشَّيْخُ حَبِيبُ الرَّحْمَنِ الْأَعْظَمِيُّ بِتَحْقِيقِ الْكِتَابِ
وَتَخْرِيجِ أَحَادِيثِهِ وَنَشَرَهُ الْمَجْلِسُ الْعِلْمِيُّ - كِرَاتَشِي ط
الْأُولَى - ١٩٦٢ م فِي جُزْأَيْنِ.

كَيْفِيَّةُ الْإِهْتِدَاءِ إِلَى أَحَادِيثِهِ

* فِي أَوَّلِ كُلِّ جُزْءٍ فَهْرَسٌ مَا يَتَضَمَّنُهُ مُسْنَدُ
الْحَمِيدِيِّ وَضَعَهُ الْمُحَقِّقُ، رَتَّبَ فِيهِ أَحَادِيثَ الْمُسْنَدِ،
عَلَى الْأَبْوَابِ الْفُقْهِيَّةِ.

* بِالْإِضَافَةِ إِلَى هَذَا هُنَاكَ فَهْرَسٌ مِنْ عَمَلِ الْمُحَقِّقِ
ذَكَرَ مِنْهَا:

- ١ - فَهْرَسُ مَسَانِيدِ الصَّحَابَةِ فِي كُلِّ جُزْءٍ.
- ٢ - فَهْرَسُ الْأَعْلَامِ.
- ٣ - فَهْرَسُ الْبِلَادِ وَالْأَمْكِنَةِ.

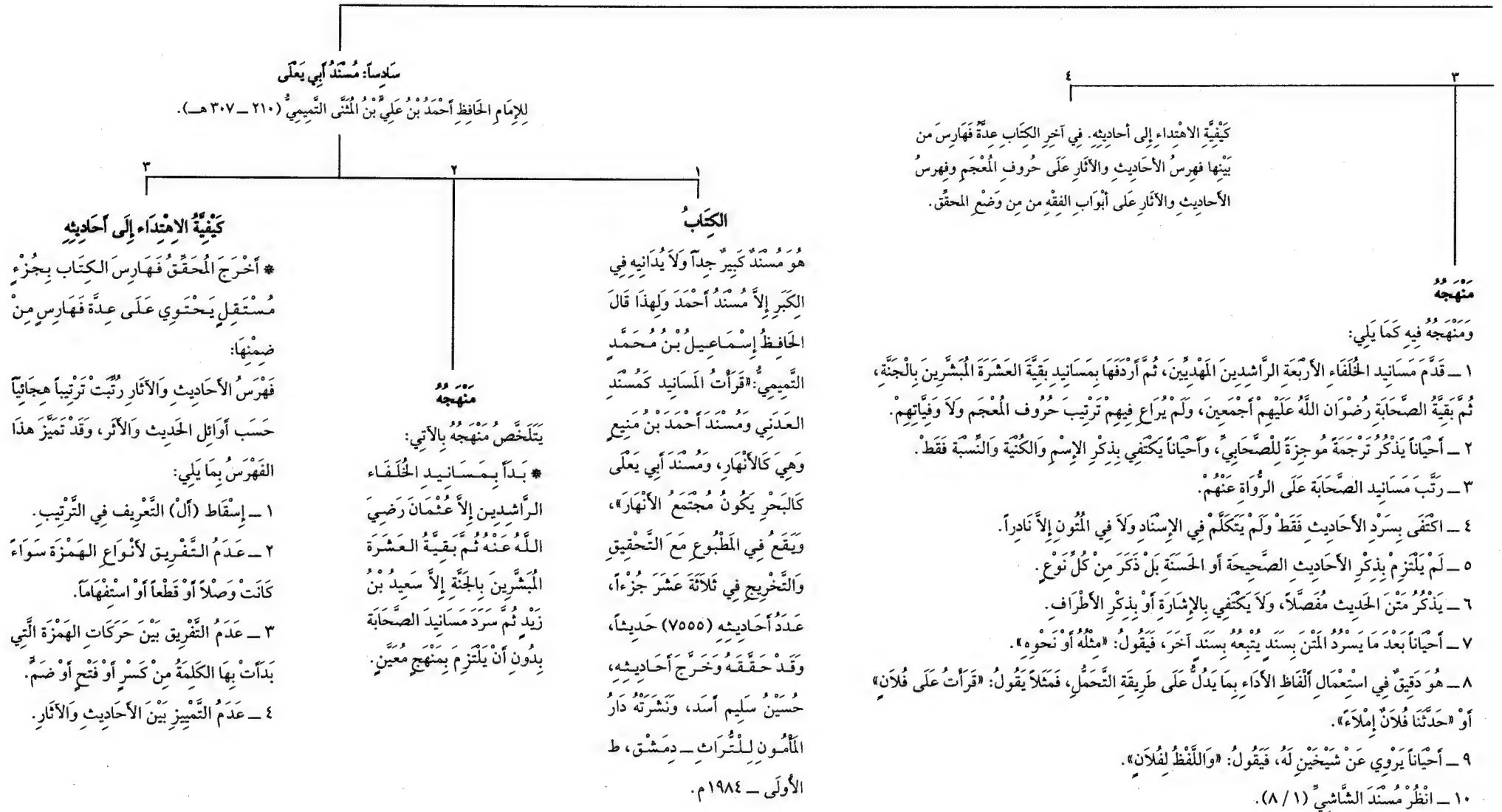
مَنْهَجُهُ

* مَنْهَجُهُ فِي تَرْتِيبِ كِتَابِهِ عَلَى الْمَسَانِيدِ قَبْدًا بِمُسْنَدِ أَبِي بَكْرٍ ثُمَّ بَاقِيِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ ثُمَّ بَقِيَّةَ الْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ إِلَّا طَلْحَةَ
بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ مِنْ طَرِيقِهِ حَدِيثًا - هَذِهِ الْمَسَانِيدُ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ.

* وَفِي الْجُزْءِ الثَّانِي ذَكَرَ مَسَانِيدَ السَّابِقِينَ فِي الْإِسْلَامِ (أَبِي ذَرٍّ - عَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ - صُهَيْبٌ - بِلَالٌ - خُبَّابٌ).

* ثُمَّ سَاقَ بَعْدَهُمْ مَسَانِيدَ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ وَبَنَاتِهِ (رضي الله عنهن) وَبَعْضَ النِّسَاءِ.

* ثُمَّ سَاقَ مَسَانِيدَ الْأَنْصَارِ ثُمَّ بَاقِيِ مَسَانِيدِ الصَّحَابَةِ.



ثَانِيًا
الْمَسَانِيدُ الْمَفْرَدَةُ

أَوَّلًا - مُسْنَدُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

١- الْمُؤَلَّفُ

هُوَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ سَعِيدِ الْأُمَوِيِّ الْمُرُوزِيِّ (٢٠٢ - ٢٩٢ هـ) رَوَى عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَيَحْيَى بْنِ مُعِينٍ وَعَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ وَعَنْهُ النَّسَائِيُّ وَالطَّبْرَانِيُّ. وَقَالَ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي التَّهْذِيبِ: (وَكَانَ فَاضِلًا لَهُ تَصَانِيفٌ وَقَعَ لَنَا مِنْهَا كِتَابُ الْعِلْمِ وَالْجُمُعَةِ وَمُسْنَدُ أَبِي بَكْرٍ وَعُثْمَانُ وَعَائِشَةُ وَكَانَ مُكْتَرَأً شَوْخًا وَحَدِيثًا).

٢- الْكِتَابُ

* أَخْرَجَ فِيهِ الْمُؤَلَّفُ مَا جَمَعَهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي أَسْنَدَهَا مِنْ طَرِيقِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
* حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهُ شُعَيْبُ الْأَرْنَأُوطُ - وَنَشَرَهُ الْمَكْتَبُ الْإِسْلَامِيُّ - بَيْرُوتَ سَنَةِ ١٩٧٠ و ١٩٧٣ و ١٩٧٩ م.

٤- كَيْفِيَّةُ الْإِهْتِدَاءِ إِلَى

الْأَحَادِيثِ فِيهِ

* وَضَعَ الْمُحَقِّقُ فِي آخِرِ الْكِتَابِ عِدَّةَ فَهَارِسَ وَمِنْ ضَمْنِهَا: فَهْرَسُ الْأَحَادِيثِ وَالْأَثَارُ الْوَاقِعَةُ فِي الْكِتَابِ.

ثَانِيًا - مُسْنَدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

١- الْمُؤَلَّفُ

هُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ صَاعِدِ بْنِ كَاتِبِ الْهَاشِمِيِّ الْبَغْدَادِيِّ (٢٢٨ - ٣١٨ هـ)، رَوَى عَنِ الْبَغَوِيِّ وَالزُّبَيْرِ بْنِ بَكَّارٍ وَعُمَرَ بْنِ شَبَّةٍ وَعَنْهُ الْجَعَابِيُّ وَالِدَارَقُطْنِيُّ وَالطَّبْرَانِيُّ، قَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ: (وَلَدَ صَاعِدٌ ثَلَاثَةَ أَوْثُقَهُمْ يَحْيَى).

٢- الْكِتَابُ

أَخْرَجَ الْمُؤَلَّفُ فِي مُسْنَدِهِ مَا جَمَعَهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي أَسْنَدَهَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى وَيَقَعُ هَذَا الْمُسْنَدُ فِي جُزْءٍ حَدِيثِيٍّ، وَقَدْ حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهُ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ آلُ حَمِيدٍ، وَقَامَ بِطَبْعِهِ مَكْتَبَةُ الرُّشْدِ - الرِّيَّاضُ - طَ أَوَّلَى بِدُونِ تَارِيخٍ.

٣- مَنَهْجُهُ

يَتَلَخَّصُ مَنَهْجُهُ بِالْآتِي:

* رَتَّبَ الْمُؤَلَّفُ أَحَادِيثَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مِنْ طَرِيقِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فَبَدَأَ بِرِوَايَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنْهُ ثُمَّ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ وَأَبَا وَائِلٍ يُلْحِقُ رِوَايَةَ التَّابِعِينَ عَنْهُ.
* أَفَرَّدَ أَحَادِيثَ كُلِّ صَحَابِيٍّ أَوْ تَابِعِيٍّ عَنْهُ عَلَى حِدَةٍ ثُمَّ أَدْرَجَهَا تَحْتَ عُنْوَانٍ يَذْكُرُ فِيهِ اسْمُ الصَّحَابِيِّ أَوْ التَّابِعِيِّ الَّذِي رَوَاهَا عَنْهُ.
* وَقَدْ تَرَسَّمَ هَذَا الْمَنَهْجُ وَلَمْ يُخْلَلْ بِهِ إِلَّا فِي حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ وَقَبِيْعَةَ بْنِ ذُوَيْبٍ وَعَائِشَةَ وَأَسْمَاءَ.

ثَلَاثًا - مُسْنَدُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

١- الْمُؤَلَّفُ

هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ الْأَشْعَثِ السَّجِسْتَانِيُّ الشَّهِيرُ بِأَبْنِ أَبِي دَاوُدَ (٢٣٠ - ٣١٦ هـ)، رَوَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مَنِيعٍ وَأَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ الطَّبْرِيِّ وَوَالِدِهِ أَبُو دَاوُدَ صَاحِبَ السُّنَنِ وَعَنْهُ دَعْلُجٌ وَأَبْنُ قَانِعٍ وَالْدَّارِقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُمْ.

٣- مَنَهْجُهُ

يَتَلَخَّصُ مَنَهْجُهُ بِالآتِي:

* رَتَّبَ أَحَادِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى بِحَسَبِ الرُّوَاةِ عَنْهُ فَأَبْتَدَأَهُ بِرِوَايَةِ الْقَاسِمِ بْنِ عَوْفٍ الشَّيْبَانِيِّ وَتَمَّى بِرِوَايَةِ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ فَمَلَّرَكَ بِنُ عُمَارَةَ، وَهَكَذَا إِلَى أَنْ انْتَهَى بِرِوَايَةِ مَنْصُورِ الْكُوفِيِّ وَإِذَا أَوْرَدَ حَدِيثًا عَنْ بَعْضِ هَؤُلَاءِ الرُّوَاةِ وَأَعَقَبَهُ بِحَدِيثٍ آخَرَ، فَصَلَّ بَيْنَهُمَا أَحْيَانًا بِقَوْلِهِ: (حَدِيثٌ آخَرٌ).

* وَإِذَا كَانَ لِلْحَدِيثِ أَكْثَرُ مِنْ طَرِيقٍ اعْتَنَى بِسَنَدِهِ وَلَفْظِهِ، فَإِنْ كَانَ فِي سَنَدِهِ اخْتِلَافٌ ذَكَرَهُ، وَرَتَّبَ طَرِيقَهُ، وَرَجَعَ الصَّوَابَ.

* يَعْتَنِي الْمُؤَلَّفُ بِضَبِّ اللَّفْظِ، وَإِذَا جَمَعَ طَرِيقَ الْحَدِيثِ بِسِيَاقٍ وَاحِدٍ بَيَّنَّ أَنَّ اللَّفْظَ لِفُلَانٍ.

* فِي مُسْنَدِهِ هَذَا الْمَرْفُوعُ وَالْمَوْقُوفُ وَالْمَقْطُوعُ وَالصَّحِيحُ وَالْحَسَنُ وَالْمَوْضُوعُ لِأَنَّ مَنَهْجَهُ جَمَعَ مُسْنَدَ ابْنِ أَبِي أَوْفَى بِمَا فِيهِ الصَّحِيحُ وَالضَّعِيفُ.

٤- كَيْفِيَّةُ الْإِهْتِدَامِ إِلَى أَحَادِيثِهِ

وَضَعَ الْمُحَقِّقُ فِي آخِرِ الْكِتَابِ عِدَّةَ فَهَارِسَ وَمِنْ ضَمْنِهَا فَهْرَسُ الْأَحَادِيثِ وَالْأَنْثَارِ الْوَاقِعَةِ فِي الْكِتَابِ.

٢- الْكِتَابُ

هَذَا الْمُسْنَدُ مُخْتَصَرٌ فِيْمَا رَوَاهُ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ فَقَطَّ، وَلَمْ يَسْتَوْعِبِ الْمُؤَلَّفُ مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ سِوَى اثْنَيْنِ وَمِائَةٍ حَدِيثٍ رَوَاهَا عَنْ ثَمَانِيَةِ عَشَرَ شَيْخًا مِنْ شُيُوخِهِ وَحَقَّقَ هَذَا الْمُسْنَدَ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ وَخَرَجَ أَحَادِيثَهُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْغَفُورِ عَبْدُ الْحَقِّ حُسَيْنٌ وَقَامَتْ بِنَشْرِهِ مَكْتَبَةُ دَارُ الْأَفْصَى - الْكُوَيْتِ.

٣- مَنَهْجُهُ

لَيْسَ هُنَاكَ مَنَهْجٌ وَاضِحٌ لِهَذَا الْمُسْنَدِ الصَّغِيرِ سِوَى أَنَّهُ نَهَجَ نَهَجَ التَّخْصُّصِ الدَّقِيقِ وَذَلِكَ بِجَمْعِ مَا رَوَاهُ عَنْ شُيُوخِهِ مِنْ أَحَادِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْهَا.

٤- كَيْفِيَّةُ الْإِهْتِدَامِ إِلَى أَحَادِيثِهِ

* وَضَعَ الْمُحَقِّقُ فِي آخِرِ الْكِتَابِ عِدَّةَ فَهَارِسَ وَمِنْ ضَمْنِهَا فَهْرَسُ الْأَحَادِيثِ الْوَاقِعَةِ فِي هَذَا الْمُسْنَدِ الصَّغِيرِ.

رَابِعًا - مَسَائِدُ أُخْرَى

١ - مُسْنَدُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لِلْإِمَامِ الْحَافِظِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ كَثِيرٍ الدَّرَوَقِيِّ الْبَغْدَادِيِّ (ت - ٢٤٦هـ) حَقَّقَهُ وَخَرَجَ أَحَادِيثَ: عَامِرُ حَسَنَ صَبْرِي.

وَحَزَمَهُ بِفَهَارِسَ عِدَّةٍ مِنْهَا فَهْرَسُ الْأَحَادِيثِ وَالْأَنْثَارِ. طَبَعَتْهُ دَارُ الْبَشَائِرِ الْإِسْلَامِيَّةِ - بِيْرُوتَ - (١٤٠٧هـ).

٢ - مُسْنَدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لِلطَّرْسُوسِيِّ (٢٧٣هـ)، وَقَدْ حَقَّقَهُ أَحْمَدُ رَاتِبُ عَرْمُوشَ وَرَتَّبَ أَحَادِيثَهُ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ ط - دَارُ النَّفَاسِ - ١٣٩٣هـ.

٣ - مُسْنَدُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: لِلْبَاغِنْدِيِّ (٣١٢هـ)، حَقَّقَهُ مُحَمَّدٌ عَوَامَةُ. وَرَتَّبَ أَحَادِيثَهُ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ ط - دَارُ الدَّعْوَةِ - حَلَبَ ١٣٩٧هـ.



على الشيخ

١- المعجم الأوسط

هذا المعجم مرتب على شيخ
الطبراني ولهذا لا يدخل من ضمن
الطريقة وهي البحث عن الراوي
الأعلى وهو الصحابي، وقد
ذكرناه لمجرد العلم فقط.
وقد قام شيخنا الدكتور محمود
الطحان بتحقيقه تحقيقاً كاملاً في
عشرة أجزاء مع فهرس
للأحاديث.

٢- المعجم الصغير

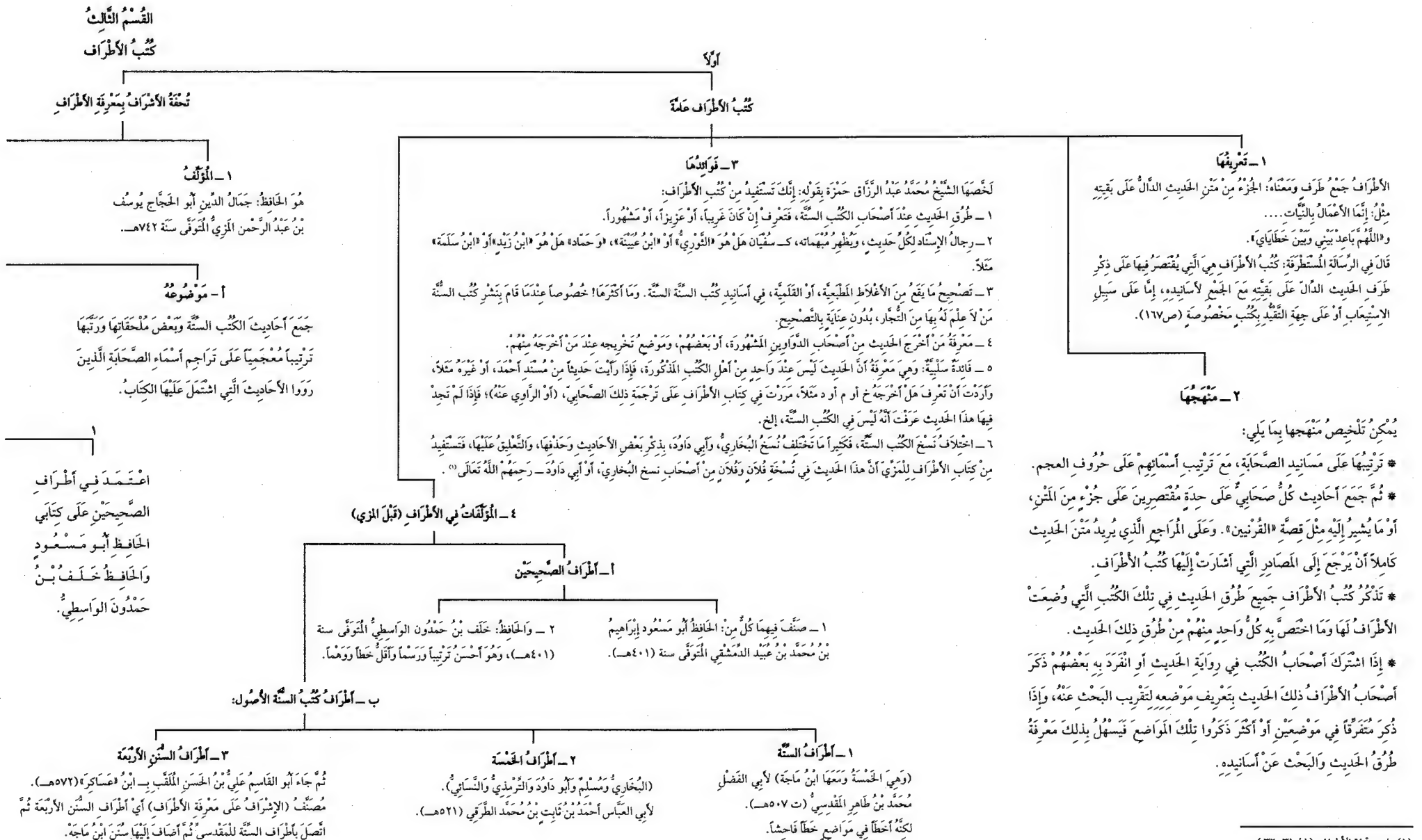
هذا المعجم مرتب على الشيخ ولهذا لا
يدخل من ضمن الطريقة وهي البحث عن
الراوي الأعلى وهو الصحابي وقد ذكرناه
من باب العلم.
ويقع هذا الكتاب في جزأين ولقد قام
عبد الرحمن محمد عثمان بتحقيقه
ونشرته المكتبة السلفية - المدينة - ١٩٦٨.
ووضع عبد العزيز بن محمد السدحان،
في جزء مستقل فهرساً لأحاديثه مرتبة
على حروف المعجم طبع في مكتبة دار
اليقين - الرياض - ١٤٠٣هـ.

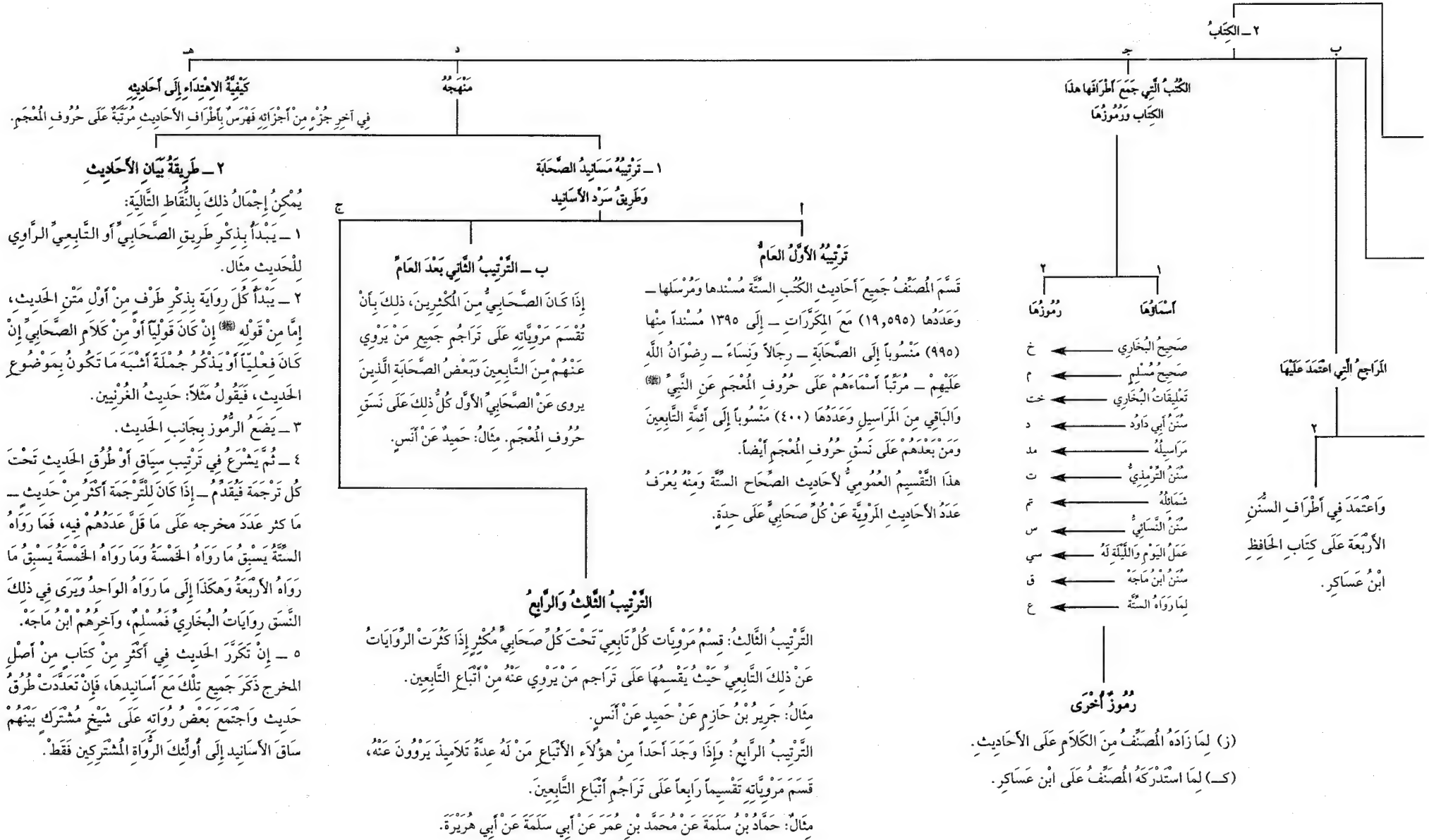
٤- كيفية استخراج الحديث منه

* عمل المحقق في آخر كل جزء فهرس عدة
من ضمنها فهرس الأحاديث، وكذلك عمل
فهرساً للصحابة المذكورين في هذا الجزء.

٣- منهجه

- ١- رتب معجمه على حروف المعجم لكنه بدأ فيه بالعشرة رضي الله عنهم.
- ٢- خرج عن كل واحد منهم حديثاً أو حديثين أو ثلاثة.
- ٣- من كان من المقلين خرج حديثه أجمع.
- ٤- ومن لم يكن له رواية عن رسول الله ﷺ، وكان له ذكر من أصحابه ممن استشهد مع رسول الله ﷺ أو
تقدم موته وذكرته كتب المغازي وتاريخ العلماء، وذلك لإحصاء الرواة عن رسول الله ﷺ، وذكر أصحابه
رضي الله عنهم.
- ٥- وكذلك من منهجه أن يذكر نسب الصحابي وموجز بسيط عن حياته ثم يسرد الأحاديث التي رواها.





تابع: كُتُبِ الْأَطْرَافِ
تَقْيَا: كِتَابُ تَخْرِيجِ الْمَوَارِيثِ

مصنفه

صَنَّفَهُ الشَّيْخُ الْإِمَامُ عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ
إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الْغَنِيِّ
النَّابِلِيِّ الْحَنْفِيِّ الدَّمَشْقِيِّ (١٠٥٠هـ -
١١٤٣هـ). طَلَبَ الْعِلْمَ مُبَكَّرًا
وَتَلَمَّذَ عَلَى كِبَارِ عَصَرِهِ وَارْتَحَلَ فِي
سَبِيلِ ذَلِكَ، وَجَلَسَ لِلدَّرْسِ وَالتَّصْنِيفِ
وَهُوَ ابْنُ الْعِشْرِينَ مِنْ عُمُرِهِ.

مَصَابِرُهُ وَرَمُوزُهَا

- ١- صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، وَرَمُوزُهُ (خ)
- ٢- صَحِيحُ مُسْلِمٍ، وَرَمُوزُهُ (م)
- ٣- سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ، وَرَمُوزُهُ (د)
- ٤- سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ، وَرَمُوزُهُ (ت)
- ٥- سُنَنُ النَّسَائِيِّ، وَرَمُوزُهُ (ن)
- ٦- سُنَنُ ابْنِ مَاجَةَ، وَرَمُوزُهُ (هـ)
- ٧- مُوطَأُ مَالِكٍ بِرِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى، وَرَمُوزُهُ (ط).

منهجه

أ- تَرْتِيبُهُ

رَتَّبَهُ مُصَنِّفُهُ عَلَى مَسَانِيدِ
الصَّحَابَةِ، مُرتَّبًا ذِكْرَهُمْ عَلَى
نَسَقِ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ مُبْتَدَأًا
بِالْهَمْزَةِ وَمُنْتَهِيًا بِالْيَاءِ.

ب- تَقْسِيمُهُ

قَسَمَهُ عَلَى سَبْعَةِ أَبْوَابٍ كُلُّ بَابٍ مُرتَّبٌ مَا فِيهِ عَلَى تَرْتِيبِ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ وَهِيَ عَلَى الْوَجْهِ الْآتِي:
البَابُ الْأَوَّلُ: فِي مَسَانِيدِ الرِّجَالِ مِنَ الصَّحَابَةِ يَبْدَأُ مِنْ (ج ١ ص ٦).
البَابُ الثَّانِي: فِي مَسَانِيدِ مَنْ اشتهَرَ بِالْكُتُبَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ يَبْدَأُ مِنْ (٣/ ١٣٣).
البَابُ الثَّلَاثُ: فِي مَسَانِيدِ الْمُتَّبِعِينَ مِنْ أَسْمَاءِ الرِّجَالِ مِنَ الصَّحَابَةِ مُرتَّبَةً عَلَى تَرْتِيبِ أَسْمَاءِ الرِّوَاةِ
وَيَبْدَأُ فِي (٤/ ١٥٧).
البَابُ الرَّابِعُ: فِي مَسَانِيدِ النِّسَاءِ الصَّحَابَاتِ يَبْدَأُ مِنْ (٤/ ١٧).
البَابُ الْخَامِسُ: فِي مَسَانِيدِ مَنْ اشتهَرَ مِنْهُنَّ بِالْكُتُبَةِ، يَبْدَأُ مِنْ (٤/ ٣٠٢).
البَابُ السَّادِسُ: فِي مَسَانِيدِ الْمُتَّبِعَاتِ مِنْهُنَّ وَيَبْدَأُ مِنْ (٤/ ٣٠٨).
البَابُ السَّابِعُ: فِي ذِكْرِ الْمَرَاثِلِ مِنَ الْأَحَادِيثِ يَبْدَأُ مِنْ (٤/ ٣١٢).
وَالْحَقُّ بِهَذَا الْبَابِ ثَلَاثَةُ فُصُولٍ فِي كِتَابِ الْمُرْسَلِينَ وَفِي الْمُبْهَمِينَ مِنْهُمْ، وَفِي مَرَاثِلِ النِّسَاءِ.
وَقَسَمَ بَعْضُ الْأَبْوَابِ السَّابِقَةِ إِلَى فُصُولٍ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِكُنَى بَعْضِ الْأَسْمَاءِ وَمَا شَابَهُ ذَلِكَ.

ج- طَرِيقَتُهُ

* يَبْدَأُ بِذِكْرِ طَرَفِ الْحَدِيثِ، ثُمَّ يَذْكُرُ مَنْ
أَخْرَجَهُ مِنْ هَؤُلَاءِ الْأَثْمَةِ السَّبْعَةِ، وَيَذْكُرُ
شَيْخَ كُلِّ إِمَامٍ فِيهِمْ دُونَ ذِكْرِ بَقِيَّةِ السَّنَدِ،
وَيَذْكُرُ الْكِتَابَ الَّذِي فِيهِ هَذَا الْحَدِيثُ.
* يُعْتَبِرُ الْمَعْنَى أَوْ بَعْضَهُ دُونَ اللَّفْظِ فِي
جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ بِحَيْثُ يَذْكُرُ طَرَفَ
الْحَدِيثِ بِلَفْظِهِ فِي بَعْضِ الْمُصَنَّفَاتِ.
* إِذَا كَانَ الْحَدِيثُ مَرْوِيًا عَنْ جُمْلَةٍ مِنْ
الصَّحَابَةِ يَذْكُرُ الْحَدِيثَ فِي مُسْنَدٍ وَاحِدٍ
مِنْهُمْ خَشْيَةَ التَّكَرُّارِ.

مَوْضُوعُ الْكِتَابِ

جَمَعَ فِيهِ أَطْرَافَ الْكُتُبِ السَّبْعَةِ بِمَا فِيهَا ابْنُ مَاجَةَ
وَسَابِقُهَا الْمُوطَأُ، وَمَعْنَى هَذَا أَنَّ الْكِتَابَ فَهْرَسٌ عَلَى
الْأَطْرَافِ، وَأَنَّ الْمُؤَلِّفَ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الْحَدِيثَ كَامِلًا،
وَيَقَعُ الْكِتَابُ فِي أَرْبَعَةِ أَجْزَاءٍ.

كَيْفِيَّةُ الْمَرَاجَعَةِ فِيهِ

قَالَ مُصَنِّفُهُ فِي الْمُقَدِّمَةِ: «وَإِذَا أَرَدْتَ الْإِسْتِخْرَاجَ مِنْهُ، فَتَأَمَّلْ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ الَّذِي تُرِيدُهُ، فِي أَيِّ شَيْءٍ هُوَ، وَلَا تَعْتَبِرْ خُصُوصَ الْفَافِظِ، ثُمَّ تَأَمَّلْ الصَّحَابِيُّ الَّذِي عَنْهُ رَوَايَةُ ذَلِكَ الْحَدِيثِ، فَقَدْ يَكُونُ فِي السَّنَدِ عَنْ عُمَرَ أَوْ أَنَسٍ مَثَلًا، وَالرَّوَايَةُ عَنْ صَحَابِيٍّ آخَرَ مَذْكُورٌ فِي ذَلِكَ الْحَدِيثِ، فَصَحَّحَ الصَّحَابِيُّ الْمُرَوِّىُّ عَنْهُ ثُمَّ كَشَفَ عَنْهُ فِي مَحَلِّهِ تَجِدُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى».

الْكِتَابُ مَا لَهُ وَمَا عَلَيْهِ

طِبَاعَةُ الْكِتَابِ

طَبَعَ الْكِتَابُ: لَجَنَةُ النَّشْرِ وَالتَّأْلِيفِ الْأَزْهَرِيَّةِ بِمَطْبَعَتِهَا سَنَةَ ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٤ م، وَيَقَعُ الْكِتَابُ فِي هَذِهِ الطَّبْعَةِ فِي أَرْبَعَةِ أَجْزَاءٍ فِي مَجْلَدَيْنِ وَأَحَادِيثُهَا مُرَقَّمةٌ وَتَبْلُغُ (١٣٠٢) حَدِيثٌ.

الْمُؤَازَنَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كِتَابِ تُحْفَةِ الْأَشْرَافِ لِلْمَزْنِيِّ

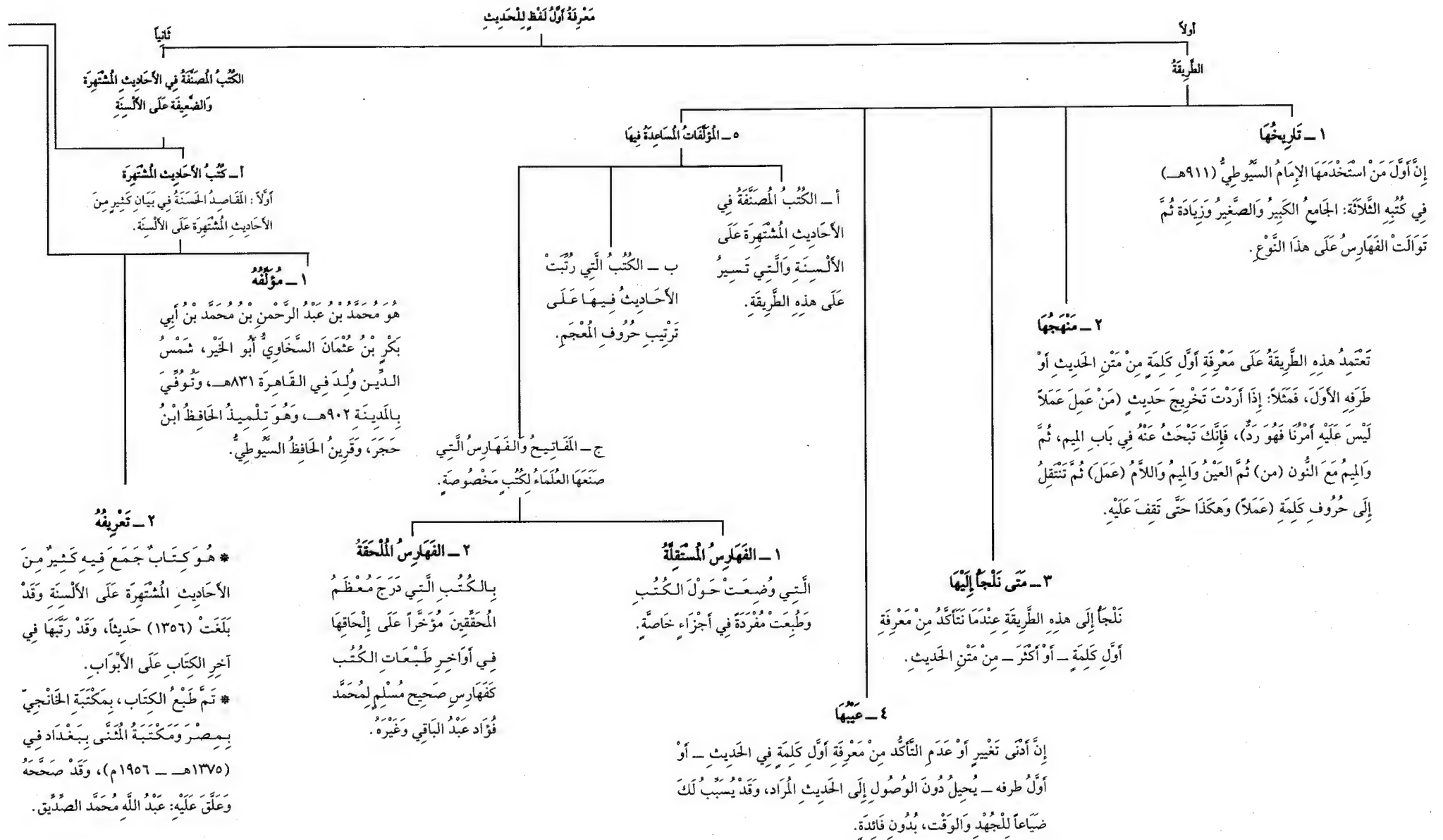
- ١ - إِنَّ كِتَابَ الْمَزْنِيِّ أَجْوَدُ لِمَنْ يُرِيدُ الْأَسَانِيدَ وَيَعْتَنِي بِهَا وَيُرِيدُ الْحُكْمَ عَلَى الْحَدِيثِ مِنْ كَثْرَةِ طُرُقِهِ وَاخْتِلَافِ رِجَالِهِ.
- ٢ - كَمَا أَنَّ كِتَابَ الْمَزْنِيِّ يَمْتَّازُ بِذِكْرِ الْحَدِيثِ - الَّذِي رَوَاهُ عَدَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي مَسَانِيدِهِمْ جَمِيعًا.
- ٣ - إِنَّ كِتَابَ «ذَخَائِرِ الْمَوَارِيثِ» يَمْتَّازُ بِمِيزَةِ الْإِخْتِصَارِ فَقَدْ جَاءَ حَجْمُهُ بِمِقْدَارِ رُبْعِ حَجْمِ كِتَابِ الْمَزْنِيِّ، وَهَذِهِ مِيزَةٌ مُهِمَّةٌ لِمَنْ أَرَادَ الْإِسْتِدْلَالَ عَلَى مَتْنِ الْحَدِيثِ فَقَطْ وَمَعْرِفَةَ مَنْ أَخْرَجَهُ مِنْ أَصْحَابِ الْمَصَنَّفَاتِ الَّتِي احْتَوَاهَا الْكِتَابُ.

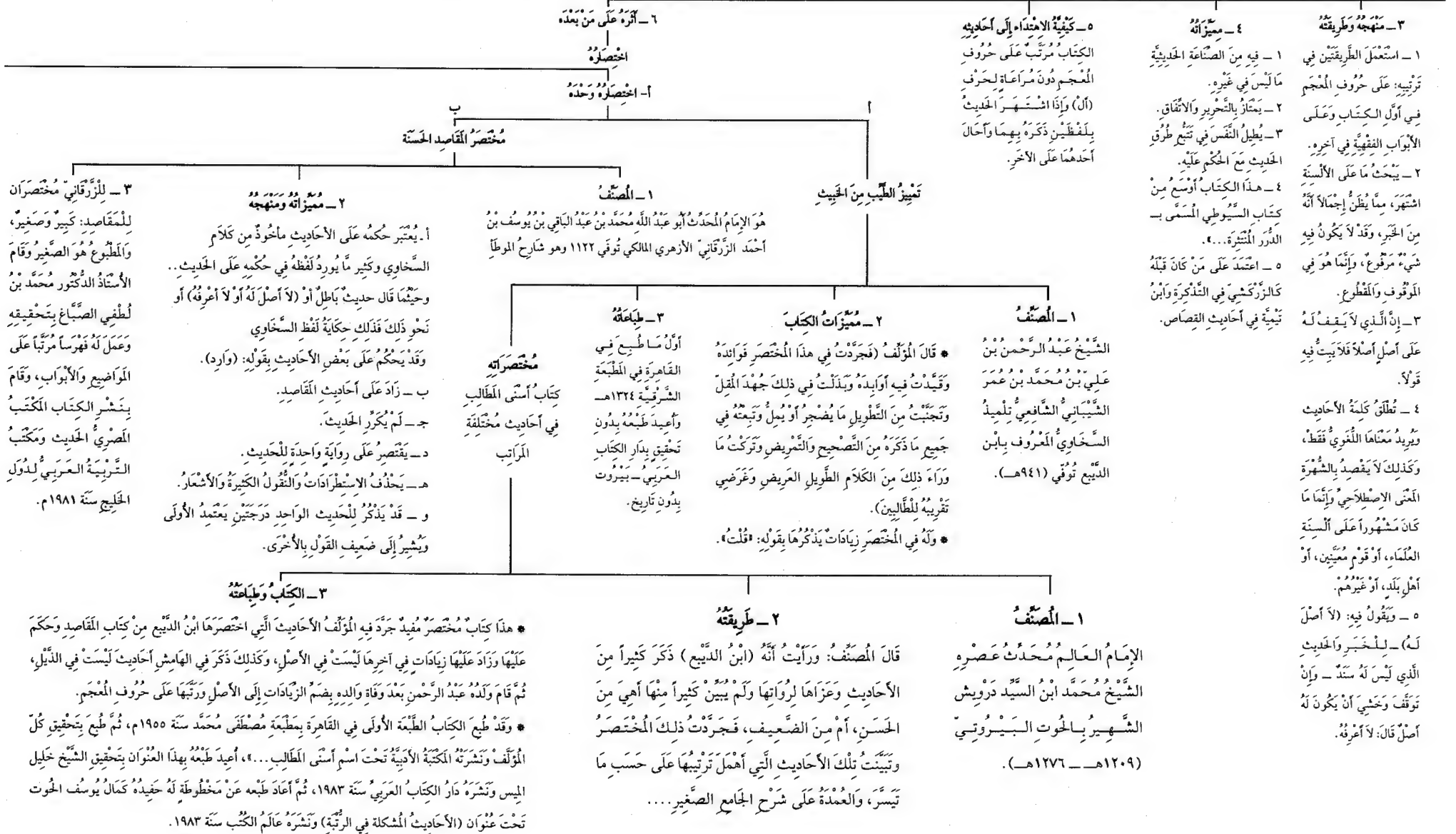
ب - مَا لَهُ مُمَيِّزَاتُهُ

- ١ - مَعْرِفَةُ مَا لِكُلِّ صَحَابِيٍّ مِنْ أَحَادِيثٍ فِي الْكُتُبِ السَّبْعَةِ.
- ٢ - مَعْرِفَةُ مَرَاسِيلِ الْكُتُبِ السَّبْعَةِ.
- ٣ - مَعْرِفَةُ الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِي إِسْنَادِهَا مُبْهَمٌ.

أ - يُؤْخَذُ عَلَيْهِ مَا يَلِي

- * إِنَّ الْإِسْتِفَادَةَ مِنْهُ مُتَوَقَّفَةٌ عَلَى مَعْرِفَةِ الْبَاحِثِ لِرَأْيِي الْحَدِيثِ الْأَعْلَى، وَقَدْ لَا يَكُونُ ذَلِكَ مُبَسَّرًا.
- * وَإِذَا عَرَفَ الرَّأْيِي وَكَانَ مِنَ الْمُكْثَرِينَ كَأَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي اسْتَغْرَقَ حَدِيثُهُ (١٥٨) صَفْحَةً، فَإِنَّ الْبَاحِثَ عَلَيْهِ أَنْ يَقْلُبَ هَذِهِ الصَّفَحَاتِ حَتَّى يَجِدَ الْحَدِيثَ، وَهَذَا عَسِيرٌ جِدًّا.





ب - اختصاره مع غيره

كشَّفُ الحُفَا وَمُزِيلُ الْإِلْبَاسِ عَمَّا اشْتَهَرَ مِنْ
الْأَحَادِيثِ عَلَى أَلْسِنَةِ النَّاسِ.

١ - المصنف

أَلَفَهُ الشَّيْخُ إِسْمَاعِيلُ
بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ
الْهَادِي الْجَرَّاحِيِّ
الْعَجَلُونِيِّ الدَّمَشْقِيِّ
الْمُتَوَفَّى ١١٦٢ هـ.

٢ - مميزات

* إِنَّهُ حَوَى الْكَثِيرَ مِنْ
الْأَحَادِيثِ الْمُشْتَهَرَةِ الَّتِي
ذَكَرَتْهَا الْمَصَادِرُ الَّتِي قَبْلَهُ،
فَهُوَ أَوْسَعُ كِتَابٍ فِي هَذَا
الْبَابِ؛ إِذْ بَلَغَتْ أَحَادِيثُهُ
(٣٢٥٤) حَدِيثًا.* اسْتَفَادَ مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي
قَبْلَهُ.* مُرْتَبٌ عَلَى حُرُوفِ
الْعُجْمِ نَسْبِيًّا إِلَّا أَنَّهُ لَمْ
يَلْتَزِمِ الدَّقَّةَ فِي تَرْتِيبِهِ.* تَجَنَّبَ مِنْهُجَ السَّخَاوِيِّ
فِي تَخْرِيجِ الْأَحَادِيثِ،
وَحَاوَلَ الْإِخْتِصَارَ مَا امْكَنَهُ.

٣ - طريقته

* اقْتَصَرَ فِي كُلِّ
حَدِيثٍ عَلَى بَيَانِ
مُخْرِجِهِ وَرَأْوِيهِ وَرَتَبَهُ
وَأَقْوَالَ الْعُلَمَاءِ فِيهِ
وَبَعْضُ الْفَوَائِدِ.* لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى
كِتَابِ الْمَقَاصِدِ، بَلْ ضَمَّ
إِلَيْهِ كُتُبًا أُخْرَى
«كَالْأَلْيَةِ الْمُنْثُورَةِ»
لِابْنِ حَجَرٍ، وَالدَّرَرِ
الْمُنْتَثِرَةِ لِلْسَّيُوطِيِّ
وَتَمْيِيزُ «الطَّيِّبِ»
وغيرهم من الكتب.

٤ - المصادر وموزعها

المصدر	الرمز
الألِّيَّة لابن حجر	في الأليَّة أو ذكر فيها
المقاصد الحسنة	في الأصل أو في المقاصد
تمْيِيزُ الطَّيِّبِ	في التَّمْيِيزِ
الدَّرَرُ الْمُنْتَثِرُ	في الدَّرَرِ
في الخلَّة لآبي نعيم	رواه أبو نعيم
الصَّحِيحَيْنِ	رواه الشيخان
في أحدهما	رواه البخاري أو مسلم
أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه	رواه الأربعة
الأربعة والشيخان	رواه السنة
شُعَبُ الْإِيمَانِ	رواه البيهقي
المَشَارِقُ لِلصَّغَانِيِّ	رواه الصَّغَانِيُّ
مَوْضُوعَاتُ الْقَارِي	القَارِي
وَمُحَمَّدُ نَجْمُ الدِّينِ الْغَزَوِيُّ فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى مَا يَحْسَنُ مِنَ الْأَخْبَارِ الدَّائِرَةِ	قَالَ النَّجْمُ
عَلَى الْأَنْسَنِ	

٥ - طبعته

وَقَدْ طُبِعَ طِبَاعَةً جَيِّدَةً بِإِشْرَافِ حُسَامِ
الدِّينِ الْقُدْسِيِّ بِالْقَاهِرَةِ ١٣٥١ هـ، ثُمَّ
صَوَّرَتْهُ دَارُ إِحْيَاءِ الثَّرَاثِ بِبَيْرُوتَ،
وَطُبِعَ ثَانِيَةً بِإِشْرَافِ أَحْمَدَ الْفَلَّاسِ فِي
حَلَبَ، ثُمَّ صَوَّرَتْهُ مَوْسَسَةُ الرِّسَالَةِ،
وَمَكْتَبَةُ الثَّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ، وَدَارُ الثَّرَاثِ
وَالْكِتَابِ لَمْ يَخْدَمْ وَيَحَقِّقِ التَّحْقِيقَ
الْمَطْلُوبَ وَكُلُّ ذَلِكَ مُجَرَّدَ طَبْعَةٍ فَقَطْ.

كُتِبَ مُرْتَبَةً عَلَى حُرُوفٍ
لِلْمُعْجَمِ فِي الْمَوْضُوعِ وَالْوَاهِي

أولاً

الكُتُفُ الإلهِيَّةُ مِنْ شَدِيدِ
الضَّعْفِ وَالْمَوْضُوعِ وَالْوَاهِي.

١- المصنّف

هُوَ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحُسَيْنِيَّ
الطَّرَابُلْسِيَّ مِنْ طَرَابُلُسِ الشَّامِ، فَقِيهٌ
حَنَفِيٌّ تَوَلَّى الْإِفْتَاءَ فِي حَلَبَ
وَطَرَابُلُسَ وَغَيْرَهَا تُوُفِّيَ ١١٧٧هـ.

٢- طَرِيقَتُهُ

* رَتَبَهُ عَلَى حُرُوفِ الْهَجَاءِ وَجَعَلَ لِكُلِّ
حَرْفٍ مِنَ الْحُرُوفِ بَاباً مُسْتَقِلاً، وَقَسَمَ كُلَّ
بَابٍ إِلَى ثَلَاثَةِ فُصُولٍ: الْفَصْلُ الْأَوَّلُ
فِي الْأَحَادِيثِ شَدِيدَةِ الضَّعْفِ، وَالثَّانِي فِي
الْوَاهِيَّةِ، وَالثَّلَاثُ فِي الْمَوْضُوعَةِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ
يَلْتَزِمْ بِذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْمَوَاضِعِ بَلْ وَدَّهَبَ
فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ إِلَى تَصْحِيحِ أَوْ تَحْسِينِ
مَا قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِوَضْعِهِ.
* كَلَامُهُ عَلَى الْأَحَادِيثِ مُخْتَصَرٌ جِدّاً.

٣- عِيُونُهُ

يُورِدُ بَعْضَ الْأَحَادِيثِ
وَيَتْرَكُ الْحُكْمَ عَلَيْهَا.

٤- طَبَاعَتُهُ

يَقَعُ الْكِتَابُ فِي جُزْأَيْنِ
وَيَحْتَوِي عَلَى (١١٦٤) حَدِيثاً
وَقَدَّمَ لَهُ وَحَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ
وَخَرَجَ أَحَادِيثَهُ د/ مُحَمَّدٌ
مَحْمُودُ أَحْمَدُ بَكَارٌ، وَقَامَ بِطَبْعِهِ
مَكْتَبَةُ الطَّالِبِ الْجَامِعِيِّ - مَكَّةُ،
وَدَارُ الْعِلْيَانِ - بَرِيدَةُ.

ثانياً

الْمُغَيَّرُ عَلَى الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ
فِي الْجَمْعِ الصَّغِيرِ.

١- المصنّف

هُوَ الْحَافِظُ أَبِي الْفَيْضِ أَحْمَدُ بْنُ
الشَّيْخِ الْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدٌ
بْنُ الصَّدِّيقِ الْغَمَارِيِّ الْحُسَيْنِيَّ،
وَمِنْ مُؤَلَّفَاتِهِ الْهِدَايَةُ فِي تَخْرِيجِ
أَحَادِيثِ الْهِدَايَةِ، وَكِتَابُ فَتَحِ
الْوَهَّابِ بِتَخْرِيجِ أَحَادِيثِ
الشَّهَابِ. تُوُفِّيَ (١٣٨٠هـ).

٢- طَرِيقَتُهُ

قَالَ الْمَصْنُفُ: هَذَا جُزْءٌ أَرَدْتُهُ لِذِكْرِ الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ فِي (الْجَمْعِ
الصَّغِيرِ) مِمَّا تَقَرَّرَ بِهِ الْكَذَّابُونَ وَالْوَضَّاعُونَ أَوْ تَعَدَّدَتْ طُرُقُهُ، وَهُوَ مَعَ
ذَلِكَ مَوْضُوعٌ، وَلَمْ أَسْتَقْصِ فِيهِ كُلَّ الْإِسْتِقْصَاءِ، بَلْ اقْتَصَرْتُ عَلَى مَا
هُوَ ظَاهِرُ الْوَضْعِ، وَأَضَحِ الْبُطْلَانِ، بِحَيْثُ قَدْ يَكُونُ الْمَوْضُوعُ فِي
الْكِتَابِ قَدْ رَمَا ذِكْرَتَهُ، وَلَكِنْ مَا كَانَ فِيهِ بَعْضُ احْتِمَالٍ جَعَلْتُهُ مِنْ قِسْمِ
الْوَاهِي، فَتَرَكْتُهُ اسْتِنَاداً إِلَى تَفْرِيقِهِمْ بَيْنَ الْوَاهِي وَالْمَوْضُوعِ.

٣- الْكِتَابُ

* هُوَ رِسَالَةٌ صَغِيرَةٌ جِدّاً، أَحَادِيثُهَا
مُرْتَبَةٌ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ.
* الْكِتَابُ غَيْرُ مَخْدُومٍ وَلَا مُحَقَّقٍ.

٤- طَبَاعَتُهُ

طُبِعَ الْكِتَابُ دَارَ الرَّائِدِ الْعَرَبِيِّ -
بَيْرُوتَ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

الْكُتُبُ الَّتِي رُبِّتْ أَحَادِيثُهَا عَلَى حُرُوفِ الْمُجَمِّعِ - الْجَوَامِعِ وَالْمُؤَمَّاتِ
جُهُودُ الْحَالِظِ السِّيَوطِيِّ فِي جَمْعِ السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ

أولاً: جَمْعُ الْجَوَامِعِ

١- فِكْرَةُ الْكِتَابِ

لَقَدْ كَانَ هَذَا السِّيَوطِيُّ جَمَعَ السَّنَةَ النَّبَوِيَّةَ فِي كِتَابٍ وَاحِدٍ، وَالَّتِي قَدَّرَ تَعْدَادَ أَحَادِيثِهَا بِمِائَتَيْ أَلْفٍ حَدِيثٍ وَتَبَيَّنَ، وَقَدْ اخْتَرَمَتْهُ الْمَنِيَّةُ قَبْلَ إِتِمَامِ هَذَا الْعَمَلِ الْكَبِيرِ، وَقَدْ قَدَّرَ مَا جَمَعَهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْقَوْلِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ بِـ (٤٤.٠٠٠) أَلْفٍ حَدِيثٍ تَقْرِيْبًا، اخْتَارَهَا مِنْ (٧١) مَصْدَرًا مِنْ مَصَادِرِ السَّنَةِ.

٢- مَصَادِرُ الْكِتَابِ وَرُمُوزُهَا

قَالَ السِّيَوطِيُّ فِي مُقَدِّمَةِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ: وَهَذِهِ رُمُوزُهُ: (خ) لِلْبُخَارِيِّ، (م) لِلْمُسْلِمِ، (ق) لَهُمَا، (د) لِأَبِي دَاوُدَ، (ت) لِلْتِّرْمِذِيِّ، (ن) لِلنَّسَائِيِّ، (هـ) لِابْنِ مَاجَةَ، (٤) لِلْهَوَاطِمِ الْأَرْمَنِ، (٣) لَهُمْ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ، (حـ) لِأَحْمَدَ فِي مُسْتَدَرِّهِ، (عـ) لِابْنِ عَبْدِ اللَّهِ فِي زَوَائِدِهِ، (ك) لِلْحَاكِمِ، فَإِنْ كَانَ فِي مُسْتَدَرِّهِ أَطْلَقَتْ وَإِلَّا بَيَّنَّتْ، (خـ) لِلْبُخَارِيِّ فِي الْأَدَبِ، (تـ) لَهُ فِي التَّارِيخِ، (جـ) لِابْنِ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ، (طـ) لِلطَّبْرَانِيِّ فِي الْكَبِيرِ، (طـ) لَهُ فِي الْأَوْسَطِ، (طـ) لَهُ فِي الصَّغِيرِ، (صـ) لِسَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ فِي سَنَةِ، (ش) لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، (عـ) لِغَيْدِ الرَّزَاقِيِّ فِي الْجَامِعِ، (ع) لِأَبِي يَعْلَى فِي مُسْتَدَرِّهِ، (فـ) لِلدَّارَقُطْنِيِّ، فَإِنْ كَانَ فِي السَّنَةِ أَطْلَقَتْ وَإِلَّا بَيَّنَّتْ، (فـ) لِلدَّيْلَمِيِّ فِي مُسْتَدَرِّهِ، (حـ) لِأَبِي نَعِيمٍ فِي الْحَلِيِّ، (هـ) لِلْبَيْهَقِيِّ فِي شُعْبِ الْإِيمَانِ، (هـ) لَهُ فِي السَّنَةِ، (عـ) لِابْنِ عَدِيٍّ فِي الْكَامِلِ، (عـ) لِلْعَقْلِيِّ فِي الضُّعْفَاءِ، (عـ) لِلْخَطِيبِ، فَإِنْ كَانَ فِي التَّارِيخِ أَطْلَقَتْ وَإِلَّا بَيَّنَّتْ.

هَذِهِ بَعْضُ مَرَاجِعِهِ، وَقَدْ وَجَدَ عَلَى ظَهْرِ كِتَابِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ قَائِمَةً بِأَسْمَاءِ الْمَرَاجِعِ الَّتِي رَجَعَ إِلَيْهَا، كَتَبَهَا لِمَنْ يَأْتِي مِنْ بَعْدِهِ قَبْدِيلٌ عَلَى كِتَابِهِ، فَلَا يَرْجِعُ إِلَى الْمَرَاجِعِ الَّتِي رَجَعَ إِلَيْهَا السِّيَوطِيُّ. (انظر مُقَدِّمَةَ ضَعِيفِ الْجَامِعِ ص ٣١).

٣- مَتْنُ الْكِتَابِ

تَرْتِيبُ الْكِتَابِ

قَسَمَ كِتَابَهُ إِلَى قِسْمَيْنِ كَبِيرَيْنِ:

الأول: قَسَمَ الْأَقْوَالِ: أَوْدَعَ فِيهِ الْأَحَادِيثَ الْقَوْلِيَّةَ مَرَّتَيْنِ عَلَى حُرُوفِ الْمُجَمِّعِ تَبْدَأُ

مِنْ ص (٣) إِلَى ص (١٠٢١) مِنَ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ وَصَمَّهَ الْأَمِيرَ وَالنَّوَاهِي وَالْأَقْصِيَّةَ وَالشَّامِلَ وَغَيْرَهُ مَعَاهُ أَقْرَبَ إِلَى الْأَحَادِيثِ الْفِعْلِيَّةِ.

الثاني: قَسَمَ الْأَفْعَالَ: قَاوَدَعَ فِيهِ الْأَحَادِيثَ الْفِعْلِيَّةَ الْمُخَصَّصَةَ أَوْ مُشْتَمِلَةً عَلَى فِعْلٍ مَقُولٍ أَوْ مَسْبُوبٍ أَوْ مُرَاجَعَةٍ أَوْ قِصَّةٍ وَهَذَا الْقِسْمُ مُرْتَبَّ عَلَى مَسَائِدِ الصَّحَابَةِ بَادِئًا

بِالْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرِينَ ثُمَّ بِالْبَاقِي عَلَى حُرُوفِ الْمُجَمِّعِ الْأَسْمَاءُ ثُمَّ لِلْكُنَى وَالْمُبَهَمَاتِ ثُمَّ لِلنِّسَاءِ (الْأَسْمَاءُ وَالْكُنَى وَالْمُبَهَمَاتُ مِنْهُنَّ) ثُمَّ بِالرَّاسِلِ.

٤- مَتَهَجُهُ فِي التَّصْحِيفِ وَالتَّضْعِيفِ

ب - عِيُوبُ تَخْرِيجَاتِ السِّيَوطِيِّ

فِي الْجَامِعِ الْكَبِيرِ وَالْجَامِعِ الصَّغِيرِ

١ - مِنَ الْخَطِّ الْإِعْتِمَادُ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْحَدِيثِ بِمَجْرَدِ عَزْوِهِ إِلَى هَذِهِ الْمَصَادِرِ السَّالِفَةِ - فَنَفِي بَعْضِ مَصَادِرِ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ وَالَّتِي رَمَزَ لَهَا فِيهَا بِالصَّحَّةِ، أَحَادِيثٌ ضَعِيفَةٌ مِثْلُ الْمُسْتَدْرِكِ، وَصَحِيحِ ابْنِ حِبَّانَ، وَالْمُخْتَارَةِ، وَهَذَا الْقَوْلُ يَنْسَحِبُ عَلَى مَصَادِرِ الْقِسْمِ الثَّانِي.

٢ - طَرَأَ عَلَى رُمُوزِهِ تَضْعِيفُ النَّسَاجِ وَالطَّبَّاعِينَ.

٣ - لَمْ يَلْتَزِمِ الدَّخْلَ فِي الْعَزْوِ فَمَثَلًا يَعْزُو أَحَادِيثَ إِلَى غَيْرِ الصَّحِيحِينَ وَهِيَ فِيهَا.

٤ - عَرَفَ بِالِاسْتِقْرَاءِ أَنَّ السِّيَوطِيَّ مُتَسَاهِلٌ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْأَحَادِيثِ، وَأَضَافَهُ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الصَّنْعَةِ.

٥ - سَكُوتُهُ عَلَى بَعْضِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي نَقَلَهَا وَهِيَ ضَعِيفَةٌ.

٦ - سَارَ السِّيَوطِيُّ عَلَى قَاعِدَةٍ (قَمَشَ ثُمَّ فَتَشَ) فَجَمَعَ قَلَمٌ يَتَسَرَّ لَهُ التَّحْقِيقُ وَالنَّقْدُ.

ثانيًا: الجامع الصغير

١- فِكْرَةُ الْكِتَابِ

هَذَا كِتَابُ جَمْعٍ فِيهِ السِّيَوطِيُّ (١٠٠٣١) حَدِيثًا مِنَ الْأَحَادِيثِ الْقَوْلِيَّةِ الْوَحِيدَةِ الَّتِي انْتَقَاهَا مِنْ كِتَابِهِ (الْجَامِعِ الْكَبِيرِ)، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ مِنْ أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ، وَلَمْ يَوْرَدْ فِيهِ - بِزَعْمِهِ - مَا تَقَرَّدَ بِهِ - وَضَاعٌ أَوْ كَذَابٌ، بَلْ أَوْرَدَ فِيهِ الصَّحِيحَ وَالْحَسَنَ وَالضَّعِيفَ بِأَنْوَاعِهِ.

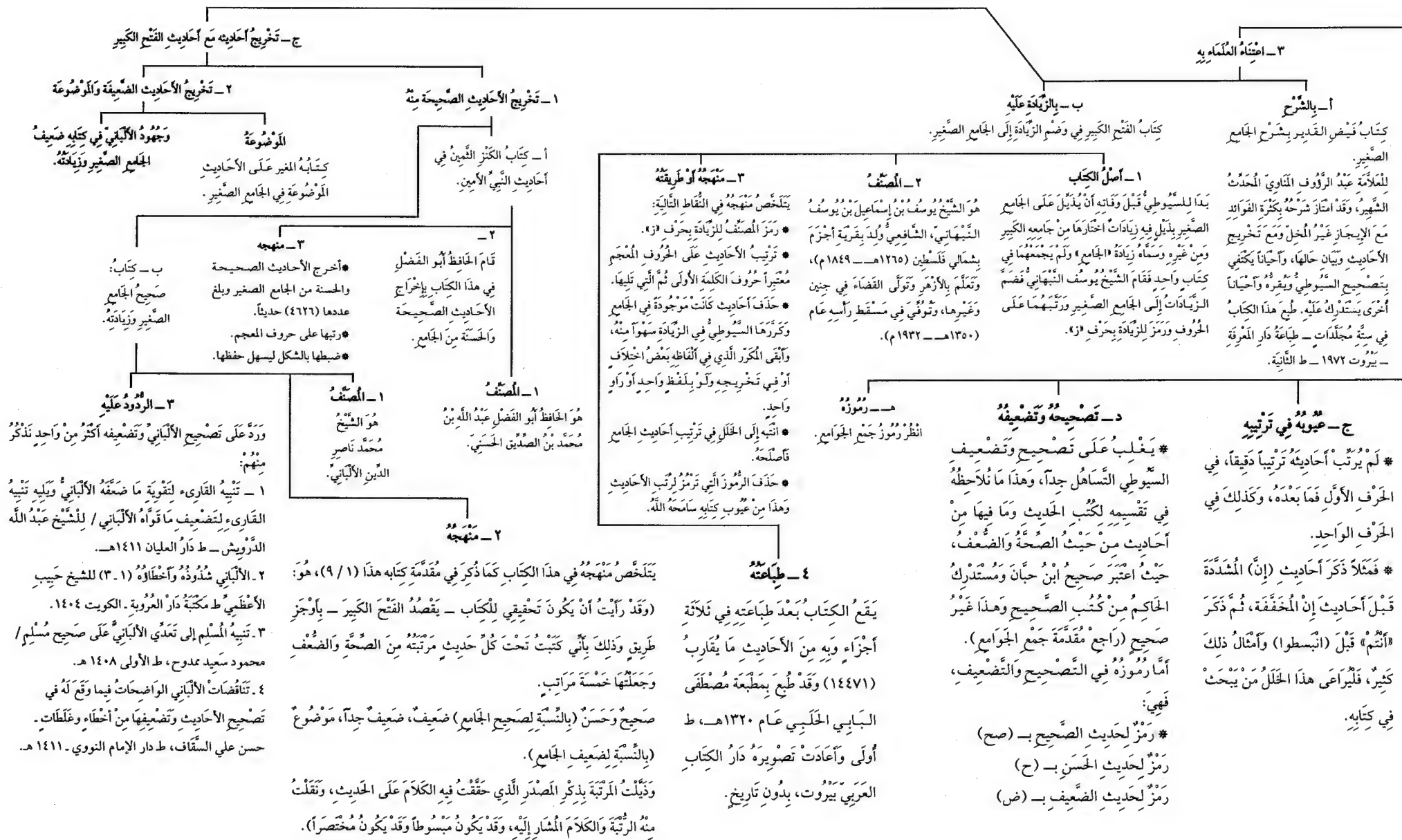
٢- طَرِيقَتُهُ (فِي)

أ- تَرْتِيبُهُ

رَتَّبَ أَحَادِيثَهُ عَلَى حُرُوفِ الْهَجَاءِ قَبْدًا بِالْأَحَادِيثِ الَّتِي أَوَّلُهَا هَمْزَةٌ مَعَ بَاءٍ ثُمَّ هَمْزَةٌ مَعَ تَاءٍ... الخ.

ب - يَجِبُ أَنْ تُلَاحَظَ أَرْبَعُ نُقَاطٍ فِي تَرْتِيبِهِ:

- * عَقَدَ عُنْوَانًا بَعْدَ انْتِهَاءِ حَرْفِ التَّوْنِ وَسَمَّاهُ (الْمَتَاهِي) وَفِيهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي أَوَّلُهَا «نَهْيٌ».
- * بَعْدَ حَرْفِ الْوَاوِ ذَكَرَ حَرْفَ «لَا» فَإِذَا كَانَ الْحَدِيثُ أَوَّلَهُ «لَا» فَلَا تَبَحُّثُ عَنْهُ فِي حَرْفِ «اللام» فَإِنَّكَ لَا تَجِدُهُ وَابْتَحُّ عَنْهُ فِي حَرْفِ «لَا» الَّتِي بَعْدَ حَرْفِ الْوَاوِ.
- * قَسَمَ الْأَحَادِيثَ الَّتِي أَوَّلُهَا «كَانَ» عَلَى قِسْمَيْنِ قَسَمَ فِي شَمَائِلِهِ وَجَعَلَهَا فِي (بَابِ كَانَ وَهِيَ الشَّامِلُ) وَتَكُونُ بَعْدَ انْتِهَاءِ حَرْفِ الْكَافِ. أَمَّا قِسْمُ غَيْرِ الشَّامِلِ فَكَانَتْ فِي حَرْفِ الْكَافِ مَعَ الْأَلِفِ.
- * لَا تَجِدُ حَدِيثَ (إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ) فِي حَرْفِ الْهَمْزَةِ وَإِنَّمَا جَعَلَهُ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ ابْتِدَاءً بِهِ وَتَبَرُّكَ.



المُعْجَمُ الْمُفْهَرَسُ لَأَلْفَاظِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ

١- المؤلف

ابْتَدَأَ تَأْلِيفَهُ وَنَشَرَهُ فِي (١٩٣٩) الدُّكْتُور / أ.ي. فَنَسَنُكُ أَسْتَاذُ الْعَرَبِيَّةِ بِجَامِعَةِ لُذْنُ ثُمَّ انْضَمَّ إِلَيْهِ عَدَدٌ مِنَ الْمُتَشَرِّفِينَ وَشَارَكُوهُمْ فِي إِخْرَاجِهِ وَنَشَرِهِ الْمَرْحُومُ مُحَمَّدُ فُؤَادُ عَبْدِ الْبَاقِيِّ.

١- مَعْرِفَةُ الْمَصَادِرِ الَّتِي فَهَرَسَهَا الْمُعْجَمُ

ب- مَعْرِفَةُ كَلِمَةٍ مُرَاجَعَتِهَا

- أ- مَعْرِفَةُ الْكُتُبِ وَرُؤُوسِهَا
- صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ← (خ)
صَحِيحُ مُسْلِمٍ ← (م)
سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ ← (د)
سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ ← (ت)
سُنَنُ النَّسَائِيِّ ← (ن)
سُنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ← (ج)
سُنَنُ مُوطَا مَالِكَ ← (ط)
مُسْنَدُ أَحْمَدَ ← (ح)
مُسْنَدُ الدَّارِمِيِّ ← (د)

مُلَاحَظَةٌ: النِّجْمُ الْمَرْدُودُ يَدُلُّ عَلَى تَكَرُّارِ اللَّفْظِ فِي الْحَدِيثِ الْمُنْقُولِ أَوْ فِي الْبَابِ أَوْ فِي الصِّفَةِ.

- ١- الْفَتْحُ
- خ صلاة ١٦ ← الباب السادس عشر من كتاب الصلاة في صحيح البخاري.
م زكاة ١٦٥ ← الحديث رقم ١٦٥ من كتاب الزكاة في صحيح مسلم.
د صيام ٥٢ ← الباب الثاني والخمسون من كتاب الطهارة في سنن أبي داود.
ت آداب ١٥ ← الباب الخامس عشر من كتاب الأدب في سنن الترمذي.
ن صيام ٢٨ ← الباب الثامن والعشرون من كتاب الصيام في سنن النسائي.
ج حج ٢٥ ← الباب الخامس والعشرون من كتاب الحج في سنن ابن ماجه.
ط صفة النبي ٣ ← الحديث رقم ٣ من صفة النبي في الموطأ.
ح ٤، ١٥٠ ← الحديث صفحة ١٥٠ من الجزء الرابع لمُسْنَدِ أَحْمَدَ بن حنبل.
دي طهارة ٧٩ ← الباب التاسع والسبعون من كتاب الطهارة في مُسْنَدِ الدَّارِمِيِّ.

ج- مَعْرِفَةُ الْمَصَادِرِ الَّتِي يَعْتَمِدُ عَلَيْهَا الْمُعْجَمُ الْمُفْهَرَسُ

٢- طَرِيقَةُ تَخْرِيجِ الْحَدِيثِ مِنْهُ

إِذَا أُرِدَتْ التَّخْرِيجُ مِنْهُ فَاتَّبِعِ الْخُطُوبَاتِ التَّالِيَةَ:

* خُذْ أَظْهَرَ كَلِمَةٍ فِي الْحَدِيثِ الْمُرَادِ الْبَحْثَ عَنْهُ وَكَلِّمَا كَانَتْ الْكَلِمَةُ غَرِيبَةً كَانَ أَفْضَلَ.

* جَرِّدْ الْكَلِمَةَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ وَهِيَ (سَالَتُمُونِهَا) وَأَتِ بِالْمَاضِي الْمَجْرَدِ فَمَثَلًا (يُحِبُّهُمْ) بَعْدَ التَّجْرِيدِ تَكُونُ (حَبَّ) ثُمَّ أَرْجِعْهَا إِلَى أَصْلِهَا قَبْلَ التَّجْرِيدِ، ابْحَثْ عَنْهَا بَعْدَ ذَلِكَ.

٩- مُسْنَدُ الدَّارِمِيِّ

يَعْتَمِدُ طَبْعَةُ السَّيِّدِ عَبْدِ اللَّهِ هَاشِمِ بَمَانِي الْمَدِينِي وَالَّتِي قَامَتْ بِطَبْعِهَا شَرَكَةُ الطَّبَاعَةِ الْفَنِّيَّةِ الْمُتَّحِدَةِ بِالْقَاهِرَةِ سَنَةَ ١٩٦٦ م.

١- صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ

رَقَمَ الْأَسْتَاذُ مُحَمَّدُ فُؤَادُ عَبْدِ الْبَاقِيِّ كُتُبَهُ وَأَبْوَابَهُ وَأَحَادِيثَهُ وَذَكَرَ أَرْقَامَ أَطْرَافِ الْأَحَادِيثِ الْمُتَكَرِّرَةِ فِي مَتْنِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ الْمَطْبُوعِ مَعَ شَرْحِهِ (فَتْحُ الْبَارِي) لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ بِالطَّبْعَةِ السَّلَفِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ وَهِيَ الطَّبْعَةُ الَّتِي أَشْرَفَ عَلَى تَحْقِيقِ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنْهَا الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بن بَازٍ، ثُمَّ قَامَتْ دَارُ الدَّعْوَةِ فِي تَرْكِيبِهَا بِوَضْعِ تَرْقِيمِ مُحَمَّدِ فُؤَادِ عَبْدِ الْبَاقِيِّ عَلَى النُّسخَةِ الْيُونَنِيَّةِ الْخَاصَّةِ بِالْمَتْنِ فَقَطْ.

٢- صَحِيحُ مُسْلِمٍ

كَمَا قَامَ مُحَمَّدُ فُؤَادُ عَبْدِ الْبَاقِيِّ بِإِخْرَاجِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ الْمَتْنِ وَتَرْقِيمِ أَحَادِيثِهِ وَكُتُبِهِ وَأَبْوَابِهِ وَأَهْمَلِ الْأَحَادِيثَ الَّتِي لَا تَشْتَمِلُ عَلَى إِسْنَادٍ فَقَطْ مِنَ التَّرْقِيمِ وَالْحَقَّ بِالْكَتَابِ مُجَلَّدًا خَامِسًا اشْتَمَلَ عَلَى فَهَارِسٍ فِي غَايَةِ الْأَهَمِّيَّةِ وَالْمُفِيدَةِ فَجَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا.

٣- سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ

عَلَيْكَ أَنْ تَسْتَخْدِمَ طَبْعَةَ الشَّيْخِ مُحَمَّدِي الدِّينِ عَبْدَ الْحَمِيدِ الْمَطْبُوعَةَ بِمِصْرَ وَهَذِهِ الطَّبْعَةُ غَيْرُ مَرْقَمَةٍ الْأَبْوَابِ فَعَلَيْكَ بِالْعَدَدِ أَوْ تَرْقِيمِ أَبْوَابِ نُسَخَتِكَ.

٤- سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ

أَمَّا التِّرْمِذِيُّ فَعَلَيْكَ بِالنُّسخَةِ الَّتِي اشْتَقَلَ بِهَا الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي وَمُحَمَّدُ فُؤَادُ عَبْدِ الْبَاقِيِّ فِي الْجُزْءِ الثَّلَاثِ وَإِبْرَاهِيمُ عَطُوةٌ عَوْضٌ فِي الْجُزْءِ الرَّابِعِ وَالْخَامِسِ، وَتَحْقِيقُ إِبْرَاهِيمَ عَطُوةٌ عَلَيْهِ مُلَاحَظَاتٌ يَنْتَبِهُ لَهَا كُلُّ مُشْتَغِلٍ فِي الْكِتَابِ.

٥- سُنَنُ النَّسَائِيِّ

قَامَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْفَتَّاحِ أَبُو عُدَّةٍ مَشْكُورًا بِتَرْقِيمِ الْكُتُبِ وَالْأَبْوَابِ وَالْأَحَادِيثِ مَعَ وَضْعِ الْفَهَارِسِ.

٦- سُنَنُ ابْنِ مَاجَةَ

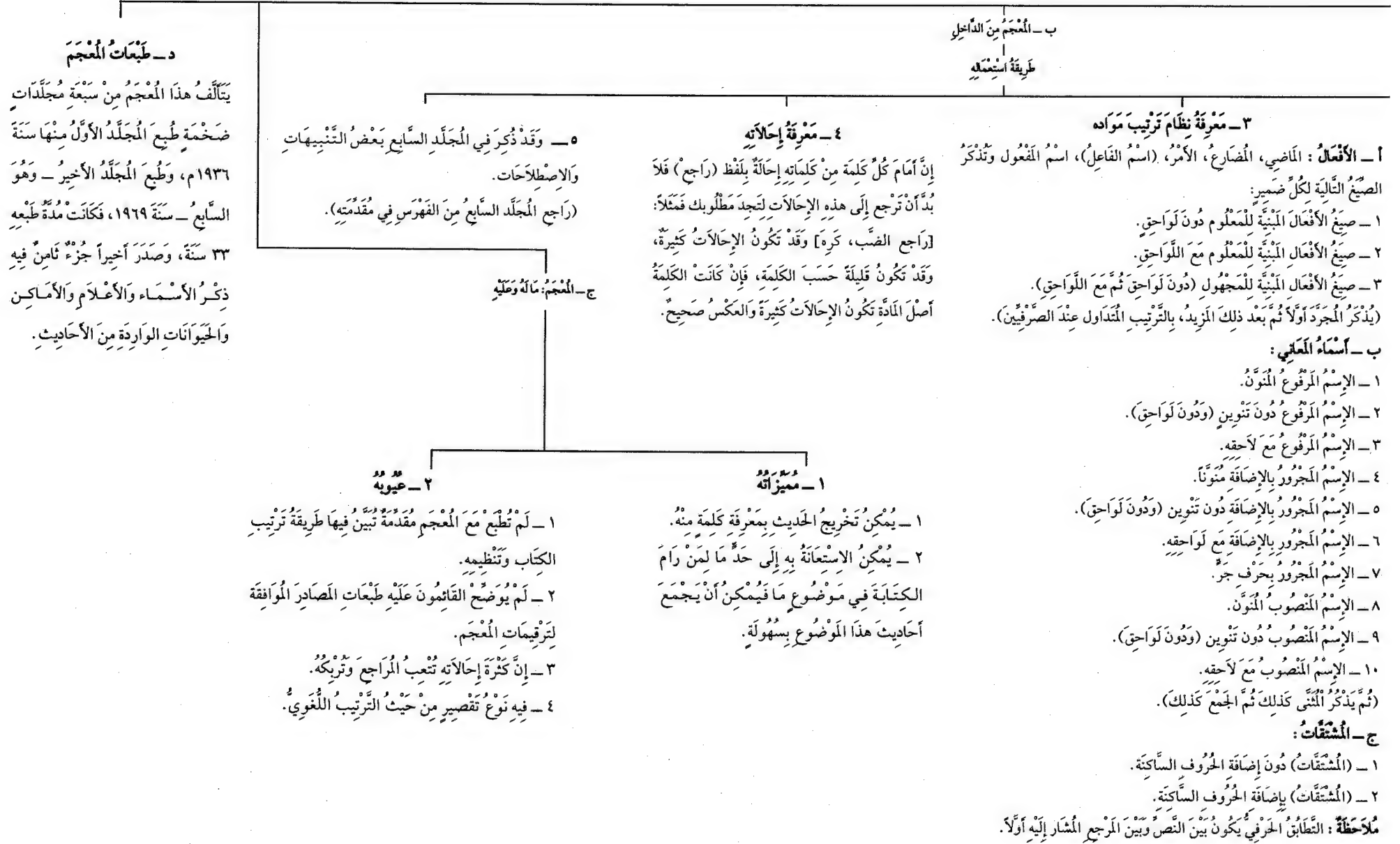
اشْتَغَلَ بِهِ الْأَسْتَاذُ مُحَمَّدُ فُؤَادُ عَبْدِ الْبَاقِيِّ مَرْقَمًا كُتُبَهُ وَأَبْوَابَهُ وَأَحَادِيثَهُ بِمَا يَطَابِقُ الْمُعْجَمَ الْمُفْهَرَسَ وَالْحَقَّ بِهِ فِي فَهَارِسٍ مُفِيدَةٍ جَدًّا

٧- مُوطَا مَالِكَ

كَمَا اشْتَغَلَ مُحَمَّدُ فُؤَادُ عَبْدِ الْبَاقِيِّ بِمُوطَا مَالِكَ بِمَثَلِ مَا اشْتَغَلَ بِصَحِيحِ مُسْلِمٍ وَسُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ حَيْثُ رَقَمَ كُتُبَهُ وَأَبْوَابَهُ وَأَحَادِيثَهُ وَالْحَقَّ بِهِ فِي فَهَارِسٍ مُفِيدَةٍ.

٨- مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ

أَمَّا مُسْنَدُ أَحْمَدَ يَجِبُ اعْتِمَادُ طَبْعَةِ دَارِ صَادِرِ وَالْمَكْتَبِ الْإِسْلَامِيِّ الْمَطْبُوعَةِ ١٩٦٩ م.



أولاً: فهارسُ أحاديثِ كُتُبِ التفسيرِ ومُعلِّمُ القرآنِ

ثانياً

أولاً

١- فَهْرَسُ أَحَادِيثِ تَفْسِيرِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ الصَّنَعَاتِي (٢١١هـ).

وَضَعَهُ مُحَقِّقُ الْكِتَابِ الدُّكْتُورُ عَبْدُ الْمُعْطِيِّ أَمِينٌ قَلْعَجِي بِأَخِيرِ الْكِتَابِ، وَرَتَّبَهُ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ، طُبِعَ بِدَارِ الْمَعْرِفَةِ فِي بَيْرُوتَ عَامَ ١٤٠٦هـ فِي مَجْلَدَيْنِ.

٢- فَهْرَسُ أَحَادِيثِ تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ الْمَسْمُومِ بِـ جَمِيعِ الْبَيَانِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، وَضَعَهُ النَّاشِرُ فِي آخِرِ الْمَجْلَدِ الثَّلَاثِينَ، وَرَتَّبَ فِيهِ أَحَادِيثَهُ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ، طُبِعَ فِي بَيْرُوتَ، دَارُ الْفِكْرِ، ط١، ١٤٠٥هـ.

٣- فَهْرَسُ أَحَادِيثِ تَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ (٧٧٢هـ): وَضَعَهُ يُوسُفُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمَرْعُشَلِيُّ وَمُحَمَّدُ سَلِيمٌ سَمَارَةٌ وَجَمَالَ حَمْدِي الذَّهَبِيُّ وَرِيَّاضُ عَبْدِ اللَّهِ فِي جُزْءٍ مُسْتَقِلٍّ، وَرَتَّبَهُ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ، وَاقْتَصَرُوا فِيهِ عَلَى الْأَحَادِيثِ دُونَ أَثَارِ الصَّحَابَةِ وَتَفْسِيرَاتِهِمْ، طُبِعَ فِي بَيْرُوتَ، دَارُ الْمَعْرِفَةِ، ط١، ١٤٠٦هـ، امج١، ج١.

٤- فَهْرَسُ أَحَادِيثِ بَصَائِرِ ذَوِي التَّمْيِيزِ فِي لَطَائِفِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ لِلْفَيْرُوزِ أَبِي بَادِي (٨١٧هـ): وَضَعَهُ مُحَقِّقُ الْكِتَابِ مُحَمَّدٌ عَلِيٌّ النَّجَّارُ فِي آخِرِهِ، وَرَتَّبَهُ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ، طُبِعَ فِي بَيْرُوتَ، الْمَكْتَبَةُ الْعِلْمِيَّةُ، امج٦، ج٦.

٥- فَهْرَسُ أَحَادِيثِ تَفْسِيرِ الدَّرِّ الْمَشْهُورِ لِلْسَّيْرُطِيِّ (٩١١هـ): وَضَعَهُ مُحَقِّقُ الْكِتَابِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عُمَيْرَةٌ فِي آخِرِهِ وَرَتَّبَهُ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ، طُبِعَ فِي بَيْرُوتَ، عَالَمُ الْكِتَابِ، ط١، ١٤٠٦هـ.

فَهْرَسُ أَحَادِيثِ كُتُبِ التَّوْحِيدِ وَالْمَقِيدَةِ

١- فَهْرَسُ أَحَادِيثِ كِتَابِ الْإِيمَانِ لِأَبِي بَكْرٍ أَبِي شَيْبَةَ (٢٣٥هـ): وَضَعَهُ مُحَقِّقُ الْكِتَابِ مُحَمَّدُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ فِي آخِرِهِ، وَرَتَّبَهُ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ، طُبِعَ فِي بَيْرُوتَ، الْمَكْتَبُ الْإِسْلَامِيُّ، ط١، ١٤٠٣هـ.

٢- فَهْرَسُ أَحَادِيثِ عُلُقِ أَعْمَالِ الْعِبَادِ وَالرَّدِّ عَلَى الْجَهَنِمَةِ وَأَصْحَابِ التَّعْطِيلِ لِلْخَوَارِجِ (٢٥٦هـ): طُبِعَ فِي بَيْرُوتَ، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ، ط١، ١٤٠٤هـ، امج١.

٣- فَهْرَسُ أَحَادِيثِ كِتَابِ الْقَدَرِ لِمُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْفَرَنْجِيِّ (٣٠١هـ): وَضَعَهُ مُحَقِّقُ الْكِتَابِ جَمَالَ حَمْدِي الذَّهَبِيُّ فِي آخِرِهِ وَرَتَّبَهُ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ، طُبِعَ فِي بَيْرُوتَ، دَارُ الْمَعْرِفَةِ، ط١، ١٤٠٦هـ، امج١، ج١.

٤- فَهْرَسُ أَحَادِيثِ تَفْسِيرِ أَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى لِأَبِي إِسْحَاقَ الزُّجَّاجِ (٣١١هـ): وَضَعَهُ مُحَقِّقُ الْكِتَابِ أَحْمَدُ يُوسُفُ الدَّقَّاقُ فِي آخِرِهِ وَرَتَّبَهُ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ، طُبِعَ فِي دِمَشْقَ، دَارُ الْمَأْمُونِ، ط١، ١٤٠٣هـ، امج١.

٥- فَهْرَسُ أَحَادِيثِ الْإِيمَانِ عَنْ أَصُولِ الدِّقَّةِ لِأَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ (٣٢٤هـ): وَضَعَهُ الْمُحَقِّقُ فَوْقِيَّةُ حَسَنِ مَحْمُودٍ فِي آخِرِ الْكِتَابِ، وَلَمْ يَرْتَبِّهِ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ، وَإِنَّمَا حَسَبَ مَا جَاءَتْ فِي الْكِتَابِ عَلَى تَسْلُسِلٍ صَفَحَاتِهِ! طُبِعَ فِي الْقَاهِرَةِ، دَارُ الْأَنْصَارِ عَامَ ١٣٩٧.

٦- فَهْرَسُ أَحَادِيثِ كِتَابِ الشُّزُولِ وَكِتَابِ الصِّفَاتِ لِأَبِي الْحَسَنِ الدَّرَّاطِيِّ (٣٨٥هـ): وَضَعَهُ مُحَقِّقُ الْكِتَابِ وَنَاشِرُهُ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ نَاصِرِ الْفَقِيهِيِّ، الْأَسَازُ الْمُسَاعِدُ بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ، ط١، ١٤٠٣هـ، امج١.

٧- فَهْرَسُ أَحَادِيثِ شُعَبِ الْإِيمَانِ لِلْبَيْهَقِيِّ (٤٥٨هـ): وَضَعَهُ مُحَقِّقُ الْكِتَابِ عَبْدُ الْمُعْطِيِّ أَمِينٌ قَلْعَجِي بِأَخِرِهِ، وَرَتَّبَهُ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ، طُبِعَ فِي بَيْرُوتَ، دَارُ الْكِتَابِ الْعِلْمِيَّةِ.

٨- فَهْرَسُ أَحَادِيثِ الرَّدِّ عَلَى الْجَهَنِمَةِ لِابْنِ مَتَدَه (٣٩٥هـ): وَضَعَهُ مُحَقِّقُ الْكِتَابِ وَنَاشِرُهُ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ نَاصِرِ الْفَقِيهِيِّ الْأَسَازُ الْمُسَاعِدُ بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ، ط١، ١٤٠١هـ، امج١.

ثالثاً

فَهْرَسُ أَحَادِيثِ كُتُبِ الْفَقْهِ وَأَصُولِهِ

١- فَهْرَسُ أَحَادِيثِ مَسَائِلِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ لِابْنِ هَلَوَيْهِ النَّيْسَابُورِيِّ (٢٧٥هـ): وَضَعَهُ مُحَقِّقُ الْكِتَابِ زُهَيْرُ الشَّائِيشُ فِي آخِرِهِ، وَرَتَّبَهُ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ، طُبِعَ فِي بَيْرُوتَ، الْمَكْتَبُ الْإِسْلَامِيُّ، ط١، ١٤٠٠هـ، امج٢، ج٢.

٢- فَهْرَسُ أَحَادِيثِ مَسَائِلِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ لِابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ (٢٩٠هـ): وَضَعَهُ مُحَقِّقُ الْكِتَابِ زُهَيْرُ الشَّائِيشُ فِي آخِرِهِ، وَرَتَّبَهُ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ، طُبِعَ فِي بَيْرُوتَ، الْمَكْتَبُ الْإِسْلَامِيُّ، ط١، ١٤٠١هـ، امج١، ج١.

٣- فَهْرَسُ أَحَادِيثِ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ لِمُحَمَّدَ بْنِ نَصْرِ الْمُرُوزِيِّ (٢٩٤هـ): وَضَعَهُ مُحَقِّقُ الْكِتَابِ صَبْحِي السَّامِرَانِيُّ فِي آخِرِهِ وَرَتَّبَهُ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ، طُبِعَ فِي بَيْرُوتَ، عَالَمُ الْكِتَابِ، ط١، ١٤٠٥هـ، امج١، ج١.

٤- فَهْرَسُ أَحَادِيثِ تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْمَنَعِ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ لِلشَّيْخِ زَايٍ (٤٧٦هـ) أَلَفَ التَّخْرِيجَ عَبْدُ اللَّهِ الْغَمَارِيُّ: وَقَدْ وَضَعَ هَذَا الْفَهْرَسُ مُحَقِّقُ الْكِتَابِ يُوسُفُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمَرْعُشَلِيُّ فِي آخِرِهِ، وَرَتَّبَ فِيهِ الْأَحَادِيثَ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ، وَالْأَثَارَ عَلَى مَسَانِيدِ الصَّحَابَةِ، طُبِعَ الْكِتَابُ فِي بَيْرُوتَ، عَالَمُ الْكِتَابِ، ط١، ١٤٠٤هـ، امج١.

٥- فَهْرَسُ أَحَادِيثِ الْمَبْسُوطِ لِلْمَرْحُومِ الْحَنَفِيِّ (٤٩٠هـ): وَضَعَهُ خَلِيلُ الْمَيْسِ فِي جُزْءٍ مُسْتَقِلٍّ مُلْحَقٍ بِالْكِتَابِ، وَرَتَّبَ فِيهِ أَحَادِيثَ كُلِّ جُزْءٍ عَلَى حِدَةٍ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ، طُبِعَ فِي بَيْرُوتَ، دَارُ الْمَعْرِفَةِ، ط١، ١٤٠١هـ.

٦- فَهْرَسُ أَحَادِيثِ الْمُتَحَوَّلِ مِنْ تَلْقِيَّاتِ الْأَصُولِ لِلْفَرَّازِيِّ (٥٠٥هـ): وَضَعَهُ الْمُحَقِّقُ مُحَمَّدُ حَسَنٌ هَيْتُو بِأَخِيرِ الْكِتَابِ وَرَتَّبَهُ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ، طُبِعَ فِي دِمَشْقَ، دَارُ الْفِكْرِ، ط١، ١٤٠٠هـ، امج١، ج١.

٧- فَهْرَسُ أَحَادِيثِ فَتَاوَى ابْنِ الصَّلَاحِ (٦٤٣هـ): وَضَعَهُ الْمُحَقِّقُ عَبْدُ الْمُعْطِيِّ أَمِينٌ قَلْعَجِي بِأَخِيرِ الْكِتَابِ وَرَتَّبَهُ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ، طُبِعَ فِي بَيْرُوتَ، دَارُ الْمَعْرِفَةِ، ط١، ١٤٠٦هـ، امج٤، ج١.

٨- فَهْرَسُ أَحَادِيثِ تَخْرِيجِ الْفُرُوعِ عَلَى الْأَصُولِ لِلزُّنْجَانِيِّ (٦٥٦هـ): وَضَعَهُ الْمُحَقِّقُ مُحَمَّدُ أَدِيبٌ صَالِحٌ بِأَخِيرِ الْكِتَابِ وَرَتَّبَهُ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ، طُبِعَ فِي بَيْرُوتَ، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ، ط١، ١٤٠٢هـ، امج١، ج١.

٩- فَهْرَسُ أَحَادِيثِ تَلْقِيحِ الْفُهْمِ فِي تَنْقِيحِ صِيغِ الْعُمُومِ لِابْنِ كَيْكَلْدِي الْعَلَلِيِّ (٧٦١هـ): وَضَعَهُ الْمُحَقِّقُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْحَاقَ آلِ الشَّيْخِ فِي آخِرِ الْكِتَابِ، وَرَتَّبَهُ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ، نَشَرَهُ مُحَقِّقُ الْكِتَابِ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ عَامَ ١٤٠٣هـ، امج١، ج١.

١٠- فَهْرَسُ أَحَادِيثِ التَّهْمِيدِ فِي تَخْرِيجِ الْفُرُوعِ عَلَى الْأَصُولِ لِلإِسْتَوِيِّ (٧٧٢هـ): وَضَعَهُ الْمُحَقِّقُ مُحَمَّدُ حَسَنٌ هَيْتُو فِي آخِرِ الْكِتَابِ، وَرَتَّبَهُ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ، طُبِعَ فِي بَيْرُوتَ، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ، ط١، ١٤٠٠هـ، امج١، ج١.

١١- فَهْرَسُ أَحَادِيثِ الْمُدْخُلِ إِلَى مَذَاهِبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ لِابْنِ بَدْرَانَ (١٣٤٦هـ): وَضَعَهُ الْمُحَقِّقُ عَبْدُ اللَّهِ عَبْدُ الْحَسَنِ التُّرْكِيُّ. طُبِعَ فِي بَيْرُوتَ، مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ، ط١، ١٤٠١هـ، امج١، ج١.

١٢- فَهْرَسُ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ بِتَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْبِدَايَةِ - بِدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ لِابْنِ رُشْدٍ - لِلْغَمَارِيِّ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ الصَّدِّيقِ: وَضَعَهُ مُحَقِّقُ الْكِتَابِ يُوسُفُ الْمَرْعُشَلِيُّ وَعَدْنَانُ شَلَّاقٌ وَمُحَمَّدُ سَلِيمٌ سَمَارَةٌ وَعَلِيُّ الطَّوِيلُ وَعَلِيٌّ بَقَاعِي بِأَخِرِهِ وَرَتَّبَهُ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ، طُبِعَ الْكِتَابُ فِي بَيْرُوتَ، عَالَمُ الْكِتَابِ، ط١، ١٤٠٦هـ، امج٨، ج٨.

رابعاً

فهرس أحاديث كتب السير والتاريخ والتراجم

- ١- فهرست الأقوال الشريفة التي رواها ابن سعد (٢٣٠هـ) في كتاب السيرة وفي الطبقات: وضعه إحسان عباس في الطبعة التي اعتنى بها، ورتبه على حروف المعجم، طبع في بيروت، دار صادر، ١٣٨٨هـ، ٩ مج، ج.
- ٢- فهرس أحاديث الطبقات الكبرى لابن سعد (٢٣٠هـ): جزء لم ينشر سابقاً - وضعه محقق الكتاب زياد منصور في آخر الكتاب ورتبه على حروف المعجم، طبع في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٣هـ، ١ مج، ج.
- ٣- فهرس أحاديث طبقات خليفة بن خياط (٢٤٠هـ): وضعه المحقق أكرم ضياء العمري في آخر الكتاب ورتبه على حروف المعجم، طبع في الرياض، دار طيبة، ١٤٠٢هـ، ٢ مج، ج.
- ٤- فهرس أحاديث فضائل الصحابة للإمام أحمد بن حنبل (٢٤٨هـ): وضعه المحقق وصي الله بن محمد عباس بآخر الكتاب ورتبه على حروف المعجم، طبع في مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ، ٢ مج، ج.
- ٥- فهرس أحاديث التاريخ الكبير للبخاري، تقوم بإعداده دار الكتب العلمية في بيروت، عام ١٤٠٦هـ.
- ٦- فهرس أحاديث التاريخ الصغير للبخاري (٢٥٦هـ): وضعه يوسف عبد الرحمن المرعشلي ورياض عبد الله عبد الهادي في آخر الطبعة التي حققها محمود إبراهيم زايد، وصدرت في دار المعرفة في بيروت عام ١٤٠٦هـ، ٢ مج، ج.
- ٧- فهرس أحاديث أحوال الرجال للجوزجاني (٢٥٩هـ): وضعه المحقق صبحي السامرائي بآخر الكتاب ورتبه على حروف المعجم، طبع في بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ، ١ مج، ج.
- ٨- فهرس أحاديث الكنى والأسماء للإمام مسلم بن الحجاج (٢٦١هـ): وضعه المحقق عبد الرحيم القشقرى بآخر الكتاب ورتبه على حروف المعجم، طبع في المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٤هـ، ٢ مج، ج.
- ٩- فهرس أحاديث تاريخ الفقات للعجلي (٢٦١هـ): وضعه المحقق عبد المعطي أمين قلمعي في آخر الكتاب ورتبه على حروف المعجم، طبع في بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ، ١ مج، ج.
- ١٠- فهرس أحاديث كتاب الضعفاء، لأبي زُرعة الرازي (٢٦٤هـ) وأجوبته على أسئلة البردعي: وضعه المحقق سعدي الهاشمي بآخر الكتاب ورتبه على حروف المعجم، طبع في المدينة المنورة الجامعة الإسلامية، ١٤٠٢هـ، (الكتابان مطبوعان ضمن كتاب «باسم أبو زُرعة الرازي» ويقع في ٣ مجلدات).
- ١١- فهرس أحاديث تركة النبي ﷺ والسبل التي وجهها فيها لحناد بن إسحاق (٢٦٧هـ): وضعه المحقق أكرم ضياء العمري بآخر الكتاب ورتبه على حروف المعجم، طبع على نفقة المحقق وتولى هو توزيعه ونشره بالمدينة المنورة، ١٤٠٤هـ، ١ مج، ج.
- ١٢- فهرس أحاديث تاريخ أبي زُرعة الدمشقي (٢٨١هـ): وضعه المحقق شكر الله بن نعمة الله القوجاني بآخر الكتاب، ورتبه على حروف المعجم، طبع في دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٤٠٠هـ، ٢ مج، ج.
- ١٣- فهرس أحاديث سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل: وضعه محقق الكتاب محمد علي قاسم العمري في آخره، ورتبه على حروف المعجم، طبع في المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، ١٤٠٣هـ، ١ مج، ج.
- ١٤- فهرس أحاديث سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة (٢٩٧هـ) لعل في المديني في الجرح والتعديل: وضعه محقق الكتاب موفق بن عبد الله بن عبد القادر باخره، ورتبه على حروف المعجم، طبع في الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٠٤هـ، ١ مج، ج.
- ١٥- فهرس أحاديث الضعفاء الكبير، لأبي جعفر العجلي (٣٢٢هـ): وضعه محقق الكتاب عبد المعطي أمين قلمعي باخره ورتبه على حروف المعجم، طبع في بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٤هـ، ٤ مج، ج.
- ١٦- معجم أحاديث الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (٣٦٥هـ): وضعه يوسف الشيخ محمد الباقي في جزء مستقل ذيل به الكتاب، ورتبه على حروف المعجم، طبع في بيروت، دار الفكر، ١٤٠٤هـ، ٧ مج، ج.
- ١٧- فهرس أحاديث الجامع في السنن والأدب والمغازي والتاريخ لابن أبي زيد القيرواني (٣٨٦هـ): وضعه محقق الكتاب محمد أبو الأجناف وعثمان بطخ ورتبه على حروف المعجم، طبع في بيروت، مؤسسة الرسالة، وتونس المكتبة العتيقة، ١٤٠٣هـ، ١ مج، ج.
- ١٨- فهرس أحاديث سؤالات الحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ). للدارقطني في الجرح والتعديل: وضعه محقق الكتاب موفق بن عبد الله بن عبد القادر باخره، ورتبه على حروف المعجم، طبع في الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٠٤هـ، ١ مج، ج.
- ١٩- مفتاح الذهبان لترتيب أحاديث تاريخ أصبهان لأبي نعيم (٤٣٠هـ): وضعه في جزء مستقل عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري، ورتبه على حروف المعجم، طبع في الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٠٤هـ، ١ مج، ج.
- ٢٠- البغية في ترتيب أحاديث (الحلية) لأبي نعيم أيضاً: وضعه عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري، ورتبه على حروف المعجم، طبع في القاهرة، ويصور في بيروت، دار القرآن الكريم.
- ٢١- فهرس أحاديث سؤالات حمزة بن يوسف السهمي (٤٢٨هـ) للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل: وضعه محقق الكتاب موفق بن عبد الله بن عبد القادر باخره، طبع في الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٠٤هـ، ١ مج، ج.
- ٢٢- مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب (٤٦٣هـ): وضعه أحمد بن محمد بن الصديق الغماري، في جزء مستقل، ورتبه على حروف المعجم، طبع في القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٣٥٥هـ.
- ٢٣- الجمع والترتيب لأحاديث (تاريخ الخطيب): وضعه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، وطبع بمكتب المطبوعات الإسلامية في حلب عام ١٤٠٦هـ.
- ٢٤- فهرس أحاديث (السابق واللاحق) للخطيب البغدادي أيضاً: وضعه محقق الكتاب محمد بن مطر الزهراني باخره، ورتبه على حروف المعجم، طبع في الرياض، دار طيبة، ١٤٠٢هـ، ١ مج، ج.
- ٢٥- فهرس أحاديث (سير أعلام النبلاء) لشمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ): وضعه محقق الكتاب بإشراف شعيب الأرنؤوط.
- ٢٦- فتح الرحمن لأحاديث (الميزان) للذهبي أيضاً: وضعه برق التوحدي صاحب زاده في جزء مستقل، ورتبه على حروف المعجم واعتمد على الطبعة التي حققها علي محمد البجاري، طبع في فيصل آباد باكستان، بيت التوحيد ودار السلام، ١٤٠٤هـ، ١ مج، ج.
- ٢٧- فهرس أحاديث (البداية والنهاية) لابن كثير أيضاً: وضعه أبو هاجر محمد السعيد بن يسوي زغلول في جزء مستقل مع فهرس أخرى للكتاب ذيله به ورتبه على حروف المعجم وفق الطبعة الجديدة الصادرة عن دار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤٠٤هـ، (٧ مج، ج ١٤ - ١٤ مج للفهارس).
- ٢٨- فهرس كتابي (البداية والنهاية) (ونهاية البداية) لابن كثير أيضاً: وضعه الشيخ محمد الأشقر.
- ٢٩- فهرس أحاديث (تهذيب التهذيب) لابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ): وضعه ناصر الكتاب في جزء ملحق بالكتاب ورتبه على حروف المعجم، طبع في بيروت، دار الفكر، ١٤٠٥هـ، ١٤ مج، ج.

القِسْمُ الْأَوَّلُ

[وَهُوَ الَّذِي شَمَلَتْ مُصَنَّفَاتُهُ جَمِيعَ أَبْوَابِ الدِّينِ]

[وَهَذَا النُّوعُ مِنَ الْمَصَنَّفَاتِ الْحَدِيثِيَّةِ الَّتِي جَمَعَهَا أَصْحَابُهَا وَرَبَّوْهَا عَلَى جَمِيعِ أَبْوَابِ الدِّينِ، فَتَشْمَلُ أَبْوَابَ الْإِيمَانِ وَأَبْوَابَ الْعِبَادَاتِ وَالْمَعَامَلَاتِ وَالْأَنْكِحَةِ وَالتَّارِيخِ وَالسِّيَرِ وَالْمَنَاقِبِ وَالتَّفْسِيرِ وَالْأَدَابِ وَالْمَوَاعِظِ وَأَخْبَارَ الْقِيَامَةِ وَصِفَةَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَأَخْبَارَ الْفِتَنِ وَالْمَلَاحِمِ وَأَشْرَاطِ السَّاعَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.]

أولاً: كتب الجوامع

الصَّحَاحُ

أ - صِحَاحُ يَجْمَعُ الْأُمَمَ

صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ

أ - مُصَنَّفُهُ

الحافظ الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي مولاهم البخاري.

ب - اسْمُهُ الْكَامِلُ

الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه. أصدر مصطفى ديب البخاري متن البخاري مرقم الأحاديث والأبواب ومعه في آخر جزء فهرس شامل للأحاديث.

ج - تَرْتِيبُهُ

مرتَّبٌ عَلَى أَبْوَابِ الدِّينِ يَبْدَأُ بِ (كِتَابِ بَدَأِ الْوَحْيِ)، وَيَنْتَهِي بِ (كِتَابِ التَّوْحِيدِ)، وَمَجْمُوعُ تِلْكَ الْكُتُبِ (٩٧) كِتَابًا.

د - كَيْفِيَّةُ الْمَرَاجَعَةِ فِيهِ

يُمْكِنُ اسْتِخْرَاجُ أَحَادِيثِهِ عَنْ طَرِيقِ: ١ - الْمُعْجَمُ الْمُفَهَّرَسُ لِأَلْفَاظِ الْحَدِيثِ. ٢ - مُفْتَاحُ كُنُوزِ السَّنَةِ. ٣ - فَهْرَسُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ إِعْدَادُ الْمَكْتَبِ السَّلَفِيِّ لِتَحْقِيقِ الثَّرَاثِ - الْقَاهِرَةُ - ١٤٠٦هـ. ٤ - دَلِيلُ الْقَارِئِ إِلَى مَوَاضِعِ الْحَدِيثِ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ - لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَنِيَّانِ، ط ٢، ١٤٠٤هـ. ٥ - فَهْرَسُ الْبُخَارِيِّ: وَضَعَهُ رِضْوَانُ مُحَمَّدٍ رِضْوَان، ط الْقَاهِرَةُ، دَارُ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ، ط ١، ١٩٤٩. ٦ - مُفْتَاحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ: إِعْدَادُ مُحَمَّدٍ الشَّرِيفِ بْنِ مُصْطَفَى التَّوْقَادِيِّ، وَمَعَهُ فَهْرَسُ شُرُوحِ الْبُخَارِيِّ، إِسْطَنْبُول ١٣١٣هـ.

ثانياً

أولاً

ب - بِمَاذَا يُسْتَعَانُ فِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ

يُسْتَعَانُ بِالْمَصَنَّفَاتِ الْحَدِيثِيَّةِ الْأَصْلِيَّةِ الْمُرْتَبَةِ عَلَى الْأَبْوَابِ الْفَقْهِيَّةِ وَالْمَوْضُوعَاتِ وَيُمْكِنُ تَقْسِيمُهَا إِلَى أَقْسَامٍ وَهِيَ:

القِسْمُ الْأَوَّلُ: الْمَصَنَّفَاتُ الَّتِي شَمَلَتْ أَبْوَابَهَا وَمَوْضُوعَاتُهَا جَمِيعَ أَبْوَابِ الدِّينِ وَهِيَ كُتُبُ الْأُصُولِ (الصَّحَاحُ وَالسُّنَنُ وَالْمَوْطِئَاتُ وَالْمَصَنَّفَاتُ). الْقِسْمُ الثَّانِي: الْمَصَنَّفَاتُ الَّتِي شَمَلَتْ أَبْوَابَهَا وَمَوْضُوعَاتُهَا أَكْثَرَ أَبْوَابِ الدِّينِ وَهِيَ الْكُتُبُ التَّائِبَةُ لِكُتُبِ الْأُصُولِ، وَهِيَ: [الْمُسْتَخْرَجَانُ وَالْمُسْتَدْرَكَاتُ وَالْمَجَامِيعُ وَالزَّوَائِدُ، مُفْتَاحُ كُنُوزِ السَّنَةِ].

القِسْمُ الثَّلَاثُ: الْمَصَنَّفَاتُ الْمُخْتَصَّةُ بِبَابٍ مِنْ أَبْوَابِ الدِّينِ أَوْ جَانِبٍ مِنْ جَوَانِبِهِ وَهِيَ أَنْوَاعٌ كَثِيرَةٌ، أَشْهَرُهَا: [الْأَجْزَاءُ وَالتَّرْغِيبُ وَالتَّرْهِييبُ وَالتَّزْهِيدُ وَالْفَضَائِلُ وَالْأَخْلَاقُ وَالْأَحْكَامُ وَكُتُبُ الْفُنُونِ].

ملاحظة: سَوْفَ نَتَكَلَّمُ عَنْ هَذِهِ الْكُتُبِ إِجْمَالًا فَقَطْ وَمَنْ أَرَادَ الْمَزِيدَ فَلْيَرْاجِعْ:

- ١ - مُقَدِّمَةُ تَحْقِيقِ الْأَحْوَدِيِّ.
- ٢ - مُفْتَاحُ السَّنَةِ.
- ٣ - الْحَدِيثُ وَالْمُحَدِّثُونَ.
- ٤ - الْحِطَّةُ.

أ - مَنْ يَلْجَأُ إِلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ يَلْجَأُ إِلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ كُلِّ مُسْتَعْلٍ بِتَخْرِيجِ الْأَحَادِيثِ وَالبَحْثِ عَنْ طُرُقِ الْحَدِيثِ وَجَمْعِهَا مِنْ مِطَابَرَاتِ الْأَصْلِيَّةِ وَالْحُكْمِ عَلَيْهَا.

ب - كُتِبَ صحاحُ كَمُ تَجْمَعُ عَلَيْهَا الْأُمَّةُ

١ - صحيحُ ابنِ خزيمة

أ - مصنفه

تصنيفُ الحافظِ أبي بكرٍ محمد بنِ إسحاق بنِ خزيمة بنِ المغيرة السلمي النيسابوري (٢٢٣ - ٣١١هـ).

ب - الكتابُ

* وَقَدْ طُبِعَ هَذَا الْكِتَابُ فِي الْمَكْتَبِ الْإِسْلَامِيِّ بِتَحْقِيقِ مُحَمَّدٍ مُصْطَفَى الْأَعْظَمِيِّ، وَلَمْ يَكْمُلْهُ.

٢ - صحيحُ ابنِ حبان

أ - مصنفه

هُوَ الْحَافِظُ الْعَلَّامَةُ أَبُو حَاتِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ حَبَّانَ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُعَاذِ التَّمِيمِيِّ البستي (ت - ٣٥٤هـ).

ب - الكتابُ

قَامَ الْأَمِيرُ عَلَاءُ الدِّينِ عَلِيُّ بْنُ بَلْبَانَ الْفَارِسِيِّ (ت - ٧٣٩) بِتَرْتِيبِ صَحِيحِ ابْنِ حَبَّانَ وَسَمَّاهُ (الْإِحْسَانُ فِي تَقْرِيبِ صَحِيحِ ابْنِ حَبَّانَ) وَقَامَتِ مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ بِطِبَاعَتِهِ سَنَةَ ١٩٨٨، وَحَقَّقَهُ الْأَسْتَاذُ شُعَيْبُ الْأَرْنَؤُوط، وَفِي آخِرِ الْكِتَابِ فَهَارِسُ لَأَطْرَافِ أَحَادِيثِهِ.

٢ - صحيحُ مُسْلِمٍ

أ - مصنفه

الإمامُ أبي الحُسَيْنِ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ الْقُشَيْرِيُّ النِّيسَابُورِيُّ (٣٠٦ - ٣٦١هـ).

ب - أحسنُ طبعاته

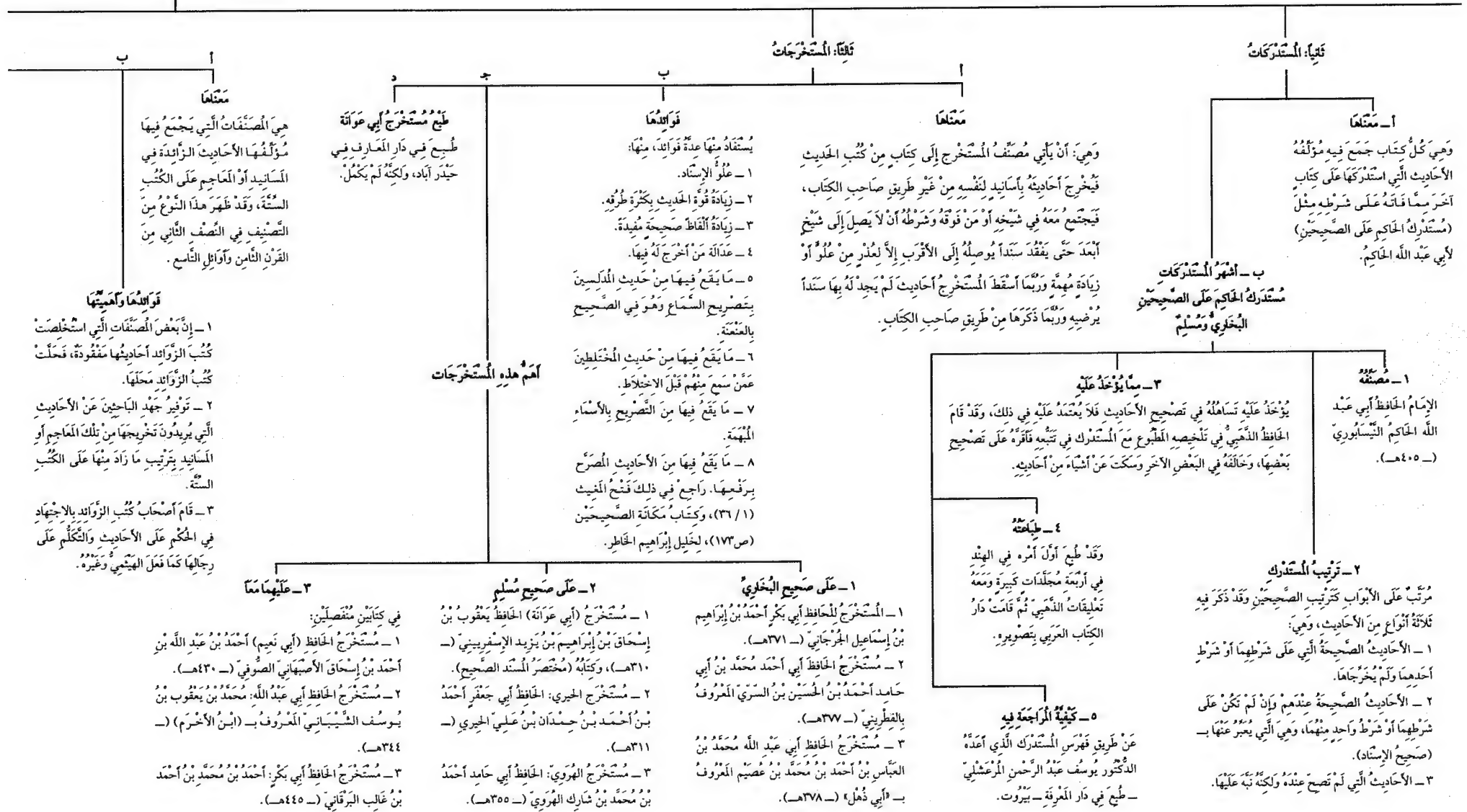
عَلَى الْبَاحِثِ اعْتِمَادُ النُّسخَةِ الَّتِي أَخْرَجَهَا مُحَمَّدُ فُؤَادُ عَبْدُ الْبَاقِي فِي خَمْسَةِ أَجْزَاءٍ فِيهَا نُسْخَةٌ مُرَقَّمةٌ وَمُؤَافِقَةٌ لِلْمَعْجَمِ الْمُفْهَرَسِ.

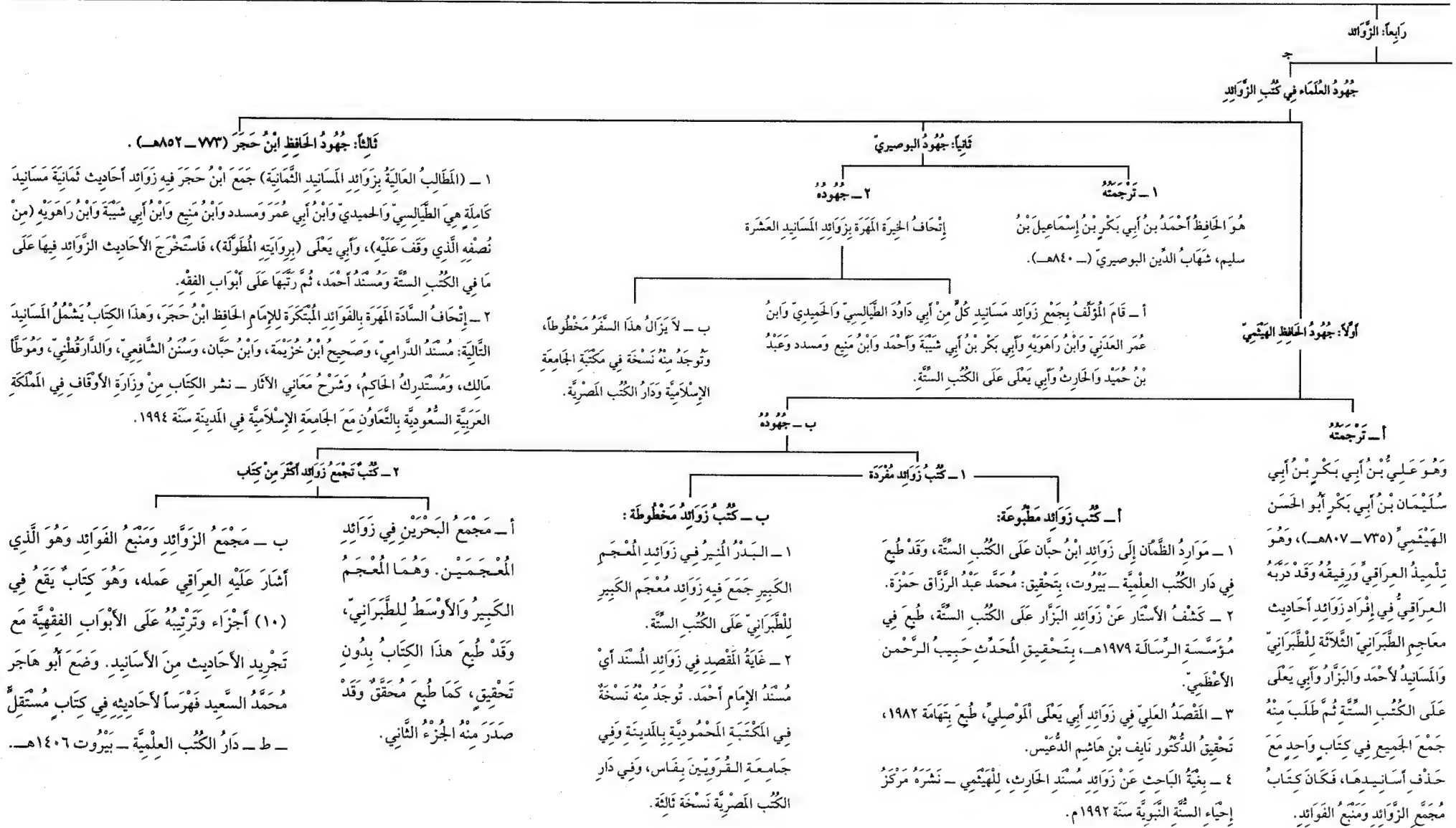
ج - كَيْفِيَّةُ الْمَرَاجَعَةِ فِيهِ

يُمْكِنُ اسْتِخْرَاجُ أَحَادِيثِهِ عَنْ طَرِيقِ:

- ١ - الْمَعْجَمُ الْمُفْهَرَسُ لِأَلْفَاظِ الْحَدِيثِ.
- ٢ - الْفَهَارِسُ الَّتِي عَمَلَهَا مُحَمَّدُ فُؤَادُ عَبْدُ الْبَاقِي فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنْ تَحْقِيقِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ.
- ٣ - مِفْتَاحُ (صَحِيحِ مُسْلِمٍ) لِلْحَافِظِ مُحَمَّدِ الشَّرِيفِ ابْنِ مُصْطَفَى التَّوْقَادِي.
- ٤ - مِفْتَاحُ كُنُوزِ السَّنَةِ.

تَابِعُ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ





خَلِيسًا: مِفْتَاحُ كُتُوبِ السَّنَةِ

١- مؤلفه

صَنَفَهُ وَرَتَّبَهُ الْمُسْتَشْرِقُ الْهَوْلَنْدِيُّ الدُّكْتُورُ
أَرْتَدْ جَانْ فِنْسِنِكُ الْمُتَوَفَّى ١٩٣٩ م، صَنَفَهُ
بِاللُّغَةِ الْإِنْكِلِيزِيَّةِ ثُمَّ نَقَلَهُ إِلَى اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ
مَعَ تَصْصِيحِ أَخْطَائِهِ وَمُقَابَلَةِ نُصُوصِهِ
وَتَحْقِيقِهَا وَنَشَرَهُ الْمَرْحُومُ مُحَمَّدُ فُؤَادُ
عَبْدُ الْبَاقِي وَكَانَ قَدْ نَشَرَهُ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ
لِأَوَّلِ مَرَّةٍ عَامَ ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٣ م.

٢- تعريفه

هُوَ مَعْجَمٌ مُفَهَّرٌ عَامٌ تَفْصِيلِيٌّ، وَضِعَ لِلْكَشْفِ عَنِ
الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ الْمُدَوَّنَةِ فِي كُتُبِ الْأَثَمَةِ
الْأَرْبَعَةِ عَشَرَ الشَّهِيرَةِ، وَذَلِكَ بِالدَّلَالَةِ عَلَى مَوْضِعِ كُلِّ
حَدِيثٍ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ وَسُنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ
وَالنَّسَائِيِّ وَابْنِ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيِّ بَيَانِ رَقْمِ الْبَابِ. وَفِي
صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَمَوْطَأِ مَالِكٍ وَمُسْنَدِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ وَأَبِي
دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ بَيَانِ رَقْمِ الْحَدِيثِ، وَفِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ بْنِ
حَنْبَلٍ وَطَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ وَسِيرَةِ ابْنِ هِشَامٍ وَمَغَازِيِ
الْوَاقِدِيِّ بَيَانِ رَقْمِ الصَّفَحَاتِ. مِمَّا يُمْكِنُ الْبَاحِثُ مِنَ
الرُّقُوفِ عَلَى الْحَدِيثِ الْمَطْلُوبِ بِغَيْرِ عَنَاءٍ.

٣- طريقته

وَهُوَ مُرْتَبٌّ عَلَى الْمَعَانِي وَالْمَسَائِلِ الْعِلْمِيَّةِ، وَالْأَعْلَامِ التَّارِيخِيَّةِ عَلَى حَرْفِ
الْمُعْجَمِ. وَفِيهِ تَفْرِيعٌ فِي كُلِّ مَوْضُوعٍ يَتَنَاوَلُ الْمَوْضُوعَاتُ التَّفْصِيلِيَّةَ، ثُمَّ يَجْمَعُ
تَحْتَ كُلِّ مَوْضُوعٍ فِرْعِي الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارَ الْوَارِدَةَ فِي ذَلِكَ، وَيُحِيلُ بِالرُّمُوزِ
لِمَكَانِ وَجُودِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ فِي الْكُتُبِ الْأَرْبَعَةِ عَشَرَ الْمَذْكُورَةِ، فَهُوَ فَهْرَسٌ مُرْتَبٌّ
عَلَى الْأَسَاسِ الْمَوْضُوعِيِّ إِذَنْ، وَلَيْسَ عَلَى أَوَائِلِ الْأَحَادِيثِ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ،
وَتَرْتِيبُ الْكِتَابِ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ (طَرِيقَةُ الْمَوْضُوعَاتِ) مُفِيدٌ جَدًّا، وَمِيزَةٌ هَذِهِ
الطَّرِيقَةِ فِي التَّرْتِيبِ، عَنْ طَرِيقَةِ التَّرْتِيبِ عَلَى أَوَّلِ لَفْظٍ مِنَ الْفَظِّ الْحَدِيثِ، أَوْ أَيْ
لَفْظٍ مِنَ الْفَظِّ فِي أَنِّهَا تَدُلُّكَ عَلَى الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي الْمَوْضُوعِ الَّذِي تُرِيدُ
الْبَحْثَ عَنْهُ وَلَوْ كُنْتَ لَا تَحْفَظُهَا أَوْ لَا تَحْفَظُ شَيْئًا مِنَ الْفَظِّ، عَلَى حِينِ أَنَّ طَرِيقَةَ
التَّرْتِيبِ عَلَى لَفْظٍ مِنَ الْفَظِّ الْحَدِيثِ يَحْتَاجُ أَنْ يَكُونَ الْبَاحِثُ حَافِظًا أَوَّلَ لَفْظٍ مِنَ
الْفَظِّ الْحَدِيثِ أَوْ أَيْ لَفْظٍ مِنَ الْفَظِّ، وَقَدْ لَا يَكُونُ حَافِظًا شَيْئًا مِنَ الْفَظِّ، عَلَى
أَنَّ لِكُلِّ مِنَ الطَّرِيقَتَيْنِ مِيزَةٌ تَمَيِّزُ بَهَا عَنِ الْأُخْرَى.

٤- طريقة الدلالة على مواضع الأحاديث في الكتب الأربعة عشر، فهي كما يلي:

- ١- يَذْكُرُ رَقْمَ الْبَابِ فِي كُلِّ مِنْ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ وَسُنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَالنَّسَائِيِّ وَابْنِ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيِّ،
وَذَلِكَ بَعْدَ ذِكْرِ الْكِتَابِ بِرُمَّزٍ (ك) وَذِكْرِ الرُّقْمِ الْمُسْتَسْلَسِلِ لِذَلِكَ الْكِتَابِ حَسَبَ وَرُودِهِ فِي ذَلِكَ الْمُصَنَّفِ.
- ٢- يَذْكُرُ رَقْمَ الْحَدِيثِ فِي كُلِّ مِنْ صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَمَوْطَأِ مَالِكٍ وَمُسْنَدِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ وَأَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ، بَعْدَ ذِكْرِ
الْكِتَابِ بِالنِّسْبَةِ لِصَحِيحِ مُسْلِمٍ وَمَوْطَأِ مَالِكٍ، فَقَطْ.
- ٣- يَذْكُرُ رَقْمَ الصَّفَحَاتِ فِي كُلِّ مِنْ مُسْنَدِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَطَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ وَسِيرَةِ ابْنِ هِشَامٍ وَمَغَازِيِ
الْوَاقِدِيِّ، بَعْدَ ذِكْرِ رَقْمِ الْجُزْءِ كِتَابَةً بِالنِّسْبَةِ لِمُسْنَدِ أَحْمَدَ، وَذِكْرِ الْجُزْءِ وَرَقْمِهِ وَالْقِسْمِ بِالنِّسْبَةِ لَطَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ.

٥- مصائر الكتاب وطباعتها

- ١- صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ: طَبْعَةُ لَيْدِنَ سَنَةِ ١٨٦٢ - ١٨٦٨ م وَ ١٩٠٧ - ١٩٠٨ م.
- ٢- صَحِيحُ مُسْلِمٍ: طَبْعَةُ بُولَاقَ سَنَةِ ١٢٩٠ هـ.
- ٣- سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: طَبْعَةُ الْقَاهِرَةِ سَنَةِ ١٢٨٠ هـ.
- ٤- جَامِعُ التِّرْمِذِيِّ: طَبْعَةُ بُولَاقَ سَنَةِ ١٢٩٢ هـ.
- ٥- سُنَنِ النَّسَائِيِّ: طَبْعَةُ الْقَاهِرَةِ سَنَةِ ١٣١٢ هـ.
- ٦- سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ: طَبْعَةُ الْقَاهِرَةِ سَنَةِ ١٣١٣ هـ.
- ٧- سُنَنِ الدَّارِمِيِّ: طَبْعَةُ دَهْلِي سَنَةِ ١٣٣٧ هـ.
- ٨- الْمُوَطَأُ: طَبْعَةُ الْقَاهِرَةِ سَنَةِ ١٢٧٩ هـ.
- ٩- مُسْنَدُ أَحْمَدَ: طَبْعَةُ الْقَاهِرَةِ سَنَةِ ١٣١٣ هـ (الْمَطْبَعَةُ الْمِصْرِيَّةُ).
- ١٠- مُسْنَدُ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ: طَبْعَةُ مِيلَانُو سَنَةِ ١٩١٩ م.
- ١١- مُسْنَدُ الطَّيَالِسِيِّ: طَبْعَةُ حَيْدَرُ أَبَادَ سَنَةِ ١٣٢١ هـ.
- ١٢- طَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ: طَبْعَةُ لَيْدِنَ سَنَةِ ١٩٠٤ - ١٩٠٨ م.
- ١٣- سِيرَةُ ابْنِ هِشَامٍ: طَبْعَةُ غُوتِنغن سَنَةِ ١٨٥٩ - ١٨٦٠ م.
- ١٤- مَغَازِيِ الْوَاقِدِيِّ: طَبْعَةُ بَرْلِينِ الْمُتَرَجِّمَةِ سَنَةِ ١٨٨٢ م.

٦- رُمُوزُ الْمَصْلُوحِ

أَمَّا الرُّمُوزُ الَّتِي اسْتَعْمَلَهَا الْمُؤَلِّفُ فِي الْكِتَابِ فَهِيَ ثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ رَمَازًا. وَهَذِهِ هِيَ تِلْكَ الرُّمُوزُ وَبَيَانُ الْمُرَادِ مِنْهَا كَمَا جَاءَ فِي ص مِنْ مُقَدِّمَةِ الْكِتَابِ.

بخ: صحيح البخاري، وهو مقسم إلى كتب، وكل كتاب إلى أبواب.
مس: صحيح مسلم، وهو مقسم إلى كتب، وكل كتاب إلى أحاديث.
بد: سنن أبي داود، وهو مقسم إلى كتب، وكل كتاب إلى أبواب.
تر: سنن الترمذي، وهو مقسم إلى كتب، وكل كتاب إلى أبواب.
نس: سنن النسائي، وهو مقسم إلى كتب، وكل كتاب إلى أبواب.
مج: سنن ابن ماجه، وهو مقسم إلى كتب، وكل كتاب إلى أبواب.
مي: سنن الدارمي، وهو مقسم إلى كتب، وكل كتاب إلى أبواب.
ما: موطأ مالك، وهو مقسم إلى كتب، وكل كتاب إلى أحاديث.
ز: مسند زيد بن علي، أحاديث معدودة، الرقم يدل على الحديث.
عد: طبقات ابن سعد، مقسم إلى أجزاء، وبعض الأجزاء إلى أقسام، والرقم يدل على الصفحة.

حم: مسند أحمد بن حنبل، مقسم إلى أجزاء، وبعض الأجزاء إلى أقسام، والرقم يدل على الصفحة من الجزء.

ط: مسند الطيالسي، أحاديث معدودة، والرقم يدل على الحديث.

هش: مبررة ابن هشام، الرقم يدل على الصفحة.

قد: مغازي الواقدي، الرقم يدل على الصفحة.

ك: كتاب. ب: باب. ح: حديث. ص: صفحة.

ج: جزء. ق: قسم. قا: قابل ما قبلها بما بعدها. م م م: فوق العدد من جهة اليسار يدل على أن الحديث مكرر مرات. الرقم الصغير فوق العدد من جهة اليسار يدل على أن الحديث مكرر بقدره في الصفحة أو في الباب.

٧- حل الرموز

١- الرموز

١- بخ- ك أ ك

٢- مس- ك ١٥ ح ١٤٧.

٣- بد- ك ١١ ب ٥٦.

٤- تر- ك ٤٥ ب ١٠٤.

٥- نس- ك ١٢ ب ٧٩.

ك ١٣ ب ٣٠ و ٣٦ - ٣٩.

٦- مج- ك ٥ ب ٢٧.

٧- مي- ك ٢ ب ٨٣ و ٩٢.

٨- حم- أول ص ٣٣٩، ثان ص ١١٩،

ثالث ص ٤٧٠، رابع ص ٣١٦، و ٣١٨

و ٣١٩، خامس ص ٢٩٧.

٩- ط- ح ٧٨٥.

٢- حلها

١- صحيح البخاري - كتاب، كيف كان بدء الوحي - الباب الثاني.

٢- صحيح مسلم - كتاب الحج - حديث رقم ١٤٧.

٣- سنن أبي داود - كتاب المناسك - باب ٥٦.

٤- سنن الترمذي - كتاب الدعوات - باب ١٠٤.

٥- سنن النسائي - كتاب التطبيق باب ٧٩.

وكتاب السهو باب ٣٠ و ٣٦ إلى باب ٣٩.

٦- سنن ابن ماجه - كتاب الإقامة - باب ٢٧.

٧- سنن الدارمي - كتاب الوضوء - باب ٨٣ و ٩٢.

٨- مسند أحمد - الجزء الأول صفحة ٣٣٩، الجزء الثاني صفحة ١١٩، الجزء الثالث

صفحة ٤٧٠، الجزء الرابع صفحة ٣١٦ مكرراً مرتين في هذه الصفحة، وكذلك في

صفحة ٣١٨ مكرراً مرتين في هذه الصفحة، وكذلك في

صفحة ٣١٩، والجزء الخامس صفحة ٢٩٧.

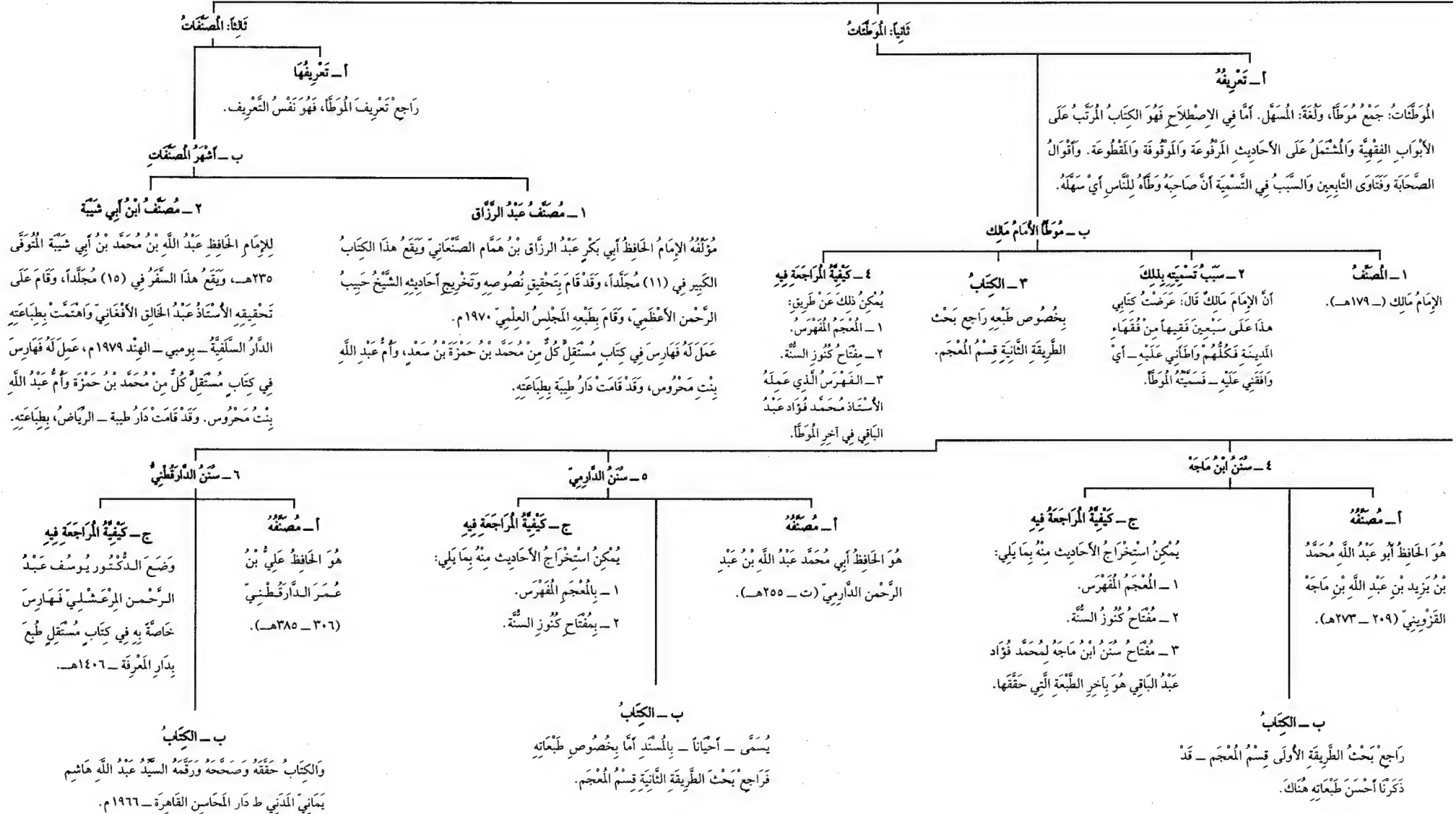
٩- مسند الطيالسي - حديث رقم ٧٨٥.

القسم الثاني

المُصَنَّفَاتُ عَلَى أَبْوَابِ الْفِقْهِ

[وَهَذَا الْقِسْمُ يَشْمَلُ مِنَ الْمُصَنَّفَاتِ الْمُرْتَبَةِ عَلَى الْأَبْوَابِ لَكِنْ أَبْوَابَهَا وَمَوْضُوعَاتِهَا لَمْ تَشْمَلْ جَمِيعَ أَبْوَابِ الدِّينِ، بَلْ شَمَلَتْ فِي الْغَالِبِ الْأَبْوَابَ الْفِقْهِيَّةَ وَهِيَ مُرْتَبَةٌ عَلَى هَذِهِ الْأَبْوَابِ غَالِبًا.]





القسم الثالث
المُصَنَّفَاتُ الْمُخْتَصَّةُ بِبَابٍ مِنْ
أَبْوَابِ الدِّينِ أَوْ بِجَانِبٍ مِنْ جَوَانِبِهِ

أولاً: كتب الأجزاء

١- تعريفها

هي تَأْلِيفُ الْأَحَادِيثِ الْمَرْوِيَةِ عَنْ
رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَوْ مِنْ
بَعْدِهِمْ، وَقَدْ يَخْتَارُونَ مَوْضِعاً
وَاحِداً مِنْ مَوَاضِعِ الدِّينِ عَلَى
سَبِيلِ الْبَسْطِ وَالِاسْتِقْصَاءِ.

٢- أنواعها

أ- جَمِيعُ الْأَحَادِيثِ الْمَرْوِيَةِ عَنْ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ
أَوْ مِنْ بَعْدِهِمْ:

وَنَذْكُرُ بَعْضَ الْكُتُبِ الْمَطْبُوعَةِ عَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ لَا الْحَصْرَ:

١- الْمُتَنَقَّى مِنْ مُسْنَدِ الْمُقْلِينَ لِلْحَافِظِ دَعْلَجِ بْنِ أَحْمَدَ
السَّجَزِيِّ، تَحْقِيقُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ الْجَدِيعِ طُبِعَ بِمَكْتَبَةِ
دَارِ الْأَقْصَى - الْكُوَيْتِ.

٢- جُزْءٌ فِيهِ حَدِيثُ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ رَوَايَةً زَكَرِيَّا الْمُرُوزِي
عَنْهُ، تَحْقِيقُ أَحْمَدَ الصُّرَيَّانِ، طُبِعَ بِمَكْتَبَةِ الْمَنَارِ بِالْحَرَجِ.

٣- جُزْءٌ الْحَسَنِ بْنِ عَرَفَةَ الْعَبْدِيِّ، تَحْقِيقُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
الْفَرُيَوَائِي طُبِعَ بِمَكْتَبَةِ دَارِ الْأَقْصَى.

٤- جُزْءٌ مُحَمَّدُ بْنُ عَاصِمٍ الثَّقَفِيُّ، تَحْقِيقُ مُفِيدِ خَالِدِ عِيدِ،
طُبِعَ بِدَارِ الْعَاصِمَةِ - الرِّيَّاضِ.

ثانياً: الأحكام المسندة

١- هي الْكُتُبُ الَّتِي أَفْرَدَ مُؤَلِّفُهَا مَوْضِعاً مِنْ مَوَاضِعِ الْأَحْكَامِ
بِكِتَابٍ مُسْتَقِلٍّ وَأَخْرَجُوا أَحَادِيثَهَا بِسَنَدِهِمْ الْخَاصَّ.

ب- أَجْزَاءُ تَبَحَّثَ مَوْضِعاً مِنْ مَوَاضِعِ الدِّينِ

١- حَقُّ الْجَارِ: لِلْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ، طُبِعَ عَالَمُ الْكُتُبِ
- الرِّيَّاضِ.

٢- الرَّدُّ عَلَى مَنْ يَقُولُ أَلَمْ حَرَفٌ لِلْحَافِظِ أَبِي
الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَنَدَةَ، تَحْقِيقُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
يُوسُفَ الْجَدِيعِ، طُبِعَ بِدَارِ الْعَاصِمَةِ - الرِّيَّاضِ.

٣- حَدِيثُ الْإِفْكَ لِلْحَافِظِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْغَنِيِّ
الْمَقْدِسِيِّ، تَحْقِيقُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ الْحَدَّادِ، طُبِعَ
بِعَالَمِ الْكُتُبِ - الرِّيَّاضِ.

٤- الْقَنَاعَةُ: لِلْحَافِظِ ابْنِ السَّنِيِّ، تَحْقِيقُ عَبْدِ اللَّهِ
بْنِ يُوسُفَ الْجَدِيعِ، طُبِعَ مَكْتَبَةُ الرُّشْدِ - الرِّيَّاضِ.

٢- نَذْكُرُ بَعْضَ الْكُتُبِ الْمَطْبُوعَةِ عَلَى سَبِيلِ
الْمِثَالِ لَا الْحَصْرَ:

١- قُرَّةُ الْعَيْنَيْنِ بِرَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ لِلْإِمَامِ
الْبُخَارِيِّ، تَحْقِيقُ أَحْمَدُ الشَّرِيفُ، طُبِعَ بِدَارِ
الْأَرْقَمِ فِي الْكُوَيْتِ.

٢- الْأَشْرِبَةُ لِلْإِمَامِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، تَحْقِيقُ
صُبْحِيِّ جَاسِمٍ، طُبِعَ بِمَطْبَعَةِ الْعَائِنِيِّ - بَغْدَادَ.

٣- أَحْكَامُ الْعِيدَيْنِ، لِلْحَافِظِ الْفَرِيَّابِيِّ، تَحْقِيقُ
أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُسَاعِدِ سُلَيْمَانَ رَاشِدِ طُبِعَ
مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ - ١٩٨٦.

ثالثاً: كُتِبَ الزُّهْدُ وَالْفَضَائِلُ وَالْأَدَابُ وَالْأَخْلَاقُ، نَذَكُرُ مِنْهَا:

١ - الْأَدَابُ: لِلْحَافِظِ الْبَيْهَقِيِّ، تَحْقِيقٌ: مُحَمَّدٌ عَبْدُ الْقَادِرِ عَطَا، طَبَعُ - عَبَّاسُ أَحْمَدُ الْبَازَ - مَكَّةَ.

٢ - أَخْلَاقُ النَّبِيِّ ﷺ وَأَدَابِهِ ﷺ: لِلْحَافِظِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَبَّانٍ الْأَصْبَهَانِيِّ الْمَعْرُوفِ بِأَبِي الشَّيْخِ، حَقَّقَهُ أَحْمَدُ مُحَمَّدُ مَزِي، طَبَعُ بِمَكْتَبَةِ النَّهْضَةِ الْمَصْرِيَّةِ - الْقَاهِرَةِ.

٣ - أَخْلَاقُ أَهْلِ الْقُرْآنِ لِلْإِمَامِ الْأَجَرِيِّ، تَحْقِيقٌ مُحَمَّدٌ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّطِيفِ طَبَعُ بِالْمَكْتَبِ السَّلَفِيِّ لِتَحْقِيقِ التُّرَاثِ.

٤ - كُتِبَ الزُّهْدُ: كُلُّ مِنَ الْبَيْهَقِيِّ وَوَكَيْعِ بْنِ الْجَرَّاحِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ.

٥ - أَمَّا فِي الْفَضَائِلِ فَكُلُّ كُتُبِ ابْنِ أَبِي الدُّنْيَا.

رابعاً: كُتِبَ الْفَوَائِدُ

١ - تَعْرِيفُهَا

جَمْعُهَا فَائِدَةٌ وَهِيَ الْكُتُبُ الَّتِي تَجْمَعُ غَرَائِبَ أَحَادِيثِ الشُّيُوخِ وَمَفَارِيدِ مَرْوِيَّاتِهِمْ وَتَشْتَمِلُ عَلَى الصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ وَهُوَ الْغَالِبُ عَلَى الْغَرَائِبِ.

٢ - أَنْوَاعُهَا

أ - نَوْعٌ جَمَعَ غَرَائِبَ الْأَحَادِيثِ عَمَلٌ:

١ - فَوَائِدُ تَمَّامِ أَبِي بَكْرٍ الشَّافِعِيِّ حَقَّقَهُ جَاسِمُ الْفَهْدِ الدَّوْسَرِيُّ وَسَمَّاهُ (الرَّوْضُ الْبَسَامُ بِتَرْتِيبٍ وَتَخْرِيجٍ فَوَائِدُ تَمَّامٍ) تُرْتَّبُ أَحَادِيثُهُ عَلَى أَبْوَابِ الدِّينِ، طَبَعُ بِدَارِ الْبَشَائِرِ الْإِسْلَامِيَّةِ - بَيْرُوتَ. وَقَدْ صَدَرَ فِي (٥) أَجْزَاءٍ مِنَ الْفَهَّارِيسِ.

ب - نَوْعٌ اقْتَصَرَ فِيهِ عَلَى غَرَائِبِ أَحَادِيثِ شَيْخٍ مُعَيَّنٍ:

١ - فَوَائِدُ ابْنِ قَانِعٍ.

٢ - فَوَائِدُ الْإِخْمِيمِيِّ لِعَبْدِ الْغَنِيِّ بْنِ سَعِيدٍ.

عِلْمُ النَّحْوِ

اللُّغَةُ

هِيَ مَجْمُوعَةُ الْكَلِمَاتِ وَالْجُمْلِ وَالْتَرَاكِبِ الَّتِي يَسْتَخْدِمُهَا قَوْمٌ مُعَيَّنُونَ فِي كُلِّ شَأْنِهِمْ وَيَسْجِلُونَ بِهَا كُلَّ مَا يَتَّصِلُ بِحَيَاتِهِمْ نَطْقًا أَوْ كِتَابَةً.

عُلُومُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ

- | | |
|--|---|
| ١ - الرِّسْمُ (الْحَطُّ وَالْإِمْلَاءُ). | ٢ - العُرُوضُ وَالْقَائِيَةُ وَمَا يَتَّصِلُ بِهِمَا. |
| ٣ - الْأَصْوَاتُ. | ٤ - الصَّرْفُ. |
| ٥ - الْمَعْجِمُ. | ٦ - فِقْهُ اللُّغَةِ. |
| ٧ - عُلُومُ الْبَلَاغَةِ الثَّلَاثَةِ. | ٨ - الْأَدَبُ الْعَرَبِيُّ وَتَارِيخُهُ. |

٩ - النَّحْوُ

١٠ - أَنْوَاعُ الْكَلِمَةِ

أ - مَبْجُتُهُ

يَبْحَثُ فِي الْكَلِمَةِ وَالْكَلامِ بَعْدَ أَنْ تَأْخُذَ مَكَانَهَا فِي تَرْكِيبِ الْجُمْلَةِ الْمُبِيدَةِ مِنْ حَيْثُ ضَبْطُ آخِرِهَا وَمَا يَتَّصِلُ بِذَلِكَ مِنْ ارْتِبَاطٍ بِالْمَعْنَى.

أ - حُرُوفٌ

وَهُوَ مَا لَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ، وَإِنْ دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ (مِنْ، هَلْ، إِنْ، لَا).

ب - اِسْمٌ

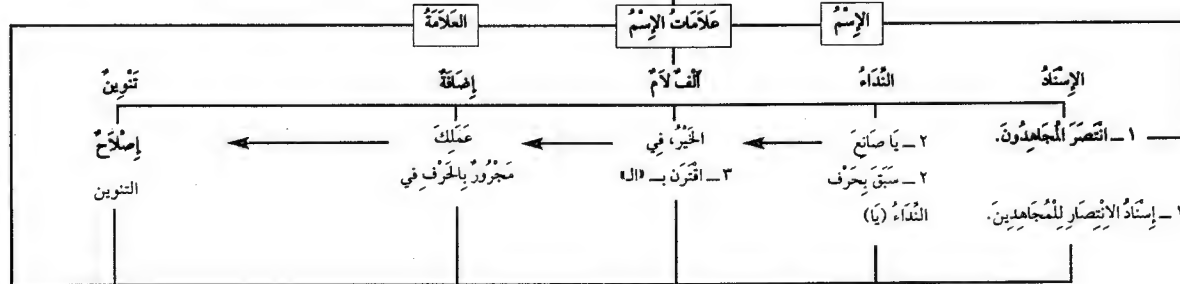
وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ غَيْرِ مُرْتَبِطٍ بِزَمَنٍ (رَجُلٌ، جَمَلٌ، جَبَلٌ، بَحْرٌ، طَائِرٌ).

ج - فِعْلٌ

مَا دَلَّ عَلَى حَدَثٍ مُرْتَبِطٍ بِزَمَنٍ (نَجَحَ، يَسَافِرُ، اذْهَبَ).

ب - فَلَدَتُهُ

يُوصِلُ إِلَى صِحَّةِ فَهْمِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، وَمَعْرِفَةِ مَا نَطَقَ بِهِ الْعَرَبُ، وَسَجَلُوهُ مِنْ مَعَارِفٍ وَعُلُومٍ، مَعَ الْحَافِظَةِ عَلَى اللُّغَةِ حِيَّةً نَابِضَةً، إِلَى جَانِبِ صَوْنِ اللِّسَانِ عَنِ الْخَطِإِ فِي الْكَلَامِ.



ملاحظة:

* قد تكون الكلمة اسماً دون وجود إحدى هذه العلامات والمقصود أن الكلمة إن قبلت إحدى هذه العلامات فهي اسم ولو لم توجد فيها العلامة بالفعل، وهكذا علامات الأفعال التي نتحدثك عنها.



نموذج للتدريب: من كتاب الوطن والمواطن تحت راية الإسلام.

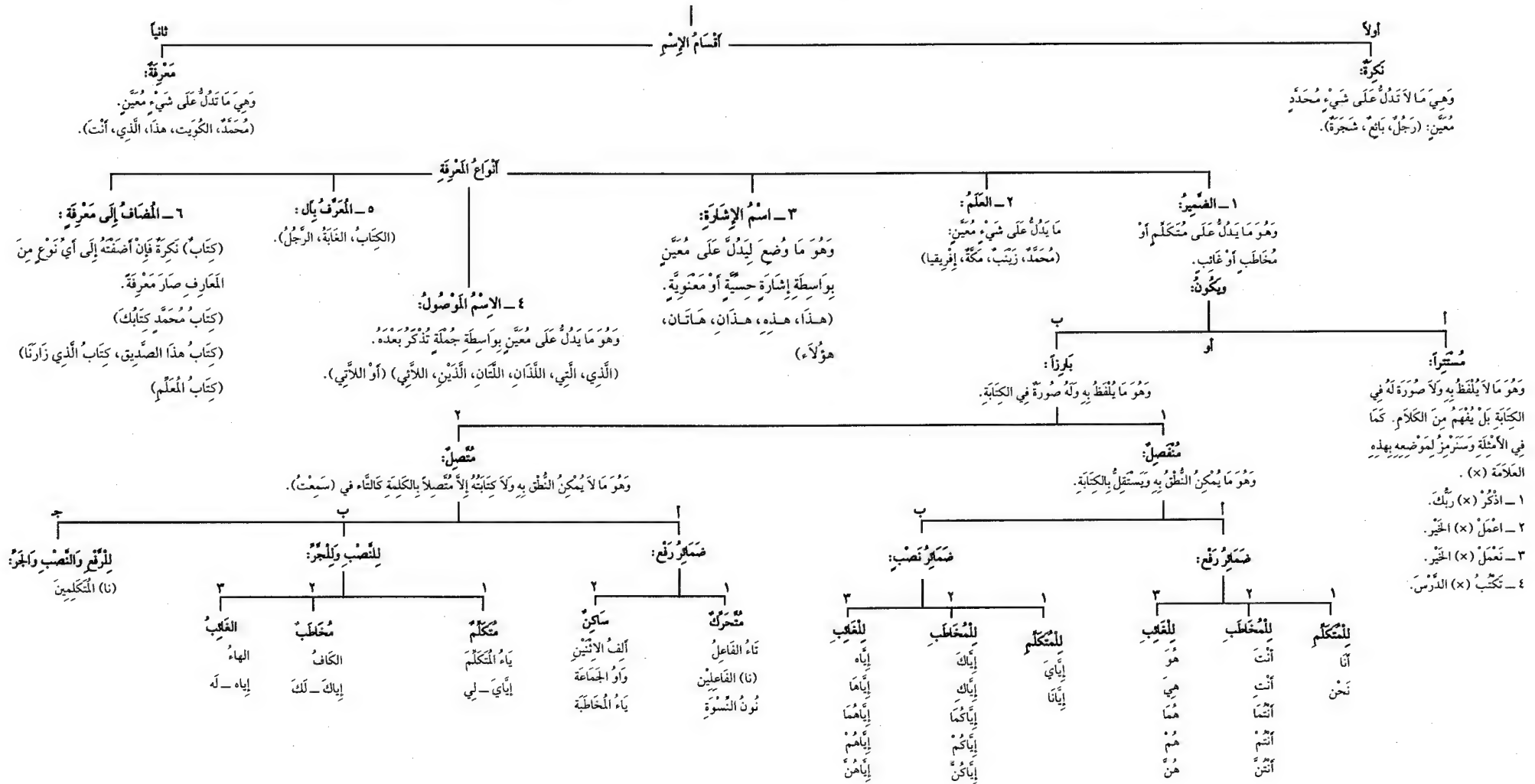
عرفنا أن العلاقة في الوطن الإسلامي الأول في المدينة قامت على دعائم المواخاة التكافلية بين المواطنين، في دستور معلوم بأمر خاتم النبيين بعد أن أحكمت وشائج الحب في الله بين أفراد طلائع هذا المجتمع المثالي من المهاجرين والأنصار.

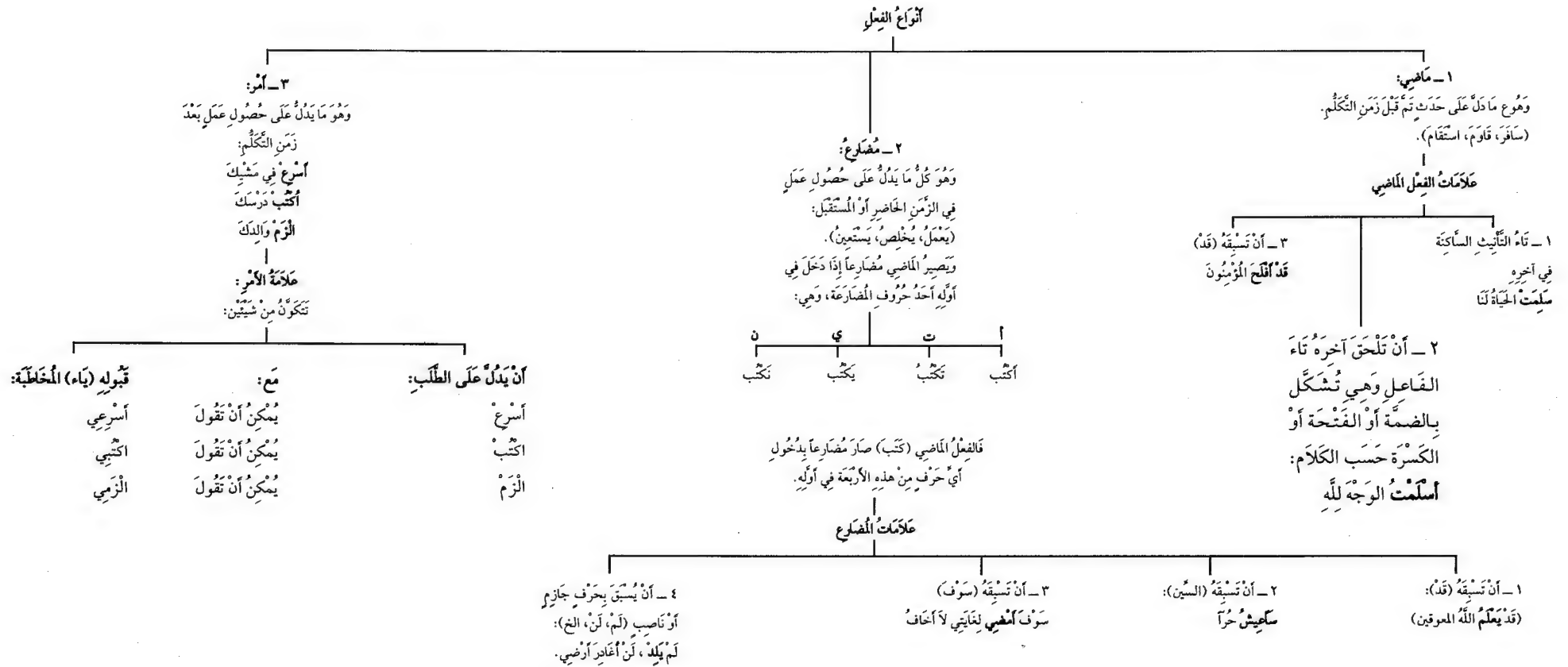
أ- اقرأ القطعة السابقة ثم أجب:

١- بين نوع كل كلمة.

٢- ثم بين نوع كل جمع فيها.

حَدَّثْنَاكَ فِي الدَّرْسِ الْمَاضِي عَنْ تَقْسِيمِ الْإِسْمِ مِنْ حَيْثُ
اعْتِبَارُهُ مُفْرَدًا أَوْ مُثْنَى أَوْ جَمْعًا، وَهَذَا نَحْدُثُكَ عَنْ تَقْسِيمِ
آخِرِ الْإِسْمِ مِنْ حَيْثُ دَلَّاهُ عَلَى مُعَيَّنٍ أَوْ غَيْرِ مُعَيَّنٍ.





ملحوظة: ليس يلزم وجود إحدى العلامات السابقة في الكلمة حتى تكون فعلاً، ولكن المقصود أن الكلمة متى أمكن قبولها إحدى العلامات السابقة فهي فعل ماضٍ أو مضارع أو أمر يحسب كل كلمة وما تدل عليه.

تدريب: جاء في مقدمة المعجم الوسيط في الإعراب ما يأتي:

وقد أفاد معاصرونا من هذا المعجم النفيس (معني اللب عن كتب الأعراب) قالوا معجمات حديثة في الإعراب والإملاء والنحو عامة لكن قلما تجد بينها ما يخلو من خطأ أو هفوة أو سوء فهم. استخرج كل فعل فيما سبق وبين نوعه وعلامته إن وجدت.

الإِعْرَابُ وَالْبِنَاءُ

- ١- الحقُّ فوقُ القوةِ
٢- إنَّ الحقَّ فوقُ القوةِ
٣- يُلحقُ أَعْمَلُ
- فكلمة (الحق) معربة لتغير ضبط آخرها
في كل جملة تبعاً للعوامل الداخلة عليها.
وهذا ما نطلق عليه اسم: (الإِعْرَاب)

- فكلمة (هذا) لزوم آخرها حالة واحدة
رغم تغير العوامل الداخلة عليها،
وهذا ما نطلق عليه اسم: (الْبِنَاء)

- ١- هذا الرجلُ مجتهدٌ
٢- إنَّ هذا الرجلُ مجتهدٌ
٣- لهذا الرجلِ اجتهداه

فالإِعْرَابُ تغيرُ آخرِ الكلمة تبعاً لتغيرِ
العوامل المؤثرة في وظيفتها في الجملة.

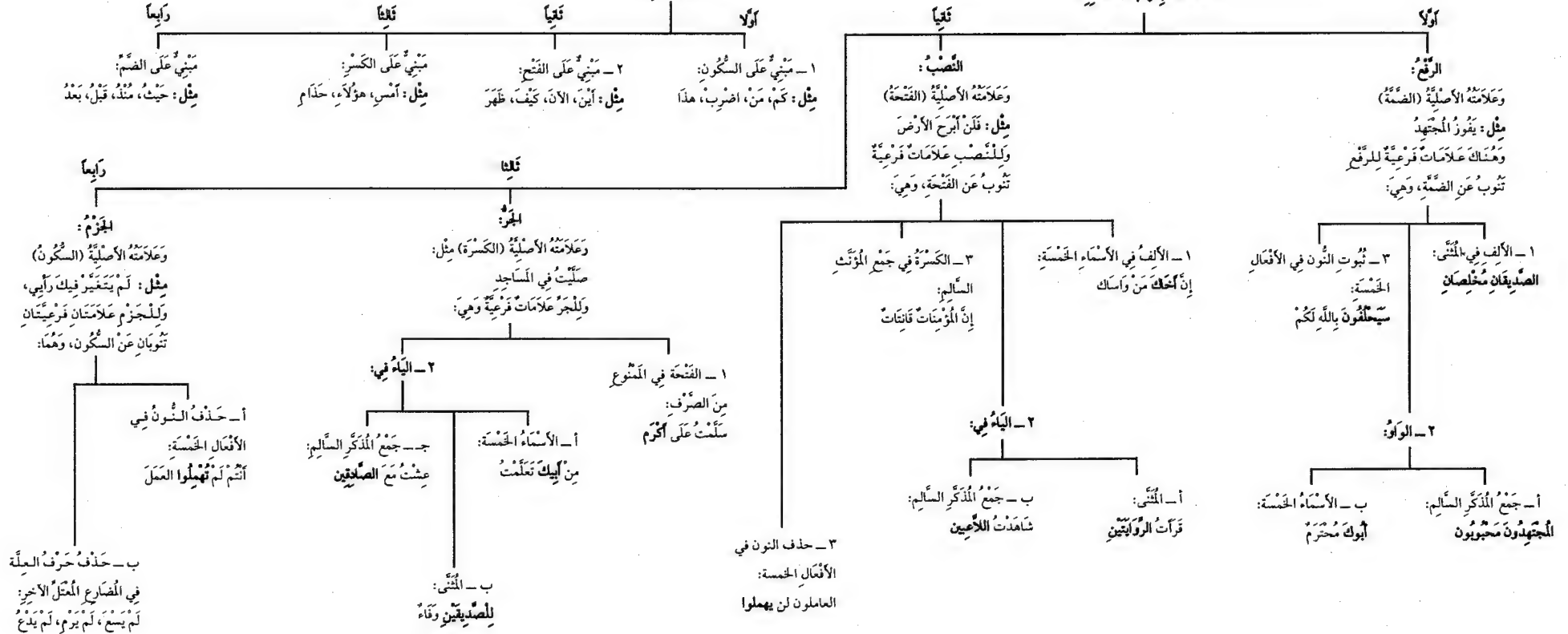
والبِنَاءُ لزومُ آخرِ الكلمة حالة واحدة رغم تغيرِ
العوامل المؤثرة في وظيفتها في الجملة.

الإِعْرَابُ وَ

الْبِنَاءُ

حالات الإِعْرَابِ وَعَلَامَاتِهِ:

حالات البِنَاءِ



أنواع الإعراب

١- ظهر ويسمى لفظياً
تظهر فيه جميع علامات
الإعراب ويكون في:

- ١- الاسم الصحيح الآخر الذي لم يضاف لياء المتكلم:
أ- يا أيها الإنسان ما غرك بربك الكريم.
ب- إن الإنسان خلق هلوفاً.
ج- هل أتى على الإنسان حين.

١- الاسم المقصور:
وهو الاسم الذي آخره ألف لازمة قبلها فتحة:
(موسى، عيسى، ليلى، كبرى)
وتقدر فيه جميع علامات الإعراب للتعذر:
١- ولما جاء موسى لميقاتنا
٢- إن ليلى مهذبة.
٣- تعلمت من كبرى أخواتي.

٢- الاسم المضاف إلى ياء المتكلم:
كتابي، صاحبي، والدي
وتقدر فيه جميع علامات الإعراب للمناسبة:
١- إن هذا أخي.
٢- لوالدي احتراماً.
٣- أحببت صديقي

١- الاسم المنقوص:
وهو الاسم المنتهي بياء لازمة قبلها كسرة:
مثل: (الداعي، الساعي، القاضي)
وتقدر عليه [الضمة والكسرة] للثقل، وتظهر (الفتحة):
١- الساعي في الخير كفاعله.
٢- لداعي الخير استجبت.
٣- إن القاضي عادل.

٢- المفعول المتل الآخر:
(آخره ألف أو واو أو ياء).
فما كان آخره ألفاً تقدر فيه (الضمة والفتحة) للتعذر:
١- يسعى أخي في الخير.
٢- كن أسعى في الشر.
وما كان آخره واواً أو ياءً تقدر فيه (الضمة) للثقل وتظهر (الفتحة):
١- أدعو ربّي، ألقى ذنبي وأتوب.
٢- كن أدعو غير الله، كن ألقى الأذى في الطريق.

نموذج إعرابي

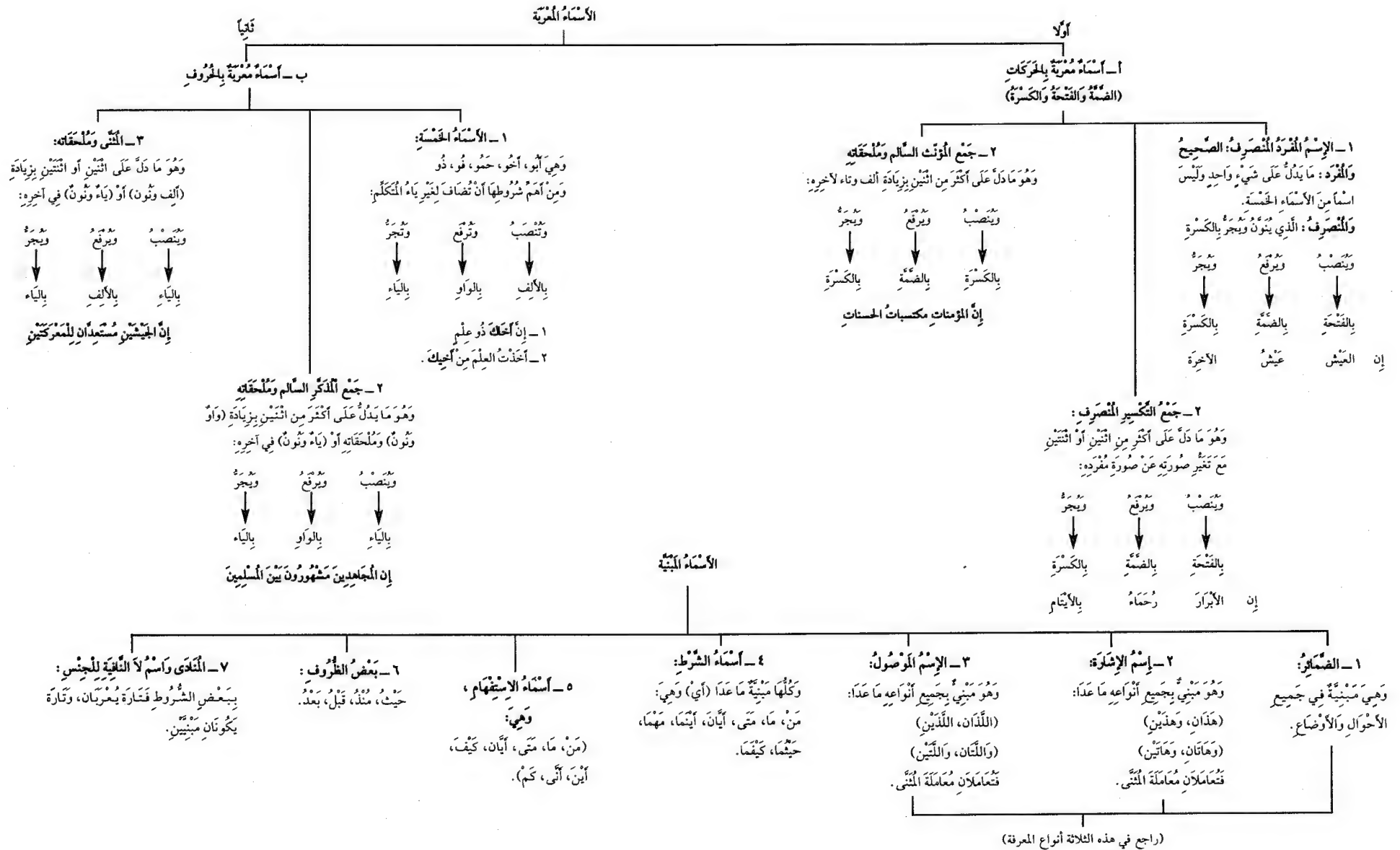
كن أرمي الأذى في الطريق:
كن: حرف نهي وتصب واستقبال، مبني على السكون...
أرمي: فعل مضارع منصوب بـ (كن) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والفعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا).
الأذى: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الضمة المقدرة على آخره للتعذر (أي تعدر النطق بها).
في: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
الطريق: اسم مجرور بـ في، وعلامة جره الكسرة الظاهرة والجار والمجرور متعلقان بـ (أرمي).

٢- الفعل المضارع الصحيح الآخر

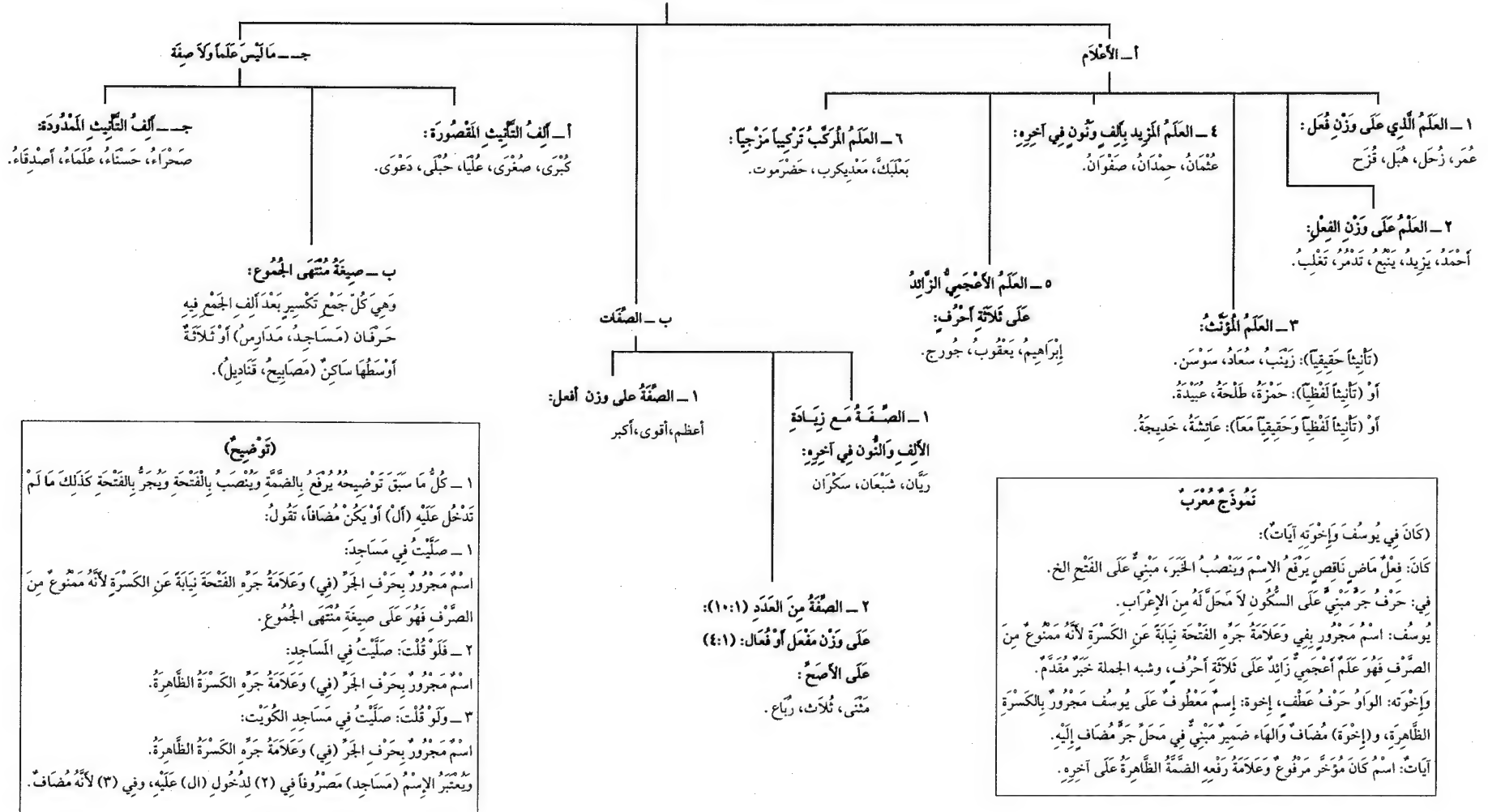
الذي لم يتصل به شيء:

- أ- يستعين المؤمن بالله.
- ب- لن يستعين المؤمن إلا بالله.
- ج- لم يستعين المؤمن بغير الله.

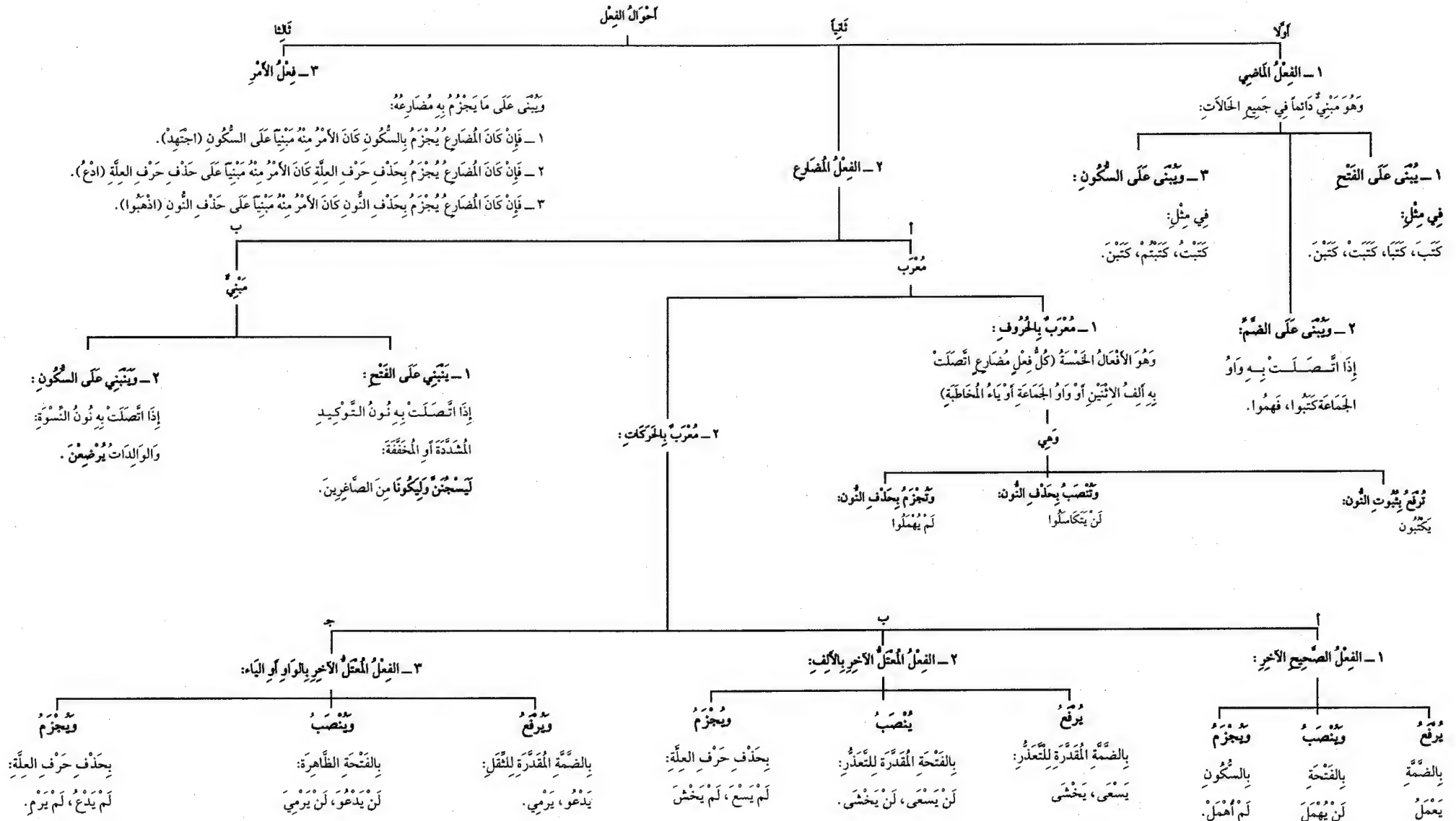
الأسماء المعربة والمبينة

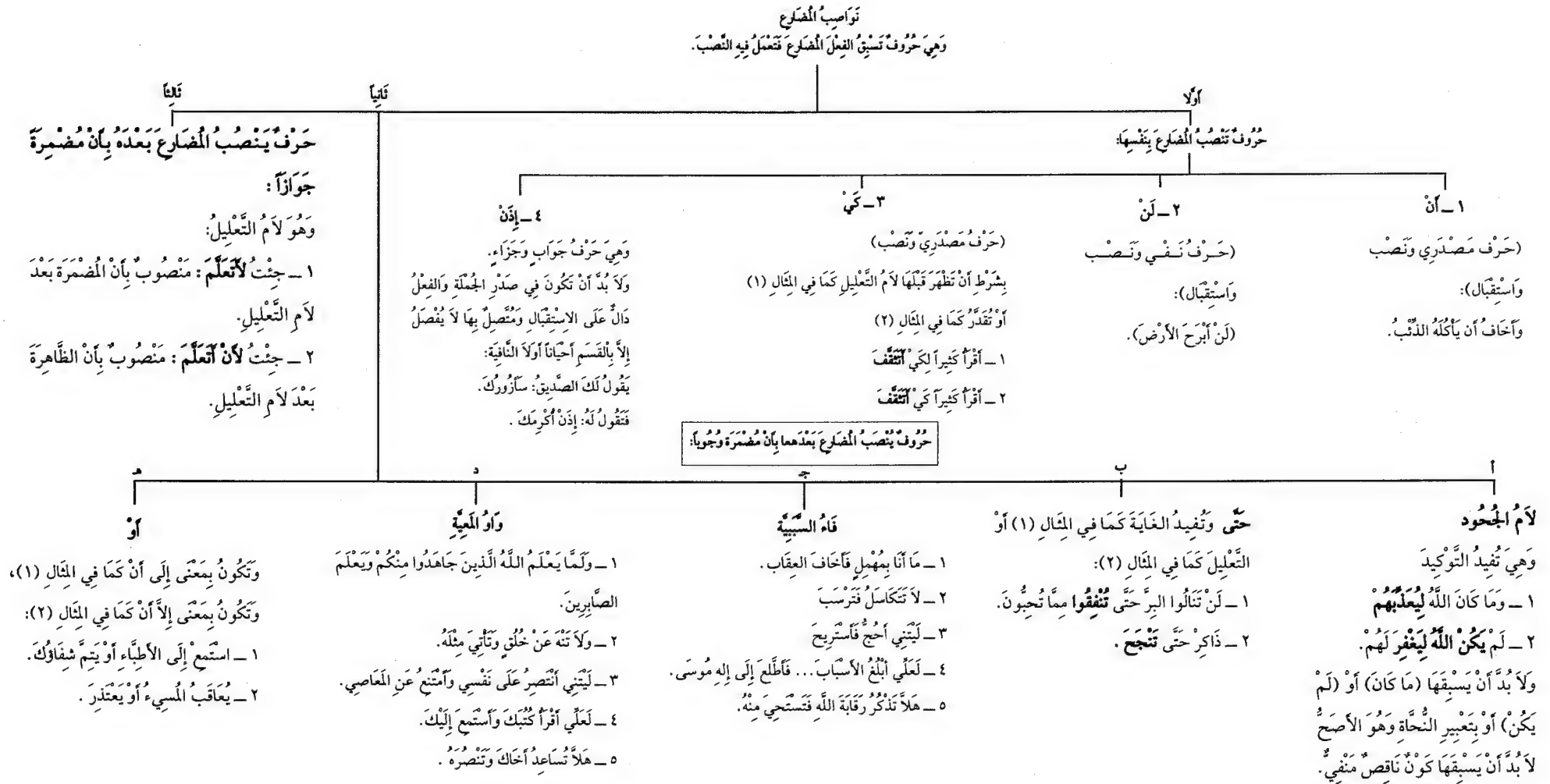


إعراب الاسم المنوع من الصرف
الاسم المَعْرَبُ المنصَرَفُ هو الذي يلحقه (التنوين والكسرة) ويرفع بالضمّة ويجر بالكسرة وينصب بالفتحة.
الاسم المَعْرَبُ المنوع من الصرف لا يلحقه (التنوين والكسرة) ويرفع بالضمّة ويجر بالفتحة وينصب بالكسرة.
والمنوع من الصرف يكون في:



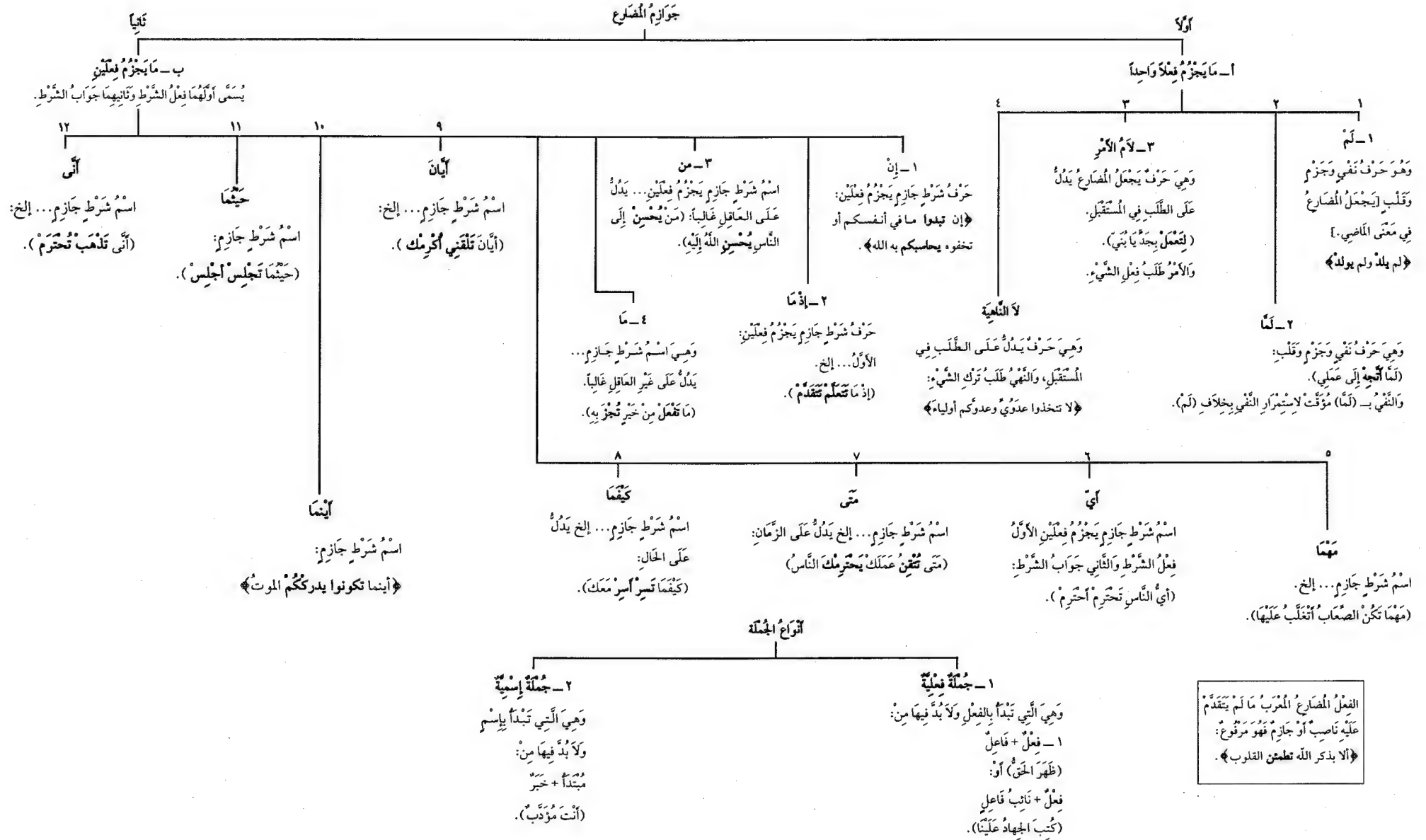
أحوال الفعل





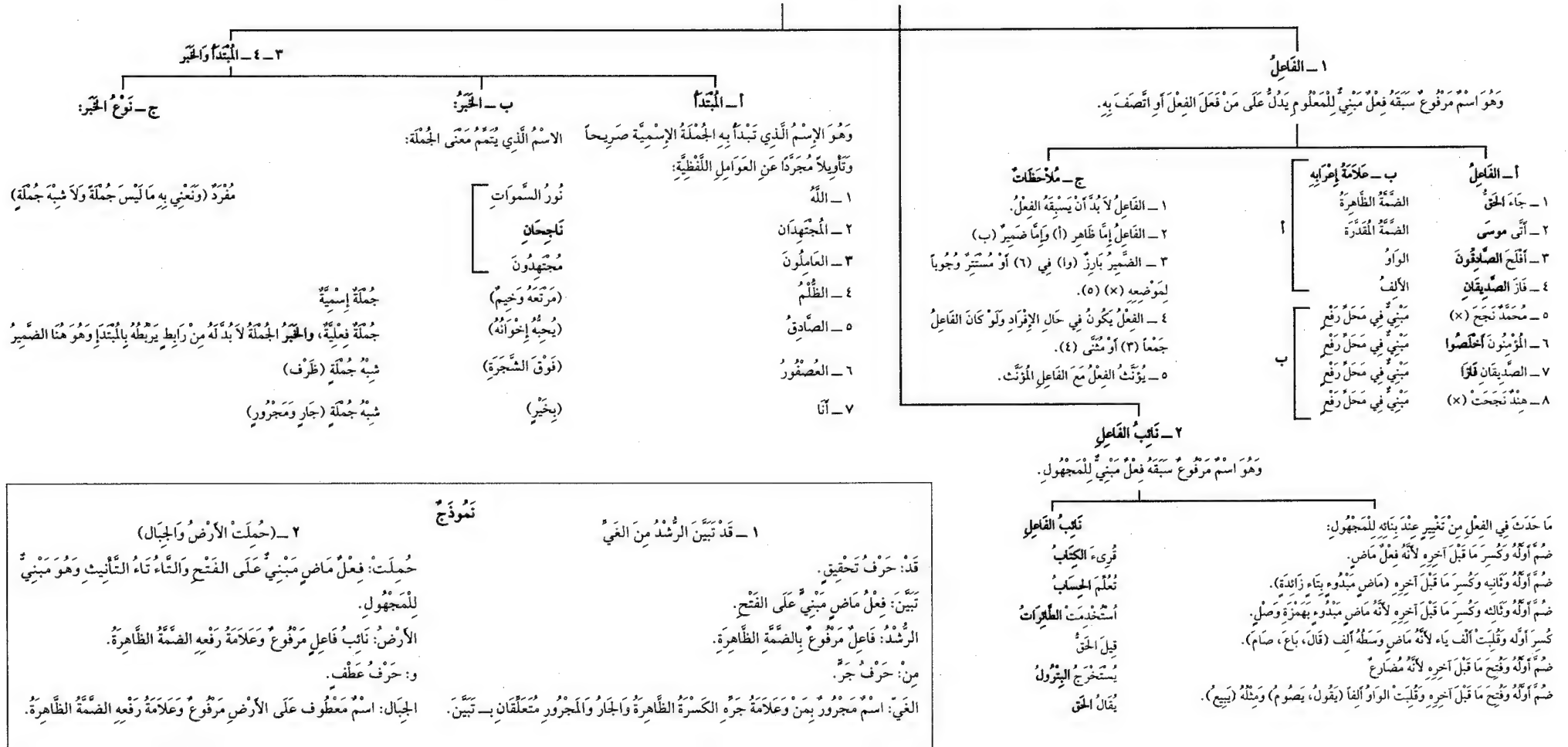
وَيُشْتَرَطُ فِي (فَاءِ السَّبَبِيَّةِ وَوَاوِ الْمُعِيبَةِ) أَنْ تُسَبِّقَ كُلُّ مِثْمَا يَنْفِي كَمَا فِي الْمِثَالِ (١) أَوْ طَلَبَ، وَالطَّلَبُ يُشْمَلُ أَشْيَاءَ مِنْهَا النَّهْيُ كَمَا فِي الْمِثَالِ (٢)، وَالتَّمْنَى كَمَا فِي الْمِثَالِ (٣)، وَالتَّرَجِّي كَمَا فِي الْمِثَالِ (٤)، وَالتَّحْضِيضُ وَهُوَ الطَّلَبُ بِشِدَّةٍ كَمَا فِي الْمِثَالِ (٥)، وَمِنْهَا غَيْرُ ذَلِكَ.

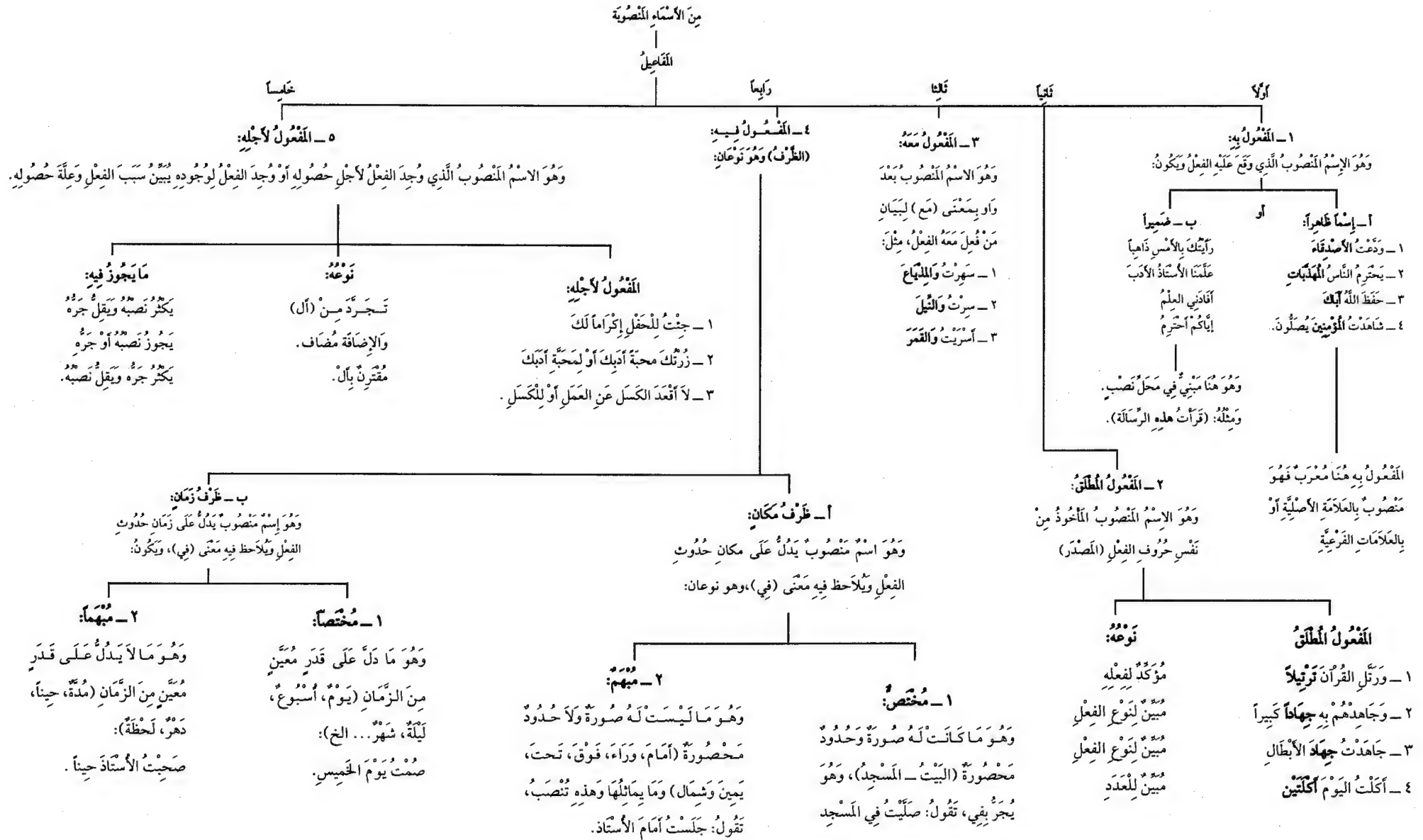
جَوَازِمُ الْمُضَارِعِ



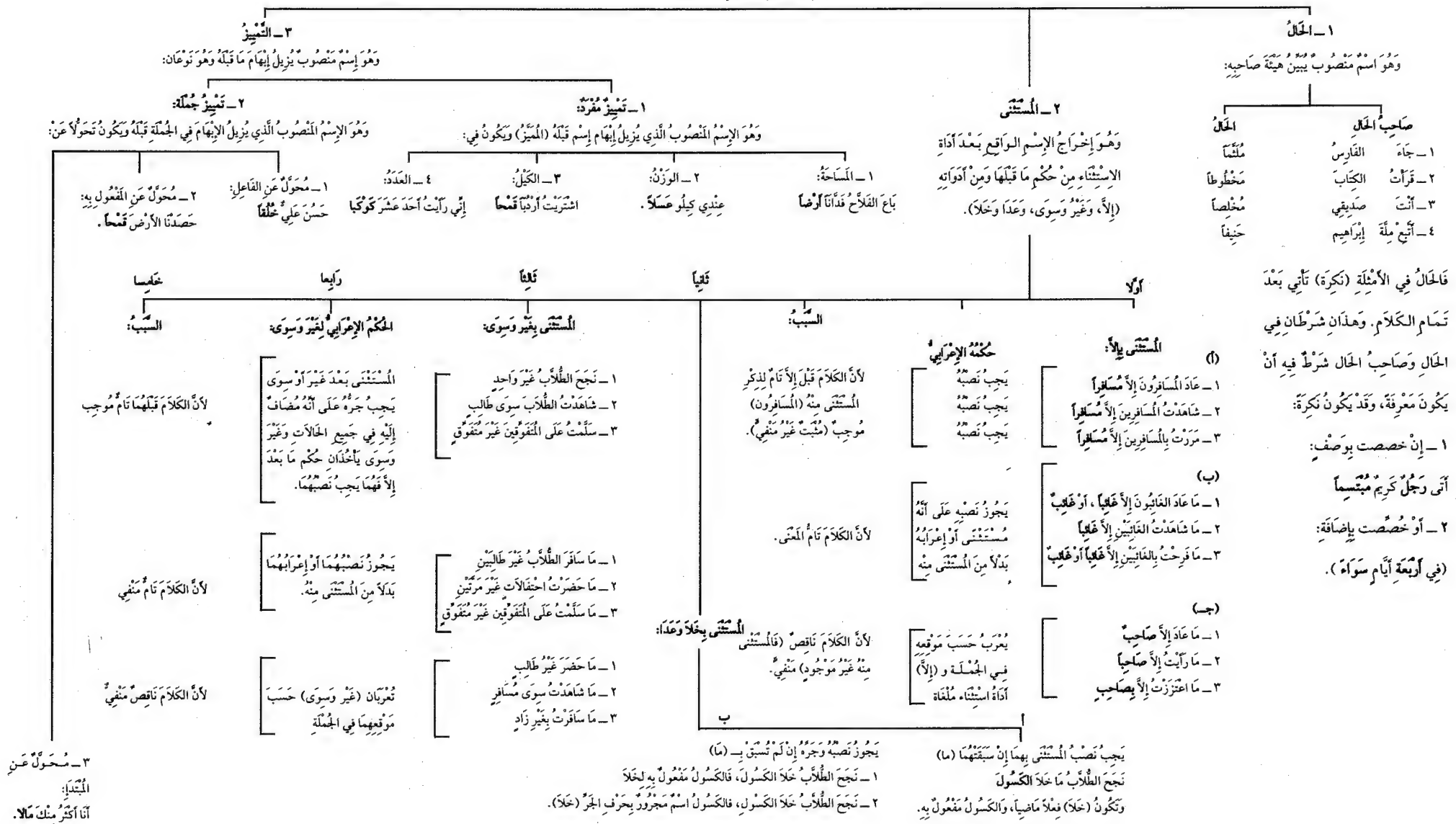
الأسماء المرفوعة

وهي الفاعل، ونائب الفاعل والمبتدأ والخبر، واسم كان وخبر إن وخبر لا النافية للجنس وما يتبع مرفوعاً. وسنحدثك هنا عن الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ والخبر، ثم سوف نحدثك عن اسم كان وخبر إن وخبر (لا) النافية للجنس تحت عنوان (النواسخ) ثم نحدثك عما يتبع مرفوعاً تحت عنوان (التوابع).

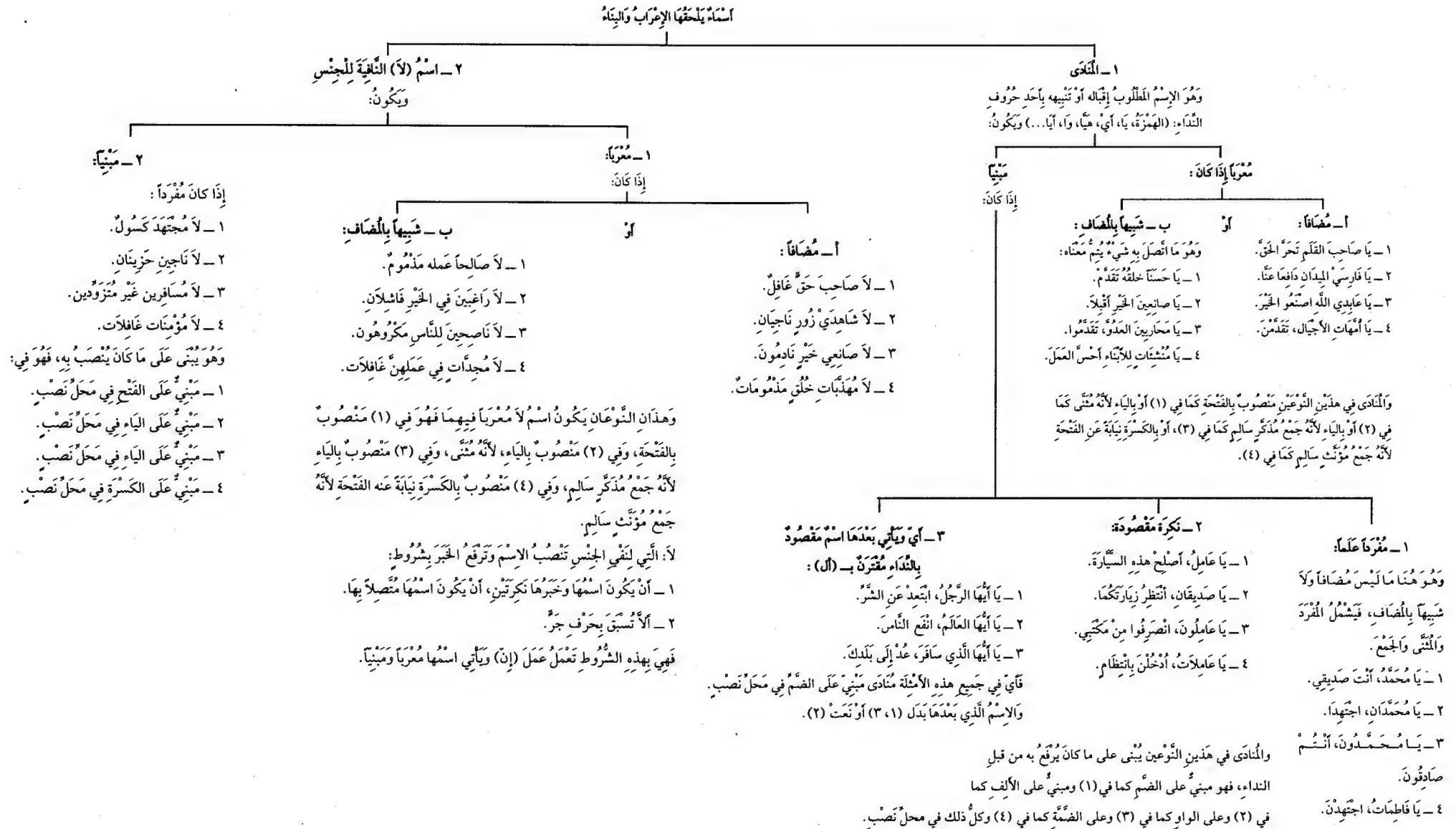




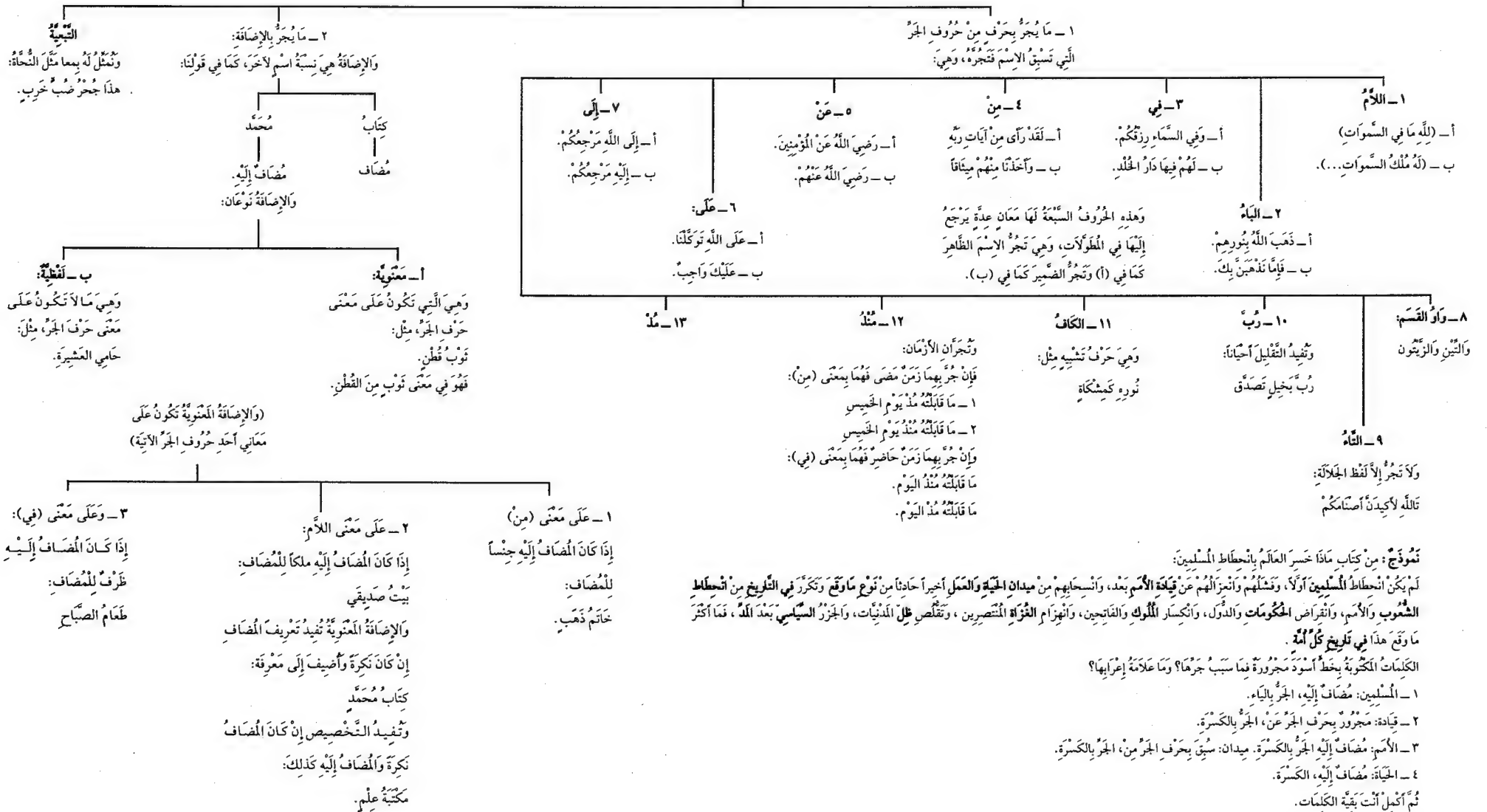
مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَنْصُوبَةِ الْآخَرَى



أَسْمَاءُ يَلْحَقُهَا الْإِعْرَابُ وَالْبِنَاءُ

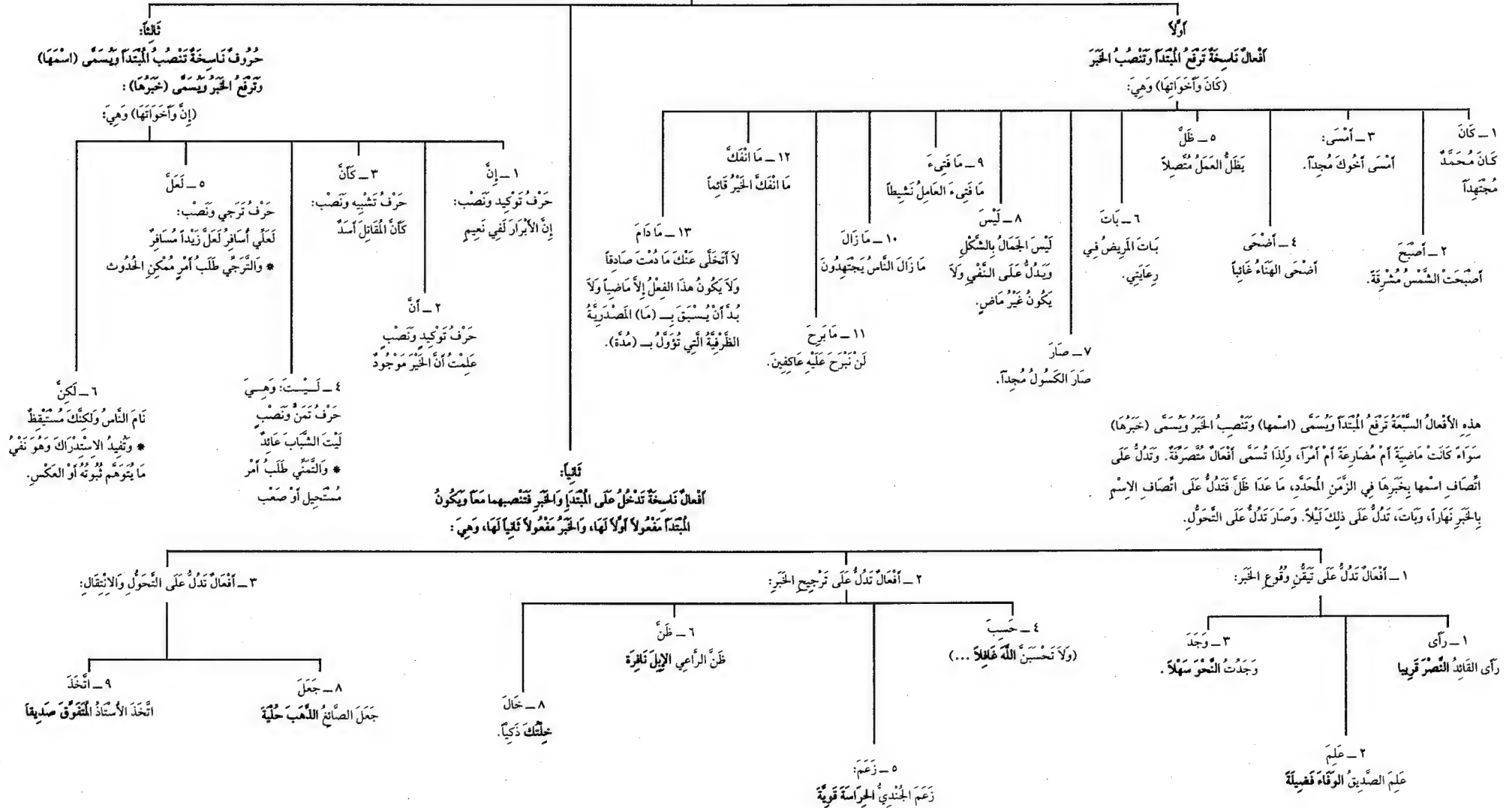


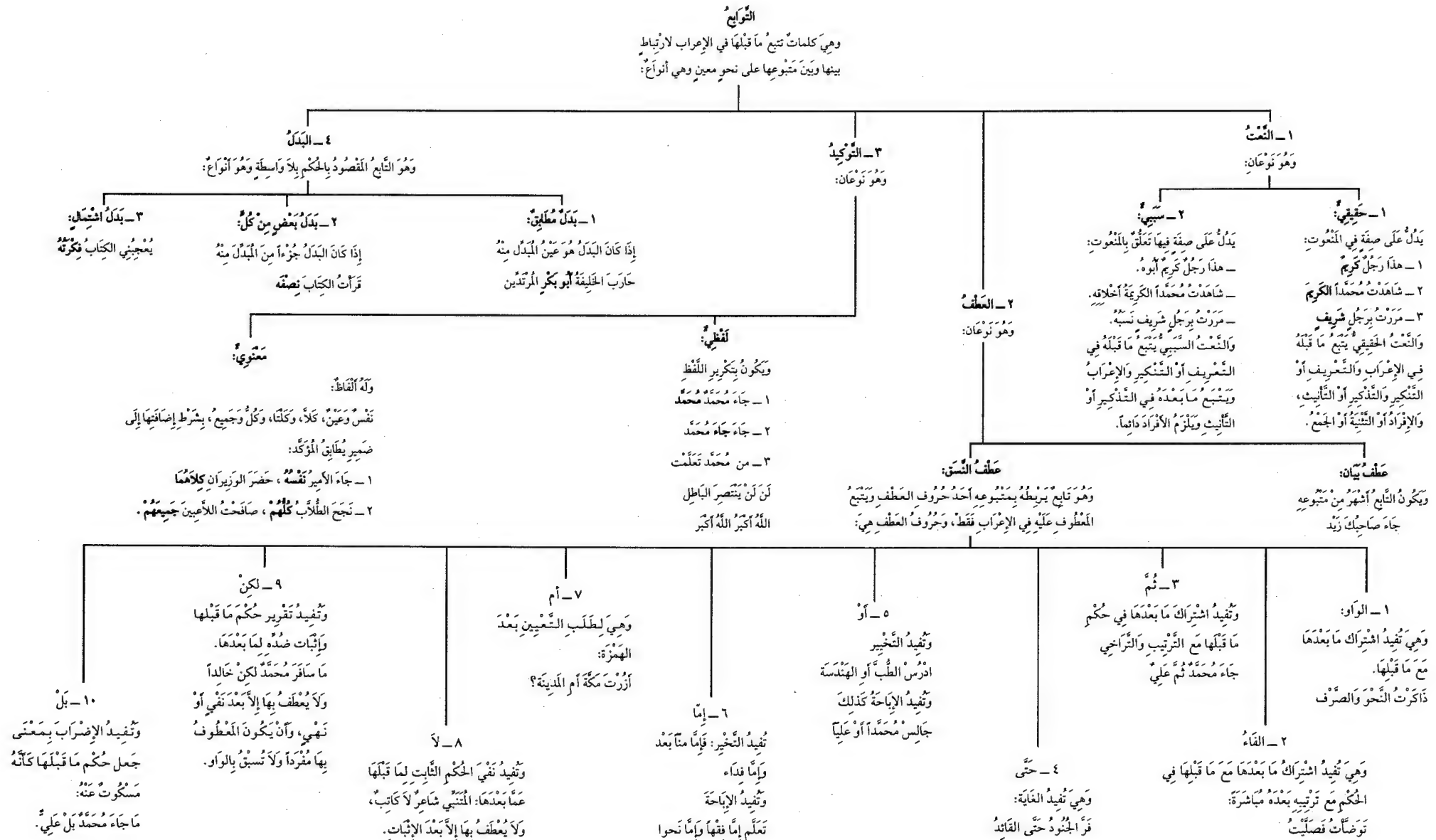
مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا يُجْرُ بِحَرْفٍ مِّنْ حُرُوفِ الْجَرِّ وَمِنْهَا مَا يُجْرُ بِالْإِضَافَةِ وَالتَّبَعِيَّةِ.



النَّوَاسِخُ

وهي أفعال أو حروف تدخل على المبتدأ والخبر فتغير من حالة إعرابهما.





الفهرس

٧	المقدمة
١٠	منهج الدراسة
١٣	الفقه
١٥	* فقه الطهارة
١ - الماء :-	
	(أقسام المياه - أحكام الماء الذي تسقط فيه الحيوانات - تطهير نجاسة الكلب والخنزير - التطهير من حيث الكيف في نجاسة الكلب والخنزير - تطهير نجاسة غير الكلب والخنزير)
١٦	٢ - الآنية :-
	(آنية الجلود - ما يجوز وما لا يجوز في جلد الميتة المدبوغ - أواني مأخوذة من الحيوانات سوى الجلد - آنية الذهب والفضة - آنية المشركين)
١٨	٣ - سنن الفطرة والسواك والوضوء :-
	(خصال الفطرة - شعر الرأس - محرمات متعلقة بالشعر - السواك - سنن الوضوء)
٢٠	٤ - فرض الطهارة وما ينقضها :-
	(فروض الوضوء / النية - غسل الوجه - المضمضة والاستنشاق - غسل اليدين إلى المرفقين - مسح الرأس - غسل الرجلين إلى الكعبين - الترتيب - الموالاة - ما ينقض الوضوء)
٢٢	٥ - الغسل والتيمم :-
	(الغسل / ما يوجب الغسل - الجنابة لا تنجس المسلم - الغسل من الجنابة - التيمم / التعريف - الأدلة - شروط صحة التيمم - تأخير التيمم - إذا صلى بتيممه ثم وجد الماء - الناحية العملية للتيمم - صور يجوز فيها التيمم)
٢٤	٦ - المسح :-
	(المسح على الجبيرة - المسح على الخفين والجوربين - المسح على العمامة - مسح المرأة على خمارها)
٢٦	
٧	٧ - الحيض والاستحاضة والنفاس :-
	(تعريفه - أحكام علقها الشرع على الحيض - أقل الحيض وأكثره - أقل الطهرين الحيضتين - الاستحاضة - الصفرة والكدرة - الاستمتاع من الحائض والنفاس - النفاس)
٢٨	
٣١	* فقه الصلاة
١ - الوقت والأذان :-	
	(المواقيت - أمور متعلقة بالوقت - الأذان / تعريفه - فضله - صيغته - صيغة الإقامة - صفة الأذان والإقامة - صفة المؤذن - حكم الأذان والإقامة - قول المستمع للنداء)
٣٢	٢ - متعلقات بالصلاة :-
	(الصلاة / تعريفها - حكمها - استقبال القبلة - آداب المشي إلى الصلاة - آداب داخل المسجد - أمور متعلقة بالصلاة)
٣٤	٣ - اللباس وسجود الصلاة :-
	(اللباس والزينة في الصلاة للرجال / حدود عورة الصلاة - لباس المرأة في الصلاة - سجود التلاوة / عددها - كيفيتها - التسليم)
٣٦	٤ - صفة الصلاة :-
٣٨	٥ - الإمامة وصلاة الجماعة :-
	(حكم صلاة الجماعة - مسقطات صلاة الجماعة - عدد انعقاد الجماعة - مكان فعلها - إعادة الجماعة في المسجد - الترتيب في أحقية الإمامة - إمامة المجنون - صلاة المرأة جماعة - صلاة المنفرد خلف الصف - إمامة المتنفل بالمقترض - ستر الإمام)
٤٢	٦ - التطوع :-
	(ما يفعل على الانفراد - نافلة مطلقة - سنن معينة - متعلقات بصلاة السنن - ما يسن له جماعة - صلاة الكسوف - صلاة الاستسقاء)
٤٦	

١٢٤	مسائل من الشركة
١٢٦	كتاب الوكالة - ما يصح التوكيل فيه وما لا يصح
١٣٦	كتاب الوقف والعطايا: أحكام أولية
١٣٨	تفصيل الركن الأول «الوقف»
١٤٠	تفصيل الركن الثاني «الموقوف»
١٤٢	تفصيل الركن الثالث «الموقوف عليه»
١٤٤	الوقف من حيث الانقطاع
١٤٦	النظارة في الوقف
١٤٨	تابع - التصرف في الوقف
١٥٠	التفضيل بين الأولاد في الوقف
١٥٢	أحكام متفرقة في الوقف
١٥٤	أحكام للهبة والعطايا
١٥٦	أحكام عامة للهبات
١٥٨	التصرف في مال الولد - العطية للأولاد والأقارب
١٦٠	أحكام الرجوع في الهبة
١٦٤	أحكام الدين والعمري والرقبي
١٦٦	أحكام اللقطة
١٦٨	أحكام التصرف في اللقطة
١٧٢	أحكام الضمان وأحكام الجمالة
١٧٤	أحكام المال الضائع
١٧٦	أحكام اللقيط
١٨٦	أحكام الوصايا
١٩٢	حالات بطلان الوصية
١٩٤	أركان الوصية
٢٠٠	كتاب الجراح - أحكام أولية - القتل العمد
٢١٢	القتل شبه العمد والقتل الخطأ
٢١٦	أحكام القصاص بين ذوي القرابة
٢١٨	أحكام متفرقة

٧ - صلاة المسافر (أ): -	
(قصر الصلاة - المسافة - نوع السفر الذي فيه الرخصة - الصلوات التي تقصر	
- حكم صلاة القصر - الجمع بين الصلوات)	٤٨
٨ - صلاة المسافر (ب): -	
(إذا نسي صلاة حضر فذكرها في السفر - إذا نسي صلاة سفر فذكرها في	
حضر - إذا سافر وقت دخول الصلاة - إذا دخل المسافر مع المقيم في الصلاة -	
إذا صلى مسافر ومقيم خلف مسافر - المسافة التي يباح فيها القصر والإفطار -	
التطوع في السفر)	٥٠
٩ - صلاة الجمعة (أ): -	
(حكمها - وقتها - مكان الخطبة - ما يتعلق بالخطبة - الأذان في الجمعة - وقت	
السعي في الجمعة)	٥٢
١٠ - غسل الجمعة (ب): -	
(حكمه - النية في الغسل - من لا يأتي الجمعة هل عليه غسل)	٥٤
كتاب الزكاة: الأموال التي تجب فيها الزكاة	٥٨
شروط المال الذي تجب فيه الزكاة	٥٩
زكاة الأنعام - مصارف الزكاة	٦١
زكاة النقدين والحلى والتحف الثمينة	٦٢
زكاة المعادن والركاز - زكاة الفطر	٦٤
زكاة عروض التجارة	٦٦
كتاب البيوع / باب الربا والصرف	٦٨
باب بيع الأصول والثمار	٧٨
التلف للثمار	٨٤
باب بيع المصراة والتدليس	٨٨
البيوع المنهي عنها	١٠٠
مسائل في المراجعة وبيع الأمانة	١١٠
باب بيع المصراة والتدليس - أحكام خاصة بالولي	١١٤
أحكام خاصة بالعبد	١١٦
كتاب الشركة - التعاريف وأنواع الشركات	١١٨

الإهلال - أنواع النسك عند الإحرام - النية).....	٣٠٦
٣ - المواقيت والإحرام (ب): -	
(ما يتقيه المحرم / المنهيات في القرآن وفي غيره - ما أبيح للمحرم - الإحلال	
يكون بثلاثة أشياء - إذا أحصر المحرم).....	٣٠٨
٤ - ذكر الحج ودخول مكة (أ): -	
المستحب في دخول مكة - الطواف - ركعتي مقام إبراهيم - السعي بين الصفا	
والمروة - الحلق والتقصير - قطع النية).....	٣١٠
٥ - ذكر الحج ودخول مكة (ب): -	
(صفة الحج بعد انتهاء المتمتع من عمرته - وقت الإهلال بالحج للمتمتع - وقت	
المكث بمنى لعرفات - الوقوف بعرفات - الذهاب إلى عرفة - مزدلفة - رمى	
الجمار - الهدى).....	٣١٢
٦ - ذكر الحج ودخول مكة (ج): -	
(صفة الحج بعد حل المتمتع من عمرته - الحلق والتقصير - طواف الإفاضة -	
التقديم والتأخير - أيام منى - طواف الوداع - جزاء الصيد - الدم - متفرقات).....	٣١٤
* أصول الفقه	٣١٧
١ - مقدمات متعلقات الحكم: -	
(تعريف بعلم أصول الفقه - أدلة القواعد الأصولية - الحكم الشرعي).....	٣١٨
٢ - قضايا متعلقة بأصول الفقه: -	
(الحكمة - التكليف - ملاحظات مهمة في دراسة الأصول - ما يتعلق بالقواعد	
الفقهية).....	٣٢٠
٣ - أدلة الأحكام المتفق عليها: -	
(القرآن - السنة).....	٣٢٢
٤ - أصول مختلف فيها: -	
(الإجماع - المعنى - تصور وجود الإجماع - حجية الإجماع - هل يشترط التواتر	
في أهل الإجماع - من ينعقد بهم الإجماع - انعقاد الإجماع بأكثر علماء العصر	
المجتهدين - انقراض العصر كشرط في الإجماع - الإجماع السكوتي) (شرع	
من قبلنا - حكم التعبد به عقلاً - هل هو شرع لنا).....	٣٢٤

أحكام الحامل.....	٢٢٢
كتاب القود - أحكام أولية.....	٢٢٤
القصاص في الأعضاء.....	٢٣٤
أحكام السراية.....	٢٤٢
أحكام العفو عن القصاص.....	٢٤٤
كتاب الديات - أحكام أولية.....	٢٤٦
العاقلة وما تحمله.....	٢٥٢
أحكام في دية الجنين.....	٢٥٦
أحكام تتعلق بالضمان.....	٢٥٨
كتاب ديات الجراح.....	٢٦٢
أحكام الأعضاء.....	٢٦٤
أحكام الجراحات.....	٢٨٦
كتاب القسامة - تعريف أحكام القسامة.....	٢٩٠
كفارة القتل والشهادة عليه.....	٢٩٦
* الصوم: -	٢٩٩
(تعريفه - متى ثبت رمضان - يوم الشك - القبلة والمضمضة للصائم - من رحمة	
الله في الصوم - أفعال في الصيام وحكمها - قضاء رمضان - كراهية الوصال -	
حكم الإفطار في السفر والمرض - من آداب الصوم - صيام التطوع - التقدير	
في البلاد التي يطول نهارها ويقصر ليلها - صيام الصبيان - الأيام المنهى عن	
صيامها - من أفسد صومه الجماع).....	٣٠٠
* فقه الحج: -	٣٠٣
١ - مقدمات في الحج: -	
(تعريفه - حكمه - الأدلة - شروط وجوب الحج - الإنابة بالحج - حج المرأة - من	
توفي وقد وجب عليه الحج - حج الصبي والعبد).....	٣٠٤
٢ - المواقيت والإحرام (أ): -	
(مقاييم مكانية - مقاييم زمانية - الإحرام / مستحبات الإحرام - اللباس - وقت	

- ٥- تابع أصول مختلف فيها: -
 (قول الصحابي - الاستحسان) ٣٢٦
 ٦- القياس: -
 (تعريفه - الأقوال فيه - أركانه - أمثلة تطبيقية - أقسام القياس) ٣٢٨
 ٧- القياس (الركن الرابع العلة): -
 (تعريفها - الفرق بين العلة والحكمة - شروط العلة - طرق التوصل إلى معرفة العلة) ٣٣٠
 ٨- طرق استنباط الأحكام والقواعد: -
 (تعريفه - أنواعه - حكمه - أمثله - فروعه) ٣٣٢
 ٩- تابع / طرق استنباط الأحكام والقواعد: -
 (العام / تعريفه - أمثله - الألفاظ الدالة على العموم - أقل الجمع - دخول النبي صلى الله عليه وسلم) في خطاب أمته - تخصيص العام - دلالة العام - قواعد (المشترك / تعريفه - أمثله - حكمه) ٣٣٤
 ١٠- القواعد اللغوية الأصولية: -
 (دلالة اللفظ على المعنى - كيفية دلالة اللفظ على المعنى) ٣٣٦
 ١١- تكملة المباحث اللغوية: -
 (مفهوم المخالفة - تعارض الأدلة - الترجيح) ٣٣٨
القواعد الفقهية
 ٣٤١
 القاعدة الأولى: الأمور بمقاصدها ٣٤٢
 القاعدة الثانية: العبرة من العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني ٣٤٤
 القاعدة الثالثة: اليقين لا يزول بالشك ٣٤٦
 القاعدة الرابعة: الأصل بقاء ما كان على ما كان ٣٤٨
 القاعدة الخامسة: القديم يترك على قدمه ٣٥٠
 القاعدة السادسة: الضرر لا يكون قديماً ٣٥٢
 القاعدة السابعة: الأصل: براءة الذمة ٣٥٤
 القاعدة الثامنة: الأصل في الصفات العارضة العدم ٣٥٦
 القاعدة التاسعة: ما ثبت بزمان يحكم ببقائه ما لم يقم الدليل على خلافه ٣٥٨
 القاعدة العاشرة: الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته ٣٦٠
 القاعدة الحادية عشر: الأصل في الكلام الحقيقة ٣٦٢
 القاعدة الثانية عشر: لا عبرة بالدلالة في مقابلة التصريح ٣٦٤
 القاعدة الثالثة عشر: لا مساغ للاجتهاد في مورد النص ٣٦٦
 القاعدة الرابعة عشر: ما ثبت على خلاف القياس فغيره عليه لا يقاس ٣٦٧
 القاعدة الخامسة عشر: الاجتهاد لا ينقض بمثله ٣٦٨
 القاعدة السادسة عشر: المشقة تجلب التيسير ٣٧٠
 القاعدة السابعة عشر: إذا ضاق الأمر اتسع ٣٧٢
 القاعدة الثامنة عشر: لا ضرار ولا ضرار ٣٧٤
 القاعدة التاسعة عشر: الضرر يزال ٣٧٦
 القاعدة العشرون: الضرورات تبيح المحظورات ٣٧٧
العقيدة
 ٣٧٩
 ١- توحيد الله: -
 (توحيد الله غاية الرسل عليهم السلام - أنواع التوحيد - القرآن والتوحيد - قضايا في الصفات - قواعد في فهم موضوع الأسماء والصفات) ٣٨٠
 ٢- الرؤية والاستواء: -
 (رؤية الله سبحانه - الاستواء - المعتزلة والرد عليهم - رؤية أهل المحشر - رؤية الله في الدنيا) ٣٨٢
 ٣- الرسالة / أولاً رسالة محمد صلى الله عليه وسلم: -
 (العبودية والرسالة - من دلائل نبوة محمد ﷺ - خاتم المرسلين محمد ﷺ) ٣٨٤
 ٤- الرسالة / ثانياً - النبوة والولاية: -
 (أولاً / النبوة - معنى النبوة - سبب التسمية بالنبي - نظرة الناس للأنبياء - ثانياً / الولاية (المحبة والقرب) - الولي - أفضل الأولياء - المنحرفون في الولاية) ٣٨٦
 ٥- الرسالة / ثالثاً المعجزة والكرامة: -
 (شروط المعجزة - الأمور التي يكون فيها الأمر خارق للعادة - وجه الاتفاق بين

المشركين - أطفال المسلمين في الآخرة).....	٤٠٦
١٥ - قضايا متعلقة بالتوحيد: -	
(الغلو في الصالحين - القبور وما يتعلق بها - السحر - الكهان - النشر وما جاء فيها - التطير وما جاء فيه - الاستسقاء بالأنواء - اتخاذ أنداد من دون الله).....	٤٠٨
١٦ - من صور الشرك: -	
(المقدمة - لبس الحلقة والخيط ونحوهما - وضع التولة والرقى والتمايم والقلائد - التبرك بالشجر والحجر وغيرهما - الذبح لغير الله - النذر لغير الله - الاستغاثة بغير الله والدعاء).....	٤١٠
الفرق والملل	٤١٣
كتاب الحركات والمذاهب - التغريب.....	٤١٤
الروتاري.....	٤١٥
البابية والبهائية.....	٤١٦
القاديانية.....	٤١٧
الإسماعيلية.....	٤١٨
الصهيونية.....	٤٢٠
الصابئة المندائية.....	٤٢١
العلمانية.....	٤٢٢
القومية العربية.....	٤٢٣
الماسونية.....	٤٢٤
الوجودية.....	٤٢٥
* علوم القرآن	٤٢٧
١ - الوحي والقرآن: -	
(الوحي / تعريفه - كيفية وحي الله إلى رسله - كيفية نزول جبريل بالقرآن على الرسول (صلى الله عليه وسلم) - القرآن / تعريفه - أسماؤه - أوصافه - تنزلات القرآن - حكمة نزول القرآن منجماً).....	٤٢٨

المعجزة والكرامة - الفرق بين المعجزة والكرامة - الحكمة من إجراء الكرامة على يد بعض العباد - منكري الكرامة والرد عليهم - أمور تابعة للكرامة).....	٣٨٨
٦ - القرآن: -	
(أقوال الناس في القرآن - الكلام كصفة - معنى القرآن في اللغة - انتفاع الموتى بعد موتهم بالقرآن).....	٣٩٠
٧ - الملائكة: -	
(مهمتهم - رؤساؤهم - كثرتهم - صفاتهم الخلقية - التفضيل بين الملائكة والنبين - من قدراتهم - الملائكة والمؤمنون).....	٣٩٢
٨ - القضاء والقدر / أولاً متعلقاته والدعاء: -	
(١) متعلقاته / أنواع المخلوقات في الهداية والإرادة - مراتب الإيمان بالقضاء والقدر - إضافة الشر إلى الله - أنواع الهداية).....	٣٩٤
(٢) الدعاء / المراد منه - آراء الناس بالانتفاع بالدعاء - أسباب الإجابة.....	٣٩٥
٩ - القضاء والقدر / ثانياً أفعال العباد وخاتمة: -	
(هل للإنسان تصرف في أفعاله الاختيارية - معنى الهداية - ارتباط الثواب والعقاب بالعمل - الخاتمة - التعمق والنظر في القدر).....	٣٩٦
١٠ - الواجب تجاه الصحابة وأهل البيت وعلماء السلف.....	٣٩٨
١١ - الروح: -	
(حقيقة الروح والأقوال فيها - حدوث الروح - سبق الروح للبدن في الحدث أو تأخرها - الفرق بين الروح والنفس - هل تموت الروح أو الموت خاص بالبدن).....	٤٠٠
١٢ - الإيمان: -	
(تعريفه الاصطلاحي - زيادته ونقصانه - الاستثناء في الإيمان - أصول الإيمان - أهل الكبار وتعريف الكبار - الشهادة بالجنة أو النار على معين).....	٤٠٢
١٣ - الشفاعة: -	
(تعريف الشفاعة - من يشفع - الشفاعة الأولى التي ثبتت في الكتاب والسنة - الاستشفاع بالنبي وغيره في الدنيا إلى الله تعالى بالدعاء).....	٤٠٤
١٤ - الجنة والنار: -	
(تعريفهما - وجود الجنة والنار الآن - بقاء الجنة والنار وأبديتهما - أطفال	

٢- المكي والمدني :-

- (عناية الصحابة فيه - عناية التابعين - عناية العلماء - معرفة المكي والمدني - الفرق بين المكي والمدني - مميزات وضوابط المكي - مميزات وضوابط المدني - فوائد العلم بالمكي والمدني - أمثلة - ما حمل إلى المدينة وبالعكس ما حمل من المدينة إلى الحبشة - ما نزل صيفاً - ما نزل شتاء - ما نزل ليلاً - ما نزل في السفر) ٤٣٠
- ٣- أسباب النزول ومعرفة أول وآخر ما نزل :-
(معرفة أول وآخر ما نزل - أسباب النزول - تعريف السبب - الحكمة والفوائد من أسباب النزول - صيغة السبب) ٤٣٢
- ٤- جمع القرآن وترتيبه :-
(الجمع الأول في عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) - في عهد أبي بكر - في عهد عثمان - شبهة حول جمع القرآن - رسم المصحف العثماني - أقوال الفقهاء في التزام الرسم العثماني) ٤٣٤
- ٥- المحكم والمتشابه :-
(تعريف المحكم - تعريف المتشابه - القرآن من حيث الأحكام والتشابه - المتشابه يرد إلى المحكم - منشأ التشابه - خلاصة التشابه - آيات الصفات) ٤٣٦
- ٦- الناسخ والمنسوخ :-
(تعريف النسخ - المنسوخ - شروط النسخ - ما يقع في النسخ - أهمية النسخ - الآراء في النسخ - أقسام النسخ - أنواع النسخ - النسخ إلى بدل وإلى غير بدل - خلاصة النسخ - حكمة النسخ) ٤٣٨
- ٧- إعجاز القرآن :-
(تعريف الإعجاز - شروط المعجزة، أنواعها - الفرق بين معجزة الرسول ومعجزات إخوانه من الأنبياء - تحدي القرآن للعرب - الآراء في وجوه الإعجاز - الإعجاز اللغوي - العلمي - التشريعي - إعجازه بعلم الغيب) ٤٤٠
- ٨- نشأة التفسير وتطوره :-
(تعريف التفسير - تعريف التأويل - الفرق بين التفسير والتأويل - شرف التفسير - عصور التفسير - أشهر المفسرين من الصحابة - قيمة تفسير الصحابة - ترجمة أشهر المفسرين - عصر التابعين - رواية التابعين للتفسير - عصر التدوين - التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي والفرق بينهما) ٤٤٢

علم التجويد

- ٤٤٥ مخارج الحروف
٤٤٦ صفات الحروف
٤٤٨ الاستعاذة والبسملة
٤٥٠ الإدغام
٤٥٢ المد والقصر
٤٥٤ أحكام الوقف والابتداء
٤٥٦ أحكام متفرقة لحفص من طريق الشاطبية
٤٥٨
- * علم مصطلح الحديث :-
١- الحديث باعتبار وصوله :- ٤٦١
(متواتر - آحاد) ٤٦٢
٢- الحديث باعتبار قبوله :-
(مقبول / صحيح - حسن - مردود / الردود بسبب السقط من السند والمردود بسبب الطعن في الراوي) ٤٦٤
٣- الردود بسبب السقط من السند :-
(سقط ظاهر - سقط خفي) ٤٦٦
٤- الردود بسبب الطعن في الراوي (الطعن في العدالة) :-
(الموضوع - المترك - الجهالة - البدعة) ٤٦٨
٥- الردود بسبب الطعن في الراوي (الطعن في الضبط) :-
(المنكر - العلل - المدرج - المقلوب - المزيد في متصل الأسانيد - المضطرب - المصحف والمحرّف - الشاذ - الاختلاط) ٤٧٠
٦- الحديث باعتبار منتهى السند :-
(وينقسم إلى ثلاثة أقسام / المرفوع - الموقوف - المقطوع) ٤٧٢
٧- الحديث باعتبار عدد الرواة
(قليل - كثير) ٤٧٣

٥٣٢	كتاب النحو: الإعراب والبناء
٥٣٣	أنواع الإعراب
٥٣٤	الأسماء المعربة والأسماء المبنية
٥٣٦	أحوال الفعل
٥٣٧	نواصب المضارع
٥٣٨	جوازم المضارع
٥٣٩	الأسماء المرفوعة
٥٤٠	من الأسماء المنصوبة
٥٤٢	أسماء يلحقها الإعراب والبناء - الأسماء المجرورة
٥٤٤	النواسخ
٥٤٥	التوابع
٥٤٧	الفهرس

٤٧٤	٨ - الحديث باعتبار أوصاف الرواة: -
٤٧٨	٩ - الحديث باعتبار طبقات الرواة
٤٧٨	١٠ - الحديث باعتبار طرق نقله وروايته
٤٧٩	١١ - الحديث باعتبار مراتب الجرح والتعديل

علم التخريج والتعرف على كتب الحديث

٤٨١	مقدمة علم التخريج
٤٨٢	تخريج أحاديث العقائد وعلم الكلام
٤٨٤	تخريج أحاديث علم الأصول
٤٨٦	تخريج أحاديث كتب الفقه
٤٨٨	تخريج أحاديث كتب الفقه المقارن
٤٩١	تخريج أحاديث كتب الحديث والتفسير والرقائق
٤٩٢	التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة
٤٩٤	المسانيد المفردة
٤٩٨	التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث
٥٠٦	التخريج عن طريق معرفة كلمة يقل دورانها على الألسنة من أي جزء من متن الحديث
٥١٢	المفاتيح والفهارس التي صنعها العلماء للكتب مخصوصة
٥١٤	التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث
٥١٦	المصنفات التي شملت أبوابها جميع أبواب الدين
٥١٨	المصنفات المختصة بباب من أبواب الدين

علم النحو

٥٢٧	علوم اللغة وأنواع الكلمة
٥٢٨	أقسام الاسم
٥٢٩	النكرة والمعرفة
٥٣٠	أنواع الفعل وعلاماته